



في بيان أن زوائد المتصل يدخل في الوهن المنفصل كتاب الزهن

[illegible]

فی بیان شرائط المتعافدين

مقامها معلوم

من لا يصدق الذهب

في بيان ما جواز تصرف القهن في العين المرهونة

عبدلہ قاضی

ثم عرفت فم فعلته ولم يقع الطلاق الثالث لكي المخاوف لما وردت علقوا بالعقود فقالوا ضحكنا قد غلطوا غلطاً شاماً

في بيان احكام العارية في العبد الموهوب

كتاب الرهن

معتبه عند رجل الى وقت معلوم ففعل ان ذلك جائز وهذا يقتضي تغير الرهن وقد روي في حقه وهذه الرهن اختلافاً العقوبه ذلك هل يكون سبيل هذا
 القيد سبيل العارية او الضمان الحق عندنا الاول وهو احد قول الشافعي لا يرد قبض مال غيره لمنفعة نفسه منفرداً بها فكان عارية كما لو استأجر الخدمه ولا الضمان
 في المنفعة وهذا ثبت في رتبة العبد واصحابنا ان سبيله سبيل الضمان ومعناه ان سبيل العبد ضمن دين الغير في ذنبه ما له كالواذن للعبد في ضمان دين غيره صحيح
 تكون ذنبه فافترقه وكما ملك ان يلزم ذنبه بن الغير وجب بذلك الزامه عن مالك لان كل واحد منهما يحمل حقه وقصره ولا منفعة العبد المستبد والعارية
 ما افاضت المنفعة وانما حصلت المنفعة للراهن لكونه وثيقته عنده فهو بمنزلة الضمان في ذنبه ولا الحق المتعلق بالمنفعة يدعي ان يتعلق مثله بالرقبة كالمالك
 اجابوا عن الاول ان المقبوض المحدث من منفعة المستعير بخلاف مثلهما وليس بجديد لان الضمان عقد متعلق بنفسه يتضمن التمسك بدين الغير والتمسك
 ذنبه المضمون عنه الى من الضمان لم يوجد هنا فامكن ضمانا وقال بعض الشافعية ان هذا فيما يدين الرهن والتمسك من رهن محض وفيما بين المستعير عارية
 وفيما بين العبد والرهن حكم الضمان اقل من غيره فلهذا لم يرجع بعد القبض على الاصح عندهم لا يضمن له الدين في عين ملكه ويقدر على اجبا الرهن
 على ملكه باداء الدين لا يضمنه في حقه ان كان الدين حالاً في الوجه قولنا لا اعرف هذا فان العارية هنا مقصود بها على المستعير اجماعا الصانع عند العارية ففحص
 قالوا بان العارية مطلقا مضمونة واما عندنا فلا ان المالك يدفعه بملكه المستعير بل ينتفع به ويرده على المالك فاذ عارضه لئلا يملك الرهن كان ضمانا له كما
 اذا نوى التملك في اللقطة فانه يكون ضمانا كذا قلنا اعلم ان هذا الرهن صحيح وهو قول اكثر الشافعية وقال ابن شريح اذا قلنا ان ذلك عارية لم يصح منه لان
 العارية لا تكون لازمة والرهن لا يتم في هذا بشرط ان الرهن يكون الموهوب ملكا للراهن ابطله باقي الشافعية بان العارية غير لازمة من جهة المستعير فلهذا صاحب
 العبد ان يطالب الراهن بان يملكه قبل ان يحل الدين وان كان قد اذن في ذنبه يدين مؤجلا لان العارية قد تكون لازمة بان يعجز عن اداها في حينها وكما لو استأجر
 ارضاً للدين قد غرس شجرها ولو قال المدينون رهن عني بدين من فلان فهو كالمقبوض فيه مسئلة ان اذن لبي في رهن عني على الدين
 الذي عليه لثالث كان هذا التصرف سائبا بخلاف ما لو باع مال الغير لنفسه لان البيع مغايرة فلا يملك الثمن ولا يملك المثلن والرهن سببا والبيع
 يحصل بالامتناع كما لا يحصل بالكفالة والاشهاد اذا ثبت هذا فان مال العبد الرجوع في الاذن قبل الرهن اجماعا لان العارية قد يدينها بالتعجيل ذنبه ولم يحصل
 الضمان بعد فعلى قول العارية على قول الضمان فلا يلزم وله الرجوع بعد عقد الرهن قبل الاقباض ان قلنا ان القبض ليس شرطا في حقه الرهن لو كان
 له الرجوع لان الرهن قد لم ينضم لعقد وان قلنا انه شرط صح الرجوع لان المستعير مخير في فتح الرهن قبل القبض فاذا لم يلزم في حقه وهو المدينون قالوا لا يلزم
 في حق غيره وبه قال الشافعية ولما بعد القبض فليس للمالك الرجوع في اذن الرهن فيه قال الشافعي على قول الضمان واما على قول العارية فيجوز ان يجرها
 ان له ان يرجع عن اعلى مقتضى العارية ولا يظهر انه لا يرجع ولا لم يكن لهذا الرهن معنى ولا حصل به توثيق وقال بعضهم انه اذا كان الدين مؤجلا فعلى قول
 الرجوع قبل حلول الاجل وجرها لثالثا فانه لا يرد بده كما لو عاروا للغرس مدة واذا حكمنا بالرجوع فوجع وكان الرهن مشروطا ببيع فقلنا من فسخ البيع اذا كان جائلا باحل
مسئلة ان اذن له رهن عني فوهنه المدينون فان كان الدين حالاً كان لصاحب العبد مطالبة الراهن اجبارا على ائتمانه مع قدوة المدينون كونه
 عندنا عارية والعارية غير مقبوضة بل للمالك الرجوع فيها متى شاء واما على قولنا ان الشافعية من انه ضمانا فذلك ايضا لا يستلزم ملكه المشغول بوثيقة الرهن ولا
 يخرج على اختلاف بين الشافعية في ان الضمان هل يملك اجبا الاصل على الاداء لثمنه ذنبه فبشبهها للشغل الذي ائتمنه باداء الدين وان كان مؤجلا واذا
 في الرهن عليه فليس لصاحب العبد اجباره على التملك قبل الحلول على القول بان ضمانا كن ضمن ذنبنا مؤجلا لا يطالبه الاصيل بتعجيله لا يبراه ذنبه وان قلنا
 عارية كان له بغيره كانه لان العارية لا يلزم ثم اذا حل الاجل فله الرهن من الراهن فلما كان يقول لما ان العبد الى وقطابه بالدين يؤديه فينفذ الرهن
 اذا ضمن ذنبنا مؤجلا ومات الاصيل فللضمان ان يملك ما ان يطالب بحقه من التركة او يبرئ مسئلة ان اذن للمالك الرهن في رجل الدين وكان حاله
 في اصله فان كان الراهن معسرا جاز للمدين بيع الرهن واستيفاء الدين منه ان كان وكذا في البيع والاباحة كما اذا ثبتت عند الراهن سوا ورضي للمالك
 بذلك ولا لان الاذن في الرهن اذن في لو اذنت له من جملته بابعده عند الاعسار ولو كان الراهن موسرا ما اطلاق لا فربان للرهن البيع ايضا ولا يكلف التصبر على
 مطالبة الماطل ولا حبه وان جاز له ذلك ولو لم يكن ما حلل وكان حاضر امك استيفاء الدين منه لم يخرج البيع وان كان غائبا ولا مال له في بلد الرهن ولا كونه
 جوازا لبيع ايضا واما الشافعية فقالوا ان قلنا ان ضمانا فلا يباع في حق الرهن ان قلنا ان الراهن على اداء الدين لا باذن مجده ان كان معسرا فباع وان كره المالك
 وان قلنا ان عارية فلا يباع الا باذن مجده وسواء كان الراهن موسرا او معسرا وبناس قول من قال منهم يلزم الرهن على قول العارية انه يجوز بيعه عند الاعسار
 من غير مراجعة كما على قول الضمان قال بعضهم لو قمن وان صدر من المالك فانه لا يسلط على البيع الا باذن مجده فان رجع ولم ياذن في بيعه عليه فاذن لرا
 لا يدينها ثم اذ لم ياذن في البيع فقباس من ههنا ان يقال ان قلنا ان عارية فهو ذنبه فلو جاز ان يباع في بيعه عليه فاذن لرا
 فلا يمكن من اداها وبيع عليه معسرا كان الراهن او مؤثرا في ذنبه بطالب موسرا كان الاصيل ومعه مسئلة ان العسر لو اهل المستعير للرهن
 وقدر الاستيفاء منه فبيع الرهن في الدين وقضى به الدين فان فضل من الثمن شيء فهو مال العبد لا يرضى عنه ملكه وان اعوز شيء لم يلزم صاحب العبد شيء
 لان المعبر ليس بنص من الدين واما عند الشافعية فذلك ايضا سواء قلنا ان الاذن في الرهن عارية او ضمانا لا يضمن في تلك العين اداؤا وفيها خاتمة
 واذا حصر الضمان في عين لم يبعد في غير ما اذا عرفت هذا فان كانت قيمة العبد بقدر الدين ولم يوجد باذلا اكثر منها يبيع وصرفه الدين وان كانت القيمة
 اكثر من الدين فان وجد راعى في شراء شقص من العبد بقدر الدين وفتات قيمة الشقص منصرفا وقيمة منضمها او وجد باذل لذلك يبيع الشقص وقضى به
 الدين ولو كان الباقي للمالك العبد ولو لم يرض المالك بالتشقص يبيع الجميع ولو كانت قيمة الشقص منضمها اكثر من قيمة منصرفها ولم يوجد باذل للزيادة مع الاغراض
 يبيع الجميع لئلا يتضرر المالك فان طلبه للمالك اجبا يبيع مسئلة ان ذابيع العبد المادون في ذنبه في الدين وقضى به الدين بغير نظر فان بيع بقدر قيمته رجع الى المالك
 بذلك على الراهن على ما ههنا ومنه ما لا يشافعية سواء قالوا بان عارية او مضمونة لان المالك ان كان ضمانا فقد قضى عنه الدين وان كان عارية فهو قيمتها
 وهي مضمونة عليه ان يبيع باقل من ثمن المثل لا انه يبيع باقل الناس بمثله فابيع صحيح ويرجع المالك بتمام القيمة وهو قول الشافعي على تقدير قول العارية

مطالبة

فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْعَارِضِ فِي الْعِبَرِ الْمَهْمَةِ

عليه السلام
مقداد

في بيان شرط مملوكة العين المرهونة

كتاب الرهن

بالقبض لا بصدور مائة ناوله العقد ولا مستحقا بالعقد لان البيع سبب استحقاقه لا بشرط صحة الرهن كونه مقررًا بل يصح رهن المشاع كما صح
 رهن المثلوم سواء رهن من شريكه او من غيره شريكه وسواء كان ذلك ما قبل القسمة ولا قبلها وسواء كان الباقي للرهن ولغيره مثل ان رهن نصف رطل او
 نصف عبدة او حصنة من الدار المشتركة بينهما وبين غيره عند علمائنا اجمعين ويري قال مالك الشافعي والاولا في ابن ابي ليلى وعثمان بن ابي عبد الله بن الحسن الغنوي
 وسواد القاضي ابو ثور ودود وواحد الموم قوله ثم فلهن مقبوضة والاصل لانها عين يجوز بيعها محل الحق فجاز رهنها كما لم يفرق بين رهنها
 المشاع من غير ان الشرط ولو شرطت الاشاعة على الرهن بان يبيع بعضه فبطل رهنه وان كان لا يبيع حق ولا يبيع رهنه عند بعضه قد ان الرهن
 فلم يصح رهنه كالمقصور ويمنع وجوب نوال البدنية فيمنع بالقبض المملوكة والنصوب هي ملك غيره بغير اذنه ولا لا يترجح في المتنازع مسائل لو رهن ضيعة
 من بيت معين من الدار المشتركة باذن الشريك صح ولو لم ياذن الشريك فكل ذلك عندنا هو اصح وجهي الشافعية لا يبيع بغيره بل يذون اذن الشريك فصح رهنه في المثلوم
 لا يجوز ولا يذون بما يتفق القصة ويقع هذا البديع فيصير صاحبها فيكون قد رهن ملك غيره بخلاف بيع فانه اذا باع ذال ملكه عن لبيته واستحالت المقاسمة معه بخر
 القائلين بالثاني قال ان حكمه البيع مثله وعلى القول بالوجه الاول وانفقت القصة كما قررنا وكما قاله من اوجب رهنه فبطل رهنه في المتنازع الثاني
 للقولان البديع يترتب له الاثر المتنازع وقد حصل له في قطر اخر من الدار مثل ما كان له في ذلك المبدع قال بعضهم بقول متوسط بين القولين هو انه ان كان
 مختار في القسمة غرم القسمة وان كان مجبر فيها وكافيات تلك نكيب الفضي وهو المشاع يستلم الكل فله حصل القبض جرت اليها بآية بين الرهن والشريك
 جرت اليها بين الشريكين ولا باس ببيع بعض المبدع بجم الشروع كما لا باس ببيع استثناء الرهن الثاني ان يكون العين مملوكة لان مقصود الرهن
 استيفاء الحق من ثمن الرهن عند الحاجة وانما يتحقق الرهن فيما يصح بيعه وغير المملوكة لا يصح بيعه فلا يصح رهنه ولا يصح ماله يصح ملكه مطلقا كالحر وكما يحشر
 وما لا منفعة فيه كفضلات الانسان واشباهها مالا بعد ملكا اذ لا استحقاق فيه وسواء فرض له منفعة محرمه لم يعتبرها الشارع لان المملوكة والعتاة التي لا منفعة فيها
 ازالة الوصف المحرم عنها او لم يكن كالشركات ولو كان لها قيمة بعد الكه فالوجه المنع من رهنها مادامت صحيحة كما لا يصح بيعها الا بعد كسرها وكذا لا يصح رهنها
 يصح ملكه لئلا ان كان الرهن مسلما كالحر وشبهه ولو كانا من بين جانبي الرهن لو اسما او لهما قبل فكل بطل الرهن ولو رهن الذي حر عند مسلم لم يصح
 ان رهنه على شيء على خلاف مسائل لو رهن ملك غيره بغير اذنه وقت على الاجازة فان اجازته المالك صح ولا يطل ولو رهن المملوكة له ولغيره صح الرهن في حصته
 المملوكة خاصة وكان موقوف على الاجازة فحقه الاخر سواء كان الرهن واحدا له شاعا بغيره او رهن ملكين صفقة احدا ماله والاخر لصاحبه مسائل لا يصح رهن
 الخارج وهو الرهن لصاح الامام اهل بلد على ان يكون ملكا للمسلمين وضرب عليهم بطرح فان ذلك الجرح ويري قال الشافعي ان الرهن لا يختص بها بل حكمها ارجع الى جميع المسلمين
 بالسوية فلا يجوز بيع ذلك ولا رهنه وارض العراق وهو سواد الكوفة من نعيم الموصل الى عبادان طولا ومن القادسية الى حلوان عرضا فمن الارض المفتوحة
 عنوة فغدت ان الحياض منها وقت الفتح للمسلمين فاطبها لا يختص بها القائلة والغائون بل لجميع المسلمين يصح بيعها لا وقعها ولا رهنها وما بهنا وقت الفتح للائمة
 خاصة وقال الشافعية ان رهنها عنوة وفيه الارض من الغنائم ثم راعى انهم يشتغلون بها عن الجهاد فاستلزم رهنها ردها الى اهلها فاضرب عليهم المخرج والحق
 بعض الشافعية ان رهنها على المسلمين وجعل الاجرة يؤخذ في كل سنة وقال ابن شريح ممتهم ان اخراج من الارض يؤخذ كل سنة جزء وظم ذلك على الشافعي والاولا
 من رهنها بن شريح يقول لم ير الشافعي يقول رهن الارض العراق لان الناس يبيعونها من لدن عمر الى الان ولم ينكروا ذلك فقول ابو حنيفة ان عمر ارضها على رهنها
 وضربها اخراج فعلى قول ابن شريح من الشافعية يجوز بيعها ورهنها وعلى قول بعضهم انه لا يصح بيعها لارهنها وان كان رهنها بناء وعمران فان كان البناء معمولا من رهنها
 فحكمه حكمها ان كان من غير ما جاز رهنه ورهن الغراس وان اذن الغراس الرهن صح وان رهنه مع الارض لم يصح رهن الارض فاما البناء والغراس فبني على القولين
 تفريق الصفقة فان قلنا يفرق صح فبطلان لا يفرق لان الصفقة جمعة حلالا او حراما فسد الجميع ان قلنا لا تفرق كان ذلك يؤدي الى جهالة العوض في
 الجائز منصح الرهن ناهيا يجوز لانه لا عوض فيه واذ اصح الرهن في البناء والغراس فلا يخرج على الرهن وانما هو على الرهن فان اخرج مضر وعلى الارض ولو كان
 المخرج على الغراس ايضا كان على الرهن دون المرهن لان المخرج تابع للملك وهو الرهن خاصة ولا شيء على المرهن ولا على المستاجر فان اذاه الرهن عن الرهن بغيره
 لم يرجع عليه به لانه مشترع به متطوع بقضاء الدين وقال بعضهم يرجع به لان نفع ذلك عائد الى المقض عنه وهو يبطل بالهبة وان قضاه باذنه فان شرط له الرجوع
 له الرجوع وان لم يشترط الرجوع بل المطلق الامر فكل الشافعية وجهها احدهما يرجع لان امره يد لك بقض الرجوع عليه كما اذا امره بشيء على فان الشافعية عليه والاشافعية
 لا يرجع لانه اذا لم يشترط الرجوع لم كان متطوعا كما لو ملك شيئا ولم يشترط الرجوع فانه يكون هبة لا يستحق عليه شيئا والاصل في الوجهين قول الشافعي واختلافهما في ما
 قال لان يكون دفعه بانه وهذا بعض الاكفاء لانه امر الضمان والرجوع وقال ان لو دفع الى فضا ثوبا بقصر فلا اجرة له عليه لانه شرطها له فجعل عمله الاستحسان
 الا شرطه مسائل يجوز رهن العصب لا ينعين جميع مملوكها يجوز بيعها اجماعا فيصح رهنها وخوفتها بها لا يمنع من صحة الرهن كما يجوز رهن الرخص فان استحل
 حلوا او حاضرا فالرهن بحاله وان صار خرا بعد الاقباض في يد المرهن خرج من كونه رهنه بطلان الملك بغيره وخرج من كونه مملوكا واجبا والمرهن ان كان الرهن مشروطا
 في بيع محدث العبيد يده وهو قول جمهور الشافعية فاذا عا دخلا احد الرهن كما يعود الملك قال بعضهم لا يعود الرهن الا بعد جدي بطلان بعضهم لا يخرج
 عن كونه رهنه ولا يقول بانها امر هو بطل يوقوف فان عا دخلا بان ان الرهن لا يبطل وان بقي على الجزية ظهر بطلان الرهن وقال ابو حنيفة واصل ان لا يزول ملك
 الرهن عنه فلو رهن بجاله لان له قيمة في حال كونه عصبه ويجوز ان يصير له قيمة في الثاني فلا يزول ملكه عنه كما لو اذن العبد لبيته ببيعته كان كونه خرا يمنع صحة
 الضرر والضمنا على المرهن بطل فبطل ملكه كوت استا د بغيره في الرد لا يبيع فيه الضرر ذاعرفت مذا فقولنا ان الرهن يبطل لا يتردد بوضوح لانه امر با
 تكتلية والام بعد الرهن بل الراد في قاع حكمه مادامت الخربة ثابتة ولو رهن شاه فانت في يد المرهن بطل ملكها وخرجت من الرهن فان عا د الرهن فذبح جلد
 لم يصح ملكه عند البقاء نجاسته بعد الذبح وعند العلة يظهر بالدباغ فعلى قوله لم يعود ملك الرهن اليها ولا شافعية في عود الرهن في الجلد بعد الذبح
 وجهان احدهما انه يعود الرهن لان الملك الاول عاد فبقي الرهن كما اذا انقلب الخمر خلا واظهرها عند اكثر الشافعية لا يعود لان مالته مخلوقا بالصنع و
 العائجة فالرهن ملك الجلد بالدباغ وذلك اثر استحالة وليس العائد ذلك الملك وهو قول ابي اسحق بخلاف الخمر اذا اضمخت لانها عادت بنفسها

ارض

في اشتراط كون الموهون بما يبيع

كذلك نفع بحال نفع حق الموهون بما يبيع به ما كان يبيع به من الأرض بغيره من الموهون وما يقابل الاشجار بغيره من الموهون فان انتقصت قيمة الأرض
بسبب الاشجار حسب نقصانها على الموهون لان حق الموهون في الأرض قاصرة وانما منع من القلع لرعايته جانبهم فلا يملك جانبه بالكلية الحالة الثانية ان يكون الموهون مدفون
في الأرض يوم الرهن ثم نبتت فان كان الرهن جاهلا بالحال فلا خيار في البيع الذي شرطه هذا الرهن فان استحق بقاء الاشجار في الأرض عيبا بها وجب
فان فسخ فلا يجد ان البيع فهو بمنزلة العالم فلا خيار له واذا فسخ الرهن مع النخل فيعثر الموهون عليه ما لم يغير الحالة الاولى فانه أرض فارغة وفي الثانية فانه أرض
مشغولة لانها كانت كذلك يوم الرهن في كفيته اعتبار قيمة الاشجار وجها فاعلم ان الجوهري في الحالة الثانية ان الأرض تقوم واذ قبل قيمتها ما مائة قومت مع الاشجار
فاذا قبل ما مائة وعشرين فالزيادة بسبب الاشجار عشرين هي سدس المائة والعشرين فيبراع في مائة نسبة الاسداس في الثاني ان كان قومتا الأرض وحدها بقومت
الاشجار وحدها ثانيا فاذا قبل قيمتها خمسون عرفنا ان النسبة بالثلاث وفي المثال المذكور لا يصح الوجهين يكون قيمة الأرض ناقصة بسبب اجتماع لافاضتها
بقيتها وحدها مائة وقيمة الاشجار وحدها ثمانية وخمسون وقيمة المجموع مائة وعشرون فلنعد الى مسألة الام والولد فاذا بيعا معا وادنا التوزيع قال الجوهري
فيه طريقان احدهما ان التوزيع عليهما كان توزيعا على الأرض والاشجار فيعتبر فيه قيمة الام وحدها وفي الولد والوجه الثاني ان الام لا تقوم وحدها بل يقوم
الولد خاصا لا نهائيا ومنت هي ذات لدا الأرض بالاشجار وكذا اوردته اكثر الشافعية ما لو ورثها احدا ثم حلت بالولد بعد الرهن والتسليم من كساح او زنا لبيعا
معا فله الرهن فتمت جارية لا ولد لها فقوم خالصة من ولد ويقوم الولد ونظر حصتها من الرهن فيكون للرهن في الفرق بين المسائل ان في الاولى رضى كونهما
ام ولدا قبل هذا الولد حدث في الرهن ولذا كان ذلك حادثا في بد كان بمنزلة عارضي به كالحديث فينقص ويوجب قلنا ان ذلك يجري مجرى النقص كالحديث
لنقص جزء من الرهن لان النقص مضمون عليه بسقوط حق الوثيقة في مسئلنا الرهن بحاله وهذه الزيادة للرهن يقتضي وجوده نقصا بقيمة الام لبيعها معا
لو رضى به لم يلزم حكمه **مسألة** اذا من شيئا وطبا ببيع اليه فساد نظره فان كان يمكن استصلاحه وتجهينه كالرطب العنب صح منه ويجب على الرهن تحفيظه
واستصلاحه لان ذلك من مؤنه حفظه ونقصه فكانت عليه كفيلة الجوان الموهون فان كان يمكن استصلاحه كالشجرة التي لا يحفظ في البقول والطبايح والرحا
وما اشبه ذلك نظر فان كان الدين حالا او بجل قبل فساد صح منه لان المقصود منه يمكن حصوله ثم ان بيع في الدين او في الدين من موضع اخر فذلك لا يبيع
وجعل الشيء هنا لا يبيع وفيه الوثيقة فلو تركه الرهن حتى يفسد حتى ان امكن دفع امره الى الحاكم ولم يفعل ولو بعد الحاكم فان نهى الراعي عن البيع لم يرضى ولا
احتمل الضمانا ولا بعض الشافعية ان كان الراعي اذن لعق بغيره ضمن ولا لا يضمن وان كان الرهن على دين مؤجل فاحواله ثلاثة ان يعلم حلول الاجل قبل فساد
بحكم الرهن على الدين الحال وب ان يعلم عكسه فان شرط الرهن بغيره عند الاشترار على الفسار وجعل منه رهنه صالح لم يرضى بفساد الرهن وان شرط ان يبيع بحال قبل حلول
الاجل فهو فاسد بفساد الرهن لئلا يقتضيه مقصود الاستباق وان اطلق العقد لم يشرط البيع ولا عدمه فلا قرب لجواز ويجوز عليه بغيره لان الفرق يقتضي ذلك
المالك للشيء لا يرضى للثالث الخ لانه بان يبيع بمثل مطلق العقد عليه كما على الاستصلاح وهو احد قول الشافعية والقول الثاني انه لا يصح لان الاجل على البيع اجبا على
ازالة ملكه وبيع الرهن قبل حلول الاجل لا يملكه بقتضيه عقد الرهن فلم يجبه اذا ثبت ان البيع لا يجبر عليه فالرهن لا يملك استيفاء الحق منه فلم يصح عقد الرهن
كما لو رهن عبد لعق عتقه بشرط يوجد قبل المحل وليس بجواب لان في رهنه بغيره انما بالملك في الرهن معا وفي بغيره ان الهما لا شتماله على مصلحتها فوجب البيع
للمعقوبين وما اخترناه الا هو الصحيح وبر قال ابو حنيفة واحد كما لو شرط فان الظاهر لا يقصد ما له فضلا كما لا ذون فيخرج ان لا يعلم واحد من الرهنين وكانا مختارين
ففي جواز الرهن اطلق قولان من بيان على القولين القسم الثاني في الصحة هنا الظاهر ان نيب لو رهن ما لا يبيع كالفن فظن امره عند الفسخ قبل حلول الاجل
كما ثبتت الحنيفة وتقدر التحفيظ لم يفسخ الرهن بحال وان منع الصحة لا يتبدل على قول لك الشافعية كما ان ابا القاسم منع صحة العقد اذا حل الرهن بوجوب الفسخ
ولو طرأ ذلك قبل قبض الرهن ففي الاصل لك الشافعية وجها كما في عروض الجنون والوفاة اذا الرهن بغيره بوجوب الفسخ ويجعل الثمن مكانه **مسألة** الرهن لمان
يكون عن فطرة او لا عن فطرة والاول يجب قتله في الحال ولا تقبل ثوبته ولا يجب قتله في الحال لا بعد الامتناع من الثوبته عند الاستنابة اذا عرفت هذا فلو اراد ان يبيع
فالاقرار بان الردة ان كانت عن فطرة لم يصح رهنه لانه في كل ان يجزى له شرعا وينبغي ان ينفذ غايته الرهن فينوي وهو الموثوق وان لم يكن عن فطرة صح رهنه
الردة لا يزيل الملك وانما اطلقوا وقالوا يصح رهنه كما يصح بغيره بقاء الملك مع الردة وانما يرضى للثالث فهو بمنزلة الرهن ليدفع ما ثبتت هذا
وهو فان كان الرهن على ما بالردة لم يكن له ردده ولا يثبت له خيار في البيع الذي شرطه منه فانه ينظر فان عاد الى الاسلام وقاب فقتل العبد بالردة في يد
الرهن لم يثبت للرهن خيار في البيع بشرط رهنه فانه لا يقتل حصل به بسبب الردة وقد رضى بها فهو بمنزلة ان يرضى بها فانه يرضى بها فانه يرضى بها فانه يرضى بها
لا يوق العروق فان الرهن بغيره يرضى به الرهنين لا نافعول والمرتد قتل بافامه على الردة في يد الرهنين ولا نر وان قتل بما كان في يد البائع الا انه لما رضى
سقط حكمه وصدا كانه قتل في يد ابتداء وبقائه الاستحقاق لانه لا يصح الرضا وهذا من حيث الشافعية وقيل انه كالحق فلي هذا يثبت الخيار في البيع فاما اذا لم
الرهن بحال الرهن برهنه ثم علم بعد ذلك قبل ان يقتل فله الخيار في البيع بشرط رهنه فان قتل قبل القبض فله فسخ البيع وان قتل بعده كان الحكم فيه كالورد منه
عالم برهنه وقال ابو اسحق من الشافعية انه بمنزلة المسحق ويثبت الخيار للرهنين وقال ثورون بمنزلة العبد لا يثبت للرهنين الخيار في الرهن والشافعية قال هنا بمنزلة المسحق
لجعله مع العلم بمنزلة العبد مع عدم العلم بمنزلة الاستحقاق لانه هناك بسبب كانه موجودا حال العقد والرهن به ولا يلزم الرهن لانه تلف بسبب حادث قال اصحابنا
قلنا بقوله وقول ابو اسحق ثبت للرهنين الخيار في البيع ان قلنا بقولنا لا يثبت الخيار في الطالبة بالارث ان يكون ههنا ويفارق البيع حيث قلنا على هذا
الوجه انه يرجع بادش العبد لان الرهن لا يلزم الا فيما حصل منه البعض بخلاف البيع فاما بطلان الرهن لا يمكن المطالبة به ولا يثبت له الخيار في الفسخ لانه
قد تلفت الرهن في يد الرهنين وعقد رهنه والرهون مضمون على الرهنين بحق الوثيقة وبر قال الشافعية الام ولا نر وليس فيه عيب يقتضي فسخه فانه مؤاخذ قبل ان يفسخ
البيع لم يكن له خيار في الفسخ لما قلنا من الرهن **مسألة** من يبيع من العبد الجاني سواء كانت الجناية عمدا او خطأ والشافعية ربه واحكم رهنه على بغيره فان قالوا
بان لا يصح بغيره فوهنه أولى وان صح فحق رهنه قولان وفرقوا بينهما بان الجناية العارضة دوام الرهن يقتضي تقديم حق الجاني عليه فاذا وجدت اذ صنعت من
شبهت حق الرهن وللشافعية تلك طرق احدها ان كان القتل خطأ لم يصح قول واحد وان كان عمدا فلي قولين والثاني ان كان عمدا ماصح قوله ولعل ان كان

اذ عرفت هذا

فمؤقت ام ولد وفي الثانية لم يرض بكونها ام ولد

عند مالهنا والشافعية تقبل ثوبته

واما قولنا ان الرهنين

كتاب الرهن

خطاه على قولين والثالث انه على قولين عما كان او خطاه وقد مضى توجيها ذلك في البيع فاذا قلنا انه يصح الرهن فالحكم بانه كما ذكرنا في الرد سواء اذا عرف هذا
 لم يصح الرهن فانه السبب واسقط المحقق عليه حجة فلا بد من استنباط من ان صحنا قال بعضهم انه لا يكون تخلفا للعداء كما سبق في البيع قال بعضهم لا يلزم
 العداء بخلاف ما في البيع والعقود لان محل الجناية باق هنا والجناية لا تنافي الرهن لا ترى له وجوب وهو موقوف على شغل الجناية به ولا يبطل الرهن وان صححت
 والواجب لمصاص ومنعناه والواجب لما في الرهن والواجب العصاص ثم عفى المستحق على مال يبطل الرهن من اصله او هو كجناية به ضد من الرهن حتى يجرى
 الرهن ولو بيع في الجناية به للشافعية وجهها واذا قبلت بما في البطلان فلو كان قد حفر في محل عدوان فنهى عنها بعد ما رأت ان فني بين انفسها وجهها والفرق
 انه في الصورة الأولى من هو جناية بها بخلاف ذلك **فصل** لو رهن عبدا سارقا او زانيا صح الرهن ويكون ذلك بمنزلة العتق ما يبتاعه وان كان قد قتل في
 قطع الطريق فان كان قبل قلدة الأمان صح على أحد القولين ان يرضع منه التوبة وان كان بعد المدرة لم يصح لانه قتله ثم **كتاب** نيب آخر قد بينا ان للشافعية
 ثلث طرق في رهن الجاني من منهم من يقول في ذلك قولان فاذا قلنا انها قولان فرعنا عليها ذلكنا يصح الرهن كانت الجناية مقدمة عليه فان بيع بها جازم يبطل الرهن
 وان بيع بعينه بقي الباع وهذا لا يوافقنا في صحة الرهن قالوا الرهن في الرهن كذا اذا اعتقه وصح عتقه كما انما نقول الفرق بينهما اما اذا صحنا ابطلنا محل الجناية بطل
 بالارش في مسئلتنا محل الجناية باق والجناية لا تنافي الرهن ولهذا اذا جاز بعد ما رهن بعلقته الجناية ولم يبطل الرهن واما اذا قلنا لا يصح الرهن فان كان
 السبب او رهن من الجاني بصره حتى يبداه منه قال الشافعي لا فرق بين ان يكون المراد رهن العبد بشيء او لو اوجبه ذلك وانما كان كذلك لان العتق
 بجميعه كعلق الكبر لا ترى له رهنه عبدا بدمه سوى لو اوجبه رهنه بغيره فخر عند غيره قوله واحدا وكذا الجناية ايضا فمسئلة من يصح رهن المديع عنده
 لان المديع عنده رهنه وهو الموصى الرجوع في وصيته وكذا المديع الرجوع في تدبيره واذا صح الرهن بطل التدبير لان ذلك رجوع فيه والشافعية اختلفوا في هذه
 المسئلة على ثلاث طرق منهم من قال انما يكون الرهن مفسوخا على القول الذي يقول ان التدبير عتق بصفته كما يصح الرجوع فيه فاما اذا قلنا انه وصيته صح الرهن
 كان رجوعا عن التدبير كما اذا وصى به لزيد ثم رهنه فانه يكون رجوعا عن الوصية ويصح الرهن ومنهم من قال يكون الرهن مفسوخا على القولين لان التدبير
 فحاجة فيبطل مقصود الرهن لا يعلم وقت موته حتى يباع قبله ولان الشافعي قال الامر لو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخا ولو قال رجعت عن التدبير لم رهنه
 ففعلها قولن وهذا نص في انه قبل ان يرجع فيه لا يصح الرهن قوله واحدا قال هذا المائل لما كان كذلك لان الرهن ليس بصر في الرجوع عن التدبير فلم يكن رجوعا
 بصادق ساير الوصايا حيث كان الرهن رجوعا عنها لان التدبير وان قلنا انه وصيته فانه اكد واغوى منها لانه عتق بتخر بالوثق قد يكون بعض الوصايا اكد من
 بغيره بعضها على بعض ومنهم من قال يصح الرهن ويكون التدبير بحاله لان الشافعي قال ما جاز بغيره جاز بغيره والتدبير يجوز بغيره ولا التدبير لا ينافي الوصية
 لا يمنع من البيع عند محل الحق قالوا في الشافعي يكون الرهن مفسوخا او اذ ابرأه من بيعه الرجوع في التدبير وان امتنع من بيعه ومن الرجوع في التدبير
 ان على هذه الطريقة يكون رهنه مديرا فان قضاه الرهن من غيره كان العبد مديرا وان باعته الدين بطل التدبير وان امتنع من بيعه ومن الرجوع في التدبير
 فان كان له مال غير قضى الدين منه وجبر عليه وان لم يكن له مال قال ابو اسحق من الشافعية فيه وجهان احدهما يباع عليه وينسخ التدبير والثاني يحكم بفناء الرهن
 هذا الوجه الذي تاول به صاحب هذه الطريقة كلام الشافعي وهو قوله وكان الرهن مفسوخا وحمله عليه ليس بصحيح لانه اذا صح رهنه لم يجرى بحكم بفساده
 بامتناع الرهن من بيعه بل يجب بيعه بحكم الرهن في زوجه والطريقة الأولى اصح القياس لان في كون التدبير وصية او عتق بصفته قولين معروفين في قضية
 كونه وصية صح الرهن والثانية نظا كرامة الام كالمصريح في القطع بالبيع لانه قال لو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخا ولو قال رجعت عن التدبير لم رهنه
 فتكون فحصل قولين بما بعد الرجوع والثالثة مخالفة لقوله والقياس الرهن اذا خذ ان الرهن يصح يبطل التدبير كما ذهبنا الى ان التدبير عند وصيته كما
 قلناه وقد ثبت انه لو وصى بعبده ثم رهنه بطل الوصية وان الشافعي قال لو دبر عبدا ثم رهنه بعبدا بطل التدبير بصفته التدبير لو بصفته الرهن كما
 قبل العتق والجواب ان الذين قالوا ان يرضع الرهن على القول الذي يقول انه وصية لا يلزم ذلك فيجوزون كلام الشافعي الذي حكاه في العتق على انه على هذا
 القول قاله ومن قال لا يصح الرهن على القولين فقد ذكرنا في رهن التدبير وسائر الوصايا بافهاما حكاها من مسألة الهبة في أصحابنا من يقول اذا قلنا التدبير
 وصية سنة الهبة وكان رجوعا عن التدبير واذا قلنا انه عتق بصفته لم يكن ذلك مبطلا للتدبير على القولين لان الهبة تنقل الملك انضم اليها العتق كما
 اتوى من الرهن لا ينافي عنه الى ازالة الملك فخرنا واعلم ان عامة الشافعية قالوا الى ترجع بطلان الرهن لان العتق مستحق بالتدبير فلا يتوى الرهن على
 دفعه والجواب اننا اذا قلنا ان الرهن مفسوخا فاما على قول انه وصية فخرنا فاما على قول انه عتق بصفته فلا ينافي ذلك بحسب من الثالث بخلاف العتق المطعون في حجة
 المعلق والدين بحسب من راس المال في لومات ولم يخلف الامد العبد والدين مستغرق ولا رهن لصفته الى الدين لم يبال بان دفاع العتق فلا معنى لمتنع
 الرهن لغرض العتق فمسئلة نور رهن عبده ثم دبره قال الشيخ يبطل التدبير لانه ليس له التصرف فيه والوجه ان يوقع موقوفا فان اجاز الرهن طبع التدبير
 ويكون حكمه ان لومات الملك قبل الرجوع في التدبير عتق من الثلث ولو قصر الثلث ولو لم يكن سواه بيع اما كله او ما تقوم بها الدين وجميعه يبطل التدبير كما
 يكون رهنه ولو لم يخر الرهن من احتمال التدبير وعلمه لانه تصرف في الرهن وقد منع المزمع ان من التصرف في الرهن يكون هذا التصرف غير مضر بالرهن فان
 للرهن ان يبيعه في الدين ويحشد يبطل التدبير ولو لم يبيع وطلب الدين من يتركه كان له ذلك فان وقت تركه بالدين قضى منها وعتق المديع من الثلث
 ولا يجبر المدين على ذلك وهذا كله اذا كان الرهن قد اقترن به الاقباض ولو يقترن به وقلنا ان الرهن يلزم مع عدم الاقباض ولما ان شرطنا في لزومه لا نقا
 فذره قبل الاقباض بطل الرهن لانه جازم واذا تصرف بغيره فاحتمل الصحة وقال الشافعي الام لو رهنه ولو بقبضه ثم دبره او باعته او صدقته او هبه
 يبطل الرهن قبل الرجوع من اصحابه وفيه قول آخر ان التدبير يصح والرهن بحاله وقال باقي الشافعية ان قول الربيع من بفساده ليس محلها الاقولا واحدا ولما ان
 كان بعد الاقباض قال الشافعي الام يكون التدبير موقوفا بغيره ان التدبير يصح لان الرهن لا ينافيه ثم ينظر فان ائتمن من الدين قبل موت سنده فهو ملك
 وان حل الحق فان قضاه الرهن من غيره كان مديرا وان باعته الدين بطل التدبير وان امتنع من بيعه ومن الرجوع في التدبير فان كان له مال قضى منه والبيع
 عليه وان مات قبل حلول الحق فقد حل الحق بالوقت وجب العتق من الثلث ثم ينظر فان خلف تركه بقي الدين قضى منها وعتق المديع من الثلث وان لم يكن

عليه
 من
 مبيع

فان كان الرهن مفسوخا على القولين فانه كما ذكرنا في التدبير فان كان رجوعا عن التدبير فانه كما ذكرنا في التدبير فان كان رجوعا عن التدبير فانه كما ذكرنا في التدبير

ومنهم من قال يكون
 مبطلا للتدبير

في بيان أحكام رهن العبد المذبر

المسحوق بالافرن

عبد الرحمن بن عبد الله

في بيان فروع رهن الثمار على الامتياز

كتاب الرهن

لم يصح لما فيه من الغرر وليس في الرهن غرر ولا يتلف من مال صاحبه لان مقتضى الرهن البيع عند المحل والثالث نقله الرهن ان كان شرط القطع حال المحل
وان اطلق لم يصح لان اطلاقه يقتضي بقاءه الى حال الجواز وذلك يقتضي تأخير الدين عن محله فلا يحتاج الى الشرط وما تقدم للقول الاخر من انتفاء الغرر فليس يصح
لان رهن الرهن بطل بطلان ذلك ويلزم عليه الرهن الجواز فان لا يصح وان لم يكن فيه الاجهالة الوثيقة وقد جرت مجرى جملة المالك الى اوستحق والصحيح انه بمنزلة
البيع وقد نص عليه الشافعي في كتاب التقياس وان رهنها بعد البيع والصلح جاز بشرط القطع مطلقا وان رهنها بدين حال او مؤجل في معناه وان رهنها بوجوب
قبل بلوغها وان ادركها فعلى ما تقدم من العلم الاول **فروع** اذا رهن الثمار على الامتياز رهن الرهن كانت مؤنة السقي والجواز والتجفيف على الرهن
الرهن وان لم يكن يثبت على الحاكم رهنها وانفق عليها ولو وافق الرهن على ترك السقي جاز بخلاف غلت المحل وان قال بعض الشافعية بخبر عليه كاجبة على
المحلول ب لو ادرك الرهن من قطع الثمرة قبل ان يجزأ فلا غرر منه وبعد الجواز ليس له ذلك بل يباع في الدين ان حل والا مسكه ومنه في النجس
تثمن السنة مرتين يجوز رهن ثمرها كالحاصلة بالدين الحال للموكل الذي يحل قبل خروج الثمرة الثانية او قبل اخذها بالاولى فان شرط ان لا يقطع عند خروج
الثمرة لم يصح لانه لا يثبت عند محل الحق ما ليس به رهن وان شرط قطعهما صح وان اطلق فلا شافعية فولا ان كان صححنا انه رهن بشرط القطع لم ينفق القطع حتى حصل
الاختلاف في بطلان الرهن فولا ان كقولين في البيع اذا عرضت هذه الحالة قبل القبض لان الرهن انما يوثق بعد القبض فهو والرهن عند كالبائع بالبيع
محسوس عنده فان قلنا بطل الرهن فكذلك وان قلنا لا يبطل فلو اتفق قبل القبض بطل للشافعية فيه وجه مرضي نظيره فيما اذا تمخر القصر قبل القبض واذا
لم يبطل فلو رضى الرهن بان يكون لكل رهن او نواضا على ان يكون النصف من الجمل مثلا رهن فذلك وان تنازع في قدر الرهن فالا قول قول الرهن مع يمينه ولو
اختلفت المؤنة بخطة اخرى للرهن وقال الرهن الذي القول قول المرتين مع يمينه لان البدل كالتنازع في ملك اجاب في الشافعية بان البدل على المالك دون
كما لو لم يدر في يده المال ومنه في انكر المالك كان القول قوله لو رهن رهن بعد اشتداد الحرج قبله صح عندنا لان مال مقوم بشفعة كضمة كصحة بغيره
الشافعية اذا رهن الرهن بعد اشتداد الحرج نظر ان كان ترى جباية السبله صح والافقولا ان كافي البيع والاصح عندهم النع ولو رهنه هو يملك والرهن الثمرة
قبل بدو الصلاح وقال بعضهم اذا كان الدين موحدا لم يجوز فولا واحد وان صحح بشرط القطع عند المحل ان الزرع لا يجوز بغيره في استنبول عندهم وقد يتفق الحول
في تلك الحال لان زيادة الزرع بالطول فهي كثيرة يحدث بخلط بالرهن وزيادة الثمرة بكمية فهو كالتن **المبحث الرابع** الحق للرهن بمسئلات
بشرط في الرهن بامور ثلثة ان يكون رهنه ثابتا في الذمة حالة الرهن لا وما فلا يصح الرهن على الاعيان التي ليست مضمونة كالوديع والعمارة غير المضمونة و
المستأجرة وغير ذلك من الامانات لانها ليست ثابتة في الذمة عنها ولا يثبتها الا على ايمان المضمونة في بدل الغير اما يحكم العقد كالبائع او يحكم ضمان اليد كالمضمو
والتعاقد المضمون والمأخوذ على جهة السوم وكل امانة فوط فيها وبقيت بغيرها فالقوى جواز الرهن عليها وبه قال مالك قال ابو حنيفة كل عين كانت
مضمونة بغيرها جاز اخذ الرهن بها بغيره ما يضمن بمثل او يمتد لان البيع يجوز اخذ الرهن به لانه مضمون بغيره الا قد يجوز اخذ الرهن بالمره وعوض كل بيع
لان يضمن بمثل او يمتد وكذلك الصلح عن دم العبد يمكن استيفاء القيمة من الرهن فصح اخذ الرهن به ومنع الشافعي من اخذ الرهن على اعيان المضمونة كالغضب
والتمل العين والاجرة العينة لان العين قبل ملك كافي يده لا يثبت في الذمة فلا يصح اخذ الرهن بذلك كالبائع ولا تتران رهنه على قيمتها اذا تلفت فهو رهن على المهر
بواجب لا يعلم افضاؤه الى الوحي ان اخذت قيمته لم يصح لانه لا يمكن استيفاء عنها من الرهن لان غرض الرهن بيع الرهن واستيفاء الحق من ثمنه عند الحاجة
ويستحيل استيفاء تلك الاعيان من ثمن الرهن وليس بجيد لان الاستيفاء انما يكون مع الحاجة ومع وجود العين المتمكن من اخذها الحاجة الى البيع وعند
او قد رخصنا على ما تكلمنا به في القيمة ولهذا يجوز للمالك اخذ ما يجده من مال الغاصب في قدره عليه استعادة عنه سواء كان العين او عاقبتها ونقل الجرم
للسافعية وجهه انه يجوز اخذ الرهن بها بناء على تجويز ضمان الاعيان المضمونة وقرى بانهم بناء على الظن من مذهبهم من الضمان التوام في الذمة فلو لم يثبت العين المضمونة
لم يجز الا التزام ضرر او في الرهن ودام الحجر الرهن بغير ضرر فظاهر امسائل من شرط كون الرهن بمر ثابتا في الذمة حال عقد الرهن فان الذي لم يثبت بعد الجواز
الرهن بمر مثل ان يرهنه بما يستقرض منه او يرهنه ما يشر به منه عند علمائنا اجمع وبه قال الشافعي والحمل انما وثيقة على حق فلا يجوز قبل ثبوت الحق من غير حاجة كالثبات
وقال ابو حنيفة ومالك يجوز عقده قبل الحق ولا دفع المهر يوافقا وقال ذهنتك هذا على عشرة دوايم تقرضها عتدا وسلم اليه الثوب ثم اقرضه الداهم لزوم الرهن و
حكماء القاضين كمن الشافعية عن بعض اصحابنا انما اذا عين ما يستقرض منه من مال او رهنه بالثمن ثم يقرضه حتى يتاهاجج رهن كالحال في الجلس بالقرن
بالاجاب القبول وعلى ما ذهب الشافعية لو ادركته قبل ثبوت الحق وقبضه كان مأخوذا على جهة سوم الرهن فاذا استقرض واشترى لم يصح رهنه الا بعد جلد
وبنه وجهه انه ان يصير رهنه واجبة بوجبه فان ذلك وثيقة فجاز ان يكون عقدها موقوتا حتى يثبت في المستقبل كضمان الدرك والفرق على تقدير تسليم جوازه فانه
عندنا بطل للشافعي فولا ان جاز الحاجة اليه الاحتياط في المال بخلاف مسائل من يصح عقد الرهن بعد ثبوت الحق في الذمة وتقرها جاعا لا يثبت
وتدعو الحاجة الى اخذ الوثيقة فجاز اخذها كضمانا لقوله ثم رهنه مقبوضة جعله بدلا عن الكتابة فيكون في محله ومحلها بعد وجوب الحق لقوله ثم اذا انتم
بدلها الى اجل ستمى فاكتمه فجعله جازا للمدائنه من كور ابعدها بقاء التعقيب لو فارته وامتنع الرهن بسبب ثبوت الدين مثل ان يقول بعتك هذا العبد بالثمن
وارتمنت هذا الثوب فقال المشتري اشتريته ذهنت او قال اقرضتك هذه الداهم وارتمنت بهادوك فلا تبيع الجواز وبه قال مالك والشافعي واحدا صاحب الرهن
لان الحاجة تدعو اليه فانه لو لم ينعقد مع ثبوت الحق شرطه فيه لم يتمكن من الزام المشتري عقده وكان الجواز الى المشتري والظاهر انه لا يبدله بغيره لو وثيقة بالحق
ولان شرط الرهن في البيع والمقترض جاز الحاجة لو وثيقة فكذلك امر بهما بل هو اولى لان الوثيقة هي هنا اكد فان الشرط قد لا يفي به وللشافعية وجه اخر انه فاسد لان
احد شق الرهن متقدم على ثبوت الدين ولو قال لعبد كاتبتك على الف وبعثت منك هذا الثوب بكذا فقال قبلت الكتابة والبيع لا يصح البيع وقرى ابو حنيفة جلد
ان العبد لا يصح له المعاملة مع مولاه حتى يتم الكتابة والثاني ان الرهن من مصالح البيع ليس من مصالح الكتابة ولا استيفاء في سبب احد شق الرهن على شق
واما المنوع فمسبق الرهن عليه وينع بطلان البيع المقرض بالكتابة **فروع** الوال البائع اوتمنت بعتك قال المشتري اشتريته ذهنت اوتمنت بعتك عند
الشافعية لتقدم احد شق الرهن على شق البيع ب شرط الشافعية الصحة تقدم خطاب البيع على خطاب الرهن وتقدم جواب البيع على جواب الرهن وبالحمل

والمال في سبب المصلحة انما هو المالك في سبب المصلحة

في البيع

في البيع

في احكام الحق المرهون

الشرط ان يقع احد شئ الرهن بعد احدث شئ البيع والاخر بعد شئ البيع ج لو قال بعني عبدا بكذا ووهنت به هذا الثوب فقال البائع بعني ووهنت كان منبها على
مسئلة الاستحباب لا يجب ان لو قال البائع بعني بكذا على ان توهنتي ارك به فقال المشتري اشتريته ووهنت في الاثر بالحق ان انضم قول البائع ووهنت قبله
لان الذي وجد منه شرط الجار الرهن لا استجابة كذا لو قال افعل كذا التبعي لا يكون مستوجبا للبيع هو احد وجهي الشافعية وفي الاخر تم القيدان لم ينضم قول البائع
والوجه الاول مستلزم بشرط مع ثبوت الدين لزوم فعله حاله الرهن وقوة قربة من الفعل فالتمس في مدة الجنا والقرابة من اللزوم وكما لو شرط الرهن في
البيع فان الثمن غير ثابت فيصح الشرط ولا فرق في صحة الرهن بالدين للزوم بين ان يكون ثبوت مسبقا كالمقرض و
ارش المجانية وثن البيع المقبوض وهر مستقر كالشئ قبل قبض البيع الاجرة قبل استيفاء النفقة والصدقات قبل الدخول امام المالك بل لا فرق ولا مضيق في
اللزوم بحال كجواز الكتابة عند الشئ وفيه وعند الشافعي فلا يصح الرهن بدين الرهن للتوثيق والمكاتب بسبيل من اسقاط الجور متى شاء ولا معنى بتوثيقها
ولا لا يمكن استيفاء الدين من الرهن لانه لو عجز صار الرهن ليسد له من جملة مال المكاتب وقال ابو حنيفة يصح الرهن به وهو الوجه عند من يمنع من
المستبدل للمكاتب بل يقول عقد الكتابة او جعليه لئلا يفسد اسقاطه باختياره بل بالجملة لا التبعي من العبد بل من لا فرق في منع عدم التمكن من استيفاء
الدين من الرهن فان المملوك اذا عجز ولم يعجز مؤله امكن استيفاء الدين من الرهن وان عجزه كان كالا بره فسطط الدين يبطل الرهن ويجعلنا الجنا مانعا من
نقد المال في الثمن الى البائع فلفظ منع الرهن عليه لوقوعه قبل ثبوت الدين ولا شك في انه لا يباع الرهن في الثمن مالم يمض مدة الجنا وما كان الاصل وضعت الجواز
كالجملة الجعالة فان كان قبل الشروع في العمل لم يصح الرهن عليه لانه لم يجب ولا يعلم اخضاؤه الى الوجوب للزوم واما بعد الشروع في العمل وقبل اتمامه فالوجه
جوازه لانه انما لا يمتنع في الزوم فضا كما لا يمتنع في مدة الجنا وهو لحد وجه الشافعية والثاني وهو الاصح عند من يمنع لان الرهن لا يبيح العمل به ثم الوجه
فكانه لا يثبت له قبل العمل اما بعد تمام العمل فانه يصح جماعا لانه لا يمتنع وكذا لا يجوز الرهن على الدين من الماقله قبل الحول لانها لو تجددت ولا يعلم اخضاؤها
الى الوجوب ثم لو جئوا وافقروا او ماتوا لم يجب عليهم فلا يصح اخذ الرهن بها فاما بعد الحول فجواز لاستقرارها ويجعل جوازه قبل الحول كصالة بقا
الحبوة والبيا والعقل والسابقة ان جعلنا ما عقدا لازما كالا جارة صح الرهن على الغرض قبل القيل والقال لانه لا يعلم اخضاؤها الى الوجوب والوجوب
انما يثبت بسبق غير الجنا وهو غير معلوم ولا مظنون قال بعض اعمامة ان قلنا انها جارة جاز اخذ الرهن بعوضها ان قلنا جعالة فلا وقال بعضهم ان لم يكن
فيها محل فمضى جعالة وان كان فيها محلا فعلى وجهين وهذا كله بعيد لان الجعل ليس هو من مقابلة العمل بل لئلا لا يمتنع اذا كان مسبقا قبل العمل
واما هو عوض عن سبق ولا يعلم القلدة عليه لانه لا فائدة للجعل فيه وهو مراد له واذ لم يكن اجارة مع عدم المحل دفع وجوده او كان مسبقا للجعل هو الثاني
وهو غير معتبر ولا يجوز استنباطه بل غير معتبر **مسئلة** لا يجوز اخذ الرهن بعوض غير ثابت في الدقة كالشئ المعين والاجرة المعينة في الاجارة والمفود عليه
الاجارة اذا كان منافع معينة مثل اجارة الدار والعبد المعين والجعل معلومة ومحل شيء معين الى مكان معلوم لا يمتنع على العين بالذمة ولا
يمكن استيفاءه من الرهن في منفعته العين لا يمكن استيفاءها من غيرها وبطل الاجارة بتلف العين ولو وقع الاجارة على منفعة الدقة كخياط ثوب
جدا جاز اخذ الرهن بالذمة ثابت في الدقة ويمكن استيفاءه من الرهن بان يستاجر عنه من يعمل فجاز اخذ الرهن كانه ثابت في الدقة ويمكن استيفاءه من الرهن بان يستاجر
كالدين ويباع عند الحاجة ويحصل المنفعة من ثمنه اذا عرفت هذا فكما جاز اخذ الرهن بجاز اخذ الضمين به وما لم يجز الرهن لم يجز اخذ الضمين به الاثمة شيئا
عند البيع يصح ضمنا ثم لا يصح الرهن بها والكتابة لا يصح الرهن بها على اشكال سبق ولا قرب صحة الضمان فيها وهو الوجه في اخذ الرهن به يصح ضمنا لان الرهن
بهذه الاشياء يبطل الاوقات فانما اذا باع عبدا بالف دفع ومنابى الى الغنا كان ما قبض الشئ ولا او تقوى به والمكاتب ان دفع ما يباى ككتابة فان نفق بالاجل
لان كان يمكن بيع الرهن امضا الكتابة ويستخرج من يقبل منافع عبده بخلاف الضمان لان ضرر الرهن يتم لانه يندم بقاءه عند المشتري فيمنع البائع الضرر
فيه والضمان بخلافه لا يجوز الرهن من المال على الزكاة قبل الحول ولا وهن الماقله على الدين قبل الفوات الشرط ويجوز بعده **مسئلة** لا يشترط في الدين
المرهون ان لا يكون برهن بل يجوز ان برهن بالدين الواحد وهذا بعد من نفي هو كالمورد منها معا ولو كان الشئ رهونا بعشرة وادفع عشرة اخرى على ان يكون
رهونا بها اخص صحيح ويرى قال مالك الشافعي في القديم كالجواز الزيادة في الرهن بدين واحد والجديد انه لا يجوز ويرى قال ابو حنيفة كالا يجوز وهذا عند من هو
وان وفي الدينين جميعا فان زاد توثيقها فله مضى ونسب انما هذا بالعشرين بخلاف الزيادة في الرهن بدين واحد لان الدين يشغل الرهن ولا ينعكس فالرهن
في الرهن يشغل فانه الزيادة في الدين يشغل مشغول يمنع حكم الاصل فانه لا استيعاف في صحة الرهن عند غير ادمان ويكون موقفا على اجازة الرهن فان
جاز المرهن الاول جميع الثاني في الاثر بانه لا يبطل الرهن الاول بل يتقدم الثاني فان فضل بعد من الثاني شيء اخص بالاول فان كان قد بقي من العين
اخص بالاول به وان بيع الجميع فضل من الثمن فضلة اخص بالاول بها لانه كقمة الثلث من الرهن يخص الرهن ادون غيره من الدين سلنا لكن الفرق
ظاهر فان الدينين اذا كانا واحدا لم يحصل من التنازع ما اذا تعدد ولو جنى العبد المرهون ففداه الرهن باذن الرهن على ان يكون العبد رهونا بالدين
والدين الاول صح عندنا ويرى قال الشافعي ولا صحا طريقا اظهرها عندهم القطع بالجواز لانه من مصالح الرهن من حيث يتضمن استيفاءه والثاني انما
على القولين ولو اعترف الرهن بانه رهن على عشرين ثم ادعى انه رهن ولا بعشرة ثم رهن بعشرة اخرى لباعه الرهن مع العين لان اعتراف المرافع الرهن بقوى
جانبه ظاهر لو قال انه رهن في جوابه فنحن الرهن الاول واستانفتنا بالعشرين قدم قول المرهن ايضا لا اعتضا جانبه يقول صاحبه هو احد وجهي الشافعية
والثاني قول الرهن لان الاصل عدم الضمن وفرضوا عليه انه لو شهد شاهدان انه رهن بالف ثم رهن بالعين لم يحكم بانه رهن بالعين مالم يصح الشهود
بل بالثقل كان بعد ضما الاول **الفصل الثاني** في القبض **مسئلة** ما خلف عدان في القبض هل هو شرط للزوم الرهن ولا على قولين احدهما الشرط
وهو احد قول الشافعي وقول المقلد فلورهن ولم يقتض كان الرهن صحيحا غير لازم بل للرهن الاستناع عن الاقباض والتصرف فيه بالبيع وغيره بعد
لزمه ويرى قال ابو حنيفة والشافعي والحمد في رواية وفي الثانية ان شرط في الكمال الوزن لقوله ثم رهن مقبوضه وصفها يكون هاما مقبوضه وقول
الصادق عليه السلام لان من لا مقبوضا ولا نزع قد افاق فيمنع له القول فافترق في القبض كالمقرض ولا نزع رهن لم يقبض فلا يلزم اقباضه كالوفاك

بعد

فانما في هذا الاختلاف عند من هو
الشافعي في الجدل يقدم قول المرهن

کتاب الہین

تاریخ

في احكام القبض

ثبوت للمنافع بعد لا يتقاضي سببها بدسلسلنا ان القبض قد زال لكن منع زوال القضاة لا يتردد ان القبض لا يمتنع ان المبدأ باقية والاستصحاب يقتضي استمرار القضاة
انما عرفت هذا فلو ادعى الرهن البراءة عن القضاة فليس له الى الرهن ثم لا الاستمرار بحكم الرهن ولو امتنع الرهن من قبضه ومن الابرار من ضمما فان بعض الشافعية
ان يجزئه عليه وليس يجزئ فلا يجب على صاحب الحق ترك حقه وقد ثبت الرهن ضمما على الرهن فكيف يجزئ بجملة عنه ولو ادعى المصالح المعتبرة لا أقوى هنا
سقوط القضاة وهو صحيح في الشافعية لان مقصود الابداع الاستيلاء والقضاة والامانة لا يمتنعان وهذا لو تعدى المودع في الودعة ان تقبض الودعة بخلاف الرهن
الغرض منه التوفيق لان الامانة من مقتضاها وهو مع الضمان لا يجزئ والثاني انه لا يبرئ كل الرهن ولو اجر القرض المنصوبه فالاولى ان الاجارة لا يقبض البراءة لان
ليس الغرض منها الاية ان بخلاف الودعة والمشاغرة وجهان ولو وكله في بيع العبد المنصوبه اعانة فلا تترتب بقاء الضمان لانه اولى من الاجارة لان في الاجارة
تبدل على القبض لا امساك بخلاف التوكيل في المشاغرة وجهان وفي معنى الاجارة والتوكيل ما اذا فرض على المال المقصود وكانت جارية فترتب جازمته ولو
صح حاله بالبراءة الغاصب من ضمان قاله الذي يده احتمال عدم البراءة لان الغصب يوجب القينة عند التلف الابرار لو بضمان حقا ثابتا وان صادرت
وهذا يؤكده ما تقدم من انتفاء البراءة مع عقود الامانات لانها اذن من التصريح بالابرار فاذا لم يحصل البراءة فذلك العقود اولى بمحمل قوتها بعد الغصب
من استتمام البيع فاسدا والعارية المضمونة عدم الضمان لانها اخف من ضمان الغصب استنادا للبطلان في ضام الغصب استنادا لغيره فليس شرط
الرهن وصحة عند علمائنا اجمع اعلم على قول من لا يشترط القبض في الابتداء فانه لا بد ان يكون شرط في الابتداء فان كان لا يكون في الاستدانة لان كل شرط يعتبر لا
واما قول من جعل القبض شرط في الابتداء فانه لا يجعله شرط في الاستدانة لما العامة فالعقل منهم بعدم اشتراط القبض فقط عند الرهن وامام من قال بشرط
فقد اختلفوا فقال الشافعية ان الرهن ليس شرط لانه عقد يعتبر القبض في ابتداءه فلا يشترط استدامته كاهبة وقال ابو حنيفة وما لا يشترط استدامته القبض شرط
فرض من مقبوضة ولا لها حتى الرهن فكان القبض فيها شرط كالا ابتداء ولا دليل في الامة على ما تقدم والاصل ثم مع ان النص على خلافه قال الرهن محلول بغير
وليس ذلك للرهن اجماعا فنفى ان يكون للرهن وهو يد على عدم اشتراط استدامة القبض **مسألة** وتصرف الراهن في الرهن قبل الاقباض جازم او يبرأ
عقود او جازمه صدقا او دساسة ثانيا او جازمه مال اجارة فعلى ما قلنا من لزوم الرهن بمجرد العقد يكون التصرفات موقوفة على اجارة الرهن فان اجازها صح
بطلت وبقيت الا في الرهن على التكاليف وان خفي الرهن بطلت وعلى القول بانه شرط يكون ذلك رجوعا عن الرهن بطل الرهن لا يخرج عن مكان استيفاء
الدين عن ثمنه او قبل ما يبدل على قبضه لك وسواء قبض البيع والهبة والرهن الثاني ولو يقبضه وكذا بقاء العبد على الجارية مع الاحمال كالبيع اما الوطء من غير جبا
او الزوج فليس رجوعا اذ لا يتعلق له مورد الرهن فان رجع الرجوع ابتداء جازم ويرى قال الشافعية اما الاجارة فان قلنا ان الرهن المكوي بغيره فهو كالزوج والاخر
رجوع وقال بعضهم انها ليست برجوع بل رجوعا لعلما لو بطل العبد الرهن فمحمل ان يقر انه رجوع للتبليغ بين مقصود التدين ومقصود الرهن اشعاره بالرجوع
مسألة لو مات الرهن قبل القبض لم يبطل الرهن وهو كمنعه من الرهن فمحمل ان يقر انه رجوع للتبليغ بين مقصود التدين ومقصود الرهن اشعاره بالرجوع
الاجارة يرتفع بموت المتعاقدين كوكالة وموكلها قول الشافعية في الاخر لا يبطل الرهن ويقوم وادثر مقامه في القبض وهو اصح اقوال الشافعية لان مصيره الى
فلا يثبت موت الرهن كالباعين من الجبا والدين بان كان في النقل الاستحقاق فيه الى الورثة وهم محتاجون الى الوثيقة حاجة مبررة وبه قال احمد لان الرهن لو مات
الدين باقيا على تجزئه فكان الرهن بحاله ولو مات الراهن قبل الاقباض لم يبطل الرهن عند من لا يشترط القبض وامام من لا يشترط القبض فمحمل ان يقر انه رجوع للتبليغ بين مقصود التدين ومقصود الرهن اشعاره بالرجوع
احدهما انه يبطل لان من العقود اجازة كالتقدم والثاني انه لا يبطل بموت الرهن ويبطل بموت الراهن لا صحابة طرق احدهما ان في موتها قولين بطلان وتجزئها
انه يبطل بموت كل واحد منهما لانه عقد جازم والعقود اجازة يرتفع بموت المتعاقدين في جميعها لا يبطل لان مصيره الى الزوم الثاني فقرر القولين وقرر ان
الرهن بعد موت الراهن ملك للورثة ومعلق حتى امتهاء ان كان اعز لم يخر في استيفاء الراهن اضراء بهم وفي صورة موت الرهن يبقى الدين كما كان وانما ينقل
الاستحقاق الى الورثة ثم يحتاجون الى الوثيقة حاجة مبررة والثالث القطع بعدم البطلان سواء مات الراهن او الرهن وانما ثبتنا الرهن قائم ورثة الراهن
مقامه في الاقباض ورثة الرهن في مقامه في القبض ثم اختلفت في موضع القولين فقال بعضهم موضعهما من المتبرع فاما الرهن المشروط بالبيع فانه لا يبطل بالموت
لناكده بالشرط اذ لا ينافي اللازم فلا يبعد ان يكسب منه صفة الزوم وقال بعضهم بل القولان جازمان النوعين **مسألة** لو جاز احد المتعاقدين او غي
عليه بطل القبض فان لم يجعل القبض شرطا فالرهن لازم بمجرد العقد وان جعلناه شرطا لم يبطل الرهن لانه عقد يؤول الى الزوم فلم يبطل بموت احد المتعاقدين
كالبيع الذي يثبت له الجبا ويقوم في الجنون مقامه فان كان الجنون الراهن وكان الخطي الشقيض بان يكون شرطا في بيع بقصره وبغيره او غير ذلك من المصالح اقتضيه
وان كان الخطي تركه لم يبرأ من قبضه وان كان الجنون الرهن قال بعض العامة بقبضه لانه اختيار الراهن وان امتنع لم يجز فاذا مات قام وادثر مقامه في القبض وقال الشافعية
انصرحت على الموت فانما لا يؤثر الموت في الجنون وان قلنا ما يؤثر في الجنون وجهان فان قلنا لا يبطل الرهن فان جن الرهن قبض الرهن من قبضه كالحق في ماله
فان لم يقبض الراهن كان الرهن مشروطا في بيع فعل ما فيه الخط من البيع والاجارة بين جن الراهن فان كان الرهن مشروطا في بيع وخطا لم يقبض البيع لم يفسد والمخلف
الامتناع لانه لو قبض وكان الخط في البيع لم يفسد وكذا لو كان الرهن رهن شرعي وبشرعي ان يحمل على ما اذا لم يكن ضروره ولا غلبة لانه يجوز ان يره من الجنون ابتداء
فلاستدامة او لا يجوز على الراهن بغير قبض قبل التسليم لم يكن له تسليمه لانه من تخفيض الرهن بغيره وليس له تخفيضه من غير موافقة ولا جبر عليه فحكم حكمه
وان عقله مجنون وان اعنى على الرهن بغير قبض الرهن بغير قبضه لان الغنى عليه لا ولاية لاحد عليه فان اعنى على الرهن لم يكن لا جازم يقوم مقامه في
قبض الرهن ابتداء وان خسر وكانت له كتابة مفهومة او اشارة مفهومة لم يكن اشارة مفهومة ولا كتابة لم يجز القبض
ان كان احدهما ولا قد اذن في القبض ولا يعتد به لان اذنه يبطل ما عرض لهم **مسألة** ليس للرهن قبض الرهن الا باذن الراهن لا يبرأ بغير قبضه فلعنه
اذن في قبضه كالواهب على الرهن المشترع بغيره فاما ما يقع شرطا في عقد لا ذم كالباع وشبهه فذلك لا يجزئ عليه الا قباضه في العقد ولا يبرأ بل يجزئ الرهن في اجازة
العقد المشروط بغيره وليس له اذام الراهن بالاقباض فان تعدى الرهن قبضه بغير اذن لم يثبت حكمه وكان بمنزلة من لا يقبض لو صدر من الراهن ما يبدل
على الاذن في القبض وكان بمنزلة الاذن وقام مقامه مثل ان يرسل العبد الى من يره وما اخذ من الرهن الى يده ويخوذ ذلك لا دليل على الاذن فالتقيد كما لو

الغصب

يعتبر في الابتداء
في البيع والرجوع
في القبض

انما

سواء شرطا
الاقباض

في حكاية الرهن في العين الموهنة

انما ولد لا يخرج بالاستيلاء من الرهن بل يجوز بيعها في مواضع تاتي غرضان كان مؤسرا منع من بيعها الاجل ولدا مادام حيا فان مات جاز بيعها مطورا وان مات مولا
 قبله عتقت من نصيب لدا وقضى الدين من التركة وان كان مقسرا ولا تركه بيعت الرهن فالتشافي ان قلنا بغير الاستيلاء ففعلنا لغيره والحكم كانه في العتق من
 قلنا لا ينفذ فالرهن بحاله فلو حل الحق وهو حامل فبذلك تجزئ بيعها لانها حامل تجزئ فيه وجه آخر واذا ولدت فلا يتابع حتى يتقوى لداها الكفا واذا سقته لم يوجد
 مرضع فلا يتابع حتى يوجد خوفا من ان ينافر بها المشتري فبذلك لو ولد ولو وجدت مرضع يبعث لابيها بالتقرب بين الام ولد لها للضرورة فان ولد جريسيه
 منع ثم ان كان الدين يتفرق بقتها ببعث لاجنها والبيع منها بعد الدين وان اضنى التشفيص الى نقص فغاية الحق الاستيلاء بخلاف ما لو كان قيمة العبد مائة وموه
 رهون بخمسين وكان لا يشتري بصفه الا باربعةين ويشتري الجميع بمائة فانه يباع الجميع دفعا للضرورة وان لم يوجد من يشتري لتبعض بيع الكل للضرورة واذا
 منها شيء بقدر الدين فبذلك الرهن عن الباقي واستقر الاستيلاء ويكون النفقة على المشتري ولا يستولم بقدر النصيبين والكتب بينهما كذلك في مهمات
 الى ملكه بعد ما يبعث الدين فهل يحكم بنفوذ الاستيلاء طريقا انظرها انما على قولين كما استولد جارية الغني بالشبهة ثم ملكها قبل ان يحكم ويقتل بحكم وهو لا يظهر
 عندهم وان كان لا يظهر في هذه الصورة في الاعتراف عدم نفوذ العتق والفرق ان الاعتراف قول يقتضيه العتق في الحال فاذا ردت في كفاها والاستيلاء ففعل
 يمكن ردة وانما منع حكمه في الحال الحق الغير فاذا زال حق الغير على غيره والطريق الثاني القطع بنفوذ الاستيلاء ولو فوضه الملك بخلاف سبيل جارية الغني بالشبهة
 ولو انك الوص من عنها ولو منع لم يصح بيعها بعد الاستيلاء ومنهم من خرج على الخلاف لذكور فيما اذا بيعت عادت لان الملك منها هو الملك الذي تصرف فيه وليس
 للرهن ان يملك الجارية للرهن وانما يتابع في الحق للضرورة **مسألة** لو ماتت الجارية التي ولدها الرهن بالولادة فان كان الوطى باذن الرهن فلا شيء
 والاوجب عليه القيمة يكون منها ما لم يندك الشافعي فاذ لم ياذن الرهن من قلنا الاستيلاء غير ناذ كما اختاره الشافعي في بعض اقواله فعليه قيمتها يكون منها
 مكانها لان سبيلها في الغني بالاحبال والضممان كالحبس بالمشقة يجب التسبب كغير البر ويحرم وقال بعض الشافعية لا يجب عليه القيمة لان اضافة الحمل الى الوطى
 بعينه واحالته على علة وعوارض يقتضيه شدة الضيق او رتب لو ولد امته الغني بالشبهة وماتت بالولادة وجب عليه الضمان عندنا واما عند الشافعية ففي جواز العينة
 هنا الخلاف ولو كانت حرة ففي جوبد لغيره وبنها انفسهم بالوجوب ان طريق جوبد الضمان لا يختلف بالرق والحرية واشهر المنع لان الوطى بسبب ضعف وانما ارجينا
 الضمان في الأمية لان الوطى استيلاء عليها والعلو من ثاره فامتنابه البعد والاستيلاء كالوفاة المحرم وضد ما ينبغي فغاده الى التفرغ والتلف والحق فلا تدخل تحت
 بالاستيلاء ولو ولد امه بالرقاوى مكرمة وماتت بالولادة فانه يجب عليه الضمان سواء كانت حرة او امته وهو احد قول الشافعي واصحابه ما عندهم المنع لان الولادة
 في الرق الا يضاف الى طبيلان الشرع قطع نسب لولد عنه وليس بجيد لان التكون من نظمة والسبب التلف صاد عنه وهو حقيقة لا يتغير بتغير الشارع ولا خلاف في
 عدم وجوب الضمان عند موت الرزقة من الولادة لان الهلاك مستند الى سبب حتى شرعا وكل موضع اوجبنا الضمان في حرة ففي الرزقة على العاقلة وكل موضع
 وجبت فيه القيمة فالاعتناء بانه فانه ثلثة اوجه للشافعية احدها باقصر القيمة من يوم الاحبال الى الموت تنزل الامنة بالاستيلاء والنصب ثانيا بقتله يوم الموت
 لان التلف محقق واصحها ما عندهم بقتله يوم الاحبال لانه سبب التلف فصار كالوجع بعينه ثم ماته وبقي ضمانه مائة وعشرين عتق فان اوجبنا
 ولو لم يمت الجارية فنقصت قيمتها بالولادة فعليه الارش لكونه منكم لها ان يصرف القيمة او الارش الى قضاء الحق فلا يبرهن **مسألة** كل ضرر يضر
 بالرهن يجوز للرهن فعله عند الشافعي فماله في رتبته عنه خلافا لاجل حقيقته والشيخ في الشرح واما استخدام العبد المومن وركوب الدابة الموهنة ووزار
 الارض الموهنة وسكنى الدار الموهنة فان ذلك كله غير جائز عندنا ويجوز عند المخالفين وعن احمد وابان ويمكن الاحتجاج الاول بقوله ما يظهر بركب
 كان موهونا وعلى الذي يركب نفقته ويرى ان قال الرهن محلوب مكره من طريق خاصه ورواية التكويف عن الصادق عن ابىه عن علي عليه السلام قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله الظاهر بركب اف كان موهونا وعلى الذي يركبه نفقته والد يشرب ذاك موهونا وعلى الذي يشرب نفقته ولا تقطع
 ضرر منها بالاصل بقوله لا ضرر ولا ضرار ففي هذا القول يجوز سكنى الدار وركوب الدابة واستكباب العبد ليس المولى لم ينقص باللبس ويجوز انواء
 الفحل على الاثا لان يؤثر نفعا الانثى يجوز الاضرار عليها ان كان محل الدين قبل ظهور الحمل وقبل الولادة فان قلنا الحمل لا يبرئ جازا لانه يتابع مع الحمل
 ان قلنا بغيره هو الصحيح عندهم لم يجوز لانه لا يمكن بيعها دون الحمل والحمل غير موهون **مسألة** لا يجوز للرهن ان يبيع في الارض موهونة ولا ان يفرس ويبيع
 الشافعي باو حقيقته لانه ينقص قيمة الارض ولذا نفقه وجهه ان يجوز ان كان الدين مؤجلا ولما ازرع فان نقصت به قيمة الارض استبقا قوتها لم يضر وان
 ينقص ان كان بحيث يحصل قبل حلول الاجل لم يمنع منه عند الشافعي ثم ان تأخر الاداء والتلفاض ترك الى الاداء وان كان بحيث لا يحصل بعد حلوله وكان
 الدين حالا منع منه لخصا الرغبة في الارض المزروعة وقبل لا يمنع منه لكن يجبر على القلع عند حلوله ان لم يمت بيعها من زرع دون الزرع بالدين ولو خالف
 ما ذكرناه ففرس وازرع حيث منع فلا يعلق قبل حلول الاجل فلعلمه يقضى الدين من غيره وجه آخر انه يعلق فاما بعد حلول الدين فمساس الحاجة الى البيع بقلع ان
 كان قيمة الارض لا يفي بزيادة قيمتها بالقلع ولو صار الرهن محجورا بالافلاس ففي القلع للشافعية وجهان بخلاف ما لو بذت الفحل من نوى حمله التبر فان لا
 يعلق جزمنا **مسألة** ان قلنا القتب شرط في الرهن ولو نقل فانه ليس للرهن السفر لو هو سواء طال سفره او قصر لما فيه من التعرض للاثلاف لعظم حمل
 بين الرهن والرقن كما يمنع زيج الأمته عن السفر بها ولان ينافر بالرقن وما لا منفعة فيه مع بقاء عينه كالنقود والحبوب لا تزال يد الرهن عنه بعد استحباب
 للبدل ان يندى الركن الاعظم التوثيق فيه وماله منفعة ان يمكن تحصيل الغرض منه مع بقاءه في يد الرهن وجب المصير ليه جميعا بين الحقين وان لم يمكن فالتلف
 الى ذالة بل جازنا العبد المحزن اذا تيسر استكبابه في يد الرهن لم يخرج من يده ان اراد الرهن الاستكباب فان اراد الاستخدام او الركب وشئ من الاستغناء ان يخرج
 استبقاها الى اخرها من يده لم يخرج هو قول الشافعي القديم ولا يفرق بين ثبوتها في القديم ولا يفرق بين ثبوتها في القديم ولا يفرق بين ثبوتها في القديم ولا يفرق بين ثبوتها في القديم
 بالشرط السابق فله ذلك وان اراد استبقاها بنفسه قال الشافعي الام له ذلك منع من القديم فحمل بعضهم الاول على النفقة والثاني على غيره قال خرون فينبو
 مطلقا ووجه القول الثاني بما يغاث من مجوده وخيانة لو سلم البدل الاول بان ماله استبقاها بغيره لم استبقاها به نفسه وهو ظاهر عندهم ثم رتب الرهن بالتسليم فله
 والا شهد عليه ما شهدا ان يخلد لان نفعه فان كان مشهورا بالعدالة موثوقا به عند الناس فوجهان اخبرهما ان يكتفى بظهور حاله ولا يكلف الاستحالة كل

اولد قبل حلول
 الدين ون كان
 محل قبل ظهور الحمل

وللشافعية

في أحكام تصرفات الرهن في الميراث

لأنه لما فيه من الشقة ثم ان كان اخرج الرهن من يد الرهن من منفعة يدوم استبقاؤها فذلك وان كان منفعة يستوفى في بعض الأوقات كالاستخدام الرهن باستوفى بها
 ودعا الى امرين **مثال** ببيع عبد او رقيق بض الفس كان له حسن العبد يده الى ان يستوفى الفس فلا يزال يده بسببها تنفع لان ملكا لشخص غير مستقر
 قبل القبض ملكا للرهن مستقر وهذا يستوجب البيع للمشتري بطل منافع الاول لذلك وللشافعية قولان **مسألة** كل تصرف منع منه الرهن لم يحرز
 اذا اقرض باذن الرهن فغدا فلو اذن له الوطى محل له الوطى ثم ان دخل في بيعه فالرهن بحاله وان اقبل فذلك عندنا وعندنا عندنا الشافعية فانه كالعقود في البيع بالاذن
 بطل بعد الرهن يستند التصرف في يجوز ان يرجع الرهن عن الاذن قبل تصرفه الرهن كما يجوز ذلك لان الرجوع قبل تصرفه لو قبل اذ رجع فالتصرف بعده كما لو لم يكن اذ
 ولو اذن في الهبة والاقباض ورجع قبل الاقباض جمع وامتنع الاقباض لان تمام الهبة بالاقباض ولو اذن في البيع فباع الرهن بشرط الرجوع الممنوع لم يصح رجوعه
 اصح وجهي الشافعية لان معنى البيع على اللزوم والرجوع داخل انما يظهر اثره في حق الرجوع والقبض الهبة الركن الاقوى فيها الاقباض والثاني يصح رجوعه لان العقد لا يلزم
 بعد كالمطالبة قبل الاقباض ولو بيع الرهن لم يعلم به الرهن فصرفه في نفوقه وجهان متباينان على ان لو قبل هل ينزل بالقول بطل البيع بالخبر الاصح لان الغرض هو
 اصح وجهي الشافعية ولو باع الرهن لا يجب عليه قيمته مكانه ولو اذن الرهن للرهن في ضربا للرهن فصرفه فبات الرجوع عليه قيمته لانه ثمنه بانه وان ضربه
 بغير اذنه فبات ثمنه قيمته بخلاف ما اذا ضرب الرهن لغيره لان الامام اذا اقرض الرهن فصرفه في غير هذا ليس مطلقا لضرب بل هو ضربه لثابت هذا انما هو
 ادبه فصرفه حتى هذا ضمن **مسألة** لو قبل الرهن او باع او اعتق ودعى ان الرهن فلكم عدم قول الرهن مع مبيته لاصالة عدم الاذن وبقاء الرهن فان
 حلف في ذلك او تصرف بغير اذنه وان كل خلف الرهن فهو كالموكل او تصرف بغير اذنه وان كل خلف الرهن فهو كالموكل او تصرف بغير اذنه وان كل خلف الرهن فهو كالموكل
 على ان ياتي به العبد طر يقان احدهما فيه قولان كما لو وكل لوارث عن ميراثه هل يملكه لغيره او لا يشترط ان يكون له الفسخ بالقرعة ولا يجوز ان يكون
 بستان لا نفسه ما ولو وقع هذا الخلاف بين الرهن وورثته الرهن حلفوا على العلم ولو حرم بين الرهن وورثته الرهن حلفوا على العلم ولو حرم بين الرهن وورثته الرهن حلفوا على العلم
 انما يعلم من الرهن ان الرهن لا يبرهن فيقول الغير فحلف على نفي العلم وحلف في ذلك الرهن على الفسخ لا يبرهن على اثبات الاذن وان حلف على اثبات فليس له الرجوع على
 الفسخ وهل يثبت اذن الرهن برجل وامرأة بل الشافعية وجهان والقبض عند الميراث **مسألة** انما يحصل عند الحاجة الرهن في الرهن ولو اذن
 الرهن ان يوطئها بالاذن فانت هذا الولد مني وهي اولاد فقال الرهن بل هو من زوجي ومن فاقدم قول الرهن انما سلم الرهن اذنه اذنه في الوطى والوطى والوطى
 وانما ولدت ومضى مدة امكان الولد منه وهي ستة اشهر من حين الوطى الى حين الولادة وكانت الحاجة لم ولد الرهن والولد حقا لابيها الرهن ثبت النسب في
 بين على الرهن هذا لان الرهن من هذا اقرضها بوجوب الحاق الولد بالرهن وكونها ام ولده لانه اقرضها وانما ولدت ستة اشهر من ذلك الوطى ومع هذا لا يصدق
 ان الولد من غيره واذا اقرض الرهن بان الولد منه لم يبرهن رجوعه فكيف يملكه لغيره من الرهن الاذن فقد ثبت ان القول بقوله ولو سلم وضع الوطى قال الشيخ الاصح
 القول قول الرهن مع مبيته لانه ثمنه لغيره هو قول بعض الشافعية وقال اخرون الاصح ان القول قول الرهن لانه اخبروا بقوله على انما سلم الاذن والوطى وانكر الوطى
 ولكن النقطة واستعارته فالقول قول الرهن التينة على الولادة ولو سلم الولادة اضره ونكر مضى مدة الامكان بان قال ولدته من وقت الوطى لما دون ستة
 اشهر فالقول قوله اضره مبيته ولو لم يبرهن الرهن لهذه الامور والمنع والتسليم واقصر على انكار الاستبراء فالقول قوله مع التمين على الرهن اثبات هذه الوساطة
 ولو حلف في هذه الساعات ان كان لولد من غيره لا حقا بالرهن فزاد بذلك حق الرهن لا يتعلق به ولما اقرضها فلا يصبر لم ولعنف الرهن وسباع في ثبته
 وجبت على الرهن كانت لغيره فلا يجوز له بيعها وهبتها وجود ولدها وكذا لو قال الرهن اعفها باذن فقال الرهن لو اذن ذلك فله حلف ببعثه دينه ثم ملك الرهن
 عتقت عليه لانه اقرضها بوجوب الحاق الولد بالرهن وكونها ام ولده لانه اقرضها وانما ولدت ستة اشهر من ذلك الوطى ومع هذا لا يصدق
 مكانه ولو باع باذنه والدين وحل وكذلك خلافا لابي حنيفة حيث قال لم يبرهن من الرهن ثمنه مكانه ما يقضى الدين وقال الشافعي لا يلزم قياسا على العتق والعتق
 كان له من حلالا قال الشافعية ففوض حقه من ثمنه وعلى انه المطلق على البيع في عرضي وقته والشيخ طلق وقال لو باع باذنه انفع الرهن ولا يجب عليه قيمته مكانه ثم
 نوزله بالبيع مطا بعد محل الحق فباع حقه البيع كان ثمنه وهنا مكانه حتى يقضى منه وغيره لان عقد الرهن يقتضي بيع الرهن عند حمله عند استناع من عليه الدين
 من يذله ولو اذن في البيع بشرط ان يجعل الرهن فيها مكانه حقه البيع والشروط عند القول والوثنيون عند شروطهم ولا فرق بين ان يكون الدين حالا او مؤجلا وعلى
 وعلى الرهن الوفاء بالشروط وبر قال الرهن في بوجبه وهو واحد قول الشافعي والجمهور ان الرهن قد ينفصل من العين الى البدل شرعا كما لو ائتمن الرهن فباعه
 الميراثا والثاني وهو الاصح عند بعضهم انها فاسدة اما الشرط فلان الرهن مجهول عند الاذن فاشبه ما اذا اذن بشرط ان يبرهن به ولا يخرج موكلا او لاجل الشرط
 بطل الاذن فانه يفتل الاذن على حصول الوثنية في البدل واذا بطل الاذن بطل البيع وتمنع الجمهور ولو اذن في الاضاق بشرط ان يجعل الرهن فيها مكانه حقه البيع
 الشرط ان احيا فيه الرهن ولو اذن في البيع بشرط ان يجعل حقه من ثمنه وهو مؤجل صح عندنا لان شرط سابع تدعى الحاجة اليه ويرى قال ابو حنيفة الرهن واجبا
 لغيره لا انتم قالوا يصح البيع الاذن ويجعل الرهن فيها مكانه لان الشرط لا يوجب فساد الاذن في البيع فانه لو وكل وكلا لا يبيع عبده على انه عشرة اشهر ثم اذن
 والبيع مع ان الشرط فاسد كون الاجرة مجهولة ويرجع الوكيل الى اجرة المثل وقال الشافعي يفسد الاذن والبيع بفناء الشرط ثم فرق بان الموكل لم يجعل لنفسه مفعلا
 الاذن شأنا وانما شرط الموكل جعل مجهولا فاقصر الفسخ عليه وهنا الميراث شرط لنفسه مقابلة اذنه وهو يجعل الحق فاذا فسد ما يقابله وخرج واستحق من الشافعية
 قولنا ان كان في المسئلة السابقة هي ما اذا باع الرهن باذن الرهن في البيع بشرط ان يجعل الرهن فيها مكانه حقه البيع والشروط عند القول والوثنيون عند شروطهم ولا فرق بين ان يكون الدين حالا او مؤجلا وعلى
 الشرط صحيح في المسئلة الاولى على قولنا ففسخ الاذن له باله وهنا الشرط فاسد قولنا لا يمكن تصحيح ما يقابله وعندنا ان الشرط هنا صحيح لان الشرط
 لو اذن فقال الرهن اذن الرهن في البيع بشرط ان يبرهن من الرهن ثمنه مكانه حتى يقضى منه وغيره لان عقد الرهن يقتضي بيع الرهن عند حمله عند استناع من عليه الدين
 البيع فليس له البيع قاله الشافعية والاقوى انه له البيع اذا جعل الرهن فيها مكانه حقه البيع وحلف الرهن في بيعه فلو ائتمن الرهن في بيعه فلو ائتمن الرهن في بيعه فلو ائتمن الرهن في بيعه
 وهو احد قول الشافعي على الاخر وهو بطلان الاذن ان صدق الشافعي الرهن فالباع مودع وهو مودع كذا كان وان كذبه نظر ان انكر اصيل الرهن حلف على الرهن
 ان يبرهن قيمته وانما يبرهنه مودعا ودعى مثل ما ادعاه الرهن فحلفه وداي بيع بين الرهن حلفه ولو اقام الرهن يبرهنه على ان كان مودعا فهو كالموكل في الشرط

واما الرهن و
 الميراثا
 بطلان على القطع

وقالوا ولقد

کتابخانه

المسجون

الأرض ولم ينقذ
في وجهه بنا على أن
الخلق كخلق

وَلَزَكَاةٍ مِّمَّا وَصَّيْنَاكَ بِهِ

فلذلك ولا هم وليحق
الولد في نفسه فون
وانه يكن على صفة
بها البضع

فِي بَيَانِ حُكْمِ الرِّهْنِ فِي الضَّمَانِ

子

الاذن

كُذِّبَ

ۛ

فوجیہ لکھنؤ

५५

[illegible]

ففي بيان وضع الفهن على يد العبد

تسعة فراج
 كهيئة القعدة
 تحرك التحريك
 وقا الاطفا
 هي درم عظيم
 غير غسول الجبل
 حزن من حرك
 ولها ثفا
 يقبل الترت
 لانها حارصة
 الحمد ولذا قال
 الفقهاء يكره
 ولورد قطعها منه
 اللان
 مهي

في بيان احكام وضع الرهن على المالك

بما العقد وهو احد قول الشافعي في الاثر فيمنع من ما مور بالاحتياط وحالة الجوار بمنزلة حال العقد لو دفع اليه بامانة في حالة العقد باع بالقبض المبرور
وان كان تدبايع بين المثل فكذلك ما لو بدلا للراغب كان قبل التمكن من البيع منه فالبيع الاول بحاله وان كان بده فقد وقع ذلك البيع فلا بد من بيع جدد بعد ذلك
بعض الشافعية اذا بدله كان البيع بحاله كما لو بدل الابن الطاعة لابنه في الحج وجعلناه مستطعنا به ثم رجع عن الطاعة قبل ان يجر اهل بده عرفنا عدم الوجوب ولو لم يجر
العدل البيع الاول وباع من الراغب ففي كونه ضحا ذلك البيع في صحة خلاف تقدم ولهم خلاف ان الوكيل بالبيع لو باع فترفع البيع هل يتمكن من ابيع مرة اخرى
مسألة اذا باع المالك الرهن باذنهما فالشئ يكون لمانته في بده لا ضمنا عليه فيه اجماعا ويكون ضمان الراهن الى ان يتسلمه المورث فان تلفت بده من غير تقريط
لم يقطع من دين المورث شيئا وبه قال الشافعي في اخذ ذلك العدل وكيال الراهن في البيع والشئ ملكه وهو من لمة قبضه فاذا تلف كان من ضمانه كما هو الاصل وقال ابو حنيفة
وما لك يكون من ضمان المورث اما ابو حنيفة فيناه على اصله من ان الرهن مضمون على المورث والشئ بدل يكون مضمونا وليس بجهد للمعرف من ان الرهن امانة
واما مالك فانه يقول ببيع حق المورث وهو تابع لغيره الشئ يكون للمورث وبهذا الراهن ببيع الرهن وقوله الشئ يكون للمورث ليس بصحيح لانه بدل الرهن وانما انشأ
المورث باستيفاء الشئ مستلما ورعي عن النبي صلى الله عليه وآله قال الرهن من دامن يحمي من ضمانه وهذه عادة العرب في حذف الضمان ولو باع العدل في حصة
الشئ بده من غير تقريط ثم خرج الرهن مستقما فان كان العدل قد علم المشتري انه وكيل الراهن فان العهد على الراهن كذا كل وكيل باع مال غيره وبه قال الشافعي
لانه ناسبه في عقد عن غيره فلم يلزم الضمان كما بين الحاكم وسائر الوكلاء ولا يكون العدل طريقا للضمان في اصح وجهي الشافعية لانه ناسبه كما ذكرنا ولا يابطا للضمان فانه
والثاني يكون طريقا لو كان في الوضو قال ابو حنيفة العهد على الوكيل يرجع على الراهن وبني ذلك على ان حقوق العهد يتعلق بعنده بالوكيل وهو م على ما يأتي في
الوكالة وقال مالك لا عهد على العدل لكن يرجع المشتري على المورث ويؤد بده فتمت الرهن كما كان لان البيع وقع للمورث بمطابته واستحقاقه لو كان العقد
عليه كالموكل وقد بينا ان ناسبه عن الراهن وكيل له دون المورث ولو خرج مستقما بعد ما دفع الشئ الى المورث فان المشتري ان يرجع على الراهن به قال الشافعي وقال ابو
يرجع على العدل يرجع العدل على المورث وعلى الراهن انما يشاء وان كان المشتري بده عليه يعيب بكونه الرجوع على المورث لانه قضية يحق انما يرجع على الراهن
كان العدل حين باعه لم يعلم المشتري انه وكيل كان المشتري الرجوع عليه يرجع هو على الراهن ان تربد ذلك وقامته بجنة وان انكر ذلك كان القول قول العدل مع يمينه
فان كل من يمين حلف المشتري يرجع عليه ولم يرجع هو على الراهن لانه مقر بان ظلمه **مسألة** لو باع العدل قبض الشئ ثم ادعى تلفه بده من غير تقريط قالوا
قوله مع اليمين ولا يكلف قامة البينة على ذلك انما بين وبينه وعليه قامة البينة على ذلك فان كلفناه البينة شق عليه في ما ادعى ان لا يدخل الناس الامانة
وفي ذلك ضيق وكثير ويكون القامع ضمنا الراهن وقال ابو حنيفة يكون من ضمان المورث لانه مرهون والرهن عنده مضمون ولو قال العدل دفع الشئ الى المورث وذكر
المورث بذلك عليه قامة البينة فان لم يكن هناك البينة فالقول قول المورث مع يمينه كغيره من الدعاوى وبه قال الشافعي ابو حنيفة القول قول العدل مع يمينه ولا يسلط
اخذ حقه من الراهن ويرجع الراهن على العدل فان كان قد اذن له في التسليم نعم لو اذن او لا وصرف في التسليم لاحتل التضمن بينه لنفسه بترك الاشياء وعده كغيره
الراهن بانه مثل ما امر به المورث تمام احدا من تلك اتيه وجهان فكذا الوجهان فيما اذا اطلق الادب التسليم فاما ان اشترط عليه الاشياء فتركه ضمن قطعا فلا
ان يضمن بترك الاشياء فلو قال اشهدك ومات شهودي فصدقه الراهن والضمان وان كذب فوجهها باهتان باب الطمان انشأ ابو حنيفة بانه بمنزلة التلف بده
لان العدل ليس يقبل قوله في اسقاط الضمان نفسه ولا يقبل في ايجاب الضمان عليه وهو م لا يوجب للراهن دفع الدين الى المورث وانما هو وكيل المورث في حفظ الرهن
فلم يقبل قوله فيما ليس بوكيل منه من جهة كالموكل في جازة قضاء بده فادعى انه سلمه الى صاحب الدين انكر ذلك يمنع ان كلف لا نقول ان يقبل على المورث وجب ان
يسقط قوله ولا يكون بمنزلة الاذنان لا توردع التلف فادعت هذا فاذا حلفت المورث ان كان الرجوع اما على الراهن فاما على العدل فان رجع على العدل رجح باطل الميزان
في بده وقمة الرهن واذا رجع عليه لم يرجع على الراهن بذلك انه يقول ان لو هن نظام لم يرجع به عليه فلم يرجع به على غيره وان رجع على الراهن كان للراهن الرجوع
العدل لان العدل فرط في الدفع لانه وكله في دفع بده من الرهن وقد دفعنا لا يبرأ الا ان يكون يحضره الراهن واشهد شاهدك فبا او ما ناهي **مسألة** قد بينا
انه ليس للعدل ان يبيع مع الاطلاق الا بعد ان يثبت من قبل المالك باع منته فان اجاد له ذلك لا يبطل والمشافعة وجه انه لو باع بده بغير وجهه ولا يبرأ ولم
الى المشتري ما وضاع ما ان كان باقيا استرد وجوز للعدل بغير الاذن السابق وان ضامه غموا عليه لانه لم يتسلمه بده وان ملكه بده فان كان قد باع بغير فقد الملك
او شبهة فالراهن باحتياجه ضمن من شاء من العدل والمشتري كمال البينة وان باع بدون من المثل فاصح قول الشافعية ان الحكم كذلك لانه لو جده من بده على وجه
مسووخ والثاني ان ان عزم العدل بنفسه الذي كان محتلا في ابتداء ويحتمل الجميع وان عزم المشتري في بيعه **مسألة** لو اختلف المورثان فقال له
احدهما يبيع بده ناهي وقال الاخر يبيع بده ناهي فالاختلاف في الاذن ولكل منهما حق في بيعه فلم يورث حق الوضو في الشئ استيفاء حقه منه وللراهن
ملك الشئ فاذا اختلفا رفع ذلك الى الحاكم فياخذ من له ان يبيع بغيره بده سواء كان من جنس حق المورث او لم يكن وسواء وافق بذلك قول احدهما او خالفه لان المط
في البيع يكون بغيره بده ولو كان التقدان جميعا فقد البده باع باعلاهما وان كانا مشاوين في ذلك باع باوهم ما خطا فان استوفيتك باع بما هو من جنس الحق
منهما فان كان الحق من غير جنسهما باع بما هو اسهل صرفا الى جنس الاخر واقر المير فان استوفيتك ذلك عين له الحاكم احدهما باع به وصرف فقد البلد البده وقال بعض
الشافعية انه اذا قال الراهن بغيره بده وقال المورث بده ناهي وكانت له بده بغيره بده حق المورث اذ هو بالده لانه لا عرض له في الثاني **مسألة** لو مات الراهن
الرهن موضوع على بده بطلت وكذا لانه وكيل للراهن والوكيل يعزل بموت الموكل ثم الدين ان كان وحلا حل لان الاجل بسقط بموت من عليه الدين ويجوز
ورثة الراهن دفع الدين فان دفعوه من غير الرهن والاخر يبيع الرهن وتسلم الدين الى المورث لانهم ناسبه من ابا الراهن فان امتنعوا دفع المورث ذلك الى الحاكم
فيضامنا يبيع ويكسب الشئ الى المورث او قد دسبه منه لان الحاكم يوجب من استيع من الحق بده دفعه فاذا باع العدل ملك الشئ من بده بغير تقريط
واستحق الراهن من بده المشتري فان احكام بامر الشئ بغيره الى من قام البينة له لانه استحقاقه لا يحكم على الشئ كضمان على العدل لانه من لا يوق له لا يرجع
المشتري عليه لانه قبض منه الشئ بغير حق لا فانه يقول انه سلمه اليه على ان يمينه في قبضه يستلزم المورث فلم يجب بذلك عليه ضمنا واما المورث فقد بان ان عقد الرهن
كان فاسدا فان كان مشرقا ببيع ثبت له الميراث فيرسله للاسقط حقه واما المشتري فانه يرجع بالشئ في تركه الراهن وكذا الحكم في الغلس لا يجر عليه حاكم ونصب على قنا

३३

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

فِي بَيَانِ بَيْدِ الرَّهْنِ

شيء وهو الصديق الشافعي لا ينفد بها إلا الرجب في العدد هو القصاص مع غير مجلس الحرم معلوم الآخر من

في بيان استيفاء الفقه

حقه متعين في الرقبة وحق الرهن متعلق بدينه والراهن وبالعقبة ايضا لكن بقلبه اضعفت من غلق المحنى عليه ولا كماله بديل المحنى عليه ولا حق المحنى عليه يتقدم على حق المالك فاولى ان يتقدم على حق المستر من ثم الجناية ان اوجب القصاص في النفس راحة حق المحنى عليه بطل الرهن وان وجبت قصاص في الطرف ناقص منه وبقي منها على حاله وان وجبت المالا او عني على ما يبيع العبد الجناية وبطل الرهن ايضا حتى لو عاد الى ملك الراهن لم يكن هذا الا عقدا جديدا ولو كان الواجب من جهة العبد يبيع منه بقد والواجب في الماله فمنا فان تعدد بيع البعض او انتقص بالتشخص بيع الكل والعناضل من المثل عن الارش يكون وهذا ولو عني المحنى عليه عن الماله او فداء الراهن بقي العبد وهذا كما كان وكذا لو فداء الرهن ولا يرجع به على الراهن يتبع بالفداء وان فداءه باذنه بشرط الرجوع وجع وان لم بشرط الرجوع فذلك اخصية يجرب ان فداءه بين النهر باذنه مطر وظن قول الشافعي الرجوع وقال ابو حنيفة ضمان جناية الموهون على الرهن بناء على ان الموهون مضمون عليه فان فداءه الرهن بغيره وهذا لا يرجع له بالفداء فان فداء السيد او بغير الجناية سقطت من الرهن ان كان بقد الفداء او دونه واصلها بكم بما تقدم هذا كله اذا جنى العبد بغيره من السيد اما لو امر السيد بالجناية فان لم يكن ممثرا او كان اعجميا بعتق وجوب طاعة السيد جميع اامره فاجاب هو السيد وعليه القصاص والضمان وهل يتعلق المالك برقبة الاظهر عند الشافعية المنع وهو لا قوى عندي فان قلنا بتعلق فبيع في الجناية فعلى السيد ان يهرق قيمته مكانه وعلى ما اخترناه من عدم التعلق ان كان السيد اخذت منه المهر وان كان مسترا ثبت في منته ولا يباع العبد بغيره وهذا بحاله ولا جنى مثل هذا العبد فقال السيد انا امرت بذلك لم يقبل قوله في حق المحنى عليه بل يباع العبد بغيره او على السيد القيمة لا فداءه وان كان العبد ممثرا بغيره مخير في ذلك كله عليه بالغا كان او غير بالغ فهو كما لو لم ياذن له السيد الا انه بايم السيد ما فعل به يروح بتعلق الجناية برقبته وان اكره السيد فالقصاص عندنا على العبد لكن بحسب الكره الى ان يموت وعندنا الشافعية بحسب القصاص على المكره وفي المكره قولان

مسألة لو جنى العبد الموهون على السيد فان كانت عمدا فان كانت على ما دون النفس فالسيد القصاص عليه لان السيد لا يملك الجناية عليه فثبتت عليه بجنايته ولا منها جبر للزجر والانتقام والعبد احق بالقر من سيده بخلاف القتل والشرقة لان القتل بحسب جبره قتل لا يشبهه له فيه من جبره والعبد له شبهة في مال سيده وهو غير محرر عنه في العادة فان اراد المولى استيفاء القصاص كان له ذلك وان اراد العفو على مال قال الشيخ ردة لا يصح لانه لا يجوز ان يثبت له على عبده استحقاق ابتداء ولهذا لو كانت الجناية خطأ كانت هذه على هذا لان العبد مال السيد فلا يجوز ان يثبت له مال ذماله وهو موقوف من ماله لثبته وقال بعض اصحابنا ثبت له المال لان كل من استحق القصاص استحق العفو على مال السيد غرض في ذلك بانه ينفع من الرهن والوجه الاول فيبقى الرهن كما كان وان كانت الجناية على نفس سيده عمدا كان المورث القصاص فان اقتصر الوارث بطل الرهن وهل لهم العفو على مال قال الشيخ رة ليس لهم ذلك لان هذا العبد ملك المورث ولا يثبت للمولى على عبده ما لم يكن المورث لم يكن له ذلك فكذلك الوارث وهو اقل في الشافعي والثاني انه يثبت لهم الجناية حصلت فملك غيره فكان لهم العفو على مال كما لو جنى على غيره قال بعض الشافعية هذا متين على المولى في وقت جوب المهر احد ما يبيع في غيره من اجراء جوب المقتول ثم ينتقل المورثته ولهذا يقضيه منه دينه وينفذ وصاياه في فعله هذا لا يمكن له فاعلى المال لانه يجب عليه لانه والثاني يجب في ملك المورث لانه لا يملك نفسه فلا يجب غيره في فعله هذا يثبت للمورث لانه يثبت لغيره ماله بالجناية قال بعض الشافعية هذا ليس صحيحا لانها اذ وجبت بعد موت السيد فقد وجبت لهم على ملكهم لان العبد انتقل اليهم بموته وكذا لو كان العنق خطا على المولى والصحيح انه لا يثبت

مسألة لو جنى العبد الموهون على ربه السيد كاسبه وابنه واخيه وغيرهم فان كانت على الطرف عمدا كان على الجاني عليه القصاص في الطرف وبقي الجناية وهذا كما كان وله العفو على مال وكانت الجناية خطا بطل المال فان مات المحنى عليه قبل الاستيفاء ورث السيد قال الشيخ رة كان للسيد المورث من القصاص والماله ولم يجره فيه كما كان للمورث لان الاستدانة اقوى من الابتداء فاذن ثبت له على ملكه المال الاستدانة دون الابتداء وهو واحد جوب الشافعية والثاني انه كما انكره المهر سقط ولا يجوز ان يثبت له على عبده استدانة العنق ولا يجوز له ابتداءه وشبهه بالوجهين بالوجهين فيما اذا ثبت له دين على عبده غيره ثم ملكه سقط او بغيره يتبع به بعد الموت واستبعد الجواب عن هذا التشبيه وقال كيف يكون الاستحقاق الطارئ على الاستحقاق اجاب بان الدين اذا ثبت لغیره ففعله اليه بالارث وانما كان كما ان يباع الدين الذي كان له على عبده الغنم بعد ما ملكه او امته لما كان ولو كانت الجناية على نفس موره وكانت عمدا فلا السيد القصاص وان عني على مال وكانت الجناية خطا ثبت له على ان الدين ثبت لا وارث ابتداء او ينفقها الوارث من القنيل ان قلنا بالاول لم يثبت وان قلنا بالثاني فعلى الوجهين فيما اذا جنى على طرفه وانتقل اليه بالارث

مسألة لو جنى عبده الموهون على عبده اخر فان لم يكن المحنى عليه هو ناك للسيد القصاص لان يكون المقتول ابن المالك ويكون له حق القصاص مقدما على حق الرهن لما تقدم وان اراد له فوعلى مال لم يكن له ذلك كما لو جنى على نفس السيد خطا فالبعض الشافعية فانه قال يملك المال لان كل من استحق القصاص استحق العفو على مال ولا السيد غرض في ذلك فانه ينفع من الرهن وسواء كان المقتول فئا او مديرا او ام ولد للسيد وان كان المحنى عليه هو ناك كان موهونا عنده من رهن الجاني كان للسيد ايضا القصاص لان حق القصاص مقدم على حق الرهن فان الجناية الموجبة للمال مقدمة على حق الرهن فالقصاص اول وانما لم يقدم حق الجناية اذا كانت خطا وكانت للسيد لانه لا يثبت له على عبده مال والقصاص يثبت له وبطل الرهن معا وان عني على مال وكانت الجناية خطا بطل المال والحق الرهن لان السيد لو جنى على عبده الموهون وجب عليه ارض الجناية لحق الرهن فبما ثبت على عبده اوله فيماتق المالك برقبة العبد لحق الرهن المقتول وان عني بغيره فان قلنا بوجوب العبد احد الامرين وجب له مال ولم يصح عفو عنه الا برضى الرهن وان قلنا موحيه فتود فان قلنا مطلق العفو لا يوجب له مال لم يثبت شيء وان قلنا بوجوبه فذلك اخصية اصحها انه لا يثبت شيء وهو مذهبنا لان القتل غير موجب على هذا التقدير فعفو المطلق او على مال نوع اكتسب للرهن وان عني مطر فان قلنا مطلق العفو بطل المال بغيره على ما لو عني على مال وان قلنا لا بوجوب جميع العفو وبطل رهن من رهن القنيل وبقي القائل وهذا كما كان والحكم في عفو القنيل محجور عليه كالحكم في عفو الراهن بالراهن محجور عليه الموهون كما ان القنيل محجور عليه جميع امواله وما وجب له المال بنظر ان كان الواجب اكثر من قيمة القائل او مثلا قال الشيخ رة يباع لانه لا يبيع بغيره واغلب اعداء مزايده ففضل من قيمته شيء يكون دمه عند متهمة وهو واحد جري الشافعية والثاني انه ينفع الموهون المحنى عليه هذا وينفع من يده متهمة لانه لا فائدة في شبهه والاول اقوى لان حقه فعليه العبد لاني العبد وان كانت اقل في فعل الوجه الاول ينقل من القائل بقدر الواجب الى رهن القنيل وعلى الثاني يباع منه فذلك الواجب ويبقى الباقي وهذا فان تعدد بيع البعض او نقص بالتشخص بيع الكل وجعل الزيد على الواجب عند رهن القائل وهذا لو جنى انما يظهر ان فيما اذا طلب من القنيل وطلب من رهن القنيل البيع فحق جباية هذا وفي جباية هذا اما ان طلب الراهن البيع من رهن المقتول النقل بجباية الراهن لانه لا يعلق اصاحبه عليه ولو اتفق

على المالك بغيره المالك الطالق

فِي بَيَانِ اسْبَابِ فَتَنِ الْهِنْدِ

१५५

لا فائدة في الوارث لأن الحق انتقل إلى الميراث - وبالحجة الاستدلالية من الكتاب.

لازمی سفظ القضا من حدود الاربین مصطفیٰ مطلقاً عند الم

المطابق

في الشان مع الواقع بين المشاهدين

أَوَالْتَابُ

في احكام الشرائع الواقعة بين المراهقين

على ان النكول وهو بمنزلة الاقرار بالبنية ان قلنا بالاولى والى جملته ان يتكلم في ذلك ما لا يفيد شيئا كالواقف ان قلنا بالثاني فلو كان كل
مخلص للميراث المدونة فغنيما يستفيد به ويحتمل احدهما بقضى له بالرقم وينتزع من الاول وقام لجعله كالبينة وصحتها انما باخذ القيمة من المال يكون ذهنا عند
ولا ينتزع المهر من الاول وان جعلناه كالبينة فاما بقضى له بالرقم لا يضاف الى المتداعيين ولا يجعله حجة على غيره وان صدقنا جميعا فان لم يدعيا شيئا
او ادعاه كل واحد منهما وقال المدعى عليه ان عرفنا السابق منك فصدقه قبل بقسم الرهن بينهما كما لو تنازعا ملكا في يد ثالث واعترف صاحبه لهما بالملك لغيرهما
انزجكم بطلان العقد كالزوج ولبيان لم يصر في السابق منهما ان ادعى كل واحد منهما السابق وعلم الرهن بصدقه ونفى عليه السابق فالقول قوله مع مبيته فان نكل
دوت اليقين علمهما فان حلفا على ما دون الاخر فضله وان حلفا او نكلا فعند معرفة السابق بعد الزوج وان صدق احدهما في السابق وكذب الآخر فمضى المصدق
وهل يخلص للمكذب فيه فلو كان حلفنا ان نكلا فعند معرفة السابق بعد الزوج وان صدق احدهما في السابق وكذب الآخر فمضى المصدق
وبقضى له بالرهن واصحهما ان الصدق يعلم لان البتة لا دلالة له على الرهن ولم يجرى الشبهة بها على الرهن ولو كان العبد في ايديهما معا فالمصدق
في النصف الذي هو في يده وفي النصف الآخر الموقوف والاعتناء في جميع ما ذكرناه بسبق العقد لا يسبق القبض فلو صدق هذا في سبق العقد وسبق القبض
فالمقدم الاول حلفا فالتاثير في الاعتناء عند سبق القبض **مسألة** لو ادعى جلال على ثالث برهن عبده عندهما وان كذبتا فالقول قوله مع اليقين
البينة وان صدق احدهما خاصة فمضى لغيره من عند الصدق بخسب وجملته الاخر فان شهد الصدق على المكذب فللثالث فدية ثلثة اقول احدهما ان
مطروا والثالثات فيه وجهان بناء على ان الشرع يكره ان يباعا حقا او ملكا ما يبيع او غيره فصدق الذي عليه احدهما دون الآخر هل يختص المصدق بالنصف السلام
بشأنه الاخر فيه وجهان قلنا بالاختصاص قبلت شهادة المالك والا فلا لان يدعي بغيره ما تدعيه لغيره عن نفسه قبل ان يبرهنه الرهن قبلت شهادته
لغيره وان نكل المدين والرهن في يده فمضى على ما تدعيه الاثر وغيره ويمكن ان يقال ان استحقاق الدين يثبت بالارث تارة وبغيره اخرى فكذلك استحقاق الرهن
المتفضل وان لم يكن الا الرهن ولو ادعى زيد غير المدعي بثلثة اثارها عندنا الشريك منها بما تارة فصدقه احد المدعين ثبت ما ادعاه فكان له على كل واحد منهما
مروا به وان صدق احدهما ثبتت الرهن في نصف لغيره والآخر في نصف لغيره لان كل واحد منهما يدعي على الاخرين نصف المصلحة
بصدقه لا احدهما ثم ان شهد احدهما الاخرين على الاخرين فثبتت شهادته ولو شهد احدهما لغيره في ما تقدم في الصورة الثانية وفي غيرها تصدق ان يبرهن ما
انتهت اليها الا اجتمع في الفكرة حتى اثبتتها على حاشية الكتاب **مسألة** لو ارسل مع رجل سبعة الى غيره ليستقرض منه للرسل برهن به السبعة ففعل ثم
الرسل اليه والرسل فقال للرسل اليه ان الرسول استقرض مائة ورهن السبعة بانك تقول للرسل الاذن لان خسران الرسول ان صدق الرسل للرسل اليه مدع
عليهما اما على الرسل فبالاذن واما على الرسول فبالاخذ والقول قوله في ما يدعيه وقال بعض الشافعية ليس بين المراهقين نزاع وليس يجزى لان الرهن لو اقر بالاذن
في الزيادة وبفضها الرهن حكم اقراره فكان للرهن احدا وان صدق الرسل اليه فالقول بغير الزيادة قول الرسل لا يرجع الرسل اليه على الرسول بالزيادة ان صدقه
المدعي الى الرسل لانه مظهر بقوله وان لم يصدقه رجع عليه فمضى لان الرسول وكل الرسل بقبضه يحصل الملك للموكل حتى يبرهن له ان فعله فيه وبطلان الملك كان
بالبينة وان كان كذلك فرجوع الرسل اليه ان كان بناء على نوجه العهدة على الوكيل فليرجع وان صدقه فمدفع المال الى الرسل كما يبط البائع الوكيل بالشرع بالشرع ولو
صدقه في تسليم البيع للموكل وان كان الرجوع لا للمقرض ان يرجع في عين المقرض مادام باقيا عندهم فهذا ليس بتغير الرجوع مطلقا انما يتغير بعين المذوق فمحتاج
اثبات كونية فيه ولا يكفي فيه عدم التصديق بالمدع الى الرسل ولو كان خبر ذلك فلم يرجع اذ اصدقه ولم يوجد منه بعد عليه ولا على غيره **مسألة** لو اختلف
المراهقان في قبض الرهن فادعاه المدين وانكره الواهب فان كان يدعي الرهن وقت النزاع فالقول قوله مع مبيته كافي اصل الرهن لا يبرهنه وان كان في يد المدين
وقال بقبضه عن الرهن وانكره الواهب فان قال غصبته بامني واجرها الغير وحصلت في يده فالقول قوله مع مبيته لان اصل عدم القبض وعدم الاذن عنه و
الرضا به بخلاف ما بين البينة والمستاجر اذا حصلت في يد المشتري المستاجر حيث حكنا بتمام العقد لان القبض لا يتعلق به لزوم العقد فيها انما يتعلق به انتقال الملك
واستقراره وذلك حاصل القبض كغيره حصل منها القبض يتعلق به لزوم العقد لا غير لان المدين عند قبضه فلا يلزمه الا القبض بوضعه ولهذا اقره ثم رهنه صحته
الاجارة والرهن من ائتمان فاذ اقبضه عن الاجارة لم يكن له قبضه عن الرهن الا باذنه فاذا اذن فيه ومضى رمان يمكن فيه القبض صا ومقبوضا عن الرهن بغيره
وسلكه اليه ثم اجرة ومضى رمان يمكن قبضه فيه صا ومقبوضا لان القبض في الاجارة لا يبرهنه بغيره وان ادعى قبضه عن جهة اخرى ما يبرهنه في يد الرهن بان
قال او عنك واعترف او اكرهته او اكرهته من فلان فاكراه منك فوجهان احدهما ان القول قول الرهن لانها انتقلت قبض ما دون غيره واراد الرهن ان يصرف
جهة اخرى والظاهر ان تقدم العقد المخرج الى القبض واصحهما عندهم ان القول قول الواهب لان اصل عدم الرجوع وعدم اذنه في القبض عن الرهن وله وجهان احدهما
غصبته ايضا ان القول قول الرهن لانه لا بد على المستحق كما يستدل به على الملك ويجري مثل هذا القبول فيما اذا غلبت المصلحة في القبض حيث كان
حق الحبس لان الاظهر هنا الحكم بحصول القبض اذ كان البيع عند المشتري وادعى البائع انه امان او ادعى له مقتوى البتة بالملك وهذا يفرغ على ان حق الحبس في بطل
بالايداع والايعان عند المشتري ومنه وجهان ولو سلم الواهب انه اذن له في قبضه عن جهة الرهن وادعى الرجوع قبل القبض وانكر المدين الرجوع فالقول قول المدين
لان اصل عدم الرجوع ولو قال الرهن لم يقبضه بعد قال المدين قبضه فان كان الرهن في يد الواهب فالقول قوله مع مبيته وان كان في يد المدين فالقول قوله مع مبيته
لان البتة قريبة دالة على صدقه **مسألة** لو قبض الرهن بالقبض بغيره حكم بشرط الامكان فلا يقبل لو ادعى الحال كالقول بغيره وان ادعى المهر والنجاة وقما القرا
واقبضه ما اياه لم يثبت له ولو انكره الا بقراره فالقول قوله مع اليقين فان قام المهر وشاهد على اقراره حكم بالبينة في حال الامكان فان قال المتهمة على يمين القبا له
اقبضه بعد كان احدا من المدينين على انه اقبضه وكذا لو ذكره لا اقراره تاويله يمكن حله عليه كقولك كنت قبضته بالقول وطنت ان يبرهن في القبض ووصل الكتاب عن
وكلي ذكره انه اقبضه وظهر ان الكتاب بغيره فلا خلاف ايضا وان لم يذكرنا ولا فلا لا قرب انه يمكن من خلافه وهو موقوف لاشاخي لان الغالب في الوثائق وقوع الشبهة
قبل تحقيق ما فيها فالحاجة الى تلفظه بذلك ولم يقل اخر انه لا يثبت لغيره ولا يمكن من خلافه لينا قضته بكلامه الاول فلا يقبل انكاره بعد اقراره ولو شهد اثنان
على نفس الاقباض وقوله وليس له الا خلاف بحال وكذا لو شهد على اقراره بالاقباض فقال ما اقررت لم يثبت اليه لا يثبت له كذب الشهود وهذا اذا قامت حجة على اقراره

انما يثبت على ما كان صدقنا كما هو غير خلاف

رجع الى نصف
نصيب كل واحد
منهما

في احكام الشائع الواقع بين المراهقين

لو اقر في مجلس القضاة بالانقباض فقد بطلت الدعوى عليه حتى ساو اقره الاقرار فغيره نظر من حيث انه لا يكاد يقر عند القاضي الا عن تحقيق سواء ذكر له ما يراه او لا ولا
 يمكن من اخلاله وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم يمكن لشمول الامكان ولو باعده شائبته عليه شرط على المشتري وهذا على المشتري ان يرضى به او يرضى
 وان الرهن تلف فلا حرج له في البيع واقيم شاهدان على اقراره بالقبض فادوا الرهن بتخليقه كان له ذلك وكذا لو اقام بينه وبين اقراره بين فقال بتبديده ما قبضته
 وانما اقرت واشهدت المقرض في غير ذلك لم يضره ذلك ولو شهدا بالبينة بشهادة القرض لم يمكن له الاخلال في نظائره كثيرة واذا اقر الراهن بالقبض
 ثم ادعى اولا اقراره فنفاه الرهن كان للراهن اخلاله على ذلك لتاويل ولو لم يرض عن اقراره لم يضره ذلك وتخصر على قوله فبعضت فممنوع اخلاله عليه **مسئلة**
 اذا اقر رجل بالجنابة على العبد الموهون فان صدقة المراهق اقره في الارض من عند المراهق لا من عوض الرهن فان كان باه فلا شيء لها وان صدقة الرهن وكذا الرهن
 كان للراهن اخذ الارض للاحق للرهن فبذره وان صدقة المراهق كان للرهن المظالم بالارض ويكون موهونا عنده لان حقته متعلق به حتى هو عوض الجزء
 الغائب من الرهن ولو نزع سقوطه انكار الراهن فان اخذ المراهق الارض فانفق قضائته من غيره او سقوطه عن الراهن يابى امره به وجب الارض الى الجاني المقر
 شيء للرهن فبذره لا انكار استحقاقه وهو اصح وجهي الشافعية والثاني يجعل في بيت المال كانه مال صانع لا بد له من ان يقره الرهن من انقطاع علقته والراهن ينكر استحقاقه
 المقر بغيره بوجوبه لا عليه ولا بأس بهذا القول **مسئلة** اذا جنى العبد الموهون على اناس فعلق الجنابة به وكان جنى الجاني عليه فعلقه على حق المراهق لا على
 على حق المال فعلق الرهن على ما لا يضره فعلق الجنابة به بغيره يتبع به بعد عتقه عندنا وقال احمد يعلق بالعبد انما يعلق على حق الرهن كالجناية على
 النفس وليس بشيء اذا عرفت هذا فلو اقر المراهق بان العبد الموهون عنده جنى وساعده العبد ولا يقبل من المراهق حق اقراره بل ينفذ بقول الراهن مع تبينه
 لانه لا يملك ضد الجنابة بعبود اليه فانه يبيع في يد الرهن لم يرضه تسليم المراهق اليه باقراره السابق لان العبد اذا كان جانيه لوجب بغيره المراهق
 اذا لم يرض بعبه كان المراهق بائنا على ملك المشتري وان لم يكن جانيه فلا حق فيه لعبد الرهن وقد اقر بعد استحقاقه ولو اقر الراهن بالجنابة في غير الرهن فاقول قوله
 مع اليقين لا ماله عدم الجنابة واستحقاق الرهن فلا يبيع في الدين فلا شيء للمقر له على الراهن لان الراهن لا يبرم جنابة الرهن ولم ينفذ منه شيئا للمقر له لان الرهن
 سابق على الجنابة بخلاف ما لو اقر جنابة ام الولد حيث يبرم المقر له وان كان لا يستلزم شيئا على الجنابة لان البينة بغيره جنابة ام الولد وقال بعض الشافعية يقبل
 اقرار الراهن ببيع العبد الجنابة ويبرم الراهن المراهق وليس بشيء هذا اذا تنازع في جنابته بعد لزوم الرهن فلان تنازعه فيها قبل لزوم الرهن فان قالوا له
 بانه كان قد انفق لاحدهم وجنى على نفسه جنابة فوجب له مال فان لم يبرم الجنابة عليه او عتقه لم يكن كذبه ولو يبيع ذلك الراهن بغيره بحاله وان عتقه وانما عتقه عليه
 فان صدقة الرهن يبيع في الجنابة وبثبنت المراهق الجنابة في البيع المشروط بغيره الرهن لعدم سلمته وان كذبه الرهن لم يقبل اقراره وهو اصح قول الشافعي وبه قال ابو
 لما فيه من ابطال حق الرهن والتمتة فيه ظاهرة لجواز ان يكون الراهن المقر قد اخطأ على ذلك بحيث يرتفع الرهن والقول الثالث ان الشافعي لا يقبل لان الراهن مالك
 فيما اقره فلا تمته في اقراره وهو موكدا القول لان اقرار العبد بغيره موقوتنا وفي القطع هل يقبل المالك من اقرار الراهن كنت عتقه او اشرته بغيره فاسدا
 او بغيره قبل ان يرضه او يرضه واقتضه وكذا لو قال كنت اعتقه قال بعض الشافعية ولا حاجة في هذه الصورة بالقبول ان قصد بغيره العبد دعواه بخلاف ما ابر
 وفي الاقرار بالعتق قول الشافعي ان كان مؤسرا نفذ والا فلا انزله الاقرار بالاعتناق من اهل الاعيان ونفذ بعض الشافعية الا قول الثالث ان الشافعي في جميع الصور
 فان قلنا لا يقبل اقرار الراهن بالقول ببقاء الرهن قول المراهق مع تبينه بخلقه على نفي العلم بالجنابة واذا حلفت مستوفى من الرهن المجنى عليه لوجه عندنا انه لا
 يبرم لانه اقره بعبه العبد بما لم يقبل اقراره فكان له بغيره وهو واحد في الشافعي والثاني وهو الاصح عندنا انه يبرم كما لو قلنا انه حال بغيره وبين حقه وكذا القول
 فيما اذا اقر به او لم يقر به وهل يبرم المقر له او لا يبرم لان اقراره الاول حال بين من اعترف باستحقاقه انما يبرم حتى قلنا يبرم طالبا في الحال ان كان
 مؤسرا وان لم يقر به فادبره فيما بغيره المجنى عليه طريقا ان الشافعية قال بعضهم اصح القولين انه يبرم الاقل من بغيره وارث الجنابة وانما يبرم الاقرار بالعتق
 وقال اكثرهم يبرم الاقل بخلاف ما كان ام الولد لا ينفذ الا بالانفال اذ جنى مستناع البيع بخلاف العبد لقن وان قلنا لا يبرم الراهن ان يبيع الدين فلا شيء عليه
 لكن لو ملكه يوما فاعطاه ثلثه في الجنابة وكذا لو انفق الرهن عتقه فاحلف المراهق على من يرد اليقين بغيره قولان للشافعية احدهما على الراهن لا يملك العبد
 والمخصوصة تجري بينه وبين المراهق واصحها على المجنى عليه لان الحق فيما اقره والراهن لا يدعي لنفسه شيئا وهذا بخلاف عند بعضهم فيمنع على انه لو حلف الرهن
 هل يبرم الراهن المجنى عليه ان قلنا نعم ترد على المجنى عليه لان الراهن لا يستفيد باليمين المردودة شيئا والمجنى عليه يستفيد بها اثباتا عواد وسواء قلنا بغيره
 على الراهن او المجنى عليه فاذا حلف المردود عليه ببيع العبد الجنابة ولا حرج للمراهق في دفع البيع ان كان الرهن مشروطا ببيع لان اقراره الراهن اذا لم يقبل لا يبرم عليه
 شيء وانما يبرم الفوات من انكول ثم ان كان لا يرض يستغرق قيمة العبد ببيع كله والبيع منه بغيره الارض وهل يكون الباقي رهنا بغير وجهان اصحهما عندنا
 لان اليمين المردودة كالبينة او كقرار المراهق بانه كان جانيه في الابتداء فلا يصح الرهن في شيء منه واذا ردنا على الراهن لم يملك يبرم لان على المجنى عليه قوله
 احدهما نعم لان الحق له فلا ينفذ ان يبطل بنكول غيره واشبه بما لان اليمين لا يبرم مرة بعد مرة في الراهن بخلت المراهق في تقرير الرهن وهل يبرم الراهن المقر له في قوله
 وان ردنا على المجنى عليه فنكل سقطت دعواه وانتمت المخصوصة عند بعضهم وددنا ردنا على الراهن واذا لم يبرم الراهن موكدا واحدا في حال المحاولة
 على كوله هذا اذا قلنا ان الراهن لا يقبل اقراره اما اذا قلنا انه يقبل فهل يخلت ام يقبل قوله من غير يمين قولان احدهما لا يخلت لان اليمين المردودة في حق
 عن قوله ان كان كافيا وهذا لا سبيل الى الرجوع واصحهما عندنا انه يخلت بحق المراهق وعلى هذا يخلت على البينة فاحلف على الاثبات وسواء قلنا بالخلية او بغير
 ببيع العبد الجنابة ما كلفه او بعضه على ما نزل من الجنابة في دفع البيع الذي شرط بغيره هذا الرهن وان نكل حلف المراهق لانا انما حلفنا الراهن بغيره فان يكون
 عليه وقاية حلفه بغيره قولان احدهما ان فائدة تقرير الرهن في العبد كما هو قياسي خصوصا والثاني ان فائدة ان يبرم الراهن بغيره يكون رهنا مكانه وبيع العبد
 في الجنابة باقرار الراهن فان قلنا بالاول فهل يبرم الراهن المقر له لا يبرم كونه حال بينه وبين حقه قولان سبقا وان قلنا بالثاني فهل الرهن الجنابة في دفع البيع
 الذي شرط بغيره هذا الرهن بغير وجهان بنظرنا احدهما لا حصول الوثيقة والثاني ان عين المشروط لو لم يبرم كل المراهق ببيع العبد الجنابة ولا حرج في دفع
 غرم على الراهن ولو اقر بالعتق قلنا انه لا يقبل اقراره قال الشافعي انما يجعل ذلك كالانكشاف والامتنان حتى يبرم في الاقرار لان من ملك انشاء امر قبل اقراره بغيره

فے بیان لوی حق الرحمن

[illegible]

کتاب الزین

[illegible]

فِي بَيَانِ لَوَاخِذِ الرِّقَمِ

فلمن

کتاب البحر

عبدالمسلم

فمنهم من يقول
لا يصلح له
من مال الدنيا
من غير
فلم يكن

في بيان منع المذهبين عن التصرف

والدي

اول وعندنا ان الجحون لا يوجب الحل **مسألة** انما يتسم المحاكم على الدين حاله خاصة على ما اختاره من عدم حلول الموجهة فيبيع موارده عليه على
 الحالة بالنسبة ولا بد من ثبوت الاصل في الدين الموجهة ولا بد من الجحون بعد القسمة لا صاحب الدين الموجهة كما لا يجزى ابتداء وهو احد قول الشافعي في الاخر انما يحل
 الدين الموجهة فيقسم المال بين اصحاب هذه الدين حاله ابتداء كالومات وان كان في الدين الموجهة ما كان ثم يبيع وهو قائم عند الفسار فاصحاب الرجوع الى غير
 ماله عنده كما لو كان حاله ابتداء وقال بعض الشافعية فانما يحل ان لا يعلق بين ذلك المتاع حق غير ما يبيع ويكون محفوظا الى بعض المدة فان وجد الفسار فواف ذلك
 والحق يبيع وقبل لا يبيع بل يبيع بغير مؤجل وحل الاجل في الفسار لا يبيع بل يبيع بالبيع الفسخ الرجوع الى البيع لان البيع بالفسار يقطع حق البيع
 البيع بالكتابة ولهذا اثبت فيه حق اخص للبايع والاصح عندهم الاول قال احمد بن حنبل موقوف الى ان يحل الدين فبيعه البايع ان شاء او يترك **مسألة** لو اشترى بغير
 الجحور عشرة بائنان مؤجلة او حاله دخلت البيع في قضاء الدين كسائر اموال الفسار لانه ملكها بالبيع فكانت كفرا وليس لها بها تعلق بها لانه لا مطالبة له
 حال ان كانت مؤجلة على ما اختاره من عدم حلول الموجهة على القول بعدم الحل والشافعي هنا لا يتبع فانها كالرؤية بحقوق بايها
 بل يوقف الى انقضاء الاجل فان انقضى في الجحور يثبت حق الفسخ وان اطلق فكذلك ولا حاجة الى اعادته الجحور بل عزها وانتظار الاجل كما بقائه الجحور الاضافة الى البيع
 ما اختاره من جواز بيعها ولو لم يتفق بيعها وقسمتها على الاجل فالأمر بجواز الفسخ لان للشافعية وجهان ولو اشترى ما بينهما حال كان اصحابها الاختصاص والفسار
 بالفسار مع الجحور ومع العلم الصغير يحتمل الضرب كذا المقرر في نقل الجحور وجهان فربما ان كان الفسار مؤجلا لانه لا بد من اعادته الجحور من اعادته حق الجحور لثبت حق الفسخ
 يكن عليه لادب مؤجلة وطلب اصحاب الجحور لم يجزوا وهو اصح وجه الشافعية لان طلب الجحور من طلب الدين وعين تحصيله فلا يقدم عليه الثاني نعم لا يتم توسلهم
 الى المحلول والمطالبة **مسألة** تدركه كونه بشرط كون الدين زائدا على ماله فلو كانت مساوية والرجل كونه ينفق من كسبه فلا يجزى ان ظهرت امارات
 وقد تقدم ان للشافعية وجهين فيما اذا ظهرت امارات لان الفسار يجرى الوجهان فيما اذا كانت الدين أقل من كان بحيث يغلب على الظن انها ماؤها الى حد المساواة
 ومنه الى زيادة كثر النفقة وهذه الصورة عندنا وفي النفع واذا جاز في صورة المساواة فهل من وجده من ماله عند الفسار الرجوع فيه وجهان احدهما نعم لانه
 الحديث والثاني نعم لانه من استيفاء الفسار بما مدهل يدخل هذه الاعيان في حصيل ماله وانما يعلق في حصة دينه فينبغي ان يرجع فيه وجهان وقال بعضهم ان الوجهين ينسبان
 على الوجهين فجواز الرجوع في الصورة السابقة ان لم يثبت الرجوع او دخلت حياؤه ولو كان ابتداء فلا وهذا كله ساقط عندنا وقد عرفت من هنا فانه وان الجحور انما
 يثبت مع القصور لأمع الشافعية **مسألة** بشرط ان الجحور التماس الغرماء من الحاكم ذلك ليس الحاكم عليه ولا بد ان الجحور لانه الغرماء الحقيقة فله التماس ذلك من
 وفده كما لو كانت الدين لجانبين والحال والجحور عليهم بالسقة وكان عليهم الحاكم تولاه القاضي فصلحه من غير التماس **فروع** لو كان الدين للفسار الجحور عليه
 الحاكم لان الحاكم لا ينفق ماله لثبات الذمم بل يحفظ اعيان ماله **مسألة** لو قسم بعض الغرماء الجحور دون بعض فان كانت دين الدينين قد ايجوز الجحور على الجحور
 لذلك القدر وليجوز الى ذلك ثم لا يختص الجحور بل يعم اثره الجميع وان لم يكن دينهم زائدا على امواله فالأمر بجواز الجحور ولا ينظر التماس لباي دين يبيع على الفسار
 ماله بتكامل غيره ويحتمل عدمه وهو ظاهر الوجهين عند الشافعية **مسألة** لو لم يمس احد من الغرماء الجحور فالتمس الفسار فلا قرب عندي جواز الجحور عليه لانه في المصلحة
 للفسار كونه مضطرا للغرماء وكما اجبنا الغرماء الى تحصيل ملتزمهم حفظ حقوقهم كذا يجزى ان يجاب الفسار تحصيله وهو حفظ اموال الغرماء ليس من المطالبة
 والامم واذا تحقق ثبوت غرض الفسار صح الجحور عليه حجب له وقد ورد في الجحور صلى الله عليه وآله على معاذ كان بالتماس من ميثاقه وطلب الغرماء وهو
 الشافعي لا الثاني لا يجاب الفسار لانه لا حرية والاشهاد بان الجحور وانما يصار الى الجحور اذ حق طلبه الغرماء **الفصل الثالث** احكام الجحور اذا جاز
 على الدين ثبوت احكام اربعة متعدي من الضر في ماله وبيع ماله للقسم على الدين واخصاص صاحب الدين بها وجب ان يثبوت غرضه فيها من مباحث ان يبيع
البحث الاول في منع من الضر **مسألة** يوجب الحاكم الاعلام بالجحور والنداء على الفسار في هذا الحاكم عليه بان يندرج عليه الاعلان بذلك في
 لا يضر معاملوه فاذا جرح عليه متعدي من الضر من المبال في الجحور عند الجحور عوضا عن سواي العوض وقصر الضر فيمان اما ان يضر في المال
 او لا ولا اول ما انشاء او اقرار والاول ضرر بان ما يضر في المال ما يحصل من الضر حاصل كالاصل في الاحتياط فيقول الوصية وهذا لا يمنع من اجبا لان
 من الجحور متعدي ما يضر به الغرماء وما تقويت ما هو حاصل فان يعلق بما بعد الموت كالدين والوصية صحيح فان حصل زيادة على الدين فقد كانت الوصية والا
 ذلك كان غير متعلق بالموت فاما ان يكون موده عين مال او يعلق كذا فله ان لا يكون نصرة صادقا للمال فلا بد من البحث عن هذه الاقسام يكون الله تعالى
مسألة كل ضرر في الفسار غير مصادف للمال فانه لا يمنع منه كالبشر وعدم المانع من الضرر فيمنع من ذلك ما لا يضره كالكساح ولا يمنع منه
 واما مؤنة الكساح فبما في انشاء الله تعالى وكذا الطلاق لا يمنع منه لان الضرر في هذا المصنف ما لا يضره الا بالبرع واسقاط ما يجب عليه من المال فكان اولى الجواز واذا منع منه
 الطلاق محال كان صحة الخلع الذي هو الحقيقة طلاق بعوض اولى الجواز وكذا ايجع من استيفاء الفسار لا يضر في الضرر في المال لا يجزى عليه بقوله الله وان يات
 الجاني لان الفسار شرع المتفق ودفع الفسار والدية انما يثبت صحا وليس لاجبا عليه تحصيل المال باستيفاءه وكذا في العوض عن الفسار محال ان يضر عوضا ما
 وجبت له الدية بالاصالة كما في جنازة المخطيء فانه ليس له اسقاطها الا بغيره الا بغيره من الدين فكذلك الاستيفاء في النسبة ليس لك ضرر في المال وان وجبت الدية
 وكذلك فبالبقيان وكذا لا يمنع من تحصيل المال بغير عوض كالاختطاف شبهة قد سلف **مسألة** لو صادف ضرره عين مال بالاثلاث اما بما فيه
 كالبنيع والاجارة او بغير معاوضة كالمهنة والتقوى والكتابة او بالمنع من الانتفاع كالوقف في البيع بطلت نصه وهو صحيح قول الشافعي ويرى قال مالك في البيع لا يضر عليه
 يحكم الحاكم فوجب ان لا يصح نصرة في مال او كان سببها وان امواله قد تعلق بها حق الغرماء فاشبهت بغيره لان هذه الضرر فانه في الحال اجبا على ان يكون
 نافذة فيما بعد لعدم الموجب القول الثالث للشافعي ان هذه الضرر فانه لا يقع باطلا في نفسه بل يكون موقوفه من فضل ما يضر به من الدين اما لا يقع
 او لا يبرأ بعض المستحقين فبذلك لا يبرأ ان كان لغوا لا يجرى عليه حق الغرماء فلا يقع نصرة بالطلاق فاصله كالنصر في هذا القول لا يبرأ من عندنا في الاول اقول في
 الضرر بغيره وبين الرضا فان لم يضر غيره بجحور عليه لهذا الضرر في المال فله ان يملكه ويشره لغيره من غير منعه من جواز صورة النزاع **مسألة** ان قلنا بطلان
 النصرة فلا يجزى ان قلنا انما يقع موقوفه من فضل ما يضر به غيره وانما الجحور في نفوذه للشافعي قولان والظاهر ان يبيع بدينه فبذلك لا يخفى

كتاب الفيلسوف

وهل شارك المقررة
الغرماء بمجرع إضافة
إقراره ص ٥

اور قلوب
نکوحہ الدین استایف
علیٰ الحجۃ
۴

عند الحجر

في احكام تصرف المدين بعد الحجر

عالمنا لا يخبر له وان كان جاهلا فله ان يجرد الرجوع الى عين ماله والثالث ان للبايع الجواز في الرجوع الى عين ماله وان كان عالما بالعدا والوصول الى العين كذلك الفرض
وبغيره من هذا ما اذا باع من عبيد غيره اذن ولده وقدنا بصحة البيع فان العين تتعلق به من غير بيع به بعد انعق فان كان عالما فني شيئا ونحوها وان كان جاهلا
ثبت **مسألة** ان المدين يثبت للبايع الرجوع في البيع على الفيلس المجور فيل يزلح الغرماء بالعين الا قرب البيع لا يزد من حادث بعد الحجر برضا صاحبه وكما هذا
شأنه من الدينون لا يزد من مستحقها الغرماء بل ان حصل منهم شيء اخذوا واصبر الى ان يجد ما لا وهو واضح قولي الشافعي في الثاني انه يزد من لانه وان كان دينيا جديدا
فانه مقابل له ملك جديدا اذا اذ مال الجاز ان يزد الدين تجل في الصداق الذي يملك بعد الفيلس ودين ضمنه بعد الفيلس فانه لا مقابل له هناك **مسألة**
انما يكون الفيلس الثابت بعد الحجر ثلثة اما ان يزد من مستحقه فان كان في مقابلته شيء كمن البيع فقد ذكرنا الخلاف في انه هل له المطالبة به او لا وان لم يكن في مقابلته
شيء فلا خلاف في ان مستحقه لا يزد من ارب الغرماء بل يصبر الى فكك الحجر **مسألة** ما لزم بغير اختيار المستحق كاربس الجنازة وغرامة الألف وفيه وجهان انه لا يزد من ارب الغرماء
حقون الاولين باعتبار امواله فصار كالموجي الرافق لا مال له غير الموصون لا يزد من الجحفي عليه التي من الثاني انه يزد من ارب الغرماء بغيره من نقصه فيجوز ان يزد من ارب الغرماء
ج ما يجده بسبب مؤنات المال كاجرة الوزان والثالث ان الكمال والحال للمنادي الدال واجرة البنت الذي يحفظه في المتاع فهذه المؤن كلها مقدرة على دين
الغرماء لانها المصلحة الحجر وايضا ارب الحقوق محفوظهم ولو لم يقدم لم يزد من ارب الغرماء في تلك الاعمال وحصل الضرر بالفيلس والغرماء وهذا كله اذا لم يوجد مضوع
بذلك فلا يزد من ارب الغرماء فان وجد وطوع او كان في بيت المال يزد من ارب الغرماء لم يصرف مال الفيلس اليها **مسألة** شرطنا في التصرف الذي يبيع الفيلس من كونه
مبتدئا كما لا بد من البيع والصدقة والوقف والكتابة والحببة اماما ليس مبتدئا فانه لا يمنع منه فلو اشترى قبل الحجر شيئا ثم اطلع على عيبه بعد الحجر فله الرد بالعيب كما
العبث في الوقت لا يزد من ارب الغرماء بل يصبر الى فكك الحجر **مسألة** ما لزم بغير اختيار المستحق كاربس الجنازة وغرامة الألف وفيه وجهان انه لا يزد من ارب الغرماء
والفيلس ليس بصحيحا مبتدئا فافترقا فان منع من الرد بالعيب السابق تصرفا وعيلا جلدت لزم لا أرض لم يملك الفيلس سقاطه لانه تصرفه مال صحيح بالالف الى غير عوض وهو مومن الألف
بالعوض بغيره اولى ولو كانت العينة في رد الرد بان كان يمتنع مع العيب اكثر من ثلث لزم له الرد لما فيه من فهو يملك بغير عوض وكذا المدين لو اشترى حال حصة
شاهرا وجد عيبه مرضه فمسكه والعينة في الرد كان المقدار الذي ينفصله العيب من الثلث وكذا في الطفل اذا وجدها اشتراه الطفل ميسرا كانت العينة في ابقائه
لم يكن له الرد ويثبت في هذه الواضع كلها الا ان لا يشرط في وجوب لا أرض امتناع الرد وقال الشافعي لا يثبت الا أرض في هذه الصور وبناؤه على أصله من ان الأرض
لا يثبت مع امكن الرد والرد هنا مكن بغير متنع بنفسه بل بما امتنع لان المصلحة اقتضت الامتناع منه **مسألة** لو تبايعا بغير ارب الفيلس او ارب الغرماء
حيزا والفيلس كان له اجازة البيع ورده سواء رضى الغرماء او سخطوا ولا يغيره هنا العينة لان ذلك ليس بصرف فمبتدئا وانما منع المفسر من التصرف في المحدث وفادق
والاجازة بالحق الرد بالعيب لا العقد في حق الجنازة لول لا يثبت له فلا يتعلق حق الغرماء بالمال ويضعف تعلقه به بخلاف ما اذا خرج ميسرا واذا ضعف التعلق
جازا ان لا يعتبر شرط العينة وهو ظاهر وجوه الشافعي والثاني ان يجوز الفسخ والاجازة بتقدير بالعينة كالرد بالعيب وهو يخرج من عقد الرضا في صحة شرط الجنازة
ثم يفسخ او ينجح الى المرض على خلاف العينة فانه تصرف من الثلث والفرق ان حجر المرض اقوى فان امضا الورثة تصرف المرض قبل الموت لا يفسد شيئا ولو اذنتهم فيما
الفيلس يفسد لهم الصحة والاعتناء والثالث ان كل واحد من الفسخ والامضاء يقع على وفو العينة فهو صحيح والا فانظر الى الخلاف في الملكة ومن الجناز والى الذي
افلسرهما صوفان كان المشتري قد اذ الملك للبايع فلا يشرى الاجازة والفسخ لما الاجازة فلا يملكها بائنا اما الفسخ فلا يمنع دخول شيء في ملكه لا يزد من ارب ملكه وان
قدنا الملك للمشتري فله الاجازة لانه يستديم الشيء ملكه فان فسح لم يزد من ارب الملك وان افسر البايع فان قدنا الملك فله الفسخ لانه يستديم الملك ليس له
الاجازة لانه يزد من ارب الملك وان قدنا الملك للمشتري فلا يشرى الاجازة والفسخ كما قلنا في طرف المشتري وما ذكرناه اولى ولو قيل في الرد بالعيب لانه لا يبدل العينة كان
النجح ونحوها **مسألة** لو حقن على الفيلس وعلى مملوكه او على مورثه جناية فان كانت خطاء وجب للمال والتعلق به حقوق الغرماء ولا يصح منه العفو عنه وان
كانت عدا بوجوب الفصاخص بغير بينة صا والدمو وليس للغرماء طالبة بالعفو على مال لانه اكتسب المال بملك وهو عنه لا يزد من ارب ملكه كسب من الجنازة
فان استوفى الفصاخص فلا كلام وان عفى على مال رضى الجاني ثبت للمال والتعلق به حقوق الغرماء وان عفى مطلقا سقط حق من الفصاخص ولم يثبت له مال له ولا جرم
الشافعي وان وجب جناية العدا الفصاخص خاصة ولم يقل الخزان موجبها احد الامر من اما الفصاخص والذبة فان عفى على الفصاخص يثبت له التمتع ونحوها حقوق
الغرماء وان عفى على غيره مال فان قلنا الوجوب الفصاخص خاصة لم يثبت له شيء وان قلنا الوجوب لا امرين ثبت له بغيره ولم يصح سقاطه لها الحق الغرماء لان عفو
عن الفصاخص بوجوب له بغير فلا يصح منه سقاطها **مسألة** الفيلس المجور عليه الدعوى لا يزد من ارب الغرماء ولا يزد من ارب ملكه لان الغرماء لا يزد من ارب ملكه لان عفو
بما ان لعنه المدعي عليه او فاسد البينة ثبت له المال وتعلق به حق الغرماء وان انكر ولا يثبت فان حلف برئ وسقطت الدعوى فلو اقام الفيلس شاهدا واحدا
بدعواه فان حلف مع شاهده جاز واستحق المال وتعلق به حق الغرماء وان امتنع لم يجزه على اليمين لا نالنا فلم يصدق الشاهد ولو علمناه بيمين الجوازة من غير يمين
فلا يجزه على الحلف على ما لا نعلم صدقه ولا تكسب وليس واجبا عليه لم يحلف الغرماء مع الشاهد عندنا وهو لا يجد للشافعي وبه قال احمد لانه لا يجوز للانسان ان
يثبت بيمينه ملكا غيره حتى يتعلق حق غيره كالا يجوز للزوج ان يحلف لا يثبت ما لزوجها وان كان اذ ثبت تعلقت بيمينه بيمينه وقال في القديم ان الغرماء يحلفون لان
حقوقهم تتعلق بما يثبت للفيلس كما يحلف الورثة مع شاهدهم بالورثة والوكيل في العقد اذا حلف من العقد معه كالحالف وان ثبت العقد بغيره والعقود فان اوردته
يقتنون بايمانهم الملك لا ينضم والوكيل في العقد واليمين متعلقة به لانه هو لقائه فيثبت بيمينه فعل نفسه هذا لا يحلف موكله على ذلك وكذا امره ان يثبت عليه
فادعى دارته وبناؤه على رجل اقام عليه شاهدا وحلف معه بيمين الحق وجعل المال ساء لم يزد من ارب ملكه وان امتنع من اليمين او لم يكن له شاهد وكل المدعي عليه من الغير
ولو يحلف الوارث اليمين لرد ردته فهل يحلف الغرماء اما عندنا فلا لما تقدم واما عند الشافعي فيقول ان له الجديده كقولنا لان حقه فيما يثبت له بيمينه انما انما
فليس اليه ولهذا الوصى لان شيء فان قبل القبول لم يعتبه وانه لم يكن المغرور القبول وقال في القديم يحلف الغرماء لانه ذو حق في الزكوة فاشبهه الوارث في حقه
هذا لقولنا ان يمينه الثابت باليمين هو النكول فهو المكن للفيلس بيمينه وردد المدعي عليه اليمين فلم يحلف الفيلس في حالات الغرماء والشافعي فيقول ان وعندنا ليس لهم
الحلف واعلم ان بعض الشافعية ذكر طريقتين في احلاف غرماء الفيلس مع شاهده احداهما رد القولين والثاني ان يقطع بالنع هنا والخلاف في الميت والغرماء الحق للفيلس

في بيان بيع مال المدبون وثمنه

كتاب الحج

فاشاع عن المدينين بؤرث وبنطاصرة وفي الصورة الاولى صاحب الحق غير باق وانما خلف الوارث بناء على معرفته بحال مورثه وهو مخفي عنه ولا يخفى عن الغرماء
ولان غرماء الميت ليسون بمن خلفه فكأنوا من المدينين فلا يصح للمقترض غرماء الغائب عن حلفه قال الجويني الطريقة الثانية صرح وحكي عن شيخنا طرزا محاذ
في ابتداء الدعوى من الغرماء وقطع اكثرهم بمنع الدعوى ابتداء وتخصيص الخلاف بالتمسك بعد دعوى الوارث والمفسر لا فرق بين ان يكون الدعوى بين الوارث
فروع لو خلف بعض الغرماء عند القاتلين برون بعض استحق الحامضون بالقسمة كما لو خلف بعض الورثة للميت الميت ليس لمن امتنع من المدينين
الغرماء ان يجوز ان يلم الخلف مشاركة الحالف كما لو ورثا اذا خلفت دون باقي الورثة لم يكن للمباين مشاركة لان المقبوض باليمين ليس عين مال الميت لا عوضه
بعدم التمسك لو خلف الغرماء ثم ابروا عن دينهم فالمخلفون عليه يحتمل ان يكون المفسر لوجه عن ملك المدعى عليه محلف الغرماء وعن ملك الغرماء بابرارهم عن
الدين فيبقى المفسر ان يكون للغرماء لا يثبت بجاههم ويلغو الابرار وهو ضعيف ويبقى على المدعى عليه لابت وفي اصل ذلك الثاني ثلثة او جهه كذا **مسألة**
الدين ان كان حالا او حل بعد الاجل واذا المدبون استقر كان اصحاب الدين منعت من السفر حتى يقضى حقه ولا يكره الحقيقة هذا منغما من السفر كما يمنع التمسك
والزوج زوجته بل ينفاه عن السفر برقة الى ما ذكره ومطالبة حتى يوفي الحق وبسبب ان ما حل وان كان الدين موقفا فان لم يكن السفر مخوفا لم يمنع منه اذ ليس له مطالبة
في الحال الحق وليس له ان يطالب برهن ولا كفايل لا يبرهن له مطالبة بالحق فكيف يكون له المطالبة بالبرهن او الكفيل وهو المفسر في خطه فنه حيث رضى بالتأجيل من
غيره ومن لا كفيل له هل له ان يكلفه الاشهاد كاشه من ابراء الدقة وان كان السفر مخوفا كما يجها ودكوب البحر لم يكن له المنع بغير المطالبة برهن ولا كفيل فلا مطلقا
له في الحال هو اصح وجوه الشافعي والثاني انه يمنع من ان يودي الحق او يعطى كفيل لا ينفذ هذا السفر بعض نفسه للمهلك فيضيع حقه والثالث ان لا يخلف وقا
منعه وان خلف لم يكن له منعه لعماد على حصول الحق منه **مسألة** ولا فرق بين ان يكون الاجل قريبا او كثيرا ولا بين ان يكون السفر طويلا او قصيرا فلو بقي
للأجل نصف منها ثم اراد انشاء سفر طويل او له لم يكن لصاحب الدين منعه منه فانه لا يجب عليه فاقته كفيل ولا دفع ومن ليس لصاحب الدين مطالبة باجلا
وبه قال الشافعي قال مالك اذا علم حلول الاجل قبل وجوبه فله ان يطالب بكفيل هو قول بعض الشافعية لان عليه ضرورة في حقه والضرب بحقه بواسطة القدر
وهو من فله ورضي به من غير كفيل فلم يكن ان التمسك بعد ذلك كما انه ليس له مطالبة بالحق في الحال كذا ليس له المطالبة بكفيل كما لو لم يبرأ ولو اراد صاحب المال ان
يسافر معه لطلبه عند حلوله فله ان لا يشرط ان لا يلاذقه ملاذمة الرقبة ثبت هذا فانه اذا حل الاجل في حقه السفر وتمكن من الاداء وجب عليه لما جرحه
بأنفاد وكفاه او بيعت سالتا وبغيره من الوجوه **مسألة** الرتبة من الاكثى للاعلى لا يقضى الثواب للارسل وهو احد قول الشافعي فان شرطه عند القو
المؤمنون عند شرطهم فللشافعي قولان على تقدير عدم اقتضا الثواب فان قلنا بالافتضاء او شرطه مطفئة ثلثة اقوال للشافعي احمد ما قد قيمه القوم والظن
ما جرت العادة بان شاب مثله في تلك الرتبة والثالث ما رضى به الواهب في هذا المفسر هبة بوجوب الثواب ثم حج عليه لم يكن له اسقاطه لانه ضرر المال بالاسقاط
فيمنع منه فان قلنا بوجوب القيمة او جرت العادة مثله لم يكن له ان يرضى لا بد ذلك ان قلنا انما رضى به كان له ان يرضى بما شاء وان قل جدا ولا يعرض عليه غيره قال
الشافعي ان المال لا يثبت الا برضاه ولو عيناه لرضا كان غيبا لا يكتسب **مسألة** قد بينا انه لو اقر بغير دفعت الى المقر على اشكال وتحمل
الدفع ويكون حق الغرماء متعلقا بها فعلى تقدير عدم القبول او فضلت عن اموال الغرماء دفعت الى المقر فضا عدا الا اقر اما البيع فلو باعها حاله الجرح قلنا
بعد النفي ففضلت عن اموال الغرماء ففي انفاذ البيع فيها اشكال وكذا الاشكال لو ادعى اجنبية شراءه عن مشقة بده قبل الجرح فصدقه ولو قال هذا المالك فثبت
لغائب قبل بقره بده علام مقتضى اقراره كواقر بدينه او بغيره ولو قال كاخبر فان صدقه دفع اليه على اشكال وان كذب قسم بين الغرماء ويضرب الجحى عليه بغير
بالأثر بقيمة المثلغ بمنع من قبض بعض حقه ولا يمنع من وطى مستولدة ولا اثر بمنع غير المستولدة من امائه فان فعل واجل صادت ام ولد ولا يطل حق الغرماء
منها مع التصور فنفذها **البحث الثاني** في بيع وقسمته **مسألة** كل من امتنع من قضاء دين عليه مع قدرته وممكنه منه وامتنع من بيع ماله
فان على الحاكم ان يقره بادائه او يبيع عليه متاعا سواه كان يفسد الجور واحله ولا يقيم بين الغرماء وبه قال الشافعي ومالك في هذا العام ان يبيع
حجرا على معاد وبيع ماله في دينه وخطب عمر فقال خطيبه الا ان اسفح جهنم قد رضى من دينه وامانه وان يقر بحق الحاج فادان معه وضا فاجح قد بين برون كان له
عليه مال فلحقه عند اناها بعماله وقاسموه بين غرمائه وهذا اجل من جهنم كان بشرى الرواجل وبيع التبر فبالحاج فافسر وان يعفى استعفى وقوله
معه رضا اي اعرض الناس فاستدان من امكروين يراى دفع فما لا يسطع الخروج منه قال ابو عبيد كلما غلبك فخذ من بك وذاك ومن طريق الخاصة مادوا
عمار عن الصادق عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يحبس الرجل اذا التوى على غمائه ثم يامر بفتح ماله بينهم بالخصص فان ابى باعه نفسه بدينهم بغير ماله
وقال ابو حنيفة لا يباع ماله بل يجسه لبيع بنفسه الا ان يكون ماله احد النقتين وعليه الاخر في دفع الدرهم عن الدنانير والدنانير عن الدرهم لانه وشبهه لا يبيع
لاحد عليه فلم يجز الحاكم ان يبيع ماله عليه كالمالكين عليه دين ويقاسمهم بقتض ببيع الدرهم بالدنانير وبالدنانير فانه عند جاز في جازة غير النقود ومنع عدا
لا يبيعه خالم فحازان ثبت المولا به عليه كان الحاكم يخرج الزكوة من مال المستع من اديها **مسألة** اذا جرح الحاكم على الفسح استحب له المباداة الى بيع ماله
وقسمته لثلاث منتهى ولا يطلو ولا يجرى ولا يفرط في الاستعجال لا يطع المستر بون فيه يجرى ويشتري الفسح او يكره لانه يخصصه ويضبطه
ولا يخرجه من متاعه ولا يجرى من غيره بجمعه من دونه ثم يبيع ماله عليه ويحجز بقلده ويعرف لعبه غيره ولا يكره بكرة الوعية فيه فان شراه مع صاحب حبل الشتر يتر
ولا يبره من لثمة وطبق الفسح لا سكن بقلبه ولا يطع على عيبه كان لبيع على وجه لا يبره وكذا يفتقد اذ باع الزموم وليس ذلك وجبا فيها ما يستحب
الغرماء لا يبيع لهم ودر بار غبطة شراءه شي من غير اذ في ثمنه فانه غموم والمفسر ولا يبره ليقاومهم وبعده من الثمن **مسألة** وينبغي للحاكم ان يبا
بيع الزموم وصرفه الى الرهنين لا خصصا حق الرهن بالعين ولا يبره بما قد ثبت قيمة الزموم على الدين فيضم البلاء الى مال الفسح وربما نقصت عن الدين
فيضرب الرهنين بباقي دينه مع الغرماء ثم ان كان له عيب جازم ببيعها لئلا يفلأه من تغلق الجحى عليه برقته واختصاصه به وربما فضل من قيمته شي فاصنف له مالا
مولي الجاني لا يباي الزموم فانه ان نقص قيمته نحو ان يجرى بتمسك الحق بالحق ولا يحقه لا يتماق بالذمة بل بالعين خاصة والزموم يتعلق حقه بالعين والذمة مع
مسألة ويقتد ببيع ما يجرى عليه لئلا يفلأه كالفواكه وسببها فلا يصح على الفسح وعلى الغرماء ثم يحسن الحاجة الى النقطة وكونه عرضة للمهلك ثم

فان الشافعي يبيع
ذلك والشافعي
عندنا في بيعه
ونشهد

ويؤتى

في بيان بيع مال المديون وقسمته

[illegible]

كتاب التقليل

من ماله من ظهر بقط ما اخذ الا ان كان فان فضل شيء قسم على الثلثة وانما يشارك الغريم والظا لو كان حقه سابقا على الجرم ما لو كان حاد ابعدا بغير فلا يشارك الا في
 في المال القديم وان ظهر مال قديم وحديث مال اتم بالاحتياط في شتمه فالقديم للقدم والحاد للحيين **مسألة** اذا باع الفلوس شيئا من ماله مثل الجوز
 قلنا لمن خذ به ثلاثة او غير ثلاثة ثم حجر عليه حاكم كان ذلك كدبر على الفلوس والحكم ما تقدم ولو باع الحاكم ماله وظهر الاستحقاق بعد قبض الفلوس وجب المشتري
 مال الفلوس ولا يطالب الحاكم به ولو نصب الحاكم أمينا حتى يباعه ففي كونه طريقا اشكاله العدل الذي نصبه لمقتضى بيع الرق من رجوع المشتري في مال الفلوس ورجوع
 ان قلنا انه طريق امينا وغيره المشتري فيه قولان احدهما انه يضمن بيع القراء لانه يبيع في ذمة الفلوس كسائر الديون والثاني انه يقدم على القراء ولا يشارك بالضميمة
 به لوعايب الناس عن شراء مال الفلوس فكان المتقدم من صالح الجركا برة الكمال بخلافه من المون وللثاني عندنا قولي **مسألة** يجب على الحاكم ان يضمن على
 الفلوس في يوم الفزع من بيع ماله وقضيه بقطه بقطه في ذلك اليوم له ولعالمه الواجب الفقه من الزوج والاقارب ان يكونوا من موثوقين وكل ما يكره بالعرف والعدل
 هذا اذا لم يكن له كتب بغيره في هذه الجهات وهل يفتى على الزوجات بفقته الغيبين او الوصيين لا يقر بغيره في الاول فيسجد في الثاني انه لو تفتق بفقته المعتبر لزم بفقته
 الا اذا رتب المشتري قولان **مسألة** لا يباع على الفلوس مسكوك ولا خادمة ولا فرس فكونه وقلة تقدم ذلك بل لا بد من قدر واقعا على عدم بيعه لمن لا يوصيه
 واستحوذ به مما لا يملكه عنه ولا يمكن جبره ببلدته فلم يضر في ذمة كونه وكسوته وقال الشافعي يبيع جميع ذلك وبيع قال شريح ومالك يستأجر بديها ولحقنا بغيره
 لقوله في الفلوس خذ واماد جدم وقد جلد عقاره وهو نصيبه شخصه جاز ان يبيع بغيره لعقوله مع ان الشافعي قال انه بعد ذلك الكفارات لمرته الى الصيام وان كان له
 سكن وخادم ولا يلزم صريحا الى الاعتان فيقبض اصحابه حتى يستره فلو لم يدر الديون وبعضهم قروا القولين وخرقوا من وجهين احدهما ان الكفارة لها بدل ينتقل اليها لغير
 بخلافه وثانيهما ان حقوق الله تم مبنية على السامعة وحقوق الادبيين على الشرح والمصانعة فالو السكن والى بالاغواء من الخادم فينظر ان يرتب خلافه في حقها بالشرع
 في الثالث يبيع المسكن دون الخادم فان قلنا بالابقاء فذا اذا كان لا يبقا بحال دون الفلوس الذي لا يبقو به ويشبه ان يكون المراد ان لا يكون ثمنه في مال **مسألة**
 يجب على الحاكم ان يترك له دست يلق بجماله وقبضه سر او يترك له منديل في كسبه بزي الشاة جنة ويترك له العامة والطبلسان لخلق دعة بلبسها فوق القصر
 ان كان يبيعها بلبس بحاله لان حظره عنه يردى بحاله وفي الطبلس والحق نظر الاول الاحتياط بلبس بحاله في فلاسة في حال ثروته ولو كان يلبس قبل الا فلا يرد
 ما يلبس بحاله ودالي اللين وان كان لا يلبس في الا يلبس بغيره في الا فلا يترك له من الثياب بترك له ولا يترك له الفروش والبسط بل يباع باللبس والخصير
 القيمة **مسألة** يجوز ان يترك له نفقة يوم القسمة وكذا نفقة من عليه نفقة لا يورثه في اول ذلك اليوم ولا يورثه في نفقة ذلك اليوم فانه لا ضبط بعد وكما
 يترك له ما لم يوجده ماله اشترى له لقوله ابدأ بنفسك ثم بمن يقول معلوم ان بمن يموله من يجب نفقته ويكون دينا عليه في الزوجة فاذا قدم نفقة نفسه على نفقة الزوجة
 فكذلك على خواهره ولا يورثه في الكد من رتبة البيت كمنه منون بالانكاح فيقدم بغيره التمس مؤنة على دينة فكذلك نفقة الحي وتقدم ايضا نفقة اقربه كالوالدين والولاء
 جردن تجري نفسه لان النفقة لاحباهم ولا يورثه بغيره فلهما لم يكن كما يفتى اذا ملك نفسه فكانت نفقة من كفنته وكذا زوجة تقدم نفقة لان نفقة الكد
 من نفقة الاقارب بل انها يجب على طريق العاوضة ويجب قضاؤها ما جلا من نفقة الاقارب فيها معنى الاحياء كافي الاقارب يجب كسبهم ليعملوا لان البقاء لا يورثون
 كان من عادته الثياب الخشنه ونوع البه من الخيش وكان عادته الناعم فيع الباطن الناعم وان كان لباسه من ثياب الثياب الجيدة اشترى له من ثيابها اقل ما يلبس وقت
 هو في مثل حاله ولو كان ذا كسب نفقة كسبه فان فضل الكسب لفاضل الغراء وان عوزا لخدم ماله **مسألة** ولو مات كفن من ماله لان نفقة كانه
 واجبة في ماله حاله بحسب نوعه فيجب بغيره اذا مات كفا قارب وهو احد قولي الشافعي في قال في الاخر لا يلزم كنفها وبه قال احمد لان النفقة وجبت في مقابلته الاستماع
 وقد مات بالموت فمقطات النفقة خلال الاقارب وان تراتهم باقية وبنته ترضى بالعباد فان النفقة وجبت للملك قد طال بموته ومع هذا يجب تجهيز العبد وانكحت
 هذا فان لم يكن الكفر الواجب هو ثلثة اواب يتركه وقصر اذا وعندها ومن قصر في الواجب على الواحد قصر عليها فاشا لا يجوز ان يكفن ان يد ما يستحب اذ لا بد
 الغراء **مسألة** لا يومر الفلوس بتحصيل ما لا يجر حاصل له وان لم يكن من يقو به ما عند حتى لو جنى على الفلوس وعلى عبده جان فله الفضاير ولا يلزم
 يفتى على المال لانه اكتب لو اوجبت الجناية المالم يكن له العوض بخلافه لا يتركه بغيره وكذا لو قتل الفلوس لم يكن لوارثه عوض بخلافه ان كان قتل خطأ
 ولو اسلم في شيء لم يكن له ان يقبض اذ وصفته او قتل الا باذن الغراء فاذا قدم ماله وقصر عن الديون ولم يكن له مال البتة لم يورثه بالكتب بان يولي نفسه بغيره
 والكتب الكدبون او نفقته ما وبه قال الشافعي ومالك احمد امدى لو اقر بين لقوله نعم وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ولما رواه العامة عن ابي سعيد الخدري
 ان رجلا اصيب في ثوابه ما اكثر منه فقال النبي صلى الله عليه واله قد صدقوا عليه فصدقوا عليه فلم يلبس وفاء دينة فقال النبي خذ ما وجدك لم يلبس كذا الا ذلك
 ولان النبي لما حجر على معاذ لم يزد على بيع ماله ومن طريق الخاصة ما رواه عياش بن ابراهيم عن الصادق عن ابي القاسم عياض عن ابي عبد الله السلام ان عليا كان يحبس الدين فاذا تبين له
 افلاس وجا به خلسه حتى يستفده ما لا واستعدت امرأة على زوجها عند امير المؤمنين انه لا يفتق عليها او كان زوجها معسرا فاني ان يجبره فقال ان مع العسرا
 ولو كان التكليف جبالا لم يزد لان هذا لما لا يجبر عليه كما لا يجبر على قول الجنب والصدقة ولا يجبر المرأة على التزويج لباخذ المهر كذا ما رواه عن مالك رواية اخرى انه ان كان
 من بيتنا ادا جارة نفسه زهره وقال احمد في الرواية الشهيرة عنه واشفق بواجر فان استعجزه القاضى به قال عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن الحسن العنبري سواوا القضا
 لان النبي باع سرقا في ذمته وكان سرقا جل محل الذممة وذكر ان وده ماله فدانته الناس فوكبتة لا يكون له وده ماله فاني به النبي فعماه وباعه بحسب اقره
 قالوا واخر لا يجوز بيعه فثبت ان باع منافعه وراه العامة ومن طريق الخاصة ما رواه السكوني عن الصادق عن ابي القاسم عياض عن ابي عبد الله السلام ان عليا عليه السلام كان يحبس الدين
 بنظره فان كان له مال اعطى الغراء وان لم يكن له ماله فغرم في الغراء فيقول لهم صنعوا فاشتمل شتم اجرة وان شتم استعماله وذكر احمد في لان المنافع تجرى
 بحسب الاحتياط صحة العقد عليها وتحرم اخذ الزكاة كالايمان والحديث الذي رواه من طرق العامة ممنوع بالاجماع لان البيع وقع على قبته ولهذا روى الطحاوي
 ان عمره قالوا الذي يجرى بغيره ما تضرع بغيره فقال اعفته فقالوا لسا بازهد منك في اعانة فاعفته وحدثنا خاصة ضعيفا مسندنا في رواية السكوني وهو على الذم
 المنافع لا تجرى بحسب المال في جميع الاحكام فانه لا يجبر على بيعه لاجل المنافع ولا الزكاة **مسألة** لو كانت له ام ولد او صبغة موفورة عليه ففي وجوبه ولو لم يكن
 حديث ان المنافع وان لم يكن ما الا انها تجرى بحسبها فيجعل بدلها للدين ومن حيث ان المنافع لا تقدموا الاحاضرة حاصلة ولو كانت تقدم الاموال وجب جرده

خاک کا حبیب

بَابُ يَنْعَوِلُ

کتابخانه

اجب

الرفيع المكنون
المختار
المعتمد
المعتمد
المعتمد
المعتمد
المعتمد
المعتمد

في هذا المختار بعض ما ينبغي أن يعرفه بعض الناس

[illegible]

في بيان المعاضة التي عليك بها المفلس

[illegible]

في بيان احكام الاجارة التي صدرت من الفلاس

قد امكن من السلم فيه وادفع المحر عند ثم حدث له مال واعيد المحر واجتاز الى الضرب ثانيا فاقومنا السلم فيه فان الله تمت بقية الاولان والقيمة السابقة قد انقضى والاولان
 الان يقع باعتبار القيمة الزائدة وان نقصت لا اعتبار القيمة الزائدة او بالاقول الاقرب الاول وهو صحيح وجعل الشفعة و لو كان السلم فيه ثوبا او عبد الفضة المستكم
 به شقة من الضرورة فان لم يوجد فليس الفسخ **مسألة** الاجارة فيعاني الاول ما يتعلق بالاعيان كالارض المعينة للزراعة والدار للسكنى والعبد للخدمة
 والذابة للخدمة في كل واحد من القسمين اما ان يفسر المشتاجر او المور فلو استاجر ارضا او ذابة ثم افسد قبل تسليم الاجرة وقبل مضي شيء من المدة كان للمور فيه الخيار
 تنزلا للمنافع في الاجارة منزلة الاعيان في البيع وهو المشع عند الشافعية على الجوابين قولنا ان الشفعة لا تثبت الرجوع بالمنازع ولا ينزل منزلة الاعيان القاعة او البئر
 لها وجود مستقر اعرفت هذا فنقول للمور الخيار في فسخ الاجارة والرجوع بالعين والمنافع وفي امضاء الاجارة والضرر في الغرماء بالاجرة فان كانت العين المستجرة
 فافترسها الحاكم على الفلاس وصرف الاجرة الى الغرماء ولو كان لتقليس بعد مضي بعض المدة فليس فسخ الاجارة في المدة الباقية والاضار ببيع الغرماء بمقتضى المدة
 الماضية من الاجرة السعامة بناء على ان اذ ايجع من ثمنها احدهما ثم افسد بعض البيع في الباقي يضارب ثمن الثالث بغيره قال الشافعي خلافا لاجل حديث يذهب اليه
 اذا تلف بعض البيع لم يكن للبايع الرجوع في البعض الباقي كذا هنا اذا مضى بعض المدة كان بمنزلة تلفت بعض المبيع ويجوز فسخ العقد الجميع اذا مضى بعض المدة وضرر
 بقسط ما حمل من اجرة **مسألة** لو افسد مستاجر الذابة ومحر عليه خلال لطريق ففسخ المور لم يكن له طر ح متاعه في البادية المهلكة ولا في موضع غير
 محترق بل يجب عليه نقله الى ما من باجرة المثل لذلك النقل من في ذلك المكان ويقدم به على الغرماء لانه لصيانة المال حفظه وبصالحه الى الغرماء فاشترى الكفا
 والحال واجرة المكان المحفوظ فيه فاذا وصل الى الماس وضعه عند الحاكم ولو وضعه على يد عدل من غير ان الحاكم فوجهاه وكذا لو استاجر بحمل متاع محمل بعضه
فروع لو كان الماس في صوب المقصد وجب الفسخ اليه ومن لم يورج تجب الفسخ في موضع العلم بالبحر ويجب عليه اصيل الماس الاقرب الاول لان تجزئ تجزئ
 بين الفسخ ولا مضى او قد وجد لتب فيوجد المسبب قبل الثاني لانه يجب عليه الفسخ في الماس سواء فسخ او لا فلا وجه لفسخه **مسألة** فتمت الاجارة في المدة ولو كان المحر
 نقله من موضع المحر الى موضع الماس مخالفا لما يقع له بعد القسطن من المتقني فان قلنا له الفسخ ففسخ كان الاجرة المثل للماس سواء ذات عن القسط من المتقني
 او ساوت وان قلنا بغيره الفسخ فله القسط من المتقني **مسألة** لو قلنا بغيره الفسخ او قلنا له الفسخ ففسخ كان الاجرة المثل للماس سواء ذات عن القسط من المتقني
 من انه مستمر على الاجارة السابقة التي يجب الضرب بمسما مع الغرماء فلم يقدم على بائع الغرماء في هذا القسط كالم يقدم في القسط للنقل من هذا الساقط في
 المحر ومن ان السط من الخفاة الى الماس باجرة مقدمة فيجوز تقديم هذا القسط من المتقني لو كان النقل الى الماس انما هو في منتهى شأ الاجارة وجب النقل الى المحر
 الاحتمال لان في ان لو حرر قبل الفسخ او لا لكن احتمال عدم الفسخ هنا اقوى منه في الاول **مسألة** لو كان النقل الى الماس انما يحصل باجرة مساوية للنقل لا المتقني واكثر
 فالاول وجوب النقل لا المقصد وعدم تجزئ في الفسخ بل يجب عليه قضاء القسط وهل يقدم بالقسط للتقني **مسألة** موضع المحر في المقصد من المتقني ولا اشكال في ذلك
 الماس في صوب المقصد فيصوب به الماس على حد واحد وقد ذمت موضع الامن في سائر غزوات بعد ان كان باجر اجرة واحدة نظرا الى الصلة فان تساوت كان له سلو اليها
 سواء لكن الاول ساو له ما لا المقصد لانه يستحق عليه اصل العقد وان اختلفت اجرة سلكا فلهما اجرة وان تفاوتت المصلحة فان نقصت مصلحة الفلاس والفرق في
 واحد بين المصير اليه ان اختلفت الاول تقديم مصلحة الفلاس **مسألة** ففسخ المور ولا يضر اجارته الا فلا المشتاجر فان كانت فارة اخذها فان كان قد
 من المدة شيء كان كما تقدم وينبغي ان يكون الماس من الزمان له وقع بحيث يسط السعي عليه فيرجع في الباقي من المدة بقسطه وان كانت الارض مشغولة بالزراعة
 كان الزرع قد استخضع فله الظالبة بالحصا وتزويقه وان لم يكن استخضع فان اتفق الغرماء والفلاس على قطع قطع والتفوق على التقية الى الاداء فلم يملك ذلك بشرط ان
 المور باجر المثل سبقه المدة محافظة للزرع على الغرماء وان اختلفوا فاذا د بعضهم المقطوع وبعضهم التبعة فالاولى مراعاة ما فيه المصلحة حتى لو كانت الاجرة
 الحاصل به يزيد عليه قطع والاول هو واحد قول الشافعي في الاخرين ان كانت قيمة الوقع اوجب من قبل القطع من الفلاس والغرماء اذ ليس عليه تقية ما له لهم ولا عليهم
 الصبر لانه يملكه باس به عندى فغنى هذا ولو لم يخذل المور اجرة المدة الماضية من واحد الغرماء فله طلب لقطع وان لم يكن له قيمة لقطع اوجب من قبل التبعة في الاداء
 لطالب لقطع فيه والاداء بقر الزرع بالاتفاق او يطلب بعضهم حيث لم يكن المقطوع فيه فالفلاس سائر المور ان تطوع بها الغرماء او بعضهم وانفقوا عليها غدا قد
 ويكونهم فذلك وان اتفق عليها بعضهم لم يرجع فلا بد من اذن الحاكم واتفاق الغرماء والفلاس في الحصول الاذن فقدم المنفق بقدر النفقة لانه لا صلاح للزرع وكذا لو
 على قدر الدون ثم ظهر غير مقدم المنفقين في قدر النفقة عليه وهو جواز الاتفاق عليه من مال الفلاس لوجه الجواز لا اشتباهه على التبعة وهو واحد في الشافعي
 المنع لعدم اليقين بحصول التبعة وانما هو موقوف **النوع الثاني** الاجارة الواردة على الدقة **مسألة** هذه الاجارة لا يكون حكمها حكم السلم
 في قبض مال الاجارة في المجلس كما يجب قبض مال السلم فيه للاصل لان على عدم وجوب السلم عن معارضة النص او و في السلم لا تغرد السلم عن الاجارة ومعانيتها كما
 فلا يجازي كذا في الحكم وهو واحد قول الشافعي والثاني انها متساوية في وجوب الاتباع في المجلس فعلى الاول يكون كالاجارة الواردة على العين وعلى الثاني لا اثر للاصل
 بعد الفرق لصيرورة الاجرة مقبوضة قبل التفرق **تنبيه** لا يثبت خيار المجلس في الاجارة لا خصصا بالنص بالبيع وعدم مساو كذا للاجارة في الاسم الاصل
 عدم خيار وهو واحد قول الشافعي في الاخرين يثبت الخيار فان ثبت كان فيه غيب عن هذا الخيار ولا يملك الاجارة العين **الفصل الثاني** في فساد المور
الاول في اجارة العين فاذا اجردت من شأ او دارا ثم افسد محر عليه الحاكم لم يفسخ الاجارة ولم يكن المستاجر ولا للغرماء فسخ الاجارة لان ذلك عقد لا عقد
 قبل المحر والمنافع المستحقة للمستاجر متعلقة ببعض ذلك المال فقدم بها كما تقدم في حق المورق وكذا لو افسد بعد بيع شيء معين فان المشتري احق بالاشترائه ثم الغرماء
 الخبا بين الضرب حتى ينقضي مدة الاجارة ثم يبيعونها بين البيع في الحال فان اختار الضرب انقضاء مدة الاجارة فان انقضت المدة والدار بحالها فلا يفسخ وان
 انهدمت الدار في أثناء المدة انفسخت الاجارة ان اختار المور الفسخ فيباقي المدة فان كانت الاجرة لم يقبض منه سقطت عنه فباقي من المدة وان كانت قد قبضت
 منه رجع على الفلاس حصه ما بقي من المدة وهل يضر قبض الغرماء بنظر فان كان ذلك قبل قبضه ماله قبل يرجع على الغرماء ويجوزا مبنيا على ان وجود البع لا يفسد قبلنا
 بالاول يبيع عليهم بما يخصهم بسبب وجوبه وجد قبل المحر ولو كان الاعتبار بحال وجوبه لكان اذا قبض الفلاس ان لا يشاركه في الباقي لان وجهه قبلنا
 بعد المحر فلم يجازي به الغرماء والاول اقوى فان طلب الغرماء البيع في الحال اوجبوا اليه لانه يجوز عندنا بيع الاعيان المستاجر وهو واحد قول الشافعي لا عقد على

وجوب

كوجود السبب

في الاجابة الواردة على الله

منفعة فلا يمنع من بيع اصل العين كالنكاح والمثلان لا يصح البيع لان هذا المستاجر ما به دون التسليم فاشبه الغصوب فعلى قولنا ببيع في الحال ويكون المستاجر اقل من
 والبسطة اجازته ولو اختلفت الزموا في البيع والصلح يجب للمدعي طلب البيع لانه يتجمل حقيقة ولا مبالاة بما يمتنع من ثمة بسبب الاجازة او كما يجب على المدعي الضم
 الى ان يرد مال الفلوس **النوع الثاني** الاجازة الواردة على الله **مسألة** اذا التزم المفسر نقل متاع من بلد الى اخر او عمل شغل ثم انقل فان
 كان مال الاجازة باقية في بلد فله نسخ الاجازة والرجوع الى عين ماله وان كانت تالفة فلا نسخ ولا نسخ والحال هذا عند نقل من بلد الى بلد على الاصح وبه قال الشافعي
 بضابط المستاجر الفلوس بقيمة المنفعة المستحقة وهي اقل المثل كما يضاهي المسلم بقيمة التسليم فانه عرفنا هذا فان هذا النوع من الاجازة ليس له او هو احد في
 الشافعي وفي الثاني يكون سلبا فعلى قوله هذا ما يخصه بالمتاع من مال المفسر لا يجوز تسليمه اليه لا متاع الاعتراض عن المسلم في بل ينظر فان كانت المنفعة
 المستحقة قابلة للتبعض كما لو استاجر محل مائة وطل فبقتل بالخصه بعضه او ان لم يقبل التبعض كما اذا كان المدة قصارة ثوب او بخرصة دابة وحل الشجر
 الى بلد ولو نقل الى بعض الطريق ضاع فوجها للشافعي قال الجويني المستاجر الفلوس بهذا السبب المضاربة بالاجرة المبدولة وعلى ما اخترناه من بقطع عنا هذا ويخص
 المحضة بعينها الجواز الاعتراض بغيره على قوله ابطال مذهب من منع جواز الاعتراض في السلم فاصح ما هو هذا ان لم يسلم المورعنا الى المستاجر ينفذ في المنفعة المبدولة
 منها اما اذا التزم النقل الى البلد فتمت ثم سلمه دابة لنقل بها ثم انقل فان قلنا ان الدابة المسلمة بتعين البعير فلا نسخ وبقي المستاجر بمنفعة لو كانت الدابة
 في عقد الاجازة وان قلنا لا ينعين فكما لو لم يسلم الدابة ففسخ المستاجر وبضابط مال الاجازة **مسألة** لو استقرض من الاثم فلوس وهو باق في يده فلفظ
 الرجوع الى عين ماله كالبائع في عين السلعة وان ملكها المفسر بالشراء وهو قول الشافعي اخص سواء قلنا ان العرض ملك بالقبض او بالنصرف اما اذا كان كماله
 فلا ينفذ على الرجوع من غير الفلاس ولا جرح فيها الاولى فلما اذا كانت تلك بالقبض فلا ينفذ بغيره بل ببيع او باع شيئا او سوفي ثمة وامنع من بطلان البيع
 لم يكن المشتري الفسخ لان حقه نقل العين ولا تفسخ في نفس البيع فان عقد قبضه تجزى ولا شافعية وجها **النظر الثالث** في الموضع **مسألة**
 بشرط في الموضع والبيع مثلا ببيع المبيع اقل من المشتري شيان بقاء في ملك المفسر وعدم الغنى فلو ملك المبيع لم يكن للبائع الرجوع لقوله ضابط المتاع
 الحق بالمتاع اذا وجد بعينه فقد جعل وجدان المتاع شرط في حقيقة الاخذ ولا فرق بين ان يكون المدة بالاجرة او بغيره فوجها بوجها وبغيره المشتري كما يكون ان
 يكون بغيره مثل الشئ او اكثر وليس له الامتياز بغيره بالاشعاع الا بالاصل واخصاص المخالف له بالوجدان وهو احد قول الشافعي والثاني انه اذا كانت القيمة
 ضاوية لادون الثمن واستفاد بها زاد محضه **مسألة** لو خرجت عين عن ملك لشري يبيع او هبة او عتق او وقف فهو كالمالك ليس له نسخ
 هذه التصرفات بخلاف الشفيع فان له وفي ذلك كله لان حق الشفيع كان ثابتا حين تصرفه فاشترى لان الشفيع يثبت بنفس البيع ومناحق الرجوع لو كان ثابتا حين التصرف
 لانه انما يثبت بالاقلاص والجر وكذا الرجوع للبائع لو كان المشتري العبد المبيع واستولد الاجازة بغيره اما لو تبرق ان الرجوع ولو نذر عتقه ط او نذر عند
 شرط ففك لا يرجع الا ان يطل ذلك الشرط ويعلم بطلان النذر ولو علق العتق بصفة لم يصح عندنا وعند الشافعي بغير الرجوع ولو اجر العين فلا يرجع له في
 بلع العين عندنا لا يجوز بيع مستاجر وهو احد قول الشافعية ان جوزه وبيع مستاجر وان منعه لم يكن له الرجوع في العين فاذ لجوزنا له الرجوع اخذه مسلوب
 لمحق المستاجر والاضاوية بالثمن **مسألة** لو رهن المشتري العين لم يكن للبائع الرجوع لتقدم حق الرهن وكذا لو رهن العبد المبيع فالجنى على الحق بغيره فان قضى
 حق الرهن او المجنى عليه يبيع بعضه فالبائع واجد لبقاء البيع وسلبا في حكمه انشاء الله تعالى وان انفك الوهن او برى عن الجناية فله الرجوع ولو رهن الجناية لم يمنع
 البائع من الرجوع فيها اما لو باع بغيره ثم رهن المشتري لم يكن للبائع الرجوع في العين لان ملكه للمصدر حرام ولو نقل العين يبيع ويشبه ثم جرح عليه بعد ذلك ثم عاده
 العين فلو وجد عندنا انه لا يخرج البائع منها لان ملك المشتري فيها الا ان يتلقى من غير البائع ولا ينفذ عندنا حالة لو صادفها الا فلاس ولا يخرج ما وجد في حكمها
 وهو احد قول الشافعي والثاني انه ان عاد اليه بغير موصى كالبهية والارث والوصية لم يفي الرجوع وجها احدهما ان الرجوع لا يوجب متاعه بعينه والثاني لا يرفع
 الملك فقلناه من غير البائع وهذا ان لو جهان مبيتان عندنا على ان اذا قال لعبد اذ جاء واس الشرف فانت من ثم باعه واشتره وجاء واس الشرف هل يفتقر
 عاد الملك اليه بعوض كما لو اشتراه ان وفر الثمن على البائع الثاني كما لو عاد بلا عوض فان لم يوفو وقتنا بقبول الرجوع للبائع لو عاد بلا عوض فالاول وفي الرجوع
 لسبق حقه والثاني لقرب حقه ويستويان وبضابط كل واحد منهما ما ينصف لثمن فيه ثلثة او جهة **مسألة** لو كاتب العبد كتابة مطلقة لم يكن للبائع
 الرجوع في العين لانها العتق في زوال سلطنة السيد عنه وان كانت شرط فان كانت باقية لم يكن له الرجوع ايضا لانها عتق اذ لم وان عجز الكتاب عن اداءه فلفظ الفلوس
 الصبر اليه لانه كما يجاز ويحتمل عدمه في الرق من مال البائع الرجوع فيه الا في ذلك لانه ليس ملك يتجدد بل هو اذ له مانع والثاني طريقان احدهما ان رجوع
 الى الرق كان فكذلك الرق الثاني انه يعود الملك بعد زوال الشبهة الكتابية فاولا الملك فادفعها استقلال الكاتب الخافه بالآخر **مسألة** قد بينا
 ان شرط الرجوع في العين الموضع ان يبقاء الملك وقد سلف في الشرط الثاني وهو عدم التعريف فيقول البائع ان وجد العين بجارها لم يتغير بالزيادة ولا
 بالنقصان فان للبائع الرجوع لا محالة وان تغير فاما ان يكون بالنقصان او بالزيادة **القسم الاول** ان يكون التعريف بالنقصان وهو قسم الاول
 نقصان ما لا ينقطع الثمن ولا يزداد بالعقد هو المراد بالعيب نقصان الصفة كلف بعض اطراف العبد الثاني نقصان بعض المبيع ما ينقطع عليه الثمن يصح
 افراد به العقد ونحن ندرك هذه الاقسام بعون الله تعالى فترفع ذلك بضم الزيادة الاول نقصان الصفة **مسألة** اذا نقصت العين بالثمن فان
 حصل يافه سماوية تغير البائع بين الرجوع في العين ناقصة بغير شيء وبين ان يضارب البائع مع الغرماء كما لو تعيب المبيع بهذا البائع بتغير المشتري بين اخذه
 معيبا بجميع الثمن عند بعض اصحابنا وبين الفسخ والرجوع بالثمن وعلى ما اخترناه من ان المشتري يرجع بالان لا ياتي هذا وانما لم يكن للبائع هذا الرجوع
 بالارث وكان المشتري في صورة البيع الرجوع بغيره لان المبيع مضمون في بدل البائع وكما ضمن جملته بضم اجزائه سواء كانت صفاتا او ضمرا هالان الثمن في مقابلة
 الجميع واما ما هنا فان البائع لاحقه في العين لا بالنقص المتجدد بعد العيب بل حقيقة قبل الفسخ الثمن فلم يكن العين مضمونة له فلم يكن له الرجوع بغيره بل بغيره
 بل بغيره اما ان باخذ العين مجانا او بضارب الثمن وهو احد قول الشافعي له اخوانه باخذ العيب بضارب مع الغرماء بما نقص كما باقي في الضرب لثمن وهو
 غريب عندنا ما ذكرنا في هذا فقد ايقنا لهما الك والشافعي على ان للبائع الرجوع وان كانت معيبة وقال احمد ان قلت جوزه من العين كغير اطراف العبد او اية

في الاجابة

في الاجابة

مو

فِي احكامِ نَفْسِ الْعَيْنِ

والآمنون

فوجہا بعینہ فرماؤ کہ ان کا یہ قصہ سن کر

وَأَزَانِي

في احكام التغير الزباني

الوجوه

للضرب
وضيما اذا رهن
الامم ورونا الولد
انها يباغان معا
او يجتمل التفريق

فاحكام النياب في المبيع

خازن اسم

يعتبر

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

في فهمه
من الزيادة للبابين
انها الوقيش العوس
عند كلام الشافعي
منها علمه على ما اذا
نعمه

في احكام الزيادة في البيع

اما ان يكون حاصله لاس خارج وقد ذكرنا ان اسم واحد احكام تلك الاتسام واما ان يكون من خارج واما ان يكون اتساما ثلثة ان يكون عن محضه وان يكون محضه محضه
ج ملتبس منها اما الاول فله ضربان ان يكون قابله للتبعض عن البيع **ب** ان لا يكون قابله للتبعض فالاول كما اذا اشترى ارضا فشرى فيها او فخر ثم قل قبل بيعه القرض
واراد البايع الرجوع في أرضه فان اتفق الغرماء والمفلس على القلع وتفرغ الارض وتسلمها بغير رجوع فيها لان ذلك الحق لم يخرج من يدهم فادخلوا قلم البايع الرجوع أرضه
لانه وجد متاعه بعينه وهل يرجع قبل القلع او بعده قال بعض الحكماء لا يستحقه حتى يرجع القلع لان قبل القلع لم يبدل متاعه لا مشغولا بملك المشتري قال الشافعي
يرجع قبله وهم يشغلون بالقلع هو قول اكثر الحكماء وليس له ان يلزمهم اخذ قيمة الغرس والبناء لئلا يملكها مع الارض واذا قلعتوا الغرس والبناء وجب توبه المحضر الى
المفلس وان حدث في الارض نقص بالقلع فحجب عن النقص ماله وبضارب ما يقدم قال بعض الشافعية يقدم على سائر الديون لانه يتخلص ماله وصلاحه فكان
عليه كما لو دخل فحصل دار انسان فكبر فلم يمكن اخراجه الا بهدم ما بها فان الباب بهدم لم يخرج وبضمير صاحبه ما نقص بخلاف ما لو وجد البايع عن ماله ناقصة فخرج بها
فان لا يرجع في النقص لان النقص كان في ملك المفلس وهذا النقص حدث بعد رجوع العين فلهذا ضمنوه وبضرب النقص مع الغرماء وان قلنا ليس له الرجوع
قبل القلع لم يلزمهم توبة المحضر ولا ارض النقص لانهم دخلوا ذلك في ارض المفلس قبل رجوع البايع فيها فلم يضمنوا النقص كما لو قطع المفلس قبل فليس له الرجوع
فقال المفلس يطلع وقال الغرماء باخذ القيمة من البايع لئلا يملكه او بالعكس ووقع هذا الاختلاف بين الغرماء والخشب المصلحة في قوله ولو امتنع الغرماء والمفلس معا
من القلع لم يجبر واعلم انه حجب البناء والغرس لم يكن متعدبا بهما بل قبل ذلك بحق ومفهوم قوله ليس له الرجوع في الارض ان لا يكون له الرجوع في الارض فخرج ينظر ان يرجع
ان يملك البناء والغرس مع الارض بعينها او بقلع وبغير ارض النقص فلهذا لان الضرر يندفع من الجانبين بكل واحد من الطرفين والاختلاف بينهما ان ليس للمفلس
ولا للغرماء الامتناع من القبول لان مال المفلس متعرض للبيع فلا يختلف عرضهم بين ان يملك البايع او بشره لغيره وبخلاف هذا اما اذا اذاع المشتري الارض فقل
رجع البايع في الارض حيث يشاء من تلك الارض بالقيمة ولا من القلع وغرامة الارض لان الموضع واحد منتظر اسهل لاحتامه والغرس والبناء للبايد قال كل ذلك
الشافعي فيلزم ان لا يملك البايع قيمة الغرس والبناء لئلا يكون له ذلك او قلنا ان القلع واخره الارض فلا يملك الرجوع قبل القلع فلهذا لان البناء والغرس حصل لغيره
بحق فكان له اخذ بعينه او قلعه وضمان نفسه كالشئع اذا اخذ الارض وفيها غرس وبنو المشتري والمعين اذا رجع في أرضه بعد حزن من الشفعة وان قلنا ليس له
الرجوع قبل القلع لم يكن له ذلك لان المفلس لم يرض عن ملكه فلم يجبر عليه معه لهذا البايع ولا على قاعه كما لو يرجع في الارض وليس عند عبيد من الصواب ان يرجع البايع
لجميع المثلث والغرماء على القلع ودفع الارض لا على دفع قيمة البناء والغرس بل امان يختار العين او يضمن البيع فان اختار العين فخرج البايع لم يكن له القلع ولا دفع القيمة
بل يرجع والارض مشغولة بهذا البناء والغرس فيكون قد تعينت بالشغل بما مؤبد فان هدم البناء او قلع الغرس او مات سقط حق المفلس وليس لصاحبه
الارض الرجوع بالاجرة مدة مقامها فيها لانه انما يرجع في المعقب ببيع البناء والغرس على صاحب الارض وعينه مستحقين للبناء ولا خلاف قول اخر انه يسقط حق
بايع الارض من الرجوع فيها لانه لم يبدل البايع متاعه على وجه يمكن اخذه منفردا عنه فلم يكن له اخذ كالحجر والبناء والمساكن في الباب كما لو كانت العين مشغولة
بالارض هو قول بعض الشافعية ولان ذلك ضرر داخلي للمشتري والغرماء فانه لا يكون له طريق يسلكه من مبنى البناء والغرس ولا يزال الضرر بمثله ولا يترك
بالرجوع هنا انقطاع التراج والمقصود بخلاف ما اذا وجد ما مغر **مسألة** لو اراد البايع الرجوع في الارض وحدها وابتاع الغراس والبناء للمفلس و
الغرماء اجب له ذلك لئلا يكون الوجه عندنا لو اراد الرجوع في العين على ما تقدم وللشافعي قولان احدهما ان يجاب الى ذلك كقولنا والثاني ان ليس له الرجوع في الارض
خاصة وابتاع البناء والغراس للمفلس ولا يجابه طريقان احدهما ان في المسئلة قولين احدهما وهو ان يملك المشتري الرجوع كذلك لو اشترى ثم قل رجع البايع في
الثوب يكون المفلس شريك معه بالصنيع واصحها عندنا المنع لما فيه من الضرر فان الغراس بلا ارض والبناء بلا مفر ولا مفر فاض القيمة والرجوع انما يثبت للضرر
فلا بدع بغيره بخلاف الصنيع فان الصنيع كالصفة التابعة للثوب الثاني فنزل النصيب على جابر ولم طريقان احدهما قال بعض الشافعية انه حيث قال يرجع لو اراد
ما اذا كانت الارض مستحقة بالاضافة اليها المعقوف الطريقين اتباع الاول للاكثر ومنهم من قال حيث قال يرجع ارادما اذا رجع في البناء المثلث بين الابنة والاشجار
وضارب للباي بقطعة من الثمن يمكن منه لانه ترك بعض حصة في العين فاذا فرغنا على طريقة القولين فان قلنا ليس له الرجوع في الارض وابتاع العين والغراس للمفلس
فالبايع ترك الرجوع وبضارب مع الغرماء بالثمن او يعود الى بدل قيمتها او قلعه او غرامة اوش النقصان فان مكاه منه فوافق البايع الغرماء وبيع الارض معهم حينئذ
البناء والغراس فذلك وان في فعله جبر فيه للشافعية قولان احدهما يجبر كما في مسئلة الصنيع واصحها عندنا لا يجبر لان افراد البناء والغراس بالبيع ممكن بخلاف الصنيع
فالزم هو انهم يناعوا البناء والغراس بغير البايع ولانه التملك بالقيمة مع غرامة الارض والمشتري كجانب في البيع ان كان جاهلا بحال ما اشتراه واعلم ان الجواب في نقل القيمة
اقول في هذه المسئلة ان يبقى ان البايع فاقد من ماله ولا رجوع بحال ان الرجوع في الارض ينقص قيمة البناء والغراس **ب** ان الارض والبناء والغراس يكتفا
معاد فاما الخبران عن المفلس في الثوب لم يصح **ج** انه يرجع في الارض ويختبر بين امور ثلثة اما تملك البناء والغراس بالقيمة واما قلعهما مع غرامة اوش النقصان اما
ابقا وهما باجرة المثل يؤخذ من مالهما فاذا عين واحدة من هذه الخصال الثلث فاحتمل المفلس والغرماء عنها او امنعوا من الكل فلهذا الشافعية فيجوز ان يرجع في
الارض ويقلع مجانا او يجبر على ما عتقوا **ب** ان كانت قيمة البناء اكثر فالبايع فاقد عين وان كانت قيمة الارض اكثر فوجد **مسألة** لو اشترى من رجل
ارضا فارغته واشترى من اخر غرسا وغرسه في تلك الارض ثم افلس كان لصاحبه الرجوع فيها لصاحب الغراس فلهذا لان ذلك وعليه توبة المحضر لانه يتخلص ماله
واش نفع الارض ان حصل نقص فان اراد صاحب الارض ان يعطيه قيمته لم يجز صاحبه قلعه قال الشافعي يكون له عطفها والاتوى عندي انه يكون ذلك ان دفع
صاحب الغرس ولا فلا وان اراد صاحب الارض قلعه وبضمير ما نقص كان له وان اراد قلعه بغير ضمان فالأقرب ان ليس له ذلك لان غرسه ثابت في الارض بحق فلا يكون له
قلعه مجانا ولو كان الغراس من المفلس لم يجبر على قلعه من غير ضمان وهو اجد وجهي للشافعي في الثاني انه يجاب الى ذلك لانه لما اشترى من الغراس مقلوفا فكان عليه باخذه
كذلك وليس له تبغيه ملك غيره ويقاد في المفلس لانه غرسه في ملكه فثبت حقه في ذلك فيجوز ان يكون له جبره وهو ان يبقى صاحب الغراس لا يسقط الا بقاها في الارض
وصاحب الارض لا يستحق القلع مجانا لانه ثبت بحق فيقوم الغراس مقلوفا وثابتا باخذ المفلس للتفاوت بينهما لانه مستحق له **مسألة** قد ذكرنا في الزيادة
من خارج المتابعة للتبعض وبقرى الاجتهاد كرج ذوات الامثال بعضها ببعض مثل ان يشتري صاعا من حنطة او شعيرا ودفع او غير ذلك من الجبوب من جهة بيعه للار

قال

تبيين

ان كان الغرس والبناء معا فلهذا لان ذلك وعليه توبة المحضر لانه يتخلص ماله

فِي أَحْكَامِ الْبِنَاءِ فِي الْمَبِيعِ

نہیں

فَاتْلُوا حَقَّهُ

[illegible]

فاحكام حجة الصغير

[illegible]

مسألة لا يجب على المفسر التكليف قد تقدم فلا يجبر على قبول هبة ولا صدقة ولا وصية ولا قرض ولا تجبر المرأة على الخدم من هاهنا من الزوج لما في ذلك من الضرر ولو قهرت الزوج على أخذ المهر ان خافت من ذلك فلا اخذ منه ولا يحرم على النكاح للخدمة هاهنا في النكاح من جهة دعوى المهر

لو اشترى جبار فزرعه واشترى ماء فسقاه فنبت ثم افلس فانها بضر بان يثبت الحب الماء مع الغرماء ولا يزرع في الزرع لان عين الماء غير موجودة فيه كالواشترى طعاما فاطعمه عبد حتى كبر فانه لا حول له في العين لان نصيب الماء منه غير معلوم ولا حد من الناس فكذلك الواشترى ببضه وتركها تحت حاجة حوضان فزحانها لم يرجع بابع البضه في الفرج لان عينها غير موجودة ولما شافني رجلا في ربهان **مسألة** اذا باع امين الحاكم للمفسد ثلث الشئ بدينه بغير نظير بطر فظهر ان العين مستحقة

بيع بالقرض على الفلوس لأنها بيعت عليه ونقل الزيف عن الماشي إن المشتري يأخذ الثمن من مال الفلوس ودوى غيره وإنه يضرب بالثمن مع الفراء واختلف أصحاح على أن
منهم من قال على اختلاف جانبين والوكيل والاولى كالابن الجيد وامر المحاكم اذا باعوا مال غيره ثم استحووا المال على المشتري كانت العدة على من يبيع عليه فلو فقد

الكلام على ذلك الرهن فان باحقيقه يقول على الوكيل بخلاف الاب المجد وقد سبق واذا جنى عبد الفلن بخلق الارض برقبته وكان ذلك مقدما على حق
الغرماء لان الجناية لا محل لها سوى دية الجاني ودون الغرماء ومنعلاقة بدم الفلن فيقدم الحق الخاص بالعين كما يقدم حق الجناية على حق الرهن اذا ثبت

فقد فاته بيع العبد الجنايه فان كان وفق الجنايه فلا بحث فان وادت قيمته ود الباقي الى الغرماء وان كانا فليرثبت للمجنى عليه سوى ذلك
مسئلان قد بينا انه اذا ظهر عهر اخر نقض الحاكم القسمة او يرجع على كل واحد حصته بقضيهما الحسا ومع نقض القسمة لو كان قد حصل له من الجدة
بعد القسمة ما يشاء له الغرماء والا فلا ينال الا حصة بطلان القسمة وكذا القسمة اذا كانت على من لا يملكها بطلت

فبعد قضاء من يشاء من القسمين أو بطلان القسمين وحصل النماء أو ظهر من على الشقة
القسمتان قلنا النماء للوارث فلا بحث والاتباع التركة ولو تلفت المال بعد القبض فحقنا على القمها أشكال المقصد الرابع والخميس في الحجر
الحجر اللغة النعم والتضحية ومنه اسم الجوارح المأمنه من الموت قال الله يومئذ وبما كانا نعدون يومئذ يحسب المومنون يومئذ

منع صاحبها من ان يبيع ما يضر عاقبته قال الله ثم ملئ ذلك فملى لى حجر وعلم ان الحجر وعليه نوعان احدهما من حجر عليه مصلحة الغير والثاني من حجر عليه مصلحة نفسه والاول حسنة الحجر المفلس الحق الغنى **باب** حجر الزمان في الرضا لجة الودعة في حجر العبد لجة السيد والكل لجة السيد

وَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ جَمْعَ الرِّدَاحِ السُّلْبِ هَذِهِ الْأَنَامُ خَاصَّةً لَا تَجْمَعُ النَّصَرُ قَابِلٌ بِمَعْنَاهُمُ الْعُقُوبَاتُ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّصَرَاتِ وَلَهَا أَبُو بَكْرٍ مُخَصَّصَةٌ بِهَا أَسْمَاءُ ثَلَاثَةِ أَجْرٍ الْجَنُونَ وَبِجَمْعِ الصِّغْرِ ثَلَاثَةُ الصِّغْرِ وَالْجَنُونَ وَالسُّفِيهِ وَالْجُرْعَةُ هُوَ الْأَعْمَامُ لِأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ مِنَ النَّصَرِ أَمْوَالَهُمْ

وذكرهم فنهنا فصول **الاول** الصغير وهو مجبور وعليه بالنص والاجماع سوا لو كان نكرا او لا في جميع التصرفات الا ما ينشئ كعبادة واسلام ولحرام وتدابيره
ووصيته وايصاله الهدية واذنت في دخول الدار على خلاف ذلك قال الله وابتلوا النسا حتى اذا بلغوا النكاح فان اسقم منهم فمن ذلك ما لا يدخل في باب النكاح

شروط في نضجهم الرشد والبلوغ وعبر عن البلوغ بالنكاح لأنه يشبهه بالبلوغ وقال الله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل قبل السفيه بغير والضعيف الصبي لان العرب يسمي كل قبل العقل ضعيفا والذي لا يستطيع ان يمل الغلوب على عقله

فمنهم من يجزى أصبى بزول بزوال الصبي وهو البلوغ وله أسباب منها ما هو مشترك بين الذكور والإناث ومنها ما هو مختص بالنساء مما أشرنا إليه
 الأنبياء للشعر والاحتلام والسن والمختص أمران الجفص والحبل وهما للنساء خاصة فهنا مباحث **الأول** الأنبياء والإناث مختص بشعر العانة والخص والاعتقاد
 بالزنى والشعر الضعيف الذي قد يوحى في الصغى بما يحث الذي يحث في الذكورة والحيضة والنفاس والآن نذكر ما ذكره الله تعالى في قوله

والأقرب إلى لالة على البلوغ فأننا نعلم سبق البلوغ عليه كحصوله على المنذرج ولثا فنفى قولنا أحدهما أنه بلوغ والثاني أنه دليل على البلوغ وقال أبو حنيفة لا يثبت
ليس بلوغا ولا دليل على أنه انشأت شعرات من شعر الرأس وسائر البدن والفرق بينه وبين الشعر كقائمة بان هذا الشعر لا ينبت إلا بعد البلوغ بخلاف غيره من

الشعور الغنى البدن والراس لما روى العامة أن سعد بن معاذ حكم على بنه قريظة بقتل مقاتليهم وسبي ذوابهم فكان يكشف عن مؤنذ امرأته من أبنيتهم قتل من لم يذنب جعل في الزناوى عن عطية القرظي قال عرضنا على رسول الله يوم قريظة وكان من أبنيت قتل من لم يذنب حتى سبناه فكنت نبيهم

فثبتت فخلت سبيل من طريق الخاصة وارواه حفص بن الخضر عن الصادق عن ابائه عليهم السلام قال قال رسول الله عزهم يومئذ عن الغائات فمن وجد ابنته
فقله ومن طريقه انبت الحنفية والذراوى لان خارج ملازم للبلوغ عا لما ويستوى فيه الذكر والانثى فكل من علم على البلوغ ولان خارج ضرر ان منفصل

فما كان من المنفصل ما ثبت به البلوغ كذا الفصل **مسألة** ثبت هذا الشعر دليل على البلوغ في حق المسلمين والكهنة عند علماء الجمع وبه قال العلماء
واحد والثاني في حق أحد العلماء بلان ما كان على البلوغ في حق المشركين كان علماً في حق المسلمين كما يحل في الثاني أنه لا يكون علماً على البلوغ في حق المسلمين
كأنه إذا فوجئ الكاهن بالزنا أو بالسرقة أو بالقتل أو بالبلوغ كان عليه أن يترك ذلك ويطلب العلم والدين.

بأنه لابد من حق الكفاية وهذا إذا دل على البلوغ وأن قال أنه بلغ كان بلوغه على حق الكفاية ووجوبه أن يبلغ حقيقة تباينه على سائر الأسانيد
ووجوبه أن يبلغ عليه وهو ظاهر القولين عندنا أن البلوغ غير كسب في الأسانيد شيء يستعمل المعالجة وما فوق بين الأسانيد والكفاية إذا قلنا أنه دليل على البلوغ
أن جعله دليلاً في حق الكفاية خاصة لأن ذلك يرجع إلى التلخيص معرفة البلوغ ومراجعة التلخيص والاعتقاد على الجواهر من جهة أوجه التلخيص

ان سببه بدهی حق اعتماد خاصه بر این رجوع می کنند و هر چه در این باب است باید که از اعتبار علی بن ابی طالب و من تابعه او باشد
مخلاف الکفار فانرا اعتماد علی قوتهم ولان التمه بلحق هذه العلامة المسلمون والكفار لا المسلم يحصل له الكمال في الاحكام بذلك واستغناء العباد

منہم من قال علی خیر

الحسين

فِي بَيَانِ اسْبَابِ الْبُلُوغِ

فما استجلبوا للعاجلة فانهم لا يهتمون بمثله لانهم يحتملون او يضرب عليهم الجزية والتمته بالاستعجال فلا يحصل المسكين على ما كان غلاما من الاغنى اشبهتم في شعره فدفع الى عمر بن الخطاب فلم يجدوا ثبت فقالوا ثبت لشعره بجلده **مسألة** ولا اعتبار بشعر الابط عندنا واما الثاني وجهان هذا اصحهما الاول كان معتبرا بالبلوغ على انهما كانا من غير كشف لقورة والثاني انه يثبت كنبات شعر العانة لان اتي الله بالعانة يقع في اول تحريك الطبيعة في الشهوة وبنائه لاجب يترى عن البلوغ في الغالب وكان اوله بالدلالة على حصول البلوغ واما نباتات المحبة والشارب فانها لا تاتي الا في البلوغ وهو واحد وجهي التافهة والثاني انهما المحبة بشعر العانة وبعض الشافعية الحق شعر الابط بشعر العانة ولم يلحق المحبة لانه لا يشار بالعانة واما ثقل الصوت وهو الذي يتقو طرف الحلق وهو الفرق

[illegible]

فاحكام السفيه

[illegible]

صادر

نصرت

فالحكام السفيه

فَعَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى كَعْبٍ فَقَالَ لِمَ لَوْ أَنَّكَ تَصَدَّقُ بِحَبْلِهَا فَقَالَ نَعَمْ ۝

ولا تفرق
ولا تفرق
ولا تفرق

فَاحْكَامِ السَّيْفِ

لفولہ

5.

المجرب عليه

فی بیان فائدہ الحجۃ علی الکسب

مما في الذقة كالشراء بعين فما في الذقة أرواحنا

في بيان تصف السفيه

كتاب المحجب

والثاني ان يقبل قبله على اختلاف قولته في العبد اذا اقر بالثقة هذا ان قلنا لا يقبل اقراره بدين الاثنا فان قبلناه فاولا ان يقبل منا مسئلة
اذا اقر السفيه بما يوجب له قصاص فعلى ان لا يقر بالثقة عندنا لان موجب هذا القصاص لا يثبت له في الدين ما يثبتنا الصلح اما من يقول ان موجب القصاص
الا من بين اما الدين او القصاص فيجوز ثبوت الدية وبه قال الشافعي لان المال معلق بثبوتها بخلاف الغير لا بما. فاد السفيه لا يقر على مال عن قصاص ثابت فيه كما
ثبت بالبينة والا فولى ما قلناه ولا نوصح لاتخاذ ذلك وسيلة الى الاقرار بالمال ان يتولاه المحجور عليه والمقر له على الاقرار والعفو عنه على ما قلنا وجوب المال
مستند الى اقراره فلم يثبت كالاقرار بابتداء فعله هذا القول الذي اختاره لاسقط القصاص ولا يوجب المال في الحال **مسئلة** لو اقر السفيه بنسب صحيح
وثبت النسب نفعه المانع وهو مصادفة الاقرار بالمال ولو وجب لانفاق على المهر بانفق عليه من بيت المال قال بعض العامة يثبت احكام النسب كباقي النسب
من وجوب النفقة وغيره كما يكون ذلك حصل ضمنا فاشبهه نفقة الزوجية والوجه ما قلناه **مسئلة** اذا اقر السفيه بدين او بما يوجب له المال كجناية
الخطا وشبهه العمد والاثنا لا يوجب له قصاص لم يقبل اقراره به لانه محجور عليه لم يصر اقراره كالصبي والمجنون ولا نأول قبلنا اقراره في مال لزال معنى المحجور بغيره
فناخذ المقر له لانه اقربا هو من التصرف فيه فلم ينفذ كاقراء الرهن بالرهن ولا فرق بين ان يستند الى ما قبل المحجور الى ما بعده وهو قول اكثر الشافعية وعمل احمد
الرواية بين وثلاثا فبته قول آخر انه اذا استند اقراره الى ما قبل المحجور تجزأ من ثلاث في ان المفلس اذا اقر بدين سابق على المحجور هل يراحم المقر له الغرماء والشافعية
فيما اذا اقر بالثالث وجب له ما لا يوافقون اقراره بدين معاملة والثاني القول لان لو انشا العصب في ثلاث فضمن فاذا اقر به يقبل **مسئلة**
اذا اقر السفيه بالمال وقد كان محجور عليه كالحاكم فقد قلنا انه لا يقبل وان لم يكن قد جرح عليه قبل عدم المانع كما انه لا يمنع من البيع والشراء وغيره الا بالاجرة اذا اقر
بالمال بعد المحجور ينفذ الحال وهل يلزمه حكم اقراره بعد ذلك كجرحه الوجه انه لا يلزمه بل يرد كادونه حاله السفيه لا محجور عليه لعدم رشده فلم يلزمه حكم
اقراره بعد ذلك كجرحه كالتصية والمجنون وان لم يمنع من نفوذ اقراره في الحال ثابت لحفظ ما له عليه ودفع الضرر عنه فلو نفذ بعد ذلك كجرحه لم ينفذ الا ان الضرر
عليه الى اكمال حاله بخلاف المحجور عليه للمفلس فان المانع يتعلق بحق الغرماء بماله فيزول المانع بزوال الحق من ماله فثبت مقتضى اقراره وفي مسئلتنا انفق الحكم لا
سببه فلم يثبت كونه سببا بزوال المحجور بكل السبب لا يثبت الحكم باختلال السبب لو ثبت قبل ذلك المحجور لان المحجور الحق الغرماء لا يمنع تصرفهم فامكن تصحيح اقرارهم
على وجه لا يضر بذلك اكثر بان يلزمهم بعد زوال حق الغير المحجور ما ثبت لحفظ نفسه من اجل ضعف عقله وسوء تصرفه ولا يندفع الضرر الا بابطال اقراره بالكلية
كالصبي والمجنون وهو قول الشافعي وقال ابو ثور لا يلزمه ما اقر به بعد ذلك كجرحه لانه مكلف اقراره بما يلزمه لتولية اقراره العقلا وعلى نفسه جرحه منع من
امضائه في الحال بسبب المحجور فيقتضي بعد ذلك كجرحه كالعبد يقرب بين الرهن والمفلس وقد سبق الفرض **مسئلة** هذا حكم تكليفنا في الظاهر
حكمه فيما بيننا وبين الله فان علم بصحة ما اقر به كدين لزمه وجبنا له لزمه وما لم يقر به قبل المحجور فيجوز عليه اقراره بعد ذلك كجرحه لانه حق ثابت عليه فلم يرد اقراره كما
لو لم يقربه وان علم فساقاره مثل ان يقرب بين ولا شيء عليه اقراره بدين ولو لم يقر به لزمه لانه يعلم انه لا يدين عليه فلم يلزمه شيء كما لو لم يقربه وكذا الآتي
عليه لادائه فيما انكف به دفع صاحب المال اليه تسلطه عليه بالبيع وشبهه **كتاب** لو ادعى عليه شخص بدين معاملة لزمه قبل المحجور فاقام عليه البينة
سمعت حكمه عليه بمقتضى الشهادة وان لم يكن بينة فان قلنا ان النكول ودالهين كالبينة سمعت عواذنا قلنا كالاقرار لم يمنع لان غايته ان يقرب اقراره غير
مقبول **مسئلة** اذا طلق السفيه فقد طلقه سواء طلق قبل المحجور عليه وبعده في قول عامة اهل العلم لانه لا يدخل تحت محجور ولو تصرف في هذا المطلق الولى
اصلا بل المحجور عليه طلق بنفسه اذا كان مكلفا كالعبد ولان المحجور انما يثبت عليه لبقاء ما له عليه والبضع ليس بماله كما هو جار مجرى الاموال ولهذا لا ينفذ له
اقراره ولا يمنع الرخص من ازالة الملك عنه ولا يقر تصرفه في المال فمقتضى هذه القواعد لا يصح من العبد غير اذن سيده مع منعه من
التصرف في المال وهذا يقتضي ان البضع لا يجري مجرى المال لانه مكلف طلق محجورا بغير اذن سيده لا يصح طلاقه لان البضع يجري
مجرى المال بدليل انه يملك بما لا يصح ان يزول ملكه عنه بما لا يملك الا في الشرط فانه كالمال وقد سلف بطلان **مسئلة** يصح الخلع من السفيه لانه لا يملك طلاقا
محجورا عن غيره مقابلته شيء وضحة الخلع الذي هو طلاق بعض اولى اثباته هذا الخلع لا يندفع البهتان دفع اليه لزمه قبضه وان اتلفه لم يضمنه ولو تبرأ اليه
بذمة اليه وهو من ضمانها ان اتلفه او تلفت يده لانها سلطنة على الاذنه هل بشرط في خلعها ان يخالع بمهر المثل او يندف اشكال يشأ من ان يصح الطلاق بغير
البته فيما كان من العوض يكون اولى من ان يجري مجرى المعاوضة فلا يجوز بدون مهر المثل كالبيع بدون مهر المثل وكذا يصح منه الظاهر وبكفر بالصورة ويصح منه
الرجعة لانها ليست ابتداء نكاح بل تنسك بالعقد السابق ويصح منه في النسب اللغا وما اشبه ذلك لان هذه لا تعلق لها بالمال ولو كان السفيه مطلا فمع
حاجته الى النكاح فتسرى بجارية فان تزوج بغير اذن سيده لم يملك **مسئلة** قد بينا ان عتق السفيه غير نافذ لانه اثنان في المال وتصرفه فيه بغير عوض فلا يصح ولا نأول
منع من البيع الذي هو تزاج ملكه عن العبد بعوض يباو بما لو يزد عليه ما فنعته عن العتق اولى فان عتق لم يصح ولا يلزمه حكمه بعد دفع المحجور وبه قال الشافعية
والحكم واحدا في الروايتين وفي الاخرى ان يصح عتقه معجلا لانه عتق من مكلف ما للثام الملك فمقتضى الرهن والمفلس والفرق لا في المفلس الرهن
عليه ما الحق غيرهما مع انما منع الحكم الاصل لانه لا يقرع فلم ينفذ كبسته ووقفه ولا محجور عليه لحفظه فلم يصح عتقه كالتصية والمجنون **مسئلة** الاقوى
انه لا يصح منه عقد النكاح مستقلا بل بشرط اذن الولي في النكاح وبه قال الشافعي وابو ثور لا تصرف بغير اذن سيده بالصدق فكان ممنوعا منه
لتعلقه بالمال لانه يجري مجرى المعاوضة المانية فنع منه كالبيع وفل ابو حنيفة واحمد يصح منه الاستقلال بالنكاح وان منعه لولى حاجته اليه ولا نزع عقد غيره
فصح منه كخلعه وطلaque وان لزم منه المال فمقتضى بطريق الضمن ولا يمنع من العقد كما لو لم ذلك من اطلاق يمنع من كونه غير مالى لان التصرف في المال ممنوع سواء كان
بطريق الاصاله او الضمن ولهذا وجبنا نفقة لولد الذي اقر به في بيت المال واثبتنا النسب **مسئلة** لا يصح تدبير السفيه لوصيته بالتبرعات لا تصرف في المال
فلم ينفذ منه كغيرها من التصرفات المانية قال احمد يصح لان ذلك محض مصلحة لانه يقرب الى الله ويمنع صلاحته القرب للنفوذ فان صلحته ووقفه لا ينفذ ان
ان تقرب بها الى الله ويصح منه الاستيلاء ويعتق الامنة المستولدة بمؤنه لانه اذا صح ذلك من المجنون وضحة من السفيه العاقل اولى له الطالبة بالقصاص لا بغير
للقسفي والانتقام وللعفو على مال لانه تحصيل المال ليس بتضييعه لانه لو ثبت مال لم يكن له التصرف فيه بل يقبضه لولى وان عفى عن غيرها لم يصح عندنا لان الوجه

في بيان المنع لمال الطفل والمجنون

في العلم ان قصاص الدين انما ثبت بالصلم والترافع والقصاص ليس بالافلاحي من التصرف في الاستقلال لان ذلك ليس بتضييعا للمال ومن قال الواجب احد الشئيين
 لم يصح عنه من المال وجب للمال كما لو سقطا الفصا من بعض واحد الشريكين عندهم **مسئلة** حكم النفقة العبادات حكم الرشيد لا لانه لا يفرق في الحوزة
 المالية بنفسه كالزكوة والخمس لانه تصرف في المال وهو من غير اذن الولي ثم ان كان قد اصر بحجة الاسلام او غيره
 لم يكن له في النفقة لا على من سواه ذلت نفقة السفر ولا ينفق عليه الولي كذا الوارث من حج او غيره واجبت من ينفق او يشبهه كان قد اوجبه قبل الحج عليه وان كان الحج
 او العرة عند من فان شاور نفقته سفر او حضر انفق من امره وصح منه وكان على الولي الاتفاق عليه ويذفع النفقة له ثمة لانه نفقته على المال في هذا الامر
 وان كان نفقة السفر كثر فان قال انا اكسب الزيادة فكلا الاول يدفع اليه نفقته الاصلية المصروفة ويكسب هو في الطريق الزيادة لان نفقته الضرة وعن ماله وان لم
 يكن له كسب كان ولا يثبت تلك الزيادة فللولي منه وتخلله بالصوم والمصروف اذ جعلنا الدم الاصلية لانه محجور عليه المال وهو اصح وجهي لثانفقه والتا
 ان عجز عن النفقة لا يحميه بالمحصر بل هو كالمعتل لفاقد المزا والاعلة لا يخلل الابطاء البيت وهو مشتمل على الضرر فلا لاولي ولو نذر الحج بعد الحج عليه فلا ينفق
 انعقاده لكن لا يمكن منه ان زادت نفقته في السفر ولم يكن له كسب يفيها بل اذا دفع الحج عنيج وقال بعض الشافعية الحجة المنذورة بعد الحج كالمنذورة قبله ان
 سكتا بالندور مسلك واجب الشرع والافني حجة الطوع ولو نذر الصدقة بعين ماله لم ينفق ولو نذر في الذمة انفق ولو حلف نفقة لم ينفق فان حثت كثر ما
 بالصوم كالعبد ولو نذر الحج عنه قبل تكفيره بالصوم انهم خلفت لندروا الظهار والافطار وغير ذلك لزمه لعلق ان قد عليه لانه لا يمكن ولو نذر بعد
 صومه للكفارة لم يلزمه شيء **الفصل الرابع** في المتولي لمال الطفل والمجنون والنفقة **مسئلة** قد بينا انه ليس للصغير التصرف في شيء مما
 الاشياء قبل بلوغه خمس عشرة في الذكر وتسع سنين في الانثى سواء كان متميزا او لا مدركا بضره وبفعله ولا حافظا لماله ولا وقد روي انه اذا بلغ الطفل ما
 سنين جبر اجازته حصة بالمعروف وصدقة واقبنت عليه كحدود الثامنة وفي رواية اخرى اذا بلغ خمسة اشياء والمعتد ما تقدم ولو اذن له الولي لم يصح الا في صورة
 الاختيار ان قلنا بان قبل البلوغ على ما تقدم ولو قلنا بالرواية فنقد نص في الوصية بالمعروف والصدقة وقبل اقراره بهما لان من ملك شيئا الاقرار به وهما اصح
 بيع المهر وشراؤه ما اذن الولي اوجه عندي ان لا يصح ولا ينفذ وهو احدى الروايتين عن احمد وبقول الشافعي لقوله ولا تؤثروا الفقهاء امواكم وانما يبرهن ذلك
 الصفة بالبلوغ والرشد ولا غير مكلت فاشبه غير المتبرع لان العقل لا يمكن الوقوف عليه على الحد الذي يصلح به التصرف والذي لا يصلح لحفاة وترايد الى وقت
 البلوغ على المديح والراب خفية في الغاية فجعل الشارع له ضابطا وهو البلوغ فلا يثبت له احكام المعتد قبل وجوب النطنة وقال ابو حنيفة في الرواية الاخرى يجوز
 بيع المهر وشراؤه وتصرفه بان الولي لقوله ثم لا يلو البتة في اي خبرهم يعلم رشدهم وانما يتحقق اختيارهم بتصرفهم في البيع والشراء وغيرهما يعلم
 مل بلغ حد الرشاد لا ولا نه عائل مبرز محجور عليه فصح تصرفه باذن الولي بخلاف غير المبرأ فانه لا يصلح تحصيل المصلحة بتصرفه لعدم متميزه وعدم معرفته ولا حاجته الى
 اختياره لانه قد علم حاله وقد بينا الخلف في ان الاختيار هل هو قبل البلوغ او بعده فان قلنا انه بعد البلوغ فلا يثبت ان قلنا انه قبله قلنا المراد بالسوامة والمأنة
 فاذا وقف حال على شيء باع الولي مباشر العقد بغير اشراف دون الصبي وبهذا يحصل الاختيار والعقل غير معلوم القيمة له وانما يعلم بما ضبطه الشارع علامة
 عليه وهو البلوغ كالمشقة النوضة بالسافة **ثاني** قال ابو حنيفة لو تصرف الصبي المتبرع بالبيع والشراء وشبههما صح تصرفه ويكون موقفا على اجازة
 الولي واماعز المبرأ فلا يصح تصرفه سواء اذن له الولي ولا تسلك عليه عن مباشرة التصرفات ولا فرق بين الشيء المبرأ والكثير في المنع من تصرف غير المبرأ وقال احمد صح
 تصرف غير المبرأ في الشيء المبرأ بالادراء اشترى عصفورا من صبي واسلمه وفعل ليس بجبر واجاز ان يكون قد عرف ان ليس ملكا للصبي فاستفاد منه **مسئلة**
 يثبت لرشد عند احكام بثمانية رجلين عدلين في الرجال وفي النساء اثنتان لان شهادة الاثنين مناط الاحكام ويثبت في النساء بشهادة اربع اطفال لانه لا يطلع عليه النساء
 ولا يطلع عليه الرجال قالوا فلو اقتصرت ثبوت وشهد من على شهادة الرجال لزم الحجج والضيوف وهو معنى الاجماع وكذا يثبت بشهادة رجل وامرأتين وبشهادة اربع
 خفاف جوازان يكون نساء ولا يثبت تصديق الغريم سواء كان من مخرج من حق او يدفع اليه لانه من الغنم **مسئلة** لو اذنت في مال المجنون والطفل والاربع الجدة
 له وان علا ولا يثبت للدائم لاجماع الامم وبعض الشافعية بل اذا قلنا لا يثبت له الجدة ولا كانت لولا ان الوصي احمد ما لم يجد فان لم يوجد كانت لولا ان الحاكم يوليها
 او يوليها امينا ولا يثبت الجدة الام كالا ولا يثبت للام ولا لغير الاب لا يثبت الجدة من الامام والاحوال وغيرهما من الانساب فربوا ام بعدوا وقد روي ان للام ولابنة الاحرام بالصبي والمعتد
 ما قلناه وقال ابو سعيد الاصطخري من الشافعية ان للام ولا يثبت للمال بعد الاب الجدة يقدم على وصيتها الزيادة شفقتها ما هو خافق للاجماع **مسئلة** لو اذنت
 في مال الصبي الحاكم سواء تجدد السفر عليه بعد بلوغه او بلغ سفنها لان الحج يفترق في حكم الحاكم ورواه ايضا بغير اية فكان النظر في الية ولا يثبت للاب ولا
 الجدة ولا لوصيتها على الصبي وقال احمد ان بلغ الصبي سفنها كانت لولا لابي والجدة والوصي لهما مع عدم ما والا فانما الحاكم ولا يثبت من اذ عرفت هذا فان كان
 الاب للصبي وللمد موجبين مشتركين في لولا يثبت وكان حكم الجد اولى لو عارضه حكم الاب **الفصل الخامس** في كفنية التصرف **مسئلة** الضابط في تصرف
 المتولي موال التام والمجانين اعتبار العتية وكون التصرف على وجه النظر والصحة فللولي ان يتخير بمال اليتيم ويضارب به ويبيع على من يضارب به ويجعل المضربا
 من الربح ويستحب له ذلك سواء كان الولي ابا او جد له او وصيا او حاكما او امين حاكم ويبرق على وعمر عايشة والضابط لا ينفق في خلاف الاماروى عن الحسن المصري
 كراهة ذلك لانه من حفظه وابعده من التلف والاصعاد ذكرناه لما رواه العامة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي قال من ولي يتيم الما لم ينجح له ولا يبركه
 باكله الصدقة ومن ضربوا المخاصمة واداه اسباط بن سالم انه قال للصادق كان في اخي ملك فادخله في اخي اكبر مني وادخلني معه الوصية وترك ابنا صغيرا وله
 مال فبصر به لابن فاكان من خصل سلمه لليتيم وخص له ماله فقال ان كان لا خلك مال يحيط بمال اليتيم ان تلت فلا بأس به وان لم يكن له مال فلا يصح لمال اليتيم
 ولان ذلك نفع لليتيم واكثر حظا لانه ينفق من وجوه وبيت من قايمة ما يعلمه لا ينفق كما يفعل الباقون في اموالهم واموال من ينفق عليهم من اولادهم
مسئلة واذا اخرج لهم ينفق ان يتجوز في المواضع الامنية ولا يدفعه الا لمن ولا ينفق من ماله وقد روي ان عايشة ابضعت مال محمد بن ابي بكر في التجرة
 يحتمل ان يكون في موضع ما ومن قرب من الساحل او انها ضمنه ان ملك عمره من ماله الخاطئة ذلك فليس فلهما حجة اذا عرفت هذا فان الموضع ان يخرج
 بتفسيره ويجعل الربح بينهما وبين اليتيم على احوال العادة لانه اذا ان يدفعه كذلك الى غيره فجاز ان ياخذ ذلك لنفسه قال بعض العامة لا يجوز ان يعمل به بصفة لان الربح

في تصرفات الولي

لان الوصي لا يتصرف في اموال المقتدر بهذه الصفة او يدعي من ثمة امين فهو اولى من السفر به لانه موضع الحاجة والضرورة ولو ادعى من ثمة مع وجود المقتدر
 الذي المامون لم يكن مقرطاً ولا ضماناً عليه فانه قد يكون الادعاء انتفع له من القرض ومما ضعفته حتى الشافعية واصحابهم ان لا يجوز ادعاء مع امكان الادعاء
 فان قيل ضمن وكل موضع جاز له ان يقرضه غيره فانه بشرط ان يكون المقرض ملماً اميناً بالامر وجوده وقدره والبقاء فان تمكن من الادعاء اذ من وان تعد جاز
 من غير ذلك لان الظاهر من مقتضى ما لا يثبت له ان لا يكون المقرض ملماً اميناً بالامر وجوده وقدره والبقاء فان تمكن من الادعاء اذ من وان تعد جاز
 والبيع مما زاد او دعي او اقترض من غير الثمة ضمن **مسألة** لو اخذ انسان من ولي التيمم ما لا يتصرف فيه بغير اذنه ثم ايسر بعد ذلك كان عليه رد المال
 الى ولي التيمم ان كان قد بلغ رشداً او جواز ادفعه الى الطفل ان كان شافعياً بحال ان يدفعه اليه موهماً انه على وجه الصلة لان الفرض والمقتضى بالذات ان
 ان في الاستحقة ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الكاظم عليه السلام ان الرجل يكون عند بعض اهل بيته المال في تمام ينفقه اليه فيأخذ منه ما هو محتاج اليها
 ولا يعلم الذي كان عند المال الا تمام انه اخذ من اموالهم شيئاً فسر بعد ذلك اي ذلك خبره بعد ذلك ان كان في يد ام ينفقه اليه التيمم رقبته فيجوز له ان
 يذبح ما يملكه من غير الصلة ولا يعلم انه اخذ ما لا يفارق خبره اي ذلك فعل اذا وصله الى صاحبه فان هذا من السرار اذا كان من بيته ان شاء ووجه الى التيمم ان
 قد بلغ على وجهه شاء وان لم يعلم انه كان قبضه شيئاً وان شاء ووجه الى الذي كان في يده وقال ان كان صاحب المال غائباً فنفذ في الثمة ان المال في يد **مسألة**
 ومن كان عند مال لا تمام فله ان لا تمام في ذلك مع العلم ان المال مع اعلام الوارث له اذ رواه عبد الرحمن
 الحجاج وداود بن فرقد جميعاً عن الصادق ع قاله سالناه عن الرجل يكون عنده المال لا تمام فلا يبيعها من غير اذنه ثم يذبحها فبما صححنا ان لا يخذلنا
 بل يبيعها ويؤثر ما كان له ايسر منه قال نعم **مسألة** من يبيع شيئاً من امواله لا يبيعها الا في ثمنها ولا يبيعها الا في ثمنها ولا يبيعها الا في ثمنها ولا يبيعها الا في ثمنها
 بل يكون في ذلك فمقتضى ما يجرى للطفل على عادة وتوافقه انما في نظرية فان كان من اهل الاختصاص اطمع كساه ما يبيع به مثاله من الطهور والملبوس من كان
 ان كان من اهل الفاقة والضرورة انه في علمه فانه يشاء ان ادعى الانتفاء بالعرف على الصبي او على عاقره او ساله اذ رواه ابن ابي عمير ان كان باً واحداً
 كان القول قولها فانه لا ان يبيع الصبي اليه بغير اذنه انما يبيعه بغير اذنه انما يبيعه بغير اذنه انما يبيعه بغير اذنه انما يبيعه بغير اذنه انما يبيعه بغير اذنه
 اميناً قبل قوله فانه مع اليقين ولا يبيعه الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها الا في ثمنها
 والضرر وعدمه بقدر راقية البيعة في البيع لان الظاهر من حال السائل الصدوق هو من علمه فكان القول قوله مع اليقين ولو ادعى خلافه ما يبيعه بغير اذنه انما يبيعه بغير اذنه
 على المعروف ان يكون ضامناً كذا ادعى لمقتضى من ماله في يده بغير بغيره او ان ظالمنا فانه عليه اخذ منه فقدم قوله باليمين لانه امين اما لو ادعى الانتفاء عليه
 منذ ثلث سنين فقال ما امان ان لا يصدق بين يدي قول القبي مع اليقين لان اصل جوده ابيته اخذها في امر ايسر الوصي اميناً فانه كان القول قوله من يوافق
 قوله الاصل مع اليقين **مسألة** من لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد
 وادى وواعاهم فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها
 ويمنع للولي النظر في حال التيمم فان كانت الخطأ له اصيل مثل ان يكون داخل في دقة بدقة فخره دفعة واحدة كان رفوق التيمم في الموزن والبرهان بخبره وبيان
 ذلك جاز له بل كان اوله نظر التيمم كما قالتم بما لو ادعى التيمم ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها
 عن قول الله عز وجل ان تحالطوهم فاحذروهم قال هذه البيعة التي اذا كان الوصي يبيعها لا يبيعها الا في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها
 من اموالهم شيئاً انما هي النار اذا عرفت هذا فنبغي ان يتعاقب مع الاتيان فبمسألة كل واحد من عباده واتباعه اكثر من كل التيمم وان ساءلوا احد منهم تحفظ المال
 التيمم بخبره من ثمة بغيره ولو قبله التيمم في اخذها من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها
 ابو الصلاح الكندي عن ابي عبد الله ع قال من كان في ثمة فليأكل كل ما يشاء قال فذلك رجل يبيع نفسه على العيشة فلا يراى باكل ما يشاء فلو كان يبيع نفسه على العيشة
 فان كان المال قلباً فلا ياكل منه شيئاً قال قلت اذ كنت في ثمة فليأكل كل ما يشاء قال فذلك رجل يبيع نفسه على العيشة فلا يراى باكل ما يشاء فلو كان يبيع نفسه على العيشة
 تنفقه قلت اذ كنت في ثمة فليأكل كل ما يشاء قال فذلك رجل يبيع نفسه على العيشة فلا يراى باكل ما يشاء فلو كان يبيع نفسه على العيشة
 جميعاً فان الصغير يورث ان ياكل مثل الكبير **مسألة** لو بلغ الصبي رشداً في ثمة لانه الوصي عنه وسواء كان حاضر او غائباً فلا يجوز له بيع الغائب
 بعد بلوغه ورشه فان باع كان باطلاً وبيع قال الشافعي ولا فرق بين ان يكون مال الغائب مشتركاً مع غيره ولا يملكه الا به او لا يملكه الا به ان يكون الصنفان محتاجين الى بيع
 مع الغائب او لا يملكه ان يكون المتاع ما يقبل القسمة او لا لان المبلوغ والرشد اذا اعطوا الوكالة فلا ينفذ تصرفه في ماله الا باذنه وبيع الوصي مال الغائب الرشيد
 تصرفه في ماله غيره بغير وكالة ولا يملكه الا به فلم يصح بيعه ماله المنصرف او ما لا تصرفه منه وقال احمد يجوز للوصي بيع الغائب اليافع اذا كان من طريق النظر وكل صحابي
 يجوز للوصي البيع على الصغار والكبار اذا كانت حقوقهم مشتركة في عقار في ثمة اضاروا بالصغار وحاجة الى البيع اما القضاء دين او لؤنه لهم وقال ابو حنيفة
 ان يبيع جواز البيع على الصغار والكبار فيما لا يدينه وكانها اراد هذه الصوة لان في ثمة القسمة نظر الصغار ولعنا طالمس في قضاء دينه والحكم في ثمة
 فان ما ذكره لا اصل له بقاس عليه لانه شهادة شرع بالاعتبار لان مصلحة الصنفان باضاهان فبغيره من ماله يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها فلو لم يولد له اولاد فله ان يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها
 فلم يجز بيع العاقد الا جيبه **مسألة** قال بعض علماءنا ليس لولي الصبي استيفاء القصاص المستحق له لانه ربما بوغى في العفو وليس له العفو لانه ربما باجأ
 الاستيفاء تشعباً والوجه عندنا ان له الاستيفاء مع المصلحة لان ولايته عامنة فمنها فرض له مصلحة كان للولي السعي فيها تحصيلها واعطاه ولذلك العفو على مال
 ان كان ذلك اصيل للتيمم وان عفي مطلقاً فالأقرب اعتبار المصلحة ايضاً فان كانتا فضيلة في المعنى جازاً اعتد ما كان له الصلح ببعض المصلحة **مسألة**
 ليس للولي ان يبيع عبد الطفل والمجنون مجاناً لان ثمة خلاف ماله وهل للعتاقه على مال اذا اقتضت المصلحة ذلك وكان الخطأ للطفل فبغيره من ماله يبيع ما يملكه من امواله في ثمنها
 عندنا الجواز في ذلك مثل ان يكون ثمة العبد الفاني بكتابة على العين او بعتقه على العين وان لم يكن للطفل فيه حظ لم يبيع قطعا وبيع قال احمد ابو حنيفة ومالك
 لا يجوز لعتاقه مال لان الاعتاق بالانفاق على العبد على شرط علم بملكه على التيمم كالتعليق على دخول الدار وقال الشافعي لا يجوز لعتاقه مال لان القصور

بعضهم

فے صرفات آلوں



[illegible]

في احكام نصف الولي

ہاں

الحيث

7/10/20

وقد تطلق الكفارة

المفصل الخامس في الضمان وفصوله ثلثة

[illegible]

فاحكام المصوم عنه

النجزة فلو علمت بحج الشاهد او قدم بغيره او شرط الضامن ان يحل نفسه مكان باطلا لانه ينال مقتضى الضمان فان الضامن على يقين من الغرض ولو شرط ان يحل
 للضمون له ان يحل في الاول او المطالبة ابداسا ولو شرط له اولا وكذا الكفالة وبما قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان شرط ان يحل باطلا فكذلك بقوله لو قال ان لم يحل
 اليك عندنا فانما من لم يصرح عندنا وبما قال الشافعي لا ينعقد من الموقوف فلا يقبل التعليل كما يبيع ويخو وقال ابو حنيفة لو قال رجل لا تران لم يبطل فلان لما
 فهو على مقتضاه صاحب كمال فلم يبطر المدينون شيئا ساعة تقاضاه لزم الكفيل استحاثا وكان عقدا ضمنا لا يقبل التاخير فلو قال انما ضامن الى شهر فانه انقض
 ولو اوعى فانما يرى قال ابن شريح اذا جاز على القديم للشافعي ضمان المجهول وما لم يجز انما يقتضي ان من شرطه الضمان قبل الوجوب فليق مقصوده بالوجوب
 وبما قال ابو حنيفة وقال الجوهري في المحرم في تدقيق الابواب اسقاط مال مكان كايمنع من جهة القياس المساحة بين الجديدين ان لا يسبب منع التعليل في الصور المشككة
 على الاحتياط القبول حرجا في الاحتياط الجواب جيبه عن النظم اللاتوق بها فاذا لم يشترط القبول فيه كان بمثابة الطلاق والعنان وكل هذا عندنا باطلا فان التعليل في
 والابرة يبطل لهما عمل بالاسقاط **مسألة** اذا قال له اذ بعيت عبدا من فلان بالثمن فانما ضامن للثمن فباعه بالثمن لم يصرح الضمان عندنا لانه ضمان
 بجيب سابقا بطلانه ولو باعه بالقبض كذلك ومن جاز التعليل جوزه الاول فقال ابو يوسف في الثاني انه يصح ضمانا لالف لان مقصود الضامن ان الزيادة على
 الالف غير مملو ولا عزم له في ذلك الثمن وقال الشافعية في وجهه لم وقال ابن شريح من الشافعية لا يكون ضمانا للشيء لان شرطه هو البيع بالالف لا التفتق ولو باع
 بخمس مائة ففي كونه ضمانا للشافعية وجهان ولو قال اذ اقرضته عشرة فانما ضامن لها فاقضه خمسة عشر لم يصرح الضمان عندنا للتعليل على الشرط وهو احد قول الشافعي
 وعلى الاخر يصح ويصح عشرة على الوجهين سواء قلنا انه اذا قال اذ بعيت بالثمن فانما ضامن للثمن فباعه بالقبض يبطل الضمان لانه لشرط او قلنا انه يصح ضمان
 الالف خلاصة الفرق ان من اقرضه خمسة عشر فقد اقرضه عشرة واما البيع بخمسة عشر فليس ببيع بعشرة ولو اقرضه خمسة عشر لم يصرح ضمانا لالف قال
 الجوهري وهو خلاف قياس لان الشرط لم يتحقق **مسألة** لو ضمن الدين حال حالا او اطلق لم يملك الدين حاله الا وان ضمن الدين المؤجل وجعل له الاجل او اطلق
 لزم كذلك وان ضمن الدين المؤجل الى اجل معلوم صح الضمان والاجل عندنا لان الضمان يتبع فحقا فيه خلافا لا يثبت في الكفيلة للحاجة ذلك فانه يجمع بين الصالحين فان
 قد انتقل حقه الى ذمة اقرضه الضامن او تقوى بتأخير الحق عليه فكذلك الضمون عنه وهو اصح وجوه الشافعية وفي الثاني انه لا يصح الضمان لان المثل في حقه الفاعل على
 الاصيل فعلى الاول يثبت الاجل بلا جالب الضمان لا بعد حلول الاجل كما يقول الحق الاجل بالدين حال حالا او اطلق فاما ما ثبت عليه مؤجلا ابدا ولا استعانة عندنا
 في الحل ولا في الاصيل دون الكفيل كما لو مات الاصيل عليه الدين المؤجل هذا قول بعضهم والحق الجواب اجماع الشافعية على ان الاجل لا يثبت هل بعد الضمان
 بعث هذا الشرط عنده وجهان ظاهرهما ان الضمان قد يثبت ان الحق عند صاحبه الضمان والاجل لقوله المؤمنين عند شرطهم وقوله نعم او نوبنا العفو والضا
 عقد مؤجلا فلا يثبت عليه لا كذلك **قوله** لو كان الدين مؤجلا الى شهر فضمنه مؤجلا الى شهرين فهو كالمؤجل لو ضمن الحال مؤجلا وعلى قولنا صحته
 الضمان والشرط ليس لصاحب المال مطالبة الضامن قبل الاجل ولا مطالبة الضمون عنه لان الدين عندنا قد سقط عن دفعة وتحول الى ذمة الضامن على ما بينا
 واما الشافعي فانه جوزه على تقدير صحة الضمان المؤجل مطالبة الضمون عنه مجزأ بناء على اصله من ان الضمان غير نافذ بل هو مقتضى لشربك الذمتين بالدين وليس له
 مطالبة الضامن مجزأ **مسألة** لو كان الدين مؤجلا فضمنه الضامن حاله الا والترف التبرع بالتعجيل صح الضمان عندنا كما يصح ضمان الحال مؤجلا وكان عليه
 اداء المالة حال كاصل الضمان وهو احد وجوه الشافعية والثاني لهم انه لا يصح الضمان لان الضمان فرع الضموم عندنا فلا يستحق مطالبة دون اصله والثالث لهم انه
 يصح الضمان ويكون مؤجلا كما صله ولا يلزم الضامن تبرع بالتعجيل كما لو التزم الاصيل بالتعجيل لم يفرق فكذلك الضامن وكذا الضامن فرع الاصيل فبعضي ان يكون
 ما التزم مضاهيا لما على الاصيل فعلى هذا القول هل يثبت الاجل حقيقة مقصودا ام يتبع مقتضاها حق المشاهدة للشافعية وتظهر فائدة ما فيها لو مات الاصيل
 والحال هذه وعكس بعض الشافعية الترتيب فقال صحة شرط التعجيل جهان فان قصدت فاضادة الضمان وجهان **قوله** لو ضمن المؤجل الى شهرين
 مؤجلا الى شهرين فهو كالمؤجل حاله الا وعلى قولنا يصح ويكون لصاحب المال مطالبة الضامن بالمال بعد شهر وليس له مطالبة الضمون عنه **قوله** لو كان الدين مؤجلا
 على قولنا ان يصرح ضمان المؤجل حاله الا اذ ادى الضامن الى المال صاحبه لم يكن له مطالبة الضمون عنه لانه عند الاجل ان اذن له في مطلق الضمان ولو اذن له الضمان عنه
 مجزأ ففي حله عليه اشكال فزعموا ان الحل لا ينافي **مسألة** لو ضمن رجل عن غيره الضمان او شرط الضمون له ان يدفع اليه الضامن والضمون عنه كل شهر
 ورهالا بحسبه من مال الضمان بطل الشرط اجماعا وهل يبطل الضمان الا انوى عندى بطلانه بناء على ان شرطه فاسد فضمنه عقد فان العقد يبطل ببطلانه وهو
 احد وجهي الشافعية والثاني لا يبطل الضمان بطلان هذا الشرط **مسألة** لو ضمن بهن او كفل بدين انسان ثم ادعى انه كفل وضمن لاحق على الضمون عنه
 او الكفول به فاقول قول الضمون له لان الضمان الكفالة فاصحان بعد ثبوت الحق على الضمون والكفول هل يحلف الضمون له او الكفول له الاقره عندنا
 اليهم لانه منكر لدعوى لو صدق فيها بطلت دعواه وللشافعي وجهان فان قلنا باليمين فنكح الضامن والكفيل بسططت المطالبة عنهما ولو اقرض الضامن
 بانه قد ضمن على شرط او كفل عليه فانكر صاحب الحق الشرط فاقول قول صاحب الحق مع اليمين لصحة الضمان فيفسد امره اذ لا يرضاه عدم الشرط وقالت الشافعية ان هذا
 مبني على ان الاقرار على بعض ام لا فان قبل بالتبعض فالقول قول الضمون له وان قلنا لا يقتضف القول قول الضمان ولو ادعى الكفيل ان الكفول بريء من الحق
 وارتفعت الكفالة وانكر الكفول له فالقول قول الكفول له مع يمينه فان نكل وحلف الكفيل بريء من الكفالة ولو بريء الكفول يمين الكفيل **النظر في**
 الضامن **مسألة** بشرط في الضامن ان يكون صحيح العايدة اقله للتبرع فلا يجمع ضمان الصبي والمجنون لقوله وضع الفلم عن ثلث عن الصبي حتى يبلغ
 وعن المجنون حتى يفريق وعن النائم حتى يتنبه ولا يباغى مكلفين فلم يكن كلامهم حكما وكذا لا يجمع ضمان الساهي الغافل واليهاد لانه لا يسقط التكليف في
 حق اكثرهم وعدم الوثوق بعبادتهم والغنى عليه لم يبرم الذي يهتدى به في كل طرفة بالامه والنائم لانه لا يبره بصيغته ثم الصادرة عنهم كغيره من العقود ولو ضمن السكران
 لم يصرح عندنا لعدم الوثوق بعبادته وللشافعي قولان كما سطره فانه والاخر الذي ليس له اشارة مفهومة وكذا بركة لا يعلم انه ضمن حتى يصح او يبطل وان كانت
 له اشارة مفهومة وعلم ضلالتهم بها مع كافي يتبعه ساير نصرة فانه وبما قال اكثر الدائمة وقال بعض الشافعية لا يجمع ضمانه لانه لا ضرورة الى الضمان بخلاف مثل النضر فان
 وهو خطاه فان الضرورة لا تصح الدلالة الباطلة في نفسها ولو ضمن بالكتابة فان حصل معها اشارة مفهومة انه قصد الضمان صح وان اقرض اشارة للمنفق

المصروفون المضمون لهم

المعولار بطريق الاولى
فان اللازم

منهم من يبطل ضمان
لفقدان الشيطان قليا
منهم من ضمان الالف
خاصة والقرآن من

وَجَاءَ

والمكفلة

في بيان شرط الضامن

بالضمان متى ولو انفردت كتابته عن الاشارة المفهومة للضمان لم يصح الضمان سواء كان بحسب الاشارة او لا لان الكتاب قد يكون عبثا ونجرا في العلم بحكمه فخط
 لم يثبت به الضمان فلهذا فنبه على الكتاب المفردة عن اشارة مفهومة ان قصد الضمان اوجها واحدا عند صحة وجود الضمان في الشرع بالقصود ونحن
 نقول بذلك ليس لئلا يترتب عليه بل في مجرد الكتابة وهذا الشرط يقتضي في الجلاء ان الكتاب المجردة غير كافية اما الناطق فلا يكفي في صحة الكتاب ما لم يتلفظ بالعقد
 ولما اقيس به الوجهان كما في الاخر **مسئلة** بشرط في الضامن الملاءة بالمال الذي ضمنه وقت الضمان او علم المضمون له بالاعضاء ولو علم المضمون
 المضمون له باعثة ثم ظهر الاعضاء كان الكتاب في فسخ الضمان والرجوع على المضمون عند حين لجأ منه والصبي على الضامن الى ان لم يقدروا على علم باعثة او في حكم
 ورضي به لم يكن له بعد ذلك خيبان لوفاء الضمان وكذا يلزم الضمان ولو كان الضامن ملما وقت الضمان وتجدد اعساره قبل الاداء وليس للمضمون الرجوع
 على المضمون عند بقاء **مسئلة** لو ادعى المضمون له ان الضامن ضمن بعد البلوغ وقال الضامن بل ضمننت لك قبل ان عتبت للضمان وانا وكذا لو كان البلوغ
 غير محتمل فيه فقدم قول الضامن حصول العلم ببلوغه ولا يمين على الصبي لانه انما ثبت في الحمل وان كان الصغر غير محتمل فقدم قول المضمون لانه غير بين للعلم
 بصحة فلا يميز بين شاك حاصل وانما لا يميز بين اقرض او لم يعطها وقفا فاقول قول الضامن مع يمينه بغير قال الشاقي لانه لا يميز بين البلوغ وقت الضمان وعدمه في
 الحق عليه قال اخذ القول قول المضمون له لان الاصل صحة العقد وسلامته كالاول في شرط مبطل والفرق في المختلفين في الشرط المضل يقدم فيه قول مدعي الصحة
 لا تعاقبا على اهلية التصرف الظاهر ان من له اهلية التصرف لا يصرف في التصرف فاصحها وكان القول قول مدعي الصحة لانه يدعي الظاهر وهذا الضمان في اهلية التصرف
 فليس من يدعي اهلية التصرف يستند اليه الا اصل يرجع اليه فلا يرجع لدعواه وكذا لو ادعى ان ضمن بعد البلوغ وقبل الرشد ادعى المضمون له انه بعد الرشد وكذا
 لو ادعى من يتصوره المضمون له ان ضمن حال جنونه ودعى المضمون له ان ضمنه حال فاقته فان القول قول الضامن لما تقدم اما لو لم يمهله من جنونه سابق فادعى ان
 الضمان كان مجنون فاقته لا يسمع دعواه ولو ادعى المضمون له ان ادعى عليه المضمون واما من يدعي ان الضمان كان سكران او ادعى صاحب الحق ان كان
 حاله الضمان صاحبها فلو جهه تقدم قول الضامن مع اليقين ولو لم يمهله منه الشرع فقدم قول المضمون له مع اليقين بانفسه **مسئلة** ولا فرق بين ان يكون
 الصبي مجنون او غير مجنون في بطلان ضمانه ولا بين ان ياذن له الوصي في الضمان او لا وهو قول الشافعي عن احمد في ضمان احد ابنتيه لغيره انما يرضى به
 وتضمنه باذنه ولا يذنه الاصل عندنا ان على ان الفرق بين الضمان والبيع ان الضمان لا يملكه فلهذا لم يسمع منه كالتجارة والبيع ولو قلنا بالوفاة والذنه
 على فانه تصرف في العرف فلا يبلغ عشرة وكان من العمل جواز الضمان اذا كان في معرفته **مسئلة** شرط في صحة الضمان كون الضامن املا للشرع فلا يصح ضمان
 العبد والجور عليه لغيره فان لم يسمع لان الضمان لما اقرض ان تعقبه الرجوع ولما يترتب ان لم يثبت الرجوع وكلاهما يتبع الجور وعليه لئلا يذنه ولا يملكه
 في ذمه فلم يصح منه كالباع وغيره وبما قال الشافعي وقال بعض العامة يصح ضمانه ويتبع به بعد ذلك الجور عنه لا يملكه يصح اقراره ويتبع به بعد ذلك الجور عنه فكذا ضمانه
 الفرق ان الاقرار اختيار بحق سابق فاذن ان يكون ذمه من حق فوجب عليه الاعتناء به بحيث يؤدي بعد ذلك الجور عنه بخلاف الضمان فانه يترتب محض كان ممنوعا عنه كغير
 التبرعات وقال بعض الشافعي ان يصح الضمان الجور عليه لئلا يذنه اقرض المحض يترتب ان الشاقي قال ان ضمن في مرض موته يذنه من عليه الحق فهو محسوب من ذمه
 وان ضمن باذنه فهو محسوب من ذمه لان المال لا يورثه ان يرجعوا على الاصل والحق ما قلناه وان لم يكن يترعا فانه ثم من كاسع من البيع وسائر التصرفات لما يورثه
 اذن له الولي في الضمان فهو كما لو اذن له في البيع ولما الجور عليه للغافل فانه يصح ضمانه مع رضى المضمون له ويتبع به بعد ذلك الجور عنه من اهل التصرف والجور عليه لغيره
 لا في ذمه فاشبهه لو اذن له ان تصرف في غيره وكذا لو اقرض واشترى ذمه فانه لا يورثه الغرماء **مسئلة** ان العبد اذن له مولاه في الضمان فضمن جميع ولا يملكه
 خلافا لان الجور على السيد فاذن له فيه قال الجور وكان اذن له في الاستدانة فاستدان وان ضمن بغير اذنه فان لم يكن ماذن له في التجارة فلا يورثه عند
 صحة الضمان كما لو استدان بغير اذنه سيده ويتبع به بعد العتق لان الفرق بين الدين والضمان ان صاحب المال لو وجد عين ماله كان له ان يرضى عنه المضمون
 ليس له ان يرضى عنه المثل الذي ضمنه مادم عبدا لانه مكلف له قول صحيح وانما منع من التصرف فيما يملك السيد لاشتماله على ضمانه والضرر فيه على السيد
 لانه انما يملك السيد بعد العتق فلا يمنع منه ولهذا لو اقرضه في ذمه لزمه الاقرار وكان المضمون له ان يتبعه به بعد العتق ولو اقرضه بغير اذن السيد في ذمه المضمون له
 لان السيد يستحق ان يرضى عنه ماله بالولاء اذا عتق وبثبوت الدين يمنع الاثر لاننا نقول حكم الاثر لا يمنع الضمان بخلاف حكم الملك فلهذا لا يمنع الاقرار والملك يمنع
 الاقرار فيه وكذا الجور لا يمنع من الضمان الحق وشتر وهو اقله في الشافعية والثقل في المثل لا يصح ضمانه لانه ثابت مال لا يورثه بغير اذن سيده
 كالميراث والفرق ان الميراث يتعلق بكسبه والنفقة بالسيد فبشرطه على التقديرين في الشيخ مال المثل بطلان الضمان لقوله بغير اذن سيده على شيء وهو الاصح عند
 الشافعية وبما قال ابن ابي ليلى والثوري وابو حنيفة وان كان ماذن له في التجارة فحكمه كغير الماذن في التجارة في الضمان فان ضمن باذنه سيده صح اجماعا وان ضمن
 بغير اذن سيده فالقولان وقال ابو ثور ان كان من جهة التجارة جاز وان كان من غير ذلك الجور **مسئلة** ان ضمن باذن سيده صح قوله واحدا وصل
 لما لا لزمه والكسب لا يورثه لان ذمة العبد محل الضمان فعلى هذا يتبع به بعد العتق ولا يجب على السيد شيء ولا يستكسب بعد ذمه كالميراث وهو
 قولنا لشافعية لانه انما اذن له في الالتزام دون الاداء وظهر ما عندنا ان يتصلق بما يكسبه العبد بعد الاذن لانه ثبت باذن السيد كالميراث في الكسب
 يتصلق بالنفقة والمهر باكسبه وحكي بعض الشافعية وجهان في الشافعية ان يتصلق برقبته فبما يرضى عن احد ابنتيه ان يتصلق برقبته العبد الثانية
 وهي الاصل عنده ان يتصلق بذمة السيد هذا اذا لم يكن ماذن له في التجارة ولو كان ماذن له فيها فاذن له الضمان فكذلك الاول عندنا يتصلق بذمة السيد انما
 من اذن له في التزام المال خاصة دون الاداء وللشافعية وجهان مرتبان على الوجهين في غير الماذن ولو لم يكن على الذمة لاشتمال الحال بخلافه
 هذا يتصلق بما يكسبه من بعد اذنه ويتصلق به من الرجح المحاصل او عيما او براس المال في وجوه ثلثة اشبهها عندنا الثالث وعلى راي لبعض الشافعية وكذا
 ماذن له في الضمان يتصلق بكسبه ولا يتصلق الا بالذمة **مسئلة** ان اذن السيد لغيره ان ضمن وانفسه ما تكسبه جميع ضمانه ويتصلق بكسبه كذا لو اذن له في
 له في التجارة ضمن واقض من المال الذي في ذمه فمضى منه وكذا ان عين ماله اقرضه بالخصاء منه وجب له ان يورثه ماله بده لو كان عليه يورثه فان المضمون
 له يشار له الغرماء لانه من لم يذنه ان يورثه فاشبهه سائر الميراث وهو واحد وجب الشافعية والثاني لانه ان الضمان لا يتصلق بماله اذ لا يملكه كالميراث

الضمان

الفرق

المال

في شرط الضامن

الزمام والالتزام يتعلق بما فضل عن حقوقهم وعادة الجاهلين هذا إذا لم يحجر عليه كما هو محتمل عندئذ مال الضمان يقدم على ديون الغير لعلان موكله منه
 فيه ما لو حصر عليه كما هو باستدراكه الغرماء ثم ضمن بأذن مولاه وجعل الضمان على يده لتعلق حقوق الغرماء به بمقتضى حصر ما حكم عليه
 ولو عين السيد مال الضمان من دية بقين كما لو ضمن آخر على أن يؤدي من مال معين فإن مال الضمان يتعلق بذلك المال المعين كذا هنا لأن الحقوق تتعلق بما
 الأموال كالرهن وما يتعلق الضمان بعين ماله دون ذمته فلا يصح وضع هذا الحق للعبدان له ذمته ولو أذن للعبد التجارة وفي الضمان ولو عين المال من
 ابن يودي فذلك لأن الأقوى تعلقه بذمة العبد ويجعل يكسبه ويكسبه المولى قال الشافعي يتعلق بما في يده من أموال التجارة فيقتضيه منها على الوجه
 الذي يتعلق بكسبه ليس بجهد لا سيما إذا كان له في الضمان بالاطلاق فهو ينصرف إلى ذمته وكسبه وذمته وكسبه **مسألة** في المديونية والولد والمكاتب
 المشروط كالقن في الضمان لا يصح إلا بأذن سيده لأنه لا يتبرع بالمال فاشبه بذلك الصدقة أو يقول يصح وينبغي به بعد العتق على المخالف الذي سبق قلنا
 في العبد العتق ولو ضمن بأذن سيده صح كما لو أذن للعبد أن الحق للمكاتب وللسيد لا يخرج عنهما وقد اتفقا على الضمان فلا مانع ويجوز أن يصح لأن فيه
 ثبوت ثبوتية وهو عند الشافعي أن استغنى ضمانة الرجوع كما لو أذن له المضمون عنه الضمان يكون الضمان مصلحة لا مضرة فيه كما لو كان المضمون
 عنه مصلحة لا يضره كما لو تبرع لأن السيد منه من التصرف في غير اكتسابه وأما المكاتب المطلق فليس للسيد منه من الضمان مطلقا كفتا ولا يقطع تصرفا
 المولى لو كان بعض العبد حر أو بعضه وقاد ما به باه بغيره وبين السيد لم يكن له الضمان إلا بأذنه لتعلق حق السيد برقبته وضرره وكذا لو كان بينهما ما به
 وضمن في إمام السيد ولو ضمن في إمام نفسه فلا فرق الجواز قال بعض الشافعية يجوز أن يخرج ضمانا لتعلق بعضه على المخالف في اكتسابه النادرة هل يدخل في
 المهاداة أم لا وضمان المكاتب عند الشافعية بغير إذن السيد كضمان العتق وبالأذن مبيح على المخالف بغيره **مسألة** إذا أذن السيد للعبد في الضمان
 صح وانقل المال إلى ذمة العبد أو ذمة السيد أو مال العبد الذي يده له كونه على خلاف فان أدى مال الضمان حاله الرق فحق الرجوع للسيد لا لأدوم
 السيد سواء كان من ذمة السيد أو بما في يده أو من كسبه وان أداه بعد عتقه فحق الرجوع للعبد لا لأدوم من ماله ولو قلنا أنه إذا ضمن بأذن سيد يتعلق الضمان به
 السيد ولو بكسبه للعبد فلا فرق في حق الرجوع للسيد بغيره وللشافعية وجهان فيما إذا أدى بعد العتق أصحهما أن حق الرجوع للعبد والثاني أن السيد لا مال الضمان
 كالشئ من اكتسابه فلا يبرأ من الضمان ولو ضمن العبد للسيد عن إيجبه لم يصح لأنه لا يؤديه من كسبه وكسبه السيد فهو كالمضمون المستحق لنفسه ولو ضمن كسبه
 عن سيده بأن لم يبرأ من السيد فهو كالمضمون إيجبه عن سيده فان لم ياذن السيد فهو كالمضمون عن إيجبه لأن ضمن بأذنه صح ثم إن أدى قبل العتق فلا رجوع له وإن
 أدى بعد ففي رجوعه على السيد احتمال وللشافعية فيه وجهان عنيان على الوجهين فيما لو أخرج عبده ماله ثم اعتقه في ابتداءها أو في انقضاءها هل يرجع بأذن السيد
 لبقية المدة أو لا **مسألة** يصح ضمان المرأة ولا نفق فيه خلافا كما يصح ضمان الرجل ولا نفق فيه خلافا بين أن تكون خلية من قبل أو تكون ذات فعل ولا
 لا مهرانا نذر الصروف في ما لها تصح منه الاستدانة وغيرها من التصرف في حق الضمان كالرجل ولا نفق فيه خلافا بين أن تكون خلية من قبل أو تكون ذات فعل ولا
 نفق الزوج كذا على تصرفات ما به قال أكثر أهل العلم من العامة والخاصة وقال مالك أنه لا بد من إذن الزوج وليس بمقتضى **مسألة** الرضخ يصح ضمانه ولا نفق
 خلافا سواء كان مرض الموت أو لا لكن إن لم يكن مرض الموت دعوى من مرضه صح ضمانه مطروا وإن كان مرض الموت فان تبرع بالضمان فذلك عند كل من ثبتت
 من الثلث من جعل منجزا من الأصل أمضاها من الأصل وإن لم يتبرع بالضمان بل ضمن قبول المضمون عنه كان حكمه حكم ما لو باع له وجه أنه إن علم بعد الرجوع
 لغيره لم يبرأ من حيث يعلم عدم وصول مال السيد كان ما ضامن الثلث كالوتبرع والامضى من الأصل والمطلق بعض المنة احتساب ضمان المريض من الثلث كذا يتبرع
 بالتمام مال المزمع ولو أخذ عنه عوضا فاشبه له به ونمى التبرع في الشافعية **النظر الثالث في المضمون عنه مسألة** المضمون عنه هو المديون
 وهو الأصل ولا يشترط وضاده في صحة الضمان بالاجماع كما يجوز إذا دل الدين عن الغير بغيره فالتزامه الدية أولى بالجواز لأنه يصح الضمان عن الميت بالاجماع ولما
 تقدم من امتناع النبي من الصلوة على الميت حتى ضمنه أم المؤمنين علي عليه السلام ومعلوم أنه لا يفتقر الرضى من الميت **مسألة** ولا يشترط حيوة المضمون
 بل يجوز الضمان عن الميت سواء خلف له بيت فاء أم لا عند علماءنا اجماع ويقال الشافعي ومالك أبو يوسف محمد لما تقدم من إحدائهم لتمامه من أم المؤمنين
 وقدر ما ضمن المدين عن الميت فمأذاه الخاصة أيضا وإن كل من صح الضمان عندنا وكان له ضمان صح وإن لم يكن له ضمان كما لو خلفه أو كان جازا قال أبو حنيفة
 والنوري لا يصح ضمان عن الميت لم يخله فاء بالو وضمانا من كان الموت مع عدم الوفاء يقطع المطالبة بالحق والملازمة عليه **مسألة** لا يمنع صحة الضمان كالأب
 وهو بطلان الأبواء إسقاط للمحور ولهذا لا يصح بعد إبراء وهذا بخلافه وبإعطاء أبو حنيفة فيما إذا ضمن عنه ذمته ثم مات مع أنه لا يبطل الضمان **مسألة**
 ولا يشترط معرفة المضمون عنه فلو ضمن الضامن عن كافر فصرح ضمانه عند علماءنا وبما قال الشافعي في أصح القولين لما تقدم من أن عليا عليه السلام وأبا قتادة ضمنا
 عن كافر فانه وإن لم يكن له الحق فلا حاجة إلى معرفته من يودي عنه لأنه لا معاملة بينهما في ذلك لأن لا يشترط وضاده فلا يشترط معرفته وبما قال أحمد أنه وإن
 الشافعي لا يشترط معرفة غيره حاله وإنه هل يستحق اصطناع المعرفة له ولا وليس بشئ إذا عرفت هذا فهل يشترط معرفة ما يضمنه عن غيره لا أم لا بل لو قال
 ضمننا للمدين الذي لك على من كان من الناس جاز على أشكال نعم لا بد من معرفة المضمون عنه بصفته عند الضامن بما يمكن الفصل معالي الضمان عنه
 لو لم يقصد الضامن من أي من كان **فإن ثبت** لو تبرع الضامن بالضمان ورضي المضمون له بضمانه الضمان وانعقد برتب ذمة المضمون عنه ولو
 المضمون عنه الضمان لو بطل ضمانه وبما قال الشافعي **النظر الرابع في المضمون له مسألة** المضمون له هو مستحق الدين وهل يشترط معرفته
 عند الضامن أشكال بنشأنه عدد الضرر له والبحث عنه ضمانا على علمه وإني قتاده لأن الواجب إبراء المحور فلا حاجة إلى ما سوى ذلك من أنه لا بد من معرفة الضامن
 لمبا من الغير فإن الناس يتفاوتون في المعاملة والالتضاء والاستيفاء تشددا ولا وتسهلا وتختلف الأغراض في ذلك الضمان مع الماله عزه وضرره من غير ضرورة
 وللشافعية وجهان أصحهما الثاني عندهم ولا بأس به بمحصول المعاملة بغير الضامن وبعبارة الضمان فأنفق المعرفة للحاجة وقال الشيخ في الخلاف لا يشترط معرفة
 الضامن المضمون له ولا المضمون عنه واستدلوا بغيره **مسألة** لا يشترط رضى المضمون له في صحة الضمان وهو قول أكثر علماءنا وبما قال
 أبو حنيفة ومحمد والشافعي في أحد القولين لأنه إن ثبت مال الدين وتجدد سلطته ولا بد له من ثبوت لا يثبت الأبواء أو من ينوب عنه كالبيع والشراء وبعد أن

الشافعية

في المضمون عنه

في بيان شرط الحق المضمون

بذلك الغير شيئا من غير رضاه والقول الثاني للشافعي ان شرط رضاه وهو قول الشيخ لان علما ابا قاده ضمنا الدين عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انما يشترط رضاه عن رضى المضمون ثم قال الشيخ ولو قيل ان من شرط رضى المضمون له كان وليا لانه انما يشترط حصة الدية فلا بد من اعتبار رضاه كسائر الحقوق ثم قال والادب البق بمذهبنا لان الثاني قياسا على عرفنا هذا فقد قال ابو يوسف بالقول الثاني للشافعي بانه لان الضمان محض الشرع وليس موضوعا على قواعد المعاملات **مسألة** قد ثبت ابو حنيفة وافقنا على شرط رضى المضمون في الضمان لا في مسئلة واحدة استثناهما وهي ان المريض او العرس من الورثة ان يضمنوا بغيره فاجابوا بوجوبه وان لم يرض المضمون **مسألة** نحن وابو حنيفة والشافعي في احد القولين لما اشترطنا في صحة الضمان رضى المضمون لم نخرج عندنا فرع وهو انه هل بشرط قبول المضمون له او لا بل يكفي صحة الضمان الرضى شكل يشأ من ان يملك في مقابلة تملك الضامن فغيره في قبول كسائر التملكات والملكات ومن اصابه العدم لا يشترط مع قيام الفرق بينه وبين سائر التملكات فان الضمان لا يثبت ملك شيء جديد لا يثبت ثبوت الدين الذي كان مملوكا ويقتضي بالرضى فانه لا يبعد الا التوثيق ويعتبر فيه القبول للشافعية قوله ان الاحتمالين لكن الاصح عندهم الثاني والاقرع عندي لا قول لانه عقد فلا بد من القبول قال بعض الشافعية بغير هذا الخلاف من خلاف في شرط القبول في الوكالة لان كل واحد منهما مجتهد سلطنة لم تكن فان شرطنا القبول فليكن بينه وبين الضامن الموصل ما بين الاجابة والقبول كافي سائر العقود وان لم يشترط يجوز ان يتقدم وقد فرع الجويني على عدم اشترط رضى المضمون له فقال اذا ضمن من غير رضاه نظر ضمن بغير رضاه عنه فالمضمون له بالخيار ان شاء طالب الضامن وان شاء تركه وان كان الضمان باذنه فثبت قلنا يرجع الضامن على المضمون عنه المضمون له على قبوله لان ما يؤد في حكم المضمون عنه وحيث قلنا لا يرجع فهو كالمالك لغيره او يرضى عن شرط الرجوع وقلنا انه لا يرجع ويشتري المدين والحق ان يمتنع من القبول فيه وجهان بناء على ان المؤدى يقع في الموهوب او ما من عليه الدين ان قلنا بالثاني لو يكن له الاستماع وهو الاشهر عندهم وقد ظهر من هذا ان للشافعية اشترط التفرقة المضمون له والمضمون عنه ثلثة اقوال قال بعضهم لا بشرط معرفة الماد قال اخرون بشرط معرفة الماد وقال اخرون بشرط معرفة المضمون له دون المضمون عنه اذ لا معاملة معه وذا الجويني قولنا لا بشرط معرفة المضمون عنه دون المضمون له **النظر في الخاص في الحق المضمون به** **مسألة** بشرط في حق المضمون به ان **الاول** لا يفسد الا يصح ما للبرهان ان الضابط فيه ان يكون ما يصح ملكه وبغيره كما لا يصح بيع المحرمان والربوا وان غيرهما تقدم كذا لا يصح ضمانها **الثاني** البتة في الدية ولو ضمن من دين المجهول وسحب بقرض او بيع او شيئا مما لم يصح ولو اغيره ما اعطيت فلا يلزم له تصحيحه عند علماءنا اجمعين وبه قال احمد لان الضمان ضم من ثمة الى ثمة في الزمان الذي فاد الم يكن على المضمون شيء فلا ضم فيه ولا يكون ضمانا ولا ان الضمان شرع لو ثبت في الحق فلا يبق وجوب الحق كالشهادة وللشافعية هنا طريقتان احدهما قال ابن شريح المسئلة على قولنا القديم انه يصح ضمان ما لم يثبت في الدية ولو لم يكن كالحق قد مر البتة كما ان في القديم جواز ضمان نفقة المستقبل وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعية والشافعية في القديم جواز ضمان نفقة المستقبل وبه قال احمد والثاني القطع بالتمتع وبخالف ضمان النفقة لان النفقة على القديم يجب بالتقدم ضمانها كما لا يجب **مسألة** لو قال ضمانك ما تباعد من فلان فباع الشيء بعد الشيء لم يصح هذا الضمان عندنا وهو احد قول الشافعي في القديم يصح ويكون ضمانا للكل لان ما من له وانما الشرط في نفقة النعم ولو قال اذ بعث من فلان فانا ضامن فانه ضمن الاول لا غير لان اذ البعث من اذ الشرط وقال ابو حنيفة اذ قال لغيره اذ بعث فلا ناشئ فهو على فباعت شيئا ثم باع شيئا اخر لم يضمن الضامن المال الا لخاصة ولو باع ما بعت اليوم فهو على لزومه ما يبعه اليوم ولو قال من باع فلانا اليوم فهو على فباعت شيئا ثم باع شيئا اخر لم يضمن الضامن المال الا لخاصة ولو باع الدين فانهما في صورة ضمان ما لم يجزى ان لم يشترط فلان في ضمانه وجهان وكذا معرفة المضمون عنه وان ضمن ما لا يجب ليطالب الضامن من المدين بدينه على الاصيل فبطلان البتة عند من جوزه وما عندنا فلا قال مجوزوه اذ ضمن ما لم يجب ثم رجع عن الضمان فان بعد لزوم المال لم يكن له الرجوع قبله فمن ابن شريح من ان الشافعية ان ان يرجع وقال غيره من الشافعية لا يرجع لان وضع الضمان على الزور وعلى قولنا بطلان ضمان ما لم يثبت لو قال اقرض فلانا فانا ضامن فانه ضامن قال بعض الشافعية المذهب ان لا يجوز له ان يضمن مقررنا القبح **مسألة** يصح ضمان النفقة الماضية للزوجة سواء كانت نفقة المومنين او نفقة المعسر وكذا ضمان لاوام نفقة الخادم وسائر المؤن لانها تثبت في الدية واستقرت بمضى الزمان وكذا يصح ضمان نفقة اليوم الحاضرة لانها تحجب بطولوع الفجر واما النفقة المستقبلية فانها غير واجبة في الدية فلا يصح ضمانها لان النفقة عندنا انما تجب بالعقد والتكليف والتكليف في المستقبل لم يحصل فلم تجب النفقة الا مع حصوله فيكون ضمانها ضمان ما لم يجب وهو القول الجديد للشافعي قال في القديم لم يصح وهو مسمى على ان النفقة تجب بالعقد والتكليف وقال الجويني ان قلنا بالقديم صح الضمان وان قلنا بالثاني فالاصح بطلان وجبه قول آخر مع تفرعنا على ان ضمان ما لم يجب باطل لان سبب جوبه بالنفقة ناجز وهو التكليف وبه شكل لان سبب جوبه بالنفقة اهل التكليف او التكليف في التكليف فان كان النفقة واجبة فكيف قال لم تجب ان كان الثاني فليس غير موجود **مسألة** قد ثبت ان نفقة ضمان الدية المستقبلية للزوجة باطل على قول الشافعي بل يجوز بشرط امر ان احدهما ان يقدم للدة فلما طلق لم يرجع فيها بعد الغدوى في الغدوى وجهان اخذنا من الخلاف فيما اذا قال امرتك كل شهر بدوم ولم يقدم هل صح في الشرع قولان الثاني ان يكون المضمون نفقة المعسر وان كان المضمون عنه مومرا او متوسطا لانه دينا بغير الزيادة على نفقة المعسر غير ثابت لانه يسقط بالعسر قال بعض الشافعية ان يجوز ضمان نفقة المومنين والتوسطين لان الظاهر استمرار حالهما واما نفقة المعسر للدة المستقبلية فانها عندنا اولى بالبطلان لعدم وجوبها وبه قال الشافعي اما نفقة اليوم فلا تجوز ضمانها لوجوبها بطولوع الفجر للشافعي وجهان احدهما انه لا يصح والفرق بينهما وبين نفقة الزوجة ان سبيل هذه النفقة سبيل البر والصلة لا سبيل العيون ولهاذا تسقط بمضى الزمان وضمانه العسر ونفقة النفقة الزوجة معاوضة فبطلانها سبيل الدين **مسألة** لا يشترط في المال للزوم بل مطلق الثبوت سواء كان مستقرا او ما كمن البيع لا كان في الدية او متركا كضمان العسر في مدة الحبس فانه يصح ضمانه وهو اصح وجهي الشافعي لانه يثبت في الزوم بنفسه فحتاج في التوثيق لصل وضع الزوم والثاني لا يصح ضمانه لانه ليس بلازم ومنع شرط الزوم وهذا الخلاف بين قول الشافعي بما هو فيها اذ كان الحجة للشرع او لما اذ كان الحجة مختصا بالبايع فانه يصح ضمانه بلا خلاف لان الدين لا يرد من عكبه وهو قول الجويني فيجوز ضمان ما لم يجب سبق على ان الحجة لا يمنع نقل الملك في العسر الى البايع اما اذ منع فهو ضمانه ما لم يثبت بعد **مسألة** المحقوق على اربعة اضرب جواز لزوم مستقر كالشئ بعد قبض البيع الا بغيره بعد انقضاء الدية والتمتع بعد الدخول وهذا يصح ضمانه

تدنيست

على المضمون له قبوله

وان كان
وقال ابن شريح
انه يجوز
منه
النفقة
النفقة
النفقة
النفقة

البيع

في أحكام الحق المضمونه

فوت

في احكام ضمان العهدة

الى وقت كذا ثم لم يحضر وجب عليه ما قامت لبقية المضمون عنه ولا يلزم ما لم يتم به لبقية ما يخرج به بحسابه في دفتر او كتاب انما يلزم ضمانا له به لبقية المضمون
 حصة عليه ان حلف على ما يدعيه واخذت له وجب عليه الخروج منه وهذا يشترط بحوزة ضمان المجهول ولا يرد به قال ابو حنيفة ومالك وعن احمد والشافعية
 احدهما ان على القولين القديم ان يصح والمجدد النع والثلث القطع بالمنع واجتمع المحدثون بقوله تعدل من جاء به حمل بعير وانا فيهم وحمل البعير مجهول ويختلف
 باختلاف الاجناس والمهور قوله الوعيم غام ولا يترام حق الدقة من معاوضته فصح مع الجملة كالتدوير لا يترام ولا يصح بتلقينه بغيره وخضر وهو ضمان العهدة
 وكما اذا قال بغيره الق متاعك المجرى على ضمانه او قال دفع ثيابك الى هذا وعلى ضمانها فصح في المجهول كالتدوير والطلاق **ثلاث** نكبات يصح ضمان المجهول في ملك
 يمكن العلم فيها بعد ذلك كالوقال انا ضمان للدين الذي عليك انا ضمان لشئ ما بعت من فلان وهو حامل بالدين الشئ لان معرفته ممكنة والمخرج عن العهدة
 معتد وعليه ما لو لم يكن الاستلام فان الضمان منه لا يصح فولا واحد كما لو قال ضمانت لك شئ ما لك على فلان **مسألة** لا يرد عندنا من المجهول يصح لانه
 عاين الدية بل هو اولى من ضمان المجهول لان الضمان التوام والابراء اسقاطا بخلاف المذكور للشافعية ضمان المجهول اتم في الابراء وذكرنا في المحل
 الابراء ما خذ بن احدهما الخلاف في صحة شرط البراءة من العيوب فان العيوب مجهولة الاثبات والاداء والثالث ان الابراء محض اسقاط كالاتفاق وهو تملك المجهول
 ما في نفعه اذ ملكه بقط وفيه قولان ان قلنا ان اسقاط صحيح الابراء عن المجهول كاذبنا نحن البويهي قال ابو حنيفة ومالك ان قلنا تملك المجهول وهو ظاهر
 مذهب الشافعية فخرجوا على هذا الاصل مسائل لو عرفنا البراءة قد الدين ولو بغيره المبر عنه هل يصحام لا وسباني اشتهر في باب لو كان له دين لو كان له دين
 اشبه فقال براءت احد كما ان قلنا ان اسقاط صحيح وطولها البيان وان قلنا تملك المجهول كاذبنا نحن البويهي قال ابو حنيفة ومالك ان قلنا تملك المجهول وهو ظاهر
 به ج لو كان للدين بن على شخص فابراه الولد هو لا يعلم **مسألة** ان قلنا ان اسقاط صحيح كما لو قال العبد ابيع غنلك هو لا يعلم موت الابن ان قلنا ان تملك المجهول
 لو باع مال ابيه على ظن اني وهو ميت في الابراء اذا كان اسقاطا لم يمتح الى القبول وهو مذهب الشافعية وان قلنا ان تملك المجهول لانه وان كان تملكه فالتقصو
 منه الاسقاط فان اعتبرنا القبول وتدارك الرد وان لم نعتبره ففي ادائه بالرد وجهنا للشافعية وعندنا ان لا يرد ولو جرح بعض الشافعية على الابراء تملك المجهول
 قال المدهون ملكك ما في فملك صحيح ومرتبة من عيني مرتبة ولو لا ان تملك لا شفر لانه مرتبة كما اذا قال العبد فملكك فملكك ولو جرح ملكك
 نفسك فان احتجنا عندكم الى البراءة ولا ياتي في ذلك على مذهبنا لان القمع والطلاق لا يفتان بالكتابة وان لا يرد عندنا اسقاط محض لا يعتبر فيه رضى المبرور
 اثر له **ثلاث** نكبات لو اغتصب شخص غيره ثم جاء اليه فقال اني اغتصبك فليعلق هل فعل هو لا يرد ويأخذنا به فملك الشافعية وجهان احدهما ان يبرأ لان هذا
 محض فساد كما لو عرفنا ان عبدا قطع عضوا من عبدا ولم يعرف عن العضو المقطوع ففيه عن القصاص يصح والثاني لا يصح لان المقص حصول رضاه والرضا بالمجهول لا
 يمكن مجازا في مسألة القصاص لان العضو من القصاص متى على التغليب والسرية واسقاط المطالع غير مبنية عليه **مسألة** اذا منعنا من ضمان المجهول فلو قال
 ضمانت ما لك على فلان من درهم عشرة فالا توى الصحة لان الضمان المجهول اذا بطلناه فانما كان باطلا لما فيه من الغرر ومع بيان الغاية ينفي الغرر وينفي
 للفتا شيعي اصل الصحة سلمها عن البطل وحيث وطعن نفسه على تلك الغاية فاي غرر يفي فيه وهو احد قول الشافعية والثاني لا يصح لانه من المجهول فاذ قلنا
 بالصحة وكان عشرة او اكثر فبطلت عشرة او خال لا للطرفين في الملتزم وهو المتعارف وهو احد وجوه الشافعية والثاني ان يبرأ منه ثمانية او لبا للطرفين والثالث
 يستعد خال لا للطرفين لانه لا يبرأ منه الا بالرد وما اخبرناه اصحهما عندنا انما اقول ضمانت لك ما بين درهم وعشرة فان عرفنا ان يبرأ منه ينقص عن عشرة صح ضمانه
 كان ضماننا لثمانية وان لم يعرف ففي صحته الثمانية للشافعية قولان ولو قال ضمانت لك درهم الفع على فلان قلنا بطلان ضمان المجهول وهو لا يبرأ منه
 احتل صح ضمان ثلثه لدخوله في لفظ على كل حال كما لو قال اجرتك كل شهر بدوهم هل يصح الشهر الاول للشافعية وجهها وعلى كل هذه المسائل اثبت
 الابراء **ثلاث** نكبات هل يجوز ضمان الزكوة عن مكي عليه الا توى عندي لخوا لا يها من ثابت الله تعالى ضمانها المضمون له هنا المحاكم والسحق اشكال للشافعية
 وجهه يمنع الضمان لانها حق لله ثم فاشبهه لكان لا يبدل في الشاهد اداوا الشهادة وعلى ما اخبرناه هل جبر الاذن عند الاداء للشافعية وجهان اظهرهما الاعتناء
ثلاث نكبات يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمم كالا موال لانها مستحقة في ذمة المضمون عنه معلومة فلا مانع من صحه ضمانها كالا موال **الباب الثاني**
 في ضمان العهدة **مسألة** من باع شئ فخرج المبيع مستحقا لغير البايع وجب على البايع رد الشئ ولا حاجة فيه الى شرط والرد اقول بعض العلماء من الحماة اشتراط
 ذلك في القبال لان ضمن عنه ضمان المبرج الشئ عليه الشئ لو خرج مستحقا فهو ضمان العهدة ويسمى ايضا ضمان الدرك ويسمى ضمان العهدة لان الرد والضمان
 ما في عهدة البايع رده او لما ذكره صاحب الصحاح فقال يقال في الامر عهدة بالضم اي لم يحكم بعد في عقده عهدة اي ضعف فكان الضم ضمن ضعفت العقدة والرد ما
 يحتاج اليه فيه من عرفه وان الضمان التزويج المشرى عليه عند الحاجة واما الدرك فقال في الصحاح الدرك البتة ومثل سمي ضمان الدرك لان الزامه لغرام عند ادائه
 السحق عين ما لزم هذا الضمان عندنا صحيح ان كان البايع قد قبض الشئ ولم يكن قد قبض المبيع والشافعية في صحة ضمان العهدة طريقتا اظهرهما انه على قولين
 احدهما انه لا يصح لانه ضمان ما لم يوجب لانه لا يجوز الرهن به فكذلك الضمين واصحهما هو قول الشافعية في كتاب الافراد انه صحيح وبه قال مالك والشافعية والناس عليه واهل اعيان
 الضمكون في جميع الاعضاء لان الحاجة تشرع معاملته من لا يعرف من الغرماء ولا يوثق بيده وملكه ويحاج عدم الظفر به لظاهر الاستحقاق فيحتاج الى التوثيق والثاني
 القطع بالصحة ويمنع كون ضمان العهدة ضمانا ما لم يوجب لانه اذا ظهر عدم استحقاق البايع المبيع ظهر استحقاق الشئ عليه بثبوته في ذمة وانه يجب عليه رد الشئ في
 المشرى لا انا لو يكن فربما ذلك بخلاف الاستحقاق عندنا ومنع عدم جواز الرهن به في ذمة المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج
 المنية قال لا بأس سلمنا لكن القوط لان تجوز الرهن به في ذمة المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج
 البايع الشئ صح وبه قال الشافعية اصح القولين عندنا وان كان قبله فوجهان عندنا احدهما البطلان كما قلناه نحن لان الضمان تضمن ما دخل في ضمان البايع ولزم رده
 وقبل القبض لم يتحقق ذلك والثاني يجوز لان الحاجة تشرع الرهن به في ذمة المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج المبرج
 في البيع يصح عن البايع المشرى وعن المشتري اما ضمانه عن المشتري فهو ان يضمن عن البايع الشئ في خرج المبيع مستحقا او رد بغيره او ان الشئ لم يضمن
 عن المشتري البايع فهو ان يضمن الشئ الواجب ببيع قبل تسليمه وان ظهر منه عيب واستحق وجع بذلك على الضامن فضا العهدة في الوضعين ضمان العهدة في ذمة

كذا

في صورة

موت

لم يجز البراء

ابو حنيفة

البيع

في أحكام ضمان العهدة

عن أصلها الآخر وحقيقة العهدة الكتاب الذي يكتب فيه وثيقة البيع ويدكر فيه الشئ فخره عن الشئ الذي يضمنه **مسألة** وكما يصح ضمان العهدة للمشتري
 ضمان الصيغة للبائع فإذا جله المشتري بصيغته ووزن بها الشئ فانه له الباع فيها فضمن ضماناً لنقصان كانت الصيغة ناضجة صح الفسخ لأنه من ضمان العهدة وكذا
 لو ضمن زيادة الشئ إذا اشرك الباع في الشئ الذي فيه المشتري من هو من الضرب الذي يستحقه صح فاذ خرج ناقصاً طال الباع الضامن بالنقصان وكذا لو خرج
 رد بام من غير الجنس الذي يتخذه المشتري فزده على الباع طال المشتري الضامن بالضرب المستحق له ولو غلغل المشتري بالنقصان الصيغة فالقول قول الباع مع
 لاصالة عدم القبض فاذ حلف طال المشتري بالنقصان ولا يطالب الضامن على إقرار الوجهين للشافعية لأن الأصل براءة ذمته فلا يطالب إلا إذا علمت بالنقصان
 أو قامت عليه بينة ولو غلغل الباع والضامن في نقصان الصيغة صدق الضامن وهو أصح وجهي الشافعية لأن الأصل براءة ذمته بخلاف المشتري فإن ذمته
 كانت مشغولة بحق الباع فلا يصل بقاء الشغل ويحتل تقدم قول الباع لاعتضاده بالأصل ولو باع وشترط كون الباع من نوع كذا فخرج الباع من نوع أو دله ثبت
 الخبر والرجوع بالنقصان فضمن ضماناً كان له الرجوع على الضامن أيضاً وفيه نظر عندنا إذ الشئ هنا لو يكن ولجبا على الباع وإنما وجب بيع المشتري الباع ولو شرط
 كون الباع كذا فخرج ذمته فقلنا بطلان البيع كما هو أحد قول الشافعي كان للمشتري الرجوع على ضمان الصيغة عن الباع وإن قلنا بأن البيع صحيح وثبت للمشتري
 الخيار فانه يرجع على الضامن أيضاً وفيه نظر الذي قلناه **مسألة** لو ضمن رجل عهدة الشئ وخرج مستحقاً كما قلناه في طرف الباع فاذ خرج الشئ مستحقاً كان
 للبائع مطالبة الضامن بالعين التي دفعها إلى المشتري إن كان ذلك بعد الدفع وفيما قبله تكون للشافعي تقدماً ولو ضمن عهدة الشئ لو خرج الباع مستحقاً فلا إشكال
 في صحة ما سبق لأن بعض الشافعية قد يثبت أحاطهم فيه ما لو ضمن عهدة الشئ لو خرج الباع مستحقاً أو باع فساد الباع بسبب غير الاستحقاق كخلف شرط معتبر
 الباع أو اقتران شرط فاسد به فلا أقوى عندنا عدم الجواز في الصورة التي خرج الباع منها معيباً لأن وجوب الشئ على الباع بسبب حادث هو الفسخ والضمنا سابق
 عليه فيكون ضمان ما لم يجب فهو أحد قول الشافعي ولما اذ اظهرت الباع بسبب غير الاستحقاق من تخلف شرط معتبر أو فسخ شرط فاسد به فلا أقوى عندنا صحة
 الفسخ لأن الشئ يجب له على الباع فاشبه ما لو كان الفسخ بالاستحقاق وهو أقوى الشافعي في الثاني يصح الضمان لأن الفسخ هنا جواز الحاجة إنما ظهر الحاجة في
 الاستحقاق لأن التجوز عن شرط الاستحقاق لا يمكن والتحريم عن سائر أسباب الفسخ يمكن بخلاف حاله ظهور الاستحقاق في جميع أسباب الفسخ
 فإن قلنا بالصحة لو ضمن ذلك صح بحال الشافعية فيه وجهان في ندر أحدهما تحت مطلق ضمان العهدة **مسألة** انما ضمان العهدة ان يقول الضامن
 للمشتري ضمن لك عهدة أو مثلاً وذكره أو غلغل منه ولو قال ضمن لك خلاص البيع أو العهدة لم يصح ضماناً بخلاف ذلك لا يقدر على ذلك حتى خرج مستحقاً
 العهدة فولا يفرق الصيغة للشافعية وقال أبو يوسف العهدة كتاب البيع فاذ ضمن العهدة كان ضماناً للكتاب هو غلط لأن العهدة صارة العرف عبارة عن
 الدرك وضمان الشئ وإذا ثبت للاسم عرفنا ضرف الإطلاق البه ولو شرط بيع كعبد لا خلاص البيع قال الشافعي بطل بخلاف ما لو شرط كعبد بالشئ بشرط أن
 يكون قدر الشئ معاً وما للضامن أن شرطنا العلم بالمال المضمون فإن لم يكن فهو كالموكل لو يكن قدر الشئ معلوماً المراجعة ويصح ضماناً للمسلم البه ولو شرط أن لا
 مستحقاً بعد تسليم المسلم فيه وبتله الشافعية وجهان أصحهما عدمه أنه لا يصح ولا يجوز ضمان أن المال للمسلم لو خرج المسلم فيه مستحقاً لأن المسلم فيه الذمة والاستحقاق
 لا يتصور فيه وإنما يتصور في المقبوض فخرج بطالب بمثل لا بأس **مسألة** ضمان المال عندنا ناقل للمال من ذمة المدين إلى ذمة الضامن على ما يات
 وفي ضمان الأعيان المضمونة والعهدة أشكال قريبة عندنا جواز مطالبة كل من الضامن المضمون عنه بالعين المضمونة ما للضامن فلفضما وأما المضمون
 فلو جرد العين بده أو تلفها فيه وفي العهدة ... شاء المشتري طالب الباع وإن شاء طالب الضامن لأن القصد هنا بالضمان التوثيق لا غير ذلك فربما يخرج
 البيع مفسوخاً أو بين أن يكون شقاً قد ثبت فيه الشفعة بينه سابق فخذ الشفع بذلك الباع ولو بان بطلان البيع بشرط أو غيره ففي مطالبة الضامن للشافعية
 وجهان أحدهما طالب كالمخرج مستحقاً وهو الذي قلنا نحن بطلان الاستغناء عنه بإمكان حبس البيع إلى استرداد الشئ لأن السابق له الفهم من ضمان
 العهدة هو الرجوع بسبب الاستحقاق ليس بجديد بل بسبب استحقاق الفسخ ولو خرج البيع مجبياً فزده المشتري ففي مطالبة الضامن بالشئ عندنا أشكال ثلاث
 وجهان تالوا أو إلى أن يطالب بغيره لأن الرقبة نائب جازت وهو فيه فاشبه ما إذا خرج بخلاف شرط أو مجلس أو تقابلاً وهذا إذا كان العيب عزرنا بالعقد ما لو حدث
 في هذا البيع بعد العقد قال بعض الشافعية لا يطالب الضامن وهو لم يفتقر عندنا لأن سبب الشئ لو يكن مقرراً بنا بالعقد لم يجد من الباع يقرضه في العيب
 الموجود عند الباع سبب الرد مقررون بالعقد والباع مقرراً بالاختلاف فالحق بالاستحقاق ولو تلف الباع قبل القبض قبل قبض الشئ وانفسخ العقد فهل يطالب
 الضامن بالشئ إن قلنا أن البيع ينفسخ من أصله فهو كالموكل ولو تلف الباع من غير فكل رده بالعيب **مسألة** لو خرج بعض الباع مستحقاً كان
 الباع في البهة صحيحاً للمشتري فخرج على ما تقدم فلما فسخ الصحة البيع في الباقي فولا يفرق الصيغة فعلى ما اخترناه وعلى قوله بالصحة في يفرق الصيغة إذا جاز
 المشتري الصحة من الشئ طال المشتري الضامن بحصة الشئ من الشئ إن أجاز جميع الشئ لو يكن لمطالبة الضامن بشئ ولستأفقه قوله أن أنه هل يجبر بجميع الشئ أو
 بالحصة والحكم على ما قلناه وإن فسخ طال الضامن بحصة الشئ من الشئ وأما حصة البهة من الشئ فانه يطالب بها بالبائع وهل له مطالبة الضامن أم عندنا ناقل ولذا
 قولنا كالموكل بالعيب على القول الثالث للشافعي بطلان البيع مع تفرق الصيغة فله طريقتان أحدهما أنه كالموكل بان فسخ العقد بشرط ونحوه والثاني القطع بتوبة
 المطالبة لاستناد الفسخ إلى الاستحقاق لأن فسخ العقد ثبت له بسبب الاستحقاق وما ثبت له بسبب الاستحقاق يرجع به على ضمان العهدة كما لو كان لكل مستحقاً هذا
 إذا ضمن بالصيغة المذكورة أو لا إذا كان قد عين جهة الاستحقاق فقال فيه ذلك الشئ متى خرج البيع مستحقاً لم يطالب بجهة أخرى وكذا لو عين جهة أخرى لا
 يطالب عند ظهور الاستحقاق **مسألة** لو اشترى أرضاً وبنى فيها أو عرس فظهر استحقات الأرض وقيل المستحق البناء والغرس فيل يجب على الباع أن ينقص
 وهو ما بين يمينه قائماً ومملوفاً غير خلافاً في الظاهر وجوبه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إن كان الباع حاضر أرجع المشتري بقيمة البناء والغرس عليه
 قائماً لم يستحق أن يشاء أعطى الباع قيمته مملوفاً وإن شاء أمر بقلعه وإن كان الباع غائباً قال المستحق للمشتري أن شئت أعطيتك قيمته مملوفاً ولا فائده إن
 قلنا يرجع المشتري بقيمته على الباع مملوفاً لا أنه سلمه البه مملوفاً وإذا قلنا بوجوب الأرض على الباع فلو ضمنه منه فإن كان بطل ظهور الاستحقاق لم يرجع عندنا
 لأنه يجوز ولا ضمان ما ليس بواجب وإن كان بعد الاستحقاق وقيل انقلع فكله وقال أبو حنيفة يصح في صورتين فإن ضمنه بعد القلع وكان قدره مملوفاً

في بيانها لهذا الغرض وللضمان

فمنه



في صور رجوع الضمان المضمون

الابراء عندهم واعترض من بعض الشافعية ان الصلح ينقضي الرضا بالعقل من مجرد الصلح مع عدم علم الاطلاق الا ان سلموا الثاني ثم لم يتضح لهم الجواب ولو لم يرد
 الضامن جميع الدين ولو برئ المضمون له من شيء منه لكن وجهه في الدية فلا يرد بان له الرجوع وفيه للشافعية وجهان مبتدآن على القولين كالقول
 ومبا لصداق من الزعم ثم طلقها قبل الدخول وشيئا الله **مسألة** لو ضمن حتى ان يمتد بها على من سلم ثم تخلفا على من سلم لم يرد المضمون
 البراءة لان المصلحة بين الدينين وان لا يرد وكاد في المخرقة فيه للشافعية وجهان فان قالوا بالاول ففي رجوع الضامن على السلم وجهان باعتبار ما أدى له
 شيء وان اعتبر بما سقط يرجع بالدين والوجه عنده ان المضمون عنه يرد في كل الامر من جهة المخرقة مستطبه ومن الدين الذي ضمنه **مسألة** لو
 ضمن الضامن ضامن آخر انقل المال من فدية الضامن الاول الى فدية الثاني سقطت مطالبة المضمون له عن الاصيل والاضامن الاول عند علمنا بوجاهة بقدر
 ذكرهم وقال اكثر العامة لا ينقل بل يبقى الذم الثالث مشرك ويصح الضمان لان الحق ثابت في فدية الضامن كما هو ثابت في فدية الاصيل فاذا جاز ان يضمن من الاصيل
 جاز ان يضمن من الضامن كابن الضامن ويشتهر على الحق فلا يجوز ان يكون له وثيقة كما لا يجوز ان ياحذف فديته بالرجوع لاننا نقول الفرقان الضمان خواتم ثابت
 في الذمة والرجوع متعلق بالدين والرجوع لا يبرأ من الرجوع على الضامن الاول كرجوع الضامن الاول على الاصيل
 يبرأ من الرجوع على الاصيل الاول لا يبرأ من الرجوع على الاصيل الاول لان الضامن انما يرجع بما أدى من فدية الضامن الاول لو برئ من فدية
 فلا يكون له مطالبة شيء ولو ثبت له الرجوع على الاول فرجع عليه كان للاول الرجوع على الاصيل اذا وجد شرط الرجوع ولو اراد الثاني ان يرجع على الاصيل يبرأ من الاول
 فان كان الاصيل قد قال له اضمن عن ضامني ففي رجوعه عليه للشافعية وجهان كالقول لان الثاني قد برئ فادى ليس هذا القول القائل بغيره اضمن من فلا ينقل
 حيث لا يرجع على الامر لان الحق لم يتعلق بفدية وان لم يتعلق بضمين عن ضامني فان كان حال بحيث لا يقتضي رجوع الاول على الاصيل لم يرجع الثاني عليه ان كان
 فذلك على الصلح لو ظهر عندهم ان لم يضمن عن الاصيل والوجه عنده ان لا يبرأ من الثاني ان يرجع على الاصيل على كل تقدير لاننا نقول اضمن عن ضامني والمطلوب الرجوع
 على ولو ضمن الثاني عن الاصيل اضم له جميع الضمان عندهم ان ضمن للمضمون له اذا لمطالبة المضمون له فيكون الحق فدية ضامنا ما لم يجز بحقوق سبب الرجوع
 وان ضمن للضامن الاقوى الجواز لوجود سبب الرجوع عند اكثر العامة يصح ضمنا الثاني عن الاصيل لثبوت فدية فدية الضامن الاول مع انشائها لاداء الذم لثبوت
 في الشغل لا يرجع احد الضامنين على الآخر وانما يرجع المؤدى على الاصيل ولو ضمن عن الاول الاصيل جميعا لم يرجع ضامنه عن الاصيل عند فدية رجوع فان
 ادعى كان له ان يرجع على اهما شاء وان يرجع بالتبعض على هذا فبالبعض على الذم للاول الرجوع على الاصيل بما عزم اذا وجد شرط الرجوع **مسألة** لو كان
 لرجل على اثنين عشرة على كل واحد منهما خمسة مضمين كل واحد منهما صاحبه فان اجاز المضمون له الضمان لم يرد الضمان عندنا في باب المطالبة لان الضمان
 عندنا فان كان اضمن كل واحد منهما الآخر فقد انقل ما على كل واحد منهما الى الآخر وكما في الدين كما كان قبل الضمان لا انه يستفاد بالضمان بدرجة المال الاصيل في
 فدية كل واحد منهما ما يستفاد الى فدية الآخر لا نقول ان يبرأ من اصيله لانه يستفاد منه فدية وهي لو ادعى احد الضامنين عن حال الضمان بعضهم ابراء
 صاحب الدين من الباقي لم يكن له الرجوع على المضمون عندنا بما اده وان لم يرد انهما المضمون له بالضمان فضا فان ضامنا احد بل خاصه كان الدينان معا عليه
 ولم يبق المطالبة الاخر لكن الضامن يرجع على الآخر ان ضمن باذنه والاقوال وعند اكثر العامة يصح ضم كل منهما من صاحبه ويصح كل الدين مشتركا في فديتهما معا على
 ما هو اصلهم فلربما لم يرد انهما معا ومن شاء منهما بال عشرة فان لم يرد احد جميع عشرة برأ ما سواه للمؤدى الرجوع بخمسة ان وجد شرط الرجوع وان
 ادعى كل واحد منهما خمسة معا عليه فلا رجوع فان لم يرد اهما على كل واحد الرجوع على الآخر ويحذفان النقص وان ادعى احدهما خمسة ولم يرد الآخر شافان اداهما
 عن نفسه برئ للمؤدى عما كان عليه صاحبه عن ضامنه بقية صاحبه ما كان عليه المؤدى ضامن وان اداهما عن صاحبه رجوع عليه بالبرء وبقي عليه ما كان عليه
 ضامن لو ان اداهما عنهما فلكل نصف حكمه وان ادعى لم يصد شيئا فوجهان عندهم التقطط عليه لانه لو ضمن عن كل واحد منهما ما وقع فاد الطلق اقتضى ان يكون
 بينهما الاستواء فانه لو اصره الى ما شئت كما لو اتفق عندك عن كفارتك كان عليه كفارة وان كان لم يبين العتق عن اهما شاء وكذا في زكاة المالين ومن فدية
 ان يكون بنصف احداهما من فدية الاخر فلهما ما شاء فضرر الى ضريبة فقلت الوهن والافلا ولو اختلفا فقال المؤدى اضمن على اقل من مال بل لو عتق
 صاحبك فله قول المؤدى مع ميمنه وانما اختلفا لانه قد يخلق بهما فوائده وان كان قد يسخو المطالبة بالكل لانه قد يكون شافان اضمن رجوع في البيع سقطت
 عن صاحبه فاحلف برئ عما كان عليه لرب المال طالبت بخمسة لانه ان كان صادقا فالاصل بان عليه ان كان باقا الضمان بان وقال بعض الشافعية لا المطالبة لانه
 ان طالبت عن جهة الاصله وقد حكم الشرع بتصدق المؤدى في البراءة عنها او عن جهة الضمان وقد اعترف رب المال بان ادعى عنها هذا حكم الاول اما الواهر في البر
 احدهما عن جميع عشرة برئ اصلا وضمانا عندهم برئ الاخر عن الضمان دون الاصيل عندهم لان الدين عندهم لا يقطع عن المضمون عنه بقوله عن الضمان
 وعندنا يقطع ولو ابرأ احداهما عن خمسة فان ابرأ عن الاصيل برئ عنه بقية الاصيل يبيع على صاحبه الاصل والضمان ابراء من خمسة عن الجاهل جميعا
 الضمان لا يقطع عنه يقطع الاصل ويضمانا وعن صاحبه يقطع الضمان ويبيع على صاحبه الاصل ويضمانا يقطع الضمان ويضمانا يقطع الضمان ويضمانا يقطع الضمان
 عند ابراء شيا فحصل على النصف فيجب لصبره الى ما شاء منها الوجهان ولو قال البرئ ابرأ عن الضمان وقال البرئ عنه برئ عن الاصل والقول قول البرئ
 في كله على هذا فليست ان يرد بديله فدية في صدق المسئلة **مسألة** لو كان على ثلثة عشرة مضمينها اثنان كل واحد منهما خمسة مضمين احداهما عن الآخر
 وطالعك فدية منها ان يبرأ من عدم الضمان اذا جاز المضمون له ضامنه معا وعند اكثر العامة يصح ضمنا معا فان لم يرد احداهما على كل واحد منهما بال عشرة
 ضمها على الاصيل بضمها عن الضامن الاخر فان ادعى احدهما جميع عشرة رجوع بالنصف على الاصيل والنصف على صاحبه هل الرجوع بالكل على الاصيل اذا كان
 في صاحبه الرجوع عليه ان عزم به الوجهان عندهم وان لم يرد خمسة فان اداهما عن الاصيل او عن صاحبه وعنه ثابت الرجوع بخمسة **مسألة** لو باع شيا وضمنه
 في الثمن من ذلك البيع قبل القبض او وجد به عيبا فزده او ضمن اصدقا فان قلت البراءة قبل الدخول ونقضت يبيع فان كان ذلك قبل ان يردى الضامن برئ الضمان
 ولا الاصيل وان كان بعدا فان كان بحيث ثبت له الرجوع رجوع بالبرء على الاصيل ورجوع الاصيل على مال بما اخذ ان كان هالك وان كان باقيا فمعه
 في المسألة ورد بديله في خلاف ما هو ذم اذا طبع ببيع يبيع عن الشئ عند البايع فاداهما ساك ودمشقه والاصل المنع وبه قال الشافعية لو كان الذي دفعة الضمان
 عن الضمان برئ عنه

في صور رجوع الضمان المضمون

في صور رجوع الضمان المضمون

في صير جوع الضلع على المضمون

قسمون ٢

أخذ تركه الأصلية بما هو مخ فلا دور في دفعه ولم يطالب به ودته الضامن بثلاثين درهم ما دفعه بترعا الزم بقول الأصل تركه حتى يفرض فيها رجوع فان اراد المضمون تركه الضامن
 لزم الدد ولا يتأخره ودته الضامن يرجع إليهم بعضه من جهة انه يصير المضمون ضامنا لهم على الأصل بضمانه بربع صاحب الحق تركه ولو لم يرد من رجوع بعضه
 زيادة التركيز ومن زيادة التركيز زيادة المضمون ومن زيادة المضمون زيادة الرجوع وطريق معرفته ان يقر بأخذ صاحب الحق من ودته الضامن شيئا ويرجع إليهم على
 مثل نصفه لان تركه الأصل نصف تركه الضامن فيبقى عندهم ثلثون الاضغغغغغ وهي بقدر ثلثها ثلثها والثلث نصف شيء مثله شيء مثله
 ثلثون الاضغغغغغ يغدلسثثا فاذ جبرنا دقا بلنا عدلت شيئا ونصف شيء فيكون الشيء اثنين فبان لنا ان اذا غوشتون ورج يكون الستون دينارا للمضمون
 على الأصل وقد بقي لصاحب الحق ثلثون فيضاد بربع تركه به من وسهم وتركه خمسة واربعون بأخذ منها الودته ثلثين وصاحب الحق خمسة عشر مكره
 الحاصل بالودته ستون ثلثون بقيت عندهم وثلثون أخذوها من تركه الأصل وذلك مثله لما نفعه بوقع بترعا وثلثون ولو كانت المسئلة بحالها لكان
 تركه الأصل ثلثون ثلثا بأخذ صاحب الحق شيئا ويرجع الى ودته الضامن مثل ثلثان تركه الأصل ثلث تركه الضامن فيبقى عندهم ثلثون نصفه ثلثون
 بقدر ثلثها ثلثها وهو ثلثا شيء مثله شيء ثلث ثلث ثلثون الاضغغغغغ يغدلسثثا وثلثا فيجبر ويقابل عدلت ثلثون شيئين فالشيء خمسة
 اربعون وذلك ما أخذ صاحب الحق وصار بالودته الضامن على الأصل بقدر صاحب الحق عليه خمسة واربعون بأخذ منها الودته ثلثين وسهم خمسة
 بينهما نصفين ولو كانت تركه الأصل ستين فلا دور بل لصاحب الحق أخذ تركه الضامن كلها بحق الرجوع ويقع البقاء بترعا ولو كانت المسئلة بحالها لكان قد
 صغر عن الضامن ضامن ثمان ومات الضامن الثلثة ولو تركه الضامن في ردها كان صاحب الحق ان يطالب بترعا منها ما شاء وان طالب به ودته الضامن الاول قال
 بعض الشافعية ان كان المسئلة الاولى بأخذ ستين ومن ودته من كان عليه ضل لئال خمسة عشر ويرجع ودته الضامن على دته الذي كان عليه الحق بثلثين
 طالبت به الضامن الثاني أخذ منهم سبعين درهم ومن ودته من كان عليه اصل خمسة عشر ويرجع ودته الضامن الثاني على الضامن الاول بأربعين درهم ويرجع على
 الضامن الاول فقال من عليه اصل الحق بثلثين وانما كانت هذه المسئلة كالاولى فيها اذا طالبت به الضامن الاول لا يأخذ منهم الا ستين وبأخذ من تركه
 الأصل خمسة عشر كافي لصورة الشافعية لكن لا يتلف من ماله شيء منابل طالبت به الثلثة وهو خمسة عشر ودته الضامن واما اذا طالبت به الضامن الثاني
 فقد غلط جملته الشافعية قوله من جهة انه تلف من مال الثاني ثلثين لا يأخذ منهم سبعين واثبت لهم الرجوع بأربعين وكان البقاء عندهم عشرين فجاء
 ستون ولم يتلف من مال الاول الا عشرة لانه أخذ منهم أربعين واثبت لهم الرجوع بثلثين ومعلوم ان الضامن الثاني انما ضمن ثلثين عن مال خمسة
 اربعين فكيف يؤخذ من الثلثة اكثر مما يؤخذ من الاول والثلثان الشافعية في الجواب فقال لا يستحق ابو اسحق بأخذ صاحب الحق من ودته الضامن خمسة
 ويرجع بثلثها على ودته الاول ويرجع الاول على ودته الأصل بتركه وهي خمسة واربعون ويكون جملته ما معهم ستين خمسة عشر من الأصل والباقي من العوض
 وذلك مثله الثلثين التالفة عليهم ولم يثبت لصاحب الحق المطالبة ودته الثاني بحال الدين وقال اكثر له المطالبة الثانية بثلثي الدين ثم هم يرجعون على
 ودته الاول بخمسة وسبعين ويتلف عليهم خمسة عشر للضرورة ويرجع ودته الاول على ودته الأصل بتركه كما ذكره الاستاذ قال الجوابي كان الاستاذ اعتقدا
 ضمان الاول لم يصح الاخذ فلو رجع معه تركه الأصل لما زاد المالك من تركه على ثلثها ولو لم يرجع ضما فبما زاد لم يصح ضمان الثانية عنه والادعاء لو انما لا
 يؤخذ اكثر من الثلث الحق الودته لكنه صحيح الجميع متعلق بالدمية فيكون ضمان الثانية عنه فبما زاد كان الضامن رجوعا يكون هذا خلافا جازيا في طائفة
 شعبة التسعين اذا طالب ولا ودته الضامن الاول فان يدرك ثم وان أخذ السحق ولا بتركه الأصل بربع الضامن من نصف الدين ثم المستحق على جواب اكثر
 ان شاء أخذ من ودته الاول ثلثين ومن ودته الثاني خمسة عشر وان شاء أخذ الكل من ودته الثاني هم يرجعون على ودته الاول بثلثين فيحصل له ما هو حق
 بالطريقين وعلى جواب الاستاذ ليس له البقاء الا ثلثون ان شاء أخذها من ودته الاول ولا رجوع وان شاء أخذها من ودته الثاني هم يرجعون بها على
 الاول مسئلة يجوز تراض الضمان الى غاية معينة وهل يجوز دونه بان يضمن ضامن رجلا على دين ثم يضمن الرجل المضمون الضامن على دين للمدين فيمنع
 من الثاني فبانه ان يضمن فرع الضمون عنه فلا يجوز ان يكون اصله رهنه عندى نظرا لما هو ضمن غيره ذلك الدين فانما يجوز قطعا لان الأصل شيء قد يكون رهنه
 لفرعة شيء اخر وكذا لو تبرع الضامن بالضمان فان الحق يثبت في دمه وتبرأ ذمة المضمون عنه عند تاجير رجوع المضمون عنه فضمن الضامن ولو كان على اثنين
 عشرة على كل واحد منهم خمسة فضمن كل واحد صاحبه فضمن ثالث عن أحدهما عشرة وقضاها سقطة الحق عندنا وعند الشافعية عن الجميع بالاداء ورجع على
 الذي ضمن عنه بخمسة لانها هي التي ثبتت في دمه ولم يرجع على الاخر شيء لانه لم يضمن عنه شيء فانما يضمن الدين عنه بترعا وعند الشافعية يكون له الرجوع
 على الذي ضمن عنه بال عشرة ولا يرجع على الاخر شيء لانه لم يضمن عنه ولا يرجع على الذي ضمن عنه ورجع على الاخر بنصفه لانه ضمنه ما عنه وقضاها لو كان
 المضمون عنه دفع مال الضمان الى الضامن باذنه وقال لا يرض هذا المال للمضمون اعنى فقضاه كانت امانة في يده لانه تاجر عنه ودفعه الى صاحب الدين
 فان تلف قبل الدفع بغير تفرط منه لم يضمنه وان دفعه اليه عن الذي ضمنه وقال له هذا عوضا عما ضمنه فالتا فبانه وجبما احدهما يصح وعلمك لان
 عليه يتعلق به الضمان والغرم فاذ وجد احد السجين حيا ان يدفعه كالكوة والثلثي لا يصح ولا يملكه لانه يدفعه عوضا عما فيه ولو دفعه بعد فلا يصح المغايرة
 على ما يجب له ويمكن ان يقر هذا لا يخفى على من ذهب الى الشافعية لان صاحب الحق ان يطالب من عليه الدين بذلك فكيف يصح المغايرة ضمير مع توجه المطالبة
 به فان قلنا انه يملك مع الضرر فيمنع الاداء يكون مضمونا عليه لانه قبضه على وجه المغايرة مسئلة لو ادعى على رجل حاضر ان يبيع منه ومن امنا
 شيئا بالقر وكل منهما ضامن لصاحبه فان اقر حاضر لم يلزم عندنا الا النصف الذي ضمنه بناء على اصلنا من انتقال المال الى ذمة الضامن وهذا الشافعية
 من سائر الذميين في المال لو ادعى حاضر الا ثلثا فاداه الغائب صدقة رجوع عليه ان انكر وحلف لم يكن له الرجوع عليه اما ان انكر الحاضر الضمان فان لم يكن له الرجوع
 بغيره فقول المنكر مع يمينه وانما حلف سقطت الدعوى عنه فاذ اداه الغائب فأنكر حلفه وبرئ فلتا عترة فلو داه الغائب الذي اتاهما وسقط عنه الباقي كان
 عنه سقطت عنه يمينه فالبعض الشافعية وقال بعضهم انه غير صحيح لان المدين لم يبرئ من الحق وانما سقطت عنه في الظاهر الا ان الضامن لو دفعه وهذا لو
 اقام البينة عليه بعد يمينه لزمه لزم الضامن فاذا انحق لم يسطع عنه ولا عن الضامن واما اذا اقام على حاضر البينة وجب عليه الاداء عنهم فاذ اداه الغائب

في صير جوع الضلع

تجارت

فی الفصحی

بسم الله الرحمن الرحيم

في صوابنا الكفيل والكفالة

في صوابنا الكفيل

ما عليه لان هذا موجب الكفالة ومتنضاهما فصح اشتراطهما كما قال ان جئت بوقت كذا ولا
 فانا كفيل بدين فلان وفانا ضمان مائة على فلان او قال اذا جاء زيد فدا ناس من ما عليه اذا قدم الحاج فانا كفيل فلان او قال فانا كفيل بهذا شهرا وعلى اشكال في الاختلاف
 لم يصح الكفالة وبر قال الشافعي لمحمد بن الحسن لان الضمان خطر فلا يجوز تعليقه على شرط كالحب وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف فصح لان ضمان الضمان الى سبب وجوب
 فيصح ضمان الدار وقال بعض العامة اذا قال كفيل فلان جئت بوقت كذا والا فانا كفيل بفلان ضمان مال الذي على فلان يصح وان لم يطلد
 لاراد الا ان موثوق والثاني معلق على شرط مسئلتنا لو قال كفيل بدين فلان على ان يبرأ فلان الكفيل او على ان يبرأ من الكفالة قالوا في معنى
 الصحة عملا بقوله او فوالا العقود وبقولهم المؤمنون عند شروطهم وهذا شرط من الحاجة اليه ولا وجه له لان شرط تحول الوثقة التي على الكفيل البراءة
 الشافعية لا يصح الكفالة لان شرطها لا يلزم الوفاء به فيكون فاسدا فيفسد به الكفالة وتنع من عدم لزوم مع الشرط وقال ابن شريح كاذبا
 لان شرط تحويل الخوذة الكفالة اليه فلهذا لا يلزم الكفالة الا ان يبرأ من الكفول له الكفيل الاول من الكفالة لاننا كفيل بهذا الشرط فلا يشك في
 بدون شرط ولو قال كفيل لك بهذا الغريم على ان يبرأ من الكفالة بفلان خرج فيه الوجهان الاول عند الصحة وقال بعض العامة لا يصح لان شرطه
 عقده عقد فلم يصح كالباع بشرط فصح سعي آخر وتنع شئنا بحكم الاصل لو شرط في الكفالة او الضمان ان يتكفل المكفول له او المكفول به بآخر وبضمير
 عنه او يبيعه شئنا او يجرع داره فالأول لا يصح بخلاف بعض العامة مسئلتنا في صح الكفالة بدين المحبوس والغائب كل ثبوت صح في المحسوس صح
 مع الغيبة والخبر كالمحبوس والضمان ولا يجوز الجبس لا يمنع من التسليم لكون المحبوس يمكن تسليمه بامر الحاكم او من حبسه ثم يعيده الى الحبس فحقير جميعا القاء
 بعضي اليه فحقير ان كانت الغيبة غير منقطعة وان لم يعلم خبره لزم ما عليه عند بعض العامة وقال ابو حنيفة لا يصح مسئلتنا اذا دفع الكفيل المكفول
 به الى المكفول له في وقت ومكانه وسلمه تسليمه تاما ما يبرأ من الكفالة عند اكتمال العلم لا عند على عمل يبرأ منه بعل العقود عليه كالأجارة وقال ابن ابي
 لا يبرأ حتى يقول قد برئت يدي منه او قد سلمته اليك او قد اخرجت نفسي من كفالة واذا ابرأ المكفول له الكفيل من الكفالة او اعترف بذلك بان يقول ابرأه او برأه
 الى او رد الى المكفول به يبرأ من الكفالة واذا ابرأ الكفيل لم يبرأ من الكفول به من الدين بخلاف الضمان ولو ابرأ المكفول به من الحق الذي كفله الكفيل عليه
 الكفيل ابرأ ولو ادعى الكفيل ان المكفول به يبرأ من الحق وان الكفالة سقطت عنه وانكروا ذلك للمكفول له قالوا قولك مع يمينه ان لا يكون الكفيل بينه فاد
 يبرأ من دعوى الكفيل فان جاء المكفول به فادعى ابراء لم يثبت باليمين التي حلفها للكفيل بل كان عليه يمين اخرى ولو نكل في دعوى الكفيل حلف الكفيل
 من الكفالة ولا يبرأ المكفول به من الحق لا يبرأ من يمين غيره ولو نكل من يمين المكفول حلف المكفول به يبرأ من الكفيل ان كان قد حلف على
 عدم ابراء له ولو قال كفيلت له ولا حولك عليه وضمت عليه لا شئ عليه قالوا قول المكفول له لان الظاهر الكفالة والضمان وهل يملك الشافعية فيهما
 احدهما لا يحلف لان دعوى الكفيل محال فظ قوله والثاني يحلف ما يدين عليه من كفالة وان نكل رد دنا اليه على الكفيل ليوافق وان لم يعلم انه
 له عليه يقول المكفول له انه لا حولك عليه فان قل تكفلت به بشرط ان يبرأ لم يقبل منه قوله بشرط ان يبرأ وحكم عليه بالكفالة سواء قلنا انه يدعيها ان يبرأ او لا
 وهو احد قول الشافعية والثاني يسقط اقراره والاصل فيه انه اذا عتب اقراره بما يطله هل يطل الاقرار او لا يطل ولو قال رجل اخوان فلان ابلا زونا فلانا
 وبضابطة على حقة فادعيت تكفل به ففعل كانت الكفالة لازمة للبشره ولا امر لان البشور على اختياره والامر بدين لك حشاد مسئلتنا
 من جلى عنهما من يد صاحبه قهرا واجبا او ضمن احضار او اطلعه ما عليه لانه غصب السبب المستحقة من صاحبهما فكان عليه اعادة ما اوداه الحق الذي به
 ثبت ليد عليه ولو حلف فادعيت لا من يد المولى لزمه احضاره والدية وان كان قتل عمدا ولا يوجب عليه عن حق القصاص الا لا يجزى الا على الميثاق فلما تعدد استيفاء
 وجبت الدية كالوهر بالقاتل عمدا او مات فان دفع الدية فحضر القاتل ساط الوارث فقله ويدفع ما اخذه من الخاص لان الدية انما اخذها المالك بالقبولة
 وقد زالت وان لم يقتل وتمكن من استيفاء القصاص وجب دفع المال ايضا الى صاحبه لا يتسلط الكفيل لودعي هو والوارث بالدفع بدية ولا قصاص لو
 بقدر عليه استيفاء الحق من قصاص او مال اخذنا المال والدية من الكفيل كان الكفيل الرجوع على الدية الذي خالصه قصاصا مسئلتنا
 كفيل بدين شخص ادعى عليه مال ثم قال الكفيل لا حولك عليه فقدم قول المكفول له الاستدعاء والكفالة بثبوت المال فان تعدد احضارهم عليه اذالة
 من غير بنية اشكال اقر بعدم الوجوب ان وجبته تدفع المال لم يكن له الرجوع على المكفول به لانه اعترف ببراءته ومنه مظلومة اخذ المال منه والظلمة انما
 يرجع على من ظلمه مسئلتنا لو كان لذي على ذمي حرم وتكفل به ذمي اخر فاسلم المكفول له او المكفول عنه برأ الكفيل والمكفول عنه وقال ابو حنيفة اذا اسلم
 المكفول عنه لم يبرأ واحدهما وما يلزمهما فقهنا انما كان واجبا ولم يوجد اسقاط ولا استيفاء ولا وجد من المكفول له ما اسقط حقه فبقي بحاله وهو
 عاقل لان المكفول به مسلم فلم يجب عليه الجزاء لو كان مسلما قبل الكفالة واذا برأ المكفول به برأ كفيله كالوادعي لدين او ابرأ منه ولو اسلم المكفول له
 برأ الجميع وكذا ان اسلم المكفول به وان اسلم الكفيل وحده برأ من الكفالة لا من استيع وجوب الجزاء عليه فهو مسلم ولو كان ضامانا فلا يسقط باسلا
 الضمون عنه وفي رجوع الضامن المادون عليه بالقيمة نظر مسئلتنا لو قال فلانا الفافعل لم يرجع الا امر لم يكن ذلك كفالة ولا كفالة
 ن مال ان يقول اعطه عنه وقال ابو حنيفة يرجع عليه اذا خبطه الجربان العادة بالاستقراض من الخبط ولو سلب الظاهر عليه فخذ منه شئ لم يتسلب
 المظلم على الامر لم يكن له الرجوع بما اخذه الظالم وان كان سببا لان كوله مع اجتماع البشور والسبب المباشر ما لو قبض وسلم الى الظالم فانه طالب
 مسئلتنا اذا كانت سفينة في البحر وفيها متاع فحبت عليها الغرق فالتى بعض الركبان متاعه البحر لتسلم السفينة ومن فيها لم يكن له الرجوع على
 سواء اتاه بنية الرجوع على الركبان ولا بنية الرجوع لانه تلفت نفسه باختياره من غير ضمان ولو قال لبعض الركبان لو متاعك فالتاه لم يرجع
 على احد لانهم يكرهه على الفائه ولا ضمن له ولو قال له ان متاعك وعلى من انتم على القائل ضامن وان كان ضمان مالم يجب الحاجة الداعية الى ذلك ولو قبض
 جعله خلاصا من الازام ولو قال الفاء وانما وركبان السفينة ضماؤه ففعل فالأقرب ان يقول ان كان ضمانا شرا له فليس عليه الا ضمان حصته لا يبر
 بضم من المجبم انما ضمن حصته والخبر عن سائر الركبان ضمانا للمادة ولم يمتد ذلك حقا

في صوابنا الكفيل

فِي بَيَانِ شَرْحِ أَجْمَلِ الْمُخْتَارِ وَالْمَجَالِ الْعَلِيِّ

نکاح بوجہ

[illegible]

في شرط رضى المحيل في الحوالة

في شرط رضى المحيل في الحوالة

في صحيح سماعه وقد روي ان قال في حوالة او كفاية وهو يدل على صحة وتزده في الزيادة فلا يجوز العمل بها على ان يقول عثمان ابن مخرمة خصوصاً مع معارضته للمحبة وهو قول على عليه السلام ولا نسلم ان الحوالة معاوضة لاشتماله على بيع الدين بالدين وهو موهوم عنه والقياس على العين باطل لانه لا يشبه مسئلتنا لان في ذلك قبضاً بقبض غير العدة عليه هنا الحوالة بمنزلة العوض المقبوض والا كان بيع دين بدين **مسئلتان** لوضوح المحال ملازمة المحال عليه دين مع اركان الوجوع على المحيل لما بيناه من ارجح عند الاطلاق في شرط الملازمة الاولى وهو قول ابن شريح لقوله المسلمون على شرطهم ولا يشترط ما فيه مصلحة العدة في عقد معاوضة فيثبت فيه الفسخ بفحواؤه كالوشرط صفة البيع وقد ثبت بالشرط ما لا يثبت باطلاق العقد كالوشرط صفة البيع قال المزني نقل عن ابن شريح انه لا يرجع لان في العقد او لم يرجع قال ابن شريح هذا الذي نقله المزني لا يفرق في الشافعي الذي يشترط ان يرجع كما ان شرط صفة البيع من ان يخلها قال بعض المتأخريين الصواب ما نقله المزني لان الاعسار لا يبرئ الحوالة اذ لم يشترط الملازمة مع كونه نقضاً فلو ثبتت لك بالشرط لثبتت بغير شرط ولان الاعسار لو ثبت لم يثبت فيه فسخ الحوالة بخلاف الفسخ الحادث في البيع فكذلك عدم الشرط ولان الاعسار يثبت بغير شرط ولا يثبت مثل ذلك الحوالة فان منع كون الاعسار لا يبرئ الحوالة اذ لم يشترط وقد سبق في منع الملازمة بين ثبوت الشرط وعدمه ونحن لا ندعي مساواة الحوالة للبيع جميع احكامه **فإن قيل** الخيار لو كان المحال عليه معسراً لم يعلم المحال شيئاً من البتة وعلم سبق الفسخ لاحتل ثبوت الاستصحاب وعدمه لزال الفسخ **مسئلتان** اذ حصلت الحوالة مستحقة الشرط انقل المال الى ذمة المحال عليه ويرى المحيل سواء ابراه المحال ولا وهو قول علمة الفقهاء ولا ان الحوالة مأخوذة من التحويل المحو وانما يتحقق هذا المعنى لو نقل المال من ذمة الى اخرى وليس هذا الا ذمة المحيل المحال عليه فانه تحويل الحق من ذمة لعدله الى الاخر مع البتة او علم الاجماع ان المحيل لو قبل الحق بالعدله المتضمني قال شيخنا وفيه من كان له على غيره مال فاحاله على غيره وكان المحال عليه ملماً به في الحال وقبل الحوالة براه منه لو يكن له الرجوع عليه ضمن المحال به عليه او لم يضمن بعد ان يكون قبل الحوالة فان لم يقبل الحوالة لا بعد ضمان المحال عليه لم يضمن من قبل عليه ذلك كان له مطالبة المحيل ولو تبرأ ذمته بالحوالة فان اكتشف لصاحب المال ان الذي اجل به عليه غير مولى بالمال بطلت الحوالة وكان له الرجوع على المدينين بحقه عليه معنى لم يبرأ المحال له بالمال المحيل في حال ما يحمله كان له ايضا الرجوع عليه اي وقت شاء وكان الحسن ليعرض لاجل الحوالة مبتره الا ان يبرئ ويخرج الشيخوة بما رواه زيادة في الحسن من احوال والبراء عليه ما سلم في الرجل يجبل الرجل بمال كان له على رجل فيقول له الذي احتال برئت من مالي عليك قال ابن ابراهيم فليس له ان يرجع عليه فان لم يبرئ ظهر الرجوع على الذي احاله وهذه الواو لا بأس فيها الصحة السند لكن المشقة عند اصحاب العامة البراءة بمجرد الحوالة قال ابن ابراهيم من قبل الوارث على شيء وليس به يهد من الضريبة حملها على ما اذا شرط المحيل البراءة فان ثبتت بذلك عدم الرجوع ولو ظهر ان لا يبرأ المحال عليه فيقول اذ لم يبرأ فله ان يرجع على الذي احاله ذابته لاعتسار وقت الحوالة **النظر الثاني في الرضى الحوالة مسئلتان** بشرط في الحوالة رضى المحيل وهو الذي عليه الحق اجماعاً فلو اكره على ان يجبل فاحاله لا كراه لم يرضع الحوالة ولا يعرف منه خلاف لان من عليه الحق في جهات القضاء فله ان يقضيه من اي جهة شاء فلا يعجز عليه بعض الجهات فترافاً له لم يرداه من جهة الدين الذي له على المحال عليه لافى صورة واحدة لا يبرئ فيها رضى المحيل رضى اذ ما جاوزنا الحوالة على من لا دين عليه وقال المسحوق املت بالدين الذي لك على فلان على نفسه فقبل صحت الحوالة فان لا بشرط هنا رضى المحيل بل رضى المحتال المحال عليه خاصة **مسئلتان** بشرط رضى المحتال عند علمائنا اجمعين قال الشافعي ابو حنيفة وابن حقه ثبتت ذمة المحيل فلا يلزم من نقله الى ذمة اخرى لا يبرئها كما ان لا يجوز ان يجبر على ان ياخذ بالدين بموضا وكذا اذ ثبت حقه في عين لا يملك نقله الى غيرهما بغير رضا وقال ما ورد في العمل لا يبرئ رضاه اذ كان المحال عليه ملماً بالقول صلى الله عليه واله من اجل على ملي فليجمل الامر للوجوب ونحن نمنع الوجوب بل المراد به الارشاد **مسئلتان** بشرط عند رضى المحال عليه فلو لم يرض المحال عليه ولم يعلم هل رضى ام لا لم يرضع الحوالة ويرى قال ابو حنيفة والمزني قال ابو العباس العاصي الشافعي في الاملاء على انها تنقضي في المحال عليه فله ذمته وسعيه الا يصطري من الشافعية لا نه لاجد من يتم به الحوالة فاشبه المحتال والمحيل ولان الناس يختلفون في الفضله والاستيفاء سهوله وصعوبة ولان الاصل بقاء الحق في ذمة المحال عليه للمحيل فينبغي ان يظهر المعارض واضح القولين عند الشافعي انه لا يعتبر رضى المحال عليه ذك انت الحوالة على من عليه دين للمحيل به قال مالك احمد لان المحيل اقام المحتال مقام نفسه في القبض بالحوالة فلم يفتقر الى رضى من عليه الحق كما لو كان ذك لانه لا يتضمن بخلاف المحتال فانه ينقل حقه ويبرئ ذمته منه ولا ان المحال عليه محل الحق والتصرف فلا يرضاه كما لو باع عبداً لا يعتبر رضاه وبنوا الوجهين على ان الحوالة اعتباراً واستيفاء ان قلنا بالاول فلا يشترط لانه حق للمحيل فلا يحتاج من المحال رضى الغير وان قلنا بالثاني بشرط لتعد رضى من غير رضاه وان كانت الحوالة على من لا دين عليه لم يرضع عندنا رضى المحال عليه لانا وصحناه لا لورثناه فضاء الدين الغير وان قلنا رضى في صحة الحوالة وجهان بناهما الجمهور وعلى الاصل المذكور فينا فقد ظهر من هذا اجماع على اعتبار رضى المحيل الا في الصورة التي ذكرنا في اول النظر ولان اصحابنا اشترطوا رضى اثنى المحيل المحتال والمحال عليه **النظر الثالث في مسئلتان** اذا احال ديني على بكر بالف فلا يزوج ما ان يكون ذمة زباً مشغولة بالالف لم يرداه وعلى كلا التقديرين فاما ان يكون بكر برئ الذمة منها او مشغولها فالاقسام اربعة ان يكون ذمة زباً وبكر مشغولاً ولا خلاف هنا في صحة الحوالة بتم هذا وهو ان يكون ذمة زباً او مشغولاً او لا دين له عليه على بكر وهو برئ الذمة لم يكن ذلك احالة صحيحة لان الحوالة انما تكون بدين وهذا لم يوجد بل يكون ذلك في الاقرض وانما جازت الوكالة هنا بلفظ الحوالة لاشتمالها في المعنى وهو استحقاق الوكيل بفعل ما امره التوكيل من الاقرض وان بطالب المحال عليه كما يستحق المحتال مطالبة المحال عليه ان يكون المحيل برئ الذمة والمحال عليه برئ مشغولاً فانه يحيل عليه من لا دين له من كره على من المحيل عليه من من يقبضه فلا يكون ذلك ايضاً حوالة لان الحوالة مأخوذة من تحويل الحق وانتقاله ولا حق فيها بغيره ولا يتحول بل يكون ذلك الحقيقة وكالة في الاستيفاء لا اشتراك في استحقاق الوكيل مطالبة من عليه دين كما استحقاق المحتال مطالبة المحال عليه بخلاف الحوالة لان الوكيل كتحوله الى المحيل وان يكون المحيل مشغولاً للذمة والمحال عليه برئ الذمة وفي صحة هذه الحوالة اشكال لثبوت صحة رضى المحال عليه بخلاف المحتال عليه اذا قبلها جازاً كانه قضى من غيره بذمته لان الحوالة بمنزلة الحق المقبوض ولذا فقبض حقا من غيره صحيح وسقط عن غيره كذا هنا لكن يكون ذلك بالرضا اشبه ولشافعي وجهان في هذا ان الحوالة او استيفاءه فان قلنا انها اعتبار من رضى لا يرضع لانه ليس له على المحال شيء عليه فحمله عوضاً عن حق المحتال وان قلنا

في شرط رضى المحيل في الحوالة

اعتبار

في بيان شرط تساوي الجنس في الجواهر

تساوي الجنس

لا مثله لان الشئ لا يجوز ولهذا لا يصح بمثله في التلافي والاول اصح والوصول الى الحق قد يكون بالمثل وقد يكون بالقيمة وكما يجوز ابراه المذنبون من الالاد
 كذا الحال عليه ولو كان المال لا يصح التسليم فحق جواز الجواهر اشكال اقرب الجواز لان الواجب في القيمة وتلك العين لا تثبت في الذمة فلا يقع الجواز بها ولا
 بمثلها لعدم بل بالقيمة ولو كان عليه جنس من الابل ارش الوضحة مثلا وله اثر على مثلها فاحاله بها فالقرب لصحة كنهها تنصير باقل ما يفيده عليه الاسم في الشرع القيمة
 وسائر الصفات هو اجد قولي الشافعي والثقل لا يجوز لان صفاتها مجهولة وهو م وقال بعض الشافعية لان صفاتها مجهولة لان صفاتها مجهولة اذ الحال باطل للدين وعليه ثبوت
 على جواز الجواهر في القنومات فوجها ان اقول لا يميزها على جواز الصلحة والاعتبار عنهما والاصح عندهم المنع للمنع لجهل صفاتها ولو كان يجوز ان صدقوا دخل
 جازت الجواهر عند بعض الشافعية لانه لا يكون مجهولا ومنه بعضهم لانه لا يجوز العاوضه معها **النظر الرابع** في تساوي الجنس **مسألة** من
 مشاهير لغتها وجوب تساوي الدين في المحال الذي للمحال الذي للمحل الذي للمحل على الحال عليه جنس او صفات او كان له نائب على شخص فاحاله
 عليه بدراهم لم يصح لان كونه ان جعلنا ما استيفاء فلان مستحق الدراهم اذا استوفاهما واقرضها فحال ان يفتل حتم في الدين وان جعلنا ما معاوضه
 فلا يميز وان كانت معاوضه فليست هي على حقيقة المعاوضات التي يقصد بها تحصيل ما ليس حاصل من جنس مال او زيادة قدرا وصفته وانما هي معاوضه
 اذ كان وماخذ الحاجة فاشترط فيها التفاضل والتساوي في القدر والصفة لئلا يطل على الحال عليه كل في القرض فلا ينجبر المحال عليه من كونه طرعا
 ولا يمكن اجباره مع الاختلاف لان الجواهر لا يطل عليها الفضل وهذا جائز في بناء الدين لا يرى في الجوز بيع الدين بالدين فلو جوزنا الاحالة مع الاختلاف في
 الجنس او الوصف في الدين بالدين ومع هذا فقد قال الشارحون للتساوي في نفع الجواهر على من لا يميزها الاخرى جواز الاحالة على من عليه من مخالف لكن
 القرض بقولهم ان الغاير الدينان جنسا او صفات او قد لم يصح الجواهر الحق لا يتحول بها من الدين الى الدراهم وبالعكس لكنها اذ جرت في جواهر على
 دين له عليه حكمه ما تقدم **مسألة** لو كان عليه ابل من الدين وله على اخر مثلها فاحاله صاحب القرض على المقرض بابل المدينه فان قلنا بوجوب القرض
 على الجواهر لا يمكن استيفاء الحق على صفته من المحال عليه لان الخيرة في التسليم الى من عليه الدين وقد نفي تسليم ما لم يفي ذمة المقرض وهو مثل الحق فكانت
 فكانت الجواهر صحيحة وان قلنا بوجوب القرض على صفته من المحال عليه لان الخيرة في التسليم الى من عليه الدين وقد نفي تسليم ما لم يفي ذمة المقرض وهو مثل الحق فكانت
 الجواهر بوجوب احالة المقرض بابل المدينه لا يصح لان ان قلنا بجواز بيع الدين بالدين فلو جوزنا الاحالة مع الاختلاف في الجنس او الوصف في الدين بالدين
 عليه لانه لا يلزم من جواز التساوي في الدين في القدر والصفة لئلا يطل على الحال عليه كل في القرض فلا ينجبر المحال عليه من كونه طرعا ولا يمكن
 كل جواز في صحته لم يوضع لتحصيل زيادة او حط شيء والوارد بذلك وقوع المعاوضه بالقبول والكثير وبالعكس والا فلو كان له عشرة فاحاله بجنسها ان كان
 له خمسة فاحاله بها بجنس اخرى فانه يصح ولشافعية وجه في الاحالة بالقبول على الكثير ايضا جائز وكان المحل يبيع بالزيادة قال ابو العباس بن شريح الجواهر لا يميز
 غير متنى على الكتاب والمغايبة وطلب ارجح والفضل بل جعلها كالمقرض وان كان نوع معاوضه فلا يجوز الامع اتفاق الجوز حاشا فقد اذ وصفه وقد قال الشافعي في
 كتاب البيوع في باب الطعام قبل ان يسوقه ان حل عليه طعام فاحاله به على حل عليه طعام سلفه باهلم يميز من قبل ان هذا الطعام لما يميز بغيره الجواهر لا يميز بغيره
 نص منه وقبل ليست يباع وهو ما اخبرناه نحن اولا لان النبي عليه السلام قال من اقبل على من يبيع ولا يملكها الا انصاع بلفظ البيع ولا يجوز الزيادة فيها ولا النقصا
 ولا جاز في نفوذ الامع الله بعض الجوز لان التساوي لا يجوز الجواهر بالسلم فيه وهذا اشد من القول من قال ان بيع لا يبيع لو كان يباع لكان على المحل مثله
 المحال عليه لانه عوض من جنسه كما اذا باع شئ في يد غيره ثم يطل بهما بملشركا فانقول اجاب من قال ان بيع باهلم استحق مطالبة المحال عليه بل يستحق مطالبة
 المحل لانه لو استحق مطالبة لكان قد حصل له بالجواهر زيادة في حق المطالبة وقد ثبت ان الجواهر مبنية على انه لا يستحق بها الا مثل ما كان يستحقه بخلاف البيع لا
 يجوز فيه الزيادة وقائدة الاختلاف بثبوت جوار الجوز ان قلنا انما يبيع الحق ما تقدم والاعتذار باطل لان تخلف لا يبيع يقضيه بانفسائه **مسألة** من
 ان لا يشترط تساوي اما ليس في الحلول والمساوئ فيجوز ان يحل بالوجوه على المحال لانه للمحل ان يحل ما عليه فاذا احاله به على المحال فقد عجل وكذا يجوز ان يحل
 محال على المؤجل ثم ان رضى المحال عليه بالذم مع مجازاته والام يميز ويوجب على المحال الصبر كاعتنا به جلا ذلك الشافعية قولان اصحهما عندهم انه بشرط التساوي
 الحلول للمساوئ المحال الوصف بالقد والثاني انه يجوز ان يحل بالمؤجل على المحال لا يجوز العكس لان جواز المحال حال تاجيل المحال لا يلزم ونحن نمنع من
 اللزوم مطلقا بل اذا تبيع به لم يلزم اما شرطه في عقد لازم فانه يلزم والجواهر عقد لازم والمحل اما احال بالمؤجل على المحال عليه فاقبل على ذلك فلم يكن المحال
 الطلب بمجالاته **فروع** ا لو كان الدينان مؤجلا فان تساوى في الاجل صححت الجواهر قطعاً وان اختلفت صححت عندنا ايضا ولشافعية وجهان بناء على
 الوجهين في المحال والمؤجل فان منعناه هناك منعنا هنا وان جازنا هناك جازنا هنا على حد ما جازنا على معنى ان يجوز ان يجل بالاجل لا بعد على الاثر في تاجيل
 ولا يجوز العكس لا تاجيل المحال ب لو كان احدهما صحيحا والاخر مكسرا فالتساوية لغير الجواهر بينهما على الوجه الاول وعلى الثاني يجل الاكثر على الصحيح
 يكون المحل متبرعا بصفة الصحة ولا يحال بالصحيح على المكسر الا اذا كان المحال اذ كان الصفة الصحيحة ويرضى المكسر وشوة لجعله المحل صح يخرج على هذا المحال عندهم
 حواله الاداء على الاجرة كل جنس وبالعكس الا قرب عندي جواز ذلك كله لو ادعى المحال عليه الجواهر الى المحال وجب القبول وكذا الصحيح عوض المكسر
 اما تعجيل المؤجل فلا يميز عليه خلا للشافعية فانهم اوجبوه حيث يجبر المستحق على القبول وهذا يفرع على الصحيح ان الدينون اذ جلا باجود ما عليه من ذلك
 النوع يجبر المستحق على قبوله ويكون ذلك معاوضه لو كان الدينان حالين فترط في الجواهر ان المحال جنس حقيقة او بعضه بعد شمس مع عندنا خلا لا احد
 قوله المؤمنين عند شرطهم ولان مبنية الجواهر على الارفاق وهذا مناسب لصفة العقد يكون لا وماذا كذا يصح لو كان المحال به مؤجلا فنشرط المحال في الجواهر
 المحلول فيكون التمسك به صحيحا ولا يشرط ولو اجتمع شرط الجواهر وجري بينهما عقد هاتم رضى المحال باخذ الاصل او الاداء او الصبر اجل صحيح
 ولم يكن المحل الرجوع على المحال عليه بتمام دينه وكذا لو رضى المحال عليه بدفع الاجود والاكثر والمحل صحيح ولا نعلم فيه خلا فاقرب لو كان الحق الذي له على من
 عليه مثله فمعاوضا عن الحق بمخالفه جاز لا يجوز افضنا واحد الجنين من الاخر مع التراضى وقد روى داود بن ركان في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 سألته عن الرجل كانت له على رجل فاحاله عليه رجلا بدنا بن يخذلها بدراهم قال نعم **البحث الثاني** في الاحكام **مسألة** من اذ جرت في الجواهر لغيرها

الدين

الدين في الجواهر

كتاب المحال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

برى المحال من دين المحتال وتحويل حق المحتال الى ذمة المحال عليه وبرى المحال عليه من دين المحال حق انفس المحال عليه من عتق او حرمت او حلف به يكون
للمحتال الرجوع على المحال كما لو اخذ عوضا عن الدين وتلف به وقد سبق ولان النبي صلى الله عليه واله قد فرض للمدعي فقال في المحال على المحال ولو
تمكن المحتال من الرجوع لما كان للتعرض للمدعي كثر فائدة ولان الحوالة امانة يتحول بها الحق فقد برئت ذمة من فوجيت لا يعود اليه كما لو ابراه وان لم يتحول
فلتدم للطالبة كما في الضمان ولو شرط في حوالة الرجوع ببقاء المدعي بالانفاس والتجدي في صحة الحوالة اشكال في الشافعية وجهان فان صححت ففي صحة الشرط وجهان هم
ان اطر الا فلا سلام الا فاقترنا الا فلاس بعقد الحوالة وجهه المحال للمحتال هذا الرجوع عند فعل المحال على ما تقدم وعند الشافعية بنظر ان لم يجر شرط المدعي
فالمشترط الرجوع للمحتال ولا ضمان له وما يلحقه من الضرر فهو نتيجة ترك التخصيص ولم وجه نقله الجويني انه يثبت له التحايل كما لو اشتهر شيئا
فبان معيبا فان شرط مدعيه المحال عليه فبان معيبا فان قلنا بقبول التحايل عند الاطلاق فلهذا اولى وان منعنا ففي حكم هذا قول المدعي انه لا يرجع وقال ابن
برجوع نقله عن الشافعي كما لو اشتهر عبد بشرط ان يكتب فبان خلافه يثبت له الجوار ولغنا واكثره نقل المدعي لانه ثبت الرجوع بالتحايل بشرط البطلان عند
الاطلاق لان الاعسار نقص في الذمة كما لو ثبت البيع بغير شرط السلامة او لا بخلاف شرط الكتابة فان فواتها ليس بنفسها انما هو عدم فبطلان
فادامع بين صورة الاطلاق والاشراط حصل للشافعية في ثبوت التحايل ثلثة اوجه ثالثها الفرق بين الصورين **مسئلة** لو صالح مع اجنبية عن دين
على دين فترجى الاجنبية وحلف على ما يهود الى من كان عليه الدين قال بعض الشافعية نعم ويصح الصلح وقال بعضهم لا يهود **مسئلة** لو خرج المحال عليه
فان كان لاجنبى للمحال عليه في ذمة صحته الحوالة كما لو احوال على عسر ونحر المحال عليه لان اعسار العبودية اعظم اعسارا فان رضى بالحوالة عليه بغيره المحال
ولو كان الدين على العبد للمحال عليه فبما يجب قضاءه من كسبه ومن يقبضه صحة الحوالة برضي المحتال كان له المطالبة على حد ما كان للمحال عليه من الحق بالمعسر فترجى المحتال
لو كان الدين ما يعلو بالقبلة كادرس الجناية الاقرين للثامن ولو كان عبد المحال فالحوالة عليه حوالة على من لا دين عليه فان صححتا قلنا انها صالحة فترجى المحتال
العبد عن سببه باذنه وقد سبق وانما قلنا انها حوالة على من لا دين عليه لاستحالة ثبوت من السببية ذمة عبده اما الشافعية فقالوا ان كان في ذمة دين
بان ثبت قبل ان يملكه ويرعنا على انه لا يسطر اذ ملكه فهو كما لو كان لاجنبى **مسئلة** لو اشتهر عبد او احوال المشتري بالبيع بالثمن على رجل ثم اطاع على
قديم في العبد فترجى قال الشيخ بطل الحوالة لانها نوع البيع فلا يطل الاصل بطل فترجى وقال المدعي انها لا تبطل وله قول اخر انها تبطل في صاحبها كنعى ذلك ثلثة
طرق اظهرها عندهم ان بطلان الحوالة قولين اظهرهما البطلان وهما مبنيان على ان الحوالة استيفاء او اعراض ان قلنا انها استيفاء بطلت وانقطع لان
الحوالة على هذا التقدير نوع اوراق ومساخنة فلا يطل الاصل بطلت ههنا الاوراق التابعة له كما لو اشتهر بثباده بكمرة ونظوم باداء الصلح ثم رده
فانه يبرأ والصالح ولا يوق بطلان الكسرة ليعتق التبرع بصفة الصلح وان قلنا انها اعراض لم تبطل كما لو استبدل عن الثمن ثوبا ثم رده بالبيع بالعينة لا تبطل
الاستبدال بل يرجع بمثل الثمن على ان بعض الشافعية منع هذه المسئلة وجعلها كسئلة الحوالة والطريق الثاني القطع بالبطلان والثالث انقطع بعد البطلان
فقد تاول اصحاب الطريقين الآخرين وجعوا بين قول المدعي بوجوه احدها حمل قوله بالبطلان على ما اذا كان العيب لا يمكن حله فترجى بطلان المشتري وكان بحيث يمكن
حدوثه الا ان البائع اقرب منه وحمل قوله بالصحة على ما اذا ثبت قدمه بالبينة ورواه والفرق ان في الحالة الاولى اعترف البائع بسقوط الثمن عند الفسخ واما في
الحالة الثانية فانه يرجع بقاء حقه واسم الحوالة فلا يمنع من مطالبة المحال عليه بدعوى المشتري والثاني حمل الاول على ما اذا ذكر المحال انه محله من جهة الثمن
وحمل الثاني على ما اذا لم يذكر فانه اذا لم يذكر كمن يبيع العود للبينة ذمة من حقه ظاهر الثالث ان البطلان مفرج على ان الحوالة تنقضي برضي المحال
عليه فان الحوالة حتم الثلثة فلا تنقطع بموافقة اثنين والواقع حمل البطلان على ما اذا كانت الحوالة على من لا دين عليه رضى المحال عليه فانه اذا سقط الثمن انقطع
نظومه وسقطت المطالبة عنه عند قول الشيخ بالبطلان **مسئلة** لو بصر في الشئ ذمة بين ما اذا كان الرد بالعيب بعد قبض البيع وقبله وقال
بعض الشافعية ان محل الخلاف ما اذا كان الرد بعد قبض البيع فان كان قبله انقطع الحوالة بالانفاس لكون البيع بعرض لا بفساخ بعد تأكده ولهذا جعلنا الشئ
مبطل القبض بد العقد من اصله على ما في قوله في ذلك من جهة بطر القولين في المحالين وقضية الطريقين معا تجوز الاحالة بالثمن قبل البيع لكونه قبل قبض
البيع غير مستقر والثمن في كتب الشافعية ان من شرط الحوالة استقرار ما يحال عليه وقال بعض الشافعية لا تجوز الحوالة بالثمن قبل قبض البيع **مسئلة** لو
بعض الشافعية بين ان يتفق الرد بعد قبض المحتال مال الحوالة او قبله وبينه للشافعية طريقان احدهما ان الحوالة لا تنقطع اذا اتفق الرد بعد القبض خيرا
والخلاف مخصوص بما اذا كان قبل القبض والفرق تاكدا الامر بالعيب وبرائة ذمة المحال عليه الثانية الطريقين في المحالين وهو قول اكثرهم قال المدعي اذ رده
قبل قبض المحتال مال الحوالة بطلت الحوالة ونقدى حق المشتري لانه ذمة المحال عليه وقال ابو سفيان لا تبطل وان كان الرضى مدة الجوار فالحوالة باطلة لانها كانت
بالثمن فصار له الثمن في ذمة المحال عليه وانتقل اليها من ذمة المحال فاذا انفسخ البيع سقط الثمن فوجب ان يسقط عن ذمة المحال عليه واجمع القائل بعدم المشتري في البطلان بان
الى البائع ببدل ما له في ذمة المدعي وعوضه عنه على ذمة المحال عليه فاذا انفسخ العقد الاول لم يفسخ كما لو اعطاه بالثمن ثوبا وسلبه اليه فترجى له يرجع عليه الثمن
كذا ما قد عرفت ما اختلفنا هنا **مسئلة** لو احوال البائع رجلا على المشتري الثمن فظهر عيب فترجى له يرجع عنه الثمن فترجى له يرجع عنه الثمن فترجى له يرجع عنه الثمن
اولا بعدم البطلان من المسئلة السابقة التي احتال البائع فيها لان الحوالة هنا تعلقت بالاجنبى غير المتعاقدين فاختلقت الشافعية هنا فانه من طرد القولين
والجهمويين فظفروا هنا بان لا تنقطع الحوالة سواء قبض المحتال مال الحوالة من المشتري او لم يقبضه لان الحوالة هنا تتعلق بها حق غير المتعاقدين وهو الحق
في المحتال فيؤخذ ان تعاقبها بغيره يخص المتعاقدين وصا كما لو اشتهر عبد اجماعة وبعثه وبعده فوجد بايع العبد باجماعة فترجى له يرجع عنه الثمن فترجى له يرجع عنه الثمن
في حق الثالث بخلاف المسئلة الاولى فان المحال عليه لا حوالة في الحوالة ولو ظهر بطلان البيع من اصله بطلت الحوالة في المسئلتين فتجبر المشتري في الرجوع على مرثاء
من المحتال والبائع **مسئلة** لو احوال المشتري البائع بالثمن فترجى بالبطلان فان قلنا لا تبطل الحوالة برى المحال عليه لم يكن للمشتري مطالبة المحال عليه بشئ
بما لا يبرهن منه فان يرجع على البائع بطلان البائع ان كان قد قبض مال الحوالة ولا يتبع حق المشتري فيما اخذ البائع من المحال عليه بل للبائع ان يدفع البعوض
لبقاء الحوالة صحته وان لم يكن البائع قد قبض فله ان يقبضه ويحل المشتري الرجوع عليه قبل قبضه وجهان للشافعية احدهما نعم لان الحوالة كالمقبوضة لا يبرئ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كتاب الحوالة

ان المشتري اذا احال البايع بالثمن سقط حق المبيع والزوج اذا احال المرأة سقط حق جسمها اصحها عند عدم الرجوع لان لم يوجد حقيقة القبض وان كان الحوالة الحكم القبض والمفارقة انما تكون بحسب القبض فان قلنا لا يرجع المشتري عليه قبل ان يقبض فله مطالبة بتسليم مال الحوالة ليرجع عليه لان البايع اعلم بمطالبة الحوالة عليه من جهة تكليفه من المطالبة مطلقا ومنه للشا فبوجه بعدد ان لا يملك المطالبة بالتسليم انما يتصل بغيره فان قلنا بتبطل الحوالة فان كان قد قبض المال من الحوالة عليه فليس لمرده عليه لانه قبضه بغير اشتريه لو رد لم تسقط مطالبة المشتري عنه بل حقه الرد على المشتري فيبقى حقه قبضه وان كان قالنا فله عليه بدله وان لم يكن قبضه فليس له قبضه لانه عاد الى ملكه المشتري كما كان ولو خالف قبضه لم يقع عنه هل يقع عن المشتري وجهان احدهما يقع لانه كان ما رد في القبض بحقه فاذا اطلت تلك الجهة بقي اصل الاذن واصحهما المنع لان الحوالة قد بطلت لو كاله عقد آخر يحلها فاذ بطل العقد لم ينعكس عقد الآخر وقد يرب بعضهم هذا الخلاف ان الخلاف في ان من يجرى بالظاهر قبل الزوال هل ينعقد صلوة مثلا وامافي صورة المسئلة الثانية وهي ان احال البايع فيها قال المشتري بالثمن ان قلنا بطلت الحوالة مع منعه البيع بالبيع على ما هو الاصح عندنا فان كان المحتال قد قبض الحق من المشتري وجع المشتري على البايع ان لم يكن قد قبضه فهل يرجع المشتري عليه لا يرجع الا بعد القبض فله وجهان السابقان **فدفع** الاخر في هاتين المسائلين بين ان يكون الرد بالعيب التحالف والافالة او الجحش او غير ذلك **مسألة** اذا كان بطلان احواله المشتري بالبيع بالثمن فلا يشتري مطالبة البايع بالثمن اما التحصيل لغيره واما الغرمه احواله فان قلنا لا يرجع قبل ان يقبض البايع مال فله ان يقول غرمه في قوله ان يقول ان يقبض مال الحوالة فلان يقول غرمه وان رخصت بد منه فثابت غرمه في الحوالة اذا انقضت لا ذلك الذي كان ضمنا لا يقوم بنفسه فيقبل البع لكونه كشرا ولو كاله اذا قلنا فان لا اذن الضم فيبقى صحيح التصرف فيمكن الفرق بان الحوالة تنقل الحق الى المحتال فادصار الحق لملك نفسه بالاستحسان لا للمجمل بالاذن بخلاف لو كاله والمشرية فان اذنا بطل خصوص اذن جحش **عموم مسئلة** لو احال المرأة على زوجها بالصلوة قبل الدخول صليته وذهنته بالعقد ان كان من شرط الزوج بطله ولو احال الزوج بالصلوة على امرئ بطلت لان له شلها لهما وحواله به يقوم مقام شلها فاذا احالها على الغرم فلو اطل قبل الدخول لم يطل الحوالة والزوج احدهما ينصف المهر وهذه المسئلة مشرعية عموما اذا احال المشتري ببيع على غيره ان قلنا لا يطل الحوالة هناك منها وان قلنا بتبطل في ابطاله منصف الصلوة ويحتمل لما افقته والفرق ان الطلاق سبب ذلك استتاله الى ما تقدم بخلاف الفسخ والصدوق ثبت من غيره ولهذا لو زاد الصداق زيادة متصلة لم يرجع فيه من الا برضاها بخلاف ما اذا كان في البيع لولها الرأى اريدت قبل الدخول وفتح احدهما النكاح بعيب لا يفي بطلان الحوالة هذان الوجهان والظاهر انها لا يطل بوجه الرجوع الزوج عليها بنصف الصداق في صورة الطلاق وبجميع الردة والفسخ بالعيب قلنا بالاطلاق فليس له مطالبة الحوالة عليه بل بطل البيع بالفسخ **مسئلة** قد بينا الخلاف فيها اذا احال المشتري البايع بالثمن ثم فسخ بعيب شبهة فان لم يطل الحوالة لانه كانت في الثمن في ذمته الحال عليه لا تنقل اليها من ذمته المحتال فان الفسخ ببيع سقط الثمن فسقط عن ذمته الحال عليه وقال غيره لا يطل لان المشتري يفتح ماله بدل ماله في ذمته ويعلقه بملو ذمته الحال عليه فاذا الفسخ الاول لم يفسخ المعاوضة كالو اعطاه بالثمن بواثم فسخ بالبيع يرجع عليه بالثوب كذا لنا واجيب بان الثوب ملكه بفقد الثمن اخر بخلاف الحوالة فان فسخ الحق تحول الى ذمته الحال عليه وطدا لا يجوز ان يتخلف ما في ذمته المحتال حاله حاله فبالبيع فسخه لان مسئلة الثوب يرجع بل اذ فسخ العقد وجبت له الثوب الذي اخذه بدل من الثمن بوق فقد قال الشافعي اذا باع عبدا بثوب ثم سلم العبد بغير الثوب بغير الثوب بغيره وان كان بطل الثوب في ثوبه لا فاقول ان العبد يعلق برحق تغير المتعاقدين فلم يكن له ابطاله وهذا يخرج الحق عنها فلهذا اذا فسخ البيع بطلت الحوالة لان الحق الحال عليه قد كان في ذمته من الجمل لا فاقول الحق في ذمته لا يغير الجمل او للمحتال فلهذا لا تنقض الحوالة الى رضاه عند بعضه ما ثبت هذا فان كان المحتال قد قبض الحوالة فلهذا لا نقلنا بفسخ ودفع المشتري ما اخذه وان قلنا لا يفسخ وجع عليه بالثمن وكذا يجري لوجهان لو احال الزوج ببالصداق ثم اذنت قبل الدخول فهل تبطل الحوالة على ما تقدم من الخلاف **مسئلة** لو كان بايع عبدا واحدا لبيع على جلاله لبيع واذا بطل البيع من اصله لم يكن على المشتري من واذ بطلت الحوالة رد المحتال على المشتري في حقه على البايع كما كان ذلك كذا فيهما المحتال فاما ان تقوم رتبة على الحر او لان قامت بطلت الحوالة كالو تصادقوا وهذا البينة يتصور ان يقيمها العبد لان المتو حقه وان يشتري التهود على سبيل النسبة ولا يمكن ان يقيمها المتابع لانها كذا باصا بالدخول البيع ويحتمل ان يقيمها اذا اظهر احدنا بان يكون البايع قد وكل في العتق فصادق بايع العبد ميتا فان البايع هنا اقامه لبينة حيث لم يكن اقامته تكذيبا وكذا لو ادعى المشتري عتق البايع وجعله وان لم يكن بينة لم يثبت ان تصادقهما في حق المحتال كما لو باع المشتري العبد ثم اعترف هو وابنه ان كان هو الزميل قوله على المشتري لكن انما تخلف المحتال على بغي علم العتق فان حلف بغير الحوالة في حقه ولم يكن تصادقهما حجة عليه واذا بطلت الحوالة فله اخذ المال من المشتري وهل يرجع المشتري على البايع الجمل الوجه ذلك لانه ربه باذنه وعلى هذا يرجع اذا دفع المال الى المحتال هل يرجع بطله الاقرب ولو نكل المحتال حلف المشتري ان جعلنا اليه المهر وده كالا فمرا بطلت الحوالة ان جعلنا ما كالبينة فالحكم كالو لم يخلف لا نلبيس المشتري بانه البينة ولو نكل المشتري فهل للعبد حلف لا فرق لنا ادعاه ولا يبينه ونكل المحتال عن البينة التي وجبت عليه للعبد وكذا للبايع الحلف بغير هذا اتفقوا على ان الحوالة بالثمن ولو لم يقع التفرع لكون الحوالة بالثمن ودعم البايع ان الحوالة على المشتري بطلت آخره على المشتري فان انكر المشتري اصل الدين فاقول قوله مع عيبه كصالة برأه ذمته وان سلم وانكر الحوالة بغيره فان لم يثبت بغيره على حاله فلا عيبه بانكاره وان اعتبرناه فاقول قوله من يدعي صحة الحوالة او قوله من يدعي ضاده ما بينه للشا فبوجه قولان اكثرهم على تقديم مدعي صحة الحوالة لان الاصل صحها ما يدعيان ما يصددها فكانت حقيقته اقوى فان اقاما البينة بان الحوالة كانت بالثمن سمع البينة ذلك لانها لم يكن باصا ولو اتفق الجمل المتعاقب على حرة العبد كذا فيهما الحال عليه لم يقبل قوله ما عليه حرة العبد لانه اقرار على غير ما تبطل الحوالة لا اتفاق الرجوع عليه بالدين والربيع به على عدم استحقاق الرجوع والحال عليه يعتبر للمحتال بدين لا بصلته فلا يخلو من شيئا وان كان قد اخذ ثمنه لم يكن له اخذ منه الرجوع ولو اعترف بالمحتال والحال عليه بغيره العبد عتق لا فرق من هو بدينه بغيره وبطلت الحوالة بالنسبة اليها وكان للمجمل الرجوع على الحال عليه بمال الحوالة ولو كان للمحتال الرجوع على المجمل بغيره لان دخوله بقبول الحوالة بالثمن اعترافه

بالضمان
في الحوالة

في غنى المحتال
في غنى العبد

اختلافی فیہ

مفتی محمد امجد علی

كتاب الحوالة

على شخص فبعد انما الضمان كفاية تحت بل الدين كما كان عليه ما قبل الضمان ومن جوزه قال بربان معا ولو احوال فند على احدهما بالان تروى الثاني ان الحوالة
 كالقبض وان احواله فند عليه ما كان باخذ الحوالة الماتر من اهما شاء فبشره للشا فبشره وجها للمنع لا تروى بكن له الامط البتة واحد فلا يستفيد بالحوالة زيادة كما لا
 يستفيد زيادة قد وصفت الحوالة الاصل والاعتبار بهذا لا يتقار كالحوالة على من هو املا منه واشدد فاه **مسألة** قد بينا انه لا يترط ملاوة الحوالة عليه
 او علم الحوالة الا على لزوم الحوالة فلو بان معسر كان له الرجوع على الاصل سواء شرط الملاوة او لا ومع هذا لو شرط كان له الرجوع لو بان معسرا فلا اكثر من ان
 لان الحوالة عنده لا تترسا لاحقا اذا لم يشرط فلا تروى وان شرط ولو لم يشرع في الحوالة بالحوالة فربان اعسا المحال عليه او موته رجوع المحتال على المحل بالاخلاق
 فانه لا يلزمه الاحتيال على المعسر فيه من الضرر وانما امر النبي يقول الحوالة اذا اجل على من ولو احواله على من فلم يقبل حتى اعسر فله الرجوع على قول بعض من روي
 يقول الحوالة على النبي **مسألة** لو كان لزيد على عمر والف درهم ونحوه على زيد فله الرجوع على عمر فله الرجوع على قول بعض من روي
 فاقام خالد البيعة بدعواه ثبتت حقه وحق زيد ولو لم يرد على المحتال بل لم يكن له حقه فانكره فاقول قوله مع اليمين فاذ اختلف سقطت دعواه ولو لم يكن مع اليمين
 الرجوع على من لا يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وقال بعض ان عليه
 ليس من شرط الحوالة ان يكون له مطالبه فلو كان صدق عمر وخالد ادعى عليه فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد
 ثم تنظر في زيد فان صدق خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد فله الرجوع على خالد
 باقره وله ان يستوفيه ذلك من عمر ونحوه فانها على الماتر عرفت هذا فلو ادعى ان فلانا الفاشي احواله عليه فانكره ولا يستوفيه ذلك من عمر ونحوه فانها على الماتر عرفت هذا
 اليمين بناء على انه لا يلزم له دفع اليه كذا ما من ان كان المحل رجوع عليه وكان له الاحياط لنفسه كالواري على كل فلو ادعى في فريضة منته صدقة وقال
 او دفع اليه **مسألة** لو كان عليه الف درهم من ضمان فاحال الضامن على صاحب الدين برئت ذمته وذمة الضامن عنه لان الحوالة كالتسليم ويكون الحكم كالحوالة
 لو كان الضامن عنه الدين وان كان له الرجوع على احواله فله الرجوع على فلان فانما احواله على من انكره صاحب الدين فاقول قوله مع اليمين وان كان له الدين عليه الدين
 بينه وبينه دعواه من بينه وبينه لا سقط حق المحل عليه **مسألة** اذا كان على رجل من احواله بغير امواله فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 ان كان المحل عليه فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 لا يترفع عنه ذمته بغير ان يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 ان يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 ذكره فترجم وليس يصح له ان يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 فاذا طالبه كان له مطالبه فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 فانه لا يترفع عنه ذمته بغير ان يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 المحال عليه فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 والضامن عنه كما قرره او لا يرجع الضامن على الضامن عنه ان كان ضمن باذنه سواء ادى اذنه او لا عندنا وعندنا فافق اذنه بغير اذنه وجها وسواء بقض الحوالة
 لولو ان يرى المحال عليه لان الضامن قد عرفه فلا يراه قد حصل المحال عليه فلا يسقط الرجوع الضامن فاما اذا احواله على من ليس عليه شيء فان قاما لا تصح الحوالة فاما ان
 على الضامن من كماله ولا تصح فبعد ان يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 المحال عليه على الضامن يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 لا يرجع عنده ان يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 كالاداء فان يملك ما في ذمته بالاداء بخلاف الاداء لا يسقط فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 الانسان لا يملك ما في ذمته بغير ان يترقا تروى من بين الحوالة ثم تنظر في زيد فان كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 على رجل له ما عليه الف درهم فانكره اذ لا يقول قولها مع ايمانها فان سقطت عولها وان شغلها لانه انما سقطت عولها وان شغلها لانه انما سقطت عولها وان شغلها لانه انما سقطت عولها
 لم يسمع عندنا خلافا للشافعي ولو انكره الف درهم فادعيا عليه ما احواله وانكره فاقول قوله مع اليمين فان شغلها لانه انما سقطت عولها وان شغلها لانه انما سقطت عولها
 شيئا من كل واحد منهما لاخر للشافعي فلو ان بناء على ان التهاداة اذ ردتا فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 صاحب الدين حال الغائب عليه فانكره صاحب الدين فاقام الدعي بينه وبينه سقطت حق المحل عنه ولا يثبت بها الحق للغائب قال بعض الشافعية لان الغائب
 يقضى له بالبينه فلا تقدم الغائب دعي ذلك انكره صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 قدم الغائب ادعى فان ادعى على المحال عليه ونحوه فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 بشي لان حق المطالب قد سقط عنه بالبينه ولو ادعى رجل على رجل ان احواله عليه فلان الغائب انكره الدعي عليه فان القول قوله مع اليمين فان قام المدعي البين
 ثبتت حقه وحق الغائب لان البين يقضي بها على الغائب **مسألة** لو كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 كان ذلك كاله عبر عنها بلفظ الحوالة فلو مات المحل بطلت الحوالة ولو كان له مطالبه عمر فله الرجوع على عمر ومن بينه وبينه وبينه وقال بعض ان عليه
 له حقه فربان مطلقه بان يقول المحل المحل احللك بالالف التي لك على فلان الف لم يكن اذ قبل فلان الحوالة لو تمت بغير المحل الا اذا مات المحل
 مقلنا لم يدع ما لا ولا كغيبا فاذ لجرا المحال عليه الحوالة ولا يثبت فبذلك فبرجع على المحل ما تبين اصوره بينه وبينه فله الرجوع على صاحب الدين فاحال الضامن على صاحب الدين
 لا نفى في ذلك على ان يوجبها من اوديعته التي عنده او من المال الذي عليه فاذ قبل فلان يرى المحل من بين المحتال فلو قال احللك بالالف التي لك

لذات فلا بد من ان يكون له مال على الخوذة ولا يثبت بطلان الخوذة وعاد من المحتمل على الجدي قد بينا ما عندنا في ذلك ولو كانت الحصة متقدمة بوجه كانت
 عند الحال عليه فذلك لو بدعة واستحققت بطلان الخوذة وعاد من المحتمل على الجدي لان المال طلقا وبير قال ابو حنيفة ولو كانت الحصة متقدمة
 بغيره كان عند الحال عليه فاستحققت بطلان الخوذة وعاد من المحتمل على الجدي لان المال طلقا وبير قال ابو حنيفة ولو كانت الحصة متقدمة
 الذي قد بدع به الحوالة فاما لا يكون للمجمل ان يأخذ ماله ولا بد من المحتمل عليه لان ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة ولو كانت المولى او ولده ثم حال
 عليها بمال الكتابة ثم مات المولى انقضت الميراث وطلبت الكتابة قال ابو حنيفة ولا تبطل الحوالة استحقاقا **مسألة** لو احواله بالكتابة للمجمل على الحال
 عليه قبل الثالثة صححت الحوالة ثم ابرئ الحال من مال الحوالة يرى المجمل الحال عليه فبالبراء وبير ايضا الحال عليه من هو المجمل لا يبرأ بالحوالة فقل حقة
 الحال عليه الى الحال قال ابو حنيفة يرجع المجمل بدنه على الحال عليه وليس يجزى ولو ذهب الحال الى مال الحوالة لم يجز له عليه جازت له بطل ما كان للمجمل
 الحال عليه ولا يكون للمجمل ان يرجع بدنه على الحال عليه بغيره قال ابو حنيفة **مسألة** لو كانت الحوالة متقدمة بوجه كانت عند الحال عليه فوض المجمل
 فدفع الحال عليه لو بدعة الى الحال ثم مات المجمل عليه يكون كثيرة لو ضمن السوءع شيئا فغرمه المجمل لا يدفع بامر المجمل المالك لو بدعته هل يملكه المجمل
 حينئذ لا يربح له عملا بالحوالة الثالثة قال ابو حنيفة لا تسلم الودعة للحال بل تكون بينه وبين غرمه المجمل بالحق لان الدفع وقع حاله كالحجر بالرضي ولو كان
 الحال عليه مائة لو بدعة لنفسه فقصده من احواله من ماله من نفسه قال ابو حنيفة تكون الودعة لو كان يكون متبرعا استحقاقا ولا يربح له ان رخصها هو لم يربح
 على اخذ العوس فان لم يقع بينه وبينه عقد برصاة كان للمجمل ان يرجع الى العين ولله ان عليه شيئا وما دفع اليه **مسألة** لو كان على رجل دين رجل اخر فباع
 صاحب الدين جميع ماله وقطوعا ومثلا على رجل وبطل الحال عليه لحوالة ثم ان المجمل حال الحال على رجل اخر بجميع ماله عليه قبل الحال عليه الثاني قال ابو
 يكون الحوالة الثانية نقضا لاولى لا لصحة الثانية الا بعد نقض الاولى والمجمل المحتمل يملك ان النقض اذا نقضا الحوالة الاولى انقصت بوجه
 عليه لاول مجلات ما اذا كان الدين اعطى صاحب الدين كفيلا اخر بعد الكفيل الاول فان الكفالة الثانية تكون باطلا لا للكفالة الاولى لان النقض
 التوثيق مع بقائه الدين على الاصل ضم الكفيل الى الكفيل بزيادة التوثيق وهذا غير صحيح على اصلنا لان الحوالة نافذة فادخل الدين على الحال عليه
 للمجمل لو يمكن النقض فانما يبرئ من الحال عليه لو كان المجمل قد قصد بالحوالة الثانية الحوالة بما على الحال عليه من مال صحيح ويرى الحال عليه لو كان من غير الحوالة
 كره عن الحال عليه فلا يرجع على احد **مسألة** اذا احواله الى حال على شرط الصبر فوجب تعديها بوجه الشرط عند اخلاق الاصل ما يراه ولو لم يبرع في الدفع
 الحوالة لطلان شرطها ولو شرط اداء المال من ثمن حال الحال عليه ومن ثمن جدي صحت الشرط ولو شرطوا عند شرطهم وبير قال ابو حنيفة وهو جدير بالمال
 عليه على بيع داره او عبده معجلا الا فربح لك ان كانت حوالة معجلة ولا عند الاجل وقال ابو حنيفة لا يجبر على البيع هو بمنزلة ما لو قبل الحوالة على ان يعطى اداء
 الحصة او ما اشبهت ذلك فانه لا يجبر على اداء المال قبل الاجل اذا عرفت هذا فمثل بشرط الا حله مثل هذه الحوالة بمجمل ذلك الشئ ليس موجودا في جانب
 بل لا بد من مضي مدة يحصل فيها الرضا عن الشراء ولو قل زمانا فاشبه المالك باعقدا لكتابة حاله في بيع يبيع المدة خلافا لابي حنيفة **مسألة** لو كان
 عليه دين لزبد فاحال دينه على غيره وليس له دين على غيره وثني وقبل صحت الحوالة على الا نوى وبير قال ابو حنيفة فاداء فاضولي ونقض الدين عن الحال
 عليه تبرعا كان للحال عليه ان يرجع على المجمل كما لو ادعى الحال عليه المال بغيره ليس عليه ان يرجع على المجمل وبير قال ابو حنيفة ولو كان للمجمل دين على الحال
 عليه فباعه المضوى ونقض من المحتمل عن المجمل الذي عليه صل المال لم يكن للمجمل ان يرجع بدنه على الحال عليه عند نال ان مضى المضى عنه كقضاؤه
 بنفسه ولو قضى المجمل بن الطالب كمال نفسه بعد الحوالة لم يكن له الرجوع اذا كان متبرعا وقال ابو حنيفة يرجع وقد سلف بطلان فعل قوله ولو اختلف المجمل الحال
 عليه كاد احد مناهما يدعي ان المضوى قضى عنه رجوع الى المضوى فان مات قبل البيان قال ابو حنيفة يكون القضاء عن الحال عليه لان القضاء يكون عن المطلوب
مسألة لو احواله لبايع غزاة على المشتري حوالة متقدمة بالشئ لم يبق للبايع حق الجبس لو احواله للمشتري البايع على غيره لم قال ابو حنيفة يكون للبايع
 حق الجبس وقال لو احواله الزوج امرته بصدقاتها على اركان الزوج ان يدخل بها ولو احواله المرأة على زوجها بالمرزوق لم يكن لها ان تمنع نفسها لان غزوها
 بمنزلة وكلها فانما يصل الصدق الى كلاهما كان لها حق المنع وبشكل اذا جعلنا الحوالة استيفاء **المقصود الثاني** في الوكالة وفيه فصول
الاول في حقيقتها ومشرعيتها الوكالة عقد شرعي للاستئابة في التصرف وهي جائزة بالكتاب السنة والاجماع اما الكتاب فقولهم انما الصدقات
 للمساكين والعاملين عليها ما يجوز العمل بذلك بحكم النيابة عن المستحقين وقوله نعم فابعثوا احداكم بوفدكم هذه الى المدينة فلينظر اليها انك خعما فلينظر اليها
 برزق منه وهذه وكالة وقوله ثم ادعوا بغيره على هذا قوله على وجه ابى ان يصير هذه وكالة واما السنة فان روى العامة عن جابر بن عبد الله قال اردت
 الخروج الى خيبر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ مني عشرة وسقا فان ابغيت منك اية فضع يدي على نرفوت وروى انه وكل عمرو بن امية الضمير في قبول كالح امجد بن
 ابي سفيان وكل ابارق في كالح فهو نرفوت وروى عن جارية بن الجعد الباردة قال عرض النبي صلى الله عليه وسلم الفاعطاني دينارا فقال يا عروة اثبت فاشتر لنا شاة قال
 فاثبتت اطلب فسادا فاشترت شاة بن دينار فبعت اسوقها اذ اوتودهما فلقيني بعلى الطر يوفى فاشترت منه شاة بن دينار واثبت النبي صلى الله عليه وسلم
 والاشاة فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بن دينار كم وهذه شاةكم قال صنعت كبرت اخذت من المدينت فقال اللهم بارك في صفقة يمينه وروى انه وكل عمر
 حزام في شراء شاة ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام مير وكل رجل على امضا امر من الامور فالوكالة ثابتة لبايع حتى يعلم بالحرف منها كما اعله بالدخول
 فيها وغير ذلك من الاحاديث قد اجتمعت في جميع الاعضاء والمصلحة جواز الوكالة في الجملة ولا يشترط ادا حاجته الداعية الى التوكيل طافا لا يمكن
 احدا بشئ من جميع ما يحتاج اليه من الافعال فذمت الضرورة الى الاستئابة فكانت شرعة ولا بد في الوكالة من عقد مشتمل على ايجاب وقبول ومن موكل
 بصدور عنه الاجابة من وكل رجل بصدور عنه القبول ومن امر بفتح الوكالة فانه فاركان الوكالة ان يفتح بذكره افضل ثم تعقب بذكر الوكالة في فضل آخر انشأه
الفصل الثاني في اركان الوكالة وفيه اربعة مباحث **الاول** في الصيغة الوكالة عقد يتعلق بكل واحد من المتعاقدين فانه مقر في الاجابة القبول
 كالبيع والاصل فيه غصنه مال المسلم منع غيره من التصرف فيه لا بد منه فلا بد من جهة الموكل من لفظ دل على الرضى بتصرف الغير له وهو كل لفظ دل على

لو كان الحال عليه فذلك لو بدعة واستحققت بطلان الخوذة وعاد من المحتمل على الجدي لان المال طلقا وبير قال ابو حنيفة ولو كانت الحصة متقدمة بغيره كان عند الحال عليه فاستحققت بطلان الخوذة وعاد من المحتمل على الجدي لان المال طلقا وبير قال ابو حنيفة ولو كانت الحصة متقدمة الذي قد بدع به الحوالة فاما لا يكون للمجمل ان يأخذ ماله ولا بد من المحتمل عليه لان ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة ولو كانت المولى او ولده ثم حال عليها بمال الكتابة ثم مات المولى انقضت الميراث وطلبت الكتابة قال ابو حنيفة ولا تبطل الحوالة استحقاقا

لو كان الحال عليه فذلك لو بدعة واستحققت بطلان الخوذة وعاد من المحتمل على الجدي لان المال طلقا وبير قال ابو حنيفة ولو كانت الحصة متقدمة بغيره كان عند الحال عليه فاستحققت بطلان الخوذة وعاد من المحتمل على الجدي لان المال طلقا وبير قال ابو حنيفة ولو كانت الحصة متقدمة الذي قد بدع به الحوالة فاما لا يكون للمجمل ان يأخذ ماله ولا بد من المحتمل عليه لان ذلك المال صار مشغولا بمال الحوالة ولو كانت المولى او ولده ثم حال عليها بمال الكتابة ثم مات المولى انقضت الميراث وطلبت الكتابة قال ابو حنيفة ولا تبطل الحوالة استحقاقا

عليه آله

تقبل
منه
الوكيل
في
التوكيل

الوكيل ثانيا بالاعزول ظهر بها النوع والثاني دبر قال بوجبه انه يعود وكلا فعلى هذا بنظر في اللفظة الموصولة بالاعزول فان قال ادخلتك ومنها او منى لم يقترح
ذلك عود الوكالة الامرة واحدة وان قال كل من اعزولك اقصى النكران والعود مرة بعد اخرى لان كلما يقتضى النكران دون غيره ما فلو اراد ان لا يعود وكلا لا يستلزم
ان يوكل غيره بغيره فيعزل لان المعلق عزل نفسه فان كان قد قال ان عزولك اعزولك احد من قبلي فالطريق ان يقول كلما عدت بك على فانت معزول فادخلت فغيره
لتعاول الوكيل والعزل واعتضا العزل بالاصل وهو يخرج حق الغير وعصمة مال المسلم عن غيره في الغير قال الجويني في نظر على بعد متلقى من استحقاق الوكالة في
كله عندنا بالكل لان الوكالة عندنا لا تقبل التعلق **مسئلة** كان الوكالة تقبل التعلق فالعزل هل يقبل التعلق الاقرب اليك لا يشترط فيه القبول
واشترط في الوكالة لمختلف فيه واختلف في الشافعية ان الوكالة هل تقبل التعلق ام لا ولكن بالترتيب فالعزل لا يقبله لما تقدم من عدم اشتراط القبول
فيه وتصحيح ولادة الوكالة والعزل جميعا يبقى على قولهما التعلق قال الجويني ان عندنا العزل قبلنا لعود الوكالة فلا يشك ان العزل يتعدى وقت وان لطف
بترتيب عليه الوكالة فلو صادف تصرف الوكيل في ذلك الوقت لطفق هل ينقل فيه وجهان للشافعية واما ما كان يضم هذا الفرع والمصوب لغيره ما ترتب حتى
وقوع التصرف فيبينها لكن الترتيب مثل هذا لا يكون لا عقلا **مسئلة** يجوز الوكالة لغيره من جعل لان النبي وكلنا اقامة الحدود ودرعة في شرو
شاة من غير جعل كان يبعث حاله ليقبضوا الصداقات يجعل لهم عالة فلهذا قال ابتاعه لو بعثنا على هذه الصداقات فتودي اليك ما يودي للناس
ما يصيبه الناس **مسئلة** يشترط في الوكيل ان يملك بغيره ذلك فيمكن من البشارة لما يوكل فيه ما يجرى اقل لنفسه ويحق الوكالة
عن غيره فلا يصح للصبي ولا المجنون ولا النائم ولا الغنى عليه ولا الساهي ولا العاقل ان يوكلوا سواء كان الصبي ممرا او سويا كانت الوكالة المعروفة
وعلى الرواية القليلة لجواز تصرف المهر او من بلغ خمسة اشبله المعروف وصيته بالعرف ينبغي القول بجواز توكيله وكذا لو وكل من يعتز به المجنون
حال جنونه ولو وكل حال ناقصة صححت الوكالة لكن لا يطرح الجنون بطلت الوكالة **مسئلة** كل من صح تصرفه في شيء قد اخطأه المنابة صح ان يوكل فيه
كان رجلا وامراة حرا وعبد امسلا او كافرا فان الكاتب يبيع ويشترى بنفسه فصح ان يوكل فيه فلما البراءة فعندنا يصح ان يوكل في النكاح خلافا للشافعية
وكذا يصح عندنا توكيل الفاسق في تزويج ابنته خلافا للشافعية اجد القبولين لان الفاسق عندنا لا يملك النكاح ولا يصح توكيل السكران كاثرة في
مسئلة شرط في الوكيل ان يكون متمكنا من البشارة اما بحق المالك او بالولاية لم يدخل فيه توكيل الاب والجد في النكاح واما مال الجرح عنه توكيل
فانه ليس بمالك لا في مال ما يتصرف في الاذن نعم لو مكنه الوكيل من التوكيل لفظا او دللت عليه قرينة فقد والعبد الماذون ليس له ان يوكل فاذن له مولا فيه
لان ما يتصرف في الاذن وكذا العامل في الضمان ما يتصرف من الاذن لا بحق المالك ولا بالولاية وفي توكيل الاخ والعلم ومن لا يجزى النكاح للشافعية وجهه
يعود ان في النكاح لانه من حيث انه لا يقبل كالتولي وهو في حاشية لا يستعمل كالوكيل وعندنا لا ولا يبرأ ولا يدخل في النكاح البتة فلا يصح له ان يوكل فيه ولا يجوز
بالفلس والفساد والرق ان يوكلوا فيما لهم الاستقلال من التصرفات فيصح من العبد ان يوكل فيما يملكه دون اذن سيده كالتخليع وطالب القضاء
والنصرف في نفسه فانه يملك ذلك واما ماله فلا يملك التصرف فيه واما ما لا يستقل احدهم بالتصرف فيه فيجوز عاذا في الولي والمولى ومن جاز الوكيل
بطلاق امرأه سبكه او بيع عبده سبكه فصح ان يوكل في بيع عبده سبكه فصح ان يوكل في بيع عبده سبكه فصح ان يوكل في بيع عبده سبكه فصح ان يوكل في بيع عبده سبكه
العامه جواز له ان يوكل فيه للضرورة واذن فعندنا توكيل الوكيل في نكاحه وصوبه وكيل الموكل ام وكيل الوكيل فيه خلاف شيئا انما قد جعلناه وكلا للوكيل ليرى
من شرط التوكيل كون الموكل ما لك التصرف بحق المالك والولاية **مسئلة** لو كان له جازة في كل ايضاح دخول النيابة من ابيع والشراء والمحاكمة و
مطالبة الحق من هو عليه واثباتها عند علمائها كانه مع خضوع الموكل بعينته وصحته ورضاه وبقاى ما لك انما الشافعي وابو يوسف
وعندنا لان المصومة تصح فيها النيابة فكان له الاستنابة فيها من غير رضاه لرفع المالك الذي عليه كان غائبا او منضارا لان خصوصية حق جواز النيابة
فكان لصاحبه الاستنابة بغير رضاه كحالة عينية ورضاه وان الصفا اجموعا عليه فان العامة دون ان عليها عليه وكل عقلا وقال ما قصده في ملاحظته
عليه فعلى ذلك عبد الرحمن بن جعفر ابي وقال ان المصومة في اذن الشيطان لمحضرها وان اكره ان احضرها وان اقيم المالك لها شهادته في ذلك بين الصحابة ولم يكره
احد فكان اجماعا ومن طريقا خاصة قول الصادق ثم من وكل رجلا على امضا اخر من الامور فالوكالة ثابتة لدا حتى يعلم بالخروج منها كما علم بالدخول فيها
وهو من الفاظ العمود وقال ابو حنيفة الخضر ان يمنع من خاصة الوكيل ما كان اذ كان الموكل حاضرا لان حضوره مجلس الحكم ومخاطبته حق خاصة عليه فحين
نقله الى غيره بغير رضاه خصمه كالدين يكون عليه الفرق ان الحوالة اسقاط الحق عن ذمته فلا يملك دعوى الوكالة نيابة عنه فهو بمنزلة توكيله تسليم الحق الذي
ولان الحاجة قد تدعو الى التوكيل فانه قد لا يحسن المصومة او يرتفع عنها فانه يكره للانسان ان يكثر المصومة بنفسه بل ينبغي للذي المروءات واهل الناصية
التوكيل في ما كانهم اذا احتاجوا اليها **مسئلة** ولا فرق في ذلك بين اطلاق وعينه عند اكثر علماء الشافعية قول ابن اذ وكل الاشاعرية في ان
عنه امراته وكان غائبا جاز اطلاق الوكيل وان كان شاهدا لم يخرج طلاق الوكيل ولا وجه له والعهد جواز اطلاق الوكيل في حضرة الوكيل بعينته وللشافعية ان يوكل
غيره في ايجاب العقد على ابنته وفي قبول النكاح عن ابنته ولا شافعية فيها وجهان وبعض العامة فرق بين القبول عن ابنته والايجاب عن ابنته فجوز الاول ومنع الثاني
وليس للمكافرة ولا التزويج بغيره فليس له ان يوكل فيه لقوله ولو جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وكذا ليس للمحرمان يوكل في شراو الصبي
في عقد النكاح ايجابا وقبولا **مسئلة** التوكيل على اقسام ثلاثة ان باذن الموكل لو كلفه التوكيل فيجوز ان يوكل اجماعا لانه عقد اذن له فيه فكان له فعله
كالنصرف لما دون فيه بان ينهاه عن التوكيل فليس له ان يوكل اجماعا لان ما نهاه عن غيره دخل في اذنه فلم يجز له فعله كالاول لو كلفه اطلاق الوكالة في
ثلثة احدها ان يكون العمل ما يرتفع الوكيل عن مثله كالاعمال العينية في حق اشراف الناس المتقنين عن فعل مثلها في المادة كالوكالة في البيع والشراء والتوكيل
مما لا يتبدل بالنصرف في الاسواق ويجز من عمله كونه لا يحسنه توكيل فيه لان تفويض مثل هذا التصرف الى مثل هذا الشخص لا يقصد منه الاستنابة
وهو قول علماء ابيهم واكثر الشافعية ولهم وجه اخر انه لا يوكل في تصور اللفظ وليس بجيد ان الوكيل اذا كان مالا يعمل عادة انصرف الاذن الى ما جرت
سنة الاستنابة وبغير الشك ان يكون العمل مالا يرتفع الوكيل عن مثله بل له عادة مباشرة الا انه عمل كغيره لا يقدر الوكيل على فعل جميعه فبشرطه بنفسه

تودع

النصرف

بعدم

في
شأن
الوكيل

ان يطلق

بها

کتاب الوکالت

۱۵۸

وہو غلام

توکلی

1

۵۰۰

كتاب الوكالة

وعقد الرهن والوكالة والصلح لا ينعقد عند الشافعي وعقد مستقل برأيه المقلد لا يتصور فيه الوكالة وأما الحجر فيضمان بوكلي الحاكم من جوارحه
عند مبرر بوكلي الغريماء من بطلان من الحاكم وأما الحجر عليه فلا يتصور فيه أن يستنبط من حكم عليه الحجر عليه وكذا نصح الوكالة في القراض في عقده وفيما لا يتصور
يستنبط لما مل أن ذلك لا يملك ولا فلا وفي الأثر خلافه يأتي ويصح التوكيل في الحبس والغاية لا نهائية المنافع في عقد ما وفعلها الا في مثل اعادة التوكيل
بالبينة لا بغيره كما ينبغي في ذلك والغصب يتصور فيه التوكيل فإذا وكل رجل رجله غصب كان الغاصب لو وكل دون الموكل لا يفعل إلا جوارحه فلا يصح
النيابة فيه ويصح النيابة المطالبة بالشفعة واخذها وكذا نصح المساواة والمزاولة والاجارة والوديعة والحالة والقراض عقد وشاها أخذ الوقت في
الحبس والعرض والرقى الوصية ايجازا وقبوله وفعل متعلق بها البعض الشافعية قوله منعها لأنها قريبة لانتافي النيابة كالحج وصلى الطواف وضع النيابة
في الصدقة كزكاة وشبهها ولا يبرأ من قبض الاموال مضمونة كانتا وغير مضمونة في قبض المديون وانباضا لان ذلك كله معنى البيع الحاجة الى التوكيل
فيها فثبتت بها حكمه ولا يعلم في شيء من ذلك خلافا لما قلناه وكذا نصح النيابة في العطاء او فسخه النفي والنيابة في الصدقة **مسألة** يصح التوكيل في عقد
النكاح ايجازا وقبولا لان النبي صلى الله عليه وآله وكل عمر بن امية الصميري في ابرافغ النكاح لم يكن له حاجة فثبتت دعوى الى ذلك فانه ربما احتاج الى التزوج من مكان
بعيد لا يمكن السفر اليه فان النبي تزوج ام حبيبة وهي يومئذ بارض الحبشة ويجوز التوكيل في الطلاق حاضر كان الموكل غائبا عما قدمنا وفي النكاح وفي الز
ومواضع وجهى الشافعية كابتداء النكاح فان كل واحد منهما استباحة فزوج محرم والثاني المنع كما لو اسلم الكافر على اكثر من اربع شوة وكل من الاختباء وكذا الطلاق
احدى مرتبة او عقا احد عتده وكل بالنسب ومنع المرافقة وشروط الحكم الاصل كذا يصح التوكيل في تعين المهر وبضعة لا تصح بوكالة الغنم يتقبلون
بيد الزوج ويتضمن استماعا **مسألة** كايصح التوكيل في العقود كذا يصح في ضمها والتوكيل في الاقاربه منها ما سائر المصنوع وما هو على الفور فلا يبرأ
التامير بالتوكيل يقتصر ويصح التوكيل في حيا والردية والشافعية خلافه ويجوز التوكيل في الاعان والمدير والشافعية فيه وجهان يعني على ان وجهه
او يتعلق بمقتضى بصفة فان قلنا بالثاني منعناه والكتابة ولا يتصور في الاستبدال لا من معلقا بالوطى والوطى مختص بالفاعل لا تصح بوكالة الا بالبر لا بغيره
يمن وكذا الدعاء لا يصح التوكيل فيه ايضا لان من يمين كالبلاء او شهادة على خلاف ذلك لا يملكها النيابة وكذا القسام لا تصح الطهارة لا منكر وذو رت
فلا تدخل النيابة في الشافعية وجهان من علي ان الغالب في معنى المهر والطلاق ومعظمهم منع من التوكيل فيه وما العدة فلا تدخلها النيابة لانها لا تجز
وجها والرضاع لا تدخلها النيابة لان معلق بالرضع والرضع لا يخصص بانبات ثم الرضعة وانما عظمه بلبس الرضع والشفقة يصح التوكيل في دفعها فيها
ولا يصح النيابة في الايمان لانها عبادة ولا حكم في الايمان يتعلق بتعظيم الله فامنع النيابة فيها كالعبادات كذا التذرية والعمود لا تدخلها النيابة واما الشها
فلا يصح التوكيل فيها لانها علقنا الحكم بخصوص لفظ الشهادة حتى لو يقر غيرهما مقامه فكيف يحتمل السكوت عنها بالتوكيل ولان الشهادة تتعلق بعين الصلة
لكنها جارية عما سمعناه ولا يحقق هذا المعنى في ناسه فان استأب فيها كان النائب شاهدا على شهادته يكون يورى فاسمعه من شاهد الاصل وليس ذلك
بتوكيل في دفع الاستنابة في الشهادة على وجه الشهادة وكذا نصح النيابة في القضاء والحكم **مسألة** في صحة التوكيل في السلطات كالاصطفا والادعاء
والاحتشاش واجبا الموان اجارة الماء وشبهه شكك في شأه من احد سبب الدليل فكان كالشراء ولا يبرأ من مضمون ويصح اخذ الاجرة عليه فجاز فيه النيابة
كغيره من الاحمال في يحصل للملك الموكل ان يملكه الوكيل ومواضع وجهى الشافعية ويبرأ من احد سبب الدليل فكان كالشراء ولا يبرأ من مضمون ويصح اخذ الاجرة عليه فجاز فيه النيابة
الامانة في الشافعية لا يصح كالاختتام لان الملك يحصل فيها باجارة وقد وجدت من الوكيل فيكون الملك له فلي هذا ان يجوز التوكيل في جوارحه
الاجارة عليه فاذا استاجر المحطوب وبسعى الماء او يحيى الارض جاز وكان ذلك المستاجر وان قلنا بالمنع من المنة معناه هنا فيفتح الفعل لا يجبر والجواب
على جواز الاستنابة عليه مجزما به فقامس عليه وجب جوار التوكيل **مسألة** يجوز التوكيل في قبض الجزية واقتضاها المطالبة بها في عقد الذمة وفي
جوز توكيل الذي المسلم منه خلاف بين الشافعية ولما العقوبات كالفيل والحيوانات والذرة والنفقة والسرية والغصب شيئا ذلك فلا يدخل التوكيل في
بل الحكماء ان ثبت في حق متقاتلها ومركبها لان كل شخص يمينه مقصود بالامتناع منها فاذا لم يفعل اخرى حكمها عليه ما احده الله كالحذر والسرقة ويجوز
التوكيل فيها الاستنابة لان النبي صلى الله عليه وآله امرهم ما عزمهم وقال ما اعد بالنفس في امره هذا فاذا اعترفت فادعها فخذ النسيب عليها فاعترفت
فاصطفا فزجرت وكل امر المؤمنين عليه السلام عبد الله بن جعفر في اقامة حد الشرب على الوليد بن عتبة فاقامته لان الحاجة تدعو الى ذلك فان الامام لا يمكن توك
ذلك بنفسه فيجوز التوكيل في استيفائها الامام والسبب ان يوكيل في استيفاء الحد من ملوكه ويجوز التوكيل في اثبات حد الله وربه قال بعض العامة لان
النبي وكل انبشاث الحد واستيفاءه جميعا فانه قال لا اعرف فادعها وهذا يدل على ان لم يكن قد ثبت في كل مكان في اثباته وان الحاكم اذا استأب نائبه اعلم
فانه يدخل في تلك النيابة احد من اثباتها فلا دخل في التوكيل في العموم في التخصيص بل قال الشافعي لا يجوز التوكيل في اثباتها لانها تداء بالشرها وقد امر بارادها
بالشبهة والتوكيل يوصل الى اثباتها وهو غير مناف لقولنا فان التوكيل ان يدعها بالثبوت اما عقوبات الادمين فيجوز التوكيل في استيفائها في حضور
المسئو اجماعا واما في غيبته فانه يجوز ذلك ايضا عندنا الاصل في الشافعي في ثلثة طرق اثباتها ان على قولين احدهما المنع لان لا يتعين بقاء الاستحسان عند
الغيبة لاحتمال العفو ولا يبرأ في قلبه حاله حضوره فيعفو فليشترط الحضور واحصاها الجواز كما قلناه لان حق يتوفى بالنيابة في حضوره فكذلك الغيبة
كسائر الحقوق واحتمال العفو كاحتمال رجوع الشهود فيها اذا ثبتت البينة فانه لا يمنع الاستيفاء في عتقهم الثاني القطع بالجواز وحمل المنع على الاحتياط والثا
القطع بالمنع اعظم خطر الدم وهذا الاخبار قال ابو حنيفة **مسألة** ويجوز التوكيل في اثبات حد القذف القصاص عند الحاكم واقامة البينة عليه عند
القضاء ولا ينفق لادعى جاز التوكيل في اثباته كسائر الحقوق وقال ابو يوسف لا يصح التوكيل في اثباته لانه لا يثبت الحد لا يثبت ذلك كالا
بشهادة الشهادة على الشهادة ولا يكاتب لقائنه الى القاضي ولا يبرأ من امرين كذا صنفنا في الشهادة على الشهادة وكاتب لقائنه الى القاضي على ان
لا يثبت بالتوكيل انما يثبت بالبينة فلم يصح ما قاله **مسألة** يجوز لكل واحد من الدعي والمدعي عليه التوكيل بالخصومة وصفي صاحبه ولو برض ليس
لصاحبه لا امتناع من خصومة الوكيل وقال ابو حنيفة لا امتناع الا ان يبرأ الموكل من امر او يكون مرضا او تكون محذرة وقال مالك لا ان يكون

كتاب
في النكاح
وعقد

كتاب
في النكاح
وعقد

منه
منه
منه

نعم

سفيها خبيثا لسانا جليلا في التوكيل في الحق ما قلناه لانه توكيل في خاصه فممكن منه كالتوكيل باستيفاء الدين من غير رضا من عليه لا فرق التوكيل في المصروف
بين ان يكون المصروف مالا او موهبة للاديين كالتصاير في حد ذاته وكذا احد ود الله خلافا للشاقي **مسئله** في التوكيل بالانفراد الاشكال فيصور عندنا
ان يقول وكلت ان اقرعني فلان قال الشيخ انه جائز وموحد قولي الشافعية لانه قول يلزم به الحق فاشبه الشراء وسائر التصرفات وبه قال ابو حنيفة ومعه الشافعية
على المنع لان الانفراد اعتبار عن حق عليه ولا يلزم الغير الاعلى وجه الماده وهذا كما لو قال دضيت بما يشهد به على فلان فانه لا يلزمه كذلك هنا ولا نه لخبثا فلا يقبل التوكيل
كالماده وانما يلزم بالانفرادات فعلى هذا هل يجعله قراينه من التوكيل فيه الشافعية وجهان احدهما نعم بخلافه واخاره الجوز لان توكيله دليل بثبوت الحق عليه
لان قوله اقرعني كذا يتضمن وجوب عليه اظهرهما انه لا يجعل مقر كما ان التوكيل بالابراء لا يجعل ابراء وكالتوكيل في البيع فانه لا يكون سباعا ورضاءه بالثبوت
عليه لا يكون اقرارا باحق وعدي في ذلك تردد فان قلنا بصحة التوكيل في الاقرار ينبغي ان يبين للتوكيل جنس المقربة وفداه فلو قال اقرعني بعتي لفلان
الموكل بالتقصير لو اقرعني فلان فقلت شافعية وجهان احدهما انه كما لو قال اقرعني له بعتي واصحابه انه لا يلزمه شيء بحال الجوز ان يرد الانفراد بعد او شيئا
لا بالمال **مسئله** لا يصح التوكيل بالالتقاط فاذ امره بالالتقاط فالتقط كان الملتقط الحق من الامر والميراث لا تصح النيابة فيه الا في بعض الموروثات
متضمنة وتصح النيابة في دفع الديون الى مستحقها واجبا بان تصح النيابة فيها لا تعلق بغيرها او ما قائل هل البع في يجوز ان يستنيب فيه والامر لا
تصح النيابة فيها ويجعل الجدل على التوكيل لا ينفصل المحرم واما الجمل فمقتضى الشافعي من دخول النيابة فيه بحال بل كل من حضر اعطى نفعه العوض عليه هو هذا
المعنى صحيح فكذلك ما قلناه او لا من صحة النيابة الجمل على معنى ان للوكل ان يخرج عنه بارة وعنه ما في الجمل واما الذي فصحه التوكيل فيه وكذا يثبت الشافعي
لانما اجاره او جعالة وكلاهما لا يخله النيابة ويصح التوكيل في الدعوى لان ذلك مطالبه بحق غيره فهو كما يستفاد المال تجوز التوكيل في مطالبته لمطالبة غيره
والحاكم فيها حاضر كان الموكل او غائبا صحيحا او مرضيا **النظر الثالث في العلم** **مسئله** لا يشترط في كون متعلق الوكالة وهو ما ذكر
فيه ان يكون معلوما من كل وجه فان اوكالة انما جازت لعموم الحاجة وذلك يقتضي السامحة فيها ولذا لا يجوز بعضهم ثبوتها بالافراد ولو بشرط القبول للفظ
فيها ولا القبولية في القبول لكن يجب ان يكون معلوما مبينا من بعض الوجوه حتى لا يعظم الغرر ولا فرق في ذلك بين الوكالة العامة الخاصة فاما الوكالة العامة
بان يقول وكلت في كل قبيل فكثير من امور فان لم يوصف الى نفسه فالقوى لبطان لانه لفظ مبهم في الغاية ولو ذكر الاضافة الى نفسه فقال وكلت في كل
امر هو الى ابي كل اموري او الى كل ما يتعاون في اوتي جميع حقوق ابي كل قبيل كثير من اموري او فوضت اليك جميع الاشياء التي تتعلق في اوتيت في كل مطلقا فمقتضى
في ما في كيف شئت ومصل الامور المتعلقة به التي تجري فيها النيابة ومصلها فقال في كل ذلك بيع املاكك وتطرد فيضا في اعيان عبيدي ولو يوصل علم ما تقدم
او قال في كل ذلك كل اموري ما ياتي به من مفضل اجناس الاخرى او قال اقل مقام نفسي كل شيء او وكلت في كل شيء يجوز ان يفي كل الى التصرف فيه ولو
عندي الصحة اجمع وبه قال ابي يلى وبذلك كل ما تناوله لفظ عام فصحه فيما تناوله كالتوكيل به مالي كله ولا يرد فوضت في جميع الجزئيات المندرجة
تحت اللفظ العام صح التوكيل سواء ضمنها بعضها الى بعض ولا يكون الاجال صحها في التوكيل لانه لا يصح الوكالة العامة وهو قول جميع العامة لابن ابي شيبة
الغرر العظيم والمخاطرة الكبيرة لا يدخل فيه هبة ماله وتطليق نسائه واعتاق عبيده من زوجه وبناته وبناته وبناته ولا تمان العظمى في نظم حقوق الصفة
الجواب بان يضبط جواز تصرف الموكل بالصلحية لكل ما لا مصلحة للموكل فيه لم ينفذ تصرفه لوكل كماله وكذا في بيع شيء واطلق فانه لا يبيع الا عندا بثلث المثل من نقد
البلد كذا في الوكالة العامة وكذا يصح لو قال لفلان اشترى لي ما شئت خلافا لبعض العامة وعن احمد رواه انه يجوز عيالا بالاصد لان الشراء المضارب كبلان في شراء
ما شاء او خسران بشرى الا بثلث المثل وادون ولا يشترى ما يبيع الموكل عن ثمنه ولا ما لا مصلحة للموكل فيه ولو قال بعت مالي كله فابصر وبقي كلها صح التوكيل
لان قد يعرف ماله ويؤثر ولو قال بعت ما شئت من مالي فاقض ما شئت من ديني صح التوكيل لانه اذا اجاز التوكيل في الجميع نفى البعض ولو اقتصنا العامة جواز
وكذلك في بيع امواله واستيفاء ديني واستيراد وادبني واعطاء عبيدي والتفان وليس بطائل واما الوكالة الخاصة فهي المقصورة على نوع من الانواع كبيع
عبيدا وشرا وخارجة او محاكم خصم واستيفاء دين منه وما اشبه ذلك في جوازها **مسئله** اذ وكلت في بيع امواله صح ولا يشترط كون امواله معا
ج بل يتبعها التوكيل في بيع ما لم يعلم انسابها اليه ولا شافعية وجهان احدهما لو قال وكلت في قبض جميع ديني على الناس جاز بخلافه لم يعرف من عليه الدين
وانه لو اذن واستأجر كسرة في جنس في ذلك لغيره او قال وكلت في بيع شيء من مالي في بيع اوتي ببيع طائفة منه وقطعة منه او في قبض شيء من ديني ولم يعين فالقوى
البطالان الجاهل من اجله ولا بد من ان يكون الموكل فيه ما يهل استعماله ما لو قال بعت ما شئت من اموالي فاقض ما شئت من ديني فانه يجوز وكذا لو قال بعت
دين من عبيدي فقال بعض الشافعية لا يجوز حتى يبين وليس شيئا **مسئله** لو قال بعت ما شئت من مالي جاز خلافا لبعض الشافعية ولو قال بعت ما شئت من
عبيدي جاز عندنا وعندهم وفرقوا بان الثاني محصور الجنس بخلاف الاول ليس بجديد لان ما جاز التوكيل في جبهه جاز في بعضه كعبيده ولو قال فاقض ببيع كله
وما يجدد من ديني في المستقبل صح على اشكال في المتجدد ولو قال شره شيئا او حيوانا او رقبا او عبيدا وشرا ولا يبيع الجنس لا قوى عند الجواز فيكون
الجواز في الشراء الى التوكيل ويكون ذلك لقراض حيث امر صاحب المال بشراؤه وقال اصحاب الشافعي لا يصح مع الاطلاق حتى يبين ان لا يبيع عبيدا او امته ووجه
النوع انهم من ان تركوا عبيدا وغيره لان احاطة قدره على النوع ووصف كان وفي الاما عظم فلا يجوز ان يبيع كل واحد من الاجزاء
الاكثر ولذا عولوا على غلام من جنس معين هذا مذهب اكثرهم وذكر بعضهم وجهان انه يصح شراء عبيد مطلق **مسئله** اذ وكلت في شراء عبيد واطلق فقد
جوازه وعند الشافعية لا بد من تعيين جنس هل يقتصر على نوع العنق او لا يقتصر على نوع العنق وهو اصح وجهي الشافعية وبه قال ابو حنيفة وابن شريح
اذا ذكر نوعا فقد اذن له اعلاها متناهي في الغرر ولا يضبط العنق ما يصر به الشخص بل لا يرد له بوجهه ولا يعلق القرض بعبد من ذلك النوع فثبت ان
او نسب اليه بعبد والثاني للشافعية لا بد من تقدير العنق او بيان غايته بان يقول مائة او من مائة الف اكثر المتفاوت فيه ويجوز ان يذكر اكثر العنق
او اقله واذا كان التفاوت في الجنس الواحد ككثير من التوكيل الا بالعقبن وهو ثم ولا يشترط استقصاء الاوصاف التي تضبط في السلم ولا ما يفرق بها الجماعا
نعم اذا اختلف الاصناف داخل تحت النوع الواحد اختلفا فاما ما قال بعض الشافعية لا بد من التعرض لثبوت شراؤه بل يكفي ذكر العنق عن ذكر النوع فيقول له

منه
منه
منه

کتاب الحلو کالذ

[illegible]

من
الف
في
الاب
من

رابطہ
علیٰ زید

المضمون

وہی

حق

من جاء

المعضد

تخاب الوكاله

فقه الكليات
في فقه الكليات
في فقه الكليات

کتاب
فیما بیننا
وہم

و
كله
فوق
سليم
عليه
مفضل

بشرى كالقوله فلان
ويكل البائع هل يكل
البيع ويتغير الثمن
بجرد التوكيل

کان
فینما عیال العن
کلیب

五

کتاب التوکلید

فی کفر الکتاب
فی الشیء و کبر
فی الرافا
مع الجا

كل
المواعظ
في قلب
عالم
المواعظ

في حكم مختص بالموكل

[illegible]

فكم تحبنا الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

وَحِكْمَةٌ خَصِمًا مُؤْتَمِلًا

[illegible]

كان
شبا في الذمة لم ينفذ ما سلمه اليه من ثمن لو كمل فضوله بان رضي المالك ان يبيع جازوا فلا ويرى قال الشافعي لا ينفذ ما سلمه اليه ولو لم يزل
ان يؤدى الفا اخرى قد لا يريد لزوم الفا اخرى قال شافعي في الذمة وسلم هذا في ثمنه فليس كغيره لو لم يزل راضيا وكان لو كمل فضوله لان له بما يريد حصول ذلك
البيع له سواء سلم ما سلمه اليه في الف الف هو اصح قول الشافعية وفي الثاني ان لم يزل لو كمل لا ينفذ ما سلمه اليه ولو سلم الف الف
سليمه اليه

وقال اشترى كذا بالقبول لم يقبل بعينه ولا قال في الذمة بل قال اصر في هذه العنق فالانوبن لو قبل تجزئة بين ان يشتري بعينها انوف الذمة لا نزع على التقديرين
 يكون ابتداء ما مورث يجوز ان يكون غرضه من تسليم اليه تجزئة اضرة الى من ذلك الشيء وهو اصح وجه الشافعية الثاني انه يشتري بالعين فان اشترى في الذمة
 لم يصح ويكون بمنزلة ما لو قال اشترى بعينه لان قرينة التسليم تشعر به وهو **مسئلة** اذا وكلته في بيع عين او شراها او ملكك انعقد على بعضه لا الكل
 اما دفع الجميع وهو من غير الاجزاء ولا في شئ من اجزاء ولو اذن له فيه فان فعله كان فضوليا اما الواجب ان يبيع عبدا وشراهم ملك لغة اجماعا

انما دفع بالجميع وهو من غير الجارية ولا في التبعيض اضرار بالموكل ولو اذن له فيه فان فعله كان فضوليا اما لو اذن له ببيع عبده وشرائه ملك لغيره جازا
وفردى لان الاذن تناول العقد عليهم جلية والعرف في بيعه وشرائه العقد واحد لا ضرورة في جميعه ولا افرادهم ولو كان احدهما انقذه وجب لصاحبه
لان الموكل منصوب للمصلحة ولو بفس على الجميع فقال اشترى عبدا صفقة واحدة او ببيعهم كذا لا يضر على التفرق فقال شئت في عبدا واحدا واحدا او ببيعهم كذا
وجب الامتنان فان خالف كان فضوليا لان تضيقه على احدهما بعبده على ثبوت غرضه فيه فلا يجوز تخالفه ولو ثبتنا ان ذنر سوي ما عبده وان قال
اشترى عبدا صفقة فاشترى عبدين ولا شين مشتركين بينهما من يكليهما او من احدهما واجاز الاخر جاز وان كان لكل واحد منهما عبدا منفردا فاشترى
منه ما لم يكن قد اوجبا له البيع فهما وقيل ذلك منه ما بلفظ واحد صح وقال الشافعي لا يصح لان عقد الواحد مع الاثنين عقدا وليس بيجوز ان العقول
من اشترى هو متحد والمغرض لا يختلف ولو اشتراهما من يكليهما وعين من كل واحد منهما مثل ان يقول بعثك هذا بئر العبد هذا بئرته وهذا بئرته
تلتصق وللبعض العامة وجهان ولو لم يعين من كل واحد منهما ما صح عندنا خلافا لبعض العامة وتفسيره على قدر القومين مستلزم اذا امر ببيع البئر

لم يكن له أن يشتري غيره مما فلو لم يشتره جارية معينة أو عبد معين فاشترى غيره ما عين له فان كان قد سماه أو نواه وصداقه التابيع وقت انعقد على
الإجازة وكان الوكيل فضولاً لأنه اشترى له شئاً ما يذن له فيه فلا يلزمه ولا يقع عن الوكيل سواء اشتراه بعين مال الموكّل وفيه منه ولو انطلق العقد لم
يضمه إلى الوكيل ولا نواه فان اشترى العين أحتمل الوفاق على الإجازة فان سماه المالك ثم لا يبل جلد به عرقه البارقة فانه باع مال النبي صلى الله عليه
والسنة بالعين كبيع مال الغير بغيره النبي ودعاه ولا نه تصرف له بمجرّد دفعه وقت على الإجازة كالوصية بالزائد على الثلث وهو أحدي الروايتين عن أحمد

في التوكيل بالخصومة

وفي الاخرى بطل وبه قال الشافعي لا نعتد على مال من لم ياذن لثمة العقد فلم يصح كالوابع مال الصبي ثم تابع فاجاز وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن خزام
عن بيع مال ليس عنده فقال لا يتبع ما ليس عندك يعني ما لا تملك فان اشترى في الذمة ثم نقد ثمنه دفع البيع للتوكيل لا تصرف فصد من بالغ عاقل غير محجور
عليه فصح دفع التوكيل حيث لم يوافق الموكل ولا سماء ولا اشترى ما اذن له فيه وقال بعض الشافعية اذا اشترى بماله ذمته للموكل لا تصرف صحيح لانه انما اشترى
في ذمته وليس له ملك الغنم ويقع البيع للموكل وقال بعضهم لا يصح للموكل ولا للتوكيل لانه عقد على ان يبيع عن الموكل فلم يقع عن التوكيل والموكل لم ياذن له فيه فلم يقع
وعن احمد وابنه ان احدهما اشترى للموكل لانه اشترى في ذمته بغير اذنه فكان الشراء له كما لو لم يبيع عن موكله وانما يثبت على اذنه الموكلة كما قلناه ونحوه
اجازة صح لانه اشترى له وقد اجاز له فله من الموكل ما يشترى بانه لم يبيع عن الموكل بل من الموكل لان الموكل لم يذم الموكل لان الشراء صدق منه
ولم يثبت لغيره فثبتت حقه كما لو اشترى لنفسه ليس بحق لانه اشترى لغيره فان لم يرض الغنم وبطل العقد وهذا الحكم في كل من اشترى شيئا في ذمته لغيره بغير
سواء كان وكلا الذي قصد الشراء له ولو لم يكن وكلا **مسألة** اذا قال له يبع هذا العبد فباع عبدا اخر فمضى فمضى في بيع الاخر لانه غير ما اذن له فيه
فكان كالاجنبي بالنسبة اليه فان مضى المالك لبيع صح ولا بطل لان المالك لم يرض بالذمة ملكه عنده وقال الشافعي في احد المؤلفين ان راعا لثمة الشراء فان دفع
بعين مال الموكل فهو كالباع ان كان في الذمة فان لم يسم الموكل ولا نواه فهو رافع عن التوكيل لم يرض بالذمة ملكه عنده وقال الشافعي في احد المؤلفين ان راعا لثمة الشراء فان دفع
اخره وقال الشافعي في نواه لم يبيع بالذمة وقع الشراء للموكل لانه لم يوافق امره فلفت اليه وليس يجب قتل لوسماه فوجهان احدهما انه بطل العقد راسا لا
صرح باضافته الى الموكل واستمع ابقاعه عنه فبلغوه وهو الذي اختاراه والاظهر عندهم انه يبيع عن التوكيل وللموكل منه الموكل غير معتبر في الشرع فاذن
ولو لم يكن صرف العقد اليه كما لم يسمه ونحوه وقوعه عن التوكيل لانه لم يرض لنفسه هذا كله فيما اذا قال الباع يبع منك فقال المشتري اشترى به فلان
بعض موكله فاما اذا قال الباع يبع منك فلان وقال المشتري اشترى به فلان فقام هذا الشافعية بطلان العقد لانه لم يرض بهما فخطأه وبطلان العقد
يصح من الزوج ووكيل الزوج على هذا الصفة بل لا يجوز الا ذلك للبيع احكام تتعلق بمجلد العقد كالحبس وغيره وذلك لاحكامها يمكن الاحتياط فيها بالاعتناء
فاحتج بان الخطأ بينهما والتمس سعادة محضه ونحوه فوجدنا ان يوجب في الخطأ لوكيل او يوجب للموكل في البطلان **مسألة** في كل الممنوع
يجب ان يسمي موكله والا وقع عن غير موكل بالخطأ بمعه ولا ينصرف بالنسبة الى الموكل لان الواجب قد قصد به بالنسبة الى الموكل لا يبيع عليه خلاف
المشترى فان المقصود منه حصول العوض هكذا قاله بعض الشافعية ولا استبعد في هذا القول **الباب الخامس في التوكيل بالخصومة مسألة**
التوكيل بالخصومة اما ان يتوكل عن المدعي او عن المدعى عليه فان كان وكلا عن المدعى ملك الدعوى فاقامة البينة ونقد بطلانها التحليف طابع على الغنم
والقضا عليه بالجملة كل ما يقع وسيله الى الاثبات واما التوكيل عن المدعى عليه فملك الانكار والظن على اليهود وامر بنية المحرم ومطالبة الحاكم بمساعده
وتبيينها والحكم بها وبالجمل عليه السعي في الدفع ما يمكن ولو ادعى النكر في اثبات حكمه وكذا لا يباح الا براء انقلب مدعى ملك كجمله الدعوى بذلك فاقامة البينة
عليه يطلب الحكم بها من الحاكم ومالك وكيل المدعى لا ينكر ذلك في الظن في تبينه اليهود وعليه **مسألة** لا يقبل اقرار التوكيل ولو اقر وكيل المدعى
او ابراء او قبول الحوالة او المناصحة على مال او بان الحق مؤجل او ان البينة منقذة او قد زور او قد اقر وكيل المدعى عليه بالحق المدعى لم يقبل سواء اقر في
مجلس الحكم او غيره عند علمائنا اجمع وبه قال الشافعي في مالك فليس ابي بل في زور واجمل لان الاقرار بمعنى يقطع الخصومة وينافيها فلا يملكه التوكيل فيها كالاقرار
ولا يغيره في كل الاقرار فلا يكون نافيها عنه واحبا والغير عن حق الغير ان كان شهادة سمعت الاقرار واخبار وقال ابو حنيفة ومحمد يقبل اقراره اذا كان في
مجلس الحكم فاما عند الحدود والقصاص فقال ابو يوسف يقبل اقراره في مجلس الحكم وغيره لان الاقرار احد جوابي الدعوى فصح من التوكيل بالخصومة كالانكار
الفرق ان الانكار لا يقطع الخصومة ولا يسطح حق لوكل منها بخلاف الاقرار لا ترى انه يجمع منه الانكار في الحدود والقصاص لا يصح منه الاقرار في غير
الوجهين على الحدود والقصاص بدعوى الكراه والطلاق والنزوح عن القصاص فانه لا يملك التوكيل الاقرار في ذلك كله فقبول التنازع عليه وان اقر
لا يباح ولا يبرئ فكذلك الاقرار وكذا ينقص عليه بما اذا اقر في غير مجلس الحكم لا يبرئ فكذلك في مجلس الحكم ولان التوكيل لا يملك الانكار على الوجه يمنع التوكيل من الاقرار
فلو ملك الاقرار لا يمنع على التوكيل الانكار فافترقا **فروع** التوكيل في الاقرار فقبض خلاف واختار الشافعية جوازه ولا استبعدا فيه ويلزم التوكيل ما اقر به
فان كان معلوما لزمه ذلك وان كان مجهولا رجع في نفسه الى الموكل ودنا التوكيل لو اقر وكيل المدعى بالقبض والابراء لم يلزم اقراره التوكيل على ما
لكن ينظر لو قيل عن الوكالة وكذا وكيل المدعى عليه او اقر بالحق في ذمته موكله لم يبيع في حقه لكن بطل وكالته بالانكار لا يبعد الاقرار في الخصومة بوجهه
للاشفعية وجهان بطلان وكذا في كل شرط في التوكيل بالخصومة بيان ما فيه الخصومة من دم او مال او عين او دين او رضى جناية او بطل مال الا في غير
عدم الا شرط بل يصح التقيم للشافعية وجهان ما لو وكل في خصومة معينة وادعى لم يصح في الاقرار بغير شرط تعيين من يخصمه وللشافعية وجهان
هو الاقرار بالتوكيل بالخصومة من جهة المدعى لا يقبل منه تعدل بينة المدعى عليه لانه لا قرينة كونه قاطعا للخصومة وليس للتوكيل قطع الخصومة بالاختيار
يعرفون بعض الشافعية وقال بعضهم ان تعدل به وحده لا ينزل منزلة اقرار التوكيل بعد التمام لكن ردة مطع بعد لان التعدل غير مستفاد من الوكالة الا
بوجه بان تعدل بمقتضى الوكالة وانما لا يحق النقص **مسألة** لو وكل في استيفاء حق له على غيره فجدد من عليه الحق وامكن بثبوته عليه لم يكن
للوكل اختصاص ولا محاكمة ولا يثبت الحق عليه لان اذنه انما انصرف الى الاستيفاء وهذه طرق اليمين فماتت لم تعد يقضى للقبض من لا يرضى للخصومة وهو
اصح وجه الشافعية وبه قال ابو يوسف ومحمد ورواه الحسن عن ابي حنيفة لان الامين قد لا يحسن فلا يرضيه التوكيل في القبض لها والثاني نعم لانه لا يتمكن من
الاستيفاء عند انكار من عليه الا بالاثبات فلم يمكن ما يتوسل به الى الاستيفاء وبه قال ابو حنيفة واعرف هذا فلا فرق بين ان يكون الموكل بالاستيفاء
عينا او مينا فاذا وكل في قبض عين فجدد ما من هو في يده لم يكن وكلا في التثبيت اجمعه واحد فولى الشافعية وقال ابو حنيفة ان كان دينها ملك لا يثبت ان
كان عينها ملكه لانه وكيل في النقل فلا يملك الاثبات كالتوكيل في نقل الزوجه والحق ما قلناه فان القبض في العين كالقبض في الدين فاذا جاز له الخصومة في
الدين جاز له في العين بخلاف الزوجه لان ذلك ليس بقبض **مسألة** اذا وكل في تبين حقه على خصمه لم يكن للتوكيل القبض بغيره قال احمد لان القبض

فلا يملكه
الخصومة

۱۰۰

بعد لہما

کتاب الوکالة

روبراه

كتاب الوكالة

وما نحن بنبيلان حكم الفسخ اما ايجاب مثال الامر الثاني فلما اخرج الاول عن الاعتدال فارجع الى الاجابات الاولام لا يثبت قبل العمل لاعتقالي التكليف بغير العلم وهذا النوع لا يثبت بغير الوكالة لصلو اسالان امر الموكل غير واجب مثال لهما النوع الثاني فهو ثابت هناك ايضا قبل العلم حتى يلزم القضاء ولا يترد به بالاول ولما انزل القاضي فتم من طرد الخلاف فبني على التسليم وهو الظاهر من مذهبهم فالعزل يعلو المصالح الكلية بعلمه وعن احمد روايان كقول الشافعي وكذا صاحب المال قوله ان الفسخ استدل على عدم العزل قبل العلم بالافاء جابر بن يزيد ومعوين بن وهب عن اصدق عليه السلام قال من وكل رجلا على امرا من الامور فالوكالة ثابتة بدا حتى يعلم بالخروج منها كما علم بالدخول فيها في نظرهما عمر بن شمر وهو ضعيف في الصحيح عن هشام بن سالم عن الصادق ع عن رجل وكل امر على وكالة مضاه امر من الامور واشهد له بذلك شافعي فقال الوكيل فخرج لامضاه الامر فقال شاهد ذلك قد عزلت فلا ناعن الوكالة فقال ان كان الوكيل قد مضى الامر الذي وكل عليه وبطلت الوكالة فان الامر باق ما مضى على ما مضى الوكيل كره الموكل امر مضى فقلت ان الوكيل مضى الامر قبل ان يعلم العزل وبلغه انه قد عزل عن الوكالة فالامر باق على ما مضى قال نعم قلت فان بلغه العزل قبل ان مضى الامر فذهب حتى مضاه لم يكن ذلك يجوز قال نعم ان الوكيل اذا وكل امر من المجلس فامر ما مضى ابدوا الوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بشفقة او بشا منه بالعزل عن الوكالة وعن العلوي بن سبابة عن الصادق ع في حديث ان عليا عليه السلام امره مستعديا على اخيه فقال له يا امير المؤمنين وكلت اخي هذا بان يزجي رجلا واشهد له ثم عزله من ساعته ذلك فذهب فزجي على بنية في قد عزله قبل ان يزجي فاقمت لبقية وقال لاخ يا امير المؤمنين انها وكلتني لو تعلقني بها ما عصى عني عن الوكالة حتى تذهب كما امرتني فقال لها ما تقولين فقالت قد اعلمت يا امير المؤمنين فقال لها لك بنية بذلك فقالت هؤلاء شهودي يشهدون بان قد عزله فقال له امير المؤمنين كيف تشهدون قالوا شهدنا انها قالت اشهدنا اني قد عزلت اخي فلما ناعن الوكالة بترجي فلا تاو في مالكم الامر من قبل ان يزجي فلا تا فقال اشهدكم على ذلك بعلم منه وبمجلسه قالوا لا قال فشهدوا انها اعلمت العزل كما اعلمت الوكالة قالوا لا قال روى الوكالة ثابتة والنكاح واقع ابن الزبير فهاه فقال خذ بيديما يا ابن الله لك منها فقال يا امير المؤمنين احلفني لم اعلم بالعزل ولما لم يعلم بعزلي باه قبل النكاح قال لم تخلف قال نعم يا امير المؤمنين فحلفت ثابتة كانت ولا كانت النكاح وهذه الرواية تدل على انه لا عبرة بالشهادة وقول العزل ان لم يعلم الوكيل ما من به عندي **قد نبت** اذا قلنا بعد العزل قبل بلوغ الخبر اليه فاختار من يثبت قوله من شهود العدل دون الصديق والفاصول فاذا قلنا بالانزال فيبقى ان يشهد الوكيل على العزل لان قوله بعد تصرف الوكيل كذا قد عزله غير مقبول **مسئلت** اذا قال الوكيل عزلت نفسي واخرجتها عن الوكالة او رددت الوكالة انزل فقال بعض الشافعية ان كانت صبغة الوكيل تخرج ولحق ونحوها من صبغ الامر لم ينزل برد الوكالة وعزله نفسه لان ذلك اذن وابلح فاشبه ما اذا ابيع الطعام لعزله لا يرد بدو المباح ولا بشرط في انزال الوكيل بعزله نفسه حضور الوكيل وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة بشرط حضور الموكل فان عزله نفسه بحضور الموكل لم ينزل وفده جاز اذا عزت هذا فان عزله نفسه ثم تصرف كان فضوليا سواء كان الموكل حاضرا او غائبا ويحتمل مع الغيبة الصحة علا بالاذن العام الذي تضمنته الوكالة وكذا ما الحضور وعدم الرضى بعزله **مسئلت** متى خرج الوكيل او الموكل عن اهلية التصرف بموت وجنون وانما بطلت الوكالة سواء كان العارض للوكيل او للموكل في الجنون اذا كان تاما بطر ويزول على قرب لبعض الشافعية ترد وموضع لترد ما اذا كان امتداده بحيث يعطل المهمات ويحجج الى مضى فوام يلحق بالاعمال في جرد في الخفاء لهم وجهان اظهرهما عندهم انه كما يجوز في اقتضاه الانزال الثاني هو لا ما ترعد الجونين انه لا يقتضي الانزال لان الغنى عليه لا يلحق بمن يولى عليه **مسئلت** الانزال الخاطا لو كمل الموكل من يولى عليه **مسئلت** ويجوز عليه سفة او فلس في كل تصرف لا ينفذ من السفة الفلاس كالجون لانه لا يملك التصرف فلا يملكه غيره من جهة ولا فرق في ذلك بين ان يحجر عليه قبل الكيل او بعده فان سقت الوكالة الحرج بطلت وكذا ان كان الحرج سابقا لم يقع صحيح ولو وكل احدهما فيما له التصرف فيجوز لانه مكلف لم يخرج من بنية التصرف فيه لو تجرد الرق بان كان جريبا فاستقر بطلت كالتة السابقة ان كان هو الموكل فلو كان الوكيل بمزلة لو كمل عبد الغير بشرط رضى المولى ان منعت الوكالة شأ من حقوقه ولجرح على الوكيل فليس بطلت الوكالة سواء تعلقت باعيا الاموال ولا لا ببقية لم يخرج عن اهلية التصرف ولو جرح على الموكل كانت الوكالة في اعيان ماله بطلت لا شطاع تصرفه في اعيان الموال وان كانت في المصومة او الشراعي لكانت او الطلاق او الخلع او الفصاح فالوكالة مجازها لان الموكل اهل لذلك مباشرة فله ان يستنبت بقاء الاصل السالم عن المعارض ولا ينقطع الاستدانة **مسئلت** لو فسق الوكيل لم ينزل عن الوكالة لاجماع الامة من اهل التصرف لان تكون الوكالة ما تاني الفسق كالايجاب عقد النكاح عند الجأ فانه ينزل عندهم بغير دفعه او فسق موكله فخرج عن اهلية التصرف في نفسه وعنده لا يخرج بالفسق ايضا انه بشرط العدل في فوئى النكاح واما القول فلو فسق الوكيل لم ينزل بغيره فكله بنفسه لانه لا ينافي جواز قبوله وينزل الوكيل بنفسه بغير العامة وجهان ولو كان وكيل فابشرط فيه الامانة لو كمل في الشيم وفي الوقت على الساكن في نحوه انزل بنفسه وفسق موكله فخرج ما يملك من اهلية التصرف وان كان وكلا الوكيل من تصرف في مال نفسه انزل بنفسه لانه ليس للوكيل ان يوكل فاسقا ولا ينزل بنفسه وفسق موكله لا يرد لئلا لا ينافي الفسق لا بطلت الوكالة بالنوم والسكر لان هذه اعداء يمكن ذوالها بغيره وسرعة ولا يثبت عليه ولا يترد لا يخرج بها عن اهلية التصرف لان يجعل الفسق بالسكوت قبل فيها شرط فيه العدل **مسئلت** اذا فعل الموكل متعلق الوكالة وانفك المتعلق بطلت الوكالة كما لو وكل غيره في بيع عبد ثم باعه الموكل او ما كان لعبد بطلت الوكالة لو متعلق بها فذهب محلها هذا باع الموكل بها صحيحا او باعها فاسدا احتمل البطلان ايضا اذا شرع في البيع وعنه عن الوكالة وقال ابن السكيت لا يبطل الوكالة لبقاء ملكية العبد ولو دفع اليه دينارا وكله في الشراء بعينه فذلك وضاع او استقرضه الوكيل وتصرف فيه بطلت الوكالة به ولو وكله الشراء مطلقا ونقد له يتاعن لئن بطلت ايضا اذا تلفت تلك الدينارا ولا يترد في الشراء ومعناه ان ينقد من ذلك البيع اما قبل الشراء او بعده وقد عده انما ذلك بطلت ولا يترد لوصف شراؤه للزم الموكل من لم يلزمه ولا رضى بلزومه واذا استقرضه الوكيل لم يرع له بناء وعوضه واشترى به فهو كالشراء لغيره **مسئلت** لان الوكالة بطلت والدينار الذي عزه عوضا لا يصير للموكل حتى يقبضه فاذا اشترى للموكل وقت على اجازته فان اجازته صحيح ولزمه الشراء والوكالة لان يبيع في العقد وقال بعض العامة اذا اشترى بعين ماله لغيره شيئا فالشراء باطل لانه لا يصح ان يشتري الانسان بعين ماله ما يملكه غيره بذلك العقد

في أحكام الوكالة

يقال وقال أصحابنا انما اذا اشترى شخص من غيره بغيره المالك في الذمة والوجه المنة لا يشترى له مال لو باذن من غيره فاشترى له مال
اشتراه في الذمة **مسئلة** لو وكلت بيع عبد او جارية ثم اعتصمت بالبيع بطلت الوكالة لان ذلك مملوك بل المنة فاشترى له مال لو باذن من غيره فاشترى له مال
فالوجه بطلان الوكالة ايضا وبطلان بعض الشافعية لان الاجارة ان منعك بيعه الوكيل ما لك التصرف ولا لو وكلت بيعه وان لم تمنعه في علامة الذمة
من يرد البيع لا يجرى له الرعيات فبطلت الاجارة وكذا تزويج الجارية ويجوز بطلان الوكالة لو كانت لوكا بية او ذرية انفسحت الوكالة لان بيعه عن غيره
عن ملكه لان الكتابة تقطع تصرف المولى فيه فلم يبق محلا للبيع وفي طعن الحنابلة الموكلة ببيعها المنة فبطلت الاجارة لان بيعه عن غيره فاشترى له مال
بالامتناع والشافعي لعدم عماله بالاستصناع بقاء العين صاحبة للمنفعة هذا اذا عين وقال له بيع هذه المنة ولو اطلق فقال له بيع منة ثم طعن الحنابلة بطلان
وكالته ولو عرض السلعة المأمور ببيعها على البيع لم يكن عزلا لو وكلت عن بيعها الجوار طلب المتاع في الاعراض وكذا لو وكلت وكلا آخر لم ينزل الا في الجوار
طلب المتاع والاعتناء **مسئلة** اذا وكلت السيد عبده في بيع او شراء او غيره مما من التصرفات ثم اعتقه او باعه فان قلنا ان الوكيل ليعتقه
لم ينزل بالبيع ولا بالعق وبقى الاذن بحاله عماله بالاستصناع لا يبعد العتق صادرا عن كل حال اما كان عليه ولا وان قلنا انه ليس يتوكل حقيقة ولكنه استعمل
وامراده ان يرفع الاذن لو لم يملك له انما استخدمه وامر بحق الملك فذلك بالبيع والعتق واذا باعه فقد صار الى ملك من لم يكن في توكيله بغيره من ملك غيره منه
يمنع ابتداء توكيله بغيره انه يقطع استدانة وعلى تقدير ارتضاع الوكالة بالعق او البيع لو قال ليعتق لنفسه فهو لغو وفصل بعض الفقهاء فقالوا
ان كانت الصيغة وكلتك بكذا بقى الاذن بالعق والبيع واذا لم تكن بقاء الاذن في صورة البيع فبطلت استدانة المشتري لان منافع صارت مستحقة له
كالبائع الاحتياقي جريان الوجهين **مسئلة** لو وكلت عبدا غيره في بيع شئ او شراءه اعتبر ذلك من التصرفات فتصرف الاذن المالك فلو وكلت بانه يبيع
لمالك عبده ففقد ارتضاع الوكالة ايضا وجها واحدا لا يقع بطلان اذ تروا ملكه وعلمه لا سيما العبد ان لم يرد في بيع ماله وكذا لو اعتق سيدا عبده
لم يطل الوكالة منها قط لان توكيل عبدا لغيره توكيل حقيقة ليس استخداما ولا امرا وهكذا ان باعه لكن يعتبر بغيره في المشتري على احوال ان يباين المشتري ولو كان
الوكيل عبدا او عبدا لغيره لان منافع صارت مستحقة له فان رضى ببقاء الوكالة بطلت ولو لم يباين في الصور بين المشتري ففقد تصرفه ولم يرد الامتناع
ان تروا جبايا والجنون في فقهنا **مسئلة** لو وكلت بيع وشراء او غيره مما من التصرفات صرح الوكيل بان طلقها لم يطل الوكالة لان ذلك التام
لا يمتد ابتداء الوكالة ولا يقطع استدانتها ولو وكلت بجلالة نقل امرأة او بيع عبده او بغير ذلك من فاعلمت لبيته بطلان زوجته وعنى العبد ان يقال للدار من
الموكل بطلت الوكالة لان تصرف الموكل في ذلك كالتصريف **مسئلة** لو وكلت قبض دينه من رجل فأتى نظروا لفظ الموكل فان قال قبض حتى من فلان
بطلت الوكالة ولو لم يكن له القبض من وادته لانه لو لم يرد بذلك وانما وكلت قبض مبداء من المديون وقدمات وان قال قبض حتى الذي على فلان والذمة
في قبل فلان فله مطالبة فاشترى من قبض من اوارث قبض المحق الذي على مورثه ولذا قبض من الوارث لو لم يكن قبضا من فلان كما بقى لو قال له قبض حتى
نبيد فوكل نبيد انسانا في الدفع اليه كان له القبض منه وكذا ينبغي ان يقبض من الوارث لان الوارث نائب الوارث كان الوكيل نائب الموكل لا نافي قول الوكيل
اذا دفع عنه بانه جري مجرى تسليمه لانه اقامه مقام نفسه وليس كذلك صاف فان الحق انتقل الى المورث فاستحققت المطالبة عليه لا بطريق النيابة عن المورث
لهذا الوجه لا يفعل حيث يفعل بغيره ولا يثبت بغيره **مسئلة** اذا وقعت وكالة مطلقة غير موقوفة ملك الوكيل التصرف بدا ما لم يفسخ الوكالة
بقوله ففحصت الوكالة او ابطلتها او نقصتها او غير ذلك او صرفت عنها او ازلت عنها او غيرها من فعل ما امر به ووكاله وما اشبه ذلك من الغطاء العزل
او التوقيف معناه او عزل الوكيل بنفسه او بغيره او جازها ما يقتضي نسخ الوكالة فاذا وكلت بطلاق زوجته ثم طلقها اقبل بطلان الوكالة لان ذلك لا يوجب بطلانها وانما
اصاكرها وكذا لو طلقها بعد طلقها رجعا كان ذلك واجزاها ما اذا قضى الوطوء رجعا بعد طلقها فلان يقتضي استبقاها على زوجها ما منع
طلاقها اولى وان اشترى ما روى الفرج او بطلها او فعل بها ما يحرم على غيرها الزوج فهل تنسخ الوكالة في الملاقاة اشكال ينشأ من حصول الرجعة بغيره **مسئلة**
لو وكلت الوكيل الوكالة في كون غيره للوكيل اشكال ينشأ من استحالة الحال وعدم التصريح بالعزل من حكمه باقضاء الوكالة وبطلانها من اصلها لو وكلت الوكيل
الوكالة وانكر ما فني كونه في الوكالة اشكال اوتيه ان يقول ان كان هذا الانكار نسبيا او لغيره من الاضواء لم يكن رد او ان ينفذ لغيره في الاضواء لا في غيره
بغيره **مسئلة** لو وكلت بغيره حكم سائر الوكالات يجعل وغيره فقال بعض الشافعية اذا شرط بين الجعل معلوم واجتهدى بشرط الاجارة وصعد المقتضى
للاجارة فهو لا يرد وينعقد بلفظ الوكالة اما كن يخرج على ان الاعتبار بصيغ العقود وبما بينها يخرج متناع في كون الاجارة لازمة **مسئلة** لو وكلت
البيع وامره بشرط التحايط لثبوته المشتري لا يخبر او البائع يظهر بغيره المشتري به او يظهر في العن المعين عيب فوده البائع انفسح البيع ولم يكن الوكيل
بغيره ثابعا عند علمائنا وبطلان الشافعي لان الوكيل فعل متعلق الوكالة فانقضت وكالة ولا يرد بغيره فكذلك ما ان يكون البيع الاول وهو محال استحالة الحصول
الحاصل او في البيع ثابعا وكالة لا تتعلق بالبيع واحد وقال ابو حنيفة لا ترتفع وكالة لو كان البيع ثابعا وليس بجديد **مسئلة** اذا وكلت بيع نصيب
من دار في قسمة مع شركائه او في اخذه بالشفعة فانكر الخصم ملكية الموكل لم يملك التثبيت على ما قد عناه في نظائره وهو واحد وجوه الشافعية في التثا
وقال ابو حنيفة اذا وكلت في القسمة او طلب الشفعة كان وكالته تثبت ذلك لانه يتوصل الى ذلك لاثبات الملك فيه والحق ما قلناه لانه قد يرضى للثا
من لا يرضى للثا بالبر والعكس وقال بعض الشافعية لا يملك التثبيت قولا واحدا **مسئلة** لو قال له بيع كذا بشرط التحايط والمشتري لو لم يباين او اشترى
اذا وشرط التحايط كذلك لم يملك البيع التحايط ولو امره بالبيع واطلق لم يكن الموكل بشرط التحايط المشتري وكذا لو وكلت بالشرع لم يكن له شرط التحايط والبايع الا في
انما يملك ان شرط التحايط لا يفسد ما ولو وكلها وللشافعية وجهان احدهما المنع لان محلا في العقد يقتضي عقدا بلا شرط والوجه ما تقدم لانه زاد منه **مسئلة**
التوكيل في شراء العين او بيعها لا يقتضي الاذن في شراء بعضها لا يبيع للتصرف بالتبعية ولو فرض فيه غبطة كالوامر بشراء عبد بالعين فاشترى نصفه بائع
ثم نصفه الاخر كذلك كان مضويا ان سئل في العقد او بواه والادق عنه ولا ينقل الملك الى الوكيل بعد تصرف العقد الاول عنه وفي وجه ضعفه للشافعية
ولو قال اشترى بهذا الثوب فاشترى بنصفه حجة انه اذا رضى بغيره في كل الثوب مائة مائة من ثوبين والباقي نصفه اشترى لو قال له بيع هؤلاء العبد واشترى منه

في حكم الوكالة

على غيبة

کتاب الوکالت

[illegible]

المطالبة فقال فيقول هذا
الذي هم وأصغر ابن
فلان يعني موكله
فأخذها منها
ويكمل زيد

لا فريد
العدم بل تكفي قتيه قال
يفضل ساقية بشرط
الصرح بالاضافة
الى العبد

میں

في بيان الموكل مع الوكيل

كان الشراء فاجابة بالقية على ذلك البايع وعليه دفع المخذ وان كذب البايع وقال انما اشتريت لنفسك المالك ولا بينه حلف على نفي العلم بالوكالة وحكم بصفحة
 للوكيل الظاهر من المعين الى البايع وغيره لو كمل مثله للوكيل وان كان الشراء في الذمة فان نوى الموكل ولم يسهل كانت اجابة للوكيل والشراء له ظاهر لان الضرر
 فيه في الذمة لم يمتد لغيره فان لم يقع ذلك الغير وان ساء صدقة البايع بطل الشراء لا تعاقبها على كونه للغير لان البايع اوجب للوكيل فاذا لم يلزمه لم يصح كما
 اذا تزوج امرأة لغيره بغير اذن هو واحد وجه الشافعي في الثاني انه يلزمه كالمطل بخلاف النكاح لان ذكر الزوج شرط فيه بخلاف البيع وشروط كونه بغير اذن بيمينه
 وان كان البايع وقال انت مطلق فتمت بغيره في الشراء فلو كان مقتصر على البينة او بطل الشراء من صدقه للشاغبة وجهان والظاهر عندهم صحة وجه
 للوكيل بحسبنا تحتنا الشراء وجعلنا اجابة للوكيل ظاهر ودعاه انهما للوكيل في امره الحاكم بالرفق للمأثور فيقول له ان كنت امرت ان تشرى بها بعشرين فقد
 بعتهما بعشرين يقول لا لم يملك لغيره الفصح والصابط ان الوكيل ان كان كادبا فيما ادعاه فان المعين البينة في الباطن والظاهر لان البيع وقع له وان كان صادقا
 فليس له الظاهر وان الباطن واختلفت الشافعية في ذلك منهم من قال ان هذا الشرط لا يكون في كلام الموكل وانما يكون في كلام الحاكم وبني ان يقول الموكل
 بعتهما بعشرين فيبيع البيع ظن ان لا يقبل التعلق بالشرط ولهذا لو قال ان كان قد تم فلان فقد بعتهما لم يصح كذا هنا وقال بعضهم يجوز ان يقول ذلك
 الموكل يصح لانه شرط يقتضيه الاجاب فلا يمنع صحة لا يمنع الاجاب لان يكون الوكيل صادقا فيما قال فقد وقع البيع للوكيل كما اذا قال ان كان مالي الغائب
 ساد ففعله ذكوت وان لم يكن ساد ما نفى فله بيع لان ذلك مقتضى الاطلاق وان كانت الزكوة لا تتعلق بشرط قال بعض الشافعية القول لا وله حظه لان هذا
 الموكل اذا اطلق قوله بعتهما يكون ذلك اقرارا منه بذلك وتكذيبا لنفسه فيما ادعاه فلا يؤثر به واما الشرط المذكور فلا يضر لانه امر واقع يعلمان وقوعه
 مثل ان يتعاقبا على ان هذا الشيء ملك حلهما فيقول ان كان ملكي فقد بعتهما فصح وكذا كل شرط على وجوده لا يؤثر في حق البيع بخلاف ما اذا ذكر
 ثبت هذا فان ادعى الموكل البيع للوكيل امام طاعة او مشروطا فصدق ذلك الوكيل البايع ظاهر او باطنا وان امتنع لم يجزه على ذلك لانه قد ثبت بيمينه بانه
 منه فكل البيع لا يجزه عليه لان هذا البيع في يد هذا الوكيل فاصبح به الاقوى عندنا ان يكون في يده للوكيل فله عليه ما اقر من الشراء فيكون له بيمينه
 وذلك منه بعد وصول حصة اليه الا ان ذلك وهو واحد وجوه الشافعية والثاني ان يكون للوكيل ظاهر او باطنا لا نا اذا امتنع العقد في حق الموكل عاد الى الوكيل
 كما استبايعه ان اذا امتنع العقد بينهما واما المالك الى البايع والثالث ان لا يبيع الوكيل بنفسه لكن يواطىء رجلا يدعيه وصدقه عليه بغيره فيبيعة الحاكم
 عليه والثاني ليس بشيء لانه يبيع عن الموكل لا يرجع الى الوكيل وانما يرجع الى البايع بخلاف ما ذكره من ان البايع يرجع الى البايع بملكه السابق فيما
 الثالث فثبت على المشقة المنقبة بالاصل وعلى الامر بالكتب فلهما جواز له بغيره بنفسه كالديون الماطل مع قدرته اذا ظفر صاحب الدين له بشيء مما
 حضره منه اذا عرضت هذه فلو اطلق البيع او علق لا يجعل ذلك اقرارا بما قاله الوكيل تكذيبا لنفسه اذا عرفت هذا فاذا امتنع الموكل من البيع مطلقا او مشروطا
 فان كان الوكيل كاذبا لم يجعل له وطوره او لا التفرق فيها بالبيع وغيره ان كان الشراء بغير الوكيل لان الجار يرحم تكون للبائع وان كان الشراء في الذمة فثبت
 وقوع الشراء للوكيل ضرورة كونه مخالفا للوكيل وعندئذ لا يبطل ان ساء او نواه وقال بعض الشافعية اذا كان كاذبا والشراء بغير مال الموكل فلا يملك
 لما يفسد وبما حكاه لان البايع حينئذ يكون عذرا طال الموكل بغير استحقاق وقد عزم الوكيل للموكل فله ان يقول للبائع ومال الموكل او لم ير ان كان الغنا
 لكنه قد عذر ذلك بسبب البين في اخذ حصة من ثمنه بغيره في مال له وان كان الموكل صادقا فله لوجوه الشافعية السابقة لحد ما تكون الموكل ظاهر او
 باطنا حتى يجل له ان يوطئ كل تصرف فقال ابو حنيفة بناء على ان المالك ثبت للوكيل ولا ثم ينقل منه الى الوكيل فاذا تعدى فله منه بغير علمه ومنهم من
 هذا الوجه بما كانت الشراء له بطريقه في المالكين والماله الجوهري فثابتها ان ان ترك الوكيل خاصة الموكل فاجابة بغيره ظاهر او باطنا وكان كذب نفسه ولا
 وثالثها وهو الاصح انه لا يملكها باطنا بل هي الموكل والوكيل الشراء عليه فهو كمن لم يعلل دين لا يورده بغيره بغير حقيقته من ماله فيخي خلاف الشافعية
 بغيره انه لم يبق له بغيره واخذ الحق من ثمنه والاصح عندهم ان لا ذلك كما اخبرناه عن ابي حنيفة في البيع او رفع الامر للقاضي فيبطله وجهان اصحهما انها ان لم يمسها
 بنفسه لان القاضي لا يجيبه الى البيع وكان الظهور بماله في سائر الصور يدعي المالك لنفسه فيسلط غيره عليه فله يستعد هذا الموكل لا يدعي المالك لنفسه اذا
 قلنا انه ليس له ان ياخذ الحق من ثمنه فاقترع في يده حتى يظهر ما لكها او ياخذ القاضي فيحفظها بغيره للشاغبة وجهان **مسألة** لو اشترى الوكيل حان
 لوكله فانكر الوكيل الاذن في شرائها وقال ما وكلت في شراء هذه بل الجارية الاخرى فيقول قول الموكل على ما تقدم فادخلت بغيره الجارية المشتراة في
 الوكيل والحكم على ما تقدم في المسئلة الاولى فترى الحاكم وينطقك تقدم **مسألة** لو باع الوكيل نفسه لدعي المالك فله ان المالك حان البيع وان صدقة
 كذبه وقال ما اذنت لاني بغيره فبطلت او قلت لك بغيره ولو اذكر شيئا لان الاطلاق ينصرف الى النقد ثم ان صدقة الوكيل والمشتري جميعا حكما
 بغيره البايع فان كانت السلعة فانه يرجع بها وكان له ان يطالب بها شاء ولا رجع بالقيمة على من شاء منها وان كذبا فاقول قول المالك مع بيمينه على
 النقطع وعدم البينة فان انكر المشتري الوكيل وقال ان البايع باع ملكه فلو كان حينئذ يحتاج الى اقامة البينة فان لم يكن هناك بيمينه فقدم قوله المشتري
 بيمينه على نفي العلم بالوكالة لانها مبنية على نفي فعل الغير فان حلف فرد البيع يده ويكون المالك الرجوع على الوكيل ان كذبه في عدم اذنت في النسبة فحلف
 الموكل له بالقيمة وان نكل المشتري عن البينة على نفي علم الوكالة حلف الموكل على ثبوتها فاذا حلف حكم ببطلان البيع وان لم يحلف نكل فهو كالموكل حلف المشتري
 ونكل الموكل عن بين الرضا خصوصية المشتري لا يمنع من حلف على الوكيل فاذا حلف عليه فلان بغيره الوكيل فتمت البيع او مثله ان كان مثلبا والوكيل لا يطالب
 المشتري بشيء حتى يجل الاجل مواخذه له بموجب فقره فاذا حل نظر ان رجوع عن قوله الاول فصدقة الموكل فلا ياخذ من المشتري الا اقل الامر من الثمن او
 القيمة لان ان كان الثمن اقل فهو موجب عليه وقصر في فلا يقبل رجوعه فيها بلزم من زيادة على العين وان كانت القيمة اقل فهي التي غرمها فلا يرجع الا بما غرم
 لانه قد عذر فاجابنا العقد وان لم يرجع واصر على قوله الاول فطالبه بالثمن بتمامه فان كان مثل القيمة او اقل فذلك وان كان اكثر فالزيادة في يده فاقترع
 للموكل بغيره والوكيل ينكر ما يحفظها او يلزمه دفعها الى القاضي فبطلت خلافا لغيره من بعض الفقهاء بان الموكل اذا انكر الوكيل بالنسبة كان ذلك
 غررا للموكل على راي فكيف يملك الوكيل بعد استيفاء الثمن واجيب بانه انما يستوفي الثمن لان الموكل طهر بغيره زعمه وظفر بحسب حصة من مال من طهر وان كان

التمن في الذمة

صدقة

كتاب الوكالة

من غير الجبس فيها خذ اية ولا يخرج على القولين في الظاهر غير جبر الحق في غير هذه الصورة لان المالك يدعي لنفسه منع الغير عنه والوكيل لا يدعي المنع
هنا فان لم يصرف من غير ضرورة التسليم الى الوكيل الفاد **مسئلة** هذا اذا كلفه بعض من المشتري بالوكالة فان اعترف بها فان صدق الوكيل فالباع باطل عليه
وقلبه ان كان باقيا وان تلف الوكيل بالحق ان شاء غيره الوكيل لا يتعدى ما امره الموكل وان شاء غيره المشتري المنع يده على يد مضمونه ولا يملك التلف
على الوكيل بشرائه من غير ان مالهما وقراد الضمان على المشتري لحصول الحلال في يده فان رجع الموكل عليه لم يرجع على الوكيل لحصول التلف في يده بل
يرجع عليه بالثمن الذي سلمه اليه ليرجع الباع مستحقا وان صدق الوكيل قدم قول الموكل مع يمينه فان حلف اخذ العين وان نكل حلف المشتري وبقيت به
وان رجع على الوكيل لم يكن الموكل ان يرجع في الحال لا يقرانه ظلمه بالرجوع عليه وانما يستحق عليه الثمن الموحل فاذا حل الاجل كان الموكل ان يرجع عليه باطل
الامر من من القيمة والثمن لان القيمة ان كانت ثل فضايل السلعة يقول انه لا يستحق ذلك ولا يعرف الا القيمة وان كان الثمن المتبقي اقل يرجع به لا يضره ان صاحب
السلعة ظلم باخذ القيمة وذلك ان الذي يستحقه الثمن فلا يرجع باكثر منه وان كذب به احدهما دون الآخر يرجع على المصدق وحلف على الكاذب يرجع عليه
في كذبهما **الحث الثاني المادون مسئلة** اذا وكل في بيع او هبة او صلح او طلاق او عتق او ابراء او غير ذلك فمختلف الوكيل والوكيل
فادعي الوكيل انه تصرف كما اذن له وانكر الموكل وقال لم تصرف البتة بعد فان جرى هذا النزاع بعد عزل الوكيل لم يقبل قوله لا يثبت لان الاصل العدم
وبقاء الحال كما كان والوكيل غير مالك للتصرف وان جرى قبل العزل فالأقرب ان يثبت ذلك وان القول قول الموكل لان الاصل العدم وان الوكيل يقر عليه
برؤاى للمالك عن السلعة فوجب ان لا يقبل بخلاف ما اذا ادعى الرد او التلف فان ينفى دفع الضمان عن نفسه لا التزام الموكل شيئا وهو احد قول الشافعي والثاني
ان القول قول الوكيل لا يثبت عليه فصدقه ولا يملك الا نشاء التصرف من ماله لا نشاء قبل اقراره كالولي المجاز اقر ببيعك مولى به وبهذا القول
قال ابو حنيفة لاني التماس اذا اختلف فيه الوكيل والموكل فان القول قول الموكل لمختلف أصحاب الشافعي فيما هو الاصح من القولين ومالك يثبتها اما الثاني فكل قول
الشافعي ترجح قول تصديق الموكل حتى ان بعضهم لم يورد غيره وقال بعضهم الاصح تصديق الوكيل من جهة القياس ولما الاول فان قول تصديق الوكيل
منقول عن الشافعي في مواضع واختلف الثاقبون في القول الآخر فقال بعضهم انه منصوص الشافعي قال اخرون انه يخرج حجة وابن شريح وغيره وفي المسئلة
وجه ثالث للشافعية وهو انما يستعمل به الوكيل كالاتفاق والاعتقاد والبراء يقبل منه قوله مع يمينه وما لا يستعمل كالبيع لا يثبت من البينة **مسئلة**
لو صدق الوكيل الوكيل في البيع نحو ولكن قال كنت غر لك قبل التصرف قال الوكيل بل كان العزل بعد التصرف فهو قول الزوج واجعلك قبل انفساء
العدة وقالت نفست عدتي قبل ان رجعتني في محتمل تقدم قول الوكيل لاصالة صحته تصرفه وتقدم قول الوكيل لاصالة سبق العقد والتحقيق ان كل قارة
منها يدعي المتقدم والاصل عدمه فلا اولوية من هذه الحجة ينفى اصالة بقاء المالك على صاحبه خالبا عن المعارض ولو قال الوكيل قد باع وقال الوكيل لم الوكيل
ايه فان صدق المشتري الموكل حكم بانقال للمالك به والافاقول قوله لاصالة عدم البيع **مسئلة** اذا ادعى الوكيل تلف مال الذي يده الموكل
او تلف الثمن الذي قبضه عن متاعه يده وانكر المالك تقدم قول الوكيل مع يمينه وعدم البينة لا يثبت له ان كان كالمودع ولا يثبت بعد اقامته البينة عليه
فلا يثبت له الا فرق بين ان يدعي التلف بسبب كالحرق والنهب بسبب خفي كالسرقة والتلف كذا كل من يده شيء لغيره على سبيل الامانة كالاية
الوقفي والحاكم وامنه والودعي والشرطي والمضارب الرهن والساجر والاجير المشترك لا يثبت له ذلك لا يمنع الناس من ادخول الامانات مع الحاجة اليها في
بعض العامة اذا ادعى التلف بامر كالحرق والنهب كان عليه اقامة البينة على وجود الامر في تلك الناحية ثم يكون القول قوله في تلفها بذاك به قال الشافعي
ايضا لان وجود الامر الظاهر لا يخفى ولا يقدر اقامة البينة عليه **مسئلة** اذا اختلف في الرد فادعاه الوكيل وانكر الموكل فان كان يكره ان يجرى
قول الوكيل لانه قبض المال المنع ما لكره فكان القول قوله مع اليمين كالودعي محتمل العدم لاصالة عدم الرد والحكم في الاصل ثم وان كان يكره ان يجعل قالوا
انه لا يقبل قوله لانه قبض المال المنع نفسه فلم يقبل قوله في الرد كالساجر وهو احد قول العامة والثاني ان القول قول الوكيل لا يثبت له ان كان القول
قوله كالوكيل بغير جيل لا شرا كمالا في الامانة وسواء اختلفا في رد العين او رد ثمنها وجعل الامانة على من قبضها من قبض المال المنع ما لكره كالحرق والنهب
والوكيل بغير جيل يقبل قوله في الرد عند بعض الفقهاء من علمائنا وغيرهم لا يثبت له ان يثبت له الامانة من قبض الامانات فيلحق بالناس الضرر
والثاني من يمنع قبض الامانة كالوكيل بجعل والمضارب الاجير المشترك والساجر والرهن والوجه ان لا يقبل **مسئلة** وانكر الوكيل قبض المال
ثم ثبت ذلك ببينة او اعتراف ادعى الرد والتلف لم يقبل قوله لثبوت حينا منه بجوده فان قام ببينة بما ادعاه من الرد والتلف لم يقبل ببينة
للعامة وجهان احدهما لا يقبل كما قلناه لانه كذبها بجده فان قوله ما قبضت يتضمن انه لم يرد شيئا والثاني يقبل لانه يدعي الرد والتلف قبل وجود حجة
وان كان صورة مجوده انما لا يستحق على شيئا او ماله عندي شيء فلا يسمع قوله لثبوت كذبه وجها منه هذا كله فيما اذا ادعى الامين الرد
على من ائتمنه اما اذا ادعى الرد على غيره فلا ولو ادعى القيم الرد على اليمين الذي كان يقوم بقره فكذلك لو ادعى الوكيل الرد على رسول المالك كاشرا
ما عنده فلا خلاف في ان الرسول اذا انكر القبض كان القول قوله مع يمينه ولما الموكل فانه لا يلزم تصديق الوكيل لانه يدعي الرد على من ائتمنه فليقم
البينة وهو قول اكثر الشافعية وفي وجه عليه تصديقه لانه معترف ويبدو سوله يده فكانه يدعي الرد عليه **مسئلة** اذا وكل فكيلا باستيفاء
دين له على انشا فقال قد استوفيته وانكر الموكل نظر ان قال استوفيته وهو قائم في يدي فخذ فليخذه ولا معنى لهذا الاختلاف ان قال استوفيته
وتلف في يدي فالقول قوله مع يمينه على نفي العلم باستيفاء الوكيل لاصالة بقاء الحق فلا يقبل قول الوكيل المدينون لا يثبت لان قوله ما على خلاف
وهو الظاهر من مذهبه جعله بعض الشافعية على خلاف المذكور فيما اذا اختلفا في بيع ويخوه وعلى ما اخبرناه اذا حلف الموكل اخذ حقه من كان عليه دين
فلا رجوع له على الوكيل لا عتق اذ يراه مظلوم **مسئلة** لو وكل في البيع قبض الثمن او بالبيع مطلقا ان الوكيل يملك بالوكالة في البيع قبض الثمن
الاختلاف في البيع واختلف في قبض الثمن فقال الوكيل قبضته ودفعته اليك انكر الموكل القبض لا نفى عدم تبول قول الوكيل في ذلك وللشافعية في

في الوكالة بالقضاء

المخلاف ذلك طويلا ان احدهما انه على خلاف المذكور في البيع سائر التصرفات واظهر ما عندهم ان هذا الاختلاف ان كان قبل تسليم البيع فالقول قول الموكل كما في
المسئلة السابقة وان كان بعد تسليمه فوجهان احدهما ان الجواب كذلك لان الاصل بقاء حقة واصحهما ان القول قول الوكيل لان الموكل يمسكه في الجناية بالتسليم
قبل قبض العنق ويظهر انتماء الوكيل بكمه فاشبه ما اذا قل الموكل ما ليسك بره المال الذي دفعته اليك او بغير المبيع الذي قبضته فامنع من قبضه الى كذا
وقال الوكيل لم يمسكه بغيري بذلك ولم اكن مقصرا فان القول قول هذا التفصيل فيما اذا اذن في البيع مطلقا او حالا فان اذنه في التسليم قبل قبض العنق
او اذنه في البيع بغيره وجعل في القبض بعد الاجل فمنا لا يكون خائفا بالتسليم قبل القبض فالاختلاف كالاختلاف قبل التسليم **مسئلة** اذا صدقنا الوكيل
فحلف بالا قولي براءة ذمته المشتري لا نأخذنا قول الوكيل في قبض العنق فكيف فوجبه مواعيد وجبى الشافعية والثاني لا يبرأ ذمته المشتري لاصالة هذه الادة
انما قبلنا من الوكيل حقة لا يمتنع اياه ولا يابى من فعله الاول اذا حلف الوكيل فحلفنا براءة المشتري فوجبه المشتري بالمبيع عينا فان دفعه على الموكل وغرم
الغن لم يكن له الرجوع على الوكيل لا غير ان الوكيل لم يأخذ شيئا وان رده على الوكيل وغرم لم يرجع على الوكيل والقول قوله مع يمينه انه لم يأخذ شيئا ولا يبرأ
من تصديقنا الوكيل في الدفع عن نفسه يمينه ان نشأ بها حقا على غيره ولو خرج المبيع مضطرا يرجع المشتري بالغن على الوكيل لا يرد دفعه اليه ولا رجوع له
على الوكيل الحامد لواقفنا على قبض الوكيل الغن وقال الوكيل في قبضه ليل فقال الموكل بل هو بان عندك فهو كما لو اختلفا في رد المال السلم المظان والقول
بقول الوكيل لو قال للموكل قبضت الغن فادفع لي فقال الوكيل لم اقبضه بعد القول قول الوكيل ليس للموكل طلب الغن من المشتري لاعتراضه بان وكلمة قد
لو سلم الوكيل المبيع حيثما يجوز التسليم قبل قبض الغن فهو مستبعد فعنده فلو لم يكن ان يفرقه بغيره بغير التسليم **مسئلة** في الوكالة بالقضاء **مسئلة**
اذا دفع البه الى وكيله في قضاء دينه ثم قال الوكيل دفعته الى زيد الدين فالحق قوله مع يمينه لا يبرأ من الوكيل حتى يبرأ منه تصديقه ولا يبرأ
عنه الدفع فاذا حلف طالب الموكل بحقه وليس له مطالبة الوكيل ولا يقبل قول الوكيل على الوكيل بل لا بد من البيينة لانه امره بالدفع الى من لم يمتنع كان من قبض
الاشياء عليه فاذا لم يفعل كان مغرطا عاردا هو اوجه قول الشافعي والثاني انه يقبل ما قال ابو حنيفة لان الموكل قد ائتمنه فاشبه ما اذا ادعى الرد عليه في
الاول ان تركه الاشياء على الدفع فان دفع بحضرة الموكل فلا رجوع للموكل عليه مواعيد وجبى الشافعية وان دفع في غيبته فلم يرجع ولا فرق بين ان يصدر
الوكيل على الدفع او لا يصدر وعن بعض الشافعية وجه انه لا يرجع عند التصديق على الثاني بحلف الوكيل وينقطع مطالبة المال عنه ولا يبرأ من قبضه
المذموم البه عن المبيع على قولنا لو اختلفا فقال الوكيل دفعته بخضرتك فانكر الموكل فالقول قول الوكيل مع يمينه وان كان قال اشهد عليه وكروا الشهود
او غيرهم جهونا او فشا وعينه فلا رجوع وان كان قد اشهد شاهد واحد او مستودع فبنا اننا سبقنا فلا يرجع عدم الرجوع وللشافعية قولان في
ذلك على ما تقدم في رجوع الضامن على الاصل ولوازم ما بدع ماله ففي لزوم الاشياء اشكال في ان الله **مسئلة** لو ادعى قيم البه او الوصي في
المال اليه عند ابلوغ لم يقبل قوله الا بالبيينة لاصالة عدم الدفع وهو لا ياتمه حتى يكلف تصديقه ولو لم يتم فاذا دفعتم اليهم موالهم فاشهدوا
عليهم امر بالاشياء ولو كان قوله مقبولا لما امر به لقوله نعم فله ووالذي ائتمن امانته وان لم يامر بالاشياء وكان الصبي لم ياتمه عليه فلم يقبل قوله عليه
اذا ادعى الوصي عا والوكيل التسليم الوصي المستوعب والوكيل وهو ظاهر مذهب الشافعي فله ان يقبل قوله مع يمينه لا يبرأ من الوكيل ولا يقبل قوله في النفقة عليه والاشياء
لا يشترط الى النوع من البيينة والاول قوي في الفرق ان النفقة تتعدى عليه فقيمة البيينة عليها بخلاف لغيره اذا عرفت هذا فكل من ادعى الرد على من لم ياتمه
لم يقبل قوله عليه مثل ان يدعى الابن لجد له مال الى الصبي او يدعى المودع الرد على ربه المستوعب او يدعى المنة الرد على مالك اللفظة او ربه او من
الحادث الى ربه فوالى ربه فادعى ربه لم يقبل قوله وكذا الشريك الضارب اذا ادعى الرد على ربه شريكه **مسئلة** كل من عليه حق او فدية
لغيره يجب عليه رده الى مالكه عند الطلب فلو قال من دفعه الى مالكه او عليه لا ادفع الى مالكه الا بالاشياء فالا قربان له ذلك سواء كان ما يقبل قوله في كونه
وشبهها او لم يكن كالدين الغصب بشيء ما سواء كان على من دفعه الى مالكه او لا يبرأ من المال ولا يبرأ من البيينة عليه احذر ان من لزوم البيينة فلا يشترط عرض في الخوف
من الاقدام على البيينة وان كان صفا قال قوله ثم ولا تجعلوا الله عرضة لاثمانكم وعادة الامناء التحرز من الايمان فاما الشافعية فتفصيل هنا واختلاف
قال اكثرهم منظره ذلك فان كان الذي عنده المال امينا لصاحب الحق اذا ادعى الرد قبل قوله كالوكيل والودعي كان عليه تسليم ما في يده من غير اشياء فان احذر
الدفع لاجل الاشياء ضمن لانه لا ضرر عليه التسليم لان قوله مقبولة الرد فلا حاجة به الى البيينة وان كان لا يقبل قوله في الرد فان كان في الضمان
الوكيل يجعل في احد الوجهين المستعبر نظرا فان كان الحق لا يبرأ لصاحبه به وجب عليه الدفع من غير اشياء لانه ان ادعاه عليه بعد رده لم يكن له الجواب بان كان
تستحق على شيئا ويكون القول قوله مع يمينه وان كان لصاحبه به يمينه لم يجب عليه رد الا بعد الاشياء لانه لا ياتم ان يطالبه به بعد الرد وتقوم به عليه البيينة ولا
يقبل قوله الرد فيلزم غيره وللشافعية وجه آخر وهو ان كان التوقف الى الاشياء يورث تاخير او تعويقا في التسليم لم يكن له الامتناع والا فله ذلك
فرق بين المدون والغاصب هذا الباب لو قال الوكيل اني طلبته منك فبيعني فانت ضامن لانه كان بمكنا الرد فانكر الوكيل لا يبرأ من قوله مع يمينه
فاذا حلف كان على امانته وهل يجب الرجوع الاقرب ذلك وان نكل حلف الموكل بالله انما طلبته منك من غير عرضا الوكيل ضامنا فان كان المال قد تلف في
يده وجب عليه ضمانه **مسئلة** اذا كان لرجل على زيد دين وكان له في يده عشرين دينار فادعى زيد ان الرجل وكلني في استيفاء دينه منك وفي اخذ العشر
الفرع بذلك فان قامت للوكيل بيينة بينك كانت واستحق المطالبة وان لم يكن بيينة فاستحق الفرع في دعوى الوكالة فان كان له الدعوى عينا لم يبرأ
بالتسليم الجواز كذبها معا لصاحب الغبن تكن بينهما معا لكن لو دفع له مبيع من قبضه لانه اذا علم انه وكله جاز له الدفع اليه ان كان بينهما احتمال وجوب الدفع
اليه لا غير ان يبرأه مستحق المطالبة والفرق بين الدين والغبن في المدفوع في الدين ليس عين مال الموكل اما الغبن فانها عين مال الغير ولم يثبت عند الحكم
ان وكل لم يكن له امر بالدفع قال بعض الشافعية ان كان هناك بيينة بينك الوكالة وان لم تكن فانه لا يجب عليه من عليه ليدن تسليمه لغيره سواء صدقه او كذبه فاذا
لم يكن له امانة ثم قال والدفع على اصلنا انه لا تمنع حواه عليه لان عندنا ان الوكيل في التصوم لا يبرأ من يمينه يمينه كالتسليم وقال ابو حنيفة اذا صدقه في
عليه تسليمه ليدن رده تسليم الغبن واثبات امره ما ان لا يجب عليه تسليمها وان كذب برهان له احوال فهو عنده لا تمنع بيينة الوكيل الا بعد الادعى فالحق بانه امر

كتاب الوكالة

بحق الاستيفاء فكان له مطالبة كالأول كان الحق عبثا وكالأول بان هذا وصي لصغير **مسئلة** اذا دفع المدينون الدين واستوعب الوكيل مدعى الوكيل بعد ان صدق عليه ما اذا حضر المستحق وانكر الوكالة فالقول قوله مع يمينه فان كان الحق عبثا اخذها ان كانت باقية وان تلفت فله الزم من شأونها ولا يرجع الحق منها على الاخر لانه مظلوم برغمه والمطلوب لا يواخذ الا ظاهرا هذا اذا تلف من غير تفریط منها فلما اذا تلف بتفریط من القابض فنظروا ان غرض المستحق ان لا يرجع وان غرض الدافع فله الرجوع لان القابض يكل عنه والوكيل يضمن بالتفریط والمستحق ظلم باخذ القيمة منه وماله من القابض ينسب فيه **مسئلة** اذا كان الحق دينا وكذب الوكيل في الوكالة بعد ان قبض الوكيل كان الموكل طالبا للدفع بحقه واذا غرمه فان كان المدفوع بائنا فله استرداده وان صاد ذلك المستحق في ذمته لانه ظلم بتفریطه وذلك ماله وظفر به فكان له اخذه قصاصا ان كان تالفان فله الرجوع من غير تفریط ولا يواخذ المستحق القابض نظرا لتلف المدفوع عنه لم يكن له المطالبة لان المال للدافع برغمه وضمانه له وان كان باقيا احصل ذلك لانه لا اخذ فصولي برغمه فلا اخذ ليس حق له وانما هو مال المدينون فلا تعلق للمستحق به وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم ان له المطالبة بتسليمه اليه لانه تفرط في تسليمه اليه فله الرجوع وكانه انتصب بكتابة الدفع من حق ولا بأس به وان قلنا به فاذا اخذ المستحق برى الدافع اليه عن الدين وهل يلزم من عنده الحق فله بعد التصديق ام له الامتناع الى قيام البينة على الوكالة الا قرب الاول فنص الشافعي انه لا يلزمه الدفع الا بعد البينة ونص فيما اذا اقر بدين او عين من تركه اثباتا وباتر ودارته فلان لا يلزمه الدفع اليه ولا يكلف لبينة ولا صحابة في ذلك طريقتا احدهما ان السائلين على قولين في قول يلزمه الدفع الى الوكيل والوارث لانه اعترف باستحقاقه لاحد فلا يجوز له منع الحق عن المستحق وفي قول لا يلزمه الدفع الى احد منهما الا بالبينة اما في الصورة الاولى فلا احتمال انكار الوكيل الوكالة واما في الثانية فلا احتمال استناد اقراره بالموت الى ظن خطأ واصحهما عندنا فنزول الحق والوارث عدم اليأس عن انكار الموكل للوكالة وبقاء الحق له **مسئلة** لو ادعى الوكالة فكذب المدينون ومن عنده الوديعة والمال لو يكلف المدينون والودعي الدفع اليه ليجرد دعواه عن البينة وعدم اعتصام بالتصديق فان دفع ثم حضر الموكل وانكر الوكالة فالقول قوله مع يمينه فاذا حصلت على نفى الوكالة وغرم الدافع كان له ان يرجع على القابض بئنا كان وعياله لم يصح بتصدق بقره وانما دفع بناء على الظاهر من قوله فاذا تبين خلافه غرم ما غرمه ولو انكر الوكالة والموكل ما ذكره فله ان ياتيه البينة او قلنا ان الوكيل بالقبض مطلقا يملك فائمه البينة او قلنا ان الوكيل بالعقب فله ان يقيم البينة ويأخذها فان لم يكن بعينه فله التحليف بين الامر به على ان اذ اصدقه هل يلزمه الدفع اليه ان قلنا نعم فله تحليفه فله ان يقيم البينة او قلنا لا ينبغي ان ينكول رد اليه من كاتمة البينة من المدعي والافراد من المدعى عليه ان قلنا بالاول فله تحليفه طمعا في ان ينكل فيخلف الوكيل وان قلنا بالثاني فلا **مسئلة** لو جاء رجل الى المدينون وقال قد اصابني عليك صاع الدين بكذا فصدقه وقلنا اذا صدق مدعى الوكالة فلا يلزمه الدفع اليه الا قربا به يلزمه الدفع اليه لانه يقول الحق فله ان يوافق له على فضا كالوارث هو احد قولي الشافعية والثاني لا يلزمه الدفع اليه لانه دفع غير مبرى فلا يضمن ان يحدد المحل الخوالة فيخلف يستحق الرجوع عليه كما قلنا في الوكالة فله ان ينكر الوكيل الوكالة ويؤاخذ بالبرهان من ذلك لانه اذا لم يكن وارث غيره فقد اصاب من الغرامة ويعين على الوجهين انه لو كذب به ولم يكن بعينه فله تحليفه ان الزمناه الدفع اليه فله تحليفه والا فكما سبق **مسئلة** لو قال مات زيد وله عندى كذا وهذا وصيه فهو كالوفاة وهذا وارثه ولو قال مات وقد وصى بهذا الرجل فهو كالوفاة والحق ان الواجبنا الدفع الى الوارث والوصى ولم يوجب دفع ثمنه ان المالك دفع غرمه الدافع فله الرجوع على المدفوع اليه بخلاف صورة الوكالة لانه صدق على الوكالة وانكاره صلاحي الحق لا يرجع تصديقه فصدف الوكيل لاحتمال انه وكل فوجد وصنا بخلافه والحوالة في ذلك الوكالة **مسئلة** اذا ادعى على انسان انه دفع اليه متاعا لم يثبت قبضه منه وطالبه برده او قال بعينه وقبضت منه فبئنا ان كان المدعى عليه فاقام المدعي بينة على ما اداه فادعى المدعي عليه ان كان قد تلف او دعه ينظر في صفة وجوده فان قال ما لك عندى شيء ولا يلزم من تسليم شيء اليك قبل قوله الرد والتلف لانه اذا كان قد تلف او دعه كان صادقا في انكاره ولم يكن بين كلاميه تناقض وان قام عليه بينة سمعت بئنه وان كانت صفة وجوده انما ما وكلتني او ما دفت الى شأنا وما قبضت لئلا ينظر ان ادعى التلف والرد قبل ان يحدد لم يصدق لانه من ناقض للقول الاول ولزمه الضمان وان قام بئنه على ما ادعاه فوجدناه ان الشافعية ولا عمل عندنا لم يثبتوا سمع المدعي لسقط الضمان عنه فكذلك اذا قامت بحجة وايضا فله الرجوع والثاني وهو الاظهر عندنا عليه الجوع منها لا يسمع لانه يجوز له الاول كذب هذه البينة ولا يسمع دعواه وكل بئنه تمام فان قيامها يستدعي دعوى من يقيمها فاذا صدقت للحجج استغلت البينة وهي غير مسموعة من غير دعوى لكن عدم سماع الدعوى ليس متفقا عليه من جميع البينة يجمع الدعوى كالحالة فان اختلفت سيما البينة بجري سماع الدعوى بل يجوز ان تكون الدعوى مسموعة من جميع الخلاف في سماع البينة اذا دعوى قد سمع بحجج تحليف الخصم وان ادعى الرد بعد الجحود لم يصدق لصغيره وانما ان لو اقام بينة فالشهر وعند الشافعية هذا الباب مما استنع لان غايته ان يكون كالفاسد ابتداء الامر ومعلوم انه لو اقام بينة على الرد لم يسمع ودعى الجوع ان يكون سماع بئنه على الوجهين السابقين تناقض دعوى الرد والجحود وان ادعى التلف بعد الجحود صدقت بئنه عن المطالبة برد العين ولكن يلزمه احيانا انكاره لو ادعى الفاسد بالتلف **مسئلة** ثابتنا انه يجب على الوكيل دعابة من قبض الموكل وابتاع امره عن مخالفة فاذا قال له بيع هذا وجب عليه الامتثال في الترتيب لوجعل الموكل بالبيع جعل فباع استحققه لانه فعل ما امر به وان تلف الترخي به لان استحقاقا بالعمل فله ان يدعى حيا به عليه لم يسمع حتى حين العقد الذي كان به بان يقول بعت بعشرة وما دفت الى خمسة واذا وكل بقبض دين واسترداد بئنه فقال المدينون والمودع بعت صدقة الموكل وانكر الوكيل غرم الدافع بئنا الاشهاد وهو احد وجهي الشافعية كالوارث الوكيل بقضاء الدين الاشهاد واذا قال شخصنا وكل في بيع او كع وصدق من يعامله ضم العقد لوقال الوكيل بعد العقد لو قال لو كان ما دفعنا فيه لم يثبت الجحود ولم يحكم بطلان العقد فكذلك لو صدق الشري لم يسمع من يوكله منه الا ان يقيم الشري بئنه على اقراره بانه لم يكن ما ذكره وناس جهته فذلك التصرف **الفصل الخامس في اللوائح مسئلة** الاولى الامام رجلا فيصنفه ثلثة فاذا اذن له في الاستانة بجانب ذلك فان لم ياذن له نظروا ان كان المستولى بمكة النظر بنفسه لم يجز له الاستانة وان كان العمل كذا لا يمكن النظر فيه بنفسه حازت له الاستانة عملا بقرينة الحال وظاهر الامر واذا جازت له فعله بجوز جميع العمل او فيما بعد وعليه ان يتولاه انواع الاول

فَتَنَازَعُ الْوَكِيلَ مَعَ الْمَوْكَلِ

في المرة

كتاب الوكالة

فانقول الوكيل وفوق بينهما بان الشراء كان في الذمة فالوكيل هو الغارم لانه بطالبه الغرض اذا اشتراه بما في يده للوكيل فان الغارم الوكيل لا يتجلبا اليه بالتسليم
 الوكيل لا يتجلبا اليه برده ما زاد على حكمة ما زاد على القول في الاصول قول الغارم وقد بينا ان قرار الوكيل لا يصح على موكله وما ذكر من الفرق ليس صحيحا لانه في الموضوع
 ثبت بدلك لغزم على الموكل انهما ان بطالبه به او يورى من ماله الذي في يد الوكيل لا يثبت بقول الوكيل عليه الموضوعين **مسئلة** اذا دفع
 الوكيل الغارم بشيء بها سلعة فاشترى بالعين ثم ظهر فيها عيب فزعم البائع على الوكيل كانت امانة في يده لوكله وان كان اشتراه بالمش الذمة فان كان
 في الالف التي فيها وقبضها الوكيل فهي على امانة ويبدلها من الموكل ان امتنع البائع من قبضها وان لم يقبل ان قبضها البائع فزعم على الوكيل
 تلفت عنده لم يقبضها عنده ولا شافيتها قولان مبنيان على ما ذكره في الشرح ان قلنا ان الثمن يثبت ذمة الموكل كان الوكيل مستطافا في الدفع وكان في
 في يده امانة وان قلنا يثبت ذمة الوكيل دون الموكل وعلى الموكل ان يقطع ذلك عن ذمته فاذا دفع اليه الغارم قبضها عن نفسه كانت امانة ما لم يدفعها الى البائع
 فاذا عاد طلبه برده البائع كانت مضمونة عليه للوكيل الف حبة وعليه للبائع ان يقطع ذمته فاذا قبضها ارجع على الموكل بالالف **مسئلة** اذا دفع اليه
 لبيعها في كرمها تناول الثمار عندئذ وكل يحمل عند الوكيل قال بعض الشافعية ينصرف الى الحنيفة خاصة لانطلاقه اليه عرفا وهو غير سديد للاختلاف
 العرف فيه ولو كان لرجل في ذمة اخر الف فقال سلمها طعام فاسلمها فيه صح واذا سلمها برى من الدين اذا قبض الطعام كان امانة في يده لوكله ان تلفت
 ضمان عليه قال ابو العباس من الشافعية وان لم يكن عليه شيء فقال له اسلف من ماله الفاني كرم طعام ويكون لك الف فزعم على ففعل صح وقال بعضهم
 ما ان المسائلان من ابو العباس لا يجوز ان يسلم ماله في طعام لغيره ومنه هبنا شافعية لا يجوز ان يكون الموضع لوحد يقع العوض لغيره وتأول المسئلة
 بان يقول ان اسلف الفاني كرم طعام ولا يضمنه بالدين ثم بان ان يسلم الدين عند غيره في المسئلة الاولى حتى الثانية اسلم الفاني فمضى كرم طعام ففعل
 هذا قل انض عن الفاني دفع اليك عوضها قال بعض الشافعية ان الذي اداه ابو العباس ان يسلم هكذا كما يحتاج الى ما شرط من تأخر الاذن ويجوز ان يثبت له
 ان يعقد دفع الثمن من عنده او يدفع الدين الذي عليه الثمن من الوكيل يجوز عليه بالشرط وكذا لو قال اشترى به عبدا سوء عبته ولم يعنه به وقال الشافعية
 وابو يوسف محمد وقال ابو حنيفة ان عبد العبد جاز وان لم يعنه به لا يجوز ان يعنه به ففعل في قبض الدين من ذمة البائع وهو مجهول قلنا انه دفع باذنه فاشترى
 عين فقول ان حنيفة باطل لان المدفوع له ليس بوكيل له ولا يضمن بالشراء منه وبطل عليه به اذا قال اطم عن عشرة مساكين فانه غير معين ويصح عنه **مسئلة**
 اذا دفع الف الفاشري بها سلعة او بسلعة باقى طعام فاشترى السلعة واستسلم لم يسلم الوكيل في القدر ثم اختلفا فقال الوكيل انما اشتريت لنفسي فقال الوكيل
 بل قال قول الوكيل مع عبته فاذا حلف حرم له بذلك لظن ان الموكل الرجوع عليه بالالف قال اصحاب حنيفة يكون السلم الموكل فقال ابو يوسف يكون بحكم لانه دفع وداهرو
 الداهم وقال محمد يكون للوكيل اما الاول فلا لانه اذا اختلفا راجع قول الموكل لانه دفع وداهرو فكان الظاهر ان يبرج بالداهم وداهرو لانه دفع ذلك
 عن نفسه وصديقه عليه ففعل نفسه فافضلوا لاختلاف كان القول قوله كما لو لم ينفق داهم وما ذكره فليس صحيحا لان الداهم بعد حصول العقد فلا يؤثر فيه
مسئلة اذا كان ولها من امرأة في التزويج بان يكون با او جد له كان له ان يوكل لا ينفق الا بالضرورة ولا بالاجابة ما عدا ما كان له ان يوكل له ان يوكل له ان يوكل له
 عندنا لا الامع الاذن ولا اصحاب الشافعية منه وجها وعنه احمد وبيان لانه لا يملك التزويج الا باذنه فلا يملك التوكيل فيه الا باذنها احتج احمد بان ولايته من
 غير جهة فافهم عبته نه في توكيله لا لثب ما احكامه فذلك نفويض عقود لا لثب في غيره غير اننا لو علمنا **مسئلة** وانكر الوكيل او كاله بعد عقد
 النكاح على المرأة فالقول قول الموكل مع عبته فاذا حلفت برى من الصداق وبطلت الزوجة بينهما وكان على الوكيل ان يدفع اليها نصف ما كان له ان يدفع عليها
 ثم ان كان الوكيل صادقا وجب على الموكل ان يثبها الا لا يحصل الزنا بكنها مع الغير ولما رواه عمر بن الخطاب عن الصادق عليه السلام في رجل قال لا خير لي فلا تفرقا
 ففعلت من شيء فاما قلت من صداق وضمت من شيء او شرطت ذلك لزوجي وهو لازم لي ولم يشهد على ذلك ففعلت بطل صدق وعنه مالك ما لا
 وسالوه فلما رجع اليه انكر ذلك كله قال يفرمها نصف الصداق عنه وذلك انه هو الذي ضيع حقها فلما ان لم يشهد لها عليه بطل ذلك قال حلقها ان يزوج
 رجل الاول فيها بينه وبين الله الان بطلتها لان الله يقول فامساك بمعروف وتراجع بالغيب فان لم يفعل فانه عاتوم فيها بينه وبين الله وكان الحكم الحاكم الاسلام
 فداينها لهما ان تزويج **مسئلة** للاب ان يقبض صداق ابنة الصغيرة تحت حجره لانه لو كلف عليها ما كان له ان يطلب حقها ابن كان ولو كانت كبيرة فوكاله بالعقب
 كان له ذلك ايضا وان تزويجك لم يكن له المطالبة لزال ولا يثبت عنها بالبلوغ والرشد فان قبضه الزوج كان له المطالبة الزوج بحقوقها ويرجع الزوج على الاب باقبضه
 لان ذمته لا يبر بغير حقها الى غيرها وغيره وكلها لم يقع القبض موثقا فكان للزوج الرجوع به ولو مات الاب كان له الرجوع به في تركته ان خلف ما الاول وما
 معارضع ماله لما رواه ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن الصادق عليه السلام في رجل قبض صداق ابنة من زوجها ثم مات فلما ان تطالب زوجها بصداقها او
 ايها قبضها فقال ان كانت كلته يقبض صداقها من زوجها فليس لها ان تطالبه وان لم تكن وكلته فلما ذلك يرجع الزوج على ورثة ابها بطل ذلك لان يكون حصة
 في حجره فيجوز لابنها ان يقبض عنها ومنى ثمنها بطل الدخول بها فلا يبرها ان يعفون عن بعض الصداق ويأخذ بعضها وليس لها ان تدفع كله وذلك قول اسع وجعل لا
 ان يعفوا ويقتول الذي يده عقدة النكاح يعني الاب الذي توكله المرأة وتوليها من اخ او قريبة او غيرها **مسئلة** لو زوجها الولي او الوكيل وكان
 قد لست نفسها واخفت عيها الذي يجب له النكاح به فاذا ردها الزوج كان له الرجوع عليها بالهر ولا يفرم الوكيل شيئا الا لم يعلم حالها لعدم التقر بطلتها
 الغش اليها خاصة ولما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه قال في رجل لمسه امرأة امرها امانت فزوجة او جارية لم يلد وجعلها امرها فوجدتها قد ولت
 هو بها قال يؤخذ المهر منها لا يكون على الذي زوجها شيئا **مسئلة** لو قال رجل لا خير لي فلا تفرقا ففعلت بطل صدق وعنه مالك ما لا
 فانكر الموكل فالقول قوله فان اقام الوكيل او المرأة البينة والاحلف الدعي عليه عقد النكاح وقال احمد حنبل لا يستخلف الوكيل بدعي حق الغيرة هذا ان ادعى الوكيل
 وان ادعت المرأة استخلفت لانه ادعى الصداق في ذمته وعنه لما اوجبا نصف المهر على الوكيل كان له احلاف الموكل وقيل احمد لا يلزم الوكيل شيء لان دعوى المرأة
 على الموكل وحقوق العقد لا تتعلق بالوكيل وعنه رواية اخرى انه لا يلزم نصف الصداق كقولنا لان الوكيل في الشراء ضامن للبائع مطالبته بردها اما لو ضمن
 الوكيل المهر فلما الرجوع عليه بصغره لانه ضمنه للوكيل وهو مقر بان ذمة وقال ابو حنيفة وابو يوسف ان شافعية لا يلزم الوكيل شيء وقال محمد الحسن يلزم الوكيل

فاذا دفعها ونقضها
 دبر وجب مثلها
 عليه للوكيل ولا يرجع
 على الوكيل بالقبض
 وصار مضمون
 عليه

لانه دفع وداهرو
 اخلفوا اذا انصافوا
 انه لم ينو لا لانه
 للوكيل

الذي

فے بیان حکم تنازع الوکیل مع الموکل

شفا الوكاله
مسلمه

في بيان ما يثبت به الوكالة

لا يضر

فِي بِلَامَاهِيهِ الْأَفْرَارِ

ابراه من احواله قضاء ولم يدع علم الوكيل بذلك لم تتمع منه هذه الدعوى يؤدي الى ابطال الوكالة استيفاء حق الغائبين بموجب ادعى ذلك من عليه الحق ونهت
نقعت المطالبة بالحق بحضور الوكيل بمبته بنقف بذلك الحق فيقال ادفع الحق الذي عليك بنقف في عواد الى حضور الوكيل بمبته وان ادعى علم الوكيل
بذلك سمع دعواه وسال عن ذلك فان صدق بطلت كالكسرة وسقطت مطالبة وان انكر حلف على ذلك وادعى الشافعي قال ابو حنيفة وصاحبنا لا يحلف كان
ادعى ان من متوجهة على الموكل فلا ينوب فيها الوكيل وليس يصحح لانه ليس بمطلب عن الموكل لان اقراره بذلك لا يثبت برحق على الموكل عندنا فلا تسقط بمبته
الدعوى وبطلت على قولنا انه لو اضر الوكيل بذلك سقطت مطالبة فاذا انكر توجهت عليه اليه من صاحب الحق **المقصد السابع** في اقراره بغير حضور

الفصل الأول في ما بينه ومشرعته من بدان نجاته في هذا الفصل عن جميع ما يتعلق بالآثار ولا يشك أنه متعلق

الفصل الاول في ما يثبت من غير ان يثبت هذا الفصل عن جميع ما يتعلق بالافراد ولا يشك ان من يتعلق بمقر ومقره ومقره
صبيته بنسب عيال الواحدة وهذه الاربعة هي اركان الافراد ثم القرية قد يكون ما لا قد يكون غيره على التقديرين في السبل فيه قد يكون مفصلا وقد يكون
مجملا وعلى كل تقدير فقد بعثت الافراد بما يرتفع وقد لا يعقب الخ لم يكن القرية ما لا فقد يكون عقوبة من قصاص واحد وقد يكون سببا غيره ثم قد يحصل
يكون من لواحق ذلك الفصول خمسة الافراد الاثبات من ذلك في الشيء بقوله وفردته نداء اذنية القرار ولم يسم ما يشع فيه افراد من حيث انفسها اشارة
لكن لا نه لخباعن ثبوت وجوب سابق وقول اخبار عن حق سابق هو معتبر في الكتاب السنة والاجماع اما الكتاب فنقول ثم واخذ الله ميثاق النبيين الى قوله وقرنوه
اخذتم على انفسكم اصرى قالوا فزنا الابية وقولته واخرون اعترفوا بنوبهم وقوله الشبركم قالوا بيله وقولته كونوا قوامين بالسطر شهد الله والوعلى انفسكم فانه
المعشرون شهادة الله على نفسه فزاده والابان في ذلك كثيرة في القرآن العزيز واما السنة فان روى عن النبي صلى الله عليه واله انه اقر ما عن عنده بالثاوية وجره رسول الله
وكذلك لما مر به وقال اغد يا ابيس على امرأة هذا فان عثرت فارجمها الاعتراف هو الافراد وقال قولوا للحواري على انفسكم واما الاجماع فقد اجبت لامر كافر على
حقه الافراد لان الافراد اخبار على وجه مقتضى عنه الثمة والربية لان العاقل لا يكذب على نفسه فيما يضرب بها ولهذا كان كذب من الشبهة لان المدعى عليه في الاعتراف

فمنع عليه شهادة وانما الشهادة يحتاج اليها ان الكو لو كان يدعي حقه لم يمنع وان كذب المقر فصدقه مع

لم يمتع عليه شهادة وإنما الشهادة يحتاج اليها إذا انكر ولو كذب لم يدعي حجة لم يمتع وان كذب المقر ثم صدقه سمع **الفصل الثاني** في ما إذا كان له حق في
 ما لا يقر أو ما يثبت بالصيغة والمقر ولم يقر له والمقره فيها مباحث **البحث الأول** في الصيغة مسئلة الصيغة من اللفظ الدال على الاحتمال يجوز واجب كقوله اقر
 عندى او فذمتى بشرط فيها التجيز والجزم بالحكم فاذا قال على فلان كذا فهو صيغة اقراء كذا فلان على او فى ذمتى اقراء بالدين ظاهر وقول عندى او
 اقراء بالدين ولو قال له قبلى الف فهو يدين به محتمل ان يصلح للدين والعين معا ولو علق اقراءه على الشرط لم يصح وكان لا عباء **مسئلة** اذا اقر بالخبر في
 عليك انفق قال في الجواب ان اخذ لم يكن اقراء لانه لم يوجد صيغة التزام وقد بين كم مثل ذلك من حيث يرمى به بالغ في الجود وكذا لو قال استوف وانقر فكل
 وقال بعض الشافعية ان قوله اقرنا اقراء لانه يستعمل في العادة فيما يتوجب له الانسان لنفسه بخلاف قوله زن وبه قال ابو حنيفة ولو قال له اخذ فليس يا قرا

ايضا لا احتمال ان يكون مذهبنا في حق بعض العامة يكون اقوال لان الكفاية تعود الى ما تقدم في الدعوى فلو قال شدة في مهابتك او اجعلني كسيدك
 او اخيم عليه في قوله ذنبا واخذ **مسئلة** تصح الاقرار بالعقوبة والعقوبة معاص العسر والعجز معا بالاجماع لان كل واحدة منهما الفذ كالأخرى تعريها
 عما في الضمير وتدل على المعاني الذميمة بسبب العلاقة الواقعة بينهما بحسب المواضع فان كان اللفظ موضوعا لشيء دل عليه فان اتى عجزه بالعقوبة انجسجت
 فان عرفنا انهما اقرب لزمه وان قال ما علمت معناه فان صدق العقول علم ان ذلك سقط الاثر لبيان كذبها فالحق ليقول الحق مع من لا يظلم حال العذر ان لا يكون

العربية وكذا العرب لا يعرفون الجحيم ظاهراً **مسألة** لو قال المدعي عليك ألف فمات الجواب نعم أو بلى أو أجل أو صدقت كان قراره لأن هذه الألف
موضوعة للتصديق في عرف اللغة قال الله هل جدتم ما وعدتكم حقاً أو أنعم ولو قال العربي قبل يكون أو قراره لا ينبغي فعله ولا أقرب منه ليس كذلك لا خلاف
العربي فيه ولو قال أنا مقرب أو بما تدعيه وما ادعيت أو بدعو والد أو كنت منكواً أو فرفرو لو قال أنا مقرب ولم يقل به أو قال لست منكواً أو أنا اقرب لم يكن اقرباً ^{لعله}

ان ربها الاقر ببطان دعواه اذ بان لله واحد وهذا يدل على ان الحكم بان قوله انا مقرب اخا فيه اقرب فيها اذ اخا حبه وقال انا مقربك به ولا يفجوز الاقرار به لغيره ولو
قال انا اقر لك به لو يكن اقرار الجواز اذ اذمة الوعد ولا نه ليس بمخلف الاجاب الجواز اذ اذمة الانشاء والوعد بالاقرار في ثاني الحال وهو اقرار حجي الشافعية والثاني انه
قوله المصنوع ونحوه اذ يشترط في الخبر والاول اصح ولو قال لا انكر ما تدعيه كان اقرا واعمل على اقره عند بعض الشافعية لان العمدة في الفقه انه لا يثبت له

الاشياء فكذا كانت لتكفر في معرض النفي ثم وفي الاثبات لانهم وهو شكل الاقرب منه كالاشياء ولوسلم الفرق لكنه لا ينفي الاحتمال قاعدة الاقرار الاخذ
بالقطع والثبت تحكم بالنسبة لاصالة البرادة الذميمة وقال الجويني من الشافعية بنقد برحمته على الوعد فالتباس ان الوعد بالاقراء اقراء كما انا نقول لتوكيد
نسبته وهو غلط والحكم في الاصل ثم ولو قال في الجواب ان يكون محصا لم يكن مضرا بما يدعيه الجواز ان يريد في شيء آخر ولو قال فيما يدعيه فهو اقرار ولو ادعى الاقرب

ولا انكره فهو كما لو سكت فجعل منكرا وبطلان الجواب قبل تعرض عليه اليقين ولو قال ابراهيم عنده وقبضته فهو اقرار وعليه بطلان الابراء وقال بعض الشافعية
قوله ابراهيم عنده ليس باقرار لمؤثره فيه الله ما قالوا ابراهيم عن عبد الإدره لا يقتضي اثباته ولو قال اقررت بانك ابراهيم او استوفيت مني لم يكن اقرارا ولو قال اقر
الجنون بعين وعسى واظن او احسب اتد او اتوهم لم يكن مقرا **مسئلة** للفظ قد يكون صرحا بالتصديق ثم تنضم المرافقة بقوله فاعرفه فمؤثره في الاقرار

والنكذب من جعلها الادعاء والابراء وتحريك الدال على شئ التعجب والانكار فعمل هذا الجمل قوله صدق ما في معناه هذه الحالة فلا يكون اقرا فان
القرائن الدالة على الاقرار حكم به وان وجدت القرائن الدالة على غيره حكم بعدم الاقرار ولو قال عليك لفت على سبيل الاستهزاء لم يكن اقرا وحكى ابو عبد
الله النول من الشافعية ان فيه وجها **مسألة** لو قال ليس عليك الف فقال بلى كان مقرا ولو قال لا فلتا لم يصدق الايجاب المتأخر بلغى لقوله نعم الشئ

بوجه قول بلى و قال نعم فاجابوا لان احدهما انما لا يجوز مقارنته من ان نعم وجواب الاستفهام و بلى تكذب بلى من حيث ان اصل بلى بل شذبت عليه ثناء و بلى للرد والاستدلال و اذا كان كذلك فقول بلى بدله لقوله ليس عليك الف فانه انما قد دخل عليه حرف الاستفهام ونفى له ونفى النفي اثبات فكانه قال لك على الف فقول نعم تصديق له فكانه قال ليس عليك هذا المخلص من الغل عن الكسائي و جماعة من فضلاء اللغة وعلى فغرة ود والقرآن القرين قال الله نعم الستة ترقيم قالوا بلى فقل لو ان نعم لكم صواب و قال نعم ام يجبون فانا لانعم سترهم و نجوبهم بلى و قال نعم انما يجب ان نجمع عظامه بلى و قال نعم في نعم فقل مجدكم ما وعدكم ختمنا قالوا نعم

فاحکام اقرار العبد

محنتہ حکم الاخر
رحم نصیب

مسئله قد بينا ان العبد اذا اقر بالبيرة او غيره ما لم ينفق له خلافا للعامة فان صدقة الوفا نفذ اقاربه ثم المال ان كان بائنا يسل الى المال السوء
كان في يد العبد او في يد المولى كان الفايديع يرب بعد العتق ولو لم يصدقه المولى فلا مشافعة فلو ان احدهما انفق قبل اقراره وتعلق الضمان بقرعة مع ثلث لعين كان
اقراره لما تضمن عقوبة انقطعت التهمة عنه واصح ما عندهم انه لا يقبل كالمواقيت لا يقبلون الضمان بدفعه الا ان يصدقه السيد وان كان المقر به بائنا فان كان
يد السيد لم ينتفع من يده الا بصدقة كالمواقيت حرمه وفدقة السيد وان كان في يد العبد لم ينتفع منه ولم يقبل قوله بقرعة ولا مشافعة طرهما ان احدهما
ابن شريح ان في اقراره قولين ان قلنا لا ينتفع ثبت بدله في متروكه قال ابو حنيفة ومالك ابو حنيفة لا يوجب القطع اية والحال عدة ومن الشافعية من قطع نفق
في المال كالمواقيت في يد السيد لان يده يد السيد بخلاف ما لو كان تالفان غايته على الباب فوارق فقه على السيد ان يتبع في الضمان والاعتبار التي تقوت عليه لو قبلنا
اقراره فيها لا تنضبط فيعظم ضرر السيد منهم من عكس وقال ان كان المال بائنا في يد العبد قبل اقراره بناء على ان السيد ان كان تالفان لم يقبل ان الضمان يتبع
بالقرعة وهي محكومة بالسيد فلتخص من اقوال الشافعية اربعة اقوال يقبل مطلقا لا يقبل مطلقا يقبل اذا كان مال بائنا يقبل اذا كان المال تالفان ولو اقر
ثم رجع عن الاقرار بقرعة لم يجز القطع **مسئله** لو اقر العبد بما يوجب القصاص على نفسه لم يقبل وعند العامة يقبل ولو اقر نفق المستحق على مال وعنف مطلقا
فقلنا انه يوجب المال فوجها اصحهما عندنا الشافعية انه يتعلق بقرعة وان كذب السيد لا نهائما اتى بالعقوبة والمال توجه بالعنف ولا ينظر الى احتمال انواط
المستحق على ان يفر ويغفو المستحق لم يفتقر لقرعة على السيد لضعفه التهمة اذا استحق بما يموت ولا يفي فيكون المقر حيا طرهما ان قلنا ان قلنا
ان موجب العمد القصاص اما اذا قلنا موجب الحد الامر في ثبوت المال عندهم قولان بناء على الخلاف في ثبوت المال اذا اقر بالبيرة الواجبة للقطع **مسئله**
اذا اقر العبد بدبر جنابة من جهة غصب مرتبة لا توجب القطع او اقراره بصدقة السيد يتعلق بدفعته يتبع به بعد العتق لا يقبله العبد بل يرد السيد منه شيء
وقال الشافعي يتعلق بقرعة كالمواقيت عليه بينة بئنا وبئنا لا ان يجتأ السيد القداء وان بيع منه وبقي شيء من الدبر فهل يتبع به بعد العتق قولان في الشافعية
ان كذب السيد لم يتعلق بقرعة عندنا وعندنا بل يتعلق بدفعته ويتبع به بعد العتق فلا يخرج عندهم على الخلاف فيما اذا بيع في الدبر بغير شيء لانه ثابت بالتعلق
بالقرعة فكان الحق ان يخصر فيها وتبقت محال للاداء وقال بعضهم ان الغيبا سبب رجوعه على ذلك الخلاف في ادخاله في المفاضل عن قدر التهمة غير متعلق بالقرعة كان
اصل الحق غير متعلق بهامنا **مسئله** لو اقر العبد بدبر معاملة نظرنا لم يكن ما صدقنا له في التجارة لم يقبل اقراره على السيد ويتعلق المقر به بدفعته بقرعة
اعتق سوا صدقة السيد وكذب وان كان ما صدقنا في التجارة فمقبول اشكال وقال الشافعي يقبل ويؤدى من كسبه ما في يده الا اذا كان لا يتعلق بالتجارة كالقرعة
ولو اطلق المادون الاقرار بالدين ولم يبين جهته احتمل عندهم ان يزل على من المعاملة ولا يظهر ان يزل على من الانفاق ولا فرق في ذلك بين المادون
ولو حجر عليه مولا فاقربعد الحجر بدبر معاملة اسند الى حال الاذن فالتشافعية وجها مبدئيا على القولين فيما لو اقر الفليس بكذبة من قبل الحجر هل يقبل من حجر
لغيره والظاهر عندهم هنا المنع لغيره عن الانشاء في الحال فيمكن التهمة قال الجويني وجوب القطع على العتق **مسئله** الاقرار بالبيرة اذا لم يقبل في المال
خرج على الخلاف فيما اذا اقر بالبيرة مال يندهل يقطع قبل مراجعته فبذل ان يتباط كل واحد منهما بالانز **مسئله** من يصدقه نصفه من نصفه وفوقه اقره
جنابة لم يقبل في حق السيد لان بصدقة ويقبل في نفسه وعليه قضاؤه على يده وان اقر بدبر معاملة قضى نصفه نصيب المقر به ما في يده ويتعلق نصيب المقر به
بقول الشافعية ان صحته تقتصر فقلنا اقراره عليه قضائه ما في يده وان لم يصح فاقاربه كاقراء العبد واقرار السيد على عبده بما يوجب عقوبة مردود بدبر الجنابة
مقبول لان اقراره ببيع غيره وبقي شيء لم يتبع به بعد العتق الا ان يصدقه وما اقراره بدين المعاملة فلا يقبل على العبد لانه لا ينفذ اقراره بغير **مسئله**
المريض مرض الموت يقبل اقراره بالنكاح وبموجب العقوبات ولو اقر بدبر لعين لا يجنبه الا قوتى عندي من اقوال علمائنا انه ينفذ من الاصل ان لو يكن منها
ان اقراره وان كان متما فقلنا من اثلث كانه مع انتفاء التهمة برؤيه دفعة فلا يمكن التوصل اليه بالاقرار عن ثبوت في ذمته فلو لم يقبل منه يقبل دفعة مشقة
بقي المقر له ممنوعا عن حقه وكلما مفسدة فاقضه الحكم بقوله فوله امع التهمة فان الظاهر بصدقة بخلاف الحق بل قد منع الوارث عن جميع حقه
والتابع به للعقر فاجرى مجرى الوصية وبؤيه ما رآه العلاء ببيع السابري عن الصادق عليه السلام قال سالته عن امرأة اسودت جارا فلما حضرها الموت
قالت لاني المال الذي خلفته لبلد فلانة وما شئت المرأة فاني واباؤها الرجل قالوا لانه كان لصاحبتنا مال لازاء الاعندك فاحلف لنا ما قبلت شيئا فيجوز لهم
فقال ان كانت مأمونة عنده فليجوز وان كانت متما فلا يجوز ويضع الامر على ما كان فاما ما لهما من مالها لانه قال الشافعي يصح اقراره للاجنبة والطلاق وهو حذر
لروايات عن احمد وعنه رواية اخرى انه لا يقبل لانه اقراره بمرض الموت فاشبهه لاقرار الوارث وعنه ثلثة انه يقبل في الثلث لا يقبل في الزيادة لانه ممن عطفه ذلك
لاجنبة كاهو ممن عطفه الوارث عندهم فلم يصح اقراره بما لا يملك عطية بخلاف الثلث فادون الحق ما قلناه من انه اذا لم يكن متما يصح اقراره كاصح
ولي لان حال المريض اقرب الى الاحباط لنفسه وابرؤ ذمته فمجرى الصدقة فكان اولى القبول ما الاقرار الوارث فانه منهم **مسئله** لو اقر العبد

في بيان احكام المريض

[illegible]

کتاب الافراد

四

الم

فی شرائط المغیرہ

وہ

نقرا

لغوا

56

في بيان افادير المجهولة

اشتره ويجعل لجلان لانه كذا في قوله وانما صححت في طرف الحربة لان المثل ما كان افادير من لعبه وانه لا يفتاد من لائق وهذا عذرت هذا ولما
وجهان كذا من ولوا في عبيد في يد فريد وقال العبد بل انما ملك عمر وسلم الى فريد دون غيره وتعتبر قول العبد بد من غيره في لائق في يد نفسه ولوا عذرت فريد
لانه لم يكن يعتبر واخذة ولومات العبد عن مال لم يكن له من النصف فبينما فيه من بطل الادلاء على المتفق استحتموا الكسب فرع الرق ولم يثبت له مسألة
في بشرط في الافراد ان يكون المقر به ملكا المقر به من قبل الشرط في الافراد بالاعيان ان لا تكون ملكا المقر به من قبل الشرط لان الافراد لا يزيل المالك عن صاحبه
انما هو اجتناب عن كونه ملكا للمقر به والخبر حكاه عن الخبر به والحكاية متأخرة وفي حكاية تقدم فلا بد وان يكون الملك للمقر به في نظر المقر وعنده حتى يقع
المطابقة بين اقره وما هو في نفس الامر عتده فلو قال في هذه او ثوب في الذي ملكه لكان بطل الافراد ما فيه من المناقض للمفهوم منه لو عده بالهبة وكذا
ان يقال انه اوصاف الى نفسه ليعتد بها من الملائمة وقد صنف في الشيء في غيره بادر في ملائمة كقول له انك كذا وكذا في قوله في الرجل لا يجد حاصلا المشقة خذ طرفا في
رب في ان هذه العادة به او كانت ملكه او انها تقوى بانها ملكه عند الغير فيجوز بيعه في المبيع لان الاحتمال لو كان نادرا ينبغي ان يرد الافراد عملا بالاسم في
ولو قال سكن في هذا المكان كان الافراد لانه اضاف الى نفسه السكن وقد يسكن ملك غيره ولو قال هذه الدار التي في يدي او تسمى او تعرف في الدار كان ملكي كان
لا وما لو شهدت البينة على ان قلنا ان اقره له واكد وكان ملكه الى ان اقره كانت الشهادة باطلا ولو طال الغير هذه الدار فلان وكانت ملكي وقت الافراد قد
اقره والذي قاله بعده مناقض له ولم ينفو كما لو قال هذه الدار فلان ولبس في ونقلت البينة فتشهد على هذه الدار وكانت ملكي الى جيران
او لو تفهمت الشهادة بل كانت مؤكدة بالبيع او تفهمت حكم الدينون حكم الاعيان في ذلك فلو كان له من على يدي الطاهر من فرض واجرة
او من مبيع فقال له في الذي على يدي لم يزل يملو لم يصف بل قال الدين الذي على يدي لم يصف في الكتاب ادبته ومؤنة وفاق صلا مكان ان يكون وكذا
في الافراض بالاجارة والبيع ثم عمر ويدعي المال في يد البينة فان لم يكن يدعي عمر ومن ان يقيم البينة على دين المقر على يدي ثم على اقره له بما على يدي ومن ان يقيم
البينة ولا على الافراض ثم على الدين استثنى بعض الشافعية ثلثة دعوى منع من الافراد بها احدها الصداق في ذمة الزوج ولا يقر المرأة به والثاني بدل الخلع
وذمة المرأة ولا يقر الزوج به والثالث اوش الجناية لا يقره المحض عليه لان الصداق لا يكون الا للمرأة وبدل الخلع لا يكون الا للرجل الجناية لا يكون الا
للمحضي عليه نعم لو كانت الجناية على عبدا ومال آخر جاز ان يقره الغير لاحتمال كونه له يوم الجناية وهذا خطأ فاجش فان هذه الدينون من استثنى عنها الغير
فتقدر الوكالة فلا امتناع من انتفاءها من ملكها الى الغير اما بالحوالة او بالبيع فيصح الافراد بما عند احتمال جريان نافي نعم لو اقرها بعقب ثوبها فلا يفسد
لا يحمل جريان لم يصح لكن سائر الدينون كلها كذلك بل الاعيان ايضا كذلك حتى لو اعتق عبدا ثم اقر له السيد او غيره بعقب العتق بلا فصل يدرى عن امره لان
امدبه الملك لو ثبت له الا ان الحال لم يجر بينهما ما يوجب المال ولو فرض ذلك كما لو نذر الصلوة على عبده بعد عتقه فبقي جاز له الافراد به والصواب ان كان الملك
ففي فرض صح الافراد والا فلا قال بعض الشافعية ان اسند الافراد بالدينون الثلثة الى جهة حواله اوبيع فذاك والا فلي قول من يبيع على ما اقره للمحل مال واطلق
الفصل الثالث في الافادير المجهولة وفيه مباحث الاول الافراد بالشيء المطلق **مسألة** لا يشترط كون المقر معلوما
بل يصح لاقرب المجهول لان الافراد اجتناب عن حق سابق والخبر قد يقع عن الشيء على جهة الاجمال كما قد يقع عنه على جهة التفصيل
كان في ذمة الانسان شيء لا يعلم قدره فلا بد له من الاجتناب عنه ولو اطلق هو وصاحبه على الصلح بما يتفقان عليه فدعت الحاجة واقتضت الحكمة الى سماع الافراد
بالمحل كما يسمع بالمفصل بخلاف انشاءات التي لا يحمل الجمل والاجمال في اغلبها احتياطا لابتداء الثبوت وتخفيف عن الغير وبخلاف الدعوى فانها لا تسمع الا
بحرية لكون الدعوى له والافراد عليه فيلزم مع الجمل الزدونه ماله ولان المدعى انه لم يجر دعواه انتفى عليه مع ان له داعيا الى الجرح اما المقر فلا داعي الى الجرح
ولا يثبت رجوعه مع اقره فيضيع حق المقر له فالزمانه اياه مع الجمل الزدونه ماله ولان المدعى انه لم يجر دعواه انتفى عليه مع ان له داعيا الى الجرح اما المقر فلا داعي الى الجرح
الفصل فيهم فقال لك على شيء والاعطاء التي يقع فيها الاجمال لا ينحصر فليقتصر على اكثرها ودان ابن الناس فظهر في الاستدلال بالعلم بها موال الشيء ثم يفتقر
بما يتلوه مشهورا ولا لفظا انشاء الله **مسألة** اذا قال على شيء ضولي بالبيان والتفسير فان امتنع فالاقرب ان يجلس حتى يبين لان البيان واجب عليه
فاذا امتنع من جلس عليه كما يجلس على الامتناع من اداء الحق وهو واحد وجوه الشافعية والثاني لم يزل لا يجلس بل ينظر ان وقع الافراد اليهم في جواب دعوى
امتنع عن التفسير جعل ذلك انكارا منه وتعرض اليهم عليه فان اصر جعل ناكرا لهم واليمين وحلف المدعى وان اقر ابتداء قلنا المقر اذع عليه حلف فادعى
فاقر بما ادعاه او انكر اجر بنا عليه حكمه وان قال لا ادري جعلناه منكرا فان اصر جعلناه ناكرا لانه اذا امتنع فحصل الغرض من غير جلس لا يجلس والثالث ان
اقر بغيره وامتنع من بيان المنصوب جلس وان اقر بغيره مبهم فالحكم كذا ذكرناه في الوجه الثاني وقال بعض الشافعية اذا قال على شيء وامتنع من التفسير لم يجلس وان
على ثوب وفضة وطعام ولم يبين جلس بناء على ما لو تفرق الشيء بالخبر والخبر يميل الى الايجاب بذلك مطالبه ولا يجلس **مسألة** اذا اقر بالشيء وقوى
بالبيان فان صرح بما يتلوه قبل موافقه كان قبلا او كثيرا او كثيرا او كثيرا مما لا يتلوه فان كان من جلس ما يتلوه كجبة من الخطة او الثوب او الثوب او الثوب او الثوب
وهو اوضح وجه الشافعية لانه في حق المقر اخذ وعلى من اخذه وده والثاني لم يزل لا يقبل منه هذا التفسير لانه لا يقبل له الا بيمينه الزامة بكلمة على ولهذا لا يفسد الدعوى
به ومنتع عدم سماع الدعوى به والتمتع الواحدة والرتبة الواحدة حبس بيمينه لها من هذا القبول في حق المقر بالقبول ما لو تفرق بيمينه حصة وان لم يكن من جلس
ما يتلوه فاما ان يجوز اقتناؤه لثمنه او لا فلا دلالة كالكلمة الملقم والرجح في التفسير كمال اقرب القبول لانما انشاء ثبت فيها الحق ولا اختصاص ولا يجرها
ويجوز دما هو اوضح وجه الشافعية والثاني لا يقبل لانها لا تستعمل في الافراد لما لا يفسد البينة لو يقبل عندنا لانه لا يظهر بالدعوى وللشافعية وجهان
لقبولها الدعا ومن هذا القسم المخرجه والكليل لقابل للتعليم وكلب المشقة والزرع والحياطة ملحق بالعلم والثاني كالمثل الذي لا حرم لها والخبر
وجلد الكلب الذي لا منفعة فيه وهذا لا يقبل تفسيره به عندنا وللشافعية وجهان هذا الصحيح الثاني ان لا يقبل الصحيح ما قلناه لان ليس به
حق اختصاص ولا يلزم رده وقوله على يقضه بثبوت حق المقر **مسألة** لو قال له على شيء وفسره بالودعة قبل لوجوب ردها عليه عند
الطلب قد يتعدى فيها فيكون مضمونة عليه في نقل الجواب وجه الشافعية انه لا يقبل لانما يده لا عليه موعظ بما تقدم ولو تفرق بحق الشفعة او حدة

في بيان احكام اقارب المجهول

دوى

بسم الله الرحمن الرحيم

مثل ما لو شره بالعبادة او رد السلم او جواب الكتاب لم يقبل بعده عن الفهم في معرض الاقرار اذا لامط البتة بما والاقرار في العادة بما يطلبه المقر له ويدعيه
 لانه سقطان لهوانهما ولا يقينان في الذمة والاقرار يدل على ثبوت الحق في الذمة وكذا لو شره بيمين عظمة ويحتمل القبول اذا اراد ان يحلف على رد السلم
 اذا سلم وصحبه فاعطى للمقر الجبر للسلم على المسلم ثلثون حقا وسلامه ويمين عظمة ويجب عونه اما لو قال له على حق فانه يقبل التمسك بالعبادة وردد السلم
 وقال بعض الشافعية لا فرق بين ان يقول له شيء او حق كيف الحق اخضر من شيء فيبعد ان يقبل بيمينه لانهم قسّموا لو قال عصبته شيئا طويلا بالمقبض
 البيان فان شره ما يقبل به التمسك بالصورة السابقة قبل هنا مطبق الا في احواله للفظ يخرج الوديعه وحق الشفعة اذا جعلها لفظا ففصل في الوضوء
 بالخمر والخمر يرد عنها ما لا بعد ما لا قبل هنا لان النص لا يقتضي الاخذ بغيره فلفظه ما يشعر بالتمام ويثبت حق الجواز في قوله على ويبرأ من الشا
 ويحتمل قبوله ان كان المقر له متبارا ان كان مسلما فاشكال في حاله بل يقع اسم العصبه في مكانه فثبت ما قال ودوت نفسه فحسبه ساعة لم يقبل
 لان جعل له مقبولين لثلاث منها شيئا فخرجها بغيره للاقرار ما لو قال عصبته ثم قال ودوت نفسه قبل قبل الا قبل لان العصبه ثبتت عليه كذا لو قال عصبته
 لانه قد نصبت في غير المال قال الشافعي اذا قال الرطل الرجل عصبته منك شيئا ثم قال ودوت به كذا الجبر على دفعه البتة كذا ان قال جلد ميتة فان قال
 حمزا وخبره لوجهه على فعله وقيل الخبر برب وارتفع الخبر وحكي عن ابن حنبل انه قال لو قال فلان على شيء او كذا لم يقبل بيمينه بغير الكيل والوزن لان
 ذلك لا يثبت في الذمة بنفسه وهو خصاء لان غير الكيل والوزن مقبول بدخل تحت التقدير بخلاف ان يقسم بالشيء كالكيل والوزن وتعليل ما طرأ لانه
 في الذمة فلا اعتبار بسبب ثبوته في الاختصاص والاقرار به **مسألة** لو قال له عندي شيء قبل بيمينه بالخمر والخمر يرد على اشكال وهو المشهور من ذلك
 الشافعية لانه شيء ما عنده ويحتمل عدم القبول وهو قول الجوزي لان لفظه لم يشعر بثبوت ملك او حق ويمكن منع ما شوب قول القائل فلان عندي حمز
 او خبر براد عرف هذا فلو شهد بالمجهول حمل السماء كما اذا كان له عليه مائة فاقصاحب الدينار يقض منه شيئا من الحق وقامت بدل ذلك بيمينه فانها ساقط
 ويقبل قول صاحب الدين في قدره مع اليمين فان لم يحلف حتى مات قام وادته مقامه وهو احد قول الشافعية والثاني ان البينة ان شهدت بالاقرار باليمين
 جاز وان شهدت بالمجهول فلا لان البينة يثبت بيمينه لا بيمينين ما شهد به وتكثف عنه بخلاف الاقرار لانه لا يكره بيمينه وعلى هذا فالأقوى ان المدعي
 كالأقرار وان ادعى انه اقوله بيمينه او بان له عليه شيئا سمعته غواهه والا فلا **مسألة** اذا اقر بالمجهول فشره بيمينه صح وصدق المقر له فلا
 وان كذب المقر له فليتبين حجب الحق وقدره ويدعيه ويكون القول قول المقر نفسه فلا يخلو الشارع اما ان يكون في القدر او جبره ان كان في القدر فمثل
 ان يقسم اقاربه بانه قد دفعه فقول المقر له بل عليه ما ثمان فان صدق الماتة ففي ثمانية باقائها ويحلف المقر على نفي الزيادة وان قال له ما بين حلف المقر
 على ما اراد وما بين ولا يثبت عليه الا ما يجمع بينهما في يمين واحدة وبه قال بعض الشافعية وقال بعضهم لا بد من يمينين والشهود الاوّل فان كل المقر حلف
 المقر على استحقات الماشين ولا يخلو على الاداة لعدم اسكان الاطلاع عليها بخلاف ما اذا مات المقر فشره الوارث مدعى المقر زيادة فان الوارث حلف على
 اذارة الموت لانه قد قطع من حال موثر على ما لا يملك عليه غيره وكذا الوارث لا يحل بيمينه الوارث مدعى الوارث لانه قد حلف الوارث على نفي تعلم باسقاط
 الزيادة ولا يتعرض للزيادة والفروق ان الاقرار اجبا عن سابق وقد يفرض قبل الاطلاع والوصية انشاء امر عن الجاهل او بينا اذ مات الوارث **مسألة**
 لو كان الماتع في اجنس مثل ان يقول له على شيء ثم يقسمه بعبدا ودهم او بمانة ودهم فيقول المقر له بل عليه ما بينا ودهم او بمانة ودينار فتنظر اصدقه
 المقر في الادارة وقال هو ثابت عليه وعلى غيره مع ذلك كذا ثبت المنفق عليه كان لقوله في المقر في نفي غيره وان صدق في الادارة فليس عليه ما شره به **مسألة**
 كذا بطرحكم الاقرار بدينه وكان مدعى غيره وان كذب في دعوى الادارة وقال انما اراد ما ادعيه حلف المقر على نفي الادارة ونفي ما يدعيه ثم ان المقر له ان كذب
 في استحقاق المقر بطل الاقرار منه والابتدأ ولو اقتصر المقر على دعوى الادارة وقال ما اردت بكلا مكن ما شرته به وانما اردت كذا اما من جبر المقر
 او من غيره ثم يجمع منه ذلك لان الاقرار والادارة لا يثبتان الحق بل الاقرار اخبار عن حق سابق فغلبه يدعي الحق بيمينه للشافعية وجاز ضعيف عندهم
 انه يثبت دعوى الادارة الجردة وهو كالمخلاف ان من ادعى على غيره انه اقوله بالفضل يسمع منه دعوى الادارة عليه نفس اللفظ ولعلم ان من لا يسمع حق
 الادارة لا يرد عليه الانتقادات اليها اصلا وانما المواد انما واحد ما غير مسموعة فاما اذا ضم اليها دعوى الاستحقاق فحلف المقر على نفيها على الاظهر وللشافعية
 في التبع وجهان انه ادعى المستر عيبا قدما بالبيع قال الباقية بعضه وقبضته سلبا بلزمن بخلاف كماله بيمينه لا فاضلا على انه لا يثبت الحق الروي فيجوز لهم هنا وجبر
 بيمينه نفي الزيادة ولا يحتاج الى تقصير الادارة **مسألة** اذا اقر باليمين ثوبات قبل التمسك بطولها لو اقرت به لانه المستحق للذكر فان شره قبل منه ثوبا كان فان
 ادعى بيمينه فلا بد من ثوبا لو اقرت مع اليمين فان كل حلف المقر له واحد ما سلف عليه وان امتنع الوارث من الميثاق احتمل ان يوقف اقراره بيمينه وهو احد قول الشافعية
 فان يثبت كماله هو الاظهر لان الجميع وان لم يدخل المقر في يمينه بالدين ولو قال لو اقرت لا اذري ما اراد ولا اعلم ان شيئا حلف المقر له على نفي علم
 ثم سئل في المدعى قد ما يقبل في السلم اليه ما يدعيه مع اليمين ان لا يمين على المدعى الا بالرد **الباب الثاني في الاقرار بالمال** **مسألة** اذا قال له
 على ان قبل بيمينه بان لا يقبل بيمينه بما ليس بمال اجماعا كالكب والخبز ووجد البتة ويقبل بالتمرة الواحدة حيث كبر لانه مال قبل وان لم يقبل في
 ذلك موضع وكل مقبول حاله لا ينفك وكذا الوضوء بالحجة من الحنظرة والشعر انما عرف هذا فانه يقبل فيها اذا قال له على مال التمسك بالقبيل وانكسر عند
 اجمع ويرد ان الشافعي لا يصدق اسم المال عليه الاصل عدم الزائد وقال ابو حنيفة لا يقبل بيمينه بغير المال الزكاة لقول الله تعالى خذ من اموالهم صدقات
 وفي اموالهم حق معلوم ولا يبر عامته دخلها التخصيص بالنسبة المتواترة فلا يخرج اللفظ عن حقيقة وقوله في اموالهم حق ليس المراد الزكاة لانه انما يثبت بمكة قبل
 فرض الزكاة فلا يجزئه فيها ثم يفتقن بقوله ثم ان يتبعوا باموالكم والقرآن يخرج جازي في نوع كان من المال قبله وكثيره ولو بدلهم وعمره مال ثلثة او جرحا
 كما قلناه والثاني لا يقبل الاقل مضاي من مضاي زكاة من نوع اموالهم الثالث ما يستباح به البضع والنقطع في السرقة لقوله ثم ان يتبعوا باموالكم محضه
 ويطلب بوقوع اسم المال على القبيل الكثير البضع عندنا وعند الشافعية يستباح بالقبيل الكثير وهل يقبل بيمينه بالسؤال له الامنية لذلك انما سأل اخوة
 بعضها بعد موته ولها ويمنع بها وشايع وان كان لا يتابع وهو اظهر وجب الشافعية ولو شره بيمينه بوقوع عليه قبل وجب بعض الشافعية ذلك على الخلاف في اللز

كتاب الأقرار

الوقوف موقوف عليه لا **مسئلة** لو قال له على مال عظيم اوقفه على فقير او غني او على ما يشاء من مال فقلت بقبول ما يتولى اية ما لو قال
مال له بقبول ما لا ينبغي ان يرد به عظم خضم بغير مستحله وورثا صبه وانما من قبله ان اصل ما يبنى عليه لا اقرار الاخذ بالقبول والقبول بالقبول
واختلاف اصحاب في حقه فممن من قال لا يقبل اقل من عشرة دراهم وذكر انه من حيث حقه لا يقطع بارتا فيكون صدقة عنده وقال ابو يوسف محمد
لا يقبل اقل من مائة درهم قال الرازي هذا مذهبنا في حقه لا يرد الذي يجب فيه الزكاة وقال ابو عبد الله بن الحنفية عن علي بن ابي طالب قال اذا اقر بدين عظيم
بلمر من ستة دراهم واختلف اصحاب ما كان منهم من يقول يقبل ما يقبل في المال ومنهم من قال لا يقبل اقل من مائة درهم ومنهم من قال لا يقبل اقل من ثلثة
دراهم بضايا لقطع لان الدائن لا يجبه لا يسمي عظمه فلا يصح التفسير كما لو قال مال جزيل وهو غلط لا يخرج الجزيل بحري العظمه لا يصلح ذلك انه ليس بالعظمه
حد في الشرع ولا في اللغة ولا في العرف الناس يجتمعون في ذلك فبعضهم يستعظم القليل وبعضهم لا يستعظم الكثير فلم يثبت ذلك عند رجوع اليه في ذلك
ولا العرف فانهم يقولون عليه فراجع الى تفسيره وبانه لا يرد الا اقر بمراده **مسئلة** لو قال له على مال كثير قال الشيخ رحمه الله فانما هو ان يكون مائة درهم على الزاوية
التي تضمنت ان الوصية بالمال الكثير صبه بثمانين ولم يعرف هذا التفسير احد من الفقهاء وقد عرفت قولهم العظمه وكذا في الكثير عندهم فقال الشيخ
سعد بن مزهر شان وسبعون درهما لان الله قال لقد نضر كرام الله في مواطن كثيرة وكانت غزواته صلى الله عليه وآله وسائر اياه اشهر وسبعين وهو غلط لا
ذلك ليس بحد اقل الكثير انما وصفته لك بالكثرة فلا يمنع ذلك نوع الاسم على ما دون ذلك فقال الله تعالى من ثمة قليلة غلبت كثره وليس المراد
ما ذكره وكذا قولهم اذكر الله ذكر كثيرا ولم ينص في ذلك ولهذا امثال كثيرة في القرآن واصحابنا النجاشي وفي ذلك الى الرواية وكانت الموطأ عندهم
ثمانين موطأ اذا عرفت هذا فنقول بقصر الزاوية على ما وردت عليه بمعنى انه على الاجمال **مسئلة** فانما ابو حنيفة في الجليل التفسير الخطر على
قبول التفسير باقل ما يتولى قال بعض الشافعية انما يجب ان يرد بقبول المال العظم على تفسير مطلق المال يكون لوصفته بالعظم فليدفع فاكثف بعضهم بالعظم من
حيث الجرم والجسم ولو قال له على مال عظيم جدا او عظيم عظيم فكم قال له على مال يقبل تفسيره بما قل وكثر وكذا لو قال اقر او خطير ولو قال له على مال قليل او خسر
او تاف او يسير فكم قال له على مال لا يتحمل هذه الصفة على استحقاق الناس اياه وعلى انه فان ذابل فكثره بهذا الاعتبار قليله بالاعتبار الاول كثير وقد يستعظم
الفقير ما يستحقه الغني **مسئلة** لو قال له زيد على اكثر من مال فلان قبل تفسيره باقل ما يتولى فان كثر قال فلان لا ينبغي ان يرد بقبول ما لا يتولى في
الحد لا وفي ذلك عين معترض للحد او يرد ان مال فليدفع على حال فلان حرام والقليل من محلال اكثر بركة من الكثير من الحرام وكذا ان الغني ميمم في هذا الا
فكان الجنس والنوع ميمما لو قال له على اكثر من مال فلان عددا فالاجسام في الجنس والنوع ولو قال له على من لا يقبل كثر ما لفلان فالاجسام في العدد والنوع ولو قال من
صاح الذهب لفلان اياه في القدر وحده فلو قال له على اكثر من مال فلان فيضرب باكثر منه عدد القدر الزم اكثر منه ويرجع اليه تفسيره لزيادة ولو حبه او اقل
فان ما علمت ان مال فلان كذا فاعلم ان فلان اكثر من كذا واما من لا يقبل كثر ما لفلان فليدفع على ما اعتد به اكثر ما اعتد به لان المال يخفى كثره على الغني ولا يعرف احد مقداره في كذا
وقد يكون ظاهرا باطنا فليدفع ما لا يعرفه المقر فكان المرجع الى ما اعتد به المقر مع ميمم اذا ادعى عليه كثر منه وان فخره باقل من مال مع عليه له لم يقبل **مسئلة**
لو قال له عليك الف درهم فقلت لك على اكثر من ذلك لم يلزمه اكثر من الف بل لا الا لفظه لفظه كثر ميمم لاحتماها الا كثرية في القدر او العدد فيجب ان
اراد اكثر منه فلو ساء او حبه شجر او دخن فيرجع في ذلك الى تفسيره واستبعد بعض الشافعية لا لا لكثرة فاستعمل حقيقة في العدد ما وفي القدر في
الجنس ما اضيف كثر اليه لا يفهم في الاطلاق غير ذلك قال الله تعالى انا اكثر منكم وقال انا اكثر منكم ما لا ادق او احوي اكثر اموالا ولا وادع انه اذا قال له على مائة
لزمه ثلثة اقل الجمع واكثر صحته حاله مع احتمال اداة الادق والاداء والتجمل لا يقبل تفسيره بهذا خلا للفظ على ظاهره واحتمال اكثر هذا البعد المحقق
ان اكثر من ثمن لم يحشوا كثر في الجنس والواجب انما يقل بعض ما يضاف اليه **مسئلة** لو قال له زيد على ما لي اكثر ما تشهد به لثمنه على فلان قبل
تفسيره باقل ما يتولى اية لاحتماها انهم يعتقد انهم شهدوا ورواوا برهان القليل من محلال اكثر بركة ولو قال له اكثر ما قضى القاضي على فلان فكم قال له اكثر
ما شهد به الشهود لان قضاء القاضي قد يكون مستندا في شهادة الزور والشا يجوز ان يغلط او يخطئ فيقضي بغير الحق والحكم الظاهر لا يغير
ما عند الله وهذا ظاهر وجوب الشافعية والثاني انه يلزمه القدر الذي قضى به القاضي لان قضاء القاضي محمول على الحق والصدق وليس جدي **مسئلة**
لو قال له فلان على اكثر ما في يدك يقبل تفسيره باقل ما يتولى كما لو قال له اكثر من مال فلان ولو قال له على اكثر ما في يد فلان من الدراهم لا يلزمه التفسير بحسب الدرهم
لكن يلزمه ذلك لعدد من اى جنس شاء وزيادة باقل ما يتولى اية قال بعض الشافعية واكثر من ما سبق لوجهين الاول التزام ذلك العدد
والثاني التزام زيادة عليه التاويل الذي تقدم لك اكثر من ثمنه ما يجهل لو قال على من الدراهم اكثر ما في يد فلان من الدراهم فكان في يد ثلثة دراهم قال بعض الشافعية فلان
يلزمه ثلثة دراهم وزيادة اقل ما يتولى اية بعضهم لا يلزمه زيادة خلا لا اكثر من ما سبق الاقرب عندي انه يقبل لوضعيه ما دون الثلثة اية ولو كان في يد عشرة
دراهم وقال المقر اعلم وظننت ان ثلثة اقل فلو لمع ميمم **البحث الثالث** في الاقرار بكتابة العدد **مسئلة** لو قال له فلان على كذا
من ميمم بمنزلة قوله له على شيء يقبل تفسيره بما يقبل به تفسير الشيء ولو قال له على كذا كذا فكم قال له كذا والتكرار لا يثبت كذا كذا على
شيء ولو قال له على كذا او كذا فليدفع لغيره تفسيره او متفقين يقبل كل واحد منهما تفسيره كذا من غير عطف كذا لو قال له على شيء او على
شيء او على عقمه بالدرهم مثلا فقال له على كذا درهم فلا يخاف ان ينصب الدرهم او يرفع او يجر او يوقف عليه فلان نصبه فقال له على كذا درهم الزهر
درهم واحد وكان الدرهم منصوبا على التمييز لا يرد به تفسيره بل ايمر قال بعض الكوفيين انه منصوب على القطع فكانه قطع ما ابتداء به واكثر به ورواه
الشافعية قال ابو حنيفة يلزمه عشرة دراهم لان اقل اسم عدد مفرد ينصب الدرهم المشرع عليه وهو جدي ان كان المقر انما بالمرتب والاقرب الاول كثر
السبق وان دفعه فقال كذا درهم لزمه درهم واحد اجماعا وتقديره شيء هو درهم فجعل الدرهم بدلا من كذا وان جره لزمه بعض درهم وصار تقديره اقل
درهم او بعض درهم ويرجع في تفسيره اليه ويكون كذا كذا ان يحز وقال اصحاب حقه انه يلزمه مائة درهم لانه اقل عدد بضات انهم العدد بعض
ويجوز وما ذكرناه اولى لا يثبت ولا ينظر الى الاعراب في تفسير اللفاظ اليه ولا يوافق اليه في اللفظ لا يفرق بين ان يقول كذا درهم صحيح او لم يقل لفظه

فِي أَحْكَامِ الْأَفْرَادِ بِالْكِتَابَاتِ

[illegible]

وَمَوَ

عزت

فانفسه

فلا حول

کتاب الکفر

فلي هذا يكون الدائم ثمانية واربعين خبيرة اعرفت هذا فاذا قال على درهم فخلو على المتعارف عند المتعارف فان وافق الشرع فذاك والا
والا كان حمله على المعارف وليس من حمله على العرف الشرعي فلو قال له على الف درهم فخلو فافضة كدراهم طرية الشام الواحد منها السبعة واثني وكدره
خوارزم ووزن اخوارزمية اربعة واثني ونصف وكدره اربعة السطانية الواحد منها نصف مثقال فان كان الاقرازة عرف المقرب بلدا لاورد
ودراهم ثمانية وكان قد ذكره مستحلا فالقوى القبول كالاخذنا فكلما استثنى من كل درهم واثني من مواضع قول الشافعية وقال ابن خنيزان انما عرفت
بناء على ان الاقراذهل يتبع بعض الثاني لانه لان اللفظ صريح فيه وليس كل لفظ يقتضي نقصا اصلح للاستثناء ولهذا لو قال له على
فلان قوله الف درهم يقتضي اربعة كدراهم والوجهين فاذا قال نقص فمجمع عن اقراذه لان الاقرازة غير النقص وليس النقص من جملتها او هو مضاد
الدائم بغيرها عن الاقراذه وعن النافضة وانما حلت على الاقراذه لان عرف الاسلام ما فيها الا انها داهم الاسلام فاذا اقرضاها بالنافضة فلم يرجع عن
وانما صرح من ظاهره الى مستعمل فانما وان ذكره منفصلا عن قبول ان كالاخذنا ولا يصح الاستثناء المنفصل وعلية ذلك الدائم المتعارفة
عند المقرب بلدا الاقراذه وان لو يكن منها العرف حله على درهم داهم الاسلام لان بصدقه المقرب لان لفظ الدائم صريح في المقدار والعلو وعرف بلدا
موبدا واختار بعض الشافعية لقبول لان اللفظ محتمل له والاصل برأه الغلبة وان كان الاقراذه بلدا داهم نافضة فان ذكره منفصلا لان اللفظ
بصدقه فيه وان ذكره منفصلا ولا يصح محتمل بقول الكرامة على نقد البلد لان العرف ثمانية في نقد الاقراذه حتى لو طوع على الله او الشرع كان
عليه منها ما وصفا كالمعاملة في مواضع وجهي الشافعية والثاني لا يقبل في محال طوع اقراره على درهم الاسلام كان نصيبه في كذا لا يختلف باختلاف البلدان
الفرق ما كان كذا الحان فيها الاقراذه بلدا وزن درهم اكثر من درهم الاسلام محتمل على اقراذه على درهم البلد على درهم الاسلام فان قلنا بالاول فلو قال
داهم الاسلام منفصلا لا يقبل لو قال متصلا فالاقرب لقبول الشافعية وجهان هذا الصحيح **مسألة** ولا فرق بين ان يقرضا درهم وسبعة
ثم يقول نافضة او حاد ومجموع او يقول هي دية او غصبة بـ بر قال الشافعي قال ابو حنيفة في نصيب الودعة يقبل لانه اقرب من غير ذلك لا يقتضي
سلامتها فاشبه ما لو اقرضت عبدك ثم جاء به مبيعنا هو ممنوع لان الحلاق الاسم يقتضي الاقراذه الجمل فم يقبل بغيره بما حال في ذلك كالدائم بخلاف البلد
فان العيب لا يمنع اطلاق اسم البلد عليه ولو اقرضت درهم وطلو في بلد او درهم نافضة او غصبة لو بدد نائبة بلدا نائبة درهم مقبوضة فالاقرب محتمل على عرف
ذلك البلد بد نائبة لان مطلق كان محتمل على عرف بلدهم كافي لبيع الاثمان **مسألة** الدائم عند الاطلاق انما يستعمل في القرعة فلو اقرضت بلدا
بالقوس لم يقبل ولو اقرضت بالدرهم المقبوضة فهو كالتقريب بالنافضة لان وزنها لا يبلغ وزن الدائم فيجوز فيه التفصيل الذي تقدم في النافضة وان
بعد اقراذه بالدرهم يكون نائبة كالدائم فيه واخا في كلام غير ما كان فيه استقر عليه الخاصة فان عاد وقال يقبل ولو وصل الكلام او سكنت التفتير
او لم يوصى سمع وشبهه ثم وصفها بالقرعة فالاقرب لقبول لان الانسان قد يكون في ذمة درهم ثم يحتاج الى الاقراذه بها خلد القوس ولو بيع درهم
اخذ الى كتمان الحق وعدم التحاصر براءة الذمة وموضر وعظم ولا كذا في الاستثناء فالقبول هنا اولى لان الاستثناء مقتضا الاول بخلاف النوع
بالقوس فلو قال له على درهم صفاك لبي الناس درهم صفاك وعلى النافضة قبل ايشه فغيره خلا فالقبول الشافعية ولو فخرت يد من النافضة قبل كما قال على
ثم فخرت يد من ربا لا يعتاد هل لبلد ليس بخلاف ما لو اقرضت بالنافضة لانه يرفع شيئا ما اقرب منها بخلاف **مسألة** الاقراذه انما في كمال الاقراذه
سكة البلد الذي اقرضا فيه فان فخرها قبل ان فخرها بسكة غير سكة البلد جردتها قبل ان فخرها على غير ما علفه وكذا ان كانت مثله لا يقرضا فيه بل
كانت اذن من سكة البلد كمنها متساوية في الوزن محتمل ان لا يقبل لان اطلاقها يقتضي داهم البلد متساوية فلا يقبل منه ورواها كما لا يقتضي البيع لانها
البنية لم يقبل بغيرها كالاخذنا فمجمع على قبول وهو الاقوى عندي بر قال الشافعي لا يجرى به ما ندره بخلاف النافضة لان اطلاق الشرع الدائم
لا يقتضي لها بخلاف هذا ولا يرفع شيئا ما اقرب بخلاف هذا وطرد انما يتعلو به مقدار النقص في الزكاة وغيره بخلاف الشرع لا يجازي الحال هذا الحق من
حق سابق لان البيع انشاء معااملة والغالب ان المعاملة في كل بلد يقع فيها ربح فيعاد بمعاملة الناس بها والاقراذه اخبار عن حق سابق وتورب بغيرها
موجب الرجوع الى رده ولا يملكه كالدائم من سبب البيع عن اجماله والحمل على ابروخ البلد اصله طوبى يستفي بخرجه الى الاقراذه لا يجزى صيانة عن اجماله او ان
لا يقبل بغيره بغير سكة البلد **مسألة** لو قال له على درهم او درهمات او درهم صغير وداهم صفاك فوجوب قبول بغيره بما اوردناه من اطلاقه على
الدائم لا يضطر بقول الشافعية فالذي رواه الجويني انه كذا قال درهم وداهم فمجموعه في نفسه بالنقص التفصيل السابق ليس القيد بالصغيرة كالتقيد بالناقص
لان لفظ الدائم صريح في الوزن والوصف الصغير يجوز ان يكون من حيث الشكل يجوز ان يكون بالاضافة الى الدائم بغيره وقال بعض الشافعية بذلك
درهم وقالوا فلو كان درهم صغيرا كان بطريقه بلده نقد البلد ان كان ببلده ووزن مكة فبلده من مكة وكذا ان كان بغيره وفي هذا القول اضطراب
لانما ان يعتبر اللفظ او عرف البلد ان اعتبر اللفظ بلعب الوان بطريقه وان اعتبر عرف البلد فيجوز نقد البلد بغيره وقال بعضهم اذا قال درهم وداهم
داهم درهم من الداهم الطرية لانها اصغر من درهم الاسلام وهي اصغر من بخلية منى اصغر الصغير فيؤخذ باليعين ولو يفرق بين بلدة وبلدة ولا يفرق
بين ان يقول مال بين ان يقول مال صغير فكذلك الدرهم **مسألة** لو قال له على درهم كدراهم درهم من درهم الاسلام لانه كدراهم كدراهم العرف لو كان
منها ما فواكثر وزنا منه فالاقرب المساواة فلو قيل الاقل من درهم الاسلام محتمل القبول لاحتمال اعادة الكدراهم في الوزن بل بالخلل ولو قال له درهم
فهو كذا قال درهم لا يقتضي قد يكون لصغير في ثلثة او قلته قد رده عنه وقد يكون لمحبة **المطلب الثاني** المتعارف اذا قال له على درهم بغير
الدائم لانه لا يملك الجع ولا يقبل بغيره باقل منها وهو الظاهر من مدعي الشافعية لان العرف صفت صغيرة حادوشية وجع فقالوا وجل وجلان
رجال ويحتمل عندي القبول لو فخره باشترى لان لا يشترى بغيره عنها بل بلفظ الجمع كافي قوله فان كان الاخوة والمرار اخوان وقال الاثنان فافهمنا
ولان حقيقة الجمع موجودة في الاثنان ولو سلم انهما لا يستعمل اذاعة فافهمنا بغيره قبل لانه عرف بصدقه والالفاظ لا تدل على التعاقب بل على التباين
تصل المتكلم وبقال بعض الشافعية ولو قال له على اقل اعداد الداهم لونه ثمان لان العدد هو المحدود وكل معدود متعقد فيخرج عنه الواحد وان لا يشتر

5

فأحكام الأقرار بالمنع

[illegible]

في الاقرار بالظرف والمخالف والمحال المحمول على موافق كبريا للحرارة كتاب الشعر

وإذا حصل ذلك لم يلزم من اقراره المحتمل ولا تناقض لوضوح هذه اللفظة الى الاقرار ولو كان اللفظ الطالق بديل على الاصناف الى القول له التناقض مع التصريح
 بالاصناف الى القول له التناقض في جرة او ثوبا في متدبل لم يكن مقرا بالانصباب لثبوت الثوب خاصة دون الجرة والتدبيل بمرق الشافعي وما لك
 وقال ابو حنيفة اذا قال غضبت منه ثوبا في متدبل كان غاصبا لانه لا مندبل يكون ظرفا للثوب لظاهرا من ظرف له فعال الغضب اذا كان غصبا ثوبا ومنه
 وهو خطه لاحتمال ان يكون التدبيل للمفران يقول غضبت ثوبا في متدبل ولو لم يكن غاصبا للتدبيل مع الاطلاق يكون محتملا كما لم يكن مقرا بغضبه
 كما لو قال له عندي ثوب متدبل وكما لو قال غضبت دابة اصطبلها **مسئلة** لو قال له عندي غصبة سبعة جرة منها زينة وجراب فبني عن ثوب
 بالظرف خاصة دون الظروف للتعارف الذي قلناه وعدم الاستمرار بين الاقرار بالثوب والافراد بغيره ولصدق الاصناف الى القول له الظروف لو قال
 غضبت فرسا في اصطبل فهو اقرار بالفرس خاصة ولو قال غضبت دابة عليها سرج او زمام او قبلا عليه برذعة فهو اقرار بالدابة والبغلة خاصة دون
 السرج والغمام والبرذعة اما لو قال غضبت عبدا على راسه عامة او في سطره منطقة او في بطنه خنجر فهو اقرار بهما مع التبدل لان العبد بديل على ما عليه
 وما في يد العبد فهو بديل عنه فانه اقرار بالعبد كغيره كان على يده لذلك الغير بخلاف المنسوب الى الفرس فانه لا بد له على ما هو عليه وهذا الوجه
 بعبد وعليه عامة وقال هذا العبد لو كان كائنات العامة له ايضا ولو جلد بدينه عليها سرج وقال هذه الدابة لو لم يكن السرج له قال بعض الشافعية هذا
 يقتضي من اقراره من جهة الاقرار وتكون العامة غير داخل في الاقرار وانما ثبتت من جهة يد العبد وعلمته اصحاب الشافعي على انه لا فرق بين ما لو قال له عندي
 دابة من جهة او دابة من جهة لو لم يكن مقرا بالسرج والفرس بخلاف ما لو قال بفرسها او بفرسها فانه يلزم السرج والفرس لان الباء تعلق الشافعي على الاول وكذا
 لو قال له عندي سبعة بطعامها كان اقرارا بالطعام ولو قال سبعة فيها طعام او طعام في سبعة لم يكن مقرا بالطعام في الاول ولا بالسبعة في الثاني ولو
 قال له عندي ثوب مطر كان اقرارا بالظرف لان الظرف جزء من الثوب قال بعضهم ان ذلك عليه بعد الشئ فوجهها **مسئلة** لو قال له عندي ثوب في حاتم فهو
 صه اقرار بالفرس دون الحاتم ولو قال حاتم فيه فصر لا أقوى انه لا يكون مقرا بالفرس وهو صرح وجهي الشافعية لوزان بر بغيره فصره في الصورة السابقة والتا
 انه يكون مقرا بالفرس لان الفرص من الحاتم حتى لو باعده دخل فيه بخلاف تلك الصورة ولعلم ان بعض العامة ذكر وجهين في جميع الصور السابقة مثل قوله له عندي
 عندي دابة في ثوب او زينة في جرة او سكر في قارب وصرح حاتم او غضبت منه ثوبا في متدبل او في ثوب في ذق ويا حمله بكل مظهر مع ظرفه وبالفكر
 احدهما دخول الظروف وبالعكس فالثاني عدم الدخول ولو قصر على قوله عندي حاتم ثم قال بعد ذلك ما ردت الفرص لا أقوى عندي الصوب
 ولا يدخل الفرص في الاقرار وصرح وجهي الشافعية انه لا يقبل بغيره فصرح في الاقرار لان الفرص متدبل تحت اسم الحاتم فصره رجوع عن بعض
 ولو قال له حاتم في بطن جارية لم يكن مقرا بالجارية وكذا لو قال بطن جارية على قمره ولو قال جارية في بطنها حمل دابة في حاتم فصره عليه
 عروة فالأقوى عدم الدخول في تلك الشافعية وجهان كما في قوله حاتم فيه فصر وجهي الشافعية صورة الحمل على الوجهين فيما اذا قال هذا الحاتم
 لغلام وكانت حامله لصل بطنها والاكوار والحمل فيه وجهان لم يحددهم كذا البيع وظهر ما لا اولى ان يقول لم ادر الحمل بخلاف البيع لان الاقرار بالحمل هو
 سابق ودما كانت الجارية لم تدن الحمل بان كان الحمل موصى به او كان خادما سلم الفصال انه لو قال هذا الحاتم لغلام لانه لا يحمل بخلاف البيع لان الاقرار بالحمل هو
 بالجارية بطنها والحمل فيه وجهان كذا الصورة السابقة ولا ينقطع بان يكون مقرا بالحمل اذا قال جارية في بطنها حمل معتمد لان الحمل لا يدخل في الاقرار
 ولا في البيع **مسئلة** لو قال له ثمة على شجرة كان اقرارا بالثمة خاصة ولم يكن مقرا بالشجرة ولو قال بثمرة عليها ثمة فصره عليه ان الثمرة قبل
 تدخل في مطلق الاقرار بالشجرة عند الشافعية هي لا تدخل بعد التاثير كذا البيع وفي فناء على الفصال انها تدخل وهو بعيد اما قبل التاثير فوجهها الظاهر
 انها لا تدخل ايضا لان الاسم لا يتناولها والبيع ينزل على العباد والعمد عندنا انها لا تدخل في الشجرة ولا الثمرة لو اقر احدنا ما وصبط الفصال فقال كل منا
 يدخل تحت البيع لظاهره لا يدخل تحت الاقرار وما لا اولى لا الثمار المورقة وقال آخر وما لا يتبع في البيع ولا يتناول الاسم فهو غير داخل وما يتبع ويتناول
 فهو داخل وما يتبع ولا يتناول الاسم فوجهها **مسئلة** لو قال له على الفص هذا الكيس لزمه سواء كان فيه ثمن او لم يكن كان قوله على يقتضيه لزوم ولا
 يكون مقرا بالكيس فان كان فيه دون الف الف لا أقوى انه يلزمه الا تمام كما لو لم يكن فيه شيء يلزمه الف هو واحد فولي الشافعية والثاني انه لا يلزمه الا الف
 يحصر المقرب فيه ولو قال على الف هذا الكيس فان كان دون الف لم يلزمه الا ذلك لانه لا يلزمه من التعريف بالاصناف الى الكيس قال بعض الشافعية يلزمه
 الا تمام وهو مبتنى على ان الاشارة الاعراض للفظ بها يقدم والا أقوى عندي هنا لزوم الا تمام ولو لم يكن في الكيس شيء فله الشافعية مبتنان على ما اذا
 حلف لبشر من ماء هذا الكوز ولا ماء فيه هل ينعقد بيمينه ويحتكم لا والوجه عندي انهم لا الف عدم انقضاء اليمين حيث لا يتعلق بها **مسئلة** لو قال له هذا العبد الف
 لو قال له هذا العبد الف ثم هو يحمل يحتاج الى الاستيفاء فاذا طولب لبيان فان قال ادت نرجة عليه وعلى عبده جنة او ثوبا الف قبل بطلانها
 الف برفقته وان قال ادت ثمنه من عنده بالالف على لا أقوى القبول لان الذي لم يكن كان محله الف فله تعلق بالمرهون فصا كالتفسير يادرس الخيانة
 وهو ظاهر في الشافعية والثاني انه لا يقبل لان الف يقتضيه كون العبد محلا للف محل الدية لقيمة المرهون وانما المرهون وثمنه له وعلى هذا فانه
 المقر له لخصاه بالالف الذي ذكره في التفسير خالبا له للاقرار بالحمل بغير صانع والعمد الاول ان قال ادت ثمنه من عنده فان كان ذلك فصره
 وان قال ففد ثمنه لفسنه لغا قبل لم يكن ثمنه ومنه وثلث شاة ام لا فان قال الف من عنده لوان من غير شاة قال الشافعي ان العبد كله المقر له وان قال ففد ثمنه
 ايمن ثمنه سئل عن كسبه الشاة هل كان دفعة او لا فان قال كان دفعة واحدة سئل عن قدر ذلك فان قال ذنت لغا ايضا العبد بيمينها بالسوية طلقا
 ذنت الغير فثلث العبد والثلث للمقر له وعلى هذا القياس القول قولك في ذلك مع يمينه سواء كانت القيمة اقل من ذلك او اكثر فمد يكون غلبا وقال
 معبونا فلا يظفر بيمينه العبد خلا لما لا ذلك فقال لو كان العبد يدين الفين ففد ثمنه من الفين ووزن المقر له الفين ففد ثمنه بالسوية ولا
 قوله في ذنت الفين في ثمنه وقد عثر عن مذهبه بان المقر له من العبد ما يشاء لغا الشافعي وافقنا على ما قلناه وان قال شربناه بايجاب ومنه
 ووزن هو في ثمنه عشرة مثالا الفا واذا شرب ثمنه عشرة مثالا بالالف لا يخلو مع يمينه سواء وافق قيمته او لم يوافق وسواء كان الف الف او ثمانا

هذا الوجه في البيع
 في العبد

فِي بَعْضِ صَوَائِرِ الْأَوْرَاقِ عَلَيْهِ

۱۰۰

کتاب الاقوال

[illegible]

في غابر الزمان الأوامر

[illegible]

[illegible]

كتاب الأقرار

حكمه برون فام كل واحد منهما بجهة تقارصك لبنيان وان لم يكن لكل واحد منهما بجهة حلف كل واحد منهما وقسم او وقت حتى يصطلي وان كان احدهما
ونكل الاخر حكم به للمها المصدا ان لم يبين فاما ان يبين فقال هو لم يدا فانه يكون له ولا يغيرم الاخر قوله ولا واحد الا انه لم يغيرم الاخر قوله هذا لو لم يدا
بل لم يغيرم الاخر قوله انه ليس له فان قلنا انه لو عاد فاقول اخر لم يغيرم له لم يغيرم الاخر قوله لا انه اذا نكل لم يغيرم شي وان قلنا بغيره عرضنا عليه لغيره فان حكمه
سقطت له دعوى وان نكل حلف المدعى بغيره **مسئله** لو كان معه عشرة اعبد فقال هؤلاء العبيد لغلمان الا واحد صحيح الاستثناء لان الاقرار
بالجهول صحيح وكذا الاستثناء لان مقتضاها تجهيل المقر به وهو غير قاض في الاقرار ثم يطالب بالبائس فان عين الاستثناء في واحد صحيح تعيينه وكان القول
قوله فان عين الواحد الذي استثناءه كان لباقى المقر له ولو عين بالثقة لم يجز وكان لو وجد الفاضل المان خالفه المقر له وقال ليس هذا الذي استثنيت
كان القول قول المقر مع عينه لان ذلك بيان لاقراره وهو اعلم بما اقرب واستثناءه فان عينها تسعة وبقي واحد فلو جاز ان يقبل لعين الاستثناء
في الباقي بمواضع وجهوا المشافهة لان مقتضىه وقت الاقرار وتفسيره لا يرفع جميع المقر به وانما تعدد في شام المقر به المهم لا يعنى رجوع الى التفسير جري ذلك
يجري ما قول هؤلاء العبيد لغلمان الاغنائم ما تاكل الاغنائم كان غايه المقر له سبيل ذلك اقاروه كذا منا والثاني لهم لا يقبل منه ان يدعى انه لا
تفسيره بذلك يوتيى ان لا يجبل المقر له شيئا **مسئله** اذا اقر بما لم يقر به وكان موافقا باقراره وهو موافق لما في عملا بمقتضى الاقرار
بعض الشافهة لا يلزم حتى يقال المقر عن سبب التزود لان الاصل براءة الذمة والاقرار ليس موجبا لنفسه اسبابا لموجب مختلفا بين اهل العلم فربما
ما ليس موجب وجبا وهذا كما ان اخرج المطلق لا يقبل وكما لو اقر بان فلانا وارثه لا يقبل حتى يبين جهة الورثة ولو قال على العتق نعم والامتنان على القرابة
نعم هذا لنا كيد ولو قال وقسمت منك كذا وخرجت منه اليك لم يكن مقرا باجواز ان يرد بالخروج منه الحبة وقال القائل انه يكون مقرا بان يقبضه كذا
الى نفسه لا يشعر بالقبض بعد القصد المخرج عنه ولو قال يقبضه ثم قال لم يقبضه سمع منه ذلك وكان دعوى تركه الاقباض مسموعة لان الحبة لا تستلزم
الاقباض لكن لا يلزم الاية كذا الرقيل لو وقف بكل ما يشترط منه القصد ولو قال وقسمت وملكتك ثم ادعى نفي الاقباض لم يسمع منه لان الحبة انما تملك بالقصد لا
باعتقاد من هب لك فسمع منه هذه الدعوى انه يعتقد الملك بالحبس المحرمة عن الاقباض **مسئله** لو اقر بان يقبض ماله لولد لم يكن له الرجوع
في اقاروه فان رجوع لم يقبل منه لان الاصل بقاء الملك للمقر له وقال بعض الشافهة يقال بعضهم له الرجوع لا يمكن ان يكون مستندا اقاروه ما يمنع الرجوع
ويمكن ان يكون مستندا اقاروه ما يمنع الرجوع ويمكن ان يكون مستندا ما لا يمنع كالحبة فثبت له الرجوع تنزيلا للاقرار على ضعف التمكن في السنين
كما ينزل على قل القصارين وقال خروان اقربا فقال الملك مني الا ان فانه يثبت له الرجوع وان اقر بالملك المطلق لم يكن له الرجوع ولو اقر في وثيقة بانه لا
دعوى له على فلان ولا طلبته بوجه من الوجوه ولا سبب من الاسباب ثم قال انما اردت في عامته وثبته في داره يستأنه قال بعض الشافهة انه يقبل بمقتضى
التحسين لان غاية تخصيص عموم هو محمول وبشكلها اذا قل كل هذه الدوام لنزدهم قال لو اقر بهذا الذي هو منها **الفصل الرابع** في تعقيب
الاقرار بما يرفع وفيه بحثان **الاول** في الاستثناء **مسئله** الاستثناء جائز في الاقرار وعين والاصل فيه قوله في سجود التلوة كليم منكم
اجمعون الا ابلس وقوله فقلت منهم الفسنة الاحسن غاما وهو كثير في القرآن والسنة ولسان العرب بشرط اتصاله بالمستثنى منه وعدم استغراقه
فان سكنت بعد الاقرار طويلا او شرع في كلام اجنبى عما هو بصدده ثم استثنى ليرجع والرواية عن ابن عباس متناهية وكذا قوله ان شاء الله ولو كان الاستثناء
مستغرا بطل لو قال كالحشرة الا عشرة كان الاستثناء لغوا وتثبت الحشرة لبطلاق الاستثناء في لغة العرب عدم انطوائه بين ارباب اللسان والاعمال
منه الرجوع وبطلان ما اقربه ولا بالكلية كان باطلا وقواعد الاستثناء خمس احكام الاستثناء والمستثنى منه متناقضا فاستثناء من ثبات ما عكس
الاستثناء المنكر ومع حرق العطف بمود الى المستثنى منه ولو خلا عن حرف العطف فغدا الثاني على الاول وسأراه عادا معا الى المستثنى منه كافي العطف
وان نقص عنه كان الاستثناء الثاني عابدا الى الاستثناء الاول الى استثنى منه متناقضا جازا وروا الاستثناء عقيب جمل متعلدة معظوف بعضها والاستثناء الاول
على البعض فالاقوى عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة الامع القرينة في الاستثناء من الجنس جازا اجماعا ومن غيره جازا على الاقوى هو الاستثناء المستوعب
لا الزايد باطل اجماعا وما الا نل فانه جازا سواء زاد المستثنى على الجملة او سواه او نقص عنه وقال ابن رستمير واحمد بن حنبل يجوز ان يستثنى الا الاصل
لان لم يوجد كلام العرب لذلك واللغة توقفت لان الاستثناء في الاصل استثناء المفعول التكميل عنه ولا يتناق ذلك في القليل اما الثاني والاول
فيعدا الغلبة عنه والبيان انه وهو سبيل بقوله ان عبادي ليس اليك عليهم سلطان الا من اتبعك من العاوين وهو يقتضي كون العاوين قلة على
ذهبوا اليه وقال موضع آخر لا عاوين لهم اجتمعوا لاعداءك منهم المخلصين وذلك يقتضي كون المخلصين قلة هو متناقض وقال الشاعر اذا التي نقصت
شعب من مائة ثم اطلبوا حكا بالحق متوالا وهذا استثناء للشعب من المائة وفي معنى الاستثناء **مسئله** خلافة الاستثناء من الاثبات
لان الاستثناء مشتق من الضرب الصريح فاما يكون من الاثبات في النفي والعكس لان الاستثناء في الحقيقة اخراج بعض ما تناوله اللفظ عن الحكم الثابت
منه على وجه لولاه لدخل فيه ولا يجب الحكم بالاثبات مخالف الاصل وهو التقدم في جميع الاثبات فاذا خرج بعض الجملة من الحكم الاثباتي بقي على اجماع القيد
نفي على اصله العدم فكان نفيها واما الاستثناء من الاثبات عند الحقيقة كانه اخراج من النفي لاجزاع عن انقباضه فيكون مستثنا ولا يرد
لم يكن قولنا لا اله الا الله توحيدا ولما كان كافي في الاسلام والخلقة الاكفائية فان التوصل الى استغراقه كان اذا جله الاعراب ونكل بهذه اللفظة
بالشهادة بالرسالة له عليه السلام حكم بتمام اسلامه ولو لم يكن الاستثناء من النفي اثباتا لم يكن اثباتا لله تعالى او حقيقته لاستثناءه من النفي بالاثبات
لشوقه بواسطة الحكم بالثبوت الحكم بالنفي وهو نفي الحكم وليس صحيحا تقدم **مسئله** اذا قال له على عشرة الا تسعة فقد بين ان الاستثناء
بناقص المستثنى منه والمناقض للثبوت عدمه ولو قال له على عشرة الا واحد لزم تسعة وهو قول اكثر العلماء وقال مالك منهم لا يصح استثناء الاحاد من العشرة
ولا المئات من الالف واما صحيح استثناء الاحاد والعشرات من المئات الالف ونقل عنه ايضا انه لا يصح الاستثناء في الاقرار اصلا وكلاهما باطل لا في الواقع
العضوية ولما ورد في الكتاب العزيز في السنة الثمارة واستعمال اهل اللغة **مسئله** لو قال له على عشرة الا تسعة الا ثمانية فهو اقرب بشفعة والمعنى

لو لم يدا

لنقص

من الباقي

هو

الشيء هو

[illegible]

كتاب الألف

وهل يبطل الاستثناء اشكال بنشأ من بين ما اراد باللفظ فكانت لفظه ولا ريب في انه لو قال له على الف لا الفاضل الاستثناء وكذا لو قال له على الف لا
 ثوباً فبئس الف فكذا اذا استثنى الثوب ثم منعه بالاستعجاب فبطل الاستثناء وبالمزلة لا الف من انه استثناء صحيح من جهة اللفظ وانما الخلل فيما
 به اللفظ فبقى له هذا التفسير غير صحيح وبطلان التفسير صحيح وللشافعية وجهان كما هذين في الاول صحيح عند الجويني **مسألة** اذا قال له على الف لا درهما
 فقد استثنى المعين من البهم فان قلنا بان الاستثناء من غير الجنس باطل اقتضى كون الالف درهم لصحة الاقراء والاستثناء وانما يصح لو كان الالف
 درهم وان قلنا بان الجواز سواء كان الاستثناء من غير الجنس حقيقة او مجازاً طولب بتفسير الالف ان يجازى قدره وخصوصاً في هذا الموضع فان التفسير يقتضي
 اثبات كشيء الدقة بالاجمال فان قيل الالف بما يرد على التفسير لا يشتمل على الاستثناء المستوعب بقى الاستثناء قد صح حكم الاجمال
 فبطل ذلك بما سبق بعد الدرهم من شيء وبطل الزامه بما سطره الالف فبطل الاستثناء لانه لا يبين التفسير كان الاستثناء وانما يحجب فبطل ولو استثنى
 المجهول من المعلوم صح وطول البيان كما اذا قال له على عشرة دراهم الاستثناء فبطل التفسير شيء وبطل تفسيره بهما كان ذاك عن عشرة فان استوعب فبطل
 التفسير في الاستثناء الوجهان ولو استثنى المجهول من المجهول صح الاقراء والاستثناء وطول التفسير فيها على وجه لا يستوعب فان استوعب فبطل التفسير
 كما لو قال له على الف لا شيئاً طولب بتفسير الالف الشيء فبين جنس الالف ولا ثم بتفسير الشيء بما لا يستوعب الالف من الجنس الذي يبينه ولو قال له شيء
 الادرهما فقد استثنى المعلوم من المجهول فبطل التفسير شيء بما يرد على الدرهم وان قلنا تقدم في قوله على الف الادرهما ولا يميز من استثناء الدرهم ان تكون
 الالف درهم قال بعض الشافعية مهما بطل التفسير هذه الصورة فبطل الاستثناء وجهان بشكل استثناء المعلوم من المجهول **مسألة** لو تقو
 اللفظ في المستثنى والاستثناء كالوفاة له على شيء الاشياء او له على مال الاما لا لا اقوى صحة الاقراء والاستثناء لو وقع على القلب والكثير فلا
 يتبع حل الثاني على اقل ما يتصور حمل المستثنى منه على الزائد على اقل ما يتصور هو واحد وجمي الشافعية والثاني انه يبطل الاستثناء كما لو قال له على
 عشرة الا عشرة ولا معنى لهذا الرد فان جبر عقلة لا انا اذا العينا استثناءه اكفينا باقل ما يتصور وان صحناه الزمناه ابقاء ما يتصور سبق الجوابان
 فهل يمكن ان يقال حاصل الجواب اني يمتنع لكن لا يرد عن حال عن فائدة فاننا اذا بطلنا الاستثناء لم نطالبه لا بتفسير اللفظ الاول بل ان لم يمتنع
 بتفسيرها وانما في الامتناع من التفسير يكون التفسير الثاني غير صالح للاستثناء من الاول وما اشبه ذلك **مسألة** قد بينا انه اذا فسر المجهول
 بالاستعجاب بطل التفسير مثلاً اذا قال له على الف درهم الا ثوباً او الف الادرهما ثم فسر الثوب بما يرد فبئس على الف درهم او ثوباً فان التفسير يبطل
 وهل يباطل التفسير آخر ممكن يبقى معنى شيء من الالف لم يبن على بطلان الاستثناء بطلان التفسير ان قلنا يبطل لزمه الالف لم يطالب بتفسير آخر وان
 قلنا لا يبطل الاستثناء طولب بتفسيره فبطل التفسير فبطل الاستثناء على ما تقدم لانه يحتمل ان يكون ثوباً فلو كان فبئس
 من الالف **مسألة** اذا قال له على درهم درهم الادرهما وقال بعض علمائنا ان الاستثناء المتعقب بالحمل يعود الى الجميع صح ولو نهر
 درهم واحد لان لو او يقتضي الجميع لانها اللطف فيجمع بين المتفرقتين كما يجمع والجمع في الالف الدقة فبئس كما قال له على درهمان الادرهما وبطل بعض
 الشافعية والحق بطلان الاستثناء سواء قلنا يعود الاستثناء المتعقب الى الجملة السابقة او الى الاخرى لان الاستثناء اخرج وانما احتمل مع اشتماله
 التناقض في الجمع لجواز اعادة الاكثر فاذا قال جاء السلون لان يد كان لفظ السلون صالحاً للماعد ازيد كما صلح لذلك فجاز الاستثناء فيكون الاستثناء
 قد بين مراده اما اذا جاز بلفظ يدل بالنصوص على كل فرد فوافقه لا يصح الاستثناء كما لو قال جاء زيد المسلم وعمر المسلم وخالد المسلم لان الاستثناء
 على التناقض الصريح بخلاف ما لو قال جاء السلون لان يد كان هذا الذي لا يرد درهم درهم الادرهما فقد اخرج احدهما بعد ان قضى على ثبوته وهو تناقض صحيح
مسألة قد بينا انه يجوز الاستثناء من الاستثناء فاذا قال له على عشرة الا ثلثة الاشياء لزمه تسعة والاصل في جواز الاستثناء من الاستثناء
 قوله ثم قالوا انا ارسلنا الى قوم مجرمين لا الو ط انما نجهلهم اجبهم الامر تسعة وسبع بعض اهل العربية من ذلك انكره قال لان العامل في الاستثناء
 الاول يفتقر حرف الاستثناء والعامل الواحد لا يعمل في معولين فتكون الاية ان الاستثناء الثاني من قوله عز وجل اجتمعين ومنع من امتناع تقديم
 الممول مع وحده العامل هنا لان الاستثناء مقول للفعل فان بعضهم العامل لا خاصة فرد عليه ذلك **مسألة** يصح الاستثناء من الاعيان كما
 من الكليات فاذا قال له زيدا هذه الدار لا هذه البيت له هذا القصر الا كما وهذه الدار لا هذا الواحد منها وهذا القطع الالف الشاة وهذا
 الحاتم الالف الفصر وما اشبه ذلك صح الاستثناء وهو قول كثر الشافعية ولم يمت وجهاً انه لا يصح لان الاستثناء المعتاد هو الاستثناء عن الاعداد
 المطلقة فاما المعينة فالاستثناء منها غير معهود ولا نه اذا اقربا العين كان ناصلاً على ثبوت الملك فيه فيكون الاستثناء بعده وجوه وقد ذكر بعض
 الشافعية انه اذا قال له ربعك طوائف الا نلنا لم يصح هذا الاستثناء كما لو قال فلو لا العبد الاربعة لفلان لا هذا الواحد لم يصح لعدم الاعيان بال
 في الاعيان والحق الجواز وصحة الاستثناء في الاقراء بالاعبد الاربعة فلو قال هؤلاء العبد لفلان لا واحداً فاستثنى منه معين الاستثناء غير معين
 وهو صحيح عندنا وعند اكثر الشافعية يرجع اليه التعيين فان ما اتوا الواحد فقال هو الذي اريد بالاستثناء قبل منعه اليقين وهو واحد صحيح
 الشافعية لاحتمال الثاني لا قبل التمهيد وندرة هذا الاتفاق ولو عصبتهم الا واحداً فانوا الواحد فقال هو المستثنى قبل اجاعا لان اثر الاقراء
 في الضمان وكذا لو قتلوا الصورة الاولى لا واحداً لان حقه يثبت في القيمة ولو قال هذه الدار لفلان وهذا البيت منها في وله هذا الحاتم وقضى
 قبل لانه اخرج بعض ما يقتضيه اللفظ فكان الاستثناء **مسألة** لو قال له ثلثة دراهم من درهمين صح حمل على الاستثناء من الجملة الاولى لا امتناع
 رجوعه الى الثابتة لانها مستوعبة وعلى رجوعه الى مجموعها ولو قال له درهمان ودرهمان الادرهمين قال لا قرب لصحة ويكون عابداً الى مجموع
 لان الاستثناء انما يرجع الى الجملة الاخرى لو لم توجد منه الرجوع الى الجميع الخ لو قال له على عشرة الادرهم بالرفع لزمه عشرة ويكون الالفان بها
 غير ويكون وضعا لو قال له عند عشرة الادرهم فمواقرا ويدرهم ولو نصب لكان افراداً **مسألة** لو استثناء حكمها بحكم الافان
 له عند عشرة سوى درهم او ليس درهمها او خلا او عدل او ما خلا او ما عدل او لا يكون او غير درهم بالنصب فمواقرا بفسحة ولو رفع في الاخرى فهو

فبئس

كتاب الأثر

الكلام قد يطلق للالتزام في المستقبل ولم هذا يقال على كذا ان دومت عبيدي لا يوق او على الشارو ويكون ذلك التزاما في المستقبل وكذا لو قال لك على
المن جاء زيدا او قدّم الحاح وكذا لو قال لك على المن شهد لك بذلك شاهدان لان ذلك كله معلق بشرط وكذا لو قال ان شهد شاهدان بالفتن
على لم يكن اقرا ولو قال ان شهد شاهدان فها مصادق ان كان اقرا وقد سلف لو قال لك على المن قبلت اقراي لم يكن اقرا والتعلق على الشرط بخلاف
ما لو قال لك بالفتن ان قبلت فانه يكون باجبا او العرف ان الاجاب يقع متعلقا بالقبول لا نرا اقرا عن حق سابق لا يقال ليس المقول ان لا يقبل الاقرا بل
لانا نقول انما بطل اذا كان برودة فاما اذا سكنا الاقرا صحيح غير متعلق بالقبول بل لو كذب الاقرا وروقه لم يكن باطلا فانه نفسه بل لا يتعلق حكم ظاهر
هذا ان يجوزنا تعليق الاجاب بمثل هذا الشرط كما هو من مذهبنا في بعض الشافعية **مسألة** لو قال لك على المن اذا جاء راس الشهر او اذا قدم فلان قال بعض
الناس انه لا يكون اقرا لان الشرط لا اثر له في اجاب المال الواقع ولا يعلق بشرط وقال الجويني انه على قولين لان صدر الكلام صيغة الالتزام والتعلق
حكمها والوجه عندي انه يرجع الى استفساره فان قصد تعليق الاقرا بالشرط بطل اقراؤه وان قصد التاجيل صح اقراؤه لاحتمال الصيغة هنا وبمعنى كلام
مع اليمين لو انكر المقر هذا اذا قدم الاقرا واخر المتعلق ولو عكس فقال اذا جاء راس الشهر او ان جاء راس الشهر ففعل الف لم يلزم شيء لانه لم يوجد صيغة
الالتزام جائزة نعم لو قال ودت به التاجيل راس الشهر قبلد ولو قال بعض الشافعية مطابقة على التاجيل براس الشهر واعلم ان الشهر يورس في الشافعية
قال لك على المن اذا جاء راس الشهر ان يكون اقرا ولو قدم الشرط فقال اذا جاء راس الشهر ففعل الف لم يكن اقرا والعرف ان اذا قال لك على المن ففعل الف
قال اذا جاء راس الشهر ففعل الف لم يكن اقرا ولو قدم الشرط فقال اذا جاء راس الشهر ففعل الف لم يكن اقرا والعرف ان اذا قال لك على المن ففعل الف
قال اذا جاء راس الشهر ففعل الف لم يكن اقرا ولو قدم الشرط فقال اذا جاء راس الشهر ففعل الف لم يكن اقرا والعرف ان اذا قال لك على المن ففعل الف
وانما علقه بالشرط فلم يكن اقرا والمخالف لا فرق بين تقدم الشرط وتأخره لان الشرط وانما علقه بالشرط فانه مقدم معناه ولا صدر الكلام واعتبر بعض الشافعية
على قولنا الفارق بين قوله لك على المن من من خبرين قوله لك على المن جاء راس الشهر بان كل واحد منهما قد علق اقراؤه بما يورعه كان التعليق الاول بالظلال
الثاني صحيحا لاجبانه يمكن ان يتقدم الشرط على الجملة يصح الجملة جزءا من الجملة الشرطية والجملة اذا صارت جزءا من جملة اخرى فمعناها وقوله من من خبرين
معنى صدر الكلام وانما هو بوجهه فلا يلزم من ان لا بعض الاقرا عند التعليق بل يلزم من ان لا يتقدم الاقرا على الجملة تجزئتها ان لا بعض في الصورة الاخرى
مسألة لو قال لك على المن مؤجلا الى سنة فان ذكر الاجل مضطحا بكلام اخر لم يمتكوت لم يقبل التاجيل مثبتا لان في الحال فلو فكه موصولا
فصل بكونه وكلام البتة فالأثر عندي قبول قوله كما لو قال لك على المن طرية او موصولة فانه يقبل نفسه وان شئت فقل في المصنف كذا هذا ولا يربطها بكونه
في سنة المؤجل ولا شاملا للتاجيل فلو منع من الاختيار ولم يصدق به فصدق عليه الاقرا بالحق وعدم تخلصه منه بالاشهاد فوجب بجمع كانه موصولا
فصل المصنف والمصنفين في الشافعية طريقان كالطريقين فيما اذا قال لك على المن من عبد لم يقبله في الشافعية في الظاهر عدم القبول به قال احمد حنبل لان هذا
لا يسطر الاقرا وانما صفة بصفة دون صفة وهم قول خزانة لا يقبل لا نرسل اقراؤه بما يسطر عنه المطالبة به فاشد ما اذا قال نصبتها وقد تقدم الفرق
قال ابو حنبل انه يكون مدعي الاجل بالقول فيه قول المقر مع بينة لا نرا قوله بحق وادعى فيه حقا لنفسه فلم يقبل كما لو قال هذا الدار لزيد ولم يكن
سنة وعليه كثر علماءنا وفيه نظر لان المدعي المؤجل احد نوعي الدين فوجب ان يثبت الاقرا كالحال بخلاف ما قالوه لانه هناك اقوله بالملك وادعى عبيدا
مستأنفا في صورة النزاع اقرب بين على صفة قبل منه كما لو قال من فقد ردي هذا الخرافة مما هو فيها اذا كان المدين المقر به مطلقا ومستند الى
وهو بحيث يتجمل بها جل اما اذا استند الى جهة لا تقبل التاجيل كما اذا قال لك على المن اقترضتها مؤجلة فغنى ذكر الاجل اجماعا وان سنده الى جهة بلانها
التاجيل كالتبعية على العاقلة فان ذكر ذلك في صدق اقراؤه بان قال قتل عمو فلا تخطاؤا ولزم من دية ذلك القتل كذا مؤجلا الى سنة ان يقال ان كان
مقبول لا محالة ولو قال على كذا من جهة تخرق العقل مؤجلا لا وقت كذا فقلت الشافعية طريقا احدهما القطع بالقبول لانه كذلك ثبت الثاني انه على قولين
والثاني عندهم اظهر لان اول كلامه ملزم لواقعة عليه الاستئصال تلك الجملة مدع كافي التاجيل **تدنيان** لو قال بعتك لس كذا ظم قبل وهو
فقال بل قبلت قد مدعي القبول على شكل ذلك الشافعية قولا فبعض الاقرا ان بعضه فهو مصدق ببيئته قوله قبلت كذا الحكم فيما اذا قال
لعبده اعتقك على الف فلم يقبل وقال لا نرا خلعتك على الف فلم يقبل وقال العبد قبلت قالت المرأة قبلت **مسألة** لو قال لك اقرا ان بما يصح على التعليق
على الف وقال ما طلقك امرأه ولكن اقربلا فاقا لا ترب عدم نفوذ اقراؤه والحكم بطلانها وذلك الشافعية قولا وان احدهما كما قلناه والثاني انه كما لو قال
على الف لا نرا في المطلب **لثاني** فنتقيل الاقرا بالابداع **مسألة** اذا قال فلان على الف درهم مدبنة ولم يفصل بين كلامه قال
القبول وبه قال الشافعي فان انكر المقر له كان القول قول المقرع ببيئته لانه اقربا يمكن ولا تناقض في قوله فكان مسموعا منه وقال ابو حنيفة واحدا القول
قول المقرع ويكون المقرع طالبا بالالف التي اقرا على الاجاب ذلك يقتضي كونه في ذمة من وطأه لو قال ما على فلان على كان ضامنا والود بغيره
واجبة عليه فلم يقبل نفسه بها ونحن نمنع من عدم وجوب لود بغيره فانه يحجب عليه دها وحفظها ذلك لاجب عليه فاذا قال على ففعل الف لم يقبل قوله ذلك
فقبل منه لا نرا يجوز ان يربط بكلمة على الاخبار عن هذا الوجبة بحيث لا يمكن ان يغدي فيها حتى صارت مضمونة عليه فلذلك قال على قد يستعمل على بعض
عندي لقوله ثم ولهم على ذنب حروف الصفا يقوم بعضها مقام بعض فيجوز ان يستعمل على معنى عندي قال بواحق من الشافعية ان المسئلة
على قوله عندي الشافعي كما لو قال لك على الف ففعل الف لم يقبل بن كلامه فقال لك على الف ثم سكنت فاجاء بالف بعد اقراؤه وقال ارد
هذا وهو دية عندي وقال المقرع هو ودية ولي عليك الف اخذ من وهو الذي اردت باقراؤه قالوا في عندي ان القول قول المقرع ببيئته وهو
قولي الشافعي لا تقدم من ان الود بغيره يحفظها التحلية بينهما وبين المال فلعلة اذ اربك على الاجماع هذا الوجبة ان يغدي فيها فصار مضمونة
عليه فلذلك على اذ اذ عندي على ما تقدم والثاني انه ان القول قول المقرع وبه قال ابو حنيفة واحدا فاقى برونه وعليه لم يخر لان كلمة على يقتضي التوبة
في الذمة وحكي الجويني طريقة قاطعة بالقول الاول لكن المشهور اثبات القولين ونزحوا الاول ولو كان قد قال لك على الف ثم سكنت فاجاء بالف على ما تقدم
فان لم يقبل نفسه في السابق فها مصادق ان كان قبلنا هناك فالتشافعية وجهان احدهما يقبل الجواز ان يربطه الف في معنى ان تلفت الود بغيره

هذا ان يجوزنا تعليق الاجاب بمثل هذا الشرط كما هو من مذهبنا في بعض الشافعية

المحكمة

کتاب الفرائض

[illegible]

البه عرفت بعد اختلاف بينهم وقال آخرون منهم بجران الخلاف لان سبب نزع المحاكم انهم فتره فتسليم المحاكم بمنزلة تسليمه بنفسه **مسألة** اذا كان
 واقعهما الشريفي استوفى الثمن فقال نكحت بعتة من فلان وعضبته لم يقبل قوله على الشريفي هل يغرم القيمة للمقر له للشافعية طريقتان احدهما ان
 القولين واجبهما عندهم القطع بالفرم المصنوعة عليه بتصره وتسلمه ولا ينزى استوفى عوضه للمعوض مدخل الضمان لا ترى انه لو غر بحرية امه ففكر حلهما
 ثم اجبعت بحرية جان يغرم المزد الجنب لما لك الجار بل لا نه باخذ الفرع او الجنب ولو سقطا من غير حيازة لا يغرم ويؤجر على هذا الخلاف من
 العين البعثة هل له دعوى القيمة على البائع مع بقاء العين في يد المشتري ان قلنا لو اقر يغرم القيمة فله دعواها والا فلا ولو كانت بيد انسان عين ففكر
 منه مدع بعينه فله يكون صاحب اليد ثم جاء آخر يد عنها هل له طلب القيمة من الاول ان قلنا النكول رد العين القيمة فلا كما لو كان لا نزع بالبينة
 وان جعلنا ما كالا فزاد في سماع دعوى الثاني عليه القيمة الخلاف **مسألة** لو قال عضبت هذه العين من احد كاصح الاقرار على ما تقدم فبطلت
 بالتعيين فان عين احدهما سلمت لم يثبت على الثاني تخلفه يعني على انه لو اقر لثاني هل يغرم له القيمة ان قلنا فلا وان قلنا نعم فله ان يقر له او عرض
 اليه عليه فيغرم فعلى هذا ان كل ردت العين على الثاني فاذا حلف فليس له الا القيمة ومنهم من قال ان قلنا ان النكول رد العين كالا ليس كالا فزاد من ذلك
 عليه فاجوب كذلك اما اذا قلنا انه كالبينة فنزع الدار من الاول ثم سلم الى الثاني ولا غرم عليه الاول وعلى هذا الخلاف وان قلنا لا يغرم القيمة لو اقر
 للثاني طمعا في ان ينكل بخلف المدعي باخذ العين ان قال المقر اذني من بكما عضبت اصر عليه فان صدقاه فالعين موقوفة بينهما حتى يتبين المالك
 او يصطلحا كذا لو كذبا وحلف لهما على نفي العلم **الفصل الخامس في الاقرار بالنسب فيه قسم الاول** الاقرار بالولد **مسألة** ان
 بشرط في المقر بالنسب ان يكون بالصفات المعتبرة في المقرين كما سبق فلا فرق بين المقرين بالنسب بنفسه وهو الولد او بشرط فيه مقرر الا ان لا يكذب في
 الحق بان يكون ما يدعيه ممكنا فلا يكون في سن لا يمتنع وان يكون ولدا للمقر بان يكون اكبر منه في السن او متا باله واصغر بقدمه لا يولد مثله فلا يتم
 اعتنا باقراره ولو قدمته امرأة من بلد كغزو معها صبي فادعاه رجل من المسلمين فان احتمل ان يخرج اليها وانها قد منعت بل ذلك لم يلحقه الثاني ان لا يكذب
 النزع بان يكون المستحق معروف النسب غيره لان النسب لثابت من شخص لا ينتقل الي غيره ولا فرق بين ان يصدقه المستحق او يكذبه ولو نفي نسب
 ولده باللعان فاستلحقه اخر نفي صحة استلحاقه اشكال يشا من ان اقر به بنسب ما نزع له فليحق به ومن ان فيه شبهة للملكا عن الثالث يصدقه المقر ان
 كان من اهل التصديق بان يكون باعنا فلا يولد على بنوة بالغ رشيد فكذا تير ببيت النسب ان يقيم عليه بينة فان لم يكن بينه حلف المنكر فان حلف سقطت
 دعواه وان نكل حلف المدعي ببيت نسبه وكذا لو قال رجل لا خراست ابني فاقول قول المنكر مع بينة فان استلحق صغيرا ثبت نسبه حتى يرث منه الصغير لو مات
 ويرث امرأته الصغير فلا اعتبار بصدقه وكذا بغير حاله الصغير ولو استلحق صغيرا فلا يبلغ كذبه فالأقرب انه لا اعتبار بالتكذيب في بصدقه النسب لان النسب
 ما يحتاج له فاداهم بثبوته لم يتاثر بالانكار كما لو ثبت بالبينة وهو اظهر قولي للشافعية والثاني انه يندفع النسب بطلت اقراره لانها احكاما فغيره لو كان
 انكارا فاداهم بخلافه لا يثبت المعتقد الاول وعلى ما اخترناه لو اورد المقر تخلفه يعني ثم ان لا يمكن منه ان لا يرجع لم يقبل فلا معنى لتخلفه اما لو استلحق
 مجنونا فاق وانكره فالأقرب انه كالصغير وللشافعية وجهان كالوجهين في الصغير الرابع ان لا ينافرعة الدعوى غيره **مسألة** لو استلحق صبي
 بعد موته وادعى بنوته وكان الصبي مجهول النسب لم يثبت نسبه سواء كان ذماليا ولا ولا ينظر الى التهمة بطلب المال بل يورث لان امر النسب
 على التقلب لهذا يثبت بمجرد الامكان حتى انه لو قتله فاستلحقه فانه يقبل استلحاقه ويحكم بسقوط الخصائص به قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يثبت
 نسبه به لثبوت التهمة فحقه وهو غلط لانه لو كان جيا مورا والمقر فقير مدفع فانه يثبت نسبه باقراره وان كان متما لا انه لا يتصرف في ماله ونفق
 على نفسه كذا هنا وكان الميت كبير فادعى شخص انه ولده وكان الميت مجهول النسب فاشكال يشا من ان شرط حقوق البالغ بصدقه ولا تصدق بغيره كما
 فليخبر لا استلحاق الى الموت بوشك ان يكون خوفا من انكاره ومن ان التصديق انما يعتبر مع امكانه وهو متنع في طرف الميت كالصغير والمجنون ولهذا يثبت
 نسبهما من غير تصديق من جهتهما الشذوذ كذا هنا وللشافعية وجهان كهدين والثاني عندهم اظهر لا نافع كون التصديق شرطا على الاطلاق بل هو شرط
 اذا كان المستلحق اهلا للتصديق والتهمة غير معتبرة هنا فان النسب لم يثبت فيه الى التهمة على ما تقدم في الصغير اذا استلحق صبيها مورا ونجوى
 الوجه الثاني اذا استلحق مجنونا طرأ جنونه بعد ما بلغ عاقلا **مسألة** بشرط في الاستلحاق ان لا ينافرعة الدعوى غيره بالبنوة اخر فلو ادعى اثنان
 فصاعدا على الاستلحاق نظر فان كان المستلحق بالناز شدا يثبت نسبه من صدقه وان كان صبيها لم يلحق بواحد منهما الا بالبينة او القرعة وهل
 الرافة في اقرارها بالولد حكم الرجل نظر وكذا النظر لو اقر بعد ببنوة ولد ببنوة بين امرؤ مائة لا يمكن الوصول فمثل عمر الولد اليها لم يقبل ولو دخل
 من ارض الروم او غيرها من بلاد الكفر امرأة معها صغيرا فاقرب رجل الحو به مع الامكان وعدم المنازع على ما قدمناه بل يمكن ان يدخل داهم او
 هو اذ دار الاسلام والا فلا قال الشافعية وان يمكن ان ينفذ اليها الماء وتدخله فوجه الحق النسب لا اعتبار بقول الاطباء ان الماء اذا برد لم يخلق منه
 الولدان ذلك مخطون والبعض يورد ثم يخلق منه الفروع فاذا كان النسب ممكنا الحقناه به وان كان خلافه لظن الظان لو اقر بجريه ما يقوله ابو
 حنيفة في المشرق بالمغرب ببنوة لا يثبتها وكان قطع لثما وذلك خلاف القطع واليقين دون الظان ولو استلحق صغيرا مجهول النسب فكذلك ببنوة امه وقال الشافعية
 لك بل يغيبه لا لا قرب عدم الانتفاء الى كذب ببنوة امه وثبوت النسب من جهة **مسألة** لو اقر ببنوة عبد الغير او ببنوة معتقة لم يلحق به ان كان صغيرا
 محافظة على حق الولد السيد بل يغيبه الى البينة وان كان بالغ فاصدقه فالأقرب انه كذلك ولو استلحق عبدا في يده نظرفان لم يوجد الامكان بان كان
 اكبر منه سنا لم ينفذ الى تولد واقراره باطل وان امكن المحاربة فان كان مجهول النسب لم يثبت ان كان صغيرا وحكم ببنوة وكذا ان كان بالغ فاصدقه
 كذا ببنوة يثبت النسب لا قرب عنقه عملا باقراره بالنسب المضمن للمعقو يجهل عدمه لعدم ثبوت النسب الذي هو الاصل للمعقو واذا لم يثبت الاصل
 ببيت الشيع ولو كان بعد مشهور بالنسب الغير لم يثبت نسبه في لعن احتمال **مسألة** اذا اقر بالولد وحصلت الشرايط ثبتت النسب ببيت
 الولد وكذا بين الولد وبين كل من يثبت ببنوة وبين الولد المشهور به قال الشافعي وحكي عن مالك انه ان شاع بين الناس انه استلحق من ليس له ولد لم يلحق

کتاب التقریر

وان اجتمعت الشرايط التي تقدمت واعلم ان انشاء النكاح بين البالغ غير كان في التحاق بل المقصد بقوله ولو اقر ببنوة البالغ فسكت البالغ لم يثبت النسب
 ولم يكن كافيا في التحاق بل يعتبر ان يصدق ولو استلحق بالغا عاقلنا فصدق الولد ثبت النسب على ما قلناه فان رجعا قالا لا قربا فلا يثبت النسب
 ثبت بنصادهما والنسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بانوطاة والافتاق على فقرة كالتوثيق بالفرش ومجمل دفع النسب لا يثبت لا بالفرش بل بمجرد الاقرار
 فاذا رجعا عنه وجبان يبقى الامر على ما كان عليه قبل الاقرار كما لو اقر بما لا يرجع وصدرت القرعة وللشافعية وجهان كالاختلاف في مسئلة اذا كان لها زوج
 ذائع لدفعها هذا ولدى من هذه الحجة يثبت نسبه الامكان وهل تكون الحجة او ولد فيه شكال ينشأ من امكان استلادها بالنكاح ثم ملكها بعد
 ذلك فلا تكون ام ولدا وان استولدها بثبوت او باحتمال فيكون احصاء ولد من ان اخطا انه استولدها في الملك لا نحصل بحقوق النكاح غير مملوك
 والاصل فيه عدم وكذا الاصل عدم الثبوت وعدم الاباحه وللشافعية قولان كذا في المسئلة خرج طاعتنا الشافعية على قولنا نقابل الاصل الظاهر
 وما الاظهر من مخالفة المسئلة قال جماعة منهم ان الثاني ظاهري وهو ظاهر في الشافعية المختصر لكن الاول اقرب الى المقاس واشبه بقاعدة الاقرار وهو
 البناء على التفسير ولو قال انه ولد في ملكي فمضى ولد نصري حجة بالولاية في الملك ذلك الشافعية فيه طريقان احدهما القطع بثبوت ثبوت الولد
 لنصر حجة بالولاية في الملك لصحة ما عندهم انه على القولين لا احتمال ان يجعله قبل الملك بالنكاح ثم يثبتها فقلد في الملك لا باس به عندي ولو قال انه ولد
 استولدها بغيري ملكي او علقته في ملكي فمضى ولد نصري حجة بالولاية في الملك كذا لو قال هذا ولدى من ملكي منذ عشر سنين وكان له ولد ابن سنة هذا
 كله مفروض فيما اذا لم تكن الامه من وجهه ولا فراشا عند الشافعية اما اذا كانت من وجهه لم ينسب لولد الى السيد ولم يندم باستلحاقه بالزوج وان كانت فراشا
 فان اقر بوطيها فالولد يلحقه بحكم الفراش لا بالاقرار عند الشافعية فلا يثبت فيه الا الامكان ولا فرق في الاقرار بالاستلحاق بين ان يكون في الصحة وفي المرض وان
 لان نشأه نافذة في الحالين **مسئلة** لو كان لجارية بنان لكل واحدة منهما ولد فقال ولد احدهما ولدى فللاثنين احوال ان لا تكون واحدة منهما متزوجة
 ولا فراشا لا السيد فهو ميراث التفسير القيتين كما لو اقر بوطيها في احداهما ثبت نسبه كان حرا وورثه ثم ان صحح بانه استولدها في النكاح لم ينصر
 ولدا وان اضافه الى وعلى شبهة فكذلك على الاقوى والاشبه به فانه قول للشافعية قوله لا يولد استولدها بالزنا فمضوا عن الاستلحاق لم يقبل الحق
 به النسب عملا باول كلامه وفي حجة اشكال الاقرب لك وفي امته الولد للشافعية قولان كما اذا اطلق الاستلحاق وان وصله باللفظ قال بعض الشافعية
 بثبت النسب لا امته الولد وينبغي ان يخرج ذلك عندهم على قول بعضهم الاثر وقد سبق البحث في مسئلة اذا ثبت هذا فان الولد الاخر يكون متزوجة وكذا لو كانا
 من امه واحدة ولو ادعت الامه الاخرى ان ولدها مولد في التحفة وانما التي استولدها فالقول قول السيد مع ميمه بنسبه بالاصل فكذلك الولد يولد
 ادعى فان كل السيد خلف المدعى فحق مقتضى ميمه ولومات السيد قبل المقتضى قام ورثة مقلدة في التفسير عند الشافعية والاقرار عند الفرة فان
 عين الورثة كان حكم تعيينهم حكم تعيين المولى في النسب الحرة والارث عندهم وتكون ام الميم من ولده ان ذكر السيد ما يقتضي الاستلاد والاستلوا
 وحكم بيانهم حكم بيان المورث فان قالوا لا نعم انه استولدها فاعمل الخلاف فيما اذا اطلق الاستلحاق استلحاقه ولو لم يكن وارثا وقال الورثة لا نعم حكم بالفرقة
 قطعاً عندنا لان امر مشبه في ذلك لشافعية بعرض الولد ان على القارة فابها الحقوق به ولو حق والحكم في النسب الحرة والارث كقيتين الموروث لو اوارث
 عندهم وفي الاستلاد كما لو اطلق الاستلحاق قال الشافعية ويجوز ظهور الحال للمعاقبة مع موت السيد استلحاق بان كان قد لده او بان يراه قبل الدفن او بان
 يرى عصبته فيجد الشبه فان عجزنا عن الاستفادة من القابيل لعدم ولا حاضر الولد في نفسه ما او اشكل الامر عليه فرعنا بيننا النفر فاحر منها فاما عندنا
 فانه حكم بالفرقة من دس ولا ينظر بلوغ الولد من عندنا وعندهم حتى يتبين خلاف ما لو تنازع اثنان في ولد ولا قابيل مما لا خلاف في الاشتباه بينهما في
 لولدها فلو اعتبر الابتساب بما ينسب كل واحد منهما اليه فلا يرتفع الاشكال لا حكم عندهم لم يخرج فرقة بالنسب الميراث لان الفرقة عندهم على خلاف
 القياس فاما ورثة الحرة عندهم بما في العتق فلا يثبت النسب لولدها عندنا انها تجري في كل امر شكك بالنسب عن الامم عليهم السلام ومع الفرقة عندهم هل يورث
 بسبب ابن من خرجت له الفرقة وبين الاخر للشافعية وجهان والظاهر عندهم انه يورث واما الاستلاد فهو على المفصل السابق وعندنا الفرقة
 فنقد في النسب وتوابعه من الميراث عنه واما الاستلاد فهو على القصص في السابق فان لم يوجد من السيد ما يقتضيه لو ثبت ان وجد هل يحصل امته
 لو لد في ام ذلك الولد يخرج الفرقة ذكر الجوهري للشافعية وجهين ثم قال المذهب انها لا يحصل كانهما يتبع النسب في الميم ولد لا يجعلها ام ولدا الذي
 لاكثر انما يحصل لان المقصود العتق والفرقة عاملة فيه فكما ثبت حرة بنتها مولد في يد صاحب ثوبه وهل ينفق في اخراج الامته لاحد بينهما
 فرقة اخرى يثبت بحكم الفرقة الاولى الاقوى عندهم الثاني وهو قول اكثر الشافعية انه لا يورث من خرجت الفرقة على غير التي خرجت لولدها **مسئلة** كل
 موضع ثبت الاستلاد فيه فالولد حرا الاصل ولا عليه وكل موضع لا يثبت فيه لولده الا اذا نسبته كوطي شبهة وقلنا انها لا نصير له ولدا اذا ملكها السيد
 ذلك واذا لم يثبت الاستلاد ومات السيد ورثت لولده امه وعنت عليه وهذا اذا تعين لا بالفرقة وان كان معه وارث آخر عتق بسببه عليه ولم يبعده
 كل حكم الحالة الا في الامتنين وهو ان لا تكون امه زوجتين **مسئلة** لو كان له جارية ثلثة ولا فقال احد هؤلاء الثلثة ولدى نكر الامه من وجهه ولا فراشا لا السيد قبل
 السيد فان كان قد اقر بوطيها فالحقة تولد ان بحكم الفراش لو كانت احداهما من وجهه لم يثبت في الاخرى بل بطالب القيتين فان عبرة ولد الزوج
 لم يقبل وان عبرة ولد الاخرى قبل و ثبت نسبه وان كانت احداهما من وجهه لم يثبت في الاخرى بل بطالب القيتين فان عبرة ولد الاخرى لم يقبل في الاخرى
 الولد الاخر ملحق بغير الفراش **مسئلة** لو كان له جارية ثلثة ولا فقال احد هؤلاء الثلثة ولدى نكر الامه من وجهه ولا فراشا لا السيد قبل
 عندهم فانها لو كانت من وجهه كان الولد للزوج ولو لم يثبت في الاخرى وان كانت موطوءة للولي ثبت الولد بالفراش لا بالاقرار عندهم ثم بطالب القيتين فمن
 منهم فهو يورث وارث القولية الاستلاد على المفصل الذي مر ثم ان عين الاصغر منهم ثبت نسبه وكان الاكبر يورثهم ولكل واحد منهما ان يندم
 من الولد في القول قول المنكر مع ميمه وان عين الوسط فالاكبر يورث اما الاصغر فينبى على الاستلاد الامه فاذا لم يجعلها مستولدة فهو يورث كالأمة
 وان جعلها مستولدة فنظر ان لم يلد الاستلاد بعد الاوسط فقد صارت فراشا له بالادوسط فالحقة الاصغر ميراثه وان ادعى الاستلاد ينفى على ان

كتاب الاقرار

ابن بالعين فاقرا حدهما باح ثالث لم ينقل بالاقرار ولم يثبت النسب انهما موافقة ولو كان الثالث مشاركا لمقر في الميراث دون الاقرار فقام يثبت نسبه لان الاقرار المنكر يقيم قوله مع عدم البينة فلا يثبت النسب بالنسبة اليه ولا بالنسبة الى المقر ايضا لان النسب لا يتبع بعض بل يشارك بالنسبة الى حصة المقر بما خذ ثلث ثلثا بدء وهو فضل ما في يد المقر من ميراثه ولا فرق بين ان يقر احدهما باب او اخ ونقل الجوهر في وجهها لانه من ينقر ويحكم بنبوت النسب كمال لان امر النسب خطير فالظاهر من حال كمال الحال من الورثة انه يعينه به ولا يجازف فيه فلو كان احدا لولد بن صغير واقر البالغ فعلى ما اختاره من عدم نبوت النسب يقول لو اقر وهو قول اكثر الشافعية ينتظر بلوغ الصبي فاذا بلغ ووافق البالغ ثبت النسب وان مات قبل البلوغ فان لم يكن الميت قد خلف سوى المقر ثبت النسب ولا يحتاج الى تجديد الاقرار وان خلفه رثته سواء اعتبر موافقة من كان احدا لوارثين مجنونين او وكالو كان احدهما صبي **مسألة** لو خلفت وارث بالعين وشهد فاقرا حدهما بوارث ثالث وانكر الاقرار قال الشافعي الذي يحفظه من قول المذنبين فمن خلف بنين فاقرا حدهما باح ان نسبه لا يلحقه ولا يثبت لانه اقر لم يعنى اذا ثبت وورث فاذا لم يثبت بدلك عليه حق لم يثبت قال وهذا اصح ما قبل عندنا وقد عرفت ان الذي يصح من البينة ثبوت الميراث بالنسبة الى المقر بما خذ ما فضل عن نصيبه ما في يده خاصة واما عدم النسب فاجماع لان النسب لا يتبع بعض فلا يمكن اثباته في حق المقر دون المنكر ولا يمكن اثباته في حقها لان شهادة الواحد لا تثبت بهما في عرفنا هذا فان المقر له يشارك المقر في الميراث بالنسبة فلو كان الميت قد خلف بنين فاقرا حدهما بواحد المنكر الاقرار تركه في قول المنكر ضابطا بينه وبين المقر في قول المقر ثالث وفي يده النصف في دفع منه السدس الذي يسلف به الى الثالث فيكون المقر الثالث للمنكر النصف في الثالث السدس عند علمائنا اجمع ويعرف مال ذلك بن ابى ابي له اقرب مال متعلق بسبب يحكم بطلانه فوجب بطلان ما لا يقرب ببيع شقير ولو نكر المشتري وحلف فان الشبهة تثبت فيه وكذا لو اقر بدين على ابيه انكره الاقرار وقال ابو حنيفة واحمد بالخلاف الثالث نصف ما في يد المقر وقال الشافعي ليس للمقر ثلث من الميراث لان حصته ولا اصل التركة فيه قال بن سيرين لا يقرب بسبب يثبت فوجب ان لا يثبت له ميراث كذا لو اقر بدين مع رثته النسب الملائمة ممنوعة والفرق ظ بين مشهور النسب وغيره **مسألة** لو اقر احدا لولد بن الرشيد بثلث انكر الاقرار ثم مات المنكر ولم يخلف الا اخاه المقر فالاقرب يثبت النسب بالميراث وبه قال الشافعية في اظهر الوجهين لان جميع الميراث قد صار له والثاني لهم المنع لان اقرا الفرع مسبوق بانكار الاصل ويجوز هذا الخلاف فيما اذا خلف غير المقر وان اقر ذلك الوارث لوجهها عند بعض الشافعية مبنيان على الوجهين في الاستلحاق من نفاذ المورث لو اقر احدا لابن وسكت الاخر ثم مات الساكت خلف ابنا واقر الابن بثلث النسب قطعا عندنا وموطا عندنا شافعي لا يقره عنه مسبوق بتكذيب لاصل **مسألة** اذا مات خلف ابنا بالغار شهد الاولاد لم يشهروا فاقرا لابن بالخوة مجهول النسب انكر المجهول نسب المقر له لم يثبت له انكاه ولم يثاثر بقوله نسب وهو قول اكثر الشافعية وفيه وجه ان المقر يحتاج الى البينة على نسبه لا يقره عن نسب المجهول وقد انكر المجهول نسب المقر فاجب بطلان نسبه بل اقر المقر بالميراث لكن لا قول اصح عندهم وفي ثبوت نسب المجهول عندنا شافعية وجه المنع لان المقر ليس بوارث بزعمه ولا ثلثي وهو الاصح عندهم وعندنا ان ثبت في ناقصا كما بان واثبت حابا للمكر ولو اقر باخوة مجهول ثم ماتها معا اقرا بثلث انكر الثالث ثلثي في سقوط نسب الثاني للشافعية وجه اصحها عندهم سقوط لانه نسب الثالث فاعبره وافقته لثبوت نسب الثاني ولو اقر باخوة مجهولين صدق كل واحد منهما الاخر ثبت بينهما فان كذب كل واحد منهما الاخر للشافعية وجه اصحها عندهم ثبوت النسب بين لوجود الاقرار من يجوز التركة وان صدق احدهما الاخر وكذب الاخر ثبت الصدق دون المكذب هذا اذا لم يكن المجهول ولا يوايه فان كانا توامين فلا اثر لتكذيب احدهما الاقرار فاذا اقر الوارث باحدهما ثبت نسب كليهما **مسألة** لو اقر بن من يحجب المقر اذا مات عن عم واخ فاقرا بنز للميت فللشافعية وجهان احدهما انه لا يثبت نسب الا لزم الدور ولا يثبت لو ثبت لو ثبت ولو ثبت لحي المقر ولو حجب خرج عن ملكية الاقرار فاذا بطل الاقرار بطل النسب واصحها عندهم وهو مذهبنا انه يثبت النسب لثبوت النسب بحججه لا برفع الاقرار وانما يلزم ذلك من التوريث وسبب البحث فيه ثم التوريث قد يتغير لاسباب فتابع فلا يبعد ان يكون هذا منها وعندنا ان المقر ميراث وشي **مسألة** المقر لا يخلو ما ان يحجب المقر عن الميراث او لا يحجب ويجوز بعض الورثة المقرين دون بعض فان لم يحجب المقر اشتركا في التركة على فرضه الله ولو اقر احدا لابن المستقر بن باخ وانكر الاخر فالذي في مذهبنا البطلان لقوله ميراث السدس من نصيب المقر وظاهر مذهبنا لشافعي وهو منصوص انه لا يرث لان الارث فرع النسب انه غير ثابت كما سبق فاذا لم يثبت لاصل لم يثبت الفرع وعن بعض الشافعية ان المقر يرث بثلث بشارك المقر في يده وممنو **مسألة** بن شرح وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعية وقد تقدم **مسألة** لو خلفت الميت ابين احدهما فلا يثبت ابنا وانكر الاخر حرم على المقر كما هما ان كان ذلك النسب الذي لم يثبت لوقال احمد ان الميت الذي في التركة ابن ابنا لم يثبت النسب الا لفاق لكن الاقرب ان يثبت لاقرا به بانر ثبت عتق نصيبه ولا يبرى لانه لم يشر العتق فلا يقوم عليه للشافعية الحكم بعتقه وجه اولو قال احمد شرى العتق لثالث بعت منك نصيبه فانكر لا يثبت الشراء وفي ثبوت الشفعة للمترى خلاف ولو قال لزيد على عمر وكذا وانما به ضامن فانكر عمر وفي طائفة القوم بالضمان خلاف الاصح عندنا شافعية المطابقة ولو اعترف الزوج بالخلع وانكرت المرأة بعتك لبيوتته وان لم يثبت لمال الذي هو الاصل في طائفة مذهبنا الشافعية الحكم بهذه الاحكام في طائفة لباطن من على المقر اذا كان صادقا ان يشاركه في يده وجهان احدهما لا كما في الطائفة الثانية نعم وهو الصحيح عندهم لانه عام باستحقاقه فحرم عليه منع حقه منه وعلى هذا فيما يشاركه وجهان احدهما بنصف ما في يده لان قصته ميراث البنين الشبهة فلا يلزم لاحدهما شي الا يلزم للاخر مثله والثالث بزعمنا غصبة ما لبعض حقه ما وبه قال ابو حنيفة واصحها عندهم ما ذهبا نحن اليه وهو قوله الله لا يحد بثلث يده لان حق الثالث بزعم المقر شائع فعلى يده وعلى يد صاحبه فله الثلث من هذا والثلث من ذاك ويقع الوجها مبيتا على القولين فيما اذا احدا لابن بدن على ابيه وانكر الاخر على المقر بن جميع الذين ملق يده ام لا يلزم الا لا المتطاف قلنا بالثاني وهو مذهبنا لم يلزم الا الثلث يجعلنا الحق الثابت بالاقرار شافعي انكره ولكل واحد من الوجهين عبادة تجزى مجرى الضابط لاختلاف هذه الصورة فالعبادة على وجه الضعف لا تنظر في اصل المسئلة على قول المنكر ونصرف ابيه نصيبه منها ثم نقسم الباقي بين المقر والمقر به فان انكر صحته بالضرر اصل المسئلة في الصورة التي نحن فيها اثنا عشر على قول المنكر يدفع ابيه واحد منها يبقى واحد لا ينفع عليه اثنين فنصرف ابينين في اصل المسئلة يكون اربعة منها المنكر وكل واحد من الآخرين سهم وعلى الوجه الذي حكنا فيه بالثلث فالحاصل المسئلة على قول المنكر

موضوعات

10



كتاب الأقرار

بأن يخرج من قبله كذب فإداه الأول غرم لثاني ما دفع إلى الأول وهل يثبت لغرم مجزأ الأقرار أو لا يثبت به من كلاً أو لأصحاب الثاني ولو أقر بوجه
لذي الأول أعطاهما ثم ما في يده ولو لم يكن ولداً أعطاهما الربع فان أقر بأخرى فان صدقت لا يثبت له ما لا غرم لها أخذت الأولى من حصته
ولو أقر بالثالث أعطاهما الثلث فان أقر بأخرى أعطاهما الربع فان أقر بخامسة لم يثبت له على أشكال فان كذب على الأربع غرم لها ربع الثمن أو ربع الربع ولو
أقر به بالأربع دفعة واحدة تيب بغيره من ولا غرم سواء صدقت أو لا **مسألة** لو أقر الإخ من الأربع من الأربعة أعطاه السدس فان أقر الإخ من
الأم بأخو بصدقة أو سلم الإخ من الأم إليها الثلث السدس بينهما سوتين يعني مع الثلثان وسلم إليها الإخ من الأب سدس آخر وجعل أن يسلم الإخ من الأم
الثلثين ترجع كل منهم على الإخ من الأب بثلث السدس ولو كذب بغيره على الأول يكون للأول ثلثا السدس ولها الثلث وعلى الثاني السدس بينهما أملاً ثانوا لو أقر
الأول بالزوج وأعطاهما الثمن فان أقر بأخرى أعطاهما نصف الثمن إذا كذبته الأولى فان أقر بالثالثة فاعترضت الأولى بالزوج وأعطت الثانية بالأولى استعاد
من الأولى نصف الثمن ومن الثانية سدس ونصف معة ثلثا الثمن يسلم إلى الثالثة منه ثلثا ويبقى له ثلثا آخر ولو كان أحد المذكورين عبداً أو كافراً أو غافراً
الاسم بأخرى فاعتق العبد أو سلم الكافر قبل الفدية شأوك والأفلا ولو كذب بعد ذوال المانع أو قبله الثاني فلا شيء له إلا أن يرجع إلى التصديق ولو كان
أحدهما غير مكلف فوالكلف بأخرى غير المكلف النصف فان عتوت بعد ذوال المانع دفع الفضل عن نصيبه وإن كذب على المكلف المذلول ولو مات قبل
تخلف سدين خاصة فان كان قد أقر به الحاكم للأبقاف فهو للمقر له والأفلا **مسألة** لو أقر أحد المولدين بأب فانكر الثاني فثبت له ثلثا السدس على نصيبه
فالأول يثبت نصيبه في المذموم لكن بأخذ من تركه الميت ما فضل عن نصيبه لو أقر المولود بزوجته لم يثبت أخرى فان صدقت لأخرى فالثمن بينهما وإذا
فالأخرى ولا غرم على أشكال ولو أقر الإخ من الأم بأخ أصاً من الأب ومن الأم أو منه ما فكذب الإخ من الأب فلا غرم خاصة وكذا لو أقر بأخو من الأب ومنه ما
كان من الأم فانه يدفع إليها ثلث السدس لاعتدافه بأنها شريك في الثلث لكل منهما ثلث وفي يده ربع ونصف ربع ونصف ربع ولو أقر الإخ من الأم
بأخ منها دفع إليها ثلث ما في يدها سواء صدقت أم لا من الأم لأب وكذا في ماد لو أقر بغيره خاصة دفع إليها ثلث ما في يده ولا اعتبار بنصيبه في الإخ من الأم أو غيرها
لكن لو صدق مكان عدله كان له ما كان المقر عدل لثبته لا فلا **الفصل السادس في المصعلة** ولو كذب جارية بربها
فجاء غيره وقال لم يعطك هذه الجارية بربك أو سلمها إليك فاد الثمن وقال المصعلة بل زوجتها على صداق وكذا وهو على من جرت هذه الشبهة وحسب
البدل مولدها حلف كل واحد منهما على نفي ما يدعيه الآخر لأن كل واحد منهما مدع وقد تعاقبا على براءة الوطى فالحلف سقط وصحوى من التوقيع ولا
مهر سواء دخل بها صاحب البدر أو لم يدخل لأن الزمان قويم برهن كان ما كلفا فهو منكر له ويقود الجارية إلى المالك في جرحته وجوعها حتى يبين أنها تعود إليه
بعود البيع إلى البائع فلا بأس المشتري الثمن بين أنهما تعود بجمعة أنهما صاحب البدر بغيره وهو يستحق الثمن عليه وقد ظهر بغيره جرحته بربها ولو كذب
كهد بن بعل هذا الثاني ببيعها ويستوفى ثمنها فان فضل شيء فهو لصاحب البدر ولا يحل له وطؤها وعلى الأول يحل له وطؤها والنصف بينهما وأباً من المصعلة
بالفصح وان حلف أحدهما دون الآخر فان حلف مدعى الثمن على نفي التزوج ونكل صاحب البدر عن الثمن على نفي التزواج حلف مدعى البدر بغيره على التزواج
وجوب الثمن وان حلف صاحب البدر على نفي التزواج ونكل الآخر عن الثمن على نفي التزواج حلف مدعى البدر بغيره على التزواج وجوب الثمن وان حلف صاحب البدر على نفي التزواج
تم لو أنفع النكاح بطلان وعنده حلف المدعي الظاهر وكذا في الباطن ان كان كاذباً وعن بعض الشافعية إذا نكل أحدهما عن البدر حلف المدعي البدر بغيره على نفي التزواج
بين واحدة يجمع بينهما بين النفي والإثبات والمهر وعند الشافعية الأولى **مسألة** لو جرت هذه الشبهة وصاحب البدر قد ولد لها ابناً أو ابنة
أم ولد له باعتراف المالك القديم وهو يدعى الثمن فحلف صاحب البدر على نفي البدر فان حلف على نفي التزواج سقط عنه من المدعى بربح المالك عليه شيء
فيه احتمال أن يرجع باطل الأمر بين من الثمن والمهر لا يدعي الثمن وصاحب البدر يقول بالمهر فأقل منهما ما يثبت عليه وان كان يرجع عليه شيء لأن صاحب البدر
اسقط الثمن عن نفسه بمهر والمهر الذي يقربه لا يدعيه الآخر فلا يمكن من إبطال البدر للشافعية كذا في الإجماع بين وعمل لصاحب البدر حلف المالك على نفي
التزوجة بعد ما حلف على نفي التزواج فبطلت الجارية حالاً لا لأنه لو ادعى ملكها تزوجها بعد عمرها فإنها أم ولد لها لا يقبل منه فكيف يحلف على ما
أقر به لو قبل في الثاني نعم طعن أن ينكل فحلف بربح النكاح ولو نكل صاحب البدر عن البدر على نفي التزواج حلف المالك القديم بربح المهر ودفعه
الثمن وعلى كل حال فالجارية مقررة في يد صاحب البدر لأنها أم ولد له أو زوجته وله وطؤها في الباطن وفي الحل ظاهر وجه الشافعية أظهر من عندهم الحل في
المنع أنه لا بد من إقرار الجارية بربها أو أمته وإذا اختلفت بجمعة وجب لأحساب البضع كما قال الشافعي إن زاد المشتري وجهه بشرط الجارية لا جازاً في غير الجارية
لأنه لا بد من إقرار الجارية بربها أو أمته واعتداف الجارية عن قول الثاني هذا وقال ليس المنع من الوطى هذه الصورة لا خلاف في جمعة بل لأن المالك في من الجارية المشتري
على قول إذا ثبت للمالك نفع النكاح والمالك الثابت ضميمة بعد حل الوطى ونفقه ما حله لصاحب البدر أن يجوز له الوطى والأفلا الشافعي قول أن أحدهما
على المالك القديم لأنها كانت عليه فلا يقبل قوله سقطها وان بطل بينهما عليه وهو ذوال المالك ويثبت الاستبدال وصحها عند أهل الجارية
ولا يحلف بها المالك القديم كالأب يحلف نفقة الولد وان كانت حرة مستغادة من قوله أيضاً فعلى هذا ولو لم يكن لها أكسبة كانت من حاجج المسلمين لومات الجارية
بطل موت المستولمات فتد المالك القديم أخذ الثمن ما تركته من كتمها إلا أن المستولم يقول أنها باسرها وهو يقول أنها المستولمة له عليه الثمن
حققتها والفاضل هو فوفى لا بد عبداً وان مات بعد موت المستولم لغيره وماله الوارثها النسب بطلان بغيره موت لا أن الوارث لا بد عبداً
منها ما راب المالك القديم أخذ الثمن من تركتها لأن الثمن بغيره على المستولم وهي قد عتقت بموته فلا يؤذى بغيره ما حلفت بعد حرة هذا كله فإذا
أنا أصراً على كلاهما أما إذا رجع المالك القديم وصدق صاحب البدر بغيره الولد يثبت الاستبدال فيكون أكسبها له ما دام المستولم حياً فإذا مات
عتقت وكان أكسبها لها ولو رجع المستولم وصدق المالك القديم لزم الثمن وكان ذلكاً وهو **مسألة** ما إذا أقر بربها بغيره على التزواج
من ماله للغير كان مقبولا لأنها كالأقرار بالثبوت وذلك لأن الأقرار هنا في الحقيقة على أنفسهم لا انتقال التركة لهم ولو أقر بعض الورثة عليه شيء من كذا لم يثبت
فان أقر اثنان وكانا عديلين ثبت لديهما على الميت بينهما وان لم يكونا عديلين فقد أقرأ القرة حق نفسه خاصة ويؤخذ من الذين الذين في غيرهم

لا يقصد

من الزكاة فاذا كانت لورثة مائة ونصيب لغيره من فاق الوارث بحسب ثلاثين فكذا لا الذي نصيبه يتخذون اخذ من نصيب المقر خمسة وعشرون
وهو العبد الذي يصيبه من الدين لانه ينسب جميع الدين على جميع التركة وقد اصاب المقر من التركة نصفها فنصف الدين وبير قال الشافعي في الخلاصة
لان الوارث لا يقبل الدين على نفسه مما يقبل على الميت بحكم خلافه عنه فلا يقبل اقاربه الا بقدر خلافه ولان احد التريكين في العبد اذا اقرب جازة لم يلزم
الا بقدر حصته فكذلك هنا في قديم الشافعي ان على المقر ثلثه جميع الدين من نصيبه من التركة فان كان وادنا والا صرف جميع نصيبه الدين من قبل ابو
حنيفة والدين مقدم على ميراث فاذا اقرب دين على الميت لم يحل اخذ شيء من التركة ما بقي شيء من الدين من قبل ابن شريح من الشافعية لان المقر نصيبه
عن الاجنحة في جملة التركة ولو اقرب اجنحة بلدين في التركة ينسخرها الزمة اقاربه حتى لو وقعت التركة بده يوم ما من الدهر امر بصرفها الى ذلك الدين وهو غلط لان
المقر انما مضى اقاربه في حق نفسه الذي يصيبه من التركة نصفها فكذلك يقول انه يستحق كذا من نصيبه نصيبه في نقد نصيبه يكون ما عينه نصيبه
اجنحة لا عن اجنحة لان الاجنحة لا اقرب استحقاق الغير هذه التركة فاذا اخذ منها شئ وجب فغدا الى المقر له بخلافه لمتان فانه اقرب منه في شئ
نظره بالدفع بالنسبة واعلم ان خلافه هنا محمول على ان اقاربه يثبت جميع الدين على الميت بتعاين التركة على المقرام لا يثبت المحصة فابدية التقدم على الوصية في
قول بتقديم جميع الدين المقر على الوصايا وعلى قول حصته والميت الاول عند الشافعية وعلى الجذب لومات المنكر ووارثه المقر من بلز جميع المقر لان
فيه للشافعية وجهان احدهما عندهم نعم لحصول جميع التركة بده **مسألة** لو شهد بعض الورث على الورث بلدين فان كان عدلا وكانا اثنين ثبت
الدين ولزم جميع الورث اياه وان لم يكن عدلا لم يثبت الدين مضي الاقاربه في نقد نصيبها بالنسبة من الدين عندنا قال الشافعية ان قلنا لا يلزمه بالاقرار الا
يقبل وان قلنا يلزمه الجميع لو يقبل ذلك كانا عدلين لا يثبتهم باسقاط بعض الدين عن نفسه لكن لما نقل بهذا المذهب لم يلزمنا ذلك كما اخذنا في الوجه
قالوا ولا فرق بين ان يكون الشهاداة بعد الاقاربه او قبله لانه منهم بالعدول عن طريق الاقرار الى طريق الشهاداة وعليها ما على مؤثره باحد الطرفين عند
ابو حنيفة ان شهد قبل الاقرار قبل ان شهد بعد لم يقبل ولو كان في يد رجلين كس فيه الف دينار فقال احدهما الثالث تلك نصف مالي الكس فالاقرار به
اقاربه على الاشاعة وان النصف المقر من جميع مالي الكس فان لظنه شريكه فغا النصف كمال المقر له وان كثر في اقاربه وجب على المقر دفع نصيبه هو و
وبطل في الربع الاخر وهو احد قول الشافعية والثاني حمل اقاربه على النصف الذي بده باجده يتأوى على القولين الشافعيين لهم وبناء على خلافه في
اذا اقر احد التريكين في العبد المترك بالسوية لآخر بنصفه لم يحل على نصيبه او يوزع النصف المقر على النصفين **مسألة** لو خلف ميت نصيبا
غير فاق لعدلهما بان اياه اوصى لورثه عشرة فهو بمنزلة ما لو اقر عليه بلدين من الوصية نصفها بالنسبة الى ما في يده وعلى القديم للشافعية يتعلق كل عشرة
بثلث نصيبه وعلى الجديد يتعلق نصف العشرة بثلث نصيبه وهو الذي اختاره وبير قال ابو حنيفة بخلاف ما قاله الاقاربه بالدين ولو اقر احداهما بانه
بربع ماله وانكر الاخر فعلى المقر ان يدفع ربع ما في يده الى الموصى له ولو اقر بانه اوصى من اعيان امواله فان لم يقبلها التركة فنصيب المقر من تلك العشرة
الى الموصى له والباقي للمنكر واذا اقتسماه نظرا فان كانت تلك العشرة في يد المقر فعليه ان يعطى الموصى له والباقي للمنكر وان كانت بيد المنكر فله الموصى له بخلافه
القائمة من المقر لانه فو تعليه بالقسمة ولو شهد المقر للموصى له بثلث شهاداة وبغير المشاهدة نصف قيمة العين كما لو خرج بعض اعيان التركة مستحقة **مسألة**
لو قال لعبد اعتقك على الف طالبا لا الف فانكر العبد جعلت سقطت عوى المال بحكم بعت العبد لا قاربه وكذا لو قال له بعت منك نفسك بالف
وجوزاه وهو الصحيح من مذهبي الشافعي ولو قال له العبد بعت منك لملكه بكذا فانكر وحلف له بكذا لفت حقوق العبد باعتقاولي واقره بغيره
لان اقر بدخول العبد بملك ابيه ولو قال لفلان عندي خادم فوجاه بخاتم وقال هذا موقوف بغيره فالاقرار به بغيره بملكه ولو كذب المقر لم يضر
الا اذا طلبه بعد التكاثر في صلته وقد اختلف قول الشافعي هنا فقال في موضع يقبل منه ويحج عليه تسليم المقر له وقال في موضع آخر لا يلزمه التسليم قال
اصح الاول محمول على ما اذا سلم المقر له والثاني على ما اذا قال الذي اقرب بغيره وليس هذا في الاصل ما جاء به والقول قول المقر في نفي **مسألة**
قد بينا انه اذا كان له جار بهما فقال ان هذا ولدي من هذه الجارية فانه يطالب بالبيان فاذا قال استولدت في ملكي كان من الاصل لا ولا عليه ولو كانت
ام ولده بعت بموت من نصيب له ما عندنا ومن داس مال المستعبد العامة قالوا ويقدم ذلك على حقوق الغرماء لان الاستبداد اكد من حقوقهم
فاذا اقر بيقدم الا ترى انه بعد الاقرار لا سبيل الى ابطاله بخلاف الدين وعندنا البركان وسخاوان قال استولدت في ملكي لغريمي فاولد حرا لاصل
وهل نصيبه ام ولده قولان للشافعية سبقاوان قال استولدت في ملكي بغيري بكذا فان ولد يكون حرا بملكه اياه وبثبت له عليه ولو اعند العامة
وعندنا لا ولا عليه ولا غيره ولا نصيب ام ولده لان لم يثبت حتى ما ولد حرا ولا يثبت عليه لولا بالشك واختلفت الشافعية في الجارية بينهم من قال لا يثبت
لها حكم الاستبداد بالشك وتباع في ديون الغرماء ومنهم من قال يثبت حكم الاستبداد لان الوكالة موجودة وملكه عليها موجود فالظن حصول الملك
والا فمضى عندي الاول **مسألة** قد بينا انه اذا اقر له لفلان من المال فله ان يقر له على ما تقدم من النصيب بغيره فان ولد له احد فالمال له وان ولدت اثنتان كانا
ذكرين وانثيين فالمال بينهما بالسوية وان كادكر وانثى فان كان المال عن وصيته كان بينهما بالسوية وان كان عن ميراث فللذكر نصفه والانثى الا
ان يكون الاخوة من الام فانه يرب نوى فيه الذكر والانثى وان اطلق المقر شئ عن ذلك ورجع الى بيان وقال بعض الشافعية انه اذا اطلقها كانه سواء
ثبت هذا فان ولي الصبي يطالب المقر بالمال ويقبضه له وبير قال الشافعي واعرض الرضى عليه بان خلا فتولية الوكالة اذا اقر رجل بان فلان الغائب
وكلمة بقصد بغيره وصدق من عليه لدين لانه لا يلزمه دفعه اليه هذه المسئلة لتأنيها واجيبا الفرق بين ان يقر بان هذا المال لزيد وهذا وارثه
الوكالة لان في الوكالة لا يضمن اقاربه برأيه لانه يقول ليس هذا المال مستحق لام هذا الوارث الذي هو الصبي فلو لم يقره دفعه الى
البلد الى من يوجب عنه المقصد **الثامن في الصلح وفيه فصول الفصل الاول في ما يملكه من نصيبه** **مسألة** لو كان له من نصيبه ثلثا
في ما يملكه الصلح عقد شرع لقطع المنازع بين المتخاصمين وهو عقد سابق بالنقض والاجماع قال الله تعالى وان امرتكم بالصلح فاصبروا
فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وقال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا في شيء فاحكما بينهما امرهما لولا ان الله
صلى الله

صلى الله عليه واله قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وعمر عبد الله بن كعب مالكا ان كعب بن مالك اخبره انه نقض ابن ابي جندب ما كان له على عهد رسول الله صلى الله عليه واله المسيخ فارتفعت اصواتهم حتى سمعها رسول الله وهو في بيته فخرج اليهم لمعنى كعب بحجرته ونادى يا كعب قال رسول الله
 نبيك يا رسول الله فاشا ربي ان يضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقبضه ومن طريق الخاصة ما رواه مفضل بن الحنفري

ثبت بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ قال كعب قد فعلت بإسناد صحيح قال ثم فاقبضه ومن طريق الخاصة ما رواه مفضل بن فضال عن النبي ﷺ في الحسن عن الصادق عليه السلام قال الصلح جائز بين الناس في الصحيح عن الباقر والصادق عليهما السلام أنها قال في رجلين كان كل واحد منهما طعاما عند صاحبه لا يدري كل واحد منهما كم له عند صاحبه فقال كل واحد منهما لصاحبه لك ما عندك ولدي ما عندك فقال كل واحد منهما لآخره لا بأس بذلك فقد اجتمعت الأمانة على جواز الصلح في الجملة ولم يقع بين العلماء فيه خلاف **مسئلة** الصلح عند علمائنا اجماع عقدا قائم بنفسه ليس فرعاً على غيره بل هو أصل في نفسه منفرد بحكمه ولا يتبع غيره في الأحكام لعدم الدليل على تبعيته على غيره والأصل في العقود والأصالة وقال الشافعي إنه ليس بأصل منفرد بحكمه وإنما هو فرع على غيره وقوله على غيره ضرب هو فرع البيع وهو أن يكون في يده عين أو في ذمته دين فيقتله بهما ثم يصالحه على ما يتفقان عليه هو جازي فرع على البيع بل مبيع عند يتعلق به أحكامه وضرب هو فرع الإبراء والمطالبة وهو أن يكون له ذمته دين فيقتله بهما ثم يصالحه على أن يسقط بعضه ببلغ البه بعضه وهو جازي فرع الإبراء وضرب هو فرع الإحابة وهو أن يكون له عند دين أو عين فيصالحه من ذلك على خلع عبداً وسكنى بعدة فيجوز ذلك فيكون فرع الإحابة وضرب هو فرع الهبة وهو أن يدعي عليه دين أو عين من شيء ما في يده فيقتله بهما أو يصالحه من ذلك على أحدهما فيكون هبة للآخرى وضرب هو فرع القاذ وهو أن تكون في يده أو فيقتله بهما فيصالحه على سكاها شراً وهو جازي ويكون ذلك عارياً عنه وقال بعض الشافعية الصلح فرع للبيع والإبراء والهبة خاصة ثم فسروا الإبراء والهبة بالبيع صلح فقال إذا كان له في ذمته الف درهم فقال قديراً لك من حسن مائة ودينق البه حسن مائة فإن بلفظ الصلح لم يصح وكذا إذا قال بل لك من حسن مائة على أن تعطيني حسن مائة فإنه لا يجوز وقال بعضهم يجوز بلفظ الصلح ثم قال لقائل الأول لو ادعى عليه عينين فأقوله بهما فوجب لهما أحدهما وأخذ الآخرى جازي ولا يجوز بلفظ الصلح أو بالشرط لأن لفظ الصلح يقتضي المعاوضة فاما إذا صالحه على بعض الدين كان كأنه قد باع الفاجح من مائة وهو حرام وإما في الهبة فإذا كان بلفظ الصلح فكانت قد باع ماله بآله فلم يملك له جزي والشهر وعندهم الجواز لأن لفظ الصلح إذا ذكر فيها كان معاً اقتضى ذلك أن يكون معاوضة فاما أن يكون لفظه يقتضيه فليس صحيحاً لأن الصلح إنما معناه الاتفاق والرضى والاتفاق قد يحصل على الخاصة وعلى غيرها كما أن لفظ التملك إذا كان في طريقة المعاوضة مثل أن يقول ملكك هذا فإنه يكون بيعاً فإذا قال ملكك هذا كان هبة حيث تجوز عن التوضر كذا هنا البض وعلى القول الثاني يخرج قابلاً من أن يكون له المحل أو يبقى له ثم يتعلق لأنه إذا ادعى عليه شيئاً فاقبضه من غيره من بعضه وأخذ بعضه بلفظ الصلح فذلك براءة وقبض منه ولو أبرأه من جميعه لم يسم صلحاً ولو قبض جميعه فذلك ما ذكره فاما إذا كان بلفظ الصلح سمي بذلك لوجود لفظه وإنه لو كان معناه كما تسمى الهبة المشروطة بالشواب هبة لوجود لفظه بها وإن لم يوجد ذلك منها **مسئلة** في اختلاف ما تقدم لأن معاوضة أجماعاً فاما إذا قال أبرأك من حسن مائة على أن تعطيني حسن مائة فإن الشافعية منعوا منه لأن هذا الشرط يجعل حكم الموضع عن المتنازع وذلك لا يجوز وإذا وردت رجلان من بينهما أحدهما فاضاح أحدهما الآخر فيضبطه كان ذلك صحيحاً عندنا ما قبلنا بنفسه عندهم أنه فرع البيع فإذا شاهد الزكرو عن الموضع صلح **مسئلة** الصلح إما أن يجري بين المتداعيين أو بين المدعي وبين أجنبي أو الأول فثمان أحدهما ما يجري على الآخر وعند الشافعية وهو نوعان أحدهما الصلح عن العترة الثاني عن الدين **القول الأول** الصلح عن العترة وهو قسمان صلح معاوضة وصلح حطية أما صلح المعاوضة وهو الذي يجري على العترة المدعاة كما لو ادعى داراً فأقوله العترة بها ووصلح على عبد أو ثوب حكمه حكم البيع عند الشافعي وإن عقد بلفظ الصلح ويتعلق به جميع أحكام البيع كالرؤية والشفعة والمنع من التصرف قبل القبض واشترط القبض أن كان المصالح عنه والمصالح عليه متوافقتين عليه الرابا واشترط أن يشترط الكيل والوفاء أن اتخذ جسمهما من أموال الرقاب أو جربان الخالف عند الاختلاف ونسأد العقد بالعترة والجعل هذا إذا صالح منها على عترة أخرى فإن صالح منها على شفعة دار أخرى وخدمته عبد سته جاز وكان اجارة فثبت فيه أحكامها أما صلح المطبطة وهو ما جرى على بعض العترة الدعاة كما لو صالح من الداء المدعاة على نصفها أو ثلثها فإنه هبة بعض المدعي من هو في يده بشرط القبول ومضى مكان القبض ويصح بلفظ الهبة أجماعاً وإما في صحته بلفظ الصلح وجهان عندهم أحدهما المنع لأن الصلح يتضمن المعاوضة ولا يقابل إلا بشان ملك نفسه سببونه وأظهرها عندهم الصحة لأن الخاصية التي يقتضيها لفظ الصلح وهو سبق الخصومة قد حصلت **مسئلة** لو صالحه من أرض الموضحة متلاً على شيء معلوم جاز إذا علم قد دنا منه ما ويرى قال الشافعي ولو خالفه باع لم يجز عند بعض الشافعية معظم الشافعية في أمراء اللفظين وقالوا إن كان الأرض محمولاً كما يحكمه التي لم تقدر ولو تنصبت الصلح عنه ولا يبعد وإن كان لم يجز معلوم القدر والصفة كالدرهم والدنانير إذا ضبط في الحكومة جاز الصلح علمي ما جاز بيعها من عليه وإن كان معلوم القدر دون الصفة على أحد المتعير في السلم كالابل الواجبة الدبر في جواز الاعتراض عنها بلفظ الصلح ولفظ البيع جميعاً للشافعية قولاً أحدهما الصحة كالواشترى عبداً ولا يبرأ صفتها المنع وأظهرها عندهم كالأصل في شيء عن موصوف هذا حكم الجراح الذي يوجب الموت وإن أوجبه إمامي النفس أو غيرها فإنها فالصلح عنها مباح عندهم على خلاف في أن موجب لعمد القصاص واحد الأمرين وسأني نشأ الله **مسئلة** لا بشرط عندنا سبق الخصومة في الصلح لأصالة الصحة فلو كان أحد ملك فقال لغيره بعني ملكك بكذا ابتاعه صح البيع أجماعاً ولو قال له صالحك عنه بالثمن ففعل صح عندنا لأن الصلح عقد مستقل بنفسه وهو أحد عقود الشافعية لأن سئل هذا الصلح معاوضة ولا فرق بين أن يعقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع أظهرها عندهم المنع لأن لفظ الصلح إنما يستعمل ويطلق إذا سبقته الخصومة وهو ممنوع ولا عبرة باللفظ هذا إذا أطلق لفظ الصلح وهو يتناول شيئاً أما إذا استعمل ونفوا البيع فإنه يكون كأنه تطلعاً ويكون عند الشافعية مبتنياً على الخلاف المتأخر في انعقاد البيع بالكتابة عندنا الأصل عصمة مال الغير وعدم الانتقال عنه بالكتابة **مسئلة** لو صلح الإمام أهل من أموالهم على شيء يأخذ منهم جاز ولا يقوم البيع مقامه ويرى قال بعض الشافعية وعترض بعضهم بأن هذا الصلح ليس عن أموالهم وإنما جصلتهم ويأخذ منهم المكف عن مائهم وأموالهم وهذا الكلام ساقط عندنا لأن الصلح عقد مستقل بنفسه على ما تقدم **النوع الثاني** الصلح الذي

مجلسه

५

كتاب الصلح

لذلك فصالح الدين مال كغيره على شيء لو يكن ابراء الدين لان عليه بقدره وبمضى باطنا بالصلح عن اي مقدار كان اذ وقع عليه عقد الصلح لانه على شيء
عن ابي الحسن عليه السلام قلت جعل يهودى ونصراني كانت له عدي وبعيرة اربعة آلاف درهم فأتاه بجوزين من انا صلح ورشته فلا اعلمهم كذا قال يجوز حتى يخرج
ولان ذلك كل مال الغير بالباطل فيدخل تحت النهي مع الرضى اي مقدار كان يكون **الفصل الثاني** من الصلح وهو الواقع بين المتدعي
والاجنبى **مسئله** الصلح الواقع بين المدعي والاجنبى اما ان يقع مع اقرار المدعي عليه ظاهر او مع انكاره اما الاول فاما ان يكون المدعي به عبدا
او دينا فان كان عبدا بان ادعى اذ او عبدا او ثوبا او غيره من الاعيان بدعيه فصدقه المنشئت فجاء الاجنبى فان كان المدعي عليه قد وكلني شخصا
لرعى نصف المدعي او على هذه العين الاخرى من مال المدعي عليه فصالحه على ذلك جاز للعموم قوله نعم والصلح خبر وقوله الصلح جاز بين المسلمين وكذا لو
قال الاجنبى او كلني على مصالحك عنه على عشرة دنانير في ذمته ثم ان كان صادقا في الوكالة انقل المدعي عليه والا كان حكمه حكم شراء القصولى فان قال به الى المدعي
امر به بالصالحه له على هذا العبد من ملكي فصالحه عليه فهو بمنزلة ما لو اشترى لغيره بماله نفسه باذن ذلك الغير وقد سبق الخلاف فيه فان قلنا بالصحة فالتدعي
بدفعه فرض او هبة اما لو صلح الاجنبى لنفسه بال مال اعم من دينه ذمته او عين لنفسه كمال ابراء وهو الاظهر عند الشافعية وعندنا بعضهم وجها
كما لو قال ابتداء لغيره من غير سبق دعوى لجواب صالحى من دارك هذه على الفلانة لم يجز مع الاجنبى خصوصية فيه وهذه الصورة اولى بالصحة حيث
اللفظ على دعوى وجوب فيكفى به في استعمال اللفظ الصلح وان كان المدعي به دينا او قال وكلني المدعي عليه بمصالحك على نصف او على هذا الثوب هو
ماله او ملكي صح عندنا وسقط الدين كما لو ضمن بهادى عن عوضا وهو احد وجهي الشافعية والثاني لا يصح لا يبيع شيئا بين الغير ولو صلح لنفسه
عين او دين في ذمته فهو بمنزلة ابتداء دين في ذمته الغير وقد سبق ما الثاني وهو ان يقع الصلح مع انكار المدعي عليه ظاهر فاذا جاء الاجنبى وقال اقر
عليه عندى فيمكنني مصالحك له الا ان لا يظهر اقراره خفيته ان يترفع منه فصالحه صح لان قول الانسان في دعوى الوكالة مقبول في البيع والشراء وشا
العامات وان قال الاجنبى هو منك لكنه مبطلة الانكار فصالحه له على عيني هذا المبلغ قطع المحضومة بدعيه عندنا لان الاصل الصحة والصلح على الانكار
عندنا جاز وللشافعية وجها ظاهرهما على ما قاله الجوينى البطلان لا يصرح بواقع لنكر والصلح على الانكار عندهم باطل والثاني الصحة لان العقد منوط
بالتعاقد وهما متوافقان والاعتبار في شرائط العقد بين مباشر هذا اذا كان المدعي عبدا فان كان دينا صح عندنا ان يفسد الشافعية طريقتا احدهما
ان على الوجهين واحدهما عندهم القطع بالصحة والفرق انه لا يمكن تملك الغير عين مال غير اذنه وبذلك قضاء الدين عن الغير بغير اذنه وان قال الاجنبى ويمكن
ان ينكر وان لا اعلم ايض صدقك وصالحه مع ذلك صح عندنا خلافا للشافعية فانهم قالوا لا يصح الصلح سواء كان المصالح عليه له والمدعي عليه كالجورى صلح
لان ما مع المدعي عليه هو منك ولكنه مبطلة الانكار فصالحه لنفسه بعبدى هذا او بعشرة في ذمته لا يخلو منه فان كان المدعي به صاحب عندنا وكذا ان كان عبدا
فالتدعي لشافعية ان كان المدعي به دينا فهو ابتداء دين في ذمته الغير وان كان عبدا فهو ابتداء دين في ذمته الغير فانظر في ذلك على الاتباع وعجز وقد سبق
حكمها اول البيع فلو صلح وقال انا قادم على الاتباع فلهم وجهنا اظهرهما ان يرفع العقد كفاء بقوله والثاني لا يصح لان الملك في الظاهر المدعي عليه هو عاجز
عن انراعه وقيل بالتقصيل فيكون ان كان الاجنبى كاذبا فالعقد باطل اخطاؤه مواخذته في الظاهر لانه لو جهل ان كان صادقا حكم بفسخ العقد لخطاؤه
قطع بمواخذته لكن لا تزال يد المدعي عليه **الفصل الثالث** في الاحكام **مسئله** يصح الصلح على افراد ولا نكاح مداسواء كان
المدعي به دينا او عبدا عندنا مما اجمع وبه قال ابو حنيفة ومالك احمد وعموم قوله نعم والصلح خبر وعموم ما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله
ان قال الصلح جاز بين المسلمين ومن طريق الخاصة ما رواه حفص بن النجدي عن الصبيح عن الصادق عليه السلام انه قال الصلح جاز بين الناس لا يفسد
الخصومة بخلاف الانكار كالابراء والصلح مع الاجنبى ولان الصلح وضع لقطع التنافع وهو ما يتحقق مع الخلف بين المتدعيين بان ينكر احدهما ما ادعى
الاخر فلو لم يصح صلح الانكار لفسدت عظم فوائد الصلح وقال الشافعي لا يصح الصلح على الانكار ولما يقع الصلح على الافراد خاصة وصورة الانكار ان يدعى
على رجل اخر دينا او عبدا فينكر المدعي عليه فصالحه على توابعه من او بعض المدعي وغير ذلك لا يصرح على ما لم يثبت له الا فلم يضع المعادضة كالوابع
مال غيره وبالعقاس على ما اذا انكر الخلع والكتابة تصالحا على شيء ومنع بطلان المعاوضة على ما لم يثبت الصلح فانه للتنافع بخلاف ما لو باع مال غيره لان
ذلك تصرف في مال الغير بغير اذنه حق انه لو اجاز الغير صح بيع والرضى بالصلح رضى بالضرورة القياس عندنا باطل فلا يكون حجة عليه على ان يمنع الحكم الا
مسئله اذا ادعى عليه حقه دينا او عبدا فقال المدعي عليه صالحه على كذا اما بعضه وعين لم يكن ذلك اقرارا منه وهو ظن عندنا لانا قد بينا ان الصلح
يصح مع الانكار كما يصح مع الاقرار اما الشافعي فانه قال اذا قال المدعي عليه صالحه او صالحى عن دعواه الكاذبة او صالحى عن دعواه فانه لا يكون قرارا
لان دينا يرد بقطع المحضومة بل الصلح عن الدعوى لا يصح مع الاقرار ايضا لان مجرد الدعوى لا يقتضى عنه ولو قال عبدا لا نكار صالحى عن الدار التي ابيعها
فوجهان لشافعية احدهما ان قراره لا يترتب منه التملك في ذلك يتضمن الاعتراف بالملك فصالحا كما لو قال ملكنى لصحتهم عندهم نزلت اقرارا لان الصلح
في الوضع هو الرجوع الى الموافقة وقطع الخصومة فيجوز ان يكون المراد قطع الخصومة في المدعى لا غير فعلى هذا يكون الصلح بطل هذا القياس صلحا
على الانكار وان قال بغيرها او هيها متين فالشهور ان افراد لا يصرح في القياس بالملك لو قال بعض الشافعية انه كقول صالحى والوجه الفرق في صحة
ان كان التنافع في جاريته وقال وجهنا لو قال جريته او اعزى فاولى ان لا يكون اقرارا ولو كان التنافع في ذمته قال برئى فهو اقرار ولو ابراء المدعي عليه المدعي
هو منكرو قلنا لا يقتضى الابراء الى بطل صح الامر بخلاف الصلح لا يترتب من نفسه فلا حاجة فيه الى تصديق الغير ولهذا ابراء بعد التحليف صح
ولو تصالحا بعد التحليف لم يصح عندهم **مسئله** لو ادعى العبد في يد الغير فانكر الغير ودعواه فصالحه على بعض تلك العين المدعاة وهو صلح الخليفة
في العين صح عندنا لما يدين من جهة الصلح على الانكار وللشافعية وجها احدهما ان يصح وبه قال الفقهاء لا تعاقب المتصالحين على ان اللفظ مستحق
للمدعى اما المدعي فانه يترجم استحقاق المبيع واما المدعي عليه فانه يسلم النصف بحكم تشبهه منه وتسلية اليه فاذا ان اخلان بينهما في جهة الاستحقاق والثاني
وبه قال اكثر الشافعية ان باطل كما كان على غير المدعي فالواحد ما اختلف القاضى والدفع في الجهة فالقول قول الدافع كما لو دفع المدعيون داهية في جهة

الدين وقاله فغنى عن بين الرهن فقال الغاضض بل غنىها عن بين غيره قدم قول الدافع مع الغنى ولو دفع الى زوجته رهنهم ثم اختلفا فادعى الزوج له
 دفعه عن الصدق قالت بل غنىها عن بين اذ غنىها عن قول الدافع فاذا كان كذلك فالدافع يقول انها بدلت النصف للزوج لا بدعي حتى لا يدفع الى
 القاضي لا بدعي على غيره **مسئلة** لو ادعى عليه ديناً وصالحا على بعضه بعد الانكار صح عندنا ولو وقع الصلح عليه خاصة ولو
 سقط عنه الباقي للاصل ولما رواه عمر بن الخطاب قال لصديق له صلح على بعض ما صلح عليه قال ليس له الا الذي صلح
 عليه وقال الشافعي بنظر ان صالحا من الف على خمس ما ثمرة من الف الفقة لم يصح لان القبيح يتقد برغبة وابداء رغبة على ما في الفقة يمنع وان احضر حشمة
 تصالحا من المدة عليها فهو من بيت على صلح الخطيئة في الدين ان لم يصح ذلك فهذا اولى وان صح فغنى وجهان والفرق ما في الفقة ليس ذلك المعنى
 ففي الصلح عليه معاوضة ولا يمكن تصحيحه معاوضة مع الانكار عندهم وانفق القائلون على ان وجه البطلان هنا ارجح وكما هو عندنا باطل لما يتبين
 من جواز الصلح على الانكار وجواز الاعتراف **مسئلة** لو تصالحا حاشا حاشا في انهما تصالحا على الانكار وعلى الاقرار لم يكن لذلك اختلاف
 عندنا فائدة لصحة الصلح في الموضوعين اما الشافعية القائلون بصحة الاعتراف وبطلان الاعتراف على الانكار فقال القاضي ان منهم من يقول قول من
 بدعي الانكار لان الاصل عدم العقد والعقد بطلان ذلك على خلاف ما سبق في نزاع المتعاقدين ان العقد الواقع بينهما هل كان صحيحا فاسئل **مسئلة**
 لو قال احد الوارثين لصاحبه تركت نصيبى من التركة اليك فقال قبلت لم يصح ذلك لان ذلك ليس من الفاظ العقود الناقلة ويبقى حقه كما كان لانها ان
 كانت عينا فلا بد فيها من ايجاب يقول مقضيها للمتلبيك وان كان بينهما دين فلا بد من ابراء ولو قال صلحتك من نصيبى على هذا الثوب فقال قبلت
 صح العقد ولزم وقال الشافعية ان كانت التركة لعينا فهو صلح عن الغنى وان كانت بوقا عليه فهو صلح عن الدين وان كانت على الناس فهو صلح
 من غير من عليه بدعي وقد سبق حكم ذلك وهو بناء منهم على ان صلح نزع على غيره ولو كان في التركة عين فدين فان كانت بوقا عليه فصالح عن الدين وان
 كانت على سائر الناس فهو صلح الدين من غير من عليه الدين وان كان بينهما عين فدين على الغير ولو يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين فالصلح عندهم
 باطل في الدين واماني العين يقولون عندهم مبدان على قولين تفريق الصفة وعندنا ان ذلك غير جائز وان الصلح ليس نزع غيره **مسئلة** لا
 يترط في الصلح عن الامان ما يترط في بيع الامان عندنا لان الصلح قد بينا انه عقد مستقل بنفسه فلو كان في بدعيه الف درهم وحضور دينار
 فصالحه منه على الف درهم عندنا وقال الشافعي لا يجوز وكذا لو مات عن ابنين والتركة الف درهم ومائة دينار ومضى في بدعيهما فصالحه الاخر من نصيبه
 على الف درهم ولو كان المبلغ مائة درهم غير فصالحه على الف درهم يجوز عنده ايضا والفرق انه اذا كان الحق في الفقة فلا ضرورة الى تقدير المعاوضة فيه
 فيجعل سنوفا لاحد الا لغيره مع اضا بالآخر من الدين وان كان معينا كان الصلح عنه عينا فانه باع الف درهم وخمس دينار بالف درهم وهو من
 صور مدعومة وهذه التفرجات عندنا باطلة لان صورة مدعومة عندنا جائزة والصلح على الانكار جائز وليس الصلح عندنا نافع البيع **مسئلة** لو بينا
 انه اذا قال المدعي عليه لنكر صاحبي على كذا لو يكن اقرارا منه لان الصلح قد براد براءة المعاوضة وقارة قطع الدعوى والمضمومة واذا عملها لم عمل على
 الاقرار ولو قال ملكك هذا بكذا كان اقرارا لان في ذلك اعترافا بانه ملكك ولو قال بعضي قال بعض الشافعية لا يكون اقرارا ويكون مبرزة قوله صاحبي لان الصلح
 وبيع عندنا فغنى واحدا قال الباقر انه يكون اقرارا بمنزلة قوله ملكك وهو العقد عندنا وبه قال ابو حنيفة لان البيع لا يصح الا فيما يصح ملكه فهو
 بمنزلة قوله ملكك **مسئلة** لو ادعى داره بده فانكر القسب عواه فصالحا على ان يسكنها المدعي سنة صح وكان صلحا كما ما بنفسه ليس فرعاً على
 غيره وقال الشافعي انه فرع العارية بل هو عين العارية للدار منه يرجع فيها متى شاء وليس معاوضة لان الرقبة والنافع ملكه ومحال ان يتنازل عن ملكه
 وهذا على تقدير ان يقع الصلح مع الاعتراف اذ ثبت هذا فاذا رجع عن العارية لم يستحق اجر المدة التي مضت كما هو قضية العارية عندنا اكثر الشافعية ونقل
 بعضهم وجهها انه يستحق ان يجعل سكنى الدار في مقابلة دفع البديعها وان عووض فاسد فيخرج الى اجرة الثلث ولو صالحه على ان يسكنها سنة بمنفعة عبد
 سنة فهو كما لو جرد له سنة بمنفعة عبد سنة **مسئلة** قد بينا ان الصلح عقد قائم بنفسه فلو صالحه عن الزوج الاخر شيء صح سواء شرط
 القطع او لا وقال الشافعي يصح بشرط القطع ولو لم بشرطه لم يجز ولو كان الصلح عن الزوج مع الارض جاز ولم يجمع الى شرط القطع عندنا في اصح الوجهين
 ولو وجد المتنازع ثم اقر المدعى عليه وتصالحا عنه على شيء جاز عندنا سواء شرط القطع او لا كما لو باع نصف الزرع مشاعا لا يجوز بشرط القطع او لم
 في اقرار بشرط الحكم في الاصل **مسئلة** لو ادعى على دثر المبتدأ من تركته وزعم ان البتغصبها منه فصالحا عنها جاز الصلح سواء اقر
 له او لا لما تقدم من جواز الصلح عندنا مع الاقرار والانكار بشرط الشافعية جواز الصلح اعترافهم له بدعواه فاذا اعترفوا ودفعوا الى احد منهم ثوبا مشتركا
 بينهم لم يصلح عليه جاز وكان عاقدا لنفسه وكل من باقى الورثة ولو قالوا لو صلحنا عنه على ثوبك فصالح عنهم فان لم يمسهم في الصلح وقع الصلح
 له عندنا وان سماهم وقع عنهم وللشافعية وجهان في التمسك هل تلغى ام لا فان لم تلغ فاصلح يقع عنهم وهل يكون الثوب هبة لهم او فضا عليهم
 في الشافعية وجهان لا قريب عندي التفصيل فان ثبت التمسك فالصلح كله للعاقدا وبطلان نصيب التركة ويخرج حصته على قولين تفريق الصفة
 للشافعية وجهان وان صالحا احدهم على مال لا بد من اذن الباقي ليمتلك جميعه لدار جاز وان صلح لكون جميع الدار له ولم جميعا الفقه ذكرهم وعما
 الوجهان في ان الكل يقع له او بطلان نصيبهم ويخرج نصيبه على الخلاف في تفريق الصفة والعتد انهم ان اجازوا ما صلح المعنى شاركووا لا فلا وكان
 الباقي للغير **مسئلة** اذا سلم الكافر عن اكثر من اربع شئ خيرا ربا منهن فان مات قبل الاختيار والقيمين وقفا لم يثرب بينهما فان صلحوا
 على الانقسام على تفاوت او تساوي لم يكن من وجب البه والوافق الشافعية على ذلك فقال بعضهم هذه المسئلة تدل على جواز الصلح على الانكار لان
 كل واحدة منهن تنكر كل من عداها سواء تلتص بها الصلح الجارى بينهما صلح على الانكار قال بعض الشافعية انهم بين امرين ان اعترف بقبول
 الاشكال فثبتت حصة منهن بمنكره لغيرها ولا مدعية لنفسها في الحقيقة واما نصيب القسمة والحالة هذه مع العمل بالاستحسان للضرورة في
 وسداد التوفيق لا الى نهاية وان دعت كل واحدة منهن لوقوف على اختيار الزوج اياها فكل من اخذت شيئا نقول الذي اخذته حتى وساحت الباقيا

كتاب الصلح

بالباقى متبرعة والمالك غير ممنوع مما يتبرع به وقد سبق اختلاف بينهم في صلح المخطوط في العين من صحته اجماع هذه المسئلة وقال لاقتسام الجارى بينهم صلح
ومن اجله فرق بين المال هناك في يد المدعى عليه وفصل الامر من ان يمكن تجديدها استوات الاقدام ولا طريق الى فصل الامر سوى اصطلاحهم في الوصل
على ان تلخذ ثلاث منهن اربع المال الموقوف ويبدلن للباقيات عوضا من خالص مواهبان جازع عندنا للعمود وقال الشافعي لا يجوز لان الصلح هكذا بذلك
عوض ملوك في مقابلة ما لم يثبت من اخذ عوضا في معاوضة لا بد وان يكون مستحقا للعوض فاذا لم يكن الاستحقاق معلوما يجوز احد العوض تملك من خلق
ذو جبهة ومات قبل البيان وقنعنا للمال الربيع او التمس واصطالحنا وكذا الوادعي ثانيا ودفعته بد الغير وقال الوادعي لا يمكن كما هي كذا لو بدعيا اذ ربي
بدها واثم كل منها بينة ثم اضلحا او كانت بد ثالثا وثلاثا لا تتساوى البهتان بالعراض فاصطالحا **مسئلة** لو كان بين رجلين نذر فادعاه فاحده
احدهما على نصف الزرع بعد ان اقر له بنصفه صح وكذا لو انكر عندنا خلافا للشافعي ثم ان كان مطلقا وكانت الارض لغير المصلح المستحق فالصلح فاسد عنده
وان كانت الارض له فوجها وان شرط القطع لم يصح عنده لان قسمة لا تصح وقطع جميعه لا يجوز لتعلق حق الترتيب به وادعي رجل على رجل زرع في ارض
فاقر له بنصفه ثم صاحبه عن نصفه على نصف الارض جازع عندنا وقال الشافعي لا يجوز لان من شرط بيع الزرع قطعه ولا يمكن ذلك في الشاع ولا شرط عند
ممنوع وكذا القياس على البيع فان صاحبه منه على جميع الارض بشرط القطع على ان يتم اليه الارض فارغة صح عنده لان قطع جميع الزرع تبع بنصفه بحكم الصلح
والثاني لتفريق الارض لا يمكن لقطع وجرى ذلك مجرى من اشترى ارضا منها زرع ومن شرط تفريق الارض فانه يجوز كذا هنا ولو كان قد اقر له بجميع الزرع فاحده
من نصفه على نصف الارض تكون الارض والزرع بينهما نصفين بشرط القطع نظرا فان كان الزرع في الارض بينهما حق جازا الشرط لان الزرع يجب قطع
جميعه وان كان في الارض بحق لم يجوز عند الشافعي لا بد لا يمكن للبيع وقال بعض الشافعية انه يجوز اذا شرط على بايع الزرع قطع الباقي بنصفه ومنعه خروجه
لان باقى الزرع ليس يبيع فلا يصح شرط قطعه في العقد عنده بخلاف ما اذا اقر بنصف الزرع وصاحبه على جميع الارض لانه من شرط تفريق البيع **مسئلة**
لو الف رجل على اخر عبدا او ثوبا او شيئا ما قيمته ما دينا فادعاه عليه فاقوله به ثم صاحبه منه على كثر من ذر صح عندها وكذا لو نكره ثم صلحه
وبه قال ابو حنيفة للاصل لان الثوب الحيوان ثبت في الذمة مثلهما في الاثلاث فكان الصلح على مثلهما وقال الشافعي حمله اصله لان الواجب في
الذمة قيمة المثلثة ون مثله ولهذا لا يثبت له مثله وان كان الواجب القيمة فاذا صاحبه عليها باكثر من قيمتها او اقل فقد عارض عليه متفاضلا وان كان
بباقى النكود والكل ممنوع ولو كانت قيمة العبد الفاضلحة على الف مؤجلة صح ولزم الاجل عندنا وبه قال ابو حنيفة واحمد للاصل للمعيرة لانها لا تغل الاغلية
القيمة فكان ما سميها تقديرا للقيمة فكان جازيا كما لو قد اصدق الصدقات للمفوضة مؤجلا وقال الشافعي لا يتاجل ولا يصح الصلح لان الواجب هو دين ذمتها
كان العوض مؤجلا كان بيع الدين بالدين وهو باطل ونقل الحق من العبد الى قيمته انما يكون على سبيل المعاوضة والبدل يكون بيع الدين بالدين
قد عرفت ان الواجب القيمة وهي حاله فلا يتاجل والصدق غير واجب انما يجزى بالعرض عند اجابته فاختلفا ونحن نمنع كون اصله تبع **مسئلة**
لو ابحر الشريكان وحصل بيع وكان بعض المال دينا وبعضه عينا فاصطالحا وقال احدهما لصاحبه عطفي اس المال والربح والخسران لك بدل العوض
ولما رواه ابو الصبح في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجلين اشتركا في مال فربح احدهما دينا وكان من المال دين وعين فقال احدهما لصاحبه عطفي اس
المال والربح لك مما توى فغلبك فقال لا بأس به اذا شرط وان كان شرطه ما عدا ذلك كتاب الله عز وجل **مسئلة** لا تصح قيمة الدينون
فلواقسم الشريكان الدين الذي لهما على الناس وقبض احدهما وتلف نصيبه الاخر وجب على القاض دفع نصيب الشريك ما قبضه له لا بطلان القيمة لهما
بتميز احدا الحقين من الاخر ولا تميز في الدينون لانهما مطابقة لا تتغير الا بالقبض ولما رواه سليمان بن خالد عن الحسن بن صالح ان الصادق عليه السلام
عن رجلين كان لهما مال بايديهما ومنه متفرق عنهما فافتنما بالسوية ما كان في ايديهما وما كان غائبا عنهما فملك نصيب احدهما ما كان غائبا استوى
الاخر فغلبه ان برده على صاحبه قال نعم ما ذهبت اليه **مسئلة** لو ما طل الدينون صاحب الدين عن دينه حتى مات فضاخ ودرته على بعضه فمات
ولم يكن للورثة الطالبة الظاهر ولا بركة الصالح فبنا بينه وبين الله تعالى لما تقدم ان ذلك من صور الاكراه ولما رواه عمر بن يزيد في الصحيح عن الصادق
قال اذا كان للرجل على الرجل دين فطله حتى مات ثم صلح ودرته على شيء فالذي اخذ الورثة منهم وما بقي فهو للبئس شئ وفيه منة الاخر وان هو لم يصلح
على شيء حتى مات ولم يقض عنه فهو للبئس باخذ به وكذا الوادعي كذا با على غيره فضاخه الغير لو يبيع الكاذب بعينه مال الصلح الامع الوضال
مسئلة يصح الصلح على الاعيان بمثلها او بالنافع وبابعض الاعيان وعلى النافع بمثلها وبابعضها ولا يشترط ما يشترط في البيع فلو صاحبه الدينان
بدراهم او بالنكس صح ولم يكن صرا ولو صاحبه على عين باخرى من الربويات ففي الحاتر بالبيع نظر وكذا في الدين بمثلها فان احقناه فند لو صاحبه من الف رجل
بمخس مائة خالة ولو صاحبه من الف رجل بمخس مؤجلة ففي كونه ابروا اشكال بل لم الاجل ولو طر استحقا واحدا للعوضين بطل الصلح لو وقع له الصلح على
العين ولو صاحبه على ثوب تلفه بدراهم على درهمين صح الصلح وقد سبق **الفصل الثالث** في مزاحم الحقوق وفيه مباحث الاثر في الطر
مسئلة الطرق نوعان نافذة وغير نافذة الاول النافذة والناس كلهم في السلوك فيها شرع سواء مستحقون للمزمنة والى كحدان يتصرفون في الجداره
بما يبطل المرد فيه او ينقصه ويضرب بالارادة من بناء حائط او دكة او صنع جناح او سا باط اذا ضرب بالارادة اجماعا ولو مرضه بالارادة بان كان عاديا لا
ينظم به التدريب جازيخ الجناح والساباط من غير منع عند بعض عمدا وبقرا قال مالك الشافعي والاوزاعي احمد واستحق ابو يوسف محمد لا ينفق
بما لم يتغير بل احد عليه فكان جازيا وليس لاحد منعه كالا ستلال بحائط الغير والاستطراد في التدريب لان الناس ينفقون على اشياء الاجنحة
في الطرق النافذة والشوارع السلوكية جميع الاعضاء في سائر البقاع من غير انكار فكان سائعا ولا ينبغي صلى الله عليه واله رضي الله عنه من بابي دار
العباس والجناح مثله لاشتركا في النفع كما بينه عن الضري وقال الشيخ رحمه الله وابو حنيفة لا يعتبر بالاضر من عدمه بل ان عارضه فيه رجل من المسلمين
زرع ووجب قلعها وان لم يكن مضرا به ولا يغيره والاراك لانه ينفق حق غيره بغير اذنه فكان له مطالبة بقلعه كالوئبي كره السلوك او وضع الجناح في
سلوك غيره والقياس ممنوع فان الضر يحصل مع بناء الدكة بخلاف الجناح والساباط والروشن لان الاغني يضر بها وكذلك اللبل المظلم فبعض الصبيح يحصل

وحسب الطريق بها اختلاف شائع ومثل ذلك لا يجوز للمترتبة الا بانها خلاف الطريق فانها **فروع** اشهرها في جوار اشراج الجناح لذن الامام في ذلك
 اذن منه جاز ولا فلا وهو ممنوع لا اتفاق الناس على علمه **مسألة** الصابغ في الضرر وعدم العرف وتختلف بحال الطريق فان كان ضيقا لا يبرهنه الضيق
 والموافق حيث تقع بحيث يبرهنه مقتضاها الجمل مع الكثرة المنصوبة على راسه على البعير لانه يتفق ذلك ان كان نادرا ولا يتطرق الزيادة عليه
 وفي بعض الشافعية بحيث يكون بحيث يبرهنه منصوصا لرجح وان كان منصوصا بغيره الجحوش والاحمال وحيث لا يضر بالعاريات الكنايس
 ان يتمكن الغارس من المخرجة ورجحه من نصيبه ببلغه لانه قد يزوم القويك فيحتاج الى ان ينصب الرواح وقال بعض الشافعية لا يقدر بل لا يمكن
 وضع الرمح على عنقه بحيث لا يبال في تحته حد ولا يبرهن به لانه قد يفسح اذا وضع الجناح او الرأس او الساباط في الدرب السلوك على وجهه
 بالمار بحيث يبرهنه وعلى السلطان الزم به ذلك فلا يصالحه الامام على بعضه او بعض الرمية على شيء لم يجز لان ذلك بيع الهوا منقذ او هو باطل
 والهوا لا يبرهنه بالفضل بل يبيع الدار كما يمل مع الامم لانه ان كان ضرا لم يجز اخذ العوض عنه كبناء الدكة في الطريق وان لم يكن مضرا كان جازا ولو كان
 فلا يمان في الطريق لا يجوز ان يؤخذ منه عوض عنه كالسلوك واحده من الرمية ليس هو المستحق ولا يثبت حقه في لو اطمح الطريق بوضع الجناح او
 الرأس او الساباط فان اذهب لضربا بالكلية منع اجماعا لانه يمنع السلوك فيه وان لم يبد فبعضه وجعل بل بعضه فالوجه منع ان يضر به المادة والا فلا
 ذلك الشافعية قولان احدهما النعم وط والثاني الجوار **مسألة** لو اخرج رؤس في شارع او درية فله ان يبرهنه المقابل لا اعتراض عليه ولا منع منه سواء
 استوعب عرض الدرب ولا او لم يحصل ضرر ولا حد به وليس له وضع طرفي خشبه على حائط جاره وان لم يضر به الجار ولو اخرج رؤس في بعض الدرب كان
 محاذ به اخرج رؤس في باقى من الهوا وليس لصاحب لروشن الاول منعه ما لم يضع على خشبه شيئا وان اذ محاذ به بان يخرج رؤس تحت فوشن محاذ به
 ذلك فلا يمان رؤس فوق رؤس محاذ به جازا او لم يضر به ان يكون على الساباط الاضر بالمادة الرؤس السفلية ولو اطمح الدرب بوضع الرؤس الثاني اذ
 خاصه وان الاقل لان الضرر انما حصل في الثاني ان كان اول الاول لم يحصل **مسألة** اذا اخرج جناحا او رؤس في الشارع النافذ فقد يثبت
 ليس لاحد منعه مع عدم الضرر به ولو ضرر جاره بالاشارة عليه فالاقرب ان لا تمنع لانه قد يحصل به الضرر بخلاف ما لو كان الوضع ملكا او المجل على
 جاره فانه لا يمنع ذلك حصل معه الاثر ان كان ثلاثا ان الضرر في ملكه كيف شئت بخلاف لروشن الموضوع على شرط عدم ضرر الغير به فاذا فرض ضرر
 ما لم يجز وضعه في منع في ذلك من الاشارة على الجار ولا من المقتضية لا مكانه وليست اعرف في هذه المسئلة بالخصوصية نصا من الخاصة ولا من
 العامة وانما نص في ما قلنا من اجتهدا وتعل جري يفت عليه او يجزى بغيره بجهته الى خلاف ذلك **مسألة** لو وضع جناحا لاضرر فيه
 او رؤسنا كذا ذلك فانهم لم اوهده له لالك او جاره فهو وتعد باثم وضع الجار رؤسنا او جناحا في محاذه او درية او مكان رؤس الاول جازا وصالحا
 ببلان الاول كان يستحق له ذلك بسبقه لانه قد اذن في مسبقه الثاني الى مكانه كان اولي كرجل جلس في مكان مباح او درية فله ان يبرهنه واثم فانه يبرهنه
 من الجلس ويكون بغيره الجلس مكانه وليس للاول ان يجازي ان اخرج الاول بكونه هنا ومنع منه بعض الشافعية لان الجاني في الطريق السلوك الواسع
 بالعمود ولما ملأ الناس لا يبطل حقه فيجوز ان يرد الى عن ذلك الوضع وانما يبطل بالضرر لا بغيره على ما يلقى فيقاس به ان لا يبطل بجوار الانهدام والحد
 بل يغير اعراسه من ذلك الجناح ورجحه عن اعادته وتغن يمنع الحكم في الاصل فيمنع او لو يثبت على ما ياتي ان شاء الله لا يجوز له احد ينلوه ولا يخرجه في
 الطريق المسالمة ان يثبت الطريق وضرر بالمادة لجماع القول عليه سلم لاضرر ولا حد به وان كان منصوصا لاضرر بالمادة وضعه فالاولى المنع ان يضر بالانها
 زاد على هذا الطريق النافذ لان ذلك لا يجوز له خصاصا له فيما هو مشترك له وسرع بين الناس لان المكان المشغول بالسلوك لا ياتي فيه السلوك والا
 وقد يزوم المادة ويضر عليهم السلوك فيه فينتفرون بها لانه يباطل الكفة فاشبه مكان البناء والغراس بالاملا لا فانقطع اثر احتفاظ السلوك فيه
 بخلاف الاجنحة والراش وهو احد قول الشافعية والثاني انه يجوز ذلك الوضع الجناح والرؤس الذين لا يضران بالمادة وقدر في الشافعية **مسألة** لو
 الطريق المتخذ في الارض المباحة انما تشاح اهله في وضعه وسعة وضيقه سبغ اذرع لان ذلك قد رما تدعو الحاجة اليه ولا يبرهنه عليه ما رواه مسمع بن عبد
 الملك عن اصادق عليه السلام قال والطريق اذا تشاح اهله فله سبغ اذرع ومثله لدى السكوني عن الصادق عليه السلام والخبران موثقان اذا تقرر هذا
 فهذا الحد مع تشاح اهله في ذلك لدرية لا تقابل له وروى عنه ولا عبرة بغيره ولو انفقوا على وضع اضيق منه في الابتداء جازا ولو لم يكن لاحد الاخر
 وطلبه لتوسعة فيه ولذا وضعوه على حد السبع لم يكن لهم بعد ذلك تضيقه ولو وضعوه اوسع من السبع فالاقرب ان لهم ولغيرهم الاختصاص ببعضه
 الى حيث يملك هذا الحد فلا يجوز بعد ذلك التخصيص عنه **مسألة** الشوارع لا يجري عليها اصلان احد فلا يخص بها شخص من الاشخاص بل هي
 بين الناس كافة شرع سوله بلا خلاف ولا فرق في ذلك بين الجوار المتدا في الصغارى والبلدان وانما يصير الموضوع شاعرا بامور ان يجعل الانسان ملكه
 شاعرا وسبب السبلا وسبب ذلك منه شخص ما يخرج جماعة اضر من تير او بلدة وتير كوامسلكا نافذا بين الدور والمساكن فينفقوا اليه الابواب ويصير موضعها
 من التوات جارة بسلوك الناس فلا يجوز تغيبه وكل موافق يجوز ان يطرأ لكن لا يمنع احدا من لعبه وصرفه لانه عليه فليس له حكم الشوارع الثاني الطريق
 التي لا ينفذ كاستكة المسدودة التي تهتم الى ملك الغير ولا منعها الى المباح وذلك ملك لا يباب الابواب فيها هذه الطريق لا يجوز لاحد اشراج جناح
 فيها ولا رؤس ولا ساباط الا باذن ارباب الدرب باسهم سواء كانوا من اهل الدرب ومن غيرهم وسواء اضره بالباقي او لا لان ارباب محصورون في
 ذلك معدودون فاذا تخصص به احد منع الباقي منه فلم يجز وهو احد قول الشافعية والثاني انه لا يجوز لغير اهل السكة مطلقا واما اهل السكة
 فخلق لا يجوز لكل واحد منهم اشراج الجناح والرؤس غيرهما اذا اضر به بالمادة لكل واحد منهم الا اتفاقا بغيره فله ان يبرهنه بالاشارة
 كالشوارع وهو ثم لان السكة مخصوصة بهم فلا يتصرف فيها احد دون رضاءهم كما انه لا يجوز اشراج الجناح الى دار الغير بغير رضاءه سواء تضرر
 اذ لا اعتبار بالضرر مع اذن المتضرر وبمثل ما قلناه قال ابو حنيفة **مسألة** لو صلب واضع الرؤس او الجناح او الساباط او باب للمدعي
 السكة على وضعة جارة على الاظهر عندنا لكن الاولى اشترط زمان معين لانه حق ملك متعين الى الملك فجاز الصلابة عليه واخذ العوض عنه كافي في الضرر

مسألة

لان

منه ان لا

الشفعة والثاني ان له ذلك كالاختلاف لان له دفع الحاجز بالكلية ففتح الباب وفي قال بعضهم موضع القولين ما اذا سد باب إحدى الدارين بفتح الباب في
 لغرض الاستطراد ما اذا قصد انشاء ملكة وتحويله فلا يمنع **مسئلة** لو صالح المبيع من فتح الباب في الدرب المقطوع اربابه على مال المبيع الباب اذا
 عندنا وبه قال الشافعي بخلاف الصلح عن شراء الاجحة والباطل والروايت فانهم خالفوا فيه وعملوا بان يبدل مال في مقابلة الهواء المجرد قال بعضهم
 ان قدر امانة معينة كان الصلح اجارة وان اطلقوا او شرطوا بالبيع فهو بيع جزء من الشفعة وتزول له منزلة احدى الدارين وكان له ذلك بمنزلة مال الوصا
 غيره عن اجاره في ارضه على مال فانه يكون ذلك ملكا للتمتع ولو اذ فتح بابا في ارضه فصار له حصصه من مال الدارين على مال صحيح ويكون ذلك كالصلح
 عن اجاره الماء على السطح ولا يملك شيئا من الدارين والسطح لان السكة لا تزد الا للاستطراد فاشيات الاستطراد فيها يكون نفلا للملك الدارين والسطح ليس
 التافه لان المقصد منها الاستطراد في الماء **مسئلة** يجوز فتح الابواب في الشوارع الناس يسيرون فيقنعون ويضع المبانيت في بعضها على
 سطوحهم قد باوحدتها من غير انكار احد منهم فكان اجاعا هذا اذا لم يتضرر بوضعها احد فوضع ميزاب الدرب السلوك وجب فله
 واما الطرق الخاصة الغير النافذة فليس كاحد من اربابه وضع ميزاب ينفذ فيها الا باذن كل من له حق فيها وليس المتقدم باب في راس الدرب المسدود
 منع المتأخر باب في صدر الدرب منه من وضع ميزاب ذالم نقل بشرطة او لم يصل ضرره اليه وكذا لا يجوز حضرا بالوعة فيها الا باذن اربابها ان كانت
 انفع لهم ما الطرق السلوكية فكذلك لا يجوز احداث بالوعة فيها بل كل بالوعة وضعت في اصل وضع الدرب هناك ثم ليس لاحد ان يفتحها وكل بالوعة
 استحدثت فان لكل احد من المسلمين ان يفتحها **مسئلة** اذا كان له باب في شارع وظهر دارة الدرب غير نافذة فادان يخرج وروشا فيه لو كان له ذلك
 لان الدرب مملوك لقوم باعيا منهم وليس له حق معهم فيه ولو كان له فيه ميزاب كذلك عندنا لا يجوز له الاحداث الا باذن اربابه والشافعي في ذلك نقض ما اذا
 اذن ارباب الدرب المختص بهم في وضع باب ونصب ميزاب واشترع جناح او دروازة او باط كان هذا الاذن عارضا يجوز الرجوع فيه متى شاء لكن مع الاثر
 لانه سبب في ثلاث مال الغير على اشكال **مسئلة** يجوز فتح الروايز والشبابيك في المحيطان التي في الدرب المسدودة وليس كاحد منع ذلك ولو كان
 لصاحب الحائط في ذلك الدرب بابا ولو لم يكن كان له دفع جميع الحائط وان وضع مكانه شباك في بعضه او في اعمامه في باب لمعنى غير موجب وهذا كذا في فتح
 دروزة وشباك في حائط الفاصل بينه وبين جاره وان حرم عليه الاطلاع الى دار الغير بل يستفيد الاضاءة في بيته وللمجاور ان يبنى حائط في وجهه تساكرو
 وفروقه وان يمنع الضوء بذلك سد الرواية والشبابيك **مسئلة** يجوز لكل احد الاستطراد في الطرق النافذة على اى حال شاء من سائر طرق
 ودكوت بجزء ولا يفرق ذلك بين المسلم والكافر لانها موضوعة لذلك اما الطرق المقطوعة فكذلك مع اذن اربابها ولو منع واحد ومنعوا باسرها
 فالاقرب عدم المنع لان لكل احد دخول هذا الزقاق كدخول الدرب النافذة وفيه اشكال اقرب ان جواز دخولها من قبل الاباحات المسندة الى قراب الاحوال
 فاذا عارضه نص المنع على يد اربابها او افعال الدرب لها فالاقوى المنع الا مع اذن الجميع فيه ولو كان بين اربابه طريق نافذ فغير تحته سداها من
 احد بها الى اخرى فحكم الاية قال بعض الشافعية لا يمنع وهو جديان لم يتضرر به احد من المارة وليس له ان يحجز على وجه الارض ثم يعمل الاية وكذا لا يجوز عمل
 في الطريق المسدود الا باذن اربابه وان حكم الاية وحفر تحت الارض كان اربابه محصورون وسواء حصل لهم ضرر بذلك ولا خلا فالبعض الشافعية ولا
 يجوز وضع سائبة منسكة في درب سلوك سواء تضرر بها السائر ونهيا او لا ولو حضرها كان لكل احد ان ينها ويضع عليها ان يحاكم فالاقرب جواز
 ازالة لكل احد ولو سد الطريق النافذ كان لكل احد ان يفتحه كما كان اذا لم يسد واعادته كما كان ولو جعل الطريق المقطوع مسلوكا بان جعل الاستطراد
 في ملكه ورفع الحاجز فان كان سبيله مؤبدا وسلك فيه احد لم يكن له بعد ذلك قطعه ولو لم يرد تسبيله كان كالمادة يجوز له الرجوع فيه ولو غضب ملك
 غيره فجعله طريقا كان للمالك الرجوع الى عين ملكه وقطع السلوك منه **البحث الثاني** في الجدران والنظر في امور ثلثة **الاول** التصرف في الجدار
 بين المالكين اما ان يكون مختصا بمالك واحد او يكون مشتركا بين صاحبي المالكين فان كان مختصا بمالك واحد كان له التصرف فيه كيف شاء بهدمه وبناءه
 وذلك ليس بالضرر وضع خشبة ولا يفتح عليه الا باذن مالكه عند ما اجمع فيه قال ابو حنيفة والشافعي في الجدار بقوله عليه السلام لا يجل مال امر مسلم الا بطيب
 نفس منه ولان العمل قاض بفتح تصرف الغير في مال الغير بغير اذنه وقال مالك اخذ ان الجدار يصنع الجذوع على جدار غيره فان امتنع الجير على ذلك هو المالك
 قول الشافعي في القديم لما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه واله قال لا يمنع احدكم جاره ان يضع خشبة على جداره قال فنكر القوم رؤسهم فقال ابو
 صبرة مالي راكعنها من ضررهم والله لا يمنعها ائني لا تضع هذه السنن بين ظهركم ولو سلم الحديث لم يحل على الاستعانة لما تقدم من الحديث الاول لا عرفت
 هذا فندم شرط الشافعي في قوله القديم امور ثلثة **الا** يحتاج مال المالك الجدار الى وضع الجذوع عليه **ب** ان لا ينفذ الجدار في ارضه ولا يبنى عليه اربعا
 ولا يصنع عليه ما لا يحتمله الجدار بضره **ج** ان لا يملك شيئا من جداره وان البعثة التي يربطه فيها فلا يملك الا جدارا واجدا فان ملك جدارين فليس ينفذ
 عليها ولا يغيرها حال هذه صاحب الجدار وجعل بعض الشافعية عوضا لشرط الثالث ان يكون الجواب ثلثة من البيت لصالح البيت وهو يحتاج الى
 جانبين مع فلما اذا كان الكل للغير فانه لا يصنع الجذوع عليها قولا واحدا **مسئلة** قد بينا انه ليس للمجاور وضع جذوع ولا غيره على حائط القبر وان
 كان محتاجا الى موضع وكان الجار مستغنيا عن الحائط الا باذنه فان اذن في الوضع بغير عوض فما عاودة له الرجوع فيها متى شاء قبل الوضع فحائطها قطعوا
 بعد الوضع لجذوع والبناء عليها فالاقرب ان لا الرجوع اية كل سائر الموارى لكن ليس له القلع مما نابل مع الارض وان كان القلع يؤدى الى خراب ملك
 الجار وان شاء ابقاها لاجرة فثبتت الجوار بين القلع بالارض بين البعثة بالاجرة كالأوعار ارضا للبناء وهو ظاهر قول الشافعية قالوا ان في اعادة الارض
 امر ثالثا بخبر به وهو ملك البناء بالقيمة وليس للمالك الجدار ذلك لان الارض اصل فجاز ان تستمتع البناء والجدار تابع فلا يستمتع وعندى ان لا
 هذا ولا في الارض وقال بعض الشافعية انه ليس له القلع لان القلع يتداعى لما هو خاص ملكا يستعمله لا الجذوع اذا نفعت اربابها من جداره ولو شتمت
 على الجدار الثاني بل يثبت الاجرة خاصة وقال بعضهم انه ليس له الرجوع عاصلا ولا يستفيد به القلع ولا طلب الاجرة في المستقبل لان مثل هذه الاعارة
 يردونها لنا بغيره فكان بمنزلة ما لو اعار ارضا للدفن فدفن لم يملك المعبر من قلعة ولا من طلب الاجرة ولعل بينهما فارقا **مسئلة** لو اذن للمجاور في وضع الجذوع

جاء

05

[illegible]

[illegible]

وحدوا الاتفاق عليه

المعروف

كَمَا الصَّحَابَةُ

الظلمة لو وجد بناء أو خشب أو حجر ما في ملك غيره أو سطر ولو بيع السبيل قبل تقديم قول مالك الأرض المحاطة عدم الاستحقاق وقال بعض العامة
يقدم قول صاحب البناء والخشب والسبيل لأن الظاهر حق في حجره البناء الثاني ولو اختلفا في ملكه لم يوجب أو عدوان فالقول لصالح البناء والخشب قول
والسبيل لأن الظاهر معه ولو زال المحاط أو السطر عاد فله عادة لأن الظاهر أن هذا الوضع يجوز من صلح أو غيره وبغير نظري لا يجوز بيع حق الهواء ولا
سبيل الماء ولا الاستطران خلافا لما في بعض النسخة الأخيرة من نفي بيع حق الهواء وحق السبيل لأن بيع حق الهواء لعباس عن حجر الهواء وحق البناء
يتعلق بهما الوضع البني عليه حتى لو صلح من وضع الجذوع المشرقة على جداره ويصنع وهذا يجوز لما في البناء إجماعا ولا يجوز إجماعا المهرطو وكل حق
يتعلق بحجر في الهواء والمهرطو كحق البناء وبأجله الحقوق المتعلقة بالاعيان لما كانت عندهم مفصولة على البناء المحقق لا عيان حتى استنفذ
الوارد عليها عن النافذة موعدها بالحل **مسألة** لو خرجت أغصان شجرة الجار إلى مولد داره المخصصة به أو المشرقة بهما أو على مولد داره أو غيرها
أو على بناء أو على نفس الجدار كان للمطالبة بالزوال لأغصانها عن مولد الدار فإن لم يفعل مالك الشجرة من الإزالة لم يجز له من غير فعله نظير على الزوال
كما أن المالك يمكن ملكه وإن تلف بها شيء لم يرضه لذلك ويجوز الزوال كما إذا مال جابطه على التقديرين إذا امتنع فله تحويلها عن ما كرهه فان لم يمكن عطفها
عنه كان له قطعها كما يجتمع فيه إلى أن لا يفتقر إلى نزعها وإن كان له الزوال عنه وإن لم يزل الجار من النافذة وهو أقوى من النافذة فان صالحه مالك
الشجرة على الإبقاء على الجدار بغير عوض صريح فقد يراد الزيادة أو أنها بها أو بسبب الماء وكذا أنه إن صالحه على الإبقاء في الهواء عند خلافا للشاغبة
فإنهم قالوا إن صالحه على الإبقاء من غير أن يستند الغصن إلى شيء لم يجز له لأنه لعباس عن حجر الهواء وإن استند إلى جداره كان بعد الجوارح جازوا
كان وطالب الجار لا يبريد ولا يعرف فقد تقطعت لاهل ليس له الشقوق في ملك غيره إلا بانه لا يعرفه فله الإزالة للمولود عليه السلم العرف
حكمها حكم سائر الأغصان من جوارحها فإن تعدد قطعها لا يفسد في ملك غيره إلا بانه لا يعرفه فله الإزالة للمولود عليه السلم العرف
طامع فلو مال جداره إلى مولد الجار كان له الإزالة كالأغصان والعروق لأنه مثل ملك الغير ومنع من التصرف فيه بغير حق **مسألة** يجوز
للرجل التصرف في ملكه بأي أنواع التصرفات شاء سواء حصل بضرر الجار أو لا فله أن يبيع ملكه جارا بين الدار وإن يفتح خبوا بين العطارين أو الجبل
وكان فصادة بين الساكن وإن أضرت الجحطان بالدفق وأخرها وإن يحفر بئر إلى جانب بئر جاره يجذب ماءها أو يحفر بالوعة أو مرتقا بغير ما ذكره
بئر جاره وبغير قال الشافعي أصحها حنفية ولحمدة إحدى الروايتين لقوله الناس مسلطون على أموالهم ولا تصرف في ملكه الخاص ولو لم يتعلق به حق غيره
فلم يمنع منه كالموطع في داره أو بئر منها فإنه لا يمنع منها حرز من وصول دخان البئر أو في ذاقه بكذا وهذا قول أحمد في الرقابة الأخرى أنه يمنع من ذلك كله وهو قول
بعض الحنفية لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وهذا القول يصح بغيره ولا يرد هذا أصرا ولا يجز أن يقع منه كما يمنع من إرسال الماء في ملكه بحيث يضر جاره
يقدر على إهدم حيطانه ومن شعل نار يتعدى إلى حرات الجيران ويجوز لحد بئر مسترحة لأن منع المالك عن عمل مضلحة لغيره ملكه بغيره فله أن يحرز
مستحق فالضرر ومشرطه وليس مراعاة أحدهما أولى من مراعاة الآخر بل مراعاة المالك أولى لأن النافذة التي أعدها للماء الذي أرسله بغيره فيكون من إرسال الماء ملك
غيره فاشبه ما لو أرسلها إليه قصد أو كان ذلك غير عام إذا امتنع منه لأضرار عند عيوب لو باع بغير علم التقدي ليس فذلك وأما فله ما منع وكذا إرسال
الماء على وجه الكثرة **الفصل الرابع في النافع** **مسألة** إذا تنازع علي عينا في ملكه لم يحكم به لصاحب اليد مع اليقين وعدم البينة لأنه منكرها
صالحه عنها على شيء منها أو من غيرهما جاز سواء كان عقيب أفراد أو انكاره عند عليا خلافا للشافعي قد سبق لو كانت اليقين في يد اثنين فصدقه أحدهما
وكذا في الآخر ثبت له النصف طرأ المصدق وكان على الكذب اليقين مع عدم البينة لأنه منكره فلو صالح المدعى على مال فادركه بعد بئعه بالشفعة لم يكن له
عنده لأن الشفعة تتبع البيع خاصة والصلح عندنا ليس ببيع وإن كان على مال بغيره وعنده سقن برأسه من يفتقره ببيعها كالشافعي فقد اختلف طرق الشاغبة
عندنا فجاء في قول بعضهم أن ملكا هاتين الظاهر بسبب اختلاف في ذلك لأنه لا يعلق أحد الدكهن بالآخر وإن ملكا ما بسبب أحده من أرث أو شره فوجهان
أحدهما منع لأن الدار بغير الكذب ليست المدعى فإن ضمن أنكاره فكذب المدعى في سبب القراض وحسبطل الصلح الظاهر فعنده لم ير الأخذ بحكمنا في الظاهر
بجدة الصلح وانتقال الملك إلى المقر ولا استبعاد في انتقال نصيب أحدهما إلى المدعى دون الآخر وإن ملكا ما بسبب أحدهما شكل على بعضهم هذه الطريقة بأنها
عكس الملك لا بظاهر اليد ولا لالة للبد على اختلاف السبب فأي طريق يعرف بها الحكم لا اختلاف الاتحاد والى قول من يرجع ومن المدعى يقيم البينة عليه
وقال بعضهم أن ادعى عليه ما عن جهتين فله الكذب الأخذ بالشفعة وإن ادعى عن جهة واحدة فله وجهان ولا يخفى من أشكال لأنه ليس من شرط المدعى التمسك
بسبب الملك في بئعه بغيره فليس من شرط الانكار نفي الصبيل بل يكفي نفي الملك في بئعه بغيره فلا يلزم من تكذيب المدعى قوله وقت هذه
دعوى أن لم يثبت نصفها قال بعضهم أن تقصر لكذب على أنه لا شيء لك في دعوى ولا يلزم من تسليم شيء البطلان الأخذ بالشفعة وإن قال مع ذلك هذه الدار قد
نفسا لوجهان وقد عرفت أن هذا كله لا ينافي على من صلبا من الانتصاف في طلب الشفعة على الانتقال بالبيع خاصة **مسألة** لو ادعى ثلثان داره
بغير رجل فاقترع أحدهما بنصفها وكذب الآخر نظر فإن كانا قد ادعياها بسبب يوجب الشركة كالزول وشرا وكبرها في عقد واحد أو كان في النصف الذي
المدعى البطلان المقر له لأن الأرض يقتضي إشاعة التركيز بين الورثة فكل ما يخص يكون بينهما وذلك كما لو تلف بعض التركة وحصل لبعض فإن النافذ
يكون بينهما وأما حاصل لهما ما ذكره لو تلف بعض المال المشترك هذا إذا لم يتعرضا قبض الدار أو لولا أنهما قد قبضاها ثم عصبها ما نالا فلو لم يكن
أيهما مشترك بينهما فبعضه المقر له لأن إيجاب لأثر الشروع وهو لا يختلف وهو لا يوجب في الشافعية وحكي عن أبي حنيفة ومالك والقول الآخر أنه لا يثبتان
لأن التركة إذا حصلت في يد الورثة صار كل واحد منهما قاضيا كحقه وانقطع حقه على يد الآخر من هذا يجوز أن يطرد الغصب على نصيب أحدهما خاصة
بأنه يزال يده فإن الغصب لا يكون مشترك بينهما وإن ادعياها بجهتين غير الأثر من شره وغيره فإن لم يقولوا اشتريا معا أو قبضا فبعضا معا فالأثر عند
عدم الشركة في المقتضى حيث لم يثبت الشركة في السبب فلو لم يثبتها وإن قالوا اشتريا معا أو قبضا معا فبعضا معا فالأثر عند الاشتراك في السبب وهو
قوله في الشفعة والثاني أنها لا يثبت كان بينهما التركة لأن البيع بين اثنين بجزالة الصفقتين فإن دفعه المشتري يقتضي دفعه المقادير كان بمنزلة ما لو كان

في صول التنازع وحكمه

بعد من ولوم تعرضنا لسبب استحقاق فلا شركة بحال **مسئله** كل موضع قلنا بالثبوت في هذه الصور لو صدق المدعى عليه حدها وكذا لآخر
 بهما المصلدين عليه عن المقربة على مال فان كان باذن الشريك فتح وشارك الدعيان في مال الصلح سواء كان بعين النصف وغيره وان كان بمنزلة
 بطل الصلح في نصيب الشريك وصح في نصيبه للشائبة في صحة نصيبه قولنا نفي الصلح في بعض الشائبة بطل الصلح في جميع المقربة لوافق المتعا
 وتنازعهما ليس بمسئله لو اعياد اراضي بدلتها فكل واحد منهما يحجبها فان كان قد وجد من المقربة الذي دعوى ما يتضمن اقرارا لصاحبه
 قال هذه الدار بينهما وما اشبه ذلك شارك صاحبه فيها وكذا ان كان المقر قد تقدم اقراره بالنصف لصاحبه وان لم يتلفظ بما يتضمن الاقرار بل
 على دعوى النصف نظر فان قل بعد اقرار المدعى عليه بالكل ان الكل سلم الجميع اليه وكان هو الآخر خصم في النصف الذي ادعاه الاخر ويكون القول
 قول المدعى الكل مع الغير على الاخر البينة ولا يلزم من ادعائه النصف ان يقتضي ملكه عن الباقي لجواز ان يكون معه بينة بالنصف كالتسعة البينة على
 الجميع في الحال بل على النصف بخلاف الحقو الكلي لو ادعى الجميع ولو قال لنصف الآخر لصاحبه سلم اليه وان لم يقبل شيئا ولا اثبت لنصف الآخر لنفسه والصلح
 ولا نقاه فالأقرب من بركة المدعى عليه ان الآخر ادعى خلاف الظاهر ولا يثبت له وهو اصح وجوه الشائبة والثاني ان يترفع من يد المدعى عليه بمخاطبة
 لمن يثبت له والثالث ان يسلم الى المدعى ان يدعى ما لا يدعيه احد ويضعف الثاني بأنه يؤدي الى اسقاط دعوى هذا المدعى عن المقربة بحجة والثالث بأنه
 يثبت حق المدعى بغير بينة ولا اقرار وان قلنا ان يترفع الحاكم فانه يوجه ويحفظ الآخر كالصلح وقال بعض الشائبة بصر في مصلح المسلمين وليس يصحح
 الاصل اذا كان موقفا فانه كذلك **مسئله** لو اعيان حاطب بين ملكهما فان كان متصلا بينهما احدهما خاصة دون الآخر ايضا لا يمكن احدهما
 بعد بناءه بان يكون احدهما عليه زوج او بنت لا يتصور احدهما بعد تمام الجدار وذلك ان اصل البناء من مبدأ ارتفاعه عن الارض قليلا او كان
 متصلا ببناء احدهما في ترصيعه وعلوه ومنه دون الآخر وداخل نصف من لبنات فبني جداره الخاص ونصف من جداره الخاص في التنازع بينهما ويظهر
 ذلك الزوايا كان القول قوله مع بينة لان ذلك ظاهر في بطلانه ويحتمل ان يكون بناء القبة والاذن ووصف اللبن برضى الآخر ولجاءه فلم يزل احدهما
 اليه وحكم له بها الا ان تقوم البينة على خلافه ولو كان رصف اللبن في مواضع معدودة من طرف الجدار يحكم له به كما كان احدهما بعد بناء الجدار بين
 لبته وادراج اخرى ولو كان حاطب مبنيا على خشبة طويلة طرفها تحت الحائط المتنازع في طرفها الآخر تحت حائط اخر ينفرد به احدهما كان ذلك ظاهرا انه
 لمن بعض الحائط ملكه والجدار المبني عليه باحت به فيختلف بحكم له به وان كان الحائط غير متصل ببناء احدهما بل كان منفصلا عنهما معا فلا يبر
 ملكهما الا غيرا ومتصلا ببناءهما معا فانه بينهما فان قام احدهما ببينة ان له فضل به وان لم يكن لاحدهما بينة حلف كل واحد منهما للآخر على النصف الذي
 فيه وحكم له بها وكذا ان نكلا معا على الجدار وان حلف احدهما وكل الآخر اعدنا اليه على الحائط في النصف الذي يدعيه صاحبه فان حلف
 قضى له بالجميع وان نكل كل الآخر فهو له هذا ان حلفنا كل واحد منهما على النصف الذي يدعيه وللشافعي الحلف فيهما احدهما كل واحد منهما حلف
 على النصف الذي سلم له وهو اظهر وجهه الثاني انه يحلف كل واحد منهما على الجميع لا يترفع عن الجميع فان قلنا بالثالث فاذ حلف الحاكم احدهما على الجميع منع
 ذلك حلف الآخر عليه بل يحلف الحاكم على الجميع ايضا فان حلف الآخر على الجميع فتم الجدار بينهما لانه لو بقي الحكم به لاحدهما دون الآخر وان نكل الآخر
 بعد ان حلف الاول على الجميع حكم للحالف به من غير بين اخرى ولو حلف الثاني على النصف بعد ان حلف الاول على الجميع والله تاس الحاكم من الثاني الحلف
 على الجميع ايضا لعدم الاعتداد بهذه اليه حيث انه حلف على ما لم يحلفه الحاكم عليه الاعتداد حيث ان طلب الحلف على الجميع يستلزم طلب الحلف على ابعاده
 وان قلنا بغيرها كان النصف بينهما مع احتمال ان يثبتي خاصة وان التمس الحاكم من الثاني الحلف على الجميع فقال لا لا حلف الاعلى النصف كان الحقيقة
 مدعى النصف **ثالث** يذهب كل من قضى له بالحائط اما بالبينة او باليمين او بشاهد الحال فانه يحكم له بالاساس الذي يخضع **مسئله** اذا لم يكن الحائط
 متصلا ببناء احدهما او كان متصلا بهما معا وكان احدهما عليه بناء حاطب مبني عليه ويعتمد عليه وتدا عبا حكم به لصاحب البناء وبه قال الشافعي لان
 وضع البناء عليه بمنزلة اليد الثابتة عليه وهو نوع من التصرف فيه ناشئة بحل على الدابة في الزرع في الارض لان الظان ان الانسان لا يمكن غيره من البناء
 على حائطه وكذا لو كانت له ستر على الحائط قضاء للنصف والدال بالظاهر على الملك **مسئله** لو كان احدهما على هذا الجدار المحلول عنهما والمفضل
 بهما بغير دون صاحبه قال الشيخ في الخلاف لا يحكم بالحائط لصاحب الجدار لانه لا دلالة عليه به قال الشافعي لان العادة السامح بذلك الجدار وقد ورد
 عن المنع عنه وعند مالك واحمد ان حق على مالك الجدار ويجب التمكن منه فلم يترج بطل الدعوى كاستناد متاع اليه وتجيبه بغيره والوجه عندنا ان الحكم
 به لصاحب الجدار وبه قال ابو حنيفة لما تقدم من دلالة الاختصاص بالتصرف على الاختصاص بالملك ولا يمتنع انهما لو تنازعا في العروة والجدار لاحدهما
 حكم به لصاحبه والتمس في ثبت صحة النصب على الصلوة والسلام كان نحو لا على الكرامة لاصالة المرأة على ان التمس عن المنع لا يمنع كونه دليلا على الاستحسان
 لانا نثبت بوضعه على كون الوضع مستحقا على الدوام حتى لو زالت جازت عاداتها ولا يكون مستحقا مشروطا بالحاجة الى وضعه فبما لا حاجة اليه
 منعه من وضعه واكثر الناس لا يتسألون به ولم يرد في المادى بوجه رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه واله طائوران وسهم كراهة لذلك فقال مالك اذا حكم
 عنها معرضين والله لا يرضيها بين اكنافكم واكثر العلماء منعوها من التمكن من هذا ولان الان يترج بغير فكذلك هذا جامع الاشترار في التصرف في الاما
 تنازع في الحائط وثبت بالبينة لاحدهما حكم بالاساس لانه صلا صاحبه فيه فاذا قضى الجدار على الاساس الترجيح في الاساس وجب ان يقضى الجدار على
 الجدار الترجيح في الجدار **ثاني** يذهب لا فرق بين الجدار الواحد في ذلك وماذا عليه عند عامة اهل العلم في الدلالة على الاختصاص بالمنع منها
 مالك بالجدار الواحد كقولنا او فرق ابو حنيفة بين الجدار الواحد والجدارين فاذا فرج بما زاد على الواحد لان الحائط يبنى لوضع الجدار وع عليه
 به الدعوى كبناء الاذن بخلاف الجائع حد لان الحائط لا يبنى له في العادة وهو منوع لان الوضع يقع الحاجة وقد تدعى ولا وضع الواحد بالاستناد
 باختصاص التصرف وهو ثابت بالواحد كشوكة الا يزيد **مسئله** ولا يحكم بالحائط المحلول عنهما ان اتصل بهما باليد والخرج هو الصور
 الكنايات المتخذة في الجدار بلبينات تحج او يحصر او يجر او خشب لا بالداخل وهي الطاقات والحاجات في الجدار ولا باختصاص اللبن وذلك لان

في بيان احكام التنازع

كتاب الصلح

الجدار من لبنات مقطعة فجعل الاطراف الصلح الى جانب واحد واضع الكبر الى جانب واحد واللين من احد الجانبين ومن الاخر الشكك والمذد وبه قال الشافعي
 وابو حنيفة لا يلدن يكون وجه الحائط الى احدهما وان كانا شرا فبذلك يمكن ان يكون بينهما ما بطلت له لا تتجزى مجرى تزويق الحائط وقال مالك وابو
 يوسف يحكم به لمن البه وجه الحائط وكان لقامه والفرق قاضيتان بان من بين جابطا فانه يجعل وجه الحائط البه وهو ممنوع فان لعاقبة بان وجه الحائط يجعل
 في خارج الدار ليشاهد الناس فلا يكون في وجهه الى احدهما **مسئلة** لو كان الحاجر بين الدارين والسطحين خصاصا فانه يغلبه فغلبه على
 انه يحكم به لمن البه معاقدا القطر التي تكون في الجدار ان المتخوف من القصب شبهه واغلب ما يكون ذلك في السور بين السطوح فتشدد الجدار ويجنح ووراءه
 عليها خشبة معترضة ويكون العقد من جانب الوجه المستوي من جانب قال ابن ابو يبره رحمه الله الحضر الطن الذي يكون في السور بين الدارين القطر هو
 الحبل وبه قال مالك وابو يوسف اختلف لنقل عن الشافعي فقال بعض اصحابه عن معاقدا القطر من جهة تحكم بالخص من المعاقدا لانه لا يملك
 المعاقدا لانه فالظاهر ان رقة في ملكه وعقد ولما رواه العامة عن حارثة التميمي ان قوما اختصموا الى رسول الله في
 تحكيم به لمن البه معاقدا القطر ثم رجع الى النبي صلى الله عليه وآله فابخره فقال اصبت فاحسنت من طريق الخاصة واه جابر عن الباقر عليه السلام عن ابيه عن
 عن ابيه المؤمنين عليهم السلام انه قضى في رجلين اختصما في خص فقال ان الخص الذي البه لقطر وسال منصور بن حازم الصادق عليه السلام عن خطبة بين الدارين
 ان عابا عليه السلام قضى لصاحب الدار الذي من قبله القاطر والقول الثاني للشافعي ان يرجع من الوجه المستوي من المعاقدا لانه ليس بشهود وروى
 القول المشهور عنه وبه قال ابو حنيفة انه لا يرجع لاحدهما على الاخر لان كونه جارا بين الملكين علامة توين في الاشتراك وهو ممنوع **مسئلة** لو كان الاربع
 مبداء على راس الجدار رجع به لا يترتب من صلح الجدار فيفضي له بملكه وقال الشافعي لا يفضي له بذلك لاحتمال بناء الاربع بعد تمام الجدار
 قد بينا انه يرجع بالجدع الموضوع عليه قال الشافعي لا يرجع بذلك والجدار في يد هاهما معا فلهما وان يكون الجدار بينهما ولا يرجع الجدار عن غير بل يترك لهما
 لاحتمال انهما وضعت بحق **مسئلة** لو تنازع صاحب علو والسفل في السقف المتوسط بين علو احدهما وسفل الاخر فان لم يمكن احدا ان يثبت بعد بناء العلو
 الاربع الذي كان يكن عقده على راس وسط الجدار بعد امتداده في العلو جعل صاحب السفل لاتصاله بينهما على سبيل الترتيب ان امكن احدا ان يثبت بعد بناء العلو
 بان يكون السقف عاليا فينصب سطر الجدار ويوضع رؤس الجدار في البيت فيصير السقف بينهما قال الشافعي في خلاف يترجع بين صاحب العلو وصاحب
 السفل اذ لم يكن هناك بينة فنخرج اسم حلف لصاحبه وحكم له به لاجماع الفرقة على ان كل محمول تسفل فيه الفرقة ثم قال وان قلنا ان بين صاحب البيت
 وصاحب الفرقة كان جارا وقال الشافعي يحكم به بينهما لانه في هاهما معاقدا القول قول صاحب البيت يضرع بمسألة وقول صاحب الفرقة منع منسوبة
 لانه جابر بين ملكهما غير متصل ببناء احدهما اتصال البناء فان بينهما ما كالحائط بين الملكين وكل واحد منهما ينفذ به فانه لما لصاحب السفل بطله وارضى
 لصاحب الفرقة بطله فاستويا فيه وبه قال احمد وقال ابو حنيفة يحكم به لصاحب السفل لان السقف على ملك صاحب السفل كان القول قوله فيه كما لو تنازعا
 في جدار على انه احدهما فان القول قول صاحب العلوية ويجل بجطان الفرقة ولا يشترج لانه لا ينفذ به جابر صاحب الدار فكان في بدء وهذا السقف ينفذ
 به كلاهما على ما تقدم وهذا القول حكاه اصحاب مالك من هاهنا عنه وحكي الشافعية عن مالك انه لصاحب العلو ولا يثبت به عندى لانه ينفذ به دون صاحب
 السفل فيمنع به بالتصريف فيه فانه ارض غرفته ويجلس عليه ويضع عليه متاعه ويمكن وجوب بيتك سقفه ولا يمكن وجوب ملك الارض له **مسئلة** لو
 تنازع صاحب البيت والفرقة في جدار ان البيت حكم به لصاحب البيت مع يمينه لان الجدران في بدء وهو المنفعة هاهما وان تنازعا في جدار ان الفرقة نهي لفرقة
 في بدء والاول لا يخلو من اشكال لانه ان صاحب الفرقة له في الانتفاع والتصرف معا بل تصرفه وانتفاعه اكثر **مسئلة** لو تنازع صاحب علو السفل
 وصاحب سفل او صاحب علو الدار وصاحب سفلها ان العرصه او الدهليز فان كانت الدرجة وشبهها في صدر الدار او في الدهليز جعلت الفرقة
 الدهليز بينهما لان لكل واحد منهما فيها بدا وتصرفا من الممر ووضع الامتعة وغن قال الجويني ولا يبعد ان يقال ليس لصاحب العلو الاحق ان يجرى جعل
 الفرقة لصاحب السفل ولكن لو بصير اليه احد من الشافعية وان كانت الدرجة في دهر الدار او في الوسط من الابواب الى الممر بينهما لانه في تصرفهما فيها ورا
 ذلك الشاوية رجحان اصحهما انه لصاحب السفل لانقطاع الاخر عنه واخصاص صاحب السفل بالبدء التصرف الثاني انه يجعل بينهما لانه قد ينفذ به
 صاحب العلو والقضاء الامتعة فيه وطرح القمامات والعمد عندى الاول وان كانت الدرجة خارجة من خط الدار والدار فالعرصة باجمها صاحب
 السفل ولا تعلق للعلو بها بحال قالت الشافعية ومثال ما اذا كانت الدرجة في وسط الدار كان في صدره ولا خارجة عنه لاقا المنقطع اذا كان فيه بابان او جدران
 احدهما في وسطه والاخر في صدره فنزل الى الباب الاول بينهما وما جاورا اذا تدعيا فعلى الوجهين وقد عرفت مذهبا فيه في مقدم **مسئلة**
 اذا تنازع صاحب علو وصاحب السفل في الدج فادعاهما كل منهما فان كانت كغير معقودة او كانت سلميا حكم بها لصاحب العلو لانه ينفذ به في نفسه
 خاصة وان كانت معقودة تحتها موضع ينفع به صاحب السفل في الاقرب اليها صاحب العلو يضر لان الدرجة انما تبنى للارتفاع الى العلو ولا ينفذ
 لما تحتها بالعادة بل المقصد بها التلويك الى فوق وهو واحد وجهي الشافعية والثاني انها بينة ما لان صاحب السفل ينفذ بها بطله وصاحب العلو
 ينفذ بها ويرتفع عليها فانه في كل سقف يتنازع صاحب العلو والسفل قد سبق كلاهما في السقف ان لا يولى الحكم به لصاحب العلو مع قيام الفرق
 بينهما لان السقف بيني للبيت ان لم يكن لفرقة بخلاف الدرجة وبعضهم فضل فقال ان كان تحتها بيت يقصد ببناءها عليه كانت بينهما وان كانت
 تحتها عقد صغير موضع فيه الحب شبهه فوجبها ولو تنازعا في السلم وهو غير خارج عن الدار فان كان منقولا كما سألنا لم يرفع وتوقع فان كانت بيت
 لصاحب السفل في موضع به وان كان في غير موضع لصاحب العلو فهو به فيحكم به في الحالين لكل من هو في بدء وان كان منصوبا في موضع المرتبة فهو
 العلو لو لم يستغنى به وظهور تصرفه دون الاخر وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم انه لصاحب السفل كما في النقولات وهو المعتمد عند
 ولهذا لا يندرج السلم الذي لم يصرم تحت بيع الدار وكان السلم ممر في موضع ترفى فيه وصاحب العلو لو غلبه فابدها لانه كذا الاختصاص لمعقودة المرتبة
 وكذا ان كان مبنيا من لبن او جوار شبهها اذ لم يكن تحتها بيتا لو تنازع في البيت الذي تحت الدرجة فاحتمل اختصاص صاحب السفل به كما في البيوت

في أحكام الوضوء والصلاة

صاحب المولدان ملك الهواو يستقيم ملك القواد والشركة فيه ولو تنازع على التفتت الاعلى للفرقة فهو لصاحب الفرقة لا اختصاصه بالاستفتاء بذكر الله
صاحب التفتت الفصل الخامس في الواو مستعملات قد بينا ان الصلح يصح عن النكار كما يصح عن الاقرار والافتقار الشافعي يمنع من حجة
عن النكار وقد سلف قبله فضعفه ودمما اجمع بعضهم بقوله عليه السلام الصلح بين المسلمين جائز الاصلح احل حراما او حرم حلالا وهذا الصلح قد اطر
الحرام لانهم يكرهون ان يأخذ من مال المدعي عليه وقد حل الصلح وهو ضيق لان المعنى الذي ذكره آت في الصلح بمعنى البيع لانه جعل لكل واحد منهما
واحد من مال ما كان محررا عليه كذا الصلح بمعنى الهبة فانه جعل للموهر بانه ما كان محررا عليه الاستقاط جعل له ترك ادائه ما كان واجبا عليه لان الصلح
المتصور هو الذي يحل ما كان حراما ولو لا كونه من العقود والصلح الفاسد لا جعل له الحرام والمراد النفع من صلح يتوصل به الى تناول المحرم مع بقاء
بعد الصلح على تحريمه كما لو صاحبه على اسرقاق تر او شرب خمر او اذ كان المدعي كاذبا في دعواه او المنكوة انكاره ويتوصل الكاذب الى اخذ المال من
من غير دعائه الاخر باطنا فانه صلح بالحل ولا نسيج لمن ابرحق بغيره عن بران يأخذ من ماله بقلده او دونه واذا حل له ذلك من غير اختياره وعلمه فلا يحل
برضاه وبذلك لا يولى ولا يترك مع اعتراف الغريم فلا يحل له بيعه مع حجة وعجز عن الوصول الى حقه بل لا يولى ولا يترك المدعي هنا باخذ عوض حقه الثابت
له والمدعي عليه يدفع الشرع وقطع الخصومة وليس له الشرع مما يدل على تحريم ذلك موضع وكان الصلح مع النكار يصح مع الاجنبي فصيح مع الغريم
كالصلح مع الاقرار بل هو اولى لانه اذا صح كذا جيب مع غناه فلا يصح مع الخصم مع حاجته ليرضى واحتجاجهم بانهم معاوضة فكلنا ان اردتم ان معاوضة
في حقه ما فهو ممنوع وان اردتم ان معاوضة في حق احدنا فكلنا ان المدعي باخذ عوض حقه من النكار عليه بثبوت حقه عنده فهو معاوضة في حقه والمنكر
بثبوت حقه يدفع المال المدفوع للمضومة والمنازعة وتخلص من شر المدعي في ابرحق بغيره عن بران يثبت ثبوت المعاوضة في حق احد المتقاتلين
دون الاخر كما لو اشترى عبدا شيئا بخرته فانه يصح بكون معاوضة في حق البايع واستنفاذا في حق المشتري اذا ثبت هذا فاما يصح الصلح لو اعتقد
المدعي حقه في دعواه والمدعي عليه يعتقد براءة ذمته وان لا شيء عليه المدعي في دفع الى المدعي شيئا يدفع عنه اليمين ويقطع الخصومة ويصون نفسه عن
المبتذل وحصوله بحكم فان بابا للمؤمنين الشريعة والمروءات المناصب المحلولة يرفعون عن ذلك فيصعب عليهم الخضوع للمنازعة ويرون ذلك
الشو عنهم من اعظم مصالحهم والشرع لا يمنع من ذلك لنفسه فبما انها دفع الشرع عنها ما يبدل الاموال والمدعي باخذ ذلك عوضا عن حقه الثابت لانه في حق المدعي
الشرع من ذلك يتم ولا فرق بين ان يكون المأخوذ من جنس حقه ومن غير جنسه ولا بين ان يكون بقدر حقه او اقل فان اخذ من جنس حقه بقلده فهو مستوف
لحقه وان اخذ من غير جنس حقه فقد اخذ عوضه فيجوز ان يأخذ ازيد وان اخذ من جنس حقه اقل
الجواز ومنع منه بعض الجمهور بناء على ان ازيد لا عوض له فيكون ظاهرا وهو غلط اذا رضى المدعي باخذ ما اضره او قد سبق **مسألة** اذا ادعى عليه مائة
مالا لا مائة فانكر او اعترف ثم صاح عنه ما يجنبه او غيره جنس جاز كالضمون عملا بعموم قوله ثم والصلح خبره قوله والصلح جائز بين المسلمين فلا يولى ولا يترك
او فرضا او لقطعة او غيرها من الامانات او ادعى تزويجا في دية او في قراض او غير ذلك فصاح بحاجته فاقدم **مسألة** قلنا كذا ان الصلح من اجتناب
عن النكار والمعرف سواء اعترف الاجنبي للمدعي بصحة دعواه او لم يعترف سواء كان باذنه او بغيره او قال صاحب الشافعي ان ما يصح اذا اعترف المدعي بحقه
دعواه وهو بناء على ان الصلح عن النكار باطل وقد ثبتنا بطلانه وان كان الصلح عن دين صحيح سواء كان باذن المنكر او بغيره لان قضاء الدين عن غير مجازين
وبغير اذنه فاعلى عليه السلام باقتداء قضايه الميت فاجازه النبي صلى الله عليه وآله وان كان الصلح عن دين باذن المنكر فهو كالصلح منه لان الوكيل يتم مقام
الموكل فان كان بغير اذنه فهو اقل من الموكل من الخصومة ولغيره من المدعي فهو حائز في الموضوعين اذا صاح بغير اذنه لم يرجع عليه شيء لانه ادى عنه ما لا يلزمه
اذا كان بغيره ثبت وجوبه على المنكر ولا يلزمه اذنه الى المدعي فكيف يلزمه اذنه الى غيره ولا يمتنع باذنه بغيره ما يجب عليه فقال بعض الحنابلة يرجع عليه
كالمدعي وهو غلط لا يوجب له المدعي على المنكر كما انما يجب له الرجوع بما اذنه فلا وجه له اسلا واكثر ما يجب من قضيه عن غيره ان يقوم مقام صاحب
دين الدين واصلح له دينه فاما يجب له حق ولا يلزم الاداء اليه ولا يثبت له اكثر من جواز الدعوى ان يعلم صدق المدعي فان لم يعلم لم يجزه دعوى شي لا يعلم ثبوته
فاذا صاح عنه باذنه فهو وكيله والتوكيل في ذلك جائز ثم ان ادعى عليه باذنه يرجع عليه وهذا قول الشافعي وان ادعى عليه بغير اذنه من غير عالم يرجع بثبوت وان قضاه
محتسبا بالرجوع اعقل الرجوع لانه قد وجب عليه اذ اقر بعد الصلح بخلاف ما اذا صاح وقضى بغير اذنه فانه قضاه لا يجب عليه النكار فصار **مسألة**
اذا صاح المدعي على منكر او خلفه عبدا ونحوه من المنافع المتعلقة بالاعتياص بشرط ضبط المدة ولا يكون ذلك جازا بل اعتقادا مستقلا ينفصل عن الشافعي
فان تفتت لدار او العبد قبل استيفاء شيء من المنفعة انسخ الصلح ورجع بما صاح عند ان تفتت بعد استيفاء بعض المنفعة انسخه فبما بقي من المدة ووجه ضبط
ما بقي ولو صاح المدعي على ان يرضه جازيتم لم يصح كان البضع لا يقع في مقابلته شيء وقال بعض الجمهور يصح ويكون الصلح عند صدقها وليس شيء فان انسخ النكاح
قبل الدخول بامر بسيط الضد ان رجوع الزوج بما صاح عنه فان طالب قبل الدخول رجوع بفسخه وان كان المعلن امرأة فصالح المدعي على ان تزوجه فصار
على ان يكون بفسخها عوضا لم يصح خلافا لبعض الحنابلة وكذا لو كان الصلح عن عيب في مبيعها ففصلحها فكما قال فان زال العيب رجعت بانه لان ذلك صدقها
فوجب له لا يهرم مثلها وان لم يزل العيب لكن انسخ نكاحها بما يسطر صدقها ما جاع عليها بارش وهو ممتنع على جواز جعل البضع عوضا **مسألة**
قد بينا ان بيع الصلح عن الدين ببعضه مع الزنا لان كتمان القاضي لا يجلد ودد بها كان له عليه السجدة فارتفعت صوتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله
عليه واله خرج اليهما ثم نادى بالكمثال لبيك فاشار اليه بوضع الشطر من دينك قال قد فعلت رسول الله وفي الذي اصابك حديثه فزبه النبي صلى الله
عليه وآله وهو ملزم فاشار الى عزمائه بالضعف فاخذوا منه وهذا يدل على تنويعه مع رضاه الباطل ولو قال على ان توفيني ما بقي صح عندنا ومنع
الحنابلة لانه ما ابراه عن بعض الحق الا هو عنه بقبته فكانه عارض بعض حقه ببعض وهو ممتنع ولو كان له بغيره عينا فقال قد وهبتك فصارها فاعطى
ضخمها مع واعتبره ذلك شريطة الهبة ولو اخرجها عجز الشرط صح عندنا خلافا للشافعي في احوالنا انما اشرط الهبة الوفا جعل الهبة عوضا عن الوفا ولو كان
عارض بعض حقه ببعض هذا ليس شيء ولو قال صلحني بنصف دينك على ان نصف لك هذا فبقول صلحناك بذلك صح عندنا وهو قول اكثر

كتاب الصلح
ويفقه الفقيه

التأقية ومنع منه بعض الشافعية والمحابلة لا تترك لم يجرى بلفظ الصلح خرج عن أن يكون صلحا ولا يفتى له بغيره فلا يجرى صلحا وأما إذا كان بلفظ الصلح
سعى لها لوجود اللفظ ولو جازت المعنى كالمبته بشرط الثواب إنما يقتضي لفظ الصلح العارضة إذا كان هناك عوضا ماعدا فلا وإنما معنى الصلح
الرضا والاتفاق وقد يحصل من غير عوض كالتمليك إذا كان بموضع مسمى بها وإن خلا عن عوض مسمى به فلا يجرى على رجل بينهما فصاححة على بعضه وعلى
بناء غيره فوفقا وعلى أن يمكن سنة صفة عندنا خلافا للمحابلة للأصل احتجوا بأنه نصاححة عن ملكه ببعضه ومنفعة ومنع عدم جوازها ولو صاحبه بخلاف
عنده سنة صفة عندنا وعندهم فإن بيع العبد السنة صفة بيع ويكون الشئ سلوبا للمنفعة بقية السنة بلصاحبه منفعة إلى قضاء السنة ونحوه بغير
ذلك كان له المنفعة لا نهى عن العتق العبد أثناء المدعة مع العتق لا نهى عن ملكه بغيره فيصير عتقه للمصالح استيفاء ومنفعة المدعة لا نهى عنه بعد
ملك منفعة فاشبه ما لو عتق الأمة لترجعه بغيره فلا يرجع العبد على سبيل ما لا نهى عن ملكه بالعتق إلا عن الرقبة فالنافع حينئذ ملوكة لغيره فلم يمتنع
منافعه بالعتق فلا يرجع شيء ولو اعتق سلوبا للمنفعة كما قطع العبد من الأمة والزوجه لم يرجع عليه شيء وقال الشافعي يرجع على سبيله باجرة مثله
لان العتق اقتضى إزالة ملكه عن الرقبة والمنفعة جميعا فلما حصل المنفعة للعبد هنا فكان حاله بغيره وبين منفعة ومنع اقتضاء العتق زال الملك
عن المنفعة لان اقتضاءه إنما يكون لو كانت المنفعة ملوكة له أما كانت ملوكة لغيره فلا يقتضي اعتاده إزالة ما ليس بموجود ولو ظهر أن العبد مستحق بدين
بطلان الصلح لفساد العوض يرجع الدعي بما أقوله به ولو ظهر عيب العبد نقص به القيمة فله رده وفيه الصلح مستحل من إذا دعي نزعاً في بدو جمل
فأقوله به ثم صاحبه منه على الوجه الذي يجوز بيع الزرع فيه حتى وكذا لو صاحبه على غيره الوجه الذي يصح بيعه لأن الصلح عقد مستقل بنفسه غير فرع على شيء
ولو كان نزعاً في بدو جمل فاقوله بغيره ثم صاحبه عليه قبل اشتداد الحجر عندنا خلافاً لما لا نهى عن صلحه عليه بشرط التيقن أو من شرط القطع
ثم يجوز بغيره كذلك وقد قلنا أن الصلح عقد قائم برأيه فلا يشترط فيه ما يشترط في بيع وغيره ولو شرط القطع لم يجز لأنه لا يمكن قطع زرع إلا في
وتمتد له الصلح ولو كان الزرع لوحد فاقوله بالدعي صاحبه عليه فان شرط القطع صح الصلح عندنا وعند الشافعي وان شرط التيقن صح الصلح عندنا بخلاف
له ولو كانت الأرض للمصالح كان له بقبلة الزرع في أرضه ولو أطلق صفة عندنا خلافاً له ولو كانت الأرض للمصالح كان له بقبلة الزرع في أرضه ولو أطلق
صح عندنا وقال الشافعي أن كان المشرى له ملك الأرض لم يرجع وإن كان يملك الأرض فوجها كما إذا باع القمرة من صاحب نخيل بغير شرط القطع مستحل
لو ادعى رجل على غيره زرعاً في أرضه لم يصفه في نصف الأرض عندنا فعلاً بالأصل قال الشافعي لا يجوز لأن من شرط بيع
الزرع قطعة ولا يمكن ذلك في الماشع ونحن نمنع من الاشتراط الذي ذكره وقد سبق ولو صاحبه منه على جميع الأرض بشرط القطع على أن يملك البهائم
فأدع صح لأن قطع جميع الزرع ثابت بغيره بحكم الصلح وإبنا في المخرج الأرض فاسكن القطع واشترى أرضاً وبها زرع وشرط تقديري الأرض فانه يجوز
كذلك هنا وإن كان أقوله بجميع الزرع وصاحبه من نصفه على نصف الأرض يكون لا يشرى الزرع بينهما نصفين وشرط القطع فان كان الزرع في الأرض
بغير حق جاز الشرط لأن الزرع يجب قطعه بجمعه وإن كان في الأرض بحق جاز اشتراطه بالشرط وقد قال عليه السلام المؤمنون عند شروطهم ولا نهى عن ذلك
قطع كل زرع وتسليم الأرض فاعز وهو أحد قولي الشافعية لا يجوز لأنه لا يمكن قطع الجميع بخلاف ما إذا شرط على بائع الزرع قطع الباقي لأن
الزرع ليس ببيع فلا يصح شرط قطعه في العقد وبخلاف ما إذا فرق نصف الزرع وصاحبه على جميع الأرض كما نهى شرطه فخرج ببيع والمق الجواز لما تقدم ولا
يخص شرط القطع بالبيع **مسألة** قد بينا أن الزرع خرج من ملك الجار كما في المزارع عطفها وإن كان لها من ملكه فان أمكن ذلك بغير ذلك
ولا قطع من غير مشقة تلزم ولا عزم لم يجز أن يملكها كما إذا أمكنه أن يخرج ذبابة الغنم ملكه بغير ثلاث فإن تلفها والحال هذه وإن لم يكن أو تلفها إلا بالانداء
كان له ذلك ولا شيء عليه لأنه لا يلزمه إقرار مال غيره في ملكه فان صاحبه على أفرادها بعوض معلوم صح ذلك الشافعية والمحابلة قولان ولا فرق بين أن
يكون النقص رطباً أو باسلاً إلا أنهما في المصالح عنه لا يمنع الصحة كونه لا يمنع التسليم بخلاف العوض فإنه يقتضي العلم لوجوب تسليمه ولا حاجة
تدعو إلى الصلح عنه لكون ذلك في الملاك المتجاوزة وفي القطع الثلاث ضرر والزيادة المتجددة بمعنى عنها كالتماثل في المستاجر للركوب المتسا
للغير في الجمل له الأول وعندنا جدي يصح الصلح في الرطب أن زاد أو نقص لأن الجمل في المصالح عنه لا يمنع الصحة إذا لم يكن إلى العلم تسبيل الدعاء الحاجز له
وكونه لا يحتاج إلى تسليمه ولو صاحبه على أفرادها بجزء معلوم من ثمن أو كله لم يجز وبه قال الشافعي وأكثر العامة ومن أحدهما وإن كان العوض مجهولاً
الثمره مجهولة وجزؤها مجهول ومن شرط الصلح العلم بالعوض والصلح عليه بغير مجهول متغير بالزيادة والنقصان كما تقدم وأجبت أحمد بأنه قد ندعوا
أنه وقد عرفت بطلان التبدل بالحاجة ثم لو باع كل منها الصلح بغير حق جاز من غير لزوم بل لكل منهما الرجوع فيستبيع صاحب الشجرة بأجرة الوضع على الملك
أو الهواة ويستبيع صاحب الغار ثمرة الشجرة كما لو قال كل منها الصلح بغيره ساكن داوئى فاسكن دارك من غير تقدير مدة ولا ذكر شروط الإجازة وكذلك
العرق إذا سرت إلى أرض الجار أو ما شئت ضرر وكفى المصالح وطى الأبار وإسكان المحيطان ومنع من نبات شجر لصاحب الأرض وزرع ولو يورث ضرراً
فإن المحكم في قطعه والصلح عليه كالحكم في الزرع إلا أن العروق لا تملكها وكذا لو زلق من غصن إلى غيره فالحكم سابق **مسألة** قد بينا أن بيع المصالح
عن المؤجل ببعضه حالاً وبه قال ابن عباس والحنفي وابن سيرين والحسن البصري لأن المؤجل جائز والأسقاط وحده جائز بخلاف الجمع بينهما كما لو نقل ذلك
من غيره موافقة عليه وهو زيد بن ثابت وابن عمر وسعيد بن المسيب والشمس وسام والشعبي ومنهم من مال ذلك أحمد والشافعي والثوري وابن عيينة ومثلهم
حينئذ أسحق وقد تقدم **مسألة** قد بينا أن بيع الصلح عن المجهول صح لأن الجمل لا يبنى الصلح وإذا كان العوض في الصلح ما لا يحتاج إلى تسليمه ولا سبيل إلى
ومنع كونه بيعاً وكونه فرع بيع وانما هو إبراء ولو سلمنا كونه بيعاً فانه يصح في المجهول عند الحاجة كإسكان المحيطان وطى الأبار ولو تلفت قبل ضبط
طعام لا يعلم قدرها فقال صاحب الطعام لمتلفها بعثك الطعام الذي في ذمتك هذا الدرع أو بهذا الثوب لو رجع عندنا لأن شرط البيع معلوم
العوضين وقال أحمد يصح على قولنا وقوله لو صاحبه بغيره لأن الجمل لا يبنى الصلح وإذا كان العوض في الصلح ما لا يحتاج إلى تسليمه ولا سبيل إلى
كلوا ربنا الدارسة والحقوق والتأقية والأرضى الأموال لا يملكها أحد من المتخاصمين ولا يعرف قدرها حقها فان الصلح فيها جائز عندنا وعند أحمد

وَبِإِذَا نَفَخَ الصُّلْحُ عَلَيْهِ

[illegible]

في بيان الحق الصلح

كتاب الصلح

كمدان زاد كونه حقا للادنى فيسقط كالعصا من الوصا من حق الشفعة جاز عندنا لا نه حق بغير المال تجازا لا عينا من كنه من الحق المأثرة
منع منها الحنا بلة لان الشفعة حق شرع على خلاف الاصل لدفع ضرر الشفعة فاذا رضيت التزم الضرر بسقط الحق من غير بدل وهو ممنوع **مسئلة**
لا يجوز ان يجزى من بغير الطريق النافذة بشر النفس سواء جعلها له المظن او يستخرج منها ما ينفع به ولا غير ذلك ولو اراد حفرها المسلمون ونفعهم او ينفع
بها الطريق بان يجزى من الناس من ما فيها او يشرب منه الماد او ينزى منها ماء الطريق عن الطريق فان ضررها للمسلمون وكان الدب ضيقا او
يجزى من الناس بحيث يخاف سقوط الانسان فيها او دابة او يضييق عليهم مزهم لم يجز ذلك لان ضررها اكثر من نفعها وان حفرها في اوتير من طريق
واسع وجعل عليها ما يمنع الوقوع فيها فالأجواز لا ينفع لاضرره لكنه مع الضمان فان كان الدب غير نافذ لم يجز شئ من ذلك الا اذا زاد فيه
لان شرط ان يقوم معنيين فلا يجوز فعله الا بانفعكم كما لو فعله في بيتان غيره ولو صالح اهل الدرب على ذلك جاز سواء حفرها المسلمون لنزل فيها ماء الص
عن دارة او يستفي منها ماء تنفع او حفرها للسبل في نفع الطريق فكذلك ان فعل ذلك ملك لسان معين **مسئلة** قد بينا ان يجوز لرجل الشتر
في الطريق النافذة ان لم يمنع منه احد بضرر به وبغيره قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لان عمن الخطا لا يجزى في دار القياس قد نصبت بها في الطريق فقله
فقال العباس بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ان جعل الدار للناس ما لم يمنع ليل على اختصاصه
لان الحاجة تدعو الى ذلك ولا يمكن دفعه الى دارة وقال احمد لا يجوز ولا نه تصرف في دارة مشتركة بينه وبين غيره بغير اذنه فله بحر كغير النافذ وعدم الاذن
ممنوع بوضع عامة الناس في الامتياز باسرها على استمرار الدهور **مسئلة** قد بينا ان لا يجوز وضع اخذ على حائط الحار الا باذن من يملك
الحائط كذا في جدار المسجد وعن احمد روايتا احدهما بالجواز لانه اذا جاز ذلك الجار مع ان حائطه منتهى على الشتر والنقص في حق الله النبي على الساحة
والساحة اولى وكلها المقدمتين ممنوع **فروع** على قول احمد اذا كان له وضع خشب على جدار غيره لم يملك اعارته ولا اجازته لانه لما كان له ذلك
الماسة الى وضع خشبه ولا حاجته له لوضع خشبه غيره فلم يملكه وكذلك لا يملك بيع حق من وضع خشبه ولا الصاغة عنه للمالك لا لغيره لان ما يبيع له
لحاجته اليه فلا يجوز التخطبة كطعام غيره او ايج له الا ضرره لم يملك باعته غيره ولو نازع عليه سنة بينه وبين واحد من اهل الدار او بين ارضها
او هزها في الفاء وكانت بينهما الامانة خارجين ملكها كما يحاط بين المالكين **مسئلة** لو كان السفل لرجل العلوا لآخر فانه يملك السقف الذي
بينهما لم يجز احدهما على عمارته لو امتنع وللشافعي قولان عن احمد روايتان الاولى ان السفل لو اذن له من حيطان السفل لو اراد صاحب العلو ببلده لم يمنعه من
ذلك فوصل الى تحصيل ملكه فان بناءه حائط بالتمتع وعلى ما كان وان بناءه بالتمتع لم يكن له منع صاحب السفل من الشتر وبغيره قال الشافعي لان ملكه لو نزع
عن السفل في السكنى انما هي اقامته في ذلك المحل من غير تصرف فيها فاشبه الاستقلال بها من خارج ومنع ابو حنيفة من السكنى لان البيت ما يبيع للملك
فلم يملكه غيره وليس شئ اذا لم يمنع من التصرف في ملكه المختص وعن احمد روايتان **مسئلة** لو كان الحائط بينهما نصفين فانه يملك على بناءه الا اذا
او بالعكس جاز كما لو تربع احدهما بينا ومنع الحنا بلة من بناءها في البناء ولا يختلف في الاستحسان لانه صالح على بعض ملكه ببعض فلم يصح كما لو اقر
بدار فضا على كذا او بالدار منسوخة وكذا الحكم في الاصل ممنوع ولو اتفقا على ان يحمله كل واحد منهما ما شاول لم يجز له االه الحمل وان يحمله من الاثما
ما لا طاقة له بحمله **مسئلة** لو كان سطح احدهما اعلى من سطح الاخر لم يمنع صاحب الاعلى من الصعود على سطحه ولا يحمل له الاشراف على سطح جاره وقا
احمد ليس لصاحب العلو الصعود على سطحه على وجه يثرب على سطح جاره الا ان يبنى من فوقه ومنعنا ان لا يجزياء الشتر وبغيره قال الشافعي لان جاري بين
ملكهما ما لا يجزى عليه كالا سفل اجمع احدهما بنجر وعليه الاطلاع والاشراف على جاره لان النبي صلى الله عليه وآله قال لو ان رجلا اطلع عليك فانه يجرى بحصاة
نفعات عينه لم يكن عليك جناح ونحن نقول بموجب فان الاطلاع حرام عندنا اما العلو بالسطح فلا **مسئلة** لو تنازع اثنان جلا فان كان احدهما
عليه حل كان صاحب الحل وليا وبغيره قال الشافعي فان لم يحكم بالجدار لصاحب الجذوع الفع عليه فون بان الحائط ينفع به كل واحد منهما وان كان صاحب
الجذوع اكثر منفعة واما الجلا لا انتفاع لصاحب الحل بون الاخر وهذا الفرق ليس بشئ بل انتفاع صاحب الجذوع بالجدار وادود ولو تنازع عبدا
واحداهما عليه ثوبك بغيره يشاء او بغيره بخلاف الجلا لان صاحب الثوب لا ينفع بلبس العبد بخلاف الجلا لان الجلا لا يجوز ان يجزى على الجلا لا يجوز
ويجوز ان يجزى العبد على لبس بغيره ما لكة اذا كان عرايا او يدين له فافترقا **مسئلة** لو كان في يد شخصين درهمان فادعاهما احدهما وادعى
الاخر واحد منهما اعطى مدعيهما معا درهما وكان الدرهم الاخر بينهما نصفين لان مدعي احدهما غير متنازع في الدرهم الاخر فحكم ببلدعيهما وقد شاولا
في دعوى احدهما بداد دعوى يحكم ببلداهما هذا اذا لم يترجى بينهما الاقرب انه لا بد من ايمين فكل واحد منهما على استحقاق نصف الاخر الذي قضاه
دعواهما فانه من نكحتهما قضى به للاخر ولو تكلم معا اختلفا معا فم بينهما نصفين لما رواه عبد الله بن العنبرة عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله
في رجلين كان معهما درهمان فقال احدهما الدرهمان لي وقال الاخر هما يعني في يدك قال فقال الصادق عليه السلام اما احدهما درهمين ليس به فنه شئ
وانه لصاحبه ويقسم الدرهم الباقي بينهما نصفين **مسئلة** لو ادعى رجل عند خروجه دينارين وادعى اخر دينارين او متراجما ضلع دينارين
فان كان بغير يقر بغيره في حفظ ولا في الميزج بان اذا نال الميزج او حصل الميزج بغير فعله ولا نصيبا فانه ان عليه صالة البرائة ولو فرط ضمن الثلث
هذا بالنظر الى المستوضع واما المال الباقي فانه يعطى لصاحب الدينارين دينار لان خصمه يعلم انه لا يستحق منه شيئا وبقي الدينار الاخر يتصادم
دعواهما فنه يقسم بينهما نصفين لما رواه السكوني عن الصادق عمن ابا عبد الله عمن السليم رجل استودع رجلا دينارين ولسنود عند خروجه دينارين فاضاع
منهما فقال يعطى صاحب الدينارين دينارين ويقتسم الدينارين الباقي بينهما نصفين ولو كان في ذلك متساوي الاجزاء الميزج من خارج فاعلاما كالم
استودع احدهما فنه من حنطة او شعير او زعفران او غيره ولا متودع علم الاخر فنه مثلهما ثم امتزج المالان فنه نصفين من الميزج فان الاقوى هنا ان
يقسم المال المتنازع بينهما على نسبة الدينين فيكون لصاحب الفقهين ثلثا فقهين وثلثا فقهين والفرق ظاهر لان عين احد الدينارين
غير مستحق لصاحب الدينارين **مسئلة** لو اشترى العامل البضاعة ثوبا بثلاثين درهما واشترى من مال البائع الاخر ثوبا بعشرين درهما

في بيان ماهية الوديع

استخرج الثوبان فان خيرا احدهما صاحبه فقل نصفه وان قسارها معا وبسط الثمن على القيتين فباخذ صاحب الثلثين ثلثة اخماس الثمن وباخذ صاحب
 خمس الثمن اذ الظاهر عدم التقابيل فكل واحد منهما اشترى بعبته وبلغ بالنسبة ولما رآه اخوه بن عمار عن الصادق عليه السلام انه قال الرجل يصنع الرجل
 ثلثين درهم في ثوب ثوبين وعشرين درهم في ثوب ثوبين فلم يعرف هذا ثوبه ولا هذا ثوبه قال بياض الثوبان فباع صاحب الثلثين ثلثة اخماس الثمن
 والاخر خمس الثمن قال قلت فان صاحب العشرين قال لصاحب الثلثين اخترت انيما شئت قال قد انصفه ولو بيعا فغفر من ثوبان وتساوى في الثمن فكل
 مثل صاحبه لم يميز حق كل واحد منهما عن حق الاخر وان تفاوتا كان اقل الثلثين لصاحب العشرين واكثرهما لصاحب الثلثين فغدا بالظاهر من عدم
مسئله لو تنازعاني في ثوب فادعاهما كل واحد منهما وكان احدهما اكرمها والاخر باض بجامها ولا بد منه وقال الشيخ حكيمهما لهما فاجعل بينهما نصفين
 وبر قال ابو اسحق المروزي لان لكل واحد منهما ما يباع بها قال في العامة يحكم بها للراكي بعد تنكيس صاحب الدابة غيره من ركوبها وامكان اخذها
 من صاحب الدابة وهو الاقوى عندي لو تنازعنا ثوباني بدينه فافضلها معا بغير التوبة وان كان في يد احدهما اكثر لست بهما في اليد والدموى لكل
 ذلك مع عدم اليقين ولو كان باب غيرة البيت مفتوحا الى الجار فادعاهما كل من صاحب لا تسفل الجار حكم بالفرقة لصاحب لا تسفل لان من
 ملك الثوب اريد ملكه فهو ارفع الباب يحتمل الاعادة اما لو كانت الغيرة تحت تصرف الجار فالا فالحكم له بها فضاء باليد الدالة على الملكية **فان** ثوب
 ثوبي مجدا اشتراهما من غيره فادعاهما ثالث فان صدق المشتري والبائع كان على المصدق القيمة ولو كان باه فضاء به بعض جيران النجد فاحتمل
 لانه بدل مال على طريق التبريد **فان** لو تنازعنا في الثوبين في النقطع او بدنه حكم بينهما بالمالين الاول والثاني في الاول والثاني في الثاني
 للثاني والمفاضل في صدق الدين يحتمل فوبيا الشريعة وانحصار الاخير **ثم** المخرج العاشر من كتاب نذكر في الفقه ما وجد في الحديث
 ومنه يتلوه في الجزء الحادي عشر من فقه الله تعالى في الامانة في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين
 في الظاهر من سنة خمس وعشرين سنة بالسلطانين وكتب عبد الفقير الى الله تعالى حسن بن يوسف الطائفي رحمه الله تعالى في كتاب
 مولانا محمد بن النور في الفقه ما وجد في الحديث **فان** لو تنازعنا في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين
كتاب الامانة في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين فاحتمل في ثوبين
 قوله يدع كذا اي يتركه والوديع مذكور مستقر عند المسودع وقبل انهما مشتقة من الدعوى وهي الخفض والراعي يقال ودع الرجل فهو وديع وداع
 لا يها في ودع عند الوديع لا يبدل ولا تستعمل الوديع تطلق العرف على المال الموضوع عند الغير ليحفظه والجمع الوديع واستودع عند الوديع اي
 استخفظة باها وعن الكشاف يقال او دعته كذا اذا دفعت له الوديع او ودعته كذا اذا دفع اليك الوديع فقبلتها وهو من الاضداد والمشهور في
 الاستعمال معنى الاول وهي جابرة بالكتاب السنة والاجماع قال الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها قال نعم فليؤد الذي اتمن امانته
 وليتق الله دبره وما رآه العامة عن ابى بن كعب البصري صلى الله عليه وآله قال اذا الامانة الى من ائتمنت ولا تخش من خالك ودعي انه كان عنده وداع
 فلما اذله هجرة او دحها عند امين وامر عليا عليه السلام بردها على اهلها ومن خربق الخاصعة رآه ابن ابي الفضل بن ابي قال كنت عند الصادق
 ودخلت امرأة وكنت اقرب لقوم ائتمنا فقال لي اسأله فقلت عماذا فقالت ان ابني مات وقوله ما لا كان يدعي فالتفت ثم افاد ما لا فادع به فله
 ان اخذ منه بقدر ما ائتمنت من شيء فاحبته بذلك فقال لا قال رسول الله صلى الله عليه وآله والامانة الى من ائتمنت ولا تخش من خالك وعن حماد
 مصعب قال سمعت الصادق عليه السلام يقول ثلثة لا عند فيها الاحدا داء الامانة الى البر والفاجر بر الوالد بن برين كانا او فاجر بن ورفاه بالمرء للبر والفاجر
 وعن محمد بن علي الحلقي قال استودعني رجل من موالي بني مروان الف دينار فغاب فلم ادر ما اصنع بالدين فابنت باعته الله الصادق عليه السلام فذكرت
 ذلك له وقلت انت حق بها فقال لا لان في كان يقول انما نحن منهم بمنزلة مدنية نؤدى امانتهم وندفع ضياتهم ونقيم الشهادة لهم وعليهم فاذا تفرقت الامانة لم يبق
 احد للمقام وقال الصادق عليه السلام كان لي يقول ربع من كن فيه كل امانة ولو كان ما بين فرقة الى قدر ذنوب لم ينقصه ذلك قال في الصدق والامانة
 والمجاهدة وحسن الخلق وقال الكاظم عليه السلام اهل الارض مرجعون ما يخافون وادوا الامانة وعلموا بالحق وقال الحسين الشيباني للصادق عليه السلام ان رجلا
 من مواليك يستحل مال بني امية ومما وقع له عنده وذبحه فقال ادوا الامانة الى اهلها وان كانوا ينجوسا فان ذلك يكون حتى يقوم فاجبنا الحق بحرم
 وقال الصادق عليه السلام اتقوا الله وعليكم بآداء الامانة الى من ائتمنتكم فوان قال علي بن الحسين ع ادوا الامانة لادبها وقد اجمع المسلمون كانه على جوازها
 توارثت لاجبار بذلك لان الحكمة تقتضي توبينها فان الحاجة قد تدعو اليها الاحتياج الناس الى حفظ اموالهم ودرجاتهم بانفسهم لم يحتجوا
 سفر او عدم حرج لهم بشرع الاستبداع لزم الحج المعنى بقوله نعم ملجبل عليكم في الدين من حرج لانه نفع لا ضرر فيه فكان مشروعا **مسئله** اذا عرفت
 الوديع شرعا في اللغة فهو فخر في لغة بلوغه عن عقد يقيد الاستبانة في اللفظ لكن قد عرفت ان العرف القوي يقتضي ان يكون في المال وكذا العرف القوي
 والابداع هو العقد وهو جائز من الطرفين بالاجماع لكل منهما فسخه ولا بد بينهما من ايجاب قبول الايجاب هو كل لفظ دال على الاستبانة بآية عبارة كان لا يفسد
 لغة دون اخرى ولا فسخا بآية عبارة دون عبارة ولا يفسد في التصريح بميل كفي الملوحة والاشارة والاستظهار والقبول قد يكون بالقول وهو كل لفظ يدل على
 بالنبابة في حفظ بآية عبارة كان قد يكون بالفعل فهل الوديع عقد براسه وان مجرد الاقبال الاول **مسئله** اذا عرفت ان الانسان الى غيره وديعه
 كان المدفوع اليه بغير حفظ المجرى له فتبطل الامانة من اضاة مال الغير وقد عرفت ان النبي صلى الله عليه وآله عنده ان كان قاذرا لكنه غير واثق من نفسه بالامانة
 لم يجز له القبول لما يميز التعريض للفساد في مال الغير وهو محرم وهو احد قول الشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
 القبول لما يميز من المعاونة على التبريد فضاء حوائج الاخوان ولو لم يكن هناك غيره فالاقوى انه يجب عليه لقبول لانه من المصالح العامة وبالجمل فالقبول
 على الكفاية ولو تضمن القبول ضررا في نفسه والمعاونة خاف على بعض المؤمنين او تضمن اضرار في نفسه وحرره في الحفظ من غير عوض لرجح القبول
مسئله الفاظ التداولين الناس من الاجاب الذي تضمن عقد الوديع استودعت هذا المال او دعيتك واستخفظتك وابذل في حفظه

في ارض

في بيان التصرف في الود بعد الفصل

المث

وجز الفهم في فضاء ففعل كقولك كنت عندى قد بدت وقال الآخر انما كانت عليك ففعل قال المان لازم الان يقيم البينة انها كانت ودبته والاستثناء
 يقتضى انما يقتضى بين المستثنى والمستثنى منه والمحاكم في الاول بالضمما ثبت في الاستثناء عدمه وعن زيادة في الحسن انزال الصادق عليه السلام عن
 الذهب انفسه قال فقال كلما كان من ودبته ولو تكن مضمونة فلا يلزم في الحسن عن الجلي عن الصادق عليه السلام قال صاحب الودبته والبضاعة
 مؤتمنان ولان الله يثيبهما امانة والضمما ينافى امانة وهذا الحكم منقول عن علي عليه السلام وعن الجلي بكر وعمر بن مسعود وجابر بن عبد الله بن جعفر
 فكان اجماعا لا يوقد روى انه كان عند ابي عبد الله فبعت فذمت فرفع الى عمر فقال من ذهب معها من مالك قال لا قال اعزها الا فانقول قول عمر ليس حجة وروى
 قال ذلك عند فخر بن السويع في حفظها ولا ان السويع انما يحفظها لصاحبها من غير عائد ذلك فلو انما الضمما ادعى الاستناع عن قبولها وفي
 ضرر عظيمها ببناءه من حاجتها اليها لان بدل السويع بدل المالك واذا عرفت ان السويع لو جاز الضمما هو النقص فلا بد من الاشارة الى ما يبرهن المستمع
 وهي بقرتها مباحث نذكر لكل سبب بحثا **البحث الاول في الانتفاع** **مسئلة** من الاستبنا الموجهة للضمان لا انتفاع بالودبته فلو ادعى
 ثوبا فلبسه او دابة فركبها او جارية فاستخدمها او كتابا فخطه فبذره او فوضعه في اصبعه للزجر به لا لحفظه فكل ذلك مما يشبه حياته فوجب
 التضمن عند فقهاء الاسلام لا نفيم فيه خلافا هذا اذا انتهى السبيل الى استعمال ما اذا وجد السبيل الى استعماله فوجب الضمان وذلك بان يلبس
 الثوب بصفوف الذي يفسد الدود والحفظ فان مثل هذه الثياب يحجب السويع بشرها وتعرضها للزجر بل يحجبها ان لم يندفع الا بان يلبسها
 يتبع بها ارجح الادعى ولو لم يفعل ففسد كان عليه الضمان سواء ادان المالك او سكت لا لحفظه واجبه عليه ولا يتم الحفظ الا بالاستعمال فيكون الاستعمال
 لا كالبينة الواجب المطوق لا بكونه كان مقدور الكلف فانه يكون دلجها اما لو زناه المالك عن استعمال الحفظ فامنع حتى يفسد لم يكن ضامنا وهو ظاهر
 قول الشافعية ولهم قول اخر انه يكون ضامنا والمعتدل الاول وهل يكون قد فعل خاما اشكالا فربما ذلك ان ضاع المالك منى عنها وعند الشافعية بكونه
 ولو كان الثوب صندوقا مفقودا ففقد الثوب لغيره فبشره فالوجه انه لا يضمن لانهم يقصدون الحفظ للمورد به وما لا يتم الواجب به فهو واجب وهو صحيح
 وجه الشافعية ولهم قول اخر انه يضمن هذا اذا علم السويع اما لو لم يعلم بان كان في صندوقا وكبر مثله ودلج المالك به فلا ضمان على السويع اجماعا
مسئلة قد بينا ان كوب الدابة حياته لا مطلقا ولكن مع عدم احتياج الحفظ اليه فلو احتاج حفظ الدابة للودعة الى ان يركبها السويع اما ان
 يخرج بها الى السرى والوعى ككنت لا شفا ولا بالركوب فلا ضمان لعدم التقدي والتقريب ولو كانت الدابة شفا بغير ركوب فركب ضمن الامع
 عن سقمها او دعيها ببدون كوبها فانه يجوز ولا ضمان **مسئلة** لو اخذ السويع الداهم للودعة عند بلصرها الى حليتها واخذ الثوب
 لبلبسه واخرج الدابة من مكانها لم يركبها ثم لم يستعمل ضمن به قال الشافعي لان الاخراج على هذا القصد حياته وقال ابو حنيفة لا يضمن حتى يستعمل
 ولو نوى الاخذ ولم ياخذ او نوى الاستعمال لم يستعمل ففي الضمما اشكال بنشأ من انه لو تحدث في الودبته تولا ولا فعلا فام يضمن كالمورد به وهو قوله
 قول اكثر الشافعية ومن انه مسئلة لم يركبها بحكم نية كان الملقط اذا نوى مسالة اللقطة لصاحبها كانت امانة ولو نوى لامسا لنفسه كانت مضمونة
 وهو قول ابن شريح من الشافعية وفوق بين المذكورين الودبته واللقطة بانه الودبته لو وجدت فعلا مع ضلحيته في اللقطة حدث الاخذ مع ضلحيته
 لان سببا مانعة اللقطة بحرمه يضمن بمجرد النية بخلاف الودبته **فروع** لو اخذ الودبته على قصد الاحتيازة فلا تقوى الضمما لانها لم يرضها على سبيل
 الامانة بل على سبيل الاحتيازة وذلك الشافعية وجهان **ق** قياس ابن شريح في الضمما اذا نوى السويع الاخذ التصرف لم يفعل على ما اذا اخذ الودبته
 ما لكها على قصد الاحتيازة الضمان غير تام اما لو افلان جماعة من الشافعية لم يوافقوه على هذا الاصل ما ثابنا للفرق وهو ان لاخذ فعل حدث مع تصديق
 الاحتيازة لو نوى ان يرد الودبته بعد طلب المالك ففي الضمما للشافعية وجهان وعندى فيه التردد السابق مع اولى بغير عدم الضمان هنا اذا اطلب
 المالك وثبوت اطلب بعض الشافعية قال اذا نوى الاخذ ولم ياخذ لم يضمن وان نوى عدم الرد ضمن قطعاً لان نوى ان لا يرد ضمما مسك لنفسه
مسئلة لو كان الثوب المودع في صندوقا مالكا الودبته فرفع السويع واشر به لياخذ الثوب يتصرف فيه ثم بدله فلا يخلو صندوقا ما ان يكون
 مفتوحا لا فعلا عليه ولا حكم له او يكون عليه شيء من ذلك فان كان اخره عليه ولا فعلا لا قرب عدم الضمما لان لم يحدث في الثوب فعلا وهو حجة
 وجهى الشافعية والثاني لم يضمن وان كان لصندوقا مقلدا او الكيس نحو ما فتح القفل وفضل الحزم ولم ياخذ شفا فيه فلا تقوى الضمما لانه من ارباب
 والداهم ومواضع وجهى الشافعية لانهما من الخرز والثاني للشافعية انه لا يضمن ما في الصندوق الكيس فالقرب لعدم لانه لم يقصد الاحتيازة في الطريق
 للشافعية وجهان ولو خرق الكيس فان كان الخرق تحت موضع الحزم فهو كفض الحزم وان كان فوقه لم يضمن لان فض الخرق **فروع** او او عشرة شيا من
 قبته فهو بمنزلة فض الحزم ان قلنا يضمن هناك ضمن من الاقلام **ق** لو حل الخط الذي شد براس الكيس او رده لثياب لم يضمن ولو كسر لونه
 وان فعل ذلك فلا ضمان بخلاف فض الحزم وفتح القفل لان القصد منه النزع من الانتاد ولم يقصد به الكتمان عشرح لو كان عنده داهم ودبته او ثياب
 فورد الداهم وعداها او عد الثياب وادعها ليعرف طولها وعرضها ففي الضمما اشكال بنشأ من انه تصرف في الودبته ومن انه لم يقصد الاحتيازة
 للشافعية وجهان وكذا الوجهان هنا لو حل الشاة **مسئلة** اذا صادرت الودبته مضمونة على السويع اما ينقل الودبته واخراجها من الخزانة
 كركوب الدابة وليس الثوب وبغيرها من اسباب الضمما ثم انه لو احتيازة ورد الودبته الى مكانها وخلع الثوب لم يبرأ بذلك عند علمائنا اجمع ولم يزل عنه
 الضمان ولو بقدا ما شره به قال الشافعي لا يضمن الودبته بعد ان فوجئت ببطل الاستبنا كالموجد الودبته ثم اقربها وقال ابو حنيفة يبرأ من الضمما
 لان زادهما فهو باسك لها بامر صاحبها فم يكن عليه ضمانها كما لو لم يخرجها والفرق ظاهر فانه اذا لم يخرجها لم يضمنها بعد وان بخلاف صورة
 النزاع ثم ينقض على ما حنفية بما سلمه من انه اذا وجد الودبته مضمونة بالحدود ثم اقربها فانه لا يبرأ وبقياس على السابق فانه لو رد المشرك الى مضمونه
 لم يبرأ كذلك **فروع** او رد الودبته بعد ان تعلق ضمانها بها بما لا يخرج من الخزانة او التصرف وبغيرها من الاستبنا الى المالك واعادها عليه
 ثم ان المالك اودعها باها ثابنا فانه يعود امينا اجماعا بغير من الضمان **ق** لو لم يسلها الى المالك ولكن احدث المالك له اسبنا فاقال ذنت لا تحفظها

في بيان التصرف في الود بعد الفصل

او ففعل

کتاب الموعود

[illegible]

فِي بَابِ اجْتِنَادِ زَيْدٍ الْوَلَدِ بَعْدَهُ

بعضها في الخزانة المشرفة فالأقرب الضمان إلا أن علم المالك بالمال لا يجوز أن يضعه في مكان مشترك بينه وبين غيره كدكان مشترك وادوية مشتركة
فلو وضعها فيه ثم أراد الخروج حاجاته فاستخف من ثقب من مصلبه وكان يلاحظ الخزانة في عودته فلا بأس لأنه الحقيقة ابتداء مع الحاجة ولو فرض الحفظ
إلى بعضهم ولو لم يلاحظ الودعة أصلا فالأقرب الضمان لو كان الخزانة خارجا عن دكانه التي يبيع فيها وكان يلاحظها فإن كان يشارك غيره في ذلك
مسألة تراعى الودعة وأرجاه فان كان الموضوع محررا لا يدخله الملك كان عارضا وما دونه فإرضاه وان لم يكن كذلك ضمن كونه فاضحا
وضع الودعة في غير خزانة أو في موضع غير مشروع أو لم يرضه محمد بن الحسن الصفا قال كتبت إلى محمد بن المنصور عليه السلام رجل دفع إلى رجل الودعة فوضعه في
جانبه فضاغت هل يجب عليه إذا خالفتم وأخبركم من ملكه فوقع هو ضامن لها إن شاء الله **مسألة** إذا أراد المستودع الودعة فوضعه في مكان
كان له دكانا عليه وعلى وكيله في قبضتها إلا أن المستودع لا يلزمه إسكانها فان دفعها إلى الحاكم أو إلى غيره فوقع وجوب ضمانها أو وكيله ضمنها على ما تقدمنا
لأن الحاكم والأمين لا يكره أن يكره على الخزانة لو قبلها فلا يكرهها إلا في كل حال فدفنها إلى الحاكم أو أمين فان كان غير عدل ضمن لا يكرهها بغير
ذلك لا يكره الحاكم في حال الحاجة وإن كان حاجة به إلى الابداع كان بخلاف حرجا أو ضارا أو غير ذلك فدفنها إلى الحاكم أو إلى غيره فوضعه في مكان
وان تلفت ضمان عليه لا يكرهه في موضع الحاجة وقد تقدم **مسألة** لو عثر المستودع على السرقة كان له أن يكرهها أو يكرهها على الخزانة لا يكرهها
ولا يكرهها على صاحبها أو وكيله في استردادها أو في عامتها إن غاب عنه فأن لم يظفر بالمالك لغيره ونوان به أو حصة بعد الوصول إليه ولا يظفر بغيره
فأنه يدفعها إلى الحاكم ويجب عليه فوضعه في موضع المصالح فان لم يجد فيها إلى أمين ولا يكرهها فأنه يكرهها فأنه يكرهها فأنه يكرهها فأنه يكرهها
ودفع فلما أراد الهجرة سلمها إلى أمين وأمره عليه عليه السلام بوجوبها فان تركها هذا الترتيب فدفنها إلى الحاكم أو إلى الأمين مع إمكان الدفع إلى المالك
أو وكيله ضمن ذلك الشافعية خلاف في الحاكم سبق أن دفع إلى أمين وهو يكره الحاكم فأنه يكرهها فأنه يكرهها فأنه يكرهها فأنه يكرهها
من الشافعية والاصطفي منهم أن يضمنه لأن أمانة الحاكم ظاهرة متفق عليها فلا يبدل عنها كما لا يبدل عن النص إلى الاجتهاد وكان الحاكم نائب القاضي
نكان كالمالك لأن له ولاية فهو يمسكها بالولاية والعدالة بخلاف غيره فأنه ليس له الولاية والشك أن لا يضمن ويبرأ مالكا لا يردع بالعبد أو مينا
فأنه يكره الحاكم ولأن من جاز له دفعها إليه مع عدم الحاكم جاز دفعها إليه مع وجوده كوكيل صاحبها وقد نقل أصحاب الشافعية عن طرأ في القول
نقلوا هذا القول لأن الشافعية قال في باب الوضوع فيما إذا أراد العدل رد الرهن والودعة بغنى العدل بغير أمر الحاكم ضمن فقال هناك في الودعة ولو لم يكن
حاضر يعني في الودعة فادعها المينا بوجه ماله لم يضمن فلم يفرق بين أن يجل الحاكم أو لا يجل ففعل عن طرأ بغيره فأنه يضمن وقد نقل عن طرأ بغيره فأنه يضمن
أنه يضمن وحكي بعض الشافعية وجهها أن بشرط أن يكون الأمين الذي يودعها بحيث ياتمه ويودع ماله عنده لكن الظاهر عندهم خلافه وقول الشافعية
يودع ماله على سبيل التاكيد والإيضاح فلا يجوز للمستودع أن يعثر على السرقة على السرقة بغيره فأنه يضمن بل يجب عليه دفعها إلى صاحبها أو وكيله الخاص في
الاسترداد أو العام في الجميع فان لم يوجد أحدهما دفعها إلى الحاكم فان تعذر الحاكم دفعها إلى أمين فأنه يضمن مع المدة على صاحبها أو وكيله أو فان سافر
الحاكم أو الأمين ضمن عند علمائنا أجمع سواء كان السرقة مخوفا أو غير مخوفا فبغيره فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
لو كان الطريق مخوفا ولأن حرز السفر دون حرز الخضر وفي الحديث أن المشاة مناصرة لعل قلنا لا مادي في الله وقال أبو حنيفة إذا كان السرقة مناصرة
لا يضمن الودعة إلى موضع ما سوى فلم يضمن كما لو نقلت إلى البلد من موضع إلى موضع وهو وجه الشافعية وكذا إذا كان السفر في الجرد كان الغائب
السلامة والفرق ظاهر فان البلد يؤمن أن يطرأ عليه خوف السفر لا يؤمن فيه مثل ذلك لأن البلد حكم المنزل الواحد قد رخص في ذلك الودعة بغير
يجوز السفر **مسألة** لو اضطر المستودع إلى السفر بأبوابه بغيره فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
البلد أو وقع حريق أو غارة فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
السفر بها كان السفر بها واجبا ولا يضمنه خلافا لما لو عثر على السرقة من غير ضرر ودفع في وقت سلامة وأمن البلد معجز عن المال وكيفية وحسن الحاكم والأمين
مناقبها فالأقرب الضمان لأن التزم الحفظ في الخضر فلو خسر السرقة ولا يضمن خطر الضمان وهو أحد وجهي الشافعية والثاني أن لا يضمن عليه ولا يضمن
عن السفر وتبطل بغيره مصادره فبغيره عن قبول الودائع وشرط الجواز السفرية من الطريق والافضل ما عند وقوع الحريق ونحوه فأنه يضمن
إذا كان احتمال الخسران في الخضر أقرب من الخسران في السفر فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
نضاع فغلب الضمان **مسألة** لو عثر المستودع على السرقة في الودعة فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
بها أحد ضمنها البض لا يضمنها إلا أن يجرها إلى مكان سفره فلا يصل صاحبها إليها ولا يضمنها إلا أن يجرها إلى مكان سفره فلا يصل صاحبها إليها ولا يضمنها إلا أن يجرها إلى مكان سفره
وان علم بها غيره فان كان غير ضمن لا يضمنه فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
كان ساكتا في الموضوع فان كان ذلك مع عدم صاحبها الحاكم جاز لان الموضوع ومأمونة ببدل الأمين فالاعلام كالأبداع وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني أن يضمن
لا يضمنه إلا ابتداء وان كان مع القعدة على صاحبها أو وكيله ضمن وان كان مع القعدة على الحاكم فغلب الوجهين السابقين ولو جعلها في بيت المال ضمن ثلثه
الشافعية في الأم واختلف أصحابنا في ضمانه فمنهم من قال إذا بدد ذلك في تركها في بيت المال مع القعدة على صاحبها ومنهم من قال إذا أراد أن يجعلها في بيت المال
بغيره لم يضمنها إلى الحاكم ولو كان للعاجلة عليها فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
الغنى فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن فأنه يضمن
السفر ضمن على ما تقدم إلا أن يخاف عليها المعاجلة وكذا يضمن لو دسها خور ولو لم يعلم بها الأمين أو أعلم أمينا حيث لا يجوز الابداع عند الأمين
هل سبيل هذا الاعلام الأشياء أو الأيمان أشكال وللشافعية وجهان الأول لا بد من اعلام وجلبين أو رجل وامرأتين والظاهر الثاني في
يجوز ابتداء الغير لهذا السفر لا يجوز لسائر الأعداء وكما لو وقع في البغية حريق أو غارة أو ضاقت العروق في معناه ما إذا اضرت الحزن على بطلان الخراج

44

في حكم الوصية بالوديعة

كتاب الوصية

ينقلها اليه ولو دعه حالة السفر فافترسها فانتجع بها فلا ضمان لان المال كذا في حديث ودعه فكان له اذ لم يفرق
بالوديعة **مسألة** اذا مرض المستودع مرضا يخاف الوكيل ليقبل وجب عليه الاضمان بالوديعة وان تمكن من صاحبها او وكيله وجب عليه
رد ما اليه وان لم يقبل على صاحبها ولا على وكيله ردها الى الحاكم ولو ادعها عندئذ مع عدم الحاكم جاز وان كان مع القدره عليه ضمن ذلك الشاغل
ولو لم يوص بها لكن سكت عنها وتركها بحالها حتى مات ضمن لا نزع بها ودع عنها اللغو فان الوريث يقتص منها ويقتل على اليد لا يقتص
ودعه يدع عنها لانفسهم فكان ذلك تقصير منه بوجوب التفتين **فروع** التقصير هنا انما يتحقق بترك الوصية الى الموت فلا يحصل التقصير
مات لكن يبين عند الموت انه كان مقصرا من اول ما مرض فضمنه له يلحق التلف اذا حصل بعد الموت بالتوديعة بعد الموت في يرضى ما متعديا
بعض الناس ان المراد من الوصية بها تسليمها الى الوكيل ليدفعها الى المال كذا هو الايداع بعينه وليس كذلك بل المراد الاسرار من غير ان يحجبها من يده فاما
الحال هذه محض بين ان يودع الحاجة وبين ان يقتصر على الاعلام والامر بالرقولان وقت الموت غير معلوم وبه مستمرة على الوديعة مادام حياج
الاقترب لاكتفاء بالوصية وان امكنه الرد الى المال لا يرد مستودع لا يدري متى يموت فخصم الحاكم ويحتمل ان يوجب عليه رد المال او وكيله عند
المرض فان قيل ادع عند الحاكم او وصي اليه كما اذا غرم على السفر وهو قول اكثر الشافعية فيجب انضاء الى الامن فان وصي له عتقة فهو كما
لو لم يوص ويحب عليه لضمنا لا نزع بالوديعة ولا يجب ان يكون الضمان بل يجوز ان يوصى بها الى يده ويشهد عليه صونا لها من لا تكار وكذا الايداع
حيث يجوز ان يودع لغيره **مسألة** اذا وصى بالوديعة وجب عليه ان يبين ما عن غيره ما بالاشارة الى عينها او يبينها واصفها فلو لم يبين
يقين الجس ولا اشار اليها بل قال عندى دينة فهو كما لو لم يوص ولو ذكر الجس فقال عندى ثوب فلان ولم يصفه فان لم يوجب تركه جسد الثوب
فاكثر على انما على ان المال ضمانا بضمنا بالوديعة الغرماء بقيمة الوديعة يقتصر بترك البسطة وهو قول بعض الشافعية وموطأ مالك في الثوب
بعضهم لا يضمن لانهما تملك قبل الموت الوديعة اما من فلا يضمن بالشك وان وجد في تركه جسد الثوب فاما ان يوجد ثوب او ثوب واحد فان وجد
اثواب ضمن لانها لم يميز كان بمنزلة ما لو خلط الوديعة بغيرها وذلك سبب وجب كما فكذلك ما سواه وهو عدم تنصيصه على تخصيص وان وجد
واحد ففي تركه كرامة عليه شكل فقال بعض الشافعية انه ينزل عليه ويدفع اليه ومنهم من يطلق القول بان اذا وجد جسد ثوب ضمن فلا يدفع اليه ومنهم
فلا ضمان ان يكون الوديعة قد تلفت الموجود غير ما وجد له ومنهم من يوجب ضمانا اذا قال عندى ثوب فلان وكذا في مقتضى الضمان انما لا يضمن
عليه فلا ضمان **مسألة** لو ماتك لو يد كونه دينة وديعة ولكن وجد في تركه كس مخمور وغير مخمور مكتوب عليه دينة دينة فلان او وجد في تركه
فلان عندى كذا وكذا وديعة لم يوجب على الوارث التسليم بهذا القدر كما نذر باكتبة عشا وهو مقتضى اورد بما اشترى الكس بعد ذلك الكاتبة لم يوجب
الوديعة بعد ما اثبت في الجريدة ولم يوجب وبالحيلة انما ثبت كونها دينة بان يقران هذه وديعة ثم يموت ولا يكون منها في اقراره عندا مطلقا عند
جماعة من علماءنا او يقر الوريث بانها دينة او يقر الوريث بانها دينة او يقر الوريث بانها دينة او يقر الوريث بانها دينة او يقر الوريث بانها دينة
الدفع مع الامكان ضمنوا ولو لم يعلم صاحبها بموت المستودع وجب على الوريثة اعلام ذلك ولو لم يكن لهم امساك الوديعة الى ان يطلبها المالك منهم
لان المالك لم يضمنها وديعة بالاطارات التي ثوبا الى ان يثابروا علم صاحبها فان عليه اعلامه فان اقر ذلك مع امكانه ضمن **فروع** بالوديعة
المستودع بالوديعة فادعى بطلان الوديعة انفسه وقال الوريثة لعلها تلفت قبل ان ينسحب القصر فالظاهر براءة الذمة ويحتمل ان يملك
جميع ما اقتناه ثابت فيما اذا وجد فرصة للايداع او الوصية اما اذا لم يجد بان مات فجأة او قتل عبثا فلا ضمان لانه لم يقصر **مسألة** من قبله ان يخلو
فيما اذا كان عند دينة ثم مات ولم توجد تركته فان الذي يقتضيه النظر عدم الضمان والذي عليه فتوى اكثر العلماء متناو من الشافعية وجوب
الضمان وقد قال الشافعي اذا لم توجد بعينها احاص المالك الغرماء واختلف اصحابه في هذه المسئلة على ثلث طرق منهم من قال بما يحضر الغرماء
اذا كان المثلث قد اقبل موته فقال عندى او على دينة فلان فاذا لم يوجد كان الظاهر انه يقر بدينها وانها تلفت على وجه مضمون وانما اذا كانت
بالوديعة بدينه او اقرها الوريث ولم يوجد بعينها لان الوديعة انما لا اصل لها تلفت على الامانة فلم يوجب ضمانها ومنهم من قال صورة المسئلة
ان ثبت ان عند دينة فطلب فلا توجد بعينها لكن يكون تركته من جنسها فيحتمل ان يكون تلفت فيحتمل ان يكون قد اختلط بماله فلا يحصل الاضرار
اجرى مجرى الغرماء وحاصم فاما اذا لم يكن تركته من جنسها فلا ضمان لانه لا يحتمل الا تلفها ومنهم من قال بطلان قوله وانما يحضر الغرماء بكل حال لان الوديعة
يجب عليه ردها الا ان يثبت سقوط الرق بالانكاح من غير تقييد ولو ثبت ذلك وكان الجمل بعينها كما يحتمل فذلك لا يقطع عنه وجوب الرد كما عرفت
فروع اذا تبرم المستودع بالوديعة فسلمها الى القاضى ضمن الامع الحاجة **فروع** لا يلحق بالرضع علو السن والشيوخ خلة لاصحابه براءة الذمة مع لو اقر
المرضى بالوديعة ولا يبرم مات في الحال فالأقرب هنا على قول من منع من الخاصة الخاصة هنا اذا قرأه بان عندا او عليه دينة يقتضيه حصوله
في الحال فاذا مات عتقه لم يمكن فرض التلف قبل الاضمان **مسألة** اذا ادعته فدية ففعلها المستودع
الى فدية اخرى فان اتصلت القربان وكانت المنقول اليها امرزا وساق الا في الامن ولا خوف بينهما فالأقرب عدم الضمان مع احتمال لان الظاهر
من الايداع في فدية عدم رضى المالك بنقلها عنها ان لم تتصل القربان فالأقرب لاصحابه سواء كان الطريق امنا وخوفا وهو احول وجهي الشافعية لان
حدث الخوف في الصخر وغير بعيد واظهر ما عند عدم الضمان مع الامن وثبوت كسعة كالولي كن بينهما مسافة بل اتصلت العمارة وان قال اكثر الشافعية
ان كان بين القريتين مسافة شتى فيها سفر اضمن السفر بما يضمن لا يقتضي بل يقول ان كان بينهما مسافة ضمن ولو جعل مطلق المسافة صح
اسم السفر وقال اخرون منهم ان كانت المسافة بينية مادون مسافة التقصير كانت مسافة القربة المنقول اليها امرزا ضمن وهو مقتضى ان السفر بالوديعة
انما يوجب ضمان بشرط طول السفر وهو بعيد عندهم فان خطر السفر لا يتعلق بالطول والعرض وان كانت المسافة بحيث لا يسمي اسم السفر فان كان
خوف ضمن ولا يوجب ضمانا لان الخوف في الصخر متوقع واظهر ما عند عدم كماله ولو لم تكن مسافة ولو كانت القربة المنقول عنها الجوز

في احكامه نقل الوديعه

انما الخليفة هو الذي يملك العلم والحكمة

في بيان عدم وجوب الإنفاق على المستودع

كتاب الفقه

سابق وان كانت وهو عام ضمن وكذا لو كان جاهلا ولا شافعية الجاهل وجهان كالوجهين فيما اذا لعبس من به بعض الجوع وهو لا يعلم حق ما في الظاهر
عند عدم الضمان وعلى تقدير الضمان لهم وجهان اهل بضم الجيم وبالقسط كالواستاجر وبالبخل قد فراد عليه وان نهاه المالك عن المصلحة التي في كماله
كان عاصيا لما فيه من تضيق المال انتهى عنه شرعا وهناك حرمة الروح لان المحبون حرمة في نفسه يجيبها له حق الله وفي الضمان اشكال اقرب لعدم وهو قول اكثر
الشافعية كالوقال اقول بفتح فقلها او امره برى فاشترى الجوز فمأه او امره بقتل عبده فقتله فانما ولا ضمان عليه كذا هنا وقال بعضهم يجب عليه الضمان
لحصول التمتع في الودعة وهو مقتضى الضمان فاشبهه ما لو لم يهره ولو علفها سقيتها ما يهره عنها كان الحكم كالتقدم في القسم الاول وقال بعض الشافعية لا خلاف
مخرج ما اذا قال اقول بفتح فقلها هل تجب له بغيره ولو من نفسه باقى الشافعية لا اذا اوجبت الدية او جبا ما للوارث ولم يوجد من ذك في الثلاث فمناجلا في وان
اطلق الايداع ولم يامر بالعلف في السقي لا ينهاه عنها فيجب على المستودع العلف في السقي لا في الترويض فمناجلا في وان اوجبت الدية او جبا ما للوارث ولم يوجد من ذك في الثلاث فمناجلا في وان
قضى من ذلك علفها سقيتها او بغيره قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجب عليه العلف في السقي لا في الترويض فمناجلا في وان اوجبت الدية او جبا ما للوارث ولم يوجد من ذك في الثلاث فمناجلا في وان
مسئلته لا خلاف في انه لا يجب على المستودع الانفاق على الدابة والادى من ماله لاصالة البراءة والنظر في النفق شرعا لكون دفع المالك المقتضى
وان لم يدفع اليه فان كان المالك قد امر بعلفها مقبلا فمناجلا في وان اوجبت الدية او جبا ما للوارث ولم يوجد من ذك في الثلاث فمناجلا في وان اوجبت الدية او جبا ما للوارث ولم يوجد من ذك في الثلاث فمناجلا في وان
الايداع ولم يامر بالعلف في السقي لا ينهاه عنها فيجب على المستودع العلف في السقي لا في الترويض فمناجلا في وان اوجبت الدية او جبا ما للوارث ولم يوجد من ذك في الثلاث فمناجلا في وان
فيرجع بيان لم يطلوع بذلك ان لم يكن المالك حاضرا ولا وكيله دفع الامر له الحاكم فان وجد الحاكم لصاحبها مالا انفق عليه منه وان لم يجد الحاكم في الادى الحاكم
المصلحة للمالك ما في بيعها او بيع بعضها انفاقا عليها او اجارها او الاستدانة على صاحبها من بيت المال او من المستودع او من غيره فنفق ما هو الاصل
فان استدان عليه من بيت المال او من غيره المستودع فنفق عليه ان ياتي ذلك مصلحة وان استدان من المستودع فالا فاقرب الحاكم فيرجع بيان
ان ياذن للمستودع في الانفاق عليها او يبين ان ياذن لغيره من الامناء بقبض من المستودع وينفق لان المستودع أمين عليها فيجازي الحاكم الا خلا في انفاق ما
يستد منه من عليها ما كان للمالك المأمر بالانفاق وهو واحد في الشافعية والثاني لم ينسب الحاكم ان ياذن للمستودع في الانفاق مما يستد منه من عليها
بل يقيم الحاكم امينا بقبض منه وينفق لانه لا يجوز ان يكون امينا في حق نفسه واجبه ما تقدم وعلى ما اخترناه من جواز اخلاص الحاكم الى المستودع فالا فاقرب
انه لا يقدر لها بل بكل الامر المباح لها والمستودع وهو واحد في الشافعية والثاني لم ينسب الحاكم ان ياذن للمستودع في الانفاق مما يستد منه من عليها
اذا ادعى الانفاق المعروف في المواد على اكثر من قبيل قوله الا بالينة وكذا لو قد دل الحاكم النفقة فادعى انفق اكثر ولو اختلف المستودع والمالك في ذلك
المدة التي انفق فيها فقدم قول صاحبها لان اصل عدم ذلك وبراءة ذمته ولو اختلف في قدر النفقة فقدم قول المستودع لانه من بينهما ولو انفق عليها
من غير ان ذن الحاكم فان قدر على ان ذن الحاكم ولم يحصل له الرجوع لا يستطيع وان لم يقدر على الحاكم فانه انفق فليس بهد على الانفاق الرجوع فان ذلك
الاشهاد مع قدرته عليه فالا فاقرب ان يمتنع وان تعدد عليه الاشياء فالا فاقرب ان يرجع مع تصدك الرجوع ويقدم قوله في ذلك لانه عرف بقصد هو ان
قلنا بنفق يرجع صار كالحاكم في بيعها او بيع بعضها او اجارها او الاستدانة على صاحبها من بيت المال او من المستودع او من غيره فنفق ما هو الاصل
ولا انفق عليها ما حتى تلفت ضمن ان كانت تلفت من ترك ذلك في نفقته في زمان لا يتلف في مثله لعدم العلف لم يضمن لانها لم تلف في
ولو شاء عن السقي والعلف لم يضمن بترك ذلك في نفقته في زمان لا يتلف في مثله لعدم العلف لم يضمن لانها لم تلف في
المستودع الى الخراج الدابة لعلها او سقيها جازله ذلك لان الحفظ يتوقف عليه ولا ضمانا فاقرب ان يكون الطريق امنا او محوفا اذا خاف تلف بترك السقي
ولخطر الى الخراجها ولو اخرجها من غير ضرورة للعلف في السقي فان كان الطريق امنا لا خوف فيه ولم يكن سقيها موضعها فالا فاقرب عدم الضمان لاطراد العادة بذلك وهو
قولي الشافعية ولو علفها وسقيها في دابة او اصطبله حيث يعلف دابة وسقيها فنفق في الحفظ وان اخرجها من موضعها لو كان يفعل ذلك في دابة ونفسه
لضيق الموضع او لغيره فلا ضمان عليه وان كان يبق في دابة وسقيها فنفق في الحفظ وان اخرجها من موضعها لو كان يفعل ذلك في دابة ونفسه
وقد بعضهم بما اذا كان ذلك الموضع اخرجها من موضعها فنفق في الحفظ وان اخرجها من موضعها لو كان يفعل ذلك في دابة ونفسه
يكن فلا ضمان **مسئلة** اذا تولى المستودع السقي والعلف بنفسه وامره بصلح غير غلامه وكان حاضر المثل يده فذلك وان بعث بها عليه للسقي او امره
بعلفها واخرج الدابة من يده فان لم يكن صاحبها غلاما مباحا فمن ان كان امينا فالا فاقرب عدم الضمان لاطراد العادة بالاستئابة في ذلك هو ظاهر وجه الثاني
والوجهان عند بعضهم مخصوصان بتولي ذلك بنفسه لما في جوعه من فلا ضمان قطعا **فروع** لو شاء عن السقي والعلف لم يضمن لعلف لعلف في السقي والعلف لم يضمن
فعلها قبل نوال العلف فان كانت ضمن لا يمتنع في العلف والامنة كالدابة فجميع ما تقدم لو اذعه بخلاف الاقرب ان سقيها واجبا كالتلف في الدابة
احد وجهي الشافعية في الثاني انه لا يضمن بترك السقي في المأمر بالسقي **الحث الخامس** في الحاقه كقبحه الحفظ **مسئلة** في حث على المستودع
اعتماد ما امره المالك كقبحه الحفظ فاذا امره بالحفظ على وجه مخصوص تبدل عنه الى جرح وتلفت الودعة فان كان لتلف بسبب جهة العدل اليها
ضمن وكان الحاقه تقصيرا لانه لو ادعى الوجه المأمور به لم يتحقق التلف ولو حصل التلف بسبب فلاحتمالها اذا لم يتحقق المستودع التلف لو مسئلة
اذا تحقق التلف بالاستئابة في الاحتياط في الحفظ فانفق التلف فلا ضمان لا يضمن فلا سبيل عليه لانه **مسئلة** اذا ادعى عدم الضمان في صندوق
قال له لا ترد عليه فخالف وردد عليه فان تلفت الودعة بالرقود بان انكره راسا تصديق بقتله وتلف ما فيه ضمن لا يخالف وتلفت الودعة بغير الحاقه
فكان ضامنا وان تلفت بغير الرقود فان كان ثبت مخزف فخالف الضر وكان في بيرة فخالف الضر من راس الصندوق في الاقرب عدم الضمان وبير قال الشافعي
لانه زاد احتياطا وحفظا فالتلف ملجأ منه وللشافعية وجه آخر ان يضمن في بيرة فخالف الضر من راس الصندوق في الاقرب عدم الضمان وبير قال الشافعي
للساق في فاسقه في يده فيمضيه وهو غلط لانه زاد احتياطا وحر كالمالك في الموضع المالك في الادى فوضعه البيت يضمن ولا يقال ان هذا يضمن
الينة عليه كذا هنا وكذا الخلاف في الوال لا يضمن عليه ما فقروا وقال لا يضمن عليها الا فقلا ولحا فقل يضمن او قال لا يضمن باب البيت فخالق فان كان

اكثر

هنا

الظاهر

في جميع احوال خوارق العادة والطلب

كتاب الفقه

من حفظها فافاد اخبر فقد ترك الحفظ مستعينا بالواو وعصا خاتما وامر بجعله في خضم نخاعه ليصير له بصر في كنه زاده حفظا ورأسه فان البصر
 اعظم من الخصر والحفظ منه اكثر ولو انكسر لفظا ضمن وكذا ضمن الواء او عينا فوضعه في املتة القلب من البصر لانه اصل الخصر احرز ولو كان بصره
 البصر من بصره في الحفظ فاد كان خيرا لا يفتي الى اصل البصر لو ضمن لان البصر في البصر اذا جعل في الخصر كان
 في معرض الـ موط ولو لم يكن بين المالك شافان جعله في الخصر لو ضمن ان قصد الحفظ لان الخصر حرز مثل الحانة وان قصد الاستعمال والتربيع ضمن
 احدا الاحتمالين عند الشافعية الثاني ان يضمن ويرى قال ابو حنيفة لانه استعمال البصر قال بعض الشافعية ان جعل في خضمه في كنه زاده لانه لا يملك
 ظهر الكف يكون قد تم لما لا استعمال يكون من ادب التعميم جعل الفصل الماثل الكف وهو يطلع في هذا التعليل لوجوبه في البصر وغيره غير الخصر لو ضمن
 اذا انفق في الخصر الا ان المرأة تدفع في غير الخصر فيكون غير الخصر في حقا بالخصر وسئل اذا عين المالك لموضع الحفظ لو لم يجد المستودع الخوا
 عنه ويضمن لونه على ما تقدم ولو كان الحرز الذي عينه بعد اعنه بيت المبادرة البهيمية فان اخرجته من كنه زاده ولو لم يكن من صفة البصر
 على المستودع حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 للمقتضية ان يبيع فان المستودع مأمور في حفظه بغير حرز مثله بالحرز عن اسباب التلف ولو اخرجها مع الامكان ضمن لوجوبه ان يضمنه ولو في غير
 مثل ان كان في لوجه له ما في حرز اكبر من حرز مثله بالحرز عن اسباب التلف ولو اخرجها مع الامكان ضمن لوجوبه ان يضمنه ولو في غير
 او غيره ولو استوعب في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 والثاني انه لا يضمن لادائه الا في غير مستودع فلا يستوعب الا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 ولا ان الشافعية في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 مع ان هذا الاحتمال قريب من ان الغلط في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 حفظا ولو لم يكن المكان المستودع اما لو لم يكن المستودع فاحتمال ما منه في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 فذلك لان ضمانه عليه لا يتقيد بغيره بل بالطلب في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 ذلك لان بطلان تسليم مال الغير لا يغير ما لا يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 كالوجهين في ان المالك لا يملك مال الغير بل يملكه بالطلب في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 اذا لم يضمنه في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 بقدر عليه فان ترك الدفع مع القدرة ضمن وان لم يضمنه في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 وجوبه ولا كفارة عليه عند خلاف الجهر ثور فانهم اوجبوا الكفارة لانه كاف في بعض الشافعية وجوب الكفارة مبنية على ان من اقر بطلاق احدى امرته
 فطلقها هل يقع ام لا قلنا لا يقع لم ينفذ بمنه ولو اقر على ان يخلع اطلاقا او العتاق حلف ولا يقع احدهما وان كان بالبطلان اليقين لا يخلع
 ولا يسلم الوديعة الى الظاهر وقالت العامة حاصل هذا الاكراه التحريم بين الحلف بين الاعتراف والتسليم فان اعترف من اقر بطلاق احدى امرته
 وان حلف بالطلاق طلقت زوجته لانه قد علم على المالك بطلان الوديعة في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 امره بطلاق لا يقع فاما ان حلف بالطلاق لم يقع وان اعترف بالوديعه وسلمها كان كالوسلها مكرها **المسألة السابعة في الخوارق العادة**
 اذا طلب المالك الوديعة من المستودع فجدها كان ضمانا كنهانته بالانكار ولو كان محجرا وصليمة الوديعة لو يضمن بالانكار ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 ويرضاه في الاختفاء والاختفاء عرض صحيح ويضمن المالك لو انكر بعد الطلب كمالا للشافعية ولو قال بعد الحجز وكنه حقا لم يجر حرز له
 المالك لم يضمن والا فافترضا **المسألة الثامنة** لو قال المستودع ابتداء من غير سؤال المالك لوديعته عندي وقال في جواب قول المالك لو ضمن
 بجور الجود والابتداء لا يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 ووديعته فانكر فوكله مع اليقين فان اقر بعد ذلك بها او قامت عليه بينة بها طهر لبها فان ادعى دها او تلفها قبل الحجز فان كانت صالحة وجوبه انكاره
 اصل الابداع لو يصد في دعوى لو لا امتثال كماله على التناقض ويحوت غيابة واماني دعوى التلف وصد في دعوى باليمين ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 كالتأصيل لا أقوى ان لا تحلف المالك على عدم دعواه لا مكان ان يكون قد سلم في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 في التألف بغيره في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 فانها جاء بالبينة فتع منكر كذا هناد واحد وجهي الشافعية والثاني المنع لانه لا يبيع الا بداع كان سكت بالدعوى التألف بالبينة الرد في حقا لم يجر حرز له
 الابداع اذا نقر هذا فان قامت بالبينة على الادعاء على الجود بغير المستودع من الضمان وان قامت بالبينة على التلف بغير الجود ضمن الجوانته
 بالجود ومنع المالك عنها الا اذا كان له عدل من حوث عليه وعليها بالاعتراف هذا كله اذا كان في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 انه لا يلزم من تسليم شيء اليك او مالك عندي ووديعته لو لم يملك عندي شيء فقامت بالبينة الوديعة فادعى او تلفها قبل الحجز فمتع دعواه ولا ينفذ
 التناقض بين كل ما يجر حرز له ولو اعترف ان كان باقيا او الجود لم يجر حرز له في دعوى الرد بالبينة في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 دعواه وضمان الجوانته وهو مذهب الشافعية **الفصل الرابع في وجوب رد دعوى المالك** لو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له ولو كان مستودعا في حقا لم يجر حرز له
 وجب على المستودع رد دعواه في اوقات لا مكان ولا يجب عليه مبادرة الرد في اوقات لا مكان ولا يجب عليه مبادرة الرد في اوقات لا مكان
 التخلية بين المالك والوديعته فان اخرج المستودع ذلك مع امكانه وطلب لو كان ضمانا وكان ذلك من اسباب التقصير في الدفعة ولو تعدد الرد لم يضمن

في حقا لم يجر حرز له

فيما يتعلق بر الوعد بعينه

عليه في أول البائدة اوقات ذوال العدد فلو طالب به بالرد لبدأ الوعد بعينه في صدقته واذا كان لا يمكن فخرها في تلك الحال لم يكن مغرطاً وكذا الوطالبة وهو مشغول
 بما اقلوه او بقصا او حجة او طهارة او في حمام او على طعام فخر حتى يغرق او كان ملازماً للعزم بخات فوته او كان في المطر او لود بعينه البتة واخر حتى ينقطع
 ويرجع الى البيت وما اشبه ذلك فهو حارب ولا بعد ذلك تقصير ولا يقرضها بالوقت فلو كانت الوعد بعينه في تلك الحال على اشكال او في الفصل وهو ان الناحية كان
 لتعد الوصول الى الوعد فلا ضمان وكذا لو كان في صلاة فرض وان كان لغرض لم يجز وعرض بقوته او كان في صلاة نقل فالأقرب انه ضمن لان دفع الوعد على
 المالك مع المطالبة واجب ضيق وهذه الاشياء ليست بعدا زائفة وبعض الشافعية جوزوا الناحية في هذه الاشياء بشرط التواضع والرضا **مسألة**
 لو طلب المالك الوعد بعينه فقال لا اريد اليك حتى تشهد عليك بالقبض فالأقرب ان المالك ان كان قد دفع شيئا عليه بالابداع فلاستودع ذلك المالك
 عن نفسه التهمة وان لم يكن المالك اشهد عليه عند الابداع لو ترك له ذلك يكون ضمانا واحدا وجوه الشافعية والثاني انه ليس المستودع ذلك مطلقا
 لان قوله الوعد مقبول فلا حاجة بره الى البينة والثالث ان الامتناع مطلقا لا يحتاج الى اليقين كان لا يملكه يجوزون عنها ما امكنهم والاربع ان كان
 التوقف الى الاشياء يورث تاخير وتوقيفا في التسليم لم يكن له الامتناع والا فلا ذلك **مسألة** وانما يجب عليه الرد عند الطلب لو كان الرد عليه قبل
 للقبض فلو ادعى ثم جهر الحاكم عليه للسفوف لم يجب له دفع اليه بل يرفع امره الى الحاكم وكذا لو كان الجهر للمسلم لتعلق حق الغرماء بعين الوعد ولو كان المالك المستودع
 نائما فوضع المستودع الوعد بعينه بداه كان ضمانا لعدم التكليف على النائم ولو كان المستودع جماعة وذكر وان المالك مشترك بينهم ثم طوله بعضهم بطلبه لو ترك
 للمستودع دفعه اليه ولا قصته معه بل يرفع الامر الى الحاكم فيمنعه ويدفع اليه نصيبه فيجعل البائدة في المستودع **مسألة** لو امر المالك بدفع الوعد
 الى وكيله وقد هاهنا عليه فطلبه الوكيل لم يكن للمستودع الامتناع ولا التأخير مع المكنة فان فعل احدهما كان ضمانا وحكمه حكم المالك لو لم يرد الا انها
 يقر فان في ان المستودع له التأخير هنا ان يشهد المدفوع اليه على القبض لان المدفوع اليه وهو الوكيل لو انكر الدفع صدق بيمينه وذلك مستلزم ضرر
 المستودع بالغرم **مسألة** لو قال له المالك قد اودعته على فلان وكلي فلم يطلب الوكيل الرد فان لم يتمكن المستودع من الرد فلا ضمان عليه قطعاً لعدم
 تقصيره وان تمكن من الرد احتمل الضمان لانه لما امره بالدفع الى وكيله فكان عليه نصيبه ما في يده كالامانات الشرعية ولا شافعية فيه وجها جازيا بل في كل
 الامانات الشرعية كالشروط والبيع الى دونه وفيه الشافعية وجهان احدهما انها مستدلى بالمطالبة كالوديع واخرها انها تنهى بالتمكن من الرد ويجوز الوجهان
 فيرد وجبضالة وهو يعرف ما كلفها ولو قال المالك للمستودع رد الوعد بعينه على من قدرت عليه من كذا وكذا لا تؤثر على الرد على بعضهم واخر له على غيره
 فهو ضمان خاص بالخاصة ولو لم يرد ولا يؤثر فخر ضمن بالناحية في المصداق الشافعية وجهان **مسألة** لو امره المالك بالدفع الى وكيله ولم يرد بالابداع
 لما دفعه اليه ابتداء فالأقرب انه لا يجب على المدفوع اليه الاشهاد على الابداع بخلاف فضله الدين ان الوعد بعينه امانة وقول المستودع مقبول الرد والثالث
 فلا معنى للاشهاد ولان الواجب حقها الاخفاء بخلاف فضله الدين وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني انهم ان يقرؤا لانهما اقتضاء الدين وقد بينا الفرق
 وعلى القول بالثالث الحكمين كذا لو كلفه من ان يرد في غيبة المالك عن غير الشافعية وان دفع وهو حاضر لم يضمن **مسألة** اذا طلب المالك من المستودع الرد فادعى
 الثالث القول بوليهم عند عدل اثنا سواء ادعى الثالث بيمين او خفي لا يضمن في كل حال فكان القول بقوله كل حال هو امين فيها وقال الشافعية ان يذكر
 المستودع سبيل الرد ولا فان ذكر السبيل كان ختبا كالسرق قبل قوله مع يمينه كان قد ائتمنه فليصدقه وان كان سببا ظاهرا كالحرق والغارة والسبيل
 لم يعرف ما يدعيه تلك البقعة لم يقبل قوله بل يطالب بالبينة على ما يدعيه ثم يقبل قوله مع يمينه فخر حصول الحال له برهان عرفت ما يدعيه الشاهد لو ادعى
 الاستفاضة فان عرف عموما صدق بغير يمين وان لم يعرف عموما واحتمل انه لم يصب ولو بعينه صدق باليمين وان لم يذكر سبب التلف صدق بيمينه ولا يكلف
 بيان سبب التلف ان نكل المستودع عن اليقين حكاه المالك على في العلم بالتلف فاستحق له ما من هذا القول عند من هل يلحق موت الحيوان والغصب بالاسباب
 الظاهرة والحقيقة اشكال **مسألة** اذا ادعى المستودع رد الوعد بعينه فاما ان يدعي رد ما على من ائتمنه او على غيره فان ادعى رد ما على من ائتمنه وهو المالك
 قد مقوله باليمين على اشكال يشأ من ان يمين يقبل قوله مع اليقين كالتلف من كونه مدعيها فافترق الى البينة فان قدما قوله باليمين فان مات قبل ان يخلص
 ظهر عنه وارث وان قطع الطلب عنه بخلافه وقال الشافعية انه يقدم قول المستودع مع اليقين كالتلف لا يضمن له لا منفعة له في قبضه وطبقت خالف الموتين فانه انما
 مع انه لا يقبل قوله لا يضمنه بيمينته وقال المالك ان لم يشهد عليه بالابداع صدق في دعوى الرد وان شهد عليه لم يصدق وان ادعى على غيره من ائتمنه
 طوالب بالبينة لان الاصل عدم الرد وهو لو ائتمنه فلا يكلف تصديقه **مسألة** لو طلب المالك الوعد بعينه فقال للمستودع او عندها عند وكيلك فلان
 باذنك فان انكر المالك الاذن والوكالة صدق باليمين اذا لم يكن بيمينه لانه منكر فاذا حلف نظران كان فلان مقرا بالقبض والوديع بائنة ودعت على المالك فان غاب
 المدفوع اليه كان المالك ان يغرم المستودع فاذا قدم الغائب اخذ ما المستودع ودفعه على المالك واسترد البطل الذي دفعه وان كانت تالفة فلما الدين
 يغرم من شاء منها وليس للغريم منها ان يرجع على صاحبه لزعم ان المالك لا يملك الاخذ وان انكر فلان القبض الذي ادعاه المستودع قد مقوله مع اليقين وغلة
 حتى يخص الغرم بالمستودع وان اعترف المالك بالاذن وانكر الدفع الى فلان احتمل تصديق المستودع وكان دعوى على وكيل المالك كدعوى الرد على المالك
 وهو وجه الشافعية وقول الخليفة وتصديق المالك عدم الدفع لان المستودع يدعي على من ائتمنه وهو اصح وجهي الشافعية ولو وافق فلان المدفوع
 اليه المستودع في الدفع وقال انها تلفت في يدي لم يقبل قوله على المالك بل يحلف بيمينه المستودع ولو لعرفه المالك بالاذن والدفع مع الكثرة قال انما
 لم يشهد عليه المدفوع اليه بيمينه كان مبينا على الخلاف السابق وجوب الاشهاد على الابداع ان وجبناه ضمن والا فلا ولو ائتمنه وجب عليه الدفع الى
 الثاني وادعى الامين الثاني الرد على المالك والتلف في يده كان حكمه حكم المستودع الاول من انه يصدق باليمين في دعوى التلف فاملى الرد اشكال
 هذا فيما اذا عين المالك الثاني فاما اذا امره بان يودع امينا ولم يعين فالشك في التلف صدق باليمين وان ادعى الرد على المالك وانكر المالك قد مقوله
 المالك باليمين لا يرد دعوى الرد على غيره من ائتمنه ويحتمل سائر التعيين ان يضمن امينه امينه كما يقال عند بعض الشافعية ويكل ويكله **مسألة**
 اذا اودع المستودع سفرا فادعاه امينا فادعى ذلك الامين بطل قوله مع اليقين ولو ادعى الرد على المالك لم يصدق الا بالبينة لانه لو ائتمنه وان ادعى الرد على

فما يتعلق بالوديعتين المتباينتين في الجاهل بالبدل كتاب الوديعة

الستود قبل قوله مع العين لانه ادعى الركن اثبت ان قلنا بتقديم قول المستود في قوله ولو علم المستود الاول من غيره نزل له استعادتها من الثاني في الحكم
 بشان ان المستود بالاصالة ومن ان يرى من الحفظ المأثور ولا يثبت ان المستود الاسبق من الغاصب لو كان المالك قد عين امينا فقال المستود في
 سافرت فاجعل الوديعتين عند فلان ففعل فلان ادعى فلان رد على المالك صدق بالعين ان قدما قول المستود فيه لانه ادعى على من اثبت ذلك ادعى الركن على المستود
 الاول لم يقبل الا بالينة **مسألة** اذا مات المالك وجب على المستود رد الوديعه الى ورثته لان نقل ملكها اليهم فان اجمع التمكن من رد الوديعه فاما لو كان
 اصح وجهي الشافعية ولو لم يجد الوارث دفعها الى الحاكم لانه ولي الغائب لا فرق بين ان يعلم الوديعه بالوديعه او لا وقال بعض الشافعية انما يجب عليه الدفع الى الورث
 له او الحاكم لو لم يعلموا بالوديعه اما اذا علموا بها فلا يجب الدفع الا بعد الطلب لا بأس بملوطة اليه لوارث فقال رد الوديعه الى المالك وتلفت في بدو حال خونه
 قدم قوله مع العين امه الوقال رد ذمتها عليها فانكر الوارث قدم قول الوارث مع العين فظما لانه ادعى الرد على من لم يثبت له والشافعية وجهان هذا احدهما
 والثاني ان لقول المستود بالاصالة براءة الذمة **مسألة** لو مات المستود وجب على ورثته رد الوديعه الى المالك فلو ادعى بعد التمكن من الرد
 فتلفت في بدو من وجهي الشافعية والثاني لا يضمن لانهم يطلبون رد الوديعه الى المالك غائبا سلمها الوارث الى الحاكم فان اختلفا فادعى وارث المستود
 رد الوديعه الى المالك وقال تلفت في بدو فالا فاقرب تقديم قوله مع العين بالاصالة براءة الذمة وعدم حصولها بالبدل والشافعية وجهان هذا الصحيح والثاني انه
 بطلان البينة لان المالك لم يثبت حتى يصدق وهو غلط لان الضمان يترتب على الاستيلاء ولم يثبت اما الوقال ناردت عليك انكر المالك فان القول
 قول المالك ولو قال تلفت في بدو قبل التمكن احمق تقدم قوله لان من يرى مجرى التوبطيطه الى المالك وبقدم قوله المالك لقوله عليه السلام على ايديها
 اخذت حتى يودي ولو قال من طهر الرجز التوبطيطه رد الوديعه الى المالك او قال المذموم رد الوديعه الى المالك لم يصدق الا بالينة **مسألة** لو كان قد
 جعل مال فادعى رجلا ان لا يدع فقال كل واحد منهما ان هذا المال لوديعه فان كذبا معا فاقول قول مع العين فكل واحد منهما يصدق وهو تمام
 لكل واحد منهما ما انما له وملكه او انه لا يبرمه تشبهه بالبر فاقرب لا يحد ما يثبت حكمها للمقوله وادفع اليه ويحلف للآخر فاحلف سقطت دعوى الاخر وان كل
 حلف الاخر وكان له الماله بالمثل ان كان مثليا او الا بالينة وقت الحلف الا فادعى على اشكل ذلك الشافعية فاحلف الا فقولان يثبت على ان من يقر بغيره يتردد
 ثم اقر بها العكس وحل بغيره فادعى فلان لا يبرم حلف ان قلنا لا يبرم فلا وجه لاحلافه لعدم الغايبه وعلى القول بالاحلاف للآخر الشافعية قولان في معنى
 المدعي مع نكول المدعي عليه لهما ان ذلك يجري مجرى البينة والثاني انه يجري مجرى الامر بالخروج ابو العباس بن شريح عن الشافعية في هذا الموضع ثالثة وجه
 انه يوقف المدعي بينهما الى ان يصطحا لان الاقرار الاول قد تقدم وقد حصل هناك ما هو اقوى من الاقرار واستويا والثاني انه يقسم بينهما كما لو اقر بها والشافعية
 وهو المذهب المشهور عندهم انه يبرم للشافعي كما لو اعترف له بعد الاقرار الاول قال بعض الشافعية بعبارة اخرى اذا اقر لاحدهما نزل للآخر دعوى البينة يكتفى
 بالحلف في الغرم لو اقر للثاني ان قلنا يبرم فتم وان قلنا لا يبرم على ان يثبت بعد النكول كالاقرار او كالبينة ان قلنا كالاقرار او كالبينة
 فله دعواها فان حلف بيمين وان نكل حلف المدعي واخذها ولا يبرم العين من الاول لانها وان كانت كالبينة فثبتت كالبينة في حق غير التباينين وان قال
 كما دفع اليهما معا ويكون بمنزلة ما في يد شخصين يتباينان فان حلف احدهما نفي لخاصية المستود لتكوله وان نكل احدهما نفي لخاصية المستود
 ويكون حكم كل واحد منهما في النصف كحكم في الكل في حق غير المقوله وقد تقدم **مسألة** لو قال المالك لحدثك ما قد شئت عنده فان قلنا ان المستود
 يضمن بالنسيان فهو ضمان وان لم يضمنه بالنسيان فادعى صدقا في النسيان فادعى الخصومة لهما معا بل الخصومة بينهما فان اصطحا على شيء فذاك والاحيل للمالك
 كانه ابدى ما يتباينان لان صاحب البينة يقول ان المالك احدهما وليس احدهما اولى من الآخر وبعض الشافعية وجه آخر ان كان بديلتا تداعاهما ان كان
 لم يثبت احدهما بدينه فان قلنا بالاول فان قام كل منهما بالبينة وحلفا او نكلا فهو بينهما وان قام احدهما بالبينة وحلف فكل صاحبه فني وان قلنا
 بالثاني لو قام كل منهما بالبينة فعلى الخلاف تعارض البينين وان نكلا وحلفا فثبت ان بينهما وسواء قلنا بالوجه الاول والثاني فان المال يترك بيد المدعي
 اليه الى ان تفصل الحكومة بينهما على احد قول الشافعية لانه لا بد من مضمرة عند امين وهذا امين لو يظن بيمينه جنانته والثاني انه يترفع منه لان مطالبها
 بالوديعتين غلر وهذا القولان للشافعية فيما اذا طالب احدهما بالانزاع والآخر القرض فاما ان اتفقا على احد الامر من فان احكامهم بينهما يمكن ان يكون
 هذا متباينا على ان يجعل المال كانه بينهما ولا يثبت احكامهم هذا اذا صدق في النسيان ان كذبه فبني وادعى كل واحد منهما على المالك وقال انك تعلم
 ان الوديعه من اقول قول المستود مع يمينه ويحلف ان لو اقر بها لاحدهما كانت فادعى عليه العلم سمعت عواة فحلف فانه حلف كنهه بيمين واحد
 على نفي العلم وبه قال الشافعي لان المدعي شيء واحد وهو عليه عين المال فكفاهم من واحد وقال ابو حنيفة يحلف يمين كل واحد منهما يمينها كما لو انكر انهما
 والفرق انه اذا انكرها فقد انكر دعويين لان كل واحد منهما يدعي عليه انما له فنادى عوايان فاحلف كان كانهما صدقا وهل الحكم تحلفه على نفي العلم اذا
 لم يدعه الخصم للشافعية وجهان ثم اذا حلف المدعي عليه فالحكم كالوصدق في النسيان ان يقر به فادعى عليه فانه مستودع ولم يظن بيمينه
 او ينقل عنه لانه قد اعترف بان لا حق له فيها فينقل عنه وقال بعضهم ان يترفع المال منه هناك لم يترفع هناك لانه خاشع عند ما يدعي البينة وان نكل
 اليمين ردت اليمين عليها فان نكلا فاما ان يقول يقسم المال بينهما او يوقف حتى يصطحا على الخلاف فان حلف احدهما ونكل الآخر قضى بها للمالك وان حلفا
 فللشافعية قولان احدهما انه يقسم بينهما لانه في ايدى ما هو الاصح عند الشافعية كالاقرار بها والثاني يوقف حتى يصطحا او به قال ابن ابي ليلى لانه
 يعلم المالك منهما وعلى القول بالقسمة فان المستود يبرم القيمه ويقسم بينهما ايضا لان كل واحد منهما اثبت يمينه الركن جميعا فليس يحصل له سوى
 نصفها هذا اشتهر ما قاله الشافعية فيما اذا نكل المستود وله وجه للزان المستود اذا نكل لا ترد اليمين عليها بل يوقف بل على انهما لو حلفا بيمينه انما يبرم القيمه مع
 المال بينهما فان لم يضمن اليمين وان قلنا براد اليمين فالا فاقرب ان الحاكم يقدم من يلى تقدم بينهما في حلف ويحتمل الفرع بينهما او اذا حلفا في البينة العين اذا حلفا
 بينهما ما هو القيمه فان لم يترافع احدهما الاخر فلا بحث وان تازع واقام البينة على ان جميع العين له سلمت اليه وردت القيمه على المستود وان لم يكن بينه وبينه نكلا
 عن العين فحلف واستحق العين فود نصف القيمه الى الذي اخذ لانه عاد اليه ليدل في النكلا لا يبرم ما اخذ لانه استحقه بيمينه على المستود ولم يبرم ما اخذ لانه
 يبرم

فَمَا يَتَخَلَّفُ إِلَّا الْوَكِيلُ خَلَصَ صَوَابُ النَّزَاعِ

الأقراص

في هذه العارضة كتابنا

كتاب العارضة

ابتدع عليه بامانة الله قلت فجل اشترى من امرأة من بعض العباسيين بعض ثيابهم وكتب عليها كتابا قد قبضت المال ولم تقبضه فبعضها بالمال لم يبقها
اشد المنع قائما باعتداله ما ملكه **المقصد الثاني** في العارضة وبه فضل **الاول** المماثلة والادكان فمنها جثمان **الاول**
المماثلة العارضة بتشد يد الباء عقد شرع للباحة الانتفاع بعين من عيان المال على جهة التبرع وشدة تالبه كانا منسوبة الى العاد لان طلبها بعد
قال صاحب التصحيح وقال غيره منسوبة الى العادة وهي مصدر يقال عارضا عارضا وعادة كما يقال جابا جابا وجابا واطاقا طاقا وقيل انها
ماخوذة من عار بغير واو ذهب من قبل المعنى للبطال ليرود في بطنه فثبتت عارضة لتحويلها من يد الى يد قبل ان يماخوذة من التنازل ولا يجوز
وهو ان يتداول القوم الشيء بينهم وقال الخطابي في غير بيان لغة العارضة العارضة وقد تحففت مسئلة العارضة سابقة بالنص والاجماع اما النقص فالكثرة
والسنة اما الكتاب فقوله ثم وقد نوا على البر والتقوى والعارضة من جملة البر وقال يقره يمنون الماعون قال ابو عبيد الماعون اسم لكل متعة وعطية
اشد منه بلجوه منه بلصوته اذا ما ساء لهم لا تتم وروى عن ابن عباس بن مسعود انها قال الماعون العوارى فمنه لان ابن مسعود فقال ذلك لغير
والدوا والميزان وروى عن علي عليه السلام وعمرهما قال الماعون الزكاة واما السنة فارواه العامة عن امانة النبي صلى الله عليه واله قال في خطبة عام حجة
الوداع العارضة مودة والمنة مردودة والدين مقضيه والوعيد غارم وعن امية بن صفوان ان النبي صلى الله عليه واله استعار منه يوم خيبر غارقال
لعنصبا يا محمد قال بل عارضة مضمونة مودة ومن طريق خاصه عاروا ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال بعته يقول بعثك رسول الله الى جفوان
امية فاستأمنه سبعين رجلا قال فقال غضبا يا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه واله بل عارضة مضمونة عن سلمه عن الصادق عن الباقر عليه السلام
قال جاء رسول الله صلى الله عليه واله الى صفوان بن امية فسلمه سلاحيهما بن سعدا فقال له صفوان عارضة مضمونة وغضبا فقال رسول الله صلى الله عليه واله بل عارضة
مضمونة فقال نعم ولما الاجماع فلا خلاف بين علماء الاصناف جميع الاعصا في جواف ما والزعيم فيها ولا نزل الجازات هبة الاعيان جازات هبة الشائع
ولذلك جاز حجة الوصية بالاعيان والمنتفع جميعا **مسئلة** في العارضة مستحبة مندوب لهما من عيبها لان اقرار المانع منها في الاية مع المراجع
في صلوة بدل على شدة الاحت على ما التزمه في منفيها والترغيب في فعلها ولا يملك من البر وقد امر الله بالتعاونة فيه ليست اجتناب قول اكثر اهل العلم
للأصل لقول النبي صلى الله عليه واله انك ما لك فقد قبضت عليك قال ليس في المال حق سوى الزكاة وسأله ابي عبد الله في مال له اقرض الله
عليه من الصدقة قال الزكاة قال هل على غيره قال لا الا ان ينطوع وقبل ان يما وبصيرة له ولما رواه ابو حمزة عن النبي صلى الله عليه واله انه قال عامر صاحب
ابل يؤتى حقه الحديث قبل يا رسول الله صلى الله عليه واله وما حقه قال عارضة ولو ما واطراق تحملها او منعه لئلا يبور مرد ما قد الله ثم مانع العارضة
وتوعد رسول الله بملأه في خبره والجواب التوراة زيادة الترغيب على ان قول علي عليه السلام يحث في نفسه الماعون بالزكاة ولا يوجبها ولو جازها
العارضة في التوعد انما وقع على الثالث قال عكرمة اذ اجمع ثلاثا فلما لو يل لاسمها من صلوة وتلقى ومنع الماعون **البحث الثاني** في العارضة **الاول**
المعبر وله شرطان ملكية المنفعة وامنية التصرف فلا يصح اعادة الغاصب للمعين كانه منتهى عن التصرف في الغصب والاعادة تصرف لا فرق بين ان يكون
غاصبا للمعين او للمنفعة فانه يحرم عليه اعادة ملكه لا يباح للستعير التصرف فان علم وتصرف كان ما ثوما حاضرا للمعين والمنفعة بالخلات ولا يشترط ملكية
المعين في المعبر بل ملكية المنفعة فلو استأجر عبدا لاجاره ما الغيره الا ان يشترط المالك مباشرة الانتفاع بنفسه فحرم عليه اعادة ولو لم يشترط
جاء لان مالك المنفعة لا يجوز اخذ العوض عنها بعقد الاجارة وكذا الموصى له بخدمة العبد سكنى الدار يجوز له ان يعيد ما **مسئلة** في العارضة **الثاني**
ان يعبر وبه قال محمد بن حنبل والثابت في اصح الوجوه بان الاصل غصمة مال الغير وصيانة عن التصرف فلا يباح للمستعير التملك لا بدليل ولو ثبت
ولا تغير مالك المنفعة ولهذا لا يجوز له ان يورث ما ايج له الانتفاع والسبيح لا يملك نقل الابلعة الى غيره كالصبيح الذي ايج له الطعام ليس له ان يجه
لغيره وقال ابو حنيفة يجوز للمستعير بيعه وهو الوجه الاخر للشافعية لا يجوز اجارة الساجر للمعين هكذا يجوز للمستعير ان يعيد ملكه على حسب
ملكه وان استأجر ملك بعقد الاجارة الانتفاع على كل وجه فلهذا ملك ان يملكه للمعاني العارضة فانه ملك المنفعة على وجه ما اذن له فلا يورثه
بعده فانه قد اذنت هذا فانه يجوز للمستعير ان يستوفي المنفعة بنفسه ويوكيله ولا يكون ذلك عارضا للوكيل اذ لم يقد المنفعة اليه **مسئلة** في العارضة
في المعبر جواز التصرف فلا يصح اعادة الصبيح كانه ممنوع من التصرفات التي من جملة اعادة وكذا جواز الجحون ولا يجوز عليه للفقهاء ان يملكه بانهم فلا بد ان يكون
ممنوعون من التصرفات لا عارضة تبرع وكذا ليس لهم اعادة الصبيح كانه ممنوع من التصرف فانه بل ليس ملكا له عند الاكثر ولو اسلم عبد الكافر فخرج منه
بغير من المسلمين يجوز له ان ياعده بغيره مدة الشفعة وكذا لو ورث ملكا من ابي له انتفاع بجهة البيع **مسئلة** في العارضة **الثاني** المستعير بشرط
ان يكون معينا اهلا للتبرع عليه بعقد يثقل على ايجاب قبوله اعادة احد هدا او احد موكلا لم يصح لعدم التعيين وكل واحد لا يتعين فلا اعادة الصلاحية
الاخر ما اذا استباحه منافع الغير لا يكون الا بوجه شرعي لان الاصل يخرج من منافع الغير على غيره الا بانة ولو ثبت ولو علم المستعير جاز سواء كان المستعير عارضا
محصورا لقوله عزت هذا الكتاب هو كذا العشرة او في عدد غير محصور كقوله لكل الناس لاي احد من اشخاص الناس او من دخل الدار والحاجة الكل معين اليه
يكن عارضا كل واحد داخل في احد الشخصين مجزول **مسئلة** في العارضة ان يكون اهلا للتبرع عليه لان من الاحكام لا يجوز لبعض الأشخاص الانتفاع
بما لا يجوز عارضا لهم وذلك مثل الكافر يستعير عبدا مسلما او امرا مسلما على اشكال يشاء من جواز اعادة من من سلطنة عليهم والسلطان له ان يستبد
وقد نفاه الله ثم بقوله وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا بخلاف سبجاره الذي هو مودة مقابلة عوض والاقراب كرامة وكذا لا يجوز للكافر
استعارة المصحف من المسلم وغيره تكرمة للكتاب لغيره وصيانة عن من لا يورث له حرمة ولما استعان احد بني النبي صلى الله عليه واله واحاد يثقل على
الاثرة المعصومين عليهم السلام فانها مبنية على جواز شراهم لهما فان منعناه منعنا من اعادة والا فلا **مسئلة** في العارضة **الثاني** المستعير بشرط
من المحرم ولا من المحل كانه يحرم عليه ما كره فلو استعاره وجب عليه رد ما له وضمن للمالك قيمته ولو تلفت يده ضمنه ايضا بالقيمة لصاحب المحل وبما لا يملك
تعالى بل يضمنه بغيره لاسيما ان لم يترط صاحب الضمان عليه فلو دفعه الى صاحب يورثه وضمنه لله ولو استعفا المحرم صبيحة امره وجب على كل واحد

فی المسبحین وکأویما

المقدمة

كتاب العاد

[illegible]

في عاقبة الأرض للرجوع والغرس والبناء

والقول

والغرس والبناء وبغفل بها كل ما هو مستعد له من الانتفاع وليس المستعبر ان يعبر ولا ان يور لا نهما رخصة وضعت للحاجة وهي منفعة هذا كذا قيل
 له ان بيع لا غير داخل في مفهوم الاعارة والاقران لان برهن مع القيمة دون الاطلاق **مسألة** من ربح ثبات المادون في ربحه بخصوصية حكمه من حيث
 مطلق الانتفاع فلو اذن له في الزرع والاطلاق استباح المستعبر زرع ما شاء من اصناف الزرع كما يحظره الشعر والذرة والقطن والقوة وما في
 من أطوبها وقصرها وسائر اصناف الضرر وجميع ما يطلق عليه اسم الزرع وليس له البناء ولا الغراس لان ضررها اكثر من ضرر الزرع والقصد منها المنفعة
 والاذن في القليل لا يثبت لولا ذلك في الكثير بخلاف العكس الامع للتبصير فلو استعادها للبناء والغراس كان له ان يزرع لقصور ضرره عنها فكانه
 استوفى بعض المنفعة التي اذن فيها ولو منعه لم يضر له الزرع ولو اعادها للغراس لم يكن له البناء وبالعكس لان ضررها يختلف فان ضرر الغراس في باطن الارض
 لا نشأ والضرر في البناء في ظاهرها لان البناء يكون على موضع واحد والعرض يمتد في بقعة الارض فلم يكن الاذن في احدهما اذ نال في الاخر وهو
 وجهي الشافعية والشافعية ان الاذن له في احدهما استباح له الاخر فلو اذن في احدهما كان كلاهما للبناء والزرع في الارض فلو اذن في الغراس لم يثبت الاذن في البناء كما
 قلناه **مسألة** اذا اذن له في الزرع فاما ان يطلق او يبيع او يخصص لا يثبت في الاخيرين فاما الاول فانه يرضع عندنا ويستحب للمستعبر جميع اصناف الزرع
 ضررها او تنقص مصلح وجهي الشافعية عملا باطلاق الفقهاء الثاني انه لا يبيح شيئا بهذه العارية وتكون عارية باطله وقال بعضهم تصح الاعارة ولا يزرع
 الا اقل الا انواع ضرر لا صالة عصمة مال الغير ولا يباس يروى وقال اعرتك كذا لفعل بما بدا لك او لنففع به كعت شئت جميع عندنا وكان له ان ينففع بغير
 شاء الاطلاق الاذن وهو اجد وجهي الشافعية والشافعية في اطلاق فقال بعضهم ينففع به بما هو العادة وموحيه فلو اعادته الارض كان له البناء والغرس في
 الزرع دون الوهن لو وقع الاعارة والبيع ولو قال اعرتك الزرع الحظوة ولم ينفعه عن غيرها كان له زرع ما هو من ضرر من الحظوة عملا بما اذا كان كالشعر والذرة
 وكذا له من ماله ضرره ضرر الحظوة وليس له زرع ما ضرره اكثر من ضرر الحظوة كالذرة والقطن ولو نهى عن زرع غير الحظوة لم يكن له زرع
 غيرها اقتصارا على المادون فيه **قوله** ان يعبر ان يعبر قد يطلق العارية من غير قيد زمان وقيد وقت بمدة وقد يعبر الزمان
 كقوله اعرتك هذه الارض لا يعترن لفظه بوقت وزمان واعرتك هذه الارض سنة او شهرا واعرتك هذه الارض لهما وانما جاز الاطلاق فيها
 بخلاف الاعارة لان العارية جارية وله الرجوع فيها متى شاء فتقدر بها لا ينفذ شيئا وانما جاز فيقيدها لان اطلاقها ينفذها **مسألة** من
 اذا اطلق العارية كان له الرجوع فيها متى شاء ولا يجوز للمعبر التصرف بعد الرجوع فان تصرف في العينة والاجر الا في اعارة الدفن فلا يجوز الرجوع
 بعده ولا مع دفع شيء ولا اعارة الحائط لتقيدها بشيء فلا يجوز الرجوع قبل ان ينفذ الارش وما عداها مما يجوز الرجوع قبل التصرف بعده
 سواء كانت العارية موقوفة او فائدة الرجوع بعد التصرف الطالبة بالاجر فيها يستقبل انما مضى عند علمائنا وروى قال ابو حنيفة والشافعية والحنابلة ان
 المستعبر استباح المنافع بالاذن فاذا رجع عن الاذن لم يجز له نقله ولا تصرفه في مال الغير بغير اذنه فكان غضبا ولان المنافع المستقبلية لم يحصل بها المستعبر
 فلا يملكها بالاعادة كالو لو حصل العينة بده وقال مالك اذا كانت العارية موقوفة لم يكن المعبر الرجوع فيها وان لم يكن موقوفة لم يملكه مدة ينفذ فيها
 لان المعبر قد ملكه المنفعة مدة معلومة وصيانتها العينة بده بعقد مباح فلم يكن له الرجوع فيها بغير اختياره الى الملك كالعبد الموصى بخدمته والفرق ان العبد
 الموصى بخدمته ليس له الرجوع فيه لان المتبرع غيرهم واما الموصى المتبرع فله ان يرجع متى شاء **مسألة** اذا اعادته ارض للبناء والغرس والزرع
 والاطلاق لا الانتفاع كان المستعبر الانتفاع بما اذن له فيه مالم يمنع فان قلنا ذلك كان له ان يبيع ويغرس وينفع به بحسب ما اذن مالم يرجع عن اذنه وينقص
 المدة فان رجع عن اذنه قبل انقضاء المدة او لم يرجع لكن انقضت المدة المادون فيها لم يكن له استحداث شيء من ذلك فان استحدث شيئا من ذلك بعد علمه
 بالرجوع وجب عليه قلعها بحال القول لم ليس له الرجوع في حق ما يحجزه ما استوفاه من منفعة الارض على وجه التعدي لم الحفر التي حدثت لقلعها
 عرسه كالعاصبة ان كان جاملا بالرجوع فالاقوى ان له القلع مع الارش كالمو لو رجع لا يضره موطأ ولا عاصبة للشافعية وجهيها كالمو لو رجع فيهما الوجه
 السبل فواء الى ارضه فثبت وقد يشبه باختلاف تصرفه لو كمل جاملا بالقرض او امانا ببناء وعرسه قبل الرجوع ان امكن رفعه من غير نقص بطله في ان
 لم يمكن الامع نقص وعيب يدخل على المستعبر نظرا ان كان قد شرط عليه القلع مجازا عند رجوعه ونسوية الحفر التي في ذلك عملا بمقتضى الشرط وقد قال
 المسلمون عند شرط وطهم فان امتنع قلع المعبر مجازا وان كان قد شرط القلع دون التسوية لان شرط القلع رضى بالحفر ان شرط القلع صلا نظرا ان اداء
 المستعبر القلع يمكن منه لا يملكه فله نقله غيره اذ قلعه قبل عليه لتسوية الاقوى في ذلك لا يضره بالاختياره للتحصيل ماله فكان عليه ارض ما انفصله الحفر كالمو
 اذ اخرج ثابته من داره ولا يمكن الا بحفر الثابته هو ظاهر وجهي الشافعية والثاني انه عليه لتسوية لان الاعارة مع العلم بان المستعبر ان يقلع رضى بما جاز ليس
 من القلع وان لم يجز المستعبر القلع لم يكن المعبر قلعها بالبناء بغير قصد والاذن ولكن يتخير بين ان يقلع رضى من الارض وهو قد لا يوافق بين قيمته
 ومقلو عاوين بقاءه باجرة المثل باخذها وبين ان يملكه بغيره فان اختار القلع وبذل ارضه المنقص فله ذلك يجزى المستعبر عليه وليس له الامتناع عنه
 ان اختار احد الامرين الاخرين انفق رضى المستعبر فيه لان احد ما يبيع الاخر احبارة وكلما يوافقان على رضى المتعاقدين معا وهو احد قول الشافعية
 انه لا يعتبر بالقيمة اجبر المستعبر عليه كملك الشفع المستعبر فلو اذن له بالبناء بالاجر اعتبر رضى المستعبر فيه والثاني ان المعبر يتخير بين امرين خاصة لكل
 القلع مع ضمنا الارش والثاني التملك بالقيمة والاصل فيه ان العارية مكرهه بغيره فلا يلحق بها منع المعبر من الرجوع ولا ينفذ مال المستعبر فثبتنا ان
 على وجه لا يضره المستعبر وجعلنا الامر موطأ بالاختيار المعبر لا الذي صلت منه هذه المكرهه وان ملكه الارض وهي اصل ارضه البناء والغراس
 فانما جاز لها وكذا تلك يتبعها في البيع لو طلب المستعبر يملك الارض قال انا دفع قيمة الارض الى المعبر ليقبض البناء والغراس على ذلك والفرق
 بينه وبين المستعبر ما تقدم من كون البناء والغرس تابعا وكون الارض متنوعة فلم يوجب المثل للمثل ما طلبه من تملك البناء والغرس بالقيمة وما
 طلبه المستعبر من تملك الارض بالقيمة **مسألة** لو لم يجز للمستعبر قلع عرسه ولا قلع بناءه مع الاذن المطلق فيها لم يجز له القلع الا ان يضمن المعبر
 الارش

قوله وان كان المستعبر قد اذن له في البناء والغرس والزرع...

المنقوص

کتاب الفانی

ممكن للتعقيب
طلبه العبد
عن ذلك ان
ممكن للتعقيب

فِي صُنَائِفِ الْعَرِيقَةِ

تاریخ

في ضمان العارية

كتاب العارية

مسألة اذا استعار العبد من غيره ما لهما ضمن بالقبض سواء فوط منها وفقدى ولا وسواء شرط العبد ضمانا ولا وسواء كانت بدل العبد بدلا لما اذبح ضمانا لانه استولى بالبدل على مال الغير غير ان كان عليه الضمان وفادله استحقاق عارضا وانما هو الكاظم عليها السلام انما قال اذا استعيرت عارية بغير بدل صاحبها فملكك المستعير ضمانا **مسألة** العارية بغير ضمان اذا كانت لعاريته لادامه والدانير وان لم يشترط الضمان وقد سلف هل يدخل المصوغ منها فبذلك اشكال يشتمل على التصبص على الدوام والدانير في بعض الروايات ومن دود الذهب في القضية بعض الروايات ففي رواية زرارة عن الصادق عليه السلام قال جميع ما استعيرت فتوى فلا يلزم له الوفاء الا الذهب في القضية فانها بلزومان وبالعارية من غير المالك ج عارية المحرم الصبي مضمون عليه لان ماسكه عليه حرام فيكون متعديا فيكون ضمانا فلا فرق بين ان يكون المستعير المحرم في المحل او في المحرم وكذا لو استعير المحل صبي في المحرم ضمنه كونه ممنوع منه فكان متعديا باستيلائه عليه **مسألة** اذا تعدى المستعير وفوط في العارية ضمن وهو موط من جلته ما لو منعها عن المالك بعد طلبه لم يملكها من دودها اليه ولما ولد العارية التي اشترط فيها الضمان عند المطع عند العائدين القسمين اذا تجدد بعد الاجارة فانه مائة لا يجب ضمانه على المستعير لم يدخل في الاجارة فلم يدخل في الضمان ولا فائدة للمستعير فيه فاشبهه لو دعه وامان كان عند المالك فكذلك عندنا وهو وحدي لو رايتين عن احمد والرواية الاخرى انها تكون مضمونة لانه ولد من مضمون فضمن كذلك كولد الغصونية والحكم في الاصل ممنوع فان ولد الغصونية لا يضمن اذ لم يكن مضمونا بانك ولد العارية اذ لم يوجد مع امه وانما يضمن ولد الغصونية اذا كان مضمونا ولا اثر لكونه ولدا لها بل ان يملك لو استعار من غير المالك علما كان واجاهلا بالملكه ضمن واستقر الصمان عليه لان التلف حصل في بدله ولا يرجع على العبد ولو رجع المالك على العبد كان للعبد الرجوع على المستعير **مسألة** اذا تلفت لعين وجب ضمانا كانت مثلية كانت مضمونة بالثمن وان لم تكن مثلية وجبت القيمة ثم لا يحل ان يكون قد استعملها المستعير ولا فان كان قد استعملها وتلفت لا يستعمل بعض اجزاها وجب عليه قيمة العين النافضة لان تلك الاجزاء ماذون في تلفها فلا تكون مضمونة الا ان يتعدى في تلف بعض الاجزاء بالتعدى فضمن بخلاف ما اذا تعدد لان الاذن في الاستعمال يضمنه ولو تلفت قبل الاستعمال هي مضمونة وان تلفها وجب عليه قيمة العين تامة لا يقال انه ماذون في التلف لان الاجزاء لا تقطع عنها مائة الا بقول الاجزاء انما يقطع ضمانها اذا تلفها مفردة عن العين على وجه الاستعمال فاما اذا تلفها لم يملك العين فانه يضمنها لانه لا يمكن تميزها من العين الضمان **مسألة** اذا استعمل العارية المضمونة فنقص جذازا منها ثم تلفت هي من ذواتها فبقيت القيمة يوم التلفت لانه لو كانت باقية في تلك الحال ودودها لم يجز عليه شيء فاذا تلفت بالاستعمال تلفت غير مضمونة لانه اذن في التلفها بالاستعمال فلا يجوز فقد يهرها عليه وهو واحد قول الشافعي والثاني ان عليه قصص القيمة من يوم القبض لم حين التلفت لانه لو تلفت حال زيادة القيمة لوجب القيمة الزائدة فاشبه الغصون ليس يجتهد لانه يقتضي ايجاب ضمان الاجزاء النافضة بالاستعمال هي غير مضمونة على الاطلاق فيقول انما لا يضمن الاجزاء والثالث انه يجب واعلم ان الفرق بين الغصون والمستعار لان الغصون يجب رده في كل حال متى عن الانسان في كل وقت فلهذا ضمن بالقيمة وما المستعير فان رده عليه بتمتعها يوم عليه حاله الزيادة فالفرق بين علي هذا الخلاف ان اجارة المستعار مع الضمان اذ ولد في بدل المستعير هل يكون لولد مضمون في بدله ان قلنا ان القبض يشيئا با العارية مضمونة ضمانا لخاصة مضمون عليه الا فلا وليس له استعمالها لاجزاء هذا الخلاف الجازي في العارية انما كيف تضمنت في الماخوذ على الفرض القائل بان وجه السوم لكن الاصح عند بعض الشافعية ان لا اعتبار في السام بغيره يوم القبض لان تضمن اجزائه غير متنع وقال غيره الاصح كهي في العارية وهذا كله شافعي يمنع من كون ضمانا اذا تلفت لعين بغير الاستعمال **مسألة** لو تلفت العين المستعارة المضمونة بالاستعمال مثل ان ينحق الثوب للبرق فالوجه ضمان العين وقت التلف لانه حق العارية ان ترد والاذن في الانتفاع انما ينصرف غالبا الى استعمال غير تلفت فاذا تعدد الرد لزم الضمان وهو احد قول الشافعية والاصح عندهم ان العين لا تضمن كالاخر لانه لا استناد في فعل ماذون فيه وعلى الاول لهم وجهان احدهما كما قلنا ان يضمن من العين وقت التلف وهو اخر خلا التقويم والثاني انه يضمن العين بجميع اجزائها **مسألة** قد مضى البحث في ضمان العين وما ضمان الاجزاء فان تلف منها شيء بسبب استعمال الماذون فيه كالتحقاق الثوب للبرق الماذون فيه لم يلزم المستعير ضمانا لكونه من سبب ماذون فيه وموقوف الشافعية ولهم وجه اخر ضعيف انه يلزم الضمان لان العارية مائة فاذا تلفت بعضها فقد فاته رده فضمن بدله والمقتد الاول واما ان تلف من الاجزاء شيء بغير الاستعمال فان كانت العين مضمونة كان المستعير ضامنا للاجزاء والا كانت مائة كالعين كما لو تلفت لعين باسرها وهو احد قول الشافعي والثاني انه لا يجب ضمانها على المستعير كما لو تلفت بالاستعمال فيمكن ان يكتفى بردها في واعلم ان تلف الدانير بسبب الركوب يحمل المعتا كالتحقاق الثوب بغيرها بالركوب والحمل شبهه كالاستئجار ولو فرغ ظهرا بالحمل وتلف منه قال بعض الشافعية بضمن سواء كان متعديا بما حمل او لا لانه انما اذن في الحمل لا في الرحلة ودودها الى المالك لا يخرج عن الضمان لان المثلثة تولدت من مضمون فضا كما لو فرغ دابة الغير في بدله وفيه نظر **مسألة** المستاجر للنفقة تاملها جازله ان يوجر العين مدة اجارته والنفقة قابلة للقبض فجاز ان يعبرها فاذا استعار من المستاجر والموصى له بالنفقة كان حكمها حكم العارية من المالك في الضمان وحدهم والشافعي العاين بالضمان في مطلق العارية له هنا قولان احدهما انه يضمن المستعير هنا كما لو استعارها من المالك والثاني فهو الاصح عنده انه لا يضمن لان المستاجر لا يضمن وهو نائب المستاجر الا ترى انه اذا انقضت مدة الاجارة ارتفعت العارية واستقرت الاجارة على المستاجر بانتفاع المستعير ومؤنة الرق في هذه الاستعارة على المستعير رده على المستاجر وعلى المالك ان ردها عليه كما لو ردها عليه المستاجر **مسألة** اذا استعان الغاصب لعين الغصونية وكان تالما او جاهلا ثم قامت البينة بالانصب لم يجز ردها على العبد لانها لا تظالمه ووجب عليه ردها الى المالك فان كان قد استعملها المستعير مدة ثلثها اجرة كان للمصوب منه الرجوع بآية مثلهما على انهما شاء وكذا ان نقص شيء من اجزائها قبله الرجوع بغيره وذلك لان الغاصب ضمنها بالبدل المتعدية والمستعير اتلف منافع الغير بغير اذنه وتلف اجزائه عنه فان رجع على المستعير فالأقرب ان لا يرجع على العبد لان التلف وقع في بدله ولا يضمن ما تلفه ولا يرجع به على غيره وهو القول الجدل بدلتنا وقال القدم يرجع عليه ويرى قال احمد لا يرد على العارية على انه لا يضمن المنفعة والاجزاء وان رجع على العبد رجع المستعير على المستعير سبب القولين ان قلنا لو رجع على المستعير لم يرجع بغيره فان العبد يرجع بغيره فاما ان تلفت لعين في بدل المستعير فان لصاحبها ان يرجع على من شاء منها بغيره فان الضمان

المستعير في ردها على العبد يرجع بغيره فان العبد يرجع بغيره فاما ان تلفت لعين في بدل المستعير فان لصاحبها ان يرجع على من شاء منها بغيره فان الضمان

كتاب العارية

في التنازع

في الملل فهي بالاصالة للمالك العين فادعى السعير انفراداً بالملكية لم يعل على خلاف الاصل يحتاج الى لبينة واما الشافعي فقد قال في كتاب العارية انه اذا تلفت مالكة العارية وادعى صاحبها بكونها بكتن وقال الواكع عريتها ولا يبره ذلك على القول قول الواكع فانه كما قيل اربعة ولو اختلف المزارع وصاحب الارض وادعى صاحب الارض ان له اياه وادعى الزارع انه اعاده اياهما ان القول قول صاحب الارض اختلفت صحبة ذلك فقال ابو حنيفة وجعلته اربعة في بين المستلذين فليكن بينهما قولين ونقلوا جوابه من كان واحدة منهما الى اخرى منهم من قال ان المستلذين مختلفين وفوق بينهما بان العادة جارية بان البديهي تدار فكان الظاهر مع الركبة للجزء العادة باعادة الارضين فكان الظاهر مع صاحبها قال الاولون هذا ليس بصحيح لان مثل هذه العادة لا اعتبار بها في التنازع ولهاذا اختلفوا في العطار والديباغ في آلة العطر لا يرجح قول العطار وان كانت العارية بان العطار لا تكون للديباغ وفوقا بين هذه المسئلة وبين ما اذا غسل فوبره غسل او غاطه حيا ثم قال فغسلته بالاجرة وقال مالك بل فعلت ذلك بما اذا ان القول قول مالك مع مبيته قول واحد لان لفافه منقعة ثم ادعى صاحبها عوضا على ان يبره هناك التصرف فوفت منفعة مال الغير واداسقاط الضمان عن نفسه فلم يقبل الا عرف هذا فان قلنا القول قول السعير فحلفت على نفى الاجارة كفاه وعقظ عنه المطالبة ودفع الفجر ان كل حلف للمالك واستحق بمبيته المبيع لان مبيته مع النكول اما ان يكون بمنزلة البينة في الاقرار واما ان كان يثبت به المسمى فهو قول اكثر الشافعية ولهم وجه اخر ضعيف انه يستحق لجزء المثل لان الناكل ينفي اصل الاجارة فيقع بمبيته المدعى على اثباته ليس هذا الوجه عندي بعين الصواب ان قلنا القول قول مالك مع مبيته فانه يحلف على نفى الاجارة التي تدعى عليه ولا يتعرض لاثبات الاجارة لانه مكل فيها وهو قول بعض الشافعية في اذ حلف على نفى الاعادة فالقوى عندي ان المستعير يحلف على نفى الاجارة فاذا حلف ثبت للمالك اقل الامر من ان يرجع والمسمى لان ان كانت اجرة المثل اقل فهو لوجه فحلف على الزيادة وان كان المسمى اقل فقد اقر بأنه لا يستحق الزيادة وقال بعض الشافعية اذ حلف للمالك على نفى الاعادة استحق اقل الامر من ان يرجع المثل والمسمى بان لو حلف المستعير قال وان قلنا ان المالك يحلف على اثبات الاجارة ونفى الاعادة ويجمع بينهما مبيته فبما يستحق وجهان احدهما المسمى اتماما لصديقه واطهرها وهو مقتضى خصوص الشافعي في الامارة المثل لانها لو اتفقا على الاجارة واختلفا في الاجرة كان الواجب جرة المثل فانه اختلفا في اصل الاجارة كان اقل الجواب حتى لو جرة ثلثي على غير ما ذكر بل حتى بدله انه يستحق الامر من ان ينفق وقال اقل من التعرض للاجارة على هذا ليس لاثباته لال الذي بدعيه لكن ينظم كلامه من حيث انه اعترف بحصول الاذن فحصل فيها يستحق ثلثه وجهه ولو نكل المالك عن المبيع المعروفه عليه لورده المبيع على الزاكن الاربع لانها لا بدعيها لحلف على المالك حتى يثبتاه بالمبيع وانما يدعيان الاعادة وليست حقا الارضا على المبيع وقال بعض الشافعية انها ترد ليخلص من الغرم **مسألة** لو وقع هذا الاختلاف عقب العقد قبل ان يفسخه مدة مثلهما جرة القول هنا قول المستعير مع المبيع فاذا حلف على نفى الاجارة سقط عنه دعوى الاجرة واسترد المالك العين وان نكل حلف المالك للمبيع المردودة واستحق الاجرة وهذا قول الشافعي ايضا ولا قول له سواه لان الواكع مينا لا بدعي لنفسه حقا ولا تلف النافع على المالك والمدعى الحقيقة هنا هو المالك لا المصنف الدعوى له لو يتعد قوله كما تعد في الصورة الاولى لان النافع هناك تلفت تحت يد الواكع كان القول بسقوطها بما جاء بعد اقلها كان لمة الصورة الاولى قوله ان **مسألة** لو حصل هذا الاختلاف بعد تلف المبيع فليكن تلفت غيب الاختلاف قبل ان يثبت لثلمها اجرة وشرطي العارية الضمان او قلنا ان عليه من القابلين ضمان العارية فلا يمنع للاختلاف لان صاحبها يدعي الاجارة وقد افترضت بيلفها فاستعير بقهر القبة ويعترف باستحقاقها في وقتها والمالك ينكرها فليس للمالك المطالبة بها ولو نقل الضمان في العارية ولا يبره المالك فلا يجز هنا لان كل واحد منهما يعترف ببرائة رتبة المستعير وان تلفت بعد مضي مدة لثلمها اجرة مع شرط الضمان والقول به المستعير بقهر القبة والمالك ينكرها يدعي الاجرة فينتج على الخلاف بين المعاصرة ان اختلاف المبيته هل يمنع الاختلاف قلنا نعم سقطت القبة بزره والقول في الاجرة قول مالك والمستعير على الخلاف الذي قلناه في الحالة الاولى وان قلنا ان الاختلاف البهية لا يمنع الاختلاف فان كانت الاجرة مثل القبة واول لثلمها مبيته وان كانت اكثر لثلمها القبة وفي المصنف في الزيادة الخلاف المتقدم **مسألة** لو انعكس هذا الاختلاف فادعى المالك الاعادة والتصرف في الاجارة فان كانت العين باقية وكان الاختلاف عقب التسليم ببل مضي مدة لثلمها اجرة كان القول قول المالك لان المتصرف يدعي عيبه عقدا واستحقاق منفعة المالك ينكره واذا لم يكن مبيته كان القول قول المنكر مع المبيته ثبوت رده المبيع ان نكل حلف المتصرف واستحقاق المنفعة المدة والامساك طولها ان كان بعد مضي مدة الاجارة فلا معنى للاختلاف لانها انشفا على وجوب ردها والمتصرف للمالك بالاجرة والمالك ينكرها وان كان بعد مضي بعض المدة فالقول قول المالك لان الاصل عدم استحقاق الغير منفعة مال الغير فاذا حلف على نفى الاجارة اخذ العين ليس لمطالبة البسط الاجرة عما مضى من المدة لانه ينكرها والمتصرف معترف لبرها هذا اذا كان الاختلاف العين باقية واما ان اختلفا في العينة فان كانت الاختلاف عقب قبض قبل انقضاء مدة لثلمها اجرة فاما المالك هنا يدعي بقهرها على المتصرف مع شرط الضمان عندنا ومطلقا عند الشافعي والمتصرف ينكرها فاقدم هنا قول المالك مع المبيع لانها اختلفا في صفة القبة والاصل فيها بقية لانه ان كان من مال غيره الضمان القول له على البديها حتى توديه وان كان الاختلاف بعد مضي المدة فالمتصرف بقهر بالاجرة والمالك يدعي عليه القبة في الضمونه فان كانت القبة بعدد الاجرة دفع المبيته عن غيره لا تقامها على الاستحسان ذلك التقدير وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا يثبت الاجرة لانه لا بدعيها بكون القول قوله في وجوب القبة وان كانت اقل كان في قلدها الوجهين وان كانت اكثر كان قلدها الاجرة فمنها على الوجهين والزيادة يستحق بمبيته فان كان التنازع في ثلثي المدة فقد اقر به بعض الاجرة وهو يدعي القبة والحكم في ذلك هو ما ذكره **مسألة** لو ادعى المالك لنصيب المتصرف الاعادة والعين باقية فاقامه ولم يرض مدة لثلمها اجرة فلا يرض هذا الاختلاف اذا لم تقبل العين فلا المنفعة ويرد المتصرف العين الى المالك وان مضت مدة لثلمها اجرة فالقوى ان القول قول المالك مع مبيته لما تقدم من اصالته بتعينة النافع للاربعان في لثلمها القول قول من يدعيها مع المبيع لعدم البينة لان المتصرف يدعي انفق المنفعة اليه بالاعادة وبرأيه منتم من التصرف في مال الغير فليبره بالبينة وقال الشيخ في الخاف القول قول المتصرف وهو واحد اقوال الشافعي فله المنة عنه لان المالك يدعي عليه عوضا او الاصل برأيه دمه منه فلا الظاهر من البديها بحق فكان القول قول صاحبها ليس بجند لما بينا من اصالته بتعينة النافع للاربعان والاصالة عند

في النافع اعارة المستعير لغيره

الاذن فكما ان الظاهر ان البدعي كذا الظاهر المتبعين ولا صاحب الشافعي هنا ثلث طرق اظهرها ان الحكم منا على ما تقدم من المسئلة السالفة فيعرف بين الدارين
والارض على طريق ويجعل ان على قولين طريق لان المالك ادعى اجرة المثل هناك ادعى المستعير الاجارة هناك والاصل براءة الدفعة والثاني القطع بان المثل
تلك قول المالك بخلاف المسئلة لانها متفقان على الاذن هناك وهناك المالك منكر له والاصل عدمه ومن قال هذا خطأ المنة في النقل قال ابو حامد لكنه
ضعيف لان الشافعي يرضى الام على ما رواه المزني في الثالث القطع بان القول قول المنصرف لان الظاهر من حال المسلم انه لا يتصرف الا على وجه جازم هذا اذا
تنازعوا العين باقية مسئلة لو وقع هذا الاختلاف وقد تلفت العين فان هلك بعد انقضاء مدة لئلاها اجرة فالمالك يدعى اجرة المثل والقيمة
بجهة النصيب المنصرف بنكر الاجرة ويقربا القيمة بجهة العارية ان كانت مضمونة فالحكم في الاجرة على ما تقدم مع بقاء العين واما القيمة فانه يحكم فيها
يقول المنصرف لاصالة براءة ذمته من الزيادة عن القيمة وقت التلف ان وجبنا على الغاصب على القيمة وقال بعض الشافعية ان قلنا ان اختلاف وجهه يمنع الاخذ
فلاخذ المالك الا بالعين ان قلنا لا يمنع فان قلنا العارية تضمن ضمان الغصب لم نقل به لكن كانت بتمنه يوم التلف كذا اخذها بالعين وان كانت
قمت به يوم التلف قل اخذها بغير عين وفي الزيادة يحتاج الى العين ان هلك عقب القبض قبل مضي وقت ثبوت الاجرة لونه القيمة ثم قلنا القول لا
ان بقا جعلنا اختلاف وجهه مانعا من الاخذ خلفه الاخذ بغير عين وقضيه ما قاله الجوزي في مسئلة النافع بين الاجارة والعارية انه لا يخرج على ذلك
الخلاص لاصالة الصورة كما اذا كان الاختلاف بعد مضي مدة ثبت لئلاها اجرة قال لان العين متحقة ولا دفع الاختلاف في وجهه مع اتحاد العين واطرافه
عندهم وان كانت لغيره غير مضمونة فان القول قول المالك في عدم الاعارة وقول المنصرف في عدم الغصب لئلا تضمن ضمان الغصب ثبت على المنصرف بعد
حلف المالك على نفي الاعارة بتمنه وقت التلف مسئلة لو انعكس الفرض فقال المالك اعرتها وقال المنصرف بل غصبها فلا فائدة في هذا الخلاف
المنصرف بغيرها فاما المالك بنكر ان كانت لغيره غير مضمونة وان كانت مضمونة فالتوكيد ان الغصب مضى مدة لئلاها اجرة فالمالك ينفي استحالة
القوض عنها والمنصرف بغيرها ولو قال المالك غصبها قال المنصرف بل اخرجني فان كانت العين باقية ولم مض مدة لئلاها اجرة فالقوى التحالف
حلف المنصرف على نفي الغصب فله في زيادة ايضاً ان وجبنا على القيمة واما حلف المالك فلينفي استحالة المنصرف النافع المدة التي ادعاها المنصرف في
قالت لشافعية تقر بها على اصح الاقوال عندهم ان كانت العين باقية ولم مض مدة لئلاها اجرة قدم قول المالك فاذا حلف ستر المالك فان مضت مدة لئلاها
اجرة فالمالك يدعى اجرة المثل للمنصرف بغيره لا المسمى فان استويا او كانت اجرة المثل قل اخذها بغير عين ان كانت اجرة المثل اكثر فدأخذ المتعدي بغير عين وفي الزيادة
بالعين قال بعض الشافعية ولا يخرج منها خلاف اختلاف وجهه كالأدعي المالك فساد الاجارة والمنصرف يحلف المالك باخذ اجرة المثل وان كان الاختلاف
بعد بقاء العين مدة في بدل المنصرف وتلفها فالمالك يدعى اجرة المثل والقيمة والمنصرف بغير المسمى بنكر القيمة فلما اخذها بغيره بغير عين واخذ
بنكر بالعين لو قال المالك غصبته وقال المنصرف بل او دعني فالقول قول المالك مع العين ان لم نوجب على القيمة وان وجبنا حلف كل منهما على نفي ما
ادعاه الاخر وبثبنا لصفان على المنصرف فان تلفت العين اخذ المالك المثل ان كان مثلياً والقيمة ان كانت من ذوات القيمة واجرة المثل ان مضت مدة لئلاها
اجرة مسئلة لو ادعى المستعير تلف العين وانكر المالك قدم قول المستعير مع العين لا يثبت له ان يثبت عليه ولو ادعى المستعير الرد وانكر المالك قدم
المالك مع العين لاصالة عدم الرد وعدم براءة الذمة بعد تلفها فان المستعير يدعى اسقاط ما ثبت ذمته ولو تنازعا في القيمة بعد جوب الصلح بالنقطة
الضمين قدم قول المستعير مع العين لا يثبت له ان يثبت عليه المالك من الزيادة ولو تنازعا في النقطة وعدم مقدم قول المستعير لاصالة براءة ذمته وعدم الضمان
فروع قد بينا ان ليس للمستعير ان يغير فان فعل فللمالك الرجوع باجرة المثل على من شاء منها فان رجع على المستعير لم يرجع المستعير على العين وان كان
على اشكال ان رجع على العين كان له الرجوع على المستعير كما لو روى الجاهل اشكال وكذا العين ب لو انفع المستعير باستعمال العين بعد رجوع المالك الغار
فان كان عالما برجوعه كان ضمانا للعين المنفعة معا ولو كان جاهلا احتمل ذلك لان الاستعمال منوط بالاذن وقد زال وعدم الضمان لو ما المستعير
على براءة العين وان لم يطالب بالعين لانه ما حصل في يدهم لغيرهم فوجب عليهم دفعه اليه مسئلة يجوز الاعارة للارواح لانها منفعة مباحة مطلوبة للبقاء
فوجب تنويعها توسعة على الخارج بالبيع قال ابن المنذر اجماع على ان الرجل اذا استعار الرجل شيئا لم يملكه عند الرجل على شيء معلوم الى وقت معلوم فهو
ذلك على اذن له فانه ان ذلك جاز لانه استعاره ليقضي به حاجته فصح كغيره من العواري لا يعتبر العلم بقدر الدين حنيفة لان العارية لا يعتبر فيها العلم وبها
قال ابو ثور ولحد واصحاب الراي لانها عامية ليس بها نفع فلم يعتبر معرفته قد كرهه كما روى في الارض للزراعة وقال الشافعي يعتبر ذلك لاختلاف الضرر وهو ممنوع ان
الزراعة كذلك ثابت هذا فان الميراث نصيب ضمانا للدين فيه قال احمد الشافعي احد القولين لانه استعاره ليقضي به حاجته فلم يكن ضمانا كسائر العواري
وقال الاخر انه يصير ضمانا لدية رقبته عبده لان العارية ما يستحق به منفعة العين المنفعة هنا للمالك فدل على انه ضمان به اذا عرفت هذا فان الميراث اوجب
قد الدين الذي به منه وجبته وعين محل اعتبار لان العارية يتبع بالقبض فان خالفه الجنب لم يرجع لانه عقد له باذن المالك له فيه فلم يصح كالأول باذنه
في ذمته واما ان اذن له في اجل فزمنه الى اقل من ذلك الاجل فقد خالفه ايضا لانه قد لا يجد ما يفي به في ذلك الامد لقليل فيبضر المالك بالبيع وكذا لو اذن له
في ذمته حالاً فزمنه موطئاً لم يصح لانه قد خالفه ايضا لانه لم يرض ان يحال بجهة وبين عينه الى اجل فلم يصح ولو خالفه القدر بان اذن له في ذمته على ما تفرقة
ما بين الميراث لان من رضى بعقد من الدين لا يلزمه ان يرضى اكثر منه وهل يطل من الراس ويصح القدر بالاذن فيه ويطل الزيادة بحيث لو رضى الميراث على رقبته
لزمه اشكال اقر به ذلك ما لو رضى على حنيفة فانه يجوز قطعا لان من رضى بما ترضى بحسن التي هي اقل عرفا فاشبه ما اذا امره بالشراء بشيء فاشترى بخمس مسئلة
اذا اعارة للرهن فزمنه كان للمالك مطالبة المستعير بغيره في الحال سواء كان بدين حال او موطئ لان العارية عقد جازم من الطرفين للمالك الرجوع فيها
شاء فاذ لعل الدين او كان حالاً فلم يفكر الواهب جاز بغير الدين لان ذلك مقتضى الرهن فانه وثيقة على الدين واما يتحقق هذا المعنى ما كان حصول الدين من
العين عند الامتناع من الاداء واما يثبت ذلك ببيعة فكان البيع سابقا فاذ يبيع الدين رجوع المالك باكثر الاثر من القيمة ومن الثمن الذي بيعت به لان
القيمة ان كانت اكثر من المستحق للمالك لانها عوض عنه وان كان الثمن اكثر فهو عوض العين ايضاً ولو تلفت العين في يد الرهن بغير نظر جاز فاصلاً عليه لان الرهن

في مجلة الشركة الوهب المفاخر الأمد

[illegible]

کتاب الفکر

الرجل ينقل من ماله قال له نصف الربح ثلثان فضع الحصة من الوضعة ثلث قال عليه من الوضعة كما اخذ من الربح **الفصل الثاني** في ادراك النكاح
وهي ثلثة الاول المتعاقدان وبشرط ان كل منهما البلوغ والعقل والاختيار والمقتصد جواز التصرف في الضابط اهلية التوكيل والتوكيل لان كل واحد
من الشريكين يتصرف بجميع المال ما عدا حصصه فيقول المالك امانى مال غيره فيقول الاذن من ذلك الغير فهو وكل لصاحبه بالتصرف في ماله فلا يصح وكالة عرض صاحبه
الصحيح لعدم اعتباره بغيره نظر الشارع ولا المجنون لذلك ولا السفه ولا الكره ولا السام والعاقل والناهم ولا المغفل المجنون عليه من منوع من جهة
الشرع من التصرف في امواله ولا فرق بين ان ياذن من له الا لا يتجمل في ذلك الا المفسد فان اذا اذن له المحاكم في التوكيل او الترخيص او كذا السفيه
مسئلة تركه مشاركة المسلم لاهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس وغير اهل الذمة من سائر اصناف الكفار عند علمائنا وبه قال الشافعي لما رواه
الامة عن عبد الله بن عباس قال ان جارية المسلم اليهودي ولو بعثت في الفخار من طريقها خاصة ما رواه ابن رباح الصحيح عن ابن عباس عليه السلام
قال لا ينبغي للرجل المسلم ان يشاركه النخعي ولا يبيعه بضاعة ولا يودعه ودية ولا يصافيه التوبة ولا ان اموال اليهود والنصارى ليست بطبيعية فانهم
يبيعون الخمر ويتعاملون بالربا فافكرمت معاملتهم وقال الحسن البصري الثوري فاحمد حنبل لا بأس بمشاهدة اليهودي والنصراني ولكن لا يخلو اليه
والنصراني بالمال ولا ينبغي ان يكون هو الذي يبله لارواه الامة عن عطاء قال رسول الله صلى الله عليه وآله عن مشاركة اليهودي والنصراني لان
يكون لشرائه والبيع بيد المسلم ومن طريق الخاصة ما رواه السكوني عن اصادق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كرهه مشاركة اليهودي والنصراني والمجوس
الا ان تكون تجارة حاضرة لا يفسد عنها ولا ان تعلق في كرامته ما يخلو بمعاملة بالربا وببيع الخمر وهذا مستند فيما حضره المسلمون ونووه بانفسهم
واخبار منوعان ضعفت استدعانا فنقول بوجوب ما هو ان يكون المال اصله من المسلم بان يبيعه ذمتا بمامل يربا لوكالة من غير ان يباشر الكاف والتصرف
اما اذا كان للكافر مال فان المعنى الذي استخرجوه في المنع ثابت فيه لان اصل اموالهم من التصرفات المحترمة والذي احتجوا به من كون النبي صلى الله عليه وآله
قد عاملهم ودهن دعه عند يهودي على شعير اخذه لاهله وارسل الى اخيه يطلب من فرضه الى البصرة واصافه يهودي النبي صلى الله عليه وآله لا ياكل
بطيخا حتى يفرج لحوذان يكون عليه السلام علم الطب في هذه الخاصة هذا المعنى غير ثابت في غيره **مسئلة** لو شاركه المسلم فكل مكره ما اذا اشترى شيئا بال
كافة الشراكة على اصل الاباحة مع جهل المسلم بالمال او علمه بالحلل ما لو علم انه اشترى به او عامل في المراكلة او يبيع المحرما فان يبيع فاسد على الذي الضمان
لان عقدا لو كمل يقع عندنا للوكل في المسلم لا يثبت ملكه على الخمر والخمر يرافقه ما لو اشترى المسلم نفسه اما ما حنفى امره ولم يعلم حاله فالاصل بالصدق
واما المجوس فحكمهم حكم اهل الذمة كرهته مشاركتهم وقال احمد بن محمد بمعاملة المجوس في مشاركتهم وان نفى كرامته مشاركة اهل الذمة لان المجوس يخلو بالمال
ما لا يستحله الذي لا خلاف انه لو عامل المسلم احد هؤلاء او شاركهم فانه يكون نصيبا صحيحا للاصل اذ عرفت هذا فليس بعيدا من اصاب كرامته مشار
من لا ينفى المحرم كالربا وشرا الخمر من المسلمين ايضا لوجود مقتضى اهل الذمة فيهم **الركن الثاني** الصيغة قد بينا ان الاصل عصمة الاموال
على اربابها وحفظها لهم فلا يصح التصرف فيها الا باذنهم واما يعلم الرضى الاذن باللفظ الدال عليه فاشترط اللفظ الدال على الاذن في التصرف في التجارة
فان اذن كل واحد منهما صاحبه بما فلا خلاف صحته ولو قال كل منهما اشركا او اذعرا عليه مع قصد هما الشراكة لكان لا يثبت الا في كل ما يوافق في شمله على التصرف
جز من الجانبين لفهم المقصود عرفا وهو ظاهر فقول الشافعي به قال ابو حنيفة والثاني انه لا يكفي لقصور اللفظ عن الاذن واعتقال قصد الاختيار حصول الشراكة
في المال عن غير الاختيار بان يمتزج المالان بغير رضاها ولا يلزم من حصول الشراكة جواز التصرف فانهما لو ورثا مالا او اشترى به صفقة واحدة فانهما يملكانه بالشراكة
وليس لاحدهما ان يتصرف فيه الا باذن صاحبه به قال اكثر الشافعية ولو اذن احدهما لصاحبه التصرف في جميع المال ولو باذن الاخر تصرف في المادون والجميع و
ليس للاخر ان يتصرف الا في نصيبه وشاكا كذا لو اذن لصاحبه التصرف في الجميع قال انا لا انصرف في الاذن نصيبه **مسئلة** الشراكة قد تقع بالاختيار وقد تقع
بالاجبار كما تقدم وكلامنا في الشراكة المستند الى الاختيار قد تحصل بموجب المالين بالاختيار من غير لفظ فتعلم ان المالان برضاها حصل الشراكة
الاختيارية وان لم يكن هناك لفظ واما التصرف في الاذن منه والمنع منه فذلك حكم زائد على مفهوم الشراكة ولو بشرط احدهما على الاخر ان يفتيه في الاذن
نصيبه لم يصح العقد لما فيه من الحجر على المالك في ملكه ثم الاذن قد يكون عاما بغير ما بان باذن كل منهما لصاحبه التصرف في جميع المال والتجارة في جميع الاجزاء
او فيما شاء منها وقد يكون خاصا كما لو اذن كل منهما لصاحبه التجارة في جنس واحد او في بلد واحد بغيره فلا يجوز لاحدهما التحطيل الا ان يستدرج غيره
وقد يكون عاما لاحدهما وخصا للاخر فلا يصح الاذن له التصرف فيما شاء ولما لا خلاف في جواز ان يتعدى الماذون ولا خلاف في ذلك كونه صورة التعميم
منها او من احدهما فان المشافعية وجهها ضعيف فانه لا يجوز الاطلاق بل لا بد من ذلك **الركن الثالث** في المال للمعقود عليه الشراكة ان يكون متساويا للجنس
وبه قال الشافعي لان الكفاية هنا معتبرة كالصريح **الركن الثالث** في المال للمعقود عليه الشراكة ان يكون متساويا للجنس
يجب لو فوجا ارتفع الامتياز بينهما وهو حصل الاشتباه بينهما سواء كان المال من الامان والعرض كما مر جاف عبادا به متساوية ونفسه بمثلها او خطئة
بمثلها او ذخا بمثلها الى غير ذلك مما يرتفع فيه الامتياز بينهما ولا خلاف في انه يجوز جعل راس المال الدراهم والدنانير لانهما اثمان لاموال البياعات لم يزل
الماس يشتركون بهما من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى وقتنا هذا من غير ان ينكره احد فصنع من الاصقاع او عصر من الاعصاف كان اجاعا واما العروز
فمقدما يجوز الشراكة فيها مع الشرط المذكور سواء كانت من ذوات الامثال او من ذوات القيم وبه قال مالك لان بغرض من الشراكة ان يملك احدهما نصف الما
الاخر ويكون ابله ما عليه هذا موجود في العرض من فضيلة الشراكة فيها ذكره ابن سيرين ويحيى بن ابي كثير والثوري والشافعي وشايبون وواحد لولاي
الشراكة في العرض من منع الشافعي وابو حنيفة من الشراكة في العرض التي ليست ذوات الامثال لان الشراكة لا تخلو ما ان تكون واقعة على اعيان او ثمنها
او قيمتها والاول باطل لان الشراكة توجب ان يميز مال احدهما عن الاخر وان يرجع عند الفاضلة الى راس المال ولا مال لهما فجميعه ليه وقد يميز بين
احدهما دون الاخر فيمنوعه بذكر جميع الربح او ينقص فيه يهودي في ذلك الى ان يشاركه الاخر في ملكه الذي ليس بربح وان تلف من مال الشراكة
فيخص به احدهما هو مالك لعين فيطلب الرجوع الى اعيانها والثاني هو ان تكون الشراكة واقعة على اعيانها فهو باطل ايضا لان الاثمان معدومة

في مال الشركة وحكم الخلط

العقد ولا يملكها الاثران اذ اذ منها الذي اشتراها بغير عقد خرج عن ملكه وان اراد منها الذي يبيعها بغيره باطل ايضا لان ذلك يكون مضاربا لمصلحة
 بشرط وهو بيع الاعيان ويكون عقد الشركة قد وقع على مال مجهول الثالث هو ان يكون الشركة واقعة على القيمة فانه باطل ايضا لان القيمة ليست ملكا
 وهي مجهولة ايضا ولان القيمة قد تبدلت في احداهما قبل بيعها فبشأن ذلك لا يخرج من العين التي هي ملكه وهو غلط فانا نقول الشركة تقع الاعيان والرجوع اليها
 كالرجوع عند الامتراج بغير الاختيار **مسئلة** ويجوز الشركة في العوض التي هي من ذوات الامثال عند علمائنا وبما قاله المال الشافعي في قوله
 عن احمد وابان احدهما مثل ما قلناه لما تقدم والثلث المنع فانه لا يقع الشركة الا على احد النقتن كالتضاربه وهو غلط لان هذا مال لمثل فمضيق عقد
 عليه لا يثبت كالنفوذ وان هذا يؤمن فيه العلم في السابق لما يقع من الشركة فيما لا مثل له لا بمعنى تغير قيمة الاخر بخلاف المضاربه لا يترتب اذ ان
 جنس مال فانفرد في مال جميع الربح وان حق العامل محصور في الربح فلا بد من تحصيل مال المال بوضع الربح وفي الشركة لا حاجة اليه بل كل مال
 يوضع عليه ما على يد رماها **مسئلة** اذا اشتركا في مال كالثياب حصل المخرج الراجح للامتياز تحققت الشركة وكان المال بينهما فان علمت شركة
 واحد منها كان الرجوع الى نسبة تلك القيمة والاشاوا بما لا يخاله الشاوي قال مالك يكون مال المال بينهما وليس بعقد **مسئلة** لا يقع الشركة
 الا بزوج الا بالزوج وعدم الامتياز بينهما عند علمائنا وبما قاله نفعنا فخلطه شرط في صحة الشركة ومضى لم يخلطاه لم يصح وبما قاله الشافعي حتى لو تعلق بالمال
 لم يكن نصيبا في مال الاخر لان مال كل واحد منهما يتلف منه دون صاحبه فلم تنفذ الشركة عليه كما لو كان من الجهل قال ابو حنيفة ليس من شرط
 خلط المالين بل متى لخصا المالين ان لم يزوجاه وقالوا قد اشتركا في العقد لا في الشركة لان الشركة انما هي عقد على التصرف فلا يكون من شرطها الخلط كما لو
 والعوض فان لو كان ليس من شرطها ان يكون من جهة الوكيل مال بخلاف الشركة وقال مالك ليس من شرط الشركة الخلط والمخرج بل من شرطها ان يكون
 بهما على المالين او يدك لهما بان يجتلا في حانوت لهما او في يدك لهما دون الخلط لان بينهما ما على المال فصحت الشركة كما لو خلطاه والعوضان المال
 بالخلط يصير مشتركا فيوجد فيه الاشتراك بخلاف ما اذا لم يزوجاه **مسئلة** قد بينا ان لا يقع الشركة الا مع الزوج الراجح للامتياز فلو خرج احد الشركين
 وتاخر والاخر دام لم ينفذ الشركة وان خلطاهما للامتياز بينهما ما لا يخرج ولو تلف احدهما قبل التصرف تلف من صاحبه بقوله انما الشركة كفي
 الباقي وبما قاله الشافعي قد سبق وتلاه وقال ابو حنيفة ينفذ الشركة لا يزوجان يجري الجنس الواحد لهما في المثلثات او في غيرها لا يزوجان
 المخرج بل نقول ينفذ الشركة بالقولين لم يخلط المالين بان يعضا المال ويضربا ويقولا قد تشاركوا في ذلك وهو غلط لانها مالا لا يخلط
 وهما مقبران فلا يصح عقد الشركة عليهما كما تعرض وما ذكره فليس يصحح لهما يزوجان حكم الرابح يجري الجنس عند جماعة ولا لا اعتبار بما ذكرناه
 دون الجنس الواحد واما وفق با حنيفة في عدم اشتراط اتفاق الجنس بل يجوز ان يخرج احدهما او تاجر والاخر دام وهو منقول عن الحسن ابن سبرين
مسئلة ولا بد مع اتفاق الجنس من اتفاق الاوصاف بحيث لا يمتزج احدهما عن الاخر فلو تميزوا احدهما من مال الاخر وامكن تخلصه عند بيعه
 المخرج ليرجع الشركة بان يختلف السكة او يخرج احدهما حيا او الاخر مكررا او احدهما مستوبة والاخر معوية او اخرج احدهما داهم عتق او سود او اكره
 حديثا او بغير العلم حصول شرط الصحة وهو لا يشترط بعد المخرج وقد وافقنا الشافعي في اصحاب المكسرة في صحابة السود والبيض وقول الجواز
 مع اختلافهما بالامرين فقد بينا جواز الشركة في العوض والمشافعي في ذوات الامثال قوله ان فعل الجواز بشرط اتفاق المالين الجنس والوصف فلو خرج
 الخطئة الحواء بالبيضاء لم يقع الشركة لا مكان التميز بل في شوق غير الخطئة فيقال بعض الشافعية يقع الشركة هنا لان الناس بعد ذلك خلطاه هو
 ممنوع ان اراد المخرج الراجح للتمييز وعدم اعتبار غيره **مسئلة** لا يشترط تقدم العقد على الخلط بل لو خرجا المالين ثم اذن كل منهما في التصرف
 وعقد الشركة صحته المشتركة بينهما سواء وقع الاذن في مجلس المخرج او في غيره وهو واحد وجوه لشافعي بان الشركة في الحقيقة فوكيل وتوكل فيحصل ذلك
 بعد المخرج صح نكاحهما ولو وجد الوكيل واللكان متميزان ثم فرض الاختلاط لم ينقطع الوكيل فلو قد اذن بالاذن بالتصرف في المال العوض فلا بد من
 الاذن والوجه الثاني المنع وهو الاظهر عندهم اذ لا يشترط عند العقد والثالث يجوز ان يقع المخرج مجلس العقد لان المجلس من العقد فان
 لم يخرج ولو تفرقا وصنا او اشترى اياهما فقد ملكاها شائعة وذلك ابلغ من الخلط بل الخلط انما الكفي بركة فادته الشيوع فاذا انضم اليه الاذن في التصرف
 صح وتم العقد **مسئلة** اذا اذن لشريك الشركة للاعتناء بالثمن في الجنس باع كل منهما نصف العين التي له بنصف العين التي لها حصة ونفلاها
 بوجه آخر شريهما اذن كل منهما لصاحبه التصرف في جنس شريكهما اما احتاج الى الاذن لان عقد البيع الذي حصل بينهما لا ينفذ الاذن في
 التصرف فكذلك ينفذ الشركة بينهما لو اشترى باعاسلعة من الثمن عليها فبذل كل واحد منهما العين التي في يد عوضا عما يخص من الثمن فيكون
 كل واحد منهما شريكا في العين ثم ياذن كل واحد منهما لصاحبه التصرف وقال بعض الشافعية بغير العرضا مشتركين في ملكان التصرف بحكم
 الاذن الا انه لا يثبت احكام الشركة المش حتى يتنافعا عقدا وهو ناض وجمهور الشافعية يثبتون الشركة واحكامها على الاطلاق ولو لم يتباها الفرض
 باعها ولكن باعها بعض او نفذ في جنس البيع للمشافعية قوله ان ونحو اخير الصفة على ما تقدم فيكون الثمن مشتركا بينهما اما على التباين او التفات
 بحسب قيمة العوضين فبإذن كل واحد منهما للآخر في التصرف **مسئلة** لا يشترط في الشركة تشارك المالين القدر بل يجوز ان يكون مال احدهما اكثر من
 مال الاخر ويقال الحسن والشعي واحد واشحق واصحاب الرأي هو واحد فيقول الشافعية لا يملك مالان في خلط الاختلاط جاز عقد الشركة عليهما كما
 لو كانا سواء وقال بعض الشافعية لا يجوز الشركة حتى يتسوى المالان في القدر لان الشافعي شرط ان يخرج احدهما مثل ما يخرج الاخر وان الربح يحصل
 بالمال والعمل لا يجوز ان يختلف الربح بينهما مع استوائهما في المال فكذلك ايضا لا يجوز ان يختلفا في الربح مع استوائهما في المال اذا اختلف المالان
 اختلف لوجان مع التباين في العمل يمنع وجوب تساوي الربح مع تساوي المال واشترطا الاختلاف على ما بان في العمل لا يشبه المال والاخر
 في هذه الشركة المال والعمل يتبع فيه فلم يملك جاز ان يختلف معه الربح بدل على صحة هذا انه يجوز ان يعمل احدهما اكثر من الاخر ويقسم الربح و

في مال الشركة وحكم الخلط

في مال الشركة وحكم الخلط

في مال الشركة وظل الشركة المال العمل

كتاب الشركة

أحد
في الف
الشركة
مستوف

إذا شرا طاحلهما عمل الآخر والربح بينهما فاختلفا مسئلتان لا يشترط العلم بحالة العقد بقدر التصديق بان يعرف مال كل واحد منهما ملك
للمال الآخر أو أقل أو أكثر وهل هو ملكه أو غيره ذلك من المشتك لا مقتدر ما له كرم هو له وظاهر وجهي الشافعية إذا أمكن معرفته من بعد لان الحق لا يبعد
فيما دون كل واحد منهما الصلحية التصرف ان جهل مقدار ما ادن له فيه وفي الوجبة الثاني لا يجوز حتى يعلم كل منهما من مال الآخر فلا يصح المجهول
ولا الجواز لانه لا بد من شيء اذن والمادون لا بد من شيء فاستبعد بالاذن والوجه ما قلناه في يكون لاثمان بينهما مشركة بجهول على الاطلاق
الاشياء مسئلتان لو خرج احد الشركين وراهم واخرج الآخر فبما يبرر لوجه الشركة على ما قلناه من وجوب التساوي في المالكين في الجنس فاشترى بالدينار
والدينار عبد او ثوب او دجاجة كان الثوب بينهما والربح بينهما فاذا اراد القسمة نظر الى نقد البلد فقوموا الثوب بمرثم فوما مال الاخر به ويكون القسمة
حين صرف الثمن فيه فان كان مالهما متساويا في الثمن الربح وان تفاضلا كان بينهما على النسبة للشافعية في صحة هذا الشراء قولان كما لو باع أحدهما
صفقة واحدة لان الثمن اذا كان معتبرا كان بمنزلة المبيع مسئلتان يجوز ان يكون للمالكين وتبرأ أحدهما وغير ذلك من المصوغات لا ينفذ في
موظا هر على مذهبا حجة يجوز ان الشركة في جميع الاموال اما المانعون من الشركة في غير النقطة اختلفوا فأكثر الشافعية على المنع من الشركة فيها لان
يتمها بزيادة وينقص في كل عرض والاصل فيها ان التبرع هو مفضل فان جعل بمقتوما المخرج الشركة عليه كغيره من الاعيان والافعية قولان كالقولين في
المشتريات من الاصول واما الدرهم الغشوشة فنقدنا يجوز الشركة فيها قل الغش او أكثر وللاشافعية قولان مبتنيان على جواز التعامل بها ان جازها الشا
فقد الحقنا الغشوش بالخاصة قال بعضهم اذا استمر واجبا في البلد جازت لشركة فيها وقال ابو حنيفة ان كان الغش اقل من المصنف جازت لشركة فيها
وان كان أكثر لم يجز لان الاعتبار بالغالب كغيره من الاصول اما الغشوش فانها اذا حصل فيها الاشتباه وارتفع الامتناع مع المخرج صحة الشركة فيها وبما قاله
ومحمد بن الحسن وابو ثور واحمد بن ابي ربيعة في روايةين كانهما قد تقع اثمانا في المادة فجازت لشركة فيها كالدراهم وقال ابو حنيفة والشافعية واحمد الرواية لا يجوز
لا يجوز لانها تنقص مرة وتكثر اخرى فاشبهت العرض فثبت هذا فاذ صحت الشركة فيها فان كانت في مكان كانت باقية كان باس المال مثلها وان سقطت
كانت قيمتها كالعرض وان كان لها ثوبان واشتبهت عليهما لم يكن ذلك كافيا في عقد الشركة لان المالكين متميزان واما التبرع لغيرهما فمذهب
المثليات قد تغاوت قيمتها فيقط الشراء الربح على القيمة كما لو كان لاحدهما حصة عشرة وعشرون وللآخر حصة عشرة منها شريكة بالثلث
والثلاثين مسئلتان قد بينا ان شركة الوجود عندنا باطلة حيث لا مال هناك يتحقق فيه الشركة ويرجع اليه عند الحاجة فلهذا لم يثبت في بعضها
بربح وخسرانه لا يشان ان يكون قد اذن له الشراء وعنده يقصد المشتري موكله وبه قال الشافعية وقال ابو حنيفة يقع المشتري مشتركا
بجواز الشركة وان لم يوجد قصد من المشتري ولا اذن من صاحبه قد سلف بطلان مسئلتان قد بينا توقف تحقق الشركة على مزج المالكين فلو لم يحصل
لم يتحقق الشركة فلا يصح المال الغالب لا يتوقف على الحضور عند المالكين او وكيلهما ولا يصح الشركة في الدين ايضا لعدم تحقق هذا المعنى
ولا يكفي في المزج الاختلاط مع امكان التخليص كحيات من الحنطة مع حبات الشعير والدخن مع السم وان شق القيس بينهما وكما لو مزج الصبيح من الدراهم
بالقرصنة والسم بيد الكفار واختلفت الشركة في بعض النقد من و بالجملة متى حصل المالكين المالكين انشغلت الشركة ولو اشتركا بالابدان لم يقع على
ما تقدم فان تمزج كل منهما من عمل صاحبه خضع كل واحد منهما باجرة عمله وان اشتبهت حقتل تساويهما الاصله والصلح اذ لكل واحد منهما مال
حق لا يعلم قدره ولا يخلص الا عقد الصلح مسئلتان قد بينا ان الشركة لا تصح الا بالمال السراج من الشريكين ولا تصح بالاعمال انما تقرر هذا فلو دفع كل واحد
الى رجل دابة ليعمل عليها فسادا لهما فاشبهت ما بين السوية واثلثا او على ما ينفقان عليه ليرجع عند علمائنا اجمعين وبه قال الشافعية وابو ثور والشافعية
واصحاب الرأي لان العمل الذي يستحق به العوض حصل من الدابة فالاجرة لصاحبها عليه للعامل اجرة المثل لان هذا ليس من اتمام الشركة والمضاربة
بالاعراض غير صحيحة فعلى هذا ان كان الاجر المدفوع للدابة بغيرها فالاجر لها كما وان كان قد تقبل عمل شيء فعمله عليها او حمل عليها شيئا مباحا فصا
فالاجرة له ولشركائه وعليه اجرة المثل الدابة في الموضوعين نقل عن ابي ذرعي صحة ذلك به قال احمد بن محمد كونهما في الشبلة لهما عين يتقيد العمل عليها فطعم
عليها كالشجرة في المساقاة والارض في الزراعة والدراهم والدينار وهذه العاملة وان لم تكن شركة ولا مضاربة لانها تشبه المساقاة والمزاولة لانه دفع العبر
الى من يعمل عليها ببعضها فاعملها مع بقاوعينها وهو غلط لان المساقاة والزراعة خارجا عن الاصل بالنص فلا يقاس عليها ما غيرها الا بدليل مسئلتان ولو
استاجر دابة ليعمل عليها بنصف ما يدره الله لم يصح عند علمائنا وعند اكثر العامة وقال احمد بن حنبل في رواية انه يصح وهو غلط لان من شرط الاجارة وصحتها العلم
بالعوض فنقد المدة او العمل ولو وجد ولا عقد غير منصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص فيكون كغيره من العقود الفاسدة ولو اعطى شخص فرسه
النصف من الغنمة قال احمد بن حنبل ان لا يكون به باس به قال ابو ذرعي الحق ان السهم من الغنمة له والاجرة وكذا لو دفع عبدا الى غيره لم يكن عليه جبر يكون له
ثلث ذلك واربعة فانه لا يصح عندنا خلافا له وكذا لا يصح لو دفع الى رجل ثوبا بفصله وبجملته فبصا ببيعة لم يصف الربح وكذا لو دفع غنما الى حياك
لم ينجح بثلث ثمنه واربعة فان ذلك كله عندنا باطل وبه قال مالك ابو حنيفة والشافعية قال احمد بن حنبل في ذلك كله وهو غلط لانه عوض مجهول عن رجل
مجهول ولو دفع اليه ثوب لبيحة وجعل له ربع ذلك راهم معلومة قال احمد بن حنبل ولو اعطاه ثوبا لثلث درهم او درهمين فزاد ثوبان و
جوز ذلك لبيحة بن الزهري وابو بوب قال ابن المنذر ذكر هذا كله الحسن قال ابو ثور واصحاب الرأي هذا كله فاسد كما قلناه واختاره ابن المنذر
ولو دفع شيئا الى الصبا بطاها على النصف وغيره من الاجزاء المعلومة لم يصح وعليه اجرة الشبكة والحاصل للصبا قال احمد بن حنبل في مال
احد حصص الشركة فيكون الحاصل بينهما على ما شرطاه لانها عين يتقيد العمل فيها فجازد فاعلم ببعض ثمنها كما لا ريب في مسئلتان لو كان لواحد دابة ولاخر دابة
فتشاد كماع ثالث يستقي الماء ويكون الحاصل بينهما فلا شركة فاعلمنا لانها منافع ابدان متميزة وشركة الابدان باطلة ولا يصح ان يكون مضاربة لان
راس مالها العرض والعمل لان من شرطها عود راس المال سلمه على معنى انه لا يستحق شيئا من الربح حتى يستوفي راس المال بكامله والرواية هنا مخلوقة وينقص راس
ذلك ايضا جارة لا فتن ولا اجارة الى مدة معينة واجرة معلومة فيكون فاسدة اذا تقرر هذا فلو اجر واعليه استقي الثالث فنقول ان كان ملكا

فِي عِضِّ مَا تَعْقِبُهَا الشَّرُّ كَمَا قُلْنَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ

فالشركة عليه اجرة المثل للداية والراوية وان كان مباحا فان اخذه بنية شركه فكل لاؤل وان اخذه بنية لشركه فان قلنا ان يجوز البنية في مثل المباحات كما اذا
ايضا لان السقاء يكون قد ملكه بغير الحيازة والاخذ وان قلنا ان يجوز البنية فمثل ذلك فلا بد بينهم وكيف يقسم بينهم ان يتم على بنية جوده مثاله ان
بالتامع المختلفة وان يتم بينهم بالسوية ابتداءا بقصد مع يكون للسقاء بطالب كل واحد من صاحبه بثلث اجرة منفعة لان منفعة بغير تصرف لينة منها
سوى الثلث كذا برجع كل واحد من صاحب الداية والراوية على كل واحد من الآخر والسقاء بثلث اجرة منفعة ملكه وعلى الوجه الاول لا يرجع بينهم في الاجرة
لان كل واحد منهم قد اخذ حقه وهو اجرة مثل علمه لا ازيد مستثناة واستاجر رجل الداية من صاحبها والراوية من صاحبها والسقاء كل الماء وهو
مباح فان افرد كل واحد منهم بعقد جمع والماء للسناجر وعليه لكل واحد من الثلث ما عين من الاجرة وان جمع بين الجميع عقد واحد مع عندنا في وقوع
الاجرة السماة على اجور الامثال هو واحد في الثاني والثالث بطلان الاجارة فكل واحد من الثلثة اجرة مثل عليه للماء للسناجر موافقا لان الاجارة
صححة او لا على تقدير الصحة فظاهر ما على تقدير الصحة فان منافعهم مضمونة عليه اجرة المثل فان نوعا سقائهم وقد انبثا الاجارة قال بعض الثقات
يكون للسناجر ايض وتوقف الجوابين فيه لان منفعة غير مستحقة للسناجر فليكن الحاصل له موضع القولين المشافعي ما اذا وردت الاجارة على غير السقاء
الداية والراوية فاما اذا لم يتم فتم نقل الماء صححة الاجارة لا محالة اذ ليست هنا اعتبارا بخلافه فترضى جهالة في اجورهما وانما على كل واحد منهم ثلث العمل
مسئلة لو اشترك اربعة لاحد منهم بثلث لرحاء ولاخر بثلث لرحاء ولاخر بثلث لرحاء ولاخر بثلث لرحاء والرابع بثلث لرحاء المجر على ان الحاصل من اجرة الطين بينهم
ففي شركة فاسدة على ما عرفت ثم ان استاجر مالك الحنطة العامل في الآلات من اربابها افرد كل واحد منهم بعقد لزمه ماسمي لكل واحد منهم ولا شركة
وان جمع بين الجميع عقد واحد فان لزم منهم الطين صح العقد وكانت كجيرة السقاية بينهم ارباعا بثلث اجرة المثل لان المنفعة الماء لكل واحد
منهم فلا ستوفي فيها حيث اخذ ربع المسمى واضررت ثلث ارباعها الى صاحبها بثلث اجرة المثل وان استاجر من العامل بعض الآلات
مع عندنا والمشافعي قولان احدهما فساد الاجارة فكل واحد اجرة مثله والثاني لصحة وقوع المسمى عليهم ويكون التراجع بينهم على ما سبق في لزم
صاحب الحنطة من العامل الطين لزمه وعليه اذا استعمل ما لصاحب اجرة المثل لهم لان استاجر ما بعقد صحيح ويكون عليه المسمى في لزمه في العاملان
رسول الله صلى الله عليه واله عن النبي عن جابر الطحان فقرة معلومة لطحنها بغيره وبقومها وعلية المنع ان جعل لبعضهم لغيره فبغير الطين مستحقا
وقد انكر جماعة منهم هذا الحديث في قياس قول احد جواره مسئلة لو دفع الى شخص عيشة على ان يوجر ما الدفوع اليس يكون الاجرة بينهما لزمهم يكون
الاجارة لصاحب العين ان استوجرت العين يكون للدفوع اليه فالاجرة لصاحب العين اجرة المثل لو كان لرجل اربعة ولاخر اربعة فاشتركا في
وجرها والاجرة بينهما نصفان فهو فاسد لان هذه اعتبارا لا يصح الاشتراك فيها وكذلك منافعها ان تقدر اجرة بثلث يكون اجرة بثلثا واجر بثلثا يكون
جرتها بثلثا وذلك اجل فيكون الاجرة باسرها لصاحب الداية لانه مال لاصل وللآخر اجرة المثل على صاحب البنية لانه مال لثمنه فملكه بعقد فاسد
مذا اذا اجر الداية بما عليها من الآلات الجولات في عقد واحد واما ان اجر كل واحد منها ملكه منفردا فكل واحد منهما اجرة ملكه والتحقق ان نقول
اعتبار هذه الشركة بوجودها كعدمه ثم المستعمل للداية والجولات ان كان قد عقد معها او مع احدهما باذن الآخر عقد اجارة شرعية كان عليه
مستط على اجرة مثل الداية واجرة المثل للجولات والا كانت فان لم يعقد معها لم يعقد الحادة كان عليه اجرة مثل الداية لصاحبها وجره مثل الآلات الجولات
مات لصاحبها مسئلة لو كان واحدا ليدركه لآخر واب الحوت وثلث الارض فاشتركا مع اربع لعل يكون الحاصل بينهم فالشركة بالخلع والنفاء لهما
ليدركه عليه اجرة المثل لصاحب الفض عن لزمه لصاحب الدابة عن عملها لصاحب العمل عن عمله فان صاحب الدابة اذ لم يحصل شيء من العمل لم يسقط
فهم من اجرة المثل فقال بعض الثقات لا شيء لهم لانهم لم يحصلوا له شيئا وهو غلط لانهم قد تصرفوا في مال الغير بعمل لاجرة فكان عليه الاجرة الفصل
ثالث في الاحكام مسئلة الشركة عقد جاري من الطرفين وليست من العقود الدائمة بالاجماع فاذا اشتركا بمنزلة المالكين باذن كل منهما اقتضا
التصرف فلكل من الشريكين فتحها لان الشركة في الحقيقة توكل وتوكل فلو قال احدهما للآخر عزك عن التصرف ولا تصرف في نصيبي انزل الخطاب عن
خبرتي في نصيبك لعماد لم يبق له التصرف في نصيبه ولا يصح ان يصرف في نصيب الغير لانه لا يملك مجده منه ولو فسخها معا فان الاشتراك باذن الطرفين
احدهما التصرف في نصيب الآخر ولو قال احدهما فسخ الشركة اذ رفع العقد انتفع من ذلك الحال وانفرد لاجتماع التصرف لا يستفاد العقد قال بعض
شافعية انزل الهمامني على ان يجوز التصرف بجره عقد الشركة ام لا بد من التصريح بالاذن قلنا بالاول فاذا ارتفع العقد انزل وان قلنا بالثاني
كانا قد صرح بالاذن فلكل منهما التصرف الى ان يزل وكيف كان فالشافعية على ترجيح القول بانفزالهما مسئلة اذ عقد الشركة ومزج المالكين فان حد
ن كل منهما الاذن لصاحبه التصرف في جميع المال ساطا كل منهما على ذلك كان حكم تصرفه حكم تصرف لو وكل مع الاطلاق فلا بيع بالنسبة ولا بغير نقد
لا بيع ولا شري في الغبن الفاضل الاصع اذن الشريك فان خالفه باع بالغير في نصيب الشريك يصح نصيبه عندنا ويجوز الشري مع فسخ الشركة
بيع وعندنا الشافعي قولان مبدآن على تفريق الصنفين فان قالوا بطلان البيع بقي البيع على ملكهما والشركة جارية ان قالوا بالصحة على ما هو مذهبنا
منحت الشركة البيع وصار مشتركا بين المشتري والشريك الذي يطل في نصيبه ولو اشترى بالغبن فان كان الشراء بعين مال لشركة كان حكمه حكمه
بالغبن وقد سلف ان اشترى في الغنم لم يبق للشريك كان عليه في الثمن من خالص ماله مسئلة ليس لو احدهم من الشريكين التصرف في المال المشترك
باذن صاحبه فان اخضع احدهم بالاذن اخضع بالتصرف في حصة حصته مال الشخص على غيره ولو اشترى الاذن مشترك جواز التصرف في الاذن
لما من كل واحد منهما تصرف في حصة مال شريكه كما تصرف لو وكل في مال وكلية ان كان هاهنا من احدهما او خاصا من الآخر استنفاد من علم الاذن جواز
تصرف تمامه والآخر ما عين له وكذا لو كان الاذن من كل منهما خاصا لغيره لغيره اذن وانما عين لجهة له فمعه وجب له وجب لغيره بعينه
في النجاء ولو شرط الاجتماع لغير احدهما الانتفاء ولو اطلق الاذن تصرف في حصة فان عين حصة فمعه انتفاء وانما كان ضامنا ويجوز الرجوع لاذن
جوز التصرف لانه من مناصري الاذن وقد اذنت لهما السقي مال لشركة ولا ان يبيعه الا باذن صاحبه فان فعل بغير الاذن ضمن مسئلة

فما لم يستأجر
مجاناً من
السفاحل

فوق سطح جبین
العاقلین

اوانیج

كتاب الشركة

فی سبب
فی سبب
فی سبب

الحج

والوكيل

مائل الثاني

مستند
القبض

لو كان في هذا الشرية مال فاختلنا فيه فقال المكتسب اني خاصة وقال الاخريل هو من مال الشركة فالقول قول المكتسب مع اليقين فقله للبدو وكذا لو
 انكسر ان يرضى فقال المكتسب اني من مال الشركة وقال الاخريل هو لي خاصة فقله المكتسب مع اليقين فقله للبدو وكذا لو
 وانكر القدر ولو اشترى احد الشريكين شيئا ثم اختلنا فقال المكتسب اني خاصة فقله المكتسب مع اليقين فقله للبدو وكذا لو
 الاختلاف يقع عند ظهور الرجوع ولو قال للبائش اني اشترى به لنفسك فالقول قول البائش للعقد لانه اصرى به فيه وهذا
 صاحب اليد فتمت مع مال الشركة وهذا قد خلاص في وقال الاخريل يقتسم بعدد هو مشترك فالقول قول الثاني لانه صالح بقاوا الشركة وعدم القيمة فقله
 البينة وكان في ايديها اولى بها احدهما مال قال كل واحد منهما هذا نصيب من مال الشركة وانما اخذت نصيبك حلف كل منهما بالصحة جعل المال بينهما
 فان حلف احدهما ونكل الاخر قضى للمالك **مسألة** لو كان بينهما عبد مشترك فباع احدهما باذن الثاني واذن له في قبض الثمن فاختلنا الشريكان فقبض
 الشري فادعى الاذن على البائع قبض الثمن باسره وطالبه بدفع نصيبه اليه وصدق الشري على ان البائع قبض وانكر البائع القبض برى الشري من نصيبه
 في البيع لاعتراضه ان البائع الذي هو وكيله بالقبض قد قبض فتمت خصومة البائع على البائع المشتري والثانية بين الشريكين فان تقدمت الاذن
 الثانية فطالب البائع المشتري بنصيبه من الثمن فادعى المشتري ان زيادة نظر فان قامت للشري بدينه على الاداء ولان مقتضى المطالبة عند برى المشتري من الثمن
 لان البائع قد ثبت بالبينة ان قبض الاذن قد ثبت ان وكيله هو البائع قد قبض ولو شهد الشريك الاذن لم يقبل له شهادة نصيبه لانه لو ثبت ذلك
 لطالب الشري عليه بمقتضى ذلك جرمه فقامت عليه فلا يقبل منه ومنه يقبل له شهادة نصيبه لبايع قال بعض علماء ائمتنا ان الشافعية يثبتون ان الشري
 اذا اردت في بعض ما شهد به للمتهم فقبل في الباقي ولو لم يكن للمشتري بدينه بالقبض كان القول قول البائع مع يمينه انكره والاصل عدم القبض
 البائع ان لم يقبض فاذا حلف احد نصيبه من المشتري ولا يشارك الاذن لا قراره ان البائع قبض ولا ما هو الحق في برى ان الذي قبضه ثانيا بيمينه ظلم فلا يستحق
 مشاركة فيه فان نكل البائع عن اليقين ردت اليقين على المشتري فاذا حلف ان قبض البائع جميع الثمن فتمت المطالبة عنه ولو نكل المشتري ايضا لم يقبض
 البائع وقال بعض الشافعية لا يلزم بنصيب البائع ايضا لانه لا يحكم بالنكول وهو عطل لان هذا ليس حكما بالنكول فاما هو مؤاخذ له باقراره بلزوم المال
 بالثراء ابتداء فاذا انفصلت حكومة البائع مع المشتري فلو جاء الشريك الاذن وطالب البائع بمقتضى برى البينة فقبض جميع الثمن فعليه البينة ويقدم قوله
 البائع مع اليقين انه لم يقبض لان نصيبه بعد خصومة الجارية بينهما فان نكل البائع حلف الاذن واخذ منه نصيبه ولا يرجع البائع برى على المشتري لانه
 يزعم ان شريكه ظلم بما فعل ولا يمنع البائع من الحلف كونه عن اليقين في الخصومة مع المشتري لا يخاصم مع خصم اخر هذا اذا تقدمت خصومة البائع
 والمشتري وبنيتها خصومة الشريكين واما ان تقدمت خصومة الشريكين فادعى الذي لم يبيع قبض الثمن على البائع وطالبه بمقتضى وانكر البائع قدم قوله
 مع اليقين وكان على الشريك الاذن البينة بان البائع قبض الثمن ولا يقبل له شهادة الشري لبحال البينة لانه يدفع عن نفسه فان تقدمت البينة حلف البائع
 على انه ما قبض فان نكل حلف الاذن على انه قبض واخذ نصيبه من البائع ثم اذا انفصلت خصومة الشريكين فلو طالب البائع المشتري بمقتضى وادعى المشتري
 الاداء فعليه البينة فان لم يكن بينه حلف البائع وقبض حقه فان نكل حلف المشتري برى لا يمنع البائع من ان يحلف بطلب الثمن المشتري حقه نكوله للخصومة
 الاولى مع شريكه وللشافعية وجه اخر يمنع بناء على ان يمين الرعا البينة او كاتوا المدعي عليه ان كان كالبينة فكانت البينة على قبضه جميع وان كانت الاقرار
 فكانت اقر قبض جميع الثمن وعلى التعدي برى يمنع عليه مطالبة المشتري بضعفه باق الشافعية لان اليقين انما يجعل كالبينة او كالاقرار فيحق التخاصم فيها
 بين الخصامين كما غير ومعلوم ان الشريكان انما يحلف على ان قبض نصيبه فانه الذي طالبه فكيف يؤثر يمينه غيره وعلى ضعفه فقد قال الجويني طرده فيما اذا تقدم
 وخصومة البائع والمشتري ونكل البائع وحلف المشتري اليقين الردة وحق يقال ثبت للذي لم يبيع مطالبة البائع بنصيبه من ثمنه بيمينه لكن بين
 الوردية لا اقرار **مسألة** لو باع الشريك للماذون له في البيع العبد ثم اختلنا الشريكان فادعى البائع على الاذن بانه قبض الثمن باسره من المشتري فانكر
 الاذن القبض وصدق المشتري المدعي فان كان الاذن له في البيع ما ذواله المدة القبض للثمن من جهة البائع برى المشتري من حصته البائع لانه قد اعترف بان
 وكيله قد قبض ثم يفرض حكومتان كما تقدم فان تخاصم الذي لم يبيع المشتري فالقول قول الذي لم يبيع في عدم القبض فحلف باخذ نصيبه بيمينه
 وان تخاصم البائع والذي لم يبيع حلف الذي لم يبيع فان نكل حلف البائع اخذ منه نصيبه لا رجوع له على المشتري ولو شهد البائع للمشتري على القبض
 لم يقبل له شهادة لنفسه على الذي لم يبيع ان لو بين الاذن في البيع ما ذواله المدة القبض من جهة البائع لم يترد منه المشتري عن ثمنه من الثمن
 عن حق الذي لم يبيع فلا ينسكن للقبض والقول قوله في انكاره مع اليقين اما حق البائش للبيع فلا يترد منه المشتري عن ثمنه من الثمن
 البائع ما ذواله من جهة الذي لم يبيع القبض ولا يكون هو ما ذواله ايضا فان كان ما ذواله مطالبة المشتري بنصيبه من ثمنه فلا يترد منه من مطالبة
 بنصيب الذي لم يبيع لانه لما اقر قبض الذي لم يبيع بنصيبه فقد صامغ ولا عن مكانه ثم اذا تخاصم الذي لم يبيع المشتري فعليه البينة
 على القبض فان لم تكن بينه فالقول قول الذي لم يبيع فاذا حلف ففهم باخذ حقه منه وللشافعية وجه اخر قال الزهري ان شاء اخذ تمام حقه من المشتري
 لان الصفة واحدة وكان جزء من الثمن شايع بينهما فان اخذ بالحصلة الثانية لم يبق مع البائع الا ربع الثمن تقارب هذا ما اذا كان الذي لم يبيع
 في القبض حيث لا يشارك البائع فما اخذ من المشتري لا نزع من الذي لم يبيع فما اخذ فلا يشاركه فيما ظلم به وقال اخرون منهم ان شري ليس له الاخذ
 حقه من المشتري ولا يشارك البائع فيما اخذ لان البائع قد انزل عن لو كاله باقراره ان الذي لم يبيع قبض حقه باخذ بغير الاقرار باخذ لنفسه خاصة
 وقال اخرون انوا انزل فالتسوية محتمل وجهين بناء على ان مالكي السلعة اذا باعها نصفه واحدة هل يضره باخذها بقبض حصته من الثمن فيرحمها
 احدهما لا بل اذا انفرق باخذ شئ شاركة الاخر فيه كان الحق الثابت للورثة لا يضره بعضهم باسبقا وحصته منه ولو فعل شاركة الاخرين فيه وكذا
 لو كانتا نصفين واحدة لم يضره باخذ حقه من الجوز والثاني نعم كالبائع كل واحد منهما بنصيبه بغير مقدم فخلل الميراث الكتاب بينهما
 يثبتان في الاصل بصفة التجري اذا لم يضر بعض الورثة ببعض عبا الشركة ولا يجوز كتابة البعض من العبد فذلك لا يجوز التجري في القبض ولو شهد البائع

لو

البينة او

المشتري

کتاب الشریک

تفسير

فِي مَضْجِ الْمَدِينَةِ الْمَشْرِقِيَّةِ إِلَى مَكِينَتِهِمَا

في العمل براه في التجارة وليس ذلك من المال مشتركاً بينهما فلهذا لم يمتنع من الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسم لان الاذن
مسلط على ما له فكان له المطالبة باقرضه من مال غيره وتبين عند ذلك انهما لم يمتنع من الرجوع في الاذن والمطالبة بالاعراض او لم يمتنع من الرجوع في البيع ولا
يصح التاجيل في التركة ولو كان بعض المال في ايديهما والاخر غائب عنهما فافترقا الذي ايديهما والغائب عنها صحته المقبوض دون الغائب على الناس لان
الباقى عليه السلم مستلحق من جليبين بينهما مال من ايديهما ومنه غائب عنهما فافترقا الذي ايديهما الحال كل واحد منهما صاحب نصيبه من الغائب فافترقا
احدهما ولم يقض الاخر قال ما اقتضى احداهما من ايديهما وما اقتضى من غيره من عداد الصفاق عليه السلم عن جليبين بينهما مال من ايديهما ومنه غائب عن
فانما العيب الذي كان لاحدهما من الدين او بعضه خرج الذي لاخر بل على صاحبه قال نعم ما يفتى به مستعمله ولو كان لرجلين دين واحد
لما اعتدوا به لثا واستهلا لا او غيرهما فبعض احدهما منه شيئاً فلا اخر مثلاً وكثيره وهو ظاهر مذهب جليلنا تقدم في المسئلة السابقة ردوا عنه
عما عن الصادق عليه السلام لان ملكك لقابض ما قبضه يفتقر قسمه الدين في الذمة من غير رضى الشريك وهو باطل فوجب ان يكون الماخوذ له ما والبقية
بينهما او غير القابض الرجوع على القابض بنصفه سواء كان باقياً بده او اخبر عنها وله ان يرجع على الغريم لان الحق في ذمته ما على وجه سواء فليس له تسليم
حق احدهما الى الاخر فان اخذ من الغريم لم يرجع على الشريك بشئ لان حقه ثابت على احد الجليبين فاذا اخذ احدهما استطاع حقه من الاخر وليس القابض منع من الغريم
ان يقول انما اعطيت نصفك فبعضك قبل الحصة البقية من ايديهما سواء قبض فان قبض من شريكه شيئاً وجع الشريك على الغريم مثله وان ملك القابض يرد القابض
تعين حقه فيه ولم يضمنه للشريك لا قد حقه فيما تعدى القابض وانما كان لشريكه مشاركة في الثبوت في الاصل مشتركاً ولو ابر احد الشريكين الغريم من حقه
برئ منه لا يبرأ له فبعضه منه وليس لشريكه الرجوع عليه بشئ لانه لم يقبض شئ من حق الشريك ولو ابر احدهما من جزء مشاع سقط من حقه وبسط ما اقتضى
من الغريم على النسبة فلو ابر احدهما الغريم من عشر الدين ثم قبض من الدين شيئاً فما على ذلك حقه ما في الباقي ليس له بعد ان ساعد وشريكه حقه ان ساعد
نصف الدين ثم ابر احدهما من عشر الدين كله ففقد البرائة من الدين الباقي وما بقي بينهما على ثمانية لبري ثلثه اثمانية والاخر خمسة ثمانية فانه ضاه بعد ذلك
اقتسامه على هذا ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين ثوباً قال بعض العامة كان الاخر ابطال الشراء فان بدل له الشراء نصف الثوب لا بطل البيع
بلزم ذلك ان اجاز البيع لملك الثوب او يبيع على بيع المضمولى هل يفتقر الى اجازه او لا فتدنا نعم وبس العامة خلاف ولو ابر احدهما بنصيبه
من الدين جاز فانه لو اسقط حقه جاز فاقترأه اولى فان قبض الشريك بعد ذلك لم يكن لشريكه الرجوع عليه بشئ هذا اذا جلد في عقد زرع وان لم يكن في عقد
لازم كان له الرجوع لان محال لا يتأجل في وجوه كعدمه وعن احمد وداود اخرجى انما يقبض احدهما من دين صاحبه لا في الدين لا يفتقر الى العيان
بتسلمه الى غيره او دكيله وما قبضه احدهما فليس لشريكه فيه قبض ولا لو كيله ولا يثبت له فيه حق وكان له قبضه لثبوت بده عليه بحق فاشبهه ما لو كان الدين
بسببين فلا يثبت له الدين في الذمة وما يتعين حقه بنصفه فاشبهه بغيره بالابراء ولا يبرأ ولو كان لغير القابض حصة المقبوض سقطت بغيره كسائر المقبوضات
ولان هذا القبض ان كان بحق لم يشأه كغيره فانه لو كان الدين بسببين ان كان بغير حق لم يكن له المطالبة ولا حصة الذمة في الدين فاشبهه ما لو اخذ غاصب
منه ما لا يفي به لما قبضه لقابض محقق مدون شريكه وليس لشريكه الرجوع عليه فان اشترى بنصيبه ثوباً او غيره صح ولو كان لشريكه ابطال الشراء وان قبض اكثر
من حقه بغير اذن شريكه لم يبرأ الغريم منهما او على حقه وللشهم بما قلناه او لا يصح منه معنى الذم لان الذم لا يتكافأ ولا تتعادل والفتنة تقتضي التعديل
والفتنة من غير نقد لا يجوز بيع الدين بالدين فلو تعلقا ثم نوى بعض المال رجوع من نوى ما له على من لم يرد به فكل سببين والتخفى احدهما والدينين
الاخرى يجوز ذلك لان اختلاف بيع القسمة كالوختلف الاعيان وبه قال الحسن اصح وهذا اذا كان في ذم من متعددة فاما في ذمة واحد فلا يمكن القسمة لان القسمة
افراد الحق ولا يتصور ذلك فتمت احد مسئلتهم قد بينا انه اذا نوى المالان تساوى الشريكان في الربح وان تفاوت المالان تفاوتت الربح على النسبة
فان شرط خلاف ذلك لكان عندنا وصح الشريك وبه قال ابو حنيفة خلافاً للشافعي فلو كان لاحدهما العت للاخر العنان فاذن صاحب العت لغير صاحب العت ان
يقبض منها على ان يكون الربح بينهما نصفين فان كان صاحب العت شرط على نفسه العمل فيها ان يفتح عندنا وقال الشافعي فليس لشريكه ويكون الربح على قدر
المالين ويجب لكل واحد منهما على الاخر اجر عمله بنصيبه قال ابو حنيفة اذا كانت لشركة فاسدة لم يجب لواحد منهما اجره لان العمل لا يقابله عوض في الشركة
الصحيحة فذلك لئلا يفسد العمل عندنا ان الشركة اذا فسدت كان لكل منهما اجره مثل عمله كما هو قول الشافعي لان الشريك في الشركة لا يقابل عمله ما لم
يثبت عوض المثل كالو شرط في الاجارة شرطاً فاسداً وما ذكر في الصحيحين فاما الصحيح في مقابلة العمل عوضاً لانه لا يبرأ من شرط في مقابلة شئ او في مسئلة خلافه
ولو شرط صاحب العمل لغيره على صاحب العمل خاصة صح الشريك وكان شريكه ذمراً عند الشافعي ويكون صاحب العت لربح بحق ما له الباقي وهو ثلثا
الربح بينهما لصاحب المال ثلثا لباقره والمعامل بغيره وذلك ان جعل النصف للمخلف الربح مستلهم منها ثلثه شرطاً خاصة بالمصنعة ما ومهم هو ما يستحقه
لعله على مال شريكه من حصة مال شريكه او حصة اسمهم للمعامل سهم وهو الربح وعندنا ان يكون شريكه صحيحاً على الشرط ولو كان لرجلين العناد وهو فاذن احدهما
صاحبان يعمل ذلك ويكون الربح بينهما نصفين فان هذا ليس بشركة ولا في ارض لان الشركة العنان يقتضي ان يشترك في المال والعمل والقراض يلتصق ان
يكون للمعامل نصيب من الربح في مقابلة عمله وهذا بشرط له فاذا عمل كان الربح بينهما نصفين على قدر المالين كان عمله في نصيب شريكه معونة له منه غير عا
لان شرط لثمة مقابلة عوضه مستلحق او اشتري باعداً او قبضاً فاصاباه عيباً فاذا احدهما الامساك والاخر الرد لم يجر وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي
يجوز وقد سلف في ذلك كتاب البيوع اذا تقرر هذا فاذا اشترى احد الشريكين عبداً فوجده عيباً فان ارد الرد كان له ان ارد احدهما الرد والاخر الاكسا
فان كان قد طلق الشراء ولم يرد ان يشره له ولشريكه لم يكن له الرد لان الظاهر يقتضي بغير نفسه فلم يلزم البائع حكماً بخلاف الظاهر وان كان قد علم انه يشترى
بمال الشركة او ليد لشريكه لم يكن لاحدهما الرد والاخر الا ان يشر على ما تقدم في المسئلة فبعضها لغيره الا ان يشره له ولشريكه لم يكن له الرد لان الظاهر يقتضي بغير نفسه فلم يلزم البائع حكماً بخلاف الظاهر وان كان قد علم انه يشترى
عليه والتفدية الرد لانه اذا كان يقع الشراء لا يشترى كان بمنزلة ان يوجب له ما لو اوجب له ما كان حكم التمسك كما عا واذا باع لعد الشريكين عينا من عت
الشركة والطلق البيع ثم ادعى بعد ذلك ان باع ماله ومال شريكه بغير اذنه لم يسمع دعواه لانه محال ان يشره فان ادعى ذلك شريكه كان عليه اقامة البينة ان شريكه

كتاب القراض

[illegible]

في المتاعدين والعمال

منها فلو ابرها المصنة لربما بان يقول على ان بعض الربح يدلك لبعض او لاهلها او يجمع قطعا ولو عين حصته العامل بسكت عن حصته فقال قاضك
بهذا المال على ان الصف تلك صح لان البناء والربح يتبع الاصل فهو الاصل للمالك انما ينقل الى العامل لشرط فاذ عين حصته العامل بقي الباقي للمالك
لان تاجع لاله ولشافعية وجه ضعيف لا يصح الا ان يجزى الاضافة الى المتاعدين الذين من ايجابهم فيه قول ان الربح تضعف لك تضعف في العقد على
تقدم ولو عين حصته المالك خاصة فقال قاضك بهذا على ان نصف الربح وسكت عن حصته العامل بطل لانه لم يعين للعامل شيئا اذ البناء
المسكوت عنه يتبع المال فيكون للمالك الا اذا نسب شي من العمل الى العامل والتقدير ان لا يوجب له شيء فقال بعض الشافعية يجمع بين النصف
الاخر للعامل لانه الذي سبق الى الفهم منه ولو قل على ان لك النصف في السدين وسكت عن الباقي جمع على ما اخترناه وكان الربح بينهما بالتوزيع كما
لو سكت عن جميع النصف الذي للمالك لان الباقي مسكوت عنه فيبيع راس المال **الثاني** المتاعدان وشرط كل واحد منهما البلوغ والعقل ويجوز
التصرف فلا يصح لقراض بين الصبي وغيره وكذا الجنون والسفيه المحجور عليه للفساد الاصل في ان القراض توكل وتوكل في شيء خاص وهو التجارة
في العمل والمالك ما يعتبره الوكيل والموكل ولا نفم فيه خلافا **مسألة** لو قارض المريض مرضا مواته صح وكان للعامل ما شرط له سواء زاد عن جزء مثل
علمه او سواه او قصر عنه ولا يحسب من الثلث ان المحسوب من الثلث انما هو ما يفوت المريض من ماله والربح ليس بحاصل حتى يفوت وانما هو شيء يتوقع
حصوله واذا حصل حصل تصرفات للعامل وكسبه لو صح المريض في مرض الموت زاد الحاصل عن جزء المثل فالأولى ان الزيادة عن جزء المثل تجوز في الثلث
وقما معلوما ينظر وهي حاصلة من عين النخل من غير عمل فكأنك كالمثل الحاصل بخلاف ربح التجارات التي يحصل من عمل العامل وهذا الظاهر وهو الشافعية
والثاني ان لا يحسب من الثلث اية لا تدرى وقت العقد لو يكن ثمرة وحصولها منسوب الى عمل العامل اية وتقدر **مسألة** يجوز تقدير كل من المالك
والعامل بنصيب واحد شين وبالعكس فان تعدد العامل بان قارض الواحد اشترط تعيين الحصص لهما لا يجوز قبضهما بل يجوز ان يحصل النصف
للمالك معا بالسوية لا قضاء الاطلا وذلك واصالة عدم التفضيل لشرط بينهما التفات بان جعل احدهما ثلث الربح والاخر ربعه واهم فلم يبين خبر
لثلث بطل وان عين الثلث لواحده بعينه والربح للاخر جاز لان عود الواحد مع اشترط كعقد ويكون كانه قد قارض احدهما في نصف مال بنصف الربح
والاخر في نصفه بثلث الربح وبغيره قال الشافعية قال مالك لا يجوز لانها اشترط كان العمل بايديهما فلا يجوز تفاضلهما في الربح كالقرض بين العتيد الا ان ذلك
بمنزلة العقد ولا شك ان لوضار يشترط عقد جاز ان يفاضل بينهما فكذا اذا جعلا عقدا واحدا بمنزلة ما ولا منع تعدد العامل وحده العقد لهما
ينظر الى تعدد العامل فيجوز التفاضل قطعا واما ان ينظر الى وحدة العقد فكذلك لانه في الحقيقة قد شرط للعاملين الذي هما بمنزلة عامل واحد نصفا
وتلوا ولا شك ان يجوز ذلك للعامل الواحد فكذا اما هو بمنزلة وقباس مالك اطل عندنا فانه لا يصح شركة الا بان **قوله** ثلث يجوز ان يقار
هي لاثنين وان لم يثبت لكل منهما الاستقلال بل شرط على كل واحد منهما من اربعة الاخر على مقتضى الشرط وهو قول اكثر الشافعية وقال الجويني انما
يجوز ان يقارض اثنين اذا ثبت لكل واحد منهما الاستقلال فان شرط على كل واحد منهما من اربعة الاخر لم يجز ولا وجه له **مسألة** يجوز ان يقارض اثنين
واحدا ويجوز ان يتناصبا للعامل من الربح ويكون لباقي بينهما على ما شرط له سواء كان على نسبة المائتين او لا فلو شرط لاله النصف من نصيب احدهما
والثلث من نصيب الاخر من الربح فان ابرها لم يجز قطعا للفرق بينهما وان عينا فان كانا بقدر كل واحد منهما جاز ولا يطل ولو شرط احدهما للعامل
من حصته من الربح وشرط الاخر الثلث على ان يكون الباقي بينهما نصفين جاز عندنا وبغيره قال ابو حنيفة وابو ثور على ان الشرط وقد بينا انه يجوز ان شرط
الشرط بغير النسبة كثر ما يحصل له بالنسبة من ماله وقال الشافعية لا يجوز لان احدهما يستحق ما بقي بعد شرط النصف والاخر الثلثين فلا يجوز ان بشرط الثلث
فيكون قد شرط احدهما على الاخر من ربح ماله بغير عمل علمه ولا مال بملكه فلم يجز وهو غلط لان المناضل من حصته العامل لا من حصته شر بكم **مسألة**
يجوز لولي الطفل ان يقارض على ما له ماله مع المصلحة لانه يجوز له ان يوكل عنها في مودها فكذا يجوز ان يعامل على ما له ماله فاضا ولا فرق بين الاب
والجد له وصيهما المحاكم وامسره ولو لم يكن المدافع ولما كان ضامنا والربح للبيتم لانه متعدد بل يفتر مال الغير وقد مال بكون جديب لباقر عليه السلام في
دفع مال يميم مضاربة فقال ان كان ربح فلبيتم وان كانت ضريبة فالذي عطاها ضامن واذا عرفت هذا فان كان العامل جاهلا كان الربح للبيتم وعلى الدار
البهجة المشي وان كان عالما فلا اية له وعلى التقديرين للعامل ضامن لكن الصورة الاولى ترجح على الدافع البيتم في الصورة الثانية لا يرجح **مسألة** بشرط
ان يكون لدافع مال المال او من اذن له المالك فيلان غيرهما ممنع منه ما فيه من الخصر قال مالك الغير غير اذنه وهذا العقد قابل للاستئانة فيجوز ان يقر
المالك بنفسه او وكيله لانه نايبة الحقيقة وبشرط ان يوكل كما انية المشي في الباقي **مسألة** ليس للعامل في القراض ان يضارب غيره الا بان اذنه
فان فعل كان فاسدا لان المالك لم ياذن فيه ولا ايمر على المالك غيره فلا يجوز للعامل ان يتصرف في مال المالك بما لا يتناول اذنه ولا يجوز له ان يملكه الى ماله
بائنه فان قارض العامل غيره بغير اذن المالك كان ضامنا لانه متعد فيه وان قارض باذن المالك حرم وكان المالك قد اذن له ان يقارض ان اخذ وعجز
عن العمل فاذا قارض باذنه كان للعامل الاول وكله لرب المال **بحث ثالث** في راس المال لشرط ثلث **الاول** ان يكون من المتعدين
وداهم ودناهم مضر وبه منقوشة عند علمائنا وبغيره قال الشافعية ومالك وابو حنيفة لان القراض معاملة تشمل على ضرر وعظم اذ العمل مجهول غير مضبوط
والربح غير متيقن الحصول وانما سوغنا هذه المعاملة مع الغير الكثرة للحاجة والضرورة فيختصر ما يسهل التجارة عليه مروج لكل حال وكل وقت **الثاني** في التقدير
انما ان الساعات والناس يتداولون بالمعاملة عليها من عهد النبي صلى الله عليه وآله وقبله وبعده الى زماننا هذا ويرجعون اليها في المتلفات لان
التعدين ثمان لا يخلفان الا فيمنه والاصقاع الا قليلا نادرا ولا يقومان بغيرهما واما غيرهما من المراض فان قيمته يختلفت ثما فلو جعل شيء منها لزم
المال لزم اما اخذ للمالك جميع الربح واخذ للعامل بعض راس المال والثلثي بتمسبه باطل فالقدم مثله بيان الشرطية لهما اذا جعل لراس المال ثوبا مثلا فانما
ان بشرط ودون بثلث الصفات ودفعته فان شرط الاول فما كان قيمة الثوب حال المعاملة في شيء من اربابا ويبدعه به ويتصرف فيه حتى يبلغ المالك
عشرة دنائير ثم يرتفع قيمة الثوب حتى لا يوجد مثل ذلك الثوب لا بعشر فيحتاج العامل الى ان يصرف جميع ماله على ان يحصل راس المال فيذهب الربح زير

في شرط معلوق قبل المال كونه عيناً معيناً

كتاب القراض

المال يقتصر بالعمل بالعكس قد يكون قيمة الثوب عشرة وقت العمله فبقيته ولا يرجع شيئاً ثم يتناول قيمة الثوب حتى يبيع مثله بنصفه بنادقته
 البديهي نصفه بنادقته يأخذ العامل منه حصته فيحصل بعض راس المال وان شرط رد القيمة فاما ان يشترط ائتمنه حال الفاضلة او قيمته حال الدفع
 والتمت ان باطلا ما الاول فلا يجرؤ ولا كان القيمة قد تزيد بحيث يستوعب اصل الثمناء فيلزم الحد والسابق الثاني باطل لان قد يكون قيمة
 الحال عشرة ويعد عند الفاضلة الى الحد فيلزم الحد والثالث باطل لان المضاف له لان مقتضاها ان يرجع الى راس المال فانها
 ثم بشرط كان في الرجوع والعرض ان لو واحد الامر من بينه على ان راس المال قيمة يوم العقد بتقدير جواز القراض على العرض يجوز ان يكون راس المال في ذلك اليوم
 بصفاته من غير نظر الى القيمة كما انه المستحق في السلم فيجوز ان تدفع القيمة فهو كخسران حصل في اموال القراض وان تخفضت فمؤخر زيادة قيمتها وادعى بعض
 الشافعية الاجماع على اختصاص القراض بالنقد والبيع ربحه الله استدلال على الاختصاص ان ذلك مجمع على جوازه بخلاف المتنازع وقال لا ونسب الى
 بل يجوز القراض بكل مال فان كان له مثل اعبد مثله عند الفاضلة وان لم يكن له مثل اعبد قيمته فيقال طار من حماد بن ابي سلمة وعمر بن عبد الله بن قيس
 يجوز ان يكون ثمنه فجاز ان يكون راس مال المضاربة كالنقد والقرض بما قد مناه اذ ثبت هذا فلو دفع اليه كرام من طعام مضاربة فباعه واخرج ثمنه فلن
 القراض فاسد فكان البيع والتجارة صحيحين بالاذن والرجوع باجماع اصحاب المال وعلى اجرة المثل للعامل لانه عمل على ان يكون شريك في الربح ولو ثبت له ذلك
 العقد فيكون له اجرة المثل لا يجوز المضاربة بالنقد ولا بالنقد لانها مضمونة كسائر الاعيان ولهذا يضمن بالقيمة لا بالثمن وكذا لا يجوز القراض
 بالحق وسائر المصوغات من النقود وكل ما ليس بغيره وبسببها العامة حال العقد وقبله واما القراض فلا يجوز القراض بها عند علمائنا وفيه قال الشافعي
 وابو حنيفة وابو يوسف انها ليست ثمناً معصاً بالافلا تصح المضاربة عليها كسائر الاعيان وقال محمد بن الحسن يجوز القراض على القلوس استحيانا لانها بمنزلة
 بعض السلع وهو ممنوع واما الدرهم الغشوش فلا يصح العمل عليها اذ لم يكن معلومة الصنف بين الناس سواء كان الفس كثر او قل وبيع قال الشافعي
 تقوم كالاغراض وقال ابو حنيفة ان كان الفس من الصنف لم يجز وان كان قايماً جاز لان الاعتبار بالغالب كالعبرة بالكثر من الاصول وهو ممنوع كالتبوء
 في الزكوة اذ كانت الفضة اقل لم يفتوا حكمها واعتبر بالوعظ النصاب حكى الجويني وجهه من الشافعي ان يجوز القراض على الغشوش اعتباراً بربحيه وحكي
 بعضهم ان بين الشافعية خلافاً في القراض على القلوس فذهب نيسابور من هذا انه لا يجوز ان يجعل النافع كسكنى الدار وخدمته العبد راس مال القراض فان
 العرض اذ لم يجز جعلها راس مال له فللنافع او للثمن الشرط الثاني ان يكون معلوماً فلا يصح القراض على الجزأ فان كان مثلاً مثل قبضه
 من فمك ففرضه مجهول المقدار وكس من الدرهم مجهول المقدار وصبره مجهول المقدار وسواء ما مدها العامل في المال او لا وبيع قال الشافعي لعذر
 امكان الرجوع اليه عند الفاضلة ولا بد من الرجوع الى راس المال عندها وان جازها راس المال تسلفه جهالة الربح وقال ابو حنيفة يجوز ان يكون راس
 المال مجهولاً ويكون القول قول العامل مع مبنية الا ان يكون لرب المال بنية فان كانت له بنية فبنية رقبته لئلا يكون العامل امين لرب المال وقوله يقبض
 فبني بنية فقام ذلك مقام المعرفة وقد قال ابو حنيفة بجواز ان يكون راس مال السلم معلوماً وهو مذهبنا ايضاً وهو احد قولي الشافعي لانه قد يرجع اليه عند
 فساد السلم فالابد من الرجوع اولى بان يكون معلوماً واجاب الشافعية بان السلم اليه القول قوله في قدر راس المال ولا يقوم ذلك مقام معرفته وفتوا
 بين السلم على القول بجواز الجهالة فيه بان السلم لا يعقد بغيره والقراض يعقد بغيره وبين راس المال والرجوع الشرط الثالث ان يكون
 معيناً فلو حضر المال لك لعين وقال للعامل قارضتك على احدى ما بين الالفين او على اثنتي عشرة الف درهم لعدم التبيين وصح ما كوالوقال قارضتك على هذه
 الدرهم او على هذه الدنانير او قال بعثك احد هذين العتق وموافق وجهي الشافعية والثاني انه يصح لتبيينها وبنيته في مقدم ثم يصح القراض بالمال
 المشاع فلو كان له نصف الف مثلاً عاقراً في غيره على ذلك مع مبنية كذا لو كانت غائبة عنها وقت العقد اشارت الى مالها بما يميزها عن
 غيرها حال العقد صح ما لو قارضته على الف واطلق ثم حضر اليه الف في المجلس وعينها فانه لا يصح هو احد قولي الشافعية لعدم التبيين والآخر انه يصح
 في الصنف راس مال السلم **مسألة** ولا يجوز القراض على الدين ولا نعلم فيه خلافاً قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم انه لا يجوز ان يجعل
 للرجل ديناً له مضاربة من حفظه عنده ذلك عطاء والحكم وحامد ومالك والثوري وسحاق وابو ثور واصحاب الراي في ربه قال الشافعي فلو كان الدين ديناً
 الف فقاوضه عليها او قارضه غيره وقال قد قارضتك على الف التي في ذمتي فلان قابضة لغيره لا يجوز الا ما منعنا من القراض على العروض لسر التجارة والمضار
 فيها ومعلوم ان المضار في الدين عسر فكان المنع منه في ذمتي لان ما في الذمة لا بد من تحصيله ولا سيما ان لا يجوز في القراض ضم عليه التجارة لكن مثل هذا
 العمل يجوز ان يعد من توابع التجارة فلا يمنع ضمها الى عمل القراض كما انه لو كان له عند غيره ديناً بغيره وادى ديناً بغيره فقال الثالث قارضتك عليها فخذها واهتمت
 فانه يجوز فظماً فان التحويل على ما تقدم وعلى ما رواه السكوني في الوثوق عن الصادق عليه السلام قال قال ابي لمؤمنين عليه السلام رجل اعلى رجل مال فقتله
 فلا يكون عنده فيقول هو عندك مضاربة قال لا يصح حتى يتبين **مسألة** لو دفع اليه ثوباً فقال له بنية فادفع ثمنه فقد قارضتك عليه لو جمع عندك
 وبيع قال الشافعي لا نعقد لا يصح على المجهول فلم يجز تعليقه بالشرط كالبيع لان شرط مال القراض التبيين والشخص لا يتحقق في الشيء الذي يحصل
 القرض وقال ابو حنيفة يصح فادفع باعده وبنص المثل كان قراضاً لان ذلك امر له بالتصرف فجاز تعليقه على شرط كالا مارة والفرق ان الامارة يجوز ان يكون
 شورى بين جماعة ولا يجوز مثل ذلك في القراض **مسألة** لو دفع اليه ولا يقال ان فيه ثوباً على ان يكون الفضل بيننا لم يصح واذا ائتمنه كان الثوب
 لصاحب الغزل وعليه الجرة الحابل وكذا دفع اليه حنطة بطحنها ببيعة على ان الفاضل بينهما لم يصح لان القراض انما يجوز على التقديرين على ما تقدم فتكون
 الدقيق لصاحب الحنطة وعليه الجرة ولو دفع اليه شبكة ليطاير بها يكون ما يحصل من الصيد بينهما او دفع اليه راوية لم يمتنع عليها ويكون لها اربعة
 بيدها لم يصح ويكون الصيد للصائد وعليه الجرة الشبكة لصاحبها كذا الماء الذي سقاه وشملة ايضاً وعليه الجرة الراوية وقد تقدم **مسألة** لو كان
 عند رجل دين بغيره فقاوضه عليها صح القراض لا يمتنع وهو في هذا العامل امانته فهو بمنزلة كونه بدينه لئلا يكون عند عار بغيره ويجوز ان يتعارف
 غير المستودع والمنعير بالوديعة والعارية ولو كان له مال عند غضب فقاوضه عليه فهو موزع ومعين صح عندنا ايضاً لاستجماع شرائط الصحة

الكل

غيره

کتاب الفراض

[illegible]

فيما لو ملك المالك لأدخلكم العمل أو خصصه إلى شخص

على ابتياع مال غيره ولو قال بياض هذا العبد وقال العباس ادفع لي قيمته وقال بياض ادفع لي العبد واقترع
 لم يجز له من ماله على ذلك مسئلة ان اذن المالك للعامل التصرف في اطلاق فضل الاطلاق فقل ما يتوهم المالك من عرض العباس على المشتري من العبد
 ونشره وطبقة وجرانه ويبيع ويقتض ثمنه وابتدعه الصنف وقا يستجيب ما يعتاد للاستجبال كالدال والوزان والحال ولو استاجر ليا يجلب عليه مائة كانت
 الاجرة عليه خاصة ولو عمل بنفسه ما يستاجر له عادة لم يستحق اجرة لانه متبرع بذلك في الاول استاجر ليا يجلب عليه فلو كانت الاجرة عليه مسئلة لو خصص المالك
 الاذن تخصص فلا يجوز للعامل التعدي فان خالف ضمنه لا يبطل القراض بالتخصص فلو قال له لا تشتر الا من رجل بعينه او سلعة بعينها او لا تبع الا على زيد او لا
 تشتر الا ثمة بستان معين او نخلة بعينها او لا تشتر الا ثوبا بعينه جاز في هذا الشرط وصح القراض ولو كان وجود ما عينه عاما في الاصفاع والازمان او
 احدهما او خاصا بهما وسواء قل بوجوده وعز تحصيله وكان نادرا او اكثر عند علمائنا وبه قال ابو حنيفة واحمد لان ما جاز ان يكون المضارب خاصة نوع جاز
 ان يكون خاصة رجل بعينه او سلعة بعينها كالوكالة ولما ادراه الحلبي الصحيح عن الصادق عليه السلام الرجل يعطي الرجل مضاربة فيخالفه شرط عليه قال هو
 من الربح بينهما وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد ما علمها السلم قال سألته عن الرجل يعطي المال مضاربة ويمنحها ان يخرج به فخرج به قال ضمن المال والربح بينهما
 وفي الصحيح عن رجل عن الصادق عليه السلام ادفع لي رجل ما لا يشترى به ضررا من المثل مضاربة فذهب فاشترى غيره الذي امره قال هو ضامن والربح بينهما
 وقال الشافعي وما لك بشرط في صحة القراض ان لا يضمن العامل بالتعدي فلو عين المالك نوعا بعينه فان كان ما يندرج وجوده كالباقوت لا يجوز الا
 والخيل البلق والصبي حيث يوجد نادا فاسد القراض لان هذا تضيق بخل بمقصوده وهو التقلب طلب الربح وان لم يكن نادرا لوجوده بان كان مباحا
 وصفا كالحبوب والحبوان واخر الزرع القراض وان لم يرد كالثمار الرطبة فوجهان احدهما انه لا يجوز كما اذا قاضه مدة معينة ومنعه من التصرف بعدها
 ولو قال لا تشتر الا من رجل بعينه او سلعة بعينها لم يصح القراض وبه قال مالك لان ذلك مقصود القراض وهو التقلب طلب الربح لانه اذا لم يشتر الا من رجل
 بعينه فانه قد لا يبيع بعد وقد يطلب اكثر من ثمنه وكذا السلعة واذا كان كذلك لم يصح كما لو قال لا تبع ولا تشتر الا من فلان والجواب بمنع كون هذا الشرط
 من مقصود القراض نعم انه يكون مختصا للاطلاق وذلك جاز بالاجماع فكذلك انا قد روي الوشرط الا يشترى الا نوعا بعينه وذلك النوع يوجد
 في بعض السنة وينقطع جاز عندنا وعند اكثر الشافعية وقال بعضهم لا يجوز لان الشافعي قال بهذه المسئلة وان اشترط ان يشترى صيدا موجودا
 كما اذا قاضه مدة وشرط ان ياتي بالانفصا لا يبيع ولا يشترى فانه يصح القراض والصحيح عندهم الاول لان ذلك لا يمنع مقصود المضاربة بخلاف ما اذا قاضه
 بمدة لانه قد ينقضي المدة ويبدل اصحابه لا فائدة فيها الا يبيعها فاذا منع البيع بعد المقصود بالمضاربة وما ذكرناه لا يوجد فيه ذلك فان قيل على اننا منع
 القراض مع الاقرار بالمدة اقصى ملء البيان هذا الناقب في هذا لا يمنع العامل من العمل بعدها ب لو قال اشتر هذا الشيء وكان ما ينقطع فاذا انقطع
 فقتروا كذا جاز ما عندنا فافظروا ما عندنا الشافعي فلهذا لم يخرج القراض لافرق عندنا بين ان يقول لا تشتر الا هذه السلعة ولا هذا العبد وبين ان يقول
 لا تشتر الا هذا العبد ولا هذه السلعة الجواز ومنع الشافعي من الاول كما تقدم دون الثاني لان للعامل السعي فيهما سواء وهما وكثير لا يخصر ولا فرق عندنا
 بين ان يقول المالك لا تبع الا من فلان ولا تشتر الا من فلان وبين ان يقول لا تبع من فلان ولا تشتر منه جواز القراض وجوب الامتناع في اكثر النسخ
 يجوز الثاني دون الاول على ما سطر قال بعضنا لم يثن في يجوز ايضا كالاول هو لا فرق بين ان يعين شخصا للعامل او سلعة للشراء لا ينقطع عند البيع
 الذي يجر على نوعه غالبا وبين شخص ينقطع عنده ذلك للمناع الذي يجر على نوعه غالبا جواز القراض معهما واكثر الشافعية على عدم الفرق عدم الجواز
 معهما وقال بعض الشافعية يجوز الاول دون الثاني فقال اذا كان الشخص الذي نص المالك على تعيينه للعامل مع مائة لا ينقطع المانع الذي يجر على نوعه عند
 غالب الجاز بعينه مسئلة ان يجوز للمالك ان يطلق المصلحة العامة في شراء اي نوع شاء ويبيع اي نوع او اذ لا يشترط في صحة القراض تعيين نوع يتصرف
 فيه العامل لان الغرض تحصيل الفائدة والاسترباح فربما رأى العامل المصلحة في نوع يخفى عن المالك فكان ان يفوض الامر اليه تحصيلها للمغاية الذاتية و
 للشاخصة قولان في اشتراط تعيين نوع يتصرف فيه العامل كالاختلاف في الوكالة والظاهر عندهم انه لا يشترط لان الوكالة تنابذ محض والحاجة من التماسه
 في الاشغال الخاصة والقراض مغللة يتعلق به غرض كل واحد من المتعاقدين فما كان العامل ابسط بدا كان افضل الى مقصوده وما يخرج جوزه قيمته المشبه
 للوكيل مسئلة في الاختلاف انه اذا جرى تعيين محله بكن للعامل مجاوزة كاله عدول عنه في سائر التصرفات المستفاد من الاذن فان تجاوز ضمن وان
 ربح كان الربح بينهما على ما شرطه ما تقدم من الروايات ولما ادراه ابو بصير عن الصادق في الرجل يعطي الرجل مالا مضاربة ويمنحها ان يخرج به الربح الى اخر
 اخرى فصفاه فقال هو له ضامن والربح بينهما او اخالفه شرطه وعصا اذا عرفت هذا فالاذن في التزليل والكل ما ليس من المنسوج من الاربعين او القطر او الكفا
 او الصوف لا ينداول البسط والفرش وفي الاكبة الاحتمال انهما ملبوسا لكن يابهما لا يبيح ازا والافزيب تباع الاسم وملك الشافعية فيه وجها مسئلة قد بينا
 ان المضاربة عقد جاز من الطرفين لكل منهما من ماله ما يشاء وهي يتضمن تصرفا في مال يادنه فكان جازا لو كاله فلا معنى للمنافاة
 بينها ولا يعتبر فيها بيان الدية بخلاف المساقاة لان العامل في المساقاة لا يتصرف في ربة المال فانما يبيع في اصلاح المالك له هذا اقتضت المساقاة الى ملكه
 والمقصود من المساقاة الثمرة وهي تنضبط بالمدة فان الثمرة امدامعينا وقتا مضبوطا اما المقصود من القراض فليس له مدة مضبوطة فلم يشترط
 فيه الثابتة واعرفت هذا فلو وقتل القراض فقال قارضتك على هذا المال سنة فلا يخلو اما ان يطلق او يقيد فان اطلق واقتصر لم يلزم الثابت
 ولكل من المالك والعامل في القراض قبل السنة نعم انه يعيند منع العامل بعد ذلك من التصرفات لا باذن مسانعة لان الاصل عصمة مال الغير ومنع الغير
 من التصرف فيه لا باذن مالكه الاذن لم يقع علما فليمنع ما عينه المالك في قرضه قال قارضتك سنة فاذا انقضت لا تبع ولا تشتر قال لا قوى عندي
 الجواز على بالشرط ولا يبرق في الاطلاق وقال الشافعي يبطل القراض بشرط شرط فاسد فافسده لان عقد القراض يقع مطلقا فاذا شرط قطعه
 لم يصح كالكلام ولان هذا الشرط ليس من مقتضى العقد ولا فيه مصلحة لم يصح كما لو قال على ان لا تبع وانما لم يكن من مقتضا لان القراض يقتضي رد
 راس المال تاما فاذا منع من التصرف لم يكن ذلك ولا هذا الشرط يؤدي الى الاضرار بالعامل وباطال عرضه لان الربح والخسارة قد يكون في بقية

کتاب القرض

المتاع وبيع بعد سنة فحينئذ فذلك مقتضاه ونحن نمنع من العقد فأنه لا يملك المتاع ثم لا يلزم وقوع العقد مطر ولا ينافي قطعه بالشرط كسائر الشرط وطول المتاع
 والمقيس عليه ممنوع على ما يأتي وإنما يقتضي القرض من المال لولا منع المالك بالشرط قد منعوا وأضررا العامل بمنعهم بدفع اجرة البر ومراعاة مصلحة
 المالك فله يكون المالك محتاجا إلى أن يملكه من قبل ولو قال قارضتك سنة على أن لا يملك منك فيها فسد القرض لأن القرض من المتعاقب
 لكل من المتعاقدين فخير فلا يجوز أن يشترط فيه لزوم كالكسرة والوكالة لا يشترط ما ينافي مقتضى العقد وكذا لو قال قارضتك سنة على أن لا يملك منك
 قبل انعقادها وبه قال الشافعي أيضا ولو قال قارضتك سنة فإذا انقضت السنة فلا تشترط بعدها وبيع جميع القرض وبه قال الشافعي أيضا وكذا لو قال
 قارضتك سنة على أن لا تشتر بعد السنة والبيع لأن صاحب المال أن يرجع عن القرض في وقت شاء ويتمكن من منع العامل من الشراء مما شاء فلا
 شرط منعه من الشراء كان قد شرط ما يقتضيه الإطلاق فلا يمنع ذلك صحة العقد ولو قال قارضتك سنة فإذا انقضت فلا يبيع بعدها فالاختصاص وقال الشافعي
 أنه يبطل وأضررا كالمشروط منعه من التصرف في شرط بعد السنة لأنه لا يخل بمقتضى العقد بخالف مقتضاها أما أنه يخل بالمقصود فلا ينفذ ولا يبعد اعتناء الذي
 فلا يحصل التجارة والرجوع وإنما يخالفه مقتضاه فلا ينفذ عند منعه من حصة انقضت السنة وقضية عقد القرض أن ينقض العامل ما في يده في
 الأمر ليتبرأ من المال عن الرجوع وقد بينا أن العامل مع فسخ العقد لا يرجع وهو يدفع الحاضر ولو قال قارضتك سنة ولطلق فله يبيع الجواز مع فسخ العقد
 لأن مقتضى بيعها إنما هو عند منعه من الرجوع أنقضاء القرض استناع التصرف بالكلية ولا يجوز فيه الإطلاق من العقود لا يجوز فيه التناقص كالبيع النكاح والثاني يجوز ويجعل
 على البيع من الشراء دون البيع استدامة للعقد على أن لهم وجها ضعيفا فيما إذا كان من سنة بشرط أن لا يشترى بعدها قاضيا بالطلاق كما هو مذهبنا
 الإطلاق من العقود لا يجوز فيه التناقص لكن المقتضى الجواز في البيع لو قال قارضتك سنة على أن لا تشترى بعدها قاضيا بالطلاق كما هو مذهبنا
 الشرط وهو أحد وجهي الشافعي كما جازة الوكالة والثاني هو الأصح عندنا المانع كالمالك لو قال قارضتك سنة بشرط أن لا يملك لا يبعد منه والفرق ظاهر الشرح
 في الرجوع بشرطه أو بعده أو قبل اختصاصه بالتعاقب من فلو شرط بعض الرجوع لغيره لم يصح سواء كان قريبا أو بعيدا كما لو قال على أن يكون لك ذلك
 الرجوع ولي الثلث أو حتى أو لا يبي أو كغيره لثالث لا يخل وبطل القرض لأنه ليس بعامل في مال المالك المال أو بشرط عمل الثالث فانه يصح ويكون في الحقيقة
 مناعا مطلقا لا واحد ولو كان المشروط له عبد المالك أو عبد العامل فقد بينا أنه يجوز لأن يكون ما شرطه للعبد المالك فقد ضم المالك العامل إلى حصته
 حصته أخرى ولو قال نصف الرجوع لك ونصفه لغيري نصيب نصفه لزوجتي نصيب نصفه لزوجتي وعدا منه لهما أن شاء أعطاهما وأن شاء منعهما
 ولو قال للعامل للمالك الثلثان على أن يعطى امرأتك نصفه لو ابتكر لم يلزم الشرط فإن أوجبته فلا أقوى لطلان وقال بعض الشافعية إن أوجبته لم يفسد
 القرض والأمر بعد الشرط الثاني أن يكون الرجوع مشتركا بينهما فلو شرط أن يكون جميع الرجوع للمالك بأن قال قارضتك على أن يكون الرجوع جميع
 فسد القرض وبه قال الشافعي أيضا فإنا الشريعة مقتضاه فان مقتضاه الاشتراك في الرجوع لأن إسحاق بن عمار سأل كذا عن رجل سأل عن مال المضاربة قال الرجوع
 بينهما أو لوضيفه على المالك قال أبو حنيفة أنه يبطل القرض ويكون جناحة وقال مالك يصح القرض ويكون الرجوع للمالك على ما بشرطه لهما وخلافه القرض
 فإذا بشرط الرجوع لأحدهما جعل كأنه وجب له الآخر نصيبه فلا يمنع ذلك صحة العقد وهو غلط لأن الهبة لا تصح بطل حصول الموهوب ولو قال قارضتك على أن
 يكون الرجوع لك فسد القرض أيضا عندنا وبه قال الشافعي أيضا وبخلافه لما تقدم وقال مالك يصح ويكون الرجوع بأسره للعامل لانهما خلافه القرض وإذا بشرط الرجوع
 للعامل والمالك كان له جعل له المالك خذ هبة نصيبه من الرجوع فلا يمنع ذلك صحة العقد وقد تقدم بطلان هذا الشرط منافي للقرائن مقتضى القرض
 كون الرجوع بينهما لا اعتبار عن أن يكون من أحدهما المال من الآخر العمل فذلك يقتضي الاشتراك فإذا بشرط ما يخالف ذلك فسد كسرة العنان إذا بشرط أن يكون
 الرجوع لأحدهما إذا عرفت هذا فإذا قال قارضتك على أن يكون الرجوع كله لك فسد القرض فاسد وما حكمه للشافعية وجها أحدهما أن القرض فاسد دعابة للفظ والثاني
 أنه فرض صحيح دعابة للفظ ولو قال قارضتك على أن الرجوع كله لي فهو قرض فاسد وأبضاح فيه الوجهان للشافعية أما لو قال قارضتك هذه الدراهم وتصرف بها الرجوع
 لك فهو قرض صحيح وبه قال ابن شريح بخلافه ما لو قال قارضتك على أن الرجوع كله لي تصحيح للفظ بعد آخر وقال بعض الشافعية لا فرق بين التصرف وبين ليس
 جبراً وعن بعضهم أن الرجوع والخبر للمالك للعامل جزء الثلث ولا يكون قرضاً لأنه لم يملكه ولو قال قارضتك هذه الدراهم والرجوع كله لي فهو قرض فاسد
 لو ضمن المالك للعامل أن يملك القرض ففسد القرض لأن عقد القرض ينافي القمار والمراءاة فمقتضى القرض عن الباقر عليه السلام قال من ضمن
 مضارب بغير مال لا بأس بالرجوع من الرجوع شيء وعن محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال من ضمن تاجر بغير مال لا بأس بالرجوع من الرجوع شيء إذا عرفت هذا
 فإن أراد المالك الاستيثاق أو ضمنه بعض المال مضاربة على التبعة ويكون ذلك قرضاً صحيحاً فاضاحاً به لأن كل واحد منهما سابع ولم يحدث عند الاختصاص
 شيء فإبداءه وإدراجه عبد المالك بن عتبة قال سألت بعض هؤلاء عن رجل باع بغير مال يبيع بغيره فقلت لا لا زال دفع المال مضاربة إلى الرجل فيقول قد ضاع أو
 فذهب قال فادفع إليه كثره قرضاً أو لباقي مضاربة فالباطل يا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال يجوز وسأل عبد المالك بن عتبة كذا عن رجل سأل
 هل يستقيم لصاحب المال إذا أراد الاستيثاق لنفسه أن يجعل له بعضه شركة ليكون أو ثلثه مال قال لا بأس الشرط الثالث أن يكون الحصة
 لكل منهما معلومة فلو قال قارضتك على أن يكون لرجوع شركة أو نصيبك حصته أو شيء أو نصيبك سهم أو حظ أو جزء ولم يبين بطل القرض ولم يجعل الشيء لهم
 ولا الحصة على الوجهين اقتضاها بالتأمل على مودعه ولا خلافه بطلان القرض مع تجهيل الرجوع ولو قال خذ مضاربة من الرجوع مثل ما شرط فلا يلزم له ما
 علمهما ما شرطه فلا يصح لأنهما الشائلي معلوم عندهما ولو جهلاه معا أو أحدهما بطل القرض كما نجهول ولو قال الرجوع بينهما ولم يبين نصيبين صح وحكم
 بالنصف للعامل والنصف للمالك كما لو أقر بالمال ولو قال نبيتي وبين فلان فانه يكون أقراراً بالنصف فكذلك إذا أقر بالصلح ذلك أصالة لعدم التقارن فيقبل
 إضافة الرجوع بينهما إضافة واحدة لرجوع فيهما أحدهما على الآخر فاقضه المتون وهو ظاهر وجهي الشافعية والثالث الهبة لأنه لم يبين مال لكل واحد منهما فاقض
 ما إذا شرط أن يكون الرجوع بينهما اثلاثاً أو لم يبين صاحب الثلثين من هو ولا صاحب الثلث من هو ولا الثلثية تصديق مع التقارن كصدقة ما مع
 الشئ في العام لا دلالة له على الخاص ونحن نمنع صدقها بالتواطي بل لا ينافي بالنصف أقوى وعليه يحمل إطلاقها ويقطعها التقارن مثلي فرتبة مسئلة

فَإِنْ شِئْنَا كَوْنَهُ لِلْعَالَمِينَ جُزْءًا مِمَّا نَزَّلْنَا لَهُم

وكان اذا قال على كل من الريح ما سبروا اليها في ديننا اصبحت القارض،

الفق

كتاب القراض

3

في أحكام القراض

مال غيره فغيره وان اشترى في الذمة فقد اشترى بعد ان صارت الذمة مستحقة للدفع الى البائع الاول وكذا ان اشترى في الذمة ثم اشترى في الذمة بعينها
 لم يصح لوجوب صرفها الى البائع الاول وان اشترى في الذمة لم يطل لكن يصرف الشراء الى العامل كما نصرت شراء الوكيل الخالف لو كله البهرون الموكول هذا
 اذا لم يمتد العقد مع البائع شراؤه للقراض فاما ان سواه هذا الثاني واذا تصرف العبد الثاني الى العامل فلو دفع المائنة في ذمة فقد قدر في مال القرض
 ودخلت المائنة في ضمانه واما العبد فيبقى امانة في يده لانه لم يقدح فيه فان تلفت المائنة فان كان الشراء الاول بعينها انسخ العقد بتلف العبد المثل للمعسر
 وان كان في الذمة لم ينسخ ويثبت للمالك على العامل مائة والعبد الاول للمالك وعليه بائعه مائة فان داهما العامل اذن للمالك في شرط الرجوع ثبت له
 مائة على المالك وتقاطعت ادى من غير ان يبرئ منه ان ذلك من حق بائع العبد ويبقى حقه على العامل مستحقة لا يجوز للعامل ان يشتري بمال القراض
 من يفتق على مال لان ذلك مناف للاكتساب لا يمتنع من كان ممنوعا منه فان اشترى العامل فاما ان يشتريه باذن صاحب المال او بدون اذنه فان
 ما ذكره صحيح الشراء لا يجوز ان يشتريه بنفسه مباشرة فاذا اذن لغيره فيه جاز وانفتق ثمران لم يكن في المال دمج حقيق على المالك ان يقع القراض بالكلية ان
 اشترى بجميع مال القراض لانه قد تلفت ان اشترى ببعضه صا الباقي راس المال وان كان في المال دمج فان قلنا ان العامل انما يملك نصيبه من الربح بالقسمة
 ايضا وعزم المالك نصيبه من الربح فكان استرد طائفة من المال بعد ظهور الربح والتلف في الاقوى لجزء المثل ان قلنا انه يملك الظهور وعق من حصة راس
 راس المال ونصيب الباقي من الربح وبسري الى الباقي ان كان موصرا وبغيره وان كان حليفا في بيعه وبقا وبير قال اكثر الشافعية قال بعضهم ان كان المال دمج وقد
 اشترى ببعض القراض ينظر ان اشترى به بقدر راس المال عتق وكان للمالك استرد راس المال والباقي دمج ببقية المائنة بحسب شرط وان اشترى باقل من راس المال
 فهو محسوب من راس المال الزيادة من حصة المالك ما لم يكن في الظاهر الاول وهو دفعه سابقا ما سئذ ذكره في الاسترد شيئا من المال بعد الربح و
 في الحكم فيها ان الفتق المالك عبد من مال القراض كالحكم في شراء العامل من يفتق عليه باذنه وان اشترى بغيره لئلا المالك ان اشترى بعض المال بطل الشراء لان
 العامل اشترى ما ليس له ان يشتريه فكان بمثابة ما لو اشترى شيئا باكثر من ثمنه ولان الاذن في المضاربة انما يصرف الى ما يمكن بغيره وتقليد في القرض الاسترجاع
 مستل كما يتناول غيره ذلك فان في شراء من يفتق على المالك فتقوت راس المال مع الربح فكان اولي البطلان وان اشترى في الذمة فان لم يرد كونه القدر الشراء فلهذا
 قال المالك المال دفع الشراء له ولزمه لثمن من ماله وبشر له دفع الثمن من مال المضاربة فان فعل ضمن لو اشترى للقراض والمالك بطل وقال الشافعي في ظاهره
 احدا انه يقع الشراء بعين المال لانه مال متقوم قابل للعقد ودفع شراؤه كالواشترى باذن رتب المال ثم يفتق على رتب المال لانه دخل في ملكه فتق عليه ببيع
 المضاربة لطلب المال فلو اشترى العامل الضمان سواء علم او لم يعلم لان تلف مال المضاربة حصل بغيره في ذلك لان وجوب الضمان بين العلم والجمل وهو غلط
 لانه فعل غير ما اذن فيه ويلحق المالك به ضرر من اذنه مال فكان باطلا فيقول احمد له وجهان فيما يفتق منه لعامل احدهما ان العبد لان المالك يفتق
 ثم تلف بسببه فلهذا ما لو تلفه بفعله والثاني انه يضمن الثمن الذي اشترى به لان المقيط يضمنه حصل فاشترى بذلك الثمن فيما يفتق الشراء فكان شيئا
 عليه ضمنا ما فوط فيه ومضى فلهذا لا يبيع فللعامل حصة منه وقال بعض اصحابه ان لم يكن العامل عالما بان يفتق على مال لم يضمن لان التلف حصل
 لمعنى في البيع لم يعلم به المشتري فلم يضمن كالمشتري بمسبب لم يعلم بعينه فلتف به ثم قال متوجران لا يضمن وان علم به تدينب لو اشترى من يذو المالك
 عنقه صحيح الشراء ان لم يعلم العامل بالندو وعق على المالك لا ضمان على العامل مع جهله **مسئلة** ليس للعامل ان يشتري في ذمة صاحبه المالك لو
 صاحب كان المال امرأة لما فيه من ضررها اذ لو صح البيع لبطل النكاح لانها تكون قد ملكت وجهها وبقيت النكاح وبسقط حنفها من النفقة والكسوة فلا يصح كما
 لو اشترى من يفتق عليها الاذن انما يتناول شراؤها ما لها فيه خط ولا خط لها في شراؤها وجهها اذ اعرفت هذا فان اشترى باذنها صح قطعا لان لها ان
 بنفسها فاشترى فان اشترى بغيره بوكيلها والعامل في الحقيقة وكل صاحب مال دمج يفتق الشراء ويكون القراض مجالا لانه لا يفتق عليها بغيره نكاحا وان اشترى
 بغير اذنها فاشترى بغيره بكونه وقوف على اجازتها فان اجازت كان حكم الماذون له وان فسخه بطل الشافعي قوله ان احدهما ان يفتق الشراء
 لما تقدم من منافاة لقرض القراض الذي يقصد منه الاسترجاع والثاني بيع الشراء بغيره قال ابو حنيفة لانه اشترى ما يمكنه طلب الربح فيه ولا يفتق راس المال
 فجاز ان لو اشترى من ليس بزوج لها والمزوجة لا تصرف بالاولى والثاني **مسئلة** وليس للعامل ان يشتري في ذمة المالك لا شتمه على منعه عند عقد
 بالخطأ ولا يلقى ان يفعل ما ينافيه وبه قال الشافعي وله قول اخر ان بيع الشراء وبفسخ النكاح وبير قال بعض اصحابه ان كان الشراء قبل الدخول ففي لزوم
 نصف المصداق للزوج وجهان فان قلنا بلزوم رجع به على العامل لانه سبب في بيعه عليه كالمواشترى امرأة نكاحا بالرجوع ولو اشترى في ذمة
 المالك فلهذا في وجهان في الصحيح لا يضمن العامل ما يفتق من المهر وبسقط من النفقة لان ذلك يعود الى المضاربة وانما هو سبب في اختلاف بين شرائه في
 الذمة او عين المال **مسئلة** لو وكل بكلا اشترى لعبد فاشترى من يفتق على الموكول فالاقرب ان يقع عن الموكول ان الخطأ هو ان يفتق عليه بغير اذنه او
 منه وشراؤه من يفتق عليه لا يحصل واحد من الغرضين وهو احد قول الشافعية والثاني وهو الاظهر عنده انه يقع للموكول لان اللفظ شامل في ما يرضى
 لانه عقد لغير عبد ان يفتق له ان يفتق به وان عتق عليه حصل له ثواب لفتق وهذا بخلاف عامل القراض يفتق على تحصيل العاقبة والاسترجاع بتقليد الخارج وبيعها شراؤها
 لكن الاول اقوى فان اشترى بالفسخ لما فيه من ضرر الموكول باجر ماله عن ملكه وان اشترى في الذمة فان سعى الموكول وقف على الاجازة وان لم يفتق للموكول
 في اذنه **مسئلة** لو اشترى العامل او الوكيل عبد الصاحب مال عليه مال بغير اذنه احتمل البطلان لما فيه من ضرر المالك باسقاط ماله عن غيره بواسطة
 الشراء انما يشتريه العامل للقراض او الوكيل في الحقيقة لصاحب المال فلا يثبت المولى على عبده شيء فيؤدي هذا الشراء الى اسقاط حقه عنه ويحتمل الصحة لانه
 جلوه قبل النقل لصاحب المال صحيح الشراء لم يفسخ العقد كغيره لكن الاول اقرب فان قلنا بالصحة ففي ضمن العامل اشكال فيشتمل اسقاط الدين بواسطة فعله
 فكان ضمانا لا يوجب **مسئلة** اذ دفع السيد للعبدة الماذون في التجارة ما لا وقال له اشتر عبد فهو كالموكول وان قال التجار بغيره فهو كالموكول وان قال
 بغيره كالعامل فترد ذلك ان العبد الماذون له في التجارة اذا اشترى من يفتق على سببه فان كان باذن السيد صح الشراء فان لم يكن عليه من حق وان كان على
 العبد من فذلك عندنا فاذا كان على الماذون من يفتق فبتمت وملق بغيره قلنا يتعلق الدين بربقة فقلبه دفع بتمت الى الغرماء لانه الذي تلفت عليه

في شراء العبد من غيره على ثلث المال كما يشترط في القراض

كتاب القراض

من يشترى العبد من غيره على ثلث المال كما يشترط في القراض

بالعقود والشاقي فيكون في نفوذ العقود لانه في هذا العبد كالموتون بالديون وان اشترى بغير اذن سيده وكان المولى قد نهاه عن شراءه بطل الشراء سواء كان عليه دين او لم يكن لان العبد لا يملك البيع والشراء الا باذن مولاه فاذا نهاه لم يملكها وان كان المالك قد اطلق الاذن ولم ياذن في شراءه فبطلت ولا يملكها عنه فالأذن لا يطلان ايضا لان اذنه يتضمن ما فيه حظ ومصلحة التجارة فيه فلا يتناول من يعتق عليه كالعامل اذا اشترى من يعتق على يده لئلا يكون له في الشاقي والثاني انه يصح الشراء لان الشراء يقع للسيد لا حق للعبد فيه ولا يتمكن العبد من شراء نفسه انما يشترى بملوكه فاذا اطلق الاذن انصرف ما يشترى اليه مقبدا كان وغير مقبدا بخلاف العامل فانه يمكنه الشراء لنفسه كما يمكنه الشراء للمالك فما لا يقع مقصودا بالاذن ظاهر انصرف الى العامل في الاول ثم اصح وبه قال المولى كما قلناه العامل لان السيد انما اذن في التجارة وهذا ليس منها وقطع الجواب عن هذا القول فيما اذا كان الاذن في التجارة وردا لخلاف المالك قال تصرف في هذا المالك اذا اشترى عبدا فهو كالموتون قال المخرج فهو كالعامل اذا عرفت هذا فاذا اشترى العبد بملوكه فان قلنا لا يصح فان لم يكن له على العبد دين فقلنا شافعية ثلثة اوجه احدها انه يبطل الشراء لان الدين يمنع من عقده فقلنا ان العقد من فلاحه وان قلنا يصح والثاني انه يصح ولا يتوقف الثالث يعتق عليه ويكون له من الغرماء في ذمة السيد قال ابو حنيفة ان لم يكن دفع اليه المال وانما اذن له في التجارة صح الشراء وعتق على مولاه وان كان دفع اليه ما لا يصح الشراء كالضارب كان العبد اذا لم يدفع اليه لئلا يفتقر الى نفسه لهذا لا يصح هبة من دفع او سعة واذا لم يكن يشترى له صح شراؤه ولو لم يعتق عليه كالأجنبي وليس يجزى ان اذن مطلقا في الشراء فلا يتناول من يعتق على الاذن كما لو دفع اليه ما لا وضابط الماذون يشترى المولى في هذا يعتق عليه مستمرا لو اشترى العامل من يعتق عليه صح شراؤه ثم لا يجزى ان لا يكون ربح او يكون فان لم يكن لم يعتق على العامل لانه لم يملكه ولا شيئا منه كالوكيل لشراءه قريب نفسه بملوكه ثم اذا ارتفعت الاسواق وظهر ربح فان قلنا العامل انما يملك بالقسمة ولم يعتق منه شيء ايضا فان قلنا من يملك بالظاهر وعتق عليه قد حصته من الربح لانه ملك بعض ابيه فبعت عليه كالمواشاة ماله وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني ان لم لا يعتق عليه لانه ملكه فملكه غيره فام لا يرد فباعت لاس المال فذلك هذا المعدل لهذا الغرض الى انفصال الامر بينهما بالقسمة لان يتم الملك فخرى يجرى الكتاب لا يبركون معدا ان عتق عتق والاملاك قلنا لا يعتق فلا كلام وان قلنا انه يعتق فان كان الربح بقدره عتق جميعه وان كان بقدر بعضه فان كان له مال اخر فوقع عليه لباقي كما لو اشتراه بغير ربح وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني انه لا يقوم عليه لان العتق والحال منه يحصل في الدوام بسببه ترى هو غير مختار فيه ومثل ذلك يتعلق به الشراية كالوورث بعض قسبة عتق عليه ولو لم يشر بغيره لانه في صورة الاذن غير مختار واما هنا فان الشراء اول والا مسالك الى حين ارتفاع الاسواق اختيارا وان لم يكن موصرا استقرارا في البقاء وهل يستحق العبد من ماله ما قال ابو حنيفة لانه له محمد بن قيس في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال قلت رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى اياه وهو لا يعلم قال يقوم فان زاد ربحا او اقل عتق واستسعى ما ان الرجل قال احمد لا يستسعى بل يبقى البقاء فبقاوا وان كان المال ربحا بطل الشراء او حصل بغير الشراء بان كان ربحا في مال مائة فاشترى اياه وهو باوى ما بين فان قلنا ان العامل يملك بالقسمة دون الظاهر لم يعتق من العبد شيء وصح الشراء وان قلنا يملك بالظاهر صح الشراء ايضا وهو ظاهر وجهي الشافعية لانه مطلق التصرف في ملكه ولا يملكه غيره فان كان المال فاجدا لشر بغيره اذا اشترى من يعتق عليه صح شراؤه والثاني انهم المنع لانه لو صح فاما ان يحكم بعقده وصح الف لغرض الاسترباح الذي هو مقصود التجارة وكان صحة الشراء تؤدي الى تجزئ حق العامل قبل بطلان الشراء تصرفه بغير مال فلم يصح ولا يحكم بفسخ العقد عتق عن ملك القريبان قلنا بالمتنع ففي الصحة نصيب المالك فلو لا تقربوا الصنفه فان قلنا باصحة كما هو مذهبا وظهر وجهي الشافعية في عتقه لوجهات السابقان ان قلنا يعتق فان كان موصرا لشرى العتق الى الباقي في ذمة الغرماء لانه ملكه باختياره والابقى وبقاوا واستسعى على ما تقدم هذا كله اذا اشترى العامل قريب نفسه بعين مال القراض اما اذا اشتراه في الذمة للقراض فكل موضع صحنا الشراء بعين مال القراض او قناه هنا على القراض وكل موضع اقبلناه هناك او قناه هنا على العامل ان لم يكن يذكر النسبة الى القراض وان ذكرها لم يكن العتق بعض الشافعية انه لو اطلق الشراء ولو بسبب الى القراض لفظا ثم قال كنت نويت وقلنا انما اذنا وقع عن القراض لم يعتق منه شيء لا يقبل قوله لان الذي جرى عقد عتاقه فلا يمكن دفعها ولا ياشي به مستمرا ليس العامل القراض ان يكاتبه عبد القراض بغير اذن المالك لما بينت في هذا المالك باخراج ملكه عشره بغيره مولاه لان الكتابة في الحقيقة بيع ماله بماله فان اذن المولى جاز فان كاتبه معاصره وعتق بالاداء ثم ان لم يكن في المار ربح وقلنا بغيره في الكتابة كان له ان يواسي ولا ينفذ القراض بالكتابة في الظاهر وجهي الشافعية بل ينسحب على النجوم وان كان هناك ربح فالولا بغيره على النسبة في الخصص فيه والزائد النجوم على القرض

المبحث الثاني في قرض العامل مستمرا

قد بينا فيما تقدم ان ليس للعامل في القراض ان يقارض غيره وبه قال الشافعي ابو حنيفة لان المالك لم ياذن فيه وانما اذن على المال العامل دون غيره فليس له المقر برب المال صاحبه فان اذن له في القرض صح ولا خلاف في خروج بعض الجاهل في الجوز بناء على توكل الوكيل من غير اذن المولى او غلط اما الا فلا يمنع من حكم الاصل واما ما تابنا فللضرورة لان المالك انما دفع المال الى العامل ليعتق به وان غيره الى غيره مخرج عن كونه مضاربا به بخلاف الوكيل لان هذا يوجب المال حقا لغيره ولا يجوز له ان يبيع حقه في مال الشاقي بغير اذنه وعرفت هذا فلا يجزى ان يكون المالك قد اذن للعامل ان يقارض غيره او لا فان صح لان العامل الاول في كل هذا العقد يقبل الوكالة واعلم ان العامل يتصور ان يقارض غيره باذن المالك في موضعين احدهما ان يخرج نفسه من القراض فيجعل نفسه كواحد القراض مع الثاني فان المالك سلم المار اليه اذن له ان يقارض غيره وان يملكه في وقت صحيح كما لو اذن له المالك بفسخه لان العامل الاول في الحقيقة وكيفية عقد القراض مع الثاني سواء كان العامل الاول قد عمل او لا والثاني ان اذن له في ان يعامل غيره ليعتق بذلك لغيره بزيادة العمل والربح الشرط له على ما يراه وهو جاز في كل ما كان في القراض المالك لا يبرأ من شخصه في هذا الا انه لا هو احد وجهي الشافعية والثاني هو الاظهر عندهم انه لا يصح لانه لو جاز ذلك لكان الثاني في الاول منصوصا من جهة والقراض ماله ربحه في حال العتق القياس في هذا فلا يبعد ان يعاصر وضعها هو ان يكون احد المتعاملين مالكا لثالث والثاني في الاول منصوصا من جهة والقراض ماله ربحه في حال العتق اذا اذن المالك للعامل ان يقارض غيره جاز ثم لا يخفى ان جعل الربح الذي جعله المالك باسمه للعامل الثاني او يجعله له فسطا منه للثاني الباقي فان جعل الربح

في قرض العامل

في قراض العامل

بين العامل الثاني والمالك نصفين او ما ندره ولو بشرط نفسه شيئا من الربح وكان الربح بين المالك والعامل الثاني على ما شرط وان جعل العامل الاول نفسه شيئا كان قال النصف للمالك والباقي بينه وبينك نصفين لم يصح القراض لانه شرط نفسه نصيبا من الربح وليس من جهة مال فلا عمل فلم يصح يكون الربح بين المالك والعامل الثاني ليرة مثل عمله على المالك **مسئله** لو دفع العامل الاول قرضا الى الثاني بغير ان المالك فسد لان المالك لم ياذن فيه ولا اذن على المالك غيره ولا يجوز ان يتصرف العامل في مال المالك بما لا يتناول له اذ قد اذن له فاذ عمل العامل الثاني فان حصل ربح فالأولى له للمالك فلو لا ذلك لكان ان يكون العامل الثاني في مال المالك حاله وان كان عالما لم يكن له شيء لا يتصرف في مال الغير بغير اذنه مع علمه بان منعه منه ولا يستعقب ذلك استحقاقا شيء وان لم يكن عالما ببيع على العامل الاول باجرة المثل ونقل المثل من الشفعة اذ عمل العامل الثاني بغير اذن المالك وحصل المال ربح كان لرب المالك النصف الذي شرطه لنفسه وما بقي بين العامل الاول والثاني ثم قال المثل هذا قول المشافعي قدّم واصله الجدي بالمعروف ان كل فاسد لا يصح حتى يبتداء بما يصح فان اشترى بعين المال فاسدا وان اشترى في الذمة فاشترى صحيح الربح للعامل الاول للعامل الثاني اجرة مثله وينو هذه المسئلة على اصل في مسئلة البضاعة وهي انما اذا غصب رجل مالا ثم اتجر به ورجح فيه فبعضه قولان مبنيان على ان تصرفات الفضولي تنفذ موقوف على الاجازة او لا فان قلنا ان تصرفه باطل فلوان الثاني تصرف في المثل ورجح لم يكن الربح وهذا مبنين على ان الغاصب انما يتجرى في المال المصوب بحكم تصرفه ولو لم يكن الربح حاصل اما اذا تصرف في عين المصوب فهو تصرف فاسد واما باع سلا او اشترى في الذمة وسلم المصوب فيها التزمه ورجح فعلى الجدي بالمشافعي الربح للغاصب ان التصرف صحيح والتسليم فاسد فنصف المال الذي سلمه وسلم له الربح وهذا قياس على القول بتقديم هو المالك لحدوث عرقه البارية لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ راس المال والربح ولا نال وجعلنا للغاصب اخذ الناس ورجع الى غصب الاموال والخبائث في الودائع البضائع لان تصرفات الغاصب بكثر فبعضه لا تمتنع التي تداولها الايدي المختلفة او بتعذر في هذا القول مباحا هو مجرى القول بان الربح للمالك او بوقفه على اجازته واختياره بطل بالوقف على الاجازة وبناء على قول الوقت في بيع المصوب ولم يتصرف المشافعي للضيق والاجازة لان الغاصب انما يجزى الربح في هذا اذ اذ به يرتد سواء اشترى في الذمة او بعين المصوب قال لا كثر من ان يجزى به ويبيع على المصلحة وكيف يستقيم توقفت رواه الغاصب لنفسه على اجازة غيره وانما يجزى قول الوقت ان تصرف في عين مال الغير وله اذا كان في المال ربح وكثر في التصرفات وعقوبتها فهو موضع القول بتقديم اما اذا قلت سهل المتبع ولا ربح فلا مجال له وحكي الجويني وجهين فيها اذا سهل المتبع وهذا ربح او غير ولا ربح حج لو اشترى في ذمته ولم يخطر له ان يؤدي الثمن من المدايم المصوبة ثم علم ذلك قال الجويني ينبغي ان لا يجزى فيه لقول القديس ان من صاحب لدايم وهذه المسئلة تلعب بمسئلة البضاعة اذ عرفت هذا فاعلم الجدي وهو وقوع عقد الفضولي لعين ان اشترى بعين مال الغير فهو باطل وان اشترى في الذمة فاحد الوجهين ان كل الربح للعامل الثاني لانه التصرف في الغاصب صورة الغصب فاحصها عند المالك كماله لان الثاني تصرف الاول باذنه فكان كل واحد من حصته عليه للثاني اجرة عمل وبه قال ابو حنيفة والشافعي وان قلنا بالتقديم وهو توقف عقد الفضولي على الاجازة فبعضا يستحقه المالك من الربح وجهان احدهما ان جميعه للمالك كما في الغصب طرأ للغاصب على هذا القول وعلى هذا للعامل الثاني اجرة مثله وعلى من يجب وجهان احدهما انهما على العامل الاول لانه استعماله وعزمه والثاني على المالك لان يقع عمله عاد اليه احتكما وبه قال المزيه ان له نصف الربح لانه رضي بمخلاف الغصب فانه لم يوجد منه رضي بغيره فبعضه الى المالك قطعا لم يصب بغيره بخلاف هذا في النصف الثاني وجوه ان الجميع للعامل الاول لان المالك انما شرط له وعقده مع الثاني فاسد فلا يتبع شرطه لان المضاربة فاسدة والشرط لا يثبت في الفاسدة وعلى هذا فقلت في اجرة مثل عمله على الاول عرق الثاني ان كماله للثاني لانه العامل الاول فليس له عمل ولا ملك فلا يصح ان يبيع شيء من الربح واحصها عند المالك ان يكون بين العاملين بالسوية لان يتبع التصرفات في المضاربة والشرط الا انه قد تعدد والوفاء به في النصف الذي اخذه المالك فانه تلفت انحصر الربح في الباقي وعلى هذا ففي رجع العامل الثاني بنصف اجرة المثل لا يملك في نصف الربح بتمامه ولو سلم له الا نصف النصف اشبهها بالان الشرط محمول على ما يحصل لهما من الربح والذي حصل هو النصف الوجهين باذا كان العامل الاول قد قال للعامل الثاني على ان ربح هذا المال بيننا او على ان لك نصفه اما اذا كانت النصفية على اوطار دفن الله من الربح بيننا فقلت اكثر الشائعية بان لا رجوع لان النصفية هو الذي حصل وعن بعضهم اجزاء الوجهين لان المفهوم في شرط جميع الربح هذا كله انما يجري القراضات على المناصفة وان كان او احدهما على غيره على ما اشارنا **مسئله** لو تلفت المالا في الثاني فان كان عالما باحتمال فهو غاصب استحق تصرف في مال الغير بغير اذنه مع علمه وان كان جاهلا وظن ان المالك هو العامل الاول فربح على يد المالك الاول كثر بطل المودع على يد الغاصب لا يذم ما نذر في طريق المشافعية انه كالمثل في الغاصب كمواد الفع اليه ولا تخفى ان العامل الثاني بمنزلة الغاصب المثل والضم والتصرف ان كان عالما بان هذا العامل الاول قد تصرف بغير اذن صاحب المال فان كان غيره المستطاع عنه لا يفي حكم التصرف والضم اما التصرف فقد تقدم واما الضم فان المال مضمون على كل واحد منهما اما على الاول فيتعذر به بتسليمه الى الثاني واما على الثاني فلا يذم تسليم ما اخبر بغير اذنه وان كان جاهلا باليتم اشاء به واخذ وان كان عالما كان له مطالبة اليه ما شاء ببدله فان طالب العامل الاول لم يرجع على الثاني لانه دفعه اليه على وجه الامانة وان طالب الثاني ففعل يرجع على الاول للمشافعية قولان احدهما يرجع لان الاول عزم فاشبه ما عزمه بمجره ائتمته والثاني لا يرجع لان الثالث حصل في يده فاستقر الضمان عليه فاقترده هذا فلو شرط العامل الاول على العامل الثاني ان يضيف الربح للمالك فان النصف الاخر بينهما نصفين قال بعض محابله يكون على ما اتفقا عليه لان رب المال يرضى بالنصف فلا يدفع اليه اكثر منه والعاملان على ما اتفقا عليه ليس شيء مع ان هذا قال لا يطيب الربح للمضارب الاول لانه ليس له عمل ولا مال ولا المضارب الثاني لانه لا يعمل في مال غيره بغير اذنه ولا بشرط فلا يستحق ما شرطه لغير المالك كما لو دفعه اليه الغاصب فقلت ولا انما يستحق ما شرطه لرب المال في المضاربة الفاسدة فاسطرطه لغيره بغير اذنه او في **مسئله** ولو اذن رب المال للعامل في دفع المال مضاربة جان ذلك فلا يذم فيه خلا فان يكون العامل الاول وكلاهما مال محال فان كان بعد العمل جازا يرضى لما يدين من المضاربة من العقود بالاجرة فان كان قد نذر ربح في عمل العامل وقد نال بالظهور واستحق نصيبه من الربح وان قلنا بالقسمة او لم يظفر ربح فله ليرة المثل واذا دفع العامل الاول لم يجز له ان بشرط نفسه من الربح فان شره شيئا من الربح لم يجز اذ ليس من جهته مال ولا عمل فلو ربح انما يستحق باجدها ولو قال له المالك اعلم في هذا المال بربك او بما ارباك الله ثم قال لا

في القرض بين
المالك والعامل
في القرض بين
المالك والعامل
في القرض بين
المالك والعامل
في القرض بين
المالك والعامل

هذا القول

في القرض بين
المالك والعامل
في القرض بين
المالك والعامل
في القرض بين
المالك والعامل
في القرض بين
المالك والعامل

في نفقة العالم حضر وسفر وقت ملك البرج

والمشروب

سليمان

فما لم يشر
إلا ما لم ينفذ
الحضري

فوق فضاء
البحر

کتاب تقریر

میں نے اپنے
میں نے اپنے
میں نے اپنے

فی الجہان فی النقص

في الزيادة والنقصان في الشرائع

ولا يأسر به ثم اختلفوا فقال بعضهم انها محسوبة من الربح وقال بعضهم انها لا تقدم من الربح خاصة ولا من رأس المال بل هي شائعة ولو وطى المالك لسيد كان شرا
 مقدار العقر حتى يستقر نصيب العامل فيه ولم وجه اخر ان كان في المال ربح وقد ان العامل يملك نصيبه بالنظر ووجب نصيب العامل من
 الربح واللام يجب استبدال المالك جارية القراض كاعتاقها اذا اوجبتا المهر بالوطى الخالي عن الاحبال فالظاهر الجمع بينهما وبين القيمة مسئلت
 لو حصل في المال نقصان انقص من السوق فهو خسران مجبور بالربح وكذا ان نقص المال بمعرض حادث او بغير متجدد واما ان حصل نقص في العين بان
 يتلف بعضها فان حصل بعد التصرف في المال بالبيع والشراء فالاوتى به كذلك اكثر الشافعية ان الاحتراق وغيره من الاثبات السامية بخسران
 مجبور بالربح ايضا واما التلف في المدة والغصب فلهم وجهان وفرقوا بينهما بان في الغصب المدة يحصل الضمان على الغاصب السارق وهو لا ينقص
 فلا حاجة الى جبره بمال القراض اكثر من لو يفرقوا بينهما ما سوا بين التلف بالافه السماوية وغيره ما يفتعلوا النوعين الوجهين احدهما المنع لانه نقصان
 لا يتعلق بتصرف العامل في تجارة بخلاف النقصان المحاصل بانقصان السوق وليس هو ينشأ من نفس المال الذي اشتراه العامل بخلاف الموضع العين
 يجب على العامل جبره وكيفية ما كان فالاصح عندهم انه مجبور بالربح وان حصل نقص العين يتلف بعضها قبل التصرف فيه بالبيع والشراء كما لو دفع اليه مائة
 قراضا تلف منها قبل الاشتغال بخسرون فالافترس من اربح به مجبر به لتالفه لانه تعين للقراض بالدفع ونقص العامل في يكون رأس المال مائة كما كان وهو احد
 نقول الشافعي به قال الزبيدي والظاهر عندهم انه يتلف من رأس المال يكون رأس المال للمخمس الباقية لان العقد لم يترك بالعدل وليس بجبره اذ العمل في ربح كون المال
 مال القراض مسئلت لو تلفت مال يأسره في يد العامل قبل دوائره التجارة لما باذنه سماء وبان ذلك المالك له انفسه المضاربة لزوال المال الذي يفتقر
 العقد به فان اشتراه بعد ذلك المضاربة كان لازما والتمس عليه سواء علم بتلف المال قبل العقد الشرائع او جهل ذلك لان جبر المالك الشراء فان ايجاز
 احتمل ان يكون قراضا كما لو لم يتلف المال وعدمه كما لو لم يخذ شيئا من المال او تلف الجبر قبل دوائره التجارة وقبل تصرف العامل فيه فان العامل
 باخذ بدله ويكون القراض باقيا قبل ان القراض كما يتناول عين المال الذي دفعه المالك كذا يتناول بدله كائنا ما كان السلف الذي يبيعها العامل في المدة
 من الاجنبية فالافترس المجبر وهو احد قول الشافعية اذ عرفت هذا فان العامل التراجع مع الاجنبية والمخاضة له والمطالبة بالبدل في المحاكم عليه وهو احد
 بعض في وجه الشافعية لان حفظ المال يقتضي ذلك ولا يتم الا بالخصوص والطالبه خصوص مع غيره ذلك لانه لو لم يوطى المالك لصانع المال وتلف على ما
 وفي الوجه الثاني ليس له ذلك لان الضمان بغير عقد على التجارة فلا يندرج تحته الحكومة وليس بجبره كما انه من توابعها فاعلى هذا لو ترك المضمون والطالبه مع
 المالك ضمن لا يترتب في تحصيله وان كان حاضرا وعلم الحال لم يلزم العامل طلب البدل بضمه اذ تركه لان ربح المال الذي يدلك من وكيله وفصل بعضهم فقال
 المالك ان لم يكن في المال ربح وما جبره ان كان فيه ربح مسئلت لو تلفت عامل مال القراض قبل التصرف فيه للتجارة لعلم ان نفع القراض لا يترك
 بدله عليه فانه لا يدخل في ملك المالك الا يقتضيه من غير محتاج الى استئناف القراض به قال الجويني بقاء القراض في البدل كباقي اثره اثمان البعارة في بدله
 لو تلفه الاجنبية وعلى هذا التقدير يكون حكم البدل كونه قراضا حكم البدل المأخوذ من الاجنبية المتلف لو كان ما القراض ما بين فاشترى بها عبدا او غيره
 بكل مائة منه ماعدا او ثوبا فالتلف حدها فانه يجبر بالتلف بالربح فحسب الميزان من اربح لان العامل تصرف في رأس المال وليس له ان يخذ شيئا من جهة التي تحت
 برده ما تصرف فيه الى المالك وهو ظاهر وجهي الشافعية الثاني البناء على تلف بعض العين قبل التصرف بان يقول لو تلف احدى المائتين قبل التصرف جبرها
 بالربح فهنا اولى فان قلنا بتلف رأس المال فهنا كذلك لان العقد بدل المائتين ولا غير مجزئ الشراء فلما هبطت محل التصرف والركن الاعظم التجارة البيع لان
 الربح منه يحصل العقد ما قلناه مسئلت لو اشترى عبد للقراض فقتله قاتل فان كان هناك ربح فالملك العامل عريان مشترك في طلب القصاص الذي
 وليس له حدهما القدر بالجميع بل الحق له ما كان راضيا على المفعول على ما اولى على القصاص جاز وان عفا احدهما على غير شيء سقطت حقه خاصة من القصاص والدية
 وكان الامر المطالبة بحقه من مائة فان اخذ الدية فذلك وان طلب القصاص دفع القصاص من المقتصر منه وانقص وعنده الشافعي في قطع حق القصاص
 البعض بدون القدر وليس بشيء وسببا وهذا بناء على ما اخترناه من العامل يملك بالنظر وان لم يكن هناك ربح فذلك القصاص والمفعول على مال وكذا
 لو اوجبت المجنبة المالك لا ربح كان المفعول عنه جازا ويرتفع القراض ولو اخذ المالك او صاع عن القصاص على مال يبيع القراض فيه لانه بدل القراض فان كان مقدرا
 رأس المال او دونه كان رأس المال ان كان اكثر كان الفضل بينهما ولو كان هناك ربح وقلنا ان العامل يملك لا بالقيمة لم يكن للسيد القصاص بغير رضاه
 لانه وان لم يكن مالك للربح فان حقه قد غلبت به فان انقضاء القصاص كان له ما مسئلت اذ اشترى العامل شيئا للقراض فتلقت الثمن قبل دفعه الى البائع
 فان كان بغير ربح من العامل اما في عدم الحفظ اولى الناظر للدفع كان ضامنا ويكون القراض باقيا ويجب عليه لدفع الى البائع فان تعدد ربحه كان حكمة بالنسبة
 الى صاحب المال ما شئت في عدم التفریط فتقول ان تلف المال بغير تفریط من العامل فلا يفتلوا ما ان يكون الشراء بالعين اولى الذمة فان كان اشترى بالعين
 البيع ووجب دفع البيع الى باععه وان دفع القراض وان كان الشراء في الذمة للقراض فان كان بغير اذن المالك بطل الشراء ان اصاب الى المالك اولى القراض لانه
 تصرف غيره ما دون يده ولا يلزم الثمن احدهما بل يرد البيع الى باععه وان لم يصف الشراء الى المالك فلا الى القراض بل الملق ظاهر حكم بالشراء للعامل
 كان الثمن لازما له وان كان باذن المالك دفع الشراء للقراض وجب على المالك دفع عوض الثمن الثالث يكون العقد باقيا وهل يكون رأس المال المجموع
 والمدة نوع ثانيا او الثاني خاصة الاقوى ان المجموع رأس المال به قال ابو حنيفة وعنده هو اجد نقول الشافعية والثاني ان رأس المال هو الثاني خاصة لان
 التالف قد تلف قبل التصرف فيه فلهذا يكون رأس المال كما لو تلف قبل الشراء وقال مالك ان المالك يتجبر به ان يدفع العاقبة ويكون هو رأس المال دون
 الاول يعني ان لا يدفع فيكون للشراء للعامل ويخرج هذا القول وجه الشافعية على ما قالوه في مدائنه العبد فيها اذا سلم للعبد الف بالتيه فيه فاشترى في الذي
 شيئا تصرفه له الثمن فلتلف بغير السيد به ان يدفع اليه العاقبة فلهذا لا يدفع فيقتضيه البائع العقد لان الفرقان هنا يمكن صرف العقد الى البا
 اذ المخرج المعقود له العاقبة وهناك لا يمكن فيصاير الغني واعلم ان الشافعي قال لو قارض رجل فاشترى ثوبا وبيع بعض الثوب ثم جاء ليدفع المال فوجد المالك قد
 صرف فليس على صاحب المال شيء في السلعة للعامل وعليه شيئا واختلفت في سببها هنا على طرفين منهم من قال انما ان الشافعي اذا كانت لالف تلفت قبل الشراء

نقص
في القرض
في البيع
في القرض
في البيع

في القرض
في البيع
في القرض
في البيع

فصل في
العلم
والعلم

في كل من
العامين

وَأَن تَعْلَمَ الْكِرَامُ

کتاب الفرائض

رجز فی مال فی الوصل

في من العالم

في بعض صلي فلما القراض و صحتة تعدد وانما

[illegible]

فما كان من ذلك من
فما كان من ذلك من
فما كان من ذلك من

نقوش

فی الفاضل علیہ السلام

مختصر في دفع القراض

في دفع القراض

ثوب واخر عشرين درهمين ثوب فبعت ثوبين فلم يعرف هذا ثوب ولا هذا ثوب قال بياح الثوبان فيعطى صاحب الثلثين ثلثه اخصام الثلثين الاخرين
 العن قال قلت فان كان صاحب الثوبين قال لصاحب الثلثين اخراهما شئت قال قد اضعفك للشافعية قول بان شراء العبد من بقلب الى العامل بغير
 للمقرب حيث لم يفردهما حتى تولدوا لا يشبهان ثم الغرض عند الاكثرين الا لقول وقال بعضهم بغير مئة العبدين وقد زيد على الاثنان درهم ثوب ثلثانه
 يعني العبدان على الاستكال الى ان يسطرهما **مسألة** اذا تعدى المضارب فعل ما ليس له فعله واشترى شيئا نهاه المالك عن شرائه ضمن المالك قول اكثر
 اهل العلم روى ذلك عن اهل البيت عليهم السلام وروى ابو بصير في دفعه وروى في الشئ والحكم ومالك في دفعه واخذوا حتى
 الراي رددي العامة من على عليه السلام انه قال لا ضمان على من يشترى في الرجوع ونحوه من الحسن والزهري والعقل الاول والرواية عن ابي الوثين عليه السلام عن قول
 بوجهها فانه لا ضمان بدون المقرب والاصل فيه انه قد تصرف في مال غيره بدون ان يقره من الضمان كالعاصب فقد تقدم انه يشترى في الرجوع واذا عرفت هذا
 فلو اشترى شيئا نهاه المالك عن شرائه فوجع في الرجوع على الشوط وبيع قال مالك لما تقدم من الرواية عن اهل البيت عليهم السلام ولا يرد ولا يمنع كون الرجوع لها على
 ما شرطاه كما لو ليس الثوب وكبد اية ليس له كونهما قال احمد الرجوع باسره ولو لم يرد المالك او اخذ منه اية اخرى انما يتصدقان الرجوع على سبيل الرجوع وهو ان المالك
 الغرض الان عرفة من لبس الثوب في قال عرض النبي صلى الله عليه وسلم على ابي بكر عطاء في دينار فقال يا عروة انك الجلب شرا لانا شاة فابتاع الجلب من صاحب فاشترى
 شاة من دينار فاشترى سويقها او اقوده ما اقلعتني رجل بالطريق فساومني فبعت منه شاة بدينار فاشترى دينار واثنا عشر دينار فقلت يا رسول الله هذا دينار
 وهذه شاة فقال كيف صنعت فحدثني احدث فحدث فقال اللهم يارك لهذه صفقة يمينه ولا تفرقه عنه فبعت دينار فاشترى دينار فاشترى دينار فاشترى دينار فاشترى دينار
 والمجمل لا يدل على المتنازع والفرق ظاهر بين العاصب المضارب لما ذكرناه اذ عرفت هذا فمحل يستحق العامل الاجرة لم لا يحرم له ان يبيع او يبتاع احداهما اية
 يستحق كالعاصب الثانية انه يستحق لان ربه المال في بيع اخذ الرجوع فاستحق العامل عوضا كما لو عتقه باذن في ذلك الاجرة عنه واما ان يبيع احداهما
 مثله ما لم يحط الرجوع لا يرد على ما يستحق بل عوض لم يرد لم يكن له اجرة مثله كالمضاربة الفاسدة والثانية لا اقل من المسمى واجرة المثل ان كان الاقل المسمى فذلك
 به فلم يستحق اكثر منه وان كان الاقل اجرة المثل لم يستحق اكثر منه لان لم يعمل ما مضى به ولو تصدق لشراء لنفسه فان كان المشرى به من المال لم يصح ولا اجرة له وعن
 احمد روايتان وان كان اشترى في الذمة ثم نقد المالك له الرجوع ولا اجرة له **مسألة** اذا اشترى العامل سلعة للتجارة فقال بياح كنت منسك عن
 ابتاعها وابتاعها بعد النسيئة فقلت للمضارب فقال العامل ما مضى فيك قد قدم قول العامل لانه امين في بئس المالك يدعي عليه بحجته اما لو قال العامل اني
 في شراء كذا فقال المالك لمراد من بينه وقال العامل اذنت في البيع فبعت في الشراء بخمسة قد علم قول المالك وبه قال الشافعية لا صالة عدم الاذن وان
 قول المالك اصل حكم الاذن فكذلك صفته وقال ابو حنيفة ولحميد يقدم قول العامل لانها انفتحت على الاذن واختلفا في صفته فكان القول قول العامل كما
 لو قال كنت منسك عن شراء عبد فانكر النسيئة والفرق ظاهر **مسألة** اذا دفع المالك الى العامل العاقرة فاشترى بها ناضرا فاشترى بها ناضرا فقال العامل ائنه
 له اقرضني مائة اخذها الى المال لم يرد المالك فلا يبيع المالك من يدي فاذ استبقاه في يدي ردت المائة اليك ففعل فلما احل المالك الى صاحب اخذ في بيع
 المضاربة لم يكن المقرض الرجوع على ربه المالك لان العامل قد ملك المائة بالقرض فاذا دفعها الى المالك قال هذا مالك فلا يمكن ان يرجع بعده ذلك يمكن
 والمقرض ان يرجع على ربه المال لان ليس هو المقرض من دفعه قال الشافعية قال ابو القاسم المقرض ان يرجع بالمائة على ربه المال فغلط فيه لما تقدم ولو دفع المالك
 مضاربة فاشترى منها عايشا في الفين فباعها بمائة اشترى بها مائة وصنع الفين قبل دفعه رجوع على المالك بالفين خمسمائة ودفع من ماله خمسمائة على شكا
 فاذا باعها بخمسة الاخذ العامل بغير اخذ المالك من الباقي رأس ماله الفين وخمسمائة وكان الباقي بجانبه ما على ما شرطاه **مسألة** من عتق العتق
 بل للشروط كغيره من العقود والشروط تنقسم الى صحيحة وفاسدة فالصحيح مثل ان يشترى على العامل ان لا يفرط في المال وان لا يفرط في او لا يفرط في بلديته
 او نوع بعينه او لا يشترى الا من رجل بعينه فهذا باجماع صحيح سواء كان النوع ما يكره وجوده او لا يكره وجوده فاما كره عند الشارع او قبل او بعد فلهذا
 ماله ان لا يفرط في او لا يشترى الا من رجل بعينه او سلعة بعينها او لا يكره وجوده كالبابوت الاحمر والخبيل البلق لم يصح وقد تقدم والفاسد ينقسم عند العامة
 الى ما ينافي مقتضى العقد ويعدو الى جهالة الرجوع او يشترط ما ليس مصلحة العقد ولا مقتضا لاول مثل ان يشترط لزوم المضاربة او لا يفرط في مائة بعينها او
 يبيع الا براس المال او قبل ولا يبيع الا من اشترى او شرط ان لا يشترى ولا يبيع منه هذه الشروط تنافي مقتضى العقد وهو الاستمرار والثاني مثل ان يشترط ان لا يفرط
 جزوا من الرجوع من غير تبين او شرط له رجوع احد الكسبين او احد العتق والثلث مثل ان يشترط على العامل المضاربة او اخذت جماعة او فرضا او بخمسة في
 بعينه او بغيره فنفى بالبيع مثل ان يبيع الثوب بغير الثوب بغيره وعندى كما يرد المالك ما لو شرط على المضارب ضمان المال او ضمان الرجوع او ان يبيع الثوب
 فهو الحق بها بالثمن فهذا شرط باطله وهل يبطل العقد بطلان الشروط الاقرب عندى تلك **المقصد الخامس** في اللقطة وفيه مقصدان المقصد
الاول في لقطة الاموال اللقطة هي المال الضائع عن صاحبه بغيره قال الخليل بن احمد اللقطة بغير القاتل اسم للملحوظ لا يملكه ولا يملكه غيره ولا يملكه
 كقول من يفرقه ويقال فلا من هذه ويكون القاتل هو المال للملحوظ مثل الضمك فيكون الحاء هو الذي يملك منه والمطرفة بغير الراي هو الذي يفرقه ويرقب
 الاضغى وابن الاعراب والقراء اللقطة بغير القاتل اسم للمال الملحوظ ايضا الاصل في اللقطة ما ناله العامة من جدين خلافا لجمهورهم قال مثل رسول الله صلى الله
 والعين لقطة النسيئة اذ قد عرفت وكما ما عرفت فيها ثم عرفت فان جله صاحبها لا يشاء ان يملك رواتبه اخرى فاشترى فاشترى فان لم يفرقه فاشترى
 بها ولو تكن وصية عند المالك فان جازها لهما يومئذ لم يفرق بينهما الله قال فضالة الغنم قال خذ ما فانما هي للثوب لا لغيره وللذي يملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فغضب حتى احمرت وجنتاه وقال مالك له لعلها اخذت ما وسقاها من الماء وعزى الشجر يحدها بها والوكلا والخط الذي يشبهه المالك في حوزة الغنم
 والوعاء الذي هي فيه من خرقة او قماش او غيره والاصل في الغنم ان الجبل الذي يلبس باس القارودة وحدها بعينه بغيره لانه لقوة وصلا لا يفرقه
 بجري الحذاء وسقاها بطنها لانها اخذت منه ما كثر في بيعها منها العطش كونهما تروا للموت في الشجر في محفوظه بنفسها من طرفين الخاصة ما دونه
 المحل في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال جاز على الخير صلى الله عليه وسلم كذا فقال يا رسول الله اني وجدت شاة فقال هي للمالك لا لغيره والله اعلم

في اللفظ

كتاب المقتضات

في معنى الحديث

هو

وجدت شاة فقال لي لك ولا خيلك ولله شاة يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وكونه سعة مؤثر في صحة حديثه عن داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام انه قال في اللفظة يعرف بها سنة ثم كثر ما لا يلفظ ذلك خلافا لواعلام ان اللفظ هو اما انك او غيره من الاموال والنفية او اجوان او غيره فاللفظ هو ما لا يلفظ في لفظ الاموال غير اجوان وفيه مطالب لمطلب الاول في الاركان وهي ثلثة الزكركم الاول اللفظ وهو مفعول في اللفظ وامانة الشرع وهو خض وهو عبارة عن اخذ مال ضايع لغيره لا اخذ سنة ثم يملك ان لو يظهر ما لكر بشرط الضمان اذا ظهر وامر بك في الحرم او يحفظه فيه ومستحب في غيره واعلم ان اللفظ ان كان في غير الحرم كان مكرها عند علماءنا سواء وثق الملقط من نفسه ولا وسواء خاف ضلعي ما او لا وبر قال ابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله والربيع بن جهم وهو مدعي عطاء مالك احمد لما رواه الغامر عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يادى حذالة اكلان من طريق خاصة ما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام في اللفظة الى ان قال وكان علي بن الحسين عليه السلام يقول لا يملك لا تسويها في لصيح عن الحسين بن ابي العلاء قال في ذكر الصادق عليه السلام فقال تعرض لها فان الناس لو تركوها لجاء صاحبها فاحذر ما واختلف في الساق فيقال موصوفه اذا عرف اللفظ من نفسه الامانة اخذها في موضع اخر ولا يحل ترك اللفظة لمن وجدها اذا كان مبتاعا عليها اختلفت اصحابنا في ذلك فمنهم من قال ليست على قوله في انك على اختلاف حاله في الموضع الذي استحاذها ولو لم يوجبها انما اذا وجدها في قرية او محلة يعرف أهلها بالثقة والامانة فالظاهر امر مسلم منها فلا يملك اخذها في الموضع الذي قال يحجب عليه اخذها اذا وجدها في موضع لا يعرف أهله بالثقة والامانة او كانت مساكن اخلاص الناس في ممرها في المساق والخوض في الظاهر هل كرها فيجب عليه اخذها ومنهم من قال في المسئلة قولنا اخذها يستحب ان ذلك اخذها مائة فلم يلزمه كفتون لو دعيته والثاني يحجب لقوله نعم والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فلو كان عليه وجب عليه حفظ ما لا يملكه اخذها كقولنا الصغير بخلاف لو دعيته فانه لا يخافها كرها ولان حرمة مال النسوة وميراثهن صونة عن الضبايع وهو معارض بقول ابن عباس وابن عمر ولو عرف لها مخالفت الصحابة ولا يفرض نفسه لاكل احوام وتضييع واجب تعريفها والامانة فيها فكان تركه أولى واسلم كولا يبر مال التيم وقد اخرج الشافعي على الاستحباب بحدوث زيد بن خالد الجهني قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله في ثيابا عن اللفظة فقال عرفت عقابها وكما المحدث وباراه ابي بن كعب قال وجدت مائة دينار وثمانين دينارا فاقبته يا النبي صلى الله عليه وآله فقال عرفت فتم قرنت فزجبت اليه فقال عرفت عدتها ووعاها وكما واخطها بمالك فان جله ربه فادها اليه ولا يملك اخذها مائة فلم يكره كالاودعية ولا ذلك في الحديثين لا يملك عن اللفظة اذا اخذها الملقط ما حكمها وللشافعية طريقتان في ان الواجد ان كان لا يثق بنفسه لم يحجب اللفظ قول واحد والفقهاء فيمن يملك على طه انه لا يجوز وطريقته رابعة قاطعة بنى الوجوب على حمل قوله بالوجوب على تأكيد الامر به وعلى القول بنفي الوجوب فان كان الواجد غير أمين لم يباح اخذها الا بغيرها للثقة ان كان امينا فان لم يثق بنفسه وليس هو في الحال من المستعمل يستحب اللفظ قول واحد وعن بعض الشافعية وجبات الجواز اصح ما عندهم في مسئلة الامن اذا وجد اللفظة ولو باخذها لم يضمنها هو على من هبنا ظاهرا لا نأمن قول بكره اللفظ اما الشافعية فكان ذلك عندهم سواء كان بوجوب اللفظ واستحبابها لانها لم تحصل بده وما لا يحصل بده لا يضمنه كالجواب جلا عن مالك حتى هلك فانه لا يضمنه وان وجدها الخاف فاحذر ما يضمنها الا بالقدري فيمنه الضمير وعدم الرد على مالك اما اذا اخذها على وجه الالة لئلا يظن فلا يضمنها كما ان المستوع اذا كان خائبا وقبل الودعية لم يضمنها الا بالالفظ فكذا هنا فان ردها الملقط الى الموضع الذي وجدها فيه لم يضمنه ما ناهى به قال الشافعي لا يملك اخذها التزم بحفظها فاذا ردها الى الموضع فقد ضياعها فلم يضمنه الا ضمان كالاودعية ما الى الموضع لئلا يضمنه ما ناهى به وبره ما الى موضعها من الامانة لا يضمنه لانه اخذها منه واذا ردها اليه زال عنه كالمستوع اذا ردها الى الموضع الى يد صاحبها الفرق ظاهر لان الودعية عادت الى يد صاحبها ولهذا لو كان غصبها اثر ردها الى صاحبها زال الضمان كذا ما وجد في المتن ان يرد المستوع الودعية الى الموضع الذي اخذها منه يضمنه بالتعدي فمما لا يبرر الرد الى موضعها على ما تقدم في باب الودعية مسئلة الملقط اذا علم الخيانة من نفسه فالأقرب انه يحرم عليه اخذها وبر قال بعض الشافعية لان نفسه تدعو الى كتمانها وضبايعها عن ما كرها قال الاكثر منهم انه مكروه اما الامن في الحال اذا علم انه لو اخذها لم يخاف الخيانة فيها وضوا الاقرب اكرامة الشريعة فيكون التحريم به قال اكثر الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين الملقط الفقير في اللفظة ولحكمها المارواه الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام في اللفظة يجدها الرجل الفقير هو فيها بمنزلة الغنى قال نعم مسئلة اللفظة بوجبة الحرم او غير الحرم اما اللفظة غير الحرم فانها مكرومة عند علماءنا على ما تقدم واما اللفظة الحرم فلعلمنا قولنا ان احدهما محرم اخذها لقوله نعم ومن يظنه كان امنا وذلك يقتضي وجوبا استثنى نفسه وماله وانما يحصل الامن في المال بعدم اخذه ولما رواه ابراهيم بن ابي البلاد عن بعض اصحابه عن الكاظم عليه السلام قال لفظ الحرم لا من يهد ولا رجل ولوان الناس تركوها لصاحبها فالتساوي الثاني الكرامة وهو الاقوى عندى للاصل ولما فيه من حفظها على ما كرها فانه لا يملكها بوجه من الوجوه فاذا اخذها بنية المحفظ يكون محسنا الى ما كرها بحفظ ماله عليه ومنه يظهر الجواب عن الالفظة المحفوظ فعله يقتضي من صاحبها عليها الرواية لا يقتضي التحريم فان النهي لفظ يدل على معنى مشترك بين التحريم والكرامة ولا لالة للعام على الخاص مع ان الرواية منسلة اذا ثبت هذا فانه لا يملك في الحرم لو لم يجره ان يملكها لا قبل التعريف لا بعد بل اما ان يحفظها او يتصدق بها بعد التعريف حولا في الضمان قولنا لعلمنا مسئلة يستحب لو وجد اللفظة الا شها عليها حين يجدها فان اشتهر عليها لم يكن ضامنا وليس الاشهاد واجب عند علماءنا وبر قال مالك احمد والشافعية اظهر قولهم لا صالة عدم الوجوب لان النبي صلى الله عليه وآله لم يرد كرا لاشهاد في خبر زيد بن خالد ولا خبر زيد بن كعب بل امرهما بالتعريف ولو كان الاشهاد اجبا لبينه انه لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة ولا اخذها مائة فلم يقتض الالفظة كالاودعية وقال ابو حنيفة يجب لاشهاد فان اخل بضميرها بالوجوب قال الشافعية في القول الثاني لما روى عن عياض بن حماد ان النبي صلى الله عليه وآله قال من الملقط لفظه فليشهد به على ما اذا عدل الذي عدل ولا يملك ولا يبيع هذا المقتضى الوجوب لا يملك ان يملكها لا قبل التعريف لا بعد بل اما ان يحفظها او يتصدق بها بعد التعريف حولا في الضمان قولنا لعلمنا مسئلة لوف الاشهاد او المجاز وكلاهما خلاف الاصل مع ان الظاهر انه لا يستحب ولا لاجال لانه ان يؤخر بينا في الخبر بين السابقين الظاهر منع لانه اذا حفظها وعرفها لم يكن قد اخذها لنفسه وقابلة الاشهاد صيانة نفسه عن اطعم فيها حفظها من دشرة لومات من عزماء لو انشأ ثابت هذا فانه ينبغي ان يثبت على

في معنى الحديث

جنها

والله اعلم

في النظام
العقيد

في النفاط العبد

كتاب المقطع

مولاه من النفاط والثاني ملوك الفوليين وان كان الولي لم يامر به بالنفاط ولا نهاه عنه فانه يصح النفاط عندنا وبه قال ابو حنيفة واحمد والشافعي احدى
الفوليين لان هذا العبد يد سنده فكان السيد هو النفاط وكما ان العبد يصطبه اده واحطابه كذا به النفاط ويكون حاصل السيد غير بقصد وهذا القول
نقله الزعماء وضعه بخطه قال ولا اعلم سمع منه والثاني بض عليه الام واخاره الزعماء لان المقطع امانة ولا يثبت الا ابتداء وتملك الا ابتداء والعبد
بملك ولا يورث من اقل الامانة والولاية قال ابن شريح القولان مبنيان على ان العبد بملك فاما اذا فرغنا على الجدي فهو له بملك فليس له الا النفاط بخلاف
وقال بعضهم في هذا القياس جهة انه ليس القولان في ان العبد بملك بل بملكه طاعة وانما هما في انه هل بملك بملك السيد ولا يملك هنا عن جهة السيد
قد بينا ان العبد قد يصح النفاط فاذا النفاط شائع من ان يجره كصح النفاط وهو احد قول الشافعي كما لو اذ اكل حول النفر بين العبدان بملكهما
لنفسه لانه ليس للملك عندنا وهو الجدي بملك الشافعي ويدون بملك السيد على قول بعض علماءنا والشافعي القديم وهناك بملك السيد فان اخذ العبد الملك
على الوجه الذي لو فعله المولى لم يملك بملك بل بالان الملك على وجه الافتراض واقره غيرنا من سنده لا يصح الا انها تكون في يده ضمنونه لانها في يده بقرض
فاذا تلفت ضمنها في ذمته يتبعها بعد العتق وله التملك للسيد باذنه ولو لم ينفذ السيد الا في يده لا بدخل في ملك السيد بنية العبد التملك له والشافعي
طريقان احدهما انه على الوجهين في انهم يصح انهما بملك السيد دون ان السيد بملك السيد في قولنا في شرا غيرنا من والثاني القطع بالمنع بخلاف الهبة لان الهبة لا
يقتضي عوضا بخلاف الشراء فاننا ان صحناه علقنا الشرا بملك السيد هنا بعد ان لا يطالب بالملك للمقطعة السيد الملك لانه لم يرض بملكه السيد ولا يصح
المنع سواء ثبت الخلاف ام لا وعلى هذا فقد قال بعض الشافعية انه لا يصح تعريضه دون ان السيد بملك السيد لانه لا يصح عندنا ان يحاق التعريض بالنفاط قال الجويني
ان قلنا انقصاء مدة التعريض بوجوب الملك فيجوز ان يقر لا يصح تعريضه ويجوز ان يقر لا يصح ولا يثبت الملك في هذه الصورة كما لا يثبت اطلاقه من قصد النفاط
ابدا وعلى القول الثاني للشافعي بان لا يصح النفاط اليه بل لا يصح تعريضه ثم ان لو يعلم السيد بالنفاط فالما المضمون في هذا العبد انما يتعلق برقبته سواء اقر
او تلف بقرض او بغيره بقرض كماله المضمون ان علم السيد فاقصاه مثله احد ما ان ياخذه من يده ويبيح ان يقدم عليه مقدمة هي ان الحاكم لو اخذ العتق
من الغاصب ليحفظه للمالك هل يبرأ الغاصب من الضمان في الشافعية وجهان ظاهر القياس منها البراءة لان هذا الحاكم يثبت عن يد المالك فان قلنا لا يبرأ
فلما اخذ احد ما منه وان قلنا يبرأ فان كان المالك عرضة للضمان والغاصب يثبت لا يبعد ان يفسد او يغيب جهه فكذلك والا فوجيان احدهما انه لا يخذل
انفع للمالك والثاني يخذل نظر المالك في جميعا وليس كاحاد الناس اخذ الغصوب الم يكن معارض الضمان ولا الغاصب يثبت ثبوت مطالبته ظاهرا وان كان كذلك
فوجهان ظاهر ما عندنا من النفاط لان الغاصب هو الناب عن الناس لان فيه ما يؤدي الى الفتنه وشهر السلاح والثاني يجوز احتياضا وضا عن المنكر في الاول ولو
من كان الغاصب من الغاصب على الثاني لا يضمن في البراءة الغاصب على الاحاد السابق او في ان لا يبرأه وفصل في قومه ان يكون هناك قاض يمكن دفع الامر اليه فلا
يجوز بين ان لا يكون فيجوز اذا عرفت ذلك فقد قال اكثر الشافعية اذا اخذ السيد للمقطعة من العبد ضاموا للمقطعة لان هذا العبد اذا لم يكن بالنفاط كان كالحاكم
في يده ضامبا بعد وبسقط الضمان عن العبد لوصوله الى الناب للمالك فان كان هذا المالك النفاط كان نائب عنه وبمثل اجابوا فيما لو اخذ العبد لاجنه لا ان بعضهم
اخذ لاجنه على الخلل فيما لو تعلق صيد بكم انك انجاء غيره واخذه واستبعد الجويني قولهم ان اخذ السيد النفاط لان العبد ضامن بالاخذ ولو كان اخذ
السيد النفاط سقط الضمان عنده فينصرف به المالك وقال بعضهم ان السيد يثبت عنه من يده وبمثل الحاكم ليحفظه للمالك بدا واما الجويني فانه قال اذا
ان لم يثبت بالنفاط فان اخذه بنفسه وحفظه لانه فقهه وجهان يثبتان على اخذ الاحاد المقتضى للمقطعة واولي بعدم الجواز لان السيد ساع لفقه غير محسب
ثم يثبت على جواز اخذ حصول البراءة كما قدمناه وان استدعي من الحاكم انه اعرف بهذه الصورة او في ان يزيل الحاكم فيها البعد العاديه واذا ازال فاولي
بان يحصل البراءة لتعلق عرض السيد بالبراءة وكونه غير منسوب الى العبد وان حثه بملكه عليه **الثاني** ان يقره في يده ويحفظه عليه ليعرفه فان كان
العبد امين جاز كما لو استعان به في تعريف ما للمقطعة بنفسه والاقرب عندهم عدم سقوط الضمان بقياس كلام جمهورهم سقوطه وان لم يكن امين فان
متعد باذنه عليه وكان اخذه منه وروى **الثالث** ان يملكه فلا يخذله ولا يقره بل يعرض عنه فلا شافعي قولنا في رواية الزعماء ان الضمان يتعلق برقبته
العبد كما كان ولا يملك السيد سائر امواله لانه قد يمتنع من ذلك ان يعلمه كما لو ادعى عبدا بملكه لا فله يمتنع منه ورواية الربيع نقلته بالعبد بجميع ماله
لانه متعد بتركه بعد العبد ثم اختلفوا فيما على اربعة طرق قال اكثر المسئلة على قولنا انما يتعلق بالعبد سائر اموال السيد حتى لو ملك العبد
بسقط الضمان ولو اقل السيد قد صرح صاحب المقطعة في العبد على سائر امواله ومن قال لم يملك عدم وجوب الضمان فيما اذا ادعى عبدا بملكه لا فله يمتنع
بعضهم حمل منقول الزعماء على ما اذا كان العبد مبرورا ومنقول الربيع على ما اذا كان غير مبرور فقطع بعضهم بما رواه الزعماء الربيع وعاطوا
الزعماء في النقل واستشهدوا بآية روى في الجامع الكبير كما رواه الربيع فاشهر بفيلسفة هنا عن آخر الكلام وهذا كله ساقط عندنا حيث قلنا ان للعبد الاثنا
مسئلة اذا النفاط العبد لم يامر السيد به ولا نهاه عنه صح النفاط ثم لا يخلو ما ان يعلم السيد بالنفاط ان لا يعلم فان لم يعلم فالمال امانة في يده
يجوز ان يعرض عن التعريض ضمن في هو احد الشافعية كما لو كان في وجهه ان لم لو عرض عن التعريض ولو تلف العبد بعد مدة التعريض وتلك له فملك
عنده تعلق المال بدمه العبد كما لو استقرض قرضا فاسد واستهلكه وهو احد وجهي الشافعية والثاني انه يتعلق برقبته كما لو غصب ثوبا من عند كذا ثم
لما فان صاحب حمله البر والحكم في الاصل عندنا ممنوع ولو تلف في المدة تعلق بدمه عندنا فيتعين به بعد العتق واكثر الشافعية قالوا يتعلق برقبته وكذا لو تلف في قصص
منه وعندنا يتعلق برقبته وروايتهم وبين الاثنا بعد المدة حيث كان على خلاف السابق بان الاثنا في السنة حينئذ تحضه لانه لم يدخل تحت التملك
فيها بعد ما لو تعلق تحت الارتفاق والافاق فاستهلك العبد يشابه استقرضا فاسدا وحكي بعض الشافعية ان المسئلة على قولنا احدهما التعلق
بالزينة والثاني التعلق بالدمه لانا اذا جوفنا له الاثنا فكل المال قد حصل في يده برضى صاحبه في فالاثنا لا يقتضي الا التعلق بالدمه كالوادع
العبد ما لا فله يكون الضمان في ذمته ولما منع ان يمنع ذلك لان الضمان في الذمته لا يورثه الا في ذمته بقرضه عند بعض الشافعية واما عندنا فالتعلق بدمه بقرض
السيد فله انزعها من يده كالا مال التي يكتسبها العبد فان للمقطعة نفعها ثم يصير السيد كالمقطعة بنفسه ن شاء حفظها على ما لكها وان شاء

في النفاط العبد
كتاب المقطع
مسئلة
في النفاط العبد
كتاب المقطع

في النفاط العبد
كتاب المقطع
مسئلة
في النفاط العبد
كتاب المقطع

في النقط العبد

عنها وتلكها ولو كان العبد قد عرف بعض الحول احتسب به واكل الحول بان فرقه في يد العبد فان كان خائبا ضمن بايقاؤه في يده عند الشافعية والاقوى ذلك ان كان قد حبسه المولى ثم دفعه اليه والاولو لو كان امينا لم يضمن سواء وقضها ثم دفعها او اقرها في يده من غير قبض ولو تلف المالك في يد العبد مدة التعيين فلا ضمان وان تلف بعد ما كان اذن السيد في التملك بحري التملك ضمن وان لم يجز التملك بعد الاقوى فعلق الضمان بالسيد لا بذن في سبب الضمان من اذن له ان يهبه شيئا فاحذره فلفقه يده وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني ان لا يضمن كالأذن له في الغصب فخصيت ان قلنا بان التملك يعلق الضمان به العبد عند اذن قلنا بان الاول يعلق بذمة العبد يمنع به بعد العتق كان السيد مطالبا وان كان السيد لم ياذن له في التملك يعلق الضمان بذمة العبد وهو وجهي الشافعية ولا يضمن من لا يرضى مستحقه ولا يعلق الضمان بالسيد بحال عدم الاذن والثاني للشافعية انه يتعلق برقبته ولو تلف العبد بعد المدة يعلق بذمة السيد وللشافعية قولان هل يثبت الفرق بين ان يقصد العبد الالتقاط لنفسه او لسيد الاقرب انقضاء الفرق فان كل واحد منهما يقع الالتقاط في السيد واختلعت الشافعية فقال بعضهم ان القولين في المسئلة مفرضا فيما اذنوا في الالتقاط ففسد فاما اذا نوى السيد فحتم ان يطرده القولان في حتم القطع بالصحة وعكس بعضهم فقال القولان فيما اذا النقط ليدفعها الى سيد فاما اذا قصد نفسه فليس له الالتقاط قولا واحدا بل هو متعد بالاختار **مسئلة** قد بينا ان يجوز التقاط العبد وللشافعية قول اخر انه لا يجوز فلا النقطها ضمنها في رقبته عبيد سواء اطلقها تلفت يده بنفسيه بغير قبض لانه اخذها غيره على وجه التعدي سواء كان قبل الحول او بعده لان رقبته لا يصح لانه ليس من اهل الالتقاط عنده فان علم به سيد فان انزعجها من يده كان له ذلك وسقط عن العبد الضمان وكانت امانته في السيد لانه باخذها على سبيل الالتقاط وهذا بخلاف ما لو غصب لعبد شيئا فاحذره سيد منه فانه لا يزول عن العبد الضمان للفرق بينهما فان السيد لا يوجب عن المنصوب عنه فلا يزول الضمان باخذه وهذا ينوب عن صاحبها لو حفظها عليه ينبغي ان يكون ولو خلت من العبد غير سيد من الارواح وان زال الضمان عنه لان كل من هو من اهل الالتقاط نأب عن صاحبها اذا ثبت هذا فان اخذها سيد كان كما لو ابتاعه القاطن ان شاء حفظها لصاحبها وان شاء تملكها بعبد التعريف ولا يضمن بغيره السيد عند وان اقرها في يد العبد ضمن ان لم يكن امينا والاولا قلنا للاضمان على المولى يعلق الضمان برقبته العبد خاصة فان تلف سقط الضمان وان قلنا بضمن السيد يعلق الضمان بمجملين رقبته العبد بذمة السيد فان السيد كان صاحب النقط الحق سببا عوضها من العبد لان حقه يعلق برقبته عند اذنه وان مات العبد يعلق بذمة سيد بدفعه من سائر **مسئلة** اذا النقط العبد لنقطه ثم اعتقه السيد قبل علمه بالنقطه او بعد علمه وقبل ان ياخذها منه كان السيد احق باخذها من يده لان النقط العبد قد صح وكنا كنباله وما كسبه لعبد قبل عتقه يكون للسيد بغيره السيد يملكها فان كان العبد قد عرفنا عنه به وهذا ظاهر من حيث الشافعية ومن بعض الشافعية وجهان السيد احق بها اعتبارا بوقت الالتقاط او العبد اعتبارا بوقت التملك وشبهه بما اذا اعتكف لامة تحت عبد ولو يفتح حتى تحرر العبد على القول الثاني للشافعية من منع النقط العبد للشافعية قولان احدهما انه ليس للسيد اخذها من يد العبد لانه قبل ان يفتقر لارتباطه به احق السيد كون العبد متعاقا وقد زالت لانه بالعتق فاذا اعتق كانا كشيء بعد عتقه وصان كانا النقط باعده حريته فلم يكن للسيد بها حق وهل للعبد تملكها الوجه ذلك ويجوز ان النقط بعد الحريه وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني النقط لانه لم يكن اهل الالتقاط فليدفع تسليمها الى الامام قلنا **ندب** للعبد اخذ النقطه الحرم كالماله اخذ النقطه اكل ولا يجوز له التملك لانه لا سيد عليه ما ياتي والمدير ورام الولد كالفن لا يعلم فيه خلافا **مسئلة** الكاتب ان كان مشروطا فكان يجرى بجوز له الالتقاط لكونه ليس للمولى انزعاجها من يده لانها كالبه اذا لم يكن لقطعة الحرم ثم لو عجز فاسترق كان للمولى انزعاجها كالفن للشافعية والمكاتب طريقتان مبتدأت على اختلاف في الشافعية فانه في الام الكاتب كالحرق وقال في موضع اخر كالماله واختلفت احواله فقال بعضهم ان المكاتب كالحرق قولا واحدا وقطع صحة النقطه لانه مستعمل بالتملك والتصرف كالحرق وله ذمة يمكن استيفاء المحقوق منها ثم ناولوا قوله كالعبد بانه اذا كانت الكتابة فاسدة وقال بعضهم فيه قولان احدهما انه كالحرق لانه ما كذا قال الشافعية في الام ونقل الرزقي ان ماله يسلم له والاول اولى لان المالك في المحالة وقد سلم له بتمام الكتابة وقد لا يسلم بغيرها والثاني انه كالعبد في النقطه قولان لتعارض معنى الولاية والاكساب فان التملك موجود في العبد هو بنائي الولاية ولهذا لا يصح الوصية اليه فجرى مجرى العبد وللشافعية هذا مورد من غير ابن القطان لولايته فاطعة بالنعم النقط الكاتب بخلاف الفن لان سيد يترفع عن يده واما المكاتب فقد انقطعت لايه السيد عنه على نفسه انه يجب حتى انقضت ان خلافا ان الخلاف المذكور في المكاتب سواء صححت الكتابة او فسدت وفي الكاتب كتابة صحيحة واما المكاتب كتابة فاسدة فهو كالفن لا محالة والصحيح عندهم الثاني في نقل الجويني عن ترمذ العرابي على القطع بالصحة ان ابقاء اللقطه في يده قولين على قياس ما سألنا عن كتابهم شيئا من ذلك الا ما شاء الله ونحن قد قلنا ان النقط الكاتب صحيح في بغيره اللقطه وبذلكها ان شاء وبذلكها في كسبه ليس للمالك انزعاجها من يده وهو قول الثاني على نقد بر قوله بصحة النقطه وهل يقدم صاحب النقطه على الغرماء الاقرب عن ذلك للشافعية وجهان وعلى القول للشافعية بان المكاتب كالحرق في النقطه بان كالعبدان قلنا انه لا يصح النقط العبد لانه لا يصح النقط الكاتب يكون متعد باخذها وعليه ضمانها وليس للسيد انزعاجها من يده لانه يملكه ولا يملك السيد فانما يسلمها الى الحاكم ليعرفها فانما يملكها الحاكم لا يملكها الكاتب كمن اهل التملك هكذا قال بعض الشافعية وليس يجوز لانه اذا قصد الالتقاط لم يجز له الالتقاط فلا يملكها باخوار والتعريف وانما اذا اخذها من يده من هو من اهل الالتقاط وان كان اجنبيا يكون ملته نظا ولم يفتقر الولاية وليس السيد حق المكاتب باذنه حال من الاجنب في الفن ان يجوز ذلك برئ من ضمانها كما قلنا في العبد اذا اخذها سيد منه لا يملك السيد يد على العبد على ما في يده دون المكاتب فانقول انما ذلك فيما هو كالعبد وقهر يده عليه فاما هذه اللقطه فلا يقر يد العبد عليها لانه فيها كسبه بل بعض الشافعية ان يسلمها الى الحاكم لحفظها ولا يقرها والكل عندنا غلط **مسئلة** لو النقط الكاتب صح عندنا فاذا اشتغل بالتعريف فاحرق ثم التمره في تلك وان عاد الى الرق قبل تمام التعريف كان حكمه حكم المولى انزعاجها من يده وقهر يده عليه كما قال بعض الشافعية باخذها القاضيه وحفظها للمالك ان لم يسلم السيد ابتداء فلا يصرف اليه ابتداء وليس يجز لان الالتقاط اكساب اكساب المكاتب عند عجزه للسيد ولو مات المكاتب والعبد قبل التعريف فيجب ان يجوز للسيد التعريف التملك ان الحواشي النقط ومات قبل التعريف بغير اذنه وبذلك **مسئلة** من نضعه حر وتصفه رقيق يصح النقطه لان الفن عندنا يجوز النقطه فالحق

في النقط العبد
انما يفتقر
صحة النقط
العبد

في النقط
في مكاتب

كَلَامُ الْقَطْرِ

[illegible]

كتاب المقتطف

[illegible]

مرزا محمد رفیع

كتاب القصة

فیض الہی
الہیات

۱۲۴

مقاله

في كل ما
التقاءك
إلى العز

فِي حُبِّي وَاللَّقْطَةُ الْكَلَامُ عَلَى نَفْسِي

فغيره لان ما جازا التناظر جاز ملكه بالتعريف كالاشان وعن احمد واثان هذا الظاهر ما عندنا والثانية وعليها اكثر اصحابنا ان العرض لا يملك بالتعريف ولا
بينها وبين الاثنان واختلافها فيما يصنع بها فقال بعضهم يعرفونها بالابداء وقال بعضهم هو بالتباين بين ان يقيم على تعريفه لمعنى محصلها وبين دفعها الى الخارج
بشيء ما واهو وصل اليها والصدق بينهما واثان لان التعريف هو ما يصدق به من غير ان يكون له في الحقيقة في المحور فلا يملك غيره كالاول ولا
الحجة الاثان وغيره ما لا يبان بالعدم الغرض المتعلق بينهما فمثلها بقوله مقامها من كل وجه بخلاف غيره ما دونها من غير ان يكون له في الحقيقة في المحور فلا يملك غيره كالاول ولا
على ان قول هؤلاء ليس محتمل في منع ان يملك الغرض وهو منصوص بالايمان ولا يصح قياسها على الاول لان ما احدها ما وسقاهما نوع الماد وتكمل الشرح في بيانها
ولا يوجد ذلك في غيرهما لان الاول لا يجوز التقاطها فلا يملكها الاثان ولا يصح قياسها على القطعة المحرولة لان المحور معتبر بان
لقطعة لا يضمنها الاثان لهذا الغرض لان الاثان بالتقاطها فيه فلا يلزم ان لا يملك موضع لولم يتجلى المانع فيه ومنع خصوصية النفس في الايمان بل هو محال
كل لقطة واحدة لو تخصصت للقطعة بالايمان بماز القياس عليها عندكم اذا وجدت شيئا زكته بغيرها في المانع كاشرا للنصوص التي عقل معناها ووجدت غيرها وهذا
قد وجد في بل هو كذا لان الايمان لا يملك في نفسه على ما انتظام صاحبها ابداء والعرض يملك في البداء عليها اذ انما هلاكها كما انما يملك ما يملكها على
ما كذا وملكها على ما في الناس وفي ابحاث الاستماع بها وملكها بعد التعريف حفظها لئلا يملكها على صاحبها يدفع قيمتها بالبر ونفع غيره فيجب المصير اليها لان النبي صلى
عليه واله تعالى عن اضاعته المال ولا شتمه على الصلوة والحفظ للمال على صاحبه حيث رغبة التقاطه وتملكه ولان في الملك لها احاطة على التقاطها لحفظها وادبها
لكونه وسيلة الى الملك المقصود للاداء في نفي ملكها تصنيع لها **الباب الرابع** في وجوب الاداء **مسألة** يجب دفع القطعة المحرولة على مالكها
بعينها مع ظهوره ولا يجوز تملكها بحال بل لما ان يحفظها اذ ثما ولا ضمان واما ان يصدق بها بعد التحول في الضمان قولان واما القطعة غير المحرولة فان كانت
من ورثهم لم يجب قهرها والملك القطعة تصرف فيها كغيره لو كان جلا صاحبها فان كانت لعين باقية فالأقرب وجوب ردّها اليه لاصالة عضمة تعالى الغير وسوء نية
الملك القطعة تملك ولا وان كانت الفنز لا اقرب في القيمة على اشكال ولما اذا زاد على ذلك فان كانت لعين باقية ولو خرج حول الغير فيجب ردّها بحال وادبها
التصالة والمنفعة لان الثمرة نابع للاصل والاصل منها بان على ملك ذلك المحرور عند فيكون الثمارة وكذا الحكم لو خرج فلهيولا ولو لم يولد لثمة ملك
صاحبها عليه ما يجب احبها في ملك الملك القطعة الثمرة واللفظ ولو بقيت في يد لحوال كذا لان الاثان هو الملك لو خرج فلهيولا ولو لم يولد لثمة ملك
لغيره انظر التعلق وكما حول التصرف قلنا بملكه ثم ظهر للمالك ان ردّها الملك قطعة فيجب عليه قبولها ليس له المطالبة ببدلها وان كان الملك قطعة قد
تملكها لانها لا تختص من رتبة المثل ولا شك في انه لو دفع اليه المثل لم يكن له المطالبة بغيره فكذلك العين ولو لم يدفعها الملك قطعة فالأقرب ان ليس للمالك ان يترفع بها لانها
قد صدرت ملكا للملك قطعة فلا ينفصل عنه الا بوجه شرعي كالعرض ليس للمعرض بعد تملك الملك قطعة الرجوع في العين وهو واحد وجهي الشافعية والثاني وهو الاظهر
عندهم انه ليس للملك قطعة الزام المالك اخذ بدل بل للمالك ان يترفع العين لان الملك قطعة انما يملكها كالمسعى في هذا قول عمر بن اسامة فان جلا صاحبها فخرجها
بها ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام في الصحيح قال يعرفها سنة فان جاء له ما طالب الا انه في كسبل ما لا يخرجه منها الاحتمال فان جاء في السنة ومنع
الملك قطعة يملكها كالمسعى في فانه نفس المتنازع **مسألة** اذا اذنت للقطعة بعد تملك الملك قطعة لربها ثم جلا المالك فحين كانت الزيادة متصلة ببعض العين
ولخذها المالك وزيادتها لان الزيادة متصلة تتبع العين الرد العيب في الاقالة فكذلك اذنا لانها انما تبعت هذا لكونها بمنزلة الجزء من العين وهذا
القضى موجود هنا وان كثر الزيادة متصلة فهي الملك قطعة خاصة ولخذ المالك العين سلوية الزيادة كالولد والثرثرة لان الزيادة منمت على ملك الملك قطعة
وهي متفرقة عن رتبة العين المتشوخ فكان له كذا ما يبيع او يبيع في الحائز او يبيع في رتبة ضعف الزيادة تتبع الاصل به وان كانت منفصلة بناه على
اذا استرجعت من العين بعد ان زادت زيادة متميزة والولد اذا استرجع ابوه ما وهب له بعد زيادة وكذا في الشاكن ممنوع بل الزيادة هنا لم تفت
في ملكه وهو العكس والولد على فائز الرجوع في منه الولد بعد التصرف لكن يترتب ذلك في الاجنب عندنا على ان الفرق قائم بين المتنازع وبين الصورتين المذكورتين
لان الملك قطعة ضمن الاصل وملكه مضمونا بالمثل والقيمة فكان الثمارة يكون الخرج بالصفا وفي الصورتين ضمان على العكس ولا على الولد فلم يكن لهما التوافق
على ان الحق ما قلناه من كون الزيادة لها به **مسألة** لو انقطع وعرض جلا ثم ملك ثم باع او فعل او وهب او جبر وجعل من ملكه ثم جلا الى الملك لم يكن له ان
العين كان الملك قطعة مضمونا فحقها كان له اخذ بدلها فان رجعت الى الملك قطعة بغيره او عقدا قل كرجع او منه او غيره ذلك قبل اخذ البدل فان قلنا للمالك
اذا وجد العين بعد التملك المطالبة بها كان له هذا ذلك لانه وجب عليه ما بقي به من القطعة فكان يخذها كالزوج اذا طلق قبل الدخول فوجد الصداق فراجع الى
المراة وان قلنا ليس له الرجوع هناك الى العين بل الواجب له المثل والقيمة فقدم الرجوع في العين هنا ولو كان الملك قطعة قد باعها بغيرها ثم جاء ما كذا في مدة
الخيار لم يكن له دفع القيمة وهو احدى وجهي الشافعية لان من دفع المقدح العاقد فلا يفتك غيره منه غير ان في الثاني ان له القيمة ورد بعض الشافعية الواجب
للمتخذ هل يجرى الملك قطعة على الفسخ ويجوز عندهم فرض الوجهين في الانقضاء كالوجهين فيما اذا باع العدل الوهن بثل المثل فظهر طالع المجلس العقد بزيادة
مسألة لو باع الملك قطعة او اشترى شيئا بعد ان يملكها لم يكن للمالك الرجوع في العين الذي باع به الملك قطعة ولا في العين التي اشترى بها
بل يوجب له المثل للقطعة او قيمتها لانه الواجب له الا ان يترى صاحبها الا له فان اشترى العين بعد التملك كوجه لان لا يجوز ان يترى الانسان غيره
بمال ليس للغير وان اشترى في الذمة ودفعت جلا صاحبها او لجاز الشراء كان له وان لم يجرى الشراء كان له المطالبة بالمثل والقيمة وان كان الملك قطعة قد اشترى
الشراء في العقد ومما كان له الفسخ واخذ عين ما المعلن الملك قطعة لو يترى نفسه بل هذا لو كانه القلم ما من الوكيل في الشراء فلو كان الملك قطعة قد اشترى
بالعين جارية لنفسه ثم ظهر انها بنت صاحب الملك قطعة لم يفتق عليه ولو يجرى اخذها من الملك قطعة لان الشراء وقع له ولما دونه ابو العلاء عن الصادق عليه السلام
قلنا رجل وجد ما لا يعرف حتى اذا مضت السنة اشترى منه خدما فاجلها بالبطل فوجد الجارية التي اشترى بالثمن فاداهم هي بغيره قال ليس ان ياخذ الاداء وليس
به البنت مما لدارس ما لانه كانت بغيره ولو كان في الملك قطعة فلو اشترى من غيره ما منته قبل الملك قطعة اذا يملكها قبل التعريف لا فوط ولا تعديا
فلو تلفت لم يكن عليه شيء وكذا لو نقتضت لثمة الملك قطعة او تلفت بغيره فغيرها بمثلها ان كانت من ذوات الامثال وبقيتها ان لم يكن لها مثل

فوق

اللقط

کتاب العصر

فی علی بن ابی طالب
رحمۃ اللہ علیہ

ثانية اخذ الضوال المحفظ لصاحبها فان اخذها غير الامام او نائبه لم يحفظها الزمة الصلوات لان الزكاة لا تترى صاحبها الا صاحبها وجهه لغيره يجوز اخذها لحفظها فبنا على الاصل
ولخرج بان النبي صلى الله عليه وآله منع من اخذها من غير ان يفترق بين قاصد الحفظ وقاصد الانقضاء والقياس على الامام باطل لان له ذلك لا يترى وجهه الا لا يترى وجهه
فقول بموجبه موضع المنع من اخذها اما لو وجدها في موضع يخاف عليها فانه مثل ان يجدها في ركن مسجده فيبقيها على الظن فترس لاسد لها ان تتركها فيه
او وجدها في بيت من دار الحرب يخاف عليها من اهلها وفي موضع يستحل اهلها اخذها من المسلمين او في برية لا مالها ولا مدعى فلا ولي جواز اخذ المحفظ وانما
على اخذها لما فيه من النفاذ مما من حاله فاشبهت بخلصها من عزق او حررق واذا حصلت يده سلمها الى بيت المال بدوي من ضمانها وله التملك مع الغنى
لان الشارع بنى على عدم التملك لما بانها محفوظة فاذا كانت في المملوكة انتفت التملك **مسألة** لو تركه وابته بمملوكة فخذها انسان فطعمها مأكلا

في الاحكام **مسئلة** يجوز للامام ونايخذ الصالة على وجه التحفظ لصاحبه ثم يرسله في المحي الذي هماه الامام وخبيل المجاهد والضوال لان الظاهر
نظرا في حفظ مال الغائب في اخذه هذه حفظها عن الهلاك ثم يعرفها حوله فان جاء صاحبها والابقى في المحي وقال احمد لا يرد منه تعريقها لان عمر لم يكن يرد
وفعل عمر ليس حجة واذا عرف انسان بغيره قام اليه عليها اخذها فلا يكره صفها لا ظاهرة بين انسان يعرف صفاتها غير اهلها فلا يكون الصفقة حادثة
على ملكها ولا ان الصالة قد كانت ظاهرة للناس حين كانت في يد مالكها فلا يخصص هو بغيره صفاتها دون غيره وبكثرة فائدة البينة عليها الظهور وانها ملكها
للناس مع عدم خلطها وجبر ان يملكها اياها **مسئلة** الا قرب عندك تبركوا لكل احد اخذ الصالة صغيرة كانت وكبيرة مستغف عن السبع او غير
مستغف بقصد المحفظ لملكها والاحاديث الواردة في النهي عن ذلك محمولة على ما اذن نوى بالانفاط التملك اما قبل التعريق وبعد اتمامه بنية الاحتفاظ

مرفوعاً

جاء ولونف قبل الوصول وبعد ولونف عودهم من قيمة العبد لاجل ما كان له من امانة له في نفسه لا ينجي عليه
التلف كالتخشب على الحيوان فان الحيوان يموت اذا لم يطعم وجوعا وتاكله السباع والمتاع يبقى الى ان يعود وما لك اله ولو كان له ولعبد العبد لك اخذ لان العبد
في العادة يمكنه التخلص الى الاماكن التي يحب فيها الاختلاف بهيمة وله اخذ العبد للمتاع الخاصة صاحبه هل يستحق الاجرة عن تخلص العبد للمتاع الوجه انه لا يجوز
الامع الجعل لانه عمل في مال غيره بغير جمل فلم يستحق شيئا كالتلف وقال احمد يستحق الجعل وليس بمثل ما يابيه وكان الجرد من السقبة خوفا من
اذا اخرجته عن مال له لا اقرب له من المخرج وبه قال الليث بن سعد والخصم البصري مما نضرب عنه لما هو ولا الهه وقال ابن المنذر يرد على اربابه ولا جعل له هو
مقتضى قوله الشافعي ويخرج على قول احمد ان لن اقتداء لجره مثله والا قريبا قد مناه لان مال القاه اربابه فيما يتلف يتركه فيه اختيارا عنهم فلذلك من يخرج كالبني

استاذ الفقه

[illegible]

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب

فما شغف الامومة
في الحضانه

انتم كنتم ترون
وكان بعضكم
انتم كنتم ترون
وكان بعضكم

3

فِي أَحْكَامِ الْأَلْفَاظِ

تاریخ ۱۳۰۲

کتاب الفطنة

فی سلاطین المظفرین

فَمَا يَتَعَلَّقُ بِإِسْلَامِ الْقَيْطِ وَكَفَرِهِ

في جاني القبط

10/11/1974

في نسب الغبط

ایاد بدارد طبق نسبت به بالینه و الموضع الذي قال لا يخلق برزق الدين

تول

ان زید

فَمَا لَوْ تَعَدَّدَا الدَّعَى فِي الْقَبْرِ

[illegible]

فصل فی احکام طلاق

مجلس القضاء الاعلى
البحرين

في معرفة نسب اللقيط

ان يظهر نسب بالغا عند اشارة او بالبنية ولو ان نسب الى غير المدعىين وادعاه ذلك انه ثبت نسبته منه وبه قال الشافعية ولهم وجه اخر ان كان الرجوع الى نسب الجاهل القايض بها جميعا لم يقبل النسب الى غيرها ولو ان نسب الى احدهما فقد القايض ثم وجد القايض قال الشافعي يعرض عليه فان احق به بالغا قدما فاول على الانتساب كمنجه او حكم وقال بعضهم يقدم الانتساب على قول القايض وعلى هذا ما اجمعت عليه في كل خصوصية وقول القايض مستند حديث وتخصيص وقال بعض الشافعية باحدهما اقام الغرض فثبت البينة على قول القايض لان البينة غير معتد عليها في كل خصوصية وقول القايض مستند حديث وتخصيص وقال بعض الشافعية لا تنقض ما حكمنا به ولا تعلل بالبينة **مسألة** لو ادعت المرأة بنية فبني بها بالرجل في ثبوت النسب بحجج الدعوى من غير قصد بوقولها بنية اذا لم يكن معارض قوله لعلنا سبعا فان قلنا بما روي للرجل لو ادعت امرأتان بنية واقامتا بينتين او لم يكن هناك بينة فالفرقة عندنا كالرجلين في الشافعية عرضة على القامة وجهان احدهما النسخ لان معرفة الامومة يقتضي اقامة الولادة ممكنة واصحها انه يعرض لان قوله انه ثابت بحجة او حكم فكان كالبنية وعلى هذا يبنى بنية القايض استخاره واذا احق القايض باحدهما وهي ذات زوج لم يقرب زوجها البينة عند الشافعية كما لو قامت البينة ولهم وجه اخر انه لا يلحقه وهو المعقل لان قول القايض لا يصلح للاحق بالذكور فان القايض لا يلحق بالنسب ولا بدعي ولا فرق بين ان يكون احدي الاسرتين مسلمة والاخرى كافرة او كانتا كافرتين وروى عن حماد بن عيسى وهو يروي ومسلمة ولدنا فادعت اليهودية ولدا مسلمة فتوقف فقيل ترى القامة فقال ما احسنه ولا بالشبهة بوجد بينهما وبين ابنتها كما يوجد بين الرجل ابنه بل اكثر لاختصاصها بجملة وتعد بنية والكافرة والمسلمة والحرة والاممية في النسب سواء وقد عرفت بطلان القول بالقامة عندنا ولو لمقتضى القامة بامتناع لم يلحق بها اجماعا عندنا وعند القائلين بالقامة لا يعلم خطاهم بغيرها وقال اصحاب الراي يلحق بها بمجرد الدعوى لان الامم احد الانبياء فخلل يلحق بامتناع كالبلاء وهذا غلط لا نعلم يقينا استحالة كون منة من اهل الجحيم كالحقير بها كما لو كان اكبر منها او مثلهما ودفعت الشافعية بين الامم والابوين لا يجوز في نظمتي الرجل وامراة ويمكن ان يخلق منها ولد كما يخلق من بطة الرجل وامراة ولد ذلك قال القايض لعمري قد اشتركا بنية ولا يلزم من كفاية من يتصور كون منة من من يستحيل كون منة كالميل من من كفاية من ولد مثله مثله كفاية باصغر منه **مسألة** ولو ادعى نسبه رجل وامراة الحق بهما الا انه لا يتناقض فيهما الا مكان ان يكون بينهما نكاح او طلاق سببه فيلحق بهما جميعا فيكون بينهما يجر دعواهما كما لو افتركا كل واحد منهما بالدعوى فقال الرجل هذا ابني من زوجتي وادعت زوجته ذلك ادعت امراة اخرى ان ابنها فهو ابن الرجل وهل ترج زوجته على الاخرى لان زوجتها ابوه فالظاهر انها امه ولا نهى ادعت ولد دعواها فثبت تصديق الرجل باها بخلاف الاخرى فانه حصل لدعواها معارضة تكذيب لابلها فيجوز ان يكون كل واحد منهما لواقف برب لا الحق فاذا اجمعتا شادوا ولو ادعت امراة اخرى ان ابنها من زوجها وادعى الرجل غير الزوج انه ابنه من زوجته غير المدعىة ولا وصديق الزوج امراة المدعىة والزوج الرجل المدعى بقارضته لدعوى سداوى الشارحان **مسألة** اذا ادعى بنية اثنتان واحدهما عينا وباقى الدعوى فيكون الحكم الفرقة كالخبر دينه احمد والشافعي على تقديره قول استلحاق العبدانها معاخرته على القامة لان كل واحد منهما لو افترقا صحح دعوى عونية فاذا تنازعوا شادوا وله الدعوى كالأحرار المسلمين وان قلنا لا يقبل استلحاق العبدان العبد كاذب البينة الشافعي في القول الاخر فان لم يكن اولى من العبد قال ابو حنيفة المرافى من العبدان على اللقيط ضرراة الحارة بالعبد فكان كالحارة المرافى كالوتار على الخصانة فتمنع الضرر لاننا الحكم بقرعة والسبب في الخصامة لا تقدم في الخصامة الموصى والمضري ولا نقد بمشاد دعوى نسب **مسألة** ولو كان احد المدعىين مسلما والاخر كافرا شادوا باليه وحكم بالفرقة عندنا وبالعرض على القامة عند الشافعي واحمد لا يتوانها في الاستلحاق وجهات نسب قال ابو حنيفة سلم اولى من الذي لما تقدم من حقوق الضرر باللقيط لو اخطاه بالذي وهو ممنوع لما تقدم من اننا لا نعلم بكفر اللقيط وان اخطاه بنية النسب كذا لو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فانهما يستان بان عندنا وعند الشافعي واحمد ويقبله المسلم المحدثون حينئذ ولو كان احدهما مسلما عبدا والاخر كافرا شادوا بعبدا عندنا وبنا على قول ابو حنيفة ذلك كله كل واحد منهما من صفات الارحمة والرجحان **مسألة** لو اقتص احد المتداعيين باليد فلان كان صاحب اليد هو الملقط لم يقدم لان اليد لا تدل على النسب نعم لو استلحقه الملقط او اخطاه بالنسب ادعاه لغيره لا قوى تقديم الملقط لاننا اثبتنا نسبه قبل معارضة المدعى قال الشافعي يعرض مع الثاني على القايض فان نفاه عنه فهو للثاني ان الحق به ايضا فقد نفذ العمل بقول القايض في ثبوت النسب وان كان صاحب اليد غير الملقط فقد حكم الجواب عنه انه كان قد استلحقه حكم بالنسب ثم جاء آخر ان ادعى نسب لم يثبت اليه لثبوت النسب من الاول معتصدا باليد وتقرن الاباوى الاولاد وان لم يسمع استلحاقه الا بعد ما جاء والثاني واستلحقه نفسه وجهان احدهما تقدم صاحب اليد كما تقدم استلحاقه ونسبه ما عندهم الشافعي لان الغالب حال الأب ان يدكر نسب له وبشهره فاذا لم يفعل صارت كيد الملقط في انها لا تدل على النسب **مسألة** لو ادعى ابناء اثنان فادعى كل واحد منهما بنية وتعارضتا فوقع بينهما عندنا وقد تقدم دليله وللشافعي في تعارض البنتين في الامم الا قولان احدهما الشافعي تقدم بنية اقطان هنادي ترجع الى قول القايض ولا يتساطان ويرجع احدهما بقول القايض والثاني انهما يستعملان اما بالتوقف وبالقسمه او بالقرعة على احوال مرفوعة بينهم والتوقف لا يمكن هنا لما فيه من الاضرار والطفل ولا القسمه اذ لا مجال للمناقشة والنسب واما القرعة فنفيه وجهان احدهما انها تجري منها بغيره ويقدم من خرجت رحمة والثاني النسخ لان القرعة لا يثبت النسب لا يعمل به ولو اقتص احدهما باليد لم يرجع باليد بخلاف الامم الا حيث تقدم فيها بنية نفي اليد لان اليد تدل على الملك قال بعض الشافعية لو اقام احدهما البينة على انه في بدء منذ سنة والثاني على انه في بدء منذ شهر وتنازعا في نسبه فالق هي سبق ادعاء اولى وصاحبه مقدم وهو باطل لان ثبوت اليد لا يقتضي ثبوت النسب ولو فرض تعرض البنتين لنفس النسب فلا مجال في تقدم مقدم والآخر وان شهدا على الاستلحاق فينبغي على ان الاستلحاق من شخص هل يمنع عنه من الاستلحاق بعد **مسألة** لو اقتص القايض باحدهما ثم الحق بالثاني لم يقبل البينة لان الاجتهاد لا يقتضي مثله **مسألة** لو وصفت احد المتداعيين خلا لا ان اخرج لجهة فظهر وبعض اعصاها الباطن واوصاف لا يقدم جانبه وبه قال الشافعي لو وصفت احدهما في الملك المتنازع بينهما وصفا خفيا لم يقبله باعتبار ذلك كذا عندنا قال ابو حنيفة يقدم ويثبت النسب للواصف ليس بشيخ لو ادعى ابا رجلا بالحق الاخرى لا بالقضى وهي الدعوى السالبة عن معارضة الدعوى الاخرى

فما لو ادعى انهما رجعا الى اخر

بطلانها بالرجوع ولو رجع من وقت عليه القربة فكذلك لو رجع الاخر قبل القربة ان بعد ما فاشكال ما لو قامت له بينة بدعواه ثم رجع فانه لا يقبل دعواه
وان بقي الاخر على دعواه **مسئلة** لو تنازع اثنتان في التقاط الصبي ولاية القضاة والتعمد فان كان قبل اخذها له او حال اخذه وتقدسوق وان قال كل واحد
منهما ان الذي التقطه والى حفظه فان اختص احدهما بالبدن قل الاخر ان اخذ مني القبول قول صاحبه المبدع مع بينة فانه لا يقبل دعواه وان قام كل واحد منهما
ببينة الخارج معتمد عندنا كما في دعوى الملك فتقدم بينة الخارج وعند الشافعي تقدم بينة ذي اليد فتقدم هنا ايضا وان لم يحصل احدهما بالبدن فان
يكن في يد واحد منهما فهو كما اخذه معاشا حاذ حفظه فنجعله كما ذكر عند من يراه منهما او من غيرهما وان كان في ايدهما معا فان حلفاهما او تكلا معا فاما
كالواحد على الاخذ وهما متساويان وقتا بالاحمال فان حلف احدهما دون الاخر خص به سواء كان في يدهما او لم يكن في يدهما فاحدهما فلو قام كل واحد منهما
على ما يدعيه نظر فان كانت البينة مطلقة بين بناءين او مقيدة بين بناءين واحد او احدهما مطلقة والاخرى مقيدة فعارضتا فان قلنا بالتساوي كما هو واحد في
الشافعي فانه لا يقبل دعواه وان قلنا بالاستعمال لم يرجع قول الوفاة للشافعية ولا قول التمسك بل قول القربة كما ذهب اليه فقيرنا وبطل الى من عجزت فوجهه بطلان
دلتنا في حق البين نولان وان ثبتا بنا بين مختلفين حكم لمن سبقنا رجحان الثاني انما اخذ من قد ثبت الحق فيه لغيره بخلاف المال عند الشافعي لم يصح
قوله حيث لا يصح سبق الثاني فيه لانه قد ينفصل ذلك عن السابق الى الاحداث ليس كذلك الا لقاطا فانه لا ينقل اللقب عن الملقب ما دام المستعمل
باقية فاذ ثبتت سبق لزوم استمراره قال بعض الشافعية هذا اذا قلنا ان من التقط المبتط ثم بدله لم يفسد حقه فان اسقطناه فهو على القولين الاولين
لا يرد بان الاول لا يقطعه عنه ويقتصر على تقديم البينة المرفوعة للقبول اذا كان اللقب في يد احدهما واقام من في يد البينة واقام الاخر البينة على انه كان
في يده القربة صاحب اليد تقدم بينة مدعي الاثر على البينة السبق ولو كان احد اللذين عييين من لا يقرب يد على اللقب اقرب يد الاخر ولو ثبتت في دعوى
من لا يقرب اللقب في يد جال ولا في بينة مطلقا **مسئلة** لو ولدت امرأتان ابنا وبناتا فادعت كل واحدة منهما ان الابن ولد لها دون البنت فحكم
المشايخ في الولد ولو لم يكن هناك بينة ذلك بان يقرع بينهما ان الحكم للولد بالام يحوز الدعوى وان اعتبرنا المصديق انظر بلوغه فان صدق احدهما الحق
والام الحق بولده منها وللعنابة وجهها احدهما ان يرى امرأتان القام مع الولدين فالحق لكل واحد منهما من المقتبة كما لو لم يكن لهما ولد والثاني ان يقرع بينهما
على اصل الطب المرفة فان الذكر غال في الطبع والوزن فمقدم قبل ابن الذكر قبل البنت فالحق للابن في المقتبة فالحق للابن في المقتبة فالحق للابن في المقتبة فالحق للابن في المقتبة
المعرفة فان كان البنت البين الابن فهو لها والبنت لا فرق ولو كان الولدان ذكرين وان ثبتت اقرب عندنا واعرضنا على القافة عند العامة وقد دوى عن امير المؤمنين عليه السلام
في قضاياه ان امرأتين تدعيان ولدا وان كل واحدة منهما ادعت انها امرؤ فوعظهما عليه السلام فلم يرجعنا فامر قنبر باحضار مشاة فقالا له ما نضغ بالمشاة
يا امير المؤمنين فقال امشروا بنصفين فاصطى كل واحدة شكرا نصفه فوضعت احدهما ركبنا لاخرى فقلت يا امير المؤمنين اذا كان الحال كذلك سلم اليكم
لها **مسئلة** لو ادعى اللقب رجلان فقال احدهما هذا ابني وقال الاخر امرئتي نظر فان كان ابنا لم يولد غير ذلك كانت بنتا لم يلد غيرها لان كل واحد
منهما ببنين ادعاء فالحكم بينهما كما حكم بينهما بالدعوى وعند احمد يرى القافة مع عدم البينة وهو قول الشافعي لعدم اولوية تقدم
احدهما على الاخر فلهما ما في الدعوى **مسئلة** لو وطئ رجلان امرأة واحدة في طهر واحد فان كانا اثنين فلهما ولهما ما اذا لا يلحق الولد باحد هاتين كان
احدهما زانيا فالولد للزانية ولو لم يكونا اثنين بل كانا بطلا جازيا فلهما في طهر واحد او بطي رجل امرأة اخرى لشيء في
طهر وطئها فلهما في طهر واحد او بطي رجل امرأة اخرى لشيء في طهر وطئها فلهما في طهر واحد او بطي رجل امرأة اخرى لشيء في طهر وطئها فلهما في طهر واحد
في ظلمة فيحسب زوجة الاخر وجازية او بطي رجل امرأة اخرى لشيء في طهر وطئها فلهما في طهر واحد او بطي رجل امرأة اخرى لشيء في طهر وطئها فلهما في طهر واحد
الحكم فيه عندنا بالقرعة لانه امر مشكوك عندنا شافعية واخذ بعض على القافة **البحث الرابع** في روق اللقب وعريته اللقب اما ان يقرب يد في القافة ولو سلم
في وقت اعتبار الاقرار او لا يقرب يد على المقدر الثاني فلما ان يدعي تقدم مع لولا يد على احد فان ادعى عريته ان يقرب عليه بينة ولا يقرب فالاقسام اربعة
الاول ان لا يقرب ولا يدعي قربة احد فهو على اصالة الحوية لان الادعي خلق لتسخير غيره لا لتسخير غيره ولان الاغلب على الناس المحاربة فاعلم بالاعقاب والاول
اهل الدار والارثا يملكون اليها ليسوا من اهلها فالحكم بالاسلام بظاهر الدار بحكم المحاربة وبعض الشافعية لا يجوز بالاسلام وبطل الاستتاع وقد
يصح الترمذ بحججه في المحاربة عند بل هو اول الترمذ من الاسلام لقوة الاسلام واقضاه الاستتاع ولذا لا يبيع الولد الا باليدين كان في الاسلام دون المحاربة
ويبيع الثاني الاسلام عند جاعل دون المحاربة ففضل قتال المحاربة ما لم ينسأ لاسر الترمذ الغير شافعية التي لا يرددها لغيره فلهما في طهر واحد او بطي رجل امرأة اخرى لشيء في طهر وطئها فلهما في طهر واحد
ولذا فالحكم له بالان في ايصا وفي مخرج ما اذا التفت عليه من خلف اخذنا العوض منه فصرنا اليه لان المال المعصوم مضمون على المثلثة ان يصره الى
اللقب لولا بصره ويكون ميزانه لبيت المال فادرس جبايته فيه وعندنا للامام اذا قتل اللقب في القضاة في القضاة وجها تقدم ما في المحاربة
والاسلام لا يوجب لقصاص على المسلم يقتله ويوجب على الرقيق الكافر ومن يجره بالحربة والاسلام من الشافعية يوجب لقصاص بكل حال على قولين بناء
على انه ليس له ياد ثمة من اذا قتل خطوه او اوجب لدية في اظهر الوجهين اخذنا بظاهر الحربة واقل الامر من البينة او القبة في الثاني بناء على ان الحربة
غير متبينة يوضح الجاني بما لا يتيقن شغل منتهر وقال الجويني فباس هذا ان يوجب الاقل من قيمة عبد او دية محبوس كما كان يحمل على النجس **مسئلة**
قد بينا ان اللقب ان التقط في دار الاسلام كان حرا بناء على الدافعا ما دار الاسلام والاصل فيه الحربة وهو قول عامة اهل العلم لا التحريم قال في التلدار
اجمع عوام اهل العلم على ان اللقب حر وبيان ذلك عن علي عليه السلام وعمر بن الخطاب به قال عمر بن عبد العزيز والشعبي والحكم وحماد وما لك التورق الشافعي
واحد واصحاب الرأي ومن بينهم للاصل فان الله خلق آدم عليه السلام وذرية لعدا وانما التورق لعارض فانه لو يعلم ذلك لعارض فله حكم الاصل وقال
التحريم ان التقط اللقب لغيره فهو حر وان كان بغيره بغيره فله حكم الاصل لان الله خلق آدم عليه السلام وذرية لعدا وانما التورق لعارض فانه لو يعلم ذلك لعارض فله حكم الاصل وقال
دار الحرب لاسلم فيها قال علماءنا ان يكون رقا ولا يقرب عندنا حكم بغيره على الاصل لكن بغيره على الاصل بالاستتاع عليه لانه كافيه الدار الحانية
واحد **مسئلة** لو دنا احد اللقب فان كان اللقب صغيرا غير وان كان بالغان لعرفنا القافة بغيره حد قطعا وان ادعى بغيره فلا صدقة للفتنة

في القافة ولو سلم

الفرقة

في ريق اللقيط وحرته

سقط الحد وجب لتغيره لا لثبوته لأن العبد كان كذبة اللقيط وقال في حره القول قوله لأنه يحكم بحريته بقوله موافق للفظ
 وأوجبنا له القصاص على الحر بناء على أن الظاهر والأموال شرعية منوطه بالظاهر فثبت أن كونه كذا هو أحد قول الشيخ وقال في الآخر لا يجد بل يجرى
 لأن الحكم بالحرية غير معلوم بل هو بالنسبة على الظاهر وهو محتمل للتبعض فيحصل الاشتباه الموجب لسقوط الحد فإن يجد بدوه بالثبوت بخلاف القصاص
 لو ادعى الجاني أنه عبد لأن القصاص ليس بجدة وإنما واجب حقنا لا دعي أصح قول الشافعية عندهم الأول لأن الأصل الحرية فيجد لقاذف لأن القيمة بينة
 على الرق وهو قول المزني والثاني أصالة البراءة وتصدق بقول القاذف لاحتمال أن يكون دقيقا فلا يقطع بثبوت حق في الذمة بأمر محتمل وقطع بعض
 الشافعية بالقول الأول لأنه يحكم بحريته بظن الدلو وحمل القول الثاني على محمول لم يعلم حرته بالدار مسئلة لو قطع حره فادعى دية رادعي اللقيط
 الحرية أقصى من الجدة وصلة اللقيط للأصل وللتبعية طريقان أحدهما إجراء القولين بغير جواز القول المنع من النص ما ذكره في اللعان فإن الشافعي قال فيه
 بالوجوب أنه يحكم بقول القاذف أنه رق لا بدعواه الحرية والأخر مضمون والثاني القطع وتدفق القائلون بأمرين يتصدق لقاذف بأن المقصود من الحد الزجر في
 التعزير لا التعديل إليه من أحد ما يحصل بعض الغرض والمقصود من القصاص التعزير والقبالة وليس المال المعدل إليه ما يحصل هذا الغرض وهو ثم من
 لأن بعض غرض التعزير يحصل بالأضرار لئلا يأخذ ما له من التعزير الذي يعدل إليه من بعض الحد فالعدل إليه عدول من ظا أو مشكوك إلى متيقن
 ولذا سقطنا القصاص عدلنا إلى نصف الدية والقيمة وذلك مشكوك فيه لأن الحرية شرط الذمة والرق شرط القيمة فكان ذلك عدولا من ظا أو مشكوك فيه
 إلى غير مشكوك فيه وكان حد القاذف قريب سقوطا بالثبوت من القصاص فلذلك أفرقنا مسئلة لو قذف اللقيط محصنا واعتز به بخرجه حد الأحرار
 عملا بقصصه فزاده وإن ادعى أنه رقيق وصلة القذف وحد الحد العبدان كذبة فلا قرب جوب الثمانين عليه عملا بأصالة الحرية وللشافعي قوله أنه
 يجحد الحد العبدان وحد الأحرار ويحبى أصحابه الأول على قبول إقراره طلعا والثاني أنه ما يقبل فيما ضاع لا فيما ينفعه وهما على القولين فيما إذا ادعى قاذف اللقيط
 دية من صلفه صدق ما للقيط هنا والأفلا وبعضهم وجب إقراره وحد الحد العبدان لم يبين حد حد الأحرار إذا عرفت هذا فقد
 حصل للشافعية ثلثة أوجه في أن لم توجب له دية في قتله فالقصاص في رارة وجبنا لها نفى القصاص وجهان لسقوطه بالثبوت فالثالث لوجه وجوب
 الدية دون القصاص **القسم الثاني** أن يدعى حق اللقيط ولا يثبت له المقدم عليه مقلدة وهي أن كل من ادعى حرة صغيرة في يده ولا يعلم حرته فإن بيع
 دعواه لا مكانها إذا كانت غير لبيد التي عرفنا استنادها إلى الالتقاط النبوي فإن كانت ليدهم بدل اللقطة لم يحكم بقره وكان الحكم الأصل فيه الحرية وهو أصح
 قول الشافعي يحتاج الملقط في دعوى الرقة إلى البينة لأصالة الحرية فلا يجازى مجرد الدعوى والثالث للشافعي أنه يقبل قول الملقط ويحكم له بالرق كذا يند
 غير الالتقاط وكما لو القط ما لا ادعى أنه لا منافع له فيه فإنه يقبل قوله ويصح شراؤه منه والفرق ظان أن البينة إذا كانت عن الالتقاط يعرف حدوها لا بسبب الملك
 لما بينا من أصالة الحرية ولم يظهر يدل على خلافها وأما بدعي الملقط فانهما يقض بالملك لأن الظاهر أن من يده شيء وهو متصرف فيه تصرف **الثاني**
 العبد فانه ملكه ولم يعرف حدوها بسبب كسبه حتى يملك وأما المال الملقط فانه يحكم للملقط به إذا ادعى ملكيته لأن المال في نفسه مملوك وليس دعوى **الثالث**
 لأن المال في نفسه مملوك وليس دعوى ملكيته أخرج له عن صفة المال وأما اللقيط فانه حر ظاهر وفي دعواه تغيره هذه الصفة فافترقا فلا يجوز القياس لأن
 غير بدل اللقطة حكم لصاحبها بالرق إذا ادعاه بناء على الظاهر الذي سبق ولا فرق بين أن يكون المحبته مبررا أو غير مبرر ولا بين أن يكون مقرا أو منكرا إذا لا غير بكذا **الوجه**
 فلا يفرقه ولا يكره وهو أصح جمل الشافعية والثاني أن كان مبررا منكرا افتقر مدعي حرة إلى بينة لأن كماله حكا واعتداف في الجملة قال بعض الشافعية **الوجه**
 مبنيان على الوجهين في المولود إذا اتفاه اثنان ولا قاتل هل يؤمر بالانتساب السن التمييز أمر ينتظر إلى أن يبلغ وفي أن الخنثى المشكل هل يراجع بين التمييز أو ينتظر
 إلى أن يبلغ ثم يحلف المدعي في حالة هذه الخطر بشأن الحرية وهل التحليف واجب استحبابا فثبت قوله بأن يحكي الوجوب عن نص في مسئلة لو بلغ الصبي
 صغيرا **الثاني** أن كان المدعي الملقط قال قول قوله مع البين لأصالة الحرية فيه وإن كان مدعي دية غير الملقط وهو صاحب يد وعكنا له بالرقية ولا كان القول قول الدعي
 ولا يقبل قول الصغير إلا أن يقيم بينة على الحرية لا فاقده حكما برقة في حال الصغير فلا يرفع الحكم إلا بحجة لكن لم تحلف المدعي وهو أحد قول الشافعية والثاني أنه
 يقبل قوله إلا أن يقيم مدعي الرق بينة على دية لأن الحكم بالرق إنما يجرى حين لا قول له ولا مناعة فادعاه معتبر القول فلا بد من إقراره أو البينة عليه كالأدعي
 مدع رق بالغ وهما كالأوجهين فيما إذا التحق صغيرا فبلغ وانكر والوجهان في السلبين منبسطا على القولين فمن حكم بإسلامه بإحداهما أو بالشا ثم بلغ وأمر بالكنز
 يجعل مرتدا أو كافرا أصليا ويقال أنه لأن صار من أهل القول فراجع إلى قوله ولا ينتظر إلى ما حكما به من قبل **مسئلة** لو ادعى من اللقيط أو غيره من الصبيان
 المجهول النسب بلغ ولا بد له عليه لم يقبل دعواه إلا بالبينة لأصالة الحرية فلا يقر إلا بحجة أما الوادعي بنية لم يقبل وإن لم يكن له عليه بد إذا لم يده الحد والفرق
 أن في دعوى النسب قبولها مصلحة للطفل وإثبات حق له ومنها في القبول ضرورة وإثبات دية عليه لأنه لا يثبت في الظاهر فليس يقول قول المدعي قوله الظاهر
 والحرية يحكم بها ظاهر ولو كان له عليه بد فادعي حرة فقد بينا أنه يحكم له بها إذا لم يكن ملتظا على الخلاف فإن بلغ الصغير وأقر بالرق لغیر صاحب اليد لم يقبل
 وإن ادعى صغيرا إذا كان من وجهه ويستخذه هل له أن يشهد بالملك للشافعية وجهان وقال بعضهم إن سمعه يقول هو عبد أو سمع الناس يقولون
 أنه عبد شهد بالملك إلا فلا ولو كانت صغيرة في يدان فادعي نكاحها فبلغت أنكرت قبل قولها واحتاج المدعي إلى البينة ولا يحكم في الصغير بالنكاح و
 أصح وجهي الشافعية والفرق بين بينة بين الملك البينة الجمل والذلة على الملك يجوز أن تولد المولود وهو مملوك ولا يجوز أن تولد وهي منكوبة فالنكاح طاري
 بكل حال فافتقر إلى البينة والثالث لهم أنه يحكم بالزوجه قبل البلوغ **القسم الثالث** أن يقيم مدعي دية بينة إذا ادعى مدع رق الصغير الملقط أو المجهول
 نسبه وأقام بينة فلا يخلو ما أن تشهد البينة بالبند أو بالملك أو بالولادة فإن شهدت بالملك أو بالبند لم يقبل فيه إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولو شهد
 بالولادة قبلت شهادة المرأة الواحدة أو الرجل الواحد لأنه لا يطلع عليه الرجال حيث يحتاج مدعي الرق إلى البينة فالأقرب سماع الشهادة بالملك مطلقا
 أو الرق مطلقا ولا كفالة بهذه الشهادة في ثبوت الملك المطلق والرقبة المطلقة كالو شهدت بالبينة على الملك دار أو دابة وشبهها ما كان كفى الإطلاق كذا هنا
 وهو أحد قول الشافعي ولخاند ما لم يرد ذكره الشافعي في الدعوى البينة في القديم والثاني وهو الذي ذكره في كتاب اللقيط أنه لا يكتفى بها إلا بالانسان

في أثر المقيط على نفيس

مظاهر الدار مبلغ واعترف بالكفر بجعل كافر أصليا على الأصح وأصحها عند من يقول أصل الأقرار وثبوت أحكام الأقران مطر وتخصيص القولين بأحكام النصفان السابقة واحد القولين المقتول أحكامها المضمولة كان ما يقتضيه ربه وينتفع بغير غيره لأنه لا يمتنع فيه إلا أن لا يرق نفسه لا خان ضرر جرمي بالغير ولا ذلك الأحكام مرق الرق فإذا قبلنا أقراره في الرق الذي هو الأصل وجب لقبوله أحكامه التي تفرقه له وأصحها المنع في الأحكام التي بغير غيره وتخصيص القول بالأحكام التي بغيره كالواقف بال على نفسه وعلى غيره فانه يقبل عليه ولا يقبل على غيره وبهذا قال أبو حنيفة وعن أحمد وإبنيان كالقولين قال بعض الشافعية وهذا القولان مع القبول في أصل الرق كما يقول فيما إذا أقر العبد بغيره بوجوبه بقطع والماله يده يقبل أقراره القطع وفي المال خلاف وأصحها هذه الطريقة قالوا يقول الشافعية الزام الرق قولان معناه في الزام الحكماء الرق ففي قول يلزمه لكل وفي قول يقتضيه علم ما لم يلقوا وأما قوله ما الرق يقبل الأقرار ففي بعض الشرح نفسه بالأحكام التي يلزم الأقرار والعبد جميعا قال بعض الشافعية لا يسقط بهذا الأقرار ما الرق يقبله من حقوق الأديين وطه بعض بعض الشافعية قول التفصيل بين ما بضره وبين ما بضر بغيره في المستقبل أيضا فخرج من ذلك ثلثة أقوال أحدها القبول في أحكام الرق كلها ما مضى مستقبلا والثاني تخصيص القبول بما بضره والمنع فيما عداه ما مضى مستقبلا والثالث تخصيص المنع بما بضر بغيره فيما مضى القبول فيما عداه والأقول الثلاثة متفقة على القبول فيما عليه ويتفرع على الخلاف مسائل ذكرها الآن بعون الله **مسألة** إذا بلغ المقيط وكان نفي ثمة قدمت على نفسه عقد النكاح ثم أقرت الرق فبطل ما اخترناه من القبول مطلقا فهذا جارية بحيث يكره أن يسقطها فالنكاح صحيح في حق الزوج لأنه لا يبطل بغيره أقرارها ويكون سدا بالنسبة إليها فإن كان قبل الدخول فلا شيء على الزوج لأن أقرارها بفسا نكاحها وانما تروى بغيره لأن سبدها والنكاح الفاسد لا يجب المهر فيه لا بالدخول فإن كان أقرارها بعد الدخول بها لم يسقط مهرها وكان عليه الأقل من المهر والمثل وبه قال بعض الشافعية لأن المسمى كان قبل فالتوقيع ينكر وجوب الزيادة وقولها بغيره مقبول في حقيقة أن كان الأقل من المثل وسبدها بغيره بفسا النكاح وإن الواجب من المثل فلا يجب كثر منه وقيل بعض الشافعية أن قلنا يقبل أقرارها بما بضر بالغير يجب من المثل للمقر له فان كان قد سلم إليها المهر استرده ان كان بائنا والراجع عليها بعد العتق وعن أحمد وإبنيان أحدهما كافتدائه أو لا والثاني وجوب المسمى في النكاح الفاسد يجب فيه المسمى قل أكثر لأقرار الزوج بوجوبه وأما الأول فانه لم يرد أن الزوج ظن الحرية ولا يثبت الرق في حق أولادها بأقرارها وهل يجب قيمته على الزوج الأقرب لعدم ربه قال أحمد وبعض الشافعية لا نه لو وجب لوجب بقولها ولا يجب بقولها لم يمتنع على غير ما قد قل بعض الشافعية بناء على قبول قولها بما بضر بالغير يجب على الزوج قيمته للمقر له ويرجع عليها بالقيمة إن كانت في المهر غير وفي الرجوع بالهر للمشافعية قولان وهل تعتد عدة الأماء بناء على هذا القول لا ظهر عندهم ذلك لأن عدة الأمه بعد النكاح الصحيح فإن نكاح الشبهة بفسا المحرمات كالنكاح الصحيح والثالث أنه لا عدة عليها إذا كان نكاح ولكن تنبر ويقر واحد لكان الوطى قال الجوهري يجب طرده هذا التردد في كل نكاح شبهة على امتناع **مسألة** إذا قلنا لا يقبل أقرارها بما بضر بالغير لم يحكم بانفسا النكاح بل بطرده كما كان قال الجوهري ولا فرق بين الماضي والمستقبل ولم يفرق فكانا نحيل النكاح في حكم المستوفى للقبوض فيما تقدم وعلى هذه القاعدة ثبنا أن المرد أوجد الطول بعد نكاح الأمه لم يقض أن تنقاع النكاح بينهما واستند ذلك بعض الشافعية فقال إن كان الزوج من لا يجوز له نكاح الأماء فيحكم بانفسا النكاح لأن الأولاد الذين يولد لهم في المستقبل أرقاء فليس له الثبات عليه ومنع بعضهم من انفسا النكاح لأن شرط نكاح الأمه لا يعتبر في استدها من المعتد ما مضى في ابتداءه وأطلق أصحاب الشافعية أن الزوج بفسا نكاحه لأن حقيقة فصل حكمنا بالرق في الحال والمستقبل وقال بعضهم هذا مفروض فيما إذا نكح على ابتداءه على الحرة فان نكح الحرة ولم يجرى طرأ فخلت بينهما بطل كرموضه **مسألة** إذا قلنا لا يقبل الأقرار بما بضر بالغير لم يحكم بالبر لو أقرت بالرق واشتد للزوج الحجة ففسخ النكاح قبل الدخول فلا شيء عليه فظهرنا العقد وإن كان بعده فغلبه قوله الأمر من المسمى من المثل لأن المسمى كان قبل لم يقبل أقرارها على الزيادة عليه وإن كان من المثل أقل للمقر له لا بد من كثر منه وإن قال بعض الشافعية عليه المسمى فان طلقها بعد الإجازة وقبل الدخول فعليه نصف المسمى ويشكل أن المقر له يزعم فسا العقد فإذا لم يكن دخول وجب له بطلان شيء فان كان الزوج قد صدق إليها بطلب مرة ثانية وأما الأولاد منها فالذين حصلوا قبل الأقرار حررا ولا يجب على الزوج قيمته لأن قولها بغيره مقبول في الزامه وأما الحادث بعد فهم أرقه لا نه وطه ما على علم بانها أمه قال الجوهري هذا ظاهر فيما إذا قبلنا الأقرار بما بضر بالغير في المستقبل أما إذا لم يقبل فيه ما مضى مستقبلا فنجد أن يقال بغيره حقا الحق الزوج فان الأولاد من مقاصد النكاح كما أنا أمنا النكاح صيانة للحقة والوطى سائر المقاصد ويجعل عند الشافعية القول برقم لأن البعل هو موهوم فلا يجعل مستحقا بالنكاح بخلاف الوطى في زوجه أيضا فإذا أمنا النكاح تسليما إلى الزوج تسليما للأماء وتسليما للمأثر ولا ينكح بتعطيل المنافع على المقر له والظاهر الثالث والأعظم الضرر على الزوج فاختلعت مقاصد النكاح وبخالف المولد لما ذكرنا أنه موهوم ولما العدة فان كانت عدة الطلاق الرجعي نظر أن طلقها ثم أقرت فعليها ثلثة أقراء وله الرجعة فيها جميعا لأنه قد ثبت في ذلك الطلاق فليس له إسقاطه بالأقرار وإن أقرت ثم طلقها فوجهان للشافعية أحدهما وهو الذي عول عليه كثر من الجواب كذلك لأن النكاح أثبت لمحق الرجعة في ثلثة أقراء والثاني أنها تعتد بقرير عدة الأماء لأنه أمر متعلق بالمستقبل فاشبهه إقرار الأولاد وإن كان الطلاق بائنا فاصح الوجهين عندهم فيه كالحكم في الطلاق الرجعي لأن العدة فيها لا تختلف والثاني أنها لا تعتد عدة الأماء على الإطلاق لأنها محكوم برقمها وليس للزوج عرض الرجعة وأما عدة الوفاة فاشبهه إقرار الأماء نص عليه الشافعية ولا فرق بين أن تقر قبل موت الزوج أو بعده في العدة والعرض بين عدة الوفاة وعدة الطلاق إن عدة الطلاق حق الزوج وأما وجبت صيانة المأثر الأخرى أنها لا تحب قبل الدخول وعدة الوفاة حق الله الأخرى لها بحيث قبل الدخول فقبول قولها في انفسا عدة الوفاة لا يلحق ضررا بالغير وللشافعية وجه آخر أنه لا يجب عليها عدة الوفاة أيضا لأنها ترغم بطلاق النكاح من أصله وقلنا ما الزوج فلا معنى لمراعاة جانبه بخلاف عدة الطلاق وعلى هذا أن جرى دخول فعليها الاستبراء وهل هو بقره واحد أو بقرين على ما سبق في التفرع على القول الأول وإن لم يجر دخول حمل أنها تستبرأ بقره واحد كما إذا استبرأت من مرة واحدة والثاني أنه لا استبراء أصلا لأننا حكم بالنكاح لمحق الزوج وقد انقطع كل حقوقه وهي المقر له بقوله لا نكاح ولا دخول ثم الاستبراء **مسألة** لو كان المقيط ذكرا مبلغ ونكح ثم أقر بالرق فان قبلنا أقراره مطلقا قلنا هذا نكاح فاسد لأنه بعد نكح بغيره لأن سبدها لا يبرهن عليه أن لم يكن قد دخل

مستجاب

المیشت برین
وہی بچا

فما هي الجمال

فصل فی الجہان

[illegible]

40

پنج گنا

في شرائط الجمل

كتاب الجمل

بالآية ويدخل تحت الرجل من الزهدة والحر والعباد الصبر والسلم الكافر قطعاً عن غير رد العبد المسلم وعلى أشكاله ويدخل تحت العبد المجنون على أشكاله بنشأ من غيره
اشتراط البيع الشرط بالقصد الشرط بالعقل ومن اشتراط عدم التبرع ويدخل تحته أيضاً الوحد المتعدد **مسئلة** لو كان للموض شيئاً لا يصح له الكفاية فكما لو
قال من يبيع عدياً رضاً قال فقل كذا فله عدي فلان كان عبده مسداً أو فله النصف لفلان ففي دخول الكافر أشكال بنشأ من العمود الكمال للكافر ومن غيره
صحة ملكه الجمل يكون من غير تصرف للفظ عن عمومته فان قلنا بالدخول ففي ملكه أشكال أو غير العبد في مثل بيشة القيمة أو لا أشكال **الركن الثالث**
العمل بشرط منه ان يكون محللاً لا يقع الجعالة على المحرقة ولو قال من ذنا أو قتل أو سرق أو ظلم أو شرب خراً أو أكل محرماً أو غصب عجزاً لك من الأضال المحرقة فله
كذا يجمع ولو قيل الجعول له ذلك لم يستحق العوض سواء كان الجعول له مقبلاً أو محملاً ولا يعلم فيه خلافاً بشرط أن يكون مقصوداً للعقلاء ولو قال من يستغفر
من بجله ودماءه في الفرائد وحفره لوطه ان يشرطها أو غيره فذلك لا يبعد العقل مقصوداً ويرجع بشرط أن يكون واجباً فلو قال من صلى الفريضة أو صام
شهر رمضان فله كذا يرجع لأن الواجب لا يصح أخذ العوض عليه **مسئلة** لا يشترط في العمل العلم الجماعاً لأن الغرض الكلية الجعالة بتدليل العوض عما لا يكون
التوصل بعقد الأجرة البهائية فلا يجوز الأجرة عليه من الأعمال كونه مجهولاً لا يجوز عقد الجعالة عليه لأن مسافة رد الأبق فله تعرف فتدعو الحاجة
إلى إيمان الجعالة فله كذا في احتمال العامل فانه احتملت الجعالة الغرض لتخصيل زيادة فله جمل في الجعالة الأولى وهل يشترط الجمل في العمل لا يجمع
العدم فله قال من خاطبني فله درهم أو قال من حج عني أو من يبيع عدياً من يبيد فله ما يبيع واستحق العامل الجمل لأنه إذا خازم مع الجمل مع العلم أو لا يتقار
الغرض فيه وهو أصح وجهي الشافعية ولهم وجه آخر أنه لا يجوز الجعالة على العمل المعلوم وإنما يبيع على المجهول لا يمكن التوصل في المعلوم بالأجرة وهو غير جليل لعدم
المنافاة لا استبعاد في التوصل بأمرين وأما لو قيل المعلوم بالمدة المعلومه فقال من يبيع عدياً الأبق من البصرة في الشهر فله كذا فالأمر الجواز ومنع
بعض الشافعية لا يكره ذلك **مسئلة** لو قال من رد علي مالي فله كذا فله من كان المال في يده نظراً فان كان في يده من يدا كلفه وموته كالعبد الأبق
استحق الجمل لأن لو كان كالداهم والذات فله لأن ما لا كلفه فيه لا يقابل بالعوض ولو قال من رد لي علمي فله كذا فله من أن في يده لو استحق الجمل لأن له
واجب عليه بالشرع فلا يجوز أخذ العوض عليه ما لو كان في يده غيره فله عليه استحق لأن العامل لا يجمع مشقة في البحث عنه وأعلم أن كلاً يجوز الاستحقاق عليه يجوز الجعالة
فيه ويعتبر فيها يجوز الجعالة فيها بمنزلة جواز الأجرة سوى كونه معلوماً ولو قال من رد عدياً أو جازني فله دينار يصح جعله لأن الجعالة غير ضارة في الجعالة فلا
عقد الأجرة على ذلك بجعالة العمل المطلبة للأجرة **الركن الرابع في الجمل** **مسئلة** يشترط في الجمل أن يكون مملوكاً صاحباً للعامل معلوماً ولو
جعل لا يصح ملكه كالكلب أو غيره وأما العذرة وسائر ما لا يملك فيصح العقد به يستحق العامل شيئاً لا يسمى ولا غيره نعم لو توهم العتق من ذلك لا يستحق
فالأجرة بالجرة الشل لا تعتبر مشرعاً بالعمل لا يصح أن يكون عوضاً وهو مقدر فاستحق لجرة مثل عمله ولو كان الجعول محرماً لم يعلم مثل أن يقول من رد عدياً
فله ما في هذا الدين أو في الوقت أو ملى يدي كان ذلك خيراً أو ما يملك وجب لجرة الشل قطعاً ولو كان ما لا يقع المعادضة عليه كجبة من خنطة أو زبدية أو جمل
استحقاق ذلك خاصة وعدم استحقاق شيء السبه وشرطاً كونه مباحاً بالنسبة إلى العامل لأن الملك يقع له فإذا لم يصح له ملكه لم يصح العقد وقد سبق ذكره **مسئلة**
لا يجوز أن يكون العوض مجهولاً بل يجب أن يكون معلوماً بالكل والوزن والعقدان كانت لعادة جارية بعده كالأجر فلو كان مجهولاً فسد العقد وجب العمل
أجرة الشل لا تقلد الحاجة إلى احتمال الجعالة فيه والفرق بينه وبين العمل جواز أن يكون مجهولاً ودعوا الحاجة إلى كون العمل مباحاً ولو كان الغالب لا يعلم
الأبواب الضال فلو شرطنا العلم لزم المخرج وعدم دعوا الحاجة إلى كون العوض مجهولاً وإيضاح العمل في الجعالة لا يصح إلا ما فله من الجعول معلوماً وليس كذلك
العوض فانه يصير وجود العمل لازماً فوجب كونه معلوماً وإيضاحه فانه لا يكره برغب أحد العمل إذ لم يعلم الجمل فلا يحصل مقصود العقدان بشرط جعل الجعول كالأجر
قال من يبيع عدياً الأبق فله ثوباً وذاتاً أو قال لغيره أن رد عدياً فقل أن رضيك وأعطيت شيئاً فسد العقد وجب العمل أجرة الشل وكذا لو جعل العوض
خراً أو خنزيراً أو كانا واحداً سلبين أو جعل العوض شيئاً مقصوداً فسد العقد وجب لجرة الشل أيضاً ولنا شافعية هنا احتمالاً لأن أحدهما يخرج على العوض
فيما إذا جعل الغصوب صلاً فاحتج برجع في قول في قيمة ما يقابل الجمل وهو أجرة الشل في قول في قيمة الشيء والثاني القطع بأجرة الشل لأن العوض
وكن في هذه المعاملة تجاللت الصداق ولو قال من رد عدياً فله ثيابه أو سلبه فان كانت معلومة أو وضعتها بما يبعد العلم فاللوازم الشرط والأفلاحة
الشل ولو قال من رد عدياً فله نصفه وربعة فالأقوى الجواز للأصل وهو أحد وجهي الشافعية والثاني المنع وهو قريب من مستحج الموضع بجره من الموضع
الترقيق بعد النظام **مسئلة** لو قال من رد عدياً من بغداد مثلاً فله دينار يصح عندنا وهو أصح وجهي الشافعية فان رده من نصف الطريق استحق
نصف الجمل فان رده من ثلثه فله الثلث لا نه عمل نصف العمل أو ثلثه فكان له من الجمل مقابل عمله وان رده من مكان أبعد لم يستحق زيادة لأن المال لا يكثر منه
فيكون العامل فيه متبرعاً بالزيادة فلا عوض له عنها ولو رده من غير ذلك البلد لم يستحق شيئاً لأنه لو جعل رده منه شيئاً فاشبه ما لو جعل رده منه شيئاً فله
جاء به ولو قال من رد عدياً فله كذا فله واحد ما استحق نصف الجمل فله بعض الشافعية وعندنا في غير نظر ما لو كان الجمل شيئاً يتساوى أجزاؤه وتصلب
عليها بالتسوية لتساوى العمل فيها كان الحكم ذلك ولو قل لا شئ أو رد عدياً الأبق فله كذا فله واحد ما استحق النصف لأنه لو يكثر من ذلك لأنه
الجمل لا شئ فسد جمل كل واحد منهما النصف على نصف العمل فيكون كل واحد منهما في النصف الآخر ولو قال لهما أن رد عدياً الأبقين
فله كذا فله واحد ما استحق الأربعة ويشكل بأن الأثرام متعلق بالرد من ذلك البلد ورد العبد ولو تفرع الجعالة على العمل لا استحق النصف
نعم من ذلك البلد في نصف الطريق النظر إلى كون الباقي برافعا أو غير رافع كافي للأجرة **مسئلة** لو قال من رد عدياً فله كذا فان رده في
كان الجمل بأسره له وان رده أثنان كان بينهما بالتسوية وان رده جماعة شتره الجمل بينهم كذا ذلك الصديق لفظه من على كل واحد من هذه الرأيت لو قال
أن يرد عدياً فله كذا فله واحد ما استحق على عدياً أو شئ وان تعاونوا في العمل ان العمل أصلاً مجهول فلا يظن مقتداً في التوزيع فالعوض الشافعية
والعقد خلا من بل يوزع الجمل على قدر العمل كالأجرة لا أنما تدفع الجمل إليهم عند تمام العمل فيجوز فلهما نصيب العمل فيوزع على أجور أمثالهم **مسئلة**
يجوز أن يخصص الجمل لغيره كالجور بغيره فلو قال أن يرد عدياً فله دينار ورد عدياً فله دينار فله غير لم يستحق الزاد شيئاً لا يتبرع به ولا يرد له ولو قيل

أحداهما

كتاب الحجارة

اشكال وكذا لو كان الصبي يلبي لا يعلم على شكل كالوطيل بعد فلم يجد اما لو كان الصبي في اثناء التعليم فانه يستحق اجر ما علمه لو قوع مسلما بالتعليم بخلاف ذلك لا يوق
 فان تسليم العمل بتعليم الابن وهذا ليس عليه تسليم الصبي ولا هو في ذلك ولو منع له من التعليم فلم يعلم اجرة الشئ لما علمه ولو قال ان غنيت في هذا الفصل فلا
 دهم فحاط بعضه فان تلفت بدا غنيط لم يستحق شيئا وان تلفت بدب لثوب بعد ما سلم اليه استحق من الاجرة بنسبة ما علم **مسئلة** لو جاء سيد في
 صالته او لقطته او ثوبه بخطا وطالبه بالعوض فانكر ان ذلك شرط لبعائه وقال لم اجعل لك شيئا فانك تقول قول المالك لاصاله عدله والشرط ولو اتفقا على العمل
 في قدما العوض فانك تقول قول المالك لانه منكر لزيادة وقال الشافعي يتحققان وبقيت حرة الشئ كما لو اختلفا في الاجارة وثن البيع والاصار بعد ما سوع ونو
 اختلفا في عين العبد الذي شرط في العوض فقال العامل بشرط في العوض في العبد الذي دونه وقال بل بشرط لك العبد الذي لم يرد به فانك تقول
 المالك مع اليقين لان ادعى عليه شرط العوض في هذا العبد فانك والاصل عدم ذلك لو قال المالك شرط لك العوض على يد العبد فقال العامل بل على يد احد **الشرط**
 ولو اختلفا في جنس العوض فقال المالك بعيت لك عشرة دراهم وقال العامل بل عشرة دراهم فانك تقول قول المالك لانه كالتالي القدر ان القول قول المالك وبينه
 فاذ لعلنا المالك في الصورين كان له اقل الامرين من اجرة الشئ والقدر الذي قال الشيخ رحمه الله بجعل المالك يثبت عليه اجر الشئ ولو اختلفا في السبي
 بان قال حصل في يدك قبل الجعل فلا يجعل لك قال العامل بل حصل بعد الجعل فانك تقول قول المالك لانه لا صالة براءة القنة **مسئلة** لو قال من عتق
 الى شهر فله كذا صح فان جاء به الى شهر استحق الجعل وان خرج الشهر ولم يات به لم يكن له شيء لا لو بات بمباشرة وقال بعض الشافعية لا يجوز ان يفتقر هذا
 المدة محل بقصود العتق فانه ربما لا يظفر به في تلك المدة بضيع سعيه ولا يحصل عرض المالك وهذا كما ان لا يجوز تقدر مدة العتق ولو قال بيع عتق
 هذا او اعمل كذا في عشرة دراهم فان كان العمل مضبوطا مقدرا قال بعض الشافعية انه يكون اجارة وان احتاج الى ترمه وان غير مضبوط فهو جبال
مسئلة الاقوى ان هذا العامل على ما يحصل في يد المان يرد به بمانته ولو اختلف فيه على شيء لم يكن النظر يقتضي ذلك لاصالة البرية ثم اذا وقع اليد
 عن الدابة خلا ما في مضيقه فهو تقيضه ضمن نفقة العتق وعلقت الدابة مدة الرد على المالك لانه ملكه ويد العامل كيد لو كمل وقال بعض الشافعية
 انه يجوز على مكرى الجبال اذا هرب ما لكها وخلاها عنده وقال بعضهم يجوز ان يوق ذلك امر افضل ليه الضرورة وهذا اثبت العامل اليد عليه **الحج**
 فليتكلم مؤثرا وبويدة العادة وليس بشيء ولو قال لغيره ان اخبرني بخرج فلان من البلد فذلك كذا فاجبره فان كان له الاختيار عرض صحيح صحيح
 والا فلا وقال بعض الشافعية ان كان له عرض صحيح في غيره استحق الا فلا وهذا يقتضي ان يكون صادقا فان العرض يحصل به بخلاف ما اذا قال ان اخبرني
 بكذا فاني اطالبك فاجبره كاذبة قال ينبغي ان ينظر في ان هل يناله تعبد ولا **مسئلة** العامل ان رد الابن او الصالة او غير ما منه عتق يد لك فلا اخرج
 له وان بدل المالك له جعلا فان عتبه فعليه تسليمه مع الرد وان لم يعتبه وجب عليه لجر الشئ الا في رد الابن فان فيه اربعة دنانير فتمتها ان يعون درهما
 ان رده من خارج البلد وان رده من البلد فتمتها بنار فتمتها عشرة دراهم لا تقدم في رد دينة كروين عن الصادق عليه السلام قال الشيخ رحمه الله هذا على الافضل
 لا الوجوب والعمل على الرواية الاولى ولو نقصت قيمة العبد عن ذلك ففي وجوب الشئ اشكال وقال بعض علماء الحنابلة ان العتق الشار كذا ان رده من الصبر
 كان عليه بنار فتمتها عشرة دراهم وان رده من غير مصره كان عليه اربعة دنانير وفيه نظر لعدم الظفر بدليل عليه ولو استدعي الرد ولم يبدل لجر
 لم يكن المراد شيء لانه متبرع بالعمل **مسئلة** يجوز اخذ الابن من بعده وبه قال الشافعي ومالك احمد واصحاب الراي لا تعلم فيه خلا فان العبد لا يمين
 كاذبة بل بالحرب ومن اراداه واشتغاله بالفساد ما اثر البلاد ويكون امانته بده وان تلفت بغير تقيض فلا ضمان عليه لانه محسن فيشفي السبيل
 عليه فان وجد صاحبه وفقد البهائم اقام به البيهة واعترف العبد انه سبي وان لم يجد مولاة دفعت الى الامام او ناسبه يحفظه لصاحبه او يبيعه ان داه
 مصلحته ونحوه قال مالك واحمد واصحاب الراي لا نفر من لهم بخاله ليس للمنفقة به ولا تملكه بعد تربيته كانه يحفظ بنفسه فهو كضوال الابل فان يلحقه
 فسد في قول عامة اهل العلم وان باعه الامام لمصلحة راحله بغير فناء سببه واعترف بان قد كان اعنفه فالأقرب عدم القبول الا بالبيهة لانه لان
 ملك لغيره فلا يقبل اقراره في ذلك غيره كالو باعه السيد ثم اقر بعتقه وقال بعض العامة يقبل قوله لانه لا يجر الى نفسه نفعا
 ولا يدفع عنه ضررا وعلى ما اختاره من عدم قبول قوله ليس له المطالبة بتمتة اقراره بحربه لكن يؤخذ ببيت

والا لا يملكه لا يستحق له ظاهر وان عاد السيد فانكر العتق وطلب المال كان له الخلع لانه ما لا

منازع له فيه فيحكم له به صورة ما كتبه المصنف طاب ثراه ثم الجزء الثاني من

كتاب تذكرة الفقهاء يعون الله ويلو في الجزء الثاني عشر بتوفيق الله

المفصل السابع في الاجارة وذلك على يد مصنفه العبد

الفقيه في الله حسن بن يوسف الطاهر وقد فرغت

من تصنيفه وتسويده في ثالث جمادى الاولى

من سنة خمس وعشرين سبعمائة بالسلطان

والحمد لله وحده وبحمد الله

على سيدنا مولانا

محمد بن الزبير والره

الطاهر

المصنفين والمحدثين في الدين بآبائنا

كتاب الاجارة

استأجره ما لا يدرى سواء أحدث فيها حائما من عماره وشبهها ولا عند اكثر علماءنا وبقاى عطاء الحسن البصري الزهرى الشافعى ابو ثور بن المنذر والحداد
 الرايين لان عقد يجوز براس المال بخلاف زيادة كالبيع ولا بد كذا اذا جازت به مثل ما استأجر به جازا بالكثر والواحد لا عارة لا يقر الزاوية في مقابلته العماره وليست بها
 لا مانع قول العماره لا يقابلها جزء من الاجرة ولا اصل ولا ية وقال الشيخ مكران كان المستأجر قد أحدث فيها ولا يبرح حذبا جازا ان يوجهها فلا يجوز ان يبرح فيها ولا يبرح
 بسلام يصح فلم يبرح كل لورج في الطعام فقل قبضة يخالف ما اذ اعلم فيها لان الرجح في مقابلته العمل ولا يجره في الخفون المتاع قد دخلت من جهة لا ترى فيها ولو تلفت من
 غير استيفائه كانت من ضمانه على ما خصه لقياس على بيع الطعام بطان البيع ثم منه بالكلية متوارج ولا وهذا يجوز في الجدة على ما منع الحكم في الاصل وقيل لهم ما
 الرجح في مقابلته حمله طوقا اذا كسب الدار غسلها ونظفها فان هذا ما يوفى الاجرة في العادة ولا يجوز عندكم الزيادة بسببه عن الحد وانه ثلثه انه ان اذن له المالك
 في الزيادة جاز والام يجوز وكما ابن السبكي ابن سبويه رجا هذه عنكر الزيادة مطلقا في بيع ما لم يضمنه فان ابو حنيفة راجحة الرواية التي منع منها الاجارة
 باكثر مما استأجرها به انه ان جاز بانه يضمن بالزيادة وليس بشئ للقياس على ما اذا باع باكثر مما اشترى لم يضمن له الزرع **قال** لا يضمن له الزرع ولا يجوز ان يوجه السكن
 ولا الختان ولا الاجرة باكثر مما استأجره الا ان يوجهه بغيره اجرة ويجوز ما يقابل التفاوت وكذا لو سكن بعض المالك لم يجز ان يوجهه الباقي بزيادة عن كبر
 والجنس واحد يجوز باكثر لرواية الجلب من النساء في وقد تقدم **الحذر** لو استأجر شيئا لم يجز ان يوجهه ولو استأجره ليووجهه جاز كما لو استأجره ليووجهه وللشافعية
 وجهان **مسألة** لو قبل قبل على بيعه كخياطه ثوب ببناء حائط وشبهه جاز ان يقبله غيره باقل من ذلك ويكون الفضل له حل لا سواء عمل المتقبل فيه شيئا او لا
 سواء كان مال القبلتين من جنس واحد وجنسين فلا اصل وهو قياس مذهبنا جاز ان يقبله بمثل الاجر الاول او يوجهه بزيادة عليه كبيع وكاجارة غير
 وما رواه ابو حنيفة في الصحيح عن الباقر قال قال سالت عن الرجل يقبل العمل فلا يعمل منه بدفعه الى اخر يبرح فيقول لا بأس قال الشيخ رة لا يجوز ذلك مع اتحاد جنس المال فيما الا
 ابن يبيع فيه شيئا وهو رواية عن احمد بن محمد بن ابي داود على الصانع عن الصادق قال قلت له ان يقبل العمل ثم قبله من غلمان يعملون معه بالثلثين فقال لا يصلح ذلك لان
 تعالج معهم فيه قلت في ان يبرحهم قال فقال لا يعمل فلا بأس عن مجمع عن الصادق قال قال قلت له ان يقبل الشاب خيطها ثم اعطىها الغلمان بالثلثين فقال ليس يعمل
 فيها قلت قطعها واشترى لها الخياط وهو يحول على الكرامة جعابن الادلة **الوكيل** لا يصنف لادب كل عقد من يجازي بقوله العين على الرضا الباطن والعبارة العن
 عن لا يجازي جرت هذه الدار مثله او كبريك مده كذا بكذا ثم يقول المستأجر على الاصل قبلت واستأجرت واستكرت لا يكفي ملكك من غير اضافة الى المنفعة
 اما لو قال ملكك سكتي هذه الدار بكذا سنة صح ولو قال عرتك هذه الدار سنة بكذا فالوجه البيع ويجوز التحق الفصل في المنفعة **مسألة** الاجارة عقد يخلو
 بفعل المنافع وليست به عارية او قال الشافعى احد الاجارة نوع من البيع لانها تملك من كل ثمنها صاحبه في بيع المنافع والمنافع بمنزلة الاعيان لا يصح تملكها في حيا
 الحيوة وبعد الموت تفهم بالبدل الا خلاف يكون عوضا عينيا ودينا وانما الاختصاص بسم كما خص بعض البيوع باسم كالصرف السلم وهو غلط لان البيع مختص بنوع يقبل
 الاعيان اذا ثبت هذا فلو قال لا يجازي بعتك منفعة هذه الدار شهر ابدل بسم يصح عندنا لما بينا من اختصاص لفظ البيع بالاعيان وللشافعية وجهان احدهما الجواز
 لان الاجارة مضممة في البيع واظهرهما عندنا المنع لان البيع موضوع للملك الاعيان فلا يستعمل في المنافع كما لا ينقد البيع بلفظ الاجارة **مسألة** لا تقوى ان المعقود
 عليه الاجارة المنافع دون العين نعم العين متعلقة بالمنافع وهو قول ابو حنيفة مالك اكثر الشافعية لان المعقود عليه ما يستحق بالعقد ويجوز التصرف فيه والعين
 ليست كذلك فان المعقود عليه المنفعة وعليه ينطبق حد الاجارة الذي صوب عليه الجوز وهو ان الاجارة عقد يقتضي تملك المنفعة عوض معلوم وان الاجرة في مقابل
 المنفعة لهذا ضمن المنفعة دون العين وما كان العوض في مقابلته فهو المعقود تحقيقه من الثوب مثلا يتعلق بمورد **مسألة** الاول صدقته لان يلبس **الثاني**
 القابضة الحاصلة باللبس لرفع الحذر **الثالث** نفس اللبس وسد بينهما واسم المنفعة يقع عليها جميعا ومورد العقد المستحق ما هو الثالث قال بعض الشافعية
 المعقود عليه العين موجودا تحقيقا فيكون الوجود التقديرى قوله جرت هذه الدار معناه منفعتها وهذا لو قال جرتك منفعتها جاز والتحقيق يقتضي ان الجار يملكها
 لفظه فان الاجماع وافق على ان العين لا تملك الاجارة كما تملك البيع والقابل ان متعلق الاجارة العين ليس المعقود عليه العين لاستيفاء المنفعة وعلى الحق قطع
 عن العين والقابل ان المعقود عليه المنفعة ليس ذلك لما يقول الحق فيقول العين لا تسلمها واسما الحكماء العقد المنفعة بها **مسألة** لو اضاف الاجارة الى المنافع ففما
 اجرتك حانف هذه الدار واجرتكها فالقوى المنع لان لفظ الاجارة وضع مضافا الى العين فلا يضاف الى منافعها ومبر قال الجويني من الشافعية ولا يفرق عندنا
 الجواز ويكون ذكر المنفعة ضربا من التاكيد كما لو قال بعتك عين هذه الدار ورفقها ببيع اشيع والفرق ظان لان البيع يتناول عين الدار ورفقها بخلاف الاجارة التي لا
 تضاف والمنافع ولو كان العقد لزمه وقال الرستم منك كذا فقبل جاز وعنى عن الاجارة والا كراه على اشكال اقرب المنع والشافعية يذهبون الى الاول **الركن الثالث**
مسألة يشترط في اجارة المالىة فلا ينقد الاجارة بما ليس بما كالحذر الحذر في شبهها والضا بط كل اصح ان يكون شافى لبيع صح ان يكون عوضا في عقد
 الاجارة لان عقد معاوضة فاشبه البيع وان يكون معلوما لان عوضه في عقد معاوضة فوجب ان يكون معلوما كمن المبيع ولا يعلم فيه خلا قال ابن النوى قال من
 استأجر اجرا فليعلم اجره والعلم يحصل بان شاهدة او الوصف في عقد البيع **مسألة** اذا كانت اجرة من المكيل والنوزون وجب علم مقدارها بما حال العقد
 للمعاذين لانهم يدرى نفعه من غير ان يدرى عن الضرر وما رواه مسعدة بن صدقة عن الصادق قال من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يستعمل اجرا حتى يعلم ما اجره وما
 يكفى لشاهدة كصبر من انعام مشاهدة وقبضه من فضة مشاهدة الاقوى عندنا المنع لما تقدم من انه عقد معاوضة فاشترط العلم بمقدار الثمن المتقد ما حد
 التقديرين كالبيع ولا منفاء الفرق معتبر بغيره بغيره والمنفعة طريقا ان احدهما ان في ذلك قولين كما اذا كان راس مال سلم جازا لان الجارة تنفذ بعد استيفاء
 المنفعة كما ينفع السلم بتعدد السلم فيحتاج الى الرجوع الى العوض فلو لم يكن معلوما وقع الشاجر ولم يعلم احدهما القدر المستحق وذلك غرض عظيم والثاني انه
 يجوز ذلك بولا واحد بخلاف السلم لان المنفعة جرت مجرى اعيان لانها متعلقة بعين حاضرة وتعلق بعدد فانها **مسألة** الاجارة تنقسم الى واردة
 على العين كما استأجر به بينهما اليكهما او ليحل عليهما شخصيا بعينه ليجتهد ثوبا او يبنى له جدارا والى واردة على الذمة كما لو استأجر به موصوفا للركوب وللحمل
 او قال الرستم منك خياطه ثوب ببناء جدار فقبل لو قال استأجرتك كذا او تفعل كذا احتمل قولان يكون اجارة واردة على العين للاضافة الى الحائض كل لو قال
 استأجرت هذه الدار وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني ان يكون اجارة في الذمة لان المقص حصول العمل من جهة المالك فكلما قال استحققت عليك كذا وانما

باكثر ما استأجره
 في رواية واحدة
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

الراجح

فِي حِكَايَةِ الْأَجْنَ

في المين

اسماء

لوفی مقدمہ

من الماء

فمبجك الوجل
الجر دهم
مطلومة

کتابخانه

صاين على ان ما جرى في ثمانى حج فعمل النكاح عوض الاجارة وبه قال الشافعي في حقه حال بوجيئة لا يجوز الا ان يختلف جنس المنفعة فيكون منفعة ما يتنفع به غيره ما
ولا يجوز ان يجرها بنفسه في اخرى لان الجنس الواحد يحرم فيه الشفعة وهذه النسبة في جنس بيلزم الربا ومنع الشافعية الحكم في الاصل ومن خصص ذلك بالبيع على ما منع
النسبة فيها بل كل منهما يملك في الحال جميع المنفعة في المدة لكن استيفاءها متعده دفعه ويطلب ما قاله بما اذا اختلف جنس المنفعة مع ان المنافع كلها جنس واحد على ان
تقدر المدة في الاجارة ليس بها جيل انما هو تقدير المنفعة ولو كانت باجيلا لم يجر فجنس من مختلفين ايم لا يكون مع الدين بالدين وعند الشافعية لا ربا في المنافع الا
حتى لو اجره في منفعة اخرى جاز وكذا لو اجره في اجرة لا يشترط القبض المصلحة لو اسما جاز بقدر معلوم من الخطر والشعر وتضييق في السلم
جاز ولا يجوز ابطال من اجره عندا لا لا يجوز السلم في الخبر لعدم انضباطه وللشافعية قولان في جواز السلم فيهما جازيان هما ولو اجر الدار بعارها والدار بعينها
والارض بجرها وموتها لم يجر لعدم الضبط في ذلك كله اما الوبر والدار بله هم معلومة على ان يجرها ولا يجب ما انفق من الدراهم واجره بدراهم معلومة على ان
يصر فيها الى العارة فالاقوى جواز ومنع منه الشافعية لان العارة والصرف الى العارة والعلم في الصرف محمول وان كانت الدراهم معلومة اذا صر فيها الى العارة رجع بها
ولو اطلق العقد ثم انزل في الصرف الى العارة او تبرع به المستاجر جاز فان اختلفا في ذلك ما انفقه فالقول قول مالك والمستاجر اشكال في الشافعية قوله **مسألة**
لو اسما جرحا بطعامه كسوته فان قلنا ذلك علماء مع العقد ان لم يقدره بطل العقد لا فرق بين ان يكون ذلك في الخطر وغيره او قال الشافعي ابو يوسف و
محمد بن ثور وابن المنذر لان ذلك محمول على غير منضبط عند العقد فلم يصح لغوات الشرط وهو العلم بالقدرة ولا شأنا له على الغير لقبوله التفاوت والزيادة والنقصان
ذلك بنفسه في الشارح ويختلف كثيرا في القياس على عوض المبيع والنكاح وقال مالك بن النضر وروى عنه ابي بكر وعمر بن الخطاب في موضعهم اسما جرحا
الاجر لطعامهم وكسوتهم وان اجازا كان للعامل من النقص والكسوة ولا حجة في فعل من ذكره وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك الا في الخطر خاصة وعن احمد ثلث واثبات
كلا قولان الشافعية في ذلك محمول وانما جاز في الخطر لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف يجب من النفقة والكسوة على الرضاع ولم يفرق بين المطلقه
غيره ما لم يمتد الى غيره بل على طلاقها لان الرزق يجب نفقتها وكسوتها بالزوجين ان لم تزوج ولا يقع نعم قال علي بن ابي طالب لان المنفعة في الحضانة والرضاع غير
معلومة فجاز ان يكون عوضها كل ما لا يمتد الى غيره لان الواجب في الابنة النفقة باعتبار الولادة على الاب لا على جده لاجازة وثبوت حق على الاب يتوجه على اربعة
سبل ان يكون على سبيل الاجارة كمن لا يمتد دليل على عدم التقدير لا ينافي فجاز ان يكون مقدرا لهما بين الادلة وحيث يجوز ذلك ما روى العامة عن عتبة قال
كما عند رسول الله ففرطهم حتى بلغ قصر موسى قال موسى جرنفث في سنين او عشر اهل غفره فوجه طعام بطخر وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت لنحوه وعن محمد بن
قال كنت اجر لابنة غروان طعام بطي وعفرو فجزى غنيمته رحلى حطب لم اذروا واحدا ولم اذركوا ولا نه عوض منفقة فقام العرف فيه مقام الشبهة كنفقة الرجلان الكسوة
عرفا وهي كسوة الزوجات والطعام عرفا وهو الاطعام في الكفاية فجاز اخلافة كنفقة سائر المحض ما فيه من ما كان عوضا في الرضاع جاز في الخدمه كالامان ولا دلالة
في قصة موسى لانه شرط في النكاح الاستيلاء لان شرع موسى منسوخ فلا عبرة به حديث ابي هريرة لا اعتبار به لان فعله ليس بحجة ولا تم ان ذلك يقع على الوجه الشرع
بل كان على سبيل بيع المعاطاة من غير عقد شرعي يمنع ثبوت العرف مما ذكره **مسألة** لا فرق بين ان يسما جرحا بالنفقة والكسوة ويطلبها وبين ان يجعلها جزءا من اجر
فلو اسما جرحه بدراهم معينة بنفقة وكسوته واطعمها لم يصح عندنا لعين وجاز عند المجوزين لان الجمل الذي لا يرتفع بانضمام المعلوم الى المجهول ما لو جعل مال الاجارة
شيئا معينا وشرط له النفقة فالاقوى الجواز والطلاق وعين ما مع التعيين فله الانتفاء الجمله فيه ما مع الاطلاق فلا نه لم يجعله جزءا من مال الاجارة بل شرط له
سبيل الشبهة فلا تضييقا لهما لزوج الشجرة في البيع **مسألة** ان اسما جرحا بطعامه كسوته ونفقته وغير ذلك صح اجماعا وصفا كما يصف في السلم وان لم يشترط
صا ما لا كسوة ونفقة وكسوته على نفسه كذا النظر قال ابن المنذر ولا علم خلافا في ذلك وقد روى علماء وان من اسما جرحا بطعامه كسوته ونفقته في حوايج كانت نفقته
على اسما جرحا لان بشرط الاجرة والاقرب عندي في ذلك مع الشرط لا بد منه فاذا اسما جرحا بشرط له طعاما معينا وكسوة معينة لانه معلوم ويكون ذلك للاجير
ان شاء اكله وان شاء تركه لنفسه لو اسما جرحا بغيره لم يعلمها ولم يعين لم يصح وكذا لو اسما جرحا بدراهم معينة بشرط علقها ولم يعين ولو عين صح في الباين **مسألة**
لو اسما جرحه بطعامه ونفقته وعين قد صاعدا واطلق عند من اجازة وشرطها او وجب له على الرواية فاستغنى الاجير عن الطعام المستاجر بطعام نفسه واطعم
غيره او عجز عن اكل كل مرض غير له نفقة نفقته فكان له انضامه لهما لانهما عوض فلا تنقطع بالغير عنه كالدراهم وقد روى سليمان بن سالم عن ابي الحسن قال ان
عن رجل اسما جرحا بنفقة ودراهم متسا على ان يبعثه الى من يرضى فلما ان قدم اقبل رجل من اصحابه يدعوه الى منزله المشي والشهرين فيصيب عنده ما يفي به
عريفه المستاجر فينظر الاجير الى ما كان ينفق عليه الشهر اذ هو لم يدعه فكافاه به الذي يدعوه فمن مال الاجرة او مال المستاجر قال ان كان في مصلحة **مسألة**
فهو من ماله ولا فهو على الاجر وعن رجل اسما جرحا بنفقة وسما ولم يقر شيئا على ان يبعثه الى من يرضى فاما ان من مؤنة الاجير من غسل الشاب في الحمام فعمل من
قال على المستاجر **مسألة** لو احتاج الاجير الى رداءه لم يرضه المستاجر بذلك لانه بشرط له الاطعام الاصح امكن بل يرضه بقدر طعام الصائم بشرط به الاجير
ما يصلح له لان ما زاد على طعام الصائم لم يقع العقد عليه فلا يلزم به كذا في القدر اذا دفع اليه طعاما فاجبا الاجير ان يستفضل بعضه لنفسه نظرا فان كان
الموجود في الكثر من الثواب كمال قدر حاجته وبفضل الباقي وكان في تركه لاكل ضرر بان يضعف عن العمل فيقل لبنه من صنع الطبخة من كونه في الصورة الاولى لم يملكه
ما به بل ما جده اكل قدر حاجته وفي الثانية على الوجوه يرضى بعض ماله من منفعة منع منه كالحال اذا امتنع من علف الجال اما ان دفع اليه قدر الواجب من
زيادة او دفع اليه اكثر وملكه باه ولم يكن في تفضيله لبعضه ضرر بالموجر جاز لا نه حق له الا ضرر فيه على الموجر فاشبه الدراهم ولو قدم اليه طعاما فنهت تلف قبل
قبل اكله فان كان على مائدة لا يخضر فيها بطعام فهو من خمان المستاجر لا نه لم يملك اليه فكان تلفه من ماله وان خضر بذلك سلم اليه فهو من خمان الاجير لا نه سلمه
عوضا على وجه القليل فخرج عن المدة كالبية **مسألة** لو بينا انه بشرط تعلم في العوض فلم سلم اليه ثوبا وقال ان خطبة اليوم فلك درهم وان خطبة غد انفق
دراهم فان كان على سبيل الجعالة صح وان كان على سبيل الاجارة قال الشيخ رحمه الله يصح العقد فيهما فان كان خا طه في اليوم الاول كان له درهم وان خا طه في الغد كان
له نصف درهم وبه قال ابو يوسف ومحمد احدى في حكم الروايتين لانه متى وكل على عوضه لم يملك الا لو قال كل لو تيممه واستدل الشيخ بقوله المؤمنين عند
شرطهم وفي اخبارنا ما يحكي عن هذه المسئلة بعينها منصوصة وهي ان من اسما جرحا بغيره على ان يوافيها يوما معينا اعمله حرة معينة فان لم يوافيها في ذلك اليوم

الوارث مثل ذلك
والوارث

مكتبة الماس
المطابق

ما من شيء لك إلا ما

في شريط المكفحة

لو بعتك هذا الثوب بدينار

الانفاق
ان يبين
الدائنين
الطعام
قائد
اوانيق
عقبات
بقاء
منقوع
وان
مبا

كتاب الاجارة

بها وهو ينقصها والثانية التخلل بها لا ينقصها فذكر الحق اوله ان هذه كالحجزة فلا قوى صحة الاجارة كاستيجار الدار من طرفه فانه يبقا والى السكنى ووضع الشارع فيها ولا يجب تعيين جهة المنفعة بل المسارجر الانشغال بها فيها معا فكذا هنا وقاله الشافعية بناء على القول بجواز اجارها ان لا بد من تعيين الجهة لما ذكرنا من تغاير المنفعتين فان اطلق فسدت الاجارة وقال ابو حنيفة ان عين جهة لا تنفع جازت الاجارة وان لم يبين جهة لا تنفع فسدت الاجارة وكانت قرضا اما فساد الاجارة فلان المنفعة متعارضة وما كونهما قرضا فلان الانشغال بها انما يكون فائلا لا عينها فاذا اطلق حمل على العرف فيها وهو غلط لان الاجارة يتضمن الخلاف للمنفعة ودور العين فلا يعبر بها كاجارة غير الدار وبالحمل فسدت اجارها عادية الدار والدار بغير وكل اجارة عادية اجارة لا شتر لهما في تلك المنفعة لكن احدهما بعوض غير غير عوض الشافعية فالاول اعان اولي الجواز لانها مكرمة لا معاوضتها وما ذكره من نقص العين بالوزن بها ضعيف لا يغير الاعتبار ولا يثبت الشرع الى مثله **قوله** فليست الاجارة استيجار الاطعمة لثمنين الحوائث بها وهو ظاهر وجهي الشافعية لان ذلك ليس بمنفعة مقصودة والثاني لم يجوز ان لا يثبت الفضة **مسئلة** لا يجوز عقد اجارة على التخلل والشرع لا يستيفاء ثمرها لان الاعيان لا تسباع بعقد الاجارة ولو اساجر بها البشدين بها جلا بعلق عليها الثياب ويجعلها عليها او يسطها او يربط الدواب بها ولا يستغل بظلمها جاز لانها لو كانت مقطوعة جاز استيجارها لذلك فكذلك اذا كانت ثابتة وذلك بما في حال الثبات والانتفاع متعارفة فاجاز احداهما يجوز في الاخرى لانها شتر فجاز استيجارها لذلك كما مقطوعة ولا ينافي مقصودة يمكن استيفاءها مع بقاء العين فجاز العقد عليها كما لو كانت مقطوعة ولا ينافي يمكن استيفاء هذه المنفعة فجاز استيجارها كالحبال الخشب الشجر المقطوع وللشافعي قوله ان احدهما هذا والثاني المنع لانها منفعة غير مقصودة ولو اساجر جلا بعلق عليها الثياب جاز اجماعا لان منفعة مقصودة منه هل يجوز استيجار البعلا للاستيناس للشافعية جهان من جهات منها عرضا مقصودا ومن انتفائه وكذا الوجهان في كل ما يستانس بلونه كالتاوس وبصوته كالعندليب **مسئلة** لا يجوز استيجار الدار للدار والهمرة على الاقضية غيرهما لانها بمنفعة مقصودة مباحة تدعو الضرورة اليها فجاز المعادضة عليها وهل يجوز استيجار السباع على كلة البيع او على كلة بروج به السلعة ولا تنسب فيها الاقوى المنع لانه لا يفتقد ذلك لا عوض لها في مجرى العادة وهو قول بعض الشافعية لكنه قال بعضهم ان ذلك في المبيع المستقر قيمته في البلد كالحجر والجم اما الثياب العبيد ما يختلف قدر الثمن فيه باختلاف المعاهد من نجف بعضها من البياح بمزهد منفعة وفائدة فيجوز الاستيجار عليه اذا لم يجز الاستيجار ولم يلقوا البيع ثقب فلا شيء له فارتب بكرة الزرد وكثرة الكلام في التبع من المعامل فله اجرة المشاة ما توافقا عليه السباعون **مسئلة** لا يجوز استيجار الدار بوقت قطرة من الصلوة لان ذلك يقف على فعل الدار لا يمكن استخراج ذلك منه بغيره ولا يصح وقد لا يصح وبما صاح قبل الوقت وبعده وبه قال احد لا يجوز اجارة سباع البهايم والطير التي لا تصلح للاسطاد بها ولا يجوز استيجار كل حيوان يمكن الانتفاع به من غير انلاف كالاردى الحرد العبد وكل طييرة لها ظهر مثل ظهر البقرة الخجل الحرد وما اشبه ذلك فاما النعم فاما بئذ يقع منها بالدر والفسل والصوف والشعر وهذا اعيان لا يجوز تمليكها بعقد الاجارة وان امكن الانتفاع بها بوجه من الوجوه كانت المنفعة غير مقصودة فلا يجوز اجارها وللشافعية وجهان في اجارة الدار والدار بغير **مسئلة** لا يجوز استيجار ما لا منفعة فيه محله مقصودة في نظر الشارع فلا يصح اجارة كلب الهراش الخنزير وما ما يجوز اقتناؤه من الكلاب يصح به بئذ قيمة في نظر الشارع وله منفعة محله مثل كلب الصيد والماشية للزرع والحياطة لا يجوز استيجار هذه المناضع لانه يجوز عارضة لهذه المنافع فجاز استيجارها ولا يفرق بينه عندنا وكل ما يصح بيعه مما يبيع من الاعيان يصح اجارته وللشافعية وجهان احدهما يجوز لهذا والثاني المنع لان اقتناؤه لا حاجة به وما جاور للحاجة اخذ العوض عليه لانه لا قيمة بعينه فكذا المنفعة هو ثم وكما جاز استيجار الفهد البازي الشبكه المصيد والفرقة لدفع الفارق **مسئلة** فبين ان الاجارة عقد وضع لنقل المنافع دون الاعيان لكن في بعض الاعيان قد بينا ولها عقد الاجارة للضرورة والحاجة كاستيجار الحمام المشمل على استعمال الماء والملافة للضرورة اما ما لا ضرورة اليه فلا يستفاد بعقد الاجارة وهذا في الحقيقة مع اعيان معدومة بمجولة ويجوز ان يستاجر ركوة او خا ليجلس عليها فيما حتى يحقق له ذلك فيناخذ ولا يجوز ان يستاجر ركوة لياخذ منها السمات لا يجوز استيجار الاشجار لاخذ الثمار **مسئلة** اجمع هذا العلم على جواز استيجار الطير وهي المرفضة لقوله نعم كان ارضعكم فم فانه من اجور من واسه وضع النسي لولده ارضعهم وكان الحجة تشد في ذلك تدعو الحاجة الى قوة عائلته الى غير ذلك من الامور فلو انما يعيش علة ما الرضاع وقد يتعدى ذلك من فجاز العقد فيكبر من المنافع ويستحق جلا الاستيجار منفعة وعين فالمنفعة وضع للصير في حجره ليرتقيم لثمنه عصر حاجته العين اللبن الذي يتسرع الصبي انما جوزه واثباته استحسان اللبن لما قلنا من الضرورة ولو وضعه لاحتاج الى ثناء اللبن كل دفعة ذلك مشقة عظيمة ثم انما يصح بعد الحلب اللبن لا يملك المحلوب فسدت الحاجة الى تنويع هذا العقد ثم الذي تناول العقد الاجارة ما هو الا قرب من فعل المرأة واللبن مستحق بالتبعية لقوله نعم فان ارضعكم فم فانه من اجور من علق الاجارة بفعل لا باللبن ولان الاجارة موضوعا لاستحقاق المنافع فلو استحوها العين بالاصالة خرجت عن موضوعها فاذن اللبن مستحق بالتبعية لضرورة تدعو الى استيفائه منها الماء والدار استاجر وفيها بتر ماء يجوز الاستيفاء منها وهو وجهي الشافعية والثاني الذي تناوله العقد بالاصالة اللبن وفعلها تابع لان اللبن مقصود بعينه وفعلها مقصود لا يصال اللبن المقصود الى الصبي **مسئلة** الحضانة حفظ الولد وتربيته من كحلة وغسل خرقة ونظيفة وجعله في سريره ودربطه والحجاجة دعه هذا يجوز للابن يستاجر المرأة للرضاع والحضانة معا وان استاجر ما الحضانة دون الرضاع اجماعا لان ذلك منفعة محله مقصودة فجاز الاستيجار عليها وهل ان يستاجرها للرضاع خاصة دون الحضانة الا قرب يجوز الاستيجار للحضانة خاصة وهو وجهي الشافعية والثاني لا يجوز كالا يجوز استيجار الشاة لاداء السحله وهذا الخلاف بينهما فياذا قصر الاجارة على صرف اللبن في الصبي قطع عنه وضعت في حجره ونحوه واذا اطلق العقد على الرضاع فالأقرب عدم دخول الحضانة تحتها لانها منفعتان متغايرتان غير متلازمين فلا يلزم من الاستيجار على احدهما الاستيجار على الاخرى كالمواساجر الحضانة واطلوا لم يدخل الرضاع كذا العكر وهو احد وجهي الشافعية به قال ابو ثور وابن المنذر والثاني يدخل الحضانة فيها اذا استاجر للرضاع ولم ينف الحضانة وبه قال اصحاب الراي ايضا للعرف بان المرضعة تحضن الصبي وتحوطه تغسل خرقة ولا تطلق بغيره في العادة والعرف **مسئلة** شرط في هذا العقد مورد اربعة الاول ان يكون مدة الرضاع معلومة لانه لا يمكن تقدير هذا العمل الا بضبط المدة فان السوء والعلية ما يختلف **الثاني** معرفة الصبي بالمشاهدة لان الرضاع يختلف باختلاف الصبيان في اكبر والصغر والهمة والقساعة وقال بعض العامة تكفي معرفة الصبي بالصنف كالأرب **الثالث** معرفة موضع الرضاع لاختلاف لاغراض باختلاف المواضع

مسئلة لا يجوز استيجار الدار بوقت قطرة من الصلوة لان ذلك يقف على فعل الدار لا يمكن استخراج ذلك منه بغيره ولا يصح وقد لا يصح وبما صاح قبل الوقت وبعده وبه قال احد لا يجوز اجارة سباع البهايم والطير التي لا تصلح للاسطاد بها ولا يجوز استيجار كل حيوان يمكن الانتفاع به من غير انلاف كالاردى الحرد العبد وكل طييرة لها ظهر مثل ظهر البقرة الخجل الحرد وما اشبه ذلك فاما النعم فاما بئذ يقع منها بالدر والفسل والصوف والشعر وهذا اعيان لا يجوز تمليكها بعقد الاجارة وان امكن الانتفاع بها بوجه من الوجوه كانت المنفعة غير مقصودة فلا يجوز اجارها وللشافعية وجهان في اجارة الدار والدار بغير

لا يجوز
مسئلة لا يجوز استيجار الدار بوقت قطرة من الصلوة لان ذلك يقف على فعل الدار لا يمكن استخراج ذلك منه بغيره ولا يصح وقد لا يصح وبما صاح قبل الوقت وبعده وبه قال احد لا يجوز اجارة سباع البهايم والطير التي لا تصلح للاسطاد بها ولا يجوز استيجار كل حيوان يمكن الانتفاع به من غير انلاف كالاردى الحرد العبد وكل طييرة لها ظهر مثل ظهر البقرة الخجل الحرد وما اشبه ذلك فاما النعم فاما بئذ يقع منها بالدر والفسل والصوف والشعر وهذا اعيان لا يجوز تمليكها بعقد الاجارة وان امكن الانتفاع بها بوجه من الوجوه كانت المنفعة غير مقصودة فلا يجوز اجارها وللشافعية وجهان في اجارة الدار والدار بغير

في اشتراط قصر العوض

فان رضاءه في هذه المدة ويصعب رضاءه في غيرها لعلها ويخفى فلا يجوز **الرابع** معرفة العوض العلم بحقيقته فانه لا يجوز ان يعرض العقد فلو استأجر
 بنفقها وكسوتها واطلاقه فكان قد سبق اختلافه وبيننا ان مقتضى الدليل المنع وبه قال الشافعي وهو يوسف ومحمد قال ابو حنيفة يجوز ذلك في النظر خاصة وقال
 مالك لا يجوز في كل جبر **مسئلة** تكرار اجارة العمل للضرافيل ليس محرما عندنا انا وبه قال الحسن البصري ابن سيرين والشافعي في احد القولين لا يكره ان يرفع
 صاحب الحاجة يدعو السجائر كاجارة النظر للرضاع والبيوت في منها الماء ولا يمانع من شئ بالاجارة كسائر المنافع وتكاد يذهب الشافعي المنع
 وبه قال ابو ثور وحدث ابن المنذر واصحابنا لولا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع من العمل الذي يخلو من الولد فيكون عقد الاجارة لاستيفاء معين فلم يجز
 كاجارة الغنم لاختلافها بل هذا الوجه لا يجوز لان هذا الماء محرم لا يفتقره فمجرد اخذ العوض عليه كالميت والدم لا يجوز فاشبهه اللين في الضرع والنفق للكرامة والعقد ان كان
 هو لما كان سوغا ذلك للضرورة اليه دعا الحاجة فبها ما شئت استبدل اوقات الحيوان ولا يجب على مالك العمل ان يخلو فلو كان توبع بدل العوض لا تنفذ هذه
المسئلة ينبغي ان يوقع العقد على العمل بقدره بالمرة او المراتب العينية قال بعض العامة يوقع العقد على المدة وليس بجدا لان من اراد اطلاق فسر مرة او اقل
 مدة تزيد على الفعل يمكن استيفائها او قصر على مقداره فربما يحصل الفعل فيه ويتخذ ايضا طمعا مقدارا العمل فبشئ النقد وبالفعل الى ان يكمل في الاطراف حاشية
 كثيرة كالفعل بركة في بلد وتيسر غنمه فان منع هذا بقدره بالزمان المعين لا بعد المراتب واحدا وان منع من هذه الاجارة فانه قال الواجب ان لا يفسد ذلك لا يفسد
 من يطره لان ذلك بدل مال التحصيل منفعة مباشرة تدعو الحاجة اليها فجاز وهذا كلام متناقض ولا يابى ان يأخذ صاحب العمل هذه كرامة على ذلك وليس
 مكروها اجارة وقد خرج من منع من هذه الاجارة بان هذا الفعل اثر يتعلق باختيار الحيوان فلهذا لا يبرأ بغيره ان يبرأ فربما لا يبرأ وان اراد ان لا يحصل منه الولد
 وهو المقصود وهو غلط لان من استاجر لاختياره في فعل اختيارى في الوجوب الشرعي كسلب العدة والاختيار ان يقع الحياطة منه ولا يخلط فيها لايديها الماء لان
 ان القيمة للمشيء كما كان ذلك بالاجارة فكذا ما قالوا لو كان المقصود هو العدة على تسليم المنفعة المقصورة العقود عليها او اياها وقوعه مافا او غير فافق ووسيلة الى الغاية المقصودة
 فغير اتفاق **مسئلة** هل يصح استيجار بئر الماء لاخذ الماء منها الا في المانع نعم لو استاجر الدار وبها بئر ماء جاز له الاستيفاء منها للعادة ودخول الماء بالشيعة ولو
 استاجر قناة فان قصد موضع جريان الماء جاز وكان الماء تابعا يجوز الانتفاع به كما نقول في الرضاع اللبن تابع وجوز بعض الشافعية استيجار القناة للزراعة بما لها
 للحاجة القياسية لا بد من عليه عدم الاعلى قول من لا يرى الماء مملوكا فيكون القناة كالشبكة والماء كالصيد جواز استيجار بئر الماء للاستيفاء في بعضهم والاستاجر
 قوله القناة ليكون اختيارها جازوا ثم بينهم **مسئلة** شرط الماء للنفقة العدة على تسليمها لا يجوز استيجار الابن ولا الغنم من غير الغنم كما لا يجوز بيعه
 وكذا لا يجوز استيجار الاخر من التعليم الا على بصيرة الشارع وحفظه بالشرع واستيجار من هذا لا يجوز استيجار من يحفظ القرآن لتعليمه من لا يعرفه المنفعة لتعليمها
 فان وقع عليه قنا بقدره على التعلم والتعليم جاز الحصول للشرط وهو واحد وجه من الشافعية في ان هذا العمل عند عدم المنع لان المنفعة مستغنية من عبادة العبد لا يقيد
 التاجيل في الاخير هو **مسئلة** هل يثبت استيجار الابن لان تسليم المنفعة بثلثه تسليمه مطلقا ولو كان المستاجر يتمكن من تحصيل العمل فربما لا يجوز
 كذا الوجه البصري في اجارة واستاجرهما العمل الجواز كالباع والبيع المنفعة التسليم والحمل على الباع لا يقول به والغنم لوجوه ملكه للغنم فالاولى الجواز لا يكره
 في هذه وكذا لا يقر الجواز لو ابر من الغنم على تحصيله ولو ابر من الرضا للزراعة وكان لها ماء يشرب فيها بئر ماء من نهر وقناة ومطر في ثلث يتوزعها بالعادة حتى والا
مسئلة اذا اشترى النسيئة في العدة على الماء على اتمام منها ارضها ما دام من نهر او عين او بئر نحوها ومنها ارض لا ماء لها ولكن يكفيها المطر المعتاد
 والندوة التي تقيها من الثلوج المعتادة كعضد ارض الجبال ولا يكفيها ذلك فكيفما اشترى مياه الثلج والمطر في الجبل والغالب فيها الحصول ومنها ارض لا ماء لها ولا يكفيها
 الامطار المعتادة ولا تقيها من الثلج غلب الحصول من الجبل ولكن ان صاحبها مطر عظيم وسيل نادر فمكن ان تزرع ولا خلاف ان القسم الاول يجوز اجارته للزراعة اجارة للندوة
 على تسليم المنفعة فيها ما الثاني وهو المطر في الماء ما دام لها ويشرب من زيادة معتادة ما وفي وقت الحاجة كارض مطر التي تشرب من مادة النيل في ارض التي تشرب من
 زيادة كالكوكة وارض البصرة التي تشرب من نهر دجلة وارض مشق التي تشرب من بئر في ما تشرب من الاو من بئر الجارية من ما المطر وهذا القسم صحيح جازته قبل وجود
 الماء الذي يشرب به وبعد لان الظاهر وجوده في الحاجة اليه بناء على جريان العادة والتمكن في ذلك فان انقطاع ماء المطر والعين يمكن ان يكون لما كان الماء يحصى كمن
 لصحة المقدور فواحد قول الشافعية الثاني المنع لان السقي مجزوع في الحال والماء الموقوف لا يعلم حصوله ومنع حصوله لا يمنع حصوله في وقت الذي تمكن الزرع فيه
 ان لا وهو اخبار القفال من الشافعية وليس بجدا لان من القدرة على التسليم كقوله صحة العقد كالتسليم في العاكة الى اوانها واما ان الشافعي الذي يكون من الماء اليها فاذ
 ونحتاج الى مطر شديد كثير فيجوز او يكون شربها من دار لا يجرى الماء فيه فانه لا يجرى من نهر او غيره فانه لا يجرى من ارض ان اجارها للزراعة بعد وجود ما يستقيها
 صح لا مكان الاستيفاء بها فجاز اجارته كذا الماء الدائم وان اجارها قبل الزرع ولا العير بل خلق وكان مما يقع بها في غيرها فانه يصح العقد **مسئلة** لو استاجر
 ارضا للزراعة بعد ما عراها الماء ونحسرها بها وان كان قبل ان يعزلها عليها فان لم يزلها لم يضر وان كان الغنم حصوله جاز وللشافعية قول
 وان كانت الاجارة بعد ما عراها الماء ولم ينحسرها فان كان يجرى بها في اجارة وكذا ان كان ترده في ذلك العيرين وزواله مشكوك فيه وان كان يجرى بحسنه و
 الرضا مع العقد وقد نص الشافعي على ما شكل عليه من وجهين **الاول** قال صاحبنا شرط الاجارة عند التمكن من الانتفاع بعقب العقد وهذا لا يصح اجارة الدار
 الشهر الا في على مذهبه المانع من الانتفاع بعقب العقد **الثاني** وقوله الا في ارض ليست حاصلة وقت العقد لان الماء مانع منها فيكون اجارة الغنم واجب
 عن الاول بوجهين **الاول** قالوا موضع نفع الشافعي ان كان الاستيجار لوزاعة ما يمكن زراعته الماء كالا في زمان كان غير ذلك لم يصح الاستيجار **الثاني** وهو صحيحا
 عند فم فربما يزرع ويترك الماء فيها من مصالح العارة والزراعة وكان ابقاؤه فيها ضررا من العارة وانها فان صرح الماء بفتح موضع ينصب اليه او
 حضوره ممكن في الحال فحين يكون متكاملا لا اشتغال بالعمارة بهذه الوسطة فاشبه ما اذا استاجر او اشعرت به بفتح يمكن الاشتغال بنقلها في الحال فانه يجوز
 وحكي بعضهم وجهها في منع اجارة المزارع الشجرية بالاشجار بخلاف بيعها ولا ظهر عندهم الاول واما الثاني ففهم من قال التصور فاما ان كان قد ادى ارض قبل حصول
 الماء فيها وكان الماء صافيا لا يمنع زرع وجه الارض فان لم يكن كذلك فغير قولنا ان الغنم جندهم ومنهم من قطع الصحة اما حصول الزرع فاما ان لم يحصل فلا يزرع
 مصلحة الزراعة من حيث انه يجرى في الارض بقطع الطريق المنع فيها فاشبه استيجار الجوز واللوز بفتحها ولا يابى من عند **مسئلة** لو كانت الارض على شرطه وانظر ما لها

فان كان الماء جازوا في اجارة بئر الماء لاخذ الماء منها الا في المانع نعم لو استاجر الدار وبها بئر ماء جاز له الاستيفاء منها للعادة ودخول الماء بالشيعة ولو استاجر قناة فان قصد موضع جريان الماء جاز وكان الماء تابعا يجوز الانتفاع به كما نقول في الرضاع اللبن تابع وجوز بعض الشافعية استيجار القناة للزراعة بما لها للحاجة القياسية لا بد من عليه عدم الاعلى قول من لا يرى الماء مملوكا فيكون القناة كالشبكة والماء كالصيد جواز استيجار بئر الماء للاستيفاء في بعضهم والاستاجر قوله القناة ليكون اختيارها جازوا ثم بينهم

في وقت

يجز القدر استيعابا المنفعة فيه فلهذا لا يجوز بيعه في المانع من الانتفاع بعقب العقد

من لا يملكه لا يجوز بيعه في المانع من الانتفاع بعقب العقد

فِي شَيْءٍ طَوْنٍ الْمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةٌ

على ما اتفقا عليه دون العادة ولو عينا ان يركب ليلاد ويمشوا راجازا وليس لاحدهما ان يظلم الركوب ثلثة ايام والنزول ثلثة ايام الا بوضاء الاخر ما اذا طلب المجر
فلان الركاب يتضرر بارتصال المشي عليه ودوامه ولو اتفقا عليه جازوا ان لم يكن هناك عادة مضبوطة فلا بد من البيا والنعيين في ابتداء البرقع الجها والشارح
وقال بعض العامة لو اطلق العقبة هناك عرفوا عادة لا يصح العقد لان ذلك يخالف ضابط فيه فيكون مجهولا وهو ثم ان التقدير والضبط عارضا والحمل على العادة كالحمل
على الشرط **مسئلة** اذا استاجر ثمان جمل يركبانه عقبة بان ينزل احدهما ركبا والاخر صرح ويكون كراهيا طول الطريق ولا يستيفان بينهما على ما يتفقان
عليه ان تشا حاتم بينهما ولكل واحد منهما فترسخ معلومة او رخصة معينة وان كان كل من عرفا رجع اليه ان اختلفا من بعد بالركوب فالحاكم الفرع وبجمل ان لا يصح كراهيا
لان يتفق على ركوب معلوم لكل واحد منهما اعتقد على مجهول بالنسبة الى كل واحد منهما فلم يصح ولو استاجرهما للركوب فالحاكم الفرع وبجمل ان لا يصح كراهيا
الدابة ركوب شخصين اجتماعا على الركوب الا انما وبالقول ان جازا لك الدابة الى موضع كذا او جازا لك الدابة الى مكان كذا نصف الطريق صح وبقيتها اما بالزمان والمسافة وهذه
اجارة المشاع وبه قال الشافعي مالك قال ابو حنيفة واحد لا يصح اجارة المشاع الا من الشريك في اجارة نصف الدابة للشافعية وجه انه لا يجوز له ان يغيرها فباللطف
بخلاف اجارة نصف الدابة بخلاف ما اجر منها ركبا يحمل **مسئلة** شرط معرفة الركبين اما بالمشاهدة او بوصف الراعي الجها الذي يوصفها بما يتخلل من
الطول والعصر والظلم والشمس والصحة والمرض والصغر والكبر والذكورة والانوثه وقال بعض العامة لا بد من معرفة الركبين بالروية لانه يختلف تفاوت خفقه وسكو
حركته ولا يضبط ما يوصف فيجب تعيينه ولا بأس به وهو مذهب الشافعي والحامل يوجب بها او وصفها ويذكر فيها للاختلاف بالثقل والخفة ومنع بعضهم من كراهيا
بالوصف ليس بجيد لا ينعقد معاوضة مضافه حيوان فاكفى فيه بالصغر كالببيع وكالركوب في الاجارة ولا نه لوله كيف فيه بالنسبة لما جاز للركاب ان يقيم غيره مكانه
لانما يعلم كونه لشان بما في الصفات فما لا نافي عليه الصفات لا يعلم الشافعية لان الوصف يكفي في البيع فكفى في اجارة كالروية **مسئلة** لا فدية عليه شرعا
جار مجرى ما لا فدية عليه حصة كما لا يجوز العقد على ما لا يقدر عليه حصة كما لا يجوز العقد على ما لا يقدر عليه شرعا فلو استاجر وعقلع من صحيحه ولقطع بد
صحيحه يصح العقد لانهم من القلع والقطع هنا شرعا وكذا لا يجوز استئجار الخيل لغير السجدة وشره وخدمته لان ذلك محرم فتقدر تسليم المرافق شرعا وجو
بعضه اذ فيه وان كان حراما كما تصح الصلوة في الدار المقصودة وان كان شغل ملك الغير معصية والحكم في الاصل **مسئلة** لا يجوز الاستئجار النورية و
الاجل لا بما منسوخا وان قلها حرام فلا يقدر على تسليم المنفعة شرعا وكذا لا يجوز الاستئجار على تعليم كتب الضلال والسحر والشعوذة والكهانة والغيابة وكل
صنعة محرمة كالغناء وتعليم الشطرنج والرقص واصناف الملاهي والغازل لا يصح العقد عليها في البيع وكذا لا يجوز على تعليم الفحش والسب لمن لا يجوز وبالجمل كل فعل
محرم ومنفعة محرمة لا يجوز الاستئجار عليها وان عقد بط العقد كذا لا يجوز الاستئجار على خزان الصغير الذي لا يحمل له بحسب ثقله كذا على قطع السلع التي لا يكون
منها **مسئلة** لو كانت السن وجع جاز فلها بشرط صعوبة الام وقول هل المعرفة ان قلها من قبله والا فلا ولو كانت اليد ما كذا كان قطعها فافا ولا يخاف التلطف
بما قطعها لما فيه من المنفعة وللشافعية قولان احدهما المنع لان القطع انما ينفع اذا وضعت اليد على محل صحيح انه محل كذا ان اكله مملوك ولا مزاع في الحقيقة لا فاما
بجوزة في صورة الامن من التلطف كل موضع لا يجوز فيه قطع السن ولا قطع اليد لا يجوز الاستئجار عليه فان الاستئجار على ان لا يستأجر بطل العقد لان منعه غير معين
فاشبه الاستئجار بقتل النفس كل موضع يجوز فيه القلع والقطع يجوز الاستئجار عليه لانها منفعة محتملة مقصودة فجاز عقد الاجارة فيها كغيرها من المنافع وللشافعية
وجهاان احدهما المنع لان الاجارة لا يجوز الا في عمل موثوق به وزوال العلة محتمل فتنبع الوفا بقضية الاجارة وسيل مثل هذا الغرض ان يحصل الجعالة بان يقول فلان
سن هذه ولكذا وصحها عندهم الصحة كما قلنا ان لا يشترط الصحة لاجارة القطع بسلامتها عما يقطعها وراى الجويني تخصيص الوجهين بالقلع لان احوال فور الوجع في
الزمان الذي يفرض فيه القلع بعيدا ما زال اكله في زمان القطع فانه غير محتمل واجروا بخلافه في الاستئجار للقصص المجامة وتوقع الدابة لان هذا ما لا ماث انما استأجر
باجارة وقد ترون الحاجة وما ذكره في وجع المنع غلط لان المساجر انما استأجر لقطع الضرر من قطع اليد ليس لاجازة بل لاجل بل لو استأجر له بطل ولا يلزم من الاستئجار
على فعل يؤدي الى مصلحة حصول تلك المصلحة قطعا من الفعل الذي فقت الاجارة عليه **مسئلة** لو تجدد بعد تسليم المنفعة بطل العقد من ذلك الوقت فلو
استأجر امرأه لكتس السجدة فحاصنت ثمانية اجارة واقعة على العين وعينت المدة انفسخ العقد كعقد الفعل منها وان وردت على الذمة لم ينفسخ لان مكان ان تقو
المرأة الى الغير وان كفل بعد ان تظهر ولو استأجر لقطع السن الوجع فادفع الوجع وبرأ انفسخت الاجارة لتعدد القلع ولو لم يكن الوجع ولكن امتنع المساجر من فعله
لم يجز المساجر عليه لكن اذا سلم الاجرة بفسخه مضت مدة يمكن فيها قلع الضرر على التمكن وجب على المساجر دفع الاجرة الى الاجرة لانه قد ملك الاجرة بالعقد واستقر
ما التمكن طول المدة وقال بعض الشافعية لا يجب على المساجر دفع الاجرة ولا تستقر الاجرة حتى لو انقضت تلك السن انفسخت الاجارة ويجب رد الاجرة ان كان
الاجرة قد مضت كما لو ملك الزوج النكاح ولم يطاها الزوج بخلاف ما لو جلس الدابة مدة امكان الميرة حتى يشتر عليه الاجرة للتلطف المنافع تحت **مسئلة**
يجوز الاستئجار للرضاع على ما تقدم من منفعة محتملة مقصودة وتقدم الخلاف في ان المعقود عليه هل هو اللبن والحذمة فافا وان المقصود بالعقد هو الحذمة با
تحل العبيد للرضاع وتضع الثدي في فمه حركه عند الحاجة اليه كالصبي في اجارة الصباغ وماء البرق الدار والاقرب الثاني اذا عرفت هذا فاذا كان للمرأة ولد من
زوجها لم يكن عليها ان ترضعه لان مؤنته على يده فان اردت ارضاعه فان كان ذلك مما يمنع شيئا من حقوق الزوج لم يكن لها ذلك لا باذن الزوج لان توفيقه
المنافع المستحقة عليها للزوج لا رضاءها فاذا كان الارضاء يحل بعضها كانت ممنوعة منه **مسئلة** يجوز للرجل ان يستأجر نذيرة حرة لارضاع ولدها وهو
اصح وجهي الشافعية الصحيح من مذهب احمد للاصل لقوله نعم فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن بالمعروف لان كل عقد صحيح ان يعقد مع غير الزوج فينفذ كالبيع وكان
منافعها في الرضاع لا يفسد بغير مستحقة للزوج لانه لا يملك جبارها على خصانه ولدها ولا رضاعه ولها ان تاخذ العوض عليه عن غيرها ان تاخذ منه كغيرها
وقال الشافعي لا يجوز ان يستأجر حرة لارضاع ولدها وعن احمد قول صحابي الوالي انه استحق جسمها لانه اخذت منه عوضا في مقابلة الاستمتاع وعوضا في
مقابلة التمكن والحبس فلا يلزم عوض اخر ولا يمنع ان يصح مع غيره ولا يصح معه كما يجوز ان يزوجه امته من غيره ولا يزوجها مع ملكها وليس بجيد الصنف مع هذا فينفذ
باستئجارها لباير لا عان يعارض نوا ساجر ما بعد البيوت وكما لو استأجرها للطبخ والكتس نحوها وقال ابو حنيفة لا يجوز استئجارها للطبخ وما اشبهه لانه
مستحق عليها العادة وهو يترك عند ما قولها انها مستحقة عوض الحبس والاستمتاع قلنا هذا غير الخصانه واستحقاق منفعة من جهة لا يمنع استحقاق منفعة سواها

الراكب طون ذلك يضر بالركوب
رأى في
لأنه لا يجوز
فإنه لا يجوز
فإنه لا يجوز

مورد

كتاب النكاح

بعض أركان الواسع جها ولا ثم تزوجها وعلى هذا الخلاف استبحار الوالد له للخدمة ونكسه للشافعية ومجان إذا كانت الأجرة على غيره كالوجهين فما إذا أجر لنفسه
 من كافر **مسألة** يجوز للرجل استبحار ابنته وأخته وأمه لأرضاع ولده وكذلك ما يراه به بلا خلاف فكذلك يجوز للرجل أن يزوج ابنته ومدينته ولم ولده والمندوز وعنفها
 والمادون لها في التجارة وأجارت من على الأرضاع لأنه عقد على منفعة المباحة فكان جائزا كالواسع جها للخدمة وليس للأمة إلا المديرة ولا لمن نذر عتقها أجرة عنها
 لأنها مملوكة للغير فلا يجوز لها التصرف في منافعتها المملوكة لغيرها إلا ما ينفرد كذا المادون لها في التجارة ليس لها أن توجر نفسها للرضاع إلا بإذن مولاهما ولا جبارها على
 الرضاع لأن ذلك ليس من جملة التجارة فلا يدخل تحت الإذن فيها وإذا كانت ذات لدم بخر أجرة لها للرضاع إلا أن يكون فيها فضل عن ربه لأن الحق لولدها وليس
 لمولاهما إلا ما فضل عنه ولو كانت أمة من زوجة لم يكن لمولاهما أجرة بها للرضاع أن كان يمنع شيئا من حقوق الزوج أو ينقص في الاستثناء إلا ماذن الزوج لأنه ينفذ
 حق الزوج لا شفعها عنه بأرضاع الصبي وحضا **مسألة** يجوز للأجنبي استبحار زوجة الغير لأرضاع ولده وبه قال الشافعية وكذا يجوز أن يستأجر لغيره أرضا
 إذا لم يحصل فيه نفوس حق الزوج ولا يفور استثناء بها ماذن الزوج وبغيره أنه لا يباحرة ما لكسافها التي لا تعلق للزوج بها جاز لها من شاءت بعض
 وغيره ولا محل لأرضاع غير محل النكاح إذا حلق في لبعنها وخدمتها وهو واحد وجهي الشافعية والثاني أنه لا يكون له أن يستأجرها للرضاع إلا بإذن الزوج لأن أوقافا
 مستغفرة بحق الزوج فلا يقدر على توفيقه ما الرتبة فإن لم يصح العقد فلا بحث إن صححناه كان للزوج فسخه أن منع شيئا من حقوقه لئلا يخلد حقه **مسألة**
 لو أخرجت الحرة نفسها للرضاع ولا زوج لها ثم تزوجت في المدة فالأجرة بحالها وليس للزوج منها من توفيقه ما الرتبة يستحق المسأجر كالواجب نفسها بأذن نكر
 تنفع بها في أوقات فراغها وكذا الواجر أمته للرضاع ثم زوجها بعد ذلك مع النكاح ولا يفسخ عقد الأجرة وللزوج الاستثناء بها وقت فراغها من الرضاع وليس
 لولي الطفل الذي استأجرها لأرضاعه منع الزوج من طيبها وهو واحد وجهي الشافعية لا صالة عدم المنع وفي الثاني أن لا يمنع الزوج من الوطء به قال أبو حنيفة ما نك
 لأن المرأة ربما تحبل من وطئ الزوج فينقطع اللبن أو يقل فينضر الولد ليس يجب أن الوطئ مستحق فلا يسقط لأمه شكوكه فينزل الجبل أمر موهوم فلا يمنع به الوطئ
 الوطئ المستحق بالعقد ما لو فرضنا أن الأصا بنه يضر الولد فإنه يمنع الزوج من الأصا به سواء كان بتوسط الجبل ولا إذا علم حصول الحمل **مسألة** ليس المسيد أن يزوج
 مكاتبه للرضاع سواء كانت الكاتبة مطلقة مشروطة لا بقطع تصرف الوطئ في منافعتها ولهذا لم يملك سيدها تزويجها ولا وطئها ولا أجرة لها في غير الرضاع ولها
 أن توجر نفسها للرضاع وغيره وإن لم ياذن المولى لأنه ككتاب هي مفوضة فيه وكذا المعتق بعضها ليس للمولى جازها للرضاع ولا لغيره ولا يجوز للرضاع أن توجر نفسها
 لأرضاع طفل غير الأول لا بعد مدة الأول فإن كان اللبن كثير أبقى البطيخ جاز لها ذلك فكذلك حكم الجارية لو أجرة مولاهما لأرضاع طفل لم يكن أن يوجرها إلا مع
 كثرة اللبن بحيث يفي للطفلين **مسألة** كل موضع يمنع الزوج فيه من الوطئ بحق الرضاع لنقط فيه النفقة عنه في تلك المدة وعلى الرضعة أن تأكل وتشرى ما يدر
 لبنها ويصلح به وللمسأجر مطالبها بذلك من تمام النكاح من الرضاع وفي تركه أضرار بالصبي لوم ترضعه بوجرة نفسها للرضاع بل تسقن لبن الغنم وأطعمه لم
 يكن لها أجر إلا ما توفى المعقود عليه فاشبه ما لو أكرها لحياطة ثوب فلم تحطه لولد فغلبت في خادما فأرضعته فكانت به قال أحمد أبو ثور وقال أصحاب الرأي لها
 أجرها لأن رضاعه حصل بفعلها وليس يجب أن ينام ترضعه فاشبه ما لو سقنت لبن الغنم ولو اختلفا فقال أرضعته وانكر المسأجر فالقول قولها لأنها موثقة على
 اشكال **مسألة** إذا ماتت الرضعة انقطع الأجرة لأن المنفعة قد فانت بهلاك حملها فاشبهت البهيمية المسأجرة إذا ماتت تنفع الأجرة كذا قلنا وقال بعض
 العامة لا تنفع ويجب ما لها أجر من ترضعه تمام الوقت لا نكالدن وليس يجب بعد استيفاء المنفعة من العين التي تعلق الأجرة بها وإن مات الطفل انقضت
 الأجرة لأنه بعد استيفاء المعقود عليه لا يمكن إقامته غيره مقامة لا اختلاف الصليا في الرضاع ولأن العقد يقع على إيقاع الفعل وقد نفذ ذلك فاشبه ما
 إذا استأجر حياطة ثوب فنلف الثوب هو واحد وجهي الشافعية والثاني لا تبطل الأجرة لأن الصبي يستوفي به تبطل الأجرة بموته كوث الركب الفرقان الذين قد
 يد على أحد الولدين دون الآخر فينفذ إقامته غير مقامة وإن مات المسأجر تبطل الأجرة عندنا وبه قال الشافعية لأن الأجرة لا تبطل بوث أحد المتأجرين على ما
 يأتي لأن استيفاء المنفعة لم ينفذ وكل موضع قلنا بطلان الأجرة فيه هنا وإن كان في أثناء عقب العقد فلا فضل بطلان الأجرة من أصلها ورجع المسأجر
 ما لا جركله وإن كان في أثناء المدة رجع بحصة ما بقى **مسألة** قال أحمد بن حنبل يستحب تقطير الرضعة عند القطام عبد الله حجاج الأسلمي قال قلت يا رسول الله ما
 يذهب عن هذه الرضاع قال العثر العبد والأمة والمندوز بكسر الدال من الذمام وبغنيها يكون الدم وخسر الرقبة بالمجازان لها أن تغلب في أرضاعه وخصائنه
 يكون سبب جهنمه وحفظه وقبته فاستحب جعل الجارية رقبة لنا سبب الشكر والنعمة لئلا يجعل الله تعالى الرضعة ما في قوله ما مهاتكم اللذة أرضعتم وقال لا يحرم
 رد ولده إلا أن يجده مملوكا فيعتقه هذا مع أنها المسترضع ولم ينفق غيره على شيء **الشرائح** المنفعة بشرط في المنفعة أن يكون حاصله للمسأجر
 والأجتم العوضان في ملك واحد هو بطلان المعاوضة يقتضي البطلان في العوضين فينتقل كل من العوضين فينتقل كل من العوضين إلى الآخر فإذا
 قال استأجرت منك لبنك لتركها بشتر درهم لم يصح والآن أن يكون المنفعة والعشر حاصله للوجر وأكثر العناية في هذا الشرط أن حكم العبادات والقرن في الاستحباب
 وهي نوعان أحدهما القرينة التي لا تدخلها النيابة فلا يصح الاستحباب عليها لأن الاستحباب عليها إنا بة بعوض بغيره من غير الشرع بغيره من غير ما ما يدا
 النيابة فيجوز الاستحباب عليها كل حج وتفرق الركوة وأما غسل الميت فإنه عند علماءنا محرما أخذ الأجرة عليه موع الشافعية عقد الأجرة فيه وكذا تجهيز الميت
 بالتكفين والغسل وحفر القبر وحمل الجنازة والدفن وعندنا لا يجوز أخذ الأجرة على ذلك لأنه من فروض الكفاية وعندهم هذه الموانع يخص تركه الميت فإن
 فإن لم يكن ثم يجب على الناس القيام بها فضل هذه عندهم يجوز الاستحباب عليه لأن الأجير غير مقصود بفعله حتى تقع عنه **مسألة** بكرة أخذ الأجير على تعليم
 القرآن ويجوز أخذ الهدية فيه فله عليه لكن المحرم إذا شرط الأجر له جاز له جراح المدايني عن الصادق قال العلم لا يعلم بالأجر ويقبل الهدية إذا أهدا إليه قدر وجه
 قبله لا عيشه عن الصادق قال قلت له في قرى القران فيهدى الهدية فقبلها قال لا قلت العلم لا يعلم بالأجر ويقبل الهدية قال قلت له قال لا فلا
 تغبل قال الشريعة هذا الخبر محمول على الكراهة دون التحريم لأن الشرع عن مثله ذلك ولو فضل وإن لم يكن محض ووجود الشافعية لا جرم على ذلك فإن كل أحد يتخير
 بوجوب التعليم وإن كان فسر القرآن وأما عنه من فروض الكفايات وهذا الم يتعين واحد لما شرة هذه الأعمال فإن تعين واحد لتجهيز الميت والتعليم الفيا
 فللشافعية وجهان أحدهما المنع وهو الذي يذهب إليه كغيره من الأعيان ابتداء صح ما عندهم الجواز أن كان المضطر محبا لطعامه يجوز تغيره **مسألة** الجهاد

لا وضاع آخر

فِي بَيَانِ أَشْرَاطِ كَوْنِ الْمَنْفَعَةِ بِحِلَّةِ

[illegible]

ویرقا الصحابی الاربع ما لحدیث صاحب الذریر معه ویقال ان الذریر لایدرهم فجاز
المنع منه والملازمة منسوبة لانا قد مر بنا اجراءهم علی احکامهم

الحمد لله

ادھر واپس

الدراسة
لأن الإجابة
التي يمكنها أن

عليها فاذ كان صاحبها مع فاعل الاستاء لم يصح وذاك الشاخص لا يجوز ان الاتحاد عقد

غير مكافؤ ولو اسماجر
ظهور الكبر خازان يركب

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ
الْعِلِّ خِلَافَهُ
وَأَنَّ تِلْكَ صَعْبَةٌ عَلَيْهِ
عَدُوٌّ لَنَا وَلَهُ
وَعَدُوٌّ لَنَا وَلَهُ

هم مع السج لان الحلاق السج يستغفر في تقديما في النسيئة من صغر الشاير والمطر بالمال وكذا المضاربه لا يسبح بالنسيئة وعلم احدكم اني

المنافع

واذا استاجر لجل الخبز لم يحمل القطن والمكر واذا استاجر دكانا لصنعة فله ان يباشرها وما دونهما الضربا وبها وادون ما هو من فوقها **مسئلة**
 اذا استاجر لزع الحنطة فان زاد زرع ما هو اكثر من الزرع المنقوع فان بقى فروع الذرة او الارز للذين هما اخص من الحنطة ولم يتجاصها حق انتفضت الذرة
 الذرة تحسب للذين ان باخذوا الميراث من الفضة الزائدة على زراعتها الحنطة وزراعة الذرة وبين ان باخذوا حصة الميراث من الفضة الزائدة وبين ان لا يخذوا
 فقولوا لغيره اشافوا على طريقتين احدهما ان المسئلة قولين في كفايتها بطريقتين اظهر ما عندنا من احد القولين وجوب حصة الميراث لان عدلنا عن المستحق
 غيره فاشبه ما اذا زرع ارضا اخرى لا تستوفى غير ما قد عليه لغيره فكان كاستجار ارضا فزرع غيرها والثاني ان يستحق الاجرة المضافا لغيره ما
 زاد على ما سماه لان المستحق منفعة الارض مقدرة فاستوفى ما مع غيره ما فوجب عليه اجرة المضافا وعوض الزيادة كن اشترى خمسة اقدار من صبرة واستوفى
 اكثر من ثمنها او اكثرى مريكا الى موضع تجارده وقارن الارض الاخرى كما تستوفى غير المنفعة المعتد عليها وفي مسئلتنا استوفى المنفعة المعتد عليها
 وزيادته الطربق الثاني ان احد القولين وجوب المستحق وبدل نقصان الذرة والثاني التجيز لان مسئلتنا شبهها بزراعة الفاصول حيث ان زرع ما لم يستحق
 موجب اجرة المثل شبهها بما اذا استاجر دابة الى موضع وجارده من حيث انه استوفى المستحق وزاد في الضرر وموجبها السمي بدل المثل لما زاد في خبرنا به
 ايض فان الكري استحق اجرة الذرة والكثيرى استحق منفعة زراعتها الحنطة وقد استوفى المدة فاما ان باخذ الميراث من الفضة الزائدة وبر ما اذا كان ان يتقاضى
 الزيادة ومثل هذا ما قاله الشافعي فقل المعدان الولي تجيز بين القصاص والدية لان القتل اخذ شيئا من اصلين وهو انه قصد الاكلاف واستحق العقوبة
 وان حصل الاكلاف وذلك موجب للدية وكذلك قال في نذر الميراث تجيز بين الوفاء والكفارة لان اخذ شيئا من نذر الوفاء واليمين وذكرنا في الاصول
 هذه الطريقة للقولين هكذا ما اخذ من احد ما فروقها من القولين فيما اذا تصرف في الفاصول الداهم المصنوع ويرجع في كل واحد من باخذ المالك مثل زرع
 على الثلث تجزى بين ان باخذ الميراث من الفضة الزائدة والثاني بعضهم قال الرجوع الى اجرة المثل بين على ان يبيع اذا تلف المبيع قبل القبض فيعتد به في تقدير
 المقتدم يكن التجيز بين على ان يبيع كما يبيع بل تجزى الشري بين ان يبيع ويستره والتمس بين ان يجزى بين على ان يبيع بالقيمة وهذا البناء ليس بواضح عندهم
 لان الميراث هو الذي يقع في مرتبة الميراث ولم يوجد منه اكلان لئلا استاجر فوق المنفعة المستحقه على نفسه فكان ذلك بالانكاف الشري شبه الطريقة الثانية في اصل
 المسئلة القطع بالقيمة هو او فلو لظاهر النص من الشافعية هذا اذا كانا معا بعد ان مضى المدة وحصلت الذرة واما اذا كانا معا ابتداء قصد زراعتها الذرة
 منعهما منها وان كانا معا بعد الزراعة وقبل الحصاد فلهما ان يقطع فان تمكن من زراعتها الحنطة وزرعها والام زرع وعملها حرة جميع المدة لانه انما ينفذ فيه
 مقصود العقد ثم ان لم يمتد مدة بنائها الارض فلا يكون مضى فالاستحق اجرة المثل ام قسطها من السمي وزيادة المنفعة ام تجزى بينهما فانه ما تقدم من
 الطرق وهي جارية فيما اذا استاجر دابة لبيكها فاشكها الخدين والعصاين واستاجر دابة ليجل عليها بقدر معلوم واستاجر غريرة لطبخ فيها ما بين
 الحنطة فابدا لها بالجليل وكذا كل صورة لا يتجزى فيها المستحق مما زاد واما ان يميز كما اذا استاجر دابة ليجل حطب رطلها فلهما ما رطل واستاجرها الى سوق
 فجازا رطل اخر وجب المستحق لجرة المثل ما زاد ولو عدل الى الجوز لم يشترط الى غيره كما اذا استاجر للزراعة فليس وبني فلو جازا المثل لغيره قال اكثر الشافعية
 منهم من طردوا خلاصة **قالبين** قولنا فيما اذا عمن زرع الحنطة فزرع الذرة ان المالك تجزى بين اجرة مثل الذرة وبين السمي او في نقص الارض سبق
 الضم منه ما ينقص من قيمة الارض قلنا لا بد من ما ينقص من الارض انما يخذ السمي لجرة المثل لما زاد والمراد هو الثاني قولنا انقص الارض على الاجرة الزائدة
 فباخذ السمي بدل المنفعة التي استوفى ما فوق المستحق وبدل المنفعة الاجرة ليجل نقص الارض على الضرر الذي لحقها بما استوفاه من المنفعة وارثه من زرع
 ما استوفاه وصونفاوت بينهما وبين اجرة المنفعة المستحقه مثلا لجرة مثلها الحنطة خسون في الذرة سبعون والسمي اربعون باخذ الاربعين وتفاوت ما بين
 الاجرتين وهو عشرين واما حملنا انقص الارض على ما قلناه لان دقة الارض كانتا تنقص قيمتها بالزراعة وان استقر ضررها **الموقع** الدواب تنافع
 الدواب متعددة كالركوب والحمل والاستعمال فالابحاث هناك **الركوب** الركوب في الاستعمال اربعة ركوب جمع وتدل على حمل العلم كانه على جواز استئجار الركوب في مكة
 الى غيرها قال الله والحمل البغال والحمل لركوبه ما دونه من الركوب والمستجرة وقد روي عن ابن عباس في قوله ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم ان
 يجع لكم في ذلك حاجة شديدة الى السفر والضرورة داعية ذلك من البهتة فخرض الله عليهم الحج وخبرنا به بانون رجلا لا وعلى ضامرا ياتين من كل فج وقبح وليس لكل
 احد بهيمة يركبها ولا يمتكن من معانها وان القيام بما يحتاج اليه من الرعي والعلف السهي والشغل عليها احر عنها فاعتدلت ضرورة الى استئجارها ولا يلزم خلافها
مسئلة اذا استاجر دابة للركوب جيب مع من الركوب لانه احد نوعي ما وقعنا العارضة عليه فيجب معرفته كالبيع فيجب ان يعرف موجرا الدابة واكفيها بالمشاهدة لا خلاف
 الاخر في الركوب ان بعضهم يقبل وبعضهم يخفف فيحملون ايضا بالخطامة والخفاف وكثرة الحركات وشدها وقلة وكثرة السكبات والوصف لا يضبط ذلك
 كله وهو قول اكثر الشافعية ومنهم من اكفى بالوصف والرافعة للجها لا يفتقر الى الطول والعرض والخطامة والخفاف لغيره في زرع تجبنا والاصل في ذلك
 ان نقول ان ما كان الوصف الشام القام مقام المشاهدة كفي ذكره عنها والا فلا قال مالك يجوز لخلق الركوب ان اجسام الناس مقاربة الغالب **مسئلة** ان كان
 الركوب مجردا ليس معه ما يركب عليه لم يجز في ركوبه لغيره لكونه على ما شاء ويجزى في ركوبها ما جرت له عادة بغير مثلها فان كان الركوب متجربا
 فرسا طاه بالرجل اللجام وان كان بغلا او حمارا بغلا كافا والبرذرة وان كان بعيرا فباخذ الجوز والعتب الزمام الذي يقاد به البعير والبرذرة في انفس البعير ان
 كانت العادة جارية بينهم بها ويجوز ذلك لان ذلك مقتضى العرف مع الاطلاق وان عمن غير ذلك لم يشترط البرذرة على الفرس والسر على البغل وان
 وان كان يركب على رجل له او فوق دابة او على رجل او عابرة في الابل او في غير الابل اراد الركوب على سرح او كان وجب كره فيجب ان يعرف الميراث من الالات فان
 شاهد ما كفى ولا حمل على الميراث من الميراث بينهم فان كانت سرجهم وحملهم ومما معناها على قدره فيقطع لا يختلف كثيرا ولا يتفاضل في تفاوت بينه كفي
 الاطلاق وحمل على الميراث وان لم يكن لهم معهود مطرد فلا بد من ذكر وزن السرج الا كاف الزمام ووصفها وهو قول بعض الشافعية ولم يشترط اكثر من ذلك
 السرج والا كان لقتل القناوين بينهما والهم في العار يتوهم الحمل ثلثه وجوه احدها انه لا يصح العقد مع الاطلاق ولا بد من مشاهدتها لان الفرض يختلف بينهما
 ضيقها وذلك ما لا يوصف الثاني انه كانا محامل بعدا بغير خفا فاكفي في الوصف لمقارنته ببعضها ببعض وان كانت حراسا بغير ثقل لا فلا بد من مشاهدتها

قننا فجل ٣

المدت

ومنه انما يركب ويظهرها وخفة الركوب وتقليل الخرافة والخطامة
 وقال بعضهم في ركوبهم صفة الخطامة والخطامة

9

فيها وثانيهما القطع بالقول
الثالث والمحقق قلنا من
السلطان لا خلاف والقاسر

سیدنا ابوبکر صدیق
 و سیدنا عمر فاروق
 ابانہ بن ابی قحطافہ
 سائر بن ابی جحافہ
 اصح بن ابی جحافہ
 منہم و ابی جحافہ
 ان کلہم واحد
 منہم ابی جحافہ
 الودع

في عقد الاخرى لا ينزل ولا ياتي في العادة الا المنة الواحدة والثالث ان الاستحجار لا يصنع يستعمل المحضا والخصا لا يستعمل الارض لان الاجارة تعقد للمنة
دورا لا عينيا فلولا بيع الارض المحض ان لم يرد للدين مقصودا وموت لا ينافي قد بينا ان السحق الاستحجار لا يصنع عين منفعة **مسئلة** اذا
استاجر لها معاين بها او استاجر للارضاع وقتنا انما يستعمل المحض وبالعكس فانقطع اللبن فان قلنا ان المقصود بالذات العقود عليه فليس لاننا اشد
مقصودا والمحض انما يقع العقد عند انقطاع اللبن وان قلنا العقود عليه بالذات المحض انما يقع لان الاجارة وضعت للمنافع والاعتبار انما يقع
بطل العقد لكن المستاجر انما لا ينفذ لان انقطاع اللبن عيب على المستاجر فانه قطع الماء او ارضاء للزراعة فانقطع ماءها وان قلنا ان المقصود عليه كمالها
لانها مقصودان معا انفس العقد الارضاع وسقط قطرة من الاجرة وفي المحض انما لا ينفذ لاننا لا ينفذ المحض
بم تجزئ لبعض الصفقة وتساوية هذه الاجرة الثلاثة ولم يفرقوا في حكمه لاجره بين ان يصرح بالجمع بينهما وبين ان يذكر احدهما بحكم باستعمال الارض
فتو اذا صرح بالجمع بينهما انما مقصودان في العقد اذ ذكر احدهما في الواقع الاخر باع وعلى الموضع ان اكل ونشر بما يهد به اللبن والمكرى ان
يكلفه بذلك **مسئلة** اذا استاجر ورثا حامل الرجوع لعادق ان الخبر على ما هو فان قضت به على الورث وجب عليه وان قضت به على المستاجر وجب
وان منطبقا لعادة وجب البيان والابطال العقد انما يستعمل المستاجر لان الاعتبار لا يستعمل الاجارة وفرد اللبن للضرورة على خلاف لقياس فانه لا يضر بالبيع
بطل الحلب لانه لا يضر لعدم انتفاع الطفل به وهذا الشافعية ولهم وجه ثالث صريح على الخلاف ان اللبن هل يبيع الاستحجار المحض فان قلنا يجوز
على الورث فهو كالبطن لا يجب تقديره وان صرح باشرطه عليه كما نوصي بالارضاع والخصا واذا لم يوجب عليه فلو انه اشترطه عليه فالاخر يصح العقد
وقالت الشافعية بطل العقد ان لم يكن معلوما ليس بجيد لانه لا يفرق تفاوت فيه وان كان معلوما فلم يفرق بينهما انما يصح العقد ان المقصود
الكاتب والخبر تابع كاللبن الثاني انما يشترط واستحجارا ليس كالبطن لا يمكن ان يكون اوفاده بالشراء وعلى هذا فينبظر ان قال اشترت منك هذا الخبر لتكتبه كذا
كما لو اشترى الزرع واستاجر منك لخصه بعشرة واشترت الخبر بدراهم واستاجر منك لتكتب بعشرة فهو كما لو قال اشترت الزرع بعشرة واستاجر منك
لخصه بدراهم والكل عندنا باع **مسئلة** اذا استاجر الجناط والصباع وملغ الخيل والحال والقور والخطب والصنع وطبع الخيل والدور وكالنا
في الجيرة الاقرب لنبه على العادة فان اختلفا ولم تكن فقل المستاجر دون الصانع وقرن الجويني بين الصنع والجيرة فقل بان الخطب لا يجوز على الجيرة وقد
قد سبق ان بحث في ذلك **الباب الثاني** فيما يحتاج اليه الدار والجماد وشبهه الاراضى **مسئلة** كلما احتاج من العادة اليه فهو على صاحب الدار دون
المستاجر سواء احتاجت الى مائة لا تتجاوز الى عين جديدة كقائمة جاز مال او صلاح منكر وغنى بغير فحة واحتاج الى عين جديدة كجند وجند بميد وطين
والحجارة هذه من الضررين بخلاف عرض في دوام الاجارة واحتاج الى عمارة لمخلل فان العقد كما اذا جردوا والبس لها باب وميزان كل هذه الا انواع على صاحب الدار
دون المستاجر فان ابدى الى الاصلاح فلا خيار للمستاجر والا فله ان يحيا اذا انقضت المنفعة حتى لو وكف لبث لترك الطين تجزئ المستاجر فاذا انقطع بطل
الخيار الا اذا حدث بسببه نقص وانما ثبتت الخيار في القسم الثالث اذا كان المستاجر جاهلا بالخالف ابتداء العقد انما كان عالما به فلا خيار له اذ حصل خلل
الدار على احد الاخوان الثلاثة وهي ما لا يحتاج الى عين جديدة وما يحتاج اليه بالعمارة لمخلل فان العقد ففي اجابا مالنا على هذه العادات الثلاثة اشكال اخر
لعدم لانها ملك له فلا يجوز على عاداته ويجوز ان لا يتقضى عوض عن المنفعة الكاملة فيجب عليه بصلال المعوض اليه وانما يصل للمعوض الى الجناح بالعمارة
فيكون واجبة وح جبر مالنا على العمارة في الجميع فان اخل لم يكن الزامه بالعمارة تجزئ المستاجر في الصنع وقال الجويني من الشافعية يجوز على الاول ولا يجوز على الثالث
ان لم يلزم من ابتداء وفي الثاني وجهان يقال بعضهم يجزئ على الثاني ايضا توفير المنفعة واجرى الوجهان فيما اذا غلبت الدار المستاجر وقد مالنا على الاثنان
على الجيرة ولا شك انما اذا كان العقد على شيء موصوف في الذمة ولم ينزع ماله بطالب فامته عنه ومقامه وقال بعضهم لا يجوز للمالك الاضراب كلها وحكي
الجويني في بعضها على ما ذكر من الطريقة وجهين الدعامة الدافعة للانهدام اذا احتج اليها انما بعد من الضرب الاول والثاني **مسئلة** يجب على المورث تسليم الفداء
لحق الدار والسوت التي ضمنها الى المستاجر ليمكن من الانتفاع وانما يتمكن من الانتفاع بتسليم الفداء فوجب على المالك بخلاف ما اذا كانت العمارة فيه
لا فقال حيث لا يجب تسليم الفداء لان الاصل عدم دول المتوفيات في العقد الوارد على الفداء والمضلع جعل ثابعا للفداء فاذا سلمه فهو امانة في يد المستاجر
حتى لو ضاع بغير تقصير لم يلزمه شيء وعلى المالك ابداله بخلاف المذكور في العادات فان لم يبدله فليس المستاجر بالخيار اذ اشبه جيطان الدار وابوابها **مسئلة**
ما يتوفى المتك من الانتفاع وما كان لاستيفاء المنافع كالحبل والخلو والبكرة فعلى المستاجر واما التحسين والتزويق فلا يلزم واحد منهما لان الانتفاع ممكن
بدونه ويجب على المورث تسليم الدار وبالعامة فادعة وكذا ليس ليشأ المتك من الانتفاع فان كان ملو وجب على المالك تعريضه فان اهل تجزئ المستاجر وكذا
يستمتع الحمام وهو الموضع الذي تعصب اليه الفسالة وبسبب حتم الحمام ويجب تسليمه فادعا واما نظير الدار عن الكاسرة والاثون عن الرمانة دوام الاجارة
على المستاجر لانها حصلت بفعله فان ارد ان يحل له الانتفاع فليبر فها واما اكش الثلج عن السطح فانه من نظيرة المالك لانه كعمارة الدار فان تركه على السطح
بطلت به عيب للمستاجر الجناط وهل يجزئ عليه وبطالب بغيره ما تقدم من الخلاف للشافعية وفيه ولهم وجه انه لا يجوز عليه المكسح وان وجبنا العمارة فان
جاءها التمر والدار ما كانت فليس الكسح بهذا المشابة واما الثلج في عرصة الدار فان جرت لم يمنع الانتفاع فهو ملحق كغير الدار وان كسح كل على النظم
عند الشافعية ومنهم من الحقة فينبغي البالوعة وفيها خلاف تام لانه يمنع التمر في الدار واذا امتثلت البالوعة والحش مستمتع الحمام في دوام الاجارة
انما على المستاجر لا يحل له بفعله فضا كقول الكمامات فان قلنا الانتفاع فليس هو واحد قول الشافعية ولهم آخره الخيار وقال ابو حنيفة ان
تفرغ يجب على المالك حصة يحصل المتك من الانتفاع في بقية المدة فان لم يفعل فليس المستاجر بالخيار وهو القول الثاني للشافعية لكن لا يظهر الا ان **مسئلة**
انقضت مدة الاجارة لم يجب على المستاجر تنقية البالوعة والحش ويجب عليه النظير من الكاسرة مستمتع الحمام لا يجب بغيره كالحش وذكر الجويني ان رما
اثون كالكاسرة حتى يجزئ له عند انقضائها الدار وقال بعض الشافعية لا يجب بخالف القمامات فان طرح الرمان ضرر وانما سبغ الفناء المنفعة وفكر الكاسرة
في يجب على المستاجر نظير الدار عنها بالمشور وما سبغ من الطعام ونحوه دون التراب الذي يجمع بسبب لولج لانه حصل بفعله لكن قد مر في تلج الرمانة

وَصَارَ بَعْضُهُم إِلَى الْآخَرِ قِيَمًا لِيُصْرَجَ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَنْ يَذُكَّرَ أَحَدُهُمَا بِوَحْدٍ بَارِعًا

بشرط ان يخلص
الناج ولو قال
منزلة منة
هذا الجرح مناء
لنكتب به كذا بعشر
لنساك لو قال
اشترى بثلث

والمشاعرة
عليه من على الملك كما قاله
ويعرض المار الذي يمكن من الانتفاع

دبحري الما لان بذلك يمكن من الانتفاع

الزلازل

کتاب الحجارة

انه لا يجب على المالك نقله بل هو كالكامات مع انه حصل بفعله **قال** فليست الدار المستأجرة المشككة لا يجوز طرد الزائر الرماوي في أصل جبطها نهاد ولا ربط الدار
بجوان مضع الامتعة وفي جوان مخرج ما يبيع اليه الفاس من الاطعمه المشافعية فيها ان اصحابها الجواز عندهم لا يمنع **مسئلة** ان المستأجر أرضا للزراعة وكان
شرب معلوم فان شرط دخوله في الاجارة او حر وجب عنها البيع الشرط للعموم قوله المؤمنون عند شروطهم وان لم يشترط احدهما فان جرت العادة بانباعه
في الاجارة ويقال ابو حنيفة ومولدا قول الشافعي لان الاجارة للزراعة كشرط الشربة للثاني للشافعي انه يجعل الشربة باقيا اقصارا على موجب اللفظ
وانما زاد عليه يعرف من شرط الثالثان العقد بطل من اصله لان تناقض العيين بوجوب جهالة المقصود **مسئلة** ان المستأجر أرضا للزراعة حتى يعبر في
المدة ولو بعد ذلك الزرع فان كان عدم الادراك لتقصير الزراعة بان يكون المستأجر قد ادى الزرع حتى ضاق الوقت وكذا ان الزرع العين بما هو باق ادراكا
او اكله الجراد فخرج ثابنا فلما لا يجارده على ثلثة اشهر بالتأخير وعلى الزارع تسوية الارض كالعاصب لعداثة التي شيئا واحد هو ان الغاصب يرفع يده
زرعه قبل انقضاء المدة واما هنا فلا يلزم القلع قبل انقضاء المدة لان منفعة الارض في الحال لا تقرب في الارض فله ذلك لان من قبل الضرر وجب الازالة
او تركه بالاجرة لما اراد على المدة لانه ابقى زرعته ارض غيره بعدوانه وان اختلفا المستأجر قطع زرعته الحال لا تقرب في الارض فله ذلك لان من قبل الضرر وجب الازالة
على الوجه الذي اقتضاه العقد ولما لا يمنع من زراعته ما هو باق ادراكا في الابتداء على اشكال جعل له النعم من زراعته اذا ضاق الوقت لاني لم يمنع
لانه استحق منفعة الارض في تلك الجهة وقد بطل العقد وحل الشافعي الثاني ان له ذلك لا سبب لوجود زرعته ارض غيره حتى لا يمنع
منه فان ذبح لم يملك ما لم ينه بفعله قبل المدة لانه ارض يملك نفعها وان كان تأخير الادراك لا يتفرط من المستأجر بل الغير كما هو به او حصل او لم يحصل
فالوجه ان على المالك الصبر الى الادراك بالاجرة الشل لان الشرط قد خرج فكان عوض ابقائه تحقيقا للشرط وهو احدى وجوه الشافعية والثاني انه يحل للمالك
التصبر الى الادراك بالاجرة لان هذا النوع والثالث ان له القلع ان يطلع الزرع مما لا لا لورض يشغل الارض فيادى المدة والشرط هنا من ان
لان كان ينبغي له ان يستظهر بزيادة المدة وهو ثم لان هذه المدة جرت العادة بكمال الزرع فيها وفي زيادة المدة تقوية بادة الاجرة بغير فائدة وتضع
زيادة مشقة لتجصيل شيء متوهم على خلاف العادة هو التقريط فلم يكن تركه تقريبا ومن هذا الباب اذا اكل الجراد زرع فبطلت ثابنا او اخر الادراك
لغا المدة وكذا التأخير بكثر الامطار او بقله المياه التي تبقى الزرع لامن جهة العامل **مسئلة** لو استأجر الارض لزرع معين مدة لا بد منها كما اذا استأجر
لزرع الحنطة شهرين مثلا فان شرط القلع بعد مضي المدة جاز كان لا يفي الا التفصيل لانه لا يفضي الى الزيادة على عدته وان ابقاها جازا او بزيادة
الثل فلا بأس ان شرط الا بقاء بعد المدة فسد لعقد شتما له على الشافعي فان تعدد المدة يقتضي النقل بعد هذا شرط التيقن بما له ولا لا يفي بذلك
المدة فائدة ولا مدة التيقن مما هو وانه قد فسد العقد فلما لا يمنع من الزراعة لكن زرع لم يطلع زرعته جازا لانه بل يوضع منه اجرة الشل جميع المدة
وان اطلق العقد لم يتعد وقت القلع ولا يقاء فالأقوى صحة العقد لان الناقل حصول العقود عليه منفعة تلك المدة وهو اصح قول الشافعية والثاني
البطلان لان العاد في الزرع الا بقاء فهو كالتسوية بالابقاء وهو ثم بل الانتفاع بالزرع في هذه المدة يمكن فصح العقد وبوجه ان الصحيح ان ينتفع بالزرع
في زرع ضرره كضرر الزرع الشرط او دونه ان جرت التحطيم مع شرط التيقن مثل ان يزرع شعير **مسئلة** فقصه فقصا لان الانتفاع بهما في بعض ما اقتضاه العقد
ممكن وان لم يكن كذلك لم يصح لانه اكرى الزرع ما لا ينتفع بالزرع اشبه اجارة البعير له فان قلنا بالصحة كما ذهبنا اليه او لان توافقا بعد المدة على ابقاء
جازا او بزيادة فلان وان اراد المالك اجارته على القلع احتمل تمكنه من انقضاء المدة التي تنازلها العقد وان لا يمكن منه لان العادة في الزرع الا بقاء
وعلى هذا فظاهر الوجهين ان له اجرة الشل للزيادة لان المستأجر مناهض شرط مدة قصيره والثاني ان له اجرة لانه اذا جرمه لا بد له فيها الزرع
معبر للزيادة على تلك المدة والتقصير منه حيث جاز ارضه مدة للزرع الذي لا يكل فيها قال بعض الشافعية انه ليس للمالك القلع بعد المدة ثم يفتح العقد
فيما اذا شرط الا بقاء بعد المدة فكانه صريح بمقتضى الاطلاق وليس بجديد **مسئلة** لو استأجر للزراعة مطا ولم يعين الزرع فقد تقدمه الخلاف **مسئلة** لو استأجر
فان قلنا بالصحة وهو ظاهر وجهي الشافعية ان اعين الزرع ولو اراد ان يزرع ما لا يملك تلك المدة فلما لا يمنع على اشكال سبق لو زرع لم يطلع في
انقضاء المدة ويجوز ان لا يمنع من زرعته كما لا يطلع اذا زرع **مسئلة** يصح الاستئجار من الغراس قبل البناء سنة وما زاد او نقص لا خلاف فله من
العلاء لان استأجر لمنفعة مقصورة محالة معينة فجاز كغيرها من المنافع فاذا استأجر ما سنة فله ان يزرع ما يشاء او ان يشترط القلع بعد السنة او شرط التيقن او كما
عن شرط القلع والتيقن وبطلنا العقدان شرط القلع صح العقد كصالحه الصحة وصح الشرط لقوله المؤمنون عند شروطهم وفي يوم استأجر بالقلع
المدة وليس على المالك ارض التيقن لانه شيء لزمه بوجوب شرطه ولا يجب على المستأجر تسوية الارض ولا ارض نقصانها ان نقصت لارضها بالقلع
ودخوله اصله مدة الحال وان ائتمعا على ابقاء باجر وغيره جاز لان الحق لها وهو قابل للنقل بعوض غيره فجاز معا وان شرط التيقن بعد المدة لم يضر
قويا البطلان بجهالة المدة والصحة لان الاطلاق يقتضي الا بقاء على ما بان فلا يضر شرطه وللشافعية قولان فان قلنا بالبطلان فبطلت الاجرة الشل
لمدة وفيما بعد المدة الحكم على ما سلكنا فيهما اذا اطلق العقد وان اطلق العقد لم يضر شرط القلع ولا الا بقاء صح العقد وللشافعية طريقتان احدهما
ان المسئلة على قولين كما اذا اطلق الاستئجار للزراعة ما لا بد له في المدة وابداء الجمهور والطريقة الثانية وهي القلع بالصحة كما ذهبنا اليه عملا بالاصل
ثم ينظر بعد المدة فان امكن القلع والرفع من غير نقصان فله الا فان اختلفا المستأجر القلع فله ذلك لانه ملكه واذا قلع يكون قد اخذ ملكه كالزور
بلخذ غاصبه من الدار المستأجرة او التي باعها واذا قلع فعليه تسوية المحرر وارض نقص الارض لانه نقص دخل على ملك غيره بغير اذنه وتصرفه ارضه
بالقلع بعد خروجها من يده ونقصه بغير اذن المالك وهو اصح وجهي الشافعية والثاني انه ليس بذلك كما اذا غيب المستعير القلع عند رجوع المستعير
دعى ما اختاره لو قلع قبل انقضاء المدة فيلزم التسوية لان المالك لو اذن فيه قبل انقضاء المدة لانه تصرفه في الارض بغير فائدة قطعاً منقصا اليه لم يقتضه
عقد الاجارة وهو اصح وجهي الشافعية والثاني لا يلزمه شيء ابقاء الارض في يده ونقصه وان ائتمعا المستأجر من القلع نهل المجران بفعله بجازا يملك
ويقال ابو حنيفة ومالك والزهري لان تقيد المدة في الاجارة يقتضي التفرغ عند انقضاءها كما لو استأجرها للزرع وكان مدة استحقاق المنفعة قد

وَأَنفَضَهُمْ عَلَى الْأَمَلَاءِ
فِي الْقُدَارَةِ وَاتَّبَعَتْ وَأَنَّ
أَصْحَرَتْ وَفُتِحَتِ الْأَرْضُ
فَوُجُوهُ بَارِئِينَ خَائِفِي
مَوْتِ الشَّرِّ وَفَاتَمَعَ
الشَّرُّ بِالْأَرَبِ فِي
وَأَتَى عَدُوَّهُمْ

وفاقیہ الکریم
مجموعہ

المدة فليكن جريح
ما بدلك في تلك
المدة فان نفعه
وتأخر الادراك
اما التقسيم الغني
تقسيم فولي ما
تقدم فيما اذا
مبين هو

١٤١٢

کتاب الحجارة

[illegible]

رجوعه من الشاطئ حيث كان قد اجازة فالتقى بهم الشيخ اليربوع الذي كان قد اقامت في بيوتهم في القمامة

المصادر

كتاب الأمانة

كثير من سنة فكذا لا يجب تقسيطها عند علمائها جمع وهو أصح قول الشافعية كالواجب أعيا فاعلمت قيمتها صفة واحدة لا يجب تقديده بصفة كل غير

منها وكما لو أجر سنة لا يجب تقديده بصفة كل شهر وكذا الشهر لا يجب تقسيط أجره على أيامه والثاني من حيث أن بين حصة كل سنة من الأجر لأن عقد الأمانة على حصة سنة لا ينفك العقود عليه فلهذا أطلق الأجر لجميع المدة ثم حلقها الفسخ بثلث لعين أو غيره تنازعة قد روي الواجب من الأجر واجتمع في تقسيط الأجر على المدة

على حصة سنة الشافعية وذلك لما يشق بمقتضى هذا شرط في عقد الأمانة تقسيط الأجر لكل سنة يستغنى عن ذلك بطلان عدم وجوب التقسيط في السنة الواحدة مع

ردده ما ذكره في الأجر ينقطع بتوزيع الأجر السمة على جهة منافع السنين كالتة وبنى بعض الشافعية القولين هنا على القولين فيما إذا سلب في شئين

أو في شئ إلى أجلين ففي قول يجوز أخذ الأجر لسنة أو قول لا يجوز لما عاين من أنها الزيادة الأجر وحكي بعض الشافعية طريقة فاطمة بأنه لا يجب التقدير **قل** بطلان

لوسط الأجر على آخر المدة فخطب سواه لا يقتضيه أو سبب في إمام وسواء تفاوت الأجر في التقسيط أو تفاوتت وسواء تفاوت الأجر في الأجر في الأجر أو تفاوتت

فإذا تلمت لعين المتاجر في أثناء المدة كانت الأجر ماضية بحسب ما ذكر **مسألة** لا بد من يقيد المدة وتبين ابتداءها وانتهاءها فإذا قال أجرتك سنة أو شهرا

وقصد الإطلاق على معنى سنة من السنين أو شهر من الشهور لم يكت تبيين القيد بل لا بد من تعيين المبدأ ويكفي عن تعيين الانتهاء في العكس بالخطاف وان لم

يقصد ذلك حل على ما يصل العقد ويرى قال مالك أبو حنيفة والثاني في ظاهر القولين واحداً أحدهما الروايتين بقوله في قصة شبيب على أن تاجر في ثلثي حج

لم يذكر ابتداءها ولا نه الفهم المتعارفة لا تقدر المدة ليس بها قربة فوجب أن يكون عقيب السبب موجب كذا السلم والافلا والقول الثاني للشافعية أنه لا بد من

تبيين المبدأ ولا يكفي الإطلاق بل يجب أن يقول من أن ومن هذا الوقت ولا يجوز الإطلاق ولا شرط الناحية عند لأن العقد من واقع على المدة دون الدفعة فصالحكم

الشهور فيها حكم الأعيان وإذا أطلق العينة الأعيان لم يجر كذا هذا كذا فانه لو نذر صوم شهر لم يستعين عقيب العقد ومنع مساواة الأعيان لثباتها بالنسبة

إلى العرف وهذا العرف منه ثابت وهو انصراف الإطلاق إلى الانتصاف بالعقد فلا بد لانه قربة **قل** لو قال أجرتك شهرا من السنة لم يصح قولاً وهذا

للإمام واختلاف الأعراس لا يفهم من هذا الانتصاف بالعقد كذا يبطل لو قال أجرتك يوماً من شهر **مسألة** لو قال أجرتك هذه الدار كل شهر بدينار

وأطلق أو قال من أن بطل لانه لو سبب لها مدة وهو أحد قول الشافعية فان لفظ كل اسم للعدد فإذا لم يقدره كان مبهماً وإذا كانت مدة الإجارة مجهولة وظل

العقد كما لو قال أجرتك إلى قدم الحج وقال الشافعية الأملأ بصره الشهر والأر خاصة وبطل فيما بعد فقال أبو حنيفة وأصحابه قالوا لكل واحد منهما عند القضاء

الشهر أن يفتح فان لم يفتح حتى مضى يوم من الشهر الثاني فليس لأحد منهما أن يفتح لأن الشهر الأول معلوم وأجره معلوم فوجب أن تصح الإجارة فيه كاللوز

وإذا قال أبو حنيفة لم يفتح حتى مضى من الشهر يوم لزمه كذا فانه لا يصلح العقد لفساد القبض وقيدتنا أن لفظ كل منهما وليس شيء مما تأوله معلوم مما قالوه

الشهر الأول مثله في الثاني مع أنهم منعوا من تأوله للثاني فلم يصح ما قالوه وأما لزوم العقد في الشهر الثاني بالشرع فيبطل وجهه لأن عند أبي حنيفة لا يلزم العقد

الماشداً الانتصاف بالقبض ولا يقضى بغيره بالمسمى ولم يحصل أيضاً القبض وقال مالك الإجارة جائزة صحيحة وكلها صفة شهر استحقاقها لا تكون لزمته لأن الشافعية

مقدرة بتقدير الأجر فلا يحتاج إلى كل المدة إلا للزوم وهو غلط لأن الأجر مقدرة في كل شهر ووجهه الأشهر مجهولة والإجارة عقد لازم

قال أجرتك كل شهر من هذه السنة بدينار لم يصح للمجهول في التقدير إذ لم يبين مقدار الشهور وهو قول أكثر الشافعية لانه لم يرضع الإجارة إلى جميع السنوات

ابن شريح أنه يصح في شهر واحد من ما قاله قال بعتك كل صاع من هذه الصبرة بدينار لم يرضع بيع إلى جميع الصبرة بخلاف ما إذا قال بعتك هذه

الصبرة كل صاع بدينار وكان ينبغي أن يقول بعتك من هذه الصبرة كل صاع بدينار فحكم بالبطال هنا أو يصح صاع واحد كما نقلناه عن ابن شريح وكذلك

ينبغي أن يفروغ الإجارة وقد حكم بالنسبة بعض الشافعية بين قوله بعتك كل صاع من هذه الصبرة بدينار وبين أن يقول بعتك هذه الصبرة كل صاع بدينار

وصح البيع جميع الصبرة باللفظين ولو قال أجرتك شهراً بدينار وما زاد فحسب الوصلح أيضاً لعدم التيقن أن حل على شهر غير معين أن حل على الانتصاف باللفظ

صح العقد في الشهر الواحد وبطل في الزائد ولو قال أجرتك شهراً بدينار وهذا الشهر ولو يكن قد بقي من السنة الأشهر واحد أو بقي أكثر من شهر واحد لم يصح

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

فان قالوا لا يصح التقسيط

کمالیہ

ابو محمد بن خلف بن محمد

مسلمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

محتاجا الى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

ففي مسند عن

نصا و نصا
لا نصا و نصا

انك دفعته

امِنْ رَعْنٍ وَبِئْرٍ
لِلْأَنْبِيَاءِ

اولئك

بن الصادق
عليه السلام

الحسين الملقب

الحجامة

وَكَيْفَ الْقَوْلُ

وَجِبَ الصَّامِعُ

کتابخانه

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible]

عيوننا مملوءة فاني
 انا الذي انا الذي
 السماوية انا الذي
 الا وحيثما قلنا
 كان ذلك العداوة
 فاما هم ما سبق ان
 قلنا هو هو

دو فال اولم

قد رما يقع من القلوب
بين الكيئين في ذلك
المقدار فلا عبرة بها
ولا يوجب ضمانا وان
كانت لهم

الاروجب معقوظا الغممان ۴

الاربع حبيب سقر طالعها ذئب

كتاب لأجارة

بنجارة شهرين كثر الزعماء في ذلك الشهر فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها لكان المثل في ما صنعت اجرة المثل في باقي السنة وجب من الشهر ثلثه
ولو كان بالعكس انفسر الحال فوجب النصف الاول ثلث المسمى **مسئلة** لو تلف الساجر العين فقتل العبد الساجر للخدمة والداية المستاجر للركوب
ان يكون الحكم كما تلفت بائنه وما به ولا يبقى فرق بين التلف من قبل الله ومن الاجنب وبين التلف من قبل المستاجر من قبل العقدية تختلف من المدة ويلزم من
الاجرة بنسبة المضي ويلزم من قيمتها التلف وبما قال اكثر الشافعية ومقتل استقرار الاجرة المتماة باجمعها عليها لان ذلك كما يستقر الثمن على المشتري لان ذلك
ويشكل ان يبيع ويرد على العين فاذا تلفها جعل قايضا للاجارة انما وردت على النافع ومنافع الزمان المستقبل معدومة لا يتصور وجودها لان ذلك
ومنع عدم التصور وان اتلف العين قبل ان يتسلم المثل في هذا الوجه يستاجر للدار ورجع العبد احتمل ان يكون بمنزلة تعيب بائنه وما به في ثبوت الجوارح والعبد
فلا يجازى بل هو اولى لان التعيب ضمن الرضا بالبيع فمقتل **مسئلة** لو تلفت الدار المستجرة للسكنى وانقطع ملكه الارض المستجرة للزراعة فان
لها نفع البنية بوجه من الوجوه لانه السكنى بالزراعة لا غير ما من جميع الاشياء فهي كالتأجير لان نقله وجوه الانتفاعات عنها ولا معنى لها كالمسكن في ذلك
ان يجر في نفع في غير ما استاجر به لان يمكن الانتفاع بعرضه الدار والارض ان يجر فيهما حطبا او ينصب حنطة او يصطاد به كذا الارض التي غرق فان
الاجارة لا تنفس بل يتغير المستاجر بين الفسخ والامضاء وقال الشافعية الدار بالانتفاع في الارض التي انقطع ملكها ان له الفسخ واختلفت اصحابه في القول
فهم من نهى عن مخرج وجعل المسئلة على قولين احدهما انفساخ الاجارة لغوات المقصود هو السكنى في الدار والزراعة الارض فكان كون العبد الثاني المنع لان
الارض اقية ولا انتفاع ممكن من جهة اخرى لكن ثبت الجواز به صبيحة منهم من ترد القولين وقرر ان الدار لم يتواروا الارض بقيت حضا ولا مكان الزرع
لا يطارد واشتر بعضهم الى قطع بعدم الانفساخ وحمل ما ذكر في الانهزام على ما اذا صارت الدار من بنية غير منفع بها بوجه البنية لان الاطراف بينهم في الاضطرار
الانفساخ وان انتفاع الملو بثبوت الجواز وانما ثبت الجواز اذا امتعت الزراعة فاما اذا قال المورنا سوق الماء اليها من موضع اخر سقط الجواز كما لو تواروا
انفساخ الدار فان قلنا بالانفساخ فالحكم كما لو تلفت العين كونه العبد انفساخا فله الفسخ في الدار الباقية وفي الماضي الوجوه وان منعنا فمقتل
ما مضى من المسمى وان اجاز له لم يمتى بانه وبما يحيط لانها دمار وانقطاع الماء ما يحسن **مسئلة** لو تلفت حنطة في حقله فاعتذر باستيفاء النفع منها فبطل
صدورها مثل ان باق العبد او تشرد الداية لم يفسخ عقدا لاجارة لكن ثبت للمشتاجر انفساخ الفسخ فان فسخ فلا كلام وان لم يفسخ انفساخ بعض الدار بوجاهة
وان عادت العين في اثناء المدة استوفى ما بقي منها ان شاء وله الفسخ لتعذر استيفاء الجميع الذي وقع عليه العقد وان انقضت المدة انفساخ الاجارة
لغوات العقود عليه ولو كانت الاجارة على موصوف في الدار كخباطة توب وبناء حائط او حمل الى موضع معين وجب على المورن الابدال لان دونه مشغولة
بهذه النافع فاذا دفع عنها بصلد عنها العمل انقضى فمقتل يتصور حق المستاجر في ذلك العين وكان عليه الغناء بالبدال فان هرب المورن لم يسقط الحق عنه لان
ما في الدار لا ينفوت بغيره ويبيع الحاكم من ماله بقدر ما يستاجر عنه ذلك العمل فان لم يكن هناك مال تبطل الاجارة الفسخ فان فسخ فلا كلام وان لم يفسخ وصبر
ان بقدر عليه فله مطالبة بالعمل فاذا كانت الاجارة متعلقة بالعين ففسخ المورن ففسخ المستاجر بالباقي خاصة وانما حتى يملكنا فيقضي الماضي قولان ولو
لم يفسخ وكان قد استاجر مدة معلومة فأنقضت بين عند الشافعية على الخلاف فيما اذا تلف اجنبى المبيع قبل القبض هل يفسخ العقد ام لا فان قلنا بفسخ
فكذلك لاجارة وبشر بالاجرة وان قلنا لا يفسخ فكذلك الاجارة قصدا **مسئلة** لو استاجر عينا فنصب ثلث لعين فان كان الفسخ قبل القبض يتغير المستاجر بين
الفسخ والامضاء فان فسخ بطل الاجارة ورجع بمال الاجارة لانها معاوضتم يحصل فيها تسليم المعوض فلا يجب تسليم المعوض كالشراء في البيع اذا غصب من بدل البيع
قبل قباض المشتري اياه وان لم يفسخ كان له مطالبة الغاصب بالثمن عليه فان انقضت مدة الاجارة تخبر بين الفسخ والرجوع بالمسمى وبين البقاء على العقد ومطالبة
الغاصب اخرج المثل لان العقود عليه لم يفسخ عطل الى بدل وهو القيمة ويخرج للمخاطبة انفساخ العقد مط على الرذالة التي لهم في ان منافع الغاصب
وهو قول صاحب الراي وان كان بعد العقد وتمكن المورن المستاجر من العين لم يكن المستاجر الفسخ وكان الغصب المستاجر دون المورن وكذا لو منع المورن
الانتفاع بالعين وقال الشافعية واجد يكون المستاجر انفساخا بين الفسخ والامضاء لما فيه من تأخير حقه فان فسخ فالحكم كما لو انفسخ العقد وهل يفسخ الماضي
لشافعية قولان سبقا وان لم يفسخ وكان قد استاجر مدة معلومة فأنقضت بين على الخلاف فيما اذا تلف اجنبى المبيع قبل القبض هل يفسخ البيع ام لا
ان قلنا بفسخ فكذلك لاجارة وتزد الاجرة وان قلنا لا يفسخ فكذلك الاجارة ويخبر بين ان يفسخ وبشر بالاجرة وبين ان يخبر بطالب الغاصب لاجرة
المثل الذي نص عليه شافعية انفساخ الاجارة وعلى هذا فاعادت العين الى المورن فبقي بعض الدار فملكنا الانتفاع بباقي وتسقط حصة الدار
الماضية الا اذا قلنا ان الانفساخ في بعض المدة بوجوب انفساخ الباقي فليس له الانتفاع بقية المدة ولو كانت لاجارة في الدار فلي المورن الابدال
ان غصب المورن فبطل القبض وتمكن المستاجر وان كان بعد الدفع الى المستاجر وامضاه اياه كان الغصب مال المستاجر وعند الغاصب على المورن
الابدال سواء كان قبل القبض او بعدا فان امتنع استوجر عليه ولو استاجر العين لم يمل معلوم فله ان يستعمله فيه فان غصب قبل القبض بطل العقد عندنا
وان كان بعدا كان من مال المستاجر واذا حصلت القدرة عليه قبل انقضاء المدة كان له ان يستعمله بائنه ولو ابدى المورن الى الانتفاع من الغاصب لم يفسخ
المستاجر سقط خبارة ولو ذات العين في الغاصب لم يكن منفع مطلقا عند العامة وقبل القبض عندنا استوفى ما بقي منها ويكون فيما مضى من المدة مخبر
بين الرجوع على الغاصب بين الفسخ ولو كانت الاجارة على عمل كخباطة توب حمل للموضع معين فنصب العبد الذي يحيط او يحمل الذي يحمل عليه فان
كان قبل القبض يخبر بين الفسخ والرجوع على الغاصب ان كان بعد القبض فالغصب المستاجر خاصة وعليه كالاجرة للمالك خلافا للعامة فانهم قالوا لا
ينصح العقد والمستاجر مطالبة الاجر بعبوض المنصوب فانه من عمل العمل لان العقد على ما في الدار كالمورن وجب بالسلم فيه عبا فوزه فان قلنا بالبدال
ثبت المستاجر الجواز بين الفسخ والصبر ان يقد على العين المنصوب فيستوفى منها ما يصيب **مسئلة** لو استاجر عينا معينة كعبد للخدمة او فرس للركوب او دابة
للسكنى وسلمها الى المستاجر ففقدت فانفسخ المستاجر خلافا للعامة فان المورن يملك العين للغاصب لانه اخذ الاقرب فهو ذاق اوقاف في الز
خاصة دون المنفعة فملكنا اقية فلو كان لهما ان لا يقبل اوقاره لانه لا يفسخ العقد السابق فلا يملك الباقي بالباقي لغير المشتري والثاني لا يقبل

للشخص العقد السابق فلا يفتقر إليه كالأمر بما بعد البيع الشري في الثاني من قبيل كونه مالاً الظاهر غير متهم في الأفراد بخلاف أقرار البائع لا يمتنع من ذلك
 الغير والتناقص ثم قد بينى الشافعية الخلاف هنا على أن الموجه للبيع العين المستأجرة أم لا فان قلنا نعم صح قراره ولا فهو على الخلاف في أقرار الرهن فان قلنا
 يقبل قراره لم يطل حق المستاجر من النفع لانه لا اجارة اثبت له الحق في النفع فلا يمكن دفعه كان البائع لا يتمكن من دفع ما غلبه بالبيع وهو ظاهر في حق
 الشافعية والثاني ان حق المستاجر من النفع يطل بغير الرقبة كالعبد اذا اقر على نفسه بالعصا من قبيل ويطل حق السيد بغيرها وهو غلط لان اقرار حق
 الغير فلا يقبل والاصل ثم على من هذا مذهبنا والثالث ان كان المالك قد استأجر فلا يزال له الى انقضاء مدة الاجارة وان كان في يد المقر فلا يمنع من بدء
 والعقد ما قلناه وعلى قولهم بطلان حق المستاجر في النفع هل له تحليف المكبري خلافه خلاف بينهم في ان الرهن هل يجلت لراهنه اقر بالرهون
 قبلناه والامر بينهم في المسئلة انه يقبل اقراره في الرقبة ولا يقبل في النفع وهو الذي ذهبنا الى ان يكون الذي يحكمه قول الشافعي ان اقراره جازي والكرابط
مسئلة اذا غصبت العين المستأجرة امام المور من المستاجر كان المور مخاصم الفاضل السابق لها بحق المالك اجاعا والمشتا ايضاً خاصة
 يستحق النفع فله مطالبته بسوة النفع وهو احد قول الشافعي والآخر بينهم وهو المحكي قول الشافعي انه ليس للمستاجر الخاصة لا يبيع المالك لا يبيع
 عن المالك فاشبه المستودع والمستعير وهو غلط لان المستاجر يتحقق عليه وجه الملكية حقاً في تلك العين وقت عليه معاوضة فكان له المنافعة والوجه الثاني
 جاز بان في الرهن هل يخاصم لان له حق في الرهن وعندنا ان ذلك في الاصل فيمن ادعى ملكا وقال اشتريته من فلان كان ملكا للمالك ان اشتريته به فثبت عليه
 فكانت له بغيره على ملك البائع لتوسله بها الى اتيان الملك لنفسه جازي يكون حكم النفع كذلك **مسئلة** اذا استأجر لعل في عين معينة كخياطه ثوب
 معين في حاجة غزل معين فغلت العين انسخ العقد عندئذ لان متعلق الاجارة قد تلفت فبطلت الاجارة كالواستاجر عبداً معيناً للمخدمة فهو انقضى
 مقبلاً للمعين فيبقى بطل القرض وهو احد قول الشافعية والثاني انه لا يفسخ العقد لان العقود عكيلة العمل فلا فرق بين ان يوقع في ذلك العين او في مثله وهو
 منوع وقد قال بعضهم لو استأجر ثوباً في الدقة حمل حصة عبد معين فأتى ثوبان وحمل ثلثه اثناس الكواحدة طمعت اذا تساوت وزانهم وهو انقضى
 قول الشافعي انكما يحمل خياطه ثوب معين فملك قبل ان يخطه كان لها مهر الثلث قال بعض الشافعية موضع خلافه اذا اذ لم يمتد خطاطه ثوب معين او حمل عبد
 او متاع بعينه فملك كان في الدقة فهو متعلق بعينه في تلك الثواب المتاع اما اذا استأجر دابة بعينه لمدة او كوكب حمل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الكوكب المتاع
 وفي ان العقد لا يفسخ بذلك كما هو فرقان العقد كالحال هذه ثقل في الدقة الا ترى انه لو سلم الدابة فلم يركب يستقر الاجرة لخياطه الثوب المعين العقد يتناول
 العمل فلهذا لو سلم نفسه مدة يمكن فيها الخياطه ولكن لم يخط لم يستقر هكذا ذكر بعضهم وفيه منع فان حكما بعد فسخ الاجارة فان جله المستاجر ثوبت
 فذلك وان لم يركب ما عجز او امتنع عن عمله حتى مضت مدة امكان العمل فاستقر الاجرة ولا تستقر وجهان للشافعية فان قلنا استقر للمستاجر فسخ العقد
 لا يرد بالاجرة ثوباً او لا يرد بقطعة وفيه وجه آخر ان ليس فسخ العقد يخرج من هذا وجه ان المستاجر يحرق ثوباً ابدل الثوب لئلا يفسد ان شاء فسخ **مسئلة**
 لو استأجر ليعمل صبي معين او استأجر المرأة لارضاع صبي معين فأتى الصبي المعين فالوجه فسخ العقد لما قلناه في الثوب المعين اذا تلف قبل خطاطه ولما كتبت
 الخلاف الذي سبق في الثوب الصبي المعين لارضاع اذا لم يكن ولداً الرضعة اما اذا ولد لها فالحال بين الشافعية فيه مرتب على الخلاف في الصبي الاجنبي بل
 في ولد ما لا يتكافأ اولاً لان ولد اللبن على الولد فوق وروى على الاجنبي ان زيادة الشفعة على الولد فلا يمكن اقامته غير مقامه اذ عرفت هذا فلو استأجر
 لخياطه ثوب معين او لارضاع صبي معين او ليعمل ثوباً للمستاجر ففسخ الثوب المعين في ارضاع الطفل المعين ومقتضاهما بان لا يجوز على المستاجر الا ان
 يركبانه قد عجز عن الامتناع ومصلحة فيه بان يخلصا نفعاً الجود او مصلحة لغيره فلا يلزمه الدفع الى الخياط والمعلم والرضعة لكن ان سلم الاخير نفسه
 ومضت مدة يمكن العمل استقرت الاجرة على المستاجر وبه قال الشافعي بناء على قوله باستقرار الاجرة بتسليم الاجير نفسه مضى مدة العمل وليس للاجير ولا
 للمستاجر فسخ حال **الببحث الثالث** فيما نفوت من النفع فيه شرعاً **مسئلة** اذا استفتى النفع شرعاً كان بمنزلة نفوتها حاساً في الاقتصار الا ان
 المقضي لا يفسخها مع الفوات حاساً ايما هو بعد الاستيفاء وهذا المعنى ثابت فيما اذا فانت شرعاً فاذا استأجر ليعمل سن وجبة وقطع يدمتاكله ولا يستفاد
 فخاص في نفس اطره فحق الاجارة وهو ظاهر وجهي الشافعية وقد سبق فلوزال الوجه عقيب لعقد او عني المحكي عن القصاص او لغيره ففسخ الاجارة لان قلع
 السنح ثم منه شرعاً كما استيفاء القصاص بعد الاسقاط لا يجوز شرعاً فبطلت الاجارة لتعدا استيفاء النفع شرعاً وقد نزع بعض الشافعية لان الاجارة
 هنا مضبوطة بالعمل ونالته وهو غير ما يوس منه كخالف عود الوجه فلم يكن ذوال الوجه موجباً للفسخ وليس يجتهد وقال بعضهم لا يفسخ الاجارة بل يستعمل الاجير
 في قلع وتلا وساد برعي بذلك المذهب وهو اشد غلظاً من الاول والحكم بانفساخ العقد بما هو على القول بان المستوفى به لا يبدل فان جوزناه امره ببيع هو حقه
 لغيره **الببحث الرابع** في الاضرار المتجددة **مسئلة** الاجارة عقد لازم من الطرفين ليس لواحد منهما فسخها الا بالتقابل وبه قال مالك والشافعي واحد
 واصحاب الراي اعموم قولهم او فوات العتود لان الاجارة عقد معاوضة فكان لازماً كالبائع لا يملك عند اكثر الغامرة نوع من البيع وانما اخصت باسم كاختصر
 الصوف والسم باسم رسول كان لعذر كما استأجر دابة ليعملها بغير عرض او دكانا للبائع فلفقت قاشه ولعمل صنعة فملكها لهما او حاساً فبطلت عليه الموقوف
 واشبه ذلك ان لم يكن به قال مالك والشافعي وابو يوسف فلهما لا يفسخون فسخه مع استيفاء النفع المعقود عليها من غير عذر فلم يجز لغيره غير
 المعقود عليها كالبائع ولا يفسخ لغيره المستأجر جاز لعذر الوجر بسوة بين المتعاقدين ودفعاً للضرر عن كل واحد من المتعاقدين ولا خلاف في ان الاجارة
 ثم لا يجوز هنا وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز للمستاجر فسخها عندئذ في نفسه مثل ان يستأجر حماراً لم يملك عليه فيعرض ولا يتمكن من الخروج او تضيق نفقة او حصار
 دكانا للضرر فيخرج متاعه وما اشبه ذلك لان العقد يتجدد مع استيفاء النفع عليها فلهذا لا يفسخ كالواستاجر عبداً فابق فالفرق ان الاباق عند الموقوف
 عليه اذ عرفت هذا فالاجارة لا يفسخ بالاعذار سواء كانت اجارة عين او في الدقة خلافاً لابي حنيفة على ما تقدم وسلم ابو حنيفة انه لو ظهر للوَجَر عذر كما
 لو مرض عجز عن الخروج مع الدواب التي اكرمها او ابرء او اصابها سافرون فغداً او لم يكن متاملاً ان لا يثبت الفسخ **مسئلة** لو استأجر ارضاً للزراعة
 فزرعها فملك الزرع يحلجه من سبل او جراد او شدة حر او برد او كثرة مطر لم يكن له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة لان ما يحلج حقت مال المستأجر لا منفعة الارض في

وفيما اذا استأجر

كتاب الجارة

ما هو الاستاجر كما قال البيع الذي فاحرق الساع لا ينفع الاجارة في المكان ولو عتدت الارض بجارة بطلت قوة الابواب في مدة الاجارة انقضت الاجارة بغير
 المنفعة بالكلية كالوخر في الارض بطلت منفعتها ويجعل ان يبق اما ان يستاجر الارض للزراعة او يستاجر ما مطلقا من استاجر ما المزارعة بطلت منفعة الزرع
 خصة دون باقي النافع فانه ثبت للمستاجر الجارية في النفع والامضاء بجميع الاجرة او بعد حط الارض كما تقدم ان سوغنا له الانتفاع بغير الزرع وان استاجر ما مطلقا
 كان له ان يجتنب ان يثبت له منفعة مقصورة لتعيينها ونقص منفعتها وان لم يبق له منفعة البتة بطلت الاجارة او لا منفعة له لا تصح اجارة من قبل بعض الشافعية
 اذا عتدت الارض بجارة بطلت قوة الابواب في مدة الاجارة فان كان عتاد الارض بعد فساد الزرع فانه احتمل ان الظاهر ان لا يثبت له الانتفاع بغير الزرع
 الارض وقوتها لم يكن المستاجر فيها فائدة بعد فوات الزرع والثاني يتردد ان يبقاء الارض على صفتها مطلوب اذا خرجت عن ان يكون منقطعها بها وجب ان يثبت
 الانتفاع وان كان عتاد الارض قبل فساد الزرع فانه ظاهر لاحتمال ان يبقا الشافعية الاستدلال ان قول الرخصة غير مقصود ولم يسل للاجبر واذا ائتمنا لم يجز ان
 اجاز بجميع الاجرة كافي البيع وان نفع بيع الى العرف الباقي واستقر ما استوفاه على الاصح عندهم وبورع المسمى على الدين باعتبار ذلك **مسألة** لو
 لا يطل الاجارة سواء كان من الوجه الاستاجر او منها معا عند بعض علماءنا وبه قال الشافعي في مال ذلك احمد اشعوب ابو ثور وابن السكيت لان الاجارة عقد لازم
 بوجوب ملك كل واحد من المتعاقدين ما انتقل اليه فلا يرد عنه بالوفاة من صاحبه او ماله كالباع ولا يرد عنه لان لا ينفذ بموت لعاقدهما المختص الاستيفاء
 به كالباع واذا نزع منه ثم مات في مدة بطلت الاجارة بموته كما كان في قول الثوري واصحاب الرأي والشافعية لا يستفاد المنفعة بعد موت المالك لا يستحق
 ان يستوفى على ملك الوارث فاما ان ملكه عن العين وانتقل الى ورثة فالنافع يثبت على ملك الوارث لانه ما عتد منه وكذا اذا مات المتعاقدان الاجارة
 لا يمكن ان يجزى تركتها لهما يجب عليه في حال الحياة فلا تؤخذ من تركته ولا يجوز ان يجزى على الورثة لانهم لم يوجبهما على انفسهم فاعتد بايجابها موضع
 لان عندنا ان المستاجر يملك النافع بالعقد ويخلف في ملكه بغيره ما لو رجع امته ثم مات بعد ذلك في الساجر بطلت الاجارة عندنا وجب عليه العقد
 ويطل به ما اذا خسر ثم مات فوقع اضرار وعينه فانه يجزى عنه ما له لان سبب ذلك كان في حال الحياة سبب جوبها بالعقد وكان منه حال
 والشجرة استدل على دعواه بالبطلان بموتها كما كان اجاز العزقة واخبارهم ولا شك في عدالة قول روايته مستندة فيقبل موسلة وقال بعض علماءنا
 بموت الوارث خاصة في الساجر وعكس آخرون اذا عرفت هذا فاذا مات المستاجر قام وارثه مقامه استيفاء المنفعة فان استاجر له يورث مال الاجارة كان دينه
 عليه يؤخذ من صلب تركته ولو كان مؤجلا حل بموته وان مات الوارث تركت العين عند المستاجر الى انتهاء مدة الاجارة فان كانت الاجارة واردة على الذمة
 دين عليه فان كان تركته وفاء استوفى منها التوفيق وان لم يكن وفاء فالوارث باختيار ان شاء وفاء واستحق الاجرة وان شاء لعرض فالتشا فسخ الاجارة والقبض
 على موت الاجير بطلت الاجارة بموت الاجير كان من جهة انه مودد العقد من جهة انه عتاد **مسألة** بطلت الاجارة بموت الوارث على الاقوى في موضع
 الاول لو اوصى مالك الدار العبد والدايه بنبعة الدار والعبد والدايه والثوب شهر لن يذم من الموصي لم يقبل الوصية ثم مات الموصي فاجر هذا الوارث
 له مدة ثم مات نبيذ في ثناء تلك المدة فان الاجارة بطلت لانها حققة الذي هو مورد الاجارة لانه منوط بحبونه فيقتل بوفاء الثاني اذا وقع على شخص فمضى عليه
 ومكانا جاز الشخص الوفاة عليه بوفاء مدة فالاقوى بطلان الاجارة لان النافع بعد موته لم يبق له عليه ولا يبايه عنه فلا يمكن التصرف بغيره وقدينا ان المدة
 المدة ليست للوارث فيكون للبطلان الثاني اخبارنا من الاجارة بغيرها لانها لازمة فلا يثبت بموت العاقد كالأجرة ملكه وبنوا الوجهين على ان النظر الثاني ينبغي
 الاستحقاق من الوارث من لو اوقف فلنا بالاول فالاجارة بحالها كما لو لم يملك ومات اثناء المدة وان قلنا بالثاني فلا وعبرة اكثر الشافعية لا يفسد عقد
 فقا لولا احد الوجهين تنسخ الاجارة وفي الثاني لا تنسخ ولم يستحسنه بطون جماعة من الشافعية لان الانشاء يشترط ان لا يفسد العقد وان كان الى انا مل بطلان
 لاننا ثبتنا ان تصرفه في مال يملكه او اذ كانا بقاء الاجارة مختصة المدة الباقية من الاجرة تكون للبطلان الثاني فان تلفها الاول في دين عليه تركته وليس هذا كما لو
 ملكه ومات المدة حيث يكون جميع الاجرة تركته بغيره وبغيره وفاء وصاياه والفرق ان تصرفه هناك ودد على خالص حقه والباقي لم يعد الاجارة
 مساوية للمدة فينتقل الى الوارث كذلك وان قلنا بانها لا ينجى فانها لا يطل فيما وكذا الشافعية قولنا احدهما البطلان والحال هنا مبني على الخلاف
 في تفريق الصفقة فان منقوضا من الميراث كان للبطلان الاول اجرة المثل على ما مضى **مسألة** اجارة الوفاة تفسد من الموت ولو اوقف عليه ولغيره من الموت
 للنظر اما شرط الاول لا يغيره او من حاكم بالجملة لا تكون الاجارة مستندة الى الوقوف عليه من حيث هو موقوف عليه فبيان الحالين موكل الى ما شرطوا
 فان اجر البطل الاول كان حكمه ما تقدم وما اذا اجر الموقوف المتأخر في الوقت فانه يصح ولا يطل الاجارة بموته ولا يؤثر موته في الاجارة لانه ناظر للمجتمعات
 تصرف بعض الوقوف عليه وهو ظاهر وهي الشافعية ولم يوجبنا ان الاجارة بطلت بغيره وهو كالحال فيما اذا اجر الموقوف الصبي فبلغ الصبي في المدة بالاقوى
 ولو شرط الواقف الوفاة للوقوف عليه جملتها في الوقت فانه مدة ثم مات لم يطل اجارته على الاصح كما من حيث هو موقوف عليه بل من حيث ان قدر الناظر
 في الوفاة الموقوف عليه **مسألة** قد بينا ان الاجارة عتد من الطرفين ليس لاحدهما انتزاع الارضاء صلح به وهو عقد يقضي بملك الميراث
 والمستاجر النافع فاذا فسخ المستاجر الاجارة قبل انقضاء مدها بترك الانتفاع لغيره او منعه لم تنسخ الاجارة وكان عليه مال الاجارة كالأول ولم يملك من النافع كما
 لو اشترى شيئا بقبضه ثم تركه اذا ثبت هذا فان استاجر دابة او دارا لغيره خاص الاعيان وقبضها وحكمها مضت مدة الاجارة غير متصرف فيها انتهت الاجارة
 واستقرت الاجرة عليه وان لم ينفذ بالعين طول المدة لان الميراث مكنه او قبضه وتلك المدة مودعة عليه تحت يده وهي حقة فاستقر عليه المسمى ولو ضبطت المنفعة
 بالمل دون المدة كما اذا استاجر دابة ليركبها الى بلد يحمل عليها شيئا الى موضع معلوم وقبضها واسكنها عنده عن مضت مدة مكن فيها ليركب الى ذلك البلد فكذا
 وبغيره عليه مال الاجارة لان الميراث مكنه من الانتفاع باقضى العقد وعليه فستقر له الاجرة كالوكان الضبط بالمدة وكان النافع تلفت تحت يده باختياره
 فاستقر الضمان عليه كالو تلفت العين في يد المشتري فبطلت الاجارة على ما مضى **مسألة** لو قبض المستاجر على ما مضى فاستقر له المدة استقر الاجرة عليه
 الشافعي لان النافع تلفت باختياره في مدة الاجارة فاستقر عليه الاجرة كالأول وان كانت الاجارة على عمل فادامت مدة يمكن الاستيفاء منها
 عليه الاجرة وبه قال الشافعي لان النافع تلفت باختياره وقال ابو حنيفة لا اجرة عليه لانه عقد على ملك الذمة فلم يستقر عوضه بملك العين كالمسلم
 للنفقة لانه عقد على منفعة غير موقوفة بزمان فلم يستقر بدلها قبل استيفائها كالاجير المشترك ولو بدل الميراث تسليم العين

القبض لا يفسد العقد
 ولو قبض على الميراث
 ولو قبض على الميراث
 ولو قبض على الميراث

لو لم يكن البيع
 في يد المشتري وليس
 بعد المدة لان النافع
 المدة من ملك العين فان
 انتفع بها بعد المدة
 المثل في محققه
 عقل

[illegible]

2

کتاب الفجاءة

[illegible]

حواره
 او من غيبه كان ذلك
 دينيا في رتبة الجبال
 يستوفى منه جميع
 وهل للماكم تقوى
 الاصل الى المناسج

في ذلك وجب قول قوله
 من عجل به والامرين
 له فيما يستحقه وانما
 قيل قوله في اسفل
 عند كذا ان افش من
 حل عجله صلبه
 في قوله وانما
 كذا اذا عجل اليه

تقبلوا مني
عنرو كذا ان افش
كل من يله اصب
المنفردون من
شكرا اذ اخل اليهم

[illegible][illegible]

منافعه ولا

وان يقض العطاء في الإجارة ملكات المنفعة
مطلب ملكات التضراد لآدم سيرة العادة وأزواج

دیکھو

كتاب الأجناس

ومر قال مالك احمد والشافعي اصح القولين وبملكها المشتري سلوية للمنفعة تلك لئلا لان الاجارة امانا فترد على المنفعة فلا تمنع بيع الرقبة كالترجيع وكان البيع مقادير
على غير المعروف فلهذا الاجارة فكم يخرج حكم الاجارة كبيع الامنة الزوجية فلو اواه ابراهيم بن محمد الهذلي قال كتب الى ابي الحسن عليه السلام سالت عن رجل استاجر بضعة من
رجل فباع المجر ذلك البضعة التي استاجرها فبكر الساجر البيع وكان حاضر الم شاهد عليه فأتى المشتري وودعه هل يخرج ذلك الى الميراث ام يبقى بيد
المستاجر الى ان ينقضي اجارته والثاني للشافعي البيع بطلان بد المستاجر جالبة تمنع التسليم الى المشتري فتمت الصحة كبيع الرصون عن غير
المرتين وبيع العضو بطلان بعض الشافعية ولا فرق بين ان ياذن المستاجر ولو اذن والعرق بين التصويت المستاجر ان ينصت بيع التسليم وبد المستاجر لا يمنع
فاقره فلو لم تمنع التسليم الحال فلا تمنع الوقت الذي يجب التسليم فيه وهو عند انقضاء مدة الاجارة وتكفي المدة على التسليم كالمسلم فيه وقال ابو
ان البيع موقوف على اجارة المستاجر فان اجاز اجاز وبطلت الاجارة وان رد البيع بطل اذا ثبت هذا فان البيع صحيح وبملك المشتري البضعة سلوية للمنفعة الى حين انقضاء
ولا تسحق تسليم العين الا ان كان تسليم العين امانا براد لاستيفاء نفعتها فاعلم انما يستحقه ان انقضت الاجارة فبصرف هذا بمنزلة من اشترى عيني وكان بعد فانه
يستحق تسليمها الا بعد مدة يمكن احصاء ما فيها وكالتسليم الى من لا يستحق تسليم السلم فيه الا في ضيقه وقت ولا ينسخ الاجارة على ما قلناه كما لا ينسخ النكاح ببيع الامنة
الزوجية ويترتب بد المستاجر الى ان يخسأ الدية ولو كانت الاجارة في مدة لا يتصل اوقاتها كالواستاجر سنة الايام دون اللبالي استحق المشتري تسليم العين المدة
التي ليست للمستاجر حق الاستاارة واعرفت هذا فان المشتري ان كان عالما بالحال لم يكن له خيار فلا يفسخ له ولا اجرة لذلك المدة وان كان جاهلا بالاجارة
له الخيار ففسخ البيع وامضائه مجاز لان الاجارة تمنع من استيفاء منافعه والنافع هو المقصود بالبيع فاشبه البيع لو كان جاهلا فلا جاز ان يحكم الحاكم
مسئلة لو باع المجر العين فمدة الاجارة ورضي المشتري ثم وجد المستاجر بان عينه بفسخ بغير الاجارة فنفقه بقبه الدية للمشتري عند بعض الشافعية
لان عقد البيع يقتضي استحفاظ المشتري للرقبة والمنفعة جميعا الا ان الاجارة السابقة كان تمنع منه فاذا انقضت فخلص المال نحو الشريك كما اذا اشترى حصة
من زوجة فطفاها زوجها تكون منفعة البضعة للمشتري ليس للبائع الاستمتاع ولا تزويجها من الزوج المطلق وقال بعضهم انها للبائع لانه لم يملك المشتري منافعه
تلك المدة وبني بعضهم الوجهين على ان التمتع بقبه نفع العقد من امله او من جهة ان قلنا بالاولى للمشتري كان الاجارة لم تكن وان كان من جهة للبائع
لانه لم يوجد عند الردهما بوجوب الحق للمشتري ولو قلنا بالاولى الاجارة فان جعلنا الاقالة عقدا فهو للبائع ان جعلناهما فسخا فلك على اصح القولين كما نرى
الحق من جهة الاحالة واذا حصل الاقتطاع رجوع الساجر باجره بقبه المدة على البائع ويمكن ان يفرج على المشتري ليعين هذا معنى على ان المنفعة يكون
للمشتري لانه رضى بالبيع ناقص المنفعة فاذا حصلت له المنفعة جاز ان يؤخذ منه بدل او اخلاف في بيع الساجر بغيره منه ويجوز الوصية به **مسئلة**
لو باع عبدا واستثنى لنفسه منفعتها اشهر او سنة صح البيع الاستثناء عندنا وللشافعية طعن بقا أحدهما انه على القولين في بيع الدار المساجرة لانه اذا جاز
ان لا يكون النافع للمشتري مدة بل يكون للمستهلك جاز ان يكون للبائع لان جاز ارباع في بعض الاستثناء بغير من رسول الله صلى الله عليه وآله على ان يكون
له طهر الى المدينة والثاني القطع بالمنع لان اطلاق البيع يقتضي دخول النافع التي يملكها البائع في العقد والاستثناء بغير مقتضاها يمنع منه وفي بيع
المستاجر النافع ليست مملوكة للبائع ايضا فان استثناء المنفعة اشترط الامتناع من التسليم الذي هو مقتضى العقد فلا يمكن ان يقدد كون البائع ناظر
المشتري في الهدى والعرض لكن يجوز ان تقوم بد المستاجر مقام بد المشتري في بقاءه يملك المال لنفسه بالاجارة فللمالك تملك للرقبة والظاهر المنع عندهم
سواء ظهر الخلف او لا ومنع كوز الاستثناء بغير مقتضى العقد فان مقتضى العقد دخول النافع مع الاطلاق اما مع التقييد فغيره لعدم الدخول فلا
وذلك كما استثناء جزء من العين فلو قال بعتك هذه الدار الا هذا البيت صح البيع الاستثناء اجماعا فكذلك الاستثناء بالمنفعة بل هنا اول لان ارجح العا
اقل منافعة من اخراج الدية المقوم وكذلك اشترط الامتناع من التسليم **مسئلة** لو باع العين المساجرة من المستاجر فقد قلنا ان يصح البيع لا يطل
الاجارة على الاقوى لا يثبت للمشتري هنا خيار هذا اذا كان عالما بالحال اما لو استاجر وكلمه من غير علم منه ثم اشترى هو او بالعمى او بعقد وكذا ان العقد ين
والشعور للمشتري منها بالحال فان المشتري يشترطه الخيار بين الفسخ والامضاء لا يجنبه لو اشترى ولو كان وكيل الشراء عالما بالحال فهذا كما لو كان المشتري عالما
لخياره ولو اوصى بزيد برقبة دار ولغيره بمنفعتها فاجرها عسر ومن زيد صحت الاجارة عندنا وللشافعية وجهان كاخلاف فيما لو باع **مسئلة** لو جردوا
من دار ثم ماتت فورثة المستاجر فالحكم فيه كالواشترها في بطلان الاجارة او بقاءها وللشافعية وجهان لانه لا فرق في الحكم بين فسخ الاجارة وبقائها
اذا قلنا بالفسخ وجع بالاجرة من تركه فولا واحدا وافرقت بين احدى من الشافعية بين الوارث المستاجر بان الوارث دخل في ملكه بغير خياره فلو استحل
افسان من ابيه دار ثم ماتت لاولاد خلف ابني احدهما المستاجر فان الدار يكون بينهما نصفين والمستاجر حقها لان النصف الذي لا خيار فيه والنصف
الذي لا خيار فيه استحقه اما حكم الاجارة والميراث وما عليه من الاجرة بينهما نصفين وان كان ابوه فدية عن الاجر لم يرجع بشئ منه على اية ولا يتركه لانه يكون
فيكون ما خلفه ابوه بينهما نصفين لانه لو رجع بشئ انصف الى ان يكون قد ورث النصف بمنفعة ورث اخوه نصفه سلوية للمنفعة والله قد سوا
بينهما في الميراث ولا يورث بغيره بغير النصف الذي انقضت الاجارة فيه لوجوب الرجوع اخوه بنصف المنفعة التي انقضت الاجارة فيها اذا لم يكن ان
يجمع لغيره المنفعة واخذ عوضها من غيره **مسئلة** لو اجر المستاجر العين التي استاجرها من المالك للمالك صحت الاجارة وهو اوصى بغيره الشافعية
مقتضى الشافعية عندهم كما يجوز ان يشتري شيئا ثم يبيع من ابيه وبما قال ابو الحارث ومن الشافعية وعدة من مالك من منافعاته لانه حكم انفسا الاجارة اذا اشترى من
المستاجر ما استاجر لا تمنع اجتماع الملك الاجارة وان كان ذلكم هنا ولا فرق بين ان يكرى او يملك عين ان يملك ثم يكرى لابق الاستحسان السابق لم يمنع
الشراء الا لا حق للملك السابق وجب ان لا يمنع صحة الاستحسان الا لا حق لكن يفسخ الاجارة اذا حصل الاجتماع كما انفسخت هناك لاننا نقول انما يفسخ اذا كان
سابقا وجب ان لا يصح اذا طرأ على ما لا يقطع الا ترى ان النكاح لا انفسخ اذا كان سابقا لم يصح اذا طرأ على الملك الوجه الثالث المنع من صحة الاجارة بغير
ابن شريح من الشافعية لاجتماع الاجارة والمدة وايضا فان المجر بطا التسليم مدة الاجارة فكذا اكثرى ما اكرى كان مطالبا ومطالبا لعقد واحد
لا يحتمل الا لا حق الا بامجد فيما لا يصغير وقد بينا امكان اجتماع الاجارة والمدة ومنع وحده العقد **مسئلة** لو اجر دار من ابيه وملك الاب

الاجارة بذلك
المعيب او عرضها
ينقضي ٢٠

كتاب الجارة

على الصلح قال لا بأس بالزينة ضعيفة السند فان زعموا لا يعمل على ربايته ومع ذلك فهي من سلة لا ترم بسندها الى امام ومع ذلك فهي محمولة على الزينة
لدار واهل المعنيل بن سيار عن الباقر عليه السلام قال سالت عن اجارة الارض بالطعام قال ان كان من طعامها فلا خير فيه واعلم ان مال الاجارة لا بد ان يكون معلوما
بغير ما تلواجر الارض بحظها موجودة مشاهدة من العالم يصح للشافعية طريقتان احدهما القطع بالجواز والثاني ان فيها قولين كالسليم فيه اذا كان داس ماله
جزا فالتبني روى الجليلي الصحيح عن الصادق عليه السلام قال لا تساجر الارض بالحنطة ثم تردعها حنطة والظان ان اراد بالنهي هذا النهي عن مال الاجارة
بما يخرج منها ولو حل على المالك فممكن لا بد من ذلك فانما زاد زعمهم من جنس ما يساجرها به وما ادعى منه لكن ذلك لا بأس به والنهي للكون من مسئلة

استاجر دابة الكوفة مثلاً لبركبها الى البصرة بمائة درهم مثلاً او عشرة دنانير والظان ان لو اخرجت البلد الذي وقع العقد فيه وبه قال الشافعية قضاء للعرض
منه وحل له على نظيره فجميع العقود فانه لو اشترى شيئاً واستاجر جالاً من ارضه حل على فقهاء البلد ان يبيعوا له الجارة فلو كان البلد المقتضى
بجدة يبيع الاشكال وهو ان لو شرط التسليم في البلد المقتضى قبل قول الشافعية مع ان الحق خلافه ولو كانت اجارة فاسدة فلا اعتبار في بيع المثل موضع المثل
فقد اوردوا فاستدلوا ان الاستاجر اذا اورد ولا با او ملأها ما اشبه ذلك فجدد عيشاً ثناء المدة كانت اجارة لافته للالافان قام بها والاخر الشافعية

ليس الفسخ والامضاء وكذا الوضعية مدة او فقرة العارة الى مضى من بعض الصفقة عليه هل يجوز ان يشترط الاستاجر العارة منع منه الشافعية ولو لم
ولا يجوز ان يخرج مما يشترط مدة تقطعها بسبب العارة ونحوها نحو ما من اجرة لان الصورة الاولى يحصل منه يمكن من الانتفاع في بعض المدة دون بعض ولا يخرج
بشرط ان تكون محسوبة على المكسري لا يفتقر الى الاجابة في الباقي لان المدة نصير محسوبة في الصورة الثانية لا يجوز لان عند الاجارة غير منقطع مسئلة

قد بينا ان يجوز ان يساجر الجار كذا يجوز ان يساجر الجار الى بلد السلطان والظن المشايخ وعرض حالة الظاهر
بشرط تعيين المدة والموضع الذي يخرج منه وهذا كحالة الظاهر وبقي امر عند من يبالغ في ان يكون المدة معلومة وان كانت العمل بحالة فان بدل الشافعية
المقال من الشافعية فلو استاجر ان يستعلمه فيما صدره مثل ذلك فنفذ مسئلة الاقرب اجارة الارض المروضة مع المشاهدة او الوضعية
للمجالة وقال الشافعية لا يجوز اجارة الارض حتى تسمى الاجارة وهذا من دوز وغيره وهذا نصريح بالاجارة لا يصح ان يبيعها من الارض يمنع
وقتها وانما التسليم الانتفاع عن العقد مثابة اجارة الزمان المستقبل لا لكل عندنا غير مانع مع امكان المشاهدة ويقرب منه لو جرد او ملو وطما

وغیره وكان التقدير يستدعي مائة لكن هنا يتخير المتاجر مع الجهل بالحال ان كان الفسخ يحتاج الى مضى من المثلها اجرة وقال بعض الشافعية ان كان الفسخ
لا يمكن المدة فلو اجرة لم يصح لانه اجارة مستقبلة وقال بعضهم ان كانت مدة الاجارة تذهب الفسخ لم يصح العقد وان كان بقي منه شيء صح ولو
فسخه من الاجرة او وجد منه التسليم فخرج على ذلك ما اذا استاجر او ابلد اخرى فانه لا ياتي التسليم لا يقطع الشايعين البلدين واما اذا باع قطعا من الجمل فكان
يبيع بعضه المان يؤمن مسئلة قد بينا ان يجوز الاستئجار للمدة فان ذكر وقتها من الليل والنهار وفصل انواعها فان ذلك وان المالك حل على الفسخ

وبعض الشافعية على البيع والظان عند اصحاب الجواز ويدرهم ما جرت العادة وفصل بعضهم انواعها فقال بدخل هذه الاجارة غسل الثوب خياطة واخبر الفسخ
وايقاد النارة التنوير وعلف الدابة وحل الجلوب وخدمة الروحة والفرش الدار وحل الدار للشرع في النوضي للطهارة وقال بعضهم ان علم الدابة
وحل الجلوب وخدمة الروحة لا تدرم الا بالتخصيص عليها قال بعضهم ينبغي ان يكون التحكم كل في خياطة الثوب وحل الدار ويجوز ان يحتلوا حكم كسرة

وقال بعضهم ليس له اخرج من البلد الا ان يشترط عليه مسافة معلومة من كل جانب ان عليه لبث عند ان يعبر من صلو العشاء الاخرى ولو استاجر للقيام على
ضعيفة قام عليها بلادها على المعتاد ولو استاجر الخبز والاطواق لا تقوى الجواز ويتخير المتاجر بين العليق والوقوف وقال بعض الشافعية ان يبيح ان يساجر الارض
او غلاظ الارغفة او دقها وانما يتخير التنوير او فون والانتخاب على الاجرة كانت الاجارة في الذمة والافعال المتاجر وليس على الاجرة التسليم فانه لا تقوى
ان الحطب على المتاجر وقال بعض الشافعية القول فيه كذا الخبز حق الناسخ ولو اراد المتاجر يستبدل من المنفعة شيئاً اخر فيمنعه فالاقرب الجواز لا يصح

الصلح ومنع منه الشافعية ان كانت اجارة في الذمة وان كانت اجارة عين قال بعضهم هو كالمستاجر العين المستجرة من الجوز وفيه وجهان لا يصح عليهم
الجواز لانه اجرة لك بعد القبض مسئلة جمع ضمان المدة للمتاجر كما يصح ضمان المدة في البيع يرجع على الضامن عند ظهور الاحتياط وهو
لقد قولي الشافعية والثقل لا يصح ضمان المدة في الاجارة والوجه خلافه اذا ثبت هذا فانه يصح ان يضمن للجوز العين على التسليم لانه واجب العقد على

عهدة الدرك لو ظهر لنا العين مستحقة لغيره الجوز ف يرجع المالك على الضامن فيصير ان يضمن المتاجر على مال الاجارة ليس له وجوب العقد على
فان يرجع الشحق على الجوز يرجع الجوز على الضامن مسئلة قد بينا ان يجوز استئجار الدابة للركوب والعلل والجمل لا بد من التقدير في التهمة اما انما
او بالعلل على ما سبق ان استاجر دابة لبركبها فانه يضمن جميع العقد لان العمل هنا مقدرة لا في ذمة كاذب من فنيين الجهة المقصودة هل الى الشراء والتميز
لاختلاف الاعراض بذلك فان شرط العقد جهة واراد العبد للملك غير ما للملك من غير ان يخصص به دولة او امن يتقدر بشتاها او يرجع

العبد الى البر فذلك يكون الجوز عرض فيه ولو فرض انقله الغرض احتمل الجواز لانه من المنفعة فجاز العبد له ان يستاجر ما ازرع من حنطة جاز ذلك
الى المساوي والعدم عللاً بالثبوت وقد قال الموصنون عند شروطهم مسئلة اذا استاجر جمل لا يحمل له وقرا الى ان يفي وجوبه فذلك على الاجرة
اشكال ولو كانت الدابة ضعيفة او متعبة لان الغاية لا يجب خولها في الغني من حيث فضل العرف بدلك وللشافعية قولان ولا يكلف ان يصعد الجوز
او السطح ولو استاجر ظمراً التمهيد الصبي فالدهن على الابل المشرط عليها لو كان للبلد عرفانته عليها حمل على العرف وللشافعية وجهان ايضا اذا كان

عرف ولو استاجر فضلاً قبل ثبوتها بمعلومة وحملها اليه جاز فانه على من شرطت الاجرة عليه من القضا والمالك فان لم يجز له فاعلى من امر انما الجوز
الشافعية على القضا لانه من تمام الفسخ ولو استاجر من يقطع اشجار القرية لم يجز عليه اجرة الذهاب الى الجبل لانها ليس من العمل مسئلة لو استا
دابة لبركبها او يحمل عليها او طاً لا معينة فبركبها حمل عليها واخذت السبر واراد الجوز ان يعلق عليها الحلاة الوسطية او سفرة اما من قدام الضبط ومن خلفه
اذا اراد ان يروى وروى بها كان المتاجر منعه لا فذلك منافها وروى بها ضعفت في السبر ولو استاجر اجرة الذمة كان ملوك ليس للمتاجر ذلك على التقدير

طعام

[illegible]

المزك

كتاب الأحكام

[illegible]

ذلك منهم من قال لا يجوز اذا شرط وانما اراد ابو حنيفة اذا علم ان ان يجر بفعل ذلك ان كان في السواد ولو استاجرته من مسلم بداره وادامه الخنزير فيها فلما
 الدار منع ان تظاهر بذلك لانه محرم وقال ابو حنيفة يجوز في السواد وهو غلط لانه محرم جاز للتعصبة من المصنف فجاز في السواد كقتل النفس المحترمة وكذا
 لا يجوز اجارة ما لا يقدر على تسليم منفعة سواء جاز بغيره ولا مثل ان يعصب منعتهم بان يدعي الا ان هذه الدار اجارة عام او بغير صاحبها عليها
 فانه لا يجوز اجارة ما في هذا العام الا من غاصبها او من يقدر على اخذها منه **مسئلة** قد بينا ان يجوز اجارة المشاء وذكر اختلاف بينه وبين السواد
 معاجزا اجماعا لان المنع من اجارة الحصنة انما منع باعتبار التقدير والتسليم وهذا المعنى متين هنا فيبقى على اصل الجواز ولو كان ذلك لدار لو احدى فاجرت
 جاز اجماعا لانه يمكن تسليمه فان اجر نصفها الاخر للمستاجر الاول مع لانه يمكن تسليمه اليه وان اجره لغيره صح عندنا ولما نفى وجهان بناء على المسئلة التي
 قبلها لانه لا يمكن تسليم ما اجره اليه وليس بجديد قد سلف لواجب الدار لا يشترط لكل واحد نصفها صح عندنا وعند اكثر العامة ومنع لباقيون لانه لا يمكن تسليم
 نصيب كل واحد منهما اليه الا بتسليم نصيب الاخر ولا يبرر على مال الاخر ولو استاجر رجلا لمجمل له كتابا الى موضع الى صاحب له فحمله ووجد صاحبه غائبا فوزه
 استحق الاجرة بحلقة الدفاتر الرد لانه الزهابة حمله باذن صاحبه صرحا وفي الرد ضمن لان تقدر كلامه وان لم يجد صاحبه فزده ان ليس سوى دية لا نصيبه
 ومن العلوم ان لا يرضى بتضيقه فتعين دية ولو دفع رجل ثوبا لبيعه فباعه استحق الاجرة سواء كان منتصبا لذلك ولا لان الفعل ما يستحق عليه العمل
 قال احمد ان كان منتصبا لذلك استحق الاجر والا فلا وليس بمعتد **مسئلة** يجوز شرط الاجارة سواء كانت دية على العين او في الذمة وبه قال
 ابو حنيفة واحمد لعموم قوله او فوا بالعقد وقوله الموثون عند شرطهم ولا نعقد بلحقه انفع بالاقالة فدخله شرط النكاح كالباع قال الشافعي ان
 كانت الاجارة معينة مثل ان يستاجر منه دارا شرط الاجارة فيها وهل يثبت خيار المجلس وجهان احدهما لا يثبت لان خيار الشرط لا يثبت الا لاجل
 الغرض فلم يثبت خيار المجلس كالنكاح والثاني يثبت لانه عقد يقصد به المعاوضة المحض فثبت فيه خيار المجلس كالباع يفارق خيار الشرط لان ضمانه بطول
 فيه المنفعة ويفارق النكاح لانه لا يحتاج فيه الى ذلك لانه لا يكره وتقصير المعاوضة لان كانت الاجارة في الذمة مثل ان يستاجر منه حياطة فنصل رجل في
 اصحابه فهم من قال في ذلك مثل حكم الاجارة معينة ومنهم من قال يثبت خياران معا ذلك لانه لا يؤدي اثبات النكاح الى ائلاف المنفعة ومن خياره وانما
 بالتعقد على منفعة فلا بدخوله شرط النكاح كالباع لان اثبات النكاح فيه لا يؤدي الى ائلاف بعض المبيع في الاجارة ولو ائلاف شرط النكاح لم يحل
 الانقاع بالعيب مدة الخيار فان جئنا الدية عليها فزاد لانه استاجر شهر افكاه من ان ينفع بصفة وعشرين يوما وان لم يحسبها فقد فوتت على الموهبة
 شهر وثلاثة ايام فلم يجز ونحن نمنع الاداء الى الضرر ويجوز للمستاجر الانقاع مدة النكاح **مسئلة** لو استاجر دابة معينة لم يكرها الى بلد معينة فسلمها
 اليه ونامت في بلد مدة يمكن فيها الركوب في ذلك البلد وجبت عليه الاجرة وبه قال الشافعي في مال لان المستاجر قبض العين المستجرة وتمكن من استعماله المنفعة
 عليها فوجب ان يستقر عليه الاجرة كما لو استاجرها شهر للركوب فسلمها اليه وقال ابو حنيفة لا يستقر عليه الاجرة لانه لو سلمها مكان الركوب هو السافر وليس
 لانه لا يلزم التسليم في الطريق والمروج معه وانما نقل ما عليه من التسليم **مسئلة** اذا كانت الاجارة في الذمة مثل ان يستاجر للركوب بصفة في النوع و
 الجنس بعد مضي لنحو زحلا وموئلا لان محل ذلك الذمة وان اطلق كان حالا وكذا اذا قال يحصل خياطة هذا الثوب بجوز بلفظ الاجارة وهل يجوز بلفظ
 قال الشافعي نعم مثل ان يقول سلت اليك منفعة ظهر وبصفة ويقول استاجرت منك ظهرا وبصفة ويذكر المسافة وان ذكر بلفظ التسليم لم يكن يحد من الاجرة
 في المجلس كبعض ما مال السلم وان كان بلفظ الاجارة فوجب ان احدهما لا يجب القبض اعتبارا بالمعنى مثل هذين الوجهين السلم بلفظ البيع وهذا الغرض
 عندنا لا لا يجوز الاجارة بلفظ السلم ولو قال اجرتك لخياطة خمسة ايام قال بعض الشافعية لا يصح لان العمل يجوز له لان الخياطين يختلفون
 انما يصير معلوما بتعين الخياطة او بتقدير العمل فاما المدة فلا تزول بها الجهالة وهو ضعيف لان التقاوت في ذلك معقولة وعقلية ولا يلزم ان لا يصح الاجارة
 بالمدى ومختلف الاجاع **المقصد الثامن في الزارعة والمسافة** وفيه فصلان **الاول** في الزارعة وفيه مباحث **الاول** المدة الزارعة
 معامل على الارض بالزرع بحسب ما يصلحها واختلفوا في انها هي الحيازة او غيرها فقال بعضهم ان الزارعة والحيازة لفظان لغير واحد والحيازة من الخبز
 وهو الاكارة له بوعيد وبقا انها مشتقة من الحيازة وهي الارض الرخوة وعلى الاول بقا خبره فحاضرة واكثر مواكفة بمغفرة واحد وقال آخرون انها معنيان
 مختلفان قال الشافعي بانعزق بينهما فانه قال وذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نبيه عن الحيازة على ان لا يجوز الزارعة على الثلث ولا على الربع قال
 اصحابه الحيازة ان يكون من قبل الارض يحد بها من الاكار والبذر والعمل والزارعة ان تكون الارض بالبذر من واحد والعمل من الآخر ومنهم من قال
 عبارة عن عقد واحد بل الحيازة معامل على اهل خبره روى العامة في تفسيرها من نبيذ ثابت قال في رسول الله عن الحيازة قلت وما الحيازة قال
 بصفان بثلث اربع وثلث انما واحد بويده قول صلوات الله عليه وسلم في الحيازة وهي الارض الرخوة وظن قول الشافعي انها مختلفان فالحيازة هي المعاملة
 على الارض ببعض ما يخرج منها الزارعة اكثر العمل بالزرع الارض ببعض ما يخرج منها بغير لفظ الاجارة جازة عند علمائنا اجمع وبه قال على عليه السلام
 سعد بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وعمار بن ياسر والاعلى عليه السلام والابكر وابن سيرين وسعيد بن المسيب وطاوس وعبد الرحمن بن الاوث
 وموسى بن طلحة والزهري وعبد الرحمن بن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وموسى بن معاذ والحسن وعبد الرحمن بن زيد وقال الحارث قال ابو حنيفة قال
 مالك بن نافع من اهل بيت لا يزرعون على الثلث او الربع روى عن علي عليه السلام قال الحارث وعامل عمر اناس على ان من جاء بالبذر من عنده فله الشطر من زرع
 او ثمر وروى ذلك ابن عباس وجابر بن عبد الله وقال ابو جعفر عامل رسول الله اهل خبره بالشر ثم ابوبكر ثم عمر وعثمان وعلي عليه السلام وعملوه في
 اليوم يعطون الثلث والربع وهذا امر مشهور صحيح عن رسول الله حتى ماتت خلفاءه حتى ماتوا واهلوه ولو بيع في المدينة اهل بيت لا يعمل ولا يعمل به الزرع
 رسول الله من بعده ومن طريق الخاصة ما رواه محمد بن علي الحلبي وعبد الله بن الحارث بن ابي اسد وعبد الله بن باه حذو ان رسول الله اعطى خيبر لنفسه
 في الصبيح انما فيها ونحوها فلما اندكت الثمرة بعث عبد الله بن رواحة فقوم عليهم فتمت فقال لمان تاخذونه وتعطون نصف الثمرة واما ان اعطىكم نصف الثمرة و
 اخذوا فقال هذا قامت السموات والارض في الصبيح عن يعقوب بن شبيب قال سالت الصادق عن الزارعة فقال المنفعة منك لارض صاحبها فما اخرج الله
 عامل اهل خبره على الشطر ما يخرج

ان ياخلل الارض
 في الصبيح

من السبل ذاتها فيكون شريها من سبلها في زيادة نادرة في جوار الزراعة عليها اشكال ينشأ من عدم التمكن من انتفاع بها
عليه العقدة الامراطة ومن امكان الوقوع ولو نادى كان فقطع الماء بحيث لا يمكن الزراعة وفات وقت لزج انفسحت الزراعة ولوزاع عليها او جرها
للزراعة فلا مالها مع علم الزرع لم تجبر ومع الجبال فله الفسخ اما الواساخر فها ماطر ولو بشرط الزراعة مع العقد ولو يكن له الفسخ لا مكان الانتفاع
بغير الزرع بان ينزل فيها ويضع رحله ويجمع فيها حطبها ولو قد رعى على ماء او اراد ان يزرع بجاءا او كان له ذلك من جمل منافعها الا انه لا ينبغي ولا يفرض ان يترك
المدى فيبقى في الارض عند انقضاء ثمارها والبناو والغرس برادان للمناجيد فلم يترك له قاله الشافعي كغيره لا يترك له استاخرها واطلق فكان لا يجوز
الانتفاعات الا خلافا في انه لو استاخرها للغرس والبناو وقد المدة جاز مع انها للناجيد فيخرج الاطلاق **مسئلة** لو زرع على الارض ولها ثمانية
بعتوها وقت الحاجة اليه مع العقد فان تجدد له انقطاع في أثناء المدة فلا زرع الخبز لعدم الانتفاع وكذا لو استاخرها للزراعة وادفع العالم
لاضطاع الماء فله جرة ما سلف يرجع بما قبل المدة المتخلفة اما الواساخر فها ماطر فانه لا ينفع العقد لا مكان الانتفاع في غير الزرع على ما تقدم ولو فرض
عدم النفع الكلية فان العقد ينفسخ لقوات المعقود عليه وهي النفعة ولو كانت الارض لا مائها بعد ما لا من غير ولا من مطر فلا من غيرها لو تصح الزراعة
عليها العقد لا انتفاع بها ولا استاخرها للزراعة وهل يجوز استاخرها ماطر الاقوى الجواز لان الانتفاع لا يختص بالزرع وللشافعية وجها اخر اهلها انه
لا نفع الاجارة لان الاطلاق العقد يقتضي الزراعة ولو بشرط الزراعة كان فاسدا فكذا اطلاق الثلثين بطلان كانت الارض لا مائها بحال ولا يمكن جلبها ما صح
لان علمه بذلك بمنزلة شرط انها بفساد ان كان يعلمها ماء بحال او يمكن ان يجلب اليها كان العقد فاسدا لان المكري يجوز ان يستغل على ان المكري يحصل المكوفا
بكرها للزراعة فيفسخ الاجارة الزرع وذلك مقتضى الظاهر **مسئلة** يجوز الزراعة على الارض التي لها ماء من شط برند زيادة او يحتاج الى
الدأب يدسها كذا يجوز اجارها للزراعة قبل مجي الماء وبعده وقال الشافعي ان جرم ما بعد مجي الماء النادر جاز لا نه قد امكن الزراعة فاما اذا كانت الارض
بالزيادة المتأخرة جاز اجارها ان كانت الزيادة لم توجد وكذا ما تشرى له بالبرصة يجوز اجارها وقت الجزر وما يشرب بالمطر المذخر اجارته قبل
مجي المطر اعترض عليهم بان من مذهبهم ان متى لم يترك استبقاء النفعة عطف العقد لو تصح الاجارة واجابوا بأنه يمكن هنا ان يندى عقبت له تدفعا
الارض للزراعة فلو كان لا يمكن عمارتها وزرعها الا ان يكون الماء حال العقد لم يجز اجارها حتى يكون الماء حال العقد وليس يجز اجارها واستاخرها
الماء قائم عليها اذا كان تجبر عنها لا محالة وقت يمكن الزرع فيه وهو معروف بالمادة المستقر فيها ثم اعترض بان كيف يجوز اجارها ولا يمكن الانتفاع بها عطف
العقد والماء ايضا من دفعها واجابوا بان كون الماء فيها لا يمنع التسليم والتسائل بعمارها لا يمكن ان يشغل بحصر الماء عنها بغير ما او موضع ينفع
ويجوز ذلك مجرى من يشترى دارا واستاخرها فيها فاش يحتاج الى تحويله ويمكن ذلك الحال فانه يجوز ان يواسحق لان الماء فيها من عمارتها واما رديتها
فانه ان كان تدراها او لا او كان الماء صافيا لا يمنع رديتها جاز وقال بعضهم وجود الماء لا يمنع فيها الانتفاع وقت الزراعة فلا يمنع ذلك صحة الاجارة
وصحة الباقي لانه ليس من شرط الاجارة حصول الانتفاع بالزراعة فجميع مدتها لا نه يجوز ان يستاخر سبب الزرع يحصل بعضها وانما يعتبر بها
التسليم عطف العقد ولو كان الماء كثيرا يمنع التسليم لم يجز العقد **قوله** لو كانت الارض على صفة يمكن رديتها الا ان يجاز عليها الغرق
يعرف ذلك لا يعرف جاز رديتها لان الظاهر الغرق والاصل السلامة فاجاز اجارها بحوان لان الاصل السلامة وان جاز عليها ثلث ارض
المستاجر للزراعة باستاخرها لا يجز الما مع جاز لا نه رضى بالهبة اذا كانت الارض يمكن مشاهدتها ولو كان الماء قليلا يمكن مع بعض الزرع جاز
ولو كان الماء يجبر عنها على التسليم لم يجز الجباله وقت الانتفاع ولو كان قد معلوما بالمادة جاز **الرابع** المحصة **مسئلة** يجب ان يكون الماء
مشارك بينهما فلو شرط احدهما لنفسه خاصة لم يصح لان النقول عن الرسول اهل بيته اما ورد على الاثر المحصة والامور الشرعية متافهة عن النبي
فلا يجوز التجاوز عنها ولا بشرط ان اوها فبشرط ان يكون احدهما اكثر من الاخر على ما يستفاد من قوله لان الواجب ان يكون للمعامل بالثلث والربع
غيرهما لا نه في ذلك خلافا بين مجوزي الزراعة **مسئلة** ولا بد ان يكون الماء باجمعه بينهما فلو شرط احدهما زرع عابضة والاخر عابضة مثل
ان بشرط المال لنفسه زرع ناضرة وبشرط العامل لنفسه زرع ناضرة او بشرط احدهما ما على المجدول والسوية الاخر ما على له بشرط اكل
الخرق والاخر الاقل او بشرط احدهما زرع الحنطة والاخر زرع الشعير وما اشبه ذلك لا خلاف بين العلماء لان الخبر ورد بالتمتع عنه من غير معارض ولا بد ان
تلف ما شرطه احدهما لنفسه او لصاحبه فيفسخ الاخر بالثقة وحده اما لو شرط احدهما لصاحبه نصف ما يورث على الجدران او شرط مع نصيبه نوعا من الزرع او
الاقل نصيبه عندى فله ان يجرى الجوزون للزراعة من العامة انفقوا على بطلان **مسئلة** ولا بد ان يكون المحصة معلومة فلو شرط احدهما زرع او ضربا
او لغيره بطل بالاجماع لما فيه من الغرر ولا تخفى الاقناع المحملة هنا ما ورد في الوصية لان ذلك ورد في صورة معينة فلا يجوز تجاوزهها ولا بد ان
تكون المحصة معلومة بالجرية فلو شرط احدهما من الحاصل فبشرط الباقي الاخر لم يصح وكذا لو شرط احدهما قدر من الحاصل فما زاد عليه بينهما لم يصح
الزيادة فيفسخ احدهما بالثابت وهو منان لموضوع الزراعة اما لو شرط احدهما على الاخر شيئا بضمته من غير الحاصل مضافا الى المحصة فالأقرب عندنا
الجواز عملا بالشرط وقال بعض على ثمانية بطل الوجه الاول وكذا لا يصح لو شرط اخرج البذر وسطا ويكون الباقي بينهما على اشكال لان ذلك يتضمن اشتراط
احدهما شيئا عينيا اذ لا على حصته وقد بينا بطلان الجوزان لا يحصل سواء فيؤدى الى ان ينفرد احدهما بالعمادة وفيه نظر لانه بمنزلة اخرج وكذا لو شرط
وبل الارض اخرج البذر من حصته العامل بطل لانه بمنزلة ما لو شرط على عامل الضامة اخرج راس المان من عنده وقد روى ابو هريرة الكوفي عن الصادق عليه السلام
قال قلت له انك العلي فكون من عندى الارضون والبذر والبقرة يكون على العلي القيام والسقي والعمالة الزرع حتى يصير حنطة وشعير او تكون الضمة
فياخذ السلطان حنطة ويبيع ما بقي على ان للعلي منه الثلث والباقي قال لا بأس بذلك قلت فلو علمت ان البذر على من البذر وبيع البقرة قال
انما ساركتك على ان البذر من عندك وعليه السقي والقيام وكذا يجز بين المحصة من كل نوع فلو قال ان زرعها حنطة وشعير او ثلث احدهما ونصف الاخر
بغير بطل وان عين مع ولو قال ان زرعها حنطة فلي الثلث وان زرعها شعير فلي النصف بطل الجملها لانه في بعض العامة وجها جواز كالحنطة ولو قال

وإذا

فكر

وإذا

كتاب الزراعة

ما ذكرتها من شيء على نصف جملان الشيء ساقى هل خبر بشرط ما يخرج منها من ذرع او غير مستلزم ولو شرط ان يخرج المصروف على الارض لا يكون
يكون بينهما ان يكون خبرا لان الخراج كان في مقابلته حصصه السلطان من الارض لا ارضه ما رواه يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام قال
عن الرجل تكون له الارض من ارض الخراج فيدفعها الى الرجل على ان يبيعها ما يوصلها يورثي خراجها وما كان من فضل فهو بينهما قال لا بأس **الباب الثالث**
الشرط مستلزم بشرط في الزراعة فقد برأه وتيسرها بالابام والشهور المضبوطة فلا يجوز مع جهالة المدة لجماع المانعين من الضرر وادائه
للشائع ولو افترض على تعيين المدة ولم يذكر المدة فالأقوى البطلان لان الزراعة عقد لازم فهو كالأجارة فلا بد من تعيين المدة واما لزوم
مضبوط فقد تقدم ويتأخر باختلاف الامور في البرودة والحرارة ويحتمل الصحة لان كل ذرع املا تجاوزه فينبغي على العادة كالتواضع والعدل في
مستلزم اذ عين المدة بالاشهر والابام فغضت المدة والزرع قائم لم يبلغ كان المالك والذات على اشكال او يرفع لان للزرع اهدا من غيره في البناء
وقد حصل في الارض بحسب المالك فله ان يستاجر الارض للزرع مدة وانقضت قبل اداؤه لم يضره لان احتمال ابعدها قائم واذ قلنا ان المالك قد علم
فلا فرق بين ان يكون المتأخر بسبب لزوم كالتنظيم في تأخير الزرع وترك العقد له او من قبل الله ثم كذا خبر الباء وتغير الامور ولو اتفق على المتبقي جاز
لان الحق بينهما ما اختلف بين ان يتفق عليه ببعض غير عوض لكن ان شرط عوضا فغضت المدة الى تعيين المدة الزائدة **مستلزم** لو شرط للزرع مدة
مقينة بشرط ان العقد تأخر من تلك المدة ان بقي بعد ما بطل الشرط والعقد على القول بشرط ان يمتد المدة بالاشهر المضبوط ولو ترك العامل
الزراعة حتى انقضت المدة لم يضره المثل للمالك عن رضى كانه لو كان قد استاجر ما رضى لاجرة هذا اذا كان المالك قد علمه فيها سلمها اليه اما لو منع
منها حتى خرجت المدة فانه لا يستحق عليه شيئا لان المنع من قبله ولو شرط الغرس فغضت المدة ايضاً ولو شرط الزرع والغرس معاً في الاجارة فغضت
تعيين كل واحد منهما المتأخر فيهما وكذا لو شرط المدة والزراعة وكذا لو استاجر لزمن غير متساوي في الزرع ولو استاجر ارضاً مدة معينة
فيها ما يتبع بعد المدة غالباً يجب على المالك بقاءه ولا ارض مع ازالته ويقتضي اشكاله ان لا يترك لغيره بعد المدة فكذلك لا يترك بعد انقضائها
الباب الرابع الاحكام فلهذا صحة الزراعة اذا وقعت على الوضوء لغيره شرعاً فان اخلت بعض شرطها ففسدت فكان العقد باطل
فان كان هو المالك والارض كان عليه جرة المثل للعامل عن عمله وعوامله ولا يمتد طول المدة لانه دخل على عوض لم يسلم له وان كان هو العامل فالزرع
له وعليه جرة الارض لما لكها وان كان لثالث فالزرع باجعله وعليه جرة المالك العامل وقال الشافعي في الزراعة في نفسها باطلاً فاذا دخلها وبطل
الزرع كان لصاحب البذر لانه ملوكه وعليه لغيره المثل فان كان البذر لصاحب الارض فالزرع له وعليه جرة الاكار وعوامله لانه عمل له يكون له
فاذا لم يسلم له فله عوضه كمن يبيع بغيره فاسد وان لم يفسد لم يكن له لغيره لانه يذله في مقابلته المثل فان لم يسلم له المثل كان له قيمته للمبيع كذا اذا كان العامل
فالعقود وعليه جرة الارض وان كان لهما فالزرع لهما على قدر البذر في كل منهما جرة المثل في نصف صاحبه فيكون لصاحب الارض جرة نصف الارض
والعامل جرة نصف عمله وعوامله ثم قال الشافعي اذا اراد ان يشترك في الزرع والعقود على الوجه الذي بشرطاً من الزراعة جاز بطريق جازعاً لصاحب الارض
للاكار ونصف رضى ويكون البذر بينهما ويجعل الاكار على الزرع متبرعاً فتكون العقدة بينهما ولا يستحق بذر الارض على الاكار جرة نصف الارض ولا يجوز
العامل جرة نصف عمله لان كل واحد منهما يتطوع بما يبذله وذكر الزرع وجها اخر فقال يكون البذر بينهما ويكرى صاحب الارض الاكار نصف رضى وان كان
يكرى منه عمل على نصيبه وعمل عوامله بالثمن فيكون العقد بينهما وقال اصحابه يمكن ان يكون اسهل من هذا وهو ان يكرى نصف رضى وعمله
وعمل عوامله على نصيبه وان اراد ان يكون البذر من احد هاتين كان من بذر المالك استاجر منه نصف عمله وعوامله والآخر نصف منفعة الارض ونصف
البذر وان كان البذر من الاكار استاجر منه نصف عمله وعمل عوامله نصف الارض ونصف منفعة الارض وروى في الارض
والثمن والكل عندنا جاز بشرط الضبط **مستلزم** يجوز الزراعة اذا كان من صاحب الارض البذر ومن العامل عند من سوى الزراعة وهو المستاجر
ومنقول عن الشافعي واحق واحد لا ينفصل بينه العامل وربه لما في ثمانية فكان سابقاً ولو كان البذر من العامل في العمل والعامل البذر من المالك
الارض خاصة جاز عندنا بلفظ الزراعة وهو روى عن احمد ما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وآله دفع خبره على هذا وهو روى عن عمر بن الخطاب رضى
ابو يوسف طاب ثوبه من اصل الحديث من طريق اخر قول الصادق عليه السلام ان باه الباقية قال حدثنا ان رسول الله اعطى خبره بالنصف في الصحيح
شعيب عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الزراعة فقال النصف منك الارض لصاحبها فالخراج لله من شيء يتم على الشرط وكذلك قال رسول الله
خبر الحديث عن زرعة قال سالت عن مزارعة المسلم المشرقة فيكون عند المسلم البذر والبقر يكون الارض لله والخراج والعامل على العمل قال لا بأس
عن سعيد بن ابي مسعود وابن عمر ان البذر من العامل وبأجملة الاصل في الزراعة قصة خبر ان النبي دفع الى اليهود خبراً انهم اعلوا من اموالهم فان
رسول الله صلى الله عليه وآله شرط ثمرها ولفظها ان يعلموا ما يزرعونها لهم شرط ما يخرج منها فجعل عملها من اموالهم ونفعها عليهم ولم يرد كرشاً
وظاهر ان البذر من اهل خبره لم يرد كرشاً ان البذر على المسلمين ولو كان كما اختلف بينكم ولو فعله النبي صلى الله عليه وآله لثقل وعسر على عامل الارض
على ان جاء بالبذر من عنده له الشرط ان جاءه بالبذر فله كذا وظاهر ان هذا ان كان مشروفاً وغير منكر عند احد فكان اجماعاً اعترض بان ذلك كيعتبر بغيره
وليس باجماع ان عمر بن الخطاب بين الامر بينهما اختاروا عقد معهم لتفقد كقولهم في البيع ان شئت باحدى عشرة مكررة فاختلفوا في العقد البيع
عليه واما احتمال الجواز كما يجوز عند بعضهم ان خطبه ووقبها فالك درهم وان خطبه فارستاً قدره مانع يمنع بعض محابله من فتلها وواجب ان يكون
البذر من صاحب الارض لا ينفصل بينه العامل وربه لما في ثمانية فواجب ان يكون راس المال كمن احدها كالمساواة والمساواة وهذا التماس في
النصر طمذي قلناه ولا اجماع الذي ذكرناه ثم ينفصل عما اذا اشترك مالان وبذر صاحب هاتين اذ عرفت هذا يجوز ان تكون من احدهما الارض والعمال
من الاخر البذر بلفظ الزراعة ينظر المالك الاطلاق ولو كان بلفظ الاجارة لم يقع الجاهالة القوض يجوز ان يكون من احدهما العمل خاصة ومن الاخر الارض
والبذر والعوامل **مستلزم** ولو كان البذر بينهما نصفين بشرط ان يزرع بينهما نصفين ساوياً فيكون صحيحاً عندنا ولا خلاف في ذلك عندنا

المساوي في الربيع او شتاء
في الجبل ووسطها ،

[illegible]

المذبح

34

کتاب المزارعة

[illegible]

قاله

او اعلم
مكده

العقد
من
المشايخ
و
احتمال
كل
واحد

شروط

كالصاريه شيطيل قياسهم بالاضافه فانه على المال ببعض ثمره وهو معدوم مجهول وقد بان بالاجماع وهذا في معناه ثم قد جوز الشارع العقدية الاجارة على
 المنافع المعدومة للحاجة مع ان القياس انما يكون في الحاق المسكوت عنه بالنصوص عليه والمختلف فيه بالجمع عليه عند عدم امل في ابطال نصوص اجماعية
 نص اخر فلا سبيل اليه **مسئلة** والمسافة جارية في كل شجرة اصل ثابت يمتنع بثمرته وعليه عمل السلق بكثر الغنماء والناعين وقال داود لا يجوز
 الا في النخل خاصة لان الخمر اعمادها فانه قد يقال لا يجوز الا في النخل والكرم لان الزكوة تجزئ ثمرها وامامنا في الشجر فقولنا احدهما لا يجوز فيه لان الزكوة لا
 في ثمره فاشبه ما لا ثمره له والحق فيهما العوم الخمر الوارد في اثمه عامل اصل خبر بشرط ما يخرج من الارض من زرع او شجر وهذا عام في كل ثمره فقل ان النخل والكرم
 عن شجر غير النخل والكرم وقد جاء في لفظ بعض الاجار ان النبي صلى الله عليه واله عمل اصل خبر بشرط ما يخرج من النخل والشجر ولا يشرع في كل شجر مشترك حول فاشبه
 والكرم ولا حاجة تدعو الى المسافة عليه كالنخل وجوب الزكوة ليس هو العلة المجوزة للمسافة ولا اثر له فيها حتى يستفي الجواز بانقضاء وانما العلة
البحت الثاني في الصيغة ولا بد في المسافة من الصيغة الدالة على الرضا لان ذلك من الامور المحضة الباطنة فلا بد من دلالة يكشف عنه ظهور
 وليس ذلك الا الالفاظ التي يعبر بها عن المعاني الباطنة ولا ينبغي التراضي والمعاينة كما قلنا ان لا يكتفي في البيع بعض الشافعية الذين جوزوا ذلك فالباع
 جوزوا هذا والحق ان لا بد من عقد يشتمل على ايجاب وقبول واظهر صريح الاجاب سابقك على هذه النخل او عقدت معك عقد المسافة او علمت ذلك
 او سلمت اليك ما شابهه وبالحمل كل لفظ يؤدي هذا المعنى كقوله تعهدت تحلي بكذا وهل للفظ الصريح المسافة والباقي كما بان بالجمع صريح احتمال فان
 قلنا بالاول جوزنا مثل هذه العقود بالكتابات ونظير ذلك ان صريح الرجعة غير محصورة **مسئلة** ولا بد من القبول لفظا لان عقد الارض من الطرفين
 فاشبهت الاجارة ولا يجري فيها القول المذكور في القراض والوكالة ولو تعادلا بلفظ الاجارة بان قال لعامل ابرئت نفسي مدة كذا للتعهد بنخلك
 بالثلث من الثمرة او النصف في شهر او قال المالك استأجرتك لتعهد تحلي بكذا من ثمار ما ربحه لان المسافة والاجارة معنيان مختلفان لا يعتبر احدهما عن الآخر
 كما ان البيع والاجارة مختلفان ولو قصد الاجارة بطل كماله العوض للشافعية قولنا جاز بان في الاجارة بلفظ المسافة احدهما الصحة لما بين للفظ
 معنى الاخر واظهر ما عندنا من المنع لان لفظ الاجارة صريح وغير المسافة فان امكن تنقيها في موضع فندعيه ولا نهو لاجارة فاسدة والخلاف بينهما يرجع
 الى الاعتبار باللفظ والمعنى لو قال المالك استأجرتك لتعهد تحلي بكذا هذا الحابط حتى تكمل ثمرته بنصف ثمرته لا تقبل وللشافعية والحنابلة وجهان فيهما **مسئلة**
 لو قال سابقك على هذه النخل كذا يكون لك اجرة النخل لم يصح العقد لما بطلان كونه مسافة فلان موضوعها ان يكون الثمرة بينهما مشاعة وامامنا
 كونه اجارة فليجوز له العوض وان كان ما عقد عليه هو الواجب عند الاطلاق قال بعض الشافعية يجوز لبيع لفظ المسافة هذا اذا قصد بلفظ الاجارة الثأ
 واما اذا قصد الاجارة نفسها فنظروا لم يخرج الثمرة لاجل ان الشرط ان يكون الاجرة في الذمة او موجودة معلومة وان خرجت بدا الصلاح فيها جاز سواء
 شرط ثمره نخلة معينة او جزء اشياء وان لم يبد منها الصلاح فان شرط ثمره نخلة معينة جاز بشرط القطع وكذا لو شرط كل الثمار له وان شرط جزء اشياء
 لم يخرج وان شرط القطع لما سبق في البيع الحق عندنا ما قلناه ولو ساقاه على ان لا تصنف اجرة عمالك وعوض بملك فالاقرار الجواز لان الذي شرط
 له هو عوض عمله **مسئلة** اذا عقد بلفظ المسافة لم يخرج الى قبض بل الاعمال الذي يقتضي به العقد المسافة بل يخرج كل باعية على عرفها الغالب
 مواضع وهي الشافعية والحنابلة انما يجب تفصيلها لان العرف يكاد يضرب لا يثبت بهذا اذا كان عرف المتعاقدين لعرف المحل عليه المتعاقدين
 الناس عند الاطلاق فان جعلاه او احدهما وجب التفصيل بحالة التخصي في الحالة **البحت الثالث** في شرائط الاشياء وهي ثلثة **الاول**
 ان يكون المساق على شجرة ثابتة او معنى بالشجرة ما له سابق وهو مخصوص بذلك العرف للمساق قال الله والنجم والشجر يجعلان قبل تفسير النجم ما لا سابق له من
 النباتات والشجر ما له سابق فكل ما لا اصل له ولا يسمى شجرة لا تصح المسافة عليه كالبطيخ والقناص والمكرو والبادنجان والبقول التي لا تثبت الارض
 تجزئ لامة فلا تنقطع المسافة عليه جماعا وامامنا يثبت في الارض ويجزئ بعد اخرى فكان اذ لم يسم شجرة لان المسافة تجزئ رخصة على خلاف القياس فلا يتعدى
 الى غير موبدها مواضع قول الشافعية ثلث ان تصح المسافة عليه **مسئلة** ولا بد من ان تكون الاشياء ثابتة فلا تصح المسافة على دق بكر الدابة
 وتشديد الباء وهو القليل قبل ان يخرج منه قال الشافعية لا يعلق وهذا غير جاز ولا يجوز لان المسافة انما يكون على اصل ثابت ولهذا فان ما بين
 له اصل ثابت لا تصح المسافة عليه كالزروع والبقول فاذا دفع اليه الارض والتفصيل قبل ان يزرع وساقاه على ان يزرعه يعمل عليه حتى يجعل ويكون للعامل
 جزئ من الثمرة معلوم له يصح وكذا لو دفع اليه الارض وساقاه على شجر يزرعه يعمل فيه حتى يجعل ويكون له جزء معلوم من الثمرة لم يصح ايضا لان الغرض
 من اعمال المسافة ضمها اليها كضم التجارة الى عمل القراض وقال احمد تصح هذه المسافة كحد ثمره الزرع والنخل لكن بشرط ان يكون الغرس من صاحب الارض
 كما بشرط هو في الزرع ان يكون البذر من صاحب الارض وان كان من العامل فلهما بان احدهما البطلان **مسئلة** ولو ساقاه على دق مقلع يزرعه
 ويكون الشجر بينهما فالعقد المثل وبما قال الشافعية لا المسافة موضوعة على ان يكون الثمرتين العامل والمالك الثمرة والغناء لا غير فاشترط العامل مشاركة
 في الاصول فقدما بخلاف مقتضاها فنسند قال احمد تصح كالزراعة اذا دفع المالك الارض لبيدتها العامل اماما من يزرعه او من يد المالك ويكون الغناء
 بينهما وهذا نظيره وهو للفرق بين الزراعة والمسافة ومع هذا فان احمد سلم انه لو دفعها على ان الارض والشجر بينهما فان العامل يكون فاسدة وهو قول
 باقي ائمتها لانه شرط اشتراكهما في الاصل فنسند كالزراعة كون الارض في الزرع بينهما فظهر من هذا انه لو ساقاه على شجر يزرعه يعمل فيه حتى
 يجعل ويكون للعامل جزئ من الثمرة صح عند احمد قول واحد ولو شرط ان يكون له مع الحصة من الثمرة حصة من الشجرة صح على احد الوجهين وان شرط ان
 يكون له مع الحصة من الشجرة حصة من الارض لم يصح قول واحد والكل عندنا **مسئلة** قد عرفت من هذا ان الغناء بشرط وهي ان يدفع احدا
 الى جعل يزرعها على ان الغرس بينهما وان الارض والغرس بينهما فان غرس العامل فان كان الغرس من المالك كان للعامل اجرة المثل مدة علمه على المالك
 لانه دخل في هذه المعاملة على ان سلم له الحصة فامكن متبرعا بعلمه ولم يشرط فيكون له اجرة المثل والغرس لصاحب الارض ولو كان الغرس من العامل
 كان لصاحب الارض الاجرة على العامل لغو ما حصل الاذن في قبضه وش النقص بالقطع ولو دفع الغنم لبيدتها يكون الغرس في الجبال وكذا لو دفع

كتاب المساقاة

الاجرة لم ينجح صاحب الارض على النقيصة وقال بعض العامة بغير مال لا أرض بين ان يكلف الغارس قلمها فليس لها ربح نقصها وبين افرادها في ربحه يدفع
 البقية منها كالشجرة اذا غرس في الارض المتناشئة لها ثم جاء الشفع فاختارها وان كان العامل قلع ذلك فله سواء بذلك مال ذلك الارض القيمة او لا لان ملكه لم
 ينبع من تحويله ولو تنقضا على ابقاء الغرس ورفع اجرة الارض جاز ذلك فان الشافعية اذا عمل العامل في هذا العقد فاسد استحق اجرة المثل ان كانت الثمرة
 متوقعة تلك الثمرة ولا نقول ان ولهم وجراخ وهو صحة المساقاة اذا كان الودي مقلوعا وساقاه على ان يفرس ويتعهد الى مدة عمل فيها وتكون الثمرة بينهما كما
 الودي من غير مساقاة عليه فان قد امددة العقد بقدر ما يثمر فيها في العادة لم تصح المساقاة كحلوها عن العوض كالمساقاة على الاشجار التي لا يثمر فيها ولا
 عمل العامل فله يستحق الاجرة للشافعية قولان ما يبان هذا اذا كان عالما بانها لا تثمر فيها فان كان جاهلا استحق الاجرة قطعا ولو حلت المدة انقضا لم
 يلحق له وكان له اجرة المثل لان العقد وقع فاسدا فلم يستحق به ما شرط له وان شرط مدة يعلم ان الودي يحمل فيها بحكم العادة في ذلك صحيح لان اكثر ما يفرس
 يكون العمل كثيرا لنصيب قلمها وذلك جاز كما لو شرط لنفسه جزء من الثمرة ثم ينظر فان حل الخلف فيه وان لم يحل فلا شيء له لان العقد صحيح فلا يشترط
 الا يحصل الثمرة وكذا لو ساقا على تحمل مئزر لم ينفق اخذ ذلك سنة لم يكن له على صاحب الخلف **مسألة** لو ساقاه على الودي الغرس الى مدة يعلم
 انه لا يحمل فيها في العادة كما لو غرس ثم ساقاه على ان يراعيه يتعهد سنة فنها حصل من الثمرة كان بينهما او سنتين لم تصح المساقاة اجمعا فاذا عمل فلا شافعية
 في استحقاته لاجرة المثل قولان والوجه عندنا الاستحسان مع الحمل الامع العلم ولو ساقاه عليه شرط مدة يحتمل ان يكون له الثمرة وان لا يكون لو تصح المعاملة فيه
 لانها من الغرس واصلها العدم فخلوها عن العامل عن عوض وللشافعية وجهان احدهما انه يجوز المساقاة لان الخلف يجوز ان يحمل ويجوز ان لا يحمل مع ان المساقاة
 جائزة فيه فكذا الغسل الذي يجوز ان يحمل في مدة المساقاة وان لا يحمل الثاني لا يجوز له ان يفرس كالمساقاة مع الغرس كالمساقاة على الاشجار التي لا يثمر فيها
 فانه لا يجوز له ان لا يحمل تلك الثمرة بغيرها بخلاف الخلف لان الظاهر ان الغرس لا يثمر في مدة المساقاة فان لم يحمل لم يثمر في المدة التي ساقا فيها
 فاسد فان لم يعمل اجرة المثل سواء حملت او لم تحمل لان الغرس يفرس بغير عوض فكان له العوض وجهها واحدا ولو ساقاه مبدع يحمل فيها غالبها لصاحب العقد كالمساقاة
 سبق ولا بأس بحلها اكثر من ذلك عن الثمرة مثل ان يبايعه عشرة سنين والثمر لا ينفق الا في العاشرة وتكون السنين بمثابة الايام من السنة الواحدة وان تقوى
 انها لا تثمر لم تستحق العامل شيئا كما لو ساقاه فله ثمره **مسألة** لو ساقاه على الخلف المثل لم يثمر فان قد يثمر فان لا يحمل فيها غالبها وان كانت المدة يحتمل
 ان يثمر فيها ويحتمل ان لا يثمر فانوجه البطلان لما تقدم وللشافعية وجهان احدهما ما قلناه لان العقد على عوض غير موجود ولا غالب للوجود فاشبهت بالمعقود
 الى وقت يحتمل ان يوجد فيه ويحتمل ان لا يوجد والثاني يصح وبكفي الاحتمال وجاء الوجود فعلى هذا ان اثمرت استحق والافلا شيء له وعلى الاول يستحق اجرة
 المثل لان العمل طامعا **كتاب** لو دفع اليه ربحا بغير مساقاة في الارض الغارس على ان يكون الغرس للذافع والثمار بينهما بطلان للمعامل عليه اجرة عليه واذا دفعه
 دفع اليه ربحا بغير مساقاة ولو دفعه على ان يكون الثمرة بينهما فاسدا بغيره ولصاحب الارض جاز على العامل **الشرط الثاني** ان تكون الاشجار
 ما يصح ان تكون مثمرة في العادة في تلك المدة ولا تكون الثمار موجودة بالفعل في تلك المدة وقد سلف كونها ما يصح ان يكون مثمرة في تلك المدة وما عدا ذلك
 وقت العقد فانه لا تصح المساقاة على ثمره قد وجدت بدلا صلاحها واستغنت عن السقي ولو سبق لعل العامل فيها شيئا اجماعا لانها والحال هذه تكون قد
 ملكها ربا لبتا ولو حصل للمساقاة زيادة الثمار والغرض بها تحصيل الثمار وجودة اتباعها فاذا لم يحصل الغرض خلا العقد عن العاقبة فيكون الخلف
 اما اذا كانت الثمار قد ظهرت ولم يبدل صلاحها فان بقي للعامل ما فيه من زيادة الثمرة كالنابير والسقي والصلاح الثمرة جازت المساقاة تحصيل تلك الثمار لغيره
 العقد في حال هذه بعد عن الغرس بل انقضى الغرض عنها لثبوتها بالثمار وان المساقاة اذا جازت قبل ظهور الثمرة فبعد ظهورها اولى لانها صارت موجودة معلومة
 وهو قول الشافعي في الام واحد الروايتين عن احمد وروى قال مالك ابو يوسف محمد ابو ثور وقال الشافعي القوي في الاجور وهو الرواية الثانية عن احمد ان
 النبي صلى الله عليه واله عامل اصل خبيرة على الشطر ما يخرج من ثمر او ربح ولا ثمره اذا خرجت فقد حصل المقصود فصا بمنزلة ان يمارضه على المال بعد ظهور
 الربح وكان بمنزلة ما لو شرط المالك له شيئا من الخبيرة لان المالك قد ملكها وقد ظهرت في شطر الخلف لان مقصود المساقاة ان يخرج الثمار بعلمه والمعامل
 وقعت من النبي لاهل خبيرة لذلك على المنع من غيرها لانهما واقعة لا عموم لها ومنع حصول كال المقصود لان التقدير حصول زيادة بعمل العامل بغير خروج
 عن الباقي واما اذا بدا صلاحها فالاولى التخصيص ايضا وهو ان يقال ان بقي لعل العامل نفع استزادة الثمرة وجودة اتباعها حصلت المساقاة عليها والافلا
 كما لو يربو مسوي لهذا اذا طاق بعض العلم المنع وليس بجديد وعلم ان الشافعي قد اختلف قوله على الوجه الذي قدماه واختلفت اخباره على ثلثة طرق
 موضع القولين اظهرهما ان القولين فيها اذا لم يبدل فيها الصلاح فاما بعد فلا يجوز بل خلاف لان تجوز المساقاة لثبوت الثمار وتبينها بعد الصلاح
 لا يتأثر بالاعمال والثانية اجراء القولين في جميع الاحوال وقد بينا ان الشافعي منع من المزاولة اذا كانت الارض بغيرها ولو كان منها يحمل في تلك الارض
 جاز عقد المزاولة عليها بغيرها ولو كان فيها ربح موجود ففي جواز المزاولة وجهان احدهما انه بناء على مدعي القولين **الشرط الثالث** ان يكون الاشجار من غير
 وقت العقد او قبله موصوفة بوصف يرفع اليها ثلثها ولو لم يكن الحد بغيره والاشجار مشاهدة ولا موصوفة بوصف العقد لان المساقاة عقد فلهذا وجب
 ان العوض معدوم في الحال ولها جاز لان يحصل بقلده وصفاته فلا يحتمل فيها غرر اخر وهو عدم الردية خلاها معاملة فلا بد فيها من المشاهدة
 كالبيع هو احد طرق الشافعية والثلث ان فيها قولين كقول بيع الغائب **كتاب الرابع** بشرط في المساقاة اشتراك المالك العامل في الثمرة فلو لم يكن
 في الاشجار ثمار لم يصح للمعامل عليها فلا تصح المساقاة على شجر لا يثمر كالصفصا والغريب يجوز له ان يمارضه كالمساقاة على الاشجار التي لا يثمر
 الشافعي في احد اصحاب الراي لا يعلم فيه خلا فالان ليس بمقصود لانه المعنى المنصوص لان المساقاة لا بد فيها من نفع يحصل للعامل في مقابلته
 وليس الا الثمرة المحاصلة من الشجرة او جزء الشجر كغصنها او اجرة من خارجها كالنقدين وشبههما والكل بطا ما الثمرة فلا تنقضا اذا فرض ذلك في
 الجزع فلا تصح له ماله عليه واما غيرهما من النقدين والاعواض فلا تصح المساقاة عليها لانها تكون لاجارة لا مساقاة **مسألة** قد بينا ان تصح

ايضا

كثير من الثمر
 في اول السنة
 تصح كالمساقاة
 فيه كالمساقاة
 على ربحه
 مدة لا يحمل فيها
 غايها

فيما اذا الصلاح
 وفيما اذا لم يبدل
 لم يبدل بغيرها
 تنافي ولم يبق
 الحداد لم يبق
 خلا الثالث
 الجزع القولين

الاجرة

الكرم

القول الذي سوره في الساقه على النخل

في الساقه

الفضة

على كل شجرة ثمره سواء كان نخلا او كرما او غيره مخرجا للشاقي في الجدي يد من الثوبين حيث خصص الجواز بالنخل والكرم كانه كوى وغيرهما ليس بركوى لان ثمار النخل والكرم اما يحصل غالبا بالغسل سائر الاشجار ثمرتها على عملها وان لركوة تجب ثمرتها ما كانت الساقه فيها ساقا ثمرتها النوى بها المال الذي العامل والمساكين جميعا ولا ان خص بثلث في ثمرتها الظهور وانما على عناقيدها وسائر الاشجار بغير ثمران ما وشتت بالاوراق وانما عند النوى نقد ونصيب الثمار للعامل وربما لا يتو المالك بامانة فاذن يجوز الساقه عليها اهم والمكر ضعيف فان حاجته غير النخل من الاشجار الى المقدم او غيره من حاجته ما وركوة وان لم تجب غيرهما لكنها مستحبة فكان السعي ثمرها ساقا نفع الفقراء ولا يكره من عدم نفع لصغير عدل الجواز لان المقضي لكون نفع البعض لا الجميع المثاره الاشجار لا تحفى كل الخفاء ولا بعضه بحيث يدر ذلك ثمرها بالتحسين والحز ووسم فلا يوجب ذلك المنع من تمام ثمرتها **مسئله** شجرة النخل يجوز الساقه عليه ما عندنا من ثمره شجرة النخل واما عند الشافعي فان سوغ الساقه على غير النخل والاشجار قطعها وان منع فوجها من ثمرتها **مسئله** الساقه عليه ثمره شجرة النخل والاشجار لا يكره لانه لا يكره لركوة فيها واما التوت الذي ذكره وما اشبهه ما يقصد وركه كالحناوش وشبهه ففي جواز الساقه عليه خلافه والافرنجوانها لان الورق في معنى الثمره لكونه ما يكره في كل عام ويمكن اخذه والساقات عليه بغير ثمره فثبت له مثل حكم غيره وكذا اشجار الخلاف لا غصنها التي يقصد كل سنة او سنين والافرنجوانه التوت بنوعه كلما يقصد وركه او رده كالورد والبلوفر والياسمين والاس واثبات ذلك كذا في محول النخل لان لها ظاهرا يصلح كذا للتفريق ناشبه الثمره وهل يجوز على الخصوص السقف لا قرب المنع لانها اجزا من النخل تليق بالها **مسئله** ان يكون الثمره بين المالك العامل ولا يصح اشتراطها ولا اشتراط بعضها الثالث لعدم المقضي استحقاق الثالث كذا لو شرط ان جميع الثمره للمالك العامل عند الساقات لان النص رد على التفرق بينهما في القابله فالاختصاص يكون غير المعهود ومن الساقه في نظر الشرع فوجب ان لا يكون ساقا ويجوز ان يكون حصه كل واحد منهما معلومه لما في الجماله من الغرر الممنوع فلو قال ساقيتك على هذا النخل على ان يكون لك نصيب من الثمره او حظ او جزء او شئ او قنيل او كثيرا او ما شئت او ما شاء فلان او حصه فلان او حصه فلان او اقلها او الباقي او على ان يكون جزء او نصيب غير ذلك الباقي لك لم يصح اجماعا ولا تحل الاجزاء المجهوله على الوضعية بحيث تكون معلومه بالجزئية كالنصف والثلث والربع او غير ذلك من الاجزاء المعاومه ودور التقدير فلو قال ساقيتك على ان يكون ثمره النخل الف الف ظلم في الباقى او بالعكس لم يصح لما قلنا في القراض من امكان ان لا يحصل الا ذلك لعدم وجوده ونزوعه الى اختصاص احداهما بالثمره وهو من ان يقتضى الساقه **مسئله** لو شرط ان يكون لك جميع الثمره ففقدنا ان العقد بطل وهل يجب للعامل اجرة المثل الا قرب عدم ذلك هو اصح قولنا الشافعية لا يكره ان يجرى العقد على انه لا شئ له ولا شئ ان المتبرع لا يستحق اجر او لاصح كذا قلنا في القراض اننا لهم ان يستحق اجرة المثل لان الساقه يقتضى عوض فلا يقط الرضا كالوطى في النكاح ولو شرط العامل الجميع لنفسه لم يصح لانه من ان يقتضى الساقه كذا قلنا وتكون الثمره باجمعها للمالك وعليه اجرة المثل للعامل وقال بعض الشافعية يصح لغرض القيام بتعهد الاشجار وترتيبها وليس يجب ان ذلك يكون اجرة باطله كجماله عوض وليس سلفه لان موضوعها الشركة المثار ويجوز ان يشترط احداهما الكل الاشياء بغير حتى لو كان للعامل جزء من مائة الف جزءا من الثمره والباقي للمالك او بالعكس جائزا كان ذلك الجوز قيمة ولا تعلم فيه خلافا لانه انما يثبت بالشرط فكان حسب الشرط له ولو تعددت الاجزاء لا يصح مع العلم كالوشرط احدهما النصف والثلث ونفسه **مسئله** لو ساقاه على مقام بومغيبه لكل منهما مقدارا معينا غير الجزئية وقصد الاشياء اية كالوشرط المالك ما شاءه والعامل ما شاءه وقصد النصف الثمره جائزا لان الغرض من ذلك جزئية النصف كذا لو شرط المالك ما شئ صانع او با على القصد المقدم صح ولو قصدنا تعين المقادير لا الاشياء وكذا بطل لو شرط احداهما اوصافا معلوما والباقي للآخر او بشرط ان يكون لاحدهما اوصافا معينة والباقي بينهما لم يصح اية لما تقدم وسواء قل الجزء المشترك حتى لو شرط احداهما اختصاصه بوقت والباقي بينهما الوضعية **مسئله** لو شرط تعين الشرط حصه العامل خاصه او حصول العلم بها يحصل العلم بحصه المالك لان الثمره تابعة للاصل بالاصل فلو قال ساقيتك على ان لك النصف من الثمره وسكت مالك النخل من حصته صح لان الباقي يكون بالاصل ولو قال للمالك ساقيتك على ان لي النصف من الثمره وسكت عن حصه العامل فالأقوى البطلان في وجه لو تعين حصه للعامل ويحمل الضمة بطله على المهور وقد سبق في القرض وقال ساقيتك على ان الثمره بيننا اقتضى التضييع لانه لا اصل له لو ساقاه على ان يكون للعامل ثمره نخلة معينة والباقي بينهما نصفين او بالعكس لم يصح لانه قد يورى ان يكون الجميع لاحدهما بان لا يسل منها الا تلك النخلة وكذا لو شرط قدر معين لاحدهما كانه دخل في الباقي للآخر او بينهما الجواز ان لا يحصل الا ذلك القدر وكذا يورى العامة ان لا يسل منها الا تلك النخلة التي يجعل منها لرب لا يورى مكانا معينا للعامل مكانا معينا قال دفع كذا كثر على الارض على ان ينامه وله هذه فربما اخرجت هذه ولم يخرج هذه فبها ناعن ذلك ما الذهب والورق فلم يملك اعرفت هذا فانه يجوز ان يشترط احداهما على الآخر مع حصه التي له شيئا من عنده كذا مذهب غيرهما للاصل **مسئله** لو شرط ان يبيع المورث من اجزائه المشرط من هو منهما فهو للعامل لان الشرط مراكه جله لان المالك يملك حصته بالنسبة للاصل لا بالشرط **مسئله** اذا اباستان على اشجار مختلفة كالزيتون الى مان والبن والكرم ساقاه المالك على ان للعامل سيمها واحدا للجميع كصفا الثمره او ثلثها او غير ذلك مع اجماع سوا علما فذلك لكل واحد من الاجناس وجهلا او علم احدهما دون الآخر وسواء شأوت الاجناس او تفاوتت ولو فوات المالك بينهما بان جعل لجزء الزيتون النصف والباقي الثلث في البن والكرم السدر فان علما قد وكل جنس منها جاز كالوساقا على احد هذين او على ابق على ان له النصف من عنده المذيقه والثلث من هذه وان جهلا واحدا قد وكل جنس منها المصيبة من الغرر فان الشرط منه اقل الجزئين قد يكون اكثر الجنس ومعه كل جنس من الاشجار وانما يكون بالتحسين والفرق بين الثاني والاول ان قد رجع من ثمره المذيقه الاول معلوم بالجزئية وانما المجهول الجنس والنصف في الثلث القدر مجهول ايضا لاختلاف ثمره الجنس في القدر ورجحان يكون قد رجع له من ثمره الكل مجهولا لان المستحق على احد التقديرين نصف كذا كثر وثلث الاقل وعلى الثاني ثلث الاكثر ونصف الاقل الاول ان كان من الثلث ومعلوم ان الجهل بقدر الحصه مطلق كذا قلنا ولم يعين مع الاختلاف بان قال له لك من احد الاجناس النصف ومن الآخر الثلث من كل واحد منهما وكذا لو كان الجنس واحدا والنوع مختلفا كالنخل اذا كان بمصره بنها وببعضه بآخر وببعضه بغيرها وببعضه بغيرها وببعضه بغيرها

لما تقدم

كتاب المساقاة

لما تقدم وبما قال الشافعي رحمه الله عن مالك انه قال لا يقع حتى يكون المحصر سواء في الكل ولا وجه له **مسألة** ولو كان له بيتان من مساقاة عليه مسقة واحدة صح سواء سوي بينهما فان لم يتبين بان يقول سابقك على هذا البيتان على النصف من هذا والثالث من ذلك لانها صفت واحدة عوضين فصار كقولك بعتك فاني ما بين هذه بالثمن هذه بمائة ولو قال بالنصف من احداهما والثالث من الاخر ولم يعين لم يصح كانه مجهول لا يدري الذي يستحق ثمنه ولو ساقاه على بيتان واحد نصفه والنصف على هذا النصف لاخر الثالث لو ابيهم بطل كالبستانين سواء **مسألة** لو كان لبستان واحد لعل واحد اضاف الى سابقك على ان ذلك النصف من حصته فلا يصح وكذا لو اعلل ان ذلك النصف من ثمره لجميع سواه ولو كان له ثلث بساتين فاعطى لكل من تلك من حصته فلا ان النصف من الثلث جائز لان العقد مع الاثنين كالعقد بين واحد كل منهما العقد كان ان بشرط ما عليه كذا منا وكذا باقي العتود اذا عرفت هذا فانما يجوز التقاض بشرطين احدهما ان يعين حصته من كل واحد من البساتين والثاني ان يعلم قد نصيب كل واحد منهما واما اذا جهله فلا يجوز لانه لا يعلم كم نصيب فانه قد يكون نصيب من شرط القليل اكثر من نصيب الاخر فينقص خطه وقد يكون اقل فينقص خطه ولو شرط له نصيبا لعل من مالهما جاز ان لم يعلم قد كمال كل واحد منهما لانه لا جهالة فيه كالأوقاف لا ينعكس هذه الدار بالف لم يعلم نصيب كل واحد منهما كرمولا نرى نصيبا كان فقد علم عوضه فدل على علم جملته المبيع فصح كذا منا بخلاف الاول فانه بمنزلة ما اذا باعه الثري كان دارا فاعطى الأبنك الدار نصيب هذا بكذا وهذا بكذا ولم يعلم قد نصيب كل واحد من البساتين كرمولا جملته الثمن في مقابلة جملته الدار **كتاب** لو كان له الدار واحد والعامل اثنين صح يجوز ان بشرط لهما التساوي في النصيب والاختلاف مع التعيين كانه بمنزلة العقد بين اثنين ان يكون العقد واحد او اثنين **مسألة** يجوز للعامل في المساقاة على اكثر من سنة واحدة للاصل ولما رواه الطحاوي الحسن عن الصادق عليه السلام قال قال العباس ان باء الارض الخيرة فتعطيها من اقلها عشرين سنة او اقل من ذلك واكثر بغيرها وبودي ما خرج عليها قال لا بأس وهو يوم المساقاة والمراعاة وفي الصحيح عن يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام قال قال عن الرجل يعطي الرجل أرضه فيها الزمان والخيل والعناكة فيقول استوف من الدار واعمره ذلك نصف ما خرج قال لا بأس قال سألته عن الرجل يعطي الرجل الأرض فيقول أعمرها وهي لك ثلث سنين واخر سنين او ما شاء الله قال لا بأس بالجمل فالدقة وطه باختيارها من غير حضور بل لا بد من التعيين انما في هذا يجوز ان يشأ بينهما في المحصر ان يقول سابقك على هذا البستان ثلث سنين مثلاً او اكثر على ان ذلك في ثمره كل سنة النصف والثلث ويجوز ان يثمن بينهما بشرط تعيين نصيب كل سنة فيقول على ان ذلك في السنة الاولى النصف وفي الثانية الثلث وفي الثالثة الربع والاربعه الخمس وهكذا وان يشأ من سنين او ثلث سنين او ثمانية البلاء وقال بعض الشافعية لا يجوز لانه حقه على سنين مختلفة تجري مجرى من سلم في فتنه حنطة وقنبر شعيرة عقد واحد والحكم في الاصل هو **مسألة** لو كان البستان الاثنى بالسوية فسا في احدهما الاخر بشرط له زيادة على ما كان يستحقه بالملك مثل ان بشرط له الثلثين من ثمره البستان مع العقد فله من حصته ثلثها وبقي له الثلث هو سدا في الاصل يكون العامل قد استفاد سدا من ثمره ما في مقابلة العمل في نصيب شريكه ولو بشرط له زيادة بل على ان يكون الثمرة بينهما نصفين او على ان يكون للعامل اقل كالثلث مثلاً فسدت المساقاة لانه لم يثبت له عوضا بالمساقاة اذا النصف مستحق له بالملك بل بشرط عليه الصورة الثانية ان يترك بعض ثمره اية فلم بشرط له في مقابلة عمل نصيبا بل بشرط في صورة الاقل ان يأخذ غير العامل ثلثه ويستهلكه بغير عوض فلا يقع عليه عمل في الصورةين فالأولى ان لا يعرض له كانه يبيع بالعمل بشرط له في مقابلة عمل ليرة فهو متطوع فلا يستحق عوضه كالمثل لو بعتك مساقاة وعمل وبقي قال من الشافعية وقال ابو العباس بن شريح منهم ان يستحق اجرة المثل لان لفظ المساقاة يقتضي ثبات عوضه في مقابلة العمل فوجب له ان بشرط كالأوقاف فوجب له ان يثبتك هذا السلعة بلا ثمن فاخذها وتلف في يده وجب عليه قيمتها والفرق ان النكاح لا يشترط بالبدل والعمل هنا يحتاج بدلك ولان المهر في النكاح ان وجب له العقد لويحق قياس هذا عليه لان النكاح صحيح وهذا فاسد لان العقد هنا لا يشترط ولو اوجب قبل العمل لا خلاف ان هذا لا يوجب قبل العمل شيئا وان وجبنا لاصابة المبيع العباس عليها لان لاصابة لا يشترط بالاباحة والبدل بخلاف العمل لان لاصابة لو حلت عن العقد لا وجبت هذا بخلافه وان وجبها المتنع العباس عند الوجوه واما البيع فقد شرط عوضا ولا يضر الغرض بحكم البيع فكانت مضمونة عليه بالبدل بخلاف مسئلتنا فما اذا قال بعتك بغير عوض فوجب تسليم ولو سلم فانه لا يملك بدلك فاقبضه فمضاه بالبدل فمضاه لم يحصل الغرض فيده واما ثلثه بدصاحبه **مسألة** لو شاع احد الشريكين صاحب شرط لجميع الثمرة فسد العقد على ما تقدم مثله والاخر لا يستحق اجرة المثل لانه شرط عوضا لم يسلم له وقال بعض الشافعية لا يستحق شيئا لانه لم يعمل له الا انصرف في اليه ولو بشرط له عقد المساقاة ان يتعاون في العمل فسد العقد لانه لا يجوز شرط العمل على رجل الخلف فاذ عمل جميعا المشترك بينهما فان كان علمهما سواء فالشرع بينهما بالسوية على قدر الملكين فعدلتا وبقي العمل بينهما يرون ان كان عمل احدهما اكثر فان كان بشرط له زيادة في مقابلة استحق ما فضل له من اجرة المثل وان كان له شيئا في مقابلة فحق استحقاقه اجرة المثل فلو كان لثلاثة فلو تعاونوا من غير شرط لو مضى العقد **مسألة** لا بد ان يكون البستان الذي يقع عليه عقد المساقاة معينا في العقد فلو كان له بستان مساقاه على احدهما من غير تعيين لم يقع المساقاة فان عمل في العامل اجرة المثل وكذا يجب ان يكون المحصر معينا على ما قدمناه فلو قال سابقك على البستان سقيت بالسما او بالساج فكل الثلث وان سقيت بالساج او شجرة ما لم يميز مؤنة ذلك النصف لم يصح العقد لان العمل مجهول ولا نرى مثله فلو بعتك كذا بدينار موزن في كذا ونصفه بدينار موزن في بعتين في بعت واحد وكذا لو قال بعتك على ان يزرع على ان يزرع في بعتين في بعت واحد وكذا في الثلثين قال الشافعي ويجوز على مسألة الخياط ان خصه بدينار فلك كذا ان يجوز هذه المساقاة بمرق في بعض العامة وكذا لو قال لك لنصف ان كان عملك في بستان وان لم يكن فالثلث ومنعه بعضهم مع جواز المسئلة الاولى لان هذا شرطان في شرط ولا فرق في التحقيق بينهما **مسألة** عقد المساقاة قابل للشرط الصحيح دون العاسدة فاذا ساقاه على بستان على النصف شرط عليه ان يباقي بستان الثلث ويعلن ان جازية سنة اخرى النصف وعلى ان يباقي العام في حد يفرغ عند الاصل لانه شرط سائغ مفسود لا يقض الجاهلية المعتود عليه فكان اذا ما كثر من الشرط ولعله لم يؤمنون عند شرطهم لم يفرغ او فوا بالمعتود وانما عقد على هذا الشرط وقال الشافعي لا يصح لانه قد شرط عقد في عقد فضا بمنزلة بعتين في بعت كقولك بعتك ثوبين على ان تبقي ثوبك

من نصيب العامل

له بشرط

ولو كان على من بشرط له الزيادة اكثر ففي استحقاقه الاجرة خلافا لهم

وان خطه مرسيا الشافعية يرون

واليز

والنبي صلى الله عليه وآله عن بعضه في بيعته وانما قصد الامر من احدهما ان شرط في العقد ان يقدم معاخره والاشفاق بذلك مجهول فكانه شرط العوض بمقابلته
وجمهور الثاني ان العقد الاخر لا يلزم عقده بالشرط فحفظ الشرط واذا سقط وجب له الجزء الذي سقط من الثمن لا بد من ذلك مجهول فضا الكيل مجهول ولا يمنع ان
للمعنى عند ومنع تعبير البيوع في البيعة بما ذكره بل المراد البيعة بغيره من غير ان ينظر في الحمول والاول او قل الاجل وكثرة وعنده يجوز شرط البيع والبيع وعلى قول الثاني
بالشامل فحفظ المساقاة الثانية قال بعض اصحابه ان عقد ما على شرط العقد الاول لم يصح والاصح قد قلنا انها صاحبة **مسئلة** قد بينا ان يجوز حدة المالك
تعدد العامل بالعكس وانما هما معا وقد هما معا اما بان يامل كل واحد من المالكين كل واحد من العاملين فيعامل المالك الاخر احدهما او يامل احد المالكين
احد العاملين والآخر يامل الآخر فلو كان البستان واحد سنة ملاك بالسوية فساو عليه واحد اعلان له من نصيب واحد النصف من نصيب الثاني للزوج ومن الثاني
الثلث ومن الرابع الثلثين ومن الخامس الثلث ومن السادس السدس فطريقه ان يخرج النصف والربع ويدخلان في مخرج الثلث الثلثين يدخلان في مخرج السدس
ينبغي سنة وثمانية وبعدها موافقة نصف نصيب واحد في جميع الاخر يكون اربعة وعشرين نصيبا في عدد الشركاء وهي ستة يبلغ مائة واربعين نصيبا
منهم اربعة وعشرين يامل العامل من شرط النصف اثنى عشر ومن الثاني ستة ومن الثالث ثلثه ومن الرابع ستة عشر ومن الخامس ثمانية ومن السادس اربعة فيجتمع له ستة
واربعون يبقى الملاك على تفاوتهم من خمسة سبعون **البحت الخامس في العمل مسئلة** كل عمل يحتاج اليه الثمرة اما الزيادة منها او اصلها فيكون
كل سنة فانه يجب على العامل كسفي الشجر والتخل وما يتبعه من اصلاح طريق الماء والاجلحين التي يقف فيها الماء في اصول التخل والشجر وتنفية الاবাদ والانهاد ومن الحماة و
نحوها واستقله الماء وادارة الدواب فتح راس السانية وسدها عند الغرق من السقي على ما يقتضيه الحال بحفظه في نفقة الثمر شيان احدهما ان يكون على المالك
كما ان عليه حمل الحفر وشق الثمر والثاني انما على من شرط عليه من المالك والعامل فان لم يذكرهما فسد العقد وللتا فنية كذا من الوجهين ويجب على العامل
ان يحفر حث الارض المساعي وبشبهها تحت الشجر وتقويتها بالزبل بحسب العادة وعليه البقرة التي تحث واللة الحث لان الحث لا يتم الا بهما وقطع الحشيش المكسر الا بالتخل
والشجر والشوك وذباذ الكرم وتقليمه وقطع ما يحتاج الى قطع من القضيبان اليه المخرقة بالشجر وتصريف الحجر بدمه وقطع ما يضر تركه سواء كان زاييا او
غيره ليس يرددها من وجوه المناقيد فتوبة المناقيد بغيرها التصبها بالشمس ليس يضرها عند الاداء والاداء في حث الكرم وحث نخري عادته ووضع الحشيش فوق
المناقيد صولا لها عن الشمس عند الحاجة وتليغ التخل وتقبله ولقط الثمرة بجري العادة فاذا بدا صلاحها وان كان مما يؤخذ بغير قطعها اذا انتهى الحال لخذها وان
كان مما يؤخذ باسبا اخذها بالكم وقت سياسة وما يؤخذ مما اخذها اذا انتهت السنة الى ذلك فادخلت جذوة وان كان ما يشمس بعد قطعها فصلاح موضع التشمير
وعليه الجذوة والنقل اليه وعليه حفظه في ثمره ويبدله وهو واحد ويحجب الشافعية كان على العامل في المضاربة حفظ المالك وان لم يحفظ بنفسه فعليه جرة مؤثر من
يحفظها او يقيمها انما على المالك العامل جميعا بحسب تراكم الثمرة لان الذي يجب على العامل ما يتعلق باستراة الثمار وتقليمها ويجري الوجهان في حفظ الثمار
الطهور والزنا بغيره بان يجعل كل غلة في فورة فيلزمه ذلك عند جريان العادة والقوصرة والغلان على المالك وفي جذوة الثمر لثا فنية
اصحها الوجوب على العامل لان الاصلاح يحصل والثاني انه لا يجب على العامل لوقوعه بعد كمال الثمار وكذا الوجهان في تحفيف الثمار والظ وجوبه على العامل تبعا للثما
فوجب عليه تنقيته موضع التحفيف في بيبي البدد والخمس ونقل الثمرة اليه بغير ثمنها **مسئلة** ويجب على المالك القيام بكل ما يتكرر
كل سنة لان حاجته على العامل بحسب تراكم الثمرة وقيامه بعد ارتفاع المساقاة فيجوز على المالك القيام بكل ما يقتضيه حفظ الاصول كحفر الابواب
الجديدة والحق الخارات وبناء الجحطان ونصب الابواب فامة الدواب عمارته وحفره او الدابة ودم الثلثة البيرة وللشافعية في المثلثة البيرة التي تقتضي
في الجدران وتنقيتها لانهاد ووضع العوسج والشوك على راس الجدران والالات التي يوفي بها العمل كالغاس والمول والتخل والسحات والبران والفدان الزراعية
والثور الذي يدير الدواب جهان احدهما انما على المالك والثاني انما على من شرط عليه فلا يجوز السكون عنها في الكس اشكال اقرب لزم على المالك لا ليس
بمنا العمل في البقرة التي تدير الدواب العامة قولان احدهما انما على المالك لانها ليست من العمل فاشبهت بقدر الحث لان استقاء الماء اذا لم يحجج الى جهة
من الاعمال وقال بعض الشافعية ما يتعلق بصلاح الثروة والاصول معاكم النهر والقود فهو على من شرطه وان امل شرط ذلك على احدهما بطلت المساقاة ولما
تسبب الاضرار او قبل تلك احتاجت اليه فشاء ذلك لجرة نقله من المزارع على رب المال لانه ليس من العمل فخري مجري ما يلحق به ويقرن به ذلك الارض على العامل كالثلثين
مسئلة اذا اطلقا عقد المساقاة ولم يبين ما على كل واحد منهما فلي كل واحد منهما ما ذكرنا انه عليه وان شرط ذلك كان تأكيدا وان شرط على احدهما شيئا
ما يلزم الاخر مع عندنا وهو احدى الروايتين عن احمد لانه شرط لا يخل بصلحة العقد ولا يفسد فيه فصح كاجل الثمرة في البيع وشرط الوهن والضمين والجنبا
فيه لكن بشرط ان يكون ما يلزم كل واحد منهما من العمل معلوما لئلا يفض الى لتنازع وشرط احد ان يكون على رب المال اكثر العمل لان العامل يستحق بعمله فاذا
لم يعمل اكثر العمل كان وجوده كعدمه فلا تستحق شيئا والا قرب سقوط لصيانة هذا الشرط بل بشرط الاكثر على المالك جاز نعم لو لم يبق للعامل سوى الحفظ فالأقرب
جواز العقد بلفظ الاجارة مع تعيين الوقت وقال الشافعي ان شرط على رب المال شيئا ما يلزم العامل وشرط على العامل شيئا ما يلزم المالك بطلت المساقاة لانه
شرط ما خالف مقتضى العقد فافسد كالتضاربة اذا شرط العمل بينهما على رب المال وليس يجزى لانه شرط ما لا يقتضيه اطلاق العقد لهما يقتضي العقد عدم
لو شرط العامل على المالك جميع العمل فبطلت المساقاة ولو شرط المالك على العامل ما يجب على المالك جاز ولو شرط العامل بغير ان المالك لم يستحق عليه شيئا
ولو ان شرطه لا يستحق الاجر **مسئلة** قد ذكرنا ان حصاد الترع وجد الثمرة ولقائها على العامل وهو المشرب ويرى قال الشافعي واحدة احدى الروايتين
وفي الاخرى ان يجزى اذ عليه اذ لم بشرط على احدهما لانه يكون بعد تكامل الثمار وانقضاء المعاملة فاشبهه بقوله الى منزله فان شرط في العقد ان يعمل المالك في
عليه وان شرط على العامل فهو عليه ان امل فلي كل واحد منهما ما حصته ما يصير اليه واجاز ان شرط على العامل وهو قول بعض الشافعية وقال محمد بن الحسن
بفساد المساقاة بشرطه على العامل لانه شرط بان يقتضي العقد وما ذكره ليس يجزى وينتقض بالشمس ويقارن النقل الى المنزل فانه يكون بعد الثمرة
وزوال العقد والنبي صلى الله عليه وآله دفع خبر اليهودي على ان يملوهم من مواليهم ولو شرط المالك على العامل عملا ليس من جنس المساقاة صح اذا لم يبين
العقد لو بستان لم يملوهم قال الشافعي ليس يجزى **مسئلة** لا بشرط تنه العامل باليد البستان ولو شرط كون البستان في يد المالك او مشاركته
للعامل في اليد صح عندنا الاصل قال الشافعي بشرط تنه العامل باليد البستان لانه يمكن من العمل متى شاء ولو شرط كون البستان في يد المالك او مشاركة

احد المالكين كل واحد من العاملين

في المصلحة العامة ولا يضره

کتابخانه

في المبدأ يجوز ولو سلم المنفعة البتة شرط المالك له فقول عليه فله وجهاً أصحهما عندنا أنه لا يخرجه حصول الاستقلال والتكليف من العمل والثاني لا يجوز
لأنه إذا دخل كان البستان في يده وقد يتحقق في حضوره عن العمل وليس في مسئلة قد بينا أنه يجوز أن يشترط العامل على المالك أن يعمل له بشرط
أن يتحقق شيء من العمل يتولى عماله مقابلته المحض من العاقبة والثالث أن يكون الشرط معلوماً وكذا يجوز أن يشترط المالك على العامل شيئاً ما يلزمه من العمل
الذي كونه وبيننا الخلاف في الشرط فقول شرط أن يشترط المالك في العمل بطل عندنا بطلان قوله في المخرج وباطل
لأنه عاينه مجهولة الغاية بآخرة مجهولة تنصير على العامل مجهولة لا بد من ذلك اعتراض أن على العامل مجهول من أن يفتقر إلى شيء من عمله وإن كان مجهولاً فإنه يفتقر إلى
معلوم وهو العمل فإنه شرط العمل معه وكان ذلك على بعضها فصار مجهولاً من كل وجه وهو مسئلة لو شرط العامل أن يعمل معه غلام المالك جاز عندنا
قال مالك في الشافعي ومحمد بن كسيرة أنه قد روي عن الأئمة في الأصل والمعلوم الموثق عندنا وهو شرط لا يخلو الكتاب في السنة فكان جازاً كغيره من
الشرط السابقة ولأن العبد مال الخلق فكان ضم ماله إلى ماله كالجوز في الفراض أن يدفع إلى العامل لجهة عمله الرواية الثانية عن أحمد النفع وبطلان بعض الشافعية
لأنه غير له ما لو شرط أن يعمل معه المالك فإنه لا يجوز ذلك عندنا لأن العبد كبد سببه وعمله كعمله ولهذا لو وكل المولى عبد الزمان في قبض الرق من سببه لم
يجز لأن يده كبد سببه والعرف ظ أن عمل العبد يجوز أن يكون أبعاً لعمله على المنع الحكم في الأصل فأنقذنا جواز أن يشترط على المالك أكثر العمل وأعلم أن
الشافعي قد اختلف على الجواز واختلف في كتابه على طريقتين أحدهما الجواز والثاني المنع وقوله هذا محمول على ما إذا شرط العامل أن يعمل معه غلام المالك لا على
المالك من الأعمال كشق الأنهار وتفتيح الآبار وبناء الخيطان وليس يجب على ماله أن لا يحتاج إلى شرط ولا معنى لشرطه على علمنا لا يفتقر إلى العمل ولو سلم العبد
لعمل معه وهو كونه شريكاً في العمل لا يفتقر إلى العمل لا يجوز عنده وهذا على ما يقع بيننا العمل العامل لا يشترط العمل ويجوز في الثاني ما
يجوز في انفرد كالمزعة على الأرض بين الخلق يجوز عنده وإن لم تجز المزاوعة عليها لو انفردت كما تقدم لا يفتقر إلى العمل في الفراض عنده أن يشترط العامل أن
يعمل معه غلام المالك لا يفتقر إلى الفراض في المساقاة بعض الأعمال على المالك لا باعتبار ذلك بل بصدقه فجاز أن يشترط فيه على المالك في الفراض لا على المالك
أصل فلا يجوز فيه شرط على المالك فعرفت هذا فلا فرق عندنا في الجواز بين أن يكون العبد عاملاً بالتعبئة أو بالشركة في العمل والشافعية قالوا إنما يجوز بينهما
كان شرط أن يعاون فيكون تحت يديه فلما إذا شرط أن يكون التبر في الغلام ويعمل العامل برأيه وان يعمل ما اتفقوا عليها لم يجز بلا خلاف بيننا وأدبنا
هذا فلا بد من معرفة الغلام بالمشاهدة أو الوصف لا اختلاف الأعمال باختلاف الأشخاص ويجوز أن يشترط على الغلام معه في مساقاة عليه سببه ولا غير ذلك
وقال الشافعي لا يجوز في مسئلة من نفقة الغلام أن شرط على العامل جاز وهو ظاهر وجهي الشافعية وبه قال أحمد ومحمد بن الحسن لأن العمل في المساقاة على العمل
فلا بعد أن يذره مؤتمراً من يعمل معه ويعاون فيكون سبباً من يعمل معه والثاني أنه لا يجوز لما فيه من قطع نفقة المالك عن المالك لا استيعاباً منه في
الذات ثبت هذا فإن شرطت نفقة على المالك جازاً جازاً وأن طلق العقد ولو بعين النفقة على من هو فأنه على المالك لا يفتقر إلى العمل وبه قال الشافعي وأحمد لا يفتقر
للمالك فكانت نفقته عليه بحق المالك وقال مالك نفقته على العامل ولا يفتقر إلى العمل ولا إلى المال لأن العمل على العامل ولو تفرغ عليه كونه غلاماً فاعترضت
فإن النفقة إذا شرطت على العامل فهل يجب تقديمها قال الشافعي وأحمد لا يشترط بل يعمل على الوسط المعتاد لأنه يتبع ما يفتقر إلى العمل في الغلام في المساقاة فاعترضت
بشرط تقديمها وبه قال محمد بن الحسن لأنه لا يشترط عليه ما لا يلزمه فوجب أن يكون معلوماً كما سبب الشرط وليس يجب أن لا يفتقر إلى العمل ولو تفرغ عليه كونه غلاماً فاعترضت
الغالب على ذلك المقدم وأوجب بعض الشافعية ذلك أنه يبيع ما يدفع إليه كل يوم من الخبز والادام ولو شرطت نفقة الغلام من الثمار فالوجه الجواز على الشرط
مالم لا يجوز لأن ما يفتقر إلى العمل لا يكون مجهولاً وقال بعض الشافعية يجوز أن يفتقر إلى ذلك من صلاح المال وقد نوسط بعضهم فقال إن شرطها من غير مغلوبات
بشرط أن يعمل الغلام على أن يكون ثلث الثمن للمالك ثلثها للعامل وبصرنا ثلث الثالث في نفقة الغلام وهو طاهر فكان كالمشروط للمالك ثلثها وأن شرطها
في الثمن من غير تقديمه أو يجوز للمعد الجواز للأصل ولو أطلقا ولو بدوا للنفقة على أيها هي فقد بينا أنه على المالك تبعاً للمالك لبعض الشافعية فاعترضت
أحمد أنها تكون من الثمرة والشافعي أنه يفتقر إلى العقد لبعضهم وجه ثالث أنها تكون على العامل لأن العمل ليس للعامل استعمال الغلام في عمل كذا فخرج من
البتة ولو شرط للعامل أن يعمل الغلام الخاص للعامل فالأقرب جواز عماله بالشرط ولأنه إذا جاز أن يعمل في الشركة بين العامل ومولاه جاز أن يختص به أحدهما وقال
الشافعي لا يجوز وبطل العقد وليس يجب ولو كان للمالك غلمان يبيعهم ذلك البتة أسهل من أن يدخلوا في مطلق المساقاة لأنه لا يرد عليهم بل يعمل في
وبه قال الشافعي قال مالك أنهم يدخلون فيه وليس يجب عقد ولو شرط العامل على المالك أن يعمل معه غلام المالك جاز لما تقدم ولا فرق بين ذلك الغلام
موسوماً لعمل هذا كالحابط أو لعمل غيره من جوايط صاحبه للأصل وبه قال الشافعي وقوله الذي لا يجوز ذلك منه وقال مالك لا يجوز إلا الغلام الذي هو موزع
لهذا كالحابط غيب مسئلة يجوز أن يشترط العامل على المالك استئجار العامل من يعمل معه الثمرة عملاً بالصالة الصحة وقال الشافعي يبطل العقد
بضمه المساقاة أن تكون الأعمال مؤتمراً على العامل لأنه لا بد من أن يحصل للعامل كونه مؤتمراً لشرط ثلثي الثمرة لبصرنا ثلث إلى الأجزاء ويخلص
الثلث لرفقنا من الثمن قال من الشافعية يصح فإذا امتنع شرط الأجرة من الثمرة فادعى أن يمتنع شرطها له الثمن من سائر أموال المالك والوجه عندنا الجواز عملاً
بالأصل ولا يشترط جواز العامل المضاربة بشرط لجهة ما يحتاج إليه من الخالص ونحوه فكذلك العمل المساقاة لعدم الفرق بينهما وقال بعض الشافعية يجوز حتى أنه
نوسط على المالك أن يستأجر الأجرة على العمل جازاً ولو لم يبق للعامل إلا الثمرة والحد في الاستعمال فإن المالك قد لا يفتقر إلى العمل فاستعمال
الأجزاء لا يجب من يفتقر إلى الأعمال وأما من قد عودها كالحاجة إلى أن يسلح من يعرف ذلك للتبويب عن الاستعمال وهو الذي نزل الشافعية مسئلة
المساقاة عقد لازم من الطرفين ليس أحداً كالتقاضي بينهما إلا بالتقاضي في الرضا منها ما عدا وهو مؤتمراً كونه مؤتمراً لا نعقد معاً فصرنا فكان أيضاً
كالحجارة ولقوله ثم ادعوا بالتقاضي وجب لأبغاء بكاء عقد ومقتضى الضرر إذا لم يفتقر إلى شيء من ذلك لأنه لو كان جازاً لزم لزم أن يفتقر إلى شيء من ذلك
الثمره فينقطع حق العامل فينصرف وقال أحمد في أحدى الروايتين أنه عقد جائز غير لازم لكل واحد من الثلث العامل فحقه لأن ابن عمر قال إن لم يوساؤا

في الآية الواردة في آياتنا من قوله تعالى وقوله عليه السلام من عند الله وطريقا إلى الثاني في الشافعي

اولم يكلم عند بعض العاصم

لا يخطئ الضم

كتاب المساقاة

بخلاف ما لو ساقاه على دية عشر سنين والشرع لا يتوقع الا العاشر ليكون من ثمنه لا بشرط له بغيره من جميع الثمرة ولو انه اشترى قبل سنة التوقع لم يمتنع
منها شيئا **مسئلة** عقد المساقاة لازم على ما قلناه ولا يثبت فيه خيار المجلس لان خيار المجلس عند المختص بالتابعين وليس لبعض العامة وجها
هذا احداهما والاخر انه يثبت له عقد لازم بعقد المالك اشبه ببيع ولا يثبت فيه خيار الشرط والوجه الجواز لمع قوله المزمون عند شرط وطهر فان اخرج
صاحبه بخيار كان بمنزلة ما لو اشترى على الفسخ وقد مضى حكمه او كما يقول من يملكه انما هو الموقوف الجائزة **مسئلة** لا يصح بيع الثمرة قبل ظهور
منفردة على ما قلناه في كتاب البيع فان اردت ان يوصل اليه بعقد المساقاة والاجارة فهو من الارض المحللة بين التخل مدة تلك الثمرة تقريبا بالقرن الذي
يريد ان يبد منه ثمن من الثمرة ثم يساقى على التخل والشجر مدة الثمرة اما سنة واحدة او اكثر على ما ينفقان عليه على ان يمسكه الله سنة ذلك من الثمن والفايد يكون
لصاحب التخل جزء من انبعاثه ومن اقل على ما بينه اصحابنا عليه والباقي للمعامل بشرط عليه سنة واحدة في وقت معين او يزيد على ما ينفقان عليه فان اهل المعامل
بالعمل او بشرط من غير المالكين فحق المساقاة والبقاء عليها فان فسخ كانت الثمرة له والشرط لا يجرى هذا ان الرجوع للمساقاة والاجارة في عقد واحد
ان كانت الاجارة مشروطة بالمساقاة اذا كانت حال كذلك وفيه للمالك المساقاة كان المستاجر فسخ الاجارة عليه من الاجرة بنسبة ما مضى من المدة الوجه الفسخ والاملا

البحث السادس في الاحكام مسئلة

العامل بملك نصيبه المساقاة فظهر الثمرة عند علمائنا فلو تملكها واحدة كانت بينهما الشراكة
فيه طريقتان احدهما القطع بان ملكه لظهور كماله وبرهانه لان شرط صحيح في ثمنه مقتضاه كسائر الشرط الصحيحة ومقتضاه كون الثمرة بينهما على
كل حال ولا يلو لم يملكها قبل الفسخ لما وجبت له الثمرة ولا ملكها بها كالاصول والثاني ان بينهما قولين احدهما ان ملك العامل شيئا من الثمرة
الا بعد الفسخ كالعامل في القراض لملك حصته الظاهر وبطلان الفسخ والاصل في القرض ان التخل فاقترضا فاقترضا لو اس المال فلا يملك العامل شيئا
حتى يملك رأس المال لصاحبه والثمره ليست وقاية للشجر ولهذا لو تملك الاصول كلها كانت الثمرة بينهما اذا تقرر هذا فانه اذا بلغ نصيب كل واحد منهما
نصيبا وجبت الزكوة عليه فاما ان بلغ نصيب احدهما شيئا من مجموع النصاب ولا للشاخي فلو ان احدهما ان الزكوة تجب على المالك خاصة دون العامل والثاني ان
على كل واحد منهما فاذا قلنا على صاحب المال مبلغ خمسة او سق كان عليه الزكوة ومن ابن نجيم له وجهان احدهما من مال الوحد والثاني من مالهما معا فاذا قلنا تجب عليهما
نظروا ان كان نصيب كل واحد منهما نصيبا وجبت الزكوة وان لم يبلغ نصيب كل واحد منهما نصيبا بل بلغ الحقتان نصيبا فاقترضا فاقترضا لو اس المال فلا يملك العامل شيئا
الا بعد الفسخ لاشبهه فلا زكوة وان قال بغير الحقة فغير الشاخي وجبت الزكوة **مسئلة** ان الزاوية عقد صحيح خلافا للشاخي فانه منع اذا كانت
ببعض الاصل منها كان منها تخل او شجرة من غير تملك الارض من ثلثه اتمام امان ان يكون قليلة بين نصيب التخل او قليلة منفردة عن التخل او كثيرة بين نصيبه
التخل فان كانت قليلة بين نصيب التخل جاز ان يساقى على التخل بغيره على الارض لاداء الثمرة عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما على العمل اهل جيبه على النصف
ما يخرج من ثمره فذرع ومن ابن عباس قال اخرج رسول الله خيرة فاشترط ان لا يملك الارض وكل من اشترى نصيبا قال اهل جيبه من علم بالارض منكم فاعطناهما ولكم نصف
الثمره ولنا نصف فخرجهم اعطاهم على ذلك فلما كان حين يجمع التخل بعث اليهم عبد الله بن رواحة فخرجهم عليهم التخل فقال كذا وكذا قالوا اكثرت علينا
يا ابن رواحة قال فاقبلت جذاذ التخل واعطاكم نصف التخل فقلت قال هذا هو الحق وبه يقوم التملك والارض قد رخصنا ان نلتخذ بالذي قلت فقالوا لم يسمع
جابر يقول حرصا ابن رواحة وبعث النبي فسق وخرجهم ان لهم يوما اخبرهم ابن رواحة اخذوا الثمرة وعليهم عشر من الفسق ومن طريق الخاصة عاروا حماد بن حمزة
وعبد الله الحارثي الصحيح عن الصادق عليه السلام ان اياه حدث ان رسول الله صلى الله عليه واله اعطى خيرة بالنصف منها وتخلها فاما الزكوة بعث عبد
الله بن رواحة فقوم عليهم فبته قال ما ان تأخذوه وتطون نصف الثمرة واما ان اعطاكم نصف الثمرة واخذة فقال بملك قامت التملك والارض وكان
صلا ان كان في نصيب التخل ثمر يرب التخل وكان الحاجة تملس الزاوية فكون على صاحب المساقاة ضرر اذا ثبت بدل آخرى على ما بين ذلك من الاجرة
فما زالت الزاوية عليه لوضع الحاجة ثم اعترض عليهم بانه قد كان يمكن ان يولي الارض فتقول هذه الحاجة ولجانب صاحبها بغيره ان الاجارة فغيره كان
لا يحصل منه فايدى ونحو عليه الاجرة وهذا ليس بشيء لا يملك عليه الارض المنفردة لان هذا المعنى موجود فيها ومع هذا لا يجوز الزاوية عليها الثاني ان
انما جاز تبع التخل وقد يجوز تبعا ما لا يجوز بيع الثمرة قبل بدو الصلاح مع الاصل مطر لا يجوز ان تؤد هاتم اعترض على هذا بانه لو كانت تبعا دخلت فقط
المساقاة على التخل كالتساقا البناء بدخل يكره في بيع الارض قلنا لا يلزم فيها جواز بيعه لاجل البيع ان يدخل في نظره كالثمرة مع الاصول فلا يملك الزاوية
غير لفظ المساقاة ولهذا لم يدخل في الاطاريق ايضا اذا عت الحاجة الى ان يعقد على البياض مع التخل فلا يحصل ذلك بعقد الاجارة لان ان عقد الاجارة مع
المعامل لا يملكه عقد ولا يجوز ان يشترط عقد عقد وان شئت احداهما يحصل الفسخ لا يمتنع احدهما عن الاخر يجوز عليهما عقد واحد هذا كله عندنا الا ان
البدل لا يجوز عقد الزاوية وعقد المساقاة سواء اشترط العقد وتعدد وعلى قولنا وقولنا انما يثبت اذا قال سابقك على التخل او زرعته على الارض النصف
ان كان قال عامل ملك على الارض والتخل على النصف لان المعاملة بينهما يجوز ان يقول سابقك على النصف او يملك على الثلث كما يجوز ان يقول سابقك
على التخل على ان يكون الثلث النصف من النوع الفلانة فاما اذا قال سابقك على الارض والتخل على النصف فيصير الارض ان المساقاة لا يملكها صاحب التخل
فان افرد بعقد ذلك الارض المزروعة صح عندنا وللشافعية وجها واحدا هو النفع لان الزاوية عندنا ما يقع تبعا للتخل فاذا افرد هاتم ثمره كالثمرة اذا باعها قبل
بدو الصلاح والثاني انه يجوز ان لا يملكها جازت حجة الزاوية اليها كونهما نصيبا على التخل وهذه الحاجة فاقترضا فاقترضا لو اس المال فلا يملك العامل شيئا
فانه يجب ان يكون البند من العامل واما اذا كانت الارض منفردة عن التخل ويمكن افراد التخل بالسقي فانه لا يجوز الزاوية عليه عند الشاخي سواء كانت الارض قليلة
او كثيرة لان الحاجة به اليه وعندنا يجوز الزاوية ايضا واما اذا كان البياض الذي بين التخل كثيرا وكان التخل قليلا جازت الزاوية عندنا مع المساقاة وبطلان
وللشافعية في الزاوية على البياض مع المساقاة على التخل وجهان احدهما لا يجوز لانه انما جازت الزاوية على التخل من الارض اوضع الحاجة وكونه يرب على التخل
ذلك موجود في الكثير فوجب ان يجوز ان يملك الاجرة فانه يجوز الارض بطلان التخل **مسئلة** شرط الثاني في جواز الزاوية والمساقاة هذه التخل انما
فلا يجوز ان يساقى لغيره الا عرض الاستقلال لا يحصل وتعدد افراد التخل بالسقي افراد البياض العامة لا تملك التخل بسقي وتقليبه فان
والثاني في جواز الزاوية

هذا احداهما والاخر انه يثبت له عقد لازم بعقد المالك اشبه ببيع ولا يثبت فيه خيار الشرط والوجه الجواز لمع قوله المزمون عند شرط وطهر فان اخرج
صاحبه بخيار كان بمنزلة ما لو اشترى على الفسخ وقد مضى حكمه او كما يقول من يملكه انما هو الموقوف الجائزة
منفردة على ما قلناه في كتاب البيع فان اردت ان يوصل اليه بعقد المساقاة والاجارة فهو من الارض المحللة بين التخل مدة تلك الثمرة تقريبا بالقرن الذي
يريد ان يبد منه ثمن من الثمرة ثم يساقى على التخل والشجر مدة الثمرة اما سنة واحدة او اكثر على ما ينفقان عليه على ان يمسكه الله سنة ذلك من الثمن والفايد يكون
لصاحب التخل جزء من انبعاثه ومن اقل على ما بينه اصحابنا عليه والباقي للمعامل بشرط عليه سنة واحدة في وقت معين او يزيد على ما ينفقان عليه فان اهل المعامل
بالعمل او بشرط من غير المالكين فحق المساقاة والبقاء عليها فان فسخ كانت الثمرة له والشرط لا يجرى هذا ان الرجوع للمساقاة والاجارة في عقد واحد
ان كانت الاجارة مشروطة بالمساقاة اذا كانت حال كذلك وفيه للمالك المساقاة كان المستاجر فسخ الاجارة عليه من الاجرة بنسبة ما مضى من المدة الوجه الفسخ والاملا
العامل بملك نصيبه المساقاة فظهر الثمرة عند علمائنا فلو تملكها واحدة كانت بينهما الشراكة
فيه طريقتان احدهما القطع بان ملكه لظهور كماله وبرهانه لان شرط صحيح في ثمنه مقتضاه كسائر الشرط الصحيحة ومقتضاه كون الثمرة بينهما على
كل حال ولا يلو لم يملكها قبل الفسخ لما وجبت له الثمرة ولا ملكها بها كالاصول والثاني ان بينهما قولين احدهما ان ملك العامل شيئا من الثمرة
الا بعد الفسخ كالعامل في القراض لملك حصته الظاهر وبطلان الفسخ والاصل في القرض ان التخل فاقترضا فاقترضا لو اس المال فلا يملك العامل شيئا
حتى يملك رأس المال لصاحبه والثمره ليست وقاية للشجر ولهذا لو تملك الاصول كلها كانت الثمرة بينهما اذا تقرر هذا فانه اذا بلغ نصيب كل واحد منهما
نصيبا وجبت الزكوة عليه فاما ان بلغ نصيب احدهما شيئا من مجموع النصاب ولا للشاخي فلو ان احدهما ان الزكوة تجب على المالك خاصة دون العامل والثاني ان
على كل واحد منهما فاذا قلنا على صاحب المال مبلغ خمسة او سق كان عليه الزكوة ومن ابن نجيم له وجهان احدهما من مال الوحد والثاني من مالهما معا فاذا قلنا تجب عليهما
نظروا ان كان نصيب كل واحد منهما نصيبا وجبت الزكوة وان لم يبلغ نصيب كل واحد منهما نصيبا بل بلغ الحقتان نصيبا فاقترضا فاقترضا لو اس المال فلا يملك العامل شيئا
الا بعد الفسخ لاشبهه فلا زكوة وان قال بغير الحقة فغير الشاخي وجبت الزكوة **مسئلة** ان الزاوية عقد صحيح خلافا للشاخي فانه منع اذا كانت
ببعض الاصل منها كان منها تخل او شجرة من غير تملك الارض من ثلثه اتمام امان ان يكون قليلة بين نصيب التخل او قليلة منفردة عن التخل او كثيرة بين نصيبه
التخل فان كانت قليلة بين نصيب التخل جاز ان يساقى على التخل بغيره على الارض لاداء الثمرة عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما على العمل اهل جيبه على النصف
ما يخرج من ثمره فذرع ومن ابن عباس قال اخرج رسول الله خيرة فاشترط ان لا يملك الارض وكل من اشترى نصيبا قال اهل جيبه من علم بالارض منكم فاعطناهما ولكم نصف
الثمره ولنا نصف فخرجهم اعطاهم على ذلك فلما كان حين يجمع التخل بعث اليهم عبد الله بن رواحة فخرجهم عليهم التخل فقال كذا وكذا قالوا اكثرت علينا
يا ابن رواحة قال فاقبلت جذاذ التخل واعطاكم نصف التخل فقلت قال هذا هو الحق وبه يقوم التملك والارض قد رخصنا ان نلتخذ بالذي قلت فقالوا لم يسمع
جابر يقول حرصا ابن رواحة وبعث النبي فسق وخرجهم ان لهم يوما اخبرهم ابن رواحة اخذوا الثمرة وعليهم عشر من الفسق ومن طريق الخاصة عاروا حماد بن حمزة
وعبد الله الحارثي الصحيح عن الصادق عليه السلام ان اياه حدث ان رسول الله صلى الله عليه واله اعطى خيرة بالنصف منها وتخلها فاما الزكوة بعث عبد
الله بن رواحة فقوم عليهم فبته قال ما ان تأخذوه وتطون نصف الثمرة واما ان اعطاكم نصف الثمرة واخذة فقال بملك قامت التملك والارض وكان
صلا ان كان في نصيب التخل ثمر يرب التخل وكان الحاجة تملس الزاوية فكون على صاحب المساقاة ضرر اذا ثبت بدل آخرى على ما بين ذلك من الاجرة
فما زالت الزاوية عليه لوضع الحاجة ثم اعترض عليهم بانه قد كان يمكن ان يولي الارض فتقول هذه الحاجة ولجانب صاحبها بغيره ان الاجارة فغيره كان
لا يحصل منه فايدى ونحو عليه الاجرة وهذا ليس بشيء لا يملك عليه الارض المنفردة لان هذا المعنى موجود فيها ومع هذا لا يجوز الزاوية عليها الثاني ان
انما جاز تبع التخل وقد يجوز تبعا ما لا يجوز بيع الثمرة قبل بدو الصلاح مع الاصل مطر لا يجوز ان تؤد هاتم اعترض على هذا بانه لو كانت تبعا دخلت فقط
المساقاة على التخل كالتساقا البناء بدخل يكره في بيع الارض قلنا لا يلزم فيها جواز بيعه لاجل البيع ان يدخل في نظره كالثمرة مع الاصول فلا يملك الزاوية
غير لفظ المساقاة ولهذا لم يدخل في الاطاريق ايضا اذا عت الحاجة الى ان يعقد على البياض مع التخل فلا يحصل ذلك بعقد الاجارة لان ان عقد الاجارة مع
المعامل لا يملكه عقد ولا يجوز ان يشترط عقد عقد وان شئت احداهما يحصل الفسخ لا يمتنع احدهما عن الاخر يجوز عليهما عقد واحد هذا كله عندنا الا ان
البدل لا يجوز عقد الزاوية وعقد المساقاة سواء اشترط العقد وتعدد وعلى قولنا وقولنا انما يثبت اذا قال سابقك على التخل او زرعته على الارض النصف
ان كان قال عامل ملك على الارض والتخل على النصف لان المعاملة بينهما يجوز ان يقول سابقك على النصف او يملك على الثلث كما يجوز ان يقول سابقك
على التخل على ان يكون الثلث النصف من النوع الفلانة فاما اذا قال سابقك على الارض والتخل على النصف فيصير الارض ان المساقاة لا يملكها صاحب التخل
فان افرد بعقد ذلك الارض المزروعة صح عندنا وللشافعية وجها واحدا هو النفع لان الزاوية عندنا ما يقع تبعا للتخل فاذا افرد هاتم ثمره كالثمرة اذا باعها قبل
بدو الصلاح والثاني انه يجوز ان لا يملكها جازت حجة الزاوية اليها كونهما نصيبا على التخل وهذه الحاجة فاقترضا فاقترضا لو اس المال فلا يملك العامل شيئا
فانه يجب ان يكون البند من العامل واما اذا كانت الارض منفردة عن التخل ويمكن افراد التخل بالسقي فانه لا يجوز الزاوية عليه عند الشاخي سواء كانت الارض قليلة
او كثيرة لان الحاجة به اليه وعندنا يجوز الزاوية ايضا واما اذا كان البياض الذي بين التخل كثيرا وكان التخل قليلا جازت الزاوية عندنا مع المساقاة وبطلان
وللشافعية في الزاوية على البياض مع المساقاة على التخل وجهان احدهما لا يجوز لانه انما جازت الزاوية على التخل من الارض اوضع الحاجة وكونه يرب على التخل
ذلك موجود في الكثير فوجب ان يجوز ان يملك الاجرة فانه يجوز الارض بطلان التخل **مسئلة** شرط الثاني في جواز الزاوية والمساقاة هذه التخل انما
فلا يجوز ان يساقى لغيره الا عرض الاستقلال لا يحصل وتعدد افراد التخل بالسقي افراد البياض العامة لا تملك التخل بسقي وتقليبه فان
والثاني في جواز الزاوية

نہایت

ولا يعتبر به إذا شهد بغيره ان يشهد له على العمل والاستجار وهذا لا اجرة بشرط الرجوع فلما الاشهاد على العمل لا يستجار من غير المقرض الرجوع كما
كذلك الاشهاد عند بعض الشافعية **مسئلة** يجوز ان يولى الحاكم المالك الاتفاق عن العامل بها يحتاج الاستجار اليه من السقي والوفى جميع ما
على العامل وان يامر بالانفاق ليرجع كما يجوز ان يولى غيره وهو واحد وجهي الشافعية والثاني لهم المنع لانه متى حق نفسه بل يسل المالك المال الذي يتقتر
عن العامل الى الحاكم ليرجع بالانفاق وليس شيء لان التهمة قد توجد في الغير كما توجد في المالك ومناط الجوارحة الاذن فلا يجزى المالك الثمرة بالمانع
له فيه ولو استاجر الحاكم بباقي العمل مع غنما وهو صحيح وجهي الشافعية كما يجوز استجار الغير والثاني لا يجوز بناء على ما اوردناه ثم انكرها من المكي في مسئلة
اذا مر به العامل قبل ظهور الثمرة ونفع المالك ليعتد الاستجار عن العامل كان للعامل اجرة مثل ما على ولا توزع الثمار على اجرة مثل جميع العمل فان الثمار ربت
معلومة عند المعتد حتى يقضى العقد التوزيع فيها ولو جاز اجنبه وقال المالك لا تقسمه لعل الشايع عن العامل قال بعض الشافعية لا يلزم المالك الاجابة لانه
قد لا ياتمه ولا يرضى بدخوله ملكه نعم لو على شايعة عن العامل من غير شمول المالك حتى حصلت له ثمار سلم للعامل نصيبه منها وكان الاجنبى متبرعا عليه
الوجه ان ليس للمالك النفع مع وجود الشايعة لانه بمنزلة ما لو وجد للعامل مال يستاجر منه العمل ووجد من يقترض حتى لا يجوز للمالك النفع هناك الا يجوز
هناك **تد نك** لو عجز العامل عن العمل لرضي منه من حين وعجزه فهو كالموثر المحكم فلهما واحد **مسئلة** الموت لا يبطل المساقاة
سواء كان الميت المالك او العامل او هما معا لانها عقد لا زكاة ولا جارة والتبع فان مات المالك قام العمل على المشرط عليه استمر على شغله ومقاسه لو ورثه
نصيبه من الثمرة فان مات العامل فلا يخلو اما ان يكون المساقاة واودة على عين العامل او في الذمة فان كانت ردة على العين انقضت بموته كما ينفع الاجابة
بموت الاجبر المعين وان كانت في الذمة لم ينفع كما لا ينفع الاجابة لاصالة البقاء والاستصحاب وهو صحيح وجهي الشافعية وهو وجزى انما ينفع لان المالك
يملك الارضى بغيره ويصرفه الحق ما قلناه فاذا ثبت ما قلناه من انما لا ينفع فان لو ارث ان يقوم مقام العامل في العمل مكانه وليس للمالك منع منه ولا جارة
عليه لو امتنع الوارث من العمل وهو صحيح وجهي الشافعية لاصالة البرورة وقال بعضهم وهو محكي عن مالك انه يجزى ان الوارث يقوم مقامه بورثه وهو خطأ
لان الوارث لا يلزمه حق لزوم المورث الا ما كان يمكن دفعه من ماله وهذا العمل ليس بالوارث فلا يجزى الوارث كما لا يورث الحقوق عنه من مال نفسه ولا جارة
الوارث خافض حقها وانما يجزى على توفيقه ما على المورث من تركته فان خلف للعامل تركته لو ولى العمل بان يستاجر منها من يعمل الا فلا فان اتم العمل بنفسه واستا
من مال نفسه من يتم العمل وجب على المالك بمكنته اذا كان امتناعا عارفا باعمال المساقاة ويسلم له المشرط ولو امتنع الوارث من الاستجار من التركة ومن نفسه
استاجر الحاكم فان اختلف تركته تستقرض الحاكم على الميت بخلاف المني فانه يركب تركته للميت منها لم يتم العمل فالقول في ثبوت النفع في الشركة وفصل
الامر اخرجت لثمار كافي المورث النظر في ذلك **تد نك** منع فغير الشافعية من المساقاة الواودة على العين لان فخر نصيبه قد ليس بشيء لانه يجزى في
الاجارة مثله مع جوازها **مسئلة** لو لم يشر الا بشرا او املا او تلفت لشار كلها باجاجة او غصص وجب على العامل اتمام العمل وان قصر فيه كان عامل
القراض بكتلت اخضا من المال وان ظهر الخسران ولم يصل اليه شيء سوى الثقب فيه اشكال للمترقب فان المباشرة للبيع والشرا في القراض العامل كان عليه
انضاض المال بخلاف العامل في المساقاة ويجعل انفساخ العقد ولو تلفت الثمار باسرها ولو فرض امتدادها بعد تمام العمل تكامل المثار وجب اتمام
ظفعا ولو ملك بعض الثمرة وجب على العامل اتمام العمل واخذ النصيبين الوجود على قدره وقال بعض الشافعية بمنع فغير العامل من ان ينسخ العقد كذا
له وبين ان يجزى يتم العمل ولا يخل نصيبه ما يقع الوجه الاول **مسئلة** العامل امين فالقول قوله فيما يدعي من هلاك ما يدعي عليه من خيانة وان
رب المال ائتمن بدين ماله اليه فهو كالمضارب فان اتمه خلفت العامل لاصالة البرورة فان ادعى المالك عليه خيانة او سرقة في الثمار او السفن او غيرها او تلف
لو فطر بثلث لم يسمع دعواه حتى يجردها فاذا سهر فمابين قد رواها خا من غير المالك العامل وجب على مالك العمل البينة فان لم يكن له بينة قال قول المالك
مع بينة فان خلفت قطعت الدعوى وان ثبت عليه الشقة بالبينة او عتر اقر او يمين المالك مع تكويرة او دأبمين عليه لم يزل يده عند بل يضم المالك اليه
من يحفظ عليه حصة المالك لا ترفع يده العامل عن حصته من الفرج وللعامل دفع يده عن حصته المالك بغيره قال اصحاب لوى ماله كان فسخه لا يمنع
المنافع المقصودة منه وانما يتعذر ذلك لم يجب نفع المساقاة كما لو فسخ بغير الترية وقال المزني يستاجر عليه من يده مع وقال في مواضع اخرى يضم اليه من
عليه قال مالك واختلفت الشافعية في بعضها جعلها مقولين ولا كثر من نزولها على حالين ان امكنه حفظه يضمه في نفسه فانه يركب ان يملك
بالكلية واستوجر عليه من يعمل عنده لا يكون ذلك على سبيل النسخ للمساقاة بل يوافق المالك في حفظها من خيانتك ثم غيرك يعمل بذلك وادفع يده عنها
لان الامانة قبله تدرت في حقه فلا يلزم رب المال ان ياتمه عليها وليس معتقدا ان عرفت هذا فعلى قولنا ان المالك يرفع يده العامل عن حصته المالك يقيم غيره
في حصته فان اجرة المقام ويقيم غيره في حصته فان اجرة المقام عوضا عن المالك وكذا لو ضم المالك اليه لم يملكه يحفظ نصيبه كان جرت على المالك خاصة وعلى قوله
الشافعية يرفع يده والاستجار عليه من يعمل عنه تكون الاجرة من مال العامل لان العمل مستحق عليه واما اجرة الشرف عليه المضموم اليه ان قلنا ان لا يرفع
يده بل يضم الحاكم اليه استجاره عندهم انما على العامل ايضا كاجرة الاجبر عندهم وقال بعضهم ان ذلك مبني على ان مؤنة الحفظ على العامل فان المقصود
من ضم الشرف اليه الحفظ اما اذا قلنا ان الحفظ عليها فكذلك اجرة الشرف ليس مجتهد وقال بعضهم ان اجرة الشرف على العامل ان ثبتت خيانتة باقراره وبينة
والافضل اليك سوى من البينة والافتراء وبشكل على قولهم بان العامل يجب ان يستقل باليد لانرا اذا لم يثبت خيانتة كيف يكون على المالك اجرة ضم
الشرف اليه فابقي على اصولهم ان لا يتمكن المالك من ضم الشرف اليه لانه يبطل استقلاله بد العامل **مسئلة** اذا سلم الى العامل مالا مساقاة يعمل فيه
فما وجب فادعاه واقام البينة لانه فان كانت الثمرة بغيره حالها عند المالك مع الفل انما يملكه ولا حق فيها للعامل لبطان المساقاة ولا يستحق
الثمره شيئا ولا اجرة له على صاحب العمل لانه عمل بغيره انذوله الاجرة على الناصب الذي عامله لانه استعمله فيها كما اذا غضب بقره واستاجر رجلا فخرها كما
الضرورة للفصولة منه والاجرة على الغاصب لا حق له في حفظ العروة كالفلمة او سرعة الثمرة او ملكه لا فانقول اذا كان العقد صحيحا فالذي استحقه هو من
الثمره فاذا ملك فلا شيء له ولا في المتارعة فالذي استحق الاجرة فانه لا يملك من الثمرة شيئا ولا يستحق الاجرة بد هاب الثمرة مع ان الثمرة لو ملك هات

عامة نالي صاحبها اذا عرفت هذا فان كانت الشجرة بجالها اخذها المالك وان جفها ما ونقصت لم يمتنع بالتجفيف استحق الا رش ايض ويرجع العامل على التنا
بالاجرة كافتائه وهو قول اكثر الشافعية وقيل بعضهم ليس للعامل ان يرجع على الغاصب بشئ المنة والاجرة فخيرها على قول الفراء ولا نه هو الذي انصف
ففسد تشبيهها لقوات لشار بالاشقاق بفواتها في المساقاة الصبيحة مجازية وقد بينا بطلان كونها ناقدا لقيمة الثمار واستهلاكها ولزمها الضمان
فخير المالك بين الرجوع على من اشترىها فان رجع على الغاصب كان له ان يرجع بالكل لا ينضم من جميع الثمرة حيث كان ضامنا للاصول بالتعدي في ارجع عليه
بالجميع رجع الغاصب على العامل بنصف الثمرة التي استهلكته لانه اخذ عوضا في معاوضة فاشبهه بشراء من الغاصب قد تلف في يده فاستقر الختان
عليه وقيل بعض الشافعية لا يرجع على العامل في المسئلة على ما اذا اطم الغاصب المالك لطعام المقصوب منه فخير الفراء على الغاصب بنصيب العامل
ايض لكن المشهور الاول والعامل اجرة المثل على الغاصب على هذا الوجه لاشافعية ينبغي ان تسقط لبره حصول العوض فان رجع المالك على الغاصب بالنصف
الذي هو قدر نصيبه ويرجع على العامل المصنف ويرجع العامل على الغاصب بجزء مثله لا غير وان رجع على العامل رجع عليه بنصيبه الذي استهلكه لاجرا
ويرجع العامل على الغاصب بالاجرة وهل للمالك الرجوع على العامل بالجميع الا في ذلك ان يده قد ثبتت على الكل فاصدق بغير حق فكان عليه الضمان ومع
اظهار قول الشافعية كابطال عامل الفراض اذا خرج مال الفراض مستقفا وكما يطالب المبيع من الغاصب الثاني انه لا يطالب بنصيب الغاصب لان العامل لا
ثبت يده على الشجرة بالعلم والغاصب لم يمسها الا ما حصل في يده فلهذا لو تلفت الثمرة باسرها يبرر فعله قبل القيمة
او غصب لم يضمن لان يده لم تثبت عليه مقصودة بخلاف الموضع بل يده العاقل مستدامة حكما هو ان يمسها في الحفظ والعمل كاجرة يبرر فعله في حقيقة وعلى الاول
لو تلفت جميع الثمرة يبرر فعله كان ضامنا اذا ثبت هذا فان قلنا يضمن المصنف هو قول بعض على ان يرجع المستحق على الغاصب بالنصف ويرجع العامل عليه
باجرة مثله دون ما غير ذلك لان غرض ما تلفت ان قلنا يرجع عليه بالكل يرجع كان للعامل ان يرجع على الغاصب بنصف الثمرة التي اكلها وباجرة مثله هذا اذا كان العامل
متملا وان كان عالما لم يكن له الرجوع الا بما اخذه الغاصب من وضمنه للمالك ولو تلفت شئ من اصول الاشجار فضله لوجهان واذا قلنا بان العامل مطالب
بنصيب الغاصب فاذ عرفت في رجوعه على الغاصب لم يخلو المذكور في رجوع الموضع والطا انه يرجع مستحكما اذا ثبت التحليل في يده العامل فخلت في الرجوع
المشروط للعامل فقال المالك شرط ذلك الثالث قال العامل بل شرط على المصنف المثل قول المالك مع يمينه وعدم اليقين عند تناوبه قال احمد ان
الثمرة للمالك لانها ائتمنا اصله وانما ثبت للعامل بالشرط فاذا ادعى شرطها فعليه اليقين فاذا علمها فعل المالك اليقين وقال الشافعي يحل الفان لا يمتنع
في القدر الذي شرطاه فوجب ان يتحالفا لئلا يبيع قبل القبض والمساقاة قبل العمل والاصل ممنوع عندنا بل القول قول المالك مطر ولما البيع فقد
الحكم بینه بانه وقال مالك ان اختلاف بعد العمل والقول قول العامل في ذلك بما نسب لان العامل اقوى سببا يستلزم الحائط والعمل بینه كقائمة الشايعين اذا
اختلفا بعد القبض كان القول قول المشتري والاصل ثم اذا ثبت هذا فالقول قول المالك عندنا سواء كان قبل ظهور الثمرة او بعد ما وكذا اذا اختلفا في
تناوبه المساقاة من التحليل والقول قول المالك مع يمينه عندنا وقالت الشافعية يحل الفان وليس يحل فان كل احد ما حلف لآخر وثبت ما قاله لو اقام
بينه حكم بها ليعاد ولو اقام بينين حكم عندنا بيمينه العامل لانه المديعي قالت الشافعية يتعاضدا بينهما قول واحد ما قطعان فتكون كانه لو تكن لو اقدمها بينين
الثالث يوقف الامر حتى اصلها والثالث يفرع ولا يوقف هذا ولا يقسم لان العقد لا يدخله القيمة فلم يبق الا القدر من حيث فرعه فلهذا بيننا مستحكما
قد بينا ان القول قول المالك مع اليقين عدم اليقين وعند الشافعية يتعاضدا فان كان قبل العمل فلا شئ للعامل لان العقد قد بطل ولم يعمل العامل
شياء وان كان بعد فلهذا العامل اجرة مثل علمه وقد بينا انها اذا اقام بينين حكم بيننا العامل عند الشافعية شرطه و يفرع ولا يملك القيمة عندنا لان العقد
لا يقبل القيمة والخلاف فيه وقيل بعضهم يقسم القدر المختلف فيه ولو ساقاه الشريكان في البيت اقيم قال العمل من التحليل نصف الثمار فصدقه لصدقه
قال الاخر بل شرطنا الثلث فنصيب المصدق مقسوم بينه وبين العامل في نصيب المكذب حكم بالتخالف عند الشافعية وقيل في القول قول المالك
مالك القول قول العامل ولو شهد المصدق في الكذب على العامل لم يقبل شهادته لان شريكها ولا يقبل شهادته الشريك لشريكه وقالت الشافعية يقبل شهادتها
لانها لا تجر نفعا ولا يدفع ضررا ولو اختلفت في ذلك متى من المال لولا ان لا اقرب خديم قول المالك في الاول والعامل في الثاني مستحكما في يجوز قسمة
على الاشجار عندنا بالحرص والترخي فلان اصلها في الثمرة فان رجع المالك بامانة العامل ابقاها في يده الى وقت الادراك فمقتضى رجوعه على الشافعية ان يرجع
قيمة الثمرة على الشجرة اجمع احدهما نصيبه من الثلث فيدعيان من ثالث فان لم يثبت يده او ادعى قيمة الثمرة والريقب جاز لان القرض عندنا جاز لاداءه عندنا
مسلم عن الباقر والصادق عليهما السلام قال ما نزع عن الرجل يخرجه فخر من عليه الخلق قال نعم قلت لابي ان كان اضل ما خرس عليه كخا من يجره فذلك ان الخمر
ينوه على ان الخرس هل هو غير او ضمير ان جلتا فاشبهنا فالاصح جوازه كل في الزكاة وقد روي عن النبي صلى الله عليه واله انه خرس على اهل خيبر وقال بعضهم
لا يجوز ولا يبيع لطب القوم تأخير احد العوضين بخالف زكوة لانها سبينة على الساحة وكذا ضمير خبر لا يبيع من يبيع معاملة الكفار ولا يبيع من يبيع غير ما يجرى
فيها الوارد للعامل نصيب المالك القرض اذا عرفت هذا فان شرط في الحرص السام من الاكراه والاحدية والارضية مستحكما اذا انقطع البتة وامكن يده
وجب على المالك رقة والسعي فيه وهو واحد رجع الشافعية لان العامل لا يتكبر من العمل لاجرة فكان بمنزلة من استاجر اجرا فقصا ثوب بعينه بكملة تسليمه اليه
والثاني انه لم لا يكلف كالاجير اهل الشريكين على الغارة وكلا الاجير الوجه على عار الدار الشجرة وليس يجزئ على الغارة ولو رجع المالك زده لزمه للعامل اجرة
عليه ولو لم يكن رد المله فهو بمنزلة ما لو تلفت الثمار بالاجرة قبل فلهذا كل ما يقطع من اجرة الخلق من لسعة اللبف يختص بها المالك ما يتبع الثمرة
فهو بينهما كالمشايخ على اشكال مستحكما اذا دفع بهما الى غيره ليعمل عليهما ما رزقا الله فهو بينهما فالعقد فاسد لان البهية يمكن اجارتهما فلا حاجة
الى عقد اخر عليهما بنصفين اخر ولو قال فمهد هذه الاضمان على ان يكون رها وتسلمها ردها ونشأ بينهما فكل لان الغناء لا يحصل جهلا ولو قال اعلمت
بعض من عندك ولك النصف من رها ففعل وجب بذلك لعل على المالك الشايع جميع الدعا صاحب الشاة والقدر الشرط من الدعا صاحب العلف
في يده محصور بحكم بيع فاسد الشاة غير مضمونة لانها غير مقابلة بالموضع لو قال خذ هذه الشاة فاعلمها لست من ذلك نصيبها ففعل القدر الشرط

قد نصيبه

سبب الان في الاستفاضة ان المالك

يحال الفان

كتاب السبق والرماية

اسلم العلف مضمون عليه دون الباقى **مسئلات** لا يجوز للعامل ان يعامل غيره في البيت الذي يعمل عليه وروى قال ابو يوسف ابو ثور واحدا لانما
 في المال بحرين من ثمانية فلم يجز ان يعامل غيره من ثمانية لانما ان له خاصة واستامنه دون غيره فلم يجز ان يعامل غيره كالوكيل وقال مالك يجوز ان يجازى
 امين وقال بعض الشافعية ان كانت المساقاة في الدقة فلعامل ان يشاعره ليقبض عنه ثمان شرط له من الثمار مثل ما شرط المالك له او من فذلك وان شرط له
 اكثر من ذلك فليأخذ في تقرب الصفة ان جوزه وجب للزيادة اجرة المثل وان لم يجزه فليبيع وان كانت المساقاة على غيره لم يكن ان يشاعره يعامل
 غيره ولو فضل انفضت المساقاة بترك العمل وكانت الثمار كلها للمالك ولا شيء للعامل الاول ولما العامل الثاني فان كان عاملا في البيت العقد فلا شيء له
 الا استحق اجرة المثل والعقد ما قلناه **مسئلات** وضع المساقاة على ما يشرب من الخيل بعد اوعدا كما يجوز فيها يحتاج الى سقي وروى قال مالك لا
 نعرفه في مخالفة عند من يجوز المساقاة لان الحاجة تدعو الى المعاملة في ذلك كما هي ثمانية يحتاج الى السقي فكان جازا كغيره لوجود العقد فيه معلول الى المعاملة
 غير العامل عن العمل لضعفه ختم البعير ولا ينتزع من يده لان العمل مستحق عليه ولا ضرر في بقاء يده عليه ولو عجز الكلبه اقيم مقامه من يعمل الاجرة والآخر
 على العامل لان عليه توفيق العمل وهذا من توفيقه **مسئلات** يكره ان يشترط احد ما التمس مع الخصم شيئا من نصيب فضة وان شرط ذلك وجب الوفاء
 به مع سلامة الثمرة ولو تلفت لم يمس من يمس الشرط ومنع الغنم جواز ذلك وابطل المساقاة لانها لا يحد من الثمار ما يادى ذلك لدم فبعض
 المال لهذا ممنوع من اشتراط ائمة معلومة في المزرعة ولو شرط له وادام مفردة من الخيل لم يجز عندهم ولو جعل له ثمن سنة غير السنة فذلك العقد سوا جعل ذلك
 حقا وبعضه اوجب العمل او بعضه لا ينجأه موضوع المساقاة او موضوعها ان يعمل في شهر محرم شاع من ثمرته في ذلك الوقت الذي يتحق عليه في العمل ولو ساقاه
 سنتين وشرط له الخصم في كل واحدة منها جاز ولو اشترط ان يمس احدى السنتين واختلفت ولو شرط له ثمنه احدى السنتين
 للآخر الاخرى لم يجز لانها لا يمكن ان يمس كل واحد منهما ما يجمع الحاصل ان يمس سنة ويجعل اخرى اما لو كانت مدة كل واحد منهما ما يمس بعد المحلولة فيها فالأقوى الجواز
 كما لو ساقاه عشر سنتين للمالك كل ثمرة السنتين الاولى للعامل كل ثمرة السنتين الاخرى فالأقوى الجواز لان جيلولة الخيل كل واحد من المذتين باسرها لا يقع
 ولو كان الخيل في أرض كثيرة فزارعه على تلك الأرض وشرط العامل ثمرة الخيل في البصرة لم يجز عندنا وروى قال مالك وقال الشافعي لم يجز وان المئذد لا يجوز
 اشتراط الثمرة بأجمعها فلم يجز وليس يجزى لا ما فرضنا العقد مزارعة المساقاة وشرط ما لك ان يكون الخيل بقدر الثلث واقل وليس بمعتدل يجوز عندنا
 كثر الخيل بكذا لو ساقاه على الخيل بشرط الانقاع بالارض لجمعها جاز عندنا ولو اوجره بياض الارض ساقاه على الخيل الذي يملكه عقد واحد جاز عندنا
 عقلا يجوز ان يمس كل واحد منهما من صاحبها بالجمع بينهما كالباع والاجارة ومنع من بعض العامة بناء على الوجه الذي منعوا فيه من الجمع بين الباع والاجارة في
 عقد واحد وروى انه لا فرق عندنا في الجواز بين ان يفعل جيلة وتوصل الى شراء الثمرة قبل وجودها او قبل بدو صلاحها او لا ومنع لعمدة كان جيلة سوا جمع
 بين العقد او عقد واحد ما بعد الاخر لان الجيلة كلها باطلة **كتاب** الخراج على الخيل الذي في الارض لرجاء على المالك دون العامل لا يمس على الأمور
 سواء اشترت ولو شرط له المالك على العامل وعليها ما عاها **التقصد التاسع** في سبق الرماة وفيه فصلان **الاول** في
 سبق وفيه مباحث **الاول** في توفيقه **مسئلات** عقد سبق والرماية لا يستعمل في القتال ومارسته اتصال لدعاء الحاجة اليه في
 جهاد العدو وقد ثبت جواز النصر والاجماع اما النص في الكتاب السنة قال الله يا ابا ناسا فنبينا سبق فخير الله بذلك ولم يقبضه انكار فذلك على مشقة
 عندنا وقاله ولعدوهم ما استطعتم من قوة ومن يباط الخيل لذي عقبتين عامر بن النضر صلى الله عليه واله قال لان القوة الرمي قاله ثلثا وجب الاستدكان
 الله امرنا باعدا الرمي وابطال الخيل للحرب ولقاء العدو والاعداد لذلك مما يحصل في العلم والنهاية في العلم السابقين لك ليكد كل واحد في العلم والنهاية
 والمحدث فيه واما السنة فاروى عن النبي انه قال لا سبق الا في فضل وخف واخاف والنصل يشمل الشباب في الجرم والتمهم وهو للمعرب الزابن وهو الرمي
 والرمح والسيف كل ذلك من النبل واسمه صدق على الجميع واما الخف كالابل والعضلة واما الحافر فيمثل الخيل والبغال والحمير وسئل ابن مالك هل كنتم
 تراصون على عهد رسول الله صلى الله عليه واله فقال نعم راص رسول الله على فرس سبق فتردد ذلك اعجب وروى ان النبي سابق بين الخيل المضمرة التي قد ضمرت
 من الحيتا الى ثمة الودع وبينه ما خسر امبال واستر والحقيما عمد ونقص وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية الى سجد بن زريق وبينها ما سجد
 يتكبر الضاد وتخفيف لم هو المشق للفرودى يقع الضاد وتشد بالهم وروى انه كان لرسول الله ناقة يقال لها الغضيا اذا سبقت سبقت في ماء
 اعراجه على بكره فسبقها فاشد ذلك على المسلمين واعتموا ذلك فقبل يارسول الله سبقت الغضيا فقال حق على الله ان لا يرفع شيئا في الارض
 الا وضعه وفي بعضها ان لا يرفع شيئا في الارض الا وضعه وقال آرهان الخيل طلق اي جلال من رسول الله يقوم من الانصاب يرامون فقال رسول الله
 انامع الحرب الذي فيه ابن الاوع فامسك الحرب الاخر وقالوا الرغلب حرب فبر رسول الله فقال ارموا ناني ارمي معكم فترجع كل واحد منهم وشقا فلم يبق
 بعضهم بعضا ولم يزلوا يرامون واولادهم واولادهم لا يسبق بعضهم وعن سليمان الكوع قال خرج رسول الله صلى الله عليه واله من بين يميننا سلون
 بالسيف فقال ارموا بنى اسمعيل فان باكر وامباد من طريق احاصه قولهم ان الملكة تنفر عند الزهان وتلعن صاحبها خلا الحافر والخف والوفش
 والنبل واما الاجماع فلا خلاف بين ائمة في جواز الخيل وان اختلفوا في تفاصيله **مسئلات** ويجوز شرط المال في عقد سبق والرماية عندنا
 اجمع وروى قال الشافعي لروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال هات الخيل لملقاي جلال قبل بعش هل كنتم تراصون على عهد رسول الله قال نعم وقال
 لا سبق الا في فضل وخف واخاف والابت من الرماية سبق بفتح الباء وهو المال الذي يدفع الى السابق في سبق بالتكبير وهو مصدق سبق سبق
 ولان الحاجة تدعو اليه لان هذا الفعل امر مطلوب للشاعر لما فيه من فائدة الاستعداد للقتال في جهاد اعداء الله الذي هو من اعظم اركان الاخلاق
 شرط المال فيه مقتضى الرغبة والشوق اليه فكان سابقا كالافعال التي يصح بدل الابل عليها كافعال الاجارة والجمالة التي قد لا يندب الشارع اليها
 فتسوي هذه يكون اولى وقال ابو حنيفة لا يجوز شرط المائة السابقة ولا الرماة فارود عنه رواية اخرى والدليل منه **البحث الثاني** في
 تفسير الالفاظ على هذا الباب سبق بفتح الباء العوض وهو الخطر المندب في الرهن والقرع والوجع يقال سبق بفتح الباء لئلا يفرح سبق

والمنع من

على قوم

في أشياء التي يحب المصائب عليها

بجملہ سببہ خدا مان فرمنا کہ جو کچھ اللہ تعالیٰ کے لیے ہو تو وہ کمال سے کمال ہے اس لیے کہ اس کے لیے ہر شے

انہی کی اصلاح انہی کی اصلاح انہی کی اصلاح

كتاب السبق والرماية

عليه قبل لا يشترط القول لفظا لا نرجع اليه في هذا الباب فاذ بدله احدهما المال لم يشترط من صاحبه القول بالقول كما لا يشترط في العلم
 لمعنى وهو ان يقول شخص معين ان ردت عليه ذلك كذا وان قلنا بانه لا يشترط اللفظ في القول الثالث فقد برر المسألة وانما يتحقق بتعيين
 الابتداء والانتفاء وتعيين الموقف الذي يتبدل بالجزء منه والغايرة التي يخرج بها لان النبي سابق من الخصال في ثبوت الورع على الخيل الضميمة ومن التثنية
 الى مسجد بني زريق على الخيل غير المضمرة فلو لم يسمنا البداء او لم يسمنا المنتهى ان شرط المال لم يسبق منها حيث سبق لم يخرج لانه اذا لم يكن هناك غايرة معينة
 فقد بدى على المال بيمينتان وتلك السالبة لا بد وان من الخيل ما يقوى به في ابتداء المسابقة بالخذلة الضعيفة هو عتاق الخيل ساجد في
 قصر المسافة ومنها ما يضعف به في الابتداء ثم يقوى في اشتدته الانتهاء وهو صحتها وصاحبها يعنى حول المسافة فاذ الخلف لغرض فلا بد من الاعلام
 والتخصيص على ما يقطع النزاع كما يجب التخصيص على تقدير البيع والابرة في عقد الاجارة ولا بد ان ينضى الى الخيل حتى يقطع فتملك للمالك السابق
 فنع منه ولو غلبنا غايرة بشرط ان تكون في وسط الميدان كمن كان السابق قاذرا لا قرب السبع وهو احد قول الشافعية لا والواحدة في السبق في خلال الميدان لا تعتبر
 السبق في الغايرة معينة ولا في غير ذلك بل في الغرض ثم يثبت في الاعتبار انما هو الذي لا يرى انما اذا لم يشترط ان السابق في خلال الميدان فلا يثبت واحد منهما في خلال
 وسبق الاخرى اذ هو يكون السابق الثاني فقال بعض الشافعية مع لانه سبق الى الغايرة والوجه الاول وهو غايرة وقالوا ان سبق السبق عند هذا الذي
 المتقدم بها الى غايرة اخرى اتفقا عليها فالأقرب الجواز حصول الاعلام وكون كل واحد من المتسابقين سبقا الى غايرة معينة وهو احد قول الشافعية والثاني انه
 يجوز تزيده المعقولة عليه **تدلي** او استيقا بغايرة ليعظم بها بقوله لا يخرج لها تقدم **مسألة** يشترط تساوي المتسابقين في سبده
 السابق الذي يتبدل بالجزء منه وفي الغايرة التي يخرج بها لانه المتقدم من الخيل هو النبي سابق بين الخيل المضمرة من الخيل الى ثبوت الورع فلو شرط تقدم
 موقف واحد منهما او تقدم غايرة لم يخرج لانه من شرط الاعلام ان يكون المتقدم من المسابقة معرفة من نسبة الفارس في جوفه سب السبق في تساوي السبده
 فلهذا انتهى بينهما ان مع المتفاوت لا يعرف ذلك لاحتمال ان يكون السبق لغرض المسافة لا لحد فلهذا لا بد من ذلك لافراضة الفرس شرط الرابع تعيين الخطر
 المال الذي يملكه عليه حيث لا بد من عوض عن فعل محلل بشرط فيه العلم كالاجارة فلو شرط ما لا يورع به من ٢ و٣ بقا على ما يتفقان عليه وعلى ما يحكم به زيد
 بطل العقد لما فيه من الغرر ولا فضايلة الى التنازع وهو صدق حكم الشارع وليس المال شرط في عقد المسابقة بل تعيينه لوسيط ولو تباين على تساويه فلهذا
 عرفان علماء المال المتقدم والابطال يجوز ان يكون المال منها وغايرة لانه عوض السبع والمستاجر وكذا يصح ان يكون عوض جالا وهو جالا كما يصح في الفرس مال
 الاجارة وغيرهما من الأغراض ذلك واذا شرط الاجل فلا بد من تعيينه بخلاف الفرس الذي غرضه ان ينفق عقد المسابقة ما لا فاما ان يخرج
 المتسابقين معا واحدا او ثالثا غيرهما فالأقرب ان لا يخرج الاول ان يخرج المال غير المتسابقين فذلك الغرض ان يكون هو الامام جازا جاعا سواء كان من ماله
 او من بيت المال لان النبي صلى الله عليه وآله سابق بين الخيل وجعل بينهما سباقا في ذلك ينقض جماعا على تلم الجهاد والغزو سببه اعداد استبا القنال في
 مصلحة المسلمين فكان خطا في شأنه عليه اذا تولى وقال مالك لا يجوز ان يخرج المال غير المتسابقين ثالثا غير الامام لان ذلك مما يحتاج اليه الجهاد فاختصر الامام
 لا يختص بالخطوة الجهادية هو غلط لما بينهما من اشتراك على بدل مال فطريق مصالح المسلمين كان جائزا كما لو اشترى لهم جبلا او سلاحا وقد سبق مما في
 على الجهاد يجوز ان يفعله غير الامام كما ينطبق المحلل والاعداد والاسلحة ولا ان يخرج الامام من بيت مال المسلمين جازا ان يقطع برك واحد من المسلمين
 كبناء المساجد والقناطر الثاني ان يخرج مال السابقة احد المتسابقين بان يقول لصاحبه يا مسبق فله عشرة ان سبقت انت فلك عشرة وان سبقت انا
 فلا شيء عليك هو جائز عند علماء شاذين قال الشافعي ان النبي من يخرج من الاضاحيتنا ضلوت وقد سبق احدهما الاخر فقال النبي صلى الله عليه وآله انما مع
 الذي فيه من الارواح فافرها على ذلك ولا صلا للجواز ولا انتفاع المانع منه فانه كمانع من ان يخرج احد المتسابقين للمال دون الاخر بشرط ان سبق
 المال لغير مال نفسه ولا شيء على المسبق وان سبق الاخر لغير مال يخرج لانه يصير عن المخرج منها محلا للخروج به عن سلك القمار وقال مالك لا يجوز ان
 قار وهو غلط لان القمار لا يخرج كل واحد منهم ان يفهم ويفهم فهو متردد بينهما وهذا لا خطر على احدهما متردد بين ان يكون يفهم ويفهم اما المخرج فانه
 متردد بين ان يفهم وبين ان لا يفهم واما الاخر فانه دين ان يفهم وبين ان لا يفهم ولا يفهم بحال الثالث ان يخرج سبق المتسابقين معا بان يخرج كل
 منهما مثل عشرة وياخذ المال بين معا السابق منهما وهو جائز مطعنا للاصل قال الشافعي لا يجوز الا بالاحل ومعناه ان يكون معا ثالثا في السبا
 ان سبق لم يفهم لارواه العامة عن النبي انه قال من دخل فز سابقين قد من ان سبق فهو قاذر وان لم يرام ان سبق فليس بقار وجه الدلالة انه اذا علم
 ان الثالث لا سبق فهو قاذر واذا لم يكن معا فهو قاذر ان يكون قار والدلالة في اول الخبر وهو انهما لو سابقا واخذ بينهما ثالثا قد ليس ان
 لضعف من قوة الاخرين فهو قاذر لانه قد علم وعرف انه لا سبق ولا يأخذ شيئا فاذا لم يخرج هذا ومعهما ثالث قد ليس ان سبق فانه لا يجوز ان يكون
 معا ثالثا بحال ولا في غيره قد جعله قار اذا لم يكن سبق لا يخرج كل واحد منهما ان يفهم ويفهم قار لم يكن معا ثالثا كان ولي بذلك اما اذا كان
 بينهما محلا وهو ان يكون معا ثالثا ان سبق احدا سبقين وان سبق لم يفهم جازا فير قال الشافعي والاصل فيه ان باحة سبق معتبرة بما خرج عن
 القمار والقار هو الذي لا يخلو الداخل فيه من ان يكون غائبا ان اخذ وغار ما ان اعطى فاذ لم يدخل بينهما محلا غير مخرج اخذ ان سبق ولا يعطى ان سبق
 من معق القمار فحل وقال مالك لا يجوز لانه قار ويره قال ابن حبان من الشافعية لان بينهم من يفهم فانه يفهم اخرى فلم يخرج كالمالكين بينهما محلا ليس محلا
 لان بينهم من يفهم ولا يفهم فاشبه ما اذا اخرج احدهما سبق وهذا الداخل في محلا لان العقد مع برفضا محلا لا والوجه ما قلناه ويصح كونه قار بدون
تكملة فاذ بدله ليعوض ليركض لباذله البداهة بتعليقه بحالات الاجر حيث يملك الى المورع العقد المطلق لان الامم السابقة سبق على الخطر فيقتد
 فير في الشرط الخامس تعيين ما سبق عليه بالمشاهدة لان القصص السابقة امتحان الفرس ليعرف شدة سبه وتضمن الخيل وتربيتها على العدو وكل هذا
 الغنمين بقصص وجوب المتعين فان لحضرت الافراس وعقد العقد على اعيانها جازا جاعا وان لم يحضر ووصف في عقد العقد على الوصف في
 فالأقرب المنع لان المتوالي السابقة على اعيان الخيل فلا يكفي الوصف في واحد وحده في الشافعية والثاني الجواز لان الوصف في الاختصاص به هو ان

وكانه في سبده
 ساجد وان
 او ما كان
 على شاذين
 انما في سبده
 مال في سبده
 في سبده
 في سبده

ولم يزل احداهما

انما السبقين

ان سبق

لا يستحق

لا يستحق

لا يستحق

في الأحكام

محبوب انرا بشتر
مغنی از دگر
و ملک آن
المحلل علو
فوسان عس
و معدن بیرون
و محلی که
و محلی که

بحث الخامس في الأحكام مسئلة

مجلس

مفتاح

في الخاتمة

کتاب المسبوق الزمانی

فلا تترك الجوارح كلها واحدا منها ما

کتاب السنن والرمایہ

[illegible]

في أحكام الرعي

177

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الحبيب
احمد

كتاب التبرعات

الحاق وهو ما ثبت في الشرع من تبرع في المأكل وهو ما ثبت في الغرض وقدره وادته بالحقار وهو الذي يجره ما شئت والفرق ما قصد لصاحبه وهو ما لا يجره
المأكل من قوت اس او ذوا جلد او خشب غيره والهدية ما يجعل منه الغرض من قوتها وغيره والمباذرة هي ان ياد واحد الى الاصابة مع الشئ في الرثوة
الحال هي امساك ما احتسبوا فيه من الاصابة **المطلب الاول** في شرائط تبرع فانه ما يجب **الاول** انما التبرع من ماله لا من غيره
القبض يختلف باختلاف اقسام البشر فلهذا في تبرع من سنان والجمع من سنان ومن وضع القسي العربية ابره من تحليله واول من يضع القسي العربية
الغرض من كفاه وكان يقول قصص الله عليه وسلم في تبرع القسي العربية في قوله الفارسية ويترجمها وادى فجلا على قوسا فارسيا فقال لقوم عاملين باليمن
بالقسي العربية في ماله ما شئت عليكم بها وهذا غير محمول من غير محمول بل على الكرامة ولنا وبه ثلثة اوجه احدها ان حفظه اثار العرب لا بعدد الناس فيها
رغبة في غير ما فعل هذا يكون التبرع في القوس العربية باقيا الثاني انه امر بها ليكون ثلثة السبل بحيث يشبهوا باهل الحرب من الشكر فيقتلوا
فعلى هذا يكون التبرع في القوس العربية باقيا ثلثة السبل في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
العربية عليها او يكون بها في قتال المسلمين بها وغير ما ذكره المصنف في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
الهم فيه ومنها قوس الرجل ان كان عليها قوس البكر في هذه الموضع في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
انما الفصل فصل التبرع والتبرع في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
وجها ان كل وجه من وجه التبرع في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
على الراي في العمل بالالة ولا لغيره في التبرع في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
ما يرى عن القوس العربية مع الشئ هو ما يرى عن القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
في الناس في طعم ارضها ولا ينافي ذلك ان اختلاف نوع الاصل في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
على التبرع في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
بالاخر **مسألة** في التبرع في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
صاحب الاخر في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
موجب لشرط ان يكون من كل واحد منهما في حق صاحبه ما ليرضى باسقاط حقه ولو شرط في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
على العدول في لو شرط ان يرى احدهما عن القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
ما لو شرط في السابق سابق احدهما في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
فيكون يلزم الشئ في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
ان يرى كل واحد منهما عن ما شاء من قوس عربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
منع صاحب من خياره لو يجرسوا تماثلا فيهما او اختلفا وان اطلقا العقد من غير شرط فان كان المرواة احد القوسين من القوسين في القوس
المطلق يجري لشرطي العقد المقيد وان لم يكن للمرواة في غير مودعها باختيار في التفرقة بين احد القوسين باقيا فان كانا فيهما متساويين كان مطلق
العقد بوجوب التفرقة فان اختلفا لم يفرق بينهما لان التفرقة في العقد قبل لهما ان تفرقا وان اختلف العقد بينهما **مسألة** في نوعين من القوس
يجز العدول عن النوع القوي الى ما هو احول ومنه يجوز ان يكون القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
احد وجهي الشافعية والظاهر عندهم المتساويين في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
القوس في الشخص وان عساه بالشرط فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
استعماله او يتجدد بخلاف القوس في نوعين من القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
في القوس في السهام شخصيا معية المبرم وجاز ان يكون في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
بمنزلة ما نوعين من القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
قريب من تقادير القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
لقوا والثلثة هو الاقوى عندى بطائفة المصنف في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
في السابغة القانية العينة وعلى تقدير القول في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
لم يكن له بعد ذلك لشافعية بعد العقد لان هذه هي القارة في القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
ولا عساه في نوع فان كان عامة مضافا في نوع من القوس العربية في ثلثة السبل من قاتل المسلمين بها فلهذا لا يكون ذلك بالبرق في القوس
وللشافعية وجهان أحدهما البطلان في اختلاف الاقسام في الاصابة بالانواع والثاني الصحة لان الاعتماد في التماسك على الراجح وعلى القول بالصحة
مطابقا لشرطها على شئ واحد لان العقد مبني على الشئ في نوع اصابة في نوع من جانب نوع اخر من الجانب
الاخر جاز ولو اختلفا في اختيار احدهما في الاختلاف الاخر غير واحد في العقد فان كان لازم طقت قلنا انهما جاز كان وجوه وقال الجوهري ان قلنا
انه جاز وما نفاخ العقد ان قلنا ان لازم حكم في الاطلاق لافضالته الى التنازع وتعد الفصل اذا عرفت هذا فمضبة القول بان رجوع او ثبات
العقد بالتنازع ومضبة القول بالتفضل للمنفذ بقاء مع التنازع الى ان يفتح فيخرج من هذا وجه الشافعية اذا فرغنا على الصحة وتنازعنا في القوسين
واعلم ان بعضهم قال اختلاف السهام وانما نوع القوس في اختلاف نوع القوس كما تقدم من انه لا يفاضل اهل الشئ صاحب كماله في التفرقة في

ۛ اشتراط الاعلا

الفجر

نے احکام سے

وہندو مت

Figure 1

[illegible]

لأنها هي بقوتها وذاتها وقال الأخر بل كانت القطعة بابتها من قبل فيلقب بالتم فاقول قول الآخر لأن الأصل أن لا يخلق هذا إذا لم يجعل الثبوت في الهدف
كالثبوت الغرض فإن إتياءه مقامه فلا معنى لهذا الاختلاف **مسألة** إذا شرط الباردة وعقدت للناضلة وجعل المال من سبق إلى إصابة عشرة فمما
فيكون الرشوة مائة والأصابة المشروطة منها عشرة فإتياءه إلى أصابته من أقل العدد من فقد فضل صاحب سقط إلى الرشوة وإن كان في إصابة الأصابع من عشرة
سقط الباقي وليس بينهما تناضل إلا تناضلا فرى كل واحد منهما أحسن فإصاب أحد عشر وأصاب الآخر تسعة ولو صيبتا فالأول ناضل قطعا يستحق المال
والآخر ناضل لا يلزم إتمام الفعل وهو أظهر رجح الشافعية لأنه قد تم العمل الذي تعلو به الاستحقة فلا معنى له لو لم عمل بعده ذلك والثاني يلزم بغيره صاحب

كتاب التبيين

منبسط حتى إذا فادها كان ناضلا لهم جميعا جوزه الشافعية وهو دليل على انقطاع هذه المعاملة عن مضاهات الاجلولة لانها لو كانت بمثابة الحق لم يكن العمل
 ما لم يكن عن جهتين حسب سبب استحقاق المال بينهما الشرط لا رجوع العمل الى الشارطة وقضية هذه القاعدة لا تجبر على الشك عند الفشل لان العمل لا يعمل الا بعد معرفة مسئلة
 اذا ناضل اشان على اصابته عشرة من عشرين بعشر دواهم فحضر ثالث فقال يخرج المال ان اشركك في الغنم والغنم فان نضلت في نصف العشرة وان نضلت في نصف
 العشرة وكذا لو قال لكل واحد منهما ان اشركك في الغنم والغنم فهو باطل لانهم يدخلان عقدهما فلا يجوز ان يكون شريكا لهما ولا يصح ان يصير على معطيان غير ذلك
 وكذا البحث لو ساقوا وكذا الترخيم الى الدية ما محلها فقال ينبغي لاحد ان اشركك في الغنم والغنم لا يجوز ان يكون شريكا لهما ولا يصح ان يصير على معطيان غير ذلك
 برى مسئلة ثانيا في الخلاف في تفسير الجواز في بعضهم فترى بان الذي يقع بين يدي الغرض ثم يرحل اليه فيصيبه من قوله حيا الصبي في الغنم في الترخيم على
 ليطنه وهو كالمزلة لان كافي اضعف حركة منه وقيل هو الذي يصيب لهدف حوالا الخوض وقيل هو المذهب من الهدف كان صاحب الجواز لا يربطه
 لهدف جماعة من الفقهاء لم يجعل الجواز صفة لهما ولكن قالوا الرمي ثلثة لتمام المبادرة والحاشية الجواز هي ان يرمي ما على ان يسقط الاقرب الاشد لا بعد المبادرة
 هذا فالشرط الحساب القريب الغرض نظر فان ذلك هو القريب فذاع او اقل او اكثر او صا الى الحد لصوبه كالغرض في الشدة وسطه كالدائرة وان لم يكن كذا
 احد القريب فان كان الرمية عادة مطردة حمل المطلق على المقتدر والمقتدر عند الاطلاق على المعتاد وان لم يكن عادة مطردة عند فوجها احتملا
 عندهم فشا العقد الجرمية وان قلنا بالثاني فوجها احدهما ان ينزل على ان الاقرب يسقط الابعد كقولنا والثاني ان ينزل على ان الاقرب لا يسقط الابعد
 اذا نالوا عشرين دواهم على ان يسقط الاقرب لا بعد من فضل خمسة نواصل وهو صحيح والشرط لان الشافعية فيه خلاف لان الشافعية عند ما قلناه لا يربط
 نوع من الرمي ثلثة معتاد بين الرمية وهو ضرب من الحاشية فان تساوت لهما من قرب او بعد فلا ناضل كما مضى وكذا لو تساوى سائر القريب لهما لا احد الا
 والاخر الاثر وكانت سائر الرمية ابعدها يسقط قريبا كذا احدهما بعد الاخر يساويان فاذا كان بين سائر احدهما بين الغرض قد شربوا بين سائر الاخرين
 الغرض شربوا واصبح فبسط الثلثة الاول فان دوى الاول بعد ذلك فوقع قرب استقام ما دام الثلثة مسئلة ثانيا في الخلاف في تفسير الجواز في بعضهم
 في الشك والهدف يسقط الاقرب في الشك ما هو ابعد من الشك وان اصاب احدهما الهدف على شرب من الشك فحاشية واصاب الاخر على دون شرب يسقط اصحابا
 في الشك لو اصاب الشك في الشك وحاشية واصاب الاخر الدائرة في الشك احتسب به واسقط اصابت الشك ولو اصاب احدهما الدائرة في الشك احتسب به
 واصاب الاخر العظم الذي في زاوية الشك احتسب به واسقط اصابت الدائرة في الشك احتسب به واسقط اصابت الشك ولو اصاب احدهما الدائرة في الشك احتسب به
 الاصح الجواز لا يربطه من نوع وهو من نوعي فاشبه الحاشية والمبادرة ولا يربط على الهدف وضع موضع منه بعضهم لضيق وكثرة خطئه لا يسقط الاصابة بعد اثنائها
 ثبت الجواز لو كان عقدها على اصابته من عشرين فلا حول ثلثة ان يقتصر كل واحد منهما على عدة الاصابة فيصيب كل من خمسة فترفع حكم العقد
 في الاصابة عن هذه الشرط ان غير ان يكون بينهما ناضل ومضول ولا القريب البعد مع نقصا العددين ان يستوفيا معا عدة الاصابة فيصيب كل واحد منهما
 فضاء اضعف حال القريب البعد فانهما لا يخلفا فيهما من اربعة اقسام احدهما ان يكون الاصابة في الهدف وقد تساوت القريب البعد من الشك وليس بعض القريب
 البعد من بعض فقد تكافوا وليس بينهما ناضل ولا مضول وكذا ان يكون لكل منهما سهم كان قربا الى الشك من بله سهمان تساوى سهمان التقدمة القريب من الشك كانا
 سواء لا ناضل بينهما لا مضول وان تقدم احدهما سهم والاخر السهمان تساوت لهما سهمان الثلثة في قربهما من الشك فوجها احدهما ان القريب من سهمين ناضل
 بينهم لفضيلة العدد والثاني انهما سواء لا ناضل بينهما ولا مضول لان فضائل الحواشي موضوع على القريب ونفاية العدد والقيم الثلثة ان يكون سهمان
 احدهما اقرب الى الشك من سهم الاخر فاقربهما الى الشك هو الناضل ابعدا هو المضول وكذا لو تقدم احدهما سهم واحدهما كان قربا الى الشك من جميع سهم الاخر
 اسقط به صاحبه لو سقط به سهمان ففيه كان هو الناضل بهما الاقرب لقيم الثلثة ان يكون سهمان احدهما في الهدف وسهام الاخر في الشك فيكون صاحب الشك
 هو الناضل وفي الهدف هو المضول وكذا لو كان احدهما سهم واحد في الشك وسهام الاخر جميعها خارجا عن الشك كان صاحب الشك هو الناضل بهما ولو اصاب
 اسقط به سهم صاحبه لقيم الرابع ان يكون سهمان احدهما في الشك وسهام الاخر بعضها الدائرة وسهام الاخر خارجة عن الدائرة وان كان جميعها في الدائرة
 احدهما وحاشية الشافعية عن بعض الرماة ان المصيب الدائرة ناضل المصيب خارج الدائرة لان فضيلة الاصابة والثاني انهما سواء وليس بينهما ناضل ولا مضول
 لان جميع الشك محل للاصابة واخاذه الشافعية ان يستثوا احدهما اصابة الحرس فنقص الاخر فيها فوقع ضربين احدهما ان يكون المستثو لاصابة الحرس قريبا
 الى الشك او مساويا لصاحبه فيكون ناضلا والمضور منضولا والثاني ان يكون المقصرة اصابة الحرس قريبا من سهمان المستثو فليس بينهما ناضل ولا مضول
 لان المستثو قد سقطت سهامه بعد المقصرة قد سقطت سهامه بنقصاها مسئلة ثانيا لو وقع سهمان احدهما قريبا من الرمية الغرض ودوى الاخر خمسة
 اسهم فوفقت ابعد من ذلك لهما ثم عاد الاول فرمى سهمان فوقع بعد من خمسة سقطت سهامه بخمسة سقطت سهامه بالاول لو رمى احدهما خمسة فوفقت
 قريبا من الغرض وبعضها ارباب بعض دوى الثلثة فوفقت بعد من خمسة الاول سقطت خمسة الثلثة خمسة الاول كما سقطت من خمسة الاول شيء وان تساوت
 في القريب لان قريب كل واحد يسقط بعد نفسه هو واحد وجهي الشافعية والثاني ان يسقط بعد نفسه كما يسقط بعد غيره وهو عادة
 ولو وقع سهمان احدهما بقرب الغرض واصاب سهم الاخر الغرض في الثلثة يسقط الاول كما يسقط الاقرب لا بعد وهو المتقول عن اكثر الشافعية وقال بعضهم
 ينبغي الى لفظ الشرط العقدان كان اللفظ اسقاط الاشد والاصول غير هذا وكذا ان كان الشرط اسقاط الاقرب الى الغرض لا بعد عنه ينبغي ان
 لان الموصوف بان اقرب الى الغرض لا بعد عنه ينبغي ان يكون خارجا عنه وما جئنا الغرض فاذا اصاب احدهما الرقعة وسط الغرض والاخر الغرض خارج الرقعة
 او اصابا خارج الرقعة واحدهما اقرب لهما قال بعض الرماة ان الذي اصاب الرقعة هو اقرب لهما يسقط الاخر وقال بعض الفقهاء انهما سواء وانما يسقط القريب
 البعد اذا كانا خارجين من الشك قال الشافعية من الرمية من يقول القريب الذي يسقط البعد هو الساقط وهو السهم الذي يقع بين يدي الغرض في القرب في القرب
 وهو الذي يقع في جانب البعد واليها ما خارج وهو الذي يجاوزه ويقع فوقه والقياس عندى انه لا فرق في وقوع سهم القريب على الجميع قال الجوزية
 شرطوا احتساب القريب من الغرض في الاعتبار بموضع سقوط السهم واستقره لاجل المرد حتى لو قرب من الغرض وقع بعدا منه لم يحتسب الا اذا

اعتبار

في الشك
صاحبة

ان ينظر

شرط

كتاب السبق الثانية

والثاني المنع من غيرهما من اختلاف جواز احياء الزيادة بالشيء زمانا بحدود مكانه ومنه يستلزم احدهما بالزيادة الاقرب من لكن ان لم يرض صاحب الزيادة بغيره
لجواز واحد وجوه لثانيتها والثاني المنع من غيرهما على انه لا بد من كماله من القبول وان كان جازرا كالجواز في القبول وان كان جازرا كالجواز في القبول
القبول في ابتداء العقد جازر في الزيادة والثالث ليس المنقول احياء الزيادة لئلا يجعل ذلك في مقتضى العقد فلو كان كذلك لكان جازرا في القبول وان كان جازرا في القبول
فلهذا لثانيتها عرف هذا بغير منقول لا يتل اذ اذا صاحب باصابت واحدة فهو منقول فيقبل لا يكفي ذلك انما يصير منقولا اذ اقرب صاحب من الفوز ولا يستلزم
وفا بجماله اذ اذا جعل في العمل كان متبعا للمنقول وفي زيادة الخلاف فان لم يلحق الزيادة فذلك وان لم يلحقها وقدر العمل العامل بعض العمل لم يرض بالزيادة في
العقد لوجه ان يثبت ليرة المثل ان الزيادة بسبب الزيادة بخلاف ما افعل بعض العمل في الزيادة بلا عدل ولا يتحقق شيئا من جوازنا النقصا فاما يجوز النقصا
الذي قرب من ان يثبت ونقصا الذي قرب من الاستلزام فانه المقدم في النقصا بالحرص على الاستلزام قال الجويني لا ينبغي ان يثبت النقصا فاما يجوز النقصا
عن بعض الثمن لان الابرار كالا استلزامه وليس ثباتا بل هو بالقبول لا ترى انه ينفذ بعد ان ينفذ العقد وانما ينفذ في قيم المثل في العروض حيث يتوقف احياء الزيادة في
الارشاف والعرضات ليس في هذا المعنى فهو على التردد المذكورة الزيادة نعم من شرط السبق له لو حظ قبل الفوز فهو كالا ابرار عن الشيء قبل جوبه وقد ظهر
سبب جوبه **مسئله** يجوز على القول بجواز لكل واحد منهما ما اخبر الرمي الا ارض عنه من غير دفع وكل النقصا في الموضع منقولا وان كان منقولا
منها فله ان يجلس ويتركه النقصا لوجهان لثانيتها قولان على ما ذكره السابقة قال الجويني في جواز منحه الخلاف الذي كونه جواز الزيادة وبغض الامر
اذا فرقنا بين المنقول وغيره الى ان الحكم بالجواز فقط مقصور على ما اذا لم يصير احدهما منقولا فان صار منقولا لزم فحقه وبقي على الجواز في حق الاخر في المنقول
هل ينفذ منحه اخرى في منع الجاهل بجماله بعد ما في العامل ببعض العمل كما انقصه علم من المتبرع على اجرة المثل ولو شرط في العقدان لكل واحد منهما ان يجلس
ويترك الرميان شاء فسد العقدان قلنا ان لازم وكذا ان جعلنا جازرا او قلنا ليس بالمنقول التركة والافراض وان قلنا له ذلك لم يضر له شرطه في العقدان
شرطنا ان السبق ان جلس كان عليه السبق فهو فاسد على القولين لان السبق انما هو في العمل ولو كانا يتناصلا فنصل احدهما الاخر باصابت فقال له
المنقول فخط فضل ذلك على كذا المخرج سواء جعلنا هذه العاملة لازمة او جازرة وسواء جوازنا احياء الزيادة او لم يجوزنا ان نخط النصل فيقال ان المال **مسئله**
المومن موالومتين بين المتناضلين وفيه الشئ الوطن لا يبرر على كل واحد منهما ما يقصد به ويخرج سهمه موضع وقدره عليه سهمه بعدد سهمه بغير جوبه
وعليه ان يعدل بين المتناضلين ولا يميل الى احدهما فيجوز ولا يميل الى احدهما فيجوز الاخر بل يكون اما عادلا لها او ساكتا عنها ويجوز ان يسهم كل واحد منهما اليه ولا يجزى
منه شيء من صنعة فان خالف لم يزل على احدهما منع الاضراب ولو ساءى بينهما في اكل الكلال واطالته وجلس السهم في اعادته صار مضرا بهما واما في الكلام
وتجبل السهم لان كثرة كلامه مدحش فارتكف والا استلزامه بغيره من بر نصيب المتناضلان فان اختلفا اختارا حكما لم يما مومتنا وكذا لو كان الكلام من احد
المتناضلين فلهما لنفسه بالاصابة وفيما صاحبوا خطاه كلف منع فان قام عليه لم يبق له غيره عز قد يستبدل به تعينه بالعقد الذي لا يقوم غير منه
مقابلة بالجملة اذ طول احد المترايين الكلام بالنيج والافخار اذ اصاب وبما انقصت صاحبها الخطا منع من ولو كان احدهما انسان قبل له الجواب
وسطا ولا يظول ولا تحبس العقوبة **مسئله** ينبغي ان يكون الواميان على اقتضائى التثبت من غير ولا اعمال فان طول احدهما بولان تقدمه في وقتنا
على الاقتصار وتقل بعد ما في صاحب منقوس الوقت واحد البتل بعد البتل والنظر في قبل لاروم الاستعجال ولا يسطر الا من قد يتعلل بخطاه وقد
يصيب صاحب فيجوز لردده او يبرر نيج الصواب ان يتطول لترتيب صاحب السهم الذي يبرر فيمنى منعه ان اصاب فلا يثبت بصوابه او الخطا فلا
يعدل من سننة خطاه وان امسك صاحبه عن الاستعجاب ترك هذا التباطي على حاله وان استعجب شكاه في التباطي ليس له نصيب في الجبل الا بطله كالمس
لصاحب ان يترك في الاعمال وعلى القصد يثبتك غير مباطل لا يعمل فان قال هذا عادة لا مثق قد على فراغها فانه فان كان ذلك معر فامر من اجتناب
لا سبيل الى تكليفه غير عادته وهو عيب فيه انت لاجله بالخيار بين مناصلة او فخره وان كان معر فاجل ان ما اعاده لم يقبل عواه ولقد بالاعتدالم
في فضله جبراما اقام على عقده **مسئله** لو شرط احدهما على صاحبه ان يخطا اليه عليه السهم ولم يجتنب في الخط او يجعل كل خطاه في خطاه في
بطل العقد كذا لو شرط ان اذا اصاب عند صوابه وحسب اصابتين بطل ايضا لان هذا العقد مبني على التناهي وعدم التفاضل فاشترى اياها فاصلا فاما
يجب تساويهما يكون شرط المناصفة مقتضى العقد فيكون بالاطلاق لان مقصود هذا العقد من غير احدهما واشدهما لا يبرر مع مناصلة المتناضل
حذا في احاد **مسئله** من عادة الرماة اخذ البتل بين اصحابهم ومن احدهما اكثر كان ومعه ضعف فلو شرط ان يكون ماني يدا احدهما من البتل اكثر مما
في بدا الاخر لم ينع لان منان لهذه العاملة التي منالها على التناهي كذا لا يجوز ان يحسب خاسق احدهما جاسقين ولو كان لشرط الخولة فشرط ان يحسب خاسق
جاذ وهو لصا في الشان في الحاسق يخص بالاصابة والثبوت فجاز ان يجعل تلك الزيادة فائمه مقام حاب لوربها وخرج فقال احدهما للاخر ان فان اصبت فخطا
او قال ارم فان اصبت هذه الواحدة فقد خلت لك الحجة لان التناضل باوى صاحب علة الارشاق وبفضلته الاصابة ولا يتحقق للملك الاصابة الواحدة
مسئله اذا وقع عقد المناصفة والسابقة الصفة ودفع المالك مرض الموت فهو من راس المال ان جعلناه لجارة وان جعلناه جعالة فهو من البرعة التي
تخرج من الثلث لثانيتها ووجهان ولودفع العقد المرض احتمل اصحابه من الثلث والقضيل ان جعلناه جعالة فكل ما لا يخلو الاصل واعلم ان ليس للمولى ان يصرف مال
مال الصبي الى غير النافعة والمساكين يعلم لاشتماله على اضاعة المال اذا الصبي ليس املا له او منة نظره **مسئله** لا يقع الصلوة عندنا في كل جلد بل بشرط فيه
لو ان التذكية وان يكون مأكول اللحم والنا في بشرط الطهارة اما بان يكون من نكى مأكول ومن مشته اوما لا يؤكل اذا وثقا اذ ثبت هذا فالضربة اما بضم اليه وتشد يد
الواو ويقع اليه وتخفيف الواو وهو لا يقع جلد بغيره لانه في يده البشري يعني بهما جري السهم عليها بريرة ويصير في القارسية المستون واما الاصابة فالحال في
الراعي اهما وسبابة من به الغنم لدا لوتر وتفوق النهم وبشرط الصلوة فيهما ما بشرط في غيرهما من الطهارة وكونهما من مأكول اللحم عندنا واما عند الشافعي
بشرط سوى الطهارة الا انه يجوز ليس الاصل في الصلوة وفي جواز ليس اضرب في الصلوة فكلان لان جلون الاصل لا يلزم مباشرة الارض بها في السجود في الزم
مباشرة الارض بها في السجود فكلان اذا قبل بوجوب السجود على البند **مسئله** يجوز ان يصلي في الجعبة التي تجمع للشباب اذا كانت ظاهرة وكذا يصلي

بالحال من

ابطاه

الرمي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

اختتمت

کتاب التوب والاعمال

[illegible]

الغرض و عدلها
الابعد لفضح
الحقائق مجمل

تقدیر الوری خلیزم
فیہم

ثم اذا رعى الثاني
يرى ثمان من الحرب
الاخره

فاننا لما عود-

المقصد العاشر في النصب فيه فضول **الأول** الهبة النصب أخذ مال الغير على جهة التهدي وقبل الاستقلال بأشياء لم يعل
مال الغير عدوانا وقبل الاستيلاء على مال الغير وهو علم من الأولين وقبل الاستيلاء على مال الغير بغير حق ولا حاجة إلى التيقيد بالعدوان بل ثبت بالنصب
وحكم من غير عدوان كما لو ادعى ثوبا عند إنسان ثم جازأخذ ثوبا للمستودع على ظن أنه ثوبه وليس المستودع على ظن أنه ثوبه وهذا العلم من الأولين وقال بعض الشافعية
كل مضمون على سكره فهو مضمون حتى أن المقبوض بالشراء الفاسد لو دعيه أو اتعدي فيها المستودع والوهن إذا اتعدي فيه الرهن مضمون ليس بمثل الشر
على ما تقدم **مسئلتان** النصب حرام بالنقل والنقل أما العقل فلأن الضرورة قاضية ببيع الظلم والعدوان والنصب نوع منه هذا عند المعتزلة والأشاعرة
لم يثبتوا كما عطفوا ولا ابتدوا الحسن والفتح العقلين بل كل رافع من الله فهو حسن فلو سلم كون الكفر والظلم وجميع القول شر حسنة لأنه لا فاعل عندهم إلا الله وأما العقل
قال قرآن والسنة المتواترة والإجماع أما الكتاب فيقولونه ولا تأكلوا أموالكم بديكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال يه أن الله لا يجلب المعتدين وقال تعالى
ولا تأكلوا أموالكم بديكم بالباطل وتدلوهم إلى الحكم لتأكلوا من بقايا من أموال الناس بالإثم وأنتم تظلمون وقالتم والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الشر
نوع من النصب أما السنة فادوا العامة عن جابر أن رسول الله قال في خطبة يوم النحر وما ذكره وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا من شهركم هذا وعن سعيد بن جابر

۱۰ اسباب الضمان

عليه

كنا الغضب

[illegible]

في أحكام النسب

على الدار الاقرب في ذلك ولو سقط الظاهر في دار لم يلزم حفظه ولو عرف مالك لم يلزمه اعلامه به لا يحفظ بنفسه ولو دخل برج فعلق بابه ناوبا امساكه فمضيه
 لا يملك مال غيره لنفسه فهو كالغاصب لا فلا ضمان عليه لان التصرف برجر كقضاء بالفتح والغلق فلا يضمن مال غيره بتلفه ضمانا بسبب تصرفه في ملكه
 الذي لم يتقدمه **مسئله** لو حبس المالك عن ما شئ به من غير حفظها فتلقت في الضمان اشكال يشا من ان مثل هذه سبب التلغ من ان لم يتصرف في
 وانما تصرف في المالك وقد بعض الشافعية لضمانه ولو قلنا فيهم بنفي الضمان اذ لم يقصد منع المالك عن الماشية وانما قصد الحبس فانضى الامر الى اهلا
 وبالحكمة فلو جاز بان هذا اذا فتح الزرع عن الحما فذا ب ما فيه يثوق الثمر وضاع اتيان هذا ولو كان له زرع وتخلل واراد سوق الماء اليها فمضيه
 من السحق حتى ضدت ففي الضمان قول **مسئله** لو نقل صبا حرا الى مضبغة فانتق سبيع فافترسه فلا ضمان عليه لانه لا على اختيار الحيوان ومضيه
 ولو بقصد الناقا بالنقل ذلك فيه اشكال اما لو نقل الى مضبغة فافترسه سبيع وجب الضمان وبقول ابو حنيفة لا يضمنه لان قصد الاضرار بالنقل والتلفا فمضيه وجب الضمان
 انه لا ضمان من مال لو كان المنقول عبدا صغيرا او حيوانا مملوكا للغير فافترسه سبيع سواء نقله الى المضبغة المسبغة والى غيره لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه
 فكذلك ضمانا **مسئله** لو كان الحال قد جل جلد على ماله فاستراح الى جدار واسند به فوقع على شئ فالتفت فان الجدار ملك الغير واسنده اليه بغير اذنه
 ضمن الجدار وما سقط عليه وان كان الجدار له وسقط على حال مضبغة ضمن ما سقط عليه في الحال ان سقط بعد ذلك فان كان بضعة حصل له باسناده الجدار
 اليه ضمن ايضا وان لم يكن لم يضمن لان يكون قد فرط في الحائط وتركه عارضا فمضيه كالمضبغة في غيره ولو كان لسا فها هو كجذع ضمن ان كان في محل عدوان او فرط في
 ترك الاحتياط في الوضع والا فلا وتوقع بانه ان اصابه حائطه فدخل داخل لضماله لو يضمن **مسئله** اذا اكلت بهيمة رجل حبش الثور فان كانت
 يد صاحبها عليها بل يكون معها ضمن الحبش وان لم يكن معها ضمن ان كان لبلاد وان كان منها لم يضمن ذلك على صاحب الدابة حفظ دابته لئلا تاذر المحظ
 ضمن ما يتجنى وعلى صاحب الزرع حفظه هناك وبقول الشافعي لو استعاد من رجل بهيمة فالتفت شيئا وهي تستعير فضا على المستعير سواء تلفت شيئا لالكما
 او لغير مال لهما لان ضمانا بهيمة باليد والبدل للمستعير فان كان قد باع الدابة بحبش فأكلمته فان كان ذلك قبل قبضه بان كانت الدابة في يد الباع فقد استقر
 العقد لان تلفه من ضمانا لانه لم ينعش تكون الشاة للمشتري ولا شئ للبايع وان لم تكن الباع عليها بد المشتري فقد انسخ العقد لان الباش تلفت قبل قبضه
 بغير جهة الباع وبرق المشتري الشاة ولا شئ له وان اكلت غير الباش فان كانت بد المشتري فلا ضمان وان كانت بد الباع ضمن ما تلفت وان كانت ملكا للمشتري
 لان اقلها في يده بمنزلة اقلها وهذا لو كانت ههنا فالتفت شيئا للراعي ضمنه لانه وان كانت اليه بغيره يذ الرعي فالتفت رعا فالضمان على الراعي دون
 صاحبها لان الاضرار في الزرع في الهنا لا يضمن الا بدنيوت الباع عليها والبدل للراعي ومن المالك فكان الضمان عليه ان كان الزرع للمالك فان كان لبلاد ضمن ايضا
 لان ضمانا الباع اقوى بدليل انه لا يضمن بجزء اللبل والنها جبرها وان كان الباع بقض الحبش فأكلمته الشاة فان كانت يده فلا ضمان وان كانت بد المشتري
 وكان البيع بحاله **مسئله** اذا وقع في ملكه او في ملكه الموات فادفنت شرارة الى جواره فاحرقها فان لم يتجارز فقلد الحاجر والهواء ساكن بل تغل باجره لئلا
 من غير يفرط لو يضمن لعدم تقديره ولا خاسر ان يضره بل يضره فلم يضمن كسيرة التور بخلاف من حل في قافا فاندق ما فيه لتقديره بجلد ولا الغالب خروج المايح من الزرع
 المفتوح وليس الغالب سيرة هذا الفعل المعتاد الى تلف مال غيره فان كان قد فرط في ذلك بان ارج نارا كثيرة تسري في العادة لكثرها او كانت لوتج شديدة فجلها
 او وقع في ملك غيره ضمن وان سرت النار الى غير الدار التي اوقد فيها ظلما ضمن لا متعد في ذلك ضمن سيرة الباع لو جرحه عدوانا فسرى الحرج الى النفس فانه يضمن
 ولو ارسل في ملكه ماء فدخل في ملك غيره فان كان مغرطا بان كان الماء غالبا كسيرة او لم يكن يبينه فمضيه كغيره جاز فاسله ضمن ما افسد لتقديره فان كان ماء
 قريبا او بين ملكه وملك غيره جاز فدخل في ملك غيره من موضع خفي لم يضمن ولو كان بجاره شجرة فاقدر في ملكه نارا فحقت بعض تلك الشجرة ضمنه لان ذلك
 لا يكون الا من اكرهه الا ان يكون الاغصان مواش فلا يضمنها لان دخولها عليه غير مستحق فلا يضمن من التصرف وفي اده لحرمتها **مسئله** لو ابد المصوب
 مثل السم وتعلم الصنعة وغيرهما من الاصناف ومثل ثمر الشجرة والبعض ولد المحبون من الاعيان في يد الغاصب مضمون ضمانا لغصب كالاصل سواء ابلد المالك
 بالوراء ولو اربط عليه حتى تلفت في يد الغاصب ضمنه سواء تلفت منه فة او مع الاصل وبقول الشافعي احملا لهما مال المصوب منه حصل في يده بالغصب فضمنه
 بالتلف لا تلاف معا كالاصل لان غصبه يضمن منع حصول الولد في يد المالك شبه اذ لا يضمنه كان من غير تجرته امته واجلها كان الولد حرا ضمن
 قيمته لانه باعتقاده حرته الام منع دخول الولد في ملكه كذا في الولد لانه لا يضمنه كالا تلاف ثم لا تلاف قد يكون مباشرة وقد يكون على
 سبيل التثبيت كذا البذر واثبات البذر على الاصول بسبب اثبات البذر على الاولاد فليتعاقر به الضمان وقال ابو حنيفة ومالك انه لا يضمنه لانه لم يضمنه لانه لم يضمنه
 يضمن به سائر الامانات خاصة لان بطلانها فتمنع من اذنها فضمن كافي الامانات لان اثبات يده على هذه الزايدة واثبات يده على الام محرم وان ذلك ينشئ
 فيحصل وقد ذهب بعضهم الى انه اذا غصبها شي القطيع فبعضه لقطع او غصب البقرة فبعضها العجل ضمن القطيع والعجل معار كذا يضمن حمل الامة المتاع بالبيع
 الفاسد المقبوض على وجه السور لان يده على الام والولد معا يضمن اجم النافع السنوفاة بالاجارة الفاسدة باجرة الثلث المقبوض والعقد الفاسد على المقبوض
 على جهة السور **البحث الثالث** في اثبات البذر **مسئله** اثبات البذر العائبة على مال الغير مباشرة كان يغصب الشيء مما خذه من يده مال
 ويستولى عليه ويتبذرا كافي الاولاد وسائر الزايدة من اسباب الضمان ولو كانت يده امته ثم جدها فهو من ذلت المحجوز غاصب تحق الغصب لا يستأجر
 ودفع بد المالك اثبات يده وهل يتحقق مع اثبات البذر عدوانا من غير ان ترفع بد المالك عن العبد فاصحاب الشافعية على ذلك ان المستودع اذا اجد الولد
 فهو من تحت المحجوز غاصب لانه لو طوبى لغاصب بولد الغصب فتمنع كان غاصبا وان لم يولد المالك فتمنع اخرون وقالوا انه لا غصب في الصورتين لكن يضمن
 ضمان الغصب لتقصيره في الامانة المحجوز والامتناع ولا شك انه لا يكفي في الغصب دفع بد المالك ما لو ثبت الغاصب فلو منع غيره من امساك دابة ولو
 حق تلفت لم يكن غاصبا بل يضمن بالبعض علما اننا لا يضمن في شبه اشكال كذا الاشكال لو منع من العودة على باطحة القبة الرمح في البحر اما لو منع
 ولو منع من خطاه من بيع مثاه حتى نفقت قيمته السوية فانه لا يضمن النقص لوجود العبد اما لو تلفت العين فكذلك ان لم يمنع من حفظها فالاشكال **مسئله** الغصبون
 كان من الاعيان النقول فحق النقل وهل يتحقق اثبات البذر من غير نقل الاقرب عندي في النقول وكيفية الغصب وهي واقعة ولو قيل عن مكانها او جلس على

قد حضر

ولا شك

في بيان احكام الغرر

الغريبين ولو استقل كل واحد منهما باثبات اليد عليه وقتين متتابعين ثم اتفاه معا كان للمالك ان يرجع على كل واحد انصف وان شاء وجع على من شله
منهما بالجميع وعلى من ارجع بالجميع رجوع على صاحبه والنصف الذي باشر الاذنه ولا يعلم ذلك خلافاً لمسألة لو غصب طعاماً فاطعمه غيره فلاح لما
ان اطعمه لغير صاحبه لو اطعمه لصاحبه فان اطعمه لغير صاحبه كان هذا الاكل يجب عليه ضمانه لصاحبه لا ان تلف ما لم يغير حق ولا اذن صاحبه لانه فضنه
من ضمانه بغير اذن مالكه فكان عليه ضمانه ثم لا يملك الجحار الرجوع على من شاء من الغاصب الاكل فان رجع على الغاصب جع بغيره اكثر مما كانت
حين الغصب حين التلف لا تصارفة بذلك ضمنوا على الغاصب ان يرجع على الاكل رجوعاً اكثر مما كانت قيمته من حين تلفه الى حين اكله لان ما قبل ذلك
لم يكن مضموناً عليه فان كانت قيمته قبل ذلك اكثر رجوعاً بما بين القيمة على الغاصب هذا فان رجع المالك على الاكل قبل رجوع الاكل على الغاصب
ان كان الاكل عالماً بمنصوبه ما يقول الغاصب بغير قوله لم يرجع على الغاصب كان قراؤه الضمان عليه لانه تلف مال غيره بغير اذنه عالماً بمنصوبه
وان كان جاهلاً بغيره لو الغاصب ان كان الغاصب قائله فانه ملكه او طعامي كونه فاستقر الضمان عليه باعتراؤه بان الغاصب باق عليه لانه لا يلزم الاكل شيء
يرجع على الاكل لاشافيه قولاً واحداً ان لم يفسد المالك الرجوع على الاكل لانه مفقود واستقر الضمان على الغاصب لا غير حيث ندم البه الطعام واوهمه ان
منه عليه وهو قول الشافعي في القديم وبعض كتب الجدل الشافعي ان يرجع على الاكل ايضاً وهو من الجد بل الشافعي يبرق ان بوجبه والزنى وهو صحيح
الشافعية عندهم ويستقر الضمان على الاكل لانه التلف عليه عاده فصفته فعله هذا اذا غرم الاكل لغيره على الغاصب الغاصب غرم رجوع على الاكل وعلى القول
القديم الحكم بالعكس وكذا القولان والاختلاف اذا تقدم الغاصب الطعام ضابطه في كونه ولو قبل ان يملكه او طعامي لم يرد كرشاً او عن احد وان كان القولان
اذ لم يزل الغاصب بل قدم الطعام احدهما استقر الضمان على الاكل مبرقاً ان بوجبه والشافعي الجليل لانه ضمن ما تلف فلم يرجع به على احد والثانية يستقر
الضمان على الغاصب لا غير والطعام على ان لا يضمنه وهو الذي يقتضيه من مبادى الصوره الاولى وهو اذا قدم الطعام وقال هو ملكي فاكله فني رجوع
الاكل لو غرم على الغاصب لقولان السابقان للشافعية ولو غرم الغاصب قال لردني رجوع على الاكل وغلظه بان الشافعية لان في ضمن قوله ان ملكي اعتراؤه
بان البهنة كاذبة وان مظلوم باخذ القيمة منه فلا يرجع به على غير الظاهر فاما اذا ابا حراً ووهبه له فليس منه فينصرف بتركه بل لبيته فافترقا واما اذا
اطعمه صاحبه لنصوب منه فان علم انه طعامه فقد قبضه وبرئ منه الغاصب ان لم يعلم واما حله فاكله جاهلاً بغيره فاما الغاصب للشافعية قولان النصوص
هنا ان يضمنه وهو الذي يقتضيه من مبادى لان لم يرد المصنوع على المالك دائماً ولو لم يسلطه على المال لا يلد الى ما كانت عليه فانه لا يمكن
من التصرف فيه بكل ما يريد من اخذه وبيعه والصدق به فلم يبرأ الغاصب لو اعطاه واب لنصوب منه والثاني ان الغاصب من الضمان وبقوله اصحاب
الراي عن احمد وابان كالتولين لان المالك كل مال نفسه فلا يجب على غيره ضمانه كما لو علم به او كان عبداً فاعتقه والفرق ان مع العلم قد اذنه الاذنه وما
المعتوقان علم به فاعتقه وان يعلم فتمنع نفوذ عقده بغيره قال الشافعي مسأله لو وهب لغاصب الطعام من اجنبيه وسلم اليه فالتلفه فان كان الغاصب
عالماً استقر الضمان عليه وان كان جاهلاً فالتشافي قولان والى ان يستقر الضمان على الغاصب يجعل الملك له وان تلف تحت يد الغاصب فكل واحد منهما
ان القرا على الغاصب كان هذا لانه لا يثبت ضمان واصحابها عندهم ان القرا على الغاصب لا يثبت ضمانه لانه لا يملك له ولو وهبه من المالك واهداه اليه فالتلفه بل يرجع
قولان احدهما يرجع لانه لم يعلم انه لم يميز له الا باذنه والثاني لا يرجع لانه قد سلمت له انا ما سقط حقه بخلاف الا باذنه وذلك هذا الغاصب عيبه بالكلية
هو الاقوى ولو دفع اليه عوض حقه عند سبيل الهدية فاحذ المالك على هذا الوجه نوى الدافع الدفع من حقه الذي كان عليه فحقه في الهدية
ايضاً وقال احمد لا يبرأ لانه لم يميز له الا باذنه والثاني لا يرجع لانه قد سلمت له انا ما سقط حقه بخلاف الا باذنه وذلك هذا الغاصب عيبه بالكلية
واعاد به التي اذناه ولو اياه وسلمه اليه برئ من الضمان لانه قبضه بالابتداء والابتداء بوجوب الضمان على المشتري ولو اقرضه اياه برئ ايضاً لذلك
احاده اياه عاده مضمونه او كانت العين مما نقصت من العارية ايضاً فان هذه العارية توجب الضمان ما لو اقرضه اياه او اقرضه اياه لم يبرأ من الضمان
الا ان يكون زاعماً بالاحاز لانه لم يبرأ من الضمان انما قبضه على جهة الامانة وقال بعض الشافعية بغيره لانه عاده الى يده وسلطانه فليس يجبره لانه لو اياه
لم يبرأ منها ولو اقرضه اياه او اقرضه اياه لم يبرأ من الضمان انما قبضه على جهة الامانة وقال بعض الشافعية بغيره لانه عاده الى يده وسلطانه فليس يجبره لانه لو اياه
يتبع به بعد العتق عند تاد قال الشافعي سابع منها وان لم يجعل القرا على المرفق ولا يبيع بل يبالغ الغاصب لو غصب شعيراً فاعطاه ذبابة الغنم
من غير اذن المالك فلا ضمان على مالك الذبابة ليعاود ان كان ياذنه فان كان عالماً بالاحاز ضمن واستقر الضمان عليه ولو كان جاهلاً فلا ضمانه لقولان
ولو كانت الذبابة للمالك الشبر وكان جاهلاً بالبرء والغاصب فالتشافعية طريقتاً احدهما انه لا يبرأ قولاً واحداً والثاني ان كان التلف باذن المالك
فالتفوهان وكذا الحكم فيما اذا غصب طعاماً واظم عبداً للمالك للطعام رجوع لو غصب ثاة فامر تصانفها فاجاهلاً بالاحاز فقرار ضمان النقصان على الغاصب ولا
يخرج على الخلاف في اكل الطعام لانه ذبح للغاصب هناك استغنى به لنفسه لو امر الغاصب انساناً بالقتل او بالاحراق او بخوفه ففعله فان كان
عالماً ضمن واستقر الضمان عليه وان كان جاهلاً بالغصب فقرار الضمان على المثلث ايضاً لانه محظور بخلاف الاكل وهو احد قول الشافعية والثاني انه
يجزئ منه لقولان في اكل الطعام وليس يجبره لان التقريير مع الخطر والتحرير لا يقع له لو دخل المالك في الغاصب فاكل طعاماً على اعتماد ان طعام القنا
فكان طعام الاكل برئ من الغاصب لان المالك تلف ما لنفسه من غير تغريم من الغاصب لو صال العبد المصنوع على المالك ففعله
المالك في الدفع فان كان في الدفع بدونه برئ الغاصب لان المالك تلف عين ماله وان لم يكن الدفع الا بالقتل او دفع على الوجه المشرع فادى الدفع
الى القتل لم يبرأ الغاصب من الضمان ولو علم انه عبده او لم يعلم لان الاثافي بهذه الجملة كان لان العبد نفسه مملوكة من لوزج الجاهل المصنوع
من مالكم او المالك جاهلاً ففعلت عند لم يبرأ من الضمان كما لو ادع الغاصب عند ففعلت هو اظهر وجهي الشافعية فان استولى هانئاً لم يبرأ
وهل يبرأ الغاصب شكاً لا قريب لعدم ولنا شافعية قولنا لو قال الغاصب للمالك العبد المصنوع فاعتقه جاهلاً بالاحاز ففيه عتق
ينشأ من ان لم يرض بعتق عبده ومن اضافه العتق الى رقبته والعتق لا يندفع بالجهل بل الشافعية وجهان اصحهما عند علم لثا فان قالوا بالانصاف فمهل

المداومة على حجة

ببر الغاصب

كتاب الغصب

بين الغاصب عن الضمان وجهان أحدهما لا يبرأ بل يرجع المال عليه بالعرف لا لأنه لم يرض بزيادة ملكه وأصحهما عند البراءة لأنه لا يضره إلا في جهة صرفه إليها بنفسه
وعادة مصلحتها البر ولو قال اغتصبه ففعل جاهلا فنفى نفوذ الغصب وجهان أحدهما عند نفوذ بعض الغاصب المشافعة وجهان أحدهما
النفوذ على عقد يرضى فوجه عن الغاصب وجهان أحدهما النفع ولو قال للمالك الغاصب اغتصبه عنى ومطافعتى عنق ورعى الغاصب **الفصل الثاني**
في المضمونات المضمونات ضمان أحدهما ما البر مال والثالث ما بعد ما لا يثبتهم إلى الاعيان والمنافع منها ما بحث ثلثة **الاول** في الأعيان
مسئلة لا يثبت للغاصب في البس بمال كالحرفا فانه لا يضمن بالغصب بالاثلاث سواء كان صغيرا أو كبيرا فثبت عند لا يثبت للغاصب الجبس لم يكن
صانعا لا يبرأ بل يرجع مال وإنما يضمن الحرفا بجنابة عليه سببا انشاء الله في باب الجنابات يضمن منافع على ما بان وكذا لا يثبت للغصب في البس تمام تقدم كتاب البيع
كالعذرات والأبوال وكلب الحراف والخنزير واشتات **مسئلة** لو غصب كلب صيدا ودفعه أو حياط أو ماشية وجب عليه رده إلى مالكه لأن له قيمته
نظر الشرع ويجوز افتناؤه والانتفاع به فاشبه غيره من الأموال ولو تلفه ضمن القيمة التي قلدها الشرع وقال أحد لا يبرأ شيئا وليس بمجبر ولو حبس عن ملكه
مدة لزمه لجرته عندنا لأنه يصح استيجاره عندنا وهو أحد قولى الشافعى والثاني أنه لا يلزم لجرته لأنه لا يصح استيجاره عندنا وبه قال أحد ولو غصب جلد ميتة
لم يجبر به لأنه لا يظهر عندنا بالبيع وهو واحد من الروايتين عن أحمد وبأجله كل من قال بطلانها بغيره بعد الدبغ أو جبهته والأفلا لا يبرأ من أصله عندنا
بطمانته كما يمكن تظهير الثوب ليجوز عندنا بغيره بالبيع فلا سبيل إلى صدقته فلا يبرأ من الأموال ولو تلفه أو تلف ميتة مجلد ما لم يكن عليه
لأنه لا يبرأ لولده بغيره الغاصب بغيره بالبيع عندنا وأما بطلانها بغيره لانه لا يبرأ من الخبز إذا تخللت فمحتمل أن لا يجبر به عندنا من الخبز
لأنه صالما لا يبرأ منه بخلاف الخمر وعلى قولنا بعدم طهارته لم يجبر به عندنا وهو ظاهر وقال بعض من وافقنا أنه يجبر به لأنه لا يبرأ من بيعه في الجنابات لأنه
يجوز بيع الانتفاع به فكذلك قبل الدبغ عندنا وليس بمجبر به عندنا **مسئلة** لو تلف خمر أو خنزير أو فلاح كما أن يكون المثلث مسئلا أو كافرا وعلى التقدير
فصاحبها ما مسلم أو كافرا فلا تسلم أو يبرأ أن يكون مسلما فلا ضمان له لانه ما غصبه ملكه ما ولا مال به فيها بالنسبة إليه فلا ضمان له لانه
بأن يكون ناسبا فيجب ضمانه عندنا بالقيمة عندنا مسجلة ما به قال مالك أبو حنيفة إلا أن أبو حنيفة قال بضمها بالمثل لأن الخمر مال لهم فهو لو غاب
عما لم يبرأ من أصل الذمة يبرأ من الغاش ومعه الخمر فكيف يبرأ من بيعها وخذنها لم يبرأ من بيعها فثبت أنها مال يجوز لهم بيعها فثبت
بضمن لهم كسائر أموالهم ولأن عقد الذمة عصم أموالهم فاذا تلفت متلف عينا فمؤخرها ضمن كمنش الادعى قد عصم العقد من الذي لا تسلم يمنع من
انلاكها فيجب أن يبرأ منها وقال الشافعى وأحمد لا يضمن المثلث شيئا لاروى جابر بن النبی صلى الله عليه وآله قال إن الله ورسوله يبيع الخمر والبسنة والمغزير
والاصنام وما حرم بهيمة الحرمته لم يجبر بضمته كالبيته ولا من مالهم يكن مضمونا في حوال المسلم لم يكن مضمونا في الذي كالرند ولا من غير متقوم فلا يضمن كلبيته
أما الصغرى فلا يبرأ من مضمونه في حق المسلم فكذلك في حق الذي فان تحريمها يثبت في حقها وأخطاب النواهي يتوجه إليها فثبت في حقها في حق الآخر
الكبرى ظاهرة والمحدث لا دلالة فيه على المطلوب بل التحريم لا ينافي الضمان وكذا ما ذكره هذا إذا كان الكافر مستترا وما ان ظاهره وأظهره فثبت
فلا ضمان على متلفي حج أن يكون المثلث مسلما وصاحبه كافرا فثبتنا بضمها الذي مستتر بها غير متظاهر بها وبه قال مالك أبو حنيفة وبضمنها
عندنا وعندنا في جنبة ما تقدم من أن امرأنا بقريرم على معتقدهم ولا يصح هنا أن يضمن المسلم بالمثل لأنه لا يثبت مثل الخمر والخمر ذمته لا يبرأ من مال
وأما إذا تظاهر الكافر بها فانه يجوز للاف من غير ضمان لأن الشرع إنما الزمنا أقرامه عليه وانما مع الاخفاء فلا يبرأ من مالهم فيها الزمنا تركه وما أظهره من
ذلك فلا يمكنهم منه فان كان حرا جازا أو أمة وان أظهره أو صلبا أو طبورا جازا كره وان ظهره أو كرهه أو بواعد ذلك بمنعونه من الظاهر ما جاز على
المسلمين أن يكون المثلث كافرا وصاحبه مسلما فلا ضمانا لأنه لا قيمة له عند المسلم ولا يحمل له ماله ولا يملك ثمنه فكيف يضمن له القيمة وأعلم أنه لا فرق
بين أن يبيع حبث بجوز الأمانة وجب لا يجوز إذا كانت تحت هذا المسلم وقد وافق الجماعة على أنه لا تراق خمر أهل الذمة إلا إذا تظاهر بأشهرها أو بغيرها ولو
غصب الخمر من الكافر والعين باقية وجب دها ان لم يمتطأها وان غصبت من مسلم وجب دها ان كانت محترمة ولا لا لم يجز دها وبه قال الشافعى لأن باطله
سأل رسول الله عن إتيانهم ورثوا حرامهم بارقتها ولو تلفها المسلم الكافر وهي بيد المسلم أو تلفت عندها لم يبرأ منها أصلا لأن ابن عباس روى عن النبي
أنه قال إن الله تم إذا حرم شأنا حرم ثمنه وإذا حرم الانتفاع به لم يجز ثمنه كالبيته والدم وإن مسكنا في يد حرمنا ردت خلا لزم دها إلى صاحبها لأنها صارت خلا
على حكم ملكه فله ردها إليه فان تلفت ضمنها لانه مالها المضمون منه يدا الغاصب إذا قاها فجنبتها أو تخللت عنده لم يبرأ من دها لانه أخذها بعيد
انلاكها ذوال اليد عنها **مسئلة** يجوز كسر آلات اللهو والقمار كالبريط والطبورد والنود والبطون والأربعة عشر والآشبات ذلك كذا صاحب كل الغصب
كالصنم والصليب ولا شيء على كسرها لأنها محترمة الاستعمال ولا حرمته لذلك الصنعة والمهيشة وأختلفت لشافعية في الحد الشرع لا يطاف على وجهه فثبت
لها تكسرها ترضى حتى ينتهي إلى حد لا يمكن اتخاذه محترمة منها لا الأولى ولا غيرها وأظهرها عندنا أنها لا تكسر الكسر الفلاحين نكها تفصل في الحد
وجهان أحدهما أنها تفصل قد رما لا تصالح للاستعمال حرام حتى إذا دفع وجه البريط وتوكل شكل قصعة كفي والثاني أنها تفصل الحد لو فرض اتخاذه محترمة
مفصلها الوصول إلى الصانع التعبد الذي يصل في ابتداء الاتخاذه منها هذا بان يطل باليقن الجرا وكما كانت قبل التالف هذا الأخير قريب إلى كلام الشافعى
وما ذكره من الاقتصار على تفصيل الجرا أو أن تمكن الخشب منه إذا منقعه بده كان يرفع عن المكسرة بطلانها بالكسر لا يكفي قطع الاوتاد لأنها جارية وقطعها
ومن بالغ في الكسر من الشافعية يوفى شبيه أحدهما الصنفان الذي يوجب بد من صنع تلك الآلات لأن من لم يبالغ في الكسر عند حصول المهيشة المحظورة قد
لا يرى تلك المهيشة في ابتداء والثاني في الصليب لا يرضى عن خشية فاذ دفعت حدهما عن الخمر في المعنى للزيادة عليه فاعرفت هذا في إقصاء
الاطلاق على الحد الذي لم يبرأ من حرمها فغلب قيمتها مذكورة الحد الشرع **الباب الثاني في الاعيان المملوكة** **مسئلة** الاعيان المملوكة
بشرط أن يكون معصومة ولا يضمن مال المحرم ولو تلفه أجماعا والاعيان المضمونة ما حيوان وغيره والحيوان ما أدى وجبره فالاقسام ثلثة الأولى لادنى
الرفق العبد والامرئ مضمون لنفسه والظرف من الرفق بالجنابة كإضمن الحرف وضمن أيضا بالبد العارية ما غصب العبد والامرئ مبد له قيمته لم يجز وأبعد

في المضمونات المضمونات ضمان أحدهما ما البر مال والثالث ما بعد ما لا يثبتهم إلى الاعيان والمنافع منها ما بحث ثلثة
الاول في الأعيان
مسئلة لا يثبت للغاصب في البس بمال كالحرفا فانه لا يضمن بالغصب بالاثلاث سواء كان صغيرا أو كبيرا فثبت عند لا يثبت للغاصب الجبس لم يكن
صانعا لا يبرأ بل يرجع مال وإنما يضمن الحرفا بجنابة عليه سببا انشاء الله في باب الجنابات يضمن منافع على ما بان وكذا لا يثبت للغصب في البس تمام تقدم كتاب البيع
كالعذرات والأبوال وكلب الحراف والخنزير واشتات
مسئلة لو غصب كلب صيدا ودفعه أو حياط أو ماشية وجب عليه رده إلى مالكه لأن له قيمته
نظر الشرع ويجوز افتناؤه والانتفاع به فاشبه غيره من الأموال ولو تلفه ضمن القيمة التي قلدها الشرع وقال أحد لا يبرأ شيئا وليس بمجبر ولو حبس عن ملكه
مدة لزمه لجرته عندنا لأنه يصح استيجاره عندنا وهو أحد قولى الشافعى والثاني أنه لا يلزم لجرته لأنه لا يصح استيجاره عندنا وبه قال أحد ولو غصب جلد ميتة
لم يجبر به لأنه لا يظهر عندنا بالبيع وهو واحد من الروايتين عن أحمد وبأجله كل من قال بطلانها بغيره بعد الدبغ أو جبهته والأفلا لا يبرأ من أصله عندنا
بطمانته كما يمكن تظهير الثوب ليجوز عندنا بغيره بالبيع فلا سبيل إلى صدقته فلا يبرأ من الأموال ولو تلفه أو تلف ميتة مجلد ما لم يكن عليه
لأنه لا يبرأ لولده بغيره الغاصب بغيره بالبيع عندنا وأما بطلانها بغيره لانه لا يبرأ من الخبز إذا تخللت فمحتمل أن لا يجبر به عندنا من الخبز
لأنه صالما لا يبرأ منه بخلاف الخمر وعلى قولنا بعدم طهارته لم يجبر به عندنا وهو ظاهر وقال بعض من وافقنا أنه يجبر به لأنه لا يبرأ من بيعه في الجنابات لأنه
يجوز بيع الانتفاع به فكذلك قبل الدبغ عندنا وليس بمجبر به عندنا
مسئلة لو تلف خمر أو خنزير أو فلاح كما أن يكون المثلث مسئلا أو كافرا وعلى التقدير
فصاحبها ما مسلم أو كافرا فلا تسلم أو يبرأ أن يكون مسلما فلا ضمان له لانه ما غصبه ملكه ما ولا مال به فيها بالنسبة إليه فلا ضمان له لانه
بأن يكون ناسبا فيجب ضمانه عندنا بالقيمة عندنا مسجلة ما به قال مالك أبو حنيفة إلا أن أبو حنيفة قال بضمها بالمثل لأن الخمر مال لهم فهو لو غاب
عما لم يبرأ من أصل الذمة يبرأ من الغاش ومعه الخمر فكيف يبرأ من بيعها وخذنها لم يبرأ من بيعها فثبت أنها مال يجوز لهم بيعها فثبت
بضمن لهم كسائر أموالهم ولأن عقد الذمة عصم أموالهم فاذا تلفت متلف عينا فمؤخرها ضمن كمنش الادعى قد عصم العقد من الذي لا تسلم يمنع من
انلاكها فيجب أن يبرأ منها وقال الشافعى وأحمد لا يضمن المثلث شيئا لاروى جابر بن النبی صلى الله عليه وآله قال إن الله ورسوله يبيع الخمر والبسنة والمغزير
والاصنام وما حرم بهيمة الحرمته لم يجبر بضمته كالبيته ولا من مالهم يكن مضمونا في حوال المسلم لم يكن مضمونا في الذي كالرند ولا من غير متقوم فلا يضمن كلبيته
أما الصغرى فلا يبرأ من مضمونه في حق المسلم فكذلك في حق الذي فان تحريمها يثبت في حقها وأخطاب النواهي يتوجه إليها فثبت في حقها في حق الآخر
الكبرى ظاهرة والمحدث لا دلالة فيه على المطلوب بل التحريم لا ينافي الضمان وكذا ما ذكره هذا إذا كان الكافر مستترا وما ان ظاهره وأظهره فثبت
فلا ضمان على متلفي حج أن يكون المثلث مسلما وصاحبه كافرا فثبتنا بضمها الذي مستتر بها غير متظاهر بها وبه قال مالك أبو حنيفة وبضمنها
عندنا وعندنا في جنبة ما تقدم من أن امرأنا بقريرم على معتقدهم ولا يصح هنا أن يضمن المسلم بالمثل لأنه لا يثبت مثل الخمر والخمر ذمته لا يبرأ من مال
وأما إذا تظاهر الكافر بها فانه يجوز للاف من غير ضمان لأن الشرع إنما الزمنا أقرامه عليه وانما مع الاخفاء فلا يبرأ من مالهم فيها الزمنا تركه وما أظهره من
ذلك فلا يمكنهم منه فان كان حرا جازا أو أمة وان أظهره أو صلبا أو طبورا جازا كره وان ظهره أو كرهه أو بواعد ذلك بمنعونه من الظاهر ما جاز على
المسلمين أن يكون المثلث كافرا وصاحبه مسلما فلا ضمانا لأنه لا قيمة له عند المسلم ولا يحمل له ماله ولا يملك ثمنه فكيف يضمن له القيمة وأعلم أنه لا فرق
بين أن يبيع حبث بجوز الأمانة وجب لا يجوز إذا كانت تحت هذا المسلم وقد وافق الجماعة على أنه لا تراق خمر أهل الذمة إلا إذا تظاهر بأشهرها أو بغيرها ولو
غصب الخمر من الكافر والعين باقية وجب دها ان لم يمتطأها وان غصبت من مسلم وجب دها ان كانت محترمة ولا لا لم يجز دها وبه قال الشافعى لأن باطله
سأل رسول الله عن إتيانهم ورثوا حرامهم بارقتها ولو تلفها المسلم الكافر وهي بيد المسلم أو تلفت عندها لم يبرأ منها أصلا لأن ابن عباس روى عن النبي
أنه قال إن الله تم إذا حرم شأنا حرم ثمنه وإذا حرم الانتفاع به لم يجز ثمنه كالبيته والدم وإن مسكنا في يد حرمنا ردت خلا لزم دها إلى صاحبها لأنها صارت خلا
على حكم ملكه فله ردها إليه فان تلفت ضمنها لانه مالها المضمون منه يدا الغاصب إذا قاها فجنبتها أو تخللت عنده لم يبرأ من دها لانه أخذها بعيد
انلاكها ذوال اليد عنها
مسئلة يجوز كسر آلات اللهو والقمار كالبريط والطبورد والنود والبطون والأربعة عشر والآشبات ذلك كذا صاحب كل الغصب
كالصنم والصليب ولا شيء على كسرها لأنها محترمة الاستعمال ولا حرمته لذلك الصنعة والمهيشة وأختلفت لشافعية في الحد الشرع لا يطاف على وجهه فثبت
لها تكسرها ترضى حتى ينتهي إلى حد لا يمكن اتخاذه محترمة منها لا الأولى ولا غيرها وأظهرها عندنا أنها لا تكسر الكسر الفلاحين نكها تفصل في الحد
وجهان أحدهما أنها تفصل قد رما لا تصالح للاستعمال حرام حتى إذا دفع وجه البريط وتوكل شكل قصعة كفي والثاني أنها تفصل الحد لو فرض اتخاذه محترمة
مفصلها الوصول إلى الصانع التعبد الذي يصل في ابتداء الاتخاذه منها هذا بان يطل باليقن الجرا وكما كانت قبل التالف هذا الأخير قريب إلى كلام الشافعى
وما ذكره من الاقتصار على تفصيل الجرا أو أن تمكن الخشب منه إذا منقعه بده كان يرفع عن المكسرة بطلانها بالكسر لا يكفي قطع الاوتاد لأنها جارية وقطعها
ومن بالغ في الكسر من الشافعية يوفى شبيه أحدهما الصنفان الذي يوجب بد من صنع تلك الآلات لأن من لم يبالغ في الكسر عند حصول المهيشة المحظورة قد
لا يرى تلك المهيشة في ابتداء والثاني في الصليب لا يرضى عن خشية فاذ دفعت حدهما عن الخمر في المعنى للزيادة عليه فاعرفت هذا في إقصاء
الاطلاق على الحد الذي لم يبرأ من حرمها فغلب قيمتها مذكورة الحد الشرع
الباب الثاني في الاعيان المملوكة
مسئلة الاعيان المملوكة
بشرط أن يكون معصومة ولا يضمن مال المحرم ولو تلفه أجماعا والاعيان المضمونة ما حيوان وغيره والحيوان ما أدى وجبره فالاقسام ثلثة الأولى لادنى
الرفق العبد والامرئ مضمون لنفسه والظرف من الرفق بالجنابة كإضمن الحرف وضمن أيضا بالبد العارية ما غصب العبد والامرئ مبد له قيمته لم يجز وأبعد

في بيان منفعة الحر بغيره بالفوت

بما لا ينفصل منفعة وما بين كان بمنزلة ما لو انفصلت منفعة يومين **مسألة** منفعة البضع لا تنضم بالفوت تحت البدل بالانفصال ولو غلبت عليه
 فغيره ونقصت به مدة لم يطأها لم يلزم جرحه عن البضع ولا مهر ولا عقرب بل جرحه الخدمة الفاسدة خاصة وان لم يشترطها والفرق بين منفعة البضع وسائر
 المنافع ان البذل لا تثبت على منفعة البضع الا ترى ان السيد يزوج الامه الموصوبة ولا يجوز ما كما لا يبيها الا ان البذل الغاصب لم ينعين الاستحار والشرع بين
 المحارمة ولو تدعى اثنان كحاج ائمة يدعيان عليها لا بدعي احدهما على الاخر وان كانت عنده ولو اقرت لاحدهما حكم بانها منكوحة وذلك بدل على البذل
 لها وايضا فان منفعة البضع تستحق استحقاقا او تفاديا للمصلحة وسائر المنافع يستحق استحقاقا ملكا ام الا ترى ان من ملك منفعة الاستحار ملكا نقلها الى
 غيره بالتفويض بان يوجر ويغير العوض بان يغير الزوج المستحق لمنفعة البضع لا يملك نقلها لا بعوض ولا بغير عوض وانما اذا فوت منفعة البضع بالوحي ضمن
 به المثل **مسألة** منفعة بدن الحر بغيره بالفوت فلو حر او استعمل في شغل ضمن اجر ثلث اسنوخة منافع وهي متفوتة فله من ضمانه كما
 لو استوفى منافع العبد ولو جسد مدة لثمنها اجرة وعطل منافع فالا ترى ان تضمن الاجرة لان منافع رابعة لما يصح غضبه فاشبهت شيئا به اذا تلفت عليه
 ولان منافع هذه لان الحر لا يدخل تحت البذل منافع بقوت غيبه فلم يجز ضمانها بخلاف الاموال وهو اصح وجبى الشافعية والثاني ان تضمنها لان منافعها
 تنضم بالعدا الفاسد فاشبهت منافع الاموال فمقدومة باجتماع تضمنها كمنافع العبد اما لو منع عن العمل من غير حبس فانه لا تضمن منافع جوارها
 لانه لو نقل بثلثيها لغيره تضمن منافعها كماله ولو حبس الحرفات عنده لم تضمنه لانه ليس بمال ولو حبس عليه ثلثيها لم يلزم ضمانها لان البذل عليه
 والغاصب يثبت به عليه ولا فرق بين ان يكون صغيرا او كبيرا وهذا كذا في حنفية والثاني **مسألة** لو استاجر حرفا في ايجاره اشكال و
 كذا الاشكال لو استاجر حرفا في العمل فمستعمله المستاجر حتى انقضت المدة التي استاجر فيها ممكنا من نفسه هل يقر بغيره
 اكثر الشافعية قالوا ان يوجر ويقتدر الجرة الاجرة بالتمكين وان لم يستعمله المستاجر ومنع الحكم بالقبض منهم فقال ليس للمستاجر الاجرة بوجره
 بتفويض الجرة الاجرة على المستاجر الا بالاستعمال لا بالتضمين مع العمل لان الحر لا يدخل تحت البذل لا يحصل منافع بذل المستاجر وصيانة العبد
 وجوبها ولو جسد فله عليه دخول الحر تحت البذل الاكثر جوارا واجرته الجرة المصلحة **قوله** لو نقل جرحا لصغيرا وكبيرا من موضع
 الى موضع آخر بالغير فان لم يكن له عرض في الجوع الى موضع الاول فلا شيء عليه فان كان فاحتاج الى مؤنة فمضى على الناقل لتقديره على اشكال **مسألة**
 قد بينا ان منافع الكلب الذي يجوز امتناؤه وله قيمة في نظر الشرع مضمونة على الغاصب للشافعية جهان مبيتان على جوار استجاره واما الصبي
 صار الغاصب بالكل المضمون في الغاصب هو اظهر قولي الشافعية لان الغاصب هو الصبي والكل في الصبي هذا يكفي بتمتة عند رساله والناقل
 انتم للمالك كعبد العبد واكتسابه لا من كسبه بل فاشبهه صبي العبد كسبه والوجه الاول لما قلنا من ان الة بخلاف العبد لانه فعله مستقلا لا يربطه
 بين الكلب ذلك اليتم والقوس والشبك فانها الات لا يخفى ذلك لصيد لا يلهي بالصيد بها وكذا الكلب وحكم باقي جوارح الصبي كالهمل الباذل والمقصود
 حكم الكلب في خلافه كما كان في غيره وبعض العامة القوس والشبك والشبكة انما هي افاض طائفة وجهان والوجه ما قلناه من ان البذل لا يملك
 الصبي يحصل بغيره وهذه الة فاشبهه في بيعه بغيره قالوا انه لصاحب القوس والشبك لا نه حاصل به فاشبهه بغيره ملكه وكسبه عبيد وليس بجوارح
 الحصول من الغاصب من الة اذا ثبت هذا فان الغاصب يجر عليه جرة النمل المملوك الات الجوارح والقوس باقى الة لصبي مدة مقامة به وعلى الوجه
 الثاني للشافعية ان الصبي للمالك ففي وجوب الاجرة لزمان الاصطبار وجهان احدهما انه لا يجب له ان كان له كسبه لانه كان له كسبه لانه كان له كسبه لانه كان له كسبه
 ففوت الغاصب له على مالكها والاجر انما هو في مقابل المنافع والمنافع في هذه المدة عابدة الى مالكها فلم يثنى عوضا على غيره كما لو زرع ارض انسان فاجتث
 المالك الزرع بمنفعته والثاني عليه جرة المثل لانه استوفى منافع فاشبهه ما لو لم يصد شيئا ولان المالك بما كان يستعمله فغيره استغنى به فلا تدخل الا
 فيها اكتسب **مسألة** اذا غصب عنها فنفقت كان الغاصب ضمانا للنقص او يبيع مع الارض الاجرة سواء كان النقص بسبب غير الاستعمال كما لو غصبت
 او عبد فان نفقت فتمت باقره بما وبه كسقوط بذر العبد بمرض وكان النقص بسبب استعمال كاذب البس الثوب فالبلاء والجره الواجبة قبل حدوث النقص
 اجرة مثله سلما او لما بعده اجرة مثله عيبا لان كل واحد من نقص الجرح ومضى المدة امام استعمال او يبدون من موجب العوضه فاذا اجتمعوا وجبا معا كما لو فو
 نه بده مدة ثم تلفت فضل الشافعية هنا فقالوا ان كان النقص بسبب غير استعمال كما لو سقطت بذر العبد باقره سمانه ونقص الثوب بشرو وجب له الارض
 مع الاجرة والاجرة الواجبة لما قبل حدوث النقص اجرة مثله سلما او لما بعده اجرة مثله عيبا ان كان النقص بسبب استعمال فوجبها اصحابها عند المتيقن
 ايضا كما لو حصل النقص بسبب آخر والثاني انه لا يجب الاكثر الامرين من اجرة النمل او ارض النقص لان النقص انشاء من الاستعمال وقد قول الاستعمال
 بالاجرة فلا يجب ضمانه الاخر ونحن نمنع ذلك فان الاجرة لو تجب بالاستعمال وانما يجب لفوت المنفعة على المالك لا ترى انها تجب ان لو يستعمل فانه لا يجب
 لشي واحد كذا تجب الاجرة وان لم تفتك الاجراء وان لم يكن للتصويب اجرة كسب غير محظوظ ولا جرة له على الغاصب وعليه ضمان نفسه لا غير **مسألة**
 اذا غصب عينا فقدر ردها كعبد ابق او دابة شرود او غصبت عنه ولم يتمكن من استجائها وجب عليه دفع القيمة الى المالك على اثناء اثناء الله للعلو
 بين المالك وبينه فله جرة المثل المدة التي مضت قبل بدل القيمة وهل يلزم له اجرة لما بعد ما الا ترى ان وجوبه بحكم النصيب وانما وجبت القيمة
 للعلو فله فخص الاجرة لفوت المنفعة ولان العبد باقية على ملكه والمنفعة له وهو اصح وجبى الشافعية والثاني انه لا يجب الاجرة لان القيمة لا تخوفه فانه
 منزلة المقتوف فكان الغصوب اليه ولا نه استحقاق لا شقاق ببدل الذي قيم مقامه كسائر ما عداه والوجهان جهان ان ان الواجب له ما حصله بعد دفع القيمة
 هل يكون مضمون على الغاصب انه هل يلزم مؤنة ردها وان جناية الا بوقه اباقره هل يتعلو ضمانها بالغاصب لو غصب الغاصب لعبد الغصوب
 الى مكان بعيد وعسر ردهه وعسر القيمة طرد بعض الشافعية بخلاف الاحكام المذكورة فغيره منهم من قطع بوجوب الاجرة وثبوت سائر الاحكام والفرق
 ان من غصب باختياره فهو باق في يده ونصير فلا تقطع عدايق الضمان بخلاف الا بوقه الواجب قد عرفت ان الاعيان اما
 مثلية او غير مثلية فهنا جهان **الاول** في المسائل كل من غصب جارية رده على المالك سواء طالب المالك بوجه او لا ما دامت

ملا يثبت على
 ما في يده

فأما

هو الاستغناء به

شبهه

باقية بلا خلاف لقول النبي صلى الله عليه واله الى اليه ما اخذت حتى يؤدب كان حق الغصب منه متعلق بما له ولا يتحقق ذلك الا بوجه فان تلفت له من قبل
الرجوع عليه فلا بد ان يراد منه من سبيل دفع المخرج ولا سبيل الى ملك الا بوجه ما يشاء به اذا الغرض اكل اصل الماله لما يتعلق بالجزئيات لا الغرض الشاغل
حرقه ببلده وهو ما يقوم مقامه الماله لقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ثم ينظر فان كان من ذوات الامثال وجب في المثل لان
المثل اقرب الاشياء اليه من القيمة وهو ما يلى من طريق الصورة والمشاهدة والمعنى واما القيمة فانها مماثلة من طريق الظن والاعتقاد فان كان ما هو من طريق
المشاهدة مقدم كما تقدم النص على القياس عند القائلين به لكون النص طريقه الادراك بالسمع والقياس طريقه الظن والاعتقاد فان لم يكن مثلهما
فتمتد قول اكثر العلماء وحكي عن عبد الله بن الحنبل الغنوي انه يجب في كل شيء مثلهما ردت عايشة قالت رايته صانعا مثالا حقه صنعت مطعما فبعته الى
رسول الله فاخذته الاكل فكسرت الاناء فقلت يا رسول الله ما كانه ما صنعت فقال نامثل الاناء وطعام مثل الطعام والاكل الرعدة عن الغيرة وعن
ان اسارة كسرت قصعة اخرى فدفع النبي قصعة الكاسرة الى صاحبه المكسورة وجلس المكسورة في بيته وهو محمول على جواز ذلك لراعيه قد علم النبي ان
ذلك وان المشقة تحقت بذلك فنها ما ومع ذلك فهو معارض ما روي عن النبي انه قال من اعتق شرا كان عبد قوم عليه قيمة العدل فامر بالتقويم فخصه
الشريك لانها متلفة بالعتق ولما لم يامر بالمثل لان هذه الاشياء لا يثنى اجزاؤها وتفاوت صنعاتها فالقيمة فيها العدل واليهما القريب فكانت ذلك مشقة
قد بينا ان المثل يضمن مع تلفه بمثله كالداهم والدنانير والحبوب الادمان قال ابن عبد البر كل طعام من مأكول ومشروب يجمع على ان يضمن مستهلكه
مثله لا بقيته ولما سار الكيل والموزون فانها مماثلة عندنا تضمن بالمثل ولو كان فيه صناعة كقول المحدثين والخاسر الرصاص والاولد والالات
والحمل من الذهب والفضة والنسج من الحرير والكتان والقطن والصوف الشعر المغزل فمن ذلك الاقرب بضمن بالقيمة لان الصناعة تؤثر في قيمته
مختلفة بالقيمة فاشبه غير الكل والموزون وقال بعض العلماء ان النفقة والسبكه من الامان والعتك الرطب الكثير بضمن بالقيمة والوجه الاول
مسئلة اذا غصب عينا من ذوات الامثال تلفت به او اتلف بها والمثل موجود فلم يبدل حتى يقدح في عند القيمة لتعدد المثل فاشبه المثل
الراعي من القتل ان لا يوجد ذلك لبلد وما هو اليه فاذا لم يفيض القيمة وقت الاعواز حتى مضت مدة مختلف فيها القيمة وجب عليه القيمة يوم الامان
لا يوم الاعواز ولو اعوز تخم كالحاكم بالقيمة فزادت ونقصت لم يلزم ما حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في القيمة ما هو المثل وقال الشيخ فيكون
له المطالبة بقيمة يوم القبض ولا اعتبار بحكم الحاكم ولا في القيمة عشرة اوجاجها ان القيمة من يوم النصيب التلث اعتبارا بزيادة قيمة المثل
بعد تلفه كالتقويمات لان المثل جارية الوجوب تجري التصرف فاذا تعدد صارت ثمة تلف المصوب المتقويمات وجبت قيمته وجب كثر ما كان من جهة الغصب
الرجوع لتلف وثابتها انها القيمة قيمة من وقت تلف الغصب الى الاعواز ولا المثل هو الواجب انما يفتد بعد الوصول اليه فينظر الى قيمته من وقت
الى التقدرد وما يبنى هذا الوجهان على ان الواجب عند اعواز المثل قيمة المصوب لانه الذي تلف على المالك او قيمة المثل لانه الواجب عند التلف انما وجبت
القيمة لتعدد وجهان لبعثنا افعية ان قلنا بالاولى ليعتبرنا بالاقصى من الغصب وقت تلف الغصب كالمثل لا يقطع بالاعواز الا ترى ان الغصب منه لو صلب
وصواله عند ثم المعيرة اقصى القيمة من يوم الغصب الى الاعواز لان وجود المثل كبقاء عين الغصب ومن حيث كان مملوكا وانسلم المثل كما كان مأمورا
بردا العين فاذا لم يفعل غرم اقصى قيمته في الدين كان التقويمات تضمن اقصى قيمتها لهذا الغرض لا نظر لما بعد انقطاع المثل كالنظر لما بعد تلف
المصوب المتقوم ورايها اقصى القيمة من وقت الغصب الى وقت تقويم القيمة والمطالبة بها لان المثل لا يقطع بالاعواز الا ترى ان الغصب منه لو صلب
المثل ملك المطالبة به وانما النصيب القيمة عند تقويمها هذه الاوجه الاربعة هي المذكورة في الكتاب خامسها انها اقصى القيمة من وقت انقطاع المثل
الى وقت المطالبة بالقيمة لان الاعواز وقت العدول الى القيمة فقبل الاقصى من يومئذ وسادسها انها اقصى القيمة من وقت تلف الغصب الى وقت المطالبة
لان الضمان يومئذ يجب سابعها ان الاعتبار بقيمة يوم الذي تلف فيه الغصب ثامنها ان الاعتبار بقيمة يوم الاعواز لانه وقت العدول الى القيمة وثا
وبه قال ابو حنيفة ومالك ان الاعتبار بقيمة يوم المطالبة لان الاعواز يظهر ويحقق وقد يبدل لفظ المطالبة بالتقويم بالحكم بالقيمة والمرجع بهما
شي واحد وعاشرها ان كان منقطع في جميع البلاد فالاعتبار بقيمة يوم الاعواز وان فقدت تلك القيمة فالاعتبار بقيمة يوم الحكم بالقيمة وفي بعض
المعبر قيمة يوم اخذ القيمة لا يوم المطالبة ولا يوم التلف قال ابو حنيفة الاعتبار بقيمة يوم المطالبة والقبض هو الوجه عندى فقال احمد والوجه الثامن
غصب مثلهما فتلث المثل مفقود فالقياس ان وجب على الوجه الاول والثالث اقصى القيمة من يوم الغصب الى الثلث على الثاني والثالث من يوم
وان يعود الرابع والسادس والسابع مجازها وعلى الخامس اقصى القيمة من يوم التلف يوم التقويم وعلى العاشر ان كان مفقود في جميع البلاد وجب قيمة المثل
فقيمة يوم التقويم ولو تلف مثلهما على انسان من غير غصب اثبات به عليه وكان المثل موجودا فلم يبدل حتى فقد فعلى الوجه الاول يجب قيمة يوم التلف وعلى الثالث
والثالث اقصى القيمة من يوم التلف الى الاعواز وعلى الرابع من يوم التلف الى التقويم والقياس عودا لوجوه السابقة ولو تلف المثل مفقود فالاعتبار
ان ين على الوجه الاول والثاني والثالث السابع والثامن يجب قيمة يوم التلف على الرابع والخامس اقصى القيمة من يوم التلف الى يوم التقويم وعلى
السادس قيمة يوم التقويم وعلى العاشر ان كان منقطع في جميع البلاد وجب قيمة يوم التلف والاقصى يوم التقويم ومما عزمه لنا طيب التلث القيمة كاعواز
المثل ثم وجد المثل قبل المالك والقيمة وطلب المثل الاقرب لمنع لبرائة ذمة الغاصب بالعدول للمثل فلا يعود القيمة مشغولة بالمبدل كما لو صام الفقير
الكفارة ثم استطاع العتق بخلاف ما لو غرم قيمة العبد ثم وجد ان القيمة ليست بدلا عن العبد حقيقة وانما هي ملحوظة للعبودية ولا العبد عين حق
المغصوب منه والمثل بدل حقه ولا يلزم من تمكن المالك من الرجوع الى عين حقه تمكنه من الرجوع الى بدل حقه مسئلة لو غصب عينا من ذوات الامثال
ونقلها الى بلد آخر كان للمالك المطالبة بوجه الى مكانه الاول ولما لا يخذل من المكان الثالث ولان بطلان المثل الاول بالقيمة كحال المحبولة فاذا رده
استرد القيمة التي دفعها الى المالك لانه انما ملكها للمحبولة وقد زالت البراءة لولا تلف في البلد النقول ليه طلبة بمثله حيث ظهر من البلد بن نتج
الطلب عليه بوجه المخرج الموضعين فان فقد المثل غرمه قيمة اكثر البلد بن قيمة ولو تلف مثلهما او غصبه ثم تلف عند في بلد ثم طفر المالك في بلد آخر

القيمة

الحاجة الى

۴۔ بیانِ ضمانِ المثلہ

أركان المالك طالته بالمثل سواء كان له قبله مؤنة أو لا وقال أصحاب الشافعي أن لم يكن له قبله مؤنة كالداهم والدنانير فله المطالبة بالمثل وإن كان له قبله مؤنة لم يكن له طلب المثل ولا للغير تكليفه قبول المثل لما يلزم فيه من المؤنة والضرب والمال المان بغيره قيمة بديل المثل فان تراصبا على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة المثل وحكى الجويني وجهين أحدهما أنه يطالب بالمثل وإن لم يكن له مؤنة وذات القيمة كما لو تلف مثلبا في وقت الرخص وطلب المثل في الغلاء وهو الذي اختاره والثالث أن كان قبله ذلك البلد مثل قيمة بلد المثل أو أقل ما لم يربا بالمثل ولا فلا وعلى القول بالمنع واخذ القيمة ثم زاجا ببلد قبل المالك رد القيمة وطلب المثل فهل كصاحب سرة ود القيمة وبديل المثل منه الوجهان فاما إذا عجزوا القيمة لأعواز المثل ولو قبل المصوب المثل في بلد آخر وتلف هناك أو تلفت ثم ظفر المالك في بلد ثالث فقلنا أنه لا يطالب بالمثل بخير موضع التلف فله أخذ قيمة أكثر البلد من قيمة مسئلة لو عجز المثل في تلف تحت يده أو تلف المثل على غيره وإن لم يكن فاصبا ومضعة عليه ذمت قيمة المثل فيه فله المطالبة بالمثل وإن زادت القيمة فله المثل خاصة ليس له سواء وبره قال القامتو فرقوا بينه وبين الزمان ومعايرته للأول وبين المكان عند القابلين بأنه لا يطالب بالمثل بغير ذلك المكان الأول يمكن فجاز انظاره في الزمان الأول غير ممكن فقدمنا بصورة المثل وإن لم يكن ذلك مثله حقيقة لان الشا في القيمة معتبر في المثليين ولزنا أن نرى في تفاوتها هذا كله فيما إذا أخرج المثل باختلاف الزمان والمكان عن أن يكون قيمة ما يبرأ إذا أخرج كما إذا تلف عليه الماء في مغارة ثم اجتمع على شطرها وتلف عليه جلد الصبي فاجتمعوا الشا فالأقرب أن يجيب على المثل قيمة المثل في تلك المغارة وفي الصبي لا لزوم تصرف المالك بالثلث ملكه بالحقيقة وإذا عجز القيمة ثم اجتمعوا في مثل تلك الصبي هل يثبت الزاد الأقوى عند المنع والشافعية وجهان **مسئلة** لو انتقل المثل من بلد إلى بلد لم يثبت له من المؤنة وإنما عليه أن يؤمنه في مكان العقد في مطالبة البنية بالقيمة نظرا من حيث أنه اعتبارا فان منع فله العزم وطلب ما لم يكن ذلك مكان فذا فرضت في موضع فله أن يأخذ العزم من موضع وليس له مطالبة بغيره غير موضعه ولو اتفقا على ذلك لم المطالبة بالقيمة فان أخذ القيمة عن القرض جاز **مسئلة** الذهب المثل لفضة إن كانا مضروبة فيهما مثلبان بغيره ثا بالمثل وقال الشيخ أنه بضمنا في نقد البلد كما لو تلفت المثل له وإن لم يكن فاضربا فيهما أن يكونا بغيره صنعة كالحلي ولا يكون كالنبراس الأول فاذا تلف حليا ودرهم عشرة وقيمة عشرة من أصل مثله قيمة الصنعة وهي عشرة أيضا وكذلك غير النقدين وإن زاد عن الأصل ربوتيا كان وعجز ربوتيا لأن للصنعة قيمة تظهر لو أن يكت عدوا أو لو عجز عصب لو كانت الصنعة محترمة لم تصف في الشافعية وجهان أحدهما أنه بضمن العين بوزنها من جنسها والصنعة بغيرها من غير جنسها سواء كان ذلك نقدا للبلد أو لم يكن لأنه لو ضمن الكحل بالحسن نقلا عشرة بعشرين وذلك باء وهو ثم وأصحها عندهم أنه بضمن الجميع بنقد البلد وإن كان من جنسها فلا يلزم الربا وإنما يجزى في العقود لآلة الغرامات ولو كان هذا إذا كان الأول أيضا وبإفان كان لا يقابل بربا بدينار لا يقابل بدينار بدرهم ودرهم ولهم أيضا وجهان أحدهما أن العين بضمن بوزنها من جنسها الصنعة بنقد البلد كما لو تلفت لصنعة وحدها محل بضمن بنقد البلد سواء كان من جنس الحلي أو غير جنسها الثالث فضمن الجميع بغير جنسها عن التفاضل وعن اختلاف الجنس في أحد الطرفين وهو قوله عن ابن جهمير ولو تلف بين الذهب والفضة فيبي على أن تأخذها للاستعمال فل هو جاز أن قلنا فمروا كما لو تلف حليا وإن قلنا لا فهو كذلك ثالثا ما لا ينفك عنه وإذا تلف ما لا صنعة بغيره كالنبراس السبك بغيره بالمثل لأنه من ذوات المثل لتساوي الأجزاء ولكل الغيبة قولان أحدهما أنها مثلبان فيض منها بالمثل الثالث بضمن قيمته بنقد البلد سواء كان من جنسها ومن غير جنسها كما هو التقويمات لهم وجه آخر أن لا يركن إلا إذا كان نقدا للبلد من جنسها وكانت القيمة من بدل على الوزن في يقوم بغير الجنس بضمنه وفرقوا بينه وبين ما فيه صنعة بان الزايد هناك يقع في مقابلة الصنعة فلا يورى إلى الربا وهذا لا قيمة للصنعة قبل الزايد **مسئلة** إذا تغير المصوب بعد الغاصب من حال إلى آخرى فم تلفت عنده فاما أن يكون متقوما الحال الأول مثلبا في الثانية أو بالعكس أو يكون مثلبا فيهما أو متقوما فيهما فالأقسام أربعة الأولى أن يكون متقوما في الحالة الأولى خاصة كما لو غصب بطننا من متقوم فضا من ثم تلفت عنده فالوجه أن عليه الأكثر من قيمة الرطب ومثل العرقان الرطب لو كان أكثر قيمة من قيمة التمر حتى وجبنا التمر وقيمة التمر تضيق الزيادة التي استحقها المالك عليه ولو كان التمر أكثر قيمة وجب عليه التمر لأنه مثله وهو أحد وجوه الشافعية والثاني أن المالك يجبر بين أن يأخذ مثل التمر في الحالة الثانية كالو غصب بطننا من ثم تلفت له بغيره عند أو جعله خيرا أو أكله وقلنا لا مثل اللدقيق والخبز كما هو قول الشافعية وأغضب منه متروا حتى منه المثل بالماء عندهم أو أخذ من المكان ثوبا أو عجز بذلك عن كونه مثلبا فالعين وجبوا المثل في الأول من الشافعية وأجوبه هنا فضمن الخنطة والسكر الكاثر وعلى الأخران كان التقويم أكثر قيمة عن غيرها والأعزم المثل قال بعض الشافعية أنه بغير ما تصفى القيمة وليس للمالك مطالبة بالمثل لأن التلف حصل متقوما وعلى هذا فاقابل من غصب خنطة في الغلاء وبقيت عنده إلى التلف عجز المالك وقت الرخص فغرم المثل أو القيمة فالصواب عندهم أن يقول تلفت وهو خنطة عجز المثل وإن صادرت إلى حالة التقويم ثم تلفت القيمة ولا يصح إطلاق الجواب بالمثل ولا بالقيمة الثالث أن يكون مثلبا فيهما كما لو غصب سنا وأخذ منه شبرا ثم تلفت عنده ضمن أكثر ما قيمة فان تساوى بقيمة تخير المالك في أيها شاء وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم بتخير المالك بغيره ما شاء منها وهو صواب بل إن الرابع أن يكونا متقومين ويجب بغيره القيمة كالحلبي **مسئلة** إذا تلف المثل وجب عليه تحصيل المثل فإن وجد بهن المثل وجب عليه شراؤه بالمثل وإن لم يجد إلا بأزيد من ثمن المثل ففي الزايد يحصله اشكال ينشأ من أن الموجود بأكثر من ثمن المثل كالمعدوم كالرفقة في الكهانة والحلبي ومن أن المثل كالعين رد العين واجب أن يلزم في مؤنة اضاعت قيمته وللشافعية وجهان أحدهما الأخير مما يمكن الفرق بين المثل والعين بأنه تعدد في العين دون المثل فلا يأخذ المثل حكم العين **البحث الثاني** في غير المثل إذا غصب عينا البش من ذوات المثل وجب عليه ردّها ما دام ما بقيت صفاتها فان تلفت عند الغاصب أو تلفها قال الشيخ أنه بضمنها الغاصب أكثر القيم بوزن الغصب يوم التلف بغير الشافعي لأنه حال زيادة القيمة غاصب مطالبا بالرد فاذا لم يرد ضمن بدله وقال أبو حنيفة بغيره بغيره يوم التلف لأن زيادة السوق لا تضمن مع بقاء العين فوجب التقويم يوم التلف وقول ابن جهمير ضعيف لأن لا مشا منه غصب كذا قول أحمد لأن ذلك يرد العين فاذا عجزت فقد ردّها وقول أحمد لا بأس **مسئلة** لو غصب بطننا من ثم تلفت في غير ذلك البلد واختلف قيمة البلد من كان له أكثر القيمتين فلو اختلفا لمقتدان فالأقرب جوب القيمة من نقدا للبلد الذي حصل فيه التلف وأعلم

ولونقضا المقيمه

ان الله راى مكانه

تاریخ

ما قاله علماء

[illegible]

كتاب الغصب

تفاوت القيمة وقد يكون الزيادة ونقصا كما اذا كان العبد واسنة غصبه فلا يكون لا ارتفاع السون وانخفاضه فلو كانت قيمته مائة قبل غصبه ثم غارت بربع
الاسواق الى مائة وخمسين ثم هلك العبد ما بين ولا عبرة بتفاوت السوق بعد التفت ولو تكرار ارتفاع السوق وانخفاضه لم يضمن كل زيادة وانخفاض الاكثر
ولو اختلف متقوما من غير غصب ضمن قيمته يوم الاطلاق فان حصل للثمن قبل بيعه وسراية واختلاف القيمة بذلك لمدة كما اذا جنى على جبهة قيمة مثلاً
يومئذ مائة ثم هلكت قيمة المثلث سنون لزمه ما لا نانا اذا اعتبرنا الاقضية البدا العارية فلان يغيره ليقول ان ثلاث وثلاثين قال ابو حنيفة
نعتير قيمته يوم الغصب على ان لا يبدل غير مضمونة وقال احمد نعتير قيمته يوم النقلة اكان التفاوت لا اضطراب لاسواق مسئلتان لو غصب عينا باقية
شترت او ضلت او غيرها الغاصب غصبها فبائعها ان يضمنه القيمة في الحال المحبولة ولو زور الضرر والاقتناء باقضى القيمة من يوم الغصب الى يوم الخطا
وليس الغاصب بالزمر في القيمة لان قيمة المحبولة ليست حقا ثابتة في الذمة حتى يجبر على قبوله ولا يراد عنه بل لو ابراه المالك عنها لو ينفذ هو قول اكثر الشافعية
وقال بعضهم انها منزلة منزلة الحقوق المستقرة ثم القيمة المحبولة يملكها المالك كما يملك عند التملك بنقد تصرفه فيها لا يملك الغاصب الغصبوب كالا يملك
نصف العبد اذا قطع احدى يديه وعزم فاد اظفر الغصبوب فبالمالك استرداده وبيع القيمة والغاصب منه واسترداد القيمة وهو له حبر الغصبوب الى ان
يسر ما القيمة قال الشافعي نعم كما انه ثبت الحبس المشري في الشراء العائدا لاسترداد الثمن والا فرب عند اصحاب المنع من حبس المشري في الاقرب المنع في الغاصب
مسئلتان قد بينا ان الغاصب ادفع القيمة الى المالك لاجل المحبولة ملك الغصبوب منه القيمة فله ان يصر في بيعه كيف شاء واخر اجبر عن بيعه البيع الجنب
وغير ذلك فلا يملك الغاصب العين الغصبوبه فاذا قد الغاصب عليها بعد ذلك جبر عليه ردّها وها هو قال الشافعي ان الغاصب الغصب ليس سبب المالك
ودفع القيمة لا يوجب له التملك ان يزعم ما نقد عليه ردّه بخبر جبر عن بيعه فلا يملكه بذلك كما لو كان الغصبوب مدبر او قال ابو حنيفة ان الغاصب يملك العين الغصبوبه
فاذا نقد عليها لا يلزم ردّه الا ان يكون دفع قيمته باقية متوليع مع مضمون يكون الغصبوب شتره القيمة واسترجاعها نقل عن ابي حنيفة ومالك انها قالوا لا
المالك بين الغصب الى مكان ردّها فيسردّها وبيع قيمته اياها فيردّ ملكه عنها وتضمن ملكا للغاصب بل يردّها الا ان يكون دفع قيمتها بقوله
مع مضمون لان المالك تملك البديل فلا يبقى ملكه على البديل كالباع ولا يضمن فيما نقد ان ذلك فيه فوجبا في غصب المالك كما لو خطا زنت بين يده والقرى في الغصب
يجوز بيعه وان حق صاحبه انقطع عنه فانه لا يمكن بيعه بحال ليس هذا الجواب بين البديل والبديل لان ملك القيمة كحل المحبولة لا على سبيل العوض
لورد الغاصب الغصبوب ليه ردّها القيمة عليه فلم يحصل في المالك الا في احد ما يجب على الغاصب في العين وما ان كانت ذات ثمن او لا الجرة والتمتع
المدفوعة فان كانت باقية بحالها عند المالك لا فربا نعتير عليه ردّها على الغاصب بعينها لا بدلها لان انما ملكها ملكا مراعيا بسبب المحبولة وقد نقدت
المحبولة فيردّ ملكه من العين قال بعض الشافعية يمكن يجوز للمالك اسما كما هو غرامته مثله اوان ارتفاع على ردّها المثل من بيع الغصبوب
ولو اختلف القيمة فان كانت متصلة ودها مع الزيادة وان كانت منفصلة كاللبن والولد لا يجزى هالا انها غصب على ملك المالك انفسا في ملكه وعلم
ان ابا حنيفة وانفقا على ما قلناه من ان الغاصب يملك الغصب في المذبر وفيما اذا غلب في القيمة وغرمناه ما اعتبر به ثم تبين عند الظفر الغصبوب
اكثر واعلم ان ضمان المحبولة ثابت في كل مضمون حرج من يد المالك قد زورده واعلم اننا قد بينا ان منافع الغصبوب مضمونة فلو كانت الجرة في مئة الغصبوب
ضمن كل زمان لمدة بالجرة المثل فيه فلو كانت الجرة الثلث حال الغصبوب عشرة وفي الناف خمسة عشر وفي الثالث عشر من وهو ظاهر وجوه الشافعية وهو محكي
اخر ان اختلفت من بعض بالاكثر في جميع المدة والثلث انها تضمن في كل مخرج اوقات المدة بالجرة مثله ان كانت الجرة في اول المدة اقل وان كانت الاول اكثر من الثاني
في جميع المدة لانه لو كان المالك يده لا يمكن ان يكره به بل في المدة والعتد الاول الفصل الخامس في باحثة اثنان الاول غصب العبد
اذ غصب عبدا وقيمة يوم الغصب عشرة مثلاً فودها بحالها من غير نقص في قيمتها ولا في صفاتها لكن ضاقت قيمتها يوم الرخاء فلا يبقى عليه هو قول
العداء لان الغاصب انما هو وعبات الناس لا شيء من الغصبوب بخلاف ما اذا تلفت فان الواجب به ان لا يبدل فوجب الاكثر لكونه مائة وبالرد في تلك الحالة
واذا كانت العين باقية فالواجب ردّها وقد في بركة العين في ثمنه من مائة فوجب ثمنها فلهذا ضمن اكثر مما كانت قيمته وهذا لا يجب في ثمنها
قال ابو ثور وان المالك يرجع بنقص القيمة السوية وتفاوت الاسعار لان كل ما يضمنه اذا تلفت العين يضمنه اذا ردّها عما كانت في الفرق ان المثل في ثمنه
عين منها يجب ثمنها بخلاف مثله ان بعض الشافعية وافق ابو ثور في ذلك ابو ثور وان كان ما خلا في صنعة اصحاب الشافعي فلهذا ذهب ابو حنيفة الى ان
وجها لاصحاب الشافعي لكن بعضهم وافق سبب الغاصب فو قد تلك الزيادة باقمة البدا العارية النظر الثاني في نقص الاجرة مسئلة
الغصب عتدا وحصل منها نقص عين منها وجب على الغاصب ان ينقص رد العين سواء كان الارش قد اقبل او اقل كالوقوف على العبد او دفعه
على الاقوى لما تقدم خلافا للمخرج حيث سوى بين الغاصب كما في انه يجزى المالك بين دفع العين والمطالبة بقيمة ما بين اخذها لم يجز غير ذلك وهو
قول ابي حنيفة واختاره ذهب الى الشافعي وقد سبق في الفرق بعضهم ان يضمنه معظم منافعها ولا يضمنه بقاها قال الشافعي فقال ابو حنيفة اذا كان الواجب
قدرا القيمة او ثمن الغاصب معظم منافعها بانه كالفرق الثوب لغصبوب خرق او شقة طول او كسر فوام الغلبة وبعضها يمكن للمالك ان يقيم شيئا الا ان
يترك الغصبوب لبيد وكذا لو ذبح الشاة او صنع الثوب بما لا يقبل بعده لونا اخر وهو السواد وليس يجزى لان الاصل بقاء ملك المالك على العبد في بيعه
بانه قد تلفت بجبابته معظم منفعته فكان له المطالبة بالقيمة كالوقوف على شاة له وعطاط لان الشاة قد تلفت باسرها بالقتل فوجب قيمتها الشاة في بيعه
كذلك لا يجزى على مال ارشده ون قيمته فلم له المطالبة بجميع قيمته كالوكان الخرق يسر مسئلة اذ غصب رصنا ونقل التراب عن وجهها كان ذلك الجلب
برده ومطالبة بنقله الى الارض كما كان ميسر على الارض ان كان التراب اضافا فان تلفت لمحق بغيره لوباح او السبول الجارية اجبر على رد مثله المثلث
عليه عادة وصغيرة وهيشة كما كانت انبساط وارتفاع وان لم يربط بالبل الغصبوب من بالو ونظرا ان كان له فيه عرض بان دخل الارض نقص وكان ذلك النقص
يرفع بالورد وينفذ قيمة الارض اذ كان قد نقل التراب الى ملكه فاذا تدفرت به اولى ملكه غيره او شارع مجزى من التفسير الضمان فله الاستقلال بالوردان
يكن ش من ذلك بل نقله الى عوات اوص احد طرف الغصبوب الى الاخر فان منعه المالك من ان يدخل المالك مطالبة بنقل التراب ان قلنا لا فلا رد عين

في رد العين الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب

يختلف ما اذا تلفت
فانه يجب ثمنها

الارض يرد
انما اذا غصب
في حياض على الارض
او في ملك المالك من الارض
او في ملك المالك من الارض
او في ملك المالك من الارض

ان

نویارنا بحی علی الغاصب الغرامات

[illegible]

الغمامة

۲۰

بالتقية

وَقَدْ عَمِلْنَا
أَمَّا جَمْعُ التَّوْحِيدِ

ولا يكون مغفلاً غافلاً
مبهتاً محملاً

نے بیاض حیاتِ الغضب

[illegible]

فَالْمَبْرُورَةُ

السُّوْقُ فَعَلِمْتُ

مجلس

فتا

اوپر : فائنل
نیچر : ۳



في بيان مسائل النقص

أكثر ما ينقص من القيمة فهل يطالب الغاصب بالزيادة على ما نقص من القيمة الأقوى ذلك من كان المالك يطالب الغاصب بالزيادة والعرض على الجاني والمشاغبة
 فيما إذا سقطت بدو بغيره فلو كان الأصح أنه لا يطالب هذا الغاصب من أن لا يطالب بتردد وادعاء إذا سقطت بدو فضاها أو حلالا بغيره السقوط بغيره من حيث
 تلف بلا بدل وبغيره من حيث حصوله بالاحتيا ولو غصب عند اقتطع لزيد فلهذا لا ينقص من مال الجاني قطع بدو والغاصب يحصل النقص
 في بدو فان ضمن الجاني فله تقسيمه نصف القيمة لا غير ولا يرجع على الحد لأنه لم يضمنه أكثر ما وجب عليه ويضمن الغاصب ما زاد على نصف القيمة ان نقص من النصف
 ولا يرجع على الحد ان قلنا ان ضمن الغاصب الجاني لا يرجع الغاصب على الجاني لان التلف حصل بفعله فاستقر الضمان عليه وان قلنا ان ضمن الغاصب ما نقص فلهذا لا يبعد
 الغصب الجاني بغيره من نصف القيمة ويخرج الغاصب على الجاني لان التلف حصل بفعله فاستقر الضمان عليه وان قلنا ان ضمن الغاصب ما نقص فلهذا لا يبعد
 باكثر الامر بان ما وجد بدو في حكم الموجود من ثم يرجع الغاصب على الجاني بنصف القيمة لانها ارش جنايته فلم يجب عليه أكثر منها **مسألة** لو جنى
 جناية المصوب الجاني عليه بدو الغاصب ان اقبل العبد المصوب انما ثم قتله بدو الغاصب عبدان فله المصوب منه ان يقتل بسقط بغير الضمان
 من الغاصب بطل حق بدو فله المصوب لان العبد الجاني انما لم يحصل له عوض ببيع حق الجاني نعم لو كان المصوب قد نقص عند الغاصب لم يرجع
 عيب بعد ما جنى فلا يبرأ الغاصب عن ارش الجاني ذلك لنقصا ولولي من قتله العبد بدو وان عرض الغاصب الجاني فاداه اقص المصوب منه الارش لا يرد
 المقابل للارش كان مفتوقا عند الجاني ولو لم يقتل المصوب بغيره بل عطل على مال وكانت الجناية موجبة للمال تحكم بغيره واخذ المال على ما مر من الجناية عليه
 من غير جنايته منه ثم اذا اخذ المال كان لونه من جنى عليه عبد التعلق به لا بدلا الجاني على مؤثرهم فاذا اخذوه رجوع به المصوب منه على الغاصب بغيره
 لانه اخذ منه بسبب جنايته مضمون عليه وبطل ما اخذ ثانيا على ما مر نظيره **النظر في مسائل النقص** **مسألة** لو غصب عبدان
 ستمائة نصت بغيره او كان شابا فاضا رشيحا او كاشا بجارة تامه فاقطع ثديها وجاب من النقصا ولا يعلم بغيره خلافا لو كان العبد مراه فثبت الجناية
 فنقصت قيمته وجب ضمان نقصه وبيع قال الشافعي لا يرد له من النقصا في القيمة بغيره بغيره صورة النقصا وقال ابو حنيفة لا يجب ضمانه لان النقصا
 لا يقصد قصد اصحها فاشبه لصناعة المحرمه ومنع عدم قصد الصبح لا مكان تعلق الفرض بالقرين على المحرمه والخلق الجيد والنجال **مسألة**
 لو غصب عينا فقبضت عينا غير مستقره ونقصت نقصا مبررا ولا يزال يزداد الى الطار كالموئل المنطوق يمكن فيها العوض فبغيره فاداه او عرض رشيح
 تلفه او اخذ من الحطة المصوبة بغيره او غصبته وسوس بدو ثم اوسمنا واداه فبما اخذ منه عصبه قال الشافعي يضمن الغاصب الشئ ان كان مثليا ولا
 في القيمة لانه لا يعلم قدره فنقصه فجعله كالمالك ان مشى على التلف فلهذا لو لم يكن له المصلحة كانه مالكا وهو اظهر من قول الشافعي ذكره الام والقول
 اخر انه يرد مع ارش الجاني وليس للمالك سوى ذلك فهو حسن ولا صاحب الشافعي لم يفرق بينهما اثبات لقول من رجع النقصا القياس على العبد فلهذا لا يرد
 ستمائة له والطريق الثاني التقطع بوجوب الشئ والقيمة وجعله كالمالك لانه قول اخر انه يجزئ المالك بغيره وبين ان بغيره بدل له من شئ او قيمته ويجعله كالمالك
 لان ارش النقصا الساروخا كاد ينضب فلهذا ان يكون بغيره موزن الاطلاع عليه وهذا القول يتخير المالك كالتوسط بين القول بان كالتلف في الشئ او
 القيمة وبين وجوب بدو مع الارش بغيره قول تابع انه يتخير الغاصب بين ان يسكنه وبغيره وبين ان يرد مع ارش النقصا فلهذا اقول ان بغيره اقيم بغيره كالمالك
ب رده مع ارش النقصا يتخير المالك في تخير الغاصب فلهذا القول الاول للمشاغبة رجحان ان الحطة المبرورة لمن يكون احدهما يتبقى للمالك لا يرد
 العبد ان قاطع الوضوح بغيره هو لا يظهر بالمثل وان المالك يكون اولى به والثاني انها تصير للغاصب هو الذي يقتضيه مذهب الشافعي فلهذا اقول ان بغيره
 بما فيه كماله لا يحق له ان يحق للمالك في حق المالك لو ملك لو كان المالك بغيره ما اخذ منه ما افكدا ما واذا حكمنا بغيره لاداء مع الرد فاما بغيره ارش
 عيب سار وهو اكثر من ارش العيب لواقف قال بعض الشافعية ان ذى الحاکم ان يلم الجميع اليه فعل وان ذى سلم ارش النقصا المتحقق في الحال لا يرد
 الزيادة الى ان يتفرضا بغيره وفيه توقف بعضهم لان المعقول من ارش العيب الذي شانه السرية وان حاصل في الحال لما المتولد منه فوجب قطع النظر عنه ان
 الكلام في النقصا الذي يقف سريته الى الهلاك فلو نظرنا الى ان تولد عنه منه لا يتفرضا ذلك الى ان يكون ارش العيب سار في تمام القيمة وهو هو على القول
 الاول وقد ينقص بعضهم على صورة التميز فقال ان شاء للمالك ضمن ما نقص الى الان ثم لا شئ له في زيادة فاد يحصل من بعده ما تولد عنه لانه ليس
 فلهذا ان شاء تركه اليه وطالب بجميع البدل والوجود عندى ان المالك ليس له الاسترجاع العيب وارش النقصا الموجود وحالة الاسترجاع ثم ان بقي المصوب
 عند من الغاصب كل عيب يتجدد عليه الى حين التلف ان تلفه واخرج عن ملكه فلا شئ له وقال ابو حنيفة يتخير المالك بين امساكه ولا شئ له او بدله الى
 الغاصب بخلافه لانه لو ضمن النقصا حصل له مثل كثره وزيادة وهو غير جائز وهو ضعيف لان هذا الطعام المتعوض به مال وليس بدله عنه
مسألة لو غصب بئنا نصيب ماء ونعذر تخلفه منه واشتد على النفسا فويزله العيب الذي لم يستقر وحكم ما تقدم من الخلاف وقد تردد
 بعض الشافعية في مرض العبد المصوب ان كان شاعرا عسر العلاج كالسلة والاستفقاء ولم يرتضه الجويني لان المرض لا يورس منه قد يترد والعرض القرض
 في الحطة بغيره الى الفناء لا محالة ولو غصب عبدان احدهما عرض بدو فلهذا لا يرد له من النقصا او غصب جاني بغيره حسانا ثم سمعت ستمائة فبغيره عادت
 قيمته بارتها ولا ضمان عليه لانه لو بدو من الجاني بغيره وجب الضمان لان بدو ولذا لو حلت فنقصت ثم وضعت فزال نقصها لم يرجع
 شيئا فان رد المصوب فضا بمرض او عيب من مفرط او حل فلهذا ارش نقصه ان زال عيبه بدو ما لم يرد وما اخذ من ارش لا يرد بمرض
 بمرض المصوب كذا ان اخذ المصوب واداء رشيح فزال العيب قبل اخذ رشيح فلهذا لا يرد له من النقصا لو غصب شئين بنقصهما التقرب كزوج
 خنث مصرعى ابقتلهما احدى البلية وقيمة التالف ارش نقصهما فلو كانت قيمتهما معا عشرة ثم ردا احداهما فبغيره ثلثه وتلف الاخر لونه بغيره لان
 نقص المصوب قد تلف الباقى نقص بغيره قال اكثر الشافعية ولم يرجع لونه الا لولا لقيمة البقية مع رد الباقي كانه لم يتلف احد شئين بخلاف نقص العيب
 فانه لو بدو من المصوب عيبين لا يضمنه من اوتى مائة كان الانتفاع به وهذا هو الموجب لنقص قيمته وهو حاصل من جهة الغاصب فيبقى ان
 يضمنه كالونوت بغيره او يضمنه وان تركيبا بغيره فلهذا لو تلف احداهما خاصة وتلف تحت بدو وكانت قيمة المجموع عشرة وعادت قيمة البلية
 خاصة احداهما او غصب

كفمان

او غصب

الساروخا
العيب

برى او ايسر عنه
 كذا في التوفيق الذي يقتضيه الشافعي
 لو غصب عبدان احدهما عرض بدو فلهذا لا يرد له من النقصا او غصب جاني بغيره حسانا ثم سمعت ستمائة فبغيره عادت
 قيمته بارتها ولا ضمان عليه لانه لو بدو من الجاني بغيره وجب الضمان لان بدو ولذا لو حلت فنقصت ثم وضعت فزال نقصها لم يرجع
 شيئا فان رد المصوب فضا بمرض او عيب من مفرط او حل فلهذا ارش نقصه ان زال عيبه بدو ما لم يرد وما اخذ من ارش لا يرد بمرض
 بمرض المصوب كذا ان اخذ المصوب واداء رشيح فزال العيب قبل اخذ رشيح فلهذا لا يرد له من النقصا لو غصب شئين بنقصهما التقرب كزوج
 خنث مصرعى ابقتلهما احدى البلية وقيمة التالف ارش نقصهما فلو كانت قيمتهما معا عشرة ثم ردا احداهما فبغيره ثلثه وتلف الاخر لونه بغيره لان
 نقص المصوب قد تلف الباقى نقص بغيره قال اكثر الشافعية ولم يرجع لونه الا لولا لقيمة البقية مع رد الباقي كانه لم يتلف احد شئين بخلاف نقص العيب
 فانه لو بدو من المصوب عيبين لا يضمنه من اوتى مائة كان الانتفاع به وهذا هو الموجب لنقص قيمته وهو حاصل من جهة الغاصب فيبقى ان
 يضمنه كالونوت بغيره او يضمنه وان تركيبا بغيره فلهذا لو تلف احداهما خاصة وتلف تحت بدو وكانت قيمة المجموع عشرة وعادت قيمة البلية
 خاصة احداهما او غصب

كتاب الغضب

[illegible]

۱۔ سائر احکامات بارہ المغصون

فان من
نفسه
احد من
القدوس
الشاهد
تجلى
لا
صاحب
شيء

كتاب الغصب

فلا يجوز على قلعه على وجهه بغيره كما لو كانت الارض مستعارة او مشفوعة بخلاف الشراء لان مدة طول ولا تقبل متى قلع من الارض فانتظاره يؤول الى ترك الاستعمال
وتأول قوله في الغرض بالحق بان مخصوص النخل في الغرض من حديد في الزرع فيجمع بين الحديثين وعلى كل من ماني موضع وماتناه اتمح لان قوله ان في
ارض الغير بغيره فلا يجوز ارتكابه فاذا كان الغاصب متبعاً باقلا فارق بين القليل والكثير فحقه والحد من محول على الارض في الزرع واصناف الزرع انهم
لمحصوله في دونهما اذ عرفت هذا فان دوى المالك بترك الزرع للغاصب باخذ منه ليرة الارض فلهذا لا يشغل الغاصب بما له في المالك صاحب ليرة كالمورد
في الدار طعاما او لاجل احتياج في نقله الى مدة وان اذ اخذ الزرع لم يكن له ذلك عندنا خلافا للائمه فان لم يملكه عندنا كما باخذ الشئ من ثمره بغيره
وفيما يرد على الغاصب لا حمد وادان احد في حق الزرع لا يترك عن الزرع فيقتدر ببقية كالمالك لان الزرع للغاصب حين ارتاع المالك عند بليلته
لو اخذ قبل ارتاع المالك لم يكن ملكا له ولو لم يكن له ملكا باخذ من ملكه فيكون اخذ المالك له ملكا لان بعضه فيجب ان يكون له بقية كالثقل في الشئ ويحجب على
الغاصب ليرة الارض الى حين تسليم الزرع لان الزرع كان محكوما به وقد شغل ارض غيره والثانية ان يترك على الغاصب ما انفق من اليد ومثله الزرع في حوز
السقي وغيره لقوله ردواعلي ببقية وقية الشئ لا يمتنع فلهذا والكل عندنا بطريقه قال الشافعي **مسألة** لو كان الزرع ما تبقى اصوله في الارض بغيره بعد الزرع
كالزيتون والكرات والغصن فللمالك اذا التزم الزرع المالك بالارض وحمل الحفر والاجرة وبه قال الشافعي وعندنا لا يحتل ان يكون حكم الزرع لا يترك لغيره فلو كان
الحظيرة والشجر واحتمل ان يكون حكمه حكم الغرس لبقوله اصله لو غصب ارضا فغرسها فانما توت فان ارتاعها المالك بعد ان اخذها الغاصب فلهذا
وكذا ان ارتاعها والشجر فيها لانها ثمره بغيره فكانت له كما لو كانت ارضه ولا يمتنع اصله يحكم بغيره للغاصب فكل من له الاغصان والودق وقال بعض العامة هي ملك
الارض لان ملكها في الغرس وعن احمد واثبت ان الغاصب اذا غصب ارضا فغرسها فللمالك الارض وعليه من الثمرة ما انفقه الغارس من مؤنة الثمرة لان الثمرة في بعض
الزروع فكان لصاحب الارض اذا ادركها بما فيها وهو غلط لمنع حكم الاصل ولا يترك حكم الاصل هو الحق العباس وانما الله للثمن يخص الحكم به ولا يبعد في بعض
ولان الثمرة تفاوت في الزرع من وجهين احدهما ان الزرع يمتد في الارض فكان لصاحبها الثمرة وماء الشجرة لصاحبه الثاني ان الزرع يمتد في الارض مثل الارض
الذي ثبتت منه الزرع مع ما انفق عليه ولا يمكنه مثل ذلك في الثمرة **مسألة** لو غصب بغيره فاقترن الثمرة لصاحب الشجرة لاجل ان لا يترك ملكه وكان الشجر من
ملكه فلهذا وذا فاشبه ما لو طالت اعضاء على الغاصب في الثمرة ان كان باقيا وان كان بالغاصب ليدل وارض فصله نقص وليس له شئ بغيره وليس له شئ
اجرة لان اجرتها لا تجوز في العقود فكذلك الغصب لان نفع الشجر يثبت في الثمرة واخر اجرة قد عادت هذه المنافع الى المالك بشكل ما تقدم من جواز استحقاق الشجر
التياب عليها ولو غصب شجرة فغرسها فللمالك ولدت عنده وبضمن لهما بمثلها لان من ذوات الامثال فكذا اذ ادى ما اشعارها **مسألة** لو غصب
فترك غرسها او زرعها فغصب بذلك كما في ارض الجيرة ضمن ارض النفس والاجرة ولو غرسها او زرعها ضمن الاجرة فان حصل نقص ضمن ايضاً ولو نقصت
الارض لطول مدة الغراس وجب على الغاصب اجرة المثل وارض النفس مع ارض الشافعي قولان هذا احداهما والثاني ان يجزى كغيره من ارضه في ثوب
اذ بلغ الاستعمال ولو اذ صاحب الارض ان يملك لهما او الغراس بالقيمة وينفقها او الزرع بالاجرة فالأولى به لا يوجب على الغاصب اجرة اذ لا يوجب على الاثنا
بيع ملكه وهو ظاهر وجهي الشافعي والثاني ان يجزى على الغاصب اجرة كاستعماله في فان الغاصب متقدم في منع الحكم في الاصل الفرق ان المالك لهما
متمكن من اقلع بل لا يمتنع بخلاف الغير لو اذ المالك الا اقلع فله القلع لانه ملكه فلا يجوز له ان يجرى على اخذ القيمة لانهما معاوضة فلم يجز عليها ان تعاقبا
على تعويضه بالقيمة او غيرهما جاز لان الحق لهما فجازا انما اتفقا عليه ولو وهب الغاصب الغرس والبناء للمالك الارض ليجاز من قلعه فقبله المالك جازا
ان لم يقبله وكان في قلعه غرض صحيح لم يجز على قبوله المتقدم وان لم يكن في قلعه غرض صحيح فملك لان اجبارة عليه جازا انما اتفقا عليه فلهذا وقال بعض
العامة بغيره لان بغيره دفع الخصومة من غير غرض فهو **مسألة** لو غصب رجل ارضا وغرسها فغرس من الغرس فيها فلكل المالك الارض فان طاب للمالك
وفي قلعه غرض جازا فلهذا لان قوت عليه غرضه مقصود بالارض فاجزى على اعادةها الى ما كانت عليه ونحوه الارض وارض نقصانها وارض نقص الغراس
فان لم يكن في قلعه غرض لم يجز على قلعه لانه منصرف فلا يجوز على التسف وقد يفي عن صناعة المالك ولا ينفذ القلع من ضياع ماله فيجوز الاجابة لان الحكم في المالك
الى المالك يتصرف فيه كيف يشاء والحكم للغاصب فيه وان ارد الغاصب قلعه ومنعه للمالك فيجوز له ان يجمع من الغرس في الارض للمالك الغصوب منه فلا
غيره للغير في بغيره لانه ولو غصب رجل ارضا وغرسها فغرس من الغرس فيها فلكل المالك ان يكلف لخرج البذر من الارض وبغيره من الارض وليس للغاصب اجرة
المالك بغيره في ارضه والحكم في البناء في الارض الغصوبة كالحكم في الغرس فيها في التفصيل جميعه واذا كانت الارض ترابا لارض جازا فليس للغاصب
الان يامر المالك بغيره ولو غصب ارضا من شخص وشجر من غيره في الارض الغصوبة فلكل من المالكين المطالبة بالقلع وغرامته على الغاصب عليه الارض في
كل واحد منهما والاجرة لكل واحد منهما اذا كان في الجيرة ولو اثمر الشجر في الثمرة لصاحب الشجرة ولو رضى المالك كان بالابقاء لم يكن للغاصب القلع فان رضى
الارض بالاجرة مع لابقاءه وواقعه صاحب الغرس بالاجرة من ح على صاحب الشجر وفيما قبل على الغاصب **مسألة** اذ غصب ارضا فغصبها او رقبها او طينها
كان للمالك لدارها لينة بقلع الجص والترقيق والطين لا يترك على الغاصب لانه ملك الغاصب يشغل بملك الغصوب منه ولو ترك الغاصب ليدفع عنه كلفه الزرع ويجزى
على المالك بقبوله ان كان يجزى الجص والترقيق والطين حصل منه شئ وهو واحد وجهي الشافعي والثاني انهم ان يجزى بقبوله ولو اذ الغاصب قلعه
فذلك لا ينعين ماله ولا فرق بين ان يكون الممنوع قيمة او لا يكون فاذا نزع ففصلت الدار عما كانت قبل النزوح لانه لو كان الترقيق يحصل مؤنة
لا يحصل منه عين اذ نزع فليس للغاصب نزع ان رضى المالك فلهذا الجبارة عليه الا يوجب ذلك لانه قد تصرف في ارضه فلهذا المالك الزرع بالقيمة
ولا ينفذ يرد المالك بغيره ارض النفس المحاصل باذنته وهو واحد وجهي الشافعي والثاني لا كما في التوبة فصره **مسألة** اذ غصب ثوبا فغصبه بغيره
للغاصب فان كان محاصل من الصنيع متوهمه محصا فالحكم على ما تقدم في الترقيق وان حصل بالصنيع عين مال فان لم يكن فلهذا في ثوب المصنوع
وقال الشافعي في القديم ان الصنيع يصير ملكا لصاحب الثوب كما لو غصب حارطة فغصبها ستردها مولاها سمنه فان الزيادة بمالكها المالك يوزع الغاصب
كذا الصنيع منها لا يمكن نزع من ثوبها كذا ذهب الشافعي خلافاً لما قبل يكون الثوب لصاحبه والصنيع المالك لا ينعين مال له انضم الى ملك

كتاب القصب

لا حلهما ان يكلف الاثر الفصل ولا المتعديان حصل بقصره احدهما لا انتقال العدوان ولو اراد صاحب الثوب بمالك الصبغ بالقيمة فعلى ما تقدم **مسئلة**
لو غصب ثوبا بصفا من شخص واحد ثم صبغ الثوب بغيره لكان الصبغ فان حدث بفعله نقص في مال المالك لا غرم على الغاصب لو زادت القيمة فهو للمالك
شيء للغاصب فيها لان الموجود منه اثر محض وان حدث بفعله نقص في مال المالك لا غرم على الغاصب لو زادت القيمة فهو للمالك
واعلم اننا اذا قلنا في الثوب المصبوغ انه يباع لا يزيد البيع القوي بل الغرض منه ان يباع كان الثمن بينهما ان كسبا بالبيع فلا بحث ولا اهل حجر المتعدي قد سئل
المنع والحلف فيه **مسئلة** اذا غصب ثوبا بقيمة عشرة وصبغه بصبغ من عند ثمنه عشرة وبلغت قيمة الثوب مئتي مائة ففصل الغاصب الصبغ
ونقصت قيمة الثوب عن عشرة لانه ما نقص عن عشرة وكان ما نقص عن عشرة ان فصل بغيره ان طلبه ان فصل لانه لم يلزمه الاقتصار
ولو عادت قيمته مئتي مائة ففصل الغاصب الصبغ على ثمنه واحدة فالثوب بالسوية بينهما كما كان في النقص اذا دخل عليه
وليس على الغاصب غرامة ما نقص مع ذلك العين نعم لو فصل الصبغ بعد زواجه القيمة الى عشرة فصلا الثوب بغيره او بغيره ما نقص وهو خير الثوب
بقيمة القيمة والعبرة الاضحية حشران فصل بنفسه وعشرة ان فصل بطلب المالك **مسئلة** اذا خلط المصنوع بغيره وتقدر العين وكان من الجنس
كما اذا غصب ثوبا خلطه بزيت او خلطه بثلثها او شعير بثلثها فان خلطه باجود من المنصوب فالأثر بينهما ان كان كالماتر في الزيتان بنفسه او بغيره المالك
وايضا لو غصب صاعا من احد صاعا من اخر خلطهما وجعلناهما ما الكين ينقل المالك فيهما الى الغاصب في ذلك ثمنك محض المتعدي وذلك اني لو كان احدهما
ان ينزله للمالك حتى يتمكن الغاصب ان يعطيه قد رخصه من غير البيع والثاني قال في القلبس فيما اذا خلطه بالاجود ثم نزل في قولين احدهما انه كالمالك
حتى يكون للبائع الا المضاربة بالثمن والثاني انها مشتركة في الخلوط ويرجع البائع الى حقه من حيث اختلاف اصحابه على طريقة من اظهرهما اثبات لقولين في الغصب
ايضا ما جعله ما كالماتر في الاصول اليه وايضا فلو قلنا بالثمن لا يحتاج الى البيع وقيمة المهر بينهما كما سئل فلا فصل للمالك العين حقه ولا المثل مع
وجود العين والمثل اقرب الى حقه من الثمن واما الشركة فلا تقاس على مسئلة الصبغ وعلى ما اذا اختلط الزيتان بنفسه او بغيره المالكين والطريق الثاني القطع
بالقول الاول في الفرق اننا اذا لم يثبت الشركة هذا المصطلح للبائع تمام حقه بل يحتاج الى المصطلح بطل يحصل للمالك تمام البطل وان خلطه بغيره
ولهم طريق ثالث وهو القطع بالشركة لان اثبات الشركة اصح من اثبات المالك الى بعض حقه بغيره والى بدل بعضه من غير زيادة نصيب على الغاصب وان
من اقباله الى بدل الكل **مسئلة** لو مزج الزيت بزيت اورد في حقل ان يكونا شريكين كالماتر فيهما بنفسه او بغيره الغاصب كدش وان يكون كالمالك الاول
اقوى في الشافعية منه الطريقان المذكوران في الاجود لكن الشافعي قال في القلبس ليس هذا الا القول بالشركة وخرج فيه قوله اخر فان الشافعي قال في المصطلح
انقلب حتى لا يوجد عين ماله والحاصل في الخلط المطلق ثلثة اوجه للشافعية ثالثها الفرق بين ان يختلط بغير المثل فيكون المنصوب كالصاع او كان
او اوردى او بالمثل فيشتركان فان جعلنا الاختلاف كالمالك فلا غاصب يعطيه منه اذا كان الخلط بالمثل وكذا اذا خلط بالاجود لان الخلوط اخرج من المنصوب
وليس ان يعطيه قد رخصه من الخلوط اذا خلط بالاجود الا اذا وضى فلا ارش له كما اذا اخذ الردي من موضع اخر وان حكمنا بالشركة فان خلط بالمثل
هو ردي في الخلوط وان خلط بالاجود كما اذا خلط صاعا بغيره وهم بصاع بغيره درهما فان اعطاه صاعا من الخلوط اجبر المالك على قبوله لان بعضه
عين حقه وبعضه غير منه والاصح الخلط وقسم الثمن بينهما اثلا فان اراد قسمه عين الزيت على نسبة القيمة فالأولى عندنا الجواز لان القيمة ليست بينهما
عندنا بل هي اقواحق وهو احد وجوه الشافعية والثاني انه لا يجوز لانه يكون قد اخذ بثلثه صاع بجوده شرفا بله صاع وهو ردي والثالث انه يكلف الغاصب
ثلثه صاع من الخلوط لان اكساب المنصوب بغيره الجوده بالخلط لزيادة منصلة يحصل بدل الغاصب في خلط بالاجود كما اذا خلط صاعا بغيره وهو ردي
بصاع بغيره وهو ردي المالك من الخلوط صاع مع ارش النقص لان الغاصب متعدي بخلاف ما اذا خلط المشتري بالاجود في نفس فان البائع اما ان يقبض بصاع
من الخلوط او يضارب مع الغرماء فان اتفقا على بيع الخلوط وقيمة الثمن اثلا تاجاز وان اراد قسمه عين الزيت على نسبة القيمة من الشافعية من جعله
على الخلاف المذكور في طريق الاجود ومنهم من قطع المنع لانه يمكن الرجوع الى صاع منه مع الارش فلا حاجة الى احتمال القسمة المشتملة على التفاضل واعلم
خلط الخل بالخل واللبن باللبن كخلط الزيت بزيت **مسئلة** اذا خلط الدقيق بالدقيق فهو كخلط الزيت بزيت لان الدقيق مثلي وبيد قال بعض الشافعية
وقال آخرون انه ليس بمثل بل هو منقوع فان قلنا ان الخلط هالك فالواجب على الغاصب لغيره وان قلنا بالشركة فانه يباع ويقسم الثمن بينهما على قدر
القيمة فان اراد قسمه عين الدقيق على نسبة القيمة والخلط بالاجود والاردي فهو على ما تقدم في قدر الزيت بالخلوط وان كان الخلط بالمثل فان
لتمت جازة لانها اقواحق وهو احد وجوه الشافعية والثاني انها يبيع فلا يجوز لانه يبيع الدقيق لا يجوز **مسئلة** اذا خلط المنصوب بغيره جنة كالمخلوط
فيها يشرح اورد من جواز مزج دقيق خيطه بدقيق شعير فالمنصوب هالك لبطان فابدته وخاصة بخلطه بغيره لغيره بخلاف الجيد مع الردي
فويثبت الشركة كالماتر فيهما بالرضا او امترجا بانفسهما فان كان في المنصوب نقص من الغاصب فلا ولا للشافعية وجهان الاول ثبوت خلاف
السابق فيما اذا مزجه بالجنس وعلى ما اخبرناه من الشركة ان تراضيا على بيع الخلوط وقيمة الثمن جاز وان اراد قسمه جاز وكان المنصوب من بيع ما يثبت بد القنا
من الزيت بما يصبغ به من الشرح وهل يجوز بخلط الزيت بالشرح لتسوية الزيت بالزيت قال جماعة من الشافعية نعم وهو بعيد بل اقوى انه كصنع الثوب
مسئلة لو غصب ثوبا وخلطه بغيره وامكن التمييز بينهما وجب على الغاصب التمييز سواء سئل او علم شق وسواء خلط بالجنس كالمخلوط بالخلطة
الحر او بغير الجنس كالمخلوط بالشرح يجب عليه الفصل بينهما بالانقطاع ولو طال الزمان ولو خلط الزيت باللبن وامكن التمييز لزمه التمييز وان نقص
كان بغيره نقص وان لم يكن التمييز فهو كالمخلوط بالشرح لان لا يبقى له قيمة فيكون هالك كالماتر فان حصل تمييزا وغيره يميز نقص سار فقد مضى الحكم به **مسئلة**
لو غصب ثوبا جازا فادرجها في بناءه او بنى عليها او على اجود منصوب لم يملك الغاصب الساجدة ولا الاجود ولو كان داخله حائط عظيم شاهق بل يجب عليه خراجه من البناء
ودده الى المالك فبما قال الشافعي في المالك احد لا يبنى على ملك الغير عدوانا فلا يزول ملك المالك كالموعدة ببناءه او بنى عليها ولا يرد على المالك ردها
الى مالكها فلا يجوز الانتقال الى القيمة ولا نزع منصوب ليس محبوس عند بقدر لزمه فكان عليه رده كالموعدة ابوابا زاده وقال ابو حنيفة لا يجب عليه

بعضهم
انما من الخلوط
وكان من غير

بعضهم
انما من الخلوط
وكان من غير

ۛ احکام روضہ الفاضل

ان من بعد ذلك

ثُمَّ بَارِئُ
الْأَعْمَاسِ

ۛ حکمنا غیر المغضوب علیہ المشرک

[illegible]

تذکرہ

المبيع

غير مضمون بالقيمة
بل بالشمس فانه انقلب
سقط الثمن واذا
تعب امكن رده
واسترد اياه حلة
الثمن ولا يحكم من
طلب الارشح

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॥ अथ श्रीसुभाषितम् ॥
 ॥ सुखं दुःखं च भवति ॥
 ॥ ज्ञानेनैव विनिर्मुक्तम् ॥
 ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

فلو طولم
العامية

في تفسير الموات

المجوزي انه منزل على الاكتساب التي يستقل البعدها فاما الاكتساب التي يحتاج فيها الى اذن السيد فان المدعى لا يستحقها اذ العترة تخلوها عن الاذن
المفصل الثاني عشر في اجزاء الموات فيه مقدمة وفصول اما المقدمة ففيها مسئلتان **مسئلة الموات**

وموتاناه

الارض المزراة للدارسة التي تملكها وندوس من نفعها ونتمى من مواتها فيتم الموات فيكون الواو والموتان بضم الميم وسكون الواو هو الموات الذي يقع موتان بفتح الميم وسكون الواو
 هو على القلب بقدر جل موتان القلب كان على القلب بفتح الميم وسكون الواو اما الاجزاء فان الشرع ورد به مطاوعين لم يعين بفتح الميم وسكون الواو من عادة الشرع في مثل ذلك
 رد الناس الى العهود وعند المتعارفين منهم كالقبض فانه ورد في الشرع مطاوعين لم يعين بفتح الميم وسكون الواو الى استعمال المتداول بين الناس في ذلك الموات
 ونظيره كثيرة وكذا الاجزاء وانما يظهر معناه بين الناس في عرفهم فينزل عليه ويكون المراد به في نظر الشرع كلما بعد اجزاء في العرف في ذلك يختلف باختلاف الموات

عارته من الموات شيئا تفصيل انه ثم **مسئلة اجزاء الموات** وهو كل منفك عن الاختصاص جازيا بالنظر والاجزاء روي العامة عن سعيد بن زيد بن
 قال من اجزاء الرضا منتهى له وليس لعرق ظالم الحق قال الترمذي انه حديث حسن رواه مالك في موطاه وابوداود في سننه وقال ابن عبيد البر او في سند صحيح
 بالقبول عند فقهاء المدينة وغيرهم وعن عابشة قال رسول الله من اجزاء الرضا البستان لا حدهم ولا حق لها وعن سمرقان رسول الله قال من احاط خطاطا

على ارض فهو له وعن سمرة ان النبي قال عادي الارض لله ورسوله ثم هي لكم فاجزاء المسلمون يريدون بذلك ما روي في موطاه وروى في موطاه ان الارض
 لله ورسوله ثم هي لكم من غير طريق الخاصة ما رواه محمد بن مسلم الصحيح عن الباقر قال انما قوم اجزاء مبيتا من الارض او غيرهما فحقها وهي طم عن سكون
 عن الصادق عليه السلام قال رسول الله من غرس شجرة او حفرت بئر او ابدى باله بغير احد اليه او اجزاء الرضا فحقه قضاء من الله عز وجل وروى في الصحيح عن

بن وهب الصادق قال معناه يقول انما رجل في حربة باثرة فاستخرجها وكرى اثارها وروى ما روى فان عليه فيها الصدقة فان كانت ضا للرجل قبله فحقها
 ونكرها واخرها ثم جاء بعد مظلمها فان الارض لله عن رجل يخل في الحرس عن داره ومحمد بن مسلم وابو بصير وفضل بكري وحران وعبد الرحمن بن عبيد الله
 عن الباقر والصادق عليهما السلام قال قال رسول الله من اجزاء مواتي في ربي الصحيح عن الباقر قال وجدنا في كتاب علي عليه السلام ان الارض

لله نورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين اما وامل بين الذين اوتينا الارض ونحن المتقون والارض كلها لنا من اجزاء الرضا من المسلمين فحقها
 ولو غرسها الى الامام من اهل بيتي ولا ما اكل حتى يظروا العالم من اهل بيتي بالسيف فحقها بفتح الميم وسكون الواو منها كما جواهر رسول الله وصنعها الاما كان ابدى
 شعبنا فحقها على ما في ايديهم وبترك الارض في ايديهم والاجزاء في ذلك كثير من طرف العامة وخاصة وعامة فقهاء الامم على ان الموات تملك بالاجزاء
 وان اختلفوا في شروطه ولان الحاجة تدعو الى ذلك فقد استلزم ضرورة اليه لان الان في مدني الطبع لا يمكن ان يعش كغيره من الحيوانات بل لا بد من سكون

موتاناه

ما وى اليه هو وعياله في موضع يخص به فلو لم يفرغ الاجزاء في الحج العظيم وهو من اجزاء الرضا **قد نكبت** الاجزاء مستحبة فيه من السعي في تحصيل الرزق
 المأمور به قوله ثم فامشوا في مناكبها وكلوا من فئرها من اخرج العاطل من جيرا لعطلة المشقة على تشييع المال الى جيرة العادة وقد روي عن النبي انه قال

من اجزاء الرضا منتهى فله فيها الجوز وما اكل الموات منها فهو له صدقة ولان الله لم يخلق الارض عبثا بل خلقها والاعيان الحاجة منها كالعاد والبناء في
 بريقها النافع سكانها **الفصل الاول في الموات** وهي اربعة الارض المعادن فيها النافع منها البناء فيها مطالب **المطلب الاول**
 الارض موات ما ارض بلاد الاسلام او ارض بلاد الكوفة فيها ما يجزئ **الباب الثاني في ارض بلاد الاسلام مسئلة ارض بلاد الاسلام**

المعلقة

ان كانت موات في حال هي لملكها ولا مدخل فيها للاجباء لان الاجزاء لاحداث الملك هي مواته فاذا كانت مسلم او معاصدا لم يجز لاحداث بغيرها الا باذن
 اربابها لقوله لا تجل مال امرء مسلم الا بغيره من ربه وقال من اخذ شيئا من ارض طوفة الله الى سبع ارضين فان كان هذا العام مجاورا للعام اخر فلا بد من
 حاجز بين الملكين يتميزان بربوبته في كل منهما اليه وان كان مجاورا للموات كان حقوق الملاك فيه لم يجز لاحداث بغيره من ربه بالاجزاء وتعلق حق مالك العام بغيره

مثل طرفة الى العام وموضع سبل مائه على ما باقى تفصيله **مسئلة** ولو كانت ارض بلاد الاسلام خراب غير معورة في الحال ولا في ماضيه من الزمان
 الارض الموات لا ينفع بها العطلتها اما لا تقطع الماء عنها او لا يستجماها ولا غير ذلك من موانع الانتفاع وهذه الامام عندنا لا يملكها احد وان اجتمع
 مالم ياذن الامام واذن شرطه في ذلك الحجة عند علماءنا ووافقتنا ابو حنيفة على انه لا يجوز لاحداث جوارها الا باذن الامام لما رواه العامة عن النبي انه قال

فلا يستلزم الماء عليها

ليس للموت الا ما طابت به نفس امامه ومن طريق الخاصة حديث الباقر السابق الذي حكى فيه ما وجد في كتاب علي ولا للامام مدخل في النظر في ذلك فان
 من يجزئ من مواتها ما طاب له باله والترك فانه قد نكبت الى اذنه كالبيت الى مال قال مالك ان كان قريبا من العرق موضع يتشاح الناس فيه فنظر الى اذن الامام

والا لم ينظر وقال الشافعي اجزاء الموات لا ينظر الى اذن الامام وروى ابو يوسف محمد بن طاهر في من اجزاء الرضا منتهى في له ولا في هذه عين مباحة فلا ينظر الى
 اذن الامام كالاحتياط الاحتشاش والخبر يقيد بغير المملوك لقوله في رواية اخرى من اجزاء الرضا منتهى لبيت لا جدوة اخرى في حق غيره ومثل ذلك في وجوب
 مطلق حديثه ونحن عندنا ان الموات للامام فانه قد نكبت الى اذنه وقال ليس لعرق ظالم الحق قال هشام بن عروة ينفق العرق الظالم وان باقى الرجل الارض اليه لغيره وفيه

سنة

فيها **مسئلة** اذن الامام لشخص اجزاء الارض الموات ملكها المحي ان كان مسلما ولا يملكها الكافر الا خيلا ولا باذن الامام في الاجزاء فان اذن الامام
 فاجزاء مالم يملك عند علماءنا وروى في ايشافى لما رواه العامة قوله موتان لارض لله ورسوله ثم هي لكم من اجزاء الرضا من المسلمين فحقها ما تقدم في كتاب علي

فلا يملكه الا بالاجزاء كالسما من فاعندهم ان اجزاء الرضا منتهى في له ولا في هذه عين مباحة فلا ينظر الى اذن الامام
 ابو حنيفة ولعمدة لا فرق بين المسلم الذي في الملك بالاجزاء لقوله من اجزاء الرضا منتهى في له ولا في هذه عين مباحة فلا ينظر الى اذن الامام
 الذي كسار جهاته من الاحتياط الاحتشاش الاصطفا في دار الاسلام والخبر يخص ما اذا لم ياذن له الامام عندهم وسائر الملكات ببيت معتبر باهل

الدار وهذا يصح المستامن بخلاف مسئلتنا والخطب الحشيش والصيد المختلف لا يتصرف المسلمون بان يملكها الذي بخلاف الارض وكذلك الذي نقل اليه
 من مواته الاسلام اذ لم يتصرف المسلمون للشافعية وجبة ان الذي يملك الاجزاء اذن له الامام فيه ولا باس به والمستامن كالذي في الاجزاء الاحتياط
 نحووه والحريتم من جميع ذلك **مسئلة** لو اوجب الله مواته اذ الاسلام فقد قلنا انه لا يملكها بدين الله فان سلب بعد الاجزاء فلا يربط بغيره كالمسلم ان

كتاب الحياطة

ملك مطهر وذا ذن الامام ملك هنا وان قلنا بملك مع الاذن ملك هنا بالاذن السابق قلنا ان الامام الاذن للذوق الاحياء ولو لم ياذن له الامام فليس
 و لو لم ياذن له الامام فاجب له ملك من يدعها كان له فيه عين مال فله نقله فان بقي بعد النقل اثر العادة فان احبها به محيى ذننا الامام ملكه وان لم ياذن له ملك
 عندنا لا يملك الا بالاذن مع خلوا الارض فهذا اولى وهو واحد وجوب الشافعية ولو قلنا العادة مسببة عن قول الامام اخذ قلنا ما وصفتها الى مصباح السليق
 بخر احد ملكها وهو قول الشافعي مستعمل ولو لم تكن الارض في بلاد الاسلام معوضة في الحال ولكنها كانت قبل تلك معوضة جري عليها ملك مسلم فاجب
 اما ان يكون المال معينا او غير معين فان كان معينا فاما ان يقتل الميراث او العتبة وشبهها او بالاحتياق ان ملكها بالشرع وشبهه لم يملك الاحتياق ان
 عبد البر شجع العلماء على ان ما عرفه ملكك لغير منقطع انه لا يجوز احبائه لاحد غير ابائهم وان ملكها بالاحياء ثم تركها حتى دثروا عند موافق عند بعض
 وبه قال الشافعي واحدا انه لا اول لا يصح لاحد احبائه ولا يملك بالاحتياق والعادة بل يكون للمالك او لورثته لقوله من احب ارضا مشقة عن حق مسلم ولو لم يذ
 ولا يها ارض يهرت ما لكها فلم يملك الاحياء كالتبر ملكك بشراء او عطية وقوله من لم يملك لغيره لم يملك لغيره وان العرق ظالم فله ان يملك ارض
 البسة لغيره فيمنعها لان سليمان بن خالد سأل الصادق عن الرجل يملك ارض فيخرجها تجرى فيها مياه يهرتها يهرها فاذ عليه قال الصدوق فاذ كان
 كان يهرت صاحبها قال فليؤثر به الحق وقال مالك يصح احبائه وان يكون الثاني الحي لها الحق بها من الاول لان هذه ارض اصلها مباح فاذا تركها حتى عادت للملك
 كانت عليه صارت مباحة كالواحد ما من جعله ثم رده اليها وان القلة في ملك هذه الارض الاحتياق والعادة فاذا دارا لعل لغيره لعل لغيره وهو الملك
 فاذا احبها الثاني فقد وجد سبب للملك فثبت الملك له كالواحد قط شيا ثم سقط من يده وضاع عنه فالتقطه غيره فان الثاني يكون الحق ولا بأس بهذا القول
 عندى فبذل عليه ما يقتضيه قول الصادق حكاه في كتابه على عليه السلام ولقول الصادق انما رجل في خربة يابرة فاستخرجها وكوى فيها ماء وعمرها فان عليه
 فيها الصدوق وان كانت ضال الرجل قبله فتاب عنها تركها واخرها ثم جاء بعد فطلبها فان ارض الله عز وجل لم يملكها كان للمالك هذه الارض السابق
 ثم خربت من الثمار والعمارة منها فانها للامام عندنا ولا يجوز لاحد احبائها الا بالاذن فان ابد رايها انشا واحبائها من دون اذنه لم يملكها ولو كان الاحتياق
 حال خيبة الامام عليه السلام كان الحي حقها ما دام قابلا بما رايها فان تركها في الثاني ما فاحبها ما غير ملكها فاذا ظهر الامام لم يكون له رفع يده عنها لما نقل
 واختلاف العادة فقال ابو حنيفة انما ملك الاحتياق وبه قال مالك لما تقدم من عموم الاحتياق بها ارض موات لا حق فيها لقوله باعها منهم فاشبهت ما لم يملكها
 ولا يها ان كانت ارض دار الاسلام ففكر لا موطئة الاسلام وان كانت ارض دار الكفر فهي كالأرض التي لا يملكها احد ما لم تقدم والثاني انه لا يجوز احبائه
 لقوله من احب ارضا من غير حق مسلم فهو حقها في بقية قوله في غير حق مسلم وان هذه الارض لها مال فلا يجوز احبائها ما كان لو كان من مبيها وعن احمد بن حنبل
 كالقولين فضل بعض الشافعية فقال ان كانت العادة السابقة على الخراج بملكه فهي مال مسلم او ذمى حكمها حكم الاهل في العتبات والاسم بها الى ما
 الامام ان اذ حظه له ان يظهر ما كانه وان دأى باعده وحفظ منه وله ان يستره عن يمينه مال ذمى عن مالك قول الحسن بن مالك ان تركها فخرها واعدته واثبت
 خربت بموته او بغيره فلا وان كانت العادة جارية في ذلك وفيه القول ان السابق ما لم يملكها الاحتياق بها كانت ملكه والواحد لا يجوز احبائه ملكه
 ولا يجوز ان يكون ملكا الكافر لم يبلغه الدعوة واصحها عندنا انها ملك لقوله عادى الارض فهو ورسوله ثم لم يملكها لو كان يملك سبع كونه ملكا
 لاهل الجاهلية وكذلك الارض ودفع ابن شريج الخلاف في قول الصادق على حاله ان يذوق اثر العادة ان كان معوضة الجاهلية فبشره لم يملك الاحتياق
 اندس بالكلية وبثانهم عهدا ملكه ثم بعضهم الخلاف في قوله على قول المنع انها ان اخذت بقتال ذمى للفاطمين والافندي من رايه الحق وقال
 الجوهري موضع الخلاف ما اذ لم نعلم كيفية استبدال المسلمين عليه دخوله تحت يدهم واما اذا اعلنت فاختلست تحت ايديهم فبقتالهم في الغنائم والافندي
 وحصة الغنائم تلحق بملك المسلم الذي لا يعرف حظه وبعضهم الخلاف فيما اذا كانت العادة اسلامية ولو يهرتها ملكها او الاكثر من فرق بين ما اذا كانت الكافر
 وبين ما اذا كانت مسلم لقوله من احب ارضا مبيها في غير حق مسلم فهي له في ارضي بلاد الكفار مستعمل او امنى بلاد الكفار ان كانت معوضة
 في الحال لم يكن للاحباء فيها مدخل وكانت كتابا من اهل الكفار فان هزمهم عليها ملكها بالقبول والقبلة كسائر اموالهم وان لم تكن معوضة فهي للامام لا يجوز
 لاحد التصرف فيها الا اذنه عندنا لما تقدم من قول الصادق واما العامة فقالوا بلاد الشرا ما عامر ما خرافا لعل ملك بالاحتياق وانما يملك بالقبول
 والقبلة والخلاف لم يجر عليه ملك احد ملك بالاحياء سواء ليهاء مسلم او كافروا ان كان قد جرى عليه ملكك فان كان مقتنيا لملك بالاحتياق وان كان غير مقتني
 فلا شاة فلو كان ما تقدم فما خراف من دار الاسلام قال ابو اسحق من الشافعية يحفل ان يكون هذا الكافر لم يبلغه الدعوة لو سلم ورثته فلم يجر احبائه ثم
 على انفسهم بان الموتى دار الاسلام قد كان المشركين فتركتهم يجوز احبائه وهذا قال عادى الارض لله ورسوله يملكها عاده واهل الحرب مثل ملك
 لجاوبوا بان عادى الارض انما اراد به ما تقدم ملكه وبقيت على الايمان وليس ذلك مختصا بقوم عاد خاصة فذا كان مثل ذلك فلا حكم كذلك فاما ما
 قريب ملكه فيحتمل ان يكون له ملك باق وان لم يتبعين فلهذا في احد الوجهين لا يجوز احبائه ثم اعترضوا بان الركاز يملك والى ايمان يكون له ملك فاجابوا
 بان ما انفصل بحول بخلاف الارض التي لا ترضى ان اللقطة في دار الاسلام يجوز تملكها بعد الحول والارض لا يجوز تملكها الا بملكها وانما افترقا لان ما يملك
 وبحول بخلاف عليه لثقت بخلاف الارض فقال بعض الشافعية الموت في دار الكفار ان لم تكن معوضة في الحال ولا فيما تقدم من الزمان فملكها الكفار
 بالاحياء واما المسلمون فينظر ان كان مواتا لا يدينون المسلمين عن ملك الاحياء كالعمورة من بلادهم فان استولينا عليه فبشره وجوه اصحابهم
 فيقتل اختصاصا كاختصاص النجاشي لان الاستبدال ابلغ منه وعلى هذا فبما خلا في ان الاحقية النجاشي لم يملكها جواز البيع ان قلنا نعم فهو غنمة كالعمود
 وان قلنا لا وهو الاصح عندهم فالغنائم لغير احبائه اربعة اقسام اهل الحرب اهل الجاهلية فان عرض الغنائم عن احبائه فاهل الحرب حتى يبلانهم ثم يملك
 الغنائم وكذا لو عرض بعض الغنائم فالباقون اهل ذمة الغنائم واهل الحرب جميعا ملكه من احبائه من المسلمين والثاني انهم يملكون بالاحياء
 كالعمود لانهم حيث منعوا عنه فكانهم يملكون على ان يجوز ان يملك الاستبدال ما لم يكن ملكا كالغنائم والنشوان والثالث لا يملك بالاحياء
 لم يوجب على ظهوره في الواجب هذا هو كونه دار الاسلام من احبائه ملكه وان كانت معوضة من قبل هذا لان وهي الان خراب فان خربت ما لكها فبشره

وتما لواءه كقط
 لا يهر فيها ملكها

حكاه عن ما
 في كتابه على

۱۱۱

[illegible]

کامکونون اتجبر للموت
افل یبمن غیرہ

المختبر

وہل ہوں مٹا
وہل ہوں مٹا
ہوں مٹا
ہوں مٹا

في بيان أحيا المعاد والباطن

[illegible]

خلق

ط

تبر

الجيب الاشارة الى عدم موافقته لوجهه من موضع الى موضع اخر في نفسه ثم بين ان الغيبة كانت فاسدة فلا يكون للمغيب شي من الموضع ولا له من غيره علم
 الا انه ما عمل لنفسه على ان مالكة لا يبق في نفسه فالتراض فان العامل او قبضه على ان يكون الموضع كماله للعامل ورجح فان التراض يكون ماسدا ويكون للعامل له
 علم وان كان قد عمل لنفسه لا فانقول العمل في التراض يقع لغيره لانه علم في راس المال وهو يعلم ان لغيره والبيع والشراء وقع لصاحب المال وهذا العمل لنفسه لانه علم
 ان ما عمل فيه له فافترقا وايضا اذ من مال ملك لمعين موجودا والعمل فيها لا يكون بالاذن لان عمله ملك نفسه ولا يفتقر الى اذن غيره فلم يفتقر في مقابلته
 شيئا واما التراض فانه لا يملك فيه بالاذن الا بالتصرف بماله لرجح فاذ لم يحصل له تصرف في ملك ما يحصل بالتصرف وحصل لغيره كان له اجرة العمل الذي
 حصل له ملك غيره وقال بعض الشافعية بآخرة لان عمله وقع للمالك وهو غير متعلق به ولا متبرع واما اذا قال له المالك استخرجك لو شرط له اجرة فتصرف في حكم
 ما اذا قال غسل ثوبه فضله وان كان قد شرط له اجرة على عمل فان استأجره مائة معلومة ليجزى فيها جاز وان قلده العمل بغير المدة مثان يقول لغيره كذا فكذا
 دله اجاز واستحق الاجرة من استخرج له بضم الهمزة لجهالة العوض ويكون له اجرة التمل ولو كان ذلك جملة فقال ان اخرجت شيئا فذلك بعد ان يكون شيئا
 مناصفة لرجح بغيره لان عوض الجملة يجب ان يكون معلوما وهذا الجز محمول فلم يصح ثم لو عين العوض جاز مثل ان يقول ان اخرجت كذا وكذا فذلك شرط دائم
 فاذ اخرجت شيئا فذلك لا يرق المساقاة والعرض يجوز ان يكون العوض مجهولا وهو ان يشترط المالك ان يفتقر من الموضع العوض او العوض من الموضع
 يجوز ان لا يجوز ههنا لاننا نقول الفرق بينهما ان المالك بشرط للعامل في المساقاة والعرض جازا ما يكسبه العمل وهذا العمل هو العوض من العمل من العمل فلم
 يصح كالمشروط العامل من راس المال ولو قال في استخرجت ذلك من عشرة دنانير لم يصح بغيره لانه لا يحصل هذا القدر **المطلب الثالث**
 المشترك لكل رتبة ارض فاما ان يكون ملكه في مكانها فيقع الرتبة فلهما الانشغال بهما دون غيره الا باذنه بالاجماع واما ان يكون ملكه في مكانها ان يكون مجوز
 على الحقوق العامة كالشوارع والمساجد والمقابر والربط او يكون منكره من الحقوق الخاصة والعامة وهي الموات فيقع هذا الفضل هو القدر الاوسط
 من هذه الثلاثة **مسئلة** الراعي والشوارع والعرض بها الاستطراق ومنفعةها الاصلية التي تدبر فيها بالذهاب العود والناس فيها شارع سوار
 يجوز الوقوف والجلوس فيها الفرض الاستراحة والعملية وغيره بشرط ان لا يتضرر بها الجدة لا يصبغ على المادة سواء اذن فيه الامام لولا الاجماع الناس على
 ذلك في جميع الاصفاء والامساك ان ينظر على موضع جلوسه بالاضرار من ثوبه ويارى في ثوبه ليس له بناء دكة فيها واذا قام بطل حقه لان اختصاصه بما كان
 بالحق في الجلوس فاذا قام زال السبب واستيقظ اثنان الى موضع اقرع بينهما لانهما انبى العبد وهو اظهر ربي الثانية والثالثة لم يقدم الامام احداهما
 برأيه وهل هذا الاتفاق يختص بالمسلمين او جاز لاهل الذمة كجواز للمسلمين الاقرب لثاني ان لهم حق الاستطراق فكان لهم حق الاقربان كالمسلمين و
 للشافعية وجها **مسئلة** اذ لم يجر واحدة موضع من الشوارع والاسواق كان الحق من غيره ولا يجوز لاحد اذ عا جاز لم ينص عليه المأذون فان تصرفه في غيره
 بغيره المقصود فيه كفاية العرض من موضع كماله لو اوجبه احد في مكانه فعل جازا ما رصا او ليس الاذن لو قام بينهما العود والية ذلك النهار وكان غيره
 سبطا وشبهه لم يكن لاحد ان يركب احدا لانه كان صاحب البطا والانع اولى بالليل لقول الصادق قال قال رسول الله امير المؤمنين عليه السلام سوني المسلمين كبحر
 لم يكن لاحد ان يركب سوني سوني في المكان فهو حق بالليل كان لا يخذل على يديه ليقول الصادق قال قال رسول الله امير المؤمنين عليه السلام سوني المسلمين كبحر
 وما اشبهها بطل حقه وان كان حقه في ماله فان فادته على غيره الا عرض العود اليه بان يترك ذلك الحرف او يفتقر في موضع اخر بطل حقه ايضا وان فادته على غيره
 العود فالأقرب ان يكون اولى بالليل عملا بالرتبة وضبطه الجوزية بان ان مضى زمان ينقطع بين الذين العود العاملة معه ويستفتون العاملة مع غيره بطل
 حقه وان كان دون لم يطل لان الفرض من تعيين الموضع ان يعرفه فبقابل لا فرق بين ان يكون الفاقة تعدد ركعة ومريض وغيره هذا فلا يطل
 حقه وان يرجع الليل الى بيتهم وليس لغيره من حجرة اليوم الثاني وكل الاسواق التي بقاء كل سبع اوقية كل شهر مر فاذ اتخذتها مقعدا كان حق بركة التوبة الثانية
 وان تحللت بينهما ايام وليس شيء وقال بعضهم الا اذا رجع الى بيته بالليل فسبق له الموضع غيره فهو الحق به كما اذا رجع من المسجد وعاد لصلوة اخرى
 وقد سبق له غيره وقرئت طائفة منهم بين ان يجلس باقطاع الامام فلا يطل حقه اذا قام عنده وليس لغيره الجلوس فيه وبين ان يستقل يستوي ايام
 بطل حقه لانهما استحق باقطاع الامام فلا يطل حقه بغيره ولا لغيره الجلوس فيه فان ترك شيئا من حله فمقتضى حقه والافلا فلي لا يطل حقه وان تجلس
 في هذه قبيلة القصة الحان يعود فلا شافعية وجها العدم لا يمكن لان ما عليه متوهون اعراضه عن ذلك المكان والشك ان يمكن لثلاث بطل منفعة الموضع
 الحال هذه الجلوس العاملة واما لغيرها فلا يمنع اصلا **مسئلة** كان موضع الجلوس يختص بالمال لغيره اجم فيه كذا ما حوله فكذلك ما يحتاج اليه بوضع
 متاعه وبقوت العاملة فيه وليس لغيره ان يقعد حيث يمنع من رتبة متاعه او وصول العاملة عليه والضيق عليه الكل والوزن والاختار والعاطفة هذه امور
 اما التردد الجواز الذي يقعد كل يوم في موضع من السوق بطل حقه اذا كان في المكان وما تقدم من اولية الجالس اياها وموقفه في غيره **مسئلة** انما
 يجوز الجلوس للبيع والشراء في الموضع المستقر كالحاظر في العادة كالتأخير والمادة وبحصل الضيق على المسلمين **مسئلة** المسجد كالمسوق في
 فيه المسلمون وكل من جلس في موضع منه كان راسه من غيره والجلوس في المسجد فلا يكون لتدريس القرآن او الفتوى والاستفتاء وحكمه حكم مقاعد الاسواق واذا فطر
 العود اليه كان اول من غيره فليس لغيره الجلوس عوضه قبل استيفاء عرضه قال بعض الشافعية وفيه نظر لان لغتها في ملازمة ذلك الموضع في هذه الناس قال
 بعضهم ما قلناه اول من غيره فام بطل حقه وكان السابق الحق لقوله ثم سواء العاكف فيه والبادا ما لو كان حله باقيا فيه فانه يكون اوله والا كما جمع
 سواء ولو استيقظ اثنان فواظبا فان يمكن الجمع بينهما جازا لم يمكن اقرع وقد يكون الجلوس فيه للصلاة فهو الحق من غير هلام مقبولا ولا يفتقر الاختصاص
 لما بعد من الصلوة بل قام وحضر صلاة اخرى لم يكن له منع السابق فيها وكل من سبق في سائر الصلوات الى ذلك الموضع فهو الحق بخلاف مقاعد الاسواق
 لان عرض العامة يختلف باختلاف المقاعد للصلاة في بيع المسجد لا يختلف فاعرفت هذا فلو سبق في مكان لاجل صلاة كان الحق بولس لغيره ان غيره
 فان فطر لغيره جازا لو كان راسه في صلاة اخرى فلو سبق في مكان لاجل صلاة كان الحق بولس لغيره ان غيره
 والانه قال اذا قام احد كونه من مجلس المسجد في واحد اعدا له من طريق خاصة قول امير المؤمنين عليه السلام سوني المسلمين كبحر ثم من سوني الى

فاما ان يجد
 الا جرة

او متاع

في اختيار شتمه
 في اختياره فان التمسك
 في اختياره فان التمسك
 في اختياره فان التمسك
 في اختياره فان التمسك

خبرنامہ افسانہ المیا

أحمد محمد

المختلطة

منشیاء

فم النهر الثاني هو
الذي يلي ملكية

إلى البشر

كتاب الحيات

بالملكه ظاهرا فلا يقدم بعضهم على بعض ولو لم يكن ملوكا لم تقدم الملك الثاني في المياه التي رده بين النهر والمضيق مسلة حديد
يقع على وجه البحر لئلا يندثر الماء في حفرة الموت على قصد الامتناع من الماء في الحفرة التي هي هذه القصور لما اشبهت
للماء ثاوما مشركه بينهم والحكماء احدهم ويجوز الاستغناء عنها في سقي الزرع فان حذفت عنها فالشرب الى الماء البئر المحفورة في الموت على قصد الامتناع
عن الملك وانما عرضت السقي منها ما دام مقبلا عليها ثم يتحل عنها فان اختلفت ملكها بدين تلك وانما ملك الموت انما قصد ملكه بالاحتياط ثبت هذا في الحاف
اولى بما فيها الى ان يتحل الملك لا يتحل حليها فان اختلفت عنها كان غيره الاستغناء عنها ومن سبق اليها كان حقها كالمعادن الظاهرة وليس يمنع ما فضل غيره
يجتلي اليه للشرب اذا اراد الاستغناء منها بل لو نفسه ولا يمنع مواشيه من الشرب ما روى العامة عن رسول الله قال من منع فضل الماء لم يمنع به فضل الكلاء
فضل رحمة يوم القيمة والمواد انما تسمى بغير الماء فاذا منع من الماء فقد منع من الكلاء وحلوه لنفسه ان يمنع غيره من سقي الذرع يكون
اعظم حرمة قال بعض المشافهة وقال بعضهم ان الشرب المنع من حيث انه ملكه والاختصاص انما يكون بقدر الحاجة وبغيره العناضل الذي يجب بذل فضل
عن سقي مواشيه ومزارعه فاذا اختلفت في صارت الشرب كالبئر المحفورة للماء فان عاد فهو كغيره ولما البئر المحفورة في الملك والمواد فضل يكون ما فيها ملك
له قال الشيخ قد قبل في بعضها احدهما انه ملكه وهو الصحيح والثاني انه لا ملكه وللشافهة قولان كقولنا انما ملكه وهو الذي يرض عليه انما في القدر الذي
لانه مما ملكه فاشبه الشرب واللبن ولا ينعقد فيهما مثل سائر المعادن والثالث انه غير ملوك لظهوره للناس شركاء في تلك الماء والنداء والكلاء وانما سائر
كان له الانتفاع بماء بئرها ولو كان ملوكا لكان له ملكه لغيره في الايمان الملك في الملكة منوعة لانه ما دون منه بمقتضى العادة ولا يضره غيره على ملكه
لانه يتخلل في الحال السبع وما لا يضره عليه فليس يمنع منه كالاقتطال هذا الخلاف فيما اذا انفجرت عين ما في ملكه هل ملك الماء او على القول بان ملك
ملوك لو منع الماء من ملكه فخرج فاحده ان ملكه بالاختصاص على الثاني ملكه ولو دخل انسان داخرا من بئر فحق ملكه الخلف مسلة ما البئر
المملوكة او العين المملوكة سواء قلنا انه ملوك او لا المالك حق من غيره في شئ ما شئ رده على من لا يملكه من اجزاء او ما لو فضل منه شئ من حاجته من
يجب بذل لغيره المحتاج اليه سقي ما شئ رده على من لا يملكه من اجزاء او ما لو فضل منه شئ من حاجته من
لغيره لكنه يجب ان قلنا انه غير ملوك فالأقرب الوجوب دفعا حاجة الغير واما العامة فقد اختلفوا فقال الشافعية انما يجب عليه بدل الشربة في سقي ما شئ رده
بغيره على ما يمكن الماشية وعبد الاشراب الماء ولا يلزمه بدل غيره في سقي رده على من لا يملكه من اجزاء او ما لو فضل منه شئ من حاجته من
فضل رحمة يوم القيمة وفيه اربعة ادلة انه لا يجب عليه بدل ما يحتاج اليه لان يوعده على منع الفضل انما خصه بدل الشرب لانه يمنع من الرعي وذلك
انه لا يجب لغيره ان لا يجب عوضه لانه لا يوجب له في ذلك يجب ان يوعده عليه يمنع الوجبة احدى الروايتين انه يلزمه سقي رده على من لا يملكه من اجزاء او ما لو فضل منه شئ من حاجته من
يجاز عليه التملك كحل العطش وجب بدل فضل الماء كما لو اشترى وقال بعض يلزمه بدل ذلك عوضا لان مالك الشربة لا يضره بدل الحاجة استحقاق العوض
المضطر فقال بعضهم لا يجب بدل سقي الماشية ولا سقي الزرع بل يستحق فرق الشافعية بين الزرع والماشية لثبوت الحرمة وانفاها وهذا لا يجب شيئا
سقيم بخلاف الماشية فان لها حرمة فمنها ما يجب عليه صاحبها سقيها وبقوا من الماء والطعام بان الطعام يتلف مع بدله من غير استحقاق وجب فيه العوض
بخلاف الماء فانه اذا بدله لم يتلف فانه قد يتخلف غيره اذا ثبت هذا فانه يجب على مالك البئر بدل الدلو ولا يحمل اعارتها وكذا البكرة وغيرها لان
ذلك يتلفها الماء لا يتخلف كذا لا يجب على من الماء في ائنه وضع وبشبهه بدل للغير سواء استغنى مالكه عنه او لا وسواء فضل عن حاجته او لا بخلاف ما علم
لغيره في البئر والعيون والقناة فبما ذكرنا وشروط بعض الشافعية لوجوب بدل شرط وان لا يجد صاحب الموضع كل ما يحتاج ان يكون هناك كلاء
والا لا يجب في هذا الشرط لهم وجب ان يكون الماء في مشقه واما الاثام الماخوذة الاثام فلا يجب بدل له فان فضل عن صاحبه صل البديل لما يرى التسليم
لواشبه خاصا وبنداج فيه من راد الاثام الموضع وجهها لانه لا ضرر في الاثام وحكي بعض الشافعية وجهه انما هو بدل الخرافة كانهما يجب لغيره
لا يستقل بنفسه فالمنع منهم يقتضي المنع منها واستبعاد لان البديل لسقاة الناس لعمارة كانوا انهم ولا من البديل الموضع لان ينظر الى ان منع المواشي يمنع
الاستيصال الكلاء البياح او يقتضي على ان الجوزي يقتل وجهه في المنع من الشرب على الاطلاق لئلا قلنا ان الماء ملوك وهو العند عندنا واذا اوجبنا البديل لم يجر
ان ياخذ عليه عوضا وجهات احدها انه كالمضطر يطعم بالعوض اصحها عند الشافعية المنع لادى في المنع من سقي الماء مسلة لوجوه البئر ولم يقصد
ولا غير فالا قولى اختصاصا لا يقصد الاحتفاظ بالماء فيكون حق ومنه ليس يمنع المحتاج عن العناضل عنه لاني شربا لماشية ولا الزرع ويكون التوصل الى الماء
مقبلا بالاختصاص وان لم يقصد كان الاحتياط فيقيد الملك ان لم يقصد هو احد وجهي الشافعية والظاهر عندهم انه لا اختصاص لاء البئر والناس فيه كلام
سواء مسلة من حكم القنوت حكم الا بار وفي جميع ما تقدم من الاحكام ومضى ان ملك الملوك في الحفر اشترى كولا الملك اما كالاخر فانه من الملك يثبت لهم على حسب
اشترائهم في العمل بالشفقة عليه واما على حسب الحق على ما قال بعض العامة كاتقدم في النهر المملوك ولم تقسم الماء بان ينصب شربة مستوية الاعلى والاسفل
عرض النهر ويقسمها شربة مستوية او متفاوتة على قدر حقهم ويجوز تساوي الشربة مع تفاوت الحقوق بان ياخذ صاحب القطعة شربة فيكون كل
واحد منها حصته في ساقية الى ارضه ان يدبر على ما صار اليه سابقه لا يسبق واحد منهم سابقه قبل المقسم ولا ينصب عليه حتى يتم الاقسام بالحق
وقد يكون الماء قليلا لا ينفذ الا كذلك ولكل منهم الوجع في المياه كاتقدم في النهر وقال بعض الشافعية لا يعطى لينة بالمياه لان الماء يزيد وينقص
وفائدة السقي تختلف باختلاف الايام وقال بعضهم ان يصبغ لينة ويكون لازمة لاصبح لاحد من الوجع فيها النهر وكل واحد منها بالانتفاع **تدني**
الذين سبقونا واصحابهم من الاودية الباهرة لو نزلوا على مياهها وجعلوا للاولين المياه والآخرين اما انما كان ذلك ضامن الاولين بتقديم الاخرين في شافية
غير لازمة وبشبه ذلك ما اذا وهبت الضربة نوبتها من الضربة وكل من رجع من الاولين كان له سقي ارضه **خاتمة** يتعلق به الماء وان كان قد طهر احد
في حله اذجة اذ يركب او مصنع او غيره في ملكه بالاجماع وجاز بغيره بالاختلاف لانه وجه الشافعية ضعف عندهم ويجوز ان يكون معلوم القدر بالكل
او الوزن سواء كان في ائنه او مصنع وبركة وعند الشافعية بشرطه بغيره ان كان مصنع وبشبهه ان يكون محفة معلوما وان كان بئر يبيع الماء منها الوقت

ملك

شرب يمنع

العمامة

عن النبي من

كتاب أحكام المواريث

فقد ابرء من بعد الاحياء بالشرع في العاقبة كما يتبع ان من يد المجر على ذلك كما ينبغي على الناس ولا ان يحرموا الامكنة العتيقة بغير اتفاق فكل الزمان كما ذكره
 والتخلي عن الزيادة فبذلك الى من يقوم بغيرها وكذا لو ترك الحج الاحياء الزمان كما يحكم بالعمارة او القبول وجدة كتاب على قال وان تركها او غيرها فاختارها رجل
 من المسلمين بغير ما وجبها من الواجب فيها من الذي تركها وهو قول بعض الشافعية وكل من لا يرضى لحد اخذ الزيادة لان ذلك لا يقدح بغير متغير
مسألة اذا جاز من الموات فقلنا انه يصير في الحق ان لم يكن ما الكاهن ينبغي ان يشتغل بالعمارة عقيب الحج من قبل ان يتصل فان طالت المدة
 ولم يجز امر السلطان باحد من الموات او دفع به لمصر من غيره فيها فندفع بها فان عمارتها منفعة لدار الاسلام فان تركها في الشاخير مثل ان
 عتده او احتاجه الى اصلاح المملعة السلطان لم يجرها وان لم يكن عتدها الزمان بالعمارة او برفع اليد عنها بغير ما عتده فان طلب الشاخير من السلطان
 والمملكة عليه مئة مئة فربما يستعمل في العمارة ولا يتعد تلك المدة بقليل يجب براه السلطان وهو صريح في الشافعية وفي الثاني انها تتعد ثلثة
 ايام وليس شيئا لعدم دليل عليه فاذا مدة الامور لم يشتغل بالعمارة بطل حقها ليس طول المدة الواقة بعد الحج من قبل ان يرجع فيلحق بالعمارة وقا
 ابو حنيفة مئة الحج ثلث سنين ما لم يربط اليها بالعمارة فاذا مضت لم يشتغل بالعمارة بطل حقها فاذا بدلت ان على عمارتها احياها لم يملكها وبطل حقها
 ولو كان الحج عتده الشاخير عن العمل فكانت حقها بعد اقباضه وعنه واجبي ما جرى في ثلث تلك شك الشافعية ثلثة اوجها صحتها عندهم ان الشا
 بملك لا يفتقر سبب الملك ان كان ممنوعا منه فاشبهه بمنع ما اذا دخلت رسوم غيره واشترى لان الحج يستحق الملك ذلك لا يمنع من ثبوت الملك لغيره لو حو
 سبب الملك كما ان يفتقر ان يملك الشقص اذا باعته لشري صريح البيع الثاني لا يملك لثلاثين حج ولا لاجابة حق غيره فلم يملكه كالواجبة من حق غيره بطل
 بيع الشري ما يفتقر الشفعة لانه لا يورث ابطال الشفعة وهذا بطل حق غيره والثالث انه يفرض ان ينضم الى الحج اقطاع السلطان فلا يملك الحجبي
 يضم فملكه وفرض الحجبي ان يملك في العمارة فلا يملك الشري الى احياها ويمن ان يكون الحج من غيرهم فخطو نحوه فملك **مسألة** لو باع الحج ما جزم قبل ان
 ينضم يصح بيعه لا يملكه بالهجرة فيحصل الشفعة لان له حقا فيه وثلثا فبغيره وانما لا يصح فان حق الملك لا يصح بغيره لهذا لا يصح بيع الشفعة قبل لا
 بالشفعة والثاني انه يصح لانه لا يورث من غيره فكانه بيع حق الاختصاص في الشفعة لو باعته الحج لغيره لغيره لثري فاحياها قبل ان ينضم الشري فقلنا انه يملك
 لم يفتقر الشري لحصول الشفعة بعد اقباضه وهو قول بعض الشافعية وقال اخرون ينضم **مسألة** لو جاز الشاخير من مواساة الاولى من غيره على
 ما تقدم فان اهل عمارتها ذلت اثاره بطلت الاولوية وعادت لارض مواساة ولو طال زمان الاموال لم يرفع الامر الى السلطان ولا خا طبره حتى يملك الاولوية
 ايضا لان الحج من لا يتمكن من تهيئة الاستعداد فيمنع من منظر القدرة عليه ولا يتمكن لغيره في السنة القابلة فاذا اتموا المدة عاد الموات كما كان وبطل ابطال
 ما لم يرفع الامر الى السلطان ولا خا طبره بالزمن **مسألة** الحج بغيره الاولوية ما تقدم ولا يفتقر الى الرقبة وان ملك به التصرف حتى لو حج عليه من يريد احياها
 له منعة فان قامه واجبا لم يملك الحج ما لم يرفع السلطان يد الحج عنها او باذن له في الاحياء ويجوز للمسلمين ان يملكوا من غيرهم بل الموات عندنا
الحاشية ان لا يكون مقطوعا من الامام فان لاقطاع الامام مدخل في الموات عندنا انه هو الذي يملك الموات ويجوز للامام ان يقطع عنه ارض من الموات
 خالصة من الحج بل يحبسها بغير المقطع اولى بغيره لانقطاع التخصيص الاحقية كالنحو ويمنع الغير من الموات له ولا يصح رفع هذا الاختصاص بالاحياء وقطع
 النبي صلى الله عليه وآله قال بن حجر رضى الله عنه من يقطع الموات يقطع الموات من غير مواساة ولا يقطع الموات من غير مواساة ولا يقطع الموات من غير مواساة
 اقطعوا له مرمى سوط وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تقطعوا الموات من غير مواساة ولا يقطع الموات من غير مواساة ولا يقطع الموات من غير مواساة
 الحق باجابه كالحج وذات المدة ولو حججه لقطع او ليعاين فقلنا الشافعية يكون حكم ما تقدم الحج وقال مالك ان احياها عاكلا بالاقطاع كان ملكا للقطع
 ان احياها غيره عاكلا بالاقطاع فالقطع بالخيار بين ان ياحذ ونعم للحج ان يفتقر عليه الجادة وبين ان يترك على الحج باخذ منه قيمة الموات قبل العمارة وقال ابو حنيفة
 ان ما قبل ثلث سنين فهو للقطع وان احياها بعد ذلك لا يفتقر ان يقطع الاموال من يقطع على الاحياء ويقدح ما يقدح عليه **مسألة** في الاحكام التي يتلف
 بالموات ثلثة اقسام وهي اقطاع فاحياء فندسب والاقطاع فتمت اقطاع الموات للمسلمين وقد سبق والثاني اقطاع الرفاق وهو ان يقطع موضع ما يجلس فيه من
 الواسعة وجانب الجوامع لمقاعد الاسواق ويجوز ذلك اذا ارضى بالاقوة والصلين لان ذلك لرفاق المسلمين والجائز يرتفع بذلك بيع وشراء وصير ذلك
 الشافعية انه هل اقطاع الامام فيه مدخل على وجه احدهما ان لا مدخل له هذا لان اتفاقا لانه لا يفتقر على صفة ما من غير على ما يشهد العنان للامارة
 ولا لا مدخل للملك فيه ولا منعة للاقطاع بخلاف الموات الثاني ان لا مدخل له لان الامام نظر واجبه اذا ان الجوامع في الموضع هل هو مضر ولا فلهذا يرفع
 من جلس اذا راي جلوسه مضر واذا كان للاجتهاد فيه مدخل فكذلك لا فلهذا اذ عرفت هذا فقلنا بعض الشافعية ان الامام ان يملك من الشوارع ما فضل
 عن حاجة الطريق **الحاشية** ان لا يكون قد جاء النبي والواد من الحج ان يحج بغيره من الموات لو اشبع بينهما ولا يمنع من الناس من الحج فيها والحج قد كان لرب
 الله الخاص نفسه للمسلمين كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال الحج لا لله ولا رسوله ولكنه لله ثم يحج نفسه من الحج بالبيع بالتون لابل الصلوة ونعم الحج في وجب الحاجه
 في سبيل الله وعندنا ان الامام ان يحج نفسه لابل الصلوة ونعم الحج في وجب الحاجه على حد ما كان للشيء ولما عتبه من اجاد المسلمين فليس لهم ان يحجوا فيهم
 ولا لغيرهم لقوله لا يحج الا الله ولا رسوله وانما قصد به النبي منع العامة من الحج وذلك لان الغرض من الحج انما يجمع بالاختصاص في كل عام فيجب ان كان يراى على
 ان لم يكن يرضى استجوى الكل في وقت لم يكن كما تاجت جمع صوته بالمواساة في صوته من كل ناحية لنفسه في مع العامة فيما سواه فتمنع رسول الله عن
 ذلك لما فيه من التضييق على النظر لما لا يرضى وقد قلنا انهم عندنا ذلك بمنزلة النبي ومنع الشافعية من يجوز الحج الخاص نفسه فان حج نفسه لم يكن له ذلك
 لو اراد ان يحج المسلمين فقلنا ان احدهما ليس له ذلك لقوله لا يحج الا الله ولا رسوله ولا يفتقر على نفسه فلا يحج لغيره كالعامر فيقول بوجوب الحج بان الامام قام
 مقام الرسول والقدم الاولى ثم والثالثة وهو الصحيح عندنا وعندهم ويروى قال مالك ابو حنيفة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في رجل حج في مكة فمضى
 باصطافهم بملك الناس ان يوقد حق الظلوم فان دقق الظلوم محابوا دخل ربنا صرتم قريبا الغيبة من بالاد ومن عفا ومن عفا فانها ان هناك
 ما شتم ما يرجع الى نخل ودرع وان رب الصرمة والغيبة ان هناك ما شتم ما يفتقر الى ما يفتقر الى امر المؤمنين فانهم لا يبالون بالملك الا بالملك فاما ما عفا واموت

مضته

مختبره

وللهين

وَبَنَاتُ قَيْسِ بْنِ

على من له يمانية الدخول واما انهم يقولون انها بلادنا التي قالنا عليها الجاهلية واسلمنا عليها الاسلام ولو لم يكن الحق اهل عليه فماسبب الخسار
بلاد الاسلام شبرا ومواقع منهم ولان ما كان اصناف المسلمين قاعة الائمة فبمعقار النبي انه قال ما اطم الله بعبادته الا جعلنا طاعة لمن بعد فواما الخبر فخصه
للامام ان يحكم نفسه ويجعل الجاهل والاب الصفة وكذا من الخبر وموافق الصفة وبه قال الشافعي لان ذلك كان للنبي فبكون الامام وحكي ايضا الشافعي
عن مالك انه قال لا تحمي الجاهل ولا تحمي الاقل الذي يبين ضرره على الناس لا يضيح الامر عليهم وحكي ايضا جواز الحمي لغير ذلك اذ انك
فانه تحمي قد لا يضيح على المسلمين ولا يضر بهم لانه انما جاز لما فيه من المصلحة لما يحوي وليس من المصلحة ان يغال الخضر على اكثر الناس اذ عرف هذا فان
يجوز ان يحمي الامام الاعظم هل يجوز لو تذا التواحي ايضا الوجه المنع الا باذن الامام الاعظم وهو واحد وحكي الشافعي والثاني الجواز ههنا ما حاه النبي
اول الامام لا يجوز احباطه فان احباطه ما يملكه مادام لم يمسس او ما حاه النبي او الامام المصلحة في المصلحة فبقتضيه نفعه الباعث على الاحتياط كانت يافتم
لم يحضره فبقتضيه قال الشافعي ما حاه الامام قولان احدهما لا يجوز تغييره لتعيينه لذلك الجبهة كالمسجد المغير واظهرها الجواز لان الحمي كان نظر المسلمين برعاية
حالة وقد يقتضي النظر بقتضيه ووده الى ما كان ولهم قول اخر ان الحامي ان يفتض حمي فبقتضيه لا يجوز ان يغيره من الائمة فبقتضيه حاه فاذا جاز فلو احيى حمي باذن
الامام ملكه وكان الاذن الاحتياط فبقتضيه وان استعمل فبقتضيه وان اظهرها معذرة المنع المانع من الاعتراض على تصرف الامام حكمه واما حمي رسول الله
فبقتضيه طريقا منهم من قال انه يقتضي من لا يفتض بحال منهم من قال ان يفتض كالحجبة التي على ظهرها المغير وان زالت فبقتضيه احدهما ما ربه قال ابو حنيفة يجوز
لرؤا الائمة سوا اظهرها عند الشافعي المنع لان التغيير مما يكون بالاجتهاد ومن يقطع ما يغله مصلحة فلا يرفع القطع بالظن **باب** من كان قد سبق ان التما
الظاهرة لا يجوز انقطاعها ويجوز ان يقطع انسانا الواسع المستعرة الشوارع فيختص بالجلوس فيه واذا قام عنه لم يكن لغيره الجلوس فيه واذا العرق قطع السلطان
لكن سبق الى الجلوس في الطريق الواسع كان احق به مادام جالس فيه لاجتماع اهل الاعضاء عليه فان الباعث على الجلوس على الطريق من غير ان يكون اهلها فبقتضيه
احد ان كان وله حقه كان احق به وان نقل حقه عنه فبقتضيه لغيره كان الثالث احق بخلافه ما اذا قطع السلطان لان ذلك كان اولى بسلب القطع ولو لم يكن له
قد سبق بالثبوت فبقتضيه ثم الجالس بالقطع او السابق ان يخلو على نفسه شيئا فان كان انقل ما ينفقه من جاز ان كان بناء لم يجز وكذا ليس له بناء ولا يفتض
لان ذلك ضمن المارة اذ عرفت هذا فبقتضيه المالك من الارض على مساوره بغير ما يملك بالاجتهاد ويجز بقطع هو الواسع من الارض **باب** ما لا يملك لا يقطع ولا
يجز وهو المعادن ج ما لا يملك لا يجز اقطاعا لافاقه والمجالس الطرقات الاسواق في المعادن ابا حنيفة وتلك الاجابة في قولان واعلم انه ليس للامام
اقطاع بقاء المسجد فان المساجد لله قال بعض الشافعية ان لترتب المسجد لترتيب الائمة حتى لا يتراد ان الامام في مساجد الخصال ويثبت
في الجوامع وكبار المساجد كانت عادة البلد في الاستبدان فبقتضيه الاذن للامام فبقتضيه اذ اذ قال بعض الشافعية ان فبقتضيه الامام ثلاثا في الجلوس
لبيع الثراء مقاعدا لاسواق ورحاب المساجد فان اراد بالرحاب لا يفتض خارجة من حد المسجد ومثل الامم للفتوى من الجلوس في المساجد المبيح شرعا **باب** من كان
فما يحصل احبا اليهود من عادة الشرع اذ اطاق لفظا ولم يرض على سمي عليه بجاهل العرف فبقتضيه في المعناه في العرف كالمتبصر في الحرز في العرف و
الفتن فان الشرع ورد في ذلك وتلا السجدة بالبحار ما يفتقر وان يفتقر في سمي مام بقتضيه ان اقطع بغير السارق من الحرز وليس بغيره كفتنه وانما يرجع الى العرف لانه
لا يعلق حكما الا على ما اليه طريق فبقتضيه على ان طريقه العرف الا لم تكلف ما لا يطاق اذ لا طريق غيره وقد ورد الشرع بالاجتهاد في تفسيره فبقتضيه في الظاهر
الى المتعارفين بين الناس في ذلك فبقتضيه في اختلاف الجاهل فالارض قد يفتقر للملك في المسكن والزراعة والحياتل واحد من ذلك فبقتضيه في الاستغناء الذي يفتقر في
صورتهم على مسائل **باب** من اراد اذ اذ السكنى في الملك التي يقصد احبائه وانما يفتقر في ذلك بغيره ووردا وانما يفتقر في بان يذره لغيره باطوار
ويقتضيه بعضها لان السكنى لا يكون الا بملك في الحيوط اما بالاجر والابن او بمحض الطين او بالواجب في الغنم والاعادة فلا يجب تعميم السقف على الجدران
الدائرة على البقية بل يكفي فيه ما يمكن السكنى معه ولا ان اسم الدار يشرع عليه هذا قول الشافعي وروى في اكثر الشافعية وبعضهم لم يشرطوا التسقيف لجهلاء
الدار وموحدى الرابطين من الجاهل فبقتضيه في الجاهل لا يفتقر في دار الله قال من احاط حائطه على ارض فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
جفت للغم لان المقصد لا اعتبار به لانه لو اذها فبقتضيه للغم فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
ملكها بغير الحائط فاذا ملكها جاز له ان يبنها اذ ارض غير اشترط التسقيف لا بأس بذلك اشترط اكثر الشافعية في احياء الدار فبقتضيه في الدار لان العادة في البناء
ان يكون لها ابوابها لا بابا لا يتخذ مسكنا ولو لم يكره الشافعي في بعض الشافعية لان مضيق البيت للمحافظة والسكنى لا يفتقر في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
ووبقية الدار وبقيتها فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
سقف الجدران من غير بناء لان الملك لا يفتقر عليه العادة وانما يفتقر في مثل الجدران التي تفتقر ولو حوط بالبناء في طرفه فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
لشافعية قولان احدهما الاكتفاء والثاني عدمه ولا يشترط التسقيف هنا اجماعا واشترط تعليق الباب سابق من الخلاف **باب** من كان له ارض فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
الموات فزراعة اعتبره احياء امورا جميع الزايف حواله بغير فصل الجاهل عن غيره وبقي المزد في معناه نصب نصب حجر وشوك شبيهه وكاحاجة الى التحوط الجاهل
فان معظم المزارع بارقة بقتضيه في الارض بغير الحفر التي فيها اوار لا يفتقر من الموقع وحاشا ان يفتقر في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
لشقي الا لا يجب له اذ العتاج في السقي في التمر وجب بغيره من ارضه فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
سقي الارض وان لم يفتقر في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله فبقتضيه في دار الله
البناء ولا يصحها الاماء التماء قال بعض الشافعية لا يدخل الا في ارضها وبقي عليها فاذا وجدنا شيئا من تلك الارض في يد انا المرحم بانه ملكه ولا يجوز بيعه ولا
والوجه انما يملك الخوازة وجميع الزايف على الحدود وكثير من المزارع تستغنى عن سوق المله اليه بالطريق هل يشترط الزراعة لحصول الملك في الزراعة الوجه القديم كان
الزراعة مستغنى عن منفعة الارض واستغنى عن منفعة خارج عن حد الاجابة كما ان لا يفتقر في احياء الدار ان يسكنها وهو واحد وحكي الشافعية والثاني الا يشترط لال دار

۱۱۱

[illegible]

پیش

الثاني

ب

المختصر

نے بیان کرے الشجر الطریق

الحزب الوطني

منحه
 و موافق
 انبوه
 انساب
 حبيب

عظیم
عدم الحیوان

مجلس

الآن في عهدنا هذا

فَيُتَعَلَّمُ خَيْرَ الْعِلْمِ وَالْأَوَّلِ

[illegible]

وعندكم وأما
عندكم

اما عندنا فلان
كل واحد منهما

وہیکل

الحمد لله

الحق نقضاً على ما في الجواب

فَمَا يَتْلُو مِنْ حُرُوفٍ لَوْ كَانَتْ لَوَلَدٍ

ما لو عاد البه بفسخ جوار الشرط او جوار المجلس فلا الرجوع لان الملك لم يستقر عليه وان تكون العين باقية في تصرفه او لو بدت بملك التصرف في قبضتها
 فان استولدا لامة لم يملك الاب الرجوع فيها لان الملك فيها لا يجوز نقله الى غير سببها **حاج** ان لا يتعلق بها رغبة لغیر الولد فان نقلت لغيره لم يملك
 الرجوع مثل ان يهب له شيئا فوعب الناس في معاملة فادانوا بوجوب الرضوخة من كونه فوجوه وعن احمد واثان احدهما لا الرجوع وبه قال مالك لانها تنقل
 بها حق غير الابن في الرجوع ابطال حقه وقد قال لا ضرر ولا ضرار وفي الرجوع ضرر والثانية الرجوع لعموم الخبر وان حق الزوج والغريم لم يتعلق بهين
 المال فلم يمنع الرجوع منه **ح** ان لا يزيد العين زيادة مستقلة كالسهم والكبر وقلم صنفه فان زادت فخر احمد واثان احدهما لا يمنع الرجوع وهو مذهب
 الشافعي لانها زيادة الموهوب فلا يمنع الرجوع كالزيادة قبل القبض والمنفصلة والثانية تمنع وهو مذهب حنابلة لان الزيادة في الموهوب لم تكن زيادة
 ولو تنقل اليه من جهة ابيه فلم يملك الرجوع كالمنفصلة واذا اشترى الرجوع الاصل لئلا يقضي له سوء المصادرة فضرر والتشخيص يبارق الرد من المشتري وقد
 يدل الزيادة فان فخر من الكلام فيما اذا باع عرضا بعرض فزاد احدهما او عدل المشتري الاخر به عبا قلنا باع المبيع سلطا مشتر به على الفسخ يبيع المبيع كان الفسخ وجدا
المطلب الثالث فيما يحصل الرجوع الرجوع يحصل اما بالقول او بالفعل اما القول فان يقول رجعت فبطلت رغبته او رجعت استردت المال وردت الى ملكي او بطلت
 الهبة ونقضتها ما اشبه ذلك من الالفاظ الدالة على الرجوع وللشافعية وجهان في ان الرجوع هل هو نقض او ابطال للهبة ام لا احدهما لا يكون نقضا لانه لو
 نقضا للملك الواهب الزيادة المستقلة من الموهوب الثاني ان يكون نقضا كما ان لا قاله نقض فسخ البيع وانما يرد الزيادة كماله وفيها على ملك المتهب كالاثر
 في الالة فيقول الاول ينبغي ان يستعمل النقص لا البطلان لان يجعل كالمثل فمقتضى اللفظ الذي يحصل الرجوع الى تمسك صريح وهو قوله رجعت
 يقتضي التمسك بقوله اطلت الهبة ونقضتها واما الفعل فان بفعل الواهب فعلا لا يبيع به الا ملك بان يطل التجار به الموهوب او يبيعها او يهبها
 فلا نفوذ عند من يتركون رجوعا كما ان هذه التصرفات في نعم الخياض في البيع وموليد بيع الشافعية والاصح عندهم انه لا يكون رجوعا لان الموهوب ملك
 التمسك به بل هو تصرف فانه فيه فلهذا تصرف الواهب هذا كما ثبت في الفسخ بالبيع فبطلت رغبته لم يحصل به الفسخ وبجاء الفسخ في زمن الخيار فان الملك فيه
 ضعيف في تمنع الغاء تصرف الواهب لان الفعل انما يتبين على الظاهر وهو الصحة والفسخ لا ينافي ملك المتهب قبله كما لو فسخ بالقول ونقض التصرفات ان كان حال
 الوطى او بعد منقوض كذا القول وان كان قبله فهو مسلم لكن نحن ندعي رد ال ملك قبل التصرف مع الوطى وانما ضعف الملك زمان الخيار لا يمكن ان يفسخ
 الخيار وهذا الامكان محققنا اذا عرفت هذا فان قلنا يحصل الرجوع بالفعل في صحة البيع والهبة وجهها كذا يبيع في زمن الخيار ويجري الوجه في حصول الرجوع
 اذا تلف الطعام الوهب اذ اعتق العبد او وطى الجارية واشتد الجوع في الوجه الثاني ان تجرد الوطى ليس ببيع لكن اذا جعلها وحصل الاستبدال كان بيعا
 الصحيح عندهم بلزوم الاستبدال القبة ويلغو الاعتاق وعليه بالوطى هو المثل بالاستبدال القبة ولو وصيغ الثوب الموهوب فخط الطعام بطلت رغبته
 ولجبا بانه هو كالفعل الخاص بك فمسألة كل موضع يثبت به الرجوع يصح من غير شرط حكم القاضي عندنا انما يثبت في وجهه لا في وجه الفسخ
 فلا يفتقر الفسخ الى رضا الموهوب كالفسخ في الشرط وان اشاع جعل له الرجوع واختلف في ان يثبت بحكم الحاكم ولو كان شرط المذكور وبينه وقيل يجوز
 لا يصح الرجوع فيها الا بمقتضاها فان كان مستقرا لاقول بحكم القاضي ان الحكم تابع ولا يمنع **قوله** ا لو رجع والمهر والمال فما مائة في بدل المتهب بمثل المبيع
 في بدل المشتري بعد فسخ البيع لان المشتري اخذ على حكم التمسك به التمسك به فحق الهبة في الحاحه بالتقابل اشكال ولذا فسخه وجها
 احدها انها تفسخ كالموهوب لا الثاني لا تفسخ كالمحل **ح** بشرط في الرجوع التخيير فلو علقه بشرط مثل ان يقول اذ جاء واس المهر ففقد رجسته
 لا لا لعقد لا يفتقر على شرط فكذا الفسخ **مسألة** لو اخذ الواهب الهبة من المتهب ان يري الرجوع كان رجوعا والقول قوله في بقية الالة ان يريها ولو يعلم قبل
 الرجوع او لا وكان ذلك بعد موت الواهب لم يوجب له تملك على الرجوع لم يحكم بكونه رجوعا لان لاخذ بحمل الرجوع وعين فلا ينافي حكم منقوض مشكوك
 وان اتفق برز ان تملك على الرجوع لم يحتمل كونه رجوعا لانا اكتفينا في العقد ببلالة الحال ففي الفسخ والى لان لفظ الرجوع كان رجوعا لانه عليه ان يكون
 قال الشافعي لان الملك ثابت للمتهب قبله فلا يرد الا بالصرح ويجعل بناء هذا على العقد فان وجبا الاعجاب القبول فيه لم يكن من الالفاظ يقتضيه ذلك
 وان اكتفينا في العقد بالمعاطاة الدالة على الرضا به فمنها الدالة على الوطى الرجوع من غير قول لا فعل فانه لا يحصل الرجوع بها وجها واحدا لانها ثبات الملك
 على مال مملوك لغيره فلم يحصل به الرجوع كسائر العقود **المبحث الثاني في الثواب** الهبة مطلقة تقتضي القبول لا مع الشرط سواء في ذلك
 هبة الاعلى للارادة او السارى لثله والارادة للاعلى عند اكثر علماءنا وبه قال ابو حنيفة واحمد للاصل لانها عطية على وجه التبرع فلم تقتض الثواب كالموهبة
 المثل ولا نرا اذا اعاده دار المبلن المستعير شيئا كذا اذا وهبها كالاخيه بالشافعية وقال الشيخ زه في ث وط الهبة على ثلثة اقسام هبة لمن فوقه مثل هبة العمة
 للسلطان والفقر للنفي والعلم للاستادة وهبة السارى لثله مثل ان يهب الفقه للفقيه والشافعية للشافعية وهبة من هو دونه مثل هبة السلطان لراعيه
 والنفي للفقيه والاستاء للغلام وقال الشافعية هبة الاعلى للارادة لا يقتضي الثواب لانه لا يقتضيه اللفظ ولا العرف لا العادة لانه يقتضيه بها نفع التمسك كذا
 هبة المثل لانه يقتضيه التوود والمواصلة والتحابب اما هبة الاعلى لا يقتضي الثواب لانها في القدر لا في المالك في الجاهل لا يقتضي
 قال ابو حنيفة وجع الشيخ زه ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله الصحيح عن الصادق ع انما الاية عن الرقل يهب الهبة ارجع منها ان شاء فقال يجوز الهبة
 القربى الذي يباب من هبته ويرجع فغير ذلك ان شاء وجع الشافعي ما روى عن عمر بن الخطاب ع يهب هبة رجوعا او هبة فدية على صاحبها ما لم يرد عليها
 ومثله روى عن علي بن ابي طالب ع يهب هبة رجوعا او هبة فدية لانه اذا كانت الهبة للاجنبي خالية عن العوض كان لا الكما الرجوع فيها واما اذا اشتملت على عوض
 لم يكن له الرجوع ولا يلزم من ذلك اقتصار الهبة الثواب على ان حلتهم عن عمر بن الخطاب ع يهب هبة رجوعا او هبة فدية لانه اذا كانت الهبة للاجنبي خالية عن العوض كان لا الكما
 فخرنا الذي اخبرنا عن ان مطلق الهبة لا يقتضي الثواب لا لعدم فسخها انما ثلثة ٢ ان يطلق الواهب الهبة فيقول وهبتك كذا فيقول
 المتهب قبلت فقلنا ان لا يقتضي الثواب خلافا للشافعية احد قوليه ذلك ان بشرط عدم الثواب هو ما يقع عندها لانه شرط لا ينافي العقد
 لعدم التنازع بين الكل واحد بانه وعوامج قول الشافعي في اخزان الهبة الشرط بعد عدم الثواب لا يقع بناء على قوله القدر ان مطلق الهبة يقتضيه

نہایت
الرجوع

عندنا

١٢

تکنا کل ممل
طیبر

من المثل

— 15 —

كتاب الهبة

الثواب يكون شرط عدم الثواب شرط بقاء مقتضاها فبطل المبتعج ان بشرط التولية في جاز عندنا اجماعا وهو قول اكثر العامة علا بالاصل الاحاديث وهو
 ان من قول الشافعي في قول الخازن ما لا ينع لان الهبة لا تقتضي ثوبا فان شرط فيها ثوبا لزم من مقتضاها ما لم ينع كما اذا عتقد النكاح بلفظ الهبة وهو غلط
 فان الطلاق لا ينافي للمبتدئ لو قلنا الهبة يقتضي عدم الثواب فلو شرطه كان منافيا للمقتضا ما وقرئ من عدم اقتضا الثواب مقتضا عدم الثواب فبطل
 الهبة يقتضي ثواب فلو شرطه كان منافيا للمقتضا ما وقرئ من عدم اقتضا الثواب مقتضا عدم الثواب فبطل مقتضى المقتضى فاذ شرطه في المقتضى
 مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى فلو شرطه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى فلو شرطه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى
 بالقبض اذا كانت الاجرة في قول الشافعي بل هو في القبض ولو لم يبق في التمسك كانت صحيحة غير ان شرطه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى
 التمسك ان ذلك لو ابا عندنا اذ اذ في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى
 الشيخ والشافعي اذا اطلق الهبة كانت لازمة بالقبض فان اثاره في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 بالاجرة وان وقع الاستحقاق في احداهما واسترجعه لم يورث في الاخرى ان قلنا انها مع الاطلاق يقتضي الثواب وجبنا في هذه الاشكال ترد الشيخ في
 الخلاف في قوله ان يفسر ثوابه على ما جرت به العادة لان اصل الثواب في العتبات في الهبة بالعادة فكذلك مقتضى ما وان قلنا لا مقتضى فيها الصلابة في ما يثاب
 عنها فبطل ما كانا وكثيرا كان في خبر الاخبار والاطلاق في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 لا فائدة وقال يثبت في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 فانه فاعطاه ثلثا في فزاده ثلثا فاما في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 استحقاقا او روي في الثاني قد روي في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 ما بعد ثواب المثل في العادة لان اصل الثواب ما هو من العادة فكذلك قدره والربع ان يكفي ما به قول لو نوع اسم الثواب عليه اذ عرفت هذا فانه لا يثبت
 للثواب جبر من المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 القبض وهو يثبت للثواب في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 فان اذا لم يثبت ثوبا كان المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 الهبة يرجع فيها ان شاء فقال يجوز الهبة في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 قال عن الشافعي في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 الامور شرط الثواب لا ينع من تلفت في هذا ما كذا في قول الشافعي فلو كان مقتضاها عدم الرجوع في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 بشرط لا ينع من تلفت في هذا ما كذا في قول الشافعي فلو كان مقتضاها عدم الرجوع في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 هذا في هبة الاخرى اما هبة الشاوي لثمة فكذا عندنا لا يقتضي الثواب كانت مطلقه خلا لا في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 السابقين لان الاثر لا يحتمل بعضها من بعض في العادة بل يعرضون واثارها عند المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 وقد حصل هذا الغرض فاشبهت هذه لما كان الغرض منها الثواب لا في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 كل موضع قلنا في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 لباعة السوق وليس بجيد **مسألة** قد بينا ان ما هو الهبة بالنظر في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 شرط الواهب الثواب عنها فانما ان يكون المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 فان شرطه وكان معلوما صح لا ينع منه وقوله المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 والمشايع فلو ان اصرها صحة القصد اما اذا قلنا ان مطلق الهبة لا يقتضي الثواب لزم معارضة ما بال كالمع والما اذا قلنا ان مقتضاها فلا في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 والعوض الواجب محمول فاذ في ان ينع وهو معلوم ولا ينع لفظ الهبة يقتضي العتبات فاذ شرط فيه عوض صح لا ينع من قولنا ان ملكك في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 اذا شرط عوضا فيه صح كذا في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 عن مقتضاها فلم ينع كما اذا عتقد النكاح بلفظ الهبة واما اذا لم يقتضيه فلا في شرط عوض بخالف مقتضاها لان لفظ الهبة يقتضي التبرع والجمع بينه
 وبين شرط عوض محل اذ عرفت هذا فاذ شرط عوضا لم ينع من مقتضاها فانما تكون هبة محضة عندنا لان مقتضى لفظ
 الهبة ذلك لا يجوز صرفا لا في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 ويحتوي في الشفعة والقوة لاجلها من لا شفعة ولا يلزم قبل القبض وعلى القول الثاني يثبت هذه الاحكام ولو قلنا في ان هذه الاحكام تثبت بحسب
 العتبات او عقب القبض الاول اظهر عندنا فالرجوع في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 الهبة يقتضي الثواب فاذ ينع من مقتضاها فاذ شرط فيه عوض صح لا ينع من قولنا ان ملكك في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 مختصا بالبيع فلا بشرط هنا ما بشرط في البيع من وجوب التفاضل في المجلس من تحريم التفاضل مع اعتد المجلس علا بالاصل لانه قال بعض الشافعية لا في المقتضى مع الاخرى
 بالمعاوضات اشترط العلم بالعوض فكذلك سائر الشرايط فان اذن الثواب في حكمه لم ينع من مقتضاها فاذ شرط فيه عوض صح لا ينع من قولنا ان ملكك في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 الثواب لفظ العتبات لا ينع من مقتضاها فاذ شرط فيه عوض صح لا ينع من قولنا ان ملكك في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 الا انه اذا كان من جنس اهل المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى
 من غير جنس المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى

كان نكاح

في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى لم يوافقا لملكه في المقتضى مع الاخرى

الشافعي

فيما يتعلق بالهبة بشرط الرجوع

في ذلك يتبين بالآلية نصيب كانها شيئا بالاثمان وتقرى قبل القبض من قال يجوز الرجوع للهبة بما سبه لولده لو وهب الاب من ابنه ثوب معلوم فان جعلنا العقد بما ظاهرا للرجوع والافله ولو صدق على ولده بشئ اقبضه لو يكن له الرجوع عندنا باعتبار ان هبة نفي الرجوع لازمة والثاني ان الصدقة لا يجوز له الرجوع منها بعد الاقباض وقال الشافعي ان يرجع شيئا او يهبه وانفق على المنع من الرجوع في الصدقة **مسألة** اذا وهب لغيره ثوبا معلوما وطوقنا ان مطلق الهبة يقتضي الثواب فوطئها التهنيت امتنع من الثواب بل الواجب الرجوع منها اذا رجع عادت الى ملكه كغير الواهب الرجوع على التهنيت لانه لو كان صادف الملك فلا يستحق منها المهر هذا اذا قلنا بجواز الرجوع مع التصرف ولو وهب لغيره ثوبا بشرط الثواب فلبسه اقبضه ثم لو رجع فان الرجوع فلا شيء على كبر الثوب ولو تلف الثوب لم يكن على التهنيت وهو واحد وهو الشافعي لانها تلفت في ملكه والثاني انه يجب عليه هبة تامة مع التلف لا نه ملكها بعوض فاذا تلفت منها كالباع وكذا الوهبان في النقض **مسألة** اذا وهب لابنه الصغير وقبضه له زمت الهبة سواء كانت من العرض ومن الذوق فقبضه وبه قال الشافعي وابو حنيفة لان ذلك كله مال صحيح هبة واذا وهب لابنه الصغير وقبضه وجب كسائر العرض وقال مالك اذا وهب له شيئا بغيره بغيره كالعرض جاز وضع قبضه وان وهب له ما لا يعرف بعينه كالدرهم والدنانير فلا يجوز الا ان يضمنه على يد غيره ويهدى عليها لان الاب لا يملكها لغيره فقبضه قد يملك بغير سببه فلا يمكن ان يهدى على شيء بعينه ويصير الابن مدعيها فلا يمنع القبض شيئا بشرط **مسألة** اذا وهب لغيره ثوبا معلوما فاما ان يقبضه فقبضه لو وهب في جلد به عيبا كان له الرجوع الى عين الموهوب فان كان باقيا اخذه وان كان القاطب لغيره واستبعد الجويني عن قول الشافعي في ان يرجع او هبة حتى لا يرجع على التقدير الثاني وان طرده بعضهم واذا جعلناه هبة فكافاه بمادون بشرط الا انه قريب من الشافعي وجهه انه هل يرجع على لان العادة في الشفعة وليس الواهب المطالبة بالعوض لوقوع الشرط على هذه العين فلم يكن له الانتقال الى غيرها الا في ان المطالبة بالاذن وان كان العوض غير معين فوجد القاض مبيحا كان له المطالبة بالعوض سلبا **مسألة** هذا كله فيما اذا شرط الواهب العوض المعلوم فاما ان شرط عوضا مجهولا فالأكثر الصحة لان الهبة نفسها لا يقتضي الثواب اذا شرط عوضا مجهولا لا يصح كالموهوب بشرط شيئا وقد دعي استحقاقه قال ذلك الرجل الفقير يهدى الهبة بغير عرض ليعتد فخذها ولا يعطيه شيئا محل في قولهم هي لك حلال ولكن لا تمنع ان تطبخه قال الشافعي اذا شرط ثوبا مجهولا فان قلنا الهبة لا يقتضي الثواب بطل العقد لغيره فيصحح بغيره وان قلنا انها تقتضي مع وليس به الا التصريح بمقتضى العقد هذا ما اوردته اكثر الشافعية ولم يجدوا فيها بطل بناء على ان ذكر العوض في البيع واذا كان سببا وجب ان يكون العوض معلوما والاولون يقولون انما يجعل بغيره على راي فان قدر جعله هبة وذلك اذا قلنا ان الهبة لا يقتضي الثواب ما قلنا يقتضيه فالعوض متطابقان فلا معنى لجعله سببا وقد ذكر الشافعي انه لو وهب من اثني عشر ثوبا ثوبا باحد مادون الاخر لم يرجع حصته من الموهوب بل لو اهدى ثوبا باحدهما من نفسه ومن صاحبه ودفع من الواهب يرجع على واحد منهما ثم ان اصاب بغيره اثنان لم يرجع عليه وان اصاب بانه يرجع بالنصف هذا اذا كان الثواب باقساما ثوبا بالثلاثة فان زاد فهو منطوع بالزيادة **مسألة** لو شرط الثواب دفعه ثم خرج الموهوب استحقاقا بعد دفعه رجع التهنيت اصاب على الواهب ولو خرج بعضه مستحقا فهو بالحبس ان يرجع على الواهب يتسطر من الثواب بين ان يرد البذلة ويرجع بجميع الثواب هو واحد فولي الشافعية والثاني انها تبطل الهبة اكلها في نظره من البيع قال بعضهم لا يبيح قول الابطال الهبة **مسألة** لو اختلف الواهب اتيه في شرط الثواب قال الواهب هبت منك ببذلة قال المتهنيت هبت ببذلة فان قلنا ان الهبة المطلقة يقتضي الثواب قول التهنيت هبت بغيره يبدل يقتضي اذ عاكه خلافه لأصل فيقدم قول الاخر وان قلنا ان الهبة لا يقتضي الثواب لقول قول التهنيت لا تخافا قد انتفأ ان العين ملك التهنيت الواهب يدعي اشتراط عوض في الاصل عدمه وهو واحد وهو الشافعي والثاني ان يقول قول الواهب لا يبرأ منه ملكه الا ببذلة لا عند الآخر **مسألة** لو وهب على الثواب فلم يثبت التهنيت مات وجد الواهب عن هبة كان له الرجوع لانها بدع البذلة العوض فكان له الرجوع من الموهوب كبيع ولما رواه عيسى بن ابي عبيد قال سئل الصادق عن رجل اهدى لرجل مديرة وهو خونهان اهدى به خاتما حقه ذلك وان اصاب رجل مديرة بعينها كان يرجعها ان قدر على ذلك قال لا بأس بان يأخذ **فصل في** اودع البذلة فمات وقل خذ وارسل بها فمات وارفع البذلة وقال شريك نفسك بالمعاملة فالوجه انه باعها لكن يخبر بماله به فليس التصرف في غير ما عساه وقال بعض الشافعية ان قال ذلك على سبيل التسلط اعتاد ملكه وقل فيه كيف سأل وان كان عرضة تحصيل ما عساه لاداءه من الوسخ والشك وبعاله بانه مكشوف الرأس لم يخبر فيه بغير ما عساه لو بيعت الشخص المالك بوجه ثوبا بغيره غير ملكه الولد قال بعض الشافعية ان كان البت مبيعك بتكفنه ليدانته او ورجع ملكه الولد حتى لا يجوز له ان يملكه وتكفنه غيره وجب عليه جده الى ما لم يكن وان لم يكن كذلك ملكه الولد وكان له ان يملكه وتكفنه غيره لا يبرأ من اهدى الولد **ج** لو بيعت ابنة الهبة في ظرفك العانة في مثل تلك الهبة في ظرفك لم يكن الظرف لاحلا في الهبة فقلوا للعرف ان كانت العادة يقتضي عدم الرضا في فواضل مديرة كالمظروف للمعاملة واذا لم يكن الظرف مديرة كان ماضيا في الهبة وليس له استعماله غير الهبة واما في تلك الهبة فان اقتضت العادة التصرف لم نعرفه وان اقتضت المناول منه ويكون كاستعاني لو ائتمنا كتابا الى غيره حاضر او غايب كتب فيه ان كتب الجواب على ظنه فعليه ردته فليس له التصرف فيه ولا يجوز مديرة ملكه المكتوب اليه هو واحد فولي الشافعية والثاني انه سبي على ملك المكتوب المكتوب اليه لا انتفاع به على سبيل الاباحة وهو موقوف هو هبة من اهل داره في ابدان لها الوجه المنع لك الشافعية وحقا اذا كانت الهبة مفسدة لم يمسك الملك المتهنيت عندنا وبه قال الشافعي ويكون الملك المقبوض مضمونا على التهنيت كالمقبوض بالبيع الفاسد وغير مضمون كالمقبوض في الهبة الصالحة للشافعية وقولنا والاوب عندنا الثاني قال ابو حنيفة الهبة الفاسدة تقيد الملك المتهنيت لا بشرطه القبض العود بغيره فلو رجع القبض عن العقد حكم بانفعال التهنيت القبض من حين العقد وليس كذلك الوضعية فانه حكم بانفعالها بالوقت مع القبول لا تأخر **ج** لو قل هبة كذا ولم اقبضه كان القول قوله في عدم الاصل والقر له لاحلا فان ادعى الاقباض وكذا لو قل هبة وملكته ثم انكر القبض لا مكان ان يخرج عن مهر خاتمتين يتعلق العمل المخل جميع حجة وهي قال الله عز وجل وانوا النشا صلا فخرن محلة اي عطية عن طيب نفس واكثر ما استعمل في عطية الولد بغير محلة والاعطية مضمونة بالهبة من غير محلة وهي الموهبة وفي الرحم والعراية فضل والثواب بها اكثر قال الله تعالى في المال على حبة ذرية القربة واليساعى بندي القربة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك تصدقك على ذرية صدقة صلة وقال افضل الصدقة على ذرية ارحم الراحمين وقال من سرق ان يفتق لجله ويوشع ذنوبه قبل صل صبره وذرية من نهب ان يعبد الله من سعوى ذنبا

الرجوع

اذا كان كانه يمين

اذا كان كانه يمين

مختلفة

التمس

جاز الشاؤ

فيما يتعلق بالهبة بشرط الرجوع

کتابت لطیفات

صناقا وكانت تنفق على زوجها وولده فالت النبي فالت رسول الله ان عبد الله وولده شيئا من الصدقة فقال رسول الله لك ولدان ارجوان بر الصلوة والبر
ودوى عن الصادق انه اذا خضع من المدينة الى النصارى ببغداد لبثنا شهر الاغبر عليه فيلحق حج البنا الرابع الحلب فقال هؤلاء العلوية فقنا اليه فقال يدخل علمنا
المؤمنين منهم اثنان قال فدخلت انا وعبد الله بن الحسن فسلمنا عليه فقال انت الذي تعلم الغيب فقلت لا يعلم الغيب الا الله فقال انت الذي يحيى البعث فخرج فقلت
الحج يحيى اليك فقال انك تدور على ما ثبت بك قال رسول الله علم فقال لما جئتكم لا حربي بكم واعز قبلكم وانزل حكم بالسرعة ولا ادع احدا من اهل الحجاز ولا من اهل
العراق ثلثي البكم فانهم لكم مفدة قال فقلت يا امير المؤمنين ان سليمان اعطى فشركا وان ابيو ابتلى فغيره وان يوسف ظلم فغيره وان من مثل اولئك القوم
فاستحيائهم قال حدثني الحديث الذي روينا في هذا وقت قال روى لي عن جدي عن رسول الله انه قال نال من خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي فمن
وصلها فاصلته ومن قطعها بقتل فقال استأعني هذا فقال روى لي عن جدي عن رسول الله انه قال الرحم جبل متصل ممدود من الارض الى السماء ينادى كل يوم
وصلى الله على من وصلني وقطع الله من قطعني فقال استأعني هذا فقلت روى لي عن جدي عن رسول الله ان ملكا من ملوك بني اسرائيل كان قد بقي من عمره
سنة فقطع رحمه فحفظها الله ثلث سنين وان ملكا من ملوك بني اسرائيل كان قد بقي من عمره ثلث سنين فوصل رحمه فحفظها الله ثلث سنين فقال المنصور
والله لاصلن اليوم روي لي ابا عبد الله احب اليكم فقال الصادق المدينة قال فخرجنا اليها سارحا جبالا والاحبار متوازية اكثر من ان تحصى اذ عرفت هذا فانه سجد
التسوية العظيمة والاداء ولا يفضل بعضنا منهم على بعض بل يسوي بين جماعتهم سواء كانوا ذكورا واناثا والافتراق ببر قال الشافعي ومالك ابو حنيفة وابو
المداويه ابن عباس ان النبي قال سواي من اولادكم في العظيمة فلو كنت فضلا لجدنا لفضلنا لبيات فقال سيج ولحدنا سيج وعبد الرحمن ان يعطي الذكر مثل
الانثيين لان الله تبارك وتعالى على ذلك اولي البتة فتم الله عز وجل والفرق فان الميراث يستحق بالرحم والنقص في غير ذلك فلهذا يورث ابن العم
من الابوين دون العم من الاب عندنا وعندهم يرث العم دون العم واما العظيمة فانها تستحق للرحم والفرق خاصة وذلك يقتضي التسوية بين الذكر والانثى كالاخوة
من الام الاخرى ان النفقة يستوي فيها الجسد من الاب الجسد من الام والفرق في الميراث فكذلك العظيمة ولا يفضل بعض العداوة ويورث الشهابين الاولاد
كالميراث في قضية يومئذ لئلا ذلك على رغبة الاب في جسد البقرة على بعض وذلك يوجب الجسد يفضي الى قطع الرحم فنع منه كزوج المرأة علمها
خالها ولا نفعين بن يثيرة ابو برة النبي فقال في كسب خلت ابني هذا علما فقال النبي اكل ذلك خلتك مثل هذا فقال انفا اردده وروى ان النبي صلى الله عليه
قال احب ان يكون لك في البر مائة قال نعم قال فاربعة مسئلت اذ لو مبعض ولد دون بعض وفضل بعضا على بعض في حال صحة ذلك لم يراه ثم
يكون فعل مكرها وبه قال الشافعي وابو حنيفة ومالك والليث والثوري وشريح وجابر بن عبد الرحمن صالح بن حي الاصل لان ذلك التصرف في ملكه كسب
وان يسهل من شاء من الاجانب لا قارب ولا كان كل من جازله ان يسوي بينهم في العظيمة جازان بها فضل كالاجناب لان الهبة اذا صححت يجب الرجوع فيها
لوسوي بينهم وقال طائفة من اصحاب الهبة لما تقدم في حديثهم في هذا جواز اذ كان جواز اذ كان باطلا وقال احمد وادع جواز الرجوع في ذلك وعن احمد وادع
اخرى انه لا يصح لان قال حديث النعمان بن بشير فاربعة والخبر ثم سلمنا لكن المراد بالجواز انه قال خارج عن السنة الا ترى انه قال في خبر النعمان شهد على هذا عني
بتاكيدها وقوله اربعة مائة مائة مائة مائة مائة لان يجوز له ان يرجع فيها وبعدهم وامر بذلك استحبابا وعلى مؤلفنا امرا لان الهبة لو لم يكن مقبوضة اذ لم يفسد
الخبر ما يدل على الاقتباس اذ عرفت هذا فتدق الاخذ ان الاب يأم بالفضل فيجب عليه التسوية باحد امرين اما ما فضل به البعض واما ما نصبت الاخر لما رواه
النعمان بن بشير قال يصدق على البعض ماله فقال النبي عمن روى لا ارضى حتى تشهد عليها رسول الله فحاشي الى النبي ليشهد على صدقة فقال كل ولدك
مثلته قال لا فاقضوا الله واعدوايبن اولادكم قال فرجع ابو في تلك الصدقة ولفظ قال اردده في لفظ اخر فاربعة ولفظ لا تشهد على جوروي لفظ فاشهد
على مدغري في لفظ سواي بينهم ونحو هذا في الرواية مع تسليمها على عدم الاقتباس مسئلت لو فضل بعض ولد على بعض لعني بقضية تخصه
المخصص بحاجة او زمانه او على او كثر عياله او اشتغال بعلم ونحوه من الفضائل او صروف عطينة من بعض ولد لصدقة او لبدعة او لكونه تقيين بما اخذ
على معصية الله وينفق فيها جازولم يكن مكرها على اشكال وهو احدى روايتين عن احمد ولا خلاف بين العلماء في استحباب التسوية وكرهه الفضيل عليه
التسوية بين اقربه ولا يعطاهم على قدر موارثهم سواء كانوا من جهة واحدة كاخوة واخوات واعمام وعمات ومن جهات كاخوة واعمام وقال بعض العامة
في عطينة الاولاد سواي اقراب ان يعطيه على قدر موارثهم فان خالف فخليل بن ربيع وبعدهم بالخلعة لانهم في معنى الاولاد وليس بشي لان الاصل اباية تضر
الانسان كيف شاء مسئلت وهل يجوز الام بالاب فيما تقدم قال بعض العامة بذلك القول النبي انما الله واعدوايبن اولادكم ولا يملك احد الا بغير
شفتي الفضيل كالاب لان مقتضى المنع من التخصيص في الاب هو وقوع العداوة بين الاولاد والحد وقطع الرحم ثابت بحق لا يتساوى به الحكم وهل لها وجه
لو فضلت مقتضى قول احمد وهو مذهب الشافعي ايضا وذلك لانها لما دخلت في قول النبي سوايبن اولادكم ينبغي ان يتمكن من التسوية بالرجوع في الهبة بل ربما
تقيد بطريقا في التسوية اذ لم يمكن اعطاه الاخر مثل عطينة الاول لانها لما سوت الاب في عمره يفضل بعض ولدها ينبغي ان يساوى في التمكن من الرجوع فيها فضيلة به
مختلفا لما من الام واذالة للفضل المحرم كالاب في الرواية المشتهرة عن احمد انه لا يصح لها الرجوع فربا يذهب اليها بين الاب لان باخذ من مال ولد وليس
ذلك وقال مالك لا الرجوع في هبة ولدها اذا كان ابوه حيا فان كان ميتا فلا رجوع لهما لانها هبة لليتيم وهبة اليتيم لازمة كصدقة التطوع وهذا اكله
عندنا لا لا اخبر الفضيل في العظيمة بل مكره ومع تحققة لا يجوز للاب الرجوع فيه اذ اقرنت الهبة بالاقتباس مسئلت اذا اعطى ولد ماله ثم ولد له
ولد اخر لم يرجع له الرجوع في عطينة مع شرايط التملك قال احمد يرجع ويسوي بينهم وجوبا وليس بجهد قال احمد صاحب الرجل ان لا يقسم ماله ويبدعه على فراش الله
احمد ان يولد له ولد فبستوي بينهم وعنى بذلك انه يرجع فيها اعطاه اولاده كلهم او يرجع في بعض ما اعطى كل واحد منهم ليدفع هذا الولد الى احد
نحوه وان كان هذا الولد احدث ولد بعد الموت لم يكن له الرجوع على اخوته لان العظيمة لزممت بموت سببه الاعلى رواية اخرى عند الولد الرجوع وكل ذلك
على ما مسئلت ليس للاب ان يأخذ من مال ولد شيئا الا باذنه وقد ما يجب له من النفقة عليه في امتنع الولد من دفعها ليدون ذلك يجوز وبه قال ابو حنيفة
والشافعي ان النبي قال لا يحمل مال امرء مسلم الا من طيب من منده وقال ان معانكم واموالكم عليكم حرام كحرمته يومكم هذا شهر كره هذا بلد كره هذا

المستقبل

مجلس

فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّدَقَاتِ

دمن دی نویضہ من فرایض لہد عز وجل ہو

قاعطا، تم جابر اخر قاعطا، تم جابر اخر

والثاني للشاؤون الصلة والمصلحة بحرية عليهم انفاذها

قلوب

كان

تتبع

وبه

کتاب الوفاء

الغير وقصد كالودع شيئا من صفة ان كان الوقت على شخص معين وجاؤه معينين فالوقت شرط القبول لا شرط القبول كما لا يشترط في ملكه من غير قصد
وهو اصح وهي الشافعية وعلى هذا فليكن القبول متصلا بالاجاب كالمبيع المنة والوجه الثاني للشافعية انه لا يشترط لاستحقاق الوقف عليه المصلحة المستحق
المستحق منفعة نفسه بالنسبة الى بعض الشافعية لا يحتاج لزوم الوقت الى القبول لكن لا يملك علمه الا باختياره ويكتفي في الدلالة على الاختيار بالقبول في بعضهم
في شرط القبول انما هو فيما اذا قلنا ان الوقت يقتل الملك قبل ان الوقت عليه فلما اذا قلنا بان انتقاله الى الله فمما او قلنا بابقائه للوقت فلا يشترط لتمام
على الاول فالحاقه بالاعتناء واما على الثاني فلا بد ان يحصل كون السامع والتوايد معدومة ويجهل ولا يوجد بعد ان يحصل ترك القبول وسواء شرطنا القبول او لم
فاذا رد بطل حقه كالموعدة وكما لو كان الوقت بالرد وان لم يشترط القبول فقال بعض الشافعية لا يرتد برده لانه دخل في ملكه بحجبه لا بقرينة بل يرجع قال بعض
الشافعية لا يرتد برده ان رجوع قبل الحكم كبر برده الى غيره كان له وان حكم الحاكم بر لغريم بطل حقه هذا في البطل الاول وله في البطل الثاني والثالث فلا يشترط
قبوله لان استحقاقه لا يتصل بالاجاب هو ملكه الشافعي لا يرتد الوقت برده لان قبوله لا يعتبر الوقت قد ثبت لزوم قبوله فبعد انقطاعه وهو اصح
الشافعية والثاني انه يرتد برده البطل الثالث ويشترط قبوله ايضا وخلافه للشافعية فانه هل يشترط قبول البطل الثاني والثالث وهل يرتد الوقت برده من
على ان هل البطل الثاني وفريقه هل يتلون الحوسم الوقت او من البطل الاول فيقولون وردهم بقبول الاولين وردهم وان قلنا بالثاني لم يرتد بردهم ورد
كراه الميراث لا يبعد عندهم ان يحصل الاستحقاق بالاجاب مع ذلك يعتبر القبول كوصية المطلب الاول في الوقت بشرط ان الوقت المطلب
والفعل والاختيار والقصد الحرة والمغايرة للوقت عليه فلا يصح وقف الصبة ان كان مبرا ويبلغ عشر سنين على الاصح لانه سلب لغيره وقت غير الوقت فكذا
لان العلم من وقوعه فلا اثر له ولا لكان واخذ عليه على قول من جوز صدقة من بلغ عشر ابعث القول بخوارق فله لان الوقت نوع من الصدقة ولا يصح
الجنون الجماع كالتكليف عنده وعدم اعتنا بعبادة نظر الشارع ولو كان الجنون بعزوه اذ ارجع وقته حال افاقة والموقوف بحال عقله فان ادعى جنونا حال
الوقت فكم قوله فيه ولا يصح قضاؤه لان الاكرام صانف الاخبار والفعل في الحقيقة صادر عن غيره واما الذم فيحقق الاكراه بالحقن على النفس والمال ان
قلنا العوض ان كان من اهل الاحتشام ولا يصح وقف غير القاصد كالتكران والفق عليه والاعراب الغايب السامع والعاقل والشارع لاصالة بقاء الملك
ما لكان ولا يصح وقف الميراث والامانة كما يمكن ان يكونا شيئا وهما سلويا المتفرق ولو كان الميراث لا يصح وقفه على غيره فان من سلب التصرف
كان سلبه من غيره اوله قال الله ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يملك على شيء وقال ثم هل لكم مما لكت يا اباكم من شيء فاما اذن فكم سلبه لا يصح
الشخص على نفسه ولو وقف على نفسه على الفقر والسكين ارجع وقته على نفسه عند علمائنا وهو اصح قول الشافعية قال مالك محمد بن الحسن ان الوقت لا يملك
فلم يشترط نفسه كالمبيع والميراث لان الوقت عليك من الوقت اذ حال ملك الوقت عليه الملك فما تحقق ثابتا بغير ادخاله وتجدد مع ثبوته لعدم قبوله
الشفقة والصفت عدم تعقل فزاله قبله عنده كان الوقت قبله منفعة وحدها اجمع لوقته والاشكال ان ملك نفسه القول لثالث للشافعية من شرطه قال
احمد وابو يوسف وشيخهم ابو عبيد الله الزبيري ان استحقاق الشيء وقفا غير استحقاقه ملكا وقد يصد جنته من نفسه من النصف الميراث للملك وهو
اختيار ابن شريح من الشافعية لان عمر للوقت لا يابس على من يملكها ان ياكل منها او يطعم صدقا غير موقوف فكان الوقت شبهه الى ان مات ولا يشترط علمه
لتسجيد السابقة كان له الانتفاع به فكذلك امانا وجعل الشيء وقفا على نفسه غير صحيح لا يثبت من ان الداخل في الملك لا يصلح دخوله فكذا لا يحصل كالحاصل فعل عمر لا يصح
مع اننا نقول بموجب فان شرط التولي جاز ودخوله في الوقت لعام ليس بالقصد الاول فقال بعض الشافعية يصح ان يوقف بغيره شرطه واصنافه الى نفسه بناء على
انه لو اضر على قوله وقت مع الوقت على من لا يجوز الوقت عليه لم يتم على من يجوز ان يوقف على الميراث على الميراث ولو وقف على غيره من وجه الوقت
عليه بشرط ان يقتض من بيع الوقت كونه زورا وبهتان وان يخرج ما يحتاج اليه في نفسه واقبل موثقة لم يصح لانه وقف منه على نفسه غيره والشافعية لا يملك
لو شرط ان ياكل من ثماره او يتقرب به بالخوارق قال احمد والشافعية احد القولين لان صدقة رسول الله ان ياكل اهلها منها بالمعروف والنكران لا يملك وقت
وقال دلولي فيها كذا الملهن وحديث رسول الله ليس دليل على الدعوى لا يجوز ان يوقف لا تشاء على اهلها واولاده وان يشترط نفقته الوقت بعونهم
جواز وقفه لان على نفسه وعود الوقت اليه وبعض مناهة وحديث عثمان بن حذاف لان قوله لا عبره برسائلنا لكن على سبيل الاشارة ولكل اخذ
للوقت ان ينفع بالاداء فانه لما في الصلوة في البقعة التي جعلها مسجدا واثبت به وكذا اذا وقف على الفقراء وصفا فقير كان له المشاركة في النفع
او وقف على الفقراء وصدقاتهم وهو احد قول الشافعية بناء على القول بالسبع من وقته على نفسه لانه لم يصد نفسه حاله الوقت امانا وجدا في البقعة
وقف عليها بعد رجوع عن ملكه ودخوله في ملكه فجاز له اخذ لانه صار اجنبا من الوقت كغيره والثالث النفع من توارده منه لان مطلق الوقت ينصرف
غير الوقت ليس بجدة لان مطلق الوقت ينصرف الى غير النفع والتمس حاله الوقت لا يدخل فيه فان اضر دخل كذا هنا مستمسك لافق بين ان يشترط نفسه
الانتفاع به لم يقبولة لومدة معلومة وسواء تدبر اكل منه او اطعمته الصحة عند من يقول بها البطلان عند من يقول بل لا انة اذا شرط ان ينفع به من سلوة
عند من يقول الصحة او شرط الغير من اكله او الا اجانب فان الجمول لمذا اشائها كان ملكا او شيئا كالميراث او شرط ان يحكمها سنة فانه اشائها فان كان
تفضل الى الواو ولو شرط ان ياكل منه من الوقت الشرط لان النبي شرط ذلك في صدقة فاطمة وان شرط ان ياكل الواو على الوقت شيئا منه او يطعم صدقة
جاز فان الوقت جاز ان ياكل ويطعم صدقة علا بالشرط ولا يكون تلك شرط النفع على نفسه المطلب الثالث في الموقوف عليه مستمسك بشرط
الموقوف الوجور وحيث ان يملك ذلك ليشيئ ما شاءه غيره الوقت عليه اذ ثبت هذا فنقول الوقت ان كان على شخص معين وجب ان يكون الموقوف عليه هلا فكل
الوقت ان الوقت لسا هو يملك المعين والنفقة ان قلنا ان الوقت يملكه الموقوف عليه واما ان يملك منفعة ان لم يقل به فلا يصح الوقت على الميراث او يجوز
بناقله وقت على من سبوا لانه ابتداء ارجع ان لا يصح الوقت على الميراث لان الوقت على الميراث لا يصح الوقت على الميراث لان الوقت على الميراث لا يصح
الحمل لعدم يقين جوتها لان الوصية فانها تصح لان الوصية متعلقة بالمستقبل والوقت متعلق بالحال لا يصح الوقت على الميراث لان الوقت على الميراث لا يصح
لذلك مستمسك لا يجوز الوقت على العبد لانه ليس هلا فكل ذلك والوقت يملك اما لعين مستفعدة او منفعة فلا فرق بين ان يكون لعقدنا او ملة او اموالا

ان ظننا بالافلام
فیلم رشتہ کا
بہترین وقف

نفع
وكلما لووتضام

میں نے

على الفقراء

۱۴۸۰

ار علی شمس
معین

كتاب الوقف

المبحث على كتابهم القديمة فانه مقر عليهم حيث نزل الكتاب ان لم تكن ائمة جهة معصية صح الوقف ولو ظهر فيها قصد القرية كالوقف على المساكين او في سبل
او على العلماء او السبلين او المساجد والدارين والربط والقنطرة والشاهد الا قارباً ولم يظهر قصد القرية كالوقف على الاعتياب او جهان مبتلى على ان الربط
في الوقف على الموصوفين جهة القرية والتمليك لتحقيقه ان الوقف على العتيبين سلك به سلك التمليك لذلك يجوز على من لا يجوز تمليك ثم يقصد الوقف
التمزية الى الله كالصدقة واما الوقف على من لا يتبع فالمرعي فيه طريق القرية دون التمليك لهذا لا يجازي بيتا المساكين بل يجوز الاثمة ما على ثلثة منهم
بعضهم المرعي طريق التمليك كذا الوصية والوقف على العتيبين والتعنى موافقة السابقين لمحقى انهم قالوا ان الوقف على المساجد والربط تمليك للمسلمين منفعته الوقف
ان قالوا بالاول لم يجز الوقف على الاعتياب ولا على اليهود والنصارى الفساق وان قالوا بالثاني جاز لكل وان حق عندنا ما قد تناول وقف على الطالبين والعلوية
او غيرهم ممن لا يخصص جاز ولا شاغبي قولان كذا الوصية لهم فان راعوا طريق القرية صح الوقف لهم والا لم يصح لتعد الاستبعاد والاشبه كراه الاكثر ترجيح كون تمليك
ويصح الوقف على هؤلاء وكذا يصح الوقف على السابقين الكتاب من مائة اهل الذمة ويكون وقفاً عليهم لا على الكتابين وقال بعض العام يصح الوقف على الاعتياب
الوقف على اليهود والنصارى وقطاع الطريق وسائر الفساق لخصه الاعانة على المعصية مستلزم اذا وقف على بيتا عظيمة كقبرة الانبياء كقبرين وروي
نعم وروي ما يدل بخلافه عند علماءنا وهو واحد قول الشافعي لاصالة الصخرة ولا يهاجها قرينة وجهه صحة تمليك جاز الوقف كالحصر وان من جمع الوقف عليه
اذا كان عدده محصوراً صح وان لم يكن محصوراً كالغفراء والمساكين ولا يجوز الوقف على الفقراء والمساكين اجماعاً مع عدم اختصاصهم بجاز هذا والقول الثاني
للشافعي انه يصح الوقف على من لا يمكن استبعادهم وحصرهم كالوقف على قوم والفرق ان تعبد في صورة النزاع بخلاف القوم فانهم مع عدم اختصاصهم
لا يطلون على جماعة غير متبينة بطل الوقف على كافر بقوله ادم ارحم على كافة البشرية ما اعتراه مستلزم اذا وقف على المسكين كان ان قرأ الشهادتين ولو لم يقرأه من
الغفراء ومجانينهم لانه التبادر الى انهم ولا فرق في ذلك بين طوائف اهل الاسلام ولو لم يكن ما يعلى بطلانهم من الدين ضرورة كالفلاة والمجربة والمشيخة وحصر
بعض عدائنا ذلك اذا صدق من السلم الحق بالحق من المسلمين ليس جيلهم نحو ما قلناه قال الشيخ في قولنا اذا وقف المسلم شيئاً على المسلمين كان لجميع من قرأ الشهادتين
واركان الشريعة من الصلوة والزكاة والصوم والحج وان اختلفوا في الاداء والديانات وقال بعض علماءنا يكون من يصل الى القبلة وهو قريب من الوقف بصلوة
بالفعل بل يقصد اعتناق الصلوة الى القبلة مستلزم اذا وقف على المؤمنين كان مضمرة الاثني عشرية عند علماءنا لانه المتعارف من هذا الاطلاق وقيل
فيه اعتبارا بكبرياء قال الشيخ في قوله لا يجوز والفساق من الامامية احد شئ منه والحقه سائر وقال يكون للامامية كالتفراه نفي لان الفسق لا يخرج المؤمن عن
ايمانه والشيخ في قوله اخرى التباين يقتضي دخول الفساق منهم مستلزم اذا وقف على الشيعة ولم يصر في ذلك الى من يقدم عليها في الامامة على المشايخ
وكذا التباينة يكون ذلك ما مضى الامامية والحدود بين الزيدية ودون التبرية وقال ابن ادریس اذا كان الوقف من احدى فرق الشيعة كالجوادية والكيسانية و
الناوسية والفضيلة والواقعية والاشعرية جعل كلام العام على شامد حاله ونحو قوله وخص به ضرورة اهل غلطة دون من عداهم من سائر المنطوق
بشاهد الحال لا بأس به ولو وقف على الزيدية كان مضمراً فاعلى القائلين بامامة زيد بن علي بن الحسين عليها السلام وامامة كل من خرج بعده بالسيف والذلة
من ذوى الراي العلم والصلاح قال الشيخ في قوله وقال ابن ادریس هذا الاطلاق ليس بجديد بل اذا كان الوقف يند باكان كذلك فان كان اماماً كان الوقف بالاملا
بناء على ان وقف الحق على غير الحق بطل مستلزم اذا وقف المسلم على الفقراء مضمرة في ذلك الى فقراء المسلمين علاما شاهد الحال ان المراد ذلك دون غيره
وقف الكافر على الفقراء انصرف الى فقراء غلطة لما تقدم من شاهد الحال وكذا لو وقف المسلم على فقراء بلدته وفيهم فقراء مسلمين كما انصرف الى فقراء المسلمين
خاصة وكذا الكافر لو وقف على فقراء بلدته وفيهم فقراء القبطيين انصرف الى فقراء الكفار ولو لم يكن فيهم الا فقراء من غير قبيلة انصرف الى فقراء اهلها بالاشارة
فلو وقف المسلم على فقراء بلدته ليس فيهم فقير مسلم وعلم بذلك فقراءة كلهم كقراءة انصرف في قعة انهم وكذا في طوائف الكافر مستلزم اذا علق الوقف على قبيلة
مخصوصة او على جماعة اشتركة نسبة على فقير عليها اساس صنعة او وصف صح ولم يشر فيهم غيرهم فينبغي الوقف على العلوية كان مضمراً الى النسب الى القرية
من طريق الاب لا يشر فيهم غيرهم من انسابهم كبن جعفر بن عبد الله وكذا لو وقف على الهاشميين جرح الى كل هاشمي وهو من انساب الهاشم بالنبوة ولو وقف
على الفاطميين كان من انساب فاطمة بالنبوة واشتركة في الحسنين والحسينين ولو وقف على الحسين لم يكن للحسينيين حصة وكذا لو وقف على الحسينيين
لم يكن للحسينيين معهم شئ ولو وقف على المتفكرين الى المشتغلين بخصيل الفقير سواء كان سواء كان مبتدئاً او منتهياً لو وقف على الفقهاء دخل فيه من
حصل شئاً من الفقهاء وان قل ولو وقف على العطارين او البرازين او الشيوخ او الحجاب او التجار بن غيرهم من ارباب الصنائع المحللة شريفة كانت وصنعة صح
الوقف وانصرف الى الفقير ولو وقف على الصوفية فلا شافعية قولان احدهما الصفة هو المعتمد ان لا يخرج جوارح الشريعة المحمدية ولو لم يبدعوا
في طريقهم والثاني لشافعية ان ليس للمصوفين حد نوقف عليه وهو موم فان المتصوفة الذين يصح الوقف عليهم المشتغلون بالعبادة في اكثر الاوقات المعزولين
عن الدنيا وفصل بينهم فقال لابد من المتصوفين من العدالة ومن ترك الحرفة ولا بأس بالوراء والحناطة وما اشبهها اذا كان يتعاطاها لعبادة في الرباط لانه
المكان لا يفتح قدرته على الاكسب والاشتغال الوعظ والتدريس لان يكون له من المال قدراً لا يجتنب من الزكاة ولا يبيع دخله بخبره ويقبل الشربة
الظاهرة والعروض الكثيرة ولا يبدان يكون في ذى القوم الا ان كان ساكناً في الرباط فيقوم المساكنة والحناطة مقام الذي لا يشترط لبس الرقعة من يد شيخ
مستلزم يجوز الوقف على اهل اللوة ومؤثر الغائبين والحنافيين فان كان ذلك من فروع الكفايات كذا يجوز على ثلثة الاول والظروف ان تكررت
عليه وعلى ثلثة اقلام العلماء دون اقلام الظلمة التي يكتبها الظلم ويجوز على مصلي صلوة الليل يصبر على من يتجلى صلوة الليل المتولذ من اهل البيت لا
يشترط اكثر من ثلثة ركعات لانها هي صلوة الليل ولا بد ان يصليها في الليل بعد انقضاء الوقت في الليل نادراً دخل ولا يكون ذلك عادة وكذا ان
انقضى ليلتها بالانوار والترك مطاً احباً ولا يشترط الدعاء المنقول بين الركعات لو وقف على اداء الوقوفين على خلة الكعبة والشهادتين وقيل
رسول الله او لحديقه الائمة او قبر بعض الصالحين فالأقرب جواز وهو صحيح وجه الشافعية كالوقف على علف الدواب سبيل الله ولو وقف على دار
حانوت قال بعض الشافعية لا يجوز بجمع لان يقول وقف على هذه الدار على ان يأكل فوايد الوقف طارفاً لدار فيصح على اظهر الوجهين عندهم ولو وقف

المسلمان حكم ما كان عليه
اقامه كالمسلمين
مدنية كالمسلمين
خلاناً للعلوية

وقف
وقف

كان

او الحاكمة

الجلال

كتاب الوقف من النكحة

وقال تاذ وقت على من لا يصح الوقف عليه مثل عبد ارسل رجل يهرول وما اشبهه ثم بعد ذلك على اولاده الموجودين في الحال وبعدهم على الفقراء والمساكين بطل الوقف فيما يدركه فانه لا يصح الوقف عليهم والاخر يصح بطل في حق من لا يصح الوقف عليهم فمن يصح الوقف عليه لا يرد ليل على الجاهل ولا مانع يمنع منه والثاني في منقطع الاول اختلاف في قول فقهاء في موضع الوقف جبهة بط وقال في مؤيد قولين احدهما ان ربط والثاني ان يصح فيما يجوز فيه دون ابتداء قال اصحابه هذان القولان مبنيان على تفرق الصفقة اذ باع ما يملك ما لا يملك فقال بعضهم في طريقة احدهما ان ربط والثاني ان يصح فيما يجوز فيه دون ابتداء قال بعضهم هذان القولان مبنيان على ان البطن الثاني من يتلقون ان قلنا من البطن الاول لم يصح لان الاول اذ لم يثبت له شيء استحال التلقي منه وان قلنا من الواقف فهو على خلاف في تفرق الصفقة والثاني في القطع بالبطلان والفرق بينهما وبين منقطع الاخر منقطع الاول جده مستحقا ابتداء صحيحا يبقى الاخر عليه بخلاف لعكس وهذا كما ثبت في منقطع الاول قولان مترتبان على القولين في منقطع الاخر وهو ان يكون بالبط لان وضع الوقف على ان يولد في منقطع الاول ان مصر في منظر وسواء ابدوا الخلاف في المسئلة او لم يثبتوا فالظاهر انهم البطلان وهو منصوص في الشافعي والثاني بقاء منقطع الاخر حتى لا يمتنع من ايصه ولا توى عندى البطلان والا لزم حصة الوقف مع انتهاء موقوف عليه وقوع الوقف المعلق على شرط او صفة او عدم جريان الوقف على حسب ما شرطه الواقف في اللازم باقسامه بط وموقوف وبان الشرطية انه حاله الوقف ما ان يكون هنا موقوف عليه ولا والثاني لحد الاقسام الاول اما ان يحكم بان وقت على من يصح الوقف عليه وهو بط والاجماع اوعلى من يصح الوقف عليه فاما ان يحكم بالوقف عليه من حين التقيد ذلك بخالف لما شرطه الواقف لانه انما جعله وقفا على البطن الثاني في حال انقراض الموقوفين فيكون الوقف المعلق على الشرطية **مسئلة** ان قلنا بالبطلان الوقف المنقطع في الابتداء كما اخبرناه فلا بحث فيكون باقيا على ملك الواقف وان قلنا بصحة كراهية اختيار الشيخ فانه يضر من منفعة الوقف الى من يخرج حقهم في الحال ولا قال الشيخ في نظر فان كان الذي بطل الوقف حقه لا يصح انقراضه مثل ان يعلق في لاهل مجهول او ميت فانه يكون في الحال لم يصح الوقف فحقهم يكون الاول بمنزلة الموقوف الذي لم يكن كونه الوقف ان وجود المجهول كعدمه لانا اذ اصحنا الوقف مع ذكره فقد انقضاء وان كان الموقوف عليه ولا يمكن اعتبا انقراضه كالعبد قال بعضهم يصرف انهم الحال لانه انما جعل من منعة الوقف لم بشرط انقراض من قبلهم والشرط ان يوجد فيصرف الى الفقراء والمساكين مدة بقاء الموقوف عليه ولا ثم ان انقراض يصح اليهم وقال الشافعي على تقدير القول بصحة الوقف في نظر فان كان الموقوف عليه ولا يصح اعتبا انقراضه فلا يمكن انتظار ما ذكره مثل ان يوقعه او على مجهول او ميت او على ماله ولا دلالة ثم على الفقهاء فيكون في الحال للبطن الثاني لان وجود المجهول كعدمه لانا اذ اصحنا الوقف مع ذكره فقد انقضاء ولما ان كان من يمكن انتظار ما ذكره اما انقراضا يمكن اعتبا انقراضه كما ولد على الفقهاء واما موصولا كما قال وقت على من يولد فلن يكون غلة الوقف قبل انقراضه في الولادة منه ثلثة اوجه احدها انه يرجع الى الواقف والمثاني في المثلث لا يمكن ان يكون للثاني لانه جعله لهم بعد انقراض الاول ولا يكون للاول كما لا يصح له فلم يكن اولا من الواقف وعلى هذا في ثبوت الوقف صحيحا احدهما ما ثبت ان يخرج لكن يتنازع الاستحسان والثاني لا يثبت بل هو مملوك سبيله سبيل المعلق عنه ولا صفة والوجه الثاني ان يكون للبطن الثاني في الحال ان البطن الاول لم يصح الوقف عليه فيسقط ذكرهم كالموقوف الموقوف عليه او لا يجرى ولا والثالث انه يرجع الى الواقف الواقف كما قلنا في منقطع الانتهاء وهو من يمتنع فيه الموقوفون لا يمتنع في الاقرب لا قرب على ما مضى ولم يجز ان يكون المصالح العامة والاول بعد عند لاننا اذا جعلناه وقفا وجعلنا غلته للواقف فقد جعلنا ان يوقف على نفس ان عاد اليه طلقا فقد انقضاء وان قلنا يصير وقفا في الثالث فقد جعلنا ابتداء الوقف بالشرط وهذا كله متنع قالوا ولا يفسر هو الثالث هكذا الحكم لو وقف على معين ثم على الفقراء منة على للمعتق فانه يصير منقطع ابتداء **مسئلة** الوقف الذي لا خلاف في صحته ما كان معلوما لابتداء والانه لا غير منقطع فيها الا في الوسط مثل ان يوقف على النفع او المساكين او على طائفة لا يجوز بحكم العادة انقراضهم ولما ان كان غير معلوم الاستحسان يوقف على قوم يجوز انقراضهم بحكم العادة ولا يجعل لهم المساكين ولا جهة غير منقطه فان الوقف يصح عند بعضهم دون حين على ما تقدم من الخلاف ان كان معلوما لانه غير معلوم لابتداء فقد تقدم الخلاف في ابتداء كان منقطع لابتداء او مثل ان يوقف على من لا يجوز الوقف عليه كغيره ارم ولله اوصد او كنيسة او مجهول فان لم يدركها لا يجوز الوقف عليه فلو وقفنا وكذا ان جعل ماله لا يجوز الوقف عليه لانه لا يخل بحد شرط الوقف فبطل كالوقوف لا يجوز في وقته وان جعل لم لا يجوز الوقف عليه مثل ان يوقف على عبد ثم على المسكين فقولان تقدم ما لو كان الوقف صحيحا بطرفين منقطع لوسط مثل ان يوقف على ولده ثم على عبيدهم ثم على الفقراء خرج صحة الوقف فيما كان قطع الانتهاء بطرفين لا يجوز الوقف عليه فانه يمكن اعتبا انقراضه لغيرنا اذا قلنا بالصحة وان لم يكن انقراضه من قبل معتبرا بغير وجهان سبقتان على منقطع الاخران صحتهما في اول الاوجهان وبصر وعندنا في الوسط الانقطاع الى قرب الناس الى الواقف الى الساكنين او الى المصالح او الى الجهة العامة على خلاف السابق وان كان منقطع الطرفين صحيحا لوسط كرجل وقف على عبيده ثم على اولاده ثم على الكنبه خرج صحة انقراضه في مصر في بعد من يجوز الوقف المنقطع ولا خلاف في ان الوقف ان كان منقطع لابتداء والانه لا في الوسط يكون باطلا كما لا خلاف في صحته مع اتصال الثلثة **مسئلة** لو قال هذا وقف على لذي سنة ثم على الساكنين صح اجاعا وكذا لو قال هذا وقف على ولدي مدة حياته ثم بعد موتي المساكين صح اجاعا لانهم متصل لابتداء والانه لا في الوسط لو وقف على من لا يفسر خالبا ثم على من يفسر فيقتصر فان وقت الاول كان حكمه حكم منقطع الانتهاء وصحة قولان سبقتان فيكون ملا وقف على المساكين سنة او عشر سنين ثم هو وقف على اولادى لو بدكر المصروف بعد اولاده فانه ما تقدم من الخلاف في منقطع الانتهاء ولا يصح في بعده الى انقراضه كما كان وان لم يكن موقفا مثل ان يقول هذا وقف على المسكين ثم من بعد انقراضهم يكون وقفا على ولدي كان وقفا على المساكين ولغا قوله على اولادى ان المساكين لا يمكن بعد انقراضهم فان فرض صح الوقف على اولاده بعد انقراضهم ولو علق انقضاءه على شرط نحو قوله هذا وقف على سنة او الى ان يقدم الحاج فحين وجاز تقبلا **المطلب الثالث في اللازم مسئلة** بشرط ان الوقف لا يام فلا يقع لوسطا الحيا فيه لنفسه فيكون الوقف باطلا كالقولان في ذلك لو قال وقت بشرط ان ابعده او مع منة متى شئت لان الوقف اذ ملك الى الله كالعتق الموقوف عليه كالسبيح الحبيبة وعلى التقديرين في هذا الشرط معقد وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم ان العتق لا يفسد عند الوقف فيؤخر بينه وبين العتق مبنى على الغلبة والسرابة ولو شرط عوده اليه عند حاجته لشرط وبطل الوقف فيصا وحسب ابعود فيه مع الحاجة وهو في حال الزمان ليس بطل الوقف في حال بعض الشافعية فيقول ان بطل الشرط يصح قبل الوقف ولو وقف على

في كتاب الوقف من النكحة

ان بعد انقراض العبد

في كتاب الوقف من النكحة

مصرف

في كتاب الوقف من النكحة

کتاب الوقف

[illegible]

المختار

مکتبہ اسلامیہ

١٥٥٥

فہرست مضامین

254

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فيما يتعلق بالفاظ الوقت

الذي اعنفه سبده وبقره الولي من المثل بالاشراك فاذا وقف على مولاه وليس احد ماصرف الوقت اليه ولو وجد ما فان كان هناك قريبته قد دل على لهما
صرف اليه عملا بالقربة وان اشغلت القرين قال الشيخ رة بنصرف اليه ما لا ان كل واحد منهما يقع عليه اسم الولي حقيقة فانصرف اليه ما كوله وهو قول
ابي حنيفة واحمد وجو الشافعية وقال بعضهم بنصرف الى الولي من فوق لان اقوى جنبته فان يرت ثقل الولي من اسفل فان لا يرت لان من غير عليه كان
اولا الكفاة وبه قال ابن حزم من علمائنا والوجه الثالث انه يبطل الوقت على مجهول لان الولي من ماله الاضداد لا يرتفع على المعتق والمعتق لا يمكن جعل
بصرف على المورث انما يجعل على المورث كالمسلمين فلما قلنا ذلك يبطل وهو المعتمد عندنا لان اللفظ المشترك لا يستعمل في كل معنيتين الا بنوع من الجواز وهو
على احد المعنيين نضار بمنزلة قوله وقتت على احد من بن وهما وجه رابع لبعض الشافعية انه يكون للمعتق لاطراد العادة باحشا السادة الى العتقا اما لو
على ماله بلفظ الجمع فانما يتبدلج المولى بامكانه **مسألة** اذا وقتت على عتقه قال ابن الاعراب وتقلب تمام ذوقه وقال العيني انه عشرته وللشافعية
وتجهان اظهرهما الثاني وقد روي ذلك عن زيد بن ارقم وابن ابي عمير وعشرة تراسل لا يقول تغلب ابن الاعراب والرجح ذلك كله الى
اهل اللغة ولو وقتت على عشرة كان على الخاص من قومه الذين هم اقرب الناس اليه من حنيفة قاله الشيخان وهما الله وجماعة من علمائنا وقال بعضهم بعمل
من قضاء فان لم يعرف مقصوده عمل بعون قومه ذلك لا خلاف قال الشافعية لم يدخل الاقرب الا ب لو قال على فراق من كان شهوره بغيره
فان ولد له قرابة بعد الوقت فخل وهو قول كثير الشافعية وقال بعضهم لا يدخل منه من حدث هو فاط لا يولد له وقتت على اولادى ولو كان اولادى
منه من حدث ولو قال وقتت على اهل بيته فلو كان من قبل الرجال والنساء ولو قال وقتت على اقرب الناس اليهم لانهم الابوان والولدان سفلوا فلا يكون واحد
من مفرق القرابة شيء ما لم يعلم المذكورون ثم الاجلاد والاخوة وان نزلوا في الاعام والاولاد على ترتيب الاشراك يستأوي الاستحقاق الان بعض المتفصيل
قال الشيخ رة اذا قال وقتت على كذاى ما تعاقبوا فاذ انقرضوا فاعلى اقرب الناس الى فان الوقت على اولاده ما ناسلوا فاذا انقرضوا فاقرب الناس بعد البنين
الاباء والامهات فان كان ابو حيا صرحنا بذلك ان كانت امه حية صرحنا بها ان كانا حيين فاليها فان كان امه قدام اقرب يصرف اليها ابو الام
لانها اخذت واحدة في الوكالة وعلى هذا فان اجتمع اخ واحد من بنيها فان اجتمع اخوة متفرقون كان الاخ من لابي الام اولى من غيره لان لا يفرق بقرابة
بحر بحر التقدم بل رجة فتكون الاخوة من لابي الاخ من الاخ مع الاخ ولهذا كان اوله بالبراث فاذا سبق اخ من لابي اخ من اخ من اخ
نعم الاخ من لابي لان التقدم حصل فجنبه حصل فجنبى ابن الاخ افراد بقرابة هو بمنزلة التقدم وهذا كما نقول في الولاء بمنزلة النسب والعقود تقدم الشفعية
وقال ابن حزم من علمائنا اذا قال على اقرب الناس الى كان من هو اولى به ثم هو يعطى الاعتبار بالارث وذلك يستلزم تشارك الاخوة من الام مع الاخوة من الاب
مسألة لو وقتت على زيد بشرط ان يسكن موضع كذا من بعده على الفقراء والمساكين فهذا وقت فانه انقطع كان الفقراء انما يستحقون بعد انقضاء
واستحقاقه مشروطا بشرط قد تخلف الصفة والاستثناء عقيب الجمل المعطوف بعضها على بعض مرجعا الى الكل مثال الصفة وقتت على اولادى ولعلها
واخوة الا ان ينسوق واحد منهم هكذا اختلف الشافعية والجويني فتد لهما ان يكون المعطوف بالواو والجامعة واما اذا كان المعطوف بكلمة ثم قال يخص
والاستثناء بالجملة الاخيرة والثاني ان لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل فان تخلل كما لو قال وقتت على اولادى من مات منهم واعقب فخير من اولادى
مثل حظ الاثنيين وان لم يعقب فخصيبه للذين درجة فان انقرضوا فهو مصروف الى اخوة الا ان ينسوق واحد منهم والاستثناء يخص الاخيرة والصفة المتكلم
على جميع الجمل مثل ان يقول وقتت على كذاى وكذاى وكذاى كالأخوة كالمشاعة عن جميعها حتى يعبر بالجامعة الكل ولو شرط اخراج بعضهم بصفته
بصفة مثل ان يقول من تزوج من اولادى فلا شيء له فان فاق رجع حقه وقال من سكن الوقت كان له نصيب فان تحول فلا نصيب وان عاد نصيبه او يخرج بشرط
من خرج من ماله مذهب بطل نصيبه فان هذا كله شرط صحيح لا يقدح في علم الوقت بخلافه وعندكم لو قال اذ جاءه من الشهر فقد وقتت كذا وكذا لم يصح
يصح لا نقول لم يجعل فيما قلناه الشرط في اصل الوقت فان الوقت حاصل بالاعتدال واستحقاق غلته باوصاف شرط ذلك جازم هذا كما في
الوكالة لوعليها بشرط ان يصح وان اطلق الوكالة علق الضرر فيها بشرط جازم **مسألة** اذا وقتت على جيرانك قال الشيخ كان لمن يلى اربعين ذكرا والوجه الرابع
المجاوي بين الناس لان عادة الشارع جعل اللفظ عليه عند عدم الاحتية الشرعية ولو وقتت على قوم قال الشيخ يكون ذلك على جماعة اهل الفقة من المذكورين
الا انك وتبعها جماعة من علمائنا وقال بعضهم بطل بالعلوم من قصده فان لم يفرق مقصده على بغيره قومه فذلك لا خلاف فقال سلا رصنا يكون جماعة اهل
ولم يخصوا المذكورين قال ابن ادريس يكون مضمرا الى الرجال من قبلته من يطلق في القرية بلانهم اهل مدون من سواهم لقوله لا يخرج قوم من قوم عيسى ان يكونوا
منهم ولا تامة من سواهم قال زهير وادري موصلا لادى قوم الحزن خص لرسوله وهذا يدل على انحصار المذكور وعلى الاختصاص بالقرية في الشارع قولى
قتلوا امير اخى فلا اوست بطيحه سمي ولو وقتت على اهل بيته فمهم قارب من قبل الرجال والنساء وبه قال الشافعية ولو وقتت على مستحقى الحق قال الشيخ رة كان ذلك
على ولد امير المؤمنين وولد العباس وجعفر وعشيل والحق ان يكون لا ولا ماشية كافر الذكور والامهات واوداد اولادهم اذ كانوا اولاد بنين دون اولاد بنات على
رأى **مسألة** واختلفت العامة ان افضل النسوة بين الذكور والانثى لان القصد القرابة على وجه التقدم وقد استويا في القرابة وجعل الذكور في التقدم
على حسب قرابة الله ثم الميراث لانهم ينسبون ان يكون بينهم على حسب الميراث العظيمة وكان الذكر في مظنة الحاجة اكثر من الانثى لان كل واحد منهما العاة
بترزوج يكون له الولد فالذكر ينجح عليه نفقة امراته واولاده والراء ينفع عليها زوجها ولا تارها نفقة اولادها وقد فضل الله عن الذكر على الانثى في الميراث على وفق
المعنى فيصح تغلبه به فيعدي الى الوقت على غيره من العايات **الطلب الثاني** فيما يتعلق بالفاظ مقتضى الوقت التقدم
الحال سواء اصابته في ما بعد الوقت لم ينصفه وسواء قصه برفاض ولم ينصف عند علمائنا الجمع وبه قال احمد لحدى لو اتي بين والشافعية وان وقتت على الذكور لا
ان لا بشرط القبض على ما تقدم وقال ابو حنيفة الوقت كالعادية يرجع فيه شاة الا ان يوصى به فليزم واذا ازم الوقت امتنع المصير القادة في غير الوقت
وبشرط الوقت ثابت على الوقت على غيره اهله لتكسر عليه لثم الوقت على حسب ما يوقعها اهلها لان الكاظم لما وقف ارضه قلنا آخره لم تصدق فلا نصيب
معد وهو صحيح صدقة ثابتة لا مشوثة فيها ولا دابتاء وجعل الله والدار الاخرة لا يحمل ان يؤمن بالله واليوم الاخر ان يبيعها ولا يقبلها الا بميثاق لا يفرقها

استأجر اجاس
في وقت
في وقت

في وقت
في وقت

في وقت
في وقت

في وقت
في وقت

في وقت
في وقت

فيا وقتك العبد الموثق

عالمه بالمال فيقولان يا ايها الناس انما جعلنا هذه الاشياء من اجل ان يكونوا فيها عبيداً واما بعد ان انقضت
عليه جعلنا الولد ملكاً ولا يملكه غيره فلو كان هذا من اجل ان يكونوا فيها عبيداً واما بعد ان انقضت
وان لم يكن شبهه فلا حد عليه ما عندنا ولا يملكه واما عند من يقيم ملكه عنه فلان شبهه الملك فثابتة وعند الشافعية لا يصح ان يبيع على احوال الملك ان جعلناه له فلا حد ولا
فعليه الحد لا عمر بملك المنفعة كالوطى له بمنفعة الجارية والولد ملك له وقف فيه الوجهان عندهم والوجه عندنا انه حر لانه قد صادف في طهره شبهة فلا حد والولد حر ولا يبيع
عليه ان ملكناه ولد للموقوفه وعلى احد قولنا الشافعية انه وقف في عبيدنا ووقف نصير الجارية وام ولد ان قلنا ان الملك للموقوف عليه يعق بموته وتؤخذ قيمتها من ثمن
ثم هو لم يقبل الوقف اليه بعد ملكا او بشرى بها جارية وتوقف خلاف ذلك في قيمة العبد الموقوف باذاتل ولا يملك الموقوف عليه مجالاً لانه لو جوب لوجب له واما الموطوء
فان قلنا ان الملك لا يقبل اليه نصراً وام ولد ان قلنا لا يقبل اليه نصراً وام ولد لانه علق من حجرة ملكه وامان علق وجبت قيمتها في تركته فولا واحداً لانه انما لها
على من بعده من البطون بخلاف الوقف اذا تلفت في جوفه فانه تلفت على نفسه فكان فيه قولان وهل بشرى بالقيمة ام تكون وقفاً وتندفع الى من بعده من اهل الوقف على
الطريقين وان كان الواطى الواقف فان لم يكن الواطى شبهة تفرع على الخلاف في الملك فان نسبنا ملكه فعليه الحد والولد يبيع فيكون ملكه او وقفاً الوجهان ولا يكون
الجارية وام ولد ان جعلنا الملك فلا حد في نفوذ الاستيلاء وان اولدها الخلاف في استيلاء الراس لملكو حق الموقوف عليه هذا الاول مانع وان وطى شبهة فلا حد
الولد حر للشبهة وعليه قيمة ما للموقوف عليه وبشرى به عبيد يكون وقفاً ونصير الجارية وام ولد ان ملكناه تعق بموته وتؤخذ قيمتها من تركته وفيما يفعلها الخلاف **مسألة**
يجوز تزويج الجارية الموقوفة لانه عقد على منفعة فجاز في الوقف كاجارة ولا فيه تخصيصا لها وهو ظاهر في حجي الشافعية الثاني المنع لما فيه من نقص القيمة ونقص المنفعة الا
انها اذا جعلت منفعة عن العمل بر تمامات في الطلق فينصرف برباب الوقف على القول بالبيع لا يثبت على القول بالجواز قال الشيخان قلنا لا يتغال الملك في الموقوف
عليه هو الصحيح ان العائد عليها الموقوف لا يستر احد الا انه ما لكها ومن قال ينقل الى الله فقد وجبت في نفسها لانها ما لكها نفسها وعند الخالفين يزوجها الحاكم هذا هو
كلامه وقالت الشافعية يزوجها الحاكم على القول بان تغال الملك الى الله نعم وهو الوجه عندى لانهم قالوا يستشار الموقوف عليه في الحق في منافعها له وكذا ان قلنا انه
للوواقف يزوجها باذن الموقوف عليه فاذا زوجت كان الموقوف عليه من مكنه يوارثه بولد قال الشيخ عندنا يكون الولد احق بالجارية اذ زوجت من حوان دون
من مملوك كان بينهما وعند الخالف يكون لاحق به فالتا الشافعية الولد وجهان احدهما يكون الموقوف عليه طفلاً لا نر ما ان يكون ملحقاً بالكنية او يكون ملحقاً بالكنية
الخارج من غيرها كالنشر والثاني يكون وقفاً معها لان كل ام ولد ذات دم فان حكمها كولد الديرة عندنا وكولد ام الولد عندهم والمكاتبه واذا قلنا انه يزوج فان قلنا طلق كان
بذلك الموقوف ان قلنا انه وقف فملكه فاما كانت قيمته على الطريقين للذين ذكرناهما في حق الام وكذا اذا كرهت على الزنا كان الموقوف عليه الولد على اذ كرهته في ولد
الزوج ولو وقف له حاملة لم يملكه فان وقف حملها فهو كانه وقف ان لم يدخله في الوقف فهو للوقف عندنا وقالت الشافعية ان قلنا للوقف حكمه كان الولد وطى وقفاً
وان قلنا لا حكم له فاذا وضعته كان كولد الزوج **مسألة** ليس للموقوف عليه تزويج الامة الموقوفة عندنا ولا انها ملكه واما الشافعية فلم يولان هذا احدهما والثاني
انه يجوز ان قلنا انها ليست ملكه وانما عندنا على القول بانشاء الملك ايضا المنع احتياطاً وعلى هذا الووقف عليه زوجة تنفخ النكاح **مسألة** في التولية للواقف في
الاصل لان اصل قربة الوقف منه فهو حوان يقيم... صاتها وصرفها في مظانها وموردها فاذا وقف فلا يجزى اما ان يشترط التولية لنفسه لغيره او يطلو ولا يذكر شيئاً فان شرطها لنفسه
متح ولم لا نذكر بشرطه متحقق في اصل وقد جعل الكاظم النظر في الارض التي وقفها لغيره فافهم فاذا انقضض احداهما دخل القسم مع الباقي فان انقضض احداهما دخل امه بغير
مع الباقي منها فان انقضض احداهما دخل العباس مع الباقي منها فان انقضض احداهما دخل اكبر من لدى مع الباقي فان لم يبق لدى مع الا واحد فهو الذي يليه ولو فاطمة
حواطها السبعة التي وقفها امير المؤمنين ثم من بعد الحسن ثم الحسين ثم اكبر من ولدها ولا يعلم فيه خلافاً وان شرطها لغيره لم يزوج عندنا ولم يجزى احداهما عندنا
وهو قول اكثر العلماء وبعض الشافعية خلاف فيما اذا كان الوقف على معين بشرط التولية لا يجزى لان الملك في الوقف لا يزوج على ان الملك في الوقف والمشرع الاول ولا فرق
بين ان يفرض الحيوة وبين ان يوصى وجوبه على ما بشرط وصيته ولو اطلق وقفه لم يشترط التولية لا يخلو ان يكون النظر للواقف لان النظر والنظر في الميراث الميراث الميراث
عن نفسه يقر على ما كان عليه ان يكون للموقوف عليه لان النفع العائدة وان يكون للحاكم لانه يتعلق به حق الموقوف عليه من بعده فصاحب النظر العام او بالنظر منه
ومثل هذا الاحتمال وجوه للشافعية فمنهم من يبيح الامر به على الخلاف في ذلك الوجه ان قلنا للواقف التولية بامر الوقف من ثمة القربة وقيل للموقوف عليه اذا كان
الوقف على معين لان الربيع والمنفعة وان قلنا الملك للموقوف عليه التولية له وذكر كثير من الشافعية ان التولية في صورة السكوت للواقف من غير حكمه خلاف
ولا بناء على خلاف لكن الله يبين ان الوقف ان كان على جهة عامة والتولية للحاكم كافي الوقف على السجد والرباط وان كان الوقف على شخص معين فكذلك ان قلنا
ان الوقف ينقل الى الله ثم ان جعلناه للواقف الموقوف عليه التولية كذلك **مسألة** في شرط الواقف امر التولية لنفسه كان النظر وفوضا اليه سواء كان عي
اولاً لانه انما نقل ملكه عن نفسه على هذا الحد فيبيع شرطه وان شرطها لغيره بطن العدالة اشترط فان خرج المعين عنها ولم يشترطها لاحد دفعت يده وكان حكم الو
حكمه الموقوف التولية ولم يشترطها لاحد ولو علم فسقط شرطها لغيره فالا فرب اتباع شرطه ولو اطلق امر التولية من غير ان يشترطها لاحد وجب التولية الصل
لشغل التولية والصلاحية يثبت بخير صفين الامانة وكفاية التصرف واعتبارهما كاعتبارهما في الوصو والقيم وقال بعض الشافعية لا فرق في اعتبار الوصفين
بين المنصوب للتولية وبين الواقف ان قلنا هو المولى عند اطلاق الوقف على جهة العامة ولا اشخاص المعينين وفيه وجه لا يشترط العدالة اذا كان الوقف
على معين ولا طفل فيهم فان خان حملوه على السداد والمذهب عندهم الاول حتى لو فوض الى منصوص موصوف بالصفين ثم خرج منها من جدهم النفع الحاكم الوق
منه **مسألة** في وظيفة المولى للوقف العارية والاجارة وتحصيل الربيع وقسمتها على المستحقين وحفظ الاصول والغلات على الاحتياط عند الاطلاق ويجوز
ان ينصب للواقف مولى في بعض الامور واخرى لاخر كما اذا جعل امر العارية وتحصيل المنافع الى واحد امر حفظها وقسمتها على اربابها ومستحقها الى اخره وشرط الو
الحفظ والبذل لغير التصرف لو فوض الى واحد العارية وتحصيل الفائدة واهل الحفظ والقيمة كاذل ذلك مط بالنسبة الى هاتين الصفتين فيقولهم والحاكم والواقف
او الموقوف على الخلاف ولو فوض الى اثنين لم يشترط احدهما بالتصرف سواء اطلق او قصر على عدم الاستقلال ما لو فوض اليه على الجمل ولا انفرد كان لكل واحد
منهما ان يتصرف بالنظر بالتصرف ولا يفتى ولا يفتى ان يكون النظر لغيره من مناهم فلم يكن فيهم الاعمال واحدهم الحاكم اليه ولا اخر ولو لم يوجد فيهم عدل فام الحاكم

مجلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في الوقف من النذرة

علامهم واحد داخل اثنين ليس للمولى ان يأخذ من مال الوقف شيئا على ان يضمنه ولو فعل فليس له ان يضمنه الحكماء من اهل القبلي
مسألة لو شرط المولى شيئا من الربيع جاز وكان ذلك جرة علمه ليس له ان يضمنه ذلك فان كان اقل من جرة المثل ولو لم يذكر شيئا فالأقرب ان جرة المثل
 عرقلة للشا فيه خلاف ولو شرط للمولى عشر ابرج علمه ثم غلبه بطل استحقاقه وان لم يتعرض لكونه جرة فالجزم ان استحقاقه لا يبطل لان الغرض من عليه
 فهو كمال الوقف عليهم وليس شيئا **مسألة** اذا وقف فوض امر التولية الى شخص فان كان بعد تمام الوقف كماله لم يلزمه البقاء على ذلك جاز له ان يغيره متى شاء
 ولو ذكر الغرض من العقد لم يغيره الا في غير ذلك لان شرط الوقف لنفسه ذلك قال بعض الشافعية ان يغيره متى شاء ولا ينصب غيره
 وكان للمولى ان يبايعه هذا هو الظاهر عندنا وخبرنا عن اهل الغزل ان ملكه قد زال فلا يغير ولا يترتب عليه قبول المولى يشترط ان يوافق فيه ما في قول الوكيل او قبول
 الموقوف عليه ثم قالوا يشترط ان يكون المستلزم مقصودا في التولية بعد تمام الوقف بدون ما اذا وقف بشرط التولية لغلان وكذا الوقف مدته ثم قال لعالم قوله
 البك تدبيرا واذهب درس فيها كان له تبديل ولو وقف بشرط ان يكون هو مدتها او قال حالة الوقف فوضت تدبيرا الى فلان وجعلت ضمن التقيد
 فهو لا يجوز تبديله كما لو وقف على اكله الفقراء لا يجوز التبديل بالاعباء ولو جعل التولية في العقد الوقف لمعين لم يكن له تبديل ولا غزله لا للواء
 ولو مات الموقوف لم يكن للحاكم ولا للورثة غزله ولو جعل النظر لمعين بعد تمام الوقف كان له تبديل وغزله على ما تقدم فلو مات الموقوف قبل غزله قال بعض الشافعية
 لم يكن له تبديل كما انه جعل مدته بمصلحة الوصي **مسألة** لو شرط التولية لشخص لم يجب على ذلك الشخص القبول بالاصل والبراءة وان اقبل لم يجب عليه
 الاستمرار لان القبول غير واجب الاصل والاصل الاستصحاب فاذا رد تولى الحاكم وكان يحكم ما اطلق ويجوز ان يرثب المولى من اشخاص متعددة موجودة
 او بعضهم بان يشرط عليهم فيها وان يفضل بعضهم على بعض المانع وان جعل لكل واحد منهم ولو احدى ان يستلزم حال جوده وان هو في التولية التي شرطها له بعد وفاته
 واذا اشترط على نفسه التولية لواحده فوضها اليه لم يكن لذلك الناظر استثناء فيها ولو ذكر في كتاب الوقف ان التولية لشخص ففرض ذلك الشخص التولية لغيره ففيه فوض
 الاثر اشكال يقتضي من ان التولية مثبتة فلا ينقل عنه الى غيره لعدم الوقف من عراض بعد استحقاق التولية والوجه سقوط ولا يترتب باعترافه وعدم ثبوته
 للمقرر **مسألة** لو وقف ما يحتاج الى الانفاق كالعبد والداية فان عين الوقف الجمة تنفق عليه منها فان شرط في الوقف ان يكون من مال الوقف فان
 شرط ان يكون من كسب العبد او جرة الداية فنكح لانها تتبع شرطه في مسله وجب بناءا شرطه في نفقته ولو شرط ان يكون من مال الموقوف عليه فنكح بلزم
 شرطه ولو اطلق لم يلزمه الجمة التي تنفق عليه منها كانت النفقة في كسبه للشيخ وبه قال الشافعية وكذا تكون في عوض مانع الداية لان الغرض من منع الموقوف عليه
 وانما يمكن ذلك ببقاء عين الوقف مما تنفق عليه بالنفقة فيصير كانه شرطه في كسبه ان الوقف اقصى تحيل صله وتسهيل نفقته لا يحصل ذلك الا بالانفا
 عليه كما قال من ضروريه فان لم يكن العبد كسوبا او عجز عن التكسب لم ينفق عليه كسبه مرضا وتقطعت الداية ليقضي على احوال الملك فان قلنا ان الوقف ملك للموقوف
 عليه فالنفقة عليه هو الوجه عندنا ان قلنا الله تعالى في بيت المال كالأوعق عبدك له وان قلنا الوقف فالنفقة عليه فاما ما في بيت المال لان الزكاة
 انتقلت الى الورثة والوقف لم ينفذ اليهم فلا يلزمهم مؤننه فالجزم الشافعية قال اخرجنا من القول بان سببه الوقف للموقوف انتقلها الى ورثته ولو مات
 العبد مؤننه بغيره كنفقته جوده ولو تعلق العبد بمانه عتق عندنا وسقطت خدمته من الموقوف عليه بحارة العتق الموقوف من حيث شرطه الوقف فان لم
 يشترط شيئا من غلته فان لم يحصل منه شيء لم يجب على احد علمه ان الملك الخالص بخلاف الحيوان نقصان روحه **مسألة** لو اذن من شرط الوقف فلم ينعى مقادير
 التهام والاستحقاق وجعل كقيمة الترتيب من باب الوقف على الاصل هو التولية له ليس بعضهم اولى بالقدم من بعض وهو قول اكثر الشافعية قال بعضهم القية
 يقتضي الوقف حتى يصطحو او لا خلف ارباب الوقف فلا يثبت جعل الفلانة بملته بالسوية ولو كان الوقف حيا قال بعض الشافعية يرجع الى قوله ومنع بعضهم
 كما يرجع الى قول اللباج عند اختلاف الترتيب من كقيمة الشراء ولا بعد فيه كانه التمسك بالصدقة وشرطه متبع فكذلك ينبغي قبول قوله **مسألة** لو شرط المولى ان يزوج لولده
 في الوقف جازته بحسب شرطه الوقف فان ابرطه مدة ولا جرة معينة ولا مساجر ايسر جمع في ذلك كله الى العادة واعتماد المصلحة ما في تلك الزيادة والتماء والنفق
 للوقوف عليه ولو لم ينصب للتولية احد فاختلاف بين التولية قد سبق وان قلنا التولية للحاكم هو الذي يجوز ان قلنا انه للوقوف عليه بناءا لان الملك له
 فالاولى ان يزوج وهو الظاهر من هذا الشافعية فان كان الوقف على عتق كوا في الجارة فان كان فيهم طفل فام وليه مقامه الشافعية المنع لانه رجاو
 في المدة فيقبل ان تصرف في حق الغير فان كان الوقف قد جعل لكل بل من منهم الامارة فلام الجارة عندنا وعندنا قطعاعا على مقتضى شرط الوقف كان ذلك يتقوا
 للتولية اليهم وهل للوقف ان لم يكن قد جعل لنفسه النظر في الوقف قال بعض الشافعية نعم ولكن محمد لا يعرف هذا فاذا اجر الموقوف عليه بحق الملك يجوز ما قرره
 الاجرة في المدة وظهر طائفة الزيادة او يورث في العقد فاختار لا خيار فخرج كالأجر ملكه المطلق وان اجر المولى بحق التولية ثم حدث ذلك فكان هو صاحبها وجعل الشافعية
 لان العقد من جرة كان صحيحا لان ما جرى على وجه الغبطة فاشبه ما اذا باع ولي الطفل ما له ثم ارتفعت القيمة بالاسواق ومظهر طائفة الزيادة والثالث ان
 انه ينفق العقد لا يقدح في موضوعه على خلاف الغبطة المستقبل الثالث ان كانت الاجرة من سنة فادون ذلك يثار العقد فان كانت اكثر فالزيادة مؤثرة في الاجارة **مسألة**
 لو قل العبد للوقوف عليه لو تعلق القصاص بالمال فان كان المالك اجتبيا وجب عليه قيمة العبد البقاء الماينة فيه كام الولد لانه يضمن بالفضيلة الماينة متحفنة
 فيه لانه لو بطلت ماله لم يبطل امره بجناية عليه فان لم يجرى من الجناية عليه لم يكن تكون القيمة قال الشيخ في قال قوم يشرى بها عبد اخر ويقام مقامه سواء قبل بقتل
 ملكه اليه والى الله تعالى ان حق البطون الاخر متعلق بقتل العبد فاذا قاتل اقيم غيرها بقيمتها مقامها وفيهم من قال ينقل القيمة اليه هو الاقوى كما قد بينا ان ملكه له
 الاول قول من قال ينقل الى المالك والوجه عندنا شراء عبد بالقيمة يكون وقف لانه ملك لا يخترع الاول فلم يخسر ببدله كالعبد المشترك والمهرمون وعدم اختصاصه
 ظاهره بغيره فعلق به حق البطون الثاني فلم يجرى ابطاله ولو عصى البطون الاول لم يصح العفو لعدم علمه بقتله حقيقة فاما الشافعية فلم يوجبان احدهما خريج مصر فاعلى اقول
 الملك ان جعلنا الملك لله ثم يشرى بها عبد اخر لكونه وقفا مكانه وان لم يوجد فقصر عبد بخلاف ما اذا ائلف العتق ولم يجد قيمتها الا ببعض شاء لانه لا يضيح
 شاء وبوقف بعض العتق جعلنا الملك للموقوف عليه في الوقف فخرج عن الوقف من حق البطون الثاني ومن يرد من البطون والثالث انه
 يعرف ملكا الى من مكسبه بملك الرقبة اما الوقف والموقوف عليه كاتوا الشيخ عندنا لا يبدل ملكه ومنه في الوقف الطرقات الشافعية لقطع بشرائه عبد بها المكنة

في الوقف من النذرة
 كما يعرف لو قيل ينصب
 غيره

اشبع شرطه
 في سلبه ما يحتاج
 في الوقف من النذرة
 الى الانفاق

و تفصل

فصل في جبر المالك
 في جبر المالك
 ان يوجره

فما يتعلق به الوقف

وقفا مكان الاول لان حق الوقف ثمن من حق المهر فاذ كان المهر من موقوفات الوقف...

فيما يتعلق به الوقف

على الوقف

مستند

فيما يتعلق به الوقف

کتاب الف

احمد في احدى الروايتين الحكم فيها كما كانت تخرج من الثالث فان الوارث في جميع ذلك كالاجنبى في الوارث على الثالث على قول احمد في الرواية الاخرى يلزم الوقف في الثالث من غير اختيار الورثة وفيما زاد لها ابطال الوقف في الاول ابطال التسمية فان اخذوا ابطال التسمية من الوقف في الاول ابطال الوقف في الثالث

[illegible]

کتاب الوقف

وبالحملين القشري

بغیر

الأول

لَا

الم

عليه

کتاب لوضایا و فی مقام نزو مقاصد ما المقصد

✓

کتاب الموضی

[illegible]

4

کتاب الوصیہ

بناخر عن الوصايا واذا بطلت الاقسام وجب التوقف الملائمة الاولى عن وصية وانما لم يترك الملك مستقرا زمانا اذا قلنا بان من زل فلا ولا نسلم كون الاستغال مع الارث ناديا بحسب الجنب بل يقول الارث ادنا دافع للملك من حله والقياس على الارث باطل لان الارث ليس بملك بايجاب الوصية بخلافه وقد اعترضنا الشافعية على قولهم بان الوصية بعد موت الموصي لا تنقل الى الوارث الى ان يمتنع ولا يجعل على الخلاف والفرق ان الوصية تملك للموصي لم يبعد الحكم بالملك لغيره من وجوب الملك في القبول ليس بملك وانما الوصية بالقبول دون الوصية فلم يمنع من ملك الوارث هنا الوصية بالملك فلم ينقل ما وصى به الى الوارث مع استحفاظ الوصية بشروطه وانما الوصية لا يبقى على حكم مال الميت كما لو كان على الميت من غير ان يكون ما فيها في حكم ذم الميت بايجاب الوارث بينهما ما يميزان بحد عليه جوب من وهو اذا كان خفي في حال حياته فوقع فيها انسان بعد موته ولا يجوز ان يتجمل له ملك بعد موته فلم يبق املا كمل عليه كيف يجوز ان يتعلق الملك بشرط مستقبل وذلك محال بايجاب ان هذا غير مانع كما اذا قال لها انت طال قبل موتي بشهر فانه اذا ماتت قبل ان يقع الطلاق او يقع وهذا لا يشبه القبول لان الموت ليس بشرط في وقوع الطلاق وانما يتبين به الوقت الذي يقع فيه ولو قال اذا ماتت طال قبل موتي بشهر لم يصح ما لو اذنت في ان يكون القبول هنا بشرط في صحة الملك وانما يتبين به اختياره للملك كما الموت فثبت حصول الملك باختياره وبعد هذا كله القول بان القبول كاشف عن الملك لا ما ينشأ عنه عند الغرض على الغالب بان الملك ينقل الى الوارث بقوله تعالى من بعد وصية يوصيها او بين شرط في ملك الوارث انتقال الوصية الوصية هنا ثابتة فلا يتحقق الملك للوارث باختيار الملك بل للوارث بالوقت المراد بالآية من بعد وصية اي ذلك لكم مستقر ولا يمنع هذا ثبوت ملك غير مستقر ولم ينعكس الدين بوث الملك في الزكوة وهو اكد من الوصية ثم قال بعضهم بان يبقى ملكا للميت كما اذا كان عليه دين واعترضوا على من يوجب ملكه بان الملك يبق فيهما يحتاج اليه مؤنة يتخير رده فنه وقضاء ديونه ونفقة صاياه ولا تنبعذ انتقاله الى الوارث من صل الوصية وامتناع انتقاله الى الموصي قبل القبول الذي هو ما جاز السبب وشرطه فانه ذلك يقتضي تقدم السبب المشروط على جزء السبب شرطه وجوز وان يتجمل للميت ملك ربه اذا قلنا وبما اذا نصب شيئا فوقع فيها ما قبله بعد موته بحيث يتفقد صاياه وتنفذ ديونه منها ويحجزها فان رد الموصي قبل انتقاله فان قلنا انه ينقل الى الوارث فانه يثبت له الملك على وجه لا يفيد اباخره تصرف مكتوبة في العين المرهونة فلو باع الموصي به او رهنه او عقره ونصره فغير ذلك لم ينفذ شيء من تصرفاته ولو كان الوارث ابنا للموصي به مثل ان تملك امراه زوجها الذي لها من موصي بالاجنبى فاذ ماتت انتقل الملك فيلزم ان يثبت له من القبول ولا ينفذ عليه **البحت الرابع في المسائل** المفرقة على الذهبين قد بينا ان الاقوال في ملك الموصي لم يبق كون ثلثها انه يملك بالموت وهو رواية ثور عن الشافعي والثاني وبه قال ابو حنيفة ومالك واحمد انه يملك بالقبول على هذا فالملك قبل القبول للوارث ويبقى للميت فيه جهان للشافعية صحتها الاولى الثالثة من قال بالشرط وهو الاصح عندهم الوقف فان قيل فله ملك من حين الموت ولا يثبتنا ان كان ملكا للوارث من ذلك الوقت فرفع الفقهاء عن ذلك مسائل **مسألة** لو كان الموصي مريضا كسواء فكيف شيئا او شجرة فامتنع او دابة فماتت بالجملة ساير زوايد الموصي به ان حصلت قبل موت الموصي في الموصي لم يبق موت الموصي به فلا يندرج تحتها وان حصلت بعد موته وبعد القبول فلو الموصي لا والوصية لا تنقل للمنفصل منها لانها عين حصلت في ملك الموصي ليست جزء من مسمى الموصي به فلا يندرج تحتها وان حصلت بعد موته وبعد القبول فلو الموصي لا وقد ملك العين وان حصلت بعد موته وقبل القبول فان قلنا الملك يحصل بالموت في الموصي قبل الوصية وردها لا تحصل بعد قيام الملك للموصي له حيث جعلت له فابا للوصية خاصة وللشافعية فيما اذا اردت الوصية وجاز الزوايد تتبع العين في الزايد لا ما يملكه من سبب الملك لا يشترط ان قلنا يحصل القبول فلا يكون الزوايد الموصي له سواء قبل الوصية او بعدها لانها حدثت قبل حصول ملكه وللشافعية فيما اذا قبل الوصية وجازها تكون للموصي له لان حق التملك من وقت الموت فهي حادثة على محل حقها قلنا بالوقوف في موقوفات في الاصل فان قبل الوصية في له والا فلا وكلما قلنا ان الزوايد من هذا في من ترند للشافعية وجهان احدهما ان الموصي حتى يكون من جملة تركاته بقضها ديونه وينفذ صاياه كالاصل وصحتها انها تكون للوارث كحدونها بعد زوال ملك الموصي وهو الوجه عند **مسألة** لو اوصى بغيره بزيادة ثم مات ثم اهل شوال قبل القبول لم قبل فان قلنا انه ينقل بالموت فالفطر على الموصي له وان قلنا بالقبول فالفطر على الوارث فان قلنا بالوقوف فان قبل تبيننا الملك حين الموت فالفطر على الموصي والاصل الوارث وكذا مؤنة العبد تنقضي التي يحتاج اليها بعد الموت وقبل القبول فان حكمه لحكم الفطرة وقال بعض الشافعية انها على الموصي ان قبل على كل قول على الوارث ان رد على كل قول ولا ينافي الوصل المذكور في الزايدات وان كان يحتمل ان يقال الغرم في مقابلة الغرم لكن ابطال شيء في الملك فمراهم من الزام مؤنة فمراهم اذا توقف الموصي في القبول والود الكففة فان اردت الخلاص ويحتمل الزام الوارث قلنا انه يملك بالقبول خاصة بعد الموت **مسألة** لو تزوج امته من حر ثم وصى بها امانا الموصي فالشيخ في هذه المسئلة يفتي على اصول ثلثة احدها ان الحمل اهل الحكم ام لا وقد قيل فيه قولان احدهما لا حكم له والثاني له حكم ومعنى ذلك انما اذا قلنا الحكم تناوله البيع والوصية ويجري ذلك مجرى عين منفردة عن الاصل ويجري لولده المنفصل طرد الوصى بها وحمل فكانا وصى بها وبجملها واذا باعها فالتشخيص على ما اذا قلنا لا حكم للحمل ولا يحكم بان العقد تناوله فاذا وضعه كان كانه بناء حدث لان وجري مجرى الصن وانما وصى بخارجي حمل فان وصيته تكون بهادون الحمل اذا باعها فالتشخيص لا يقتضي على الحمل فمعه وضعت فكما حدثت في تلك الحالة الاصل الثاني ان اقل مدة الحمل ستة اشهر ففي وضعت من حين الوصية ستة اشهر فبازاذا فالظاهر انه حدث بعد الوصية وان وضعت لوقت ستة اشهر من حين الوصية يثبتنا ان الحمل كان محمولا حين الوصية والاصل الثالث ان من اوصى بحمل شيء فان ملكه لا يرثه عن ذلك الشيء قبل فانه لاجاعا واذا مات الموصي متى ينقل الملك الى الموصي له فيه قولان احدهما ينقل بشروط من موت الموصي قبل الموصي له فاذا وجد الشرط انتقل الملك عقيب القبول والثاني انه سري ان قبل الوصية يثبتنا انه انتقل اليه الملك بوفاته وان لم يقبل يثبتنا ان الملك انتقل الى الورثة بوفاته وقيل فيه قول ثالث هو ان الملك ينقل الى الموصي له بوفاته الموصي فان قبل ذلك استقر ملكه وان لم ينتقل الى الورثة وضعت الشيخ ثم فرع على الاولين فقال ان تزوج امته من حر ثم وصى بها فاما ان يرد او يقبل فان رد بطلت الوصية وكانت الامة على الزوج ينقل ملكها الى الورثة والنكاح للزوج بجاله الا اذا قلنا ان الموصي لم يملك بالموت فيفسخ النكاح من يوم الموت وان كان الملك ضعيفا للثاني من الملك والنكاح واما ان كان قبل الوصية نظرت فان كانت الامتياز فقد ملكها وانفسخ النكاح بينهما لان النكاح لا يجمع مع ملك اليه من لان احكامها متضادة وملك اليه اقوى ففسخ النكاح ومتى ينفذ يفتي على القولين متى يملك الموصي له فان قلنا بالقبول فنفسخ يوم القبول ومن يوم الموت على سبيل التبيين وان قلنا بالوقوف

وانما ان التركة الى الغالب قبل العتق فان حكمنا بحصوله عند التوفيق كما ان الغالب من محجة الموصي كما لا يخفى لو قبل الوصية من الميت اخيه فلا يلزم له لا يورث
لان تركه الموصي له انتقلت بموته الى اخيه والابن الموصي به بعد لم ينقل اليه لكون الموصي حيا فاذا قبله يفتي ان لا يورث لان عتقه لم يضر بتركه للميت واما
العامر فبالاثر لا يورث ايضا لكن بعبارة اخرى هي انه لو ورثت محبة الاخ واخرج عن ان يكون وارثا واذا اخرج عن ان يكون وارثا بطل قبوله فبقى قضاؤه مع ثورته
فاذا في ثورته بطل ثورته وهذا بناء على ان الولد يدخل في ملك الموصي له او لا ولو كان الغالب من محجة الموصي به كان اخرج من الشافعية ثلثه واجهلا
ان يورث لان ثورته لا يورث المحرمات لغالب فصار كالومات عن ابن مشهور العتق فاقربا من آخر ثمان معا ولو مات عن اخ فاقربا من الميت ثبت نسبهم ولم
يرث عندهم واظهرهما المنع من الارث لا الورثة لانه لا يورث من العتق في الكل الى القول في النصف لا يصح من الموصي به ان يقبل نصيب نفسه لانه
انما يقبل اذا كان وارثا وانما يكون وارثا اذا العتق وانما يقبل اذا قبل فاذا بقي نصيبه رقيقا ومن بعضه رقيقا لا يورث عندهم من كله رقيقا ومن هذا وبين
اخره لابن ابي ابراهيم تفرق بينهما اما الميت فورا المالك وهذا العتق في جميعه لا يصح الا بقبول من يجوز جميع التركة ولا مدخل للمقبول في القول فلو لم يكن الاول جازا
فقط القول من صفة الوجه الثالث انه ان ثبت للمقبول الموصي له وهو مريض لم يرثه لان قبوله ورثته كقبوله وان لم يقبل لكان وصيه والارث والوصية لا يجتمعان
وان ثبت وهو صحيح ورثته مستلزم لو اوصى لرجل بزوجته الحامل منه الزوج وهي امة الموصي لابن له حرمات وخرجت كلها من الثلث فقبلا الوصية وهما مؤثر
فان قبلها معا عتقت لانه باسرها على انها النصف بالملك الباقي بالسرية ان قلنا بثبوتها هنا كقول الشافعية وعليه للزوج نصف قيمتها ويقع الحمل عليها
بالسرية ما نصيب الزوج فلا يرثه ولما نصيب الابن فلا يرثه الام عتقت عليه والعتق يحرر في الحامل الى ما يملكه العتق من حملها عندهم ولا يقوم نصيب احد منها
على الاخر لان العتق عليها حصل فغير واحد فاشبه ما اذا اشترى ثمان اباها او امة اعن عليه ولا يقوم وان قبل احداهما قبل الاخر فان قلنا يحصل الملك بالورث
او قلنا بالوقف فالجواب كذلك لان وقت الملك واحد وان اختلف وقت القول فان قلنا يحصل الملك بالقبول فان تقدم قبول الابن عتقت لانه والحمل عليه بالملك
والسرية والحمل بسرية العتق من الام الى الحمل وعليه للزوج نصف قيمتها وان تقدم قبول الزوج عتق جميع الحمل على النصف بالملك النصف بالسرية فيقسم نصف قيمته
يوم الولاد مثلا ان لا يعن عليه من الامة شيء فاذا قبل الابن عتق عليه جميعها بالملك والسرية وغرم للزوج نصف قيمتها وان قبل الزوج وحده عتق عليه الحمل الصغير
بالملك النصف بالسرية فيقسم نصف قيمته لو ورثه الموصي لا يورث العتق من الحمل الى الام لان الحمل يتبع لها وليست هي تبع له وان قبل الابن وحده عتقا عليه
وغرم نصف قيمتها لو ورثه الموصي مستلزم لو اوصى لثلاث نساء من يعن عليه ومات الموصي له عن اثنين فالقول في قبولها بغيرها على الاقوال في وقت الملك الحاسن
والظاهر صحة عن الشافعية ان وقوع العتق عن الميت من قبل احداهما دون الاخر صح القول في النصف يعن على الميت ثم قال بعضهم نظران وورث الغالب من الموصي
له ما يعني بباقي قيمته العبد يقوم عليه الباقي فيما ورثه والام يقوم عليه الاعتبار ببيان الغالب في نفسه فان العتق وقع عن الميت فلا يكون النقص على غيره واما ان لا
يثبت للذي لم يقبل فلا يوجب العتق القول فالذي لم يقبل لم ينسب اخرا من ان يهرب انه لم ينسب اليه لكنه غير منكر عن نصيب الغالب واقضاء النقص والنقص كذا
يعن التركة وقال بعضهم يجب ان لا يقوم على الميت ويقصر العتق على القدر المقبول لو جهن احداهما ان الملك حصل للميت بغير اختياره بل يقبل الوارث فاشبه
ما اذا اعن شقصاصا من عبد يعن عليه ولا يقوم عليه الثاني ان العتق يحصل بعد موته ولا مال له من فاشبه ما اذا اعن شقصاصا من عبد بعد الموت لا يقوم عليه
الباقي واعترضوا بان الواجب ان يثبت للميت جملته الارث ناسبا عنه وكيف ينظم مع القول بالنسبة بغير اختيار الموصي نعم كلاهما حكمان واما الثاني فلا يلزم
لان العتق يحصل بعد الموت بل يسند الى ما قبل الموت كما تقدم ثم ولاء ما عتق منه للميت هل يترك الابن ام ينفرد به الغالب للشافعية وجهان احدهما ان يترك
الغالب لانه انفراد بالكتابة فاشبه ما اذا شهد شاهدان للميت وحلف مع احد الابنين فانه ينفرد بالحلف بنصفه ولا يشاركه الاخر فغيره عن ان المنفرد بالكتابة
في هذه الصورة ينفرد بالنصف مما ائتمر للميت فوجب ان يكون هناك ولو اوصى لثلاث نساء من يعن عليه ومات الموصي له وقبل وارثه الوصية فالقول
في عتقه على الميت وتقوم الباقي عليه على ما تقدم في هذه المسئلة مستلزم لو كان لامة ذات ولد من غيره فواوصى لها بذلك الولد فان كانت تخرج من الثلث
وقبل موصيها الوصية عتقت عليه وان رثت الميت الوارث وان لم تخرج فالجواب في الثلث كذلك واما الزائد عليه فلو عتقه الوارث وهو موسر عتق عليه
ثم ان لم يقبل منها الوصية بقيت ان جميعها الوارث فيسري العتق في البعض الذي عتقه الى الباقي وان قبل عتق عليه ما قبل قال بعض الشافعية ولا يقوم نصيبه
على الوارث ولا نصيب الوارث عليه اما الثاني فلا يرثه عتق نصيبه قبل قوله واما الاول فلا ينافي بين القول بحصول ملكه بالموت وتقدمه على اعناق الوارث
للزيادة فالصواب عند الشافعية ان يقال ان قلنا بحصول الملك بالموت ابتداء او يتناهي فيقوم نصيب الوارث عليه ناسبا استناد عتقه الى وقت الموت وعتق
الوارث من اخر عنه لا بد منه من مباشرة الاعناق وان قلنا بحصوله بالقول فيعتق الجميع على الوارث لا يورث من نصيبه الى قدر الثلث والقول بعد كاعتنا
الشريك الثاني بعد اعناق وهو موسر هذا اذا حكمنا بحصول السرية بغير الاعناق فان قلنا انها لا تحصل الا بعد اداء القيمة فقبوله كاعناق الشريك الثاني
نصيبه قبل اخذ القيمة وفيه وجهان احدهما ان الفوز لا يملكه مالم باخذ القيمة واصحها المنع ولان الاول باعناق نصيبه استحقاقا فقبوله عليه للاعناق خصا
اذا استوفى احد الشريكين الجارية المشتركة وهو موسر شريكم ولله ولغيره للاخر اعناق نصيبه فعلى هذا نكون قيمة نصيبه على الوارث وكأنه فوته باعنا ونصيبه
ولو كان المسئلة بحال ووارث الموصي بن امره هذه الامة فان رد الموصي له عتقت على الابن الذي هو وارث السيد وان قبلها فتنظر ان خرجت من الثلث
عتق على الموصي له وان لم يخرج فالزائد على الثلث منها واطلق بعضهم بانه يعن في الحال على الوارث فصل قوم فقالوا ان لم يخرج الوارث الزيادة على الثلث الحكم ما تقدم
وان تجاوز عتقه من غير على ان اجازة الوارث ابتداء عتقه منه او تنفذه ان قلنا بالاول فقد حكمنا الوارث بالملك قبل ان يعطى فيعتق عليه وان قلنا تنفذه لم
لا يملك هذا القول لا يجعل الزائد على الثلث للوارث بل ينفقه على الزد والاجازة فان اجازته ان لم يملكه واما على الثلث فانه يعن على الموصي له ولا يقوم نصيب
بعضها على الاخر اما ان لا يقوم على ابن السيد فلا يملك بالارث وعتق الشقص المملوك بالارث لا يفتي في السرية واما ان لا يقوم على ابنها الموصي له فلا يملك نصيب
شريكه عتق قبل عتق نصيبه ان قلنا ان يملك بالقول مع عتق نصيبه ان قلنا ان يملك بالموت ولا يقوم على القدر بين مستلزم لو اوصى بعد الشخص
احدهما ابن العبد فان قبل الوصية معا قلنا بالنقص في مثل ذلك عتق جميعه على القريب ان كان موسر النصف بالنصف والباقي بالسرية ويقوم للاجنبي

کتاب الوصیہ

[illegible]

[illegible]

كتاب الوصية

فلا بد من يدعى بشروط العلم بوجوده عند الوصية بشرط ان يكون ثابتا بالنسبة من يدعى لو كانت الوصية بعد نوال الفقرات ثلث بولك اكثر من ستة عندنا ومن ربح
عند الشافعي من وقت الفراق الاقل من ستة اشهر من يوم الوصية فلا يستحق ان النسبة غير ثابتة منه بخلاف ما اذا اقتصرت على الوصية لحمل فرائده ولو اقتصرت
احمال بوث النسبة من يدعى اكثر نفعه باللعان فقال بعضهم انه لا شيء لا يرفع يثبته نسب بل يرفع نسبه عن ولد الرقيق نسبته ليرجع نسبته لغيره وقال آخرون انه يستحق لانكر
النسبة ثابتة الا انه يقطع باللعان واللعان اما بوث في حق الزوجين خاصه ولهذا لا يجوز لغير الزوج ردها بذلك في هذا الخلاف كما يجوز في ان التوثيق بين المقتضين
باللعان يتوارثان باخوة الام وعدها وابخوة الابوين **مسألة** ويشترط في الحمل انفصال الحواشي لا النسب لا يملك شيئا او الوصية نوع تملك فلا يصح له
لا يفرق بين ان يكون قد حلت الحياة في بطن امه او لا لان الحياة لا شر طه هناك وجدت بعد انفصاله ولا فرق بين ان يقع بحياة جان ولا ولو ولد من احد التوأمين
لا يفرق بين سنة اشهر ثم ولدت الثاني لا يفرق بين سنة اشهر من الولادة الاولى صححت الوصية لهما وان زاد ما بين الثاني والوصية على سنة اشهر وكان المرأة فرائها
لانها حمل واحد اجماعا **مسألة** اذا وصى للحمل صححت كالقابل للوصية ابو اوجه او من يلى موره بعد خروجه حيا ولو قبل قبل انفصاله حيا ثم انفصل
حيا ففي المصنف بذلك القول شك الشافعي قولان كما اذا باع مال ابنه على من ان يخرج فان انشئت هذا كله اذا صرح وان صحت لحملها او حملها الموتى ولو
صرح وقال وصيت لحملها الذي يحدث ويكون من بعد فان الوصية باطله على ما تقدم وللشافعية وجهان اصحهما هذا لان الوصية تملك على ما بينا وتملك
من لم يوجد بعد محال لانها متعلق للعقد في الحال فاشبه ما اذا وقف على مسجد سبني والثاني ان الوصية صحيحة كاصح ما حمل الذي سبوجده فاذا جازت ملك
من لم يوجد جازت عليك من لم يوجد لهم وجه ثالث هو النظر الى حال الميراث فان كان الحمل موجودا حينئذ صححت الوصية والا فلا وتصح الوصية بالنسبة المجدد
اجماعا وكذا عندنا بشمار الاشجار والشافعية فيه قولان لا يقال يصح الوقف على المعدم بنحو الوجود ولش تصح الوصية له ولان الوصية لا تصح بانفسه **مسألة**
بجلاف الوقف لا لا نقول الوصية لغير ميراث ولا يحصل الميراث لا لوجود فكذا الوصية والوقف براد للدوام من ضرورته ثانيا لانه لا يورث **مسألة**
اذا وصى لحمل امرأة فولدت ذكرا وانثى لساوا في الوصية لان ذلك عطية وهبه فاشبه ما لو وهبها مائتا بعد ولادتهما ولو فصل بينهما اتبع كلامه كالوقف
وان قال ان كان في بطنها غلام فله دينار وان كان فيه جارية فله دينار فلولدت غلاما وجارية فلكل واحد منهما ما وصى له به لوجود الشرط فيه وان ولدت
احدهما منقرض فله وصيته ولو قال ان كان حملها او ان كان ما في بطنها غلاما فله دينار وان كانت جارية فله دينار فولدت منقرضا فله وصيته
وان ولدت غلاما وجارية فلا شيء لهما لان احدهما ليس هو جميع الحمل ولا كلاهما في بطنه وهو قد شرط الذكورة او الانوثة في حمله الحمل لم يحصل به فان اصحاب الزاد
واصحاب الشافعية وابو ثور **الباب الثاني في الوصية للعبد وشبهه** **مسألة** لا تصح الوصية للمملوك الغير لملكه بالشرط ولا المملوك الذي لم
يؤد شيئا ولا ولد بالغير لا لام ولد الغير عند علمنا خلافا لغيره فانهم جوزوا الوصية لغيره مكانه مدين دام ولده لما ان العبد يملك شيئا لا يملك غيره
من الغير ان يملكه كما لا يصح ان يملك الميت والمعدم والجواد وعاروا عبد الرحمن بن الحجاج عن احمد عايله ما السلام قال لا وصية للمملوك والعامة لجوز الوصية
لعبد الغير لو ان استمر بقدر الوصية المستبد حتى اوقبل العبد الموصي له بطل الوصية ولو قبله سيد العبد كانت وصيته للقابل قالوا يكون القول للعبد لان
العبد مضاف اليه فاشبه ما لو وهب شيئا فاذا قبل ثبت لسيده لانه مركب عبد وكسب العبد لسيده وليس محال ان الوصي انما قصد بالعطية العبد الذي لا يصح
تملكه والسيد غير مقصوله يملك هل ينفق قول العبد الى ابن السيدة للشافعية وجهان اصحهما عند المصنف ان لا يملك من غير سيد كالاحطاب
وهو قول هل المرق والشافعي ولا يصح جبر اخر ان اذن السيد شرط في القبول لانه تصرف في العبد فاشبه بغيره وشراؤه وليس له ان يتصرف في مال غيره
فلم ينفق لانه كقبول الهبة وبمقتضى المباح وهل يصح من السيد ما اشترى القبول بنفسه للشافعية وجهان احدهما نعم لان الاستحسان له والقابض يعود اليه
واصحها المنع لان الخطأ لم يجزعه من الوجهان فيما قيل مخصوصا بقولنا ان قبول العبد ينفق الى اذن السيد ويجوز ان يملك الملك للسيد بكل حال
فلا بعد تصحيح الوصية منه وان لم يثبت الوصية الا نرى ان وارث الموصي له يقبل وان لم يثبت في الوصية وهل قبول السيد الهبة من العبد على هذا الوجه
قالا يكون نعم وقال بعضهم لا بل بطل المحال لان القبول في الهبة كالقبول في ما والعقود وقبول الوصية بخلافه لا ترى انه يعيد به ففصلنا عن الايجاب
بعد خروجه الوجوب عن اهلية الايجاب صادر امر وارث الموصي مع انه لم يجز له ان يصحنا قبول العبد من غير اذن السيد فلو منع من القبول فقبل قال
بعض الشافعية يصح ويحصل للملك السيد كما لو نوى من الخلع فخالع واذا قلنا لا يصح من غير اذن السيد فهو مبلغ من عدم الاذن فلو بدله ان ياذن في القبول
بعد ذلك ففيه احتمال عند بعضهم ولو صححنا القبول من السيد فنبغي ان يبطل رد العبد لورده وهذه الفرع كلها ما قطعه عندنا **مسألة** لو وصى لعبد
غيره ولم يشر بقر ليرجع عندنا كما لو استمر على ما تقدم وعند العامة يصح فاذا لم يشر بقر ليرجع فان كان عتقه قبل موته الموصي فملك للعبد ان الوصية تملك
بعد الموت هو حرج وان عتقه بعد موته فاما ان يقدم القبول على العتق او بالعكس فان سبق القبول والاستحسان على السيد وان عتقه ثم قبل فان قلنا ان
تملك بالموت او قلنا يثبت بالقبول للملك من يوم الموت فالاستحسان للسيد انصر وان قلنا تملك القبول فملك للعبد واذا وصى له والمالك يدينها
من عمره فينظر في وقت البيع ويجاب بمثل هذا التفصيل **مسألة** لو وصى لمن نصفه لاجنبي صححت الوصية عندنا في نصيب الحرير وبطلت
في نصيب الاجنبي وعند العامة يصح الجميع ثم لا يخلو اما ان يكون بينهما وبين السيد ما ياء او لا يكون فان لم يكن وقبل اذن السيد فالوصي بينهما بالتوبة كالو
احض واحطاب ان قبل بغيره فعلى الوجهين في انقضاء العبد الى اذن السيد فان قلنا بقبول ابل في نصف السيد وفي نصفه وجهان كما يملك بغيره
على نصفه فيلزم دخول بعضه ملك السيد من غير اذنه وان وقع بينهما ما ياء فان قلنا بالدخول فلا حاجة الى اذن السيد في القبول لانها ما ياء بعد
اذن له في جميع الاكسابات الداخلة في المايات ثم اختلف الشافعية في الاعتبار اى يوم هو فعال بعضهم بيوم الوصية حتى اوقعت الوصية في يوم العبد
فالوصية له وان كان القبول في يوم السيد واذا وقعت الوصية في يوم السيد فالوصية للسيد ان كان القبول في يوم العبد كما ان في اللفظة الاعتبار يوم
اللفظ وقال المحققون منهم ليست وصية كاللفظ لان اللفظ اصاب سبب ثبوت الحق لا ترى انه لو وصى لعبد عتقه قبل موته الموصي كانت الوصية للعبد
لو اللفظ العبد عتقه قبل تمام الحول كان الملك للسيد بنو ذلك على ان الملك في الوصية يثبت ان قلنا بموت الموصي وقلنا يثبت بالقبول للملك من

ان الاكسابات الداخلة
لا تدخل في المايات فتلك
كلها لو لم يكن بينهما ما ياء
ان قلنا

١٧

له سواء نفذت الوصية في ثلثه وبقي باقيه رقيقا للورثة فيكون الوصية له بالثلث من سائر اموال الوصية لمن بعضه جزء بعضه قبيل الموارث ولو خلا شيئا
غيره ولو وصى له برقبته فهو يدبر له يخرج من الثلث فان سعة الثلث عتق والاسوة في باقي قيمته للورثة عندنا ولو وصى له بخمسة من نفسه كان اقل من الثلث ولا
شيء له سواء كان هو وصى ان يقتل بعه وخمس مثلا عتق ثلثه كذا وان كان له مال غير فان وسع ثلثه جميع قيمته عتق باسره والا فبقدر ما يحمله الثلث وهو حد
الروايتين عن احمد في الثانية ليس في العتق له باقية قال اصحاب الراي في عتق قيمته باقية ولو قال اوصيت له بكل ما املك من رقبته وغيرها عتق من الثلث عندنا فان
قصر الثلث عن قيمته استسعى الباقي فان عجز كان للورثة مولا به بقدر ما فيه من الرقبه فان فضل الثلث عتق واعطى باقي الثلث ولو اجاز الورثة عتق الجميع وقال
اصحاب الشافعي فقد الوصية في ثلثه وبقي باقيه رقيقا للورثة فيكون الوصية له بالثلث من سائر امواله وصية لمن بعضه جزء بعضه قبيل الموارث ولو خلا شيء

بثلث ما املك او بثلث اموالي لم ينص على قبضة دخل في الوصية وعق من الثلث عندنا والشافعية وجهان اظهرهما ان قبضة دخل في الوصية لا يها من جملته
امواله والثاني لا يدخل لان قوله اوصيت له بثلث اموالي يشعر بالمعاصرة بين الوصي ثم وقد تقدم ولو اوصى بثلث جميع امواله بشرط تقديم قبضة عن جميعه
ودفع اليها يوم به الثلث عندنا وعند الشافعية انهم مستكمل في جميع اوصى الانسان لام ولده لانعلم فيه خلافا وبقا وقال عامر بن عثمان وروى عن عمر بن
حصين وبه قال يهون بن الهران والزهري يحكي انصارى ما لك الشافعي واحد اسحق لكن اختلف علما وابعدا فاقامهم على صحة الوصية في عتقها اهل عقن من نصيب
ولدها ونعطي اوصى لها به ويعق من الوصية فان قصرت الوصية عن القيمة اعق الفاضل منها من نصيب الولد قال الشيخ رحمه الله بالاول من درين الثاني وروى ابن

بابونه انما نقول من الثلث منقطعي الوصية روى ابو عبيد في الصحيحين عن رجل كان له ام ولد له منها غلام فلما حضرته الوفاة اوصى لها بالفرس و
ابا بكر للورثة ان يستر قوما قال فقال له بل يعنى من ثلث الميت منقطعي ما اوصى لها به وفي كتاب العباس نقول من نصيبها ونقطعي من ثلثها ما اوصى لها به وهذا الذي
كتاب العباس هو الذي نص الشيخ اليه وما تقدم في الرواية هو الذي اخذوا الصدوق والشيخ ابن ابي عمير بنوه في ما اوصى لها به من بعد وصية روى لها اودين فجعل استحقاق الارث
بعد الوصية والدين بلا خلاف فلو اعتق من سهم ولدها دون الوصية فقد قدمنا الارث على الوصية وهذا هو مقتضى الآية ان من كان له ام ولد له منها غلام فلما حضرته الوفاة اوصى لها بالفرس و

الملك على ما تقدم لعدم بقاء الزكوة على ملك الميت لا شفاء صلاحيته للملك وعدم انتقالها إلى الورثان والموصي له بالإجماع وعدم بقائها بأغير مالك فتغير انتقالها إلى الورث ونزع التقدم على الأثر هناك يقول أنها من حين الوفاة تحقق وتحتسب فيها على الولد لأن مقتضى التقلب السري. ولهذا الولد يمكن هنا وصية ولا وارث سواها فإنها تحقق على الولد وتستلحق لباقي الورث ثم مع امتناع تقدم بعض الورث في الأثر للمساوية منه وعند العامة تصالة ولا وارث سواها.

حره بعد موته وهي تنفق من رأس المال الوصية تقرب من الثلث **مسألة** ويجوز ان يوصي الانسان لغيره بجميع ماله الوصيان احدهما الذير لانه وصيته التحقية يخرج من الثلث والثانية الوصية بالمال الذي وصى به فان خرجت الوصيان من الثلث غنو واعطى افضل له فان عجز الثلث عنها خذم الغنو لانه نفع له ولا يه او وصي لغيره وصيته صحيحه فيقدم غنقه على ما يحصل له من المال كالواوصي لغيره الغن مباح من ماله وقال الشافعية يغير غنقه وصيته من الثلث فان وقى بهما

عنق ونفذت الوصية وان لم يقض الثلث بالمدير عنق منه بقدر الثلث فصار ثلث الوصية وصيها على بعضه وحق الوارث وان في الثلث باجدا الا من
من المدير الوصية به مثل ان كان المدير ساوي فانه والوصية ثمانية وله سواهما ثمانية فوجها ان احدهما تقدم رقبته فينقوله ولا شيء له من الوصية كالخبرنا من الثلث
بعنق نصف الوصية وصيته على بعضه وحق الوصية لكانت المطلق سوا ما أدى من مال الكاتبة شيئا الا ولا لكانت الشرط فان كانت

[illegible][illegible]

يجوز لدفع فادسره هذا فان جريها بحري فبذل جريها مع باقي الكتابه ويجزى مال الوصيه من مات وصي بعضه فبقا اسبقه فيحصل اسبقا في باقي حصه
لجلال الكتابه بالعجز والعق المحاصل له انما كان باعتبار الوصيه كالعبد ويجزى الاسبقا في باقي مال الكتابه لانه قد دفع البعض منه وعنف به مقابله عيار
الوصيه التي لا يقصر فيها عن العبد فيبقى في مال الكتابه عليه وقال العام اضع الوصيه لمكاتبه سواء اوصى له بحري شايخ او بمعتق لان ورثته لا يستحقون
المكاتب ولا يملكون ماله فكان مستقلا بالملك فصح الوصيه له ثم ان عجزه قد صار الوصيه له ورثه مستحقا لوان اوصى لمكاتبه المطلق فصح الوصيه

له سواء ادى من كتابه شيئا او لا فان حلت النجوم واتحدت الجفائر فاص مع الورثة والافئدة الحال ولو مات ولم يورث شيئا بطلت الكتابة وظهر بطلان الوتر
وان كان قد ادى شيئا عنق منه بقدا ما ادى في كان له الوصية ويورث ما عليه وينفق ولو اوصى لكتابة المطلق برقبته حمل البطلان اذا قصر في ادى برقبته
والصحة لان هذا التصرف موجود نفقه الى المكاتب فيكون نعمنا ولا سبيل عليه في يحمل على الابراء من مال الكتابة ولو كان المكاتب مشر ولها فاصح برقبته

فالجواز هنا أقوى لأنه بعد ما بقى عليه شيء فكذا الواو صلا ولم ولد برفقته الولد برفقته مستلزم لو اوصى لمالك بن النضر المشروط لم يصح لأنه مملوك لئلا يفتقر
ولا تصح الوصية للمملوك الغير على ما تقدم ويقتل الضحية لأن قبول الوصية نوع كسب تصرفات المكاتب بالاكساب صحيحة ولو كان مطلقا فالجواز فيه أقوى عند العامة
ان تصح الوصية لمالك بن النضر مملوكا لأنه مستقل بالمالك تصح الوصية لمالك بن النضر المطلق اذا تحرر بعضه بقدر ما فيه من الحرية وتبطل بقدر ما فيه من الرقبة وكذلك لو

أوصى لكتاب الحر بعضه سكن فيه بقاء ما خرجه وبطلت نصيب الرقية لقول الباقر قال قضى أمر المؤمنين في مكاتب قضى بعضها كوتب عليه أن يقرأ
بسم الله عجايبا اعتق منه وقضى مكاتب قضى نصفه عليه فأوصى بوصيته فأجاز نصف الوصية وقضى مكاتب قضى ثلث ما عليه وأوصى له بوصيته فأجاز ثلث
الوصية فسئل إذا أوصى لغيره وأرث من الوصية عند ما تقدم من أن لا يقع الوصية لغيره عند العامة فتصح فإن ما بعد الوارث قبل موت الموصي فالوصية

في الوصية من المذكرة

المشترى عندهم وان استقر ملكه في حقه صيته للوارث يفتقر على جازة جميع الوصية عندهم فانه الشافعي ابو حنيفة فاحدهما مال كان كان يبرأ جازة ووقف للمعبد
وان اوصى بما لا ينفك عن الوصية للوارث كان العبد لا يملك انما السيد اخذ فاذ اوصى له بشئ ليس له ان يقصد بذلك المعبد ون حسيده وكذا الوصى لعبد اجنبي
فاشتره وارث الوصى لئن نصفه ونصفه لوارث صح له نصف الوصية ما لم يشر الخمر وبذلك نصف الوصية عند العامة ان لم يكن بينه وبين السيد ما يراه
او كان بينهما ما يراه وقبلنا ان الوصية لا تدخل فيها بارة فهو كالوصية للوارث لا يثبت له الوصية يكون نصفه للوارث فلهذا قلنا انه لا يورث لانه لو ورث شيئا
لملك السيد نصفه وهو اجنبي عن البيت قال المجوزي كان يجتمع لبعض الوصية كالوصى اكثر من الثلث وان جرت بينهما ما يراه وقبلنا انه يخل في الماهية فافقد
تقدم ان العشر يوم الموت على ظاهر من ذمهم في نظر يوم موت الوصى فان مات في يوم العبد الوصية صحته والافى للوارث ولا فرق بين ان يكون بينهما ما يراه
يوم الوصية او لا يكون ثم يجدنا انها قبل موت الوصى ولو اوصى كاتب ارشده فان سبق قبل موت الوصى فنفس الوصية وكذا الواعق بعد مائة الف يوم وان عجز
رقه صاوته صيته للوارث **المبحث الثالث** الوصية للذاتية مسئلة لو اوصى لذاتية الغير فان قصدت ثلثها فالوصية باطله لانها وصية لا تجوز
ولا يجوز صرف الوصية اليها لانها غير مقصود للوصى فلا فرق بين المالك وغيره فكما لا يصرف في المالك ولو اوصى للذاتية والاطلاق لا يقيى البطلان ايضا
لان مفهوم اللفظ المطلق المالك الذاتية لا يصور فيها ذلك مطلق اللفظ انما يجمل على مفهومه وكذا عندنا الوصى لعبد الغير ما يجوز من العامة لو وصية العبد
فانهم فرقوا بينه وبين العبد لان العبد عاقل من اهل الخطاب يمكن القول منه وربما يقبل موت الوصى فيثبت للملك لخطاب الذاتية التي لا يتصور فيها
ذلك لكن الشافعية وجهان في الوقف على الذاتية هل يكون وقفا على مالها ام لا ويشبه ان يكون الوصية على ذلك الخلاف فلهذا فرق بعضهم بين الوصية والوقف
بان الوصية تملك محض فيبقى ان يضاف اليها من يملك الوقف ليس بملك محض بل هو عند بعضهم ليس بملك حيث قالوا ما يتفاله الى الله تعالى فيجوز
ان يخصص فيه بالاضافة الى ما يملك مسئلة لو اوصى لذاتية الغير قصدت اقربها فالأقرب الجواز وبه قال الشافعي لان علف الذاتية واجب على
مالكها فالقصد بهذه الوصية لما لا يملك لكن الشافعية في الوقف على علف ذاتية الغير وجهان في صحة الوقف والوصية تشبهان في معنى وعلى القول بالصحة فلا
اشتراط قبول مال الذاتية لان الوصية في الحقيقة هذا المالك فاشترط قبوله كافي الوصايا كالأوصى بدار وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني انه لا يشترط
قبوله لانها وصية لذاتية نعمها ففي كل كيد جرى جرو وهو بعيد فان حدوث الاستحقاق للملك من غير رضا بعد جمل وعلى تقدير القول هل يتعين صرف الوصية
بذلك جهة الدابة لا ذلك لانها وصية صحيحة فلا يجوز تغييرها بقوله تعالى من يملكه ولما في من عاينة عرض الوصى هو واحد وجهي الشافعية والثاني انه لا يتعين على
الملك صرف ذلك العلف بل له مساكاة والتصرف فيه كيف شاء وينفق على الذاتية من موضع اخر وعلى القول بالغيرين يتولى الانفاق على الذاتية الوصى ان كان له وصى
على ذلك لو لم يكن تولا الحاكم او من يامر به من المالك او غيره وهل للمالك اخذ من غير ذلك الحام اشكال اقرب ذلك لاننا جعلنا هذه الوصية وصية للمالك
مسئلة اذا قلنا ان الوصى للذاتية كانت الوصية للمالك بشرط في الوصية للذاتية ان تكون مملوكة فلا تصح الوصية للوحوش والصور المساخة اذا لا
مال لها فان قلنا ان الوصية للذاتية فالأقرب ذلك ايضا لان فيه نوع اضاعة للمالك لاستغناء الوحوش البراري عن العلف للشافعية وجهان في صحة الوصية
لها على هذا التقدير مع انفاقهم على ان لا يصح الوقف عليها ولو اوصى للمهجرة المملوكة فانتقلت لذاتية من مالها الى غيرها فان قلنا الوصية للذاتية استمرت الوصية
لها وان قلنا المالك اختصت الوصية بالمشترى ولو اوصى لذاتية فمقتضى ذلك ان يملك الدار لم ينع وان قصد مالها او عارها فالأقرب الجواز في هذا
صرف الوصية الى غير ذلك الجهة الاولى المنع ولو اوصى للمجند فصرف الى عارته ومصلحة صحة الوصية ولو اطلق في الشافعية وجهان احدهما البطلان
كالوصية للذاتية فظهرهما الصحة لان مقتضى العرف ينزله على المصروف الى عارته ومصلحة ثم القيم بصرف الى اهم والاصح باجها وهو لو قال ارثت بثلثي ثلثي
المجند قال بعضهم ان الوصية لا غير ويجعل ان يملك المجند كالوقف عليه فالأقرب الشافعية **المبحث الرابع** في الوصية للكافر مسئلة لا نؤي انه
لا تصح وصية المسلم للمكوف هو قول الشيخ في الخلاف وقال في المبسوط لا تصح الوصية للكافر الاجنبي في النهاية ان الوصى لا يبرأ وبه وبعض قراية بشئ من ثلثه
وجب بصل اليهم وان كانوا كافرا ضل الا قال المبيد ان الوصى لغيره بشئ من ثلثه وجب فدل على ان كان الوصى له كافرا وقال ابن الجبيل ان الوصى بهذا
بعض اهله من هذا هل الحرب من اهل الكتاب المشركين جاز ولا تصح الوصية للمجرب به قال ابو حنيفة وبعض الشافعية لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم وظاهر على اخراجكم ان تبرؤهم ونفسوا اليهم الى قوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين فالتوا في الدين الاية اشعر ذلك بالتمني
عن ان يبرؤهم اذا فالتوا ولا تاما موافق بقتلهم فلا معنى لتبرؤ اليهم بالوصية ولا تملك الحرب غير لازم وماله غير معصوم ولا يجوز دفع ماله بل يجوز الاستيلاء
عليه بخلاف الذي لو جازت الوصية للحرب كان اما ان يجزى الوصى الذي هو حال الانفاق او لا وهو المطلوب بمعنى بطلان الوصية عدم وجوب التسليم
وقال احد ومالك اكثر الشافعية يجوز الوصية للحرب كما يجوز البيع والمباينة كالمذموم في ان عمر بن الخطاب اعطى خاله الحبس حلة من حرير مكر وعمر بن
بنت ابي بكر قالت اشئني له وهي رغبة عني عن الاسلام فسالت رسول الله فقلت يا رسول الله اشئني امي وهي رغبة فاصليها قال نعم واعلم ان اصح الوجهين عند
الشافعية في الوقف على الحرب المنع وفي الوصية الجواز ووفقوا وجهين احدهما ان الوقف صدقة جارية فاعتبر في الوقف عليه الدوام كما اعتبر في الوقف الثاني ان
معنى التملك في الوصية ظاهر منه في الوقف الا ترى ان الموصل يملك الرقبة والمنفعة الضرر كيف شاء والموقوف عليه بخلافه والحقت الوصية بسائر التملك
مسئلة المرنان كان عن فقره لوقف الوصية لا من واجب القتل في كل حال لا يجوز ابقاؤه لانه يقبل تبرئه فلا يتحقق زمان يثبت له الملك فيه لان جواز الملك
فيه ميان في وجوب القتل لان امواله زالت فلهذا لا يستمر الملك فلا يكون اهلا لابتدائه وان كان عن غير فقره ففي جواز الوصية له اشكال اقرب المنع كالحرب
ويجوز الجواز لان امواله لا تزول عنه الا بالقتل والقتل انما يجب بعد الامتناع عن التوبة بعد الاستئابة والوجهان اللذان ذكرناهما الشافعية في الوصية للحرب في الجاز
في المرنان ان تصح الوصية له كما تجوز له الحرب والثاني المنع لان ملكه غير مستقر ولا يورثه كالميت ولا يملكه بوزل عن ماله بوجهه لا يثبت له الملك بالوصية
مسئلة لا نؤي صحة الوصية له الا في الخلاف الوصية لاهل الذمة جازة بلا خلاف وفي صاحبنا خاصة من قبلنا كان من ذرية له ولا يشرط العفا

ثم مات الوصى
ولو اوصى

في الوصية

في الوصية

في الوصية

ذلك وقال الميسر لا يصح له الوصية من الكافر الذي لا دهر له من الميت يجوز أبو الصلاح الوصية للكافر إذا لم يكن صدقة وقال ابن ابي ريس يصح الوصية للكافر وإن لم يكن ذارحم وهو قول العامة منهم شريح والشعبة والثوري والشافعي وأحمد واسحق وأصحاب الرأي لا يعلم بينهم خلافا قال محمد بن حنيفة وعطاء بن رباح في قوله تعالى إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً هي وصية المسلم لليهود والنصارى في مروت العامة عن عكرمة أن صفية بنت جحش باعتهما من معاوية بمائة ألف وكان طلحة بن عروص عليه أن يسلم فبرث فابى فأوصت له بثلاث المائتين ومن طريق الخاصة ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن أحمد بن حنبل في رجل أوصى بآله في سبيل الله قال لعطائيل أوصى له وإن كان يهودياً أو نصرانياً أن الله تعالى يقول من بدل ميثقه فإثم على الذين يبدلون إن الله سميع عليم وكتب الخليل بها ثم أتى ذي الرياستن وهو والي نيسابور أن رجلاً من الجوس مات وأوصى للفقراء بثلث ماله فأخذوا نيسابور فجعلوه في فقر المسلمين فكتب الخليل إلى ذي الرياستن بذلك فسأل المأمون عن ذلك فقال ليس عندي شيء فسأل بالحق فقال أبو الحسن أن الجوس لم يوصوا بثلث ماله لفقراء المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء الجوس مستأجرة ويصح أن يوصى الذي للذي والمسلم والمسلم إجماعاً والذي على الخلاف فكذلك يصح أن يوصى الجوس للذي على الشك لا يصح الوصية للكافر بصحيفة لا بعد مسلم لأنه لا يصح له تملك ما بالهبة والبيع وغيرها من أسباب الملك لعموم السبب جميع الأسباب هو عظيم الكتاب العزيز وانتفاء السبيل للكافر على المسلم فإن وصى للكافر بعيداً فإسلام العبد قبل موت الموصي بطلت الوصية وإن أسلم بعد الموت قبل القبول بطلت وإن قلنا أن الملك لا يثبت إلا بالقبول لأنه لا يجوز أن يبدل الملك على المسلم وإن قلنا يثبت الملك بالموت قبل القبول فالوصية صحيحة عنده لا نأنتين أن الملك يثبت بالموت لأنه لا يسلم بعد أن ملكه مسلم لو أوصى المسلم لأهل قريته لم يعط من فيها من الكفار إذا كان أهل القريته مسلمين وكذا لو أوصى لقريته وفيهم كافر ومسلم لم يعط الكافر شيئاً واختصت الوصية بالمسلمين وبما قال أحمد لقوله تعالى يوصيكم الله في أولاده لكمثل حظ الأنثيين ولم يدخل منه الكفار إذا كان الميت مسلماً وأذا لم يدخلوا في وصية الله تعالى مع عموم اللفظ فكذلك في وصية المسلم وإن الظاهر من حمل المسلم عدم إرادة الكفار للعدا الدينية الواضحة بينه وبينهم وعدم الوصلة لما تقدم من الميراث وجوب النفقة على فقيرهم ولذلك خرجوا من عموم اللفظ في الأولاد والأخوة والأزواج وسائر الألفاظ العامة في الميراث فكذلك هنا لأن الوصية أجزأ من الميراث ولو صرح الموصي بدخولهم دخلوا لأن صريح المأثور أقوى من دلالة الحال ولو أوصى لأهل قريته وكلهم كفار أو لقريته وهم كفار وصحت الوصية ولا يمكن تخصيصهم لو كانوا بعض أهل القريته وبعض القرابة لأن تخصيصه في اللفظ بالكلية ولو كان فيها مسلم واحد الباقى كفار دخلوا في الوصية أيضاً بعد إخراجهم بالتخصيص هي هنا ما فيه من مخالفة الظاهر الذي هو العموم وحمل اللفظ الدال على الجمع على المفرد ولو كان أكثر أهل القريته كفاراً فالأقوى تخصيص المسلمين بالوصية لأن حمل اللفظ عليهم يمكن وصرفه عنهم والتخصيص يصح وإن كان باجراً لا أكثر ويجعل الدخول لأن التخصيص مثل هذا بعيد فإن تخصيص الصورة النادرة قريب تخصيص الأثر بعيد يحتاج إلى التخصيص وكذا الحكم في باقي الألفاظ كالأوصى لأخوته أو عوامة أو بنو عمه أو لبناي أو تلمغز والأقرب في هذا كله صرف الوصية إلى المسلمين وكذا الكافر ولو أوصى للفقراء انصرف إلى فقراء مسلمين علاء الدين ولقضية الرضا المذكورة في الخبر السابق ولو وجدت قريته على دخول المسلمين دخلوا ولو أوصى لأهل قريته أو لقريته وكلهم مسلمون وكذا لو لم يكن لهم إلا كافر واحد ولو انتفت القرابة فالأقرب عدم الدخول لما في اللفظ ثم وهم أحق بالوصية من غيرهم ولا يصرف اللفظ عن مقتضاها من هو أحق بحكمه إلى غير ذلك لو كان في القريته كفار من غير أهل من الموصي لم يدخل في الوصية لأن قريته حال الموصي محجزة ولم يوجد فيها ما وجدته المسلم من الأولاد فيبقى ما بجاله ويجعل عدم الخرج لأن الكفار يوارثون وإن اختلفوا في الأدب وكذا يدخلون لو وجدت قريته الدخول كما لو لم يكن في قريته إلا أولئك **البحث الخامس في الوصية للقائل** **يتم** في الوصية للقائل قولنا لعلمائنا قال الشيخ رحمه الله تعالى كتب عليكم أن تضر أحدكم الموت أن ترك خير الوصية للوالدين والأقربين ولم يفرق وقال تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين ولم يفرق والمنع يحتاج إلى دليل وهو ظاهر مما تقدم في الشافعي أن الملك بالوصية بطلت بإيجاب قبول فأنشأ الملك بالبيع والهبة قال مالك أيضاً يورث من غير تخصيص الوارث إذا كان القتل خطأ والقول الثاني للشافعي لا يصح الوصية للقائل وبما قال أبو حنيفة وابن الجبيرة من علمائنا إلا أن خصص فقال لا وصية للقائل إذا كان القتل خطأ والقول الثاني عن أحمد وإسحاق كما ذهبوا إلى ما روي عن النبي قال ليس للقائل وصية ولأن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد من الوصية فالوصية أو القتل لأن الوصية أجزأ من الميراث فمنها ما يمنعها ما يمنع والوجه التفصيل هو أنه إن أوصى قبل القتل والخرج موجب للقتل لم يصح الوصية كالقائل أعطوا زيداً كذا ثم قتلته زيد وهو قول الحسن صاحب بن حي لأن القتل طرأ على الوصية فبطل ما لا يبرأ منها وتحقق أن القتل مانع للميراث لأن القائل بالقتل استعمل الميراث الذي يغفل سببه فعرضه بغير قصد وهو منع الميراث فعلم المفسر قتل المورث لهذا بطل الشبهة بالقتل الطارئ عليه وهذا المعنى متفق في القتل الطارئ على الوصية فإنه ربما طرأ قبل الوصية فبادر إلى قتله لينتفع عرضه فانقضت الحكمة منعه بخلاف ما لو جرحه بالهتك ثم أوصى له فان الوصية لم يقصد بقتله استعمل ما لم يعد سببه الوصية راضياً بالوصية بعد صدوره لم يخلو حقيقة **مسألة** وهل يقع فرق بين قتل العمد الخطأ الأقرب بثبوت الفرق فيمنع من الوصية مع العمد والخطأ عليه مل قول ابن الجبيرة لأن المقضى إنما هو الاستعمال وهذا إنما يكون بقصد القتل ولا يتحقق في الخطأ فكان الأولى قبول الوصية فيه كما قلنا أن الأولى قبول الوصية لو جردت بعد القتل والشافعية لم يفرقوا بينهما بل جعلوا القولين فيهما معاً وهو قول أحمد ثم تكلم الشافعية في موضع القولين من وجهين أحدهما هل من فرق بين أن يكون القتل بحق كالفصل ولا يكون سكتاً أكثرهم عنه وقال بعضهم يجوز الوصية للقائل بالحق والخطأ في غير الوجه أن الوصية تصح للقائل بالحق كما يصح له الميراث لمحال الشافعية الوصية على الأثر فقال أن ورثنا القائل بالحق جازنا الوصية له والافقية خلافه الثاني قال بعض الشافعية القولان فيما إذا أوصى المخرج الجارية ثم مات فأمّا إذا أوصى لثلاث نساء فجاء وقتله بطلت الوصية قولاً واحداً فإنه مستعمل بالقتل فيجوز كالوارث ومنهم من عكس فصح الوصية جزواً إذا أوصى بجارية وخصص القولين بما إذا أوصى لثلاث نساء فجاء وقتله ولا أكثر من ضرر والقولان في الثالثين فيكون للشافعية ثلثة أقوال أحدها القهر والثاني المنع والثالث التمسك من تقدمت الجارية وبطلت أن تأخرت **مسألة** لو قتل أم الولد سيدها عتقت من نصيب الولد وإن استعملت وبما قال الشافعي لا يفتى على الميت عندنا وإنما انفق على الولد وهو غير قائم فورثها وكل من ورث ما عتقت عليه عند العامة يتفقون به وإن استعملت لأن الأئمة

في مخرج خبيث

بعض

فصل فی بیان احوال و حال

منزلة منزلة الاعناق التي ترى ان الشرايين الجارية للشرايين كبرى الاستيلاء في نصيب الشرايين كما لو غرق شخص في الماء كان كالاعناق في قبح الفضل فيها او ان
العبد ثم قتل بعد ذلك استحق الدين للموكل اذا قتل المدين قبل اجله لان اقل حق من عليه الحق ثبت ليرتفع به بطلان الكساح في المدة فاذا هلك فالحظ له في
التجديد انما تمت حسب ما لو قتل المدين سيدا فهو كالواوحي لان فقل للموكل الموصل هل تبطل وصيته لاجل ما تقدم من الخلاف لان التدبير
عندنا وصيته وقالت الشافعية ان يرفع على ان التدبير وصيته وتعلق عن صيته فان قلنا ما لا يلزمه وكذا لو وصي لثلاث فجاء وقتله وان قلنا ما لا يلزمه عن
كالمسئول وقال بعض الشافعية ان صح الوصية للثلاث عن المدين او المدين سيدا وان لم يصحها الا بغيره وبطل التدبير سواء جعلنا التدبير وصيته او قطعا
للموكل لان كان قتلها فهو في حكم الوصية لا يرفع من الثلث هو اثبات الخلاف سواء جعلناه وصيته او قطعا واذا وصي بعد جرحه او ولد له او وصي
فان عن قبل موت الموصل صح الوصية او انقل من الوصية لان الوصية لا ترفع من الثلث هو اثبات الخلاف سواء جعلناه وصيته او قطعا واذا وصي بعد جرحه او ولد له او وصي
وان جاء التبدل قبله فهو وصيه للثلاث ولو قال لثلاث فقل للموكل الموصل ان عن يمينه وان عجز الوصية بحصة السبد فان جاء سبد المكات
فقله فالحكم بالعكس ويجوز الوصية للعبد القائل لانها تقع للتبدل عند العامة **الباب الثاني من الوصية للوارث** مستعمل الوصية للوارث
صح عند العامة كما هو اجاز الورثة ولا لقوله تعالى ايها الذين امنوا كتب عليكم ان تتركوا الوصية للوالدين والاقربين بالعرف
حقا على المؤمنين من بدله بعد ما سمعوا فاما الله على الذين يبدلون الله سمع علم فواجب الوصية للدين الذين هم اقرب الناس الى الميت ثم قال اكد
للوجوب بقوله تعالى حق على المؤمنين وهو يعطى عدم انقضاء ما لا ينفذ حقيها ثم في التاكيد بقوله تعالى من بدله بعد ما سمعوا فاما الله على الذين يبدلون
ثم اكد هذه الجملة بقوله تعالى ان الله سمع علم وهذه الآية نقر في الباب ما رواه العامة عن ابن عباس ان النبي قال لا تجوز الوصية للوارث الا ان يجزها
الورثة وقال لا وصية للوارث الا ان يشاء الورثة ولاستثنا من النبي لثبات وهو يدل على صحة الوصية عند الاجازة لان الاجازة لا تنصير الدين يصح
نفسه صحيحا وان الاجازة من غير من وقوع الوصية التامة على الاجازة او نقصها باطلا او نفع بالاجازة المستثناة فان الباطل لا يعتبر به ولا اعتبار له في نظر
الشرع فوجب ان يكون صحيحا ومن طريق الخاصة ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق قال سالت عن الوصية للوارث فقال تجوز وفي الصحيح عن ابن
قال قلت لابن سبأ الله تجوز للوارث وصية قال نعم وفي الصحيح عن ابي بكر بن الحنفية قال سالت ابا عبد الله عن الميت وصي لثلاث فمات جازوا لا تنصرف
من اهل في حله صح كالواوحي لجنبه وقالت العامة لا تقع الوصية للوارث لثلاث فحينئذ ان الحكم في الوصية للوارث كما حكم بها الواوحي بزيادة
على الثلث فان الوصية بالزيادة لا تنفع باطلا بل ان اجازها جميع الورثة صح ما لا خلاف فيها فبذلك سائر الورثة وان اجازوا فعلى قولين احدهما ان اجاز
ابدا عطيها الوصية باطلا لما رواه عن النبي انه قال ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه لا الوصية للوارث صح وبه قال ابو حنيفة ومالك واحدا منها تنفذ
لما مضى الموصل الذي مضى فله انعقاد اعتبارا لما رواه ابن عباس ان النبي قال لا تجوز الوصية للوارث الا ان يجزها الورثة ويرى وصيته لوارث الا ان يشاء الورثة
والطريق الثاني انها باطلة وان اجازها جميع الورثة بخلاف الوصية لثلاث فحينئذ ياراد على الثلث والفرق ان الثلث من الزيادة لمحق الورثة فاذا وصي لثلاث فمات جازوا لا تنصرف
الفرق الذي قدره الله تعالى للورثة على ما اشعر به الخبر فلا تأثير لرضاهم وهو قول ابن ابي هريرة منهم فترفعوا على القولين فقالوا ان قلنا ان الاجازة تنفذ
وامضاء كلف الاجازة ولا حجة الى هتوت تجد بدقول وقبض من الموصل لم يفسد الرجوع وان لم يحصل القبض بعد فان قلنا انها ابتداء عطيها منهم فلا
يكون قبول الوصية او لا بل لا بد من قبول خروا المجلس من القبض للرجوع قبل القبض هل يغير لفظ التملك لفظ الاعناق اذا كان الموصل العتق فيهما ان
اظهرها الا بلفظ الاجازة بل يغير لفظ التملك كما لو تصرف غاسا من مع وصيته ثم اجازوه وهو قول مالك والشافعي والثاني انه يكون لفظ الاجازة لظاهر الخبر ولو
علم في نفسه من يثبت عمدا باها وكان قد وصي لها فاجازها الوصية فلا رجوع لئلا يفسد اجازة تنفذ وان جعلنا لها ابتداء عطيها لفظ الرجوع
بناء على ما ذهبنا من جواز رجوع الابن قبل الابن ولو اعطى عتق في نفسه او وصي بعتقه ولا مال سواء وزادت قيمته على الثلث فان جعلنا الاجازة ابتداء عطيها
من الورثة فولا ما راد على الثلث للرجوع في ذكوره وانما هم يجب حتما فانهم وان جعلنا لها تنفذ فولا الكمل الميت ورثة ذكور العصباء ولهم وجه آخر ان يكون
الولا للميت على القولين جميعا لاننا وان جعلنا اجازة لهم ابتداء عطيها فاجازتهم اعناق الميت كما اعناقهم عن الميت باذنه والناصرة ومن اعطى عتق باذنه والناصرة كان
الولا للاذن واستبداد ما بان اعتبار الاذن بعد موت الاذن كما لم يستبعد الوصية في العتق في المرض ثم مات العبد قبل موته فهو ملكه هو ام كيف الحال وفي خلاف
بينهم وكل هذه التفرقات عندنا باطلة لعدم الفرق عندنا بين الوارث والابن مستعمل لما لو وصي لوارث في مرض موته او ابرا عماله ومثله وقد عليه
كذلك كان حكم الوصية على الاقوى عندنا وجب من الثلث سواء اجاز باقي الورثة ولا تخد العامة لانها كالوصية ايضا لكن تبطل الا ان يجز الورثة ما يبرهم
مستعمل ما نفع الوصية للوارث عندنا من الثلث ان يجز الورثة على ما تقدم وعند العامة لا تقع الا باجازتهم ولا اعتبار باجازتهم ولا بد من الورثة في جبا الوصية
عندهم فاذا اجازوا في الحوة او ذواله في الوصية ثم ارادوا الردي بعد الموت فلم ذلك لا ينفذ مستعمل ما قبل الموت يجوز ان يبر الوصية او تموت او قبل موته وقا
مالك ان الاجازة قبل الموت تلزم الا ان يكون الوارث في نفقة وعنه ايضا ان ارادوا الوصية وهو صحيح فله الرجوع وان ارادوا وهو مريض فلا رجوع لهم لو
اجازوا بعد الموت وقبل التسمية نفق في ثلثها فمات الوارث قبل الموت فولا مخرجان والظاهر عندهم لزومها مستعمل ما لو وصي لغيره بشي يربط على الثلث اشترط فيه
معرفة الورثة بمقدار الزيادة على الثلث مقدار الزيادة في ذلك لم يرفع الاجازة فان جعلنا لها ابتداء عطيها وان جعلنا لها تنفذ انفي
كالابرا من المجهول صح عندنا وان جازنا هبة المجهول بشرط العلم بشي من ذلك ولو اجاز الوصية ياراد على الثلث ثم قال فقلت فله الزكاة فظهر ان اكثر ما قلناه
احلقت نفقت الوصية في القدر الذي كان يتخففه مستعمل ما العتق عندنا من منع الوصية للوارث يكون وان حال الموت فلو وصي لغيره وليس له
قوله ان بعد ذلك قبل موت الموصل الوصية صح عندهم لا يرفع من الوصية ليست للوارث ولو وصي لغيره من فوات الابن قبل موت الموصل فلو وصي
للوارث وكذا الوصية لا يرفع من الوصية لانها قبل الموت لا يرفع من الوصية عندنا لان يوم الموت ليس بوارث ولو اقر للوارث فله الشافعية فولا
احدهما ان العتق يوم الاخر والثاني ان العتق يوم الموت وفروا بان استغفار الوصية بالموت ولا يثبت لها قبله وهذا الفرع ساكت عندنا الصحة الوصية

فیضانِ حبیب
نہ خوں میں

تقدیر حاصل شد

فرض و غیر فرض

فانجازنا جازة وقف سعة نفسه ان جعلنا الجازة الوارثا ابتداء عطية منه وان جعلنا ما تنفذ الزم الوقف مال بعضهم لمراد الوقف في الكل لان الوصية
 بالثلث في حق الوارث كفي الزيادة في حق غيره عندهم ولهذا فانه لو اوصى احد الوارثين بشئ قليل كان للاخر الورثان اجازا لابن فالحكم في الكل على الخلاف في
 كيفية الاجازة واجاب بعضهم عن هذا باننا انما جازنا لاحد الوارثين ابطال الوصية على الثاني لانه بالوصية فضله عليه ونقص حق الذي لم يوص له من
 عطية الله تعالى وهذا لا يفضل ولا يفرع على جواز الوصية للوارث في الجملة فلينفذ تصرفه في الثلث المستحق في النفل المشهور عن ابن الحارث وعليه يفرع
 الصورة المذكورة من بعد قال الجويني المسئلة مصورة فيما اذا تجزى الموقف الوقف مرض مونه ما اذا كان الابن طفلا فقبله فان تجاوز الابن الورثان
 لكنه لا حاجة الى هذا الفرض لانه وان كان بالغا وقبل بنفسه لم يمنع عليه الرد بعد الموت اذا اجازة المعتبر هي الواقعة بعد الموت مسئلة لو كان له
 ابن ينفذ فوق ثلثي ار على ابنه والثلث على البنت فان خرجت الدار من الثلث لم يكن لها الرد لانه لم يفضل ولم يعير عطية الله تعالى فان زاد على الثلث
 فلما رد الوقف الزيادة ولو وقف عليها نصفين واحملها الثلث فتح عندها ايضا ولم يكن لها الرد وقال الشافعية ان رضى الابن في كل الوقف لا يظهر قول
 ابن الحارث ان لرد الوقف ربع الدار لانه لا وقف عليه النصف كان جعده ان يقف على البنت الربع فاذا زاد كان لابن رده ثم لا يصير شئ منه وقفا عليه
 فان الاب لم يقف عليه لا النصف بل يكون الربع المردود بينهما اثلاثا ملكا ويقسم من ثلثي عشر لاجابة الى عدله ثلث ربع تسعة منها وقف عليها وثلثه ملك
 وكلها اثلاث وقال بعضهم ليس لابن ابطال الوقف الا في سدس الدار لانه انما يحتاج الى اجازة فيما هو في حقه وحقه مخص في ثلثي الدار وقد وقف عليه النصف
 فلم يستحل من ثلثه حقه وهو السدس ما الثلث الاخر فهو حقه فلا يغير لسلطه على ابطال الوقف فيه نعم يخرج ان شاء ما جازت فيكون كله وقفا عليها وان شاء
 رد الوقف نصف سدس الدار وح فيكون القسم على ما سبق والنسبة بين وقفها وملكها كالنسبة بين وقفه وملكه مسئلة لو وقف الدار على ابنه ورجل
 نصفين ولا وارث له غيرهما فان اجازا وخرجت من الثلث مع الوقف الاصح في ذلك الثلث كان الباقي لهما وقال ابن الحارث من الشافعية قد نقص عن حق الاب ثلثه
 اثمان الدار وهي ثلثة اسباع حقه لا ربعه اثمان الدار له ولم يقف عليه الا ربعها وهي اربعة اسباع حقه وله رد الوقف حقه من الدار وهو الثلث اربعة اسباع
 ليكون الوقف عليها من نصيبها كالوقف عليه من نصيبه ويكون الباقي بينهما اثلاثا ملكا فكون الفرضه من ستة وخمسين لانه انما تقسم الى عدد ثلث سبع فيكون اربعة
 اسباع الدار كلها وهي ثمان وثلاثون وقفا ثمانية وعشرين منها وقف على الابن واربع على الرجل والباقي هو اربعة وعشرين ملكا بينهما منها احد وعشرون ملكا
 وثلثة للرجل وقال بعضهم ليس له رد الوقف الا في ثلثه حقه وهو ثلثة اثمان الدار واما الثلث فالحيار للرجل ولوقف ثلث الدار على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث
 له سواهما فعلى قول ابن الحارث ان نقص من نصيب ابن ثلث الدار لانه يستحق ثلثها ولم يقف عليه الا الثلث فذلك نصف نصيبه وله رد الوقف نصيبها وهو سدس الدار
 والباقي يكون بينهما اثلاثا ملكا ويقع القسم من ستة لاجابة الى عدله ثلث نصف فكون نصف الدار وقفا وثلثها ملكا اثلاثا وعلى القول بالاخر لا رد الوقف الا في
 ثلث نصيبه هي الثلث لهما الحيار السدس مسئلة لو اسقط الموصي عن وارثه دينا لوليها ووصى بقصد ميراثه الذي عليه الاجنبي واسقط الميراث صدقها
 عن وجهها وعن غيرها موجهها المال فتح ذلك كله من الثلث كان كالوصية للوارث فيصح عندنا من الثلث من غير اجازة خلافا للعامة وان عفى عن القصاص
 وقتل الواجب القصاص عينا سقط الى غير ذلك وان قلنا الواجب القصاص والدية كما هو مذهب بعض العامة سقط القصاص وجب المال ولو عفى عن حد القتل
 سقط مطلقا ولو اوصى بعزم وارثه صحت الوصية وكذلك ان نصيب له وبه قال الشافعي ابو حنيفة واحمد وقال ابو يوسف انه وصية للوارث لان الوارث ينفع
 بهذه الوصية ويستوفي ميراثها وليس يجزى ان الوصية بما رقت للاجنبي فيصح كالواو صي لاجنبي عاتية الانسان الى ارثه ولو اوصى لوارثه صحت وقال القائل
 ان قصد بذلك نفع الوارث لم يجز بما بينه وبين الله تعالى مسئلة لو اوصى بثلث لوارث واجنبي قال ان رد الوصية الوارث فالثلث كله للاجنبي لم يصح
 ردهم لانها لم تر على الثلث فالوصية للوارث عندنا صحيحة فمن منع الوصية للوارث جاز ان لم رد فيكون الثلث كله للاجنبي عملا بالوصية ولو قال صحت لفلان
 بثلث فان مات قبل فلو فلان صح وان قال الوصية لفلان فان قبل فلان الغائب فعليه صح فان قدم الغائب قبل موت الموصي فالوصية له وبطلت وصية الاول سواء
 عاد الى الغيبة ولم يعد لا نرد وجد شرط انفال الوصية اليه لم ينقل عنه بعد ذلك لو مات الموصي قبل قدم الغائب فالوصية للحاضر سواء قدم الغائب بعد ذلك
 لم يقدم فاله بعضهم ويجعل ان الغائب ان قدم بعد موت الموصي كانت الوصية له لان جعلها بشرط قدمه وفرد جده لك مسئلة لو اوصى لوارثه فاجاز
 بعض الورثة الوصية دون بعض فذلك نصيب المجزى من لم يجز اذا كانت اكثر من الثلث عندنا مطلقا وعند العامة فالو الوارث بعضهم بعض الوصية
 واجاز بعضهم جميعا او بعضها فحق ما فعلوا من ذلك فلو خلف ثلثين بين عبد لا يملك غيره فوصى به لاحدهم او وهبها له في مرض موته صح له الثلث عندنا
 من غير اجازة وعندهم لا بد من اجازة فان اجاز الاخوان له فالعبد له وان اجاز له احدهما وحده فله ثلثاه ولو اجاز له نصف العبد فله نصفه عندهم ولهما
 النصف لو اجاز احدهما له نصف نصيبه رد الاخر فله النصف كلا الثلث نصيبه لرد من نصيب المجزى ولو اجاز له نصف نصيبها فله الثلثان ثلث بالمرأة
 وثلث لاجازة اخويه ولو اجاز احدهما له نصف نصيبه والاخر ثلثه رابع نصيبه كل ثلثة رابع العبد ولو اوصى بالعبد لثلاثين منهم فله الثلثان يجزى لهما او يورث
 عليهما او يجزى لهما بعض نصيبهما ارشاه مضافا او يورث على احدهما ويجزى لآخر وصية كلها او بعضها او يجزى لاحدهما جميع وصية لآخر بعضها
 كل ذلك جائز لان الحق له فكيفما اراد فله الميراث في السائل للقطعة وفيه مباحث **الاول** فيما يتعلق بالوصية للمحل مسئلة
 تقدم البحث في شروط الوصية للمحل النظر لان في قضية القطعة اعتبار العدد والذكرة والانوسة فاذا قال وصيت لمحل فلانة بكذا ماتت بولدين ونزع عليهما ما يتو
 ولا يفضل الذكر لانه لا يورث شيئا والوجه اراء انما التفضل في التوريث بالعقود ولو فضل احد ما صير حاجته سواء فضل الانثى والذكر ولو خرج حي ميت
 فكل للميت لا للميت كالمعتمد وهذا لو كان خارجا واحدا مبطلت الوصية ولم يكن لورثته شئ وكان كالميراث لو توفى للمحل من وظهر وجهه الشافعية والثاني انه
 يسقط النصف يكون للوارث يصرف النصف يكون للوارث ويصرف النصف للمحل في هذا الاستواء وحقه مسئلة لو قال ان كان حملها غلاما فاعطوه
 عشرا وان كان جارية فاعطوه خمسة وانصر على احد الطرفين فولدت غلامين فالأقربان لاشئ لهما لان الشكر يشعروا بالوحيد ويصدق ان يقال ان حملها غلاما مان غلاما
 وهو ظاهر وجه الشافعية والثاني ان يكون العشرة بينهما لان الشافعي قال في باب الطلاق لو قال ان كان حملك كرا فانت طالق فله وان كان انثى فانت طالق فله

في الوقف
 في الثلث
 في النصف
 في السدس

في الميراث
 في الثلث
 في النصف
 في السدس

فولدت كرين وجهين أحدهما انما أطلق هذا المعنى والثاني انها تطلق واحدة والمعنى ان كان بشر جلد ذكر أو لا فرق بين البابين فالوجه الثاني انهما قالوا ولو قال ان كان
 حلوا ابنا فله عشرة وان كان نبيا فله ثمان فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما وافرقت بين الابن والبنين فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما وافرقت بين الابن والبنين فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما
 الابن والبنين فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما وافرقت بين الابن والبنين فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما وافرقت بين الابن والبنين فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما
 وجارية استمعى الغلام ما ذكره ولا شيء للجارية ولو ولدت غلاما لم يتقبل الوصية وهو ظاهر وجهي الشافعية لوجود ما شرطه والثاني للشافعية ان الوصية بالجلية
 لان الشك يرفع التوحيد على الصحيح يحتمل توزيع الموصى به عليه ما العدم الاول والوصية لوارث في الترتيب من شاء منهما كما لو وقع الابهام الموصى به يرجع الى الوارث
 ولا يقاتل الى ان يبلغا فيصطلحا وللشافعية مثل هذه الاحتمالات قول ثالث وكذا لو وصى كل واحد من شخصين وجوزنا الابهام في الموصى له فثبت قبل البيان في وجهه يؤيد
 وفي اخرين الوارث في اخرين وقف بينهما الى ان يصطلحا ولو قال ان كانت حاملا فلام وان ولدت غلاما فلام ولو قال ان كان في بطنها غلام فلام ولو قال ان ولدت ذكرا
 فله ما ثلثان وان ولدت انثى فله ثمانية فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما وافرقت بين الابن والبنين فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما وافرقت بين الابن والبنين فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما
تقدم البحث الثاني في الوصية للجيران والفقراء والعلماء **مسألة** اذا وصى بشيء لغيره صححت الوصية لهما عا وبصرف الى من يطلق عليه جارة
 عرفا والالفاظ انما تحل على ما بينا العرفية لا يمكن من غير ما عرف شرعي قال الشيخ في المبسوط اذا وصى لغيره فانه يفرض على من بينه وبينه اربعون ذراعا وقد روي ربيع
 دار وفيه خلاف المشهور عند الشافعية يفرض على من بينه وبينه اربعون ذراعا وقد روي ربيع
 حق الجوار اربعون ذراعا هكذا فيكون هكذا واشارة راما وخلقها وميتا وشما لا يروى اما عن علي في قول النبي لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قال من سمع
 النداء وقال سبيل من عمر بن عبد الله من سمع الا انه قال ابو حنيفة في ربه هو الموصى به لا النبي ثم قال ابو حنيفة يعني الشفعة وانما ثبت للملاصق لان الجار شقيق
 من الجارة وليس بجيد لان الله تعالى قال الجارة على القرية والجارية على القرية والجارية على القرية والجارية على القرية والجارية على القرية والجارية على القرية
 مسجدان تفردوا اهل المحلة في مسجد من صغيرين متقاربين فالجميع جيران وان كانا عظيمين فكل اهل مسجد جيران واما الامصار والقرية بالقرية والجارية على القرية والجارية على القرية
 الشافعية وجهها مثل قول ابو حنيفة وقال بعض الشافعية من تلاصق به داره من الجوانب جارة وفيه من يصرح بانه لا يرد في داره والدارية في داره فلو لم يكن بينهما فلا شيء لهما
 غيرنا فخذلوا خلاف ذلك صاحب عن احمد وابنه جيرانه هم الذين حضروا مسجد **فروى** الوارث في هذه ربه وسكنه في اهل المحلة الذين لم يبق في داره
 لو وصى لجيران قرية والجيران ببلدهم يكن له اهل القرية ولا اهل بلده شيء وصرف الى قريب الناس من القرية وبلده مكانا حج لو وصى لجيران قرية ففي الاضراف الى القرية
 القرية اشكال قرية صرفه الى قريب القرية الى قرية واحدة فان شئت قرية اربع من الجوانب قربا اشركوا **مسألة** لو وصى للفقراء انصرف الى من
 بقرا جميع القران الى من يقرأ بعضه عملا والعرف فانه لا يفهم منه الا الكل لانهم الذين يقع عليهم الاسم في العادة وهل يدخل فيه من لا يحفظه فلما بقوا من الصحف اشكال
 ينشأ من معارضة العرف للوضع وللشافعية وجهان الا قرب الرجوع الى العرف وهو لان بصرف الى الحفاظ الذين يقرأون بالاحسان واما من حيث الوضع فانه
 لا يشترط في اطلاق اللفظ الحفظ عن ظهر القلب بل يصدر على من يقرأ في المحنة لا يشترط اية قراءة جميع القران لانه ما خوذ من الضر وهو الجمع وهو صادق في
 البعض كما يصدق في الجميع **مسألة** لو وصى لاهل العلم صرف الى العلماء بعام والشرع وفي التفسير الحديث والعفة لا يدخل في هذا الاسم الذين ليس لهم
 الحديث ولا علم لهم بطريقه ولا ما سألوا ولا بمن الاحاديث فان السماع الجريح من علم وكذا لا يدخل فيه المعربون والمعربون قال الشافعية ولا يدخل فيه الادباء و
 الاطباء والمجون والكتاب المندسون وهكذا ذكر اكثرهم في المتكلمين قال بعضهم ان علم الكلام داخل في العلوم الشرعية والوجه دخول الجميع فيه وفي النسخ اشكال من
 تحريم صنعة من حيث ان الوصية لا في التخيير لو وصى للفقراء ما لا قرب ندرج من يصدق عليه انه فقير عفا وهو يعلم احكام الشرع من كل نوع شتا وشتا وللشافعية قوا
 احدهما ما ذكرناه والثاني انه يدخل فيه من حصل شيئا من الفقه وان كل حتى مسألة واحدة والثالث ان من حفظ اربعين مسألة فهو فقير لما روي عن النبي انه
 قال من حفظ على ديني اربعين حديثا كذب فيها **مسألة** لو وصى لاهل العلم صرف الى العلماء بعام والشرع وفي التفسير الحديث والعفة لا يدخل في هذا الاسم الذين ليس لهم
 لو قال لاهل الناس انصرف الى بعض الشافعية بصرف الى عمدة الاوثان فان قال لاهل الناس من المسلمين قال بعض الشافعية بصرف الى مريد الصحابة وقال صاحب التتمة
 من الشافعية بصرف الى الامامية المنتظرة للقيام وكلا القولين خطأ اما بيان خطأ الاول فلان السب لا يخرج الساب عن كونه عاقلا اقصى ما في الباب ان يرتكب
 ما يجوز وليس ذلك سببا في السب لان كل من فسد عقله فهو بطل قطع السبب من السبب انما يرد في موضع فقد رتب معونه وبنا امية المومنين على ان يخط السب
 على المنابر ثم بين سنة وكذا سبب المومنين معونه مع كمال عقله وسبق في العلم وبلوغه أقصى القاب غير ثم قل الصحابة اعظم كثير من سبهم وقد قل يزيد بن معاوية
 الحسين وذهب حريمه مع اظهار النبي بحسبه واشتهر امره واخبره جعل الله تعالى مودتهم اجر الرسل التي في الاطراف لولايته على العبد فان يسير ما يحصل الثواب
 الدائم والخلاص من العقاب السرمد مع ان يزيد لم يخرج بذلك عن حد العقلاء بل كان اماما عند بعضهم وكان عمر بن الخطاب عندهم ثاني الخلفاء صاحب الفتوح الكبير
 والسياسة العظيمة وقد سب سول الله في مرضه الذي توفي فيه حيث قال سول الله ما بنوني بدوة وكف لا كتب فيه كما بالي بصلوا بعد ما بدا فقال عمر بن الخطاب
 ليهم حبيبا كتاب الله فاعرض النبي عنه منضبا ثم وقع الشاير بين الصحابة فقال بعضهم القول ما قاله عمر قال اخرون القول ما قاله رسول الله واسم النبي بالاشهر
 عنه حيث ذوه بالصياح عنه فساووا منه الكتابة ففتح عبيدة وقال بعد ما سمعت قال هو ما ان رسول الله شجرة غبت في كبا اتي في مريضة وعنى بذلك ذواله اهل
 ففعله سول الله ذلك فاشد عظمته فادى الصلوة جماعة فحضر المسلمون باسهم ففعله سول الله المبرم حمد الله واشي عليه قال بها الناس ليقم كل منكم شيب
 الى ابي حتى يعرف نسبة فقام اليه شخص من الجماعة وقال يا رسول الله ما فلان بن فلان فقال صدقت ثم قام اخر فقال يا رسول الله ما فلان بن فلان
 فقال انت فلان وانما انت فلان وانت فلان بن فلان ففعله جلا ثم اقم احد فامرهم بالقيام الانساب مرة واثنين فلم يبق احد فقال ابن السكيت اهل
 بينه ليقم الى بيتك ابيه فقام عمر قال يا رسول الله اعف عنا عفا الله عنك اعف لنا اعلم الله عنك كان رسول الله كثير الحياء فقال اذا كان
 يوم القيمة مسجد سجد لا ارفع راسي حتى لا يبق احد من بني عبد المطلب الا دخل الجنة وايضا وقد سب اهل السنة والجماعة النبي حيث نسبوا اليه الكفر لانه صلى
 يوما صلاة الصبح وقرأ فيها سورة النجم الى ان وصل الى قوله ومنات الثالثة الاخرى قالوا فقرأ به في ذلك القرية الاولى منها الشفاعة ترجى هذا عن

من يرضى
 من يرضى

في الموضع
 لا يفتقد

في الموضع
 لا يفتقد

اعظم

الكفر

كتاب الوصية

الكفر والى سب عظم من سب الكفر الى من قال الله ثم قبل هذه الآية يكلمنا وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى ونبوا اليه الى الكفر واي سب عظم من ان يقال ان
 يا ابن الكافر بل سوا الله تعالى جيشا مستد واجمع الموجودات من الحس والقيح اليه تعالى فجميع شرفي العالم او ظلم وغير ذلك فهو صادر منه تعالى الله عن ذلك واذ است
 الانسان غيره وقال است كلوا من ثمره انك وجدت الكفر وفعله فبأي شيء يسب الله تعالى ما عظم ذلك امام بيان بطلان القول الثاني فلان الجهل ليس باعتراف
 الامامة لان العقل والنقل مطابقا عليها ولا باعتبار اعتقادهم في صفات الامام من العصمة والاختصاص في عدة معين لمذلة العقل والنقل معا عليان غير
 المعصوم يحتاج الى امام معصوم كالحاجب الاله الذي قد نص النبي في عدة مواضع على تعيين الامام وعلى بعده وانحصاره في اثني عشر عليهم السلام والاجماع المركب الذي
 عليان كل من يعتقد وجوب العصمة في الامام قال بالاختصاص لانه فيهم وقد ثبت بالدليل وجوب العصمة فثبت الاجماع ولا باعتبار اعتقادهم طول عمره لان ذلك امر ممكن
 وواقع وقد مضى القرن الفريز على وقوعه في نوح حيث قال تعالى فليست فيهم الف سنة الا خمسين عاما ونقل انه عاش الف سنة وثلاثمائة سنة وعاش ادم عليه السلام
 تسعائة وثلاثون سنة مذكور في التوراة وعاش ثمانمائة وثمانين سنة وعاش ادم ريس ثلثمائة وخمسة وستين سنة وكان عمر ابراهيم مائتي سنة وقيل مائة
 وخمسة وتسعون سنة وعمر الخضر لان ليس الغريب الذي لا امام المظهر على المسلم من النبي وهو اقدم ولا مدة من بعد الوفاة من النبي بالجملة فطول العمر من الامور
 الممكنة بلا خلاف وكل ممكن فهو مقدور لله تعالى بلا خلاف من انكر هذين الحكمين كان خارجا للاجماع واذ كان ممكنا كيف ينسب من يعتقد وقوعه مستندا الى هذا
 الامكان والى اخبار كثيرة وردت عليه من جماعة يعتقد عدالته وامانتهم وصدقهم الى الجهل بل لو لجمعت هذه العلومات عند من حكم بالجهل لم يفتقد النتيجة
 منها كان الجهل للناس بل الاولى صفة هذه الوصية المنكرى الضرورية بانها كالمسحوطاينة ومن ضارهم من اهل السنة والجماعة ولو خصص الوصية فقال بعض
 هذا لاجل المسلمين قالوا فالواجب يقتضي ان يصرف الى من ضارهم السوفسطائية في انكار الضرورية بان اهل السنة والجماعة وبيان ذلك ان اهل السنة والجماعة الذين
 برؤية الله تعالى هذا الاعتقاد مخالف لما قضت به يدبيرة العقل فان الضرورية فاضية بان الرتبة انما تكون للمقابل وفي حكمه وهو مخصوص بذاته في الاوضاع فما
 لا وضع له لا يمكن رؤيته ضرورة العقل وكيف يحكم عاقل بان يرى ما ليس بجهة ولا يشار اليه اشارة حسيته انه هنا وهناك وايضا فهو الى انه يجوز ان يكون بين
 ابدنا جبال شاهقة من الارض الى السماء وهي مشرقها والوان مختلفة ولا حاجب بينها وبينها ونور الشمس قد سطع عليها واشرفت به وصاحب الحاسة السليمة
 لا يشاهد ما وبيدها اقل من شبر وانه يجوز ان يشاهد الاعى الذي لم يتخلل الله تعالى حاشه البصر وهو على طرف المشرف مثلا غلة بقدر داس الابرة تمشي على
 صخرة سواء في طرف المغرب كذا يجوز ان يكون التجمع في الغاية لا يجمع الاصوات الهائلة التي هي اقوى من اشد الصواعق صوتا ولا حائل بينها وبينها ويحتمل عليه
 ذلك الاسم باذنه ثم يسمع الاسم الذي يسمع شيئا البتة من اول عمره وهو على طرف قطر المشرق في اشارة بين اشهر لا يسمع ثالث عند هاهنا وعلى طرف قطر المغرب
 وجوز ان يكون البرية الخالية من البشر التي قد رهاطولا وعرضا مائة فرسخ مثلا وقد امتدت الوفاة من الخلق التي لا حصر لعددهم وهم في غاية التجارفة والمسا بقر
 والرماف المناجيق والمساولة بالحرث السيوف الخيول التي يركبونها ولا حصر لها والانس السابري تلك البرية طوك وعرضا مستقيما ومعوجا وعلى خط
 مستقيم مستدبر محيط تلك البرية ويجول فيها بفرسه ولا يسمع لاولئك حيسا ولا يدرك لهم صورة ولا يصدم منهم انسانا ولا دابة بل تقوى عنه وتخوف
 بينا وشمالا وفي جميع المسافات يبعد عنه وجوز ان الواحد منا يرى جوع غير وشبعة ويدرك ذلك من يدرك لذات الغير والله وفرضه وغيره وسروره وبكر
 علمه وظنه ومهمه شكك وخوفه واعتقاده واحاسه جميع الكيفيات النفسانية التي للغير ولا يشاهد لونه وكثيره ولا يرى انها سودا او بيضا مع عدم الحجاب عنها
 ووقوع الصواعق عليها وبالجملة يشاهد ما وقع بينه وبينه حجاب عرضه الفخرا من الحد مثلا في الليلة الظلماء ولا ضوء هناك ولا يشاهد ما هو الى جانبه ولا
 حاجب لمونور الشمس شرقا عليه هو ملون وكذا يشاهد الفخر في المشرق وهو بالمغرب ولا يدرك الجبل العظيم الحاضر عنده ولا مانع من رؤيته وايضا فهو الى
 انقضاء صدور المسافات عن اسبابها ونفوا العينية مطلقا بين العلة والمعلول فقالوا الانسان اذا ترك في الثلج الى حد اسفه فلا يحصل البرد فيكون حاله هناك
 كحاله اذا وقع في نور مسعود اشتعل فيه الخشب العظيم مدة ايام ان يكون حاله اذا وقع في ذلك النور وعبر له ما اذا وقع في بحر الخلق بحيث يحس الثلج بالحر المفرط وفي
 المسعر البرد المفرط وان الضرب ليس سببا في الالم قد يضرب الانسان اشد الضرب باقوى الالات المولدة ولا يحصل له الالم البتة بل قد يحصل له اللذة العظيمة التي
 يدركها عند مباشرة لاجل الصوب حاله النواع وبالعكس وهو كذا في الحقيقة عظم سفسطة من السوفسطائية لان جماعة الحكماء لما عجزوا عن مجادلة منكري البديهة
 من السوفسطائية التجاؤ الى ضربهم بالخشب احرأتمه بالنار بحيث يدركون الالم الشديد فيفرون بين حالهم عند الضرب الاحراق حالهم عند الخلو عنها واذا
 فروا بين الاحساس عند حصول الفرق بالعقل بين المعلوم بالضرورة وما لا يعلم بالضرورة وهو كذا اعترافوا على انفسهم بانه قد يحصل لهم عند الضرب العظيم
 والاحراق بالنيران الكثير ضد الالم وهو اللذة العظيمة فصاروا بهذا الاعتبار اشد عناد الحق من السوفسطائية وقالوا ان المدلول لا يحصل من سببه هو الذي
 بل قد يحصل من خلافه ويحصل ضده فاذا قال الانسان العالم متغير يحدث كذا يلزم حصول اعتقاد ان العلم يحدث بل قد يحصل ان العالم قديم ويحصل ان الانسان
 جسم مثلا واذا اعتقد ان الانسان حيوان وان كل حيوان جسم لا يحصل ان الانسان جسم بل قد يحصل ان الانسان عرض وان العالم يحدث واي جهل اعظم
 من ذلك وايضا قالوا ان الله قهر هو الخلاق لافعال لعباده باسرها خبائها وقيمها وقد خالفوا الضرورة في ذلك فان كل فاعل يجبر مجرما ضروريا
 بانه الفاعل لافعال نفسه بحسب اختياره وادامته وان الضرورة وقت بين وقوع الانسان من سطح الدار ونزوله بالدرج وتعلم عدم اختياره في الاول فانه
 مختار في الثاني قال ابو الهذيل العلاف جار بشر عقل من بشر لان حمار بشر اذا اقيت به الى جدول صغير وجعله على طرفة عظمه هو لو اقيت به الى جدول كبير جعله
 على طرفة عظمه لو بالغت في ضربه على يمينها وشمالا ولم يطعك على طرفة لانه فرق بين ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه بشر لم يفترق بينهما ولزم من
 ذلك ان كتاب بحالات احداهما نسبت له تعالى الظلم حيث يعذب الكافر بشد العذاب من غير تمييز من هذا لافرق بين فعله وشكله فجوزوا تعذيب الكافر على لونه
 وطوله وقصره وغير ذلك من الافعال التي فعلها الله قهر فيه كما يعذب على الذنوب فانه انما يقال كلف العبد ما لا قدره عليه وامره ونهاه بما لا يمكن صدق
 عنواي ظلم اعظم من ذلك تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقالها انهم جوزوا بواسطه ذلك تكليف الاعى قراءة المصاحف في نقطها والتبشير بين الالوان و
 تكليف الرمن العذب وتكليف الانسان الطيران الى السماء ويعذب على ترك ذلك وهذا من اعظم انواع الظلم وادبها انهم يلزمهم بتكذيب القرآن العزيز فان

الشيخ

وكذا

وكل متغير محال

فَيَا تَعَالَى بِالْوَحِيدِ لَا تَلْفَافُ

نقالت بقول سمارك بطلان للعبد ما الله بهدنا طمناهم ولكن كما توهم الظالمين واهل السنة والجماعة يقولون لم يكونوا ظالمين بل الله تعالى عليهم
وحامسها انه يلزمهم نفى صفات الكمال عن الله ثم مثل قوله ثم عفو راجعاً إليها كقصة الصفات مما ثبت له سبحانه العبد العذاب ثم عفا الله عنه وعف
له وجهه لكن استحقاق العقاب مما يكون على التكليف ما نزل الله عنه فاذا كان الفعل من الله نفسه تقسم لم يتحقق شيء من ذلك فسادها انه يلزم منه تكذيب القرآن
العزيز في مواضع لا تحصى كقوله لا يات الناصح الا بعد الفتن فلو كان الفعل من الله نفسه تقسم لم يتحقق شيء من ذلك فسادها انه يلزم منه تكذيب القرآن
ايما نزل في العاصي على عصيانه والنجاة عليه ما والى نزل الله تعالى فيه من مساواة فعله لافعالنا والتميز في العباد فيها على فعلهم وكيف هو مخفي في قوله اني اوتوكون
والا ذلك منه فم تصدون لم تحرم ما احل الله لكم فكفر من لم تلبسوا في اذن الله الابواب التي فيها الجزاء فظلم من الذين هادوا بما كنتم تكسبون وايضا فان هؤلاء الذين
هم اهل السنة والجماعة يلزمهم احد الامر من المحالين اما كونه موقفا لا ضالة غير مختار فيها والناظر في كلامهم والاول محض الكفر الثاني اعظم المحال لان محال
ذلك انهم استدلوا على استناد افعال العباد الى الله ثم بوجوه اقوالها عندهم وجهان احدهما ان الفعل الذي صدر عن العبد من علم الله وتوحيده وجوب وقوعه وتوحيده
ان لا يقع فيلزم المحال على الله ثم وهو محال واذا وجب وقوعه تنفقت قدره العبد وان علم الله ثم عدم الفعل استحالة وقوعه والواجب وقوعه لزم محال المحال على الله
تعالى وهو محال واذا استحالة وقوعه تنفقت قدره العبد وان علم الله ثم عدم الفعل استحالة وقوعه والواجب وقوعه لزم محال المحال على الله
لا منشاء عدمه وكل مقدور فهو غير متعذر في عدمه وان لم يجب عنه كان ممكنا في جميع وجوده على قدره ان كان لا للسبب لزم وقوعه الممكن الجازم من غير سبب هو باطل بالضرورة
ومتعذر في شفاء دليل اثبات الصانع ثم وان كان سبباً ما ان يجب وجوده مع ذلك السبب فيلزم نفى القدرة عليه وان لم يجب لم يكن غرض عدمه في ذلك وجوده
في آخره فان ترجح الوجود على عدمه لا السبب في المحال السابق وان كان سبباً ما ان يجب وجوده مع ذلك السبب فيلزم نفى القدرة عليه وان لم يجب لم يكن غرض عدمه في ذلك وجوده
الوجهان ان اوجبا نفى قدرة العبد اوجبا نفى قدرة الله ثم وذلك عين الكفر والناظر في انبؤا قدرة العبد ولا يمكنهم الفرق بين الله ثم العبد في ذلك الشاوا
الدليلين لهما بالسوية وطريق الجواب فيهما واحد هو العلم مانع فلا يؤثر في المتبوع وجوبه ولا امكانه ولا امتناعه والوجوب المستند الى الاختيار مع القصد لا ينافي
الامكان الذي لا ينافي فيهما اهل السنة والجماعة ارتكب بعضهم في باب افعال العباد ما يخالف العقل وهو انهم لما لم يمتنعوا من الشناعات العظيمة السابقة وغيرها المتحالاة
اثبات شيء لا يعلمونه فوالكسب فقالوا العبد غير فاعل للفعل لا بالاستقلال لا بالاشتراك ولكنه مكنته فمسلوا عن معنى الكسب هو فاعل بعضهم انه صفة الفعل
من كونه طاعة ومعصية وفاعل آخر ان عبارة عن اختيار الفعل فتبين ان هذا الصادق ان لم يكن شيئاً فلا صدور ولا صادر ولا مؤثر فيه وان كان شيئاً صادراً
عن العبد فقد اعترف بكون العبد فاعلاً فاعلم خالفه الضرورة في استناد الفعل اليه فالجواب بعضهم الى عدم العلم بهذا الكسب قال انه غير معلوم وهذا اشد استحالة
من الاول فان اثبات ما ليس معلوم كقوله ما هو معلوم في الاستحالة واي جهل اعظم من ذلك وايضاً ان كتب اهل السنة والجماعة في باب الكلام اشياء مخالفة للفعل
والضرورة فاضيف بطلانها منها انهم قالوا ان الكلام الذي يخرجه الناس ليس هو الكلام بل حقيقة وانما الكلام بل حقيقة عبارة عن صفة نفسانية فالبطلان
مغايرة للارادة والتخييل والعلم وهذه الحروف في الاصوات عبارة عن كناية لها متنها انهم قالوا ان هذا الكلام ليس بامر ولا خبر ولا استحباب ولا نهى وان جميع انشاء
الكلام مسلوته عنه وان شئ واحد وهذا غير معقول منها انهم قالوا ان ذلك الكلام قديم ثم ذهب بعضهم الى انه في الازل امر ونهى خبر وغير ذلك بعضهم نفى
هذه الصفات عنه واثبتوا قدم اصل الكلام وقدم الاسر والنهى الخبر عن المفعول الصادر من المحكم فان الواحد منا لو جلس داره وحده ثم قال باسم الله ثم ما غانم
اخرج ولم يكن عنده احد عدا العقلاء سيفها والضرورة فاضيف بذلك فهو لا ندخالها ومع ذلك يلزم ان يكون الله ثم كادبا لانه اخبر بقوله ثم انا ارسلنا قوا
وعنه من الاخبار ان الماضية مع انه سابق على الازل فقد اخبر بقرائنهم بكن ولا معنى للكذب سوى ذلك ومن جوز ذلك على الله ثم فهو لجهل الناس منها انهم اثبتوا
للامر معنى مغاير للارادة سموه الطلب للنهى معنى اخر غير الكراهة سموه الطلب جوزوا ان ما امرتكم بما يكرهه وان نهى عما يريه الله ثم كادبا لانه اخبر بقوله ثم انا ارسلنا قوا
يفعلها الكافر ويريد للمعاصي التي فعلها وقد قال الله تعالى ان الله تعالى ان الله عز وجل لا يهدي القوم الظالمين ثم كادبا لانه اخبر بقوله ثم انا ارسلنا قوا
الحسن والقيم العقليين لزمهم من ذلك ثلاث محال في الضرورة في ذلك فان كل عاقل يعلم بالضرورة حسن الصدق النافع وفتح الكذب الضار وحسن الاحسان
الخير وفتح الظلم له وان يفتح تكليف الاعي فقط المصاحف تعذيب على تكليف الرمن الطير ان الى السماء وتعذيبه على تركه وان كل عاقل يعلم بالضرورة الفرق بين
الحسن والسوء وان الحسن يستحق المدح والثناء والشكر المستحق يستحق الذم واللوم وبعد ذم الحسن اليه انما وشاكر السنة البهائم من اسف الناس وجهلهم وان من جنس
بين الصدق والكذب مع تساويهما في جميع المنافع فانه يختار الصدق على الكذب لولا قضاء الضرورة بالفرق بينهما لما اخار العاقل الصدق على الكذب منها انه يجوز
من الله ثم على تعذيب نفى الحسن لقيم العقليين تعذيب الطبع دائماً واثابة العاصي ايماناً فيدخل محمداً النار حيث طاعة يعذبه فيها ايماناً ويدخل بليل الجنة حيث
عصاه ويخلد فيها ايماناً ومن يجوز ذلك فانه لا شك من اجهل الناس وفيها انهم قالوا ان الله تعالى لا يعذب العاصي بعصيانته ولا يشيب الطبع بطاعته بل يقضيه الى الجنة
ولا لا في قبضه النار ولا في جح لا اسفه ولا اشد بليها ووجهل من الزاهد في الدنيا الباذل ما لزمه عمارة المساجد والربط والقناطر ومعونة الحاج ومسا
العلماء والفقهاء والمشايع وبطلان المعروف والشارك للملاحق وانواع المعاصي والطريق الفار والروا وشرب الخمر والظلم الخايف من الله ثم حيث ان ذلك قد يكون سبباً
لاشد العذاب ولا عقل اتهم من يتجمل باستعمال الملاذ والملاهي المحرمة وسائر انواع اللذات والظلم والجور واحداً لا موال من غير مظاهرها واعتماد كل محرم فيه منفعة
دنيوية حيث ان ذلك قد يكون سبباً للنعم المحلدة بالجملة لا فرق في النادرة الى النعم والعذاب بين غاية الطاعات ونهاية المعاصي في جهل عظم من اعتقاد ذلك
ومنها يجوز صدور انواع الظلم والعذاب من الله ثم في حق من لا يستحق ذلك لانه ليس يطيع وان يمنع كل شخص عن جنة حيث لا يقع فيه بل هو عند نفسه الواقع حيث
كلف من لا يقدر على فعله ولا يتمكن من تركه وهذا ايضا لازم لهم من جهة اخرى فانهم قالوا القدرة غير متقدمة على الفعل في الفعل حاله وتوحيده يكون واجبا و
حال عدمه يكون مستغنيا والواجب غير مقدور عليه قبل وقوع الفعل لا قدرة وحال القدرة لا فعل والتكليف عندهم لا يتقدم الفعل فقد كلف ما لا يطاق و
يلزمهم من هذه الحيثية شفاء العصيان من الكافر والعاصي لان التكليف هو البعث على فعل الطاعة والامتناع عن المعصية حتى يحصل الثواب العقاب مع شفاء الحسن والنعيم
عاصيا ومنها انه يلزم ان شفاء العصيان من الكافر والعاصي لان التكليف هو البعث على فعل الطاعة والامتناع عن المعصية حتى يحصل الثواب العقاب مع شفاء الحسن والنعيم

في الوصية

والله اعلم

في الوصية للفقراء

فيه الساكنين وبالعكس يجوز الصرف الى هؤلاء لان كل واحد من الفقهاء يقع على الفقيرين عند الانفراد وقال بعضهم نقلا عن الشافعي انما الوصي بملء يده لا يجوز
صرفه الى الساكنين وبالعكس يجوز لان حاجة الفقراء اشد لوجع طبها صرف اليها ليعاها ولو فضل احد ما على الاخر قال مثلا أعطوا الفقراء ما ثروا وعطوا المساكين
ثمانين وجب ما بقية فلا يجوز انشاؤها في العطاء بل يصرف الى كل واحد من الفقيرين فيجب التمييز بينهما **مسألة** لو وصي لسبيل الله او قال ضو اطلق في
سبيل الله فهو الفقراء الذين يصرف اليهم الزكاة عند بعض علماء القائلين بان سبيل الله المراد به المجاهدون وبه قال الشافعي لكون الحسين بن عوف قال قلت
لابي عبد الله ان رجلا وصي بالشيء في السبيل فقال صرف في الحج فقال قلت له اوصي في السبيل فقال في الحج قال قلت له اوصي في السبيل قال لا اعلم شيئا
من سبيله افضل من الحج ويجوز صرفه الى كل قرية ومصلحت المسلمين كبناء القنطرة وعمارة المساجد والمجاهدين وغيرهم لداروا الحسين بن راشد قال سالت محمدا
بالمدينة عن رجل وصي بالسبيل الله فقال سبيل الله شعبنا اهل الشيخ الوجه في الجمع بينهما ما ذكره ابو جعفر من باب يوم وهو ان يعطى رجل من الشيعية مائة مائة يكون
قد اضر في الوصية مما لو وصي للفقراء وقال ضو اطلق في الرقاب فهو المساكين والعبيد الذين في الشدة وبالحاجة من هو مستحق الزكاة فان دفع الى مكان في
الحق والمال باق في يده وفي يد السيد استمر قال الشافعية وفيه شك ان الوصي للفقراء من اولاء بناء السبيل صرف الى من يصرف اليه الزكاة منهم والاصل في ذلك
كله اتباع عرف الشيخ فيه **مسألة** لو وصي للفقراء والمساكين جعل المال بين الصنفين نصفين ولو وصي لغيرهم عشرين على عدد ثمانين قال الشافعية ولا
ينصف كما ينصف الاول وفيه شك لا لا يجزى استيعاب كل من كل جنس في ثلثه ثلث الجمع وافلقت ولا يجب التسوية بين الثلثة ولو صرف في اثنين غير
لثالث اما الثلثان او جينا التسوية او اقل ما يقول ان لم نوجها واذ غرم لثالثها الثلث او اقل ما يقول لم يكن له دفعه لثالث بنفسه بل يسلم الى الحاكم ليدفع
بنفسه ويرد الميراثا ثم في الدفع تنظر بطريق مخالفة للوصي كذا لا يجزى استيعاب الوصي للعلماء او الفقهاء او من علم من الوصوفين بل يقتصر على ثلثهم الاول استيعاب
الموجودين عند الامكان كما في الزكاة فانه الشافعية والاولى ان يقال ان نص على بيان المصرا جزا صرف الى واحد وان قصد النعم بالطبقة وجبا الاستيعاب بطريق
ذلك ينصرف على القصد فان اطلق في كل النعم صلاح اللفظ وتساوى نسبته الى كل واحد في ثمانية اقسام فالتخصيص ببعض يكون ترجيحاً من غير مرجح ولو وصي بغير
بلدة معينة او بمصورين وجب استيعابهم والتسوية بينهم لتعنيهم وتيسر قبول في هذه الوصية لطلوب الفقراء واد الوصي للفقراء والمساكين لم يجب تنفع
من غاب عن البلد سواء اطلق او قال الفقراء هذه البلدة بل يفرض على الحاكم في ذلك البلد من الضرر بالبلد فلا يجوز نقل المال الوصي للفقراء والمساكين
عن بلد الوصية مع وجودهم فيه فان نقل ضمن الخراج ان كانت الوصية للطلوب وان كانت لفقراء تلك البلدة وجب ان يصرف بعضهم ويجوز حمل الباقي الى من غاب عنها
من الفقراء لا يفرم الاستيطان ولو غرموا على لا يستيطان في غير تلك البلدة لم يدخلوا في الوصية وان وجدت قبل خروجهم عنها **مسألة** لو وصي لفقراء من
قالا قوى الصرف الى من تصرف اليه الزكاة منهم حتى يشترط اتفاق مال الغرم في غير العصية عن الوصية وهل يجب الاستيعاب مطلقا او بشرط انحصارهم اشكال فان
لم يوجب مع عدم الانحصار فلا بد من مراعاة اسم الجمع فلا يعطى اقل من ثلثه ولو كانوا محصورين وجب الاستيعاب فان اقتصر الوصي عن ثلثهم فحصل الباقي وهو
لحد وجمي الشافعية والشافعي في غير ذلك وعلى ما اخبرناه من الضمان فلا قرب نه يصرف على عدد رؤسهم وهذا الحد جمي الشافعية والشافعي في ذلك قد ذهبوا اليه
ولو وصي لثلاثة معينين وجب التسوية بينهم بخلاف الثلثة المصروف اليهم الفقراء وسائر الاصناف فانما عرفنا ذلك في معنى الشرع في الزكاة وهذا الاستيعاب
مضاف الى اعيانهم ولو وصي لسبيل البر والخير او الثواب فعلى ما تقدم في الوقت ولو قال صنع ثلثي فيما اراد الله جاز ان يصرف في نفسه لدخول تحت اللفظ
وقالت الشافعية لا يجوز كالمواضع بكذا لا يبيد من نفسه لفرق العقد فينقل الشئ بخلاف الوضع وعلى قولهم الاول صرف الى غاير الوصي الذين يرون
منهم الى ارباب من الرضاع ثم الى غيرهم اما لو قال اعط من شئت لم يكن له اعطاء نفسه له اعطاه اهله ومن يرضى فبقية لصدقة الفقراء **مسألة** لو وصي
لاصناف الزكاة صرف الى الاصناف الثمانية المذكورة في القرآن ويجعل لكل صنف شيئا من الوصية والفرق بين هذا وبين اصناف الزكاة بحيث يجوز الانحصار
فيها على واحد لان اية الزكاة او يدرها بيان المصروف ومن يجوز الدفع اليه والوصية اربابها من يجب الدفع اليه ويجوز الانحصار من كل صنف على واحد لشد استيعاب
وبه قال اصحاب الراي احدى الروايتين وتروى عن محمد بن الحسن ان يجزى اثنين من كل صنف وقال الشافعي يجب لثلاثة من كل صنف وهو رواية عن احمد
البحث الرابع في الوصية للواحد للجمع او لغير المال **مسألة** اذ الوصي لو نذر لمجاعة مع فاما ان يكون موصوفين او معينين فان كانوا موصوفين
غير محصورين كالفقراء والمساكين فقال اعطوا زيدا والفقراء كذا صححت الوصية في حق زيدا والفقراء وهو قول المحققين لان زيدا من اصحاب الوصول وكذا الفقراء
ولا شافعي بين جميعهما كما لو وصي لزيدا والفقراء او الفقراء وقال بعض من لا يرضى بتخصيص له من الشافعية بطل الوصية في حق زيدا لجمي الزما الضيق لغيره القليل
باطل ولو سلم فلا استبعاد في الوصية بالجمع ولا اعرف هذا فقال بعض علماء الشافعية الى هذا المصنف الى الفقراء والنصف لا يجرى الوصية لثنتين فوجب ان
يقسم بينهما كما لو قال لزيدا عشرين ولا وصي لغيره عشرين لا يترك بينهم على عدد عشرين ولا على قدر من يعطى منهم بل يقسم بينهم نصفين كذا هو رواية ابو جعفر
وعنه عن محمد بن ابي نعيم ان زيدا الثلث والفقراء الثلثان لان اقل الجمع عند الشافعي قولان احدهما انفق الزكاة وهو للفقراء عند اصحابنا قال الشافعية
انما اهدم كالمواضع لزيدا ولا لا وعمره فان قيل يكون ثم اختلف اصحابنا في تفسيرها ذكر على وجوه احدها انفساء ان الوصي يعطى من سبيل الله من قسم
المال على اربعة من الفقراء اعطاء اربعة اربعة المصروف اليهم خمسة وان شئت على خمسة منهم اعطاء السدس وهكذا وظهر ما انك واحد منهم في من يجوز ان يعطى
اقل ما يقول لان لا يجوز حرم ما من النص بل يعطى غنيا كان او فقيرا والثلث لغيره قال مالك ان زيدا الربع والباقي للفقراء لان كل من يقع عليه اسم الفقراء الثلثة
وكان الوصي لزيدا ثلثة معتم نصيب الفقراء يقسم بينهم كما يراه الموصي من تساوي وقاوت ولا بد على اختلاف الوجة من الصرف الى ثلثة من الفقراء والشافعية
ان يعطى هذا النصف الفقراء والنصف كذا ذهبنا اليه لا نرى اقل بينهم وبينهم كما في الذكر وكما شبه ما الوصي لزيدا وعمره وقال بعضهم ان زيدا ان كان فقيرا او واحدا
والا فلا النصف قال صاحب النعمة منهم ان زيدا ان كان غنيا فله الربع لا يدخل الفقراء منهم ثلثة وهو ارجح وان كان فقيرا فله الثلث لا يدخلهم هذه
او غير وجه للشافعية **مسألة** هذا كله فيما اذا اطلق ذكر زيدا اما اذا وصفت بمثل صفة المجاعة فقال لزيدا الفقير والفقير جري الخلاف فيما زيدا ان كان فقرا
فهم من جنس الاوجه الثلثة بهذه الحالة وفي القول بكونه كاحد من عند الاطلاق ونحن لا نقر بين ان يطلق او يقتصر بل احتمال التصنيف والمترسيع فام وان كان

قال احمد بن حنبل

في غير ذلك

في غير ذلك

في غير ذلك

کتاب الوصیت

جامعہ اسلامیہ اسلامیہ
المنہج
بنیادی اسلامی

والربحان طرحتا لكل بهنلا جيتا سفلا الربحان طرحتا انا اربحوناه النصف والاربع والاربع والاربع والاربع

في الوصية

والوصية من العجم والعرب واحدة وقال الشافعية وصية العجم يدخل فيها قرابة الابن الام وفي وصية العرب صبيحان احدهما ان قرابة الام لا يدخل به قال احمد لان العرب لا يتعدى قرابة ابنته ولا تتعدى ابنتها وانما تتعدى من ينبت اليها من جهة الابن الثاني وبه قال ابو حنيفة ثم يدخلون كما ذهبنا نحن اليه كما في وصية العجم **قوله نقيب** قال الشيخ ربه في النهاية اذا الوصي لا يدخل فيه كل من يقرب اليه الى الخراف ام في الاسلام وهذا يصح بشرط اسلام الوصي لا في الحقيقة فلو كان احدهما هذا او الثاني ان لا بشرط لكن بشرط ادراكه الاسلام ويجعل كلام الشيخ هذا ايم فلا يدخل ولا يصح للمطلب على القولين وفي وصية العلوي لذوي قرابة لا نه لم يدرك الاسلام وبطل فيه ولا دعيل ولا وجعفر **مسألة** لو اوصى وقال وصيتي فاربن ولقرايتي ولذيتي فرائي ولذيتي حلي لم يكن فرق في جميع ما ذكرنا من هذا اللفظ لكن قرابة الام تدخل في ذوى الرحم اجماعا وفي وصية العرب اجماعا لان لفظ الرحم لا يختص بطرف الابن بل يدخل فيه ما يوجد الاقرب واحدا من المال البدن اوصى لذيتي قرابة ولذيتي رحمة ولقرايتي فان القرابة مصدق بوصف بها الواحد والجمع اما اذا كان اللفظ لا فاربن ولا قرايتي وذوي قرابتي وذوي حلي فوجها للشافعية انه لا يكون لكل له اظهرها عندهم نعم لان الجمع ليس مقصودا هنا وانما المقصود الصرف الى جهة القرابة وبطلان كل ما يلو كان كذلك لما وجب الاستيعاب كالوصية بلفظي وعلى القول بان لا يكون الجمع لذلك الواحد فله ثلث الثلث يبطل الباقي ولم وجه اخر انه يكون له النصف وبه قال ابو حنيفة ولو كان هنا جماعة محصورة فالقوى في قيم المال بينهم بالسوية ولا بد من استيعابهم وبه قال الشافعية خلافا لابن حنيفة حيث جوز صرف المال الى ثلثتهم وللشافعية وجه اخر مثله ولو كانوا غير محصورين كالوصية للعلوية والقبائل العظيمة فلا يجب الاستيعاب **مسألة** لو اوصى قريبا فاربن ولا قرايتي فاربن يدا واقرب الناس اليه واقربهم به رحالم يدفع الى الاعداء وجود الاقرب فيقدم الاب على كل من ادعى من الاجداد والاخوة والاعام وكذا يقدم الام على كل من ادعى بها منهم ويقدم الابن على كل من ادعى به وعلى كل من ادعى بالاب لا خلاف في دخول الابوين وكذا الولد ولو اجمع الابوان الولد لداروا في الاستحقاق لان كل واحد من هؤلاء يدعي بنفسه من غير واسطة وهو احد قولي الشافعية يستويان في الرتبة وعلى هذا يقدم الاب على ابن الابن والثاني انه يقدم الابن على الابوين لقوة ارثه وعصوبته فانه يقطر نصيب الابن الاول والى عند احمد لان اسقاطه نصيبه لا يمنع مساواته في القرب ولا يصير اقرب منه بل يلان ابن الابن يقطر نصيبه مع بعده وعلى هذا القول للشافعية الاولاد مقدمون على من عداهم مطلقا ثم يليهم البطل الثاني واذا لا اولاد ثم البطل الثالث الى حيث انتهوا فيقدم ابن ابن الابن وان نال عدة مراتب علمه الابوين والمخول خلافا بل يقدم الاب لا نه يدعي بنفسه على ابنه من غير حاجب يسقط ميراثه بخلاف ابن الابن **فروع** استوى اولاد البنين واوالات البنات في ميراث الشافعية وهو ينقض عليهم ما ذكره من تقدم الابن على الاب لان قوة الارث والعصوبة في الابن اذا اقتضت تقدمه على الاب فهذا يقتضي صل الارث والعصوبة في اولاد البنين تقدمهم على اولاد البنات في هذه الوصية وكذا الابن والبنت في الجدا ابوالاب مساو للمجد ابوالام وكذا ابوالام وام الام وام الابن كلام سواء ثم من بعد الاولاد اولاد البنين وان سفلوا الاقرب الاقرب المذكور والاثا سواء وكذا اولاد البنات عندنا **مسألة** لو لم يكن احد من الاولاد والاحفاد والابن لم يدر الاجداد والجدات والاخوة والاخوات الاقرب الاقرب قال الشافعية اذا لم يوجد احد من الاولاد والاحفاد قدم الابوان وبعدهم الاجداد والجدات ان لم توجد والاخوة والاخوات على شرط تقدم الاقرب الاقرب منهم والاخوة والاخوات ان لم يوجد لاصول وان اجمع الجد والاخ فاطهر الطريق عن عندهم ان المسئلة على قولين احدهما انهما يستويان لاستوئهما في الدرجة واجهما تقدم الاخ لقوة البتة وهما كما يقولان فيما اذا اجمع جد الملق والاخوة والطريق الثاني القطع بالقول الثاني وعلى القول بالسوية فالجد والى من ابن الاخ لقربيه وهو مذهبنا ايضا ولو قدم الاخ على الجد كما ذهبوا اليه تقدم ابن الاخ وان سفل على الجد في ابن الاخ وابو الجد متساويان وهو احد قولي الشافعية والظاهر تقدم ابن الاخ عندهم ثم تقدم بعد الاجداد والجدات اذا لم يكن اخوة واخوات واوالات الاخوة والاخوات ثم الاعام والعمات وبنات ابهم الاخوان الخالات ثم اولاد العموة والعمات واوالات الخوة والخالات وقالت الحنابلة بعد اولاد البنين وان سفلوا الاقرب فالاقرب المذكور والاثا وفي اولاد البنات لم وجهنا بناء على منقولهم في الوقف ثم من بعد الولد الاجداد الاقرب الاقرب بنام العمود الثاني ثم الاخوة والاخوات لانهم من ولد الاب لو من ولد الام واوالاتهم وان سفلوا ولا شيء لاولاد الاخوات على تقدم القول بعدم دخول البنات والاخ والابن الى من ابن الاخ للابوين وهو مذهبنا كما في الميراث ثم من بعدهم الاعام ثم بنوهم وان سفلوا ويستوى العم من الابن الم من الام وكذا ابناؤهم ثم على هذا الترتيب هذا على الرواية التي تضمنت جعل القرابة فيها لكل من يقع عليه اسم القرابة فاما على الرواية التي خصت القرابة بمكان من اولاد الاباء فلا يدخل فيه الام ولا اقاربها لان من لم يكن من القرابة لم يكن من اقرب القرابة فعلى هذه الرواية تتناول الوصية من كان اقرب من اولاد الوصي واوالاته ابنة الى اربعة ابناء **مسألة** الاخ من الابوين اقرب من الاخ من الاب خاصة ولهذا تقدم عليه الميراث وهو اقرب من الاخ من الام الاقوى ذلك ان شارك في الميراث وللشافعية قولان احدهما ان الاخ من الجنتين يقدم على الاخ من جهة واحدة لزيادة قرابته وقال بعض المشائ ان للشافعية قولان في ولاية التزويج **قوله** الاخ من الابن الاخ من الام متساويان وكذا القول في اولاد الاخوة واوالات الاعام والاخوان ومشاركه الاخ من الام للاخ من الابوين دون الاخ من الاب معارض كثيرة فضيلة في تقدم الجدة من الجنتين على الجدة من جهة واحدة اشكال اقرب لعدم كافي الاخوة وللشافعية وجهان كالوجهين في الميراث ان السدس بينهما ام يفضل صاحب الجنتين ويخرج للشافعية مما قالوه ان اذا اجمع اولاد اخوة متفرقين واوالات اخوات متفرقات فالمال لولد الاخ من الابوين ولولد الاخ من الابوين فان لم يوجد اولاد الاخوة والاخوات من الابوين فاوالاتهم من الام سواء هذا اذا استوث الدخلة فان اختلفت قدم الاقرب منهم من اي جهة كان حتى لا يقدم ابن ابن الاخ من الابوين على الاخ من الابن بل يقدمان عليه وكذا يقدم الاخ من الام وابنته لان جهة الاخوة واحدة فيراعى قربها لدرجة واما اذا اختلفت الجهة فالبعيد من الجهة القرينة مقدم فيقدم ابن ابن الابن وان نزل على الاخ و ابن ابن الاخ وان سفل على عم ولا يرجح في هذا الباب المذكور ولا ينظر الى الوارثة بل يستوى الاستحقاق الابن الام والابن والبنت والاخ والاخوة ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن لان استحقاقه بنوط بزيادة القرب من الام من الابن يورث مع ابن العم من الابوين على ما نضر عليه علمنا اجمع وهل يحول العم من الابن الوصية بابن العم من الابوين الاقرب المنع وحرمنا في الارث فضيلة خاصة لا يتعدى لها مخالفة القياس **مسألة** اذا اتى في وصية بلفظ الجمع فلان كان ماعيم وجب فيه الاستيعاب مع المحصر مكانه وان كان مالا ماعيم لم يمكن الاستيعاب لعدم المحصر وجب صرفه الى من يصدر اسم الجمع فيه كما مثله على الاقوى واثنان على الخلاف اذ عرفت هذا فاذا اوصى لجماعة من اقرب فان اقربا فاربن فلا بد من الصرون التي تليها فان كان في الدرجة القرينة ثلثة دفع اليهم وان كانوا اكثر من ثلثة فالاقرب عدم وجوب التعميم لان الجماعة تحصل بثلثة فبهاذا لو

يتفرق

باب في الوصية

احدهما

على اقرب من الجهة البعيدة في الميراث

الحان يبين لم يوجد البيان وتوقف الخفية بين ذلك وبين ما اذا اختلف الحكم موالى فلان فانه يثبت اول الاعلى والاسفل ويبحث بكلام انها وجعلت في مقاي
 الفنى والاسم المشترك بينهم في النفي لا ينافي فيه وهو ممنوع قالوا وهذا بخلاف الاحوة لان اسم الاخ يطلق على كل واحد من واحد وهو المنفرد من ضله
 فضا والاسم عام لا مشترك وعند ابو يوسف انها تصرف على المعق لان شكر الانعام واجب بفضل الانعام من باب فضا صفة الوصية الى ذى الواجب الى وليه
 بشئ لا الواجب الوصية للسمع بالمعق وليس اجاعا ومن هذا ان اذا اضطر على احد من لان الجاهل ان تولد بركا في مسئلة الافراد لاحد من والفرق بين قبول
 الافراد للجهود والوصية ان شرطنا العلم فربما يقع ايجاب البحث عن موضع الاول الخصة يقال ان قصد احدهما وجب ان يجعل اللفظ عليه ولا يجرى فيه الخلاف
 وان فرض الكلام فيها انما لم يقصد احدهما فلا معنى لقولنا ان الظاهر الاختصاص الى المعق مكافاة وان العادة الاحسان الى المالك بل لا يتجه الا القسمة
 عليها والابطال وباقى الوجوب لولم يوجد الا احدهما فالأقرب صرف اللفظ اليه ويجوز ان يفرع على الوجوب يقال ان قلنا بالقسمة فيمنع ان يصرف الى ذلك
 وجد النصف وان قلنا بالحمل على المعق والمعق فان كان الموقوف هو المحل عليه فذاك والابطال الوصية وان قلنا بالابطال كذلك ههنا لان انما هو اللفظ
 لا يختلف بين ان يوجد حيا مملوا ولا يوجد حج اذا انقضت الحمل على المولى من الاسفل وصرح الموصي بثلث الاستحقاق لكل من علق عليه سواء تبرع بعثا
 او اذى بكفارة او نذر واعنا فادعوا علق عليه بالملك كى يدخل في الوصية من علقه في القيمة والمعرض في امتهات ولاداه وملك من وهم الذين يتحققون
 بموته للشافعية وجهان اشبهما عندهم الدخول وقالت الخفعية ومنه نظر ح لو كان الموصي رجلا من العرب وصلى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية
 لان العرب شرف ولا ياتي فلا يكون له الا المولى من الاسفل فيبطل الاشراك في الوصية ط لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط
 فالنصفية نعم ومنه نظري لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط
 يدخل والكل شرعا لان الاسم يثبت على المتوفاة بالحقفعية سبب ثبوت احدهما الاعتقاد وسبب الاخر العمل وهما مغيبان مختلفان وانما حمل على الاعشاب
 لان السببية لزم وكان الاسم له الحق بخلاف ولما لمعق لا يثبت ليه باعنا وجعلته فان الحكم في الفرع يثبت في الجزئية الجزئية فصار كما لاصل بخلافه
 المولى اوجود السبب لمعق ومن الغرض من قوله اشرله ولما ولد مع ولدا الصلابة ان لم يكن له مولى ولا اولاد المولى قالوا المولى ماله لا اسم يثبتا ولم
 يظهر في الجواز فيصير اليه عند تقدير اعتبار الحقيقة يا لو كان له معق واحد ومولى مولى فالنصف لمعق وباقى المولى لغيره ليعقد الجمع بين الحقيقة و
 الجواز والحقيقة مراده فيبقى الجواز بخلاف ما قال ابو حنيفة من وصى لا تار برب وله عم وخالان فان لمعق النصف والخالين النصف لان اسم الا تار برب
 على الكل بالحقيقة الا انه غير الترتيب بالقوة فصح الجمع بيب لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط
 جازا وانما يخرج من اثم فيبطله بخلاف معق المعق لانه يثبت اليه بالولاء وقال زفر يدخل في الوصية مع ماله مولى ابيه لانهم يسمون بمولى
 وقال ابو يوسف في كل اذا وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط لو وصى الوالد بثلث ماله ضمن الوصية ط
 لغيره حصود دخل فيهم المعق ومعق المعق قال الخفعية ويدخل فيه من علق علقه بغيره لان المراد بجمد الانساب والكل يثبت الوالد ولا
 يدخل المدبر وام الولد ما مرر مسسلسل فثبتنا انه اذا وصى لجاهل بشئ ساد وابنه اذا لم يفضل شيئا كانا وارثا او لا وسوانسا وانه الارث
 بفضل وابنه فلو وصى بوليه بشئ ساد وابنه علة بالاصل وهو التثنية وقضية اللفظ المقتضى للتشريك في الجميع كما في الابوين والاولاد وكذا لو
 لابنه وبنته بشئ ساد وابنه علة بالاصل وهو التثنية وقضية اللفظ المقتضى للتشريك في الجميع كما في الابوين والاولاد وكذا لو
 بلسا والاعام والاخوال بنه وقال الشيخ كان الاعامه لثلاثان ولاخواله لثلاث واجم بما ذكره عن الباقر في رجل وصى بثلث ماله لثلاث اعامه لثلاث
 فقال الاعامه لثلاثان ولاخواله لثلاث والجواب ما حمل له وابنه علة ما اذا قبل الموصي فقال علي كتاب الله نعم مع ان في طريق الزاوية سهل من ذبا وهو
 ضعيفا لا ان ابن بابويه وروى هذا المعنى في الصحيح عن زاده عن الباقر ورواه ابن جعفر الحسن **الفصل في اربع في الموصي به الموصي**
المطلب الاول في الوصية بالمال وابوابه ثلثة الاول في شرطه
 بشرط في العين لو وصى بها ان يكون مملوكا لان غير المملوك لا يبعد ما لا فلا وصى بما لا يبيع ثمة ام لا الحر وجبر عن كونه مقصودا لتمام كفضلا لالانسان مثل
 شعره وطفرة والغدرات وغيرهما لم تصح الوصية جماعا او يكون لمنفعة محرمة كما لو وصى بالخير والخير اذ كل طهر من لان المنفعة المحرمة غير بطاوب للشاد
 اشغالها ببيع غيره فصار كالمعدومة واقما ما يكون مقصودا فانه تصح الوصية به وان حرم بيعه كالقنبل والاسد وغيرها من السوخ والمودبا
 ان منعنا من بيعها شيئا للاشفاع بجوازها وكذا تصح الوصية بما يحل للاشفاع به من النجاسات كالكلب لمعلم والزيت النجس لشفاه تحت لثنا و
 الزيل للاشفاع باشفاه والتشديد به وجعل المبتدئ ان سوغنا الاشفاع به والخمر الخمر لثبوت الاختصاص فيها واشغالها من يدالي يد بالادب وغير
 وكذا اشتم المبتدئ لثبوتها من السفن ان سوغنا الاشفاع به وكذا تصح الوصية بالخير الذي يتوقع الاشفاع به وللشافعية في الاجرة وجهان بناء على انه
 هل يجوز اسناكه وتربيشه لما يتوقع في المستقبل والظاهر عندهم الجواز اما ما لا يحل اقتناءه كالخمر والخمر والكلب المعق فلا يجوز الوصية به عندهم كما فيها
 اليه ونقل الحنابلة من الشافعية وجهان لم يثبت يجوز الوصية بالكلب لثلاث لا يجوز اقتناؤه اليه وقولا انه لا يجوز الوصية بالمعق في الشافعية به من الكلاب
 كما لا يجوز هبته على راحيها عندهم تبريان مسسلسل وبشرط في المال الموصى به ان يكون قابلا للنقل في شخص الى اخر فلا تصح الوصية بما
 يقبل النقل سواء كان مالا او حقا كالوقف وام الولد والمند وعقده وتصح الوصية بما يقبل النقل وان علق به حق الموصي به فيبطل
 الاولى وكما اشاعه والمستعان ولا تصح الوصية بحق الفضا ولا بجدا لقتلها فانها وان قبل الاشفاع بالادب فانه لا يمكن مستحقها ان
 نقلها الى غيره لانها اشترطت في الشفيع بها واسبقها بها فليس للموصي له ذلك كان للوارث فاذا اشفي المعق المسوخ لهما في حق غير الوارث فيها
 وضع الشافعية من الوصية بالحقوق التابعة الاموال كالحب والحق والشفعة اذا لم يبطل بالناجزة كما قيل ان مسسلسل يقع الوصية بنجوم الكفا
 وان لم يكن مستقرة فان يجرى فلا يثبت الموصي له وبطل الوصية فلا يكون له من ثمنه لم يكتب لانها غير الوصية وكذا تصح الوصية بغيره لم يكتب

لو دخلوا لان غنى
 فلو لم يثبت بعد الموت
 ولو لم يثبت بعد الموت
 فلا بد من سقوط الاصل
 او يستحقان ومن لا يثبت
 انهم يملكون في الوصية
 في حق مولاة بنت الوالد
 المولى عليهم ما غير
 الا انهم يملكون في الوصية
 في حق مولاة بنت الوالد
 من غير المقتضى ان
 ولا جازا لا فضا
 في قوله وعق غنما
 ان لم يثبت فان كان
 نعم فلو كان الوارث
 لان الوارث يثبت في
 جزم من غير اوصى
 الجوز غنما فلو كان
 فلو لم يثبت بعد الموت

بقوله ان ترك خير من تركه وثلث اغنياء خرمين ان ندمهم حاله ولا ناعطاء القريب المحتاج خرم من اعطاء الاجنبى ففى الميراث غناهم كان تركهم لبعضهم يكون
افضل من الوصية لغيرهم فحينئذ يختلف الحال باختلاف الورثة في كثرتهم وقلةهم وغناهم وحاجتهم فلا ينفذ بقدر من المال مسئلة والاولى ان لا يترغب
الثلث بالوصية وان كان الموصى فيها لغير النسي والثلث كثير واهل العايش من طريق خاصة قول الصادق ع من اوصى بالثلث فقد اضر بالورثة وهذا عام فى القس الفقيه
خصوصا قوله فى حديث سعد والثلث كثير مع اخبا بعد كثرة ماله وقلة عياله حيث قال محمد بن ابي نعيم لا يترغب الا بالنسي وعن سعد بن مالك قال مرضت
مرضا فادى رسول الله فقال لا اوصيت فقلت نعم ووصيت بما لى كله للفقر والمساكين وفي سبيل الله فقال رسول الله اوصى بالثلث فقلت يا رسول الله ان
مالى كثير وورثتى اغنياء فلم ير رسول الله بيا قصصه وانا قصصه حتى قال اوصى بالثلث والثلث كثير اذ عرفت هذا فلا يفضل للفقير الوصية بل نحن هو قول على ولى
بكر وهو قول السلف علماء اهل البصرة وروى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اشيع فى كثرة ما لى كثير ويترتب اعراب مولى كل روح بهما فارصى بما لى كله قال لا يترتب
حتى بلغ العشر وقال اشيع السنة الربع الا ان يكون رجلا يعرف بالزينة شيئا او غيرها فلا يستعمل الثلث والاولى الخمس لان علماء قال لان الوصى لغير المحتاج من
اوصى بالربع واوصى بغير المحتاج وقال وصيت بما اوصى به لنفسه يعنى قوله نعم واعطى انما غنم من شئ فان الله خصه مسئلة لواء وصى ما اكثر من ثلث ماله فان اجاز
الورثة باسره بعد موت الموصى صححت الوصية فيما اوصى به باجماع العلماء وان ردوا الزيادة والوصية بطلت في الزيادة على الثلث اجماعا والاصل فيه قول النبي صلى
الله عليه وسلم اوصى بالثلث قال لا قال بالثلث قال الثلث والثلث كثير وقاله ان الله صدك عليكم عند وفاتكم ثلث ما تركتم زيادة
في حسناتكم واما العايش ومن طريق خاصة ما تقدم من رده وصية من وصى بالكل او اكثر الى المعروف هو الثلث عن محمد بن مسلمة بن ابي نعيم عن رجل من بني فاطمة
غلامه اوصى بوصية وكان اكثر من الثلث قال بعض العترة في القلام ويكون النقصا فيما بقى عن الصبي في رجل حضر الموت فاعطى مملوكا له ليس له غيره فابى الورثة ان يجيزوا
ذلك كيد الفضا فيه قال ما يفتون من الثلث وسائر ذلك الورثة لغير ذلك ولهم ما بقى لا يعلم من ذلك كيد من خلافا ولو اجازوا وصية باسرها اجماعا لان الحق لم يرد
لغيره من الثلث خاصة وبطلت في الزيادة لا في ذلك عندنا بين الوارث وغيره خلافا للعايش فانهم شرطوا الوصية للوارث اجماعا الورثة وان كانت بالثلث
فادون وقد تقدم البحث معهم واعلم ان ما قلناه لا ينافى قول الشيخ على بن ابي نعيم من ان الوصى بالثلث فهو العايش في الوصية فان اوصى بالكل فهو علم بما فعله ولم يترك
انفاذ وصية على ما اوصى لرواية عمار الساباطى عن الصادق قال الرجل اثنى بالمال ما دام فيه الروح ان اوصى به كله فهو جائز لان قول بن ابي نعيم لا ينافى على مخالفة ما قلناه
فانا قلنا ان الموصى علم بما فعله انفاذ الوصية فحق يقول بموجبه لا ان يوجب على الوصى انفاذ وصية بمقتضى الشرع وهو ان الورثة ان اجازوا الوصية لغير باسرها
وان رده وامضت من الثلث فهذا تنفيذ الوصية وقول المولى الحق بالمال ما دام فيه الروح لا يدل على مخالفة ما تقدم فان المريض اثنى بالمال بضعه بغير ما شاء من البيع
وغيره فان اوصى به كله اجاز فان اجاز الورثة نفذ ما اوصى به والا فبطلت الوصية في الثلثين ويؤيد ذلك قول بن ابي نعيم فان اوصى بالثلث فهو العايش في الوصية مسئلة
اذا اذوت الوصية على الثلث فاجازة الورثة لثلث الوصية وهل الاجازة تنفيذ وامضاء لنصف الوصى ام ابتداء عطية من الورثة الحق عندنا الاول وهو اصح فلو
الشافعى لان المالك باق على المريض لم يخرج عنه بمرضه فصرف في جميع ما له لا يترتب مصادف المالك حتى الوارث انما ثبت في ثلثه الحال فاشيع مع النقص المتفرع عن اوصى
لو رد من مرضه نفذت تصرفاته المخرج ولو بغيره الاستيفاء الفول المثلة للشافعى ان الاجازة ابتداء عطية من الورثة ونقص الوصى لا ينافى في الزيادة على الثلث لا ينفى عنه
والحق يقتضى ان لا ينافى الزيادة متعلق حتى الورثة فيلغو تصرفه فيها كصرف الراهن في الرهن ونعم الحق مطلقا بما ثبت حتى الوارث فاذا رضى به زال سبب الفسخ فغنى القضاء
الغنى الفسخ ونعم متعلق حتى الورثة بالزيادة حال اجرة الوصى ملنا لكن يمنع بطلان تصرف الوصى اقصا ما في الباب ان يكون تصرف المتبرع الغنى ونعم تصرف الراهن ايضا
مسئلة لو لم يكن للثب وارث خاص فارصى جميع ما له او بما زاد على الثلث اختلف علماء انا فيه على قولين احدهما انها كالاولى لا يمتنع الا بالثلث وبه قال الشافعى لقوله
ان الله صدق عليكم ثلث ما تركتم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم وليرتقب بين ان يكون له وارث او لا ولا يترتب الاجازة للمسلمين عند العايش وعند الامام فبغير اجازة
والثاني انها صحيحة وبه قال ابو حنيفة والشافعى والرواية عن الصادق ع وعلى الباقر ع انه سئل عن الرجل يموت وله وارث له وصية
قال يوصى بما ربحه من المسلمين والمساكين وابن السبيل ويجوز ان يصفى ما سئلنا لكن الوارث هنا متحقق وهو الامام فاعتبرت اجازة سئلنا لكن الامر بالوصية
لا يستلزم النفوذ وقال بعض الشافعية للامام رد مثل هذه الوصية وهل الاجازة بها يعنى على ان الامام هل يعطى حكم الوارث الخاص مسئلة قد عرفت ان مذهبا
بعضى حوازا الوصية للوارث فانه لا فرق بين الوصية له وللاجنبى بل للوارث اولى والعايش من ثلث الا ان يجيز باقية الورثة حينئذ لو اوصى للوارث بالثلث
فاذا وصحت عندنا من غير اعتبار اجازة الورثة وعند العايش يجب اعتبار اجازتهم وللشافعية طريقان احدهما عدم ان يحكم كالواوصى لاجنبى بالزيادة على الثلث حتى يترتب
برود سائر الورثة وان اجازوا اهل القلوب وقد ذكرنا الشافعى في الام احدهما ان اجازتهم ابتداء عطية طريقان احدهما عدم ان يحكم كالواوصى لاجنبى بالزيادة على الثلث حتى يترتب
لما فعله الموصى الا في حصة العقب والطريق المثلة للشافعية انها باطلة وان اجاز الورثة تجزئ الوصية للاجنبى بازاد على الثلث والفرق ان المنع من الزيادة على الثلث
فاذا رضى اوصى بها والمنع هنا لغير القربى ان يترتب ما قلناه للورثة فلا يترتب لغيرهم مسئلة قد ذكرنا ان الحق عندنا ان الاجازة تنفيذ وامضاء لفعل الموصى ليس
ابتداء عطية فكيف فيه لفظ الاجازة والانفاذ والامضاء اشتبا ذلك ولا حاجة الى اجتهاد في قول وقص من الموصى وليس المجيز الرجوع وان لم يحصل القبض بعد
وبه قال الشافعى على تقدير انما تنفذ واحمد ذلك وقال على تقدير انما ابتداء عطية من الورثة لا يكفي في الوصية الا بالابدان من قول الحق في القبض والرجوع قبل
القبض هل يعتبر لفظ التملك لفظ الاعاقل اذ ان الموصى العقب وجهان للشافعية احدهما لا يعتبر بل يكفي لفظ الاجازة واظهر ما عدم ثم ولا يكفي لفظ الاجازة كما
لوتصرف في سائر بيع الوصية ثم اجازة وينبغي هذا الوجه الى مالك وهو اختيارنا في هذه مسئلة قد بينا ان الاجازة تنفيذ وبطلت كما بطيئة انه اذا كانت الوصية لغير
الرجوع باكان او لا او غيرها لزم بالاجازة العايش فادعوا المحكمين ولهم فيما قولنا من انما اخرجناه وخلفنا غيره وبه ثمة واباها وكان وارثا كان قد اوصى بها واجاز
ابوها الوصية فلا يرجع لغيره عندنا وقال انما تنفذ من اجازة وما على قول من قال انما ابتداء عطية فله الرجوع لان جنة الابن يجوز للاب الرجوع فيها عندنا مسئلة
لو اثنى عبد اى مرضه ولا مال له سواد او اذنت فبمئة على الثلث او اوصى بمئة فاجاز وعطية او وصية بالعتق صح العقب ويكفي الاول باسره للبتيم من ميراث الوالد عنه ولو
قول من اجل الاجازة تنفذ انما العايش ومن جعلها ابتداء عطية قال انما زاد على الثلث يكون ذلك المجيز ذكرهم وانا هم بحسب استحقاقهم لانهم اشرعوا بالاجازة وقال بعض

کتاب الفصیح

[illegible]

میرزا باقرخان

الف

وان لم يكن الحكيم
لان المنفعة من الحكمة
يعبر اقلها
انما هو ان
الحكمة

فيا لوالدي انفعي
على الحلال

انفسه المنهجية من عاقل كان له طبلان احدهما طبل حرب الاخر طبل هود او صي طبل من في الارض طبله صرنا الى طبل الحرب ومن طبل اللهو ولو تعدت الطبول
 المباح استعمالها كان للموصل واحدتها اما بالفرقة او بما يخصه الورثة ولو لم يكن الا طبل واحد لم يصح الوصية الا ان ينفع بها او بالترصتها او اذ جعلت
 الوصية بالطبل فالجمل ان عليه يدفع الى الموصي له سواء كان يقع عليه اسم الطبل من دون جمل ولا يقع عليه اسم الطبل لانه كجزء من المسمى وقالت الشافعية ان لا يقع
 عليه اسم الطبل الا مقصدا والا فلا ولا بأس به والدفع قد بينا الخلاف في انه هل يجوز الوصية به فان جردناه وكان عليه شيء من الجمل لم يضر ما نفع ولم يدفع اليه
 الا ان ينص عليه مسئلة اسم العود يقع على ذلك ينص به وهو عود اللهو وعلى واحد الاشباب منها التي تستعمل في البناء والله يصلح للمصطفى والعصى الوصية بعود
 اللهو الوصية بالطبل فينظر هل يصلح على هبته لمنفعة مباحة او بعد نصه مطعنة او يقبضه بقي حصة اسم العود عند الشافعية فيمنع لمنفعة به ولا يصلح فلا يصح
 اذا وصفت الوصية لم يدفع اليه الورث والمضار لا ينص به عودا منها طوقا لاعطوه عودا من عبداني ولم يكن له الا عبد الفضي البناء فمقتضى احدا منها وكذا لو كان
 معها عبدان اللهو لكنهما يصلح لمنفعة مباحة اما مطلقا او مع التقيد بقطعة الوارث ما شاء من الجميع او بغيره ليرى الجميع وان كان له عبدان اللهو في الاصل لمنفعة
 متباينين الفضي والبناء اعطى احدهما العبدان المباحة اما بالفرقة او بالاختيار وهو كحكي الشافعية كما ان الطبل من ينزل على المباح استعماله ولو لم يكن الا
 عيذان الفضي والبناء صونا لنصرف المسم عن غشائ وكلاهما من هذين ولان المحرم استعمالهما سافط الاعيان في نظر الشارع فاشبه المصنف والثاني هو الاظهر
 عند من قبل الوصية على عبدان اللهو فطل لان اسم العود عند الاطلاق انما ينصرف اليه واستعماله في غيره مرجوح وليس كما لو قال عودا من عبداني وليس الا اعود
 الفضي والبناء لان هاتين التقيد بمنع من الاخذ بالاطلاق ومخالفة الطبل لوقوعه على طبل اللهو وغيره بالسوية ومنع ظهور اسم العود في ذلك ينص به بل هو مقتضى
 مشرئ يستعمل فيه وفي ذلك ينص به وفي الواحد من الاشياء كالحاجه سلنا ان لا يستعمل في عود اللهو اظهر لكنه كان ينصرف اليه اذا كان واحدا ينص اليه اذا كان
 المباح فلزم ان ينصرف قوله عودا من عبداني اليه وحيد وجب ان تلغو الوصية اذا لم يكن له عبدان اللهو وان كان له ما يصلح للابنية والفضي وليس كذلك
 مسئلة اذا اوصى بعود ولا يعود فان كان من عبداني بطلت الوصية لغير محلهما وان قال من ابني او اطلق حصة الوصية فان قلنا انه ينصرف مطلقا الى
 عود اللهو اشترى له عودا يصلح لمنفعة مباحة او ينفع برضاؤه وبالجمل يشترى ما لو كان موجودا في ماله امكن تصيد الوصية بالعود به ولو لم يكن الانقضاء به
 الا على الوجه المحرم لخصه صرفه الى كذا كعود البناء والفضي لبطان على عبدان قلنا انه لا ينصرف مطلقا الى عود اللهو حيث الوصية فان امكن الانقضاء بعود
 اللهو بالحلل او بالوصا من جاز ان يشترى له او ما يرده الوارث وان لم يكن اشترى له عود البناء او الفضي بحسب بعض الوارث او الفرقة قبل دفع الطبل على انواعه
 ليس كوقوع العود على معانيه المذكورة بل الطبل موضوع للمشرك بين الانواع وليس من اللفظ المشترك بينهما والعود مشترك بينهما في ذلك ينص به ولو لم يكن
 ثم هو المعنى الاول غير مشترك بينهما يستعمل في الابنية ويصلح لقبول المشترك بينهما لو اوصى بعود من عبداني وليس له الا واحد من اعود اللهو وواحد ما يصلح
 للبناء وواحد ما يصلح لنفسه فان حملنا لفظ العبدان على هذه الاحاد حملنا اللفظ المشترك على معنيهما وهو ممنوع عند محقق الاصولين فان منع فقد اشترى
 كما لو اوصى بعود من عبداني لغيره الا واحد من عبدان اللهو ولا يعود تلقى نيب الوصية بالبناء كما لو اوصى بعود اللهو فان امكن الانقضاء به على الوجه المباح او غير
 حصة الوصية به ولا الاخذ اذا اوصى له بل لم يلزم تسليم الجمع وهو الذي يجعله الزم بين نفسه لان الاسم لا يوقف عليه مسئلة اسم الفوس يقع على العربية وهي التي
 يرى بها البناء وهي السهام العربية وهي التي يرى بها الغنائب على الفوس التي لها مجرى بنفسه السهام الصغار وهي التي يرى بها الجواهر وهو ما يرى
 به السند وعلى فوس السند السابق الى الفهم من لفظ الفوس احد الثلثة الاول فاذا قال اعطوه قوسا على احد هادون قوس السند والجمل هو قوس السند وهو
 قول الشافعي عدا العرب والاطلاق يحمل عليه وقال ابن اديس الورثة باختيار اعطائه بها شاة او الفوس ومع العرف فيما ذكره الشيخ وتخصيص كلام الموصي بما
 يحتاج الى دليل والشيخ لا ينافي في نقل العرف فلعلمه نقل عن اعمامه ان الفوس انما يطلق حقيقة على احد الثلثة السابقة فالوجه ان يقول ان كان في
 لفظه وحاله قرينة لتخصيص لفظ الى احد هادون فليس ان يقول قوسا بنفسه او يتعش به او ما اشبه ذلك صرف الى فوس السند فليس ان قال بغيره فخرج منه
 قوس السند وانسند ولو كان الموصل ندافا لا عادة له بالروي او مبتدئا لا عادة له بالروي بشيء سواء او كان جنديا يرى فوس الغنائب غيره انصرف الوصية الى فوس
 الذي يستعمل عادة لان ظاهر حال الموصل ان قصد نفعه بما جرت عادته بالانقضاء به وان انقضى الفرائض فالفرقة او ما يختاره الورثة فروع اذا قال اعطوه قوسا
 من فوس الجحش فكلا الاطلاق ولو لم يكن له الا نوع واحد انصرف اللفظ اليه صونا للفظ عن المحدثين والتقييد بالاضافة ولو تعد ما له فان تساوت الفرائض
 فكلا مطلق وان تفاوت حمل على السابق الى الفهم ولو لم يكن له الا فوس الجمل او السند حمل عليه للتقيد بالاضافة ولو كان له فوس الجمل او فوس السند جملعا
 الشافعية يحل فوس الجمل لان الاسم سبق اليه وقد تقدم كلامنا فيه ب لو قال اعطوه ما بين فوسا فالوجه ان لا يورث ان يعطيه ما شاء من الانواع الثلاثة وما
 وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم انه كما مطلق وليس بجديد ج اذا اوصى له فوس على قوسا معموله لانها لا تسمى فوسا الا كذلك وهل يستلزم الوصية بالفوس
 الورثة احدا ان يثبت من توقف الانقضاء عليه فكان كجزء من اجزائها ومن جزم من فوس فاشبه الوصية بالداية فانها لا تستلزم السرج وللمشافعية كوجهين
 واحدهما عند ثلثة ويجري الوجهان في بيع الفوس لا يدخل الثالث لاختلاف الفوس في الوصية ويدخل الریش والنصل في الوصية بالسهم لثبوتها فيه
المبحث الثاني في الوصية بالاعيان المباحة من الحيوان وهو ثمان الاول الحيوان الرقيق غير مسئلة نعم الوصية بالحيوان المملوك سواء
 الادعي غيره بلا خلاف لانه اعيان ينفع بها ويصح نقلها بعوض غيره فلو اوصى له بشاة شاة الذكور الاثني لانه اسم جنس كالا انسان وليس الشاة فيل للثبات
 بل عليه قوله لفظ الشاة يذكر ويؤنث ولهذا حمل قوله في اربعين شاة شاة على الذكور والاثنا وهو قول اكثر الشافعية قالوا لان اصل الوجهين جواز اخرج الذكور من
 ما لا يلبس لثول الاسم وقال الشافعي في كتاب الام ان اسم الشاة لا يقتل الكباش واليوس انما هو للثان العرف يقتل اسم الشاة صغير الحش وكثيرها والسليمة والمعينة
 والصغيرة والمرجزة والضائبة والمنزلة وهل يتناول السليمة والعناق للشافعية وجهان اظهرهما ان اسم الشاة لا يقع عليهما والثاني يقع لانه اسم جنس ان ثبت هذا
 فلو قال اعطوه شاة من ثمان او من غني فان لم يكن لغنم فالوصية باطلة لغوات محلهما ان مات ولا غنم له وان كان لغنم اعطى واحدة منها سليمة ومعينة من الغنم
 او العزبان كانت كلها زكورا اعطى ذكر وان كانت كلها اناثا اعطى انثى وان كان بعضها ذكورا وبعضها اناثا جاز ان يعطى انثى وفي الذكر للشافعية قولان ساهل

فَالْوَصِيَّةُ بِالْإِعْيَا الْمُبَاحَاتِ

توفیق
فی الخ

کتاب الوصیت

۱۰

من قال في الدنيا
من قال في الدنيا
من قال في الدنيا

کتاب الوصیت

فمنها ان يقدم السابق منها واما عند الشائفة فافترقوا بينهما استلزاما لكونهما مختلفين وانما كانت العطايا المنجزة من رتبة فاما السابق الاول من ابي جعفر كان على خلاف سبق في العتق ولو كان بعضها واجباً كان اولاً بالتقديم وانما اختلفوا في احدى اقسامنا على تقديم السابق وكذا ذكره وقال ابو حنيفة ان كان السابق المحاباة قدمت على العتق وان كان السابق العتق سوى بيته وبين المحاباة فلو جازى فراعن ثم حابة كان له اولوية نصف الثلث والباقي بين العتق والمحاباة الثانية لان المحاباة حتى لا تدعى على وجه المعامضة فكان مقدمها كما لو اقر بالدين فاذا تقدمت كانت على واذ تقدم العتق كان له قوة السبق فاقوى قوة المحاباة واستويا وليس يجب انما عطينا من ثلثان تقدم السابق منها كما لو سبقت المحاباة وما قاله ليس صحيح لان منزلة المحاباة منزلة الهبة ولو كانت بمنزلة المعامضة لم تكن من الثلث وما قاله من سبق بطلان اذا اعتق ثم العتق وقال ابو يوسف ومحمد يقدم العتق تقدم او اخر لا يراى اكد من المحاباة لانه لا يقطع الفسخ بخلافها وتقدم عليها ما اذا تقدم العتق وان كانت الشراعات مختلفة بالموت كالوصايا والندب فمقدم السابق في الذكر لما ان يسوقى الثلث ويكون انقص اخلاط الاخير لان السابق دليل شدة الصابة وما رواه حمران عن ابي جعفر من رجل اوصى عند موته اخوه فلانا وفلانا حتى ذكر خن فظهر في ثلث فلم يبلغ ثلثة اثمان قيمة المالك الذين امرهم ببيعهم قل يقولوا وينظروا الى ثلثه فيعتق منهم اول من سمي ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وان عجز الثلث كان ذلك في الذين ساءم اخرا لانه اعنى بعد مبلغ الثلث ما لا يملك ولا يجوز له ذلك وقال الشافعي لا يقدم عتق عبد على عتق غيره ولا من غير العتق يبيع على غيره وان تقدم بعض الوصايا واخر بعضها بل في العتق يفسر في غيره بفسط الثلث على الكل باعتبار القيمة وفي العتق في هذا القسم وجبه لانه لا يبيع بل يفسط الثلث عليهم واما الفسخ من خاصية العتق المنجز هذا اذا اطلق الوصية اما اذا قال اعفوا سالما بعد موتى ثم غائما ارادوا الى زيد مائة ثم الى عمرو فمقدم ما قدم عندنا وعندنا واذ اجمع في هذا القسم وغيره فله الخواص احدها يقدم العتق لانه اقوى لتعلق حتى اهدى حتى لا يدعى به ولا لرسايزه وقوة ليست لغیره واحصها عند التسوية لان وقت لزوم الجميع واحد وهذا في وصايا التعليل مع الوصية بالعتق اما اوصى للفقراء بعتق وعتق عبد فلولان للشائفة احدهما يقدم العتق لما فيه من القوة والسرانية والثاني التسوية لان كلاهما قربة ولو كان في الوصايا الامر بركوة ولجبة اوجب واجب قدمت تلك الوصية على سائر الوصايا ولا يقدم ما ابتدأ به لفظا وبه قال ابو حنيفة ولو اية معوية من عمار الحسنة قال اوصت الى امرأة من اهل بيتك ما لها ولزمت ان يعتق ويحج ويصدق فلم يبلغ ذلك قالت اباحنيفة عنها فاضا ليجعل اثلاثا ثلث في العتق وثلث في الحج وثلث في الصدقة فدخلت على الصبي فقلت ان امرأة من اهل بيتك ما لها ولزمت ان يعتق ويحج عنها ويصدق عنها فظننت فيه فلم يبلغ فقال ابدى بالحج فانه فريضة من فرائض الله عز وجل ويجعل ما بقى طائفة في العتق وطائفة في الصدقة فاجرت اباحنيفة بقول الصبي فوجع عن قوله وقال يقول الصادق ع وظاهر كلام الشافعي المنسبط بين الجميع وان كان الشراعات بعضها منجزة وبعضها معلقة بالموت قدمت المنجزة لانها تغيب الملك في الحال ولا يملكها الا زمة لا يمكن الرجوع عنها وبه قال الشافعي عن ابي حنيفة انه اذا اعتق وادوى العتق فها ساءم ولينجسها اذا عرفت هذا فلو اشاع الثلث لكل المنجز اقدم ثم ان جئت فضله صرفته في المبدى بذكره من الموزنات وبالجملة الترتيب واجب يقدم المنجز ويبدا بالاول منه فالاول ويؤخر المؤخر ويقدم الاول منه فالاول مستلزم الشراعات المنجزة كالعتق والمحاباة والهبة المقبوضة والصدقة المقبوضة والوصف المقبوض والاراء من الدين والعتق عن اجابة الموصية للمال اذا وضعت في حال الصحة وهي من راس المال اجماعا وان كانت من مرض الموت فهو من الثلث على ائوى القولين عندنا وعند جمهور العلماء خلافا لبعض علماءنا حيث قال انها منخضة من الاصل وقال اهل الظاهر هبة المقبوضة من راس المال وليس يجب لقول رسول الله انه لم يصدق عليكم عند وفاتكم ثلث اموالكم زيادة لكم في اموالكم واما الاقرار بالوجوب يقال ان كان منه تافه مضى من الثلث وان انتفى التهمة مضى من الاصل لان الانسان في مرض الموت المحفوظ ذمته واستمر ارضا الى حين وفاته فلو لم يبيع اقراره لكان انتفى التهمة فيه لم يكن له طريق الى ابراء ذمته وذلك من اعظم الضرر عليه اذ عرفت هذا فان العطايا المنجزة حكمها حكم الوصية في امر خذها بفسط نفوذها على غيرها من الثلث واجابة الورثة رب انها تفسخ للورث وغيره بالاجابة الورثة وغرها وعند العامة انها كالوصية لا تفسخ للورث لا باجابه الورثة مع افضليتها ناضية عن فضيلة الصدقة في الصحة لان النبي سئل عن فضل الصدقة فقال ان تصدق وانت صحيح شحيح فامل الغنى وتغنى الفقير ولا تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت فلان كذا فلان كذا وقد كان غلاما في امر يلزم بها الوصايا في الثلث خرجوها من الثلث معبر حال الموت لا قبله ولا بعده وبه اذق الوصية امر سنة ا انها لا تدعى على المعطى ليس له الرجوع فيها وان كثرت لان المنع من الزيادة على الثلث انما كان لحق الورثة فلم يملك اجازتها ولا ردها وانما كان للرجوع في الوصية لان البيع بها مشروط بالموت فقبل الموت لم يوجد المبيع بخلاف العطية في المرض فانه قد وجد منه العطية والقبول من المعطى والقبض فزمت الوصية اذا قبلت بعد الموت فمضت بقبولها على الفور في حياة المعطى وكذا ردها واما الوصية فلا حكم لقبولها ولا ردها الا بعد الموت لا العطية نص في الحال فيعتبر شرطه وقت وجوده والوصية تبيع بعد الموت فيعتبر شرطه بعد الموت حج العطية فنفق في شرطها المشروط لها في الصحة من العلم وكونها لا يصح تبليغها على شرط وغيره والوصية بخلافها فاما انها تقدم على الوصية وبه قال جمهور العلماء كالشافعي وابو حنيفة وابو يوسف زفر الى العتق فانه حكم عنهم تقديمه لان العتق يتعلق برحمة الله تعالى وليس يفسد في ملك الغير هو العطايا اذا عجز الثلث عن جميعها بدنى الاول فالاول ساءم الاول عتقا او غيره وبه قال الشافعي والوصية عندنا كك وقال ابو حنيفة الجميع سواء اذا كانت من جنس واحد وان اختلفت كانت المحاباة متقدمة فمضت وان اختلفت شؤنها وبين العتق وقد تقدم البحث في ذلك وهذه المسائل انشاؤها البحث اليها وان لم يكن موضعها مستلزم لا يصح تعليل العتق بشرط او وصية زمان بل لا يقع لا ينجز خلافا للعامة على ما بان في فلو علم عتق عبد بالموت وقصد العتق الموقوف لا التدبير واوصى باعتاق اخر لم يصح الاول لان يكون على وجه التدبير ونصح الوصية وعند العامة يصحان معا ولا يقدم احد على الاخر لا في وقت حفظهما وبعد وقد اشترط في قوة العتق ولو قصد التدبير معهما معا عندنا وعند العامة وهل يقدم التدبير الا في ذلك وبه قال بعض العامة لان التدبير يسبق الاخر من حيث ان الاخر يجازى الى انشا حقة بعد الموت ولو وصى بعتق فان اقبض الهبة لم يزلها وكان الحكم للتقدم مع القبض ولو لم يقبض الهبة قدم العتق سواء تقدم او اناخر لا تقدم الهبة على غير كذا لان تمام الهبة بالقبض ولو قصدت الهبة ثم اعتق اصبحت ثم اقبض الهبة قدم العتق والمحاباة لانهما من جنس واحد ولا يفسد المحاباة الواقعة في بيع ونحوه الى القبض فيمنع معاضة مستلزمة هل تقدم الكفاية على الهبة وسائر الوصايا الا في ذلك ان قلنا بتقديم العتق والافكا العتق وللشافعية طريقان اشبههما عندنا هما على القولين في تقدم العتق عليه او الثاني القطع بالتسوية لانه ليس لها من القوة والسرانية ما للعق ولو اوصى بالكتابة لغير من الثلث ولو كانت في مرض الموت على قدر القيمة

في الوصية بالثمن والحج

اولا اكثر ما لا قربا من ثمن قيمته من الثلث وبه قال الشافعي خلافا لاجل حنيفة لان المكاتب يقابل ملكه بملكه وهو كسبه فيكون تقويتا على الوثنية لا معارضة ولو كانت انفة
فاستوفى الرضا لم يغير قيمته من الثلث لانه ان كانا خارجا عن ملكه ولو اعطى الرضا او ابراهم النجوم اعين من الثلث اقل الامر من قيمته والنجور لان النجور ان كانت اقل من ثمن كان
بغير نفسه فبسط النجوم وان كانت النجوم اقل من ثمنها كان ثمنها فلا يحصل للوارث غيرها والاستبدال في الرضا لا يقتضي الثلث كما يستملك الرضا من الاطعمة الذبذبة والثلث
الرفقة ويقبل اقرار الميراث بالاستبدال لعدمه على الاثنا ولا يقتضي قيمتها من الثلث بهر قال الشافعي وقال ابو حنيفة يقتضي من الثلث في صورة الافراد مسئلة لو قال
هبة انت حر قبل من موت يوم او شهر او سنة ثم مرض ومات لم يمتد به عندنا لا يقتضي للفقير وهو عندنا باطل ولما العامة فقالوا يا ابي حنيفة لا يقتضي من الثلث وان قال قبل من شهر
فان نقص مرضه من شهر فكلت عندم والا فهو كالعقود عن عبد العبد وجعل النصف في المرض وفيه قولان ولو قال في مرضه سال الحر وغامر وسعيد حر فهو من صور ثمن
السرقات المقر ولو قال سال الحر وغامر وسعيد حر فهو من صور ثمن السرقات المقر ولو قال سال الحر وغامر وسعيد حر فهو من صور ثمن السرقات المقر ولو قال سال الحر وغامر وسعيد حر فهو من صور ثمن
لم يرجع عندنا وافرغ بينهم عند العامة سواء قال سال الحر وغامر وسعيد حر وقال هم احرار ولو قال اذا مت فسال الحر وان مات في مرضي هذا فقام حرقان
مات في ذلك المرض ولم يمت الثلث بهما افرغ بينهما فان بر او مات بعده بطل الثمن المقتد وعق سائر عندم ولو كان له عبدان غامر وسال فقال
ان اعطيت غامرا فسال الحر ثم اعطى غامرا في مرضه فبطل جعل عن غامر صفة لعق سائر فبطل عن غامر من الثلث عندنا وبطل عن غامر من الثلث عند العامة ان خرجا
من الثلث عن غامر وان لم يخرج الا احدهما فذهب الثلث لانه لا يخرج بل يقتضي عن غامر وفيه وجه ضعف لم يفرغ بينهما كما لو قال اعطيتكما وانما صنعوا من الفسوخ
لان لا افرغ وبما خرجا من الفسوخ على سائر فبطل عن غامر ولو قال ان اعطيت غامرا فسال الحر ثم اعطيت غامرا فسال الحر ثم اعطيت غامرا فسال الحر ثم اعطيت غامرا فسال الحر
في مرضه لم يرجع عن سائر عندنا لوقفة على الشرط وبموجب عن غامر بالباشرة وعند العامة ان خرجا من الثلث عن غامر ولو قال ان اعطيت غامرا فسال الحر ثم اعطيت غامرا فسال الحر
حران ثم اعطى غامرا فسال الحر ثم اعطى غامرا فسال الحر ثم اعطى غامرا فسال الحر ثم اعطى غامرا فسال الحر ثم اعطى غامرا فسال الحر ثم اعطى غامرا فسال الحر ثم اعطى غامرا فسال الحر
فخرج جملته فخرجت عن كل واحد من الثلث وبموجب احد الاخرين من الثلث وبعض الثلث فالذي خرجت للامانة يقتضي كل واحد من
الاخرين ولو قال لبيد ان تزوجت فانت حر ثم تزوج في مرض الموت لم يرجع عن غامر وعند العامة يرجع فان كان اسدي قايما لثمن من المال وبقيت الم من
الثلث وان اسدي قايما لثمن من مهر مثلها فبطل من المثل يخرج من المثل والزيادة عليه من الثلث ان كانت غير وارثة لثمن من الثلث لثمن الزيادة لان ذلك الزيادة
وصية ولا وصية للوارث عندم ثم ينظر فان خرجا من الزيادة وفيه سائر من الثلث عن سائر وان لم يخرج جازا دفع الزيادة الى المرأة وبطل عن سائر لان المهر سبق فاجب
بالتملك والزيادة وجبت قبل عن العبد لان الزوج كان شرطه عتقه فقدم عليه وان قال انت حر في حال تزويجي فتزوج واصدق اكثر من مهر المثل كانت الحجابات
والعقود سواء فبطل الثلث بينهما لانها قد وقفت واحدة ولا يقدم الحجابة لانها حصلت حال اطلع العقود وبطلان الحجابة لا يؤثر في الزوج ولا يبطله ومنه بعض
الشافعية سبق الحجابات هنا لان المرتبة المرببة بقاها ولا يقدم احد ما على الاخر بل يوقع الثلث على الزيادة وعلى قيمة العبد فقد قالوا لو قال ان تزوجت فانت حر
في حال تزويجي لثمن من الثلث لانه لا يربى فبطل عند الاطلاق اذ لم يكن ثمن مملوك والعرف بين الفقهاء بالفرج ومن مسئلة العبد يربى حيث لا يربى هناك كالا
هنا ان العقود هنا متعلق بالتملك ولا يربى في البيع فيه وهناك عن سائر من المثل يربى غامر كما لا يربى في بيع غامر فلا يمكن اعطاء ثمنه
سائر ولو قال لبيد ان اعطيت نصف حملك فانت حرة ثم اعطى نصف حملك في مرض موته لم يرجع عتقا عندنا وقالت العامة يقتضي ذلك النصف
سائر الى النصف الاخر وعق الام بسبب التعلق فان خرجا من الثلث عتقا جميعا وان لم يخرج من الثلث مع النصف المتعلق الا الام والنصف الاخر كما لو كان جميع ماله
ثلثا لثمن الام فبطلت الحجابات والولد مائة فخرج من الام والنصف الاخر فان خرجت على الام لم يقتضي كلها لان الحمل
في حكم جزء منها يبيع عتقه عنها فبوقع ثمن الثلث وهي حرة على الام وعلى النصف الباقي بالسوية فقتل من الام نصفها ومن النصف الباقي نصفه فيكون ثلثا لثمن
اربعة حرا ولو كانت الصورة كما ذكرنا الا ان قيمة الام ايضا مائة وخرجت الفرعة على الام وزرع المحزون عليها على النصف الباقي اثلا فبقتل منها ثلثا وهو ثلثا
المحزون ومن النصف الباقي ثلث وهو ثلث المحزون وسدس الجمل وتكون الحرة من الام الثلث وفي الولد الثلثان مسئلة لو ملك في مرض موته من يربى عليه
فان كان بالادب اقبل عتقه من الثلث لانه حصل في ملكه ثمن مال فاشبهه اذ اعطى عبدا ورث في مرضه واما اذا ورث مالا فاشبهه به من يربى عليه وان يربى من الاصل
لانه لم يقصد تملكه ولا ان يربى بل حصل بغير اختياره ولم يبدل في مقابلته مالا فبقتل من الوثنية وكلا الاحتمالين للشافعية وجهان ويجوز الثاني من مال الثلث
والاول اصح عند الشافعية ولو وهب منه من يربى عليه اذ وصى لبيد فان قلنا ان الوثنية من الثلث قلنا قلنا يربى من راس المال فبطلت الحجابات والشافعية
احدهما وبه قال ابو حنيفة ان يربى من الثلث كما لو وهب منه من يربى عليه فبطلت الحجابات وقصد الى تملك من يربى عليه كاشدء العقود في المرض والظاهر ان
يقتل من راس المال لانه لم يبدل في مقابلته مالا وانما حصل بغير اختياره فان قلنا يربى من راس المال يربى وان لم يكن سواء وكذا لو كان عليه دين مستغرق
وكذا الفلاس المحزون عليه اذ قبل ولا سبيل للفرعاء عليه وان قلنا ان يربى من الثلث فان لم يكن له سواه لم يربى الا لثمن ولو كان عليه دين يبيع في الدين وبطل
العقود وكذا في الفلاس المحزون عليه مسئلة لو اشترى الرضا من يربى عليه فان كان عليه دين اقبل حصة الشراء لاصالة الصخرة ولا مانع من الشراء فثبت مقتضاء
وهو الملك ولا يربى عليه لثمن لا يبيع عن الغرماء لكن ان ترك ما لا يربى عن والابيع في الدين والبطلان لانه لو صرح للملك ولولم يملكه لعق عليه وفيه تضيق من
الغرماء وللشافعي قولان كذا لو وصى لصبي من يربى عليه والصبي من راس المال المثل يقول قولان للشافعية المنع والاعتق وقوم عليه لباقة وفيه خلاف
مال الصبي والصخرة ولا يربى عليه وان لم يكن عليه دين اعتبر عتقه من الثلث لان ملكه باختياره وبطلت مقابلته المال فان خرج كل من الثلث مع الشراء وعق
كله والا فبطلت الشراء فيما زاد على الثلث مثل الخلاف فيما اذا كان عليه دين فان قلنا لا يبيع فبطل الثلث لثمن ثابت في فقرنا الصفة فان قلنا يبيع
عق الثلث ولم يربى ما زاد هذا اذا لم يكن هناك محاباة فان اشتراه محاباة مثل ان يكون ثمنه مائة فاشتراه بخمسين كان قدر المحاباة كما لو وهب في الوحيان
في ان راس من الثلث والاصل فان اعتبرنا الموهوب من الثلث فجميع المائة من الثلث والا فجميع ثمن كل واحد كسبه صفة من الثلث فلا يربى العتق من عند الشافعي
لان عتقه وصية ولا سبيل الى الجمع بين الوصية والميراث عندنا فلو ورث لصارت الوصية وصية للوارث فبطلت واذا بطل العتق اضع الوثنية وهذا عندنا

كتاب الوصية

الحال لصحة الوصية للوارث ولهم وجهان: بئس لا يملك وقت حتى يوصي أو يوصي بها وإنما ينفع بالعق فلو كان نقاع الوارث بمحمد وفطره بناسا الموت وذلك لا يمنع الميراث وقالوا الوصية لغيره في حصة حتى يخرج عتقه عنان يكون وصية ومما حكم بأنه يعق من أس المال فالأصح أنه يرث لأن العتق ليس بوصية بل هو مخرج شرعا فلا يكون جعلا بين الميراث والوصية والثاني لهم لا يرث ويجعل عتقه وصية في حقه وان لم يكن وصية في حق الوارث **مسئلة** لو اعق جارية بعت الموت ويوصيها لم يرث الوارث لأن اللفظ يقتضي على أصالة الملكية واستصحابها وهو أحد قولي الشافعي لأن عتق الميت لا يبرئ وأصحهما عدمه لأنه يعق لأن الجنتين كعضو من الأم والعق لا يثبت في بعض الأعضاء دون بعض ولأن الأم تستبيع المحل كله بالبيع وهما ممنوعان مع أن الأول يشكل عليهما إذا اعق المحل لا يعق الأم عندهم ولو كان كعضو منها عتقت ولو استثنى المحل صرح بما قال هو حرة بعد مودة العتق منها أو دون جنبها صرح عندنا وللشافعية وجهان أحدهما الصحة لأنه يعرض الانفصال والاستثناء يجعله كالمفصل والاستثناء كاستثناء الأعضاء ولو خرج عتقها في الجوة لم يعق المحل عندنا للتعاقب وقال الشافعية أن المحل يعق أيضا وإن الاستثناء لا يوضح في البيع عندهم فكذلك هنا إلا أن البيع يبطل من أصله والعق ينفذ فيها للغلبة ولو كانت الأم لواحد والمحل لآخر فاعتق مالك الأم عتقت دون المحل لأن اختلاف الملك يمنع الاستدراج **مسئلة** لو وصي يعق مملوكه ولا يثني له سواء وعليه من قدم الدين على الوصية فإن فضل من قيمة العبد حتى عتق ثلثه وكان ثلثا الباقي للورثة واستسعى العبد بنصيب الرتبة وإن لم يفضل من قيمته شيء بطلت الوصية وقال الشيخ إذا كانت قيمة العبد ضعف الدين استسعى العبد خمسة أسداس قيمته ثلثه أسداس للدين وسهمان للورثة وسهم لم يركن في ذلك بطلت الوصية ومنع ابن أدريس ذلك وقال بعدم الدين والوجه ما تضمنته رواية الجلي الصحيح عن العتق قال قلت لرجل قال إن من فعتك حرة على الرجل دين فقال إن توفي وعليه دين قد أحاط بشي العلم ببيع العبد وإن لم يكن أحاط ببيع العبد استسعى العبد قضاء دين مولاه وهو إذا أوفى والشيخ عول في ذلك على رواية عبد الرحمن بن كحاج عن الشافعي وهو يضمن بطلان العتق ولو لم يخلف ما لا غير العتق وقيمة ستمائة والدين خمسمائة وحكم ببيعها فباخذ الدين خمسمائة والورثة المائتين الباقية وكذا لو كانت قيمة ستمائة والدين أربع مائة ببيع وباخذ الدين أربع مائة والورثة مائتين ولو كانت قيمة ستمائة والدين ثلثمائة قال يوفى العبد ويبقى فيكون نصفه للفرع ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس **مسئلة** لو اعق في مرض الموت وبعد مودة عتق من ولا يثني له سواء ما قيمته أحد مائتان وقيمة الآخر ثلثمائة ولو جاز الورثة أفرع بينهما إذا وقعا دفعة فإن وقت الفرعة على الثلث فتمت مائتان عتق منه خمسة أسداس هي ثلث الجميع وإن وقت على الآخر عتق منه خمسة أسداس لأن جميع تلك الميت خمسمائة وقيمة العبد من وضعت ثلثه فاحذف ثلثه خمسمائة فلما وقت الفرعة على الذي قيمته مائتان ففرضناه في ثلثه ففرضناه ستمائة فصا والعق من خمسة أسداس وكذا يفعل في الآخر إذا وقت عليه الفرعة هذا قول جمهور العلماء وحكي عن مسروق أنه قال إذا اعق في مرض موته عبدا لا يثني له سواء يعق بمحله وكذا ذهب ابن أبي ليلى من علمنا حيث جعل المخرج من الأصل إذ عرفت هذا فإذا اعق ثلث عبدا أو وصي بعتهم فإن كان لهم ثلث صحيح بان كانوا ثلثة فبهم مائتان أفرع بينهم بينهم حرة وسهمي بقا للفرعة يقع لهم سهم المحررة يعق ويرق الأخران ولو كانوا ستمائة فالوجه أنه يكتب ستمائة وقصان المحررة وأربع للفرقة فمن خرجت قريته بالمحررة عتق ويرق البقية وقيل يكتب ثلث وثلث المحررة والفرقة فإن كان فيهم كسر كعبد بن أفرع بينهما فأبهما وقت عليه فرعة محررة ضربت قيمته في الثلثة أسهم فأبلغ نسبت البقية قيمة العبد بن جميعا فخرج بالنسبة فهو قد راقع يعق منه فإذا وقت الفرعة في هذه المسئلة على الثلث قيمته مائتان ضربناها في ثلثه صارنا ستمائة ونسبت منها قيمة العبد بن معا وهي خمسمائة تجدناها خمسة أسداسها فيعق من خمسة أسداسه وإن وقت على الآخر عتق منه خمسة أسداسه **مسئلة** إذا وصي بثلث ماله في الوقف من قبل المكاتبين والعبدان كانوا في شدة بشر من مال الصدقة أو الوصية ويعقون قال الشيخ وأسد عليه إجماع الفرقة ويقولون نعم والرفاء وذلك علم وقال الشافعي إنهم المكاتبين يعطونهم من الوصية والصدقة ليدفعوا في كتابتهم ورواه عن علي وأبي ذر هبة عبد بن جبر والنفق والميت بن معدود التور أبو حنيفة أصحابه لقوله نعم والرفاء والدفع إليهم كما في قوله نعم وسبيل الله أراد الدفع إلى المجاهد كذا هنا ولا يمكن حمله على العبد لأنه يعق المفع على المعطي ويثبت له الولاء ومنع ثبوت الولاء عندنا على ما بانه وقال ابن عباس الحس الجبر ومالك وأحمد وأصحاب الرقاب أن بشرى عبد يبتد بعقهم لعليه نعم في الرقاب الرتبة إذا أطلقت انضمت إلى القن لقوله نعم فخرج رتبة وليس بمجيد لأن الرتبة تشمل المكاتب الفتن وإنما اختصت بالفن لأنه قرنها بالمحرر إذ عرفت هذا فإن كان ماله حاضرا أو قابضا صرف ثلثه الحاضر في مكان في ذلك البلد وصرف ثلثه الغائب في مكان في بلد المال وإن كان المال كله في البلد فإن جمع الجميع أعطوا واعقوا وإن لم يجمع فالمسئلين يعطوا بقدر حاجتهم مثل أن يكون كتابا واحدا على مائة وكذا في آخر على خمسين فإنه يعطى صاحب المائتين وسهمان صاحب خمسين سهم قال الشيخ والفرقة يعقون نفساني إن أعطوا واحد منهم أو قوم منهم دون قوم جاز لأنه قد فعل المأمور به بشرعا قال الشافعي إن أحب دفع إليهم على قدر ما علمهم من الديون فإن سوى بينهم أودع إلى من كثر دينه أقل جاز لوقوع الاسم وإن اقتصر على ثلثه من المكاتبين أجزأه فإن دفع إلى اثنين غير الثلث وكذا يعقون وجهان أحدهما الثلث والثاني أقل ما يخرج فعليه **مسئلة** إذا وصي يعق رتبة الجزاء الصغيرة والكبيرة الذكر والأنثى والصبي والمعتق المسلم والكافر إن قلنا يعق الكافر لنموه الاسم وبه قال الشافعي لو منعنا عتق الكافر لم يخرج إلا المسلم نوصلا إلى العمل بمقتضى الوصية وبعض الشافعية في المطلق وجهان أحدهما إجزاء المبيعة الكافرة والثاني المنع لأن المطلق الوصية محمول على ما قرره الشارع والعبد المطلق في الكفار مباح عتقا أو سلاسه ويصح عتق العبد الأجنبي وإن بشرى المحرم المكدر بخلصة من ماله ولو وصي يعق عبدا لا مال له سواء أجاز الورثة واعق أو عتقه في مرضه وأجاز الورثة ثم ظهر على الميت دين يستغفر قيمة العبد العبد ويبيع في الدين لأن حق الغراء مقدم على الوصية ولو كان الدين بقدر نصفه مع نصفه وعق الباقي ولو لم يكن هناك إجازة بيع نصفه وعق سدره ورث ثلثه ولو كان قد وصي بأن بشرى بماله عبدا ويعق فاشترى وأعتقه عنه ثم ظهر دين يستغفر ماله فإن كان العبد شريفاً يعق مال الميت كان البيع فاسداً والعق باطلاً لعق حق الغراء بالركزة واستقلاله من ماله إلى تركه فنع ذلك من النصرة قيمة قال الشيخ كل الرهن إذا اشترى بالمهرين شيئا فإن الشراء يكون باطلاً وإن كان الشراء في الدين وقد مال الميت فيه بيع الشراء لم يطل أن أدن الميت في الشراء والأشياء إذا اشترى لغرضه ما لا يقع له وقع لنفسه إذا عتقه نفقة عتقه ويكون عن الميت لأنه عتقه وهو ملكه غير أنه يملكه وليس له أن ينفذ الثمن من الركة بل يرضى في الدين ويكون الثمن على المشتري ولا يرجع به على أحد لأن البائع ما غرمه الموصي لا تركه له فيرجع إليها وبه قال الشافعي ويجعل أن يشاء الغراء ويضرب معهم في الركة بعد مودته لأن الدين لزمه لغرض الميت فيرجع به عليه تركه كارتش جنايته وقال أصحابنا أبي حنيفة

لو اعق جارية بعت الموت ويوصيها لم يرث الوارث لأن اللفظ يقتضي على أصالة الملكية واستصحابها وهو أحد قولي الشافعي لأن عتق الميت لا يبرئ وأصحهما عدمه لأنه يعق لأن الجنتين كعضو من الأم والعق لا يثبت في بعض الأعضاء دون بعض ولأن الأم تستبيع المحل كله بالبيع وهما ممنوعان مع أن الأول يشكل عليهما إذا اعق المحل لا يعق الأم عندهم ولو كان كعضو منها عتقت ولو استثنى المحل صرح بما قال هو حرة بعد مودة العتق منها أو دون جنبها صرح عندنا وللشافعية وجهان أحدهما الصحة لأنه يعرض الانفصال والاستثناء يجعله كالمفصل والاستثناء كاستثناء الأعضاء ولو خرج عتقها في الجوة لم يعق المحل عندنا للتعاقب وقال الشافعية أن المحل يعق أيضا وإن الاستثناء لا يوضح في البيع عندهم فكذلك هنا إلا أن البيع يبطل من أصله والعق ينفذ فيها للغلبة ولو كانت الأم لواحد والمحل لآخر فاعتق مالك الأم عتقت دون المحل لأن اختلاف الملك يمنع الاستدراج

مسئلة

فيما لو وصى بالجمع والعقن

يقع العقن عن الموصي لان الملك له وهو متصرف على ان اذا اوصى بملك نفسه من غيره باذنه وقع عنه خلافا لم يستحق في موضع انشاء الله تعالى **مسئلة** اذا اوصى بمثل صدق فان غير شخصاً ونصبه للوصية اعطته الناس لان نواب الموصي اعطاه فلم يملك ذلك غيره اذا لم يتبع منه كالموكيل في الجوه ولو امتنع اعطته الوارث وكذا لو اوصى بعقنه مطر ولم يصدق العقن الى احد فان الوارث بمنزلة اعطاه فان امتنع اجره احكام عليه لان حق وجب عليه فاجبر عليه كمن ينفذ الوصية بالعطاء فان اعطته الوارث الى اعطته احكام ويكون حر من حين الاعطاء لان نزع عقن ولا وله الموصي لان السبب هو لا يولد عنه ولهذا الزمهم اعطاه كرها **مسئلة** اذا اوصى بعقن وغيره فان ائتمن الثلث للجمع لخرج وان ضاق بده بالاول فالاول ويدخل الفضل على الاخر سواء العقن وغيره وعند العامة يدخل الفضل على الجميع بالنسبة لانهم فيها عقن وان كان ضمن احد واثبات احد بها بنفس الثلث بين جميع الوصايا بالعقن وغيره سواء على النسبة وبه قال ابن سبرين والشيخ ابو ثور والشافعي في احد القولين والثاني في تقديم العقن وبه قال في فضل من يثني سائر اهل الوصايا على قدر وصايتهم وبه قال شيخ ومروك وعطاء الخراساني وقادة والهر ومالك الثوري واسحق لان فيه حقاً لله ثم ولا دعي لان العقن اكلاً من الجعنة فخرج بخلاف غيره ولا نافي في سائر ائتمن من الراهن والمفسر هو هو القول الثاني للشافعي وفي رواية بن أبي عمير عن معاوية بن عمار في امرأة اوصت بملك عقن وصدر فزوج فلم يبلغ قال ابدا بالجمع فانه مفروض فان بقي منه شيء فاجعل في الصدقة طائفة وفي العقن طائفة وهو محمول على ما اذا كان الحج واجبة في الذمة **مسئلة** لو قال يخدم عبد فلان سنة ثم هو حر فان كان وصية صح فان قال الموصي له لا اخذ من اقبل الوصية وقال قد وهبت اخذ من لم يعقن في الحال وبه قال الشافعي لانه قصد ابتعا العقن بعد السنة فلم يصب قبله كالمورد الوصية وقال مالك ان وهب اخذ من لم يعقن في الحال وهو ممنوع ولو اوصى ان يشري له بثلث ماله وقابا ويعقن لم يجز صفة الى المكاتبين لان وصي بالشراء لا بالبيع اليهم فاذا ائتمن الثلث لثلثة لم يجز ان يشري اقل منها بخصم المسمى بالجمع ولو ائتمن اثنين وبعض ثالث قال الهادي في خبر اخبار ان ابن سبرين لا شأن وبينما وبينما البقية قال والثلث بخصم الاصول ويشهد لصحة الادلة ان يشري بالباقي جزء من عبد ثالث لا يكون قد امثل المأمور لان العبد يعقن ويشتري في باقي قيمته فيكون قد اعقنوا ثلثه **مسئلة** لو اوصى ان يشري عبد زيد بخمس مائة ويصق ففعلت شراؤه اما لا يمنع سببه من بيعه ويصدق له ذلك لكونه اولوية والفضل للثلث من الفضل فالعقن للورثة لان الوصية بعد العمل بها فبطل ولا يلزم شراء عبد اخر لان الوصية معين فلا يصح ان يشري الى غيره قال ابو حنيفة ولا بأس ببيع بجملة ان يشري غيره ويعقن لانه قدره على ان اوصى بالباقي للبر مائة ففعلت الوصى بابيها صنف في وجوه البر وانما كان كذا يخرج ذلك القدر من الوصية عن مال الورثة وقد تقدم في فيما اوصى به فصرف في البر فكذلك انما يصرف الى هذا النوع لانه اقرب الى الوصية لا سائر الوصية بالعقن الخاص مطلق العقن فلا يبطل بجملة احد من غيره واما ان اشترى باقل ائتمن ان يعطى الباقي للعبد لما روي في اخبارنا ان اوصى ان يعقن عنه رقية بثمن معلوم فلم يجز بذلك العتق ووجد باقل من ذلك يشري واعطى الباقي ثم اعقن وهو وان سماعه عن ائتمن قال سئل عن رجل اوصى ان يعقن عنه ثمة بثمان مائة درهم من ثلثة فاشترى ثمة باقل من ثمان مائة درهم وفضلت فضله فما روي قال يدفع الفضل الى الثمة من قبل ان يعقن ثم يعقن عن الميت ولو اوصى ان يشري عبداً بائناً بعض عنه فلم يجز من ثلثة اشترى عبد بجملة الثلث وقيل لا الشافعي لانها وصية يجب تنفيذها اذا ائتمنها الثلث فاذا لم يجمعه وجب تنفيذها فيما يجمعه كما لو اوصى بعقن بجملة الثلث ولما روي على نزع حصة عن الكاظم قال سئل عن رجل اوصى بثلثين ديناراً يعقن بها رجل من صحابنا فلم يوجد بذلك قال يشترى من الناس يعقن وقال ابو حنيفة تبطل الوصية لانه لم يشترى عبد بالثمن فلا يجوز للمأمو الشراء بدونه كالموكيل والفرق انه لو وكل في اعطاء عبد لم يملك اعطاء بعضه ولو اوصى باعطاء عبد لعقن منه بجملة الثلث **مسئلة** لو اوصى بشراء عبد واطلقه ببيع عبد فاطلق قال لا فربما يجوز لانها وصية في فعل سابق وقال بعض العامة الوصية باطله لان الوصية لا بد لها من متقن ولا مسحق فيها ولو وصى ببيع بشرط العقن صح الوصية اجماعاً والبيع كذا لان في البيع هنا اتفاقاً للعبد بالعقن فاذا لم يوجد من يشريه كذا بطلت الوصية لعقن بها ولو وصى ببيع رجل ببيعة بثمن معلوم بيع به لانه قصد ارفاهه بذلك عالياً وان لم يسم ثمنه ببيع ببيعة وتصح الوصية لكونه قصد ائتمن العبد ببيعة الى رجل فيعلم ان يعقن الغرض برفاق العبد بائناً الى من هو معروف باعطاء الرقاب بجملة ان يرد ارفاق المشتري يعقن يحصل له من العبد فان عتقه ببيعة لذلك الرجل اولى ان يشترى به بالثمن او ببيعة ان لم يعين الثمن بطلت الوصية **مسئلة** لو كان له عبدان اسم كل واحد سعد فقال سعد جرد موتي وله ما شاء درهم ولم يبيعه ارفع بينهما يعقن من خرج له الرقعة وبأخذ المائتين اذا خرجت من الثلث لا يصح فخرها حره حال اسدائها وقال بعض العامة يصح العقن لمن يقع عليه الرقعة وليس له من المائتين يفت لان الوصية بالمائتين وقت غير معين ولا يصح الوصية لالعين **مسئلة** لو قال احد عبيد حر ارفع بينهم ويخرج الحر بالرقعة وبه قال احمد لانه عقن شخصه واحداً من جملة معين فكان له اخرج به بالرقعة كما لو اعطاهما فلم يخرج من ثلثة الاحد ما ولما روي محمد بن مروان عن الشيخ ان اباحض مائة وثلاث مائة مائة فاعقن ثلثهم فافترعت بينهم واعطفت الثلث وقال ابو حنيفة والشافعي لم يعين احداً بما غير رقعة لانه عقن مستحق في معين وكان الثعبين الى المعقن كما العقن في الكفارة وكما لو قال لورثته اعقنوا عبيدا والفرق ان العقن في الكفارة لم يستحق احد انما السحق على المكفر التكفير واذا قال اعقنوا عبيدا فان لم يصفه الى عبيده ولا الى جماعة سواه فهو كالعقن في الكفارة وان قال اعقنوا احد عبيد ائتمن ان يقول باخر اجمعه بالقرعة كسئل اذا ائتمن ان يرجع فيه الى اخبار الورثة ثم افرق ان هذه المسئلة جعل الامر للورثة حيث لم يسم بالاعطاء فكانت اخبارهم وفي مسئلنا لم يجعل لهم من الامر شيئاً قال فلا يكون لهم خبره ولو اوصى بعقن جماعة من عبيده مفصلاً بدين بالاول فالاول وكان الفضل اخلا على الاخير ولو اوصى بغيره من عقن فلانا وفلاناً وفلاناً وفلاناً وفلاناً فافترست ثلثه فلم يبلغ ائتمن قيمه المالك الحقة الذين لم يعقنهم قال ينظر الى الذين سماهم ويبدأ بعقنهم فيقومون وينظر الى ثلثة فعقن بينهم اوليهم ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس فان عجز الثلث كان في الذي سمي اخراً لانه عقن بعد مبلغ الثلث ما لا يملك فلا يجوز له ذلك اذا عرفت هذا فلو قال فلان وفلان وفلان احذر ومعقنوا فلاناً فربما لا يثبتها اذا الكلام يتم باخره **مسئلة** اذا اوصى بعقن جارية على ان لا تزوج ثم ماتت فقالت لا تزوج وجب عنفها فاذا اعطفت فان تزوجت بعد ذلك لم يطل عنفها وبه قال الاوزاعي والشافعي وابو ثور وابن المنذر واصحاب الراي لان العقن او دفع لا يمكن وضعه ولو اوصى مولده بالف على ان لا تزوج او على ان تثبت مع ولده فقبلت ففعلت واخذت الا لالف ثم تزوجت وترك ولده فبها وجهان احدهما تبطل وصيتها لانه فاق شرط فقالت الوصية وفارقا العقن فانه لا يمكن وضعه والثاني لا تبطل وصيتها وهو قول اصحاب الراي لان وصيتها بائناً فلم تبطل بخلافه

کتاب الوصیہ

الشيخ

مجله دانش و صنعت

الوضوء بالمحج

[illegible]

کتاب الوصیۃ

عفو
ما لوفان خیر
شدت مالی

بہارِ نفاذ الحج

فی الوصیر المہند

[illegible]

هذه اعطى اليكم

الطريق

فلا استأمره

في بيان أحكام الوصايا المنفردة

وله ابن ابي ابيد فالوصية بجميع المال ان كان ايمان فالوصية بالنصف ان كان اثنان فله الثلث وليس بحمد صا لبقاء مال الميت على الوارث ولا جعل الوارث له نصيبا ولا ابن نصيبا وجعل نصيب الابن اصلا وحل عليه نصيب الوصي فلا تقطبل بتركه كالوفاة لفلان في هذه الدار مثل ما لفلان فانما ينفق شركها فيها ولا راد قول مالك الى تفسير الوصية والعلل بخلافها لا يرد لو كان له ايمان فوصى بمثل نصيب ابن كان للمال بينهم اقلانا وعند مالك يكون الوصي له النصف لكل ابن ربع وهذا بخلاف الوصية وكذا لو كان له ايمان اثنيون فوصى بمثل نصيبه ما اوصيه به كان نصيبه بالنصف قال مالك تكون وصية بالكل وليس بحمد لان الوصية بمثل نصيب الابن يقتضي ان يكون للابن نصيب الوصي له نصيبان يتساوى النصيبان فيخرج القسمة وكان الابن يأخذ بالجميع لو كان الوصية فاذا اراد الوصي له منزله فقد ثبت له الكل ايضا والمبلغ اذا عالى بمثل كان الزيد مثل الزيد عليه لانا بطل عند مالك انه يعتبر نصيب الوصي له نصيبه لو لم يكن صير عندنا يعتبر به الوصية فيقام فرضه الميراث ويوزع عليها مثل سهم الوصي بنصيبه **مسألة** ما اذا كان له ورثة متعده ووصى لزيد بمثل نصيب حدهم فان كانوا اربعة او بين كمالو كان له ثلثه بنين فوصى له بمثل نصيب حدهم فله مثل نصيب حدهم من ثلثه على الفرض فيكون له الربع وكذا لكل ابن من ثلثه فاضلوا كارب بن بنتهم اوصى له بمثل نصيب حدهم فان عتبه انصرف الوصية اليه ان اطلق كان له نصيب حدهم ميراثا و زاد على فرضهم وربعه قال مالك وابو حنيفة لا ينفقون وما زاد مشكوك فيه فلا يثبت مع الثلث قال مالك مع الفاضل ينظر الى عدده رؤسهم فيعطيهم ما من عددهم لانه لا يملك اعتبار نصيب الفاضلهم فاعتبر عدده رؤسهم وهو خلاف ما يقتضيه لفظ الوصي فان هذا ليس بصحيح بل هو شرطه لفظه انما اقتضى نصيب حدهم وتفاضلهم لا يمنع نصيب كل نصيب حدهم فصرفه الى الوصي له بقول الوصي له ان يقتضي صيته ذلك اولى من اخراج شيء لا يقتضيه قول الوصي صلا وقوله لفلان العمل بقوله الوصي غير صحيح فان لم يكن العمل كما قلناه ثم لو قلنا العمل به لما جاز ان يوجبه ما لرجع في مال حقه ما لم ير له ولو قال وصيت بمثل نصيب حدهم ميراثا كان كمالو اطلق وكان تأكيد ولو قال مثل نصيب اكثرهم ميراثا فله ذلك مضافا الى المسئلة **مسألة** لو اوصى له بمثل نصيب بنته ولا وارث له سواها فله النصف ان جاز وان لم يجز فله الثلث هو قول من يعتبر بالرد لانها اذا اخذ المال كله بالفرض الرد ولو كان له بنتان فله الثلث لان المال عند البنات من دون العصبه فيكون الوصي له كبنات اخرى لو كان له ثلث اخوات من ام واخوة من اب فوصى له بنصيب حدهم وشركا له نصيب اخ فلكون الفرض من عشرة لسفر للورد وسهم للوصي ولو كان له زوجة وبنت قال مالك نصيب بنتي فجاز للورد في فرضه للورد وهي ثمانية للزوجته سهم والبنات سبعة وبنت عليهم سبعة اخرى نصيب الفرض من خمسة عشر للزوجته سهم منها والبنات سبعة وكذا لو وصى له ولو كان له اربع زوجات فوصى بمثل نصيب احداهن كانت الفرض من ثلثه وثلثين للزوجات الا ان اربعة ولو وصى له سهم كل واحد من البنات فله الباقي للبنات لو كان له ابن وابنة وزوجات فله الثلث لو قال في هذه مثل نصيب اكثرهم فان من ستهن لان فرضه للورد اثنتان وثلثون نصيبا لهما ثمانية وعشرين للوصي له وقالت العامة لو كان له بنت ووصى بمثل نصيبها فالوصية بالثلث لان المسئلة من اثنين لو كان له ابنتان ووصى بمثل احداهما فالوصية بالربع لان المسئلة من ثلثة لو كان الوصية لكل واحد منهما سهم فزيد للوصي سهمان تبلغ اربعة ووصى بنصيبهما فالوصية بجميع المال لانها من ثلثة لهما سهمان من ثلثة فزيد على الثلثة سهمين تبلغ خمسة وهذا عند ما بطل لو اوصى بمثل نصيب ابن وله ثلثة بنين وثلث بنات فالفرض ثلثة لكل ابن سهمان وللوصي له سهمان نصيب حدهم عشر ولو اوصى بمثل نصيب بنته وله بنت ثلثة بنين فالوصية بالثلث لو كان له ابن وثلث بنات ابوان ووصى بمثل نصيب ابني فله الثلث من ثمانية وثلثين بدرى هذه الصورة العا **مسألة** لو اوصى له بمثل نصيب ابنته ومقدن لو كان موجودا صححت الوصية ونظر ما للوصي له مع وجوده فيكون له مع عدده فلو خلفت بنته ووصى بمثل نصيب ثلث لو كان له الربع ولو اوصى بمثل نصيب اربع لو كان فله الربع ولو اوصى بمثل نصيب خامس لو كان فله السدس على هذا الاصل ولو كان له ابن ووصى بمثل نصيب ابن ثلث لو كان فالوصية بالثلث قال بعض الشافعية هذه الوصية تضمن اقامة الوصي له مقام الابن المقتل فيكون الوصية لو كان له ابن واحدا بالنصف لو كان له اثنان بالثلث لو كان له ثلثة بالربع وهكذا وهل يغني بين حذف لفظه المثل فيقول بنصيب ابن ثلث لو كان وبين ان لا يحد القياس انزل على الوجهين بما اذا اضاف الى الوارث الموجود عند الوصية ويجعل الفرق بين الثلثين هنا وان لم يكن فرق لو اضاف الى الوارث الموجود فانه اذا اوصى بمثل نصيب فرع البير نصيبه لو كان ميراثا على سهمان فرضه ولو اوصى بنصيب فرع البير نصيبه لو كان من اصل سهمان الفرضه فعل هذا الوصي له ايمان نصيب ابن ثلث لو كان فالوصية بالثلث لو قال بمثل نصيب ابن ثلث لو كان فالربع ولو اوصى له ثلثة بنين بمثل نصيب بنت لو كانت فالوصية بالثلث ويجعل السبع لو اوصى بمثل نصيب بنته لو كان ولا ابن له فالوصية بالجميع ولو لم يقصد التقدير بطلت الوصية لانها متعلقة **مسألة** لو كان له ايمان ووصى لزيد بمثل نصيب ابن لو كان لم ير بمثل نصيب ابن خامس لو كان ففي استخراج احصائها طريقان ان نقول المسئلة من اثنين لو لم يكن وصية ومن اربعة لو كان اربعة عشر خسر لو كان وخسر فيها اثنان واربعة وخسر والاشان الاربعة متداخلة فخذ في الاثنين ونضرب اربعة في خمسة يبلغ عشرين ينقسم على الاثنين بواصية وعلى الاربعة لو كانوا الكل واحد فله الكل واحد اربعة فزيد بقدره على الفرضه فالفرضه تسعة وعشر ومن ثلثة خسر وعشر والباقي لابنهن **الثاني** ان نقول لو لم يكن الوصية بطلت لو كان له سهم من خمسة فيقسم الباقي على خمسة لو وصية عشر بمثل نصيب ابن خامس يخرج من القسمة اربعة اخماس هي نصيب كل ابن لو كانوا خمسة ويوزع على الخمسة لعشر اربعة اخماس يكون خمسة واربعة اخماس لزيد منها واحد لعشر اربعة اخماس للباقيين الاثنين فاذا بطلت اخماسا كان تسعة وعشرين ونقول لو لم يكن الوصية بطلت لو كان له سهم من ستة فيقسم الباقي على اربعة لو وصية زيد بمثل نصيب ابن رابع ويخرج من القسمة واحد واربع وذلك نصيب كل ابن لو كانوا اربعة فزيد على الستة لزيد واحد وربع يكون سبعة وربع العشر منها واحد لزيد واحد وربع واذا بطلت اربعة كانت تسعة وعشرين ولو كان له ايمان ولو اوصى لزيد بمثل نصيب ابن ثلث لو كان ولم ير بمثل نصيب ابن رابع لو كان فعلى الطريق الاول المسئلة من اثنين وثلث لو كانوا ثلثة ومن اربعة لو كانوا اربعة ليقطع الاثنين لدخولها في الاربعة ونضرب ثلثة في اربعة نصيب اثني عشر ينقسم على الاثنين وعلى ثلثة لكل واحد واربع اربعة لكل واحد ثلثة فزيد على اثني عشر يكون تسعة عشر لزيد اربعة وثلثة والباقي لابنهن وعلى الثاني لو لم يكن الوصية بطلت لو كان له سهم من اربعة فيقسم الباقي على اربعة لو وصية لزيد اربعة عشر يخرج من القسمة ثلثة اربع هي نصيب كل واحد لو كانوا اربعة فزيد ثلثة اربع على الاربعة لزيد

ويطرح من الثلثة

الوصية

فتح القصة فاذا بطلت ارباعا كانت ثلثة عشر ونقول لو لم يكن الا وصية غير ذلك كان لهم من خمسة فيقسم الباقي على ثلثة الوصية الاخرى يخرج من القصة واحد
وذلك نصيب كل واحد لو كانوا ثلثة فترد واحد وثلثا على خمسة لزيد تبلغ ستة ثلثا ومنها نصيب القصة اذا بطلت ارباعا كانت ثلثة عشر مسئلة لو
كان لاربعة واربعين بمثل نصيب واحد ما لم يرد بمثل نصيب الثاني فان اجاز الوصيتين قسم المال بينهما ارباعا وان رد الوصيتين بطل الوصية الثانية ويجعل
عندنا نصيب الوصية الشريكة عدم الاجازة دون الترتيب وهذا الوصيتان الى الثلث فكان الثلث بينهما بالسوية ولو اجازوا احدهما ورد الاخرى
فانقص الثلث باخذ كل واحد منهما سدس المال مستحقا فواخذ الذي اجيز له مع ذلك نصف سدس ارباعا من اجاز الوصية بالاجاز الوصية
وبالاجاز الاخرى بالورد ما وقع من اربعة وعشرين سنة ولا اربعة ولكل ابن سبعة وهو بعض الشافعية الذي اجاز له يضم سدسه الى مال الاثنين و
بضمونه ثلثا والذي رد وصية باخذ السدس وقع من ثمانية عشر ولو اجاز احد الولدين لاحد هاتين الاخرين والى الوصيتين في الاول وهو
الشافعية المسئلة من اربعة وعشرين لم يجر له اربعة والى الذي اجيز له يسحق اربعة بغير اجازة ومع الاجازة سنة فباخذ اربعة وسهما من اجاز له فيحصل
له حصة وللحبة سبعة والرد ثمانية وعلى قول بعض الشافعية الفريضة من ثمانية عشر للموصي لها سنة باصل الوصية لكل واحد ثلثة يبقى لكل ابن ستة
المخير مما في يد ثلثة ارباع سهم الى من اجاز له لانها لو اجازها كان لكل واحد منهم اربعة ونصف فاذا اجاز احدها اعطاه نصف ما بقي وهو سهم الاربعين
لاربعة الاربعين والمخير خمسة وربع ولا اربعة سنة للموصي الاخر ثلثة مسئلة لو وصي له بمثل نصيب من لا نصيب له بطلت الوصية مثل ان يوصي بمثل
نصيب ابنه وهو غير وارث لكونه كافرا او ثلثا او رقيقا او وصي بمثل نصيب اخيه وهو محجوب عن ميراثه فلا شيء للموصي لانه لا نصيب له اضافة لثلث ابيه
لو وصي لواحد بثلث ماله والاخر بربعة لاخر بربعة لاخر بمثل وصية احدهم فهو وصية باخرين قبله على كل الميراث لانه الميراث ولو وصي لرجل بثلث والاخر
بستة والاخر بربعة لاخر بمثل وصية احدهم فله اربعة لا الميراث ولو قال فلان شريككم فله خمس الكل واحدهم ولو وصي لاهل بيتهم بثلث ما لم يرد
لاخر بثلث ثم قال فلان شريككم فله خمس الكل واحدهم ولو وصي لاهل بيتهم بثلث ما لم يرد لاخر بثلث ثم قال فلان شريككم فله خمس الكل واحدهم ولو وصي لاهل بيتهم بثلث ما لم يرد
بجملته الاولين فانهم كانوا اشركون ويجعل ان يكون له الربع في جميع مسئلة لو خلف ثلثة بنين وارصى لثلثة بنات نصيباتهم فاما المال بينهم على سنة
مع اجازة جميع الورثة ولورد وافرن ثلثة للموصي لهم بالثلث ثلثة والباقي بين البنين على ثلثة ولو اجازوا الواحد فوردوا على اثنين فلهما وثلثة وثلثة
الذي ان كانا في حالة الرد عليهم وفي المجاز له وجهان احدهما السدس الذي كان له في حالة الاجازة وهو قول ابو يوسف يخرج من الشافعية فاخذ السدس
والثلاثين من مخيرهما وهو ثمانية عشر يبقى اربعة عشر بين البنين بقرب عده في ثمانية عشر يكون اربعة وعشرين للمجاز له السدس ثلثة ولكل واحد من صاحبيه
سنة ولكل ابن اربعة عشر الثاني ان يضم المجاز له الى البنين ويقسم الباقي بعد الثلثين عليهم وهم اربعة بنات عليهم بقرب اربعة في ثلثة يكون ثلثين فان اجاز
الورثة بعد ذلك للاخرين اتوا لكل واحد منهم تمام المال فيصير المال بينهم اسداسا على الاول وعلى الاخر يضمنون ما حصل لهم وهو اربعة عشر من مسئلة
ملحصلها وهو ثمانية وعشرون بينهم على حصة ولا يصح بقرب خمسة في ستة وثلثين يكون مائة وثمانين فيصير ارباعا واحدا للبنين لم يرد الاخران
عليهم فليجز السدس وهو ثلثة من ثمانية والذين لم يجزوا اربعة اشاع وهي ثمانية تبقى سبعة بين الموصي لهم على ثلثة نصيبها في ثمانية عشر تكون اربعة وعشرين
ولو اجازوا واحد واحد في اليرث ثلث ما في يد من الفضل وهو ثلثة سهم من ثمانية عشر فاضربها في ثلثة فيصير اربعة وعشرين **البحث السادس**
في الوصية بالضعف الجزء والنصيب مسئلة لو وصي له بضعف ابنه فله الموصي له مثله وبه قال الشافعية عمل بالتعارف في اللغة قال الله تعالى
لا تتركوا ضعفكم وضعفكم الممان قال نعم فاولئك لهم جزاء الضعف قال نعم وما اتيتكم من نكوة تردون وجعل الله فاولئك هم المضعفون وقال ابو
القاسم بن سلام الضعف المثل قال الله تعالى بضعفها العذاب ضعفين اي مثلين وقال نعم فانت كلها ضعفين اي مثلين واذا كان الضعف مائلا
فالواحد مثلين والآخر مثلين لاننا نرى من شاع من مائة وعشرين فيقول ان اعطيني درهما فلك مثله اي ضعفه وقال ابو عبيد بن جراح
المثني ضعف الشيء مثله وضعفاء مثله وثلثة ضعفاء اربعة مثاله مسئلة لو وصي له بضعف ابنه فله ثلثة مثاله وان وصي بثلثة ضعفاء فله اربعة
امثاله وعلى هذا كلما زاد ضعفا زاد من وربع قال الشافعية لما تقدم من قول ابو عبيد وقال ابو ثور ضعفاء اربعة مثاله وثلثة ضعفاء ستة مثاله لانه قد ثبت ان
ضعف الشيء مثله فثلثة مثله مائة كسار والاشياء اربعة مثاله ضعفاء اربعة مثاله وثلثة ضعفاء ستة مثاله لانه قد ثبت ان
في سنة مثله غير هاتين ولا خلاف بين المفسرين ان قوله بضعفها العذاب ضعفين ان المراد به مرتين بدليل قوله تعالى بضعفها العذاب مرتين يستعمل
ان يجعل اجرها على العمل الصالح مرتين وعذابها على الفاحشة ثلث مرات والمثني والضعف عبارة عن الشيء مثله فلو وصي بضعف نصيب بثلثة وارث
سواء في وصية بالتشهير فلو قال ضعف نصيب احد الاولاد واحد ورث اعطى مثل نصيب قلم نصيبا فان كانوا ثلثة منير بثلث المال على خمسة لكل
ابن سهم وللو وصي له سهمان ولو وصي لزيد بمائة ولم يرضعها ففي وصية بمانين وضعفها الشيء فمخر ذلك الشيء مثله على ما تقدم فلو وصي بضعفي
نصيب ابنه واحد فالوصية ثلثة ارباع المال ولو وصي بضعف نصيب احد بنين الثلثة قسم المال على ستة لكل واحد سهم وللو وصي له ثلثة وعندنا في حنفية
اذا وصي بضعف الشيء اعطى مثله اربع مرات وهو منسحب ماله والاول الجود لان المراد من الضعفين اربعة ضعف مرة بعد مرة ولا اللفظ محتمل فيجعل
عليه لانه الميراث ولو قال ضعف ضعفة فهو ثلثة مثاله مسئلة لو وصي له بثلثة مثاله فله ثلثة اربعة مثاله وثلثة ضعفاء ستة مثاله لانه قد ثبت ان
ويقول بغيرهم باقل ما يتناول وقوع هذه الالفاظ على ذلك قال الشافعية لو قال اعطوه جزءا او شيئا او مائة او اكثر فذلك قد بينا فيما تقدم ما يجعل عليه
ابو حنيفة واحد فافق الشافعية الجزء والنصيب الخط والقسط وقال ابو حنيفة اعطوه كثير او عظيم بالم يقبل التفسير باقل ما يتناول في لفظ السهم عند رواية
اظهرها ان الموصي له اقل الاير من نصيب قل الورثة نصيبا ومن سدس ماله والثانية لانه اكثر الامرين من السدس ونصيب قلم اذا عرفت هذا فلو
الورثة له قدر من المال جمع اليهم وان قل فان ادعى الموصي ان الورثة قد قدم قول الوارث مع اليقين على انه لا يعلم ان الموصي زاد الزيادة فلا
بعض الشافعية لا يحلف على ذلك بل على انه لا يعلم استحقاق الزيادة وسلم ان الوارث يجمع ومات فجري مثل هذا النزاع بين المقر له وبين الورثة يحلف الوارث

احدهما

في بيان حكم الوصية بأكثر من الثلث

على الورثة في مرق باتن الأفرار أخبار الوصية إنشاء ولا جنة فيمن الوصى قد يجز الوارث بما اراد ما قبل الانشاء وبعد فاحتمال اطلاع الوارث فانما الوصية
مسألة لو قال أعطوه ثلث مالي الاشياء قبل الوارث تفسير الوصى به وتنزله على اقل ما يتناول حمل الاستثناء على مال كثير لا يثبت في وقال بعض
 المشافعة هذه وصية بنصف الثلث ليكون المستحق دون النصف فعلى الوارث ان يعطيه السدس من يريد ما شاء قال كذلك لو قال أعطوه ثلث مالي
 الاقل لا يثبت في وقال العطوة الثلث لاكثر اجاز ان يعطيه الوارث اقل من النصف المشهور ما تقدم **مسألة** ولو قال أعطوه من احدى عشرة على
 ثمانية لا يثبت في ولو اراد الحساب على خمسة وخمسين من احدى عشرة على ثمانية لا يثبت في ولو قال أعطوه من احدى عشرة على ثمانية لا يثبت في
 لهط ما يقضيه الضرب لو قال أعطوه اكثر من مالي الوصية بما يزيد على النصف لو قال أعطوه اكثر من مالي الوصية بما يزيد على ثلث ارباع ماله
 ولو قال اكثر من مالي مثله فهو وصية بالجميع ولو قال أعطوه معظم الاغنياء عامة فهو وصية بما يزيد على النصف لو أعطوه دراهم او فانبر على اقل الجمع وهو ثلثه
 ويعطى من غالب نفق البلدة فان لم يكن غالب تجز الوارث ولو قال كذا رهها وكذا فكم في الأفرار ولو قال أعطوه مائة درهما والعاود رهها لم يتبعين
 المائة ولا لغير درهم **مسألة** اذا وصى بحصة من ماله معين وله ورثة نسبت جزء الوصية الى ما بقي من المال الذي يخرج الوصية وتزول مثل
 نسبة على مسألة الورثة فان بلغ حصته الثلثان وان كان فيه كسر يربى فيخرج الكسر فابلق حصته القسمة منه ولو وصى بثلث ماله وخلف ابنتان
 وبنتين مسألة الوصية من ثلثه ومسألة الورثة من ستة وثلثه جزء الوصية وهو واحد الى ما بقي من مخرجها وهو الثلث مثل النصف كان الباقي
 بعد اخراج الواحد اثنان والواحد مثل نصفه **مسألة** الورثة وهي من ستة مثل نصفها تصير لثلاثة ويعطى للموصى له الثلث لا يربى في ستة تصير
 على الورثة ثلث طريق آخر تنظر الباقي مسألة الورثة فان تبانضا ضربت مسألة الورثة في مخرج الوصية وان توافقا ضربت في مسألة الورثة
 في مخرج الوصية ياخذ مضر وبانضا ضربت في مخرج الوصية ومن لم يثنى من مسألة الورثة اخذ مضر وبانضا بقي من مخرج الوصية بعد اخراج جزء الوصية
 ان كان الباقي مع مسألة الورثة متباينين وان توافقا ففي الباقي فلو خلف ثلث بنين وادى بثلث ماله فمسألة الورثة من ثلثه ومخرج الوصية
 ثلثه والباقي بعد جزء الوصية اثنان ثلثها ضربت لثلاثة فيخرج الوصية تبلغ تسعة كان للموصى له سهم فياخذ مضر وبان في الثلث المضر وبان في مخرج الوصية
 وكان لكل ابن سهم من خمسة الورثة ياخذ مضر وبان في الباقي من مخرج الوصية بعد اخراج جزء الوصية وهو اثنان وعلى الاول نقول جزء الوصية نصف
 الباقي من مخرجها فزيد على خمسة الورثة نصفها يكون اربعة ونصفها تبسطها انصافا تبلغ تسعة ولو خلف ابوين وخمس بنات وادى بحصته ماله الفرضية
 لثلاثين والوصية تصير من خمسة ضربت في الباقي بعد اخراج جزء الوصية وهو اربعة في ثلثين وكان لكل واحد من الابوين من الفرضية خمسة فاحد مضر وبان
 في نصفه اربعة يكون عشرة وعلى الاول جزء المخرج مثل ربع الباقي فزيد على الثلثين ربعها وهي سبعة ونصف تبسطها انصافا فيكون خمسة وسبعين ولو خلف
 ابوين وادى من ماله لرجل واحد من الفرضية من ثلثه ومخرج الجزئين اربعون ويخرج حصتها ثمانية وثلاثين في سبعة وعشرين تقسم على ثلثه ولو خلف
 ثلث بنين وادى ربع ماله لرجل واحد من الفرضية من ثلثه ومخرج الجزئين اربعة عشر ويخرج الوصيتين اثنان عشر ويجمع الجزئين اربعة عشر ثمانية لا يثبت في مخرج
 الثاني لا توافق ضربت لثلاثة في ثلثي عشر تبلغ ستة وثلثين منها تقسم وعلى الاول نقول ما خرج منها تقسم وعلى الاول نقول ما خرج من الوصيتين نصفها
 من مخرجها فزيد على مسألة الورثة نصفها يبلغ اربعة ونصفها تبسطها انصافا تكون تسعة لكن نصيب الموصى لها من مخرج الوصيتين اربعة ونصفها من التسعة
 ثلثة لا تقسم على اربعة ولا وفق ضربت اربعة في تسعة تبلغ ستة وثلثين ولو كان البنون ستة والوصيان اثنان فاعطى الثاني الباقي وهو ثمانية لا يثبت في ستة
 ولكن يتوافقان بالنصف فحضر نصف الثلثة اثنى عشر تبلغ ستة وثلثين والطريق الاول كما سبق **مسألة** لو وصى بأكثر من الثلث فان اجاز الوارث
 نفذت وان ردت وان كان الوصية لشخص واحد من الثلث وان كانت الجماعة يشتركون فيها ما تجز كالنصف ويخرج من النصف الربع فالاعتبار باجاءة الوارث
 ورواه فان اجازوا نفذ الجميع ان ردا داخل النقص على الاجرة عندنا وقال العامة على الجميع والوجه عندنا انه لو فرض على الشريك عدم التقديم بجزء السبعة اللفظ
 فكذلك لو وصى لواحد بجزء ولاخر بجزء فان اجاز الوارث دفع الى كل واحد منهم ما سمي له وقسم الباقي بين الورثة على ما تقدم وان لم يزد على الثلث فقس
 الثلث بينهم على نسبتهم انصافا ثم يتقدم بالاجاز ان نص على الشريك عدم التقديم الى التقديم لفظا ولا فرق بين ان يزيد احد الجزئين وحده على الثلث كما
 والثلث ولا يزيد واحد منهما كالثلث والربع ومير قال الشافعي قال ابو حنيفة ان لم يفرق في الاجزاء ما يزيد على الثلث بغيره هكذا على النفاذ وان كان فيها ما يزيد
 وحده على الثلث فلا تقسم الزيادة في القسمة عند الراد حق الوارث ولو وصى لواحد بالنصف والاخر بالنصف لثلاثة ورثة فقس الثلث بينهما بالسوية وليس يجب
 لا لو وصى بجزءين مختلفين لشخصين فان اردت القسمة الى الثلث وعى تفاوت الجزئين لا يزيد احد منهما على الثلث فلو خلف ابوين وابنتين وادى لهما
 بنصف ماله لآخر بالثلث واجاز الوصيتين فرضية الورثة من ستة وكذا يخرج الوصيتين الباقي بعد اخراج الوصيتين واحد فعلى الاول جزء الوصية
 خمسة مثال الباقي مخرجها فزيد على الفرضية خمسة مثالها تبلغ ستة وثلثين وعلى الثاني ضربت الستة في مسألة الورثة تصير ستة وثلثين ولو ردد الوارث
 الى الثلث فقس الثلث بينهما على خمسة لان نصيبهما يتقدم بالاجازة خمسة من ستة وله طريقان احدهما ان تنظر الى ما زاد من حصة الوصايا على الثلث وينقص
 بثلث القسمة عن نصيب كل واحد من الموصى لهم ونسبة ما زاد في هذه الصورة ثلثة اجاس لان مجموع الوصية خمسة من ستة لكن مخرج الوصية لا خمس له
 ونصيب كل واحد منها الاخر له فتضرب مخرج الخمسة ستة يكون ثلثين منها خمسة عشر للموصى له بالنصف عشرة للموصى له بالثلث بقص من كل واحد من النصيبين
 ثلثة اجاسه يبقى الاول ستة والثاني اربعة يبقى عشرة للورثة وهذه الانصاف متوافقة بالنصف فتردها الى انصافها وتقس من خمسة عشر انما اذا قسمة الثلث بينهما
 اجاسا فالسنة التي هي مخرج الوصيتين لا ينقسم ثلثها اجاسا فطلب ما لا يثلثة خمس فتضرب مخرج الثلث في خمس يكون خمسة عشر يدفع ثلثها اليها ثلثة
 الى الموصى له بالنصف اثنان الى الاخر يبقى عشرة للورثة لا تصير على ستة لكن يتوافقان بالنصف فتضرب نصف الستة فاحصت منه الوصيان وهو خمسة
 عشر يكون خمسة واربعين **مسألة** لو استغنى الموصى بالمال الباقي فان اجاز الوارث قسم المال بين ارباب الوصايا وان ردت القسمة بينهم على نسبة انصافا
 يتقدم بالاجازة على تقدير ارادة الشريك ولو ردت الوصايا على المال كما لو وصى لواحد بجميع ماله والاخر بثلث ماله قصد الشريك وعدم التقديم عال المسألة

مستعمل في الوصية

الوصية المستعملة

ينبغي ان اربعة لصاحب جميع ثلثة ولاخر واحد من قسم الثلث على اربعة ايضا ويكون قسم الوصية من اثني عشر به قال الشافعي قال ابو حنيفة يرد و
 قسم الثلث بينهما بالبوتة وان اجازوا فغيره وايات منها ان صاحب جميع يفر بغير دعوى الثلثين فيسلم له الثلثان وبتر احان معاني الثلث فبشر كان فيه فكونه
 لصاحب جميع خمسة سداس للاخر سدس من هذا عندنا في الدعوى فمقتضى ان الوصية لهما ومنها ان الوصية بالثلث لازمة فيستويان فيرد الموصي له بالجميع خبر
 نصف المال لا يمتنع فيه شيء من المال سدس يتنازعان فيه فيكون بينهما فيحصل الاول ثلثة رابع وللآخر ربع ولو وصى لواحد بنصف مال الاخر بالثلث
 والاخر بالربع فان اجاز الوارث قسم المال بينهم على ثلثة عشر سها وان ردوا قسم الثلث على ثلثة عشر به قال الشافعي قال ابو حنيفة ان اجازوا سلم لصاحب النصف
 السدس الذي يفضل به على صاحب الثلث ثم كل واحد من صاحب النصف صاحب الثلث يفضل على صاحب الربع بنصف سدس فما فضل كل واحد منهما نصف
 سدس لئلا يتم بقسم الباقي ثلثا وان ردوا الموصي له اكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث ويقسم الثلث بينهم على اربعة عشر سها لصاحب النصف ثلثة وثلثا
 لصاحب الثلث لصاحب الربع ثلثة **مسئلة** لو وصى لثلاث بنات بعد فتمت مائة والاخر بغير قيمتها الثلث بغير مائة وثلث مائة ثمان مائة
 اوصى بثلثة مائة فان لم تجز الوارث فالزيادة على الثلث مثل جميع الوصايا فكل وصية الى نصفها وبغير كل واحد منهم بنصف مائة ان نص على الثلث بغير
 عدم التقديم ولو وصى لثلاث بنات بثلثة مائة عشر مائة لم تجز الوارث فصد الثلث بغير قيمتها العشر بينهم على خمسة لكل من زيد
 وبكر ثمانية والدار بغير ثلثهم لو اجازوا كان الثلثة والعشرين بينهم على خمسة سها ولو قد موأخدا على بكر كان لزيد ثمانية وبكر سبعة والدار خمسة لانه قد
 على بكر فتمت له الثلثة لو كان باخذها مع جازة الوصايا او لم يخلها النقص على بكر ولو قال قد موأخدا عليها مائة لخمسة دخل النقص عليها بالبوتة فيكون لكل
 واحد سبعة ونصف **مسئلة** لو وصى لرجل بجزء مقداره والاخر بثلث نصيب ارثا احتل وجزء اعطاه الجزاء لصاحبة فتمت الباقي بين الوارث والموصي لكانه
 ذلك الى الوارث ان اجازوا وان ردوا قسم الثلث بين الوصيتين على حب ما كان لهما قبل الاجازة والثلثان بين الوارث والثاني اعطى لصاحب النصيب
 نصيب الوارث كان لا وصية سوا فكل وصي بثلث مائة لرجل والاخر بثلث نصيب احد بناتيه فتمت الثلثة فعلى الاول الموصي له بالثلث الثلث ما بقي بين البنين و
 والموصي على اربعة ونص من ستة لصاحب الثلث سها وللآخر سها فان ردوا فالثلث بين الوصيتين على ثلثة الثلثان بين البنين على ثلثة ونص من ستة
 وعلى الاخر صاحب الثلث الثلث للاخر الربع ان اجزها وان رد عليها فتمت الثلث بينهما على سبعة والثلثان للورثة نص من ثلثة وستين ولو زاد الجز
 على الثلث مثل ان وصى لرجل بالنصف والاخر بثلث نصيب احد بناتيه فتمت الثلثة لو كان يجهل لصاحب النصيب نصيب من الثلثين وهو ربعها لان
 الثلثين حق الوارث لا يؤخذ منها شيء الا باجازتهم ورضاها فيكون صاحب النصيب كواحد منهم فلا ينقص من السدس شيئا الا باجازته فعلى الاول لصاحب
 الجز النصف النصف الباقي بين الاخر والاخر البنين على اربعة ونص من ثمانية ان اجازوا وان ردوا قسم الثلث بين الوصيتين على خمسة والثلثين بين البنات
 على ثلثة ونص من خمسة واربعين وعلى الثاني لصاحب النصف النصف للاخر الربع وبقي الربع بين البنين نص من اثني عشر وان ردوا فالثلث بين الوصيتين
 على ثلثة نص من ستة وعلى الثالث لصاحب النصف النصف للاخر السدس بقي الثلث بين البنين على ثلثة ونص من ثمانية عشر وان ردوا فالثلث بين
 الوصيتين على اربعة نص من ستة وثلثين فان وصى لصاحب الجز بالثلثين فعلى الوجه الاول لصاحب النصيب مع الثلث سها من اثني عشر ان اجازوا وان
 ردوا قسم الثلث بين الوصيتين على ثلثة وعلى الوجه الثاني يكون للربع في حال الاجازة وفي حال الرد يكون الثلث بين الوصيتين على خمسة ولو وصى
 لرجل بجميع ماله والاخر بثلث نصيب احد بناتيه فتمت الثلثة فعلى الاول لا يصح للموصي له الاخير شيء في اجازة ولا رد وعلى الوجه الثاني يقسم الوصية المال بينهما على
 في الاجازة والثلث على خمسة في الرد وعلى الثالث يقسمان المال على سبعة في الاجازة والثلث على سبعة في الرد **مسئلة** لو خلف سبعة ووصى لرجل بما
 والاخر بثلث فكل واحد منهما مائة لانه الثلث فان رد الاول صحته فثلثا في مائة ووصى للاول بمائة وللآخر بثلث فثلثا في مائة سوارد الاول
 وصيته او اجازها وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة ان رد الاول فثلثا في المائتان في المثلثين معا وليس يجزى لان المائتين ليست باقية الثلث ولا تمامه
 فلا يتعلق وصيته الثاني بها كما لو قبل ولو وصى لثلاث بنات بثلثة مائة فتمت الثلثة فلا شيء للثاني وعلى قول ابو حنيفة له الثلث كذا **مسئلة** لو وصى
 لرجل بثلث ماله والاخر بمائة وثلثا بتمام الثلث على المائة ولم يرد الثلث على مائة بطلت وصيته التمام ولو زاد على المائة فاجاز الوارث فبطلت الوصية
 على ما وصى لهم وان ردوا فصد الثلث بثلثا فتمت الثلثة لان الوصية لان الوصية لا رجعت الى نصفها فيرد النقص على كل واحد بقدر ما
 في الوصية واحتل ان لا شيء لصاحب التمام حتى يكمل المائة لصاحبها ثم يكون الثلث بين الوصيتين الاخرين نصفين ويزاحم صاحب المائة لصاحب التمام
 ولا يعطيه شيئا لانها لا يستحق بعد تمام المائة لصاحبها وما تمت لم يجز ان يزاحم به لا يعطيه **مسئلة** لو وصى لثلاث بنات من مائة خذ ثلثا من مائة
 الباقي على الوارث كما تقدم ولو لم يجز واقعت الثلث بين الاوصياء على قدر سهامهم في حال الاجازة وقسمت الثلثين على الوارث ولا فرق بين ان يكون
 الموصي لهم من تجاوز وصيته الثلث ولا وبه قال عامة المجتهدين كالحسن النخعي مالك وابن ابي ليلى والثوري والشافعي واسحق واحمد وابو يوسف ومحمد قال ابو
 حنيفة ابو ثور وابن منذر لا يضرب الموصي له في حال الرد اكثر من الثلث لانما جاز الثلث باطل فكيف يضرب به وليس يجزى لانه قاتنه فاضل بينهما في الوارث
 فلا تجوز التسوية كالوصي بثلث ربع او مائة ومائتين ومائة ربع وهذا يبطل قولهم ولا يما وصية صحيحة ضاقت عنها الثلث ففقس بينهم على قدر
 الوصايا كالثلث الربع فلوا وصى لزيد بنصف ماله ولغيره ربع فللموصي لهما ثلثة رابع المال ان اجاز الوارث والربع للورثة وان ردوا فالثلث بين الوصيتين
 على ثلثة ونص من ستة **مسئلة** ما يبرها من ثلثة ولو اجازوا لاحد هادون صاحب ضربت مسئلة الرد في مسئلة الاجازة واعطيت المجازة له سهم من مسئلة الرد
 مضروبا في مسئلة الاجازة وان اجاز بعض الورثة لهما ورد بعض عليها اعطيت الجزير سهم من مسئلة الاجازة مضروبا في مسئلة الرد ومن لم يجز سهم من مسئلة
 الرد مضروبا في مسئلة الاجازة وقسمت الباقي بين الوصيتين على ثلثة ولو اتي بثلثة مسئلتان ضربت وفق احدتهما في الاخرى ان دخلت احد المسئلتين
 في الاخرى جبرائلا اكثرها ولو وصى بثلثة مائة ونصفه وثلثة فلما بينهم على ثلثة الاجازة والثلث على تسعة مائة وقال ابو حنيفة صاحب الثلثين يفضل
 سدس فياخذ وهو صاحب النصف يفضلان صاحب الثلث سدس فياخذانه بينهما نصفين ويقسمون الباقي ثلثا ونص من ستة وثلثين

على اربعة عشر وعلى الوجه
 الثاني يكون الثلث بين
 الوصيتين وفي الرد
 الثلث بين الوصيتين

الاول

فالمثل

[illegible]

من ماسا منفرد

المؤتمر

[illegible][illegible]

على الوارث وان قلنا المعتبر في تفاوت فريجهما ان احدهما الاجرة لما ملك الرقبة كالوصية لعبد المساجر وظهر ما استدلوا على بهما الا انها بدل ملكه وبخالف الاجارة لان
الاجارة تنفع في تلك المدة فتعود النافع الى مالك مال الرقبة فكم لو ادعى بئر لبيته ان خرج على خلاف وتي حجة بغير جميع قيمة البستان من الثلث في حصة ما بين
بينما فريجهما من بئر وسلو بستان فان جعله الثلث فذلك والا فلو وصى له في الثلث الذي يجعله الباقي للوارث **مسألة** لو وصى لرجل بدنه كل شهر من
دارا وكسب عبده وجعله بعد الوارث لولده فمات الوارث والكلب عشرة مثلاً فاعطى هذا الوصية من الثلث كاعطى الوصية بالنافع مدة معلومة
بقا بعض النافع لمالك الرقبة فيكون الظاهر ان المعتبر في التفاوت بين القيمتين ثم ننظر ان خرجت الوصية من الثلث قال بعضهم ليس للوارث ان يبيعوا
بعض الدار بدعوا ما يحصل منه دينار لان الاجرة تتفاوت فقد ترجع وتعود الى دينار او اكثر فيكون الجميع للموصي له وهذا اذا ارادوا بيع بعضها على ان يكون
الغلة للثلاث ما بيع مجرد الرقبة فعلى ما سبق من الخلاف في بيع الوارث للموصي بمنفعة وان لم يخرج من الثلث فزاد على الثلث من الرقبة والغلة للوارث فيصرف
في كيفة شاء وان كانت الوصية بعشر الغلة كل سنة فالنفع الا عشار الباقية تخلص للوارث يتصرف فيه كيف شاء والفرق ظاهر **مسألة** لو وصى
لاثنين بدار كل سنة صحت الوصية لان الجهالة لا تقتضي بطلان الوصية كما تمنع صحها وهو احد قول الشافعية لان الوصية بالنافع لا الى غاية صحتها فكذا هنا
والاظهر عندهم الصحة في السنة لا في كل سنة وبطلان فيما بعد مما لا يعرف قد للموصي به حق يخرج من الثلث وهو ممنوع فاما ما ذهب اليه من ان الثلث ينفق للموت فيسلم
اليه كل سنة دينار حتى يستوفى هذا الثلث اذا ثبت هذا فان لم يكن هناك وصية اخرى تصرف الوارث في المال الا طاعة واما الثلث الباقي فيجوز ان ينفق
لاجل الوصية وقد ثبت استحقاق الوارث بقبول الوصية الى ان يظهر الميراث لا استحقاق وهو احد قول الشافعية والثاني ان للموتى تصرفا بعد اخراج الدار
الواحدة فالا فذلك استحقاق للموصي في المستقبل وعلى ما قلناه بالتوقف ان بقي الموصي الى ان استوعب الدار بالثلث فلا يجزى ان مات وان مات فالا فذلك
استحقاق بغير الثلث الى الوارث لانها كالوصية بالدار بلا نهاية فوجب ان ينقل الحق الى الوارث بغيره وهو احد قول الشافعية والثاني ان بغير الثلث يعلم الوارث
الموصي فان كان هناك وصايا غيرها قال بعض الشافعية بغير الثلث بعد الدار الواحد على ان ياتي بالوقف اذا انقضت سنة اخرى استوفى منهم بدنه او بعد
ما يقضيه التيسير وقال بعضهم هذا ظاهر ان كانت الوصية مقيدة بحياة الموصي له اما اذا لم تقيد فمقتضى ان ينفق ما ورثه من ماله في كل سنة **مسألة**
لو وصى بخدمة عبده او بمتاع دائره فان كانت مقيدة بمدة معلومة فالنفع في تلك المدة على الوارث جاعلا لان مال الرقبة فكان كما اذا اجر على عبده وان
كانت الوصية على التابيد فالوجه ان ينفق الوارث بغيره لان مال الرقبة فكان النفع عليه كالعبد المساجر وهو ظاهر مذهب الشافعية وبه قال ابو ثور واحد
في رواية والثاني انها على الموصي وبه قال ابو حنيفة وبعض الشافعية لان مال الرقبة كان النفع عليه كالزوج وهو رواية عن احمد لان
نفعه فكان عليه ضرورة كماله لهما جميعا وتحقيق ذلك ان يحجب النفع على من لا نفع له ضرورة فيصير معنى الوصية وصيت ملك ينفع وان بقيت على
ورثته ضرورة وان وصى بنفعه لثلاث ولاخر برقبته كان معناه ما وصيت له بالنفع بغيره والشرع ينفي هذا بقوله لا ضرر ولا اضرار وكذلك جعل الخراج
بالضمان ليكون ضرره على من لم ينفق بخلاف المساجر فان نفعه الحقيقي للوجه لا يراخذ عوضا من منفعة الفرق بين الزوج والوارث ان النفع على الزوج
في مقابلة التمكين من الاستمتاع فلما تمت بدنة النفع في المملوك تابت له الملك فندم بدنه والضرر لا اعتبار به في نظر الشرع عمن عبد اعاجزا
عن الحركة والخدمه فان النفع بحسب له والضرر يندفع بغيره في صورتين والثالث انها في كسب العبد فان لم ينفق بغيره نفع عليه من بيت المال لان الوارث
لا ينفقون بغير صاحب المنفعة لا يملك الرقبة فيلزم له احياءه فلم يبق الا ما ذكرناه وهذا راجع الى ايجابها على صاحب المنفعة لان كسبه من منافعها وتصرفه
نفعه فقد صرفت المنفعة للموصي في النفع فصار كالوصية اليه شيئا من ماله سواء ومنع عدم استحقاق الوارث بغيره انما يمنع عظم الاستحالة على التوبة
الكثير **مسألة** فطر هذا العبد بنفع النفع فله من كانت محبب عليه فطرته وللشافعية خلاف السابق والاقوال السابقة لثلاث السعة وبعضهم قطع
بوجوبها على مالك الرقبة اذا عرف هذا فعلق الدابة كنقطة العبد ما عاين الدار الموصي بها فمات الوارث وصلى البستان الموصي بغيره فان تراضيا عليه لدية عاين فلا
يجزى لغيره الاخر من غير ان تنازعا له ويجوز لاحد منهما بخلاف النفع بحياة الحيوان وبعض الشافعية ينقل الخلاف المذكور في العارة وسائر المون **مسألة**
العبد الموصي بنفعه مدة معينة او على التابيد يجوز للوارث ان ينفق خالصته وهو مذهب الشافعية ونقل بعضهم خلافا والظاهر ان لا ينفق
في الكفاية بحمل المنع وهو صحيح وجهي الشافعية لا ينفق على العبد من كسبه لنفسه فاشبه الوارث من كسبه له فاشبه الوارث من كسبه له فاشبه الوارث من كسبه له فاشبه الوارث من كسبه له
ونفسه في الوارث له وتبقى الوصية كما لو وصى بها وهو صحيح وجهي الشافعية لا الوارث من كسبه لنفسه فاشبه الوارث من كسبه له فاشبه الوارث من كسبه له فاشبه الوارث من كسبه له
فان العبد يرجع على معتق ببدل المنفعة على حد قول الشافعية لان العتق اخذ عوضا للمنفعة من المساجر قالوا عليه منعت بعد العتق بفعله قبله فلم يذعنوا بغير
كذلك هنا فان لم يحصل الوارث بالمنفعة لانهم ملكوها مسلوقة بالمنفعة لا ملك من جهتهم على ما يمنع رجوع العبد بالعوض في الاجارة على الحق عندنا وهو احد قول الشافعية
وقال بعض الشافعية تبطل الوصية بالمنفعة بنفس الاعاق اذا يبعد ان يكون الحر مستحقا للمنفعة بالدم وليس ثبوت على القول به بل يرجع الموصي له على العتق ببدل المنفعة
لشافعية وجهان **قال** فليس هذا للوارث ان يكتب هذا العبد بحمل الجواز اعتمادا على ما اخذ من الزكوة وغيرها وعندهم ان كسبا بانه مستحق للمنفعة فلا ينصرف
الى جهة الكتابة ويجوز تديره لغيره للموصي له بالمنفعة عتق العبد لان التبرع بالرقبة وهو لا يملكها ولا ينقطع وصيته لا اعتنا به لاجل ان يثبت عليه حكم آخر ولو ذهب
الموصي له بالخدمة والنافع العبد فمات منه واسقطها عنه فلم يورثه لانها كانت موقوفة على البيع لئلا يملك المالك فيها ويباع مسلوقة بالمنفعة لا بغيره فانه يحصل الثواب
بذلك فصح البيع وهو احد وجوه الشافعية والثاني المنع لاستحقاق المنفعة بحق الغير فله لا ينفق فيه فلا يجوز بيعه كالحريث والثالث انه يصح بيع العبد بالامنة
دون الهبام والجماد ان لا ينفق الى الله تعالى باعناهما والرابع انه يصح البيع من الموصي له لا ينفق له الرقبة بالمنفعة وينفع بذلك بخلاف غيره ولا يصح البيع من
غيره الا فائدة فيه يمنع ذلك فان فائدة الاعاق مستحقة وكذا يحصل ولا ضرورة ولا ينفق له **مسألة** لو وصى له بدار ما شيد جاز للوارث
بيعها اجماعا لبقا بعض النافع والقوا به كالصوفى اللبن والظاهر ان الوارث بجميع ما فيها من الخلاق كما سبق **مسألة** لو وصى برقبته لثلاث ومنعته لآخر

وصية الوصية وقام الموصل له بالقبض مقام الوارث فيما ذكرنا به قال الشافعي ابو ثور واحدا صاحب الراي لو اهدى متاعا للموكل فباعها فاما ما بالوارث بالهاهل
يعود حق الموصل فيه فيجهان للشافعية والوجه العود ولو اراد الموصل اعادتها بالهاهل فاشافعية وجهان الوجه عند ذلك **مسئلة** لو وصي له بمنفعة
البيع وبدا كان الموصل له اثباتا عليه فيمكن من استيفاء منافعة ما يدرج تحت الوصية المنازع المعتادة من الخدمة والاحتطاب والاحتشاش والاصطبار و
اجرة الصنعة والخدمه من لهما بل منافعة كذا تدخل الاكسابات المادرة كالموهوب والمملوك والشفقة وهو احد وجهي الشافعية لدخوله تحت عموم الاكسابات والثاني
المنع لانها لا تقصد بالوصية لذورها وليس يجب لان العام لا يقصد جوازها بالفعل بل بالقوة **مسئلة** لو وصي له بمنافع متفرقة فانت بولد من زوج وارثا
فهو يملك اجماعا في حكمه حكم امه ولن يكون الولد الاقربان يكون وقبره لورثة الوصي كما لا نزاع في بيعها والمنفعة للموكل كما لا نزاع في من الام فخرى بجرها وهو
وجوبها شافعية وقوة الشيخرة والثاني انه بمنافع لورثة الوصي لان استحقاق منفعة الام لا يبعدى الى الولد كما في الاجارة والثالث انه يملك الموصل له لان من
الامه ومنافعتها لانهم سمي بالرجل كسباله فان قتل هذا الولد وجبت قيمته فان قلنا ان الولد للموكل له كانت القيمة لورثه قلنا ان حكمه حكم الام فوجهان
احدهما يكون للورثة والثاني لشري بها امه بغير ذلك الولد يكون وقبره لورثة الوصي له ولو ولتها واوطر لثيمته وزوجه فانت بولد فلا حد له
شبهه بغيره المهر ويكون المهر للموكل لان منفعتها له الولد لا يورثه ويثبت النسب له ولد شبهته وقال بعض الشافعية ان المهر لورثة الوصي له لان من بدل منفعة
البضع لا يجوز الوصية بها فدلها لا يستحق بالوصية وانما في ذلك كان نائبا للورثة ليس للموكل له بمنفعتها ووطوها كما لا يجوز للمساجر وطه المساجر فان ومنفعة البضع
وطها مع علم التجرم حد كما يحل المساجر وهو احد قول الشافعي والثاني لا حد عليه للثيمته وقوة الشيخ ولا مهر عليه لان المهر له ولو ولدها بالوطوء لم يضر
ولده وقال الشيخ رة نصيرام ولد ويكون الولد حلالا لثيمته وهو ظاهر قول الشافعية والثاني انه يكون رقيقا وعلى الحر ان جعلنا الولد المملوك كالنكس فلا قيمة عليه
والا فقيمة القيمة ثم هي مال الرقبة ام يشترى بها عبد يكون رقبته ذلك الرقبة ومنفعة الوصي له وجهان وليس لوارث الموصل وطها لان منفعتها ملك لغيره فلا
يجوز ان يستوفى فان طر فلا حد لثيمته تملك الرقبة وعليه المهر للموكل له والولد حر وعليه قيمته ان قلنا انها للموكل له ويشترى بها عبد كيثيمته وان قلنا له المهر
شيء وتكون الامه يفتقر بموته لانها علق من غير ملكه وهو قول بعض الشافعية وقال نصيرام ولدا لا غير مال لا يستبدلها **مسئلة** لو وصي
بمنفعة العبد اندرج تحت استحقاق الخدمة وسائر ابدال الاكسابات واجارته واعاقته ولو وصي بمنفعة الدار فادسكاها واجارها واعاقها ولو وصي
العبد سكنى الدار لم يقد استحقاق جميع المنافع فانه لو اساجر عبد الخدم لم يملك تكليف البثا والفراس واذا اساجر او ملكه لم يكن له ان يعل فيها صنعة الخدم
والقصار ولا يطرح فيها الزبل ولو وصي بالغة والكسب يفيد استحقاق الكسب والركوب لا استخدام ولو وصي بواحدة منهما لم يفد استحقاق الغلة والكسب لان
الغلة فائدة عينية والمنفعة تطلق في مقابل العين بحيث تقسم الاموال على اعيان ومنافع ولو وصي له بالمنفعة لا يستحق طلب الكسب **مسئلة** لو وصي
له بمنفعة الامه تزويجها وكذا ليس للوارث الرقبة تزويجها لان مالك المنفعة لم يملك قبتها فلم يملك منافع وطها بالنيكاح فليس ان يملك لغيره المنفعة تزويجها
لانها رتبة ناقصة بالولادة ونقص نفقها بالجلد وبما مانته الطلاق فان انفعا على تزويجها جاز ولو طلبت الجارية بذلك بعض العامة وجب تزويجها لان حقها
وحقها في ذلك مقدم عليها لانها لو طلبته من سيدها الذي يملك قبتها ونفقها اجبر عليه قدم حقها على حق غيره ولها في التزويج لو نفقا عليه مالك قبتها
ومنع الشافعي من حق الجارية الوصي بمنفعتها للوارث ان كانت ممن تجل لها فيه من خوف الهلاك بالطلاق والنقص الضعفاء بالولادة والحمل لان الملك غير تام من
كانت ممن لا يحمل فوجهان **مسئلة** لو وصي له بمنفعة العبد او الامه والدابة فالقربان للموكل لان انفرا بالسر بالموكل بمنفعتها لان لو منع من سفرها
انقص انفعاله ببعض عليه الانتفاع وهو ظاهر وجهي الشافعية به قال اصحاب الراي الا ان يكون اهله في غير البلد فيخرج جمل اهله والثاني انه ليس له ذلك به
قال ابو ثور كما لا يجوز تزويج الامه ان يسافر بالامه رعاية الحق لما لك الفرقان منفعة الزوجية للامه للسيد لذلك يستقل السيد بالسفر بها ومالك الرقبة هذا لا ينفرد
مسئلة لو وصي على العبد الموكل بمنفعته ان قتل فان وجبت القصاص كان مال الرقبة الاقصاص فاذا اقتص سقط حق الموصل له بالمنفعة كالموت وان ليس
للموكل له منع الوارث من الاقصاص فان صالح الوارث الجاني على الدية لم يكن للموكل له شيء منها وان اوجبت ما لا في القيمة الماخوذة خلاف بين العامة قال ابو
انه يشترى بها عبد يقوم مقامه تكون رقبته للوارث ومنفعة الوصي له لان القيمة بدل الرقبة ومنافعها فيقوم مقامها وهو قول بعض الشافعية والثاني ان القيمة
لوارث بحق ملك الرقبة ولا شيء للموكل له بالمنفعة كالحق للمساجر في بدل المساجر ولا تزويج الامه في بدلها ولا ان الوصية تعلقت بالعين كالبديل والعين قد
تلفت قال بعض الشافعية الثالث انها توضع على الرقبة مسلوقة بالمنفعة وعلى المنفعة وحدها وذلك بان تقوم الرقبة بمنافعها ثم تقوم بلا منفعة ولا بد
وان يكون لها قيمة لا في عتقها من الثواب جلب الولاء وجره ففقدوا الفوارت هو قيمة المنفعة فما هو حصص الرقبة من القيمة فهو للوارث وهو حصص المنفعة فلكل
له ما لهذا الوجه والوجه الاول واحد اخر اقام في ان القيمة تصرف للعبد اخر وتقسيم بحالها والرابع انها للموكل له خاصة لان تقوم بمنفعة المنازع حققة ويخرج
على هذا الخلاف ما اذا قلنا الوارث والموكل له فلا شيء على من يصرف القيمة لغيره لو كان الغائل اجنبيا والامر عندى الاول ولو قطع بعض طرفه فلا فرق
انه يشترى به عبدا وبعضه يكون رقبته للوارث ومنفعة الوصي له وللشافعية الخلاف السابق وبعضهم قطعها يكون الارث للوارث وانفقوا على تزويج لان
العبد يبقى منفعته ومقادير المنفعة لا تضبط وتختلف بالمرض والكبر فكان حق الموصل له بان يحال **مسئلة** لو وصي هذا العبد الموكل بخدمة ما يوجب
القصاص وانقص منه فقد صالح حق المالك الموكل جميعا وان وجب الجاني لغيره فان فداها فلا بحث لان منعا من فداها في الجناية وبطل حقها
فان كان جضره على الارش مع البعض كان البعض مع منفعة المشتري يبقى البعض الآخر رقبته للوارث ومنفعة الوصي له ولو لم يمكن الا بيع الجريح زاد الفس على الد
لحقول الخلاف السابق فحال بعضهم يقيم بدلها على ثمن حقتها ولو افسد ماها معا استمر الحقان وكذا الوفاء مال الرقبة فان فداها الوصي له فوجهان في لزوم
الاجابة على الجني عليه حلالا لا يلزم لان اجنبى عن الرقبة واسمها ما عندهم اللزوم كما لا يدرى فيه غرضنا هذا فانه اذا فدى حلالا العبد بمنفعة لو فدى
قبل ببيع نصيب صاحبها ويغفر من حيث انه لو فداها مال الرقبة لم يملك بيع المنفعة وحدها وان فدى الموصل له واستمر حقه فبيع الرقبة على الخلاف **مسئلة**
لو وصي له بمنفعة متفرقة الوارث والموكل له في السقي فان استعمله لغيره لا يستحق على صاحب الاصول ان يبنى ثمنه

فانما وصي بالمنفعة
فانما يبيع الوارث
فانما يبيع الموكل
فانما يبيع الموكل
فانما يبيع الموكل

في بيان الوصية بالولاية

فمن بعد
من بعد
كان صاحب
الرفقة
مقام الوارث
عليه السلام

بالوکلیم

1.52

يجوز ان ينصب عنه نائب حينئذ ان له كالوكل وكذا اذا نزلت الوكيل فله ثم وكل الوكيل عنه يجوز ولا ينزل بتولية فلا يصح ان يوصى بالوكيل ولا يوصى عنه
وقيل لا يملك هو العقد الثاني الجواز كالفناء حتى يبرأ قال مالك ابو حنيفة لان الوكيل ان يوصى فكان له ان يستنيب الوصية كافي الوكاله وانظر للاطفا ل بعد
الموت متبع بل يمل اتباع شرطه فيما اذا اوصى له رجل الى ان يبلغ ابنه وكذا ان اوصى له جليل وشرط استقلال احدهما اذا مات الثاني تبع شرطه ولا ان الاب له
ان يوصى فكان له ان يستنيب الوصية كالامام لما ملك ان يوصى بالتوصية والوكيل ملك ان يوصى فملك ان يوصى في التوكيل والطريق الثاني القطع بالصحة وحل
المنع على ان قصد الوكيل على الجحيفه حيث قال الوصي اسر نفسك وصية صيا للموصي وان عين فقال وصي توكلي الى فلان صح ايضا والشافعية طريقتا
احدهما ان فيه قولين ومنهم من قال يصح هنا قول واحد لا نعتينه وقطع جهاد عنده فصار الوكيل وصي بعد الى فلان **قوله بكتب** الوكيل فقال
اوص الى من شئت والى فلان ولم يصف الى نفسه بعض الشافعية يحل على الوصية غير فمجي فيه الخلاف فقطع بعضهم بان لا يوصى عنه **مسألة** الميت
ان يوصى على البالغ الرشيد سواء كان ولدا او ولدا ولدا وغير ذلك لاجاء لان قضاء ولا يمتنع من حال حياته فكيف تثبت له الولاية بعد موته فم لا ينبغي
وصيا وقضاء ديون وتنفيد وصاياه فاذا نصب صيا لذلك لم يتمكن من الزام الوارث تسليم التركة لاتباع في الدين بل لم الامساك وقضاء الدين من ماله
لكن لو امتنعوا من التسليم والقضاء من عند الم الوارث اما البيع والاداء من ماله ليراد من الوصي هذا اذا اطلق الوصا بقضاء الدين ولو اوصى اليه ببيع شيء من
تركته في قضاء دينه لم يكن الوارث امساك بل كان للوصي مثال الوصي كذا الوفا لدفع هذا العبد اليه عوضا عن دينه لا في اعيان الاموال غرضا ولو
ان يبيع عن ماله من فلان بثلث المثل جاز ولو ثبت الوصية بعد موته وانما تصح الوصية بالولاية على الطفل والمجنون والضابط ان يكون له الولاية على الوصي عليه
مسألة الوصية بالولاية انما تصح من الاب والجد للاب والجد لولا ولايته لغيرهم من اخ او عم او خال او جد لام لان هؤلاء يمكن ان يكون امرا لاطفال اليهم فكيف يثبت
لم ولايته فان الوصي غاي على الوصي فاذا كان الوصي له ولايته فالوصي اليه لولا ذلك فاما الام فلا ولايته لغيرها عندنا ايضا لانه لا مدخل لها في ولايته النكاح فلا
تلي المال كالعبد خلا فالبعض الشافعية فانه سوغ لها ان توصى امر اطفالها الا صغر كانه احد الابوين فكان لها الولاية كالأب بدل على هذا انها تصح ان تكون
وصية له فصح ان تلي بالنسبة الفرق ظاهر ولو اوصى احد هؤلاء بمال الطفل صح لكن هؤلاء الاب والجد والوالد الحاكم دون من بعدهم للوصي فلو اوصى الام بمال لولدها
وجعلت لغيره الى غير الاب والجد للاب وصحت الوصية بالماله ون الوصية بالولاية لا يثبت ان الاب والجد لان يتولى ما اوصى به الام **مسألة** لو اوصى
الاب الى شخص بالولاية على اطفاله لم يجد للاب بجزء الوصي التصرف في حيوته الجدة لان الجد بدل الاب لاجاء فليست نفل الولاية عنه كولاية الزوج ويجوز ان للجد
ولا يترتب تعيينا فكان له ولايته المال مع العدالة كالاب به قال الشافعي قال مالك واحد ليس بالجد ولا يترتب المال لان الجد يدي بالاب فليست له المال كالم فرق
ان العلم ولا يترتب خلاف الجد وقال ابو حنيفة بعض الشافعية للجد ولاية لان الوصي اليه ولى منه لان الوصي اليه سبب عن الاب فكان اولى من الجد كوكيل ال
وليس يجوز ان الجد يستفيد الولاية بنفسه فكان مقدما على من يولي بتولية يؤوله كالجدة مع الحاكم ويجوز ان يوصى له بالولاية على هذا يتصرف بولاية
نفسه قد عرفت من هذا ان ولاية الاب مقدمة على ولاية الجد وكذا الوصي للاب والجد اولى من الحاكم فليس للقاضي تغيير وصي الاب بعد موته لان يتغير حاله
ولو كان باجرة وجد القاضي المتبرع فالقريب ليس له عزله ان وفي الثلث اذا جاز تحفة المؤنة على الاطفال هذا في امر الاطفال فاما في قضاء الدين وتنفيد
الوصايا فيكون للاب نصب الوصي يكون الوصي اولى من الجد ولو لم ينصب صيا قابوه اولى بقضاء الدين وامر الاطفال فالشافعية الحاكم او يستفيد
الوصايا وليس يجز **مسألة** اذا كان الورث صغيرا وكبير واحتاج الصغير الى بيع شيء من التركة كان للوصي بيع نصيب الصغير ونصيب الكبير به قال الشافعية
لان الكبير رشيد فلا يجوز بيع ماله بغيره ثم كذا الوارث وقال ابو حنيفة احمد اذا كان بيع الجميع احفظ لهما جاز للوصي بيعه بغيره لان الكبير وكذا اذا اوصى الميتة بغيره فله
وكان بيع الكل احفظ باعته كذلك في قضاء الدين لان التركة باقية على حكم مال الميت لهذا تقضى منها ديون وتنفذ وصاياه فكان للوصي ان يفعل ما فيه الحظ للميت
وليس يصح ان الوصي ليس يولي على الميت فاما هو ولى على الصغير لان ماله قد انتقل الى الورث والحكم **مسألة** ما اذا اوصى بوصية ثم قتل نفسه كانت وصيته
ماضية لوجوه لثلاثة هو صدورها من بالغ عاقل رشيد متجدد السفي وجب بطلان الحكم السابق ولو وجع الانسان نفسه بما فيه هلكها غالبا ثم وصى كانت وصيته
باطلة لا يجوز العمل عليها قاله الشيخ ولان ضله ذلك يدل على ظهوره في نفسه فله تنفيذ وصيته ولو لم يكن معها بل كان رشيدا عاقل بعد الحجج كان ما اوصى به ما ضا
ولو لم يتق منه حيوته مستقر حتم بطلان الوصية بوجهين فزع الشيخ ره وحكم بخره وصيته جازح نفسه بالميتة الشيخ ره عول في قوله على ما رواه ابو وادع الصاد
قال بمتة يقول من قتل نفسه متعذرا فهو في راجحه خالدا منها فملك له ان كان اوصى بوصية ثم قتل نفسه من ساعته نفذ وصيته قال فقال ان كان اوصى قبل
ان يجرد حدثا في نفسه من جراحة وقتل جبرث وصيته في ثلثه وان كان اوصى بوصيته بعد ما حدث في نفسه من جراحة وقتل الله فهو لم يجز وصيته **البحث**
الثالث في الوصي بشرط في الوصي التكليف فلا تصح الوصية للمجنون المطبق هل تصح الى من يعثوره او اوافينفذ قصره وقتا فاقتر اشكال
ولا تصح الى الصبي صغيرا وان كان مرا حقا لان لا يملك التصرف لنفسه فكيف لغيره لان الاستتابة بعد الموت معنى الامانة ومعنى الوكاله من حيث انها تفقد بوضا من
الغير ومعنى الولاية من حيث ان الوصي يتصرف لغيره ليس له ان يملك التصرف لنفسه فلهذا لا تصح الوصية للصبي منقضا الى البالغ لكن للصبي ان يتصرف حال صغره بل انما التصرف
بعد بلوغه فحينئذ يتصرف الكبير منفردا حتى يبلغ الصغير الاقربا وليس للحاكم هنا اقامة لرفع الكبير يكون ناسبا عن الصغير لان الوصي فوض اليه النظر فاذا بالغ الصغير
لم يجز له ان يتردد بالتصرف لو بلغ فاسد العقل اختلف ان ينصب الحاكم مع الاخر ام لا لان الوصي فوض الى الكبير التصرف الى حين بلوغ الصغير وقد بلغ غير رشيد مجمل
عده ولو مات الصغير لم يبلغ فاسد العقل فالبعض عاقل لا يتردد الوصية لم يداخلة الحاكم لان للميت صيا واذا تصرف البالغ ثم بلغ الصبي لم يكن له تصرف
شي مما فعله البالغ لان يكون محالنا المقضى الوصية **مسألة** يشترط في الوصي الاسلام فلا تصح وصيته المسلم الى الكافر وان كان ذميا لان الكافر
ليس من اهل الولاية على المسلم ولا نزل من اهل الشهادة وكذا بعد الم فلا تصح الوصية اليه كالمجنون واما وصيته الكافر اليه فان كان عدلا في دينه فلا قرب محنة
وصيته اليه هو احد وجهي الشافعية لان يجوز ان يولي بالنسب فجاز ان يولي بوصية كالمسلم العدل والثاني لا تصح لان الكافر اسوء حالا من المسلم فجاز
ثم المسلم الفاسق لا يجوز ان يكون وصيا فالكافر اولى ان لم يكن عدلا في دينه لم تصح الوصية اليه لان اسوء حالا من المسلم الفاسق والمسلم الفاسق

هذا هو الوصي
بصير

الجد مفاد على لا يترتب
توصي للاب وصي

ل
موت الوصي

في الوصية والاحكام

ليصح تصرفه وكان مرددا واستثنى بعضهم من ذلك ما لو رد بعد علمه بالمقصود مالكة والعارية والوديعة الى مالكة او قضى الدين من جلسته من الزكاة فان ذلك كله لا ينقض لان المستحق له لو استقل باخذها كان كافيا **مسئلة** لو وجب الوصي الوصية عليه فامر الحاكم غير من يقوم مقامه هل يزول ولا يترد به بغير كونه يوصي اليه للشا في وجهان احدهما ان ولا يترد قبل ان يوافق بعد ذلك وعاد عقله لم يعد ولا يترد لان لا يزيل بالقبول كالكامل فبطلت ولا يترد ولا تعود بافاقته والثاني انه على لا يترد كالاب الجدة الامام الاعظم اذا افاقوا والاول اقوى عندهم بخلاف الاب الجدة لان ولايتها اصلية وبخلاف الامام اذا افاق المصلحة والكثرة ويجوز الوجهان في الفاضل اذا افاق واذا افاق الامام لا عظم بعد ما ولي غيره فالولاية للشا في الا ان ثور فتنه في الاول ولو شاء تدبير الوصي لكبره وشبهه ضم الحاكم اليه من يرشده ولو عرض ذلك لقيم الفاضل عزله لان ولايته منه فيقيم بدل من هو موجود وان نصب له ليا وجب حفظه ما امكن **البحت الرابع** في الوصية من غير ما قبلت الوصية بالولاية في التصرفات المالية المباحة كقضاء الديون وتنفيذ الوصايا وامور الاطفال الا في تزويج الاطفال وان خول الوصي عليه عند بعض علماءنا ويريح الشا في لان الوصي لا يغير له بدخول الدين نسبهم فالعقود والاحتياطية قضيا بقبوض الزوج الى من ينفقه البقرة والحجة عليهم وكذا السلطان والحاكم لا ولايته لهما نعم للحاكم تزويج من بلغ فاسد العقل اذا كان النكاح مصلحة له ولا تصح الوصاية بدنيا في بغيره او كنية التور من قبل الوصية والوصاية بها لان متعلقها لم يرام وقال بعض الشافعية لا تجوز الوصاية في رد المصوب الوديع والوصية بمعين بعين كمالها مستحقة باعيانها فباخذها اربابها وانما يوصى بما يحتاج الى نظر ويعتاد كالوصية بالمعسر وليس شيء لا يندرج في خيانة الورثة فيحتاج الى ضم امين الى ورثته وقال مالك ما لا يحد تجوز الوصاية في الزوج وسباني انشاء الله **قال البحت الخامس** في الاحكام **مسئلة** حكم الوصية بالولاية الجواز من الوصي فله الرجوع في وصيته متى شاء كما كان له الرجوع في وصيته بالماله لا تعلم فيه خلافا فيجوز له الاستبدال بالوصي اليه تخصيص ولا يترد بغيره ما وادخل غير معتبر خارج من كان معه اما الوصي فله قبول الوصية وردها قبل القبول ونحو الوصي فان كان في التصرف فصح قبوله بعد العقد كالتوكيل بخلاف الوصية فانها تملك في وقت لا يصح القبول قبل الوقت ويجوز اخير القبول في الوصاية الى ما بعد الموت لانها نوع وصية فصح قبولها بعد الموت كالوصية له وهل بشرط اعلام الوصي بالرد ظاهر كلام الاصحاب في ذلك بيدك عليه وانما يجزى مسلم الصحيح عن الصادق قال اذا وصى رجل رجلا وهو غائب فليس له ان يرد وصيته فان وصى اليه هو بالبلد فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل في الصحيح عن فضيل عن الصادق في رجل يوصي اليه رجل اذا بعث اليه من بلد فليس له ان يرد وصيته فان كان في مصر يوجد فيه غيره فذلك اليه عن ضرورة من حازم عن الصادق قال اذا وصى الرجل الى اخيه وهو غائب فليس له ان يرد عليه وصيته لانه لو كان شاهدا فاني ان يقبلها طلب غيره ما اذا قبل الوصية في حيوة الوصي فليس له ردها الا انما اذا علم بالرد وان كان غائبا لم يصل اليه الرد فانه القيام بالوصية اجماعا وقال ابو حنيفة لا قبل الوصية لم يجز له ردها بعد الموت بحال لان بغير العجز او الخيانة كالتوكيل في حال حيوة الوصي فليس له ردها ما لم يرد في وجهه لا غيره بالتمام وصيته منعه بذلك الا يصل الى غيره وهو ما سلك ذهبنا اليه قال الشافعي واذا قبل الوصية صار وصيا وله عزل نفسه متى شاء مع القدرة والعجز في حيوة الوصي بعد موته بمشهد منه وفي غيبته **مسئلة** من يلى مال اليتيم من يلى او وصي يجلب يخرج عن الطفل من مال اليتيم جميع ما يتعلق به من الديون التي لم تصد باقتراض الولى عنه ولو تصد بارش وجانية فاما زكاة الفطرة فلا يجب عليه عند خلو بعض العامة فاما زكاة المال ففيها قولان احدهما الاستحباب فيخرج الولى ان قلنا بالوجوب غلابة ومواسية فكذلك ان جنى الطفل على مال كانت في ما يخرجها الوصي عنه وان كانت على النفس في خطأ مطلقا لان عد الطفل عند خطأ وهو احد قول الشافعي فالدية على العاقلة والكفارة في مال الطفل على النفقة وعند بعض الشافعية لا تجب على المفور ولما انفقه فينفق الولى عليه بالمعروف كذا ينفق على من عليه نفقة ولو كان له ابوان فقير ان نفق عليه ما وليس الولى بزوج له لان ذلك يوجب عليه من الا ان ينفق المصلحة ذلك في الاب بخلاف الوصي لا يشق له الاب غيره فلا تلحقه بتمتع بها فاذا بلغ الولد وشيد ما دفع مال اليه **مسئلة** وينفق الوصى بالمعروف من غير سرف ولا تقصير فان اسرف ضمن الزيادة ويشترى الخادم مع الحاجة اليه بطمعه عادة امثاله ونظره ان كان من ياكل اللحم دائما اطعمه بلبسه ما جرت عادة امثاله بلبسه فاذا بلغ الصبي وانكر اصل الانفاق فالقول قول الوصي مع يمينه بخلافه البينة عليه فان اخلع الشاهدين على كماله كل يوم غير ولو اختلفا في قدر النفقة نظر فان اختلفا في قدر المدة مثل ان يقول ما ان يؤمن سنة وادعى الوصى انه ما من منذ سنتين قدم قول الصبي مع يمينه لان الاصل عدم تقدم موة فله ان يثبت في الوقت الذي ادعى الوصى موته فيه ان لم يخلف في المدة وانما اختلفا في قدر النفقة في المعروف فالقول قول الصبي لا ينفق عليه فانه البينة وان اختلفا في قدر المدة ولم يذكر المدة ولا في الانفاق فالقول قول الوصي لا ينفق عليه ولو ادعى الصبي الزيادة على المعروف فان كان بعد يمينه ما قد انفقه نظر فيه وصرف من يقضى الحال قصد يقر ان لم يبين انهم قول الوصي لان الصبي يدعى حياته والاصل عدمه ونقل بعض الشافعية انها اخرى تقدم قول الصبي **مسئلة** لو ادعى الصبي على الوصى انه خان في بيع ماله باعته من غير حاجة ولا غبطة قدم قول الوصى لان الاصل عدم الخيانة وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم بل يقدم قول الصبي لان الاصل عدم الحاجة والغبطة ولان الاصل استمرار ملكه وقال بعضهم لا يصدر في العقار وفي غير وجهان ولو اختلفا في دفع الماله ادعى الوصى دفعه بعد البلوغ وانكر الصبي قدم قول الصبي اعلى الوصى البينة وكذا الاب يمين الحاكم لا يترد على دفع الماله من لم يمتنع عليه فلم يقبل قوله عليه كما لو ادعى دفعه الى من اسره المدفوع بدفعه اليه انكره قال الشافعي قال ابو حنيفة احد القول قول الوصى لا يمينه فقبل في دفع المدفوع ونمى الحكم في الاصل سلمنا لكن الفرقان المدفوع ائتمنه عليه فلم يقبل قوله عليه حكم الوصى وقم الحاكم واحدا في ذلك فيقبل قوله في دعوى التلف ما لا السرور ويجوز في شبهة سواء ادعى اسببا ظاهرا او خفيا ولو افاق المجنون كان حكم النزاع بين الوصى حكم الطفل بعد بلوغه **مسئلة** اذا بلغ الصبي وشيد ما دفع ماله اليه اجماعا للولاية وان بلغ مجنونا لم يزل ولا يترد الوصى عنه وكان حكمه حكم الطفل وان بلغ سفيها قال الشيخ لا ينفك الحجر عنه بالبلوغ سواء كان غير رشيد في ماله او غير رشيد في غيره بخلافه يكون ولاية الوصى على ما كانت في جميع الاشياء وتجوز عليه الزكاة ويخرج عنه الوصى عنه فان جنى جناية فان كانت على مال خرجت من ماله وان كانت على النفس فان كانت خطأ قال الدية على عاقلة والكفارة في ماله وان كانت عمدا اقصر منه لانه مكلف لان يعفو عنه ما لا فانه يجزى ماله واما الزوج فان احتاج اليه من حيث انه تتبع النساء زوجة حتى لا يرضى فيجدان الزوج يسهل عليه من الحد ولا يزوج اكثر من واحدة لان فيها كفا فان طلقها وقع فان كان مطلقا فانه لا يشترى له سرة ولا يترد من واحدة واذا كان عاقلا لا يبدل فان رآى الوصى دفع نفقته اليه اسبوعا اسبوعا ففعل وان

في الوصية والاحكام
مسئلة
لو وجب الوصي الوصية عليه فامر الحاكم غير من يقوم مقامه هل يزول ولا يترد به بغير كونه يوصي اليه للشا في وجهان احدهما ان ولا يترد قبل ان يوافق بعد ذلك وعاد عقله لم يعد ولا يترد لان لا يزيل بالقبول كالكامل فبطلت ولا يترد ولا تعود بافاقته والثاني انه على لا يترد كالاب الجدة الامام الاعظم اذا افاقوا والاول اقوى عندهم بخلاف الاب الجدة لان ولايتها اصلية وبخلاف الامام اذا افاق المصلحة والكثرة ويجوز الوجهان في الفاضل اذا افاق واذا افاق الامام لا عظم بعد ما ولي غيره فالولاية للشا في الا ان ثور فتنه في الاول ولو شاء تدبير الوصي لكبره وشبهه ضم الحاكم اليه من يرشده ولو عرض ذلك لقيم الفاضل عزله لان ولايته منه فيقيم بدل من هو موجود وان نصب له ليا وجب حفظه ما امكن

اكل من شفقته
مسئلة
لو ادعى الوصى على الوصى انه خان في بيع ماله باعته من غير حاجة ولا غبطة قدم قول الوصى لان الاصل عدم الخيانة وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم بل يقدم قول الصبي لان الاصل عدم الحاجة والغبطة ولان الاصل استمرار ملكه وقال بعضهم لا يصدر في العقار وفي غير وجهان ولو اختلفا في دفع الماله ادعى الوصى دفعه بعد البلوغ وانكر الصبي قدم قول الصبي اعلى الوصى البينة وكذا الاب يمين الحاكم لا يترد على دفع الماله من لم يمتنع عليه فلم يقبل قوله عليه كما لو ادعى دفعه الى من اسره المدفوع بدفعه اليه انكره قال الشافعي قال ابو حنيفة احد القول قول الوصى لا يمينه فقبل في دفع المدفوع ونمى الحكم في الاصل سلمنا لكن الفرقان المدفوع ائتمنه عليه فلم يقبل قوله عليه حكم الوصى وقم الحاكم واحدا في ذلك فيقبل قوله في دعوى التلف ما لا السرور ويجوز في شبهة سواء ادعى اسببا ظاهرا او خفيا ولو افاق المجنون كان حكم النزاع بين الوصى حكم الطفل بعد بلوغه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

منه

جہانگیر شاہ

وَكَيْفِيَّةُ الْمُتَعَيِّنَاتِ الصَّغِيرَاتِ مِنَ الرُّبُوبِ

مفتی محمد رفیع

فصل فی بیان

فتح الحجاب
مربع

في كيفية تنفيذ الوصية للمريض

بل ثبتت المثل وان كان اكثر من المسمى ولا يثبت الاقل منه من ماله لا يشترط لو كان ماله المثل بقدر ثلث تركته دخلها الدين وسببا في اعيانها الرضا الله تعالى ولو كان له ثمة واعتقها في مرض الموت تزوجها ثم مات قال الشافعي لا ترثها لانها لو ورثته كان عتقها وصية للوارث والوصية للوارث لا يلزم واذا بطل العتق بطل النكاح والميراث جميعا فصح العتق والنكاح وبطل الميراث والمحظوظة ان تصح الوصية للوارث فان خرجت من الثلث صح العتق والنكاح وورثت قال لو كان له ماله دين او ماله شاي ما تزوجها وتزوجها بما تملكه او بما تملك ثم مات لم ترث لما ذكرناه عندنا وسقط مهرها لم يخرج عتقها من ثلثه واذا بطل العتق في بعضها بطل النكاح وسقط المهر فاسقط المهر ونفذ العتق والنكاح **مسألة** يكره طلاق المريض كراهة شديدة حتى انه قد ورد في بعض الروايات بطلان الطلاق يجوز فان طلقها وقع الطلاق اذا جمع الشرائط اجاعا ثم ان كان الطلاق باينا وماتت لم يرثها في العدة ولا بعدا جماعا وان مات هو ورثته بغيره بطلت ثلثه ان يموت في ذلك المرض فلو برأ منه ثم مات لم ترث في البياض وورثته في الرحم خاصة في العدة **ب** ان لا تزوج بغيره فلو مات في ذلك المرض وتزوجت قبل موته لم ترثه **ج** ان لا يتجاوز ما بين طلاقه وموته سنة فلو مات بعد السنة ولو يوم احدث لم ترثه اما الشرط الاول فلا يترثه من كان حكمه حكم سائر المتخيرات يحكم عليه بها الوبراء من مرضه لما رواه ابو العباس قال سألته قلت لم يجعل طلاق امرته وهو مريض تطليقة وفلان طلقها قبل ذلك تطليقتين قال فانها ترثه اذا كان في مرضه قال قلت ما احدث المرض قال انزال مريضها حتى يموت ان طلق في ذلك السنة وما الشرط الثاني فلا يترثه بغيرها فلا تقطعت العصمة مع زوجها الاول فلا ترثه وهي في وجهه بغيره ولو لم يرث في الورث عن الباوة قال اذا طلق الرجل امرته تطليقة في مرضه ثم مكثت في مرضه حتى انقضت عدها فانها ترثه مالم تزوج فان كانت تزوجت بعد انقضائها العدة فانها لا ترثه في حديث عبد الرحمن بن الحجاج عن حدثه عن الصادق في رجل طلق امرته وهو مريض قال ان ماتت في مرضه لم ترثه وان كانت قد تزوجت فعدت زوجة صديقه الذي صنع لاميراث لها واما الشرط الثالث فلما رواه سماعه قال سألته عن رجل طلق امرته وهو مريض قال ترثه ما دامت في عدها وان طلقها في حال ضرر من مرضه في السنة فان زاد على السنة يوم واحد لم ترثه ونفذ من بعده شهر وعشرة المتوفى عنها زوجها اذا كان الطلاق باينا وان كان رجعا توأوا في العدة وماتت هي مرضها وان مات هو ورثته وان خرجت العدة لم يرثها الزوج وترث في الزوج الى سنة بالشرط السابقة وللشافعية قولان في الطلاق البائن احدهما لا ترثه وهو الاصح عندهم وبه قال ابن الزبير والشافعية والثاني انها ترثه كما قلناه وبه قال في الصحابة على وعمر وعش وفي الفقهاء وسبعة مائة الاوزاعي والليث بن سعد وابن ابي ليلى والثوري وحماد واصلح اب الرازي لم في ذلك تفصيل ابو حنيفة لا يورثها بعد خروجها من العدة وكذا احتجوا واما الاوزاعي والليث والثوري والشافعية في احوالها قولها قول الشافعي لها ترث ماله ثم تزوج وبه قال ابن ابي ليلى واحمد لم يبقه سنة كما قلنا والقول الثالث للشافعية على هذا القول انها ترثه ولو تزوجت مما ترثه وبه قال ينعقد بيعة الوتر وتزوجت عشرة اراج ورثته **مسألة** انما يثبت هذا الحكم وهو ميراثها بعد العدة في الطلاق البائن وغيره وفي العدة في البائن في طلاق تلحق به التهمة اما ما لا تهمة فيه فالأقرب بانها لا ترثه الا في العدة الرجعية فلو سألته الطلاق فطلقها فالا قرب عدم الاثر وكذا لو خالفته او بارأته ويدين عليه حديث عبد الرحمن بن الحجاج عن حدثه عن الصادق حيث قال لو كنت قد تزوجت ففقدت صديق الذي صنع لاميراث لها وهذا الحديث وان كان مرسل لا يثبت به الا ان عبد الرحمن مع عظم شأنه وبلوغه لدرجة العالين في العلم بعد ان مرسل في مثل هذا الحكم المنوط بالفرج والاموال الامع عدالة المسند اليه لو طلق الامه مريضا طلقا رجعا فاعتقت في العدة وماتت في مرضه ورثته في العدة ما جماعا مينا وهد ترثه بعد العدة قبل نعم والا قرب عدمه لانقضاء التهمة وقت الطلاق ولو طلقها باينا فنكحها لم ترث كما قلنا في حاله بكنها اهلية لا ترث فكذلك لو طلق زوجها النكاحية فأسلمت فان كانت في العدة الرجعية توأوا والا فلا ولو كان عن المريض تزوجته ما ثبت ما باللعان لم ترثه لتعلق الحكم بالطلاق وليس للعان منه ولو ادعت الزوجة ان الليث طلق في المرض وانكر الوارث وزعم ان الطلاق وقع حاله الصحة قدم قوله لسأوى الاحتمالين واصله عدم الارث الامع تحقيق سببه لو كان له اربع زوجات فطلقهن في مرضه ثم تزوج رابعة ودخل بها ثم مات في ذلك المرض كان الزوج يدين بالسوية ولو كان له ولد شارب في الشهر وهكذا لو طلق الاربع الاخر ثم تزوج بغيرهن لشارك الجميع **مسألة** يصح من المريض اجارة ودايرة وعبيده وكل ما يصح اجارته بآجرة المثل فاذا كان اجرا بدينار آجرة المثل فقد حابى الساجد بالافل فيمضيه من المثل فكذلك اعارها فلو انقضت مدة الاجارة او الامارة في مرضه استمر العبد اعتبره بالحالة في الاجارة وجميع الاجرة في اعادة من المثل فلو ابر نفسه بجارية او عبد بغيره بغيرها فالا قرب بقودها من الاصل لا رخصة لا تبقى للورثة وان يترجى ولا فوت على الورثة شيئا من تركته ولا يمتد طبع الورثة اليها وهو اصح وجهي الشافعية والثاني اعتبارها من الثلث لان منافعة ما لا تمنوع **مسألة** لو باع بالحق اجارة بشرط الخيار ثم مرض في زمن الخيار واجاز لعنده معنى من الاصل لا يترثه **مسألة** لا يترثه لان الملك قد انتقل الى المشتري بالمبيع وانما هو امتناع من الاكتساب لاستدراك نصارى الوافق للمشتري المبيع قائم عنده وعلى قول الشيخة واحد قول الشافعية ان الملك في زمن الخيار للمبايع فقد اجازة من الثلث ولو مرض المبايع فلم يفسخ او فاد على فسخ النكاح لعيب فيها فلم يفعل حتى مات واستقر المهر لم يعتبر من الثلث بل من الاصل ولو اشترى نجاة ثم مرض وجدا بالمبيع عيبا لم يرد مع الامكان لا يعتبر قد اجازة من الثلث ولو وجد العيب بقدر الدبب عارض عن الارش اعتبره في الارش من الثلث وقد اجازة في الاقاله يعتبر من الثلث كافي المبيع والشراء وخلع المريض لا يعتبر من الثلث لان له ان يطلق مجانا ولا ان الوارث لا ينفق ببقاء النكاح بخلاف خلع المريض فانه يعتبر من الثلث لما رواه عن المريض فحق احتسابه من الثلث نظر **مسألة** لو وصى لرجل جهين من عيان ماله تخرج من الثلث صح الوصية اجاعا فلو كان باقي ماله غايبا لم يدفع كل العين الى الموصول ولا يسلط على التصرف فيه لانه يطلبا بغيرها قبل وصول الغايبة للورثة او قد ما يجزى به العين من الثلث لا بما يحصل للموصول يدين ان يصل الى الورثة مثله والغايبة غير معلوم الحصول لم فربما تلف حال الغيبة فلا تنفذ الوصية في العين فان طلب للموصول له ثلث العين الحاضرة وطلب التصرف في ثلثها قال الشيخة الاقوى انه يسلم اليك استحقاقه الثلث معلوم متيقن ويحمل عندى قويا ان لا يسلم اليه شي لا يسلط الوصى له يتوقف على تسلط الورثة على مثل ما تسلط عليه لا يمكن تسلطهم على الثلثين لانهم لا يسلم له المال الغايبة تخلص العين باسرها للموصول فكيف يتصرفون فيه قال مالك يتخير الورثة بين تسليم العين الى الموصول وبين جعل الوصية ثلث جميع المال لان الموصول كان له ان يوصي بثلث ماله وانما عدل عن العين وليس له ذلك لانه يؤدي الى ان يسلط الوصى له العين فيبغى بالترك ان تلف الباقي قبل وصوله الى الورثة فيقال للورثة ان بضمهم بذلك لا يعود الى ما كان له ان يوصي به وهو الثلث فاذا عرف هذا فلو تصرف في الورثة في ثلثيها كان نصيبهم موقوف فان هلك المال تبين انفق

لا ترث ان ثبت مهرها في مرضه

من حكمه في مرضه

في حكمه في مرضه

فَمَا نَبْتَ بِرَأَوْصَتَيْنِ لِيَتَجَرَّأَ الْمَرْضُ

ولو اوصى للمصاريبة تركه او بعضها على ان الورثة بينه وبين ورثته بالسوية صح وشرط كونه قد التمس في الثلث فالف **مسئلة** الاعتبار في قيمة الوصى به ورثتها
من الثلث اعدم خروجا بحال المثلث لانها حاله لزوم الوصية بقيمة المال فيها فينظر فان كانت قيمة الوصى به وقت الموت ثلث التركة او اقل فنقلت الوصية ومنها
الوصى له فان زادت قيمته بعد ذلك فهو الوصى له لا شيء للورثة فيرث الوارث من الثلث حين الموت فلو وصى له فثلث المال الباقى كان نصف المال فلو وصى له ثلثا
ان ثلثا وان كان ثلثا فلو وصى له نصفه وان كان نصف المال ثلثه فلو وصى له حصة فان نقص بعد ذلك او زاد فليس له وصى له سواء كان له حين الموت ثلث
او وصى بعد قيمته ما مؤثر به ما نشان فماتت قيمته بعد الموت حتى يساوى ما بينه وبين الوصى له كله وان كانت قيمته حين الموت ما بين الوصى له ثلثا ولا بينهما
ثلث المال فان نقصت قيمته بعد الموت حتى صار تساوى ما بينه وبين الوصى له عن ثلث شيئا الا ان يحجز الوارث وان كانت قيمة رابع ما بينه وبين الوصى له لم ينصفه
لا بزيادة حق من ذلك سواء نقص القيد او زاد ونقص المال او زاد **مسئلة** لو اوصى بثلث ماله لرجل فقتل الوصى وجرح عدا او خطاء فاخذت الدية فلو
له بالثلث ثلث الدية ودية قال على وجه الحسن ومالك واحد في احدى الروايتين لان الدية يجب للميت لا بما بدل نفسه نفسه فذلك الذي جعله لان بدل لغيره
في حال حيوته لم يتركه فكذا بعد موته ولهذا اتفقوا منها بوجوبها ان كان قبل تجزئته ولقول الصادق ع قال ميراث الوصين ع من وصى بثلثه وقتل خطاء فان ثلث
دية داخل في وصيته عن محمد بن مسلم قال قلت لرجل وصى لرجل بوصيته من ماله ثلثه او ربعه فقتل الرجل خطاء يعني الوصى بعد الوصية فقال يجوز هذا الوصية
من ميراثه ومن ميراثه ثلثه ثلث الدية في وصيته وروى عن ذلك عن مكحول مشربك ابو ثور وروى عن الحسن بن صالح قال ماله ثلثه الدية لان
الدية انما يجب للورثة بعد موت الوصى بدليل ان سببها الموت فلا يجوز وجوبها قبله لان الحكم لا يقدم سببا لا يجوز ان يجب للميت شيء مؤثر لان ميراث الوصى
ثروا ماله ثلثا ثلثه فكيف يتجده له ملك فلا يدخل في الوصية لان الميت انما يوصى بحيزه من ماله لا بماله كله وشرع ونفع ذوال اهل اكره مطلقا وانما يزل منها ما استحق
عنه فاما ما فعلت بمحاجة فلا ولا يجوز ان يتجده له ملك بعد الموت كمن نصب شيعة فوقع فيها صيد بعد موته فان يملكه بحيث يقضى به بونه منه ويحجز
كذلك يتركه فيقتل وصيته من حاجته فاشبهت قضاء دينه فاعرف هذا فلو حكم العبد في القتل بالخطا واحدا لا يوجب ان اخذت الورثة الدية صلحا اقتضت
الديون والوصايا منها وكانت محسوبة من مال الميت لا بما عوض نفسه ونفسه ولقول الصادق ع قال ميراث الوصين ع في رجل وصى لرجل بوصيته مقطوعة
غير مستقاة من ماله ثلثا او ربعا او اقل من ذلك او اكثر ثم قتل بعد ذلك الوصى فوري يقتضيه وصيته لغيره من ماله ودية كالميراث وصى وهو عام في العبد والخطا
وان طلب الورثة القصاص لم يجب الدية ولم يكن لاحد من الورثة ان يوصى لهم منهم منه وكذا البحث لو ورث الوارث القصاص من الاعضاء والجوارح والا فربان
ان للورثة العفو عن القصاص من الدية في النفس والاعضاء والجوارح في العمد والخطا **مسئلة** لو اعطى المريض امه حاملا يملوك في مرضه ثم مات فانها
تقوم من الثلث هل تقوم حاملا او تقوم ويقوم حملها والوجه انها تقوم منفردة لان الحمل عندها لا يبق بقاها وثلثا في قول واحد ما لا تقوم حاملا فخرج
من الثلث والاعطى منها ما يخرج ويقوم من ولدها بقدر ما اعطى منها والثاني تقوم حاملا دون حملها ويقوم ولدها في ذلك حال امكان تقويمه في حاله وضعه
واما قوم حاملا دون الحمل لان الحمل ينقص الادمين واصل هذا من القولين ان الحمل هل له حكم ام لا فاذا فاقومت وكان في ثلثها ما مؤثر بقيمة حملها حين دكار الثلث
ما مؤثر عن من الام ثلثاها ومن الولد ثلثاها وذلك بغير ما مؤثر به بغير القوت واحد من اهل العبد لان الولد تابع للام لا ينفق منها لان عتقه حصل باعائها
ومع عتقها يجب ان ينفقها في العتق فان اعطى الولد ثم اعطى الام ولم يخرجها من الثلث قد منعت الولد لا من سابق ولم يفرع بينهما فان اعطى حملها وكانوا جماعة ولم يخرج
من الثلث اقرع بينهما فان كانت مرضية اعتقت نصف حملك فان حرة ثم اعطى نصف حملها لم ينفق عنها لان العتق بشرط باطل وعند العامة صح معلقا فنقول
عتق نصف حملها يقتضيه سائر الباقى عتق الام لانه شرط في اعطائها فان خرج والام من الثلث عتقا وان لم يخرجها عتق النصف او عتقا بين نصف الولد والام
لان عتقها وقع في حالة واحدة فان خرجت الفرقة على الولد وبقيت نصفه خنوق والدية بقي من الثلث خنوق فينصف الولد وترق الام وان
خرجت الفرقة على الام لم يكن عتقا دون عتق الولد لانه باقية في العتق فينصفها ويرث الولد بحسب فيحصل العتق في الولد في ثلثه رابعة في الام في نصفها فان
كانت قيمة الام ما مؤثر بقيمة الولد ما مؤثر بالثلث ما مؤثر فينصف نصف الولد ويقع بين نصف الولد والام وان خرجت على الولد عتقا باقية وان خرجت على الام عتقا ثلثها و
سدس الولد ذلك قد خفي **البحث الثالث** فيما ثبت به الوصية **مسئلة** فاعرف ان الوصية اما بالمال والمنفعة او بالولاية فالوصية
بالمال والمنفعة حكمها واحد يقبل منه شهادة عدلين ومع عدم عدل المسلمين تقبل شهادته عدل اهل الذمة لقوله ع واخر من غيركم ولم يروا ع يحيى بن محمد عن
الصادق ع قال سالت عن قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او اثنان من غيركم قال للذان منكم
مسلمان والذان من غيركم من اهل الكتاب فان لم يجدوا من اهل الكتاب فن الجوس لان رسول الله ع سن في الجوس سن اهل الكتاب في الجزية وقال ذلك اذ امارت في ارض
غزيرة فلم يجد مسلمين اشهد رجلين من اهل الكتاب بحسبان بعد الصلوة فيقيم ان بالله لا نشري بمرثا ولو كان ذا فرية ولا تكتم شهادة الله انا اذ المن الاثمين قال ذلك
ان اثنان في الميت في شهادتهما فان عثر على منهما شهدا بالباطل فليس له ان ينقض شهادتهما حتى يحكي شاهدا فيقومان مقام الشاهد من الاولين فيقسمان بالله
شهادتهما الحق من شهادتهما وما اعتدنا انا اذ المن الظالمين فاذا فعل ذلك فنقض شهادة الاولين وجازت شهادة الاخرين بقول الله عز وجل ان ادنى ان ياتوا
بالشهادة على وجهها وانما هو ان تردايمان بعدا يماهم **مسئلة** لا يجب لشهادته في الوصية سواء كانت بالمال وبالولاية بل يشجب استحبابا مؤكدا وليس
الاشهاد من شرط صحة الوصية بل الوصى اليه بل ينبغي الاشهاد لئلا ينافع الوارث فيها فان لم يشهد اصيل وامكن الوصى انفاذ الوصية وجب عليه انفاذها
على ما وصى به اليه لا يجوز شهادة غير المسلمين العدول في الوصية لا عند الضرورة وفقد عدل المسلمين فانه يجوز في حال هذه ان يشهد نفسه من اهل
الذمة من ظاهر الامانة عند اهل الذمة ورواه خزيمة بن حزن عن الصادق ع قال سالت عن قول الله تعالى واعدل منكم او اثنان من غيركم قال فقال للذان منكم
مسلمان والذان من غيركم من اهل الكتاب فقال اذ مات الرجل المسلم بارض غزيرة وطلب رجلين مسلمين يشهدان على وصيته فلم يجد مسلمين فليشهد عليه
وصيته رجلين ذميين اهل الكتاب مرضيين عند اصحابهم **مسئلة** قال المفيد في لا تقبل شهادة اهل الذمة في وصية انسان ماني في بلاد الاسلام
واما تقبل مع الضرورة اذ لم يوجد شاهد من اهل المسلمين لولا الاية والا حادث على شرط الغزيرة وليس المقصود بالذات الغزيرة عن البلد فلو كان

او حق سائر اہمال و
راہ و
فیما فیہ
منہا بہ
فیما فیہ

مفتوح

بقية



مفتی محمد رفیع
مرزا شاہ رفیع
مفتی

في الامراض النفسانية المحجبة عن النظر

في الامراض النفسانية المحجبة عن النظر

في بلاد المسلمين ولم يتفق له اشهاد واحد منهم اما الامتناع ام اولي غير ذلك من الاسباب فالاولى قول اليهود من اهل الذمة ولو وجد مسلمان يجهلون العدل فهما
 اولى من شهود اهل الذمة ولو وجد مسلمان فاسفان فان كان قسمهما بغير الكذب على الحيازة فالاولى انهما اولى من اهل الذمة ولو كان قسمهما يتضمن اعتقاد
 الكذب في عدم التحريم منه فاهل الذمة اولى **مسئلة** لا تقبل شهادة غير اهل الذمة من الجوس من سائر اصناف الكفار سواء كانوا على اهل
 عفاة في مذاهبهم او لا للاصل وكذا لا تقبل شهادة فساق المسلمين ولا المراهق ولو لم يجد سوى امرأة مسلمة قبلت شهادتها في بيع ما شهد به لروايتها ربعي الصحيح عن الصادق
 في شهادة امرأة حضرت رجلا بومى ليس معها رجل فقال تجاوز في بيع ما وصى شهادتها وما عن الباقر عن امير المؤمنين ع انه قضى في وصيته لورثتها الا اسرها فاجاز
 حساب شهادة المرأة في بيع الوصية طال علماء وناو تقبل شهادة امرأتين في النصف وشهادة ثلث نساء في ثلثة ارباع الوصية وشهادة اربع في الجميع **مسئلة**
 هل يقبل الحكم بقبول شهادة المرأة في الربع المرأتين في النصف الثلثة في ثلثة الارباع الاضمام اليهن لم ينص على اذنا عليهما لا قبول فتقار حكم اليه فتقبل شهادة رجل
 وامرأتين في الوصية بالمال اجماعا من غيرهم ولا يترقب شهادة رجل واحد مع اليهن في الوصية اجماعا منا وهل تقبل شهادة الرجل وحده في بعض الوصية
 من غيرهم اشك في الشراء من انه اكمل من المرأة فحينئذ لو قبلنا لم يقبل في الجميع قطعا الا مع اليهن وهل يقبل في الربع كالمراة او في النصف كالمراة اشكال ولو شهد
 عدل وذى فالا قريبا لقبول من غيرهم ان اتقدروا شهادة المسلمين ولو شهدنا امرأة مسلمة وذى لم يقبل في الزايد على الربع ولو شهد اربع من نساء اهل الذمة لم
 يشهادهن **مسئلة** لا يقبل في الشهادة بالولاية لاشهاد رجلين عدلين مسلمين ولا تقبل شهادة اهل الذمة وان كثر او لا شهادة النساء كذلك لا تقبل
 عن الرجال الا منضما اليهم ولا يقبل شهادة رجلين يمين والا فربما لا تقبل شهادة عدل اهل الذمة مع تقدير المسلمين **مسئلة** لو اقر الورثة باسهم
 بالوصية بالمال والولاية ثبتت فيما لا يقبل في الشهادة ولو اقر قسما من الورثة فان شهدا شان من الورثة عدلان فقدت شهادتهما على باقي الورثة ولا تقضى في قدر نصيبها
 ولو شهد عبد بن له على جل مئة انه منه وانما اخوان ثم مات فردت شهادتهما واخذ الزكاة غير ثم اعتفها وشهدا ثانيا بما شهدا به ولا قبلت للولد رجلا فالكن
 بكوه بولاد استرقا قهما لانها احبها حقها وقد سلفت الرواية فيه **البحت الرابع في المرض النفساني المحجب** **مسئلة** العظيمة ضربان مؤخره بعد الموت
 ومؤخره فاما المؤخره فمثل ان يوصى بعقوب او بيع او مجابة او عيال او بمنفعة فان هذه الامور بين وقوعها في حال الصحة او حال المرض وان كانت بل خلاف لان
 وقوعها يكون بعد الموت مع تصور الثلث يبدا بالاول فالاول عندنا خلافا للامة واما المؤخره فاما ان تقع حال الصحة او حال المرض فان كانت في حال الصحة مثل
 اطلب الصحيح ويسلم ويعتق او يبيع مجابة فهي لا زمة ولا اعتراض لاحد عليها ولا رجوع فيها فان كانت في حال المرض فلها شرطان احدهما ان ينصل المرض بالموت فلو
 برأ بدينها نفذ الجميع من الاصل الثاني ان يكون المرض مخوفا واقسام المرض ثلثة ضرب من مخوف كوجع العين ووجع الفم ووجع الراس ووجع ساعده فان هذا
 لا يخاف منه الموت في العادة وكذلك الامراض التي تطول مدتها كالسعال والفالج على ما ياتي في تفصيلها فان ذلك يتناول السنين الكثيرة وحكم حكم الصحيح لا يخاف
 منه تعجيل او لا يترجى في تلك الاثر الثاني ان يمتد الحال بالانسان الى ما يقطع فيه بموته منه عاجلا وذلك بان يتخصص بصره عند النزاع وتبلغ الروح الخفية او
 يشوبه ونخرج حشوته او يقطع خلقه ويريه ومثل هذا الاعتبار يكلا في الوصية وغيره حتى لا يصح اسلام الكافر بقوته الفاسق لا ينفذ صا في جمل الامور
 وحركته الذبوع ولا حكم لعقائه ولو قلنا قائل لم يجب به ضمان ولا كفارة لانه ليس بمخوفة مستقرة قال الله تعالى وليست التوبة للذين يعملون السبا حتى احضروهم
 الموت فالتثبت لان ولا الذين يموتون وهم كفار وكذا قاله الشافعي في جمل قوا بان يقال ان كان عقله ثابتا صحت وصيته واعبر كل امر فان عليا عصى وامر
 نبي بعد ضرب بن ملجم لعنه الله وحكم بحقه قوله الثالث ان لا يقضي الحال الى ذلك لكن يكون مخوفا يخاف معه الموت فان عطا به فيه صحته وكلامه معتبر وعقوده
 لان عمره من الخطا اخرج سقاء الطبيب بسا فخرج من جوده فقال له اعهد الى الناس فعمدا اليهم وانفقت الصحابة على نفوذ وصيته فان برأ من مرضه لو لم يمت مجزا
 من الاصل اجماعا وان مات في مرضه ذلك نفذت من الثلث لان جلا من الانصار اعطى مسئلة في مرضه مال له غيرهم فاستدعاهم رسول الله ع وجرهم لثلاثة ارجاء
 وافرغ بينهم فاعطى اثنين وادق ربعة وهذه التجزئات لازمة في حقه لانه تجزها بخلاف الوصية فان كانت بقدر الثلث نفذت وان كانت اكثر فان اجازها التوا
 جازت وان ردها الورثة قدم الاول فالاول لانه سبق في الوقوع والذموم وكذا الوصايا عندنا خلافا للامة لان وقوعها عند حال الموت في حاله واحدة
 فاما ان تصرف هذا المرض بالبيع والشراء بغير مجابات حصر في المال في شهوره وملا بغيره فلا اعتراض عليه لان الاعتراض مما يكون في بة عاذه بعد الموت
 فاذا اشترى بغير مجابة وانلف ما اشترى فليس للورثة فيه اعتراض **مسئلة** الحي فثمان مطبقة غير مطبقة فالطبقة للذمة فان الرهت يوما ويومين
 لم يكن مرضا مخوفا فاذا دامت به صا ذلك مخوفا لما فيها من اضعاف القوة فان تصرف في اليوم الاول والثاني كان تصرفه ماضيا وان تصرف في الثالث وما بعد
 معنى من الثلث والشيخ رحمه الله ما ان ذلك هو قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان الحي من اول حدوثها مخوفة في عطية ان كانت قبل ان يعرق وانصل الموت في
 من الثلث ولو طار رايها كانت مخوفة في عطية ان كانت بعد العرق في من اس المال لان اثارها قد زال بالعرق والموت بسبب اخرو الوجه عند ذل فمضى
 انصل المرض بالموت كان مانعا من الزايد على الثلث اما غير الطبقة في انواع الورد وهي التي تاتي كل يوم والغيب هي التي تاتي يوما وتترك يوما والثلث هي التي
 تاتي يومين وتقطع يوما وحتى الاخوين هي التي تاتي يومين وتقطع يومين والربع هي التي تاتي يوما وتقطع يومين وتعود في اليوم الرابع فاسوى الربع في غير
 من هذه الانواع مخوفة واما الربع على تجزها فهي غير مخوفة لان المحجوم اخذ القوة في يوم لا فاع في العود بعد ذلها لان يكون معها برسام او عا في يوم
 فان الحبس ووجع القلب الرهت او قولنج فيكون مخوفا لان البرسام بخار يرتقي الى الراس يؤثر في الدماغ والرعاف الدائم يصفى الدم فيذهب القوة وذات الحبس
 تخرج بباطن الحبس بوجع شديد ثم ينفتح في الجوف فيكون الوجع وذلك وقت الهزال وكذا وجع الحاصرة ووجع القلب يستلزم اضطرابه فاذا اضطرب كان
 مخوفا وكذا الرهت لانها لا تسكن حركتها فلا يمد مدحرجها والقولنج انقطاع الطعام في بعض الامعاء لا يترسعه ويصعب سببه ليجازي الدماغ فيؤدي الى الهلاك
 فهذه كلها مخوفة سواء كان معها حي ولا واما حي لغب فاختلف فيها فقال قوم انها مخوفة وقال آخرون انها غير مخوفة **مسئلة** الاسهال ان كان متوا
 متوا لا يمكنه مسكه فهو مخوف لان كان ساعة لان من تحق ذلك اسرع في وترو وينشف طوباب البدن وان لم يكن متواترا بل يكون تارة وينقطع اخرى
 فان كان يوما ويومين ولم يدم فليس بمخوف لانه قد يكون من فضل الطعام الا ان يقترن به احد امور آخره البطن فلا يمكنه الامساك ويخرج الطعام غير مستجلا

في الامراض النفسانية المحجبة عن النظر

الموت

حكمة

اعدا

منطقة

منطقة

منطقة

منطقة

وَالسَّلَامُ عَلَىٰ ذِي الْأَرْحَامِ

[illegible]

میں نے

مستند

وہی

فیض منیر

في الوصايا الخاتمة غير المستثناة

[illegible]

فصل الثانی
در بیان فضائل و مناقب

王

جنت المعبود

فیروز صابو
رنگا حقہ
ملاہٹ

في الوصايا الخامسة عشر عن الاستثنا

أضبا الورثة وهي ثلثه فخير ثمانية اشاع المال بثلثي نصيب تزداد على الجانب الآخر يكون ثمانية سبع ما لم تعدل ثلثه أضبا وثلثي نصيب نكل المال البسر
 وزيد بحسب ذلك على الأضباء وكل عدد بقصت تسعة فان ثمن ما بقى مثل التسع الذي نقصت تزداد على الأضباء مثل ثمنها وأخذ مخرج القوي وهو ثمانية وربع
 عليها ثمانية واحد انكوز تسعة ونضرب في ذلك الأضباء التي معنا وهي ثلثه أضبا وثلث نصيب فيكون ثلثه وثلثين ونقسم ذلك على مخرج الكسر فخرج أربعة أضبا
 ومن نصيب ذلك هو المال فنبسط ذلك من جنس الكسر نصيب ثلثه وثلثين وهو المال في النصيب ثمانية ونجعل المال كله ثلثه أضباء وصيته بن وبنين وصيته
 وصيته فالأصل ثلثه أضباء وصيته ثلثه نصيب ثلثه وصيته نافع الوصلي به بالنصيب نصيبا يبقى من الثلث ثلثه وصيته نافع الوصلي به الثاني ثلثه الثلث
 وهو تسع وصيته يبقى من الثلث تسعا وصيته تزداد على الثلثين فيحصل نصيبان وثمانية اشاع وصيته يعاد إلى نصيب الورثة وهي ثلثه فنقط نصيبين بنصيبين
 فيبقى ثمانية اشاع وصيته تعدل نصيبا فنكل الوصية بان تزداد على كل واحد من الثلثين مثل ثلثه فيصير معنا وصيته تعدل نصيبا وثمنا وكان المال ثلثه أضبا
 ووصيته ثمانية واحد الأربعة أضباء وثمن نبسط ذلك من جنس الكسر نصيب المال ثلثه وثلثين والنصيب ثمانية وبطريقة الديانة والدرهم بجعل ثلث المال دينار وكم ثلثه
 من الدرهم وليكن ثلثه ثمانية واحد للمال فيكون المال كله ثلثه دينار وستة دراهم ثم نضع من المال إلى الوصلي به بالنصيب ديناراً تبقى ثلثه دراهم ندفع ثلثها إلى
 الثاني يبقى من الثلث درهمان تزداد على الثلثين فيحصل ديناران وثمانية دراهم تعدل ثلثه ديناراً يبقى ثمانية دراهم ديناراً يعدل ثمانية دراهم وهو
 قبل الدينار وهو النصيب قد كما جعلنا المال ثلثه ديناراً وستة دراهم فإذا ثلثه وثلثون وبطريق الباب يأتي طريق الحشواً به فأخذ مخرج الكسر الذي منه
 الوصية ثمانية واحد وهو ثلثه ونضرب في مخرج الكسر الذي هو الوصية ثمانية تبلغ تسعة نلقى منها واحد يبقى ثمانية وهو النصيب ثم نأخذ عدد البنين وهو ثلثه وربع
 عليها واحداً الوصلي به بالنصيب يكون أربعة نصيب بها في مخرج كسر الوصية ثمانية واحد يكون ثلثه ثلثون وثلاثون ونقسم ثلثه ثلثين فيبقى واحد عشر وهو
 ثلث المال في المال ثلثه ثلثون وبطريق الخطأ نضع النصيب كم شيئاً فنجمعه درهمان ونضع تمام الثلث عدله ثلثه ثلثين للمال وهو ثلثه درهم فيكون الثلث أربعة
 دراهم والمال كله ثلثه ثلثون في الموصلي به من الثلث درهمان بالنصيب يبقى ثلثه درهم ندفع إلى الوصلي به الثاني ثلثه ذلك وهو درهم يبقى درهمان تزداد إلى الوصلي به
 الثلثين يحصل معنا عشرة دراهم ندفع إلى كل واحد من البنين درهمان يبقى معنا سبعة فداخلاً بسبعة زائدة فنحفظ ذلك ثم نرجع فنقول بحسب أن يكون النصيب
 أكثر من واحد لجان الخطأ زائدة فنجمعه درهمين وتمام الثلث ثلثه درهم فيكون الثلث خمسة دراهم والمال خمسة عشر فدفع إلى الوصلي به الأول من الثلث بالنصيب درهمان
 درهمين فبقي ثلثه درهم ندفع إلى الوصلي به الثاني ثلثه ذلك يبقى درهمان تزداد على الثلثين فيحصل معنا ثلثه درهم ندفع إلى كل واحد من البنين نصيبين ودرهمين يبقى
 معنا ستة فداخلاً خمسة زائدة وكان الخطأ الأول سبعة فداخلاً نقص بزيادة درهم في النصيب واحد من الخطأ فإذا بقي ثمانية على النصيب الأول وهو درهم يجعله
 زان الخطأ كله فيكون ثمانية ثلث المال أحد عشر والمال كله ثلثه ثلثون الخطأ الأول سبعة والزائدة واحد الخطأ الثاني ستة وقاضل الخطأين واحد لانا
 معنا سبعة اسقط واحداً الستة الباقية فنقطها بكم فهذا كفونا الواحد بواحد السبعة بكم لان قبل الخطأ الأول إلى العدد الذي يجبان تزداد في النصيب حتى
 يسقط كله كنسبة لقاضل وهو الساقط من الخطأ إذا زدنا على النصيب ثم كذا شيئاً وهو في مسئلتنا واحد إلى العدد الذي زدناه وهو واحد وهو ثلثه ثلثون فإذا
 نسقط السبعة بثلثها وأعلم ان حساب الخطأين طريق عام يستخرج به كثير من المسائل الجيدة وهو مستخرج من الأعداد المناسبة لا نسبة الخطأ الأول إلى العدد الذي
 يجبان تزداد على النصيب الأول كنسبة لقاضل الخطأين إلى العدد الذي زدناه في الثاني فإذا جعلنا الخطأ الأول من الأربعة الأعداد كان المطلوب هو الثاني وثالثاً
 الخطأين هو الثالث والرابع فثلثه من هذه الأعداد معلوم واحد منها يجوز هو الثاني فنعرفه الجواب بطريق النسبة ما تقدم ولما بطريقه
 الضرب فإنا ضرب الأول هو سبعة في الرابع وهو واحد يكون ونقسمه على الثالث هو واحد يكون سبعة وهو العدد المطلوب فإذا زدناه على النصيب الأول
 وهو درهم كان ثمانية وهو النصيب على طريق القسم نعمم الرابع على الثالث وكلاهما واحد فخرج من القسم اثنين واحد ذلك كسمة الجواب على المطلوب فنضرب في ثلث
 في الأول فيكون سبعة وهو العدد المطلوب تزداد على الواحد فيكون ثمانية ما أخرجه على المناسبة في باب الجبرية الأولى فإذا أردت استخراج مسألة من المسائل المذكورة
 بحساب الخطأين فضع العدد الذي مثلث عنه ما شئت من الأعداد وسهله نسبياً أو التي يقتضيها شرط المسائل فان أدركت إلى ما ذكر السائل من يريد أن يه
 فذلك الموضوع هو المطلوب ان لم يؤدي إلى ذلك ما ان يؤدي إلى ما هو ان يدر من المطلوب وانقص منه فاحفظ الزيادة والنقصان وسم ذلك الخطأ الأول ثم ضع
 بجواب المسألة عدداً آخرى عداً كان واعلم به عملك الأول فان اخف المطلوب فذلك العدد ان خالف ما ان يكون زائداً عليه وانقصا فذلك الزيادة والنقصان
 خطأ ثانياً ثم انظر في الخطأين هل يتفقان في الزيادة والنقصان او يخالفان بان يكون أحدهما زائداً والاخر ناقصاً فان اتفقا بان كانا معاً زائدين او كانا معاً ناقصين
 فاضرب العدد الموضوع أو في الخطأ الثاني في العدد الموضوع ثانياً في الخطأ الأول فخذ فضل ما بين المبلغين واسمه على فضل ما بين الخطأين فما خرج من القسم
 فهو الجواب ان اختلفا فاجمع ما يرتفع من ضرب العدد الأول في الخطأ الثاني وما يرتفع من ضرب العدد الثاني في الخطأ الأول فاجمع ما يرجع من ذلك على مجموع
 الخطأين فما خرج من القسم فهو الجواب فنضع لكل واحد منهما ما إذا قبل زيد عدداً إذا زيد عليه نصفه ثلثه بلغ عشرين فلنضع ستة فزيد عليه خمسة يبلغ
 أحد عشر فلو بلغ عشرين أصبنا وكان هو العدد المطلوب حيث بلغ أحد عشر فقد خطانا بنصفه ناقصاً في الخطأ الأول فلنحفظه ثم نضع المطلوب تسعة ونقسم عليه
 نصفه ثلثه يكون ستة عشر نصفه ثلثه يكون ستة عشر خطانا بنصفه ثلثه نصفه في الخطأ الثاني وهو ناقص أيضاً فاضرب العدد الأول وهو ستة في الخطأ الثاني
 وهو ثلثه ونصف يكون أحد وعشرين ثم نضرب العدد الثاني وهو تسعة في الخطأ الأول وهو تسعة يكون أحد وثلاثين لان الخطأين متفقان في النقصا فنخذ
 الفضل ما بين أحد وعشرين واحد وثلاثين بان نقصا فلهما من أكثرهما يبقى الفضل ستين نقسمها على الفضل بين الخطأين وهو خمسة ونصف لان أحد الخطأين كان تسعة
 والاخر ثلثه ونصف فذلك بان نضرب المقسوم والمقسوم عليه كل واحد منهما على نفسه في مخرج النصف الذي هو ثلثان فيصير الستين مائة وعشرين من الخطأين وسقط
 أحد عشر فإذا قسمنا المائة والعشرين على واحد عشر خرج عشرة وعشرة أجزاء من أحد عشر وهو العدد الذي زادنا عليه نصفه ثلثه وبلغ عشرين وثلثان نصفه ستة
 وخمسة أجزاء وثلثه ثلثه فسبقنا جزءاً فإذا زدنا عليها كان الجمع عشرين ولو قبل ما زادنا عليه نصفه ثلثه درهم ونقصنا فاجتمع ثلثه وأربعة دراهم فبقي عشر
 دراهم فنفرضه عشرين درهماً تزداد عليها نصفها وثلثه درهم يبلغ ثلثه وثلثين نسقط منها ثلثها وأربعة دراهم يبقى ثمانية عشر خطانا ثمانية زائدة وهو الخطأ الأول

۱۰ الوصایا الخارجه عن الاستغنا

میں نے اپنے
میں نے اپنے
میں نے اپنے
میں نے اپنے
میں نے اپنے

في الوصايا المشتملة على الامتنان

الفين واربعمائة وستة وثلاثين فهو المال والنصيب بقية وسبعون ولو خلف باو ثلثة مئة وعشرون واربعمائة وستة وثلاثين
 البنية بحسب ما يبقى من ثلثة بعد ذلك فاخذ ربع مال تلقى منه نصيب الابن حتى ما يبقى فبقى سدر مال وسدر مال هو سبعة من ستة وثلاثين لاسبقه
 انصبا وسبعة اشباع نصيب فم ذلك الى تمام الثلث هو نصف سدر مال يكون سدر مال وتسع مال هو عشرة من ستة وثلاثين لاسبقه انصبا وسبعة اشباع
 نصيب تلقى نصيب البنية هو خمسة انصبا وتلقى خمس ما يبقى اتم وهو تسع مال الا خمسة انصبا وتسع نصيب فبقى سدر مال لاسبقه انصبا وتلقى نصيب فم ذلك
 الى ثلثي المال يكون ثلثين جزءا من ستة وثلاثين جزءا من مال لاسبقه انصبا وتلقى نصيبا تعدل ثلثين واربعمائة نصيبا بحسب ونقابل فنخرج المال يكون الفا
 وسبع مائة وثمانية وثمانين وهو المال والنصيب جزءا من ثلثون ويقع الكسر مئتين ما يبقى من الربع فنضرب المثلثة في ثلثة تكون خمسة الاف وثلثمائة واربعة
 وستين والنصيب تسعون ولو خلف زوجة وابنتين وبنات او وصى بمثل نصيب المرأة وثلاث ما يبقى من الخمس بمثل نصيب البنية سبعة ما يبقى من الثلث بمثل
 نصيب ابن سدر ما يبقى من المال يجعل المال ثلثة دنانير ثم فاخذ خمسة ثلثة اقسام دينار وتلقى منه نصيب المرأة خمسة دراهم فبقى ثلثة اقسام دينار والا خمسة دراهم
 تلقى ثلث الباقي يبقى خمسة دنانير الا ثلثة دراهم وثلثا فزاد على ثلثي الثلث هو خمسة دنانير وتلقى منه نصيب البنية سبعة دراهم وتلقى سبع الباقي فبقى ربعة
 اشباع دينار واربعة اقسام سبع دنانير الا ثمانية دراهم وستة اشباع درهم نصيب ثلثي الثلثين وتلقى اربعة عشر درهما نصيب الابن وسدر الباقي يبقى دينار
 وسبع وثلثا سبع دنانير الا تسعة عشر درهما وثلث سبع درهم فهذا يعدل ربعين درهما وبعد الجبر تسعة وثلث سبع وثلثا سبع وثلثا سبع وثلثا سبع وثلثا سبع
 يكون الدرهم الفا ومائتين واربعمائة فبجملتها الدنانير تسعة واربعمائة درهم وهو النصيب لباقي ما يبقى من الخمس ثلثا فاضرب ما معك في ثلثة يكون
 المال ثلثة الاف وسبع مائة وعشرين والدرهم مائة واحد واربعمائة **الفصل الثالث** في اشتغال على الاستثناء وهو صنفان **الاول** اذا كان الاستثناء
 يخرج من جميع المال **مسئلة** لو وصى بمثل نصيب احد بنيه الثلثة الاربع جميع المال فاخذ ما لا ويرع مال الانصبا وذلك بعد ثلثة انصبا هي انصبا
 الورثة ويجز ونقابل فاذا مال الاربع مال يعدل ربعة انصبا بنسبها ارباعا ونقلب الاسم فالما لستة عشر والنصيب خمسة ندفع الى الوصى له خمسة ونسحب ربع
 المال اربعة بنى خمسة عشر لكل ابن خمسة كالنصيب بالخطا ثلثي الثلثين نصيب ثلثي الثلثين ندفع الى الوصى له اثنين ونسحب ربع المال اربعة بنى
 ثلثة وكان يجب ان يبقى ستة ليكون لكل ابن مثل النصيب فقد نقص عن الواجب ثلثة وهو الخطا الاول ثم يجعل المال ثمانية والنصيب ثلثة ندفعها اليه
 لنسحب اثنين ربع المال يبقى معنا سبعة وكان ينبغي ان يكون تسعة فقد نقص ثمانية وهو الخطا الثاني وهما ناقصان منسقط الاقل من الاكثر يبقى واحد
 منسقط ثم فنضرب المال الاول هو اربعة في الخطا الثاني وهو ثلثان فيكون ثمانية فنضرب المال الثاني وهو ثمانية في الخطا الاول ثلثة يكون اربعة وعشرين فنسقط
 الاقل من الاكثر يبقى ستة عشر فنقسم على الواحد المحفوظ يكون ستة فوالا كان ونضرب النصيب الاول هو ثلثان في الخطا الثاني يكون اربعة والنصيب الثاني في الخطا
 الاول هو ثلثة يكون تسعة منسقط الاقل من الاكثر ونقسم الحاصل على الواحد المحفوظ يكون خمسة والنصيب بالدينار والدرهم يجعل المال دينار واربعة دراهم
 ونضع الدينار بالنصيب الوصى له ونسحب منه ربع جميع المال هو ربع دينار ودرهم يحصل معنا خمسة دراهم وربع دينار وذلك يعدل ثلثة دنانير فنسقط
 ربع دينار ربع ويبقى خمسة دراهم في معادلة دينارين وثلثة ارباع دينار فاذا قسمنا الدراهم على عدد الدنانير خرج الدينار خمسة اجزاء من اربعة عشر جزءا
 تجع بين هذين العددين يكون ستة عشر فهو المال لو خلف ابنا ووصى بمثل نصيبه الا نصف المال فاخذ ما لا ونسقط منه نصيب الورثة من النصيب نصف
 مال يحصل مال احدى ابنة ونقابل يكون مال ونصف مال يعدل نصيبين بنسبهما انصافا ونقلب الاسم فيكون المال اربعة والنصيب ثلثة ندفع الى الوصى
 له ثلثة ونسحب ربع منه ثلثين يبقى له واحد وهو مثل نصيب ابن الانصافا لو خلف ابنا ووصى بنصيب ابن رابع لو كان الاغنى مال فنقول لو كان البنون اربعة
 فنقسم المال بينهم على اربعة فناخذ ما لا ونلقى منه نصيبا ونسحب ربع منه عشر مال يكون معنا مال عشرة مال الانصبا يعدل ربعة انصبا ويجز ونقابل فال
 وعشر مال يعدل خمسة انصبا بنسبها ارباعا ونقلب الاسم فالما لخمسون والنصيب احدى عشر ندفع الى الوصى له احدى عشر ونسحب ربع منه عشر مال وهو خمسة
 يبقى الوصى له ستة وباخذ الابن اربعة واربعمائة ولو كانوا اربعة اخذ كل واحد احدى عشر كالنصيب **مسئلة** لو خلف اربعة بنين ووصى لرجل بثلث
 ماله الانصبا احدى عشر ندفع الى الوصى له والابن ثلث المال يبقى ثلثة بنين لكل واحد ثمان فغلبنا ان نصيب الابن من الثلث تسعان يبقى تسعة
 للوصى له والفرصة من تسعة لو خلف امرأة وثلث اثنين ووصى لرجل بمثل نصيب ابن لامل نصيب المرأة من فرصة الورثة من اربعة وعشرين للمرأة الثلثة ثمانية
 ولكل ابن سبعة فاسقط سهم المرأة من نصيب ابن يبقى اربعة اسهام وهي الوصية فزادها على الفرصة يكون ثمانية وعشرين **الصنف الثاني** فيما
 يكون استثناء الجزء من الباقي فاقسم ثلثة **الاول** ان يفيد الاستثناء بجزء ما يبقى من المال بعد النصيب مثل ان يوصى لواحد بمثل نصيب احد
 بنيه الثلثة لاربع الباقي من المال بعد النصيب فاخذ ما لا ونسقط منه نصيبا يبقى مالا ناقص نصيبا يزيد عليه بعة هو الذي نترده من جملة النصيب ربع ربع
 مال الاربع نصيب فيبلغ ما لا ويرع مال الانصيب بع نصيب يعدل ثلثة انصبا ويجز ونقابل فاذا مال الاربع مال يعدل ربعة انصبا وربع نصيب فنسبها
 ارباعا ونقلب الاسم فالما لسبعة عشر والنصيب خمسة ندفع الى الوصى له خمسة تبقى اثني عشر نترده من الخمسة ربع الباقي وهو ثلثة يبقى الوصى له سهمان يحصل للبنين
 خمسة عشر لكل واحد خمسة ونقول ندفع الى الوصى له نصيبا يبقى مقدار ونسحب ربع من النصيب فزاد على المقدار يصير مقدارا وربع مقدارا يعدل انصبا
 الورثة وهو ثلثة فالنصيب ثلث مقدار وثلث ربع مقدار والمال مقدار وثلث مقدار يعدل انصبا الورثة وهو ثلثة فالنصيب ثلث مقدار وثلث ربع مقدار
 والمقدار والمال مقدار وثلث مقدار وثلث ربع مقدار بنسبها اجزاء ثلث الربع وذلك بالنصيب في اثني عشر فيكون المال سبعة عشر والنصيب خمسة ونقول علمنا
 ان الباقي من المال بعد النصيب على اربع فهو اربعة وقد استقر ربع فزاد ربع الاربعة عليها يكون خمسة للبنين لكل ابن سهم وثلثان فاقسم وثلثان فزاد
 على الاربعة يكون خمسة ثلثين بنسبها اثلثا فالنصيب خمسة فالما لسبعة عشر ولو قال الاربع الباقي بعد نصف النصيب فاخذ ما لا ونسقط منه نصيبا يبقى
 مال ناقص نصيبا يزيد عليه ربعة بعد نصف النصيب هو ربع مال الاثن نصيب يصير ما لا ويرع مال الانصبا وثمان نصيب بنسبها اثمانا ونقلب الاسم
 فالما لثلاثة وثلاثون والنصيب عشر نخرج عشرة وننظر الباقي من المال بعد نصف العشرة واذا هو ثمانية وعشرون لنسحب ربعها وهو سبعة من العشرة يبقى

وَيَكُونُ الظَّاهِرُ
فِي الْمَكَانِ
شَيْئًا نَجِيًّا
حَبِيبًا

دستارم
و نصف مال الانضبا
بعد از نصفه و پنج

فہما کی تشریح
مرتبہ میں

منها ما

في الاستثناء في الوصية

من كل ثلث نصيبا الى ابن يتي من كل ثلث مقدار نصيبه ما معناه من الثلث الاول يحصل ثلثة مقادير ونصف مقدار في اول ابن الثالث فعلمنا ان النصيب ثلثة مقادير ونصف مقدار فكان السابعة من الثلث بعد النصيب مقدار فيكون جميع الثلث اربعة مقادير ونصف مقدار بنسبتها انصافا تكون تسعة وجميع المال سبعة وعشرون والنصيب سبعة فاذا اخذنا ثلث المال هو تسعة وعشرينا منه سبعة يبقى ثمان تسترجع نصفها من النصيب هو واحد يبقى مع الموصي له ستة ومع البنين احدى عشر وكل ابر سبعة كالنصيب فما اخذ الموصي له كما انه مثل النصيب انصافا يبقى من الثلث بعد النصيب فهو مثل النصيب الا ثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية لان الثلث تسعة الوصية ستة فالباقي ثلثة والستة ناقصة عن النصيب ثلث الثلثة **مسئلة** لو اوصى بخير من المال بالنصيب مع استثناء جزء من الباقي للمال فقد بقيت الباقي بما بعد النصيب قد بقيت بما بعد الوصية وقد يطلق الوصى لو زيد برع المال لعدم مثل نصيبا حد ولديه الا ثلث ما يبقى من المال بعد النصيب خذ ما لا يرفع ربعه لو زيد يبقى ثلثة ارباع ما لا يرفع نصيبا منها الى عمر يبقى ثلثة ارباع ما لا نصيبا سبعة من النصيب ثلث هذا الباقي وهو ربع مال الا ثلث نصيب تزيد على ما معناه يصيرها الا انصافا وثلث نصيب بعد نصيب بن بخر وبقابل فالمال يعدل ثلثة ارباع وثلث نصيب بنسبتها الا ثلثا ونقلب الاسم فالمال عشرة والنصيب ثلثة نصفه يعشر في العشر الى زيد يبقى سبعة ونصف نقر منها ثلثة الى عمر يبقى اربعة ونصف استرجع ثلثها من الثلثة وهو واحد ونصف نضعه الى ما معناه يبلغ ستة لكل واحد ثلثة كالنصيب فان ازلنا الكسر سطنا العشر انصافا فالعشر من النصيب ستة ونقول بجعل المال ثمانية مثلا ونقطر ربعها زيدا ثم نجعل النصيب ثلثة تسترجع منها ثلث الباقي وهو واحد يصير ما معناه اربعة وكان ينبغي ان يكون ستة لباخذ كل واحد منها ثلثة فقد اثنان وهو الخطاء الاول ثم نجعل المال ثلثي عشر ربعها زيدا ونجعل النصيب ثلثة ونسترد منها ثلث الباقي هو اثنان يكون ما معناه ثمانية وكان ينبغي ان يكون ستة فقد اثنان فتجمع بين الخطئين لان احدهما زيد والاخر ناقص يبلغ اربعة فنحفظها ثم نضرب المال الاول في الخطاء الثاني يكون ستة ونضرب المال الثاني في الخطاء الاول يكون اربعة وعشرين يجمع بينهما يكون اربعين نقسمها على اربعة المحفوظة يخرج عشرة وهو المال المبلغ بالبسط عشر من وان قبله الوصية فقال في هذه المسئلة الا ثلث ما يبقى من المال بعد الوصية فهو ثلثة مال الوفاة الانصاف ما يبقى من المال بعد النصيب على ما تقدم فناخذ ونجعل لزيد ربعه يبقى ثلثة ارباع ما لا يرفع منها نصيبا الى عمر يبقى ثلثة ارباع ما لا نصيبا سبعة من النصيب هذا الباقي وهو ثلثة اثنان مال الانصاف نصيب زيد على ما معناه فيبلغ ما لا يرفع الا نصيبا ونصف نصيب هو بعد نصيبين فاذا جبرنا و فابلنا كان ثلث ما لا يعدل ثلثة ارباعا ونصف نصيب بنسبتها اثنان ونقلب الاسم فالمال ثمانية وعشرون والنصيب تسعة نرفع ربع المال الى زيد وهو سبعة يبقى اربعة وعشرون نقر منها تسعة ويبقى اثنان عشر سبعة ونصفها وهو ستة من التسعة نضعه الى ما معناه يبلغ ثمانية عشر لكل ابن ثلثة كالنصيب فالثلثة الباقية العشر وكما انها مثل النصيب الانصاف الباقي من المال بعد الوصية لا الباقي من المال بعد الوصية ثمانية عشر والستة لستة اثنان ثلثها **مسئلة** لو اوصى بمثل نصيبا حد بزيادة اربعة الا سدر ما يبقى من المال بعد النصيب الاخر بمثل نصيب اقدم الا نضع ما يبقى من المال بعد الوصيتين فالمال مائة وثلثة والنصيب احدى عشر ونليس للباقي بعد سدر فجمع من ثلثة اربعة وتسعة والنصيب ثلثة وستون والوصية الاولى ثمان وعشرون والثانية خمسة وثلثون والمخلف ثلثة بنين وبنات واوصى لزيد بمثل نصيب البنات الا ثلث ما يبقى من المال بعد النصيب لعمري بمثل نصيب ابن الاربع ما يبقى من المال بعد الوصيتين فنقول الباقي بعد الوصيتين هو انصاف الورثة وذلك سبعة فنحذفها والقدر من نصيب ابن يتي ربع نصيب فهو وصية الثاني ثم نقص من المال مثل نصيب البنات يبقى مال الانصاف اربعة عشر يكون ما لا يرفع من مال الانصاف وثلث نصيب فالق من ذلك وصية الاخر وهو ربع نصيب جبر فابل وبسط يكون المال سبعة وستين والنصيب تسعة ويقع كسرين من الربع فنضربها في اربعة يكون ثمانين وثمانية وستين والنصيب ستة وثلثون فوصية تسعة ووصية زيد سبعة فاذا القيت نصيب بنت من المال بقي ثمانا واثنان وثلثون قيمتها تسعة وعشرون فاذا القيتها من النصيب سبعة واذ القيت الوصيتين من المال بقي مائتان واثنان وخسون فربها ثلثة وستون اذا القيتها من نصيب ابن وهو اثنان وسبعون بقي تسعة **مسئلة** لو اوصى بخير شايع من المال بالنصيب مع استثناء جزء مما يبقى من جزء المال كالخلف ختم بنين واوصى لزيد بنين ما لا يرفع بمثل نصيب اقدم الا ثلث ما يبقى من الثلث بعد الثمن والنصيب اخذ ثلث مال ونلقى منه ثلث جميع المال يبقى خمسة من اربعة وعشرين جزء من المال فنقط منه نصيب العمر يبقى خمسة من اربعة وعشرين جزء اسوى نصيب سدر من النصيب ثلث هذا الباقي فنضرب المال في ثلثة يكون اثنان وسبعين ويكون معناه خمسة عشر جزءا من اثنان وسبعين جزءا من المال اسوى نصيب سدر من ذلك ثلثها وهو خمسة الا ثلث نصيب يبلغ عشر من اسوى نصيب زيد على ثلثي المال هو ثمانية واربعون يكون ثمانية وستين جزءا من اثنان وسبعين جزءا اسوى نصيب ثلث نصيب يعدل نصيبا الورثة وهي خمسة وبعد الجبر المعادلة تصير ثمانية وستين تعدل ستة نصيبا وثلث نصيب بنسبتها باجزاء اثنان وسبعين ونقلب الاسم فالمال اربعة مائة وستة وخسون والنصيب ثمانية وستون فاخذنا ثلث المال هو مائة واثنان واثنان وخسون ونلقى منها ثلث المال هو سبعة وستين وخسون وضعنا خمسة نلقى منها نصيبا وهو ثمانية وستون يبقى سبعة وعشرون سدر من النصيب ثلثها ونزيد ما على السبعة والعشر من تبلغ ستة وثلثين نزيد ما على ثلثي المال وهو ثلثا اربعة مبلغ ثلثا اربعة واربعين لكل ابن ثمانية وستون كالنصيب ما الوصى لعمري بمثل نصيب اقدم الا ثلث ما يبقى من الثلث بعد الثمن بعد الوصية فالجواب كما تقدم الا اننا نجعل بدل الستة ثلث الباقي من الثلث بعد الوصية نصف الباقي بعد النصيب فباخذ ثلث مال فنقط منه ثلث جميع المال يبقى خمسة من اربعة وعشرين جزءا من المال فنقر من نصيب العمر ونسدر من النصيب نصف الباقي فليس ثلثه نصفه صحيح فنضرب المال في اثنين يكون ثمانية واربعين ويصير معناه عشرة اجزاء من ثمانية واربعين من المال اسوى نصيب زيد عليه نصفه يكون خمسة عشر جزءا من ثمانية واربعين اسوى نصيب نصف نصيب زيد على ثلثي المال هو اثنان وثلثون من ثمانية واربعين جزءا من ثمانية واربعين انصافا ونصف نصيب يعدل نصيبا الورثة وهو خمسة بخير ونقابل سبعة واربعون جزءا من ثمانية واربعين تعدل ستة نصيبا ونصف نصيب بنسبتها باجزاء ثمانية واربعين فالمال ثلاث مائة واثنان عشر والنصيب سبعة واربعون فاخذنا ثلث المال هو مائة واربعة ونقط منه ثلثي المال وهو تسعة وثلثون يبقى وستون فنقط من النصيب سبعة واربعين تبقى ثمانية عشر فنرجع من النصيب تسعة ونزيد ما عليها يكون سبعة وعشرين من زيد ما على ثلثي المال

فيما لو وصى بخير من النصيب مع استثناء جزء من الباقي

فيما لو وصى بخير من النصيب مع استثناء جزء من الباقي

في الوصية بالتكليف

دناير يبيع دهمان يأخذها ابن الرابع فعرضا ان يقر الدينار دهمان وان ثلث المال ثلث درهم والنصيب دهمان ونقول الباقي بعد الوصية بقسم على اربعة
 فاقول في بقية دهمان اربعة فاذا قسمنا سهمها الى التكليف كان ثلث المال هو بعد ثلث تكليفه وثلث سهمه لان حصة المال تكليفه واربعه سهمه فثلث ثلث تكليفه وسهم
 وثلث سهمه لنسقط ثلث تكليفه بثلث تكليفه وسهمها سهمها فاصا يبقى ثلثا تكليفه ثلث سهمه فالسهم اثنان والتكليف واحد وثلث المال ثلث سهمه فجميع المال
 تسعة فان كانت الوصية بتكليفه الرابع ومعه بنت فاقول مثل نصيب ابن من سهمها المسئلة يبقى سبعة بقية اربعة يكون ثمانية وعشرين في المال الذي يخرج
 واحد يبقى ثلثه في النصيب ثم خذ الربع سبعة والواحد منه ستة يبقى واحد هو الوصية ونقول ثلث نصيب ابن من الربع يبقى ثلثا لا نصيب من هو التكليف التي وصي بها
 فالتكليف من المال يبقى ثلثه ربع مال النصيبان بعد تسعة نصيبا فالق المشترك وكل المال يصير ملك تسعة نصيبا وثلثا البسطا اثلاثا وابسط النصيب يكون ثلثه
مسئلة لو وصي بتكليفه اربعة بنين وبنات او وصي بتكليفه ثلث ماله بنصيب ابن واخر بتكليفه ربع ماله بنصيب ابنت فالوصية لثلاثة
 ثلث مال الانصبيات والثلثا ربع مال الانصبيات لان لكل ابن سهمين وللبنات سهم واحد كل سهم في مثل هذا يصير نصيبا فخذ ما لا ونسقط منه الوصية
 يبقى خمسة سهم من اثني عشر سهم ماله ثلثه نصيبا بعد ان نصيبا الورثة في تسعة ونسقط ثلثه نصيبا بثلثه نصيبا فاصا يبقى خمسة سهم من اثني عشر
 من ماله معاراة تسعة نصيبا فبسطها باجزاء اثني عشر ونقلب الاسم فالمال اثنان وسبعون والنصيب خمسة ونقول اذا كانت خمسة من اثني عشر بعد ستة
 فالمال اربعة بعد ثلثه خمسة ونسقطها اخا سابع اثنين وسبعين فخذ ثلث المال هو اربعة وعشرون ونسقط منه نصيبين وهما عشرة يبقى اربعة
 عشرة في الوصية الاولى فخذ بعد وهو ثمانية عشر ونسقط منه نصيبا واحدا وهو خمسة يبقى ثلثه عشرة في الوصية الثانية لنسقط الوصيتين من المال يبقى
 خمسة اربعون لكل ابن عشرة وللبنات خمسة فلو خلفت ابنة واما وابنا او وصي بتكليفه السادس على نصيب الزوجة واخر بتكليفه ربع ما يبقى من المال على نصيب
 الام فالق التكليف الاول من المال يبقى خمسة سداس ثلثه نصيبا فالق ربع ذلك واجعل المال اربعة من اربعة ثم استثن من مثل نصيب الام اربعة نصيبا فيبقى
 خمسة عشر سهمها من اربعة وعشرين من مال ستة نصيبا وربع بعد ثلثه اربعة عشر من اربعة وعشرين يكون اربعة وعشرين
 وعشرين والنصيب خمسة عشر الوصية الاولى ستة وعشرين والثلثا اربعون **مسئلة** لو وصي بالتكليف مع الوصية بجزء شابع من المال كالخلف ثلثه
 بنين او وصي لزيد ربع ماله ولعمرو بتكليفه نصف نصيب ابن بنين فخذ ما لا ونسقط منه بعد ثلثه ثلث نصيبه لعمرو ونسقط منه نصيبا يبقى معا ربع ماله
 نصيب بعد ثلثه نصيبا ونسقط نصيبا بنصيب بنين ربع ماله بعد نصيب بنين بنسبها ارباعا ونقلب الاسم فالمال ثمانية والنصيب اربعة فخذ ثمانية ونسقط
 ربع الوصية فخذ نصف الثمانية لعمرو ونسقط منه واحد يبقى مع ثلثه لكل ابن واحد ونقول ربع المال نصفه يستحق اربعة عشر واحد البنين فخذ ما لا
 اربع ونصف وهو اربعة ونسقط ربعها ونسقطها يبقى واحد من الاثنين الاخرين لكل واحد نصف هو النصيب لنسقط من الثلثة الساقطة من المال يبقى اثنان ونصف
 نسقط منها ربع جميع المال يبقى واحد ونصف هو التكليف بنسب الجميع نصيبا فخذ التكليف ثلثه والربع اثنان والمال ثمانية **مسئلة** لو وصي بالتكليف
 مع الوصية بجزء مما يبقى من المال كالخلف بقر بنين او وصي لزيد بتكليفه ثلث ماله بنصيب اربعة وعشرين ما لا ونسقط منه ثلثه الى زيد
 ونسقط ربع منه نصيبا ونزيد على باقي المال فيحصل مع ثلثا ماله نصيب يخرج ربع لعمرو وذلك سدس ماله ربع نصيب يبقى نصف ماله ثلثة ارباع نصيب
 نصيبا الورثة وهو اربعة نسقط ثلثه ارباع نصيب بثلثه ارباع نصيب يبقى نصف ماله بعد ثلثه نصيبا وربع نصيب ارباعا ونقلب الاسم فالمال
 ثلثة عشر والنصيب سبعة نصيبا ثلثة في ثلثة عشر يبلغ تسعة وثلثين هو المال النصيب ستة فخذ ثلثها وهو ثلثة عشر ونسقط منه نصيبا يبقى سبعة في التكليف
 فخذ ما لا ونسقط من المال اثنان وثلثون ندفع ربعها الى عمرو وهو ثمانية يبقى اربعة وعشرين للبنين لكل واحد ستة ونقول بجعل المال خمسة سهم والتكليف واحد
 منها ندفع الى زيد ندفع ربع الاربعة الباقي الى عمرو يبقى ثلثة للبنين لكل واحد ثلثة ارباع واذا قسمناها الى التكليف كان الحاصل واحد وثلثة ارباع وكان يجب
 ان يكون وثلثين لانه ثلث خمسة التي قلنا انها المال فلو اذ نصف سدس هو الخطاء الاول ثم جعل المال ستة والتكليف اثنان فنخرج ما وربع الباقي يبقى ثلثة
 لكل واحد منهم ثلثة ارباع نضمها الى التكليف يكون اثنان وثلثة ارباع وكان يجب ان يكون اثنان فخذ الخطا بثلثة ارباع وهو الخطاء الثاني فزيد اربعة ونسقط
 الاول من الاكثر يبقى ثلثة سهم فنحفظه ثم نصرب المال الاول في الخطاء الثاني يحصل ثلثة وثلثة ارباع ونصرب المال الثاني في الخطاء الاول يحصل نصف سهم
 لنسقط الاول من الاكثر يبقى ثلثة وربع بدفعهم على ثلثي سهم يخرج من القسم سهم وخمسة اثنان سهم بنسبها انما يكون ثلثة عشر فهو المال الذي يذهب الى تسعة ثلثة
 كما سبق **مسئلة** لو وصي بالتكليف مع الوصية بجزء مما يبقى من المال كالخلف ثلثة بنين او وصي لزيد بتكليفه ثلث ماله بنصيب اربعة
 لعمرو بثلث ما يبقى من الثلث فخذ ثلث ماله بنصيبا يبقى ثلث ماله الانصبيات ندفع الى زيد فانه التكليف يبقى من الثلث نصيب ندفع ثلثة الى عمرو
 يبقى ثلثا نصيب نضم الى ثلثي المال ذلك بعد ان نصيب الورثة وهي ثلثة لنسقط ثلثي نصيب يبقى ثلثا مال بعد نصيبين وثلث نصيب بنسبها
 اثلاثا ونقلب الاسم فالمال سبعة والنصيب اثنان وليس المسئلة ثلث جميع نصيبها في ثلثة تبلغ اربعة وعشرين في المال النصيب ستة فخذ ثلث المال سبعة
 ونسقط منه النصيب ستة يبقى واحد هو التكليف ندفع ثلث التسعة الى عمرو يبقى اربعة نصيبها الى ثلثي المال يكون ثمانية عشر لكل ابن ستة قبل الوصية على الوصية
 الاول بثلث الانصبيات كل ابن ستون للثالث فلا تكليف فالوصية الاولى باطله والثانية فرعها فيبطلان معا احبب ان الوصية الثانية تنقص النصيب
 الثالث فيظهرها التكليف ويكون ان يخرج ذلك على خلافه بما لو طاله على عشرة الا عشرة الا واحد من ان الاستثناء الاول باطل والثاني فرع فيبطل من ان الاستثناء
 الثاني اخرج الاول عن ان يكون مستقرا **مسئلة** لو وصي بالتكليف مع الوصية بثلث نصيبه بثلث نصيب بنين او وصي لزيد بثلث نصيب اربعة وعشرين
 بتكليفه ثلث ماله فخذ ثلث ماله ندفع منه نصيبا الى زيد والباقي الى عمرو يبقى مع ثلثا ماله بعد ان نصيب الورثة وهي ثلثة بنسبها اثلاثا ونقلب الاسم فالمال
 تسعة النصيب اثنان فخذ من التسعة ثلثة ندفع منها اثنان الى زيد واحد الى عمرو وهو التكليف يبقى ستة للبنين ونقول تطرف فيرضى الورثة وهي ثلثة
 فنزيد عليها مثل نصيبها تبلغ اربعة نصيبا بنسبها ايضا فليكون تسعة والاربعان تفرد الوصية فان التكليف نظرنا في مجموع ما نصح منه المسئلة وما زاد عليه والتكليف
 ما يزيد منه على ما نصح منه المسئلة مضموما اليه مثل نصيب الوصية بنصيب بنين لم يزد شي فالوصية بالتكليف باطله في الصورة المذكورة المجموع اربعة ونصنع الزيد

في المصنف
تكملة

واحد

تكملة
في المصنف
تكملة

۲۰ الوضیۃ بالثکلت

خمس ما بقي من المال اخذ ثلث المال ضربا لهما بالنصيب النكلة ونسب جميع من النصيب خمس الباقي وثلث المال خمس عشر يكون الباقي بعد الثلث خمس ثلث الثلث
الخارج بالنصيب النكلة اذ اخذت جميع من النصيب خمس الباقي وهو اثنان فالخامس مع اثنى عشر جزءا من مال ذلك يعدل نصيبا الورثة وهو اربعة نصيبها
باجزاء خمسة عشر ونقلب الاسم فالمال ستون والنصيب اثنان عشر فخذ ثلث المال هو عشرون وتلقى منها النصيب اثنان عشر يبقى ثمانية وهي النكلة تدفعها
الى الورثة من النصيب خمس الباقي وهو ثمانية يبقى لهما اربعة فالوصي اثنان جميعا اثنى عشر يبقى ثمانية واربعون للبنتين لكل واحد اثنان عشر **مسألة**
لو وصى بالنكلة مع الوصية بالنصيب مستثنى عنه جزء مما يبقى من جزء المال كالوصي لورثته بثلث الربع بنصيب حدهم ولهم ومثل نصيب
الاثنان ما بقي من الثلث بعد ذلك فلا بد من مال لربع وثلث الباقي من الثلث بعد اسقاط الربع ثلث ثلثه ستة وثلثون ناخذ ربعه وهو تسعة فخصرنا
والى الوصيتين ونسب من النصيب ثلث ما بقي من ثلث المال هو واحد وزيد على الباقي من الثلث يبلغ اربعة زيدا على ثلثي المال تبلغ ثمانية وعشرين جزءا
من ستة ثلثين جزءا من مال ذلك يعدل نصيبا الورثة وهي خمسة نصيبها باجزاء ستة ثلثين ونقلب الاسم فالمال اثنان وثمانون والنصيب ثمانية وعشرين
يبقى سبعة عشر يبقى سبعة عشر في النكلة ثم تلقى الربع من ثلث جميع المال هو ستون وتبقى خمسة عشر ينقطع ثلثها من النصيب يبقى لهما ثلثة وعشرون والوصي
معا اربعون يبقى اربعون للبنتين لكل ابن ثمانية وعشرين **مسألة** لو وصى بالنصيب مستثنى عنه النكلة كالوصي لورثته ثلثة بنين ووصى بمثل نصيب حدهم
النكلة ثلث ماله بالنصيب فجعل ثلث المال ينارود وهو ما يجعل النصيب يناراد ففعل الوصية ونسب منه درهم لان النكلة درهم يبقى من الثلث
درهمان زيدهما على الثلثين يبلغ دينارين واربعة دراهم تعدل نصيبا الورثة وهي ثلثة ثمانية ونسقط المثال بمثل يبقى اربعة دراهم تعدل ثلثيها ونقلب الاسم ونقول
الدينار اربعة دراهم واحد فالثلث خمسة والمال خمسة عشر فخذ ثلث المال هو خمسة ينقطع منها الى الوصية له وهو اربعة عشر واحد وهو النكلة يبقى للوصي
ثلثة نظرهما من المال يبقى اثنان عشر لكل واحد من البنين اربعة **الفصل الخامس** في الوصية بالجذر والكعب الجذر كل مضروب في نفسه نفسة كعب الواحد وكعب
من الضرب يبقى مالا ويجزؤا ومربع الكعب كل مضروب في نفسه ثم ضرب مبلغة في الحاصل من الضرب يسمى كعبا فالواحد جذر وكعبه الواحد والعقد
ان يكون له جذر صحيح ينطق به كالاربعة جذرها اثنان ولما ان لا يكون الجذر ينطق به كالعشرة والعشرين وبنيتهم ومن الاعداد ماله كعب ينطق به كالثمانية
كعبها اثنان ومنها ما ليس له كعب ينطق به كالعشرة والمائة وقد يكون العدد منطقيا كالجذر وكعبه اربعة وستين جذرها ثمانية وكعبها اربعة وقد يكون اتم
في الجذر خاصة كسبعة وعشرين او في الكعب خاصة كاربعة وثمانين كالعشرة اذ عرف هذا فلو وصى بجذر ماله فزنا المسئلة من عدد مجزؤا ان اسقط جذره انقسم
الباقي صحيحا على الورثة فلو خلف ثلثة بنين ووصى بجذر ماله فان جعلنا المال تسعة فلو وصى له ثلثة الباقي بين البنين لكل ابن سهمان وان جعلناه ستة عشر
فلموصى له اربعة والباقي بين البنين لكل واحد اربعة ولو وصى بكعب ماله جعلنا المالك كعبا فان جعلناه ثمانية فاشان للموصي له والباقي بين البنين وان جعلنا
سبعة وعشرين فثلثة للموصي له والباقي بين البنين قال الجوهري يستحيل ان يكون الامر في ذلك على التحيز الفرض كيف شاء الفاضل فان اقدر يختلف باختلاف
العدد المفروض فاذا كان المال تسعة فخذ ثلث المال ان كان ستة عشر فخذ ربعه واكثر كل عدد مجزؤا لان من الاعداد ما لا ينطق بجذره ومنها ما ينطق
ليس لفظ الوصية الجذر المال فلا يجب حمله على مجزؤ صحيح لا على ان يقسم الباقي صحيحا على الورثة نعم اذا قيد للموصي وصية بما تقتضي الحمل على عدد معين من
الاعداد المجزؤة حل عليها فاذا قال نزلوا مالي على مجزؤ صحيح اذ اخرج جذره انقسم الباقي على الورثة بغير كسر يقسم ما تقدم من الحمل على تسعة في الصورة وكذا
الوصية بثلث المال فان عين مرتبة اخرى تعين وان اطلق الوصية بالجذر ولم يقيد بشئ بل اراد بالجذر ما نقوله الحساب فان كان المال مقدر ايكمل وزد
او زرع كالارض او عدد كالجوز وتزل عليه فان كان جذره ينطق به فذلك والنكس الى الوصية له الفدر المتيقن واما المشكوك فيه فالحكم فيه الصلح وان لم يكن المال مقدر
كعبا وجاربه قوم ودرج جذر القيمة الى الوصية **مسألة** لو وصى بجذر النصيب خلف ثلثة بنين فجعل نصيب كل ابن عدد المجزؤا ثم نجح نصيبا البين
بجوزاد عليها جذر نصيب حدهم فابلق صحيح المسئلة منه فلو جعلنا نصيب كل واحد اربعة فزينا ثلثة فزيد عليها واحد يصير اربعة ومنها اقم وان جعلنا النصيب
اربعة فالفرضية اثنان عشر بنكها اثنان يتبع اربعة عشر ومنها اقم ولو وصى بجذر نصيب واحد فزينا النصيب اربعة فانصبا ولهم اثنان عشر زيد عليها جذر
النصيب يبلغ ستة عشر منها اقم الفرضية ولو وصى بكعب نصيب حدهم جعلنا النصيب كعبا وجعلنا الانصبا وزدنا عليها كعب نصيب **مسألة** لو وصى
بجذر نصيب جذر ماله خلف ثلثة بنين ووصى بجذر حدهم لزيد لهم ويجزؤ جميع المال فنصيب كل ابن مالا لا وصى بجذره ثم جعل المال اموالا لها جذر صحيح
فان جعلناها اربعة اموال فوصية عمر جذرين كان جذرا هجعة من العدد ديناران فالوصي اثنان ثلثة جذر ينقطعها من مال الباقي اربعة اموال الا ثلثة جذر تعدل
انصبا الورثة وهي ثلثة اموال تجزؤ وتقابل فاربعة اموال تعدل ثلثة اموال ثلثة جذر فاما المال يعدل ثلثة جذر فاجزؤ ثلثة والمال تسعة وتقدر بالكل ماله يعدل
ثلثة جذر فاجزؤ ثلثة والمال تسعة فالتسعة ثلثة ثلثة اربعة اموال فنصيب كل ابن تسعة جذر جذر النصيب هو ثلثة وهم جذر المال هو ستة يبقى سبعة
وعشر للبنتين وان جعلناها تسعة اموال فوصية عمر ثلثة جذر فالوصي اربعة جذر ينقطعها من المال يبقى تسعة اموال الا اربعة جذر يعدل انصبا الورثة
وهي ثلثة اموال تجزؤ وتقابل فتسعة اموال تعدل ثلثة اموال اربعة جذر ينقطع الجذر الجذر ستة اموال تعدل اربعة جذر فاما ثلثة جذر فاجزؤ ثلثة اموال
والمال اربعة اموال وقد كان المال تسعة اموال في اربعة دراهم والنصيب ثلثة دراهم لزيد جذر النصيب هو ثلثة دراهم ولهم جذر المال هو اربعة اموال يبقى درهما
بين البنين لكل واحد ثلثة دراهم ولو وصى لزيد بجذر نصيب حدهم ولم يجزؤ ما بقي من المال فوصية زيد جذر وكل نصيب مال فجعل المال بعد وصية
زيدا مالا لها جذر صحيح فاشتت جعلها اربعة اموال فيكون وصية عمر جذرين وجلة المال اربعة اموال جذرا فاذا اسقطت الوصيتين من المال يبقى
اربعة اموال الا جذرين يعدل ثلثة اموال تجزؤ وتقابل فاربعة اموال ثلثة اموال جذرين فاما المال يعدل جذرين فالجذر اثنان والمال اربعة وقد كان جميع المال
اربعة اموال جذر فافزؤا ثمانية عشر اثنان منها لزيد يبقى ستة عشر جذر ماله وهو اربعة يبقى اثنان للبنتين او نقول بها بعد وصية زيد تسعة اموال فيكون
وصية عمر ثلثة وثلثة جذر وجلة المال تسعة اموال الجذر فاذ اسقطت الوصيتين يبقى تسعة اموال الا ثلثة جذر يعدل انصبا الورثة وهي ثلثة اموال فزيد الجذر
والمقابلة يبقى ستة اموال في مقابلة الجذر فاما الواحد يعدل نصف جذر فالجذر نصف درهم فلما لم يبع وكان جميع الزكاة تسعة اموال جذرا فهو اذ درهما

مکتبہ اسلامیہ

فہم الف ہمارے
خصلت و جہد

۲۰ الفَصِيَّةُ بِالْجَدِّ وَالْكَتَابِ

[illegible]

فی الحال وصی بنصیب
و خدی

دریغ نیاید
رسمال مسیح
و در ایضاً
در ایضاً

۲۔ الوصیہ بقدر ممکن المال منہ ہر مل و ضامنا

[illegible]

شکریہ

فما لم يجد

2. المسائل التي تتعلق بالنص في الشريعة الإسلامية

٤٤

درهم فهو النصيب ثلث عشرة ونفذ إلى يد خمسة درهم وثلثه أخماس يبقى منها ان يخرجه درهم وثلثه دفع نصفها وهو درهمان وخمس درهم آخرها الخ والى عشر يبقى من العشرة
 درهم وخمس نزيد على العشرة الاخرى يكون احد عشر وثلثه اخماس درهم ولو خلف بنين واولى لزيد بمثل نصيب
 احداهما ثلث جميع المال لغير بثلث ما يبقى من الثلث درهم والتركه ثلثون درهمها نأخذ ثلث المال وهو عشرة ونسقط منه نصيبا ونسترد ثلث المال وهو
 عشرة يحصل معنا عشرة من النصيبا ندفع ثلثه وهو ستة درهم وثلثه درهم الا ثلث نصيب درهم آخرها عشر يبقى ثلثا عشرة درهم وثلثه درهم الا ثلثه نصيب
 نزيد على ثلثي المال يبلغ اثنين وثلثين درهم الا ثلثه نصيب يعادل نصيبين بخلاف ثلثان وثلثون درهم وثلثه درهم يعادل نصيبين وثلثي نصيب
 ينسبها اثلاثا فالنصيب ثمانية والمال سبعة تسعون نقسم جزء المال على اجزاء النصيب يخرج من القيمة ثلثا عشرة درهم وثلثه درهم ونسترد من ثلثي المال
 وهو عشرة يبقى درهمان وثمن درهم من نصيبه ينسقطها من ثلثي المال يبقى سبعة درهم وسبعة اثمان ندفع ثلثها درهم الى عشر وذلك ثلثه درهم وخمس ثمان
 درهم يبقى اربعة درهم وربع درهم نزيد على ثلثي المال هو عشرة وثلثه يبلغ اربعة وعشرين درهم وربع درهم ثلاثين درهم ولو انقرضت الوصية الاولى بطلت
 تكون الاستثناء مستغنى عنه الا انه لما اقترنت بها الوصية الاخرى خرجها عن الاستغناء **الفصل السابع** في المسائل الدورية في التصرفات الشرعية
 من المريض لا يعرف ان عطاها للمريض من الهبة والعقود والمحاباة والعفو عن الجناية وغير ذلك يخرج من الثلث على اخرها كالوصايا وكان الاعباء وبمثل ذلك الى
 المعطى نبدأ منه ونقصا منه يوم الموت لا يوم الوصية وجب لذلك ان متى زادت تركته بروجع بعض العطيبة بهتبه او مبرئا وارث جناية او غيرها من اسباب الزيادة
 ان يزيد عطية ثم ما يرجع اليها واذا زاد ذلك وجب ان يزيد العطية وهكذا ما يرد الى المانها يله فقطع العلماء ذلك بوجود الحساب طرق وضعوها لا يخرج
 من موجب الحكم الشرعية كما نقول لو وصيت لبربعة زوجها مائة متوعدة بقبض مائة ثم ماتت مرضها وخلفنا احماءا تحت الهبة في الثلث مرجع ثلثها
 ونصف الثلث نصيبها خمسة سدادس مائة فتكون الهبة ونصفه وهو اكثر من الثلث حسابا نقول جازت الهبة في ثلثي مائة الاشياء ويرجع اليها نصف
 شئ فلورثها مائة الا نصف شئ يعادل مثله ما جازت الهبة وهو شيطان بخبر المائة بنصف شئ فالمائة تعدل شيئين وبضفا فالشئ اربعون فهو ما جاز فيه الهبة
 ثم ثلث الوارث نصف الاربعين فلورثها ثمانا نوزع نصف الهبة وبيان قطع الدورانا يحتاج ان يجعل المائة على ستة اسهام لانقسام ثلثها نصفين فلما رجع من الثلث
 سهم الى الوارثة وجب ان يلقى هذا السهم من الثلثين يبقى ثلثه ويرجع اليها سهم بالبركة سهم لورثها الزوج فقصر المائة على خمسة اسهام جازت الهبة منها في سهمين
 وهو خاسا كما قلنا واستخرج بعضهم هذا من طريقة الباب فقال يجعل المائة ثلثة لاجل الثلث ونظرها في اثنين فبربعة السهم بقصر ستة تلقى منها ما لم يترك الوارث
 يبقى خمسة في سهم المائة وجازت الهبة في بربعة السهم في سهمان وفي هذا **الفصل انواع البيع** **مسئلة** لو باع المريض قطعة ارض صاحبها آخر
 يساوي حينه يبار بجريه ثلثا وى عشره ولم يخبر الوارثه فقد جازى اربعين نأخذ من حين شيئا وكل شئ من مال الصحيح يساوي خمس شئ من مال المريض نصيبا
 من الشئ منه يبقى حينه دينار الا اربعة اخماس الشئ وصار مع الصحيح الحماة من مال المريض اربعة اخماس شئ فحينون دينار الا اربعة اخماس شئ مثلا الخا
 الذي هو اربعة اخماس شئ فضا عفا اربعة اخماس الشئ فكان واحد وثلثة اخماس تعدل حينه دينار الا اربعة اخماس شئ فبعد الجواز المطالبة بصير شيئين حسا
 شئ يعادل حينه دينار اقال ثلثي الواحد منه بعد وسدس فصيح البيع في ربع جريه سدس من مال المريض ربع جريه سدس من الصحيح **مسئلة** لو باع
 فقير حنطة قيمته عشرة بن بغير قيمة عشرة وقد علمنا ان يصح البيع في ثلثي الجيد ولو باع كرا قيمته ثلثون وله غيره ثلثون بعشرة صح البيع في جميع الكرا لا نرجع اليه
 عشرة وعند ثلثون فيبقى لو وثق اربعون ولم يجاب لا بعشرين فلو كانت قيمة الجيد حينه وقيمة الردي خمسة عشرة وله عشرة صح البيع في شئ من الجيد وقابله من
 الثمن ثلثة اعشار ذلك الشئ فقصر المحاباة سبعة اعشار شئ ومع الورثة عشرة درهم ايضوهي عشرة كرا فجمع معهم كرا عشرة كرا لاسبعة اعشار شئ وذلك بعد
 ضعف المحاباة وهو شئ واربعة اعشار شئ لان المحاباة سبعة اعشار شئ بخبر ونقابل فكذا عشرة كرا بعدل شيئين وعشر شئ ينسبها اعشارا ويقلب الاسم
 فيكون الكرا احد وعشرين والثلث اثني عشر فصيح البيع في اثني عشر جزءا من الكرا وهو بعدل اربعة اسباعا او يعادل سباع الكرا الردي وهو بالقيمة ثلثة اعشار البيع من
 الكرا الجيد فيجعل الكرا عدله سبع وعشر افله سبعون فصيح البيع في اربعة اسباعا وهي اربعون بثلثة اعشار الاربعين وهي ثلثة عشر فقصر المحاباة ثمانية عشر
 ومع الورثة ثمانية بطل البيع فيه ثلثون وعشر كرا وهما اربعة اعشار باجز السبعين فيجمع عندهم ستة حسون ضعف المحاباة ونقول ثلث الكرا والعشرة المروكة عشرة
 والمحاباة بخمسة وثلثين والعرشون اربعة اسباع الخمسة والثلثين فصيح البيع في اربعة اسباع الكرا ولو باع كرا قيمته مائة بكر قيمته حسون وعليه عشرة درهم دينا
 فنخط العشر من ماله ونقد كانه لا يملك الا تسعين وثلثا ثلثون والمحاباة بخمسين وثلثون ثلثة اخماس الحسين فصيح البيع في ثلثة اخماس الجيد بثلثة اخماس
 الردي فيخرج من ملكه ستون ويهود اليه ثلثون وذلك ضعف المحاباة ولو كان على المريض من سوي مائة تركه فيقابل الدين بالتركه فان تساوا فكان لادين
 ولا تركه وان زاد احداهما اعتبرنا الزيد على ما تقدم هذا في المتحد جينا اما المختلف كان يبيع كرا حنطة قيمته عشرة بن بكر بخمسة عشرة فان قلنا يصح البيع في البعض
 نسقط من الثمن فهو كرا ولو باع بالمتحد جينا فصيح البيع في ثلثي الحنطة بثلثة الدخن وان قلنا يصح فيما يحتمله الثلث جينا وازى الدخن جميع الثمن فصيح البيع في خمسة
 اسداس الحنطة بجميع الدخن في ثلثي الثلث فيما وازى الدخن بالقيمة وهو النصف يجوز لنا ضلته كذا **مسئلة** لو باع المريض محاباة مع حدة
 زياده في البيع اعثرنا الفدا الذي يصح فيه البيع يوم البيع وزيادته للمشرى غير محسوبة عليه للاعتبار في الفدا الذي تبطل فيه البيع ويبقى للورثة يوم الموت
 وسواء كانت الزيادة باعتبار ارتفاع السوق وبجدة صفة ترتيبها بالقيمة فاذا باع عبد قيمته عشرة بن بعشرة ثم زادت قيمته فبثلث اربعين فان صحها البيع في
 بعضه بجميع الثمن فالمشرى بالعشر نصف العبد وهي قيمته يوم العقد يبقى نصف العبد وقيمته يوم الموت عشرة بن فبثلث اربعين فله من ذلك شئ بالخا
 وشئ ببيع المحاباة يشبه زيادة القيمة غير محسوبة عليه يبقى ثلثون الاشئ بن يعادل ضعف المحاباة وهو شيطان بخبر ونقابل ثلثون تعدل اربعة اشياء فالشئ ربع
 الثلثين وهو سبعة درهم ونصف درهم وهو ما يجوز التبرع فيه هو ثلثة اثمانا والعبد يوم البيع فيضم الفضا الذي ملكه المشرى بالثمن فيحصل له بالبرع والعرش
 سبعة اثمانا والعبد يبقى للورثة ثمنه وهو حنطه يوم الموت وثلث هو عشرة وثلثا ضعف المحاباة وعلى القول الذي خذناه من صحة البيع في بعضه بقسطه من الثمن
 نقول صح البيع في شئ من العبد بنصف شئ من الثمن فيكون المحاباة بنصف شئ يبطل البيع من الجيد الاشياء وقيمته عند الموت اربعون الاشئ بن وانما استثناء

دلت دردم

مسائل

وَأَذَانُكَ عَظِيمٌ

مرفوع
فوق المسالك
مرفوع

نصیب

فذلك المشي

فقد

نتیجه گیری

وہم ہوا

٢

وہابیہ علیہ السلام

مجلس اول

فهو ثابت الخامس ضعف الهبة
فالمات الواهب كمال
له سوى العبد وعلمته
نصف

الانصف شيء يعادل شيئين بخلافه بقدر عدل شيئين ونصف شيء الشيء خسا العبد فضع الهبة في خمسة بتلك الخامسة ويرجع بالبرار خمس فيحصل
فلو رثا ربعا خاسا وهو ضعف ما صحته الهبة فيكون لو خلق الواهب مائة درهم سوى العبد مساوية لقيمة صحته الهبة في شيء من العبد ورجع بالارث نصف
شيء ومعه مثل العبد فيجتمعه عدا ان الانصف شيء فبعد الجبر عدا ان يعدل شيئين ونصف شيء فنسبهما انصافا ونقلب الاسم فالعبد خمسة والشيء اربعة فضع
الهبة في اربعة خاسا العبد يرجع بالارث خمس وقد كان معه جزء ومثل العبد في خمسة صحته الهبة في شيء ويرجع نصف شيء بمعنى عبد الانصف شيء يقتضيه الدين
هو نصف عما الانصف شيء يعادل شيئين فبعد الجبر نصف عبد يعدل شيئين ونصف شيء فالشيء خسا نصف عبد فهو عشر اعيد كامل فضع الهبة في عشرة جزء
بما يبقى عبد الا عشر يقتضيه الدين وهو نصف عبد يبقى اربعة عشر اعيد نصف الهبة ولو خلقت الاخت مائة سوى العبد صحته الهبة
في شيء فيضم الى ما لها وهو مثل العبد فيجتمعه عبد شيء يرجع نصفه بالارث هو نصف عبد ونصف عبد فيحصل عبد ونصف عبد الانصف شيء يعادل شيئين
الجبر عبد ونصف عبد يعدل شيئين ونصف شيء فنسبهما انصافا ونقلب الاسم فالعبد خمسة والشيء ثلث فضع الهبة في ثلثة خاسا العبد ومعه مثل العبد
ويرجع نصف الجدة بالارث فمات اربعة خاسا قد بقي مع الواهب خسا فالبقية ستة جزءا ضعف الهبة ولو ماتت ولها سوى الموهوب عليها خمسة وعشر
فيها فضع الهبة في شيء يقتضيه ما دبرها وهو ربع عبد بقي شيء الاربع عبد يرجع نصفه بالارث وهو نصف شيء الاثنان عبد فيجتمعه سبعة ثمان عبد الانصف شيء
يعادل شيئين فبعد الجبر سبعة ثمان عبد يعدل شيئين ونصف شيء فنسبهما انصافا ونقلب الاسم فالعبد عشرين والشيء سبعة فضع الهبة في سبعة جزءا من عشرين
جزءا من العبد يقتضيه ما دبرها من الميت وهو خمسة بقي جزءان يرجع احدهما بالارث الى الواهب فيجمع اربعة عشر جزءا نصف الهبة ولو خلقت كل واحد منهما خاسين سوى
العبد صحته الهبة في شيء فيكون للميت شيء ومثل نصف العبد يرجع نصفه الى الواهب هو نصف شيء وربع يصير معه عبد ثلثة اربع عبد الانصف شيء يعادل
شيئين فبعد الجبر عبد ثلثة اربع عبد يعدل شيئين ونصف شيء فنسبهما انصافا ونقلب الاسم فالعبد عشرين والشيء سبعة فضع الهبة في سبعة عشر اعيد
نصف العبد خمسة عشر اعيد اربعة عشر اعيد نصف عبد ثلثة اعيد اربعة عشر اعيد نصف الهبة في خمسة عشر اعيد اربعة عشر اعيد نصف الهبة في خمسة عشر اعيد
المريض مائة مسلوعة من ربحته واقبضها وارصها في ثلث ما لها ثمان قبل الزوج فضع هبته في شيء من ثمان وتصح وصيتها في ثلث ذلك الشيء ويرجع الى
الزوج بالارث نصف الباقي وهو ثلث شيء فيحصل عند الزوج مائة الا ثلثي شيء يعدل شيئين وبعد الجبر مائة يعدل شيئين وثلثي شيء فنسبهما انصافا ونقلب
الاسم فالما ثمانية والشيء ثلثة فضع الهبة في ثلثة اثمان المائة وتصح الوصية ثمن ويرجع بالارث ثمن الى الزوج فيحصل عند ورثة ستة اثمان وهي ضعف الهبة
ولو ان الزوج بعد الهبة اوصى بثلث ماله لاثان فالهبة تصح في شيء يرجع الى الزوج نصفه في مائة الانصف شيء يعادل شيئين فبعد الجبر يعدل شيئين
ونصف شيء فالشيء خسا المائة يرجع الى الزوج نصفها فيجتمع له اربعة خاسا وهي ثمانون فاذا اجزئت الوصية قال ابن شريح من الشاوية انه يصرف الى الوصية
من الثمانية ثلثة ثلث المال فيكون لورثة الزوج ستة وستون وثلثان وللوصية ثلثة عشر وثلث لغير الزوج من مائة الروضة عشرين قال الاستاذ ابو منصور
من الشافعية هذا غلط لان الهبة المقبوضة مقدم على الوصية وقد استغرقت الهبة الثلث الوصية بعد استغراق الثلث باطله فكان لا وصية قال الجوزي
ليس قول ابن شريح مع هذا الاستدلال سائغا عندى كانه اوصى بثلث ماله في الوصية او اوصى بالما لها وان استغرقت اربعة خاسا للمال اجزا تنفيذ
الوصية فيما بقي من الثلث بعد الوصية وان لم يراحم الهبة فمسئلة لو وهب المريض عبد من مريض فاقبضه ثم وهب الثاني من الاول فاقبضه ولا مال
لها غير ثم عتقه الاول وما انا فالقضية من اربعة وعشرين لورثة الواهب الاول ثلثاها ولورثة الثاني ربعة ويعتق نصف السدس منه قال ابن شريح قال
الاستاذ من الشافعية هذا خطأ عند حذاق الاصحاب العلق باطل لا تقدم الهبة على العتق وهي تستغرق الثلث فاذا ابطال العتق صح هبة الاول في ثلثي
اثمان العبد ويرجع اليه بالهبة الثمانية فيجتمع عند ورثة ستة اثمان وهي ضعف الهبة وصوب الجوزي قول ابن شريح فقال اذا اجتمع الاول ستة اثمان
ثم اعتق فيقتل العتق في تمام الثلث لا ينقص حقه من ثلثي اثنان لاحقا للموهوب منه فيتعين المصير الى ربح فلا بد من تعادل الثلث والثلثين ورعاية الاثمان
فغضوب ثلثة في ثمانية مبلغ اربعة وعشرين كاذره نعم لو اعتقه قبل هبة الثاني ثم وهب الثاني فيقتل عتق لا يصادف بخلافه فيل ان يحتمل الوقف فمسئلة
لو وهب المريض اخاه عبد قيمته مائة واكتب يده خمسين ثم مات للميت خلف بينه واخاه الواهب ثم مات الواهب فعدنا الاشياء للاخ مع البنتين على ما
بالي خلا فاللغاة فعلى قولهم صح الهبة في شيء من العبد يبتع من الكسب مثل نصفه وهو نصف شيء يبقى لورثة الواهب عبد الاشياء من كسبه نصف عبد
الانصف شيء يرجع اليهم بالارث ثلث ما حصل للميت وهو نصف شيء فالمبلغ عبد ونصف الاشياء يعدل شيئين فبعد الجبر بالمقابلة عبد ونصف عبد
ثلثة اشياء فالشيء نصف العبد فيضع الهبة في نصف العبد يبتع من الكسب نصفه وهو قد ربع عبد غير محسوب عليه فجدة ما يحصل للميت ثلثة اربع عبد
ويبقى لورثة الواهب نصف عبد يبتع من الكسب نصفه هو ربع عبد يرجع اليهم بالارث ثلث ما للميت هو ربع عبد فالمبلغ عبد قام ضعف ما صحته
فيه الهبة واعلم ان زيادة الموهوب نقصانه كالزيادة والنقصان في العبد العتق لكن ما يجب هناك للعبد عليه ما يجب هناك للميت عليه ما يجب على
ورثة العتق بحسب ما على ورثة الواهب ولو وهب المريض من اخيه عبد ثم وهب الميت من نصف العبد وهو صحيح ومات قبل المريض خلف بينه واخاه
الواهب فلا شيء للاخ عند اخلا فاللغاة فعلى قولهم للشافعي قولان احدهما ان هبة الثاني تحذف فيما ملكه بهبة الاول ويصح في جملة حساب هبة الثاني
فصح في شيء ويرجع في الهبة الثانية ثلث كلة لان الواهب الثاني صحيح فيكون معه عبد يعدل شيئين فالشيء نصف عبد فضع الهبة في نصف العبد ثم يرجع اليهم
فيكون لورثة عبد قام ضعف الهبة والثاني انها تتبع لصانها ما ملكه ما ملك فيصح في نصف ما ملكه الحساب ان هبة المريض تصح في شيء من العبد ويرجع اليه
نصف ذلك الشيء ثم يرجع بالارث نصف ما يبقى وهو ربع شيء يبقى عبد الاربع شيء يعدل شيئين فبعد الجبر يعدل شيئين وربع شيء فنسبهما ارباعا ونقلب
الاسم فالعبد تسعة والشيء اربعة فضع الهبة في اربعة اضع العبد يرجع اليه بالهبة تسعا وبالارث تسع اخر فيجتمع عند ورثة ثمانية اضع ضعف الهبة
ولو كانت الصورة بخلافها الا ان الثاني وهب من الاول ثلث العبد فعلى القول الاول تصح الهبة في شيء من العبد يرجع اليه من ذلك الشيء ثلث عبد بالهبة
فيحصل عبد ثلث عبد الاشياء ويبقى للميت شيء الا ثلث عبد يرجع نصفه بالارث وهو نصف شيء الاسدس عبد فالحاصل عند عبد سدس عبد

الاضاف شي بعدل شيين فبعد الجبر عبد سدس عبد بعدل شيين ونصف شي ينسبها اصلها ونقلب الاسم فالعبد خمسة عشر والشئ سبعة عشر الهبة
 في سبعة من خمسة عشر يرجع الهبة ثلث العبد وهو خمسة وبالاوت ستم آخر وكان قد بقي عند ثمانية فالمبلغ اربعة عشر ضعف ما صح في الهبة وعلى القول
 الثاني تضع الهبة في شي من العبد ويرجع بالهبة مثل ثلثه ثم يرجع نصف الباقي بحيلة الرجوع ثلثا شيين في الاثنت شيين بعدل شيين فبعد الجبر بعدل ثلث شيين
 ينسبها الاثنا ونقلب الاسم فالعبد سبعة والشئ ثلثة تضع الهبة في ثلثة اسباع العبد ويرجع منها سبع بالهبة وسبع بالارث فيجمع ستة اسباع ضعف
 الهبة **مسألة** لو وهب الرض جارية فوطئها بالشيء قبل موت الواهب فالمركب يقسم على ما تضع فيه الهبة وعلى ما لا تضع فخصه ما تضع فيه الهبة
 لا تجب على المتهب حصته ما لا تضع فيه الهبة على ورثة الواهب ان وطئها الواهب قبل الموت من الهبة فبقيتها صحته الهبة في شي وينسحب المتهب على الواهب مثل ذلك
 من المهر فيقضى بما بقي جارية الاشئين بعدل شيين فبعد الجبر جارية تعدل اربعة اشياء فالشيء ربع الجارية وتضع الهبة في ربع الجارية ويثبت على الواهب
 مثل ربعها يقضى من الجارية ببقية مع الورثة نصفها وهو ضعف الهبة ولو وطئها المتهب من مثلها مثل قيمتها صحته الهبة في شي وتبطل في جارية الاشياء ويثبت
 للواهب على المتهب مثل ما بطلت فيه الهبة وهو جارية الاشياء فيحصل له جاريان الاشئين بعدل شيين فبعد الجبر جاريان بعدل شيين اربعة اشياء
 فالشيء نصف جارية فتضع الهبة في نصفها ويستحق الوطي مثل نصفها فيحصل للورثة جارية ثمانية وهو ضعف الموهوب ان كان من مثلها نصف قيمتها فتضع الهبة
 في شي وتبطل في جارية الاشياء يستحق الواهب على المتهب مثل نصف ما بطلت فيه الهبة وهو نصف جارية لا نصف شي فيجمع عند الواهب جارية ونصف
 شي الاشياء ونصف شي بعدل شيين فبعد الجبر جارية ونصف بعدل ثلثة اشياء ونصف ينسبها النصف ونقلب الاسم فالجارية سبعة عشر والشئ ثلثة تضع الهبة
 في ثلثة اسباع الجارية وتبطل في اربعة اسباعها وله بالمر بعدل سبعة اسباعها يحصل له ستة اسباعا ضعف الموهوب فان وطئها الواهب المتهب جعلوه من
 مثل قيمتها فتضع الهبة في شي ويثبت للمتهب على الواهب مثل ذلك الشيئ يعني جارية الاشئين ويثبت للواهب على المتهب مثل ما بطلت فيه الهبة وهو جارية
 الاشياء يضم الى ما بقي للواهب يبلغ جاريين الاشئين بعدل شيين فبعد الجبر جاريان بعدل شيين اربعة اشياء فالشيء خمس الجارية وتضع الهبة في خمس
 الجارية في خمسها ويثبت للمتهب على الواهب حسان آخران فالمبلغ اربعة اخماس ثم يسرد الواهب مثل ما بطلت فيه الهبة وهو ثلثة اخماس قيمته فلو ورثة ورثوها
 ضعف الموهوب لو كان من ماله نصف قيمتها فتضع الهبة في ثلثة اشياء وتبطل في خمسها ثمانية خمسها يثبت للمتهب على الواهب ثمن ونصف ثمن فيجمع لورثة
 له اربعة ثمان ونصف ثمن ثم يسرد الواهب نصف ما بطلت فيه الهبة وهو ثمان ونصف فيجمع لورثة ثمان ضعف الموهوب **مسألة** لو وهب من ماله
 عبد استوعبا واقضه فقتل العبد الواهب قبل المتهب ما ارتفع به وتسلم فان سلم كان نصفه بالجارية ونصفه لاشياء الهبة فيلان العبد كله قد صار
 الى ورثة الواهب هو مثلا فثبت ان الهبة جازت في نصفه ان اخذ فداءه فيرد بيان احد بهما بقدره باقل الامر من قيمته ولو ارش الجارية والاخرى بقدر
 بارش الجارية فان كانت قيمته ديرة قلنا صحته الهبة في شي ويدفع اليهم ونصف العبد قيمته ضعفه ويعدل شيين فالشيء نصف العبد وان كانت قيمته نصف
 الديرة او اقل قلنا يقدر بارش الجارية نصف الهبة في جميع لان ارشها اكثر من مثل قيمته ومثلها وان كانت قيمتها ثلثة اخماس الديرة فاخار فداءه بالديرة صح
 الهبة في شي ويقدر بشئ وثلثين خضار العبد ثلثة شيين بعدل شيين فالثلثة اربع تضع الهبة في ثلثة ارباع العبد ويرجع الى الواهب ربع
 ما تروى وخسرون وثلثة ارباع الديرة سبعة وخسرون صاير جميع ثمانية وهو مثلا ما صح الهبة فيه **النوع الخامس** الصدقات والخلع وقد عرفت ان
 الرضا الزوج بمهر المثل يدخل صح من اسر المال لزوجاته فالزوجة من الثلث فلو كان مهرها اربعين واصلها ما تروى مات قبله ولا شي لها سواء اخر
 مهرها المثل من اصل المال لها شي بالمحابا الحقيقي مع الزوج مستور الاشياء ويرجع اليه بالارث نصف ما للثلاث وهو عشرون ونصف شي فالجميع ثمانون
 الاضاف شي بعدل شيين فبعد الجبر ثمانون نصفها ثلثة شيين ونصفها ثلثة شيين فالثلاثون ثلثة شيين فبعد الجبر ثمانون وسبعون او
 مهر المثل لثلاث وثلاثون محاباة ومع الزوج ثمانية وعشرون ويرجع اليه بالارث ستة وثلاثون فيجمع لورثة اربع وستون ضعف المحاباة فان كان لها
 ولد فالاربع اليه بالارث سبع ماله وهو عشرون وربع شي فيحصل للزوج سبعون الاثثة اربع شي وهو بعدل شيين فيجبر فيقابل فسبعون بعدل
 شيين وثلثة ارباع شي ينسبها اربعا فيكون الدرام مائتين وثمانين الاشياء احد عشر قسم الدرام على الاشياء يخرج من القسمة خمسة وعشرون وخمسة
 اجزاء من احد عشر جزءا من درهم يرجع الى الزوج ربعة فلها مع مهرها خمسة وستون وخمسة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم يرجع الى الزوج ستة عشر درهما
 واربعة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم فيجمع مع ورثة خسرون درهما وعشرة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم وهو ضعف المحاباة ولو كانت الصورة بمحاباة الا
 ان على الزوج دين عشرة دراهم فان ورثه الخلف فلها اربعون من الاصل بالمحاباة شي يبقى مع الزوج سنون الاشياء ويرجع اليه نصف ماله وهو عشرون
 ونصف شي فالجميع ثمانون الاضاف شي يقضى به منه وهو عشرون يبقى سبعون الاضاف شي بعدل شيين فبعد الجبر سبعون بعدل شيين ونصف
 شي فالشيء خسا السبعين وهو ثمانية وعشرون فلو محاباة فلها بالمر والمحاباة ثمانية وستون يرجع نصفها اليه اربعة وثلاثون وكان قد بقي له ثمانون وثلاثون
 فالمبلغ ستة وستون يقضى منه عشرة يبقى ستة وخسرون ضعف المحاباة وان ورث الرضيع فالاربع بالارث ربع ماله وهو عشرة وربع شي فالمبلغ سبعة
 الاثثة اربع شي يقضى منها الذي يبقى سنون الاثثة اربع شي بعدل شيين فبعد الجبر ستون بعدل شيين وثلثة ارباع شي ينسبها اربعا فالثلاثون
 مائتان واربعون والاشياء احد عشر قسم الدرام على الاشياء يخرج من القسمة اربعة عشر جزءا من احد عشر جزءا من درهم فهو بالمحاباة فلها
 اذ المهر بالمحاباة احد وستون درهما وستة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم يرجع الى الزوج ربعة وهو خمسة عشر وخمسة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم وثلاثون
 درهما وجزان من احد عشر جزءا فالمبلغ ثلاثون وخسرون سبعة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم يبقى له ثلثة واربعون درهما وسبعة اجزاء من احد
 عشر جزءا من درهم وهو ضعف المحاباة ولو كانت بمحاباة على المرأة عشر دراهم دينها ولا شي على الزوج فلها اربعون من راس المال لمالها المحاباة شي فان ذلك الصوت
 اربعون وشئ يقضى منها الدين يبقى ثلاثون وشئ للزوج نصفه والاضف وهو خمسة عشر ونصف شي فيكون له خمسة وستون الاضاف
 شي بعدل شيين فبعد الجبر خمسة وستون بعدل شيين ونصف شي فالشيء خسا الحنث والسبعين وثلاثون فلو محاباة فلها بالمر والمحاباة ثمانون

في
 بعد العبد
 من
 من
 من

جاء في نسخة أخرى: "وكانت له في ذلك الوقت من العمر سبعون سنة".

ملعون نضج

هذه

مجلس العلماء

ثم ياخذ ما بقي لها اربعين بقية نصف شئ الا عشر من درهمها ياخذ بالحق ثلث هذا الباقي وهو سدس شئ الاستدراك وثلث درهم فيجمع عند رثته مائة
 وثلثة عشر درهما وثلث درهم ثلث شئ يعدل شيئين فبعد الجبر يظهر ان الشئ ثلثة اسباع مائة وثلثة عشر درهما وثلث وهو ثمانية واربعون درهما واربعة
 اسباع درهم يبقى للزوج احد عشر درهما وثلثة اسباع درهم ويرجع اليه بالتقسيم اربعة واربعون درهما وسبعان وياخذ من الشئ الاخر قدس من الشئ وهو اربعون
 وثلث الباقي وهو درهم وثلثة اسباع فالمبلغ سبعة وستون درهما وسبع درهم وذلك ضعف الحماة يبقى للورثة المرأة درهمان وستة اسباع درهم و
 على القول الاول يبقى لهم خمسة عشر واعلم انه لا فرق بين ان يموت الزوج قبل المرأة او بالعكس ببقيا معا لانقطاع الميراث بالاختلاف الاعلى قول بعض علمائنا
 ثم الدون في المسئلة انما يقع في جانب الزوج دون الزوجة لانها لا يعود اليها شئ مما يخرج منها النوع **التاسع** الجنايات لوجنا عبد على
 حرقها وعنفى الجنى عليه مات في مرض العفوص من الثلث عند علمائنا وبه قال جمهور العلماء قال ابو ثور وداود وعفوه باطل وليس بمجيد وليس فيه
 لقائل لان فائدة تعود الى السيد لو كانت جازعة عندنا ثم ان اجاز الورثة صححت ما سورها والا فمن الثلث فانك ثلث العبد عن قتل الارش فان سلم السيد
 ثلثة للمبيع فلا دور بل مبيع ويؤدى من ثلثة الارش وما يمكن وان فداء فان قلنا يفده بثلث قيمته فلا دور وان قلنا بثلثة الدية دخلها الدور فلو
 كانت قيمة العبد ثلثا لثمة وقيمة الابل الف مائتان صح العفو في شئ من العبد بطل في الباقي يفده السيد اربعة امثاله وهو اربعة اعبدا لا اربعة اشياء
 فيحصل للورثة العاقى اربعة اعبدا لا اربعة اشياء وذلك يعدل شيئين بخير وتقابل اربعة اعبدا تعدل ستة ققلب الاسم ونقول العبد ستة اشياء **استثناء**
 وهو ثلثة الستة فيصح العفو في ثلثي العبد وهو مائتان ويفدى السيد ثلثة بثلث الدية وهو اربعة اعبدا فيحصل للماتى ضعف المائتين ولو ترك العاقى
 شيئا اخر فان كانت القيمة اقل من الدية وكان ما تركه ضعف القيمة كان يخلف ستمائة صح العفو في جميع العبد لان السيد لو اختار تسليم العبد لم يحصل للورثة
 العاقى الا قيمته وان كان ما تركه ضعف القيمة بان يخلف ثلثا ثم تركه الى قيمة العبد صح العفو في ثلث الجمله من العبد والمال ان كانت القيمة اكثر
 من الدية تجمع بين ما تركه وبين الدية ويصح العفو في ثلث الجمله من الدية فاذا كان المترك ثلثا وسلم السيد العبد فالقيمة اكثر كستائة للسيد ثلثا ثمانية
 وهو مثل ثلثي العبد فيصح العفو في ثلثة وربعه يصرف ثلثه الى رثة العاقى في معهم ثلث مائة فالجوع ضعف ما صح العفو فيه وان اختار الفداء وقلنا الفداء
 من الدية والقيمة فكذلك يدفع اليهم مائة وان قلنا الفداء بالدية صح العفو في شئ من العبد يفدى اربعة اعبدا امثاله هي اربعة اعبدا لا اربعة اشياء يضم
 اليها الثلثة لثمة تبلغ حصة اعبدا اربعة اشياء وذلك يعدل شيئين فبعد الجبر قلب الاسم يكون العبد ستة اشياء فيصح العفو في خمسة اسداس العبد
 ويقفك سدس اربعة امثاله ومع الورثة مثل العبد فالمبلغ عشرة اسداس ضعف ما صح فيه العفو ولو ترك ما يستحق من الدية لا غير عليه فداء فان سلم
 للمبيع واختار الفداء وقلنا الفداء باقل الاسر من فيسقط الدين من قيمة العبد تبقى ثمة للسيد ثلثا وهو ثلثة وثلثون درهما وثلث وهو ثلث العبد فيصح العفو
 في ثلثة وربعه وثمانية اشياء يفده السيد ثمانية اسباع قيمته وهي مائتان وستة ستون درهما وثلثان يقضى منها الدين يبقى ستة وستون وثلثا فيصح
 ما صح فيه العفو وان قلنا ان الفداء بالدية فيصح العفو في شئ ويفدى السيد الباقي اربعة امثاله وهي اربعة اعبدا لا اربعة اشياء يحيط منها فداء الدين وهو ثلثا
 عبد ويبقى ثلثة اعبدا ثلث اربعة اشياء يعدل شيئين بخير وتقابل بفسطها اثنا ثا وقلب الاسم فالعبد ثمانية عشر وثلثون درهم وهي خمسة
 اشياء فيصح العفو في خمسة اشياء العبد وهي مائة وستة وستون درهما وثلثان يفدى السيد باقية وهو مائة وثلثة وثلثون درهما وثلث درهم اربعة
 امثاله وهي خمسة مائة وثلثة وثلثون وثلث يقضى منها الدين يبقى ثمانية وثلثة وثلثون وثلث وهو مائة وثلثة وثلثون درهما وثلث درهم اربعة
 على جل فغنى عنها واما ولا مال له سوى ما يستحق الدية فاذا اختار السيد ان يسلمها واختار الفداء وقلنا الفداء باقل الاسر من صح العفو في ثلث كل
 وسبع ثلثة او فداء سيد ثلثة بثلثي القيمة وان قلنا الفداء بالدية وكانت قيمة كل عبد ثلثة مائة وقيمة الدية الف مائتان صح العفو في شئ من كل واحد منهما
 فدى سيد باقية بضعفه لان نصف الدية هو الذى يتعلق بكل واحد منهما ونصف الدية ضعف كل واحد منهما فيحصل للورثة العاقى اربعة اعبدا لا اربعة
 اشياء وهو يعدل ضعف ما جاز فيه العفو وهو اربعة اشياء فبعد الجبر اربعة اعبدا يعدل ثمانية اشياء ققلب الاسم ويجعل الهبة ثمانية اشياء اربعة وهي
 نصفها فيصح العفو في نصف كل عبد يفدى كل سيد نصف عبد فيحصل للورثة عبدان ضعف ما صح العفو فيه وان اختار احدهما الفداء والاخر للتسليم
 وقلنا يفدى بالدية صح العفو في شئ من كل واحد من العبد بن فسلم الاول عبد لا شيئا ويفدى لثاني باقى عبد بضعفه وهو عبدان الاشيين فيجمع
 عند رثة العاقى ثلثة اعبدا لا ثلثة اشياء تعدل ضعف ما صح العفو فيه وهو اربعة اشياء فبعد الجبر قلب الاسم يكون العبد سبعة اشياء ثلثة فيصح العفو
 ثلثة اسباع كل واحد منها ويسلم الاول اربعة اسباع عبد ويفدى الاخر اربعة اسباع عبد بضعفه وهي ثمانية اسباع فيجمع للورثة العاقى اثنا عشر سباعا ضعف
 ما صح العفو فيه ولو مات احد العبد بن قبل فضل الحال لم يحجب الميت على الورثة ولا على الوصى ويقدر معد ومالم يوجد فعل هذا الاختار السيد تسليم
 العبد الباقي ففقد العفو في ثلثة وربعها ثلثة وان اختار الفداء وقلنا الفداء بالارش فيصح العفو في نصف العبد بنصف الدية ويجعل ان يحسب حصته الميت
 من العفو لان العفو توجه اليهما ففعل هذا ينقض العفو في حق الحق لا نه يصح العفو في شيئين منها وقد تعدل تحصيل التركة من الذى مات فيحصل من الاخر
 فان سلمه سيد للمبيع فهذا العبد الاشياء يعدل ضعف العفو في العبد بن وهو اربعة اعبدا فبالعاقلة عبد يعدل خمسة اشياء ققلب الاسم فالعبد
 خمسة اشياء فيصح العفو في خمس كل واحد منها وسلم صاحب العبد الباقي اربعة اسباع للمبيع وهو ضعف الخمسين ففقد العفو فيها وان اختار الفداء **الدين**
 قلنا الفداء بالدية فدى باقى عبد وهو عبد الاشياء بضعفه عبدان الاشيين وذلك يعدل اربعة اشياء فبعد الجبر عبدان يعدل ستة اشياء ققلب الاسم
 ونقول العبد ستة اشياء ثلثا ثلثة فيصح العفو في ثلث كل واحد منها ويفدى سيد الباقي ثلثة بضعفه وهو اربعة امثاله ضعف ما صح العفو فيه
مسئلة لو قتل عبد حرم خطأ وتعلقت بروقة الديان فان اختار سيده التسليم بيع وزرع الثمن عليهما وان اختار الفداء وقلنا الفداء بالقيمة وزرع
 القيمة وان قلنا الفداء بالدية فداء بالدين وان عفا حدها في مرضه قال ابو ثور يخرج من الشافعية انه يدفع الى رثة العاقى ثلثي نصفه والى رثة الذى لم يعف تمام
 النصف فان حق كل واحد متعلق بنصف ثمة فينفذ عفو العاقى في ثلث محل حقه قال بعضهم هذا غير مستقيم على اصل الشافعية بل الديان معا متعلقان

في الجنايات

في الجنايات

التعاقب

مسألة

جميع الفداء فادعنى جدهما سقط ثلثا الدية فور شره وورثه الاخر مضاربون هؤلاء بثلاث دية مورثهم وهؤلاء بتمام دية مورثهم النوع السابع
العتق قد عرفنا ان عتق الرقيق يحضى من الثلث اذ مات في ذلك المرض على المذهب القوي فلو اكتسب العتق ما لا قبل الوفاة توزع الكسب على ما بقى فيه من العبودية
وعلى ما عتق منه ونصيب الحرية لا يجب عليه بل يكون لورثته وحصة الرق ترجع الى تركته العتق في يد تركته فلهذا العتق فنقل حصته من الكسب فنقص تركته
فينقص العتق في يد تركته يوم عتقه ويقتصر ما اكتسب من مال او افادة او ولدان كانت له في قول المال ينقص العتق على هذا لزيادة على نقصان الرق
وزيادة في قطع الدية بالطرق الحسابية لا يثبت اذ العتق للرقيق عبدا كان موقفا حتى يموت للعق يخلف ضعف قيمته لورثته فيحكم اكثر العادة واحدى الرق
عن مالك في الاخرى انه يقوم العبد كسب جده لا يورثه اى ان يحصل مع الورثة مثلا ذلك فان مات لاملاله سوى العبد عتق ثلثه ورق ثلثاه في قول
مالك والشافعي واحمد ابو ثور وداود وقال اهل العراق لا يكون بعضه موقفا بل يسرى في قيمته ثلثه فان كان على العتق دين يحيط برقبته مع فيه عند الاولين
وفي قيمته عند اهل العراق وان كان الدين اقل من قيمته مع منه بقدره واهل تلك البان ورق ثلثاه على قول الاول وعند اهل العراق يسرى في الدين وفي ثلثي
ما بقى فان كان له كسب ادى منه سعائته عندهم فافضل فهو له وسواء في ذلك ما اكتسبه قبل موت السيد وبعده ولا دور عندهم في ذلك عند الشافعي
ان كان الكسب بعد موت السيد فله ثلثه ولورثته ثلثاه وان كان قبله دخله الدية فلو كانت قيمته عشرة واكسب مثلها فنقول عتق منه شئ وتبعه من كسبه
شئ وللورثة ما بقى وهو عشرين الاشياء بعدل شيئين فالثو حصة العبد وينصف كسبه يحصل للورثة نصفه ونصف كسبه وهو
مثلا ما عتق منه وعندنا يدفع مركبة من رقبته ويعتق على قول مالك يعتق ثلثه وله ثلث كسبه يحصل مع الورثة ثلثاه ولو كان الكسب بقدر نصف قيمته عتق
منه شئ وتبعه نصف شئ وللورثة الباقي وهو حصة عشر الاشياء بعدل شيئين فالثو سبعة اذ ذلك ثلثه اسباع قيمته وهو اربعة وسبع
وله بالكسب ياران وسبع وبقى للورثة باقية وباقي كسبه ذلك ثمانية واربعه اسباع وهو مثلا ما عتق منه فان كان الكسب مثلي قيمته عتق منه ثلثه اخاس
وهو ستة وله من كسبه ثلثه اخاس وللورثة حصة وخمس كسبه هو ثمانية عشر ضعفا عتق منه ولو كان كسبه عشرة وعلى السيد عشرة ديناقى الدين
ونصف كسبه بقدر نصفه ونصف كسبه فكان عبد قيمته خمسة واكسب خمسة يعتق نصف ذلك وهو ربعه ويقتصر ربع كسبه يبقى للورثة باقية وهو خمسة وذلك
ضعف ما عتق منه وعلى قول اهل العراق يقضى الدين بكسبه يسرى للورثة في ثلثي قيمته **مسألة** لو عتق عبد من قيمته احدى عشرة وقيمة الاخر عشرة من ضل
قول اهل العراق يعتق ثلث كل واحد يسرى في ثلثي قيمته سواء اعتقهما معا او بدهما باحدهما قبل الاخر وقال علما ان بدا بالادون عتق ورق الباقي فيصير مع الورثة
قيمة هو مثلا الادون قيمة وان كان بدا بالارفع عتق نصفه ورق نصفه مع الادون وان اعتقهما دفعة فخرج بينهما ما فاتهاما خرجت عليه جعل كانه بدا به وبه قال
الشافعي فان الكسب كل واحد منهما على الاول هو كل واحد ثلثي كسبه في سعائته ويكون الباقي له وعلى قول الشافعي ان بدا بالادون عتق وتبعه كسبه قد بقى من
الثلث ستة ثلثان فنقول يعتق من الاصل شئ فله من كسبه شئ وللورثة باقية وهو بعدل اثنين الاشياء فالثو من ذلك عشرين وهو مثلا العبد المعتق
يبقى عشرين الاشياء بعدل شيئين فالثو خمسة وهو ربع الارفع ويتبعه ربع كسبه وللورثة ثلثه اربعة وثلثه اربع كسبه وهو ثلثون وذلك ضعفها
ما خرج من العتق منها وان بدا بالارفع لم يخرج من الثلث فنقول له شئ من رقبته وشئ من كسبه للورثة باقية والعبد الاخر وكسبه ذلك من ستين الاشياء بعدل
شيئين فالثو خمسة يعتق ثلثه اربعة ويكون للورثة ربعه وربع كسبه فذلك ثلثون فان اعتقهما معا اقرعت فليس يخرج ثلثه جعلته الاول فله سبق فان
كان عليه من عشرين وقد اعتقهما اقرعت بينهما سهم ورق سهم عتق فان خرجت القرعة سهم الرق على الادون فقص الدين به وبكسبه عتق نصف الارفع وان
خرجت على الارفع فقص نصفه نصف كسبه ثم اقرع بين نصفه وبين الاخر فاما ما خرج عتق ملك جميعه وكان للورثة الاخر وهو مثلا ما عتق ولو كان ماء فولد
فهو بمنزلة الكسب **مسألة** لو عتق امرأته مستوعبة فوطئت فمهرها مثل قيمتها عتقها شئ وتبعها من المهر شئ غير محسوب عليها يبقى للورثة ما جازى بان الا
شيئين بعدل ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجواز بان تعدلان اربعة اشياء فنقلب الاسم فالجواز اربعة اشياء اشان والاشان نصف لاربعة فلهما
اثر يعتق من الجواز نصفها ويتبعها نصف كسبه غير محسوب عليها يبقى للورثة نصفها وهو ضعف ما عتق ونقول ما اخذ للعق سهمها ولما يتبعه
من الكسب سهمها واخذ للورثة ضعف ما اخذ للعق وهو سهمان فيجتمع معناه اربعة اسهم ثم نأخذ الرقبته والكسب هما مثلا ان تقسمها على اربعة يخرج من الرقبته
نصف فعلنا ان الذي عتق نصف الرقبته وبطريق الخطأ ان يجعل الجواز ثلثه اسهم ويجز العتق في سهم يبقى للورثة سهمان ولهم من الكسب سهمان فالبلغ اربعة
كان ينبغي ان يكون اثنين فقد اخطانا بزيادة اثنين وهو الخطا الاول ثم جعلنا ثلث العتق في سهم يبقى للورثة اربعة ولهم من المهر اربعة فالبلغ ثمانية وكان ينبغي
ان يكون اثنين فقد اخطانا بزيادة اثنين وهو الخطا الثاني فنقط الاول من الاكثر يبقى اربعة محظوظا ثم ننظر بالمال الاول في الخطا الثاني يكون ثمانية عشر والمال الثاني في الخطا
الاول يكون عشرة ونقط الاول من الاكثر يبقى ثمانية فتقسمها على اربعة لمحظوظ يخرج من القسمة ثلثان فعلنا ان الجواز ينبغي ان تقسم على اثنين ثم نضربا اجرا
في العتق والخطا الثاني يكون ستة وما جاز ثمانية العتق ثانيا في الخطا الاول يكون اثنين فنقط الواحد من الاثنين نصف **مسألة** لو عتق عبد قيمته
سبعون واكسب مثل قيمته نصفها عتق منه شئ وتبعه من الكسب شئ ونصف شئ غير محسوب عليها يبقى للورثة عتق ونصف الاشياء ونصف شئ بعدل
شيئين فبعد الجواز عتق ونصف بعدل اربعة اشياء ونصف بنسبها انصافا ونقلب الاسم فالعبد تسعة اشياء عتق منه شئ نصفه تسعة اشياء
وتبعها خمسة اشياء الكسب هو خمسة وسبعون يبقى للورثة اربعة اشياء الكسب هي ستون وهما ما انقص ما عتق
نقول ما اخذ للعق سهمها ويتبعه من الكسب سهم ونصف ما اخذ للورثة ضعف العتق وهو سهمان فالبلغ اربعة ونصف تقسم عليها قيمة الرقبته والكسب هما ثانيا
خمس وعشرين فنسبها انصافا فيكون القسوم عليه والقسوم اربعة اشياء وحقن يخرج من القسمة حقن فذلك قيمة ما عتق منه وهو خمسة اشياء فلو
كانت الصورة بجالها وعلى السيد مثل قيمة العبد ما يعتق منه شئ ويتبعه من الكسب شئ ونصف شئ يبقى عند الورثة عتق ونصف بعدل اثنين الاشياء
ونصف شئ فنقط من عند الدين يبقى عبد ونصف الاشياء ونصف شئ بعدل الجواز عتق نصف بعدل اربعة اشياء
ونصف شئ بنسبها انصافا ونقلب الاسم فالعبد تسعة اشياء عتق منه شئ نصفه تسعة اشياء ويتبعه من الكسب ثلثه تسعة يقضى الدين من الباقي بغير

عند الورثة ضعف ما عتق ولو كانت بحالها الا انه لا بد من على السيد وله سوى العبد فكسبه وتسعون عتق منه شئ ويتبعه من الكسب شئ ونصف شئ يبقى مع الورثة
عبدان ونصف الاشياء ونصف شئ ومعهم مثل قيمة العبد فيجتمع عندهم ثلثة اعباد ونصف عبد الاشياء ونصف شئ يعدل شيئين فبعد الجبر ثلثة
اعبد ونصف عبد ثلثة اشياء ونصف شئ فنبتطها انصافا ونقلب الاسم فالعبد تسعة والشيء سبعة فيعقب منه سبعة اشياء وهو سبعون وربع
من الكسب سبعة اشياء وهو ما ندره خسته يبقى للورثة تسعة عشر وربع الكسب ثلثون ومعهم تسعون ايتهم يصير ما ندره واربعة عشر ضعف ما عتق **قاعدة**
لو ترك السيد ضعف قيمة العبد عتق جميعه ويتبعه كسبه وورثه لو كان على السيد من وله سوى العبد وكسبه مال قوبل الدين بذلك المال فان نشاوا فكذا
ما ندره ولا بد من عليه ولا مال له سوى العبد وان زاد الدين فكان القدر الزايد هو الدين وان زاد المال فكان القدر الزايد هو المال ولو اصاب العبد جنابة
استحق ارشها او اتهم فهو كالكسب **مسئلة** لو عتق المريض عبد قيمته تسعون والكسب مثل قيمته بعد العتق فاقترضه السيد والظف ثم مات عتق
منه شئ وعلى السيد شئ هو القرض يبقى للورثة عبدان لشيئين يعدل ضعف ما عتق فبعد الجبر يعدل اربعة اشياء فنقلب الاسم ونقول عتق منه
اربعة ويتبعه ربعه ربع كسبه يبقى للورثة نصفه وهو ضعف ما عتق ثم ربع الكسب الذي هو دين ان لداه الورثة من عندهم جاز واستمر ملكهم على ثلثة
ارباعه وملك ما سلوه اليه بربعه الحر وان تراضوا مع العبد على ان يكون ربع قيمته بدلا من ربع الكسب جاز وعتق بغيره على نفسه اختلفت النافعة فكذا
ابن شريح ان ولاه ذلك الربع يكون له بيت المال قال الاخرون لا ولاه عليه ولو ادا الورثة ربعه من غيره وقال العبد اخذه بدلا عن القرض قال بعضهم
انه حق بنفسه من الاجابة قال الجوزي انه محمول على الاولوية دون الاستحقاق **مسئلة** لو عتق المريض عبد مستوعبا مات قبل سيد قبل
انه يموت حر او قبله فاقبل ثلثة حر ثلثة ارق والا اول اشهر كان العبد قد اكسب ضعف قيمته ولم يخلف الا السيد مات حر اجماعا اما على قول انه يموت
حر او لم يخلف شيئا فيها اولك اما على قول لوقية هناك فلا ندره ثم لم يخلف شيئا وهذا ورث السيد كسبه فيحصل للورثة ضعف العبد ولو كان الكسب
مثل قيمته لم يربح جميعه لانه خلف شيئا ولم يعتق جميعه لان الكسب ليس بضعفه فان قلنا من بعضه حر وورث عتق بضعفه ويكون جميع كسبه للسيد بضعفه
بالمالك ونصفه الارث بالولاة فيحصل للورثة ضعف ما عتق وان قلنا لا يورث قال الجوزي يبقى منه شئ ويتبعه من الكسب شئ يصرف ذلك الشئ
الى بيت المال فيبقى عبدان فاص شيئا يعدل ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجبر يعدل ثلثة اشياء فالثالث ثلث العبد فيعقب ثلثة ويتبعه من الكسب ثلثة
يبقى للسيد ثلثة كسبه بحق الملك وهو ضعف ما عتق فان كان الكسب ضعف القيمة وخلف العتق مع السيد بذنا فان قلنا لم يخلف شيئا مات حر او قلنا
هنا والكسب بين البنت والسيد بالسوية عندهم وعندنا لا يجتمع ميراث الولاة والنسب ان قلنا يموت رفاها ان قلنا من بعضه حر وبعضه يورث
فيعقب منه شئ ويتبعه من الكسب شيان يرث البنت احدهما والسيد الباقي فيحصل للورثة السيد ضعف العبد لاشياء وهو يعدل شيئين فبعد الجبر يعدل
بعد لان ثلثة اشياء فالشئ ثلث العبدين وهو ثلثا عبد فيعقب من العبد ثلثة ويتبعه ثلثة الكسب ثم رجع احدهما بالارث الى السيد فيحصل للورثة السيد ثلثة
الكسب ما ضعف ما عتق وعلى قول من لا يورث من بعضه حر فلا يورث البنت منه لانه لو ورث لما خرج جميعه من الثلث فرق بعضه وذاق بعضه لم يورث هو
تورثها الى ابطال تورثها فاذا لم يورث فكانت لا يخلف الا السيد فيموت حر او يكون الكسب للسيد كما مر وان كانت الصورة بحالها وخلف بدل البنت ما فان قلنا انه
حر لو لم يخلف شيئا فكذا هنا والكسب للابن وان قلنا يموت رفاها هناك فان قلنا من بعضه حر وبعضه يورث عتق منه شئ ويتبعه من الكسب شيان
هما الابن يبقى للورثة السيد باقي الكسب هو عبدان لاشيئين فبعد الجبر عبدان يعدل ان اربعة اشياء فالشئ نصف عبد فيعقب نصف العبد ويتبعه من الكسب
نصف يفوز به الابن يبقى للورثة السيد نصف كسبه بحق الملك وهو ضعف ما عتق وان منعنا الارث فيمن بعضه حر ولا يورث فهو حر وجميع الكسب للسيد
ولا يورث الابن للمدرك ولولم يمت العتق لكان له ابن حر فافان قبل موت السيد وترك اضعاف قيمة ابيه ولغيره الابوه وسيدا بغيره فلا يورث منه ابوه لانه لو
ورث لاستغرق ولم يحصل للسيد شئ ثم لا يعتق جميعه فلا يورث وان لم يورث يحكم بجبرته وورث السيد مال ابنه بالولاة ولو كانت تركه لابن مثل قيمة العتق عتق
منه شئ ويثبت للسيد الولاة بقدر ما عتق على الابن فيرث من تركته شيئا ولا يورثه ابوه لان من بعضه حر لا يورث فيحصل للورثة السيد عبدان لاشيئين والشيء الذي
ورثها السيد بالولاة فيتم لهم عبدان لان تركته مثل العبد وذلك يعدل شيئين فالشئ نصف العبد فيعقب بضعفه ويكون للورثة نصفه ونصف تركته لغيره
ضعف ما عتق **مسئلة** لو عتق عبدا فاكسب مثل قيمته ثم عتق اخر ولا مال له سواها وانشاوت فيهما عتق من الاول شئ ويتبعه من الكسب شئ غير عتق
عليه يبقى للورثة ثلثة عبدان لاشيئين يعدل شيئين فبعد الجبر ثلثة عبدان لاربعة اشياء فالشئ ثلثا اربع العبد فيعقب من الاول ثلثة اربعة ويتبعه
ثلثة اربع الكسب يبقى عبدان نصف ضعف ما عتق ولو اكسب الثاني مثل القيمة دون الاول عتق الاول الثاني وكسبه للورثة وان اكسب كل منهما مثل قيمته
عتق الاول وشبهه كسبه الثاني كسبه للورثة وان اكسب الاول مثل قيمته عتق منه شئ ويتبعه من الكسب شيان يبقى للورثة اربعة اعباد لثلاثة اشياء تعدل
شيئين فبعد الجبر يكون الشئ خمس اربعة اعباد وهو اربعة خاس عتق من الاول اربعة خاسه ويتبعه اربعة خاس الكسب يبقى للورثة خمسة وخمس كسبه
العبد الاخر وان اكسب الثاني مثل قيمته عتق الاول من الثاني شئ ويتبعه من الكسب شيان يبقى للورثة من الثاني وكسبه ثلثة اعباد لثلاثة اشياء تعدل
ضعف ما عتق وهو عبدان وشيئان لان الذي عتق عبد وشئ فبعد الجبر ثلثة عبدان يعدل عبدان وخمس اشياء فنقطع عبدان بعبدان يبقى عبدان يعدل
خمس اشياء فالشئ خمس العبد الذي عتق من الثاني خمسة كذا الحكم لو اكسب كل واحد منهما فاقدمها فادفعه اربع فنخرج له الفرعة كان هو المقدم
والحساب كما سبق **مسئلة** لو عتق ثلثة اعباد مستوعبة فاعقبهم فاكسب احدهم قبل موته مثل قيمته وشاوت قيمته اربع سهمى فخرج سهمى فخرج سهمى
العتق على الكسب عتق ويتبعه كسبه والاخران للورثة وان خرج لاحد الاخرين عتق ثم تعاد الفرعة لاستكمال الثلث فان خرج الاخر عتق ثلثة وكان ثلثا مع الكسب
وكسبه للورثة ولا بد وان خرج سهم العتق في الفرعة الثانية للكسب حل الورث فنقول عتق شئ ويتبعه من الكسب شئ يبقى للورثة ثلثة اعباد لاشيئين تعدل
منعف ما عتق وهو عبدان وشيئان فبعد الجبر ثلثة اعباد يعدل عبدان واربعة اشياء فنقطع عبدان بعبدان يبقى عبدان يعدل اربعة اشياء فالشئ ربع
العبد فيعقب منه ربعه ويتبعه ربع كسبه يبقى للورثة ثلثة ارباع عتق ثلثة ارباع كسبه العبد الاخر وذلك ضعف ما عتق ولو كان على السيد من مثل قيمة احداهم اخرج

فان كان ثلثا فاعقب منه ثلثا

فان كان ثلثا فاعقب منه ثلثا

بسم

بين العبد وبين ربه وسمى تركته وسمى الدين حالان احدهما ان يخرج لاحد الدين لم يكن بائعا في الدين ثم يقرع بين الآخرين لاعتاق الثلث بعد قضاء الدين
بسم عتق وسمى رقب فان خرج سهم العتق للذي لم يكن عتق والمكتسب كسبه للورثة وان خرج للمكتسب كله لورثته عتق منه شيء ويتبعه من المكتسب شيء
للورثة فلهذا عبد الاشيبين بعد ثلثين فبعد الجبر ثلثه بعد ثلثه اربعه اشيا فالثاني ربع العبد هو ثلثه اربعه عبد الثاني ان يخرج سهم الدين للمكتسب
فبإيعاز من كسبه بقد الدين والدين مثل نصفه ما يباع في الدين نصفه فبته ونصف كسبه ثم يقرع بين الباقي وبين الآخرين بسهم عتق وسمى رقب فان
خرج سهم العتق لاحد الآخرين عتق الاخر ونصف المكتسب كسبه للورثة وان خرج للمكتسب عتق نصف الباقي ويتبعه المكتسب غير محسوب ثم تقاد الفرعة بين
الآخرين كالثلث فانما العتق الانصف عبد قد بقي عبدان فابهما خرج سهم العتق ثلثه فتكون جملة ما عتق خمسة اسداس عبد بقي للورثة عبد
وثلث عبد ضعف ما عتق ولو اختلفت قيمته فقيمة حدهم ما ثلثه والثاني ما ثلثه والثالث ثلثه اربعة اشيا والمكتسب كل واحد منهم مثل قيمته اربعه فان خرج سهم العتق
على الاعلى عتق ويتبعه كسبه الاخران وكسبه ما للورثة وذلك ضعف الاعلى ولو خرج على الادنى عتق ويتبعه كسبه وتقاد الفرعة لاستكمال الثلث فان خرج سهم العتق
وسط عتق ويتبعه كسبه يبقى الاعلى وكسبه للورثة وهو ضعف العتقين وان خرج الاعلى عتق منه شيء ويتبعه من المكتسب مثل ما يبقى للورثة ما بقي كسبه
العبد الاوسط وكسبه جملة ذلك الف الاشيبين بعد ضعف ما عتق وهو ما ثلثان وشيئان فبعد الجبر الف بعد ما ثلثين واربعه اشيا لنقط ما ثلثين
براتبين يتبق شيان ما ثلث بعد اربعة اشيا فالثاني ما ثلثا وذلك ثلثا الاعلى فيعتق منه ثلثا ويتبعه ثلثا كسبه يبقى للورثة ثلثه وثلث كسبه العبد الاوسط وكسبه
وذلك سمان ضعف ما عتق من الادنى والاعلى وان خرج سهم العتق على الاوسط عتق ويتبعه كسبه وتقاد الفرعة فان خرج سهم العتق على الادنى عتق ويتبعه
كسبه الاعلى وكسبه للورثة وان خرج الاعلى عتق ثلثه ويتبعه ثلث كسبه الباقي مع الادنى للورثة **مسألة** لو عتق عبد اربعة اشيا قبل موته السيد
الورثة لان زيادة القيمة شيئا به المكتسب فقط ما عتق لا يحسب على العبد ونقط ما رقب يزيد به التركة وكذا نقصان القيمة موضع فقط ما عتق يحسب على العبد
كان شيء قبضه وانلفه ونقط ما رقب كان تلف من مال العتق فاذا نقص الالف من مال عتق عتق عبد اربعة اشيا ما لا مال له غيره فبلغت قيمته يوم الوفا
مائة وخمسين قلنا عتق منه شيء محسوب عليه بثلثي شيء فيتبع مع الورثة عبد الاشيا بعد ضعف المحتسب على العبد وهو شيء وثلث شيء فبعد الجبر عبد
بعد ثلثين وثلث شيء فنقطها اثنان ونقلب الاسم فالعبد سبعة والثاني ثلثه فيعتق منه ثلثه اسباع عبد قيمتها يوم الموت اربعة وستون وسبعان
والمحسوب عليها منها قيمته يوم الاعتاق وهي اثنان ولربعون وستة اسباع يبقى للورثة اربعة اسباع العبد وقيمها خمسة وثلاثون وخمسة اسباع وهي ضعف
المحسوب على العبد ولو كانت قيمته ما نقصت خمسين عتق منه شيء هو محسوب عليه شيئين فالباقي وهو عبد الاشيا بعد ضعف المحسوب عليه وهو
اربعة اشيا فبعد الجبر عبد بعد ثلثين فبعد الجبر جارية وثلث بعد ثلث اشيا فالثاني خمس العبد فيعتق منه خمسة قيمته يوم الموت عشرين عتق عتق
بقي للورثة اربعة اشيا قيمتها اربعون ضعف الحيا **مسألة** لو عتق جارية متعوبة فوطئت بالثبته قبل موته السيد فلها مهر ما عتق
منها غير محسوب من الثلث السيد نصيب الرقبه من المهر ولو كان مهر مثلها ثلث قيمتها عتق منها شيء ويتبعه من المهر ثلث شيء وباقيها للورثة وهو جارية
ومثل ثلثها الاشيا وثلث شيء بعد ثلثين فبعد الجبر جارية وثلث بعد ثلث اشيا وثلث قيمتها اثنان ونقلب الاسم فالجارية عشرين والثاني اربعة اشيا
فيعتق اربعة اشيا ويتبعها اربعة اشيا والمهر يبقى للورثة ستة اشيا وثمانون وستة اشيا قيمتها ثمانون وستة اشيا فبجمع لهم مثل ثمانية
اعشار الرقبه ضعف ما عتق منها فان احبلها الواطي ولدت قبل موته السيد فلها قيمته يوم الولادة ثلث قيمتها فضل الواطي مع العقر فقيمة الولد بقدر ما بقي
رقب منها القوتية رقبه على السيد فيعتق منها شيء ومن الولد ثلث شيء غير محسوب من الثلث لها من المهر ثلث شيء يبقى للورثة جارية ومثل ثلثها الاشيا
وثلث شيء وذلك بعد ثلثين فبعد الجبر جارية وثلث جارية بعد ثلث اشيا وثلث شيء فنقطها اثنان ونقلب الاسم فالجارية اربعة اشيا وثلث شيء
فيعتق منها خمسة من احد عشر ويتبعها خمسة من احد عشر من المهر يبقى للورثة ستة من احد عشر ومن الرقبه ستة من احد عشر
عشر من قيمة الولد والسنان جميعا اربعة من احد عشر من الرقبه فيجمع للورثة مثل عشرة من احد عشر من الرقبه وهي ضعف ما عتق فان كان الواطي
مسررا لم يحصل منه مهر ولا قيمة لدم يتخير الاعلى ثلثها وثلثها للورثة فان ايسر حصل منه المهر والقيمة اتمت اعتمها مع ما يقضي الحساب لتسوية الجارية
من كسبه بمقدار ما عتق منها زاد على الثلث لثبته العتقية وقال بعض الشافعية انها لا تسترد وان كان الواطي هو العتق فعليه ما حكمناه في وطى الواهب
المريض بعد الحبس الا باض **مسألة** لو عتق عبيدين قيمتهما عشرين دفعتهم مات ولا مال سواهما وما احدثهما قبل الفرعة اقرع بين الحي واليت فان خرجت
الفرعة على اليت عتق نصفه رقب نصفه الاخران مع الورثة مثليه ان خرجت الحي عتق ثلثه ووق ثلثه ولا يحسب عليهم الذي مات وقال بعض العامة لحسب
ويقتول ثلثا الحي قال اهل العراق يسقط سهم الميت من الثلث ويقسم قيمة الحي على ما بقي من السهام الثلث مع الثلثين وذلك في مثلنا خمسة فنقسم العشر
على خمسة فنصيب الحي رهمان وها خمسة فيعتق خمسة وخمس الميت ويسعى اربعة اشيا وهي مثلا ما عتق منها فان كانوا ثلثة ومات احد فميسقط سهم من
الثلث هو ثلث فنقسم قيمته لآخرين وهي عشرين على ثمانية يصيب كل منهم درهمان ونصف شيء بعد يعتق ربع كل واحد ويسعى ثلثة ارباعه فيصير مع
الورثة خمسة عشر وهي مثلا ما عتق منهم وان كانت قيمة احد هم خمسة فالثلث بينهم على خمسة فان مات الذي قيمته خمسة فاسقط سهمه واقسم العشرين على
اربعة عشر فيعتق من كل واحد سبعة ويسعى كل واحد منها في خمسة اسباع فيحصل للورثة اربعة عشر سباعا وهي مثلا ما عتق منهم **مسألة** لو عتق
عبد اربعة اشيا فمات قبل سيد ثم مات السيد ولا شيء له ما مات حرقا في قول ابن ابي ليلى والثوري باي يوسف ومحمد وزفران الجيرة وجبته والسعاية دين
عليه لا يمنع ذلك نفوذ العتق الذي لا يرد وقال مالك ابو حنيفة يموت فيقتل ولو خلف السيد مثل قيمته وخلف العبد ما لا فورث السيد منه قيمته مات
حرقا عند الشافعي واهل العراق وقال مالك لا يكون حرقا بعد الموت فان ورث اقل من قيمته وكانت تركته اكثر من مقدار سعايته دخل الورثة عند الشافعي
اهل العراق وان مات بعد الموت قد اكتسب ما لا يثبت منه الورثة على مذهب الشافعي خاصة فلو خلف العبد عشرين فمات السيد ثم لورثته من بعد وقد
مات حرقا اجاعا وكذا لو خلف اربعين وبثنا ولو خلف عشرة كانت لسيد بالسعاية والميراث عند اهل العراق وقد مات حرقا قال مالك لسيد لانه مالك

مسألة لو عتق عبد
اربعة اشيا فمات
السيد ولا شيء له
ما مات حرقا في قول
ابن ابي ليلى والثوري
باي يوسف ومحمد
وزفران الجيرة وجبته
والسعاية دين عليه
لا يمنع ذلك نفوذ
العتق الذي لا يرد
وقال مالك ابو حنيفة
يموت فيقتل ولو خلف
السيد مثل قيمته
وخلف العبد ما لا
فورث السيد منه
قيمته مات حرقا
عند الشافعي واهل
العراق وقال مالك
لا يكون حرقا بعد
الموت فان ورث اقل
من قيمته وكانت
تركته اكثر من مقدار
سعايته دخل الورثة
عند الشافعي اهل
العراق وان مات بعد
الموت قد اكتسب ما
لا يثبت منه الورثة
على مذهب الشافعي
خاصة فلو خلف العبد
عشرين فمات السيد
ثم لورثته من بعد
وقد مات حرقا
اجاعا وكذا لو
خلف اربعين وبثنا
ولو خلف عشرة
كانت لسيد بالسعاية
والميراث عند اهل
العراق وقد مات
حرقا قال مالك
لسيد لانه مالك

مسألة لو عتق عبد
اربعة اشيا فمات
السيد ولا شيء له
ما مات حرقا في قول
ابن ابي ليلى والثوري
باي يوسف ومحمد
وزفران الجيرة وجبته
والسعاية دين عليه
لا يمنع ذلك نفوذ
العتق الذي لا يرد
وقال مالك ابو حنيفة
يموت فيقتل ولو خلف
السيد مثل قيمته
وخلف العبد ما لا
فورث السيد منه
قيمته مات حرقا
عند الشافعي واهل
العراق وقال مالك
لا يكون حرقا بعد
الموت فان ورث اقل
من قيمته وكانت
تركته اكثر من مقدار
سعايته دخل الورثة
عند الشافعي اهل
العراق وان مات بعد
الموت قد اكتسب ما
لا يثبت منه الورثة
على مذهب الشافعي
خاصة فلو خلف العبد
عشرين فمات السيد
ثم لورثته من بعد
وقد مات حرقا
اجاعا وكذا لو
خلف اربعين وبثنا
ولو خلف عشرة
كانت لسيد بالسعاية
والميراث عند اهل
العراق وقد مات
حرقا قال مالك
لسيد لانه مالك

مسألة

باقية وفي قول الشافعي يقتضى منه شيء وله من كسبه شيء والمولى باقى كسبه ولكنه والشى بالميراث فصار معه عشرة يعدل شيئين فالشئ خمسة وذلك نصف فبقية
نصفه من نصفه وفي قول المولى خمسة بحق الرق وختم بالميراث وذلك مثلاً ما عتق منه ولو خلف العبد ابناً كان لمولاه ثلثاً ما اكتسبه بالسعاية وثلثاً من ثلثه
لا ينفى قول اهل العراق وقال مالك كله لمولاه لانه مالك باقية وفي قول الشافعي له من رقبته شيء ومن كسبه شيء يكون لابنه والمولى باقى الكسب بحق الرق
وعشرة الاشياء يعدل شيئين فالشئ ثلثها ويعتق منه ثلثه وله ثلث كسبه فيكون ذلك لابنه ويكون عشرة لمولاه وهو مثلاً ما عتق منه وهذا مثل قول اهل
العراق الحق وان خالف في طريق العمل ان ثلثه عشر من ثلثه عشر وثلثان بالسعاية والمباقى لابنه عند اهل العراق وفي قول الشافعي يكون جميع
كسبه للمولى هو مثلاً قيمة فيكون حر او لا يكون له ابنة ولا ولد ولا ميراث فلا يخرج العبد من ثلثه فيرقب بعضه فتورثه يورث الى ذوال ابطال تورث
فلذلك لو يورثه وكان من بعضه حر لا يرث ولا يورثه فبقية من قوله كذهب مالك في جديد كقولنا يرث ويورث بقية نصيب الحر فيقول له من رقبته
شيء ومن كسبه شيئاً يكون ذلك لابنه ولو ثلثه لمولى باقية وهو عشرة والاشياء يعدل شيئين فالشئ خمسة وهو نصفه فيعتبر ذلك منه فيكون نصف الكسب للاح
ونصفه للمولى بالارث وهو مثلاً ما عتق منه فان لم يقيم تركته حتى مات الابن مات العبد وارثاً لابنه جميع كسبه ثم يرثه المولى عنه لا نالما احكنا بحرية العبد
جركه ابنة الى مولاه وكذا لو خلف الابن هذه العشرة ولم يخلف ابوه شيئاً الا ذلك يصير للعبد فيحكم بحرية العبد فان خلف الابن اقل من ثلثي قيمة ابسه لم يرث
السيدان العبد مات فيقال لم يجرى كذا ابنة ليه ولو مات ابن العبد ابو محي وخلف على قيمته ورثه السيد وعتق العبد ولا يرث ابنة لعله المقدرة فان تورث
يؤدى الى ابطال تورثه عندهم ولو خلف ابن العبد عشرة عتق من العبد شيء ويجزى من الابنة الى المولى مثل ذلك يحصل له في ميراثه شيء وباقى العبد
هو عشرة لاشئ فاذ اضعف اليه الشئ صار عشرة يعدل شيئين فالشئ نصف العبد فيعتق ذلك منه ويجزى نصفه ولا ابنة الى مولاه فيورث نصف تركته ونصفاً
لمولاه ابنة يصير مع ورثته لمولى خمسة من تركته وخمسة من قيمة العبد وذلك مثلاً ما عتق منه فان مات العبد خلف بناد عشرة ثم مات المولى ففي قول
اهل العراق عتق منه شيء وله من العشرة شيء والمولى السعاية وهي عشرة الاشياء وله نصف الشئ بالميراث فيصير له عشرة الا نصف شئ يعدل شيئين
اربعة فيعتق منه خمسة وسعايته ستة ويرث درهمين فصار له ثمانية وهو مثلاً ما عتق منه وفي قول الشافعي عتق منه شيء وله من كسبه شيء والمولى الباقي
بحق الرق ونصف الشئ بالميراث فيرجع الى مثل الاول انما يختلفون في تسمية ما باخذ المولى اهل العراق يقولون بالسعاية والشاخي يقول بحق الرق فان
ترك عشر من فعلى قول اهل العراق باخذ المولى السعاية وهي عشرة الاشياء يرفع من التركة بقى عشرة وشئ للمولى نصف ثلثه يصير معه خمسة عشر الا نصف شئ
يعدل شيئين فالشئ ستة وهو ثلثه اخصاً اما السعاية فاربعة داهم والميراث منه ثمانية فيصير مع ورثته اثنا عشر وهو مثلاً ما عتق منه وفي قول الشافعي العبد
شيء من رقبته والاشياء من كسبه باقى الكسب للمولى يرث نصف الثلث فيصير معه عشرة من الاشياء يعدل شيئين فالشئ ستة وثلثان وذلك ثلثاه وله
ثلث كسبه للورثة ثلث الكسب بحق الرق وثلث اخر بالميراث فان تركه ثلثين فيحصل مع الورثة عشر من الاصل شئ يعدل شيئين فالشئ ثمانية وهو
اخصاً بالسعاية درهمان وله بالميراث اربعة عشر وفي قول الشافعي يحصل للورثة ثلثون الاشياء ونصفها يعدل شيئين فالشئ سبعة اشد وهو ستة اسباع العبد
ولم ينفذ ذلك من كسبه والمولى سبع الكسب بحق الرق وذلك اربعة وسبعان وله نصف الباقي وهو ثمانية اسباع فيصير لورثته سبعة عشر وسبع
وذلك مثلاً ما عتق منه **مسألة** قد ثبت ان نكاح المريض شرط بالدخول فان لم يدخل ما ثبت في بعضه بطل النكاح ولا مهر وان دخل صح النكاح والمهر
ان خرج الزايد عن ماله الثلث والورثة فلو عتق المريض امته وقيمتها عشرة مستوعبة ثم تزوجها وبهرها ثلثها خمسة ثم مات ففي قول ابي يوسف ويحمد
يكون له من قيمتها خمسة بالمهر وربع الباقي بالميراث وتسعى ثلثه اثمان قيمتها ولا تصح لها الوصية بها وارثه وفي قول الشافعي باى حنفية النكاح باطل فان كان
لم يدخل بها عتق ثلثها ورق عند الشافعي سعت في قيمة ذلك عند ابي حنيفة وان كان دخل بها دفع من قيمتها مهرها ولها ثلث الباقي وتسعى الباقي وهو ثلث
قيمتها للورثة وقد عتق جميعها هذا قول ابي حنيفة على قول الشافعي عتق سبعة اسباعها ورق خمسة اسباعها ويقال للورثة لها على الميت سبعة اسباعها وهو سبع
قيمتها فارسلوا ذلك اليها ملكوا خمسة اسباعها وان ارادوا سبع سباعها فاقبلوا واخذوا من الاجنبى فيحصل لها ثلثة اسباع وقيمتها والورثة اربعة اسباع وقيمتها
والورثة اربعة اسباع وقيمتها وهو مثلاً ما عتق منها فاقول عتق منها شئ ولها بمهرها نصف شئ يكون ذلك ما يخرج من رقبته ما يبقى للورثة عشرة الا
شيئاً ونصفها يعدل شيئين فالشئ سبعة اسباعها وعلى الوجه الثاني يكون ما الرزق من المهر ايضا من الثلث فيصير العشرة يعدل اربعة اشياء ونصفها فالشئ ثلثها
فيكون ذلك منها ولها تسع مائة للورثة ثلثها فان ترك المريض عشر من صح نكاحها في قول الشافعي فان ابرأته من مهرها ثم عتق جميعها صح نكاحها وان لم تبرأه
من مهرها نقصت تركته فلم يخرج من الثلث اذ ارق بعضها بطل نكاحها وصار كانه عتقها ولها ما بقي من مهرها ثم عتق من مهرها عتق من مهرها عتق منها شئ ولها
من مهرها نصف شئ يبقى للورثة ثلثون الاشياء ونصفها يعدل شيئين فالشئ سبعة اسباعها وثلثها اربعة وسبعان وللورثة سبعة اسباعها وباقى
العشر من ذلك عشر من وهو مثلاً ما عتق وعلى الوجه الاخر يعدل الثلثون اربعة اشياء ونصفها فالشئ ثلثها ولها ثلثها مهرها وللورثة ثلثها وباقى العشرة
وذلك عشرون وهو مثلاً ما جاز بالعتق والمهر وقال ابو حنيفة نكاحها باطل فلها مهرها وثلث الباقي من قيمتها ومن التركة وهو خمسة اسباعها وتسعى
في سدس قيمتها وقال ابو يوسف محرمها مهرها وربع الباقي بالميراث وذلك احد عشر وربع يحسب عليها قيمتها وتقطي درهما وربع فان ترك صح نكاحها في قول
جميع الا الشافعي يجعل لها المهر لا يورثها لان عتقها وصية فلا يجتمع لها الا سبعة عند ابو حنيفة يجعل لها المهر بالميراث وفي قول صاحب التركة اربعون
لها مهرها وربع الباقي ثلث ثلثه عشر وثلثه اربعة يحسب عليها وتقطي الباقي **مسألة** لو عتقت الموصية عتق ثلثه عشر ثم تزوجها على عشرة
وفي من مائة مائة قيمته والمهر الذي في ذمته والماثلة نصف ذلك ستون ويحسب عليه بالمهر باخذ حسين ويحسب عليه بقيمة مال صاحبه بل تحسب عليه
في بقيمة ثلثا قيمته والميراث والوصية فله ستون ويحسب عليه بقيمة طهره يرمى له اربعون باخذها **مسألة** لو كانت مرضة عبداً مستوعباً ولم يورث
من النجوم في حصة السيد ثلثه مكاتبه اذ ادى بخوم الثلث عتق هله في الكاينة لان التركة قد زادت بادى سيابى في الكاينة انشا بالله ثم فان يورث
فلما ان الكاينة تصح في شئ من العبد يورث المكاتب عنه شيئاً والفرس فيما اذا كانت النجوم مثل القيمة فيجعل للورثة من الرتبة ومال الكاينة مثل عبد

فلا يورثه

على قول اهل العراق

بعضه اسباع

ومهرها

فلا يخرج

ثلاثين

ومهرها

ومهرها

ومهرها

يعدل

هذا هو الحق
منه عبادكم

بعدك ضعف ما حلت فيه الكتابة وهو شيان فالشيء نصف العبد فاذا أدى بخوم النصف عتق نصفه واسترد من الورثة كسب سدس فيحصل للورثة نصف
الرقبة ونصف الخوم وذلك ضعف ما حلت الكتابة فيه لو كانت عتقه في الصفة ثم اعتقه في المرض وبراء عن الخوم نظرا عن عتقه عتق ثلث ورق ثلثا
واراستد ادم الكتابة فان كانت الخوم مثل القيمة فوجها ان اظهرها انه يعتق ثلثه وبقى الكتابة في الثلثين والثاني انه لا يعتق ثلثه حتى يلم الثلثان للورثة
اما بالعجز وبراء بخوم الثلثين كما يتجزأ العتق منه ينبغي ان يحصل للورثة مثله واذا كانت الكتابة مستمرة في الثلثين واليوم في الذمة لم يحصل له
يديم شيء ومن قال لا ولا لم تعتقه لكان جميعه مكاتب او كانت له حيلولة للكتابة بالاعتاق ورد على محل من حيلولة فيثبت العتق في الثلث ويبقى الباقي بحكم
وان كان بين الخوم القيمة تفاوت فقد سبق ان المعتق من الثلث اقل الامر من فان كانت الخوم اقل بان كانت مائة والقيمة مائة من عتق ثلثه وسقط
ثلث الخوم وهو المحسوب من الثلث يبقى للورثة ثلثا الخوم ان أدى ثلثا الرقبة ان عتق وان كانت القيمة اقل بان كانت مائة الخوم ما بين دخله الدية
لا يحتاج الى ان يعتق شيئا منه محسوبا من الثلث فيسقط مثله من الخوم غير محسوب من الثلث فنقول عتق منه شيء وسقط من الخوم شيان يبقى
للورثة من الخوم ما تبادرهم الا شيئين وهو يعيد ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجبر ما تبادر ان اربعة اشيا فالشيء ربع المائتين وهو نصف
العبد فلما ان الذي يعتق نصف العبد وان سقط نصف الخوم فان عجل ما عليه من الخوم عتق نصفه ان لم يود شيئا لم يعتق شيئا ثم كذا ادى شيئا حكم
بعق نصف ما ادى حتى يؤدى نصف الكتابة ويبتوي في صفة **مسألة** لو اعتق المريض عبد لا يملك غيره ثم قتله نفذ العتق فيه جمع كانه لا تركه وقيل
لا يعتق منه شيء لانه لا يبقى للورثة ضعف المحكوم بعقده وقياس مذهب الشافعي الثاني وعندى فيه تردد فلي قوله لو ترك السيد ما الا اذا قضيت الدية
منه كان الباقي ضعف قيمته فهو حر وان خلفت قل عتق بعضه وجب على السيد قسط نصيب ما عتق من الدية ولا يرث السيد من دية لانه فاني ليل ان كان
له وارث اقرب منه وله والا فلا اقرب عصبات السيد فلو كانت قيمته مائة وقيمة بل الدية ثلثا مائة وترك السيد ثلثا مائة عتق منه شيء وعلى السيد من الدية ثلثه
اشياله وباقي العبد الذي يطل العتق فيه قد انلفه بالقتل فلم يترك الا ثلثا مائة وهي مثل ثلثه اعيد بعضى منها ما وجب من الدية يبعث ثلثه اعيد الا ثلثه
اشيا يعيد ضعف ما عتق وهو شيان بخبرين فاقبل ثلثه اعيد بعد حنة شيئا فقبله الاسم فالعبد حنة والشيء ثلثه عتق منه ثلثه اربعة اشيا وهي
ستون ويجب عليه ثلثه اربعة اشيا وهي مائة وثمانون **مسألة** ما نذر عشر من ضعف ما عتق او يقول اخذ للعبد بالعتق سها وبتبعه من الدية ثلثه سهم
ولورثة السيد سها من ضعف سهم العتق فالمبلغ ستة سهم سقط منها سها وهو الذي تلف من العبد يبعث حنة في سها من العبد يعتق منها مثل سها من التركة
او يقول تضرب قيمة العبد في ثلثه يكون ثلثا مائة ونور عليها الدية تبلغ سها ثم نقص منها قيمة العبد كانه تلف بقى حنة ثم نسب اليها التركة وهي ثلثا مائة يكون
ثلثه اربعة اشيا فالذي يعتق من العبد ثلثه اربعة اشيا ولو قطع يده فنقص من قيمته حنون دينار ودينار لو كان حرا لساوى مائة دينار او ترك السيد مائة دينار
ودينار لو كان حرا لساوى مائة دينار وترك السيد مائة دينار فبقى منه شيء ويجب على السيد من الدية شيء وقد ترك السيد مائة دينار وهو مثل
عبد ما بطل فيه العتق من العبد وهو العبد لاشياء وقد نقص منه نصفه هو نصف عبد الا نصف شيء فالحاصل عبد ونصف العبد نصف شيء فيسقط منه
بالدية شيئا يبعث عبد ونصف عبد لاشياء ونصف شيء وذلك يعيد ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجبر عبد ونصف يعيد ثلثه اشيا ونصف شيء
فنبسطها انصافا ونقلب الاسم فالعبد سبعة والشيء ثلثه فعتق ثلثه اسباعا وهي اثنان واربعون وستة اسباع ويبقى للورثة اربعة اسباعا وهي سبعة
وحنون دينار او سبع دینار لكن نقص نصفه فعاد هذا الباقي الى ثمانية وعشرين دينار او اربعة اسباع دينار ومع الورثة من التركة مائة يؤدى منها
ما وجب من الدية وهو مثل ما عتق يبعث حنة وثمانون دينار او حنة اسباع وذلك ضعف ما عتق ولو اعتق المريض عبد قيمته ستون لا يملك غيره فقطع
اجنبى يده ودينار لو كان حرا لساوى مائة دينار ونقص من قيمته عشرة فبقى منه شيء ويجب على الجاني للعبد ثلثه اشياء يبعث للسيد من رقبته عبد لاشياء
فيستحق به نصف وهو نصف عبد الا نصف شيء لان جراح العبد من قيمته كجراح الحر من يده فجمع له عبد ونصف عبد ونصف عبد لاشياء ونصف
لكن نقص سدس العبد فينقص مما كان له سدس عبد الا سدس شيء فيعود ما عتق ورثته الى عبد وثلث عبد سوى شيء وثلث شيء وذلك يعيد
شيئين فبعد الجبر عبد وثلث عبد يعيد ثلثه اشيا وثلث شيء فنبسطها اقلانا ونقلب الاسم فالعبد عشرة والشيء اربعة فبعث منه اربعة اشيا وسبعة
للسيد ستة اشيا به يستحق به ثلثه اشيا القيمة لكنه نقص من ستة اشيا واحد فالمبلغ ثمانية اشيا ضعف ما عتق ولو كانت قيمة الجارية والدية
كما ذكرنا وقيل الاجنبى وحلفت الجارية زوجا وسيد ها المعتق فيعتق منها شيء ويستحق من الدية ثلثه اشيا يبعث للسيد جارية لاشياء فيستحق به ثلثه
على الغافل ان الشخص السيد القيمة فيحصل له جارية لاشياء وله نصف ما استحقته الجارية وهو شيء ونصف شيء فيجتمع للورثة جارية ونصف شيء يعيد شيئين فيسقط
نصف شيء بنصف شيء يبعث جارية يعيد شيئا ونصف شيء فالشيء ثلثا جارية فيعتق منها ثلثا ها وهو اربعون ويستحق به على الجاني مائة وعشرون
يبقى للسيد عشرين ويرث من المائة والعشرين من سنين فالمبلغ ثمانون ضعف ما عتق **مسألة** لو اعتق المريض عبد استوعبا فجنح العبد على اجنبى
يقطع او قتل فان كان ارش الجناية مثل قيمة العبد واكثر لم يعتق منه شيء لان الارش يبرهن بقتل بالرقبة والدين مقدم على الوصايا وان كان دونها كما
لو كان العبد يساوى مائة والارش خمسة وسبعون عتق منه شيء ورق الباقي الارش يتوزع عليه ما خصه ما عتق فتعلق بذمة العبد وخصه الرق
تؤدى من ان اراد السيد التسليم والارش ثلثه اربعة اشيا القيمة فعلى السيد تسليم ثلثه اربعة اشيا وهو ثلثه اربعة اشيا عتق منه شيء يبعث مع ورثة
ربيع عبد الاربع اشيا يعيد شيئين فبعد الجبر ربيع عبد يعيد شيئين وربع شيء فنبسطها ارباعا ونقلب الاسم فالعبد تسعة والشيء واحد فيعتق منه
تسعة ويرق الباقي ويسلم الجناية ثلثا او اربعة وهي ستة اشيا يبعث مع الورثة تسعة اشيا ضعف ما عتق **مسألة** لو اعتق عبد قيمته ستون اخر
قيته اربعون ولا مال له غيرهما فقتل السيد الارفع دية لو كان حرا لساوى ثمانين فيخرج بين العبد بين فان خرجت القرعة للمعتق ثلثه ورق ثلثا
وما ان القتل يفتق على احد القولين وان خرجت للقتول اربعون من شيء ويرق الباقي وهو عبد الباقي لاشياء وقد تلف ما عتق وما راق يبعث مع
السيد عبد قيمته ثلثا عبد يفتق من دية ما عتق من المقتول وهو شيء وثلث شيء لان الدية العبد ثلثا عبد يعيد ثلثه اشيا وثلث شيء فنبسطها

على الغافل ان الشخص

هذا هو الحق
منه عبادكم

۱۱

مفتی
مفتی محمد امجد علی صاحبزادہ

وهو يادله ضعف صاحبه
ففيه الهبة والقوة
عبد بن شيبان بن جابر
قائل قلعة عبد الله
جميع عبد بن
عبد الله

لكنهم لا يثبتون الدين لا دين عليها والزج مضطرب

لا نه حصر حق الوصية فيما يخرج من الدين والثاني انما يحصل من الدين يدفع اليه ثلثه وبقية وجه الشيع والوصي الصورة ما تقدمت زينة بثلث الدين
 ولعمري بثلث الدين فلز يد ثلث العين واما غير فاذل حصل من الدين خمسة فعلى وجه الشيع يدفع اليه ثلثها وهو درهم وثلثان وعلى وجه الحصر ان اجاز
 الورثة دفع اليه من الخمسة ثلث الدين وهو ثلثان وثلثان لم يخرج ولم يدفع اليه ثلث الدين فلما لان الوصية له بالعين قد اخذ ثلث العين فلو اخذ ربع ثلث
 الدين لانصرف الى الوصية ستة وثلثان ولم يحصل في هذا الورثة بعد الا ثمانية وثلث ذلك هو من الضعف اذ قلنا ذلك حكم يدفع الى عمر فعلى مخرج الورثة
 يدفع اليه ثلث الخمسة كحاصلة فيكون المصروف الى الوصيتين خمسة وفي هذا الورثة عشرة وعلى القول الاخر في ثلث العشرة التي هي عين ويؤخذ ثلثها
 وهو خمسة فيصار فيها زبد عمر يخرج ثلثين من ثلثين فثكون حصته عمر درهمين ونصف درهم واخرج الاول ما اذا دفعنا الى عمر درهمين ونصف وقد
 اخذ زيد ثلثه وثلثا كان المبلغ خمسة درهم وخمسة سدادس وليس في هذا الورثة ضعف ذلك قال الجويني حصر في صله ضعف فليخرج بما يلزم منه محذوعا
 فساد لا على القول الاخر على ان قياس التفرع عليه على القول الاخر في نصيب زيد الدين درهمين ونصف لا يلزم المحذوف المذكور وان كانت الوصية ثلث
 فينظرها يستحق بالوصية هو مثل الدين وان كان اكثر في قياسها ذكرناه اذ كان الدين على ثلث وان كانت الوصية لها كما اذا وصى الصورة ما سبق بثلث لغير
 زيد والغريم بما عليه من الابنان الوصية على ثلث فيكون الثلث بينهما على اربعة زبد درهمين ونصف ثلث فعلى وجه الجمع الفرضية من ثلثي عشر للوصيتين اربعة
 وللاثنين ثمانية فيقسم زيد الابنان العين على قدر سهامهم وهي ثلثة لصاحب العين درهم وتسع ولكل واحد منهما اربعة واربعة شاع ويبرع الغريم عن ثلثة
 ارباع الثلث وهو خمسة درهم يبقى عليه خمسة كما ادى شيئا جعل بين زيد الابنين على ثلثة فيحصل زيد خمسة شاع درهم فيتم له ربع الثلث وهو درهم وثلثان
 وللاثنين اربعة واربعة شاع فيبلغ ما لها ثلثة عشر درهما وثلث درهم وذلك ثلث المال ثم ليكن المصروف الى زيد عند خروج الدين من العين ان كانت باقية على نحو
 ابو ثور لزيد بلغ الثلث وهو درهم وثلثان ما اخذ من العين والباقي من العين للاثنين ويبرع الغريم من خمسة يبقى عليه خمسة اذ لها يقطنها الابنان ولو
 خلف ابنين وخلف عشر من درهما عينا وعشرة دينارا على رجل ووصى للغريم بما عليه لزيد عشرة من العين ثم يجر الابنان ما زاد على الثلث بينهما نصفين ثم
 فيه للثانفية وجهان عندكم ان الفرضية الجامعة مسته للوصيتين اثنان وللاثنين اربعة فيقسم زيد والابنان العشرين على قدر سهامهم وهي خمسة فيحصل لزيد
 اربعة ولكل ابن ثمانية ويبرع الغريم عن نصف الثلث وهو خمسة يبقى عليه خمسة اذ حصل منها شيء جعل بينهما اخماسا الوصية يحصل قيم لزيد خمسة ولها عشرة و
 الثاني انه يدفع الى زيد من العين نصف صيته وهو خمسة ويبرع الغريم من نصف ما عليه وهو خمسة للاثنين باقى العين وهو خمسة عشر بقضيان باقى الدين
 هو خمسة لان يكون في ايديهما من ضعف ما اخذ منها والدين لم يؤخذ منها وانما بر الغريم مما عليه **القسم الثالث** اذا كان الدين على وارث واجبى كما
 لو خلف ابنين وترك عشرة عينا وعشرة دينارا على اجنبى ووصى بثلث ماله فعلى احد الوجهين الفرضية الجامعة من ثلثة يحصل سهم المدبون ما
 عليه فيقسم الاخر والوصي له العين نصفين ولا يحصل ما على الاجنبى اقشما كذلك على الثاني باخذ للوصي ثلث العين والباقي لابن الذي لا دين عليه ويبرع
 الابن المدبون عما عليه اذ حصل ما على الاجنبى اخذ الوصية ثلثه والابن الذي لا دين عليه ثلثه ثلثه لول ترك عشرة دينارا على اجدانيه الحاضرين وعشرة
 يساوى عشرة ووصى بثلثة فلكل واحد من الابنين والوصي ثلث الدين وثلث العرض فيقسم المدبون عن ثلث الدين ويؤخذ منه ثلثا الدين لها فان لم يملك الا
 ثلث العرض اعطاهما ذلك عن حقه فان لم يفعل باع الحاكم ودفع الثمن اليهما ولو ترك عشرة على اجداهما وعبد يساوى عشرة وثواب يساوى عشرة فعمل بمنع المدبون
 من التصرف في حقه من العين حتى يؤدى نصيب اخيه من الدين ام لا في وجهان ويقتضى على الوجهين بقوة اعمارة في نصف العبد لكن اذا قلنا انه ممنوع من التصرف
 بيع نصيبه من الثوب دفع ثلثة الى اخيه عن جهة الدين وبرق نصف العبد له وان اطلقنا يده فان كان موسرا قومنا عليه الباقي ان لم يملك الا نصيبه من الثوب
 بعناه وقتينا بنصف منه ونصف ما عليه لاجنه واعتنا بنصفه بيع العبد بقرق بربعة كان اذا انقذنا تصرف جعلنا اعنا فمصلنا عزم التقويم ففهم ذلك
 الى ما عليه من الدين فوزع ما يملكه عليه ان لم ينفذ تصرفه لم ينفذ في عزم التقويم وكان يجوز ان يلحق اعنا فمصلنا عزم التقويم ففهم ذلك
 يخرج في عتق نصفه الخلف **مسئلة** لو ترك ابنين وبنات وعشرة دنانير عينا وعشرة دنانير دينارا على اجدانيه ووصى لرجل بربع ماله فعلى وجه الجمع يعطى
 الوصى ربع العشرة دنانير بان ونصف يبقى له ربع العشرة دنانير التي على الغريم فاذا حصل له شيء اذ اليه تقسم السبعة دنانير ونصف الباقي من
 العين بين الابن الاخر والبنات المذكور نصف الانثى يحصل للابن خمسة دنانير والبنات ثلثان ونصف لثقت عن الغريم الدين الذي عليه خمسة دنانير ولا
 ملصق للابن الاخر ويبقى على الغريم خمسة دنانير اذ حصلت اعطى منها الوصى له الدينارين ونصف واعطى الابن دينار والبنات نصف دينار ويسقط
 عنه دينار ومثل ما اعطى الابن الاخر وعلى الوجه الاخر يجعل المستخرج من الدين شيئا وزيد على العشرة والعين فيصير عشرة دنانير وشيئا يعطى الوصى له اربعة
 هو دينار ونصف ربع شيء يبقى سبعة ونصف ثلثة ارباع شيء يقسمها بين الابنين والبنات يحصل لكل ابن ثلثة ثلثة عشر شيء والبنات دينار ونصف
 ونصف عشر شيء ونصف عشر شيء فبالا ثلثة دنانير وثلثة عشر شيء المستخرج من الدين فاسقط ثلثة عشر شيء بمثلها يبقى سبعة عشر
 ثلثة دنانير فابسط جميع ما معك من الدنانير اعشارا فيصير سبعة اشياء ثلثة ثلثين دينار فاقال الشيء الواحد بعد اربعة دنانير وسبع دينار فهو
 الشيء المستخرج من الدين وهو ما يسقط عن الغريم من الدين الذي عليه يكون للوصى من العشرة دنانير ثلثة دنانير واربعة اسباع دينار فهو ربع المستخرج
 والعشرة دنانير ويبقى من العشرة دنانير ستة دنانير ثلثة اسباع دينار بين الابن الاخر والبنات على ثلثة فيحصل للذكر اربعة دنانير وسبع دينار ومثل ما
 حصل للغريم والبنات دينار وسبع دينار مثل نصف ذلك **مسئلة** لو خلف وجه وثلثة بنين وبنات وترك خمسة وعشرين دينارا عينا وخمسة
 دنانير دينارا على البنات ووصى لرجل بخمس ماله فعلى وجه الجمع يقسم الدين الى العين فيكون ثلثين له حصة ما اخذ من العين حصة خمسة دنانير والبنات
 وهو دينار يكون ثلثة الدين فاذا حصل اخذ ويبقى من العين والدين اربعة وعشرون للوجهة منها ثلثة دنانير ولكل ابن ستة دنانير وثلثة دنانير
 والباقي على البنات من الدين بعد الوصية اربعة دنانير وهو اكثر مما يحصل لها منها فانقسم العشرين التي الباقية من العين بعد ما اخذ الوصى له بالوصية
 بين الزوجين والبنين الثلاثة فيحصل للزوجة منها دينار ونصف ولكل واحد من البنين الثلاثة خمسة دنانير وخمسة عشر قراطينا ويسقط

هذا اذا كان
 الدين على
 وارث و
 اجنبى

هذا اذا كان
 الدين على
 اجنبى

بما عليه من الدين
في الوصية
بما عليه من الدين
في الوصية

عن البنت من الدين التي عليها ما وارثها مثل نصف ذلك هو ديناران وسبعة عشر قيراط ونصف حتى يبقى عليها من الدين ديناران وقيراط ونصف
وعتبان من ذلك الموصى له دينار وليسقط عنها من الباقي ما رثها من قيراط وعتبان فيكون الباقي للزوج والثلثة البنين وعلى الوجه الآخر تجل
المستخرج من الدين شيئا وتزبد على العيون وهو خمسة وعشرون فيضرب خمسة وعشرين ديناراً وشيئا فاعط الموصى له خمسة عشر ديناراً وخمسة عشر
واقسم الباقي بين الزوج والبنين الثلثة والبنت فيحصل للزوج من ذلك ديناران ونصف دينار وعشر شئ ولكل ابن خمسة دنانير وخمس شئ وللبنين
ديناران ونصف دينار وعشر شئ وهو يعدل الشئ المستخرج فالق عشر الشئ بمثلها يبقى تسعة عشر شئ تعدل دينارين ونصف فابسط جميع ما معك عتبا
فيضرب تسعة اشياء تعدل خمسة وعشرين ديناراً والشئ الواحد يعدل دينارين وسبعة اشياء ديناراً وهو الشئ المستخرج من الدين وهو بقدر ما يسقط
عنها من الدين ويحصل للموصى له خمسة دنانير وخمس اشياء ديناراً ويحصل للزوج ديناران وسبعة اشياء ديناراً ولكل واحد من البنين الثلثة خمسة
دنانير وخمس اشياء ديناراً مستلماً لو ترك ما تركه ديناراً ومائة عينا وارضى لرجل بثلث العين والمغرم بما عليه فان وصيته الغريم بما عليه لما كان
في يد جعك بمئة دينار خارج فيؤخذ ثلث المائتين فيضرب به كل واحد منها بوصيته فيضمان ذلك على اربعة نصيب الغريم ثلثة اربعة وهو حصون
فيستقطن ذلك منه ويبقى عليه حصون فيضم الاخر سهمه الى الثلثين فيضرب بقسم الورثة عليها العين وما يخرج من الدين بعد ذلك هذا قول الاكثر
فايد في بقاء شئ من وصية الغريم عليه فلا يكون للانسان على نفسه من فلذلك يبرأه من جميع وصيته وان لم يحصل للورثة مثلاً الوصايا وفي قول
ابن حنيفة لا يضرب الغريم ما اكثر من الثلث ذلك مثلاً فيقتسمه على ثلثة ليقسط سهم الغريم ويضم سهم الاخر الى سهم الورثة يكون سبعة يثبت على الغريم
ويبقى على الغريم خمسة وخمسون وخمس اشياء فكلها ادى شيئا اقيم الورثة وصاحب العين على سبعة والموصى له يأخذ مثل نصيبه من العين الشئ فهو
للورثة كما في ثلثه ويرى الغريم من خمسة عشر قول الاكثر وكما ادى هذا الورثة ثلثية صاحب ثلث العين ثلثة حتى يسوفي وصيته وهي ستة عشر شئ
في احد قول الشافعي على الاخر وهو قول محمد بن ابي يوسف يكون الحق بما خرج حتى يسوفي وصيته في قول ابن حنيفة يبرأ الغريم من ثلثه وخمسين وثلث
فكذلك ادى شيئا اخذ الاخر حتى يسوفي ثلثة عشر ثلثا وذلك لان ثلثي الدين خاص للغريم وينتازغان الثلث فهو بينهما نصفين فيضرب صاحب الدين ثلث
بسدس الدين والاخر ثلث المال الثلث بينهما على خمسة فان كانت الوصية بثلث المال كانت العين بين الورثة وصاحب الثلث على سبعة عشر لان
صاحب الثلث يضرب بثلث العين وسدس الدين ويضرب بالآخر بثلث المال كله فالوصية سهم الغريم يبقى للاخر ثلثة ضما الى الثلثين ويرى الغريم من
اربعة اشياء المال هذا قول ابن حنيفة وقال صاحباه وهو قول الشافعي الثلث على خمسة لان صاحب الثلث يضرب بثلث المال يضم سهمه الى الثلثين
يكون ثلثة عشر ويختص من سبعة فيقتسمون العين عليها ويرى الغريم من الاربعين وطعن المحضاري في هذا على محمد بن ابي حنيفة قال الوصايا باقية من ثلثها يجب ان يضرب
الموصى له بوصيته ما اذا كانت ديناً على غيره وما فيما عليه فلا بأس بذلك قال لا يصح ذلك الا بجملة الجدة فان وصى بثلث العين والاخر بثلث الدين والمغرم
بما عليه ففي قول ابن حنيفة يضرب الغريم بثلث المال هو ثلثا الدين وصاحب ثلث العين بثلثها فيكون الثلث على ثلثة ويقاسم صاحب العين الورثة ثلثة
العين على سبعة وفي قول صاحبيه يضرب بمائة فيكون الثلث على اربعة ويضم سهمه فيقاسم الورثة على تسعة ولا اعتبار بوصية الاخر حتى يخرج سهم من الدين
شئ لو كان الدين مائتين على رجل وامرأته ما بينهما على ثلثة ولا على ثلثة ولا على ثلثة ولا على ثلثة ولا على ثلثة ولا على ثلثة ولا على ثلثة ولا على ثلثة ولا على ثلثة
بين الموصى لهم على ثلاثة وقد يرى لهم كل غريم من ثلثه خمسة فان حضر احدهما ما عليه صحت سهمه اقيم الى هذه السهام فضا ومائة واقسموا المائتين عليها
فياخذ خمسة وعشرين مما ادى هذا قول الاكثر وقال ابو حنيفة الثلث على اربعة عشر لان كل غريم يضرب بخمسة اسداس مائة من قبل ان يختص بثلثي المائة
صاحب الثلث ويبدأ هو وصاحب ثلث المال ثلثها فيقتسمان نصفين ويضرب هذا بسدس كل مائة وثلث العين ثم يضم سهامهم الى سهام الورثة يصيب ثلثين وثلثين و
مختصهما من ثمانية فيقتسمون العين على ذلك مستلماً لو تركه عشر عينا وعشر ديناراً على ابنه وهو موصى بثلث ماله فلو وصى له ثلث العين
فصاها وثلث الدين فياخذ من العين ثلث ذلك بما له بثلثة ويبقى للابن ثلث العين وقال ابو حنيفة ثلثاها للابن ويكون له عليه ثلث الدين فياخذ
في خمسة فاقضى ثلثي العين اخذ ذلك بمائة الابن في معنى الحاضر فان وصى له بثلثي العين فصاها فان تركه ابني والعشرة الدين على احد هما اخذ الاخر العين
ضما بالبراث ونصفها قصاصاً بما على اخيه على ما تقدم وقال ابو حنيفة ثلثاها للابن ويكون له عليه ثلث الدين فان وصى له بثلث ماله فاقضى
وذلك بطريق الخطأ ان تجل الخارج من الدين مداهما فتصير التركة احدى عشر خارج ثلثها واقسم الباقي بين الابنين بصيب ثلثة وثلثان فالحظاء
وثلثين ثم افترض درهمين واعتبر بخروج الخطاء بدرهمين ففاضل العدد بين واحد يضرب الخطأ الاول فيقسم على فاضل الخطأ ثلثين وهو ثلثان يخرج من
اربعة فهو ما تزبد على ما فرضته ولا يكون خمسة كما قلنا **الفصل الثامن في الوصية مستلماً لو خلف ثلثة بنين وبنات وارضى لزيد**
بمثل نصيب البنت ثلث ما اوصى له من ثلث نصيب بن وربع ما اوصى لزيد جعلنا وصيته ربع عدله ربع وهو اربعة دنانير ووصيته عمر عدله
له ثلث ثلثة دراهم فاذا نقصنا من صيته ربع ثلثه صيته عمر وهو ربع ثلثه ربع ديناراً واهو نصيب البنت لان جملة وصيته ربع ثلثه ربع ديناراً
البنت ثلث صيته عمر فاذا نقصنا من صيته عمر ربع وصيته ربع ديناراً وهو ربع ثلثه ربع ديناراً وهو نصيب الابن واظهر ان نصيب البنت ربع
دنانير لاهو نصيب بن ثلثة دراهم لادنياً وانما قبل من الجملتين فنضع نصيب البنت ليعادل نصيب الابن وضعف ثمانية دنانير لادريهين بعد
ثلثة دراهم لادنياً فخرج كل واحد من الاستثنائين ونقابل تسعة دنانير نقابل خمسة دراهم فالدينار خمسة اسهم والدراهم تسعة اسهم وكانت وصيته ربع
اربعة دنانير في اربعة عشر ووصيته عمر وثلثة دراهم في اربعة عشر ووصيته نصف كل ابن اثنان وعشرون لانه ثلثه دراهم وهي سبعة وعشرون
الادنياً وهو خمسة ونصيب البنت احدى عشر لانه اربعة دنانير وهو عشرين لادريهين وهو تسعة فوصيته ربع ثلثه ربع ديناراً وهو اربعة عشر وثلث
ثلث صيته عمر وهو تسعة ووصيته عمر مثل نصيب ابن وهو اثنان وعشرون وثلث ربع وصيته ربع ديناراً وهو خمسة عشر وثلث اربعة بنين
وبنات وارضى لزيد بمثل نصيب ابن الا ثلث ما سبق من ربع ثلثه بعد الوصية الاولى فاخذ ربع ما اراد ثلثي منه نصيباً

فيما
يحتاج

في الوصية

م

لا تأخذ كل سهم من سهام المسئلة نصيبا ولكل ابن سهمين فيبقى ربع مال الانصبيين تزيد عليه ثلثه فلا يستثنى فيبلغ ثلث مال الانصبيين وثلثي نصيب
 هذا هو الباقي من الربع بعد الوصية الاولى نحن نحتاج الى معرفة الباقي من الثلث بعد الوصية الاولى لنضع الى عمر ثلثه فزيد عليه ما بين الثلث
 والربع وهو نصف سدس فيبلغ ثلثا مال نصف سدس مال الانصبيين وثلثي نصيب فتدفع ثلثه الى عمر يعني عشرة اجزاء من ستة وثلثين جزءا
 من ثلث مال الانصيبا وسبعة اشع نصيب تزيد على ثلثي المال تبلغ اربعة وثلثين جزءا من ستة وثلثين جزءا من مال الانصيبا وسبعة اشع
 نصيب يعدل نصيب الورثة وهي تسعة فخير فثلاثة اربعة وثلثين جزءا من ستة وثلثين جزءا من مال الانصيبا وسبعة اشع نصيب
 ستة وثلثين وثلثين وثلثون والمال ثلاثة اثمان وثمانية وثمانون لكن ليس له صيغ فتصير ثلثه ثلثي ثلثه الف والاربع
 وستين ويكون النصيب مائة واثنين ناخذ ربع المال هو مائة اثنان واحد مستوعون فثلث من نصيبين وهو مائة اثنان وهو اربعة يعني سبعة وثمانون
 ناخذ ثلثها وهو تسعة عشر وثلث من نصيبين يبقى مائة وحسنة وسبعون في الوصية الاولى لنقطها من ثلث المال هي ثلثا ثلثه وثمانون
 ثمانون يبقى مائة اثنان وثلثه عشر تدفع ثلثها الى عمر وهو واحد وسبعون يبقى مائة اثنان واربعون تزيد على ثلثي المال تبلغ تسعة اثمان وعشرة
 لكل ابن مائة اثنان واربعه والبنين مائة اثنان واربعه لو خلف ابنين وثلث بنات ووصى لعمه بمثل نصيب ابن الثلث وصية خاله ووصى لخاله بمثل
 نصيب بنت الاربع وصية عمه ضربنا ثلثه في اربعة ونقصنا منها واحدا الذي هو مائة وثلث في ربع الاربعه فيبقى احد عشر في النصيب بقدرها
 في سبعة يكون سبعة وسبعين في الميراث ثم ناخذ الوصية اربعة وعشرين ووصية الخال اثني عشر في ثلث نصيب عمه ثلث ربع وثلث في ربع
 ربع الاربعه والعشرين من ثلثي عشر يبقى ستة في صية الخال ونقص ثلث الاثني عشر من الاربعه والعشرين يبقى عشرة في الوصية اربعة وعشرين
 وعشرين فبما على الميراث يكون مائة وثلثه في المال واما ما بينهما ان تزيد ثلث صية الخال على صية العم يكون اثنين وعشرين في مثل نصيب ابن وزد
 ربع العشرين على الستة يكون احد عشر في نصيب البنات بطريق الجبر يجعل مع العم اربعة وثمانون مع الخال ثلثه درهم ثم تزيد ثلث وصية الخال على صية
 العم يكون اربعة وثمانون ودرهما وهذا نصيب ابن لنحفظه وربع وصية العم وثلثه درهم يكون ثلثه درهم ودرهما وهذا نصيب بنت فاضعوه واثني عشر
 ما حفظت في القاسم يخرج قيمة الدرهما وقيمة الدرهم اثنان فقد عاد الاول اذ اردت معرفة النصيب ثلث ربع وصية العم على صية الخال
 يكون احد عشر في النصيب ان شئت جعلت صية الخال شيئا فيكون وصية العم نصيبين لاثني عشر في ثلثي ربعها وزد على وصية الخال قابل به
 نصيب الورثة المشترك يبقى نصف نصيب يعدل ثلثي شيء ربع شيء فاسقطه من اثني عشر حوله يكون الشيء ستة والنصيب احد عشر من ستة عشر
 النصيب فيصير يعدل شيئا ونصفا وثلثا فالبسط سدا سدا واربعين جعلت صية العم شيئا فيكون وصية الخال نصيبا الاربع شيء فاذا اخذت ثلثها و
 زد على صية العم كان ثلثي شيء وربع شيء وثلث نصيب يعدل نصيبين فالق المشترك واضرب ما يبقى في اثني عشر فيكون نصيب ثلث نصيب
 فهي وصية العم واخره اثني عشر في النصيب فان وصى لعمه بمثل نصيب بن ومثل حن وصية خاله ووصى لخاله بمثل نصيب بنت ومثل ربع وصية
 عمه فخرهما عشرين وثلثي منه واحد يعني تسعة عشر في النصيب ثم اضعف العشرين لاجل نصيب ابن وزد ربعها على العشرين يكون ثلثين في وصية
 الخال ودرهم العشرين على الاربعين يكون اربعة واربعين في وصية العم والميراث مائة وثلثه وثلثون وبالجبر يجعل صية العم شيئا يكون وصية الخال
 نصيبا وربع شيء فخذ حن ذلك فانقصه من صية العم يبقى تسعة عشر من عشرين من شيء الاخر نصيب يعدل ذلك نصيبين فاجبر والبسط وحول نصيب
 تسعة عشر والشيء اربعة واربعين ووصية الخال ثلثين لانها كانت نصيبا وربع شيء وان كانت وصية العم لاثني عشر في صية الخال فوصية الخال مثل نصيب
 البنات وربع وصية العم فبقدرها على شيء عشر واحد يكون ثلثه عشر في النصيب ذلك كنه في المناقص والزيادة تنقص اذا اختلفت فاضعف الاثني عشر من صية
 الابن يكون اربعة وعشرين من القاسم ثلث الاثني عشر يبقى عشرين في المال ثم تزيد ربع الاربعه والعشرين على الاثني عشر يكون ثمانية عشر وهي صية الخال فقد
 صار وصية الخال مثل نصيب البنات هي ثلثه عشر وثلث ربع وصية العم وهي خمسة واربعة صية العم مثل نصيب ابن لاثني عشر في صية الخال بطريق الجبر صية
 العم شيء فوصية الخال نصيب ربع شيء فخذ ثلثها وضمه الى صية العم وقابل بنصيبين فيبقى شيء ونصف سدس يعدل نصيبا وثلثي فالبسط يكون الاشياء
 ثلثه عشر والانصبا عشرين فالثلثي كان في صية الخال نصيبا وربع شيء في ثمانية عشر جميع المال مائة وتسعة عشر **مسئلة** لو خلف ثلث
 بنين ووصى بمثل نصيب احداهم الا ما انتقص من احداهم بالوصية فنقول لولم تكن وصية لكان لكل ابن ثلث المال قد انتقص منه بالوصية شيء فثلث
 المال نصيب شيء في المال كله ثلثه انصبا وثلثه اشيا ندفع الى الوصي لعمه نصيبا الاشياء يبقى معنا نصيبان واربعه شيئا يعدل ثلثي نصيبا لنقط
 نصيبين يبقى نصيب يعدل اربعة اشياء فالنصيب اربعة اسهام والشيء اسهام وكانت التركة ثلثه انصبا وثلثه اشياء فهي اربعة عشر اسهاما والوصية
 نصيب الاشياء فلو كانت اسهام يبقى اثنا عشر للبنين وقد اخذ الوصي لعمه مثل نصيب احداهم الا ما انتقص بالوصية وهو سهم من خمسة عشر لولا الوصية
 لكان لكل واحد منهم خمسة عشر لولا ان له ثلثه بنين ووصى بربع ماله الا انتقص من احداهم بالوصية فالثلث على ما ذكرناه نصيب
 وجملة المال ثلثه انصبا وثلثه اشيا ناخذ ربعها وهو ثلثه اربع نصيب ثلثه اربع شيء فنسقط منه قد انتقص وهو شيء يبقى ثلثه اربع نصيب
 ربع شيء لنقط ذلك الوصية لعمه لولا الوصية لكان لكل واحد منهم اربعة وستين يبقى ستة وثلثون هي الوصية لنقطها من المال يبقى مائة وستة
 وخمسون لكل واحد اثنان وخمسون **مسئلة** لو خلف ثلثة بنين ووصى لولده بمثل نصيب احداهم الاربع ما يبقى من ماله بعد جميع الوصايا
 ولعمه بمثل نصيب احداهم الاخر ما يبقى من ماله بعد الوصايا وثلث بمثل نصيب احداهم سدس ما يبقى من ماله بعد الوصايا فالباقي من المال

لو خلف ثلثة بنين ووصى لولده بمثل نصيب احداهم الاربع ما يبقى من ماله بعد جميع الوصايا

نصيب
 لو خلف ثلثة بنين ووصى لولده بمثل نصيب احداهم الاربع ما يبقى من ماله بعد جميع الوصايا

لو

كتاب الوصية

الميتة فالوصية المحالة صيته والوصية الاضحية والاربع وصية العلم وذلك صيدان وثلاثان وربع الفاضل خمس صاير وثلاث وربع وصيته وستة انصبا
بعد ذلك تنظر انصبا فالوصية المشتركة والبسط ما بين انصبا سلا حول يكون النصيب سبعة وستين والوصية سنة وثلاثين فهي الحال ووصية العلم ما
دخست والميراث ستمائة وثلاثون وجميع المال ستمائة واربع واربعين **مسألة** لو خلف ثلاث بنين وبنات واروى لزيد بمثل نصيب البنات الاثلاث
ما اوصى لزيد بمثل نصيب احد البنين الاربع ما اوصى لزيد بمثل نصيب احد البنات اوصيته زيد عدله ربع وليكن اربعة فانير وصيته عمر عدله ربع
ثلاث وليكن ثلثه درهم ونعلم اننا اخذنا ثلثه صيته وعمر وضممناه الى صيته زيد بلغ اربعة فانير ورهان وذلك مثل نصيب البنات فنصيب كل ابن
ضعفه وهو ثمانية فانير ورهان واذا اسقطنا من ذلك ربع وصيته زيد وهو دينار يبقى سبعة فانير ورهان وهي صيته عمر يقابل بها الدرهم
التي جعلناها وصيته والا فنسقط درهمين بمثلها تبقى سبعة فانير في مقابله درهم واحد والدينار واحد والدرهم سبع كانت وصيته زيد اربعة فانير
فهي اذن اربعة وكانت صيته عمر ثلثه درهم فهي اذن اربعة وعشرون ونصيب البنات اربعة فانير ورهم فهي اذن اربعة عشر فنصيب كل ابن اثنتان و
عشرون فما اخذ زيد بمثل نصيب البنات الاثلاث وصيته عمر وما اخذ عمر مثل نصيب ابن الاربع وصيته زيد **مسألة** لو خلف زوجة وابوين
وابنا واروى لزيد بمثل ثلث ماله بنصيب احد الابوين ولعمر بمثل ربع ماله بنصيب الاخر جعلنا الوصيتين شيئا واحدا فيكون ماله
شيئا وسما الورثة وهي اربعة وعشرون فاخذ ثلثها وهو ثلث شيء وثمانية اسهم فنسقط من نصيب احد الابوين وهو اربعة يبقى اربعة وثلث الشيء فهو وصيته زيد
نسقطها من المال فيبقى عشرون وثلثان فاخذ ربعه هو خمسة سدس شيء فنسقط من نصيب احد الابوين يبقى سهم وسدس شيء فهو وصيته عمر ونجمع بين الوصيتين
يبالغ خمسة ونصف شيء وذلك بعدل الشيء الذي جعلناه اولا مجموع الوصيتين يسقط نصف شيء بنصف شيء يبقى خمسة في معادله نصف شيء فالشيء عشرون
على سهم المورثة تبلغ اربعة وثلثين وكان لزيد اربعة وثلث شيء في سبعة ثلث شيء مع نصيب احد الابوين ثلث جميع المال وكان لعمر سهم وسدس
شيء في سهمان وثلثان وذلك مع نصيب احد الابوين ربع الباقي من المال بعد وصيته زيد يبقى بعد العشرة اربعة وعشرون للورثة ولو كانت المسئلة بحالها
داروى لثلاث بمثل نصف ما يبقى بعد الوصيتين اربعة وثلثين بنصيب الزوجة جعلنا مجموع الوصايا شيئا ونسقط من ماله وصيته زيد وعمر كما يثبتا يبقى
تسعة عشر ونصف شيء فاخذ نصفها وهو تسعة ونصف سهم وربع شيء فنسقط من نصيب الزوجة وهو ثلث يبقى ستة ونصف سهم وربع شيء في وصيته الثالثة
نضمها الى الوصيتين الاولين تبلغ اربعة عشر سهم وثلث اربع شيء وهو بعدل الشيء الذي جعلناه مجموع الوصايا فنسقط ثلث اربع شيء بمثل اربع
شيء يبقى ربع شيء معادله اربعة عشر سهم ونصف سهم فالشيء الكامل بعدل ستة واربعين زيدها على سهم المورثة تبلغ سبعين كان لزيد اربعة وثلث شيء
فله تسعة عشر وثلث شيء مع نصيب احد الابوين ثلث جميع المال كان لعمر سهم وسدس شيء فله ثمانية وثلثين وهي مع نصيب احد الابوين ربع الباقي
بعد وصيته زيد كان للثالث ستة ونصف سهم وربع شيء فله ثمانية عشر وهي مع نصيب الزوجة نصف الباقي بعد الوصيتين وجعلنا الوصايا ستة و
اربعون يبقى اربعة وعشرون للورثة **مسألة** لو خلف سبعة بنين واروى بمثل ربع ماله بنصيب احداهم لانكله سدس ما يبقى من ماله بعد الوصية
بنصيب احداهم فنجعل الوصية شيئا ونسقط من المال يبقى مال الاشياء ناخذ سدسه وهو سدس مالا الاسدس شيء وهذا السدس الناقص لسدس شيء مثل
ربع المال الاشياء لان الربع الناقص شيء ما هو الا نصيب نكته وسدس الباقي السبعة سدس الباقي نصيب تلك النكته فاذا سدس مال الاسدس شيء مثل
ربع المال الاشياء فنحجز الربع بشيء وزيد الشيء على عدله فاذا ربع مال بعدل سدس مال خمسة سدس شيء فنسقط المثل بالمثل يبقى نصف سدس مال فمما
خمس اسدس شيء فالمال بعدل عشرة اشياء والشيء عشر مال يبقى ثلثة عشر مال بين البنين وثلثة لا تنقسم على سبعة ولا فوق فاضرب عدد البنين في عشرة
يكون سبعين والنصيب لثلاثة اربع ماله هو سبعة عشر ونصف فنلق من نصيبها وهو تسعة يبقى ثمانية ونصف فهي نكته ربع المال النصيب ثم يسهط
الوصية وهي سبعة من المال يبقى ثلثة وستون ناخذ سدسها وهو عشرة ونصف فنسقط منها النصيب يبقى سهم ونصف هي نكته سدس الباقي من
المال بعد الوصية نسقطها من نكته ربع الباقي من الماله هي ثمانية ونصف تبقى سبعة هي الوصية فاذا اسقطناها من المال يبقى ثلثة وستون لكل ابن تسعة
مسألة لو خلف بنا وبنات واروى بوصية اذ ذرت عليهم اربعة دراهم كانت مثل نصيب البنات واذا ذرت عليها تسعة دراهم كانت مثل نصيب
الابن فنجعل للبنات شيئا واربع دراهم ونصيب الابن شيئا وتسعة دراهم ثم نضعف نصيب البنات يكون شيئين وثمانية دراهم وذلك بعدل نصيب
الاب فنسقط شيئا لثلاث وثمانية دراهم يبقى شيء بعدل دراهم وهو الوصية فاذا ذرت دراهم على اربعة بلغت خمسة وهي نصيب البنات فاذا
ذرت دراهم على تسعة بلغت عشرة وهي نصيب الابن وجعلنا التركة ستة عشر فلما اوصى بوصية اذ ذرتا على نصيب البنات بلغ اربعة واذا ذرتا على نصيب
الابن بلغ سبعة فنجعل الوصية شيئا ونلقه من اربعة يبقى اربعة الاشياء في نصيب البنات فنلقه من سبعة يبقى سبعة الاشياء في نصيب الابن ثم
نضعف نصيب البنات ثمانية الاشياء وذلك بعدل نصيب الاب فنحجز الثمانية شيئين وزيدها على العدل ثمانية تعدل سبعة وشيئا فنسقط سبعة
بسبعة يبقى واحد بعدل شيئا فالشيء واحد هو الوصية ونصيب البنات ثلثة ونصيب الابن ستة وجعلنا التركة سبعة عشر **مسألة** لو خلف ابنين
وبنات واروى لكل من زيد عمر بوصية اذ ذرت على صيته زيد اربعة دراهم كانت مثل نصيب البنات واذا ذرت على صيته عمر تسعة دراهم كانت
مثل نصيب ابن الوصيتين جميعا عشرون كالتركة وكما انصبا وكل وصية فنجعل نصيب البنات شيئا فيكون نصيب الابن شيئين ويكون وصيته
زيد شيئا الا اربعة دراهم ووصيته عمر شيئين الا تسعة فالوصيدان ثلثة شيئا الا ثلثة عشر دراهم وذلك بعدل عشرين دراهم فنحجز ثمانية ثلثة
اشياء تعدل ثلثة وثلثين فيكون الشيء اربعة عشر فنصيب البنات ونصيب كل ابن اثنتان وعشرون فاذا نقصت من اربعة عشر يبقى سبعة فهي
وصيته زيد فاذا نقصت من ثلثين وعشرين بقية ثلثة عشر هي وصيته عمر فالوصيدان معا عشرون والتركة خمسة وسبعون ولو قيل كانت وصيته
زيد اذ نقصت من خمسة عشر يبقى مثل نصيب البنات وصيته عمر فاذا نقصت من اربعين يبقى مثل نصيب ابن الوصيتين وكما التركة وكما الارصبا
وكل واحد من الوصيتين فنجعل نصيب البنات شيئا ونصيب الابن شيئين ونقص نصيب البنات من خمسة عشر يبقى خمسة عشر الاشياء فهو وصيته زيد

مسئله

کتاب الوصیۃ

[illegible]

هَذَا الْاِسْمُ فِي عَشْرٍ وَسِتِّينَا
يَكُونُ مَا كَلَّمَ شَأْنُ الْاِسْمِ عِندَ
بَابِ الْاِسْمِ فِي عَشْرٍ وَسِتِّينَا
بِالْاِسْمِ شَأْنُ الْاِسْمِ

كتاب الوصية

الثالث في الحال بعشرين فاصاب الم سدرس المال ثلثه وثمانين فاضرب في صيته في الثلث يكون ما لا واضرب ما اصابه وهو نصف شئ وثلثه وثمانين في شئ مو
عشرين يكون نصف مال ثلثه عشر شئ وستين درهم تعدل المال فتم العمل يخرج قيمة الشئ ثلثين وهو الثلث فان قال اصاب الحال ثلثه الم سدرس الم سدرس
على ما تقدم يكون ثلث مال ثمانية اشياء وثلثان واربعون درهم يعدل عشرين شئاً فاكل بعد الفاء المشترك يصير ما لا ما ثلثه وعشرين درهم يعدل اربعة
وثلثين شئاً من المقرن للثاني نصف الاجزاء واربعة يكون مائتين وسبعة وثمانين الوهمها درهم وخمسة الباقى ثلثة عشر فان زد على نصف الاجزاء
كان ثلثين وهو الثلث في نقص منه باقى اربعة فهو الثلث في نصيب الحال ثلثه وثلثه في ذلك اتبع المال درهمان فان كانت وصية الحال سدرس المال اربعة
درهم وصابه خمسة عشر فاضرب في صيته في الثلث ما اصابه فيما اقتضا عليه هو شئ ونصف اربعة درهم وتم العمل بقي مال يعدل ثلثة وثلثين شئاً وما
وعشرين ووقع نصف الاشياء وعلية العدد يكون اربعاً وثمانين وستين واربعا جند جندوها احد وعشرين ونصف اربعة عليه نصف الاجزاء يكون اربعة
في الثلث **مسألة** لو اشتملت الوصية او العطية النجزة على الضرر في اكثر من الثلث على كل تقدير احتمل البطلان لانها وصية بغير المعروف والصحة
ويكون النقص كالاثر في فصل التوق كالاثر في ثلثين ولا شئ غيرها ورجعت بالثقب على عشرة اربعة واعقده فخرج بالشركة في اقل جزء الى عشرة
وكذا الاشكال لو وصى له احد مصر اعني ما في احد زوجي خفي قيمتها ما استند وكل واحد اثنان ومع البطلان لا عبرة باجاء بعض الورثة ما نقص القيمة بتبشير
الورثة فكذلك لا اثر في الاثر في الوصية فيصح حينئذ في توار الاجزاء **مسألة** لو وصى بجزء من حصته وارث معين خاصة كالوخلع ابني وارثي ازيد
بنصف حصته من معين احتمل حدة الوصية بقدر هاتر بما قدمه للوارث الاخر **مسألة** تقدم الام اجنبى كعدة الترتيب فيخرج الثلث فيقيم الباقي على
الورثة ويبسط الثلث على النصب المحتملة بحسب الوصية فان اجاز الابن تقاسم النصف بالبنوة وللأخر النصف لا دفع ثلث حصته على الاول والثاني **مسألة**
الثالث يدفع الى الاجنبى الربع والى الاخر نصف السدرس على الربع يحتمل التقسيط اخماسا لان وصية الاجنبى بالربع وهو ثلث من اثنى عشر وصية الابن بثلثه
النصف هو سهران والتوبة لان ما يحصل للارث بعد الوصية يحصل مثله بالبراث للأخر وما زاد وصية وهما مشاويان ولو خلف ابنا وبنات وارثي بالربع من حصته
الابن والبنات فعلى الاحتمالات الثلثة الاول الحكم فيكون تقدم وعلى الرابع يقيم الثلث من ثلثة عشر بين البنات والوصى له فنضرب باحد في الاخر يبلغ
مائة وسبعة عشر وقطى البنات سهمان من ثلثة الوصية والوصى له سهمين والفرق بين الاجزاء وعدها هاتر زاد محققها في الوصية ونقصه في البراث واربعة
ولو وصى بمساواة البنات مع الابن احتمل حدة الوصية فالوصية بالسدرس تعدلها فالوصية بالربع وتظهر لغاية فيما لو وصى لآخر بثلثه ولو وصى بنصف
حصته الابن بعد الوصية دخلها للدفع فلا بد من شئ والوصى له نصف شئ وللبنات نصفها فالوصية والشئ اربعة **مسألة** لو وصى بالانقص الذي يتخو
به الشفعة فحق الشفعة للوارث لا للوصى لو دفع اليه ما لا وقال اصرف بعضه الى هذا الباقي لك فأت قبل الدفع انصرف لو قال دفع اليه بعد عوف لم يتغير
واذا كان مال اليتيم غايبا فولاية الضرر في ماله القاضي ببلد القاضي ببلد المال مع عدم الوصى لومات صاحب بون غريب لم يكن لقاضي ببلد الموث استيفاء
فان اخذها حفظها على الوارث **مسألة** اعلم ان بعض علماء الامامية وهو معين الذين المصري لا سلك المسائل القديمة طريقا استخراجها وذلك انه اذا
ذكر الوصى له في وصيته للوصى له ان له ثلث ما لاحد بينه واحدا بوبه والزوجة او غيره من الورثة لاربع المال او سدرس او ثمنه ونصف سدرسه
او نصف ثمنه وغير ذلك بنصب المسئلة او لا على سهام صحاح يخرج منه صاحب الفرض الورثة بينهما صحاح ثم يضيف اليها للاجنبي الوصى له بمثل سهام من وصى
بمثله ونضربها في مخرج المستثنى اى يخرج كان من ربع او سدرس او ثمن او غير ذلك ثم نعطى كل من استثنى له من نصيبه ما استثنى ونعطى كل واحد من باقى الورثة
بحسب اذنك من المستثنى وما بقى قيمته على جميع سهام الورثة وسهام الوصى له لكل واحد منهم بقدر سهامهم وانظر ان كان من استثنى يستغرق الجملة او يستغرق اكثر
حقا لنصيب القسمة على الباقي فلا يتعرض للقسمة فانها لا تنجح مثال ذلك لو خلف با وابن وعبدا ووصى لاجنبى بمثل ما لاحد بينه لاربع المال اصل الفرض
من سدرس السدرس سهم واحد لكل واحد من الابن سهمان وللبنات سهم ونصف في الاصل للاجنبي بمثل ما لاحد الابن وهو سهران ثم نضرب الثانية
في اربعة يخرج الربع المستثنى يبلغ اثنان وثلثين نعطى كل ابن ثمانية لاربع الربع المستثنى ونعطى البنات بحسب هذا الاستثناء اربعة كذلك نعطى الاب وعبده
اسهم فيكون جملة ما اعطيت للورثة غير الوصى له اربعة وعشرين سهما يبقى ثمانية فتم على سهام الورثة وسهام الوصى له وهو ثمانية لكل ابن سهمان وللبنات
سهم وللوصى له سهمان وللأب سهم واحد وكل ابن في اصل المستثنى ثمانية وفي الباقي سهمان الجملة عشرة ولكل من البنات والاب خمسة فالوصى له اذا مثل ما لاحد بينه عشرة
الاربع المال وهو ثمانية يبقى له اثنان ولو خلف ابوين وابنا وثلث بنات او وصى بمثل نصيبا احدا بوبه الاثنان المال فرضية الورثة ثلثون نصف خمسة
مثل نصيبا احدا ابوين ونضرب المجموع في مخرج المستثنى وهو ثمانية يبلغ مائتين وثمانين يعطى كل واحد من الابوين ما استثنى وهو الثمن من الجملة خمسة
وثلثين سهما وكان في اصل المسئلة خمسة ونعطى الابن بحسب ذلك ثمانية اسهم ستة وخمسين سهما ونعطى كل واحدة من البنات بحسبها ايضا
ثمانية وعشرين سهما والذي يفضل بعد ذلك سبعون نقسمه على سهام الورثة وسهام الوصى له وهي خمسة ثلثون لكل منهم سهمان فلكل من الابوين عشرة وللأب
عشرة ولكل بنت ثمانية فالوصى له عشرة مثله ما لاحد الابوين الاثنان المال لو خلفت زوجا وابا وابنتين وثلث بنات او وصى بمثل نصيبا جميعا الاثنان
المال الفرضية من اثنى عشر للزوج ثلثه فضيف اليها مثله اثم نضرب الجميع في مخرج سدرس يصير ثمانين في مخرج ما استثنى وهو السدرس بثلثة اسهم
خمس عشرة وللأب سهمين عشرة وكذا الكل ابن وللبنات سهم خمسة تبقى ثلثون نقسم على سهام الورثة والوصى له وهو خمسة عشر لكل منهم اثنان **مسألة**
لو خلفت زوجا وابوين وابنتين وبنات وخمسة او وصى بمثل نصيبا ابن ثم نضرب الثانية والعشرين في اثنى عشر يخرج نصف السدرس يكون ثلث ثمانية وستة
وثلثون نعطى الورثة ما استثنى لكل واحد منهم بحسب الوهم الابن المستثنى منه فيكون لكل ابن بحسب المستثنى لان بعد ثمانية وعشرين وهو نصف سدرس
المال فكذلك كل من الابوين ولكل من الزوجات والخمسة ثلثة اسهم احد وعشرين وللبنات سهمين اربعة ونقسم ما بقى من اصل المسئلة وهو مائة وثمانين
ونستون على الجميع والوصى له وسهام ثمانية وعشرين لكل سهم ستة فلكل من الابن في هذا الباقي اربعة وعشرين ولكل من الابوين كذلك ولكل
من الزوجات والخمسة ثمانية عشر وللبنات ثمانية عشر والوصى له اربعة وعشرين فلكل من الابن في الاصل المستثنى وفي الباقي اثنان وخمسون والوصى له

کتابخانه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلْيَسِّرْهُ لَكُمْ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ
 كِتَابُ النِّكَاحِ وفيه مقاصد المقصد الأول في مقدمة المقدمة الصالح النكاح الوطئ وقد يقال المقصد هو يدل على غلبته

يوم القيمة

وہ کیا خصائص النبی

[illegible]

کتاب النکاح

أمساك من بكونه نكاحا ترغيب عند لا تترك سراً ذات جمال فلفست ان تقول رسول الله عوذ بالله منك قيل لها ان هذا الكلام يحجب فلما قال ذلك قال
 عليه السلام لقد استعدت بمعاذ وطلعتها ولشافيتها وجهه غريباً ان كان لا يحرم أمساكها لكن فارها فأكفها ما من رسول الله ع عن سبع سنونو عايشة وحفصة
 وأم سلمة بنات بن أمية المخزومي وأم حبيبة رمله بذلك سفيان وميمونة بنت الحارث الحذلي جويرية بنت الحارث الحارثية وسودة بنت زمعة صفية بنت جحيم
 بن الخطاب الخبزيه وفات بنت جحش جميع من تزوج بين خمسة عشر جمع بين أحد عشر دخل ثلث عشرة وفارقوا مرتين في جبانة واحد بها الكلبية التي رأى
 كشمها بيضاء فقال لها الحق يا هلك الأخرى التي تقولت من وقال أبو عبيد تزوج رسول الله ثمانية عشر امرأة واتخذ من الأمه ثلثاً فب نكاح الكتاب ع
 لا يصح للمسلم على الأقوى لقوله ثم ولا تتكلموا المشرك حتى يؤمن وقال لا تتكلموا بعلم الكواثر وقال بعض علماءنا انه يصح وهو مذهب جماعة من العامة فمضى بنا
 التحريم بطريق الأولى ثابت حق النبي واختلاف من سوغ مشرعيه من العامة في حق الأمه على قولين أحدهما المانع لقوله زوجاني في الدنيا زوجاتي في الآخرة
 والجنة محرمة على الكافرين ولأنه أشرف من ان يضع ماءه في حم كافر والله ثم أكرم زوجان وجعل بين أمهات المؤمنين والكافرة لا يصلح لذلك لان هذا هو
 الكراهة وقوله ثم إنما المشركون نجس لقوله كل مسك نسب ينقطع يوم القيمة الأسببي ونسبي ذلك لا يصح في الكافرة والثاني الجواز لان ذبايحهم له حلال
 فكذلك حرارهم كأمته المقعدة الأولى منوعة فان ذبايح أهل الكتاب عندنا محرمة وأما نكاح الأمه فلم يحرمه خلاف بين الأكثر وأما وطاً لأمه فكان ما ينفاه
 مسلمة كانت وكتابتة لقوله ثم وما ملكك بما فكم ولقوله ثم وما ملكك يمينك لم يفسد ملك ما ربه العبطية وكان مسلمة وملك صفية وهي مشركة فكانت
 عندنا الحائزات سلبت فاعتقها وتزوجها وجوز بعضهم نكاح الأمه المسلمة أمه بالعقد كما يجوز بالملك النكاح أوسع منه إلى الأمه ولكن الأكثر على المنع لان نكاح
 الأمه مشروط بالخوف من لعنت النبي معصوم وبفقدان طول الحرمة ونكاحه مستغنى عن المهر ابتداء وانتهاء وبأن من نكح أمه كان ولد منها رقيقاً عندنا
 ومنصب النبي من غرضنا لكن من جوز له نكاح الأمه فالخوف العنت إنما بشرط في حق الأمه ومنع من اشتراط فقدان الطول أمارق الولد فقد الزم بغرض
 الشافعية وجها مستبعداً في ذلك الصحيح خلافه لأنه عندنا يذبح أشرف الطرفين والصحيح عند الشافعية انه لو نكح لم يفسد ولد منها وإن قالوا يجوز إن الرزق
 المفروض قال بعضهم ان عليه القيمة رباعية تحق المولى قال بعضهم لا يلزم قيمة الولد بخلاف ولد المهر وكان هناك فوات الرقضية وهما لا يمكن تقدير الرق
 قال بعضهم لو قد نكح غرض في حق النبي لو لم يضر قيمة الولد لأنه مع العلم بالجل لا ينبغي فقفا فلا يفسد الطول واقعا المهر فبعضهم طرد الوجهين في انه هل كان
 محل له نكاح الأمه الكتابية أم وطؤها بملك اليمين فظاهر وجهي الشافعية حلها ما التحقيقات فغفمان الأول ما يتعلق بنكاح وهو مورد التوصل
 في الصوم كان مباحاً للنبي حرام على أمته وانتهى عنه انه يطوى الليل لا أكل ولا شرب مع صيام النهار ولا ان يكون صائماً لان الصوم في الليل لا ينعقد
 بل اذا دخل الليل صار الصائم مقطراً اجماعاً فلما انتهى النبي امته عن الوصال قبل له انك توصل فقال اني لست كأحدكم اني اظلم عند وفي الظلمة وبقيته
 وفي رواية اني ابيت عند في مظنتي ويسقيني قبل معناه يقويني ويغذي بي بوجبه وكأصطفى ما يتخاره من الغنية قبل القيمة كجارية حسنة وثوب مرفوع
 وفي من جواد وغير ذلك يقال لذلك الذي خاره الصغرى والصغيرة جميع الصغايا ومن صغاياها صفية بنت حنى صغفها واعتقها وتزوجها وذلك التقدير
 ح خسر الفرض الغنية كان رسول الله الاستبداد برباعية أخماس التي كانت لها بصاناً لا يحل له دخول ملكه غيرها حرام خلافاً لأمته فانه محرم عليهم على خلا
 فح ايجز له ولا مته كراهة الغنائم وكانت حرام على من قبله من الانبياء بل سر ايجزها فتنزل ما من السماء فتاكلها ولا يذبحها بفضلي لغنة في غيره خلافه
 وان يحكم لنفسه لولده وان يشهد لنفسه لولده وان يقبل شهادة من يشهد له في ايجز له يحل نفسه لارض لمع ما شينه كان حرام على من قبله من الانبياء
 والائمة بعده ليسلم ان يجوز لاقتحام حج بجله ان يأخذ الطعام والشراب من المالك ان اضطر اليها لان حفظ نفسه الشريعة أولى من حفظ نفسه غيره وعليه البدل
 والغداء بمحجته بحجته رسول الله لأنه أولى بالمؤمنين من انفسهم لم كان لا ينقض وضوءه بالنوم وبه قال الشافعية وحكى ابو العباس منهم وجها آخر غريباً
 وكذلك حكم وجهين في انقراض وضوءه بالهرس كان يجوز له ان يدخل المسجد جنباً ومنعه القفال من الشافعية وقال لا اخله صحيحاً وأقبل انه كان يجوز له
 ان يقتل من امته وهو غلط فان من يحرم عليه خائنة الاعين كيف يجوز له قتل من امته عيب قبل انه كان يجوز له ان يرشأ من غير سب يقتضيه لعنه
 رحمة واستعبده الجماعة وروى ابو هريرة ان النبي قالوا اللهم اني اتحدث عندك عهداً اني لا يخلقه انما انا بشراً في المؤمنين اذينة شتمه او لعنه فاجعلها
 له صلوة وزكوة وقربة يقر به بها اليك يوم القيمة وهو عندنا باطل لأنه معصو لا يجوز منه لعن الغير وسب غير سب الحديث لو سلم فاما هو لسب النبي
 الثاني من التحقيقات ما يتعلق بالنكاح وهو مورد الزيادة على اربع سنونو فانه عليه السلام ما عمن سبع وهل كان له الزيادة على سبع الأولى الجواز لا سيما
 الجوز عليه للشافعية وجهها هذا اصحها والثاني المنع لا الأصل سنونو النبي والامة في الحكم الا انه ثبت جواز الزيادة ما لم يتع فيقتصر عليه وأما التحصا فلا
 في الثالث الوجهين كافي في حق الواحد وجهي الشافعية والثاني العدم كام يخصر عدل زوجاته فب العقد بلفظ الهبة لقوله ثم وأمره مؤمنان وهبت
 نفسها للنبي فلا يجب المهر حينئذ بالعقد لا بان يخل ولا ابتداء ولا انتهاء كما هو قضية الهبة وهو ظاهر وجهي الشافعية والثاني ان يشترط في حق الواهبة وهل ينعقد نكاحه بمعنى
 الهبة حتى لا يجب المهر ابتداء ولا انتهاء وجهان للشافعية لم وجه غريب نهيج المهر في حق الواهبة وخاصة النبي لم ليست اسقاط المهر بل في الانقضاء
 بلفظ الهبة صح كان اذا عتب في نكاح امرأة فان كانت خلية فليها الاجابة ويحرم على غير خطبتها وللشافعية وجهه لا يحرم وان كانت ذات زوج وجب على
 الزوج طلاقها ليتكهنها كقضية زيد لمعل السرفه من جانب الزوج امتحان ايماناً وهو اعتقاده بتكليفه الزول من امه ومن جانب النبي ابتداءه ببداية الشريعة
 ومنع من خائنة الاعين ومن الاضرار الذي يخالف الظاهر كما قال ثم وتحقق في نفسك ما الله مبدهم ولا شيء ادعى الى غرض البصر حفظه عن المحابة الانقضاء
 من هذا التكليف فليس هذا من باب التحقيقات كما قاله الفقهاء بل هو في حق غيرة غيرة التشديد لا لو كلف بذلك احاد الناس لما فحقوا عيبتهم في شوارع وخوفوا من
 ذلك لهذا قال عايشة لو كانت في حقني برة لاخفي هذه في لعنك نكاحه بغيره وشهود وهو عندنا ثابت حقاً وحقاً مته لا لا يشترط مخون لك وللشافعية
 وجهان أحدهما المأروءة عنه لا نكاح الابوي شاهد عدل واصحها الانقضاء لان اعتبار الولي للحافظة على الكفاءة ولا شك في انه في قول الكفاءة

وہ پیا خاص الکتب

المؤمنين،

كتاب النكاح

الصدوق عن هشام بن الحكم عن الصادق قال اذا تزوج الرجل المرأة لماله او لماله لم يرزق ذلك وان تزوجها لدينها رزقه الله ثم ما لها او لماله او ينفق عليها
 النساء فقد روى سماعة عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في الضعيفين يعني بذلك اليتيم والنساء **المقدم السادس** في اختيار
 الزوج يستحب ان يتخير من النساء من تجمع اربع صفات كرم الاصل والبكارة والولود والعنفقة روى الصدوق عن الصادق جعفر بن محمد عن علي بن ابي
 عمير قال قال رسول الله افضل نساء امتي اصبحتهن وجها واولهن مهرا وقال الصادق من بركة المرأة خفة مؤننها ولو تيسر ولا دنيا من شومها لشد
 مؤننها وتيسر لادنها وقال امير المؤمنين ع تزوج سمرا عينا وعجزا مروعة فان كرهتها فاعل الصدوق وجاء رجل الى النبي ع فقال ان لي زوجة اذا دخلت فتنني
 واذا خرجت شعيتني فاذا رأتني هموما قال ما به من ان كنت لفتك فقد تكفل لك بغير غيرك واذا كنت تهتم برأسك فخر الله الله ما فقال رسول
 الله ع لا وهذه من عماله انصف جبر الشهد وقال رسول الله ع ما استنفاذ امر عاين بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة لشرها وانظر اليها وتبعتها
 اسرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وماله وقال رسول الله ع الاخيركم خير نساءكم قالوا يا رسول الله فخيرنا قال ان من خير نساءكم الولود والودع والسنير
 العنيفة العنيفة في اهلها الذليلة مع بعلمها التبرجة مع زوجها الحشامع غيره التي تمنع قوله وتطيع امره ولا تخطا بها يذلت لهما اراة منها ولم تبدل لهما سبيل
 الرجل الاخيركم خير نساءكم قالوا بل يا رسول الله فخيرنا قال من شربناكم الذليلة في اهلها الغيرة تمنع بعلمها العقيم المحمود التي لا تنور عن قبيح التبرجة اذا غاب
 عنها زوجها الحشامع معة الحضر التي لا تمنع قوله ولا تطيع امره ولا تخطا بها تمنع الصعبة عند كبرها ولا تلبس عذرا ولا تعفله دنيا ثم قال
 اولواخيركم فقلنا بل قال من خير رجالكم النقي النقي السقيم الكسير السليم الطويل القوي البري الدبر ولا يلجى عيال الى غير ثم قال اولواخيركم ربيرجا لكم قلنا بل قال من
 شربجا لكم الهاب لمناحش لا كل واحد الملتغ رقه الضارب له للجيل الملتجى الى غيره العاني بالدم وقام عليه السلام خطيبا فقال ايها الناس يا اكرم
 وخضراء الدين من قبل يا رسول الله ع وما حضراء الدين قال المرأة الحشاش في منبت السوء وقال الصادق ع الصوم في ثلثة اوقات المرأة والادوفا ما المرأة شربها
 غلاتها وما عسرها وما الدابة تشومها كثره عليها وسوء خلقها وما الدلو تشومها ضيقها وحيث جبرها وقال رسول الله ع تروى الا بكان فانهم الهيب
 افواها وادري شي خلافا وحسن شي خلافا واقم شي ارحاما وقال الصادق ع ثلثة شياء لا يجاسب عليهن المؤمن طعام باكله مؤثوب يلبس زوجة صلحهم تغفر
 ويحسن بها فرجهم وعن علي ع قال ما كرم ونكاح الزوج فانه خلق مشوه وعن الصادق ع لا تشكوا من الاكراد احدا فانهم جش من الجن كشف عنهم العطاء وقال علي
 ع ما كرم وتزوج الحقاء فان حبسها بلاء وولد لها ضياع وسال بعض اصحابنا الباقر ع عن الرجل المسلم تعجب المرأة الحسنات صلح له ان تزوجها وهي مجنونة قال ولكن
 ان كان عنده امر مجنون فلا بأس ان يطوها ولا يطلب لدها وقد روى العامة ان النبي ع ندب الى اربعة احوال احب اليها احبها لغيره احبها لغيره احبها لغيره احبها لغيره
 في غير الكفاء وقال باكر وخضر الدين وهما المرأة الحشاش في منبت السوء الثاني اليك فانه احرى بلوا لغيره احبها لغيره احبها لغيره احبها لغيره احبها لغيره
 تلاءمك الثالث الولود ع قالوا الولود والودع وقال الصادق ع لا تلد الرابع لا تجنبه قال النبي ع لا تشكوا القرابة القرية فان الولد
 يخرج ضاوا بها ويحبها ولعل ذلك لنقصنا الشوق بسبب القرابة **المقدم الثامن** في اداب النكاح روى ابو بصير قال قال الصادق ع اذا تزوج
 كيف يصنع قال قلت له لا ادرى جعلت فداك قال فاذنهم بذلك فليصل ركعتين بحمد الله ويقول اللهم اني اريد ان تزوج بها فادبني من الدنيا اعفهم فرجا
 واحفظهم من نفسيها وفيه ما لم اوسم من بدقا واعظمهم بركة واقد في منها ولدا طيبا يجعله خلفا صالحا في جوارح وبعد موت فاذا دخلت عليه فليضع يده
 على خديها ويقول اللهم على كتابك تزوجتها وفي ما نكحك اخذتها وبكامل استعملت فرجها فان قضيت في رجبها شيئا فاجعله مسلما سويا ولا تجعله شركا
 شيطان فقلت كيف يكون شرك شيطان قال فقال ان الرجل اذا دام من المرأة وجلس على صدره الشيطان فذكر اسم الله تعالى الشيطان عنده وان فعل فلم
 يسم ادخل الشيطان ذكره وكان العمل منها جعلا والنطفة واحدة قلت فباي شيء يعرف هذا جعلت فداك قال يجلس وبفضنا **مسئل** في بركة التزويج
 والفرج في برج العنقري وفي الشبح والصدوق ع حمها الله ع من الصادق ع قال من تزوج بالاملاك فانه عظم للبركة ومن طريقة الخاصة قول الرضا ع من السنة
 التزويج بالليل لان الله عز وجل جعل الليل سكنا للنساء انما من سكن ولا نة قريب الى مقصوده ولا في الاكل ولا نظاره وقال بعض العامة يستحب عند النكاح يوم
 الجمعة لغيره وكونه يوم عيده وفيه خلق آدم ع **مسئل** في احوال الاكل في جوارح الخطبة للنساء في غير التزويج الحق استحبها لان النبي ع فعل ذلك فان النكاح خطبة
 لرسول الله ع بنتا في سفيان وفعل الناس في الامان العدة والبلاد المتبانية بدل عليه ليست شرطا في صحة اجماعا وعلم ان الخطبة ما تصريح او يقرض في
 الخطوبة اما خليفه عن زوج وعدة او مشغولة باحداهما والخطبة ما زوج او اجنب في التصريح الخطاب بما لا يجعل الا النكاح مثل ان يقول في الخطبة اريد ان نكح
 ابدا انقضت عدتك ففعلت اذا حلت فلا تنفوق على نفسك واما التصريح فهو الا تيان بلفظ يجعل الرعية في النكاح وغيره اكلول رب اعني قبل او
 عليك من يحد مثلك ففعلت اذا حلت فاذنني لمست بمرغوب عنك ولا تبسمن ايما ورت رجبتي نكاحك وان الله سابق اليك خير وما اشبه
 ذلك من التصريح ان يذكر لفظ النكاح ويهم الخطاب فيقول رب اعني نكاحك هذا ان اظهر الخطاب فيهم النكاح لان النبي ع قال لفاطمة بنت قيس اذا حلت
 فاذنني لا تشوبن انفسك هذا التصريح اذا عرفت هذا فالمرأة ما خليفه عن النكاح والعدة فيجوز خطبتها وتصريحها واما اذا ان البعل فحرم خطبتها
 على غير الزوج بغيرها وتصريحها واما اذا ان البعل فحرم خطبتها وتصريحها واما اذا ان البعل فحرم خطبتها وتصريحها واما اذا ان البعل فحرم خطبتها
 والتصريح لها من الزوج وغيره ولا يجوز التصريح لها من الزوج ولا من غيره واما المطلق فبها العدة بغيرها رجلا وما اشبهها من المحرمات على النكاح
 الملاغية فلا يجوز لها التصريح من الزوج ولا يجوز التصريح في العدة من الزوج ولا من غيره واما المعلقة عدتها بغيرها كالمعلقة والمفسوخ نكاحها فيجوز التصريح
 من الزوج وغيره والتصريح من الزوج دون غيره والمنوف عنها زوجها فيجوز التصريح لها بالقول نعم ولا جناح عليكم فيما عرضتم ولا يجوز التصريح لغيره ولا مفهوم
 الابرة عليه ولا لا يخرج بخطبة ما تحققت غيبه فيها فربا كذب في انقضاء العدة لعلة الشهوة واذا عرضتم بتحقيق الرغبة وللشافعية وجوز ان المنوف عنها
 زوجها ان كانت عند ما لم يطلب حقا من ان تكلف الفاء ولدها وللشافعية في التصريح في الخطبة بالبانة قوله ان صحها الجواز لا نقطاع سلطنة الزوج
 عليها وحصول البينة في الثاني المنع لان صاحب العدة ان يتكلمها فاشبهت الرجعية والمفسوخ نكاحها بسبب من الاسباب المقضية للفسخ الباتية

بغير حاكم

تزوجته

والفرق بين العدة في الخطبة وبين العدة في النكاح
 في النكاح العدة ثلاث اشهر
 في الخطبة العدة شهرين
 من فسخ النكاح

ۛ احكام الخطبة

عبد

كتاب النكاح

اعمالنا من يده الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان رسول الله واتقوا الله الذي انشا لونه وبر والادعاء ان الله كما
عليكم رقيب اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا
عظيما وخطب الجوارح لما تزوج بنتا لما مون فقال الحمد لله ثم انتم برحمة والمهادي الى شكره بمنه وصلى الله على خير خلقه الذي جمع فيه من الفضل ما فرقه في الرسل
وجعل صوابه من خصيصة فخره وسلبت له وهذا امير المؤمنين زيجني بنته على ما فرض الله عز وجل للمسلمات على المؤمنين امساك بمعروف او وصحح مخرج
وبدلت لها من الصداق ما بذله رسول الله ثم لازوجه هو اشاعر عشرة وثلاث على عام الخمسة ثم قد يخلها من مالى مائة الف ثم خرجتني اسم المؤمنين ف
قال بل قال قبلت رضيت اذ عرفت هذا فانه يكفي في الخطبة الحمد لله قال الصادق ان على من التحسين كان تزوج وهو تيمم في عرفه ما يكل فاني ريد على ان يقول
الحمد لله وصلى الله على محمد وآله ويستغفر الله وقد زوجناك على شرط الله ثم قال ان على من التحسين ثم اذ احمد الله فقد خطب محمدا بن علي قال الشافعي في النكاح
خطبان احدهما تقدم العقد الاخرى تتخلله فالمتقدم ما قدمناه واما التخلل فهو ان يقول الولي بسم الله والحمد لله وصلى الله على رسول الله وصلى الله عليه وسلم
الله زوجتك فلان ويقول الزوج مثل ذلك الا انه يقول موضع زوجتك قبلت هذا النكاح وقال الشيخ لا يعرف اصحابنا ذلك للشافعية وجهان فاما اذا قال
الولي الحمد لله والصلوة على رسول الله ثم رجعته منك فقال الزوج الحمد لله والصلوة على رسول الله قبلت هل يصح العقد احدهما المنع لا يتخلل بين الايجاب
والقبول ما ليس من العقد ولا يصح ما عندهم الصحة لان التخلل من مصالح العقد ومقتضى القبول فلا يقطع المولاة بينهما كما لا فاما من صلواتي الجمع وكطلب
الماء والتميم بينهما وقال بعضهم موضع الوجهين ما اذا لم يطل الذكر بينهما فان طال قطعنا بطلان العقد ولو كان التخلل بين الايجاب والقبول كلاهما لا يتعلق بالعقد
ولا يستحب فيه جرم بعضهم بالبطلان لان الكلام الاجنبي وان قل فهو كالسكون الطويل فان الكلام اليسير يبطل المولاة في الفسخ كالسكون الطويل واستحب
الشافعي ان يقول الولي انكحتها على امرأته ثم من مسالك يعرفه وتصريح باحسان قال اصحابه هذا اذا ذكره قبل العقد فذلك وان قيد الولي الايجاب
به وقبل الزوج مطلقا او مكررا له فوجهان احدهما انه يبطل النكاح لانه نكاح بشرط الطلاق على احد المتقدمين واصحابنا عندهم الصحة لان كل زوج ما خوله
به بوجوب الدين فليس ذكره الا ان تعرض لقضي العقد **مسألة** يستحب لمن خطب امرأة ان يقدم بين يدي خطبته خطبة فحمد الله وثنى عليه ويصل على
النبي ويوصي بتقوى الله تعز ثم يقول جيتكم خاطبا كرميكم ويخطب الولي كذلك ثم يقول استبرأ عني وما في معناه ويستحب الدعاء للزوجين بعد العقد
فقد سوي امره قال اجابر تزوجت فقلت نعم فقال بارك الله لك مبارك عليك جمع بينكما في خير **مسألة** يستحب اعلان والاطهار في النكاح الدائم
والاشهاد وليس الاشهاد شرط في صحة العقد عند علمائنا اجمع وبه قال مالك واحمد والشافعي والرواية من رواية ابن عمر بن الزبير وعبد الرحمن بن ميمون
ويريد بن هريرة واهل الظاهر داود وغيره وفضل بن الحسن بن علي وابن الزبير وسالم ورواية ابن عمر بن عبد الله بن ادريس بن العنبري وابن ثور وابن المنذر
والزهري ما لا لان ما لا شرط عدم التواطى على الكتمان للاصل ولا امتناع اشتراط ما ليس بشرط في القرآن مع ذكر ما ليس بشرط فيه فان الله تعالى لم يذكر
الشهادة في النكاح وذكر الشهادة في البيع والدين مع ان الحكم في الشهادة في النكاح اكثر لما فيها من حفظ النسب والتميم والتوارث وغيره من توابع النكاح فلو
كان الاشهاد فيه شرطا لما اهل الله تعالى في القرآن لانه من صفات المحكمات ولما رواه العامة عن مالك بن انس قال اشترى النبي قجارة بدينار ببيعة واسمها ثناء
ماندي تزوج بها فاعلموا انه تزوجها فاستدلوا على تزوجها بالحجاب عن النبي انه لما تزوج بصفية اولم بتمرها وقطع فقال الناس نرى انه تزوج بها ام جعلها
ام ولد ثم قالوا ان جبهة اقرت ان لا تكون له ولو كان اشهد ما اختلفوا الا يقال انه من خصايصه عليه السلام ترك الاشهاد وعدم النقل ليدل على عدمه فجاز ان يشهد
ولو ينقل كما نقول يجب ان يبين انه من خصايصه لعموم دليل الناس وهو ما يقيم به البلوى فلا يترك نقله لو فعل من طريق الخاصة ما رواه محمد بن مسلم
عن الباقر قال انما جعلت البيعة في النكاح من اجل الموارث عن نذره انه سال الصادق عن رجل تزوج منه بغير شهود قال لا بأس بالزوج البتة
بغير شهود وبما بينه وبين الله ثم وانما جعل الشهود في تزويج السنة من اجل الولد لولا ذلك لم يكن به بأس فان الشافعي لا ينعقد الا بشهادة عدلين ذكره ابن
وراد عن علي بن محمد بن عباس بن ابي شهاب الشيباني النخعي والاوزاعي والنوري احمد بن ابي عمر بن ابي حصين ان النبي قال لا نكاح الا بولي شهيد وشاهدة
عدلين ورده عمر بن الخطاب عليه السلام وقال هذا نكاح الشر لا ايجزه ولو تقدمت له حجة الجواب منع الحديث فان ابن عبد الله مع تقدمه
في الحديث قال هذا من حديث ابن عباس بن ابي هريرة وابن عمر الا في قوله ضعفا فلم اذكره سلبنا ذلك حقيقة هذا الحديث غير مرادة بالاجماع لا الاعمال
لا يصح نفيها فلا يمانر اضاوا باضا والصححة اولى منها باضا والفضيلة وفعل عمر بن الخطاب عليه السلام لانه لم يثبت عند شهادة رجل وامرأتين و
قال ابو حنيفة ينعقد النكاح بشهادة فاسقين وشاهدين وامرأتين وبثبت عند الحاكم بشهادة امرأتين واما حجة الشهادة فاسقين فلا يمانر حاله فكل صحته
من الفاسق كسائر التخللات وليس يجب ان يثبت بشهادة العدلين لا يثبت بشهادة الفاسقين كحالة الاداء وسائر التخللات ليست واجبة ونصح من بعد
بخلاف سلبنا واما حجة الشهادة رجل وامرأتين كالفاسق بخلاف البيعة لان المقصود منه المبالغة قال احمد بن ابي حنيفة انه ينعقد بشهادة امرأتين واعلم ان الله
لم يشترط الشهادة بل الاعلان وترك التواطى بالكتمان حتى لو تواصوا بالكتمان لم ينعقد النكاح وان حضر الشهود **مسألة** لا يشترط الولي الا في الصغير
او المجنون فلو شرب المرأة الباذرة الرشيدة العقد على نفسها صح نكاحها على ما ياتي انشاء الله تعالى ان تزوج المسلم كتابه بشرط الولي عندنا ان سوغناه
وه بشرط اسلامها والولي عند الشافعي بل يجوز ان يزوجه وليها الكافر اذا كان عدلا في دينه لان هذه ولاية بالنسب فصحت من الكافر كولاية المال و
لخصنا وقال احمد لا يجوز لان كل عقد افتقر الى شهادة المسلمين افتقر الى اسلام الولي كالنكاح المسلم فخرق الشافعي بين نكاح المسلم بانقطاع الكوا
بينهما والشهود لانهم لا يرادون لاثبات النكاح عند الحاكم بخلاف ولا يبره **مسألة** شرط اليهود الذكورة فلا تقبل شهادة النساء في النكاح لا
منفردات ولا منظمات وبه قال الشافعي خلافا لا يخيبر وقد تقدم ويشترط ايضا التكليف والحرية فلا ينعقد عندهم بحضور الصبي والمجانين والعبد
لان لا يثبت بهم لو حصل جود ونحن نقول انها بشرط الشهود لا صحة العقد بشرط ايض العدة وبه قال الشافعي لعموم قوله ثم ان جاءكم فاستو
نبتا فانيبينوا اوجب لتثبت عندنا في الفاسق بقوله ثم واشهد اذ ولي عدل منكم جعل صا ط القبول العدة اذ لو حصل بدونهما لم يحز اشراطها

في شأن الشهادة في عقد النكاح

[illegible]

البريد
البريد

میانم

ط
ان پوتما پدیکا ط

كتاب النكاح

اليه الحاجة اذا عرفت هذا فالتشافي في جهان في ان هذا النظر مستحب مباح مجوز اصحها عندهم الاول للامر ويجوز تكرير النظر اليها التبين لهنها فلا يتبدل
بعد النكاح ولو تعدل النظر منه بعث اشارة شاعرها وتصفها له فانما يقع بعث ام سلمة لما اسرو وقال انظر الي عرقوبها وظهرها ويجوز النظر الي الكفين
ظهرها وبطنها سواء كان مع خوف الفتنة ولا لان الغرض اعادة النكاح وما عدا الوجه والكفين لا يجوز النظر اليه لا نهووه وهي بعد اجنبية قد يجوز في بعض روايات
النظر الي شعرها ولشافيتها وجهها في الفصل الذي هو بين الكف والمعصم قال مالك يجوز النظر الى الوجه والكفين والقدمين وبعض الذراع وقال ابو حنيفة
يجوز النظر الى الوجه والكفين والقدمين بناء على ان القدمين ليسا من العورة وعن احمد روايتان احدهما انه لا يباح الا الوجه كانه فاع الحاجة به فيبقى
الباقي على التحريم المستفاد من قوله المرأة عورة والثانية انه يجوز له النظر الى ما يدعوه الى نكاحها من بدنها وجسمها ونحو ذلك **مسألة** وقت النظر عند اعادة
الزواج بها والغرض على نكاحها للروايات فانها تدل على ذلك قبل الخطبة لانه لو كان بعد الخطبة وتركها شق عليها واوحشها وهو لا يظهر عند الشافعية ولم
وجهان اخران احدهما انه ينظر اليها حين تاذن في عقد النكاح لانه وقت الحاجة والثاني عند كون كل واحد منهما الى صاحبه ذلك حين يحرم الخطبة على الخطبة
مسألة النظر اما ان يكون حاجة او لا الاول ان لا يكون حاجة فلا يجوز للرجل النظر الى الاجنبية التي لا يريد نكاحها فاما عند الوجه الكفين فاما الوجه
والكفان فان خاف الفتنة حرم ايضاً لقوله نعم قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وان لم يخف الفتنة قال الشيخ رده انه يكره وليس يحرم لقوله نعم ولا يبدين
زينتهن الا ما ظهر منها وهو عورة بالوجه والكفين وهو قول اكثر الشافعية ولم يقلوا بغيره لان تقاضي المسكين على منع النساء من ان يخرجن من مسكنهن
ولو حل النظر ليرتن من زلة الرجل لان النظر اليهن من طهارة الفتنة وهي محل الشهوة فالله لا يوجب من الشرع حسم الباب الاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخروج
بالاجنبية لان التحفة انت رسول الله بمنى في حجة الوداع شتمت في الحج وكان الفضل بن العباس قد بعث رسول الله فاحذ بنظر اليهن بالنظر اليه فصرن في
وجه الفضل عنها وقال جل شاب اشارة شابه فحشيت ان يدخل بيننا الشيطان وهو الاقوى عندي ليس المراد من الكف مجرد راحة اليد بل اليد والرسالة
الى المعصم وللشافعية وجهان يختصن بهم بالراحة واحصل القدمين **القسم الثاني** ان يكون هناك حاجة الى النظر فيجوز اجلا كان يريد نكاح امرأة فانه
يجوز له النظر الي وجهها وكفيها على ما تقدم وكذا لمن يريد شراء جارية فانه يجوز له النظر اليها والجسد ما من فوق الشارب مكشوفه الحاجة الى انطلع اليها
لكل يكون فيها عيب فيحتاج الى الاطلاع عليه كذا اذا عامل امرأة ببيع او غيره او يتجمل شهادة عليها لاجازة النظر الي وجهها ليعرفها عند الحاجة ولا ينظر الي
غير الوجه لئلا يروى الضرورة لئلا ينظر اليها ويتجمل الشهادة كلف الكشف عن وجهها عند الاداء وكذا يجوز النظر الى المسك للفصد والحاجة وللعامة العلة ويجوز
للطبيب النظر الي فرج المرأة للعلاج مع الحاجة ولا يشترط في جواز النظر خوف فوات العضو بل المشقة بترك العلاج خلافا لبعض الشافعية لا خوف شدة الضيق خلافا
لبعضهم وينبغي ان يكون ذلك بحضور محرم وهل يشترط عدم اشارة تعالج وفي جواز النظر المرأة الى الرجل ان لا يكون هناك رجل يعالج نظره وللشافعية في ذلك
يجوز النظر الي فرج الزانية لتحمل شهادة الزنا والفرج المرأة للشهادة على الولادة والى ثدي المرأة لوضع الشهادة على الرضاع نظرا لقرينة المص لا نه نظر الي فرج
محرم فكان حراما وليس الشهادة على الرضا عدا لانها ما مور بالشرع في الولادة والرضاع فتشاهدة النساء كافيته فيها فلا حاجة الى ان يتعد الرجل النظر اليه
وهو احد اقوال الشافعية لا يظهر عندهم الجواز مطلقا في الزنا وغيره لئلا يؤدي الى تعطيل هذا الركن من الشرع وليس يحسد لان الشرع معترف ما يجب خفاه
لومرض ولما قال بعضهم يجوز في الزنا دون غيره لانه بالزنا هناك محرمه فجاز ان يفتك حرمة وقال آخرون يجوز في غير الزنا ولا يجوز في الزنا لان المحرم
على الاستقام **مسألة** لا يجوز للرجل النظر الى الرجل بشهوة ورغبة لقوله نعم قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وان خلا عن الرتبة والشهوة جاز لان
ينظر اليه الى جسد عاريا ما عدا العورة وهي القبل والذبر خاصة عند اكثر علماءنا وعند آخرين ما بين الشرة الى الركبة عورة وبه قال الشافعية ولا يحرم
النظر الي امرئ يشهوة ان لم يخف الفتنة وان خاف احتل التحريم تحريمه عن الفتنة وهو الاقوى لعدم الالام للشارع الا سربا لا احتياكا للنساء وللشافعية
وجهان كذا بين وروى العامة ان وفدا قد مولد رسول الله وفيهم غلام حسن الوجه فاجلس من دنا منه وقال اخش على نفسي ما اصاب اخي طوده وكان ذلك بمروا
من الحاضرين ولم يامر بالاجتناب عن الناس فدل على انه لا يحرم ولا نه لم يزل الصبيان بين الناس مكشوفين والوجه لا باحة الا في حق من احس في نفسه
بالفتنة فيحرم عليه بغيره بين الله ثم عادة النظر ويجوز للطبيب النظر الى عورة الرجل للمداواة كما يجوز في المرأة وكذا الفحص مع الحاجة **مسألة** يجوز للمرأة
النظر الى المرأة كما في نظر الرجل الى الرجل لا يجوز لرؤية تدين بجواز النظر من وراء الثياب مجردة مع عدم الفتنة ومعه احتمال كمال الرجل للشافعية وجاز نظر
المرأة للمرأة كظفر الرجل في المحارم والاصح عندهم عدم الفرق هل يجوز للمذمبة النظر الى المسلمة للشيخ رده ثم قول انه لا يجوز وهو احد وجهي الشافعية لقوله رده
او حاشا لهن وليست الذميات من مسائنا والاقوى يجوز كظفر المسلمة وعلى قول الشيخ ليس للمذمبة الدخول مع المسلمة في المحارم وعلى الجواز ما الذي
قولنا من المسلمة قال الجوزي لا ترامها الا ما يراه الرجل الاجنبى قبل ان ترا الا ما يبرء عند الله **مسألة** منع جماعة من علماءنا نظرا الى الرجل كالعكر
لقوله نعم قل للمؤمنات يغضضن من ابصارهم فلا يجوز لها النظر الا الى وجهه كنهية لان الرجل يحق المرأة كالمراة في حق الرجل وهو قول اكثر الشافعية لما
روى ام سلمة قالت كنت انا وميمونة عند النبي فاقبل ابن ام مكتوم فقال احببنا عنه فقلت ان لم يحسن فقال النبي فاعفيا وان انتفا وقال بعضهم انها تنظر
الى ما يبرء عن عند الله دون غيره ولا حاجة اليها في بعض هذه الاما بين النساء والركبة ليس ينظر الرجل الى المرأة لان بدنهما عورة في
نفسه لذلك يجب ستره في الصلوة ولا نهما لوستوبا لاسر الرجل بالاجتناب لاساء هذا كذا في الاجانب لا يجوز للمرأة النظر الى الرجل عند خوف الفتنة
ولا فرق ان يكون الرجل عافلا او مجنوناً في تحريم نظرها اليه **مسألة** يكره للرجل ان ينظر الى امرأة ولو كان هناك رغبة من الرجل ان من
ذلك كذا المزان ويؤدبها الحاكم اذا كانا مجردين وصوت المرأة عورة مجردة سماعه مع خوف الفتنة لا بد منه وينبغي لها ان تحجب المحاط بها او تاراع الباب
بصوت غليظ ولا ترخم صوتها وللشافعية وجهان في ان عورة ام لا لكن يحرم الاصفا اليه خوف الفتنة لارادة الصدوق ان امير المؤمنين كان يسلم على النساء
وكان يكره ان يسلم على شابة يان وقال تحوف ان يعجبته صوتها فيدخل من الائم على اكثرها اطلب من الاجر **مسألة** الطفل الذي لم يظهر على عورة
النساء لا يجاب عنه لقوله نعم وان الطفل الذي لم يظهر على عورة النساء وبالحمد انه لم يبلغ مبلغا يحكم ما يرى مخضوره كعينية ويجوز له الكشف من كل وجه ولو

فانه لا ينبغي ان يطلع الى الرجل
في ثوب واحد ولا يطلع المرأة
الى المرأة في ثوب واحد

في أحكام النظر إلى الأجنبية

اصول

كتاب النكاح

المرة الى فرج زوجها بغير مسئلة كل موضع يحرم فيه النظر فحرم من المس او لا نه اقوى واشد في اللذة والاستمتاع من النظر وهذا لا يبطل الصوم
بالاثر المستند الى النظر وبطلوا استدلال الملازمة ويجرم على الرجل لك سوء الرجل يجوز ذلك فخذ من فوقي الاثر لان يحصل شهوة وتلذذ نحو
فنته ولا يجوز للرجل من وجه المرأة الاجنبية وان جوزنا النظر اليه لا تنفاه الحاجة ويجوز معها ويجوز من جسد المحارم لغير شهوة او لذات من شهوة الشافعية من
كل ما يجوز النظر اليه من المحارم والاماء حتى انه لا يجوز للرجل عندهم ان يمس بطن امرؤ ولا ظهرها ولا يعترساها ولا يقبل وجهها ولا يجوز للرجل ان يمس
ابنته واخنته بغير جلاء وليس كذلك شيء بل الاولي الجواز في ذلك كله وبه قال ابو حنيفة لا بأس ان يصاح الرجل الرجل في فرائش ان كان كل واحد منهما في جانب
منه وكذا المرأة مع المرأة ان لم يكن هناك ربه ولا فائدة ومنع الشافعي منه مطلقا لان النبي قال لا يقض الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا يقض المرأة الى المرأة
في الثوب الواحد قالوا واذ بلغ الصبي والصبية عشر سنين وجب التفريق بينهما وبين امه ابنته واخيه المصحح لقوله ما ضربوه عليها وهم ابنا عشر وهو فوق ابنتهم
المصاحح والاولى التحريم مع خوف الفتنه والا فلا مسئلة يستحب مصاحبة الرجل للرجل وروى العامة عن النبي انه سئل عن الرجل يلقى اخاه او صديقه فيخرج
لما قال لا يقبل فليزمر يقبل قيل انما اخذ بيده وبصاحته قال نعم وروى علماءنا استحبابه في ذلك عند الغدير وكذا مصاحبة المرأة للمرأة واما مصاحبة الرجل للرجل
فان كانت اجنبية لم يجز الا من وراء الشباب مع امن الافتتان بغير عدم الشهوة لما رواه الصدوق عن ابوبصير انه سأل الصادق ع هل يباح للرجل المرأة ليست له
بذي محرم قال لا الا من وراء الشباب اما المعانقة والقبيل بين الرجلين او بين المومنين باس مع عدم الشهوة وامر الفتنه وكبر بعض الشافعية ذلك لا تقبل
الولد المشقة قد روى الصدوق عن ابير المؤمنين انه قال مباشرة المرأة ابنتها اذا بلغت ست سنين ثعبت من الزنا وسال احمد بن النعمان الصادق ع فقال
له جوير بن ابي نجرم يعني بينهما رحم ولما ست سنين قال لا تضعها في حجره وروى انه يفرق بين الصبية في المضاجع ست سنين وقال رسول الله ع الصبي والصبي
والصبية والصبية يفرق بينهم في المضاجع عشر سنين وعمر الصادق ع قال اذا بلغت الجارية ست سنين فلا تقبلها والغلام لا يقبل المرأة اذا حاز
سبع سنين **المقالة التاسعة في باب الخلوة مسئلة** يستحب لمن زاد الدخول بزوجته ان يصلي ركعتين ويدعو بعدهما بالمنفول واذ المرأة
بالانشغال اليك نصلي ركعتين ويدعو الله ويكون هو واباها مستظهرين واما رها اهلها بصلوة ركعتين ايضاً ثم يدعو واضعاً يده على راسها وقت الدخول
عليه وروى ابوبصير قال سمعت رجلاً وهو يقول لا يجف الباقية من جعلت فداك في رجل قد استنت قد تزوجت امرأة بكر صغيرة ولم ادخل بها وانا اخاف ان يغضب
علي فرأيت ان تكرهني فحضاني بكرى قال الباقية اذا دخلت عليك انشاء الله فترهم قبل ان تاتي اليك ان تكون موضعية ثم لا تصل اليها انت حتى تؤوضا وتصل ركعتين
ثم تحمد الله وتصل على محمد ثم ادعوا الله وير من معها ان يؤوضوا على عائتك ثم ادعوا الله وقول اللهم ارزقني الفها وودتها ورضاها في دار ضيق بها واجمع بيننا باخر
اجتماع وانزلنا في ذلك محبة الحلال وتكره الحرام واعلم ان الالف من الله والفرقة من الشيطان ليكره ما احل الله عز وجل ندعوا اليه بما تقدم **مسئلة**
يستحب ان يكون الدخول ليلاً لا يحصل من الحياء نهان لما يتعد مع الجماعة ولقول الصادق ع رزقوا راسكم ليلاً واطعوا ضحى وروى لما كانت زفاف فاطمة
عليها السلام بيغسلها الشهاب وبنى عليها فطيفة وقال لفاطمة ع اركبي امرسلمان رحم الله ان يغودها والنبي ع يسوقها فانيها هو في بعض الطريق في ذلك مع النبي ع
وحية فاذ هو يجبر سهل بسبعين لغا وميكائيل في سبعين لغا فقال النبي ع ما اصطكم الى الارض والواحدة ترفط طمة الى وجهها وكبر جبرئيل وكبر ميكائيل وكبر
الملائكة وكبر محمد صلى الله عليه وآله فوضع التكبير على العريس من تلك الليلة **مسئلة** يستحب ان يمتحن عند الجماع قال الصادق ع اذا التحدكم اهل فيلذ كر الله
عند الجماع فان لم يفعل كان منه ولد كان شره شيطان ويعرف ذلك بحبها ويغضنا ويستحب ان يسأل الله تعالى ان يرزقه ولذا كراسوا القول الصادق بعض
اصحابه اذا دخل عليك اهلك فخذ فاصينها واستقبل بها القبلة وقول اللهم يا بائناك اخذتها وكلمناك استحلكت فرجها فان قضيت ولدا فاجعله مسلماً
سوا ولا تجعل للشيطان فيه شر كما ولا نصيبا وقال الباقر ع اذا اردت الجماع فقل اللهم ارزقني ولدا واجعله نقياً زكياً البرئ خلقه زيادة ولا نقصان وجعل
الحخير ويستحب ان يقرأ في ذلك فيقال له بارك الله فيك بارك الله فيك بارك الله فيك وروى العامة عن النبي ع اني راى على عبد الرحمن ان يقرأ في ذلك ما هذا
قال اني فرجت على قدر نوة من بهيقا بارك الله فيك بارك الله فيك ولم يشاة قال بعض اهل العلم وزن النواة خمسة دراهم وذلك ثلثة مشايل ونصف من الذهب قال
البر الصواب عند اهل العربية ان يقال على نواة تحف النواة عند هم اسم خمسة دراهم كان الاوقية اربعون درهما والدرهم عشرين وروى عن النبي ع انه قال اذا
تزوج احدكم امرأة واشترى حاد ما فليقل اللهم اني استلذ خبزها وخمرها ما جلدتها عليه عوف بك من شرها ومن شر ما جلدتها عليها عوف اذا اشترى بعير فليأخذ بقلبه
سنة وليقل مثله ذلك **مسئلة** يكره الجماع في محاق الشهر لقول الكاظم ع من اتيه اهلته في محاق الشهر فليسلم السقط الولد سال عمر بن عثمان الباقر عليه السلام قال
سائلكم عن الجماع في ساعات قال نعم يكره في ليلة النكح في اليوم تنكشف فيه الشمس فيما بين غروب الشمس الى ان يغيب الشفق ومن طلوع الفجر الى
طلوع الشمس في الريح السوداء والحمر والتمفرة والزلزلة ولقد ايات رسول الله ع عند بعضنا ثم فانكفت القمر تلك الليلة فلم يكن منه شيء وقال له زوجته
يا رسول الله باذنت وامحى كل هذا البغض فقال يحك حدث هذا الحادثة الشافعية ان قلته وادخلت شيء وقد غير الله نعم قوما فقال ان يروا كسفا من
السماء ساقطاً يقولوا صاحب ركوم واهم الله لا يجامع احد في هذه الساعات الفوق صفه يترق من جاعته لئلا قد يسمع بهذا الحديث فبهرى ما يجوز قال الصادق
لا يجامع في اول الشهر ولا في سطره ولا في اخره فان من فعل ذلك فليسلم السقط الولد فان تم او شك ان يكون مجنوناً الا ترى ان المجنون اكثر ما يصير في اول الشهر ووسطه
واخروه وعن الكاظم ع عن ابي عن جده قال ان هذا اوصى به رسول الله ع علياً ع قال لا يجامع هذه في اول ليلة من الهلال ولا في ليلة النصف ولا في اخر ليلة فانه
يتجوف على طه من فعل الجبل فقال علي ع ولم ذلك يا رسول الله فقال ان الجن بكثرون عشيان سائما في اول ليلة من الهلال ليلة النصف في اخره اما
رايت المجنون يصير في اول الشهر في سطره في اخره وقال يكره الجماعية حين تنصف الشمس حين تطلع وهي صفر وهو سال محمد بن العيص الصادق ع اجامع واما
عرايان فقال لا ولا تستقبل القبلة ولا تشد برها وقال لا يجامع في السفينة ويكره الجماع عقيب الاغتسال لقول رسول الله ع يكره ان يغتسل الرجل
المرأة وقد احلم حتى ينسل من احلامه الذي اوى فان فعل فخرج الولد مجنوناً فلا يلومن الانفسه يجوز ان يكره الجماع سائما من غير غسل فليعلمها لان النبي ع كان
يطوف على سائما ثم يغتسل خيرا وقال رسول الله ع من جامع امرأته وهو حايض فخرج الولد مجنوناً ما ابرص فلا يلومن الانفسه كان علي ع يستحب للرجل ان

في بيان أحكام الخلق

يا أيها أهل البيت من شهر رمضان لقوله عز وجل حل لكم ليلة الصيا الرضا انكم والرضا الجماع ويكره لغيره انتم من شهر رمضان بطريق أهل البيت
 تكبر الرجل اذا قدم من سفره ان يطرق أهله ليلته حتى يصبح **مسألة** يستحب للرجل ان يعكس ولا يستجل في شأنه يقول الصادق ثم قال رسول الله
 اذا جامع حكم فلا ياتين كما بان الطهر ليمكث ليلته قال بعضهم ويليست يجوز ان يقع عنه ثوبه حال الجماع لقول الكاظم ثم في رجل يجمع فيقع عنه ثوبه قال
 لا بأس يجوز للرجل ان يقبل قبل المزاولة على من جعفر عن اخيه الكاظم ثم قال سالت في الرجل يقبل قبل المزاولة قال لا بأس ويكره الكلام حال الجماع بغير الذكر
 لقول الصادق انتموا الكلام عند ملتقى الخائنين فانه يورث الخسران ويكره للمختص بالجماع لقول الصادق ولا يجمع المختص قلت جعلت فداك لان جماع المختص
 فقال لا يكره ان يجمع الرجل سرته وفي البيت غيرهما مما حرمة كالصبي لقول الصادق ولا يجمع الرجل امرته ولا جارية وفي الصحيح فان ذلك مما يورث الزنا
 ويكره ايتان الشافعي في الدبر سببا وسال ابو القبايل الكاظم في الصادق عن قول الله عز وجل لا تضاروا الودع ولا مولود له بولده قال كانت المراضع مما يكره
 احدهن الرجل اذا اراد الجماع فتقول لا يصح اني اخاف ان احبب ما قلدي هذا الذي وضعه كان الرجل يدعوا امرته فيقول اني اخاف ان اجامعك
 ما قلدي فيدعها ولا يجامعها فتدعي الله عز وجل عن ذلك ان يضار الرجل امرته والمرأة الرجل يكره للرجل ان يجامع في السفرة لاء ماء معه وان استحق
 عار سالت الكاظم الرجل يكون معه هلة في السفرة لا يجد الماء اياي أهله قال في رجل يجمع على نفسه خنثى علما وان في الغزل وهو
 ان يجمع الرجل يولي ذكره في فرجها فاذا فرغ الا نزال نزع ذكره وانزل خارجا عن فرجها فقال الشيخ في خلافه انه حرام في الحرمة لارضاها وقواء في المبسوط
 وهو واحد وجهي الشافعية ظاهر كلام احمد لما رواه العامة عن ابن العباس انه قال يستاذن الحر في الغزل ولا يستاذن السرية ونحوه عن ابن مسعود عن
 قال نهي رسول الله ان يغزل عن الحرمة الا ما رواه روى عنه انه قال فيمن غزل امرته الواد الخنثى من طريق الخاصة رواية محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد هما
 انه سالت عن الغزل فقال ما الاثم فلا بأس ما الحرمة فاني اكره ذلك الا ان يشترط عليها حين يزوجهما وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر مثل ذلك فاما
 في حديث الا ان ترضى ويشترط تلك عليها حين يزوجهما ولا ان الحرمة في الولد حقا وعليها في الغزل ضرر ونقص في الاستماع فلم يجز الا بانها اولان فيه
 تغليل الفسل قطع اللذة عن الموطوءة والنبي حث على تقاطع اسباب الولد فقال تناكحوا نساكوا نساكوا نكروا وانا شوهاه ولودجه من حياء عقيم وقال بعض
 علما انه مكره غير محرم وبه قال على وسعد بن الجهم وقاص ابو ايوب زيد بن ابي ثابت وجابر بن عبيد بن الحسن على وحياب بن الارت وسعيد بن المسيب
 طاووس وعطاء الخنثى ما لك الشافعي صاحب الراي لما رواه العامة انه ذكر الغزل عند رسول الله فلم يفعل احدهم ولم يقبل فلا يفعل فانه ليس من نفس مخلوقة
 الا الله خلقها وقال جل رسول الله ان لي جارية واريدها ان اغزل عنها واني اكره ان يتجوز ان الغزل للوادة الصغرى قال كذبت اليهود لو اراد الله ان
 يخلقها ما استطعت ان تفرقه ومن طريق الخاصة رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله في الموقوف عن الصادق قال سالت عن الغزل فقال ذلك الى الرجل ومن
 محمد بن مسلم عن الباقر وقال لا بأس بالغزل عن المرأة الحرمة ان احب صاحبها فان كرهت فليس لها امر الا شئ ولا حرمها في الوطئ ولا الاثر ولهذا تنقطع المضا
 في دعوى الشافعية بالوطئ **مسألة** لو كانت زوجته لو لم يكن بالغزل عنها ما بأس وهو احد وجهي الشافعية لما رواه العامة عن علي انه كان يغزل عن امرته
 من طريق الخاصة رواية محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق قال سالت عن الغزل فقال ذلك الى الرجل يصير فرجها شاء وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد هما
 عليها السلام انه سئل عن الغزل فقال ما الاثم فلا بأس ما الحرمة فاني اكره ذلك الا ان يشترط عليها حين يزوجهما ولا ان يجمعها ولا ان يجمعها منها وانما
 لتنا في ان لا يجوز ان يجمعها من غير شربة بالنكاح ولها حق في الاستماع فتكون كالحرة واما الموطوءة بالملك فيجوز الغزل عنها اجماعا صيانة للملك ولانه لا حق
 لها في الوطئ لاني الولد فاما لا يملك المطالبة بالقسم لانه لا يملك من الغزل ولا في فرج **الاول** قال بعض الشافعية لما قلنا ما التحريم فيما اذا تزوج
 على قصدين يقع الا نزال خارجا تحتها من الولد فاما اذا غزل عن غيره لا على هذا القصد فيجب القطع باستثناء التحريم **الثاني** خص بعض الغايلين بتحريم الغزل فيه
 اذا كان في اد الحرب تدعوه الحاجة الى الوطئ فيطأ ويغزل **الثالث** لو غزل عن زوجته وامرته ثم انت بولد تحتها سببا لجماعا لما رواه العامة عن جابر قال جاء
 رجل من الانصار الى رسول الله فقال ان لي جارية وانا اطووت عليها وانا اكره ان يتجوز الغزل عنها فاشئت فانه سببا فيهما ما قلنا لها ومن طريق الخاصة
 الصادق كان علي بن الحسين لا يرى الغزل باسائه هذه الاية واذا خذلتك من يدي من ظهرهم وذر بانهم واشهدهم على انفسهم الش بر بكم قالوا بلى فكل شئ
 اخذ منه الميثاق فهو خارج وان كان على حرة صما وسال ابو يريم الانصاري الباقية عن رجل قال يوم اتي فلانة طلبت لدواني حرة بعد ان ياتها الدواني بها
 ولا ينزلها فقال اذا اناها فقد طلبت لدوانيها ولا يشترط به فقد قيل ان الوطئ في الفرج يحصل به الا نزال لا يحس به ولا في حق النسب حكم
 يتعلق بالوطئ فلم يعتبر فيه الا نزال كسائر الاحكام **مسألة** روى الصادق عن الكاظم قال لا بأس بالغزل في سنة جوه المرأة التي اقيمت لها الاثمة والسنة
 والمرأة السليطة والبدنة والمرأة التي لا ترضع ولدها ولا سنة **مسألة** ذهب علما الى كراهة ايتان النساء في امرائهن وانه ليس بمحرم وهو لا شافعي في القديم
 ويقبل محمد بن عبد الله بن الحكم عن الشافعي انه قال ما صح عن النبي في تحريمه لا تحليله شئ والقياس انه حلال قال المزني قال اصحابنا حلال وبعضهم قال حرام ثم
 قال اخر ما قال الشافعي لا ارضى فيه بل مني حمزة ومهنا وسال ابو يريم الانصاري الباقية عن رجل قال يوم اتي فلانة طلبت لدوانيها حرة بعد ان ياتها الدواني بها
 ما ادر كنت احدا اهتدي به في بني يثرب انما حلال ويقال ان بعض علي كراهة لاهل العراق من اصحابه يكرهون ذلك وعن ابن عمر وبيان احدهما انه سببا
 وحكي الطحاوي عن حجاج بن ارطاة اما خذلتك لساقولته ثم ساءكم حرثكم فاقول حرثكم اني شتم ولم يفصل بين القبل والذبر وقولته فاعتزلوا النساء في الجفر
 اراد به مكان الخيف فدل على اباحة ما عداه وقولته انما نزل الذكران من العالمين ونزلون ما خلقكم ربكم من ازاكم فتى عن ايتان الذكران وعابهم على ترك
 مثله من ازاكم فثبت انه مباح وايضا قوله ثم الذنوبهم فخرجهم حاقطون الا على ازاكم او ما ملكنا بمانهم وايضا قوله ثم حرمت عليكم امهاتكم الى قوله ثم وحل
 لكم ما وراء ذلكم وتحليل الاعيان يستدعي اباحة كل المنافع المتعلقة بها في الوطئ لان الاية مختصة به وما روى عن النبي انه سئل عن ايتان النساء في اد ما روى
 فقال اني اكره نكاح الحرزتين والخضعتين شئت كل ذلك في كل طرفة عين وكل ثوب مستدر عن نافع قال قال ابن عمر سالت على هذا المصحف فقرأه بعد
 حتى بلغ ساءكم حرثكم فاقول حرثكم اني شتم فقال ابا نافع ندي فبين نزلت هذه الاية قال قلت لا قال رجل من الانصار امرته في برها فوجد في فمها شيئا

مسئلة

قاله

كتاب النكاح

فانزل الله تعالى ما ذكر في التفسير ما قبل هذه الآية التي ورد بها ومن طريق الخاصة ما رواه عبد الله بن يعقوب عن الصادق قال سالت عن الرجل ياتي المرأة في برها قال لا بأس ان رصيت قلت فابن قول الله عز وجل فانها من حيث امر الله قال هذا في طلب الولد فاطلبوا الولد من حيث امر الله ان الله تعالى يقول نسألكم حوثكم فان حوثكم اني شئتم وفي الصحيح عن علي بن الحكم قال سمعت صفوان يقول قلت لرضا بن رجبل من مواليك امرني ان اسالك عن مسألة فهايك واستجيت منك ان يسالك قال ما هو قال قلت لرجل ياتي امرته في برها قال نعم ذلك له قال قلت فانت تفعل ذلك قال لا انا لا تفعل ذلك قال انا اكثر العامة انهم يحرمون هو القول الثاني للشافعي ورواه العامة عن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد الله بن مسعود بن الدرداء ومجاهد بن الحسن البصري وعكرمة وقتادة واحدا واصحاب الركا وابن المنذر ورواه ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتي امرته في برها وعن حزملة بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يستحي من الحق لا نقوا النساء ادوراهن والجواب النعم من جهة الروايات فانها لو كانت صحيحة لم يذهب عن الشافعي ما ذكره في ذلك لما خالفها وكذا الجماعة من الصحابة والتابعين الذين ابا حواء ذلك اذ عرفت هذا فقد روي من طريق اصحابنا التحريم عن سعد بن ابراهيم عن سعد بن ابراهيم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحاش النساء على ما هو حرام وهذا الزنا سرية لا تغار من عدم من الادلة الغاطية مع احتمال التحريم على الكراهة لقول الصادق وقد سئل عن امين النساء في عجاذهن فقال ليس به بأس وما احتبان تغفلن لان الاصل الاباحة **مسئله** ما لا يبان في الدبر كالابيان في القبل في اكثر الاحكام كفك العيادة وجوب الفصل من الجانبين على الاقوى وجوب الكفارة في الصوم والحج وفساده به لو كان قبل الموفين وثبوت النسب هو اظهر قول الشافعي لان الماء قد يسبق وجوب المهر وهو المثل في النكاح الفاسد بالشبهة وجوب الحد والوجع وانقضاء الغنة وجوب العدة وحرمة المصاهرة وبفارق في انه لا يتعلق به التحليل والاحسان احتياطا لتحليل المستوط الحد وبقاء المولى في الاستنطاق في النكاح نظرا لما الاحلال فلقوله في ذلك كحقي تدين عيسته والمرء لا يحصل لها بذلك ذوق العيلة واما الاحسان فانما هو فضيلة متعلقة بطول كامل وهذا غير كامل ولهذا لو طهر في النكاح الفاسد لم يحصل به الاحسان ولا يلزم لو وطئها في الحيض الاحرام لان وطئ محل الوطئ ملكا لم يلزم لعرض هذا البش محله واما ابقاء المولى في ذلك المحل لانه وحقوق المرأة وطئ في القبل واما الاذن فان بكراه الاصل باقية فلا يعتبر فيها ويحتمل لان ترك الاستنطاق البكر لاجل الحياء وهو منسلف **مسئله** يجوز الثلثة بغير الايلاج في الدبر من الاثنين بجماع لان الغايل بالتحريم خصصه الدبر ووافقنا احد على ايجاب المهر الوطئ في الدبر ولو كان الوطئ للأجنبية قال يجيب عليه حد الوطئ لا مهر عليه لان لم يفوت منفعة لها عوضه في الشرع **مسئله** يحرم الاستمناء باليد عند علمائنا وهو قول اهل العلم لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا قلوبهم فقال في تبغي ورواه ذلك فاولئك هم العادون وهذا ما رواه ذلك ولما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمعونة سبعة قد كوفيه فاحكم يده ومن طريق خاصة قيل الصادق ان امير المؤمنين اني رجل عيب بذكره فضر به حتى حرق ثم رجه من بيت المال عن الباقر قال اني على رجل عيب بذكره حتى انك فضر به الدرة حتى احرق فلا اعلم الا قال من رجه من بيت مال المسلمين واما هذه الحد عليه فتخصه بغيره لان في ذلك قطع النسل فاشبه اللواط وقد عن ابن عمر بن الخطاب قال فاعل بنفسي قال ابن عباس نكاح الاثمة منه وهو جنس من الزنا وحكي ابن المنذر عن عمر بن دينار انه رخص منه وبه قال احمد بن حنبل لا يخرج من البدن فاشبه الفساد ويخالف الفساد بما ذكرناه وذكر القاضي ابن كرم الشافعية ان فيه توقفا للشافعي في القديم والمذهب عندهم التحريم **مسئله** فليكن يحرم ان يستمنع بيد كذا يحرم ان يستمنع بيده وجبة حان به لان المصطفى للتحريم ان هنا وجوه الشافعي في الشقاع بساويدها **مسئله** لا يجوز وطئ الحائض النفسا الا في الفرج خاصة وهو قول اكثر العلماء لقوله تعالى فاعزوا النساء في الحيض وقال بعض الشافعية انه يحرم جميع بدنها هذه الآية وهو غلط لان المراد بالحيض هنا موضع الحيض **مسئله** يجوز ان يطوف على نساء بالاذن واما نساء مطلقا بفصل واحد لكن يستحب ان يتوضا ويغسل الفرج عقيب كل وطئ لقوله تعالى انما اني احدكم ثم اراد ان يعود فليتوضا ولا نداء نسل فرجة توازاد بذلك نشاط وقوة واما الحرام فاما شربها الاذن لان القسم واجب فيمن لا يجوز في نوبة واحدة ان ياتي الاخرى لا ما بينهما واما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يطوف على نساء به نساء احدتهن ويحملك على من كان القسم واجبا عليه على نهين كن قد حملته ومن لم يوجب عليه القسم تلهن في حقه منزلة الاماء **مسئله** اذا وطئ الزوج في الدبر وجب لها المهر المسمى لنوم قوله تعالى وانوا النساء صدقاتا وللشافعية قولان احدهما هذا لا نه وطئ محل الاستمتاع وهو الاصح عندهم والثاني انه لا يشترط فيه ويجب مهر المثل قال بعض الشافعية وينظر بعد ذلك فان وطئها ظاهرا للتحريم وبهر المثل ولم وجب اخرا لها المسمى ومهر المثل وان يطأها وظاهرها فقد حصل لها المثل ولزوج عند المسمى فان كانا من جنس واحد اجري قول المتأخر قال بعض الشافعية هذا كلام مظلم لا يهتدى اليه هل يجزى لوطئ زوجة وامته في الدبر لم يجب عليه الحد عندنا ولا النعير به لا يكره غير محرم والكراهة لا وجب جدها ومواصح وجوب الشافعية ولم وجبه نه يجب الحد ولو كان الوطئ لا جنسية مع علم التحريم كان حكمه حكم الوطئ في القبل وتثبت به الرجعة عندنا كما يثبت به النسب للشافعية وجاز في الرجعة ويثبت به حرمة المصاهرة وللشافعية وجهان اصحهما الثبوت لانه اعظم من المفاخدة والتفصيل والمسلم شهوة وهي تثبت حرمة المصاهرة عندهم وفي قولنا ويجوز الايلاج في القبل من جانب الدبر اجماعا **مسئله** لا يجوز للرجل ان يترك وطئ امراته اكثر من اربعة اشهر وبه قال الشافعي لان عمر سال النساء اهل المدينة لما اخرج ازواجهن الى الجهاد وسمع امرأة تفسد ابيا نامر جعلها فواسه لولا الله لاشي غيرهم لزلزل من هذا السير رجوان بن عبد الله عن كثر ما تصبر المرأة عن الجماع فقبل له اربعة اشهر فجعل المدة المضروبة للعبادة اربعة اشهر ومن طريق الخاصة رواية صفوان بن يحيى انه سأل الرقسان عن رجل يكون عنده المرأة الشابة فيمك عنها الاشهر والسنة لا يقربها ليس يريد الاضرار بها لئلا يكون مصيبة يكون في ذلك انما قال اذا تركها اربعة اشهر كان انما بعد ذلك الا ان يكون باذنه **مسئله** لا يجوز للرجل ان يدخل المرأة قبل ان تبلغ تسع سنين فان دخل لم تحرم عليه الا اذا افضاها فاذا افضاها حرمت عليه ليدأ ووجب عليه الانفاق الى ان يموت احدهما لقول الباقر لا يدخل باجارتها حتى بات لها تسع سنين او عشر سنين وعن الصادق قال لو ولي له انطلق بقل للقاضي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حد المرأة ان يدخل بها على زوجها بدت تسع سنين وسيا في البحث في ذلك احكام انشاء الله **المقدمة العاشرة** الولية والنثار **مسئله** الولية تقع على كل طعام يتخذ في حادثة سرور ومن لا ذلك وحشاش وغيرها الا ان استعملها في طعام السرور اظهر فاذا اطلقت اريد بها الاطعام في الاملاك شهرته فيروز المستعمل في غيره افتقر الى قيد الولية الحثان وغيره كذا قال بعض الفقهاء وقال

في بيان احكام الولية

تعد في غير من اهل اللغة الولية اسم للطعام في العرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره وقول اهل اللغة افروكا هم اهل اللسان وهم عرف بموضوعات اللغة وهم
 لسان العرب زاعفت هذا فانه يسمى الطعام المتخذ عند الولادة الخرس الحرس عند الختان العذرة ويسمى لا عذار وعند احدث البنا لو كثره يقال وكثر
 خرس بالشداد عند قدم الغايب النقية يقال يقع بالتخفيف الذبح عند خلق راس المولود في اليوم السابع العقيقة عند خذق الصبي الخدان ولما دبر سم
 لما يتخذ من غير سبب انما يسمى طعام العرس لولم لا جفاجع الزوجين لان الاصل في الولم اجتماع الشيء ونما يقال لغلام اولم اذا اجتمع عقله وخلقه ويقال لامت
 بين الاسرين اذا اجتمعا وحكى لا زهرى عن بني يذابة قال النقية طعام الاملاك قال معنى كل طعام ماء دبره **مسئلة** لا خلاف بين علماء الاصنام بين
 في استحباب هذه الاطعمة ونسجوبها الا في شئبين احدهما العقيقة فان السيد المرتضى واجبهما وليمة العرس فان الشافعية فيها قولين احدهما ان اتخاها وان
 لان النبي قال لعبد الرحمن بن عوف لم ولو بشاة ولا سر ولو جوب لان الاجابة اليها واجبة وكانت واجبة والثاني انها غير واجبة كما قلنا وهو الصحيح عندهم لانهما
 براءة الذمة ولا نه طعام يتخذ لحادث سرور فاشبهه لا ضحية وسائر الاطعمة والخمر محمول على الاستحباب منع وجوبه جانية سلمنا لكنه يبطل السلام فانه لا يلزم
 واجبة السلام واجبة **مسئلة** ما لا يورث سائر الوكاهم الاستحباب قلنا والشافعية قولنا هذا احدهما لاصالة البراءة الذمة والثاني انها واجبة فانه قال بعد
 ذكرها لا ارضى تركها ولا دليل عليه قوله ليس حجة مع حكاية شدة تأكيد الاستحباب قال احمد بن سابر الوكاهم لا يستحب لكان عثمان بن العاص عن علي بن عثمان ولا
 يجب المية فيقوله وذلك فقال فاذا كان على عهد رسول الله لا ندعى على خنان ولا نجيب اليه هو مد فوع بالاجماع وبما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله
 الى كراع لا يجب لولا هذا الى ذراع لقبلت من طريق الخاصة قول الرضا ان رسول الله قال لا وليمة الا في خرس عرس او خرس عذار او وكاذا وقا لم
 التزوج والخرس النفس المولدة العذار الختان والوكاذا الرجل يشترى الدار والوكاذا يقدم من مكة وقول الباقر عليه السلام يوم وبهتان مكرمة وثلاثه نام
 وسبعة وقال الصادق ان رسول الله صلى الله عليه وآله حين تزوج ميمونة بنت الحارث ولم عليها واظم الناس الجحش قال الرضا ان البخاري لما خطب رسول الله صلى الله عليه وآله
 ابى صفيان فزوجه بها طعام قال ان من سنن المسلمين الاطعام عند التزويج **مسئلة** لا يجب الاجابة الى الدعوة في وليمة العرس عند علمنا انما اجمع بل
 استحباب وهو امر قول الشافعية على تقدير عدم وجوب اتخاذ الولية واما على تقدير وجوب اتخاذ الولية فان الاجابة عندنا واجبة قطعاً ووافقتنا ما لا نرى
 احد على الاستحباب من الوجوب في ما مائة فيمكن الاجابة اليها واجبة كسائر الدعوات لاصالة البراءة والقول الثاني في الشافعية انما على تقدير عدم وجوب
 اتخاذ الولية غير واجبة وعلى جوبه واجبة قولنا واحداً قال ابن عبد البر لا اختلاف في وجوب الاجابة الى الولية ان رعى لها ان لم يكن فيها طهارة قال المعبر في الجوب
 حينئذ لما روى عن النبي انه قال من دعى الى وليمة فلم يجب فقد عصي الله ورسوله ومن دخل على غيره دعوة دخل سارفاً وخرج في رايته بعد قوله ورسوله
 ومن جاء ما من غيره دعوة دخل سارفاً وخرج صفيهاً قال من دعى الى الولية فليساها وقال من دعى فلم يجب فقد عصي الله ورسوله وهي محمولة على شدة
 الاستحباب لا الضمان لاكل ما تملك المال الغني لا يملكه باذنه وعلى التقديرين بعد اجابة **مسئلة** لا يجب الاجابة في سائر الوكاهم وهو قول
 قول اكثر العلماء لاصالة البراءة الذمة والشافعية طريقان احدهما طهر القولين والثاني القطع بعدم الوجوب وهو الاظهر عندهم وان ثبت الخلاف ثم اختلفوا
 في وجوب الاجابة هل هو فرض عين وعلى الكفاية ظاهر من كلام الاول لان الشافعية قال لا ارضى تركه الاجابة لانه لا يجب الدعوة فانه دعى
 كل واحد حجت منه لاجابة والثاني انه فرض كفاية لان الاجابة اكرام وموالات فهي كرم السلام ولا المقصود ان يظهر الحال ويشهر ذلك حاصل بحضور
 البعض **مسئلة** انما استحباب جانية واجب على الخراف بشرط ان يكون الداعي مسلماً فلو اتخذ الداعي الولية لغيره من غير المسلمين لم يجرؤ على تسليم حضورها لان
 الاجابة للمسلم الاكرام ولو لا يذنه وتأكيد المحبة والاحاء فلا يجوز للمسلم فعلها قال الله تعالى لا تجد قوم ابون من الله واليوم الآخر ابون من جاد الله ورسوله ولا
 وليما شرطاً لهم واختلافهم بالحرام وفساد تصرفاته فنية للشافعية قولنا احدهما انه يجب على المسلم اجابة الذي لعموم الجدة والثاني انه يستحب ولا يجب لكن الاجابة
 هنا اقل من استحباب اجابة المسلم واكثر العاقل تنفاء الوجوب تنفاء الاستحباب بشرط ان لا يكون في الدعوة منكر وملازمه مثل
 شرب الخمر على المائدة وضرب العود والبريط والمرايم وغير ذلك من غير حضورها الا ان يعلم انه اذا حضر الى المنكر من غير ضرورة لم يجب عليه الحضور
 قال الشيخ يستحب ان لا يتكلم من الاذن لغيره الحضور لانكار الرضا بالانكار والنظر عليه قد قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقع ان على ما ذكرنا
 عليها الخمر وهو اصح وجهي الشافعية والثاني ان يجوز الحضور مع اولوية الترتيب واذا حضر مع علمه فلا يبيع ويكره قبله لوضوئها في جوارحه بل في التحول
 وان كان ببلغة الصوت يجهد للفرق وهو المتكلم من عدم السماع في الاول والثاني ونقصه بالرجل عن منزله بخلاف عدم الدخول هنا ولولم يعلم
 بالحال حتى حضر فان امكنه الانكار عليهم وعلم نائيه وجب عليه ان علم عدم نائيه فان امكنه الخروج وجب عليه وان لم يمكنه فليجلس للضرورة وليفكر بقلبه
 ولا يحل له الاستماع وللشافعية وجوب الخروج مع مكانة وجهان ولو كان يشربون النبيذ وجب عليه الخروج وعدم الحضور كالمسكر من الخمر عند علمنا
 لان حكمه حكمه للشافعية قولنا احدهما عدم وجوب الخروج لانه في موضع الاجتهاد والخلاف ولا فرق عندنا بين اللهو الخفيف كاللينة وغيره وقا لانه
 اما اللهو الخفيف كاللينة فلا يرجع لاجله وقال الشيخ قال ابو حنيفة اذا وجد الله فلا ياتى ان يقعد وبأكل قال محمد بن الحسن ان كان ممن يقتدى به
 فاحسن ان يخرج وقال الليث ان كان فيها الضرب والعود فلا ينبغي له ان يشهد **مسئلة** بشرط ان لا يكون في الدار فرش او فخاد او ستور معلقة بها صور
 حيوان وتكون منصوبة لان ذلك محرم فلا يجوز له الصبر على ترك الرضا بالنظر في اليوم رايه شرعاً على صورة فقال لعائشة قطعها فحدا
 وفي رواية عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله قدم من سفر قد سترت على صفته لها ستره الجبل ذات الاجنحة فامر بترعها وفي رواية قطعنا من سادة او ساداتين وكان
 رسول الله صلى الله عليه وآله يرفق بها وعن ابن عمر ان جبريل جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله فراه صوراً فرفق صورته وهو خارج فقال ان في البيت سترافيتا شاة فاقطعوا راسها لا يكون
 واجعلوه بيطا او سايداً ما ان كانت مبسوطة طوطاً بالارجل واتخذت كاللاكاء عليها فلا بأس بها فانها تهاون ويذلل وتسقط عن راسها مغطاة
 تشبه الاصنام التي تعبد وتخذ الله فلا يكره واما اذا كانت على السور والحيطان والسقوف ما لا يطاق ولا يشكاه فان امكنه قطعها وقطع راسها فليقطعها
 وان لم يمكن ذلك فليحرقها ولا يجلس عليه اكثر اهل العلم قال ابن عبد البر هذا العمل المذهب حكاه عن سعد بن ابى خاسم بن عمرو وابن سيرين وعطاء وعكرمة

کتاب النکاح

[illegible]

نے بیان احکام الدولۃ

net

كتاب النكاح

حصل في جملة شئ من الشارح انه لو لم يكره **مسألة** من التفتيش في السابغ النفاط لم يؤخذ منه وهل يملكه الاقرب لك اعتبارا بالعادة وهو أحد وجهي الشافعي والثاني انه لا يملك بذلك لان لم يوجد لفظ مملوك ولا تمليك معين معين واصل الخلاف المعاطاة لكن ثبوت المملوك هنا أولى لانه يشبه النفاط بالمباة فان قلنا بالاول فيخرج عن ملك الشارح بالشرع واخذ الملقط او بالثاني لا يقره الاخير وهو قريب من اواخر الطعام المقدم للنسب في الشافعية الوجه الثالث وان قلنا بالثاني قلنا بالاشترجاع قال بعض الشافعية على تقدير عدم الملك ان لا يملكه الاخرى ما يخرج الملقط عن الدار وعليه ان لا يملكه **مسألة** لو حصل في حجره شئ من الثمار فان بسطه لذلك لم يؤخذ منه وتزل بمنزلة الاخذ باليد فيسقط كواق فقل يطل حقه لانه لم يستقر ولا يطل ويمنع الغير من اخذه للشافعية مبنيان على ما اذا وقع في الشبكة واقلت في الحال قال بعضهم انما هو من حقهم في حجره من غير ان يملكه وفيه نظر وان لم يسقط حجره لذلك لم يملكه في قوله فيه لانه لم يوجد من قصد تملكه لا فعل فلو نقصه فهو كالواقع على الارض ان لم ينقصه فهو أولى به من غير فلا يفتقر الى اخذه كالوفاة في ملكه من الحجر فلو وقع في حجره فان اخذه الغير فقل يملكه للشافعية وجهان مبنيان على ما اذا عتق الطاهر في ملكه فاخذ الفرج غير وما اذا دخل المملوك مع الماء حوضه حكمي عن بعض الشافعية ان كان حله فيما اذا اجر ما حره غير لكن الاصح عندهم ان المجيء يملك في هذه الصورة مبداهم الى المنع اكثر وقوا بان الحجر غير مالك فليس له ان يصر في ملك الغير في صورة التفتيش الاخذ متصرف في ملك الغير بدخول غيره وفيه نظر فان عصيان الدخول لا يرفع الملك الحاصل بالاستيلاء ولو سقط من حجره قبل ان يقصد اخذه او قام فيقطر بطل اختصاصه كالمملك الفرج جناحه طار يجوز لصاحب الدار اخذه ثم ولو تيم من وقع في حجره مخصوص به اذا كان ممن باخذه فاما من يعلم منه انه لا يذره في حجره فيه فلا اختصاص له به ويجوز لغيره اخذه من ذكره اخذ الشارح من الهوا بالملاحقة لانه لم يربطه برؤس الخشب فان اخذه كذلك استحقه على ما تقدم من قوله في الفصل **مسألة** نزل الداهم والداهم يشبه نزل السكر في حكمه بقا صيل ويجوز ان يخلط المسافر من داهم ويأكلون جميعا وان اكل بعضهم اكثر من بعض فلا بأس بالكلية للعادة **مسألة** يحرم اتحاد الملاهي من الدون شبهة قد روي جواز ذلك في العرس من الغنافة منع من النبي وهو المعتمد لا والله ثم ذم الله واللعب بها يقتضي تحريمها وقالت العامة انه ليس بغيره لانها لا يكره بغيره على عايشة عند ما جارتان في ايام منى فنان ويضربان والنبى متغش ثوبه فانهما لم يكره فكشف النبي عن وجهه فقال عها بالابر فافها ايام عبد بن جمل تنصب النبوة عن ذلك نرفع عنه حاشاء عن مثل هذه الافعال التي ليس بها الية ما يوجب التحريم المروءة وسقوط المحل من القلوب **مسألة** في سبب الجرح البضع وتحريمه الاشياء غير الضرورية في الاصل ما على الاجارة وعلى التحريم على خلافه في الراي على ما ذكرناه في كتابنا الاصولية وليس هذا موضع ذكرها اما ما ورد فيه من تحريمه فانه يجب تباعدها عن الاجارة وتواضعها في البضع بالاستئذان من هذا القبيل فان القران العزير يدل على تحريم بعض ما لا يحل في الباطن ثم التحريم ان يكون على التابيد ولا يكون وجعل الله لكل منها اسبابا انكرها انتاء نقاوما المباح فقد حصر الله ثم سببه امرين الزوجية الملك فكل منهما على تبيين فالزوج جملها ان تكون على الدوام منقطعة والمملك ما ملكه من اموال مملوك متفقه فالاقسام اربعة تحريم ذكرها على التفصيل انشاء الله ثم سبب الزوجية العقد من الدائم والمنقطع معاد العقد اركان واحكام ولواحق فليبدأ بالعقد الدائم لانه الاصل المقصود بالذات **الركن الاول** العقد فيكون **الركن الاول** الصيغة **مسألة** النكاح في مثل على ايجاب قبول فلا يجاب له صيغتان النكاح والزواج ولا خلاف بين علماء الاسلام في الاكتفاء في الايجاب باحدتها وقد ردد نصر القران بهما في قوله نعم زوجناكما وقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم فيقول الموجب ما الولي المرأة زوجها وانكحناك فيقول الزوج تزوجنا ونكحت وقبلت تزوجها او قبلت نكاحها ولا ينعقد النكاح بلفظ غير هذين وبما قال عطا وسعيد بن المسيب الزهري وسبعة الشافعي واحد بن حنبل فلا ينعقد بلفظ غيرها سواء وجد منهما ما يقتضي التملك مثل البيع والحبس والصدقة والتملك لاجارة وما لا يقتضي الاجارة والاحلال الاعازة وسوى جرى ذكرها ولم يجر كماله صلا بقاء التحريم وقوله نعم والذين هم لغرضهم تحريم على بخلافه فيما وقع الاتفاق عليه من اللفظين في الاجماع فيبقى الباقي على المنع وقوله نعم انا حملنا لك زواجك الى قوله نعم ورسالة مؤمنة وصبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها حال صلتك من دون المؤمنين من نعم تحبسه بالموهوبه ولا ينعقد النكاح بلفظ النكاح فلم ينعقد به النكاح كلفظ الاجارة والاحلال الا باجارة وقال الثوري والحسن بن صالح وابو حنيفة ابو ثور وابو عبيد بن جلد لا ينعقد بلفظ الهبة والبيع والتملك الصدق من دون الاحلال الا باجارة وفي الاجارة على حصة خفيفة واثبات لما روي عن النبي قال نكح ما راء قد ملككم بما معك من القران ولا ينعقد بلفظ بيعه بالزواج النبي فانه قد نكح الا بالثبات والرواية الصحيحة عندهم زوجتكم وانكحناكم وزوجناكما والقصة واحدة والظاهر ان الراوي في بعض لفظها منه ومعناها واحدة فلا يكون حجة وان كان النبي جمع بين الالفاظ فلا حجة فيه لان النكاح انعقد باحدها والباقي افضله وقال مالك ينعقد بكل هذه الالفاظ اذا ذكر المهر بان يقول يستنكحها على مهر كذا او اجر كذا او اجرتكم على مهر كذا لان ذكر المهر يخلص اللفظ للنكاح وهو ممنوع ونعم فالنكاح نوع من العبادات لورود النكاح في الاذكار في العبادات متلفاة من الشارع والقران ورد بهذين اللفظين دون غيرها ولا الشهادة عندهم شرط في النكاح والصحيح في هذا ان اللفظان والباقي كناية والكناية تماثل ما انضمام النية الى اللفظ فينبغي غير معلومة ولا يمكن اطلاع الشهود عليها وكان يردى الى عدم الانفراد كما نقول به **مسألة** ولا ينعقد الدائم بلفظ المنعة عند اكثر علماءنا وقال بعضهم لا ينعقد والاول قوي لما تقدم وكونه كافي في العقد لا يقتضي هذا الدائم لانه يكون مجازا في الاصل ان كان العبادات اتباع المنصوص فيه والنكاح قد يمتد بغيره فيكون عبادا وقد بينا انه لا ينعقد بالكناهات به قال الشافعي اخذت الحنفية بلفظ الشراء فالصحيح عندهم انه ينعقد النكاح به قال محمد بن الحسن لو اربعة على رجل بائنة بعهده الحرة فقال المشهود عليه في اشهرها فانه يسقط عنه الحد فقد جعل دعوى الشراء دعوى النكاح لان هذه اللفظة تدل على التملك شرعا وعرفا فانما تحت بلفظ التملك وهي موجبة للعقد عنده وهو ممنوع ولو وصى بائنة للحال فقال قد وصيت لك بائنة للحال قلت الحنفية ينعقد النكاح لانه تملك للحال وان وصى مطلقا لم ينعقد لان الوصية المطلقة تعبد التملك بعد الموت لان النكاح بعد الموت لا ينعقد الحنفية في لفظه القرض المهر من قبل ينعقد لفظ القرض تملك به الرقبه كان كالهبة وقال خرون لا يجوز لان استقراض الحيوان لا يجوز عندهم ولا ينعقد بلفظ الخلع ولا قاله والشراء والكتابة عندهم لا ينعقد لانهما غير موضوعات للتملك لولا ان جعلت بغيره لكان نكاحا ولو قال جئت بك خالجا فقالت زوجت منك ينعقد كما لو قال زوجت نفسك مني ولو قال يحضر من شاهدين راجعتك فزوجت المرأة بذلك يكون نكاحا لانه قد يزوجها بها النكاح وقد يزوجها

في كتاب النكاح

ۛ اشتراط العربیہ فی عقد النکاح

ايضا ومواعد فصول الشافعي
لان الكتابة كناية عن النكاح
لا ينفك بالكتابة وانما
ان ينفك

كتاب النكاح

اذ اقدم الايجاب على القبول فقال تزوجتك فقال الزوج تزوجت صح العقد اجماعا وكذا في العقود واما ان اقدم القبول على الايجاب فان كان في النكاح بان يقول الزوج
زوجتيما فيقول الولي زوجتكما قال الشيخ روى في المبسوط ينعقد اجماعا وبه قال الشافعي مالك وابو حنيفة لانه قد حصل الايجاب بالقبول فصح العقد كما لو تقدم
الايجاب لان سهل بن الساعدي روى ان امراة قالت النبي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان قد وهبت نفسي لك فقامت فبما اطوبت فقام رجل فقال رسول الله
زوجتيها ان لم يكن لك فيها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندك الا اذرى هذا فقال النبي صلى الله عليه وآله انا جئتكم ولا
لك فالعسر شيئا فقال ما بعد شيئا فقال التمر او خاتما من حد بد فلم يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله هل عندك من شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا وسماها
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فزوجتكما بما عمل من القرآن وظاهره انه يدل على جواز تقدم القبول لان لم يقل بعد ذلك جواز القبول من الزوج قال احمد لا يصح العقد
لا اقدم القبول لان القبول لما يكون الايجاب فنتى جدي قبله لم يكن قبولا لعدم معناه فلم يصح كما لو تقدم بلفظ الاستسماهم ولا نه لو اخرج من الايجاب بلفظ الطلب
لم يصح فاذا قدم كان ولا كصيغة الاستسماهم ولا نه لو اخرج بالصيغة الشرعية فقد صح العقد لان هذا النكاح فقال الولي زوجتك بنتي لم يصح فلان لا يصح اذا
ان غيره ما كان والى لا بأس بهذا القول مستثلهما يصح العقد اذا صدق في مجلس واحد ولم يتشاغلا بغيره وان تراخى احدهما عن الاخر اذ اعد الجواب
جوابا لا يجاب عن حكم المجلس حكم حال العقد بدليل القبض فباشرة في القبض بشروط الخيار في البيع فان تراخى قبل القبول بطل الايجاب لانه لم يوجد معناه
فان لا عرض في حد من جهة بالفرق فلا يكون قبولا وكذا لو تشاغلا عنهما قطعة لانه ينعرض عن العقد بالاستشغال عن قوله مستثلهما لا يصح بشرط
الخيار في النكاح ولا يثبت فيه خيار المجلس اجماعا لان الخلع غير اعيانته لانه لا يقع في العاقل بعد فكره وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله من الزوجين عن صاحبته فتر
بجاءه بخلاف البيع الواقع في الاسواق من غير فكر ولا روية لان النكاح ليس عرض معاوضته ولهذا لا يعتبر فيه العلم بالعقود عليه برؤية ولا وصفه نعم للمجلس
ويعم من غير تسمية العوض مع عوض فاسد ولان ثبوت الخيار فيه يفرض في غيره بعد ابتداء المرأة فان في صحة العقد ضررا بالمرأة ولهذا وجب له الطلاق
وقبل الدخول نصف الصداق لان الفسخ في البيع المعانيه والاسواق تختلف في الاسعار فجوز له الخيار بعد العقد ليقين منعه في حال العقد والنكاح ينقصد
منه عيان الزوجين وذلك بخلاف تلك في البيع المعانيه والاسواق تختلف في الاسعار فجوز له الخيار بعد العقد ليقين منعه في حال العقد والنكاح ينقصد
به من الشرط غير حاصل في الرضى شرط في صحة العقد فاذا كانت الشرط بطل الشرط وقال ابو حنيفة بطل الشرط وبصح النكاح اخرج بشرط الخيار في
الصداق خاصة ولا يفسد العقد مستثلهما بشرط في الصيغة المحرم فلا يصح الا بلفظ الماضي ان يقول تزوجتك فيقول قبلك النكاح فلو قال
الموجب زوجك فيقول قبلك ويقول زوجك فيقول قبل لم يصح لانه لفظ اذ ان على صريح الانشاء سالم عن تزويج الا لفظا المشبهة بالاجابة والامتناع
ولو ان بلفظ الامر قصد لانه كقوليه زوجتها فيقول الزوج قبلك قال الشيخ يصح وان لم يعد الزوج القبول بلا خلاف فخير سهل الساعدي لولاه بلفظ القبول
كقوليه تزوجك فيقول زوجك قال بعض علماء النكاح وان لم يعد الزوج القبول لولا ان يترتب ان يترتب في النكاح فانه قال نعم فلو اقررت قبل الدخول
مراجعة القبول قال الشافعي قال زوجتي فقال الولي زوجتك فان قال الزوج قبلك فلا كلام في صحة النكاح وان لم يقل صح ابق لوجود الاستدعاء الجماع
وبه قال ابو حنيفة فخير سهل الساعدي هو موافقنا قلنا ونقول بعض الشافعية فيه خلافا كما نقلوا في البيع مستثلهما تقدم القبول في النكاح فقد نقلنا
الاختلاف انه يصح عندنا وعند الشافعي ابو حنيفة خلافا للاجتهاد ما البيع وسيا بر العقود فقال الشيخ وهو تقدم القبول فقال بعض علماء النكاح يصح عند
عند قوم من المخالفين وقال قوم منهم لا يصح حين سبق الايجاب احد وانقضى البيع لان البيع يكفي فيه المعاهاة من غير ايجاب قبولة لانه لا يتعين فيه فلفظ قبل
يصح ما يلفظ كان مما يؤدى الى المعنى والشافعي قولان كما تقدم واما الخلع والصلح عن الدم والاعناق على المال فادخل في الاعناق بالاستحباب في الايجاب اذا قالت
طلقت او خالعتني على الف فاجابها الزوج طلقك فلو لم الالف لاحلجة في قول بعده وكذا لو قال العبد لاسيد اعفني عنك فاعفاه او قال من عليه القصاص فحسنا
على كذا فقال المستحق صالحك عليك فله هذا الاستدلال بعقد عقود المحض لان الغرض من هذه العقود والعقود هذه المقاصد يمكن تحصيلها بغير عقود
فاذا ذكر عوض فهو على صيغ الاقتران والتبعية ولهذا صح بدل المال على الطلاق والصلح من الاجتناب عما النكاح فانه لا يخلو في منعه عن انقضاء الاناء وانما شبه
البيع والمعاوضات لان هذه العقود تصح بصيغة التعليق عندهم بخلاف المعاوضات فاذ ثبت ان هذه العقود ولو لا الاعناق والاطاعون بانقضاء النكاح
بالاستحباب في الايجاب يقطعون هنا بالصحة جرمنا واما المشكوك في الخلاف هنا فامتنع الكرم من طرده هنا وهل تزل الكتابة منزلة الخلع والعقود حتى يقطع النكاح
بالاستحباب في الايجاب منزلة النكاح حتى يحجب فيه الخلاف الشافعية قولان لان الكتابة متروكة بين الاعناق والمعاوضات هذا كله فيما اذا كانت صيغة الاستدعاء
زوجتي خالعتني فاعفني ونحوها **فروع** لو قال الزوج الزوجي زوجتها منك قال بعض الشافعية ليس في ذلك معنى لا يستحب الا الاستدعاء واللفظ دون ذلك
فاذا لفظ الشبهة فيقضي القبول كما كان يقتضيه لم يستدع شيئا ب لو قال الولي تزوج ابنتي فقال الزوج تزوجت فهو كالموافق الزوج زوجتي فقال الولي
زوجتك فهو كالموافق الشافعية قال بعضهم بالتمسك ولو اذ بلفظ الاستسماهم فقال الزوج تزوجت ابنتك او قال تزوجت منك فقال الولي زوجتي
لو ينعقد لان يقول الزوج بعده تزوجت كذا الوفاي تزوج ابنتي فقال تزوجتها فقال تزوجت لم ينعقد لان يقول الولي بعد تزوجت لا تستسما
لا يدل بالتمسك على المحرم **ج** كذا قال المتوسط للولي زوجت ابنتك من فلان فقال زوجت ثم قبل على الزوج فقال قبلت نكاحها فقال قبلت قال لا قرب
صحة العقد وهو صحيح وجهي الشافعي لوجود ركني العقد الايجاب والقبول ارتباطا احدهما بالآخر والثاني لا يصح لعدم الخطاب بين المتعاقدين في الوفاي
رجل للولي زوجت ابنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت قال الشيخ روى في المبسوط ينعقد لان نعم يتضمن اعادة السؤال الخالف فيه الشافعي
لو قال الخطاب للولي زوجتي ابنتك او قال حينك خاطبا زاعيا في بنيتك فقال زوجتك لم يصح حتى يقبل الاخر لانه لم يوجد لفظ القبول لاللفظ الاستدعاء
بلى بعد منه معنى الاستدعاء **مسائل** عقد النكاح لا يقبل التعليق بل شرطه الجهر فلو علقه على مقتضى وصف مثل اذ جاء راس الشهر وان قدم
زهر ففقد وجبت ابنتي فقال الزوج قبلت النكاح لم ينعقد به قال الشافعي لان البيع والمعاوضات لا تقبل التعليقات والنكاح مع اختصاصه بوجوبه قريبا
اولي لواجب يولد فقال غيره ان كان بنيتا فقد وجبتكها او قال ان كان بنيتا ففقد وجبتكها او كانت بنيتا

في شرائط العاقد

اربع نسوة فقال غير ان ماتت واحدة فمهر بقدر زوجك ابنتي وقال ان مات ابني ورثت جاريته فقلت وجبتكما وان الاسم كقدم لم ينقد شيء من هذا
الصورة عندنا وللشافعية وجهان مبدان على ان لا يزوج امرأته وابعها على من انما هي فبان انه كان ميثاقا وقت العقد هل يصح فيه العقد فيه للشافعية
قولان فان قلنا لا يصح العقد هناك مع ان لا يزوج فمهر القليل او لم يكن فلما يصح عند الاطلاق فمهره الصور وجهان أحدهما ان النكاح صحيح لان النكاح
وان خرج على هذا التعليق فاذا صرح به فقد صرح بمقتضى العقد به قال ابو حنيفة واصحابه عند الشافعية انه لا يصح كقولنا لمقتضى الصيغة ولو بشر
ببنت فقال ان صدق الخبر فقد زوجتكمها قال بعض الشافعية يصح ولا يكون ذلك تعليقا بل هو تحقيق كما لو قال ان كنت زوجتي فانت طالق يكون تخييرا
للطلاق يكون ان بمعنى ان كافي قوله نعم وخافون ان كنتم مؤمنين وكذا لو اخبر من المهر نسوة بموت احد من فقال لرجل ان صدق الخبر فقد نكحت ببنتك
وقال لك الرجل نكحتكمها يصح وهذا انما يصح اذا لم يصر صدق الخبر فيما افترض الا فكلمة ان من المهر دفعا دخلت عليه تعليقا واشترط وهذا حق عندنا ابنتي

الركب الثاني العاقد وهما الزوج ووليها **مقدمة** يشتمل على مسائل انما يصح العقد على الزوجة بشرطين **الاول** خلوها من موانع النكاح
الثاني بغيرها موانع النكاح فثمان نسب سبب الاول يقتضي التحريم المؤبد وهو سبعة اصناف **الام** **ب** الجدران وان علون سواء كن

لاب لأم **ج** البنات سواء للصلب لكن بنت بنت ابن وان تزكن **د** الاخوات مؤاكن لابل لأم اولها او بناتها مؤاكن لابل لأم وان تزكن **هـ** القماء
او بعدن سواء قربن بان كن اخوات ابنة ميسرة ولا ملولها بان كن اخوات جدده وان علون سواء جداد لابل لأم **و** الخالات مؤاكن لابل لأم وان علون

وكذا خالات لابل لأم وان ارتفعن **ز** بنات الاخ سواء كان الاخ لابل لأم او لها او سواء كانت بنته لصلبه وبنت بنته او بنت ابنته مباحة وان
سفلن هذا من النساء ومثلهن من الرجال يحرم على النساء فيحرم الا على المرأة وان سفلن الاخ وابن الاخ وابن الاخ وان علون

والحال ان علوا وما الثاني فاسباب خمسة الرضاع وهو يقتضي التحريم المؤبد **ب** المصاهرة وهي فثمان منها ما يقتضي التحريم المؤبد منها ما يقتضي التحريم
الجمع **ج** استيفاء عدة النساء او عدا الطلاق لا يقتضيان التحريم المؤبد لاني صورة ثاني **د** اللعان وهو يقتضي التحريم المؤبد **هـ** الكفر ولا يقتضي التحريم
المؤبد ولا يفرق ذلك كله بين اقسام النكاح الثلاثة الدائم والمنقطع وملك اليهن وسياتي البحث في ذلك كله مفصلا ان شاء الله تعالى **مسألة** التقيين و

هو شرط في الزوجين اجماعا لان كل عاقد معقود عليه يجب تعيينهما كما في المشرع لان الاستمناع يستدعي فعلا معينين لتعيينه فلو قال زوجك احد
ابنتي او زوجت بنتي من احدكما او من احد ابنتك لم يصح العقد بل خلاف **مسألة** التقيين انما يحصل بامور ثلثة الاشارة او الاسم المختص والصفة المميزة فاذا

كانت المرأة حاضرة فقال لابل لولي زوجك هذه او هذه المرأة او هذه فلان صح العقد بل خلاف لان الاشارة كافية في التحصيل الزاوة تأكيد كذا الاشارة نكح
في تعيين الزوج وان كانت غائبة افقر في ذكر اسمها او وصفها المميز بان يقول زوجك بنتي فاطمة ان كان له غيرها او يقول زوجك بنتي فلا بنت له سوى واحدة وان لم

يكنها المحصول التقيين في ذلك الاسم لوصف حصوله في الثاني بالوصف الخاص لوقال زوجك التي الدار وليس فيها غيرها ايضا لحصول الوصف الخاص لو كان له
عدة بنات متميزات باللون او بالقد او بالسن فذكرها ما يميز المعقود عليها بان يقول بنتي البيضاء والسمراء كانه اذ كره مخصصا بواحدة صح العقد الا فلا وكذا

لو قال بنت الطويلة وليس له سوى واحدة هي كذلك وقال اكبر وبناتي او اصغرهن او الوسطى وهي واحدة ولو قال له زوجك بنتي فلا بنت له غيرها بغير اسمها ولا
بنت له سوى واحدة فالقوى الصحة وهو اصح وجهي الشافعية لان البينة صفة لازمة مميزة فتعين ويلقى الاسم المذكور بعده والثاني لا يصح النكاح لانه ليس له

بنت بله لئلا اسم ولو قال زوجك هذا فاطمة واسمها اليها وكان اسمها زينب فلو قال بعتك فوسى هذا وهو يفتي حتى قال بعض الشافعية
لو قال زوجك هذا فلان واسمها اليها بذكر صح النكاح تعويلا على الاشارة ولو قال بعتك فوسى هذا وحدها وغلط في حدودها صح البيع بخلاف ما لو قال

الدار التي في محلة كذا وحدها وغلط لان التعويل هنا على الاشارة ولو قال بعتك فوسى هذا وحدها وغلط وليس له دار سوى واحدة كذا لو قال زوجك
بنتي فلا بنت له غيرها ولو كان له بنت واحدة اسمها فاطمة فقال زوجك فاطمة ولم يقل بنتي فلا بنت له يصح العقد لكثرة القوام ولو نويها عندنا وهو قول الشافعية

وليس يجب على ايهام لان النكاح عقد يقتضي الشهادة والشهود انما يشهدون على اللفظ دون النية ولهذا حكموا بان النكاح لا ينقد بالكنى بان **مسألة**
لو كان له اكثر من بنت واحدة فلا بد من تميز النكاح بالتمية والاشارة بان يقول بنتي هذه او بالوصف بان يقول بنتي الكبرى او الوسطى او بان ينوي

واحدة بعينها وان لم يجز لفظ مميز وهو قول الشافعية لكن جرد عليهم ما تقدم ولو قال زوجك الكبرى فاطمة وكان اسمها للصغير صح النكاح على الكبرى اعتمادا
على الوصف الكبرى هو وصف لازم وللشافعية وجه اخر يقتضي البطلان ولو لم يتغير عن ذكر صفة الصغير والكبرى بل زوجك بنتي فلا بنت له سوى كذا اسم

الكبير وقصد تزويج الصغير وقصد الزوج ما قصد الولي صح النكاح على المقصودة ولغت النية لوقال الزوج قصدنا الكبير فالنكاح في الظاهر منعقد
عليها ولو قصد الولي على انه قصد الصغير لا يصح النكاح لانه قبل غيرهما اوجب في بعض الشافعية فما لو خطبت يد عند عمر وخطب بكر عند خالد ثم جاء

زيد الى خالد بكر الى عمر فزوج كل من جاء ما صحته وليس يجب ان كل ولي واجب بغير من قبل فلا يصح العقد **مسألة** اذا كان لرجل عدة بنات فزوج
واحدة فمنهن ولم يسمها عند العقد فان لم يقصد بها البينة بطل العقد فان قصد الابن واحدة منهن صح النكاح اذا عرفت الزوج ما قصد او وكل الاسر اليه

ولو اختلف الزوج والابن في المعقود عليها قال علماء ان كان الزوج واحد كلهن فالقول لابل لان الظاهر انه وكل التقيين اليه عليه ان يعلم الزوج
التي نواها وان لم يكن راضا كان العقد باطلا والاصل في ذلك رواية ابني عبيد عن الباقر قال سألته عن رجل كان له ثلاث بنات فزوج لحدهن

بجلا ولم يسم التي تزوج للزوج ولا للشهود وقد كان الزوج فرض لها صداقا فلما بلغ ان يدخل بها على الزوج وبلغ الزوج انها الكبرى فقال الزوج لا يسمها
انما تزوجت منك الصغيرة من بناتك فقال الباقر ان كان الزوج واحد لم يسم له واحدة منهن فالقول لابل لان قول لابل على الاب فاما بينهن وبين
الله تعالى ان يدفع الى الزوج الجارية التي نوى ان يزوجها اليه عند عقد النكاح قال ان كان الزوج يزوج كلهن لم يسم له واحدة منهن عند عقد النكاح

فالنكاح باطل ومنع بعض علماء الشافعية من رواية لعدم تميز المعقود عليها وليس يجب ان الزوج لما راضا ورضى بالابن باللفظ فقد اخلد اليه التقيين
لانهم راضون بالابن قصد فيكون الاب كالموكيل في التقيين ولو قال زوجك بنتي فاطمة وهي اسم الكبيرة ونوى الصغير فقال الزوج قبنت نكاح فاطمة ونوى

الكية ولكنه بالجملة الباطن لان الولي واجب الصغير وقبل الزوج فقد قبل غير الخاء جها فحل ان صدق وان لم يصدق فالتكاح لازم في الظاهر والاصل في ذلك
 ان الزوج او الغيب امرأة بعينها واجيب ثم وجبت العقد التكاح في غيرها وهو يتقدّمها التي خلعها فقبل لم يتقدّم ان القبول انصرف الى غير من جمل الايجاب
 فيه **مسئلة** لا يصح تكاح المحل لو قال زوجك هذه المرأة او حل هذه المرأة الجارية كان بالحل لان الجاهل لا يكتفي بالحل وهو لا يتحقق ولو تحقق لم يعلم كونه
 انتم وان كانت انتم فلا يعلم واحدة هي ام اكثر فكثر الجاهل فحل التكاح ولا يرد في شئ لها حكم البتات قبل الظهور في الارث والوصية ولا يرد في تحقيق في البطر
 بنتا فاشبهه بالوفاء زوجك من هذه الدار وهو الا يعلمان من فيها ولو قال اذا ولدت امرأة بنتا زوجك لم يصح لان تعليق التكاح على شرط والتكاح يعلو
 على شرط ولا يرد في عدم الوعد لا يتقدّم عقد وكذا لو قال للمرأة زوجك من هذا المحل في هذا الركن مباحث **مسئلة** في المولى عليها **مسئلة** في المولى عليها
 ان كانت البقرة رشيدة ملكك ببلوغها ورشدتها جميع التصرفات من العقود وغيرها اجماعا من العلم كافتة الا التكاح فانهم اختلفوا فيه وقد ذهب اليه ان يقول
 ان كانت بكر افتقدت خلف علما وانما لمحققون منهم على انها تملكه انفسه فيصح ان يتقدّم نفقها وغيرها مباشرة وتوكيد الايجاب باقولا وانما ومنقطع اسوا كان
 لها اب جد وغيرها من العصبا والافارب لا وسواء رضى الاب الجدا وكرها وسواء كانت في نفقة ووضيعة وسواء زوجت نفسها بشريفا ورضيعا ومهر
 لاحد من الافارب عليها اعتراض لا فتح عقدها وبها قال ابو حنيفة لا في الاخيصة نكاح يرد في الولاية اي لا يترد في الولاء عن المرأة ببلوغها ورشدتها في
 نكاحها ولا ينفق في نكاحها الى ان يزوج ويقدّم على نفسها فان زوجت نفسها في كفولهم القدر ليس للمولى عليها سبيل وان زوجت نفسها
 من غير كفولهم لم يفسخ لئلا نقول له نعم ولا نقضوه من ان ينكح من اوجه ان اضاف النكاح اليه ونهى عن منعه من نقوله نعم فان طلقها فلا تحل له مريد
 حتى تنكح زوجا غيره ونوعا من ابكر وغيرها وقد اضاف النكاح اليها وجعل النكاح في الولاية يترد في قولهم نعم فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهم بالبرء ومن
 فعلها في نفسها عقد لها عليها عقد النكاح وما رواه العامة عن ابن عباس عن النبي انه قال لا تمحق بنفسها من وليها قال صاحب الصحاح الامامي الذين
 لا ازوج لهم من الرجال والنساء واثرة ايم بكر اكاثا وثقيا ولما رواه ابن عباس ان جارية بكر انثى النبي فقالت انا باها زوجه وهي كرهة فخيرها رسول
 الله ومن طريق اخر رواه فضل بن يسار ومحمد بن مسلم وزائدة بن اعيان بن زيد بن حارثة في الحسن عن الباقر قال المرأة التي تملك نفسها غير السقيمة
 ولا المولى عليها ان تزوجها بغير حل جاز ولا من كل من ذلك عنه الولاية بالبلوغ في المال ثلث عنه النكاح كالرجل وقال بعض علما ان البكر لا تنكح ونفقتها
 بل يولي الاب الجدا لاب العقد عليها وليس لغيرها ولا يترد عليها الرواية عبد الله بن ابي يعقوب الصحيح عن الصادق قال لا تزوج ذوات الابطام من الابكار والاذنان
 وهو محمول على الاستحباب لان عقد النكاح يستلزم حبس المرأة تحت كف وزجها ولا يمكنها التخلص منه وربما لم يكن موافقا في الاخلاق والرجال اعراضا
 الرجال من الخلق وجوده وكرهه لا يستغنى عنه فربما يستحب لهم الاطلاق اليها او جدها لان لا تستقل بالعقد من وهما لانها شقيقتان عليها انا
 الشافعي اذ بلغت المرأة رشيدة ملك كل عقد الا النكاح فانها متى ارادت ان تزوج افتقر نكاحها الى الولي هو شرط لا يتعدى الا به بكل حال سواء كانت
 كبترا وصغيرة ومجنونة بكر او ثيبا شريفة ووضيعة موسرة او معسرة فان نكاحها يفتقر الى الولي ليس لها ان تزوج نفسها ولا ان تزوج غيرها ولا تزوجها
 احدا لوليها وليس لها ان تزوج غيرها سواء كان مناسبا ومولى وحاكرا ولا اعتبار بعبارة المرأة الايجابا وقبولا في عقد نفقها وغيرها فان ردت
 اسرها الى غيرها فزوجها الوصي النكاح بل ان كان لها مناسك لا يباح له ولا خ وابن الاخ والعمة وابن العم فهو ولي وان لم يكن فولها المعطوفان لم يكن في حكم
 والولي يملك ان يزوجه بنفسه ان يرد كل من تزوجهما من الرجال فان اذن لها ان يعقد على نفسها لم يجز وكذا ليس للمرأة ان تزوج اشرا فخرى بذن وليها واذا
 وكلها رجل فان تزوج له وقبل النكاح فقبلته لم يتعد عقد وبها جمل لا ولا يترد للنساء في مباشرة عقد النكاح ولا وكذا لا ينفق العامة عن علي وبها قال في
 الصحاح بن عمار بن مسعود وابن عباس بن بوهرة وعائشة في النكاح بن سعيد بن المسيب الحسن البصري وعمر بن عبد الله بن زبدة قتادة وفي الفقهاء ابن
 يلى وابن شبره واحدا استحق الرجل الثوري عبد الله بن المبارك وعبد الله بن الحسن البصري ابو عبد الله لقوله لا نكاح الا بولي ونكاحها عنها ابن النيرة
 قال بما ادرم نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل للفران والى لا يتابع من الحديث خصوصا مع ضعفه فان رواية الثانية يقولوها عن
 الزهري قال نكح وقال ابن جرير سالت الزهري عنه فلم يعرفه ومعارض احاديث اهل البيت مع انهم اعرف بها من نورا شرعية لان الوجه كان عليهم وقال
 ابو حنيفة يجوز للمرأة ان تزوج غيرها وتوكل في النكاح وتزوج ابنتها الصغيرة وبها قال الشعبي والزهري لقوله نعم ولا نقضوه من ان ينكح اضاف النكاح
 اليهن ولا نه خالصتها وهي من اهل المباشرة فصحت منها كبيع منها ولا نه تملك بيع متها وهو تصرف في وقتها وسائر منافعها فينفذ استباحة لشري البضع
 نفى النكاح الذي هو عقد على بعض منافعها اولى قال ابو يوسف محمد لا يجوز لها ذلك غير ان الولي ان فعلت كان موقفا على اجازته وهو مروي عن ابن جرير
 والقاسم بن محمد الحسن صالح وقال ودان كانت بكر او جها الولي ان كانت ثيبا زوجت نفسها او قال مالك ان كانت في نفقة لا تزوج نفقها وان كانت
 وضيفة جاز ان تزوج نفسها وقال ابو ثور لا يجوز ان تزوج نفقها الا باذن وليها فاذا اذن وليها جاز احتج من غير اذن الولي بما رواه عن النبي ايم امرأة
 نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل بمهره على انه اذا كان باذن وليها جاز واحتج داود بقوله الشيبان بن نفسه ما من وليها والبكر تستأمر في نفسها اذا عر
 هذا فتدفع علما وانما على استقلال الشيب الوش في نكاح نفسها وغيرها وعلى استقلال البكر والعقد على نفسها اذا عطلها الولي عن احمد واية المنة
 تزوج متها وهو دليل على صحة عبادتها في النكاح فخرج اصحابه من ان لها تزوج نفسها باذن وليها وتزوج غيرها بالوكالة **مسئلة** ان نكحت امرأة
 الكاملة نفسها وزوجهما غير طلقها صح عندنا واثرة العامة النكاح فاسد فان لم يدخل بها الزوج فلا شئ عليه وان ولها فان كان يعتقد باجتماع
 عن اجتهاد وتقليد محتمل وظهر منه فلا حد عليه لثبته باعتقاده وان كان يعتقد التحريم قال الشافعية عليه الحد لان الاعتبار بما يعتقد الا ترى انه
 لو راي امرؤا فظن انها امته فوطئها فلا حد عليه ولو علم انها اجنبية وجب عليه الحد وهذا روي عن عمران زعمته جعنت كبا فيهم امرأة فجعلت سرها
 الى رجل فزوجهما فجعل على النكاح والمنكح واكثر الشافعية انه لا حد عليه لقوله لا يرد والحد بالشبهة لا بالاختلاف في ابا حنيفة يشبهه فيه كاعتقاده وفضل
 عمر لا يجزئ مع انه حد المنكح ولا حد لثبته كذا في النكاح لاحد عليه الامع الوطئ عندهم ومع عليه التحريم ولم ينفق الوطئ في النكاح والتحريم والنكاح

۴۔ بیان ولایت الایم الخیر

صحيح ولا حد لا تغرب في ذلك الشافعية لورفع هذا النكاح الى من يعتقد بخره غير حكم بفساد عندهم ورفق بين الزوجين وان دفع الى من يرى باحسان حكم بعضه
 ثم رفع الى من يرى فسادا خلعت الشافعية منهم من قال بفسخه لانه مخالف لمص خير الواحد وهو قوله كما بما امرأة تكنت نفسها بغير نكاح ولها فكاكها بالطلاق
 والمذهب عند الشافعية ان لا يفسد لانها اجتهاد وسوغ فيها الاجتهاد فاذا حكم الحاكم بما يراه لم يخر من فسخه عليه فان طلق الزوج في هذا النكاح صح عندنا الصهر
 النكاح عند الشافعية يقع طلاقا ولا يحتاج الى الحلل لوضوئها لان الطلاق انما يقع في نكاح صحيح وقال بعض حكماءه يقع طلاقا ولا يحتاج الى الحلل احتيافا
 والشافعية اجمع بان الطلاق قطع الملك ورفع لغير النكاح فان لم يحصل النكاح لم يقع فيه كالتقوية البيع الفاسد وخلعت الشافعية لها اذا تزوجت نفسها
 هل للولي ان يزوجه قبل تزويق القاضي بينهما ولو وكل ابنته بان توكل بجلان زوجها فوكلت صح عندنا لا باعتبار وكاله الاب لها لكن باعتبار جواز ان توفيه
 بنفسها مباشرة وان توكل غيرهما قالت الشافعية بنظر ان قال كل من عرى فوكلت لان ليس يتعلق بها الا بخفاره بين الوكيل
 والوكيل وجوز بعض الشافعية ان توكل المرأة في النكاح ايجابا وقبولا وان لم يكن لها تزويج نفسها ولا غيرها بالولاية وليس يعيد فان الانسان قد لا يستقل
 بالثبوت ويصح توكله فيه كالحلاف في العبد والفاسق فانه قد قيل انما هو كلان في ايجاب النكاح مع ان الفاسق والعبد لا يباينان المرأة لان ملك الطلاق
 ويجوز ان يوكلاها الانسان لطلاق زوجته وهو صحيح وجهي الشافعية **مسألة** لو اقرت الحرة البالغة العاقله بالنكاح صح اقرارها ولزم عندنا علمنا
 اجمع وبه قال ابو حنيفة لقوله اقرار العقل على انفسهم جازي وللشافعية قولان الجديان اقرارهما مع تصديق الزوج مقبول مغن عن البينة لان النكاح
 حق الزوجين ثبتت باقرارهما كالبيع والاجارة وغيرهما ولا فرق على هذا القول بين البكر والثيب بين ان يكونا بلديين او عريسين الثاني القديم انهما
 كما غير من ثبت النكاح باقرارهما لا طوليا بالبينة سهولة اقامتها عليهما والنكاح مما يحتاج فيه به قال مالك فليس يجزى على الاول هل يكفي طلاق
 الاقرار او يقتصر على التفصيل فنقول وجزي منه ولي بحضرة شاهدين عدلين ورضا في ان كانت ممن يعتبر رضاها للشافعية وجهان بناء على الخلاف
 في ان دعوى النكاح تنفع مطلقة او يجب التفصيل والاسح عندنا الثاني ثم اذا اقرت وكذبها الولي فوجهان عندنا احدهما انه لا يحكم باقرارها لانها
 كالمقر على الولي بالزوج فلا يقبل قولها عليه الاظهر عندنا انه يحكم به كالمقر بحق على نفسها ولهم ثالث الفرق بين المقيمة والفاسقة والفرق في هذا الخلاف
 بين ان تفصل الاقرار وتضعيف الزوج الى الولي يكتفي بها وبين ان تطلق واذا قبلنا الاقرار المطلق فقال الولي لا ولي لك غيره فاما ما زوجتك فكذلك
 الخلاف في كذب الشاهد من لو كانت عينها لا نه مورث التهمة في الاقرار والنكاح مما يحتاج فيه لظاهر عندنا انه لا يقدر لاحتمال النسيان والكذب وعلى
 القول بان تكذيبها لو لم يمنع من الحكم باقرارها لو كان غائبا ثم ينتظر حضوره على الزوج في الحال للضرورة فان عاد وكذب فنجال بينهما لرواى الضرر
 او يستدام فيه جهل الشافعية وعلى القديم لو جاز الاقرار في الغيبة ثم رجعا الى الوطن فهل يحال بينهما فيه شاهد هذا الخلاف ولو قضى قاض الاقرار لم ينقض قضا
 عندهم وهذا البحث كله ساقط عندنا لان اقرارهما مقبول بحق نفسها **مسألة** لو اقر الولي بالنكاح فان كانت بالغة رتبته لم يعتد باقراره
 عندنا لانشاء الولاية يرفع عنها واما عند العامة فينظر في كان لانشاء النكاح المقربة عندنا لا اقرار من غير رضاها قبل اقراره لقد رتبته على الانشاء وللشافعية
 وجهان احدهما لا يقبل حتى يتساعده البالغة كالوكيل اذا رعى انما وكل به وان لم يكن لانشاء النكاح المقربة عندنا لا اقرار من غير رضاها لم يقبل اقرارها
 ولو قال هي ثيب كنت زوجها في بكاوتها لم يقبل اقراره ابقاء واعتبر وقت الاقرار ولو اقرت الزوج واقرب لها المقبول اقراره الاخر المقبول اقرارها وللشافعية
 وجهان هذا احدهما **مسألة** لا خلاف بين علماء الامصار بثبوت الولاية على المجنونة والصغيرة فلا يصح لاحدهما ان تعقد على نفسها ولا على غيرها
 ولا غير اعتبارهما في النكاح ايجابا وقبولا بخلاف **البحث الثاني** في اسباب الولاية ومقتضاها حسنة الابوة والجدوة والملك والسطنة والوصاية ولا
 تثبت غير ذلك عندنا خلافا للامة فانهم يثبتون مع ذلك شيئين آخرين العصبية والعقود وسياق البحث في ذلك انشاء الله ثم **مسألة** الاب تثبت
 له الولاية على الصغير من الحجر من الذكر والانثى وعلى المجنونين كذلك ولا يثبت ولا يبر على غيرها فلا ولاية له على الذكر البالغ الرشيد ولا على البالغة الرشيدة وقد
 سبق الخلاف في ثبوت ولا يثبت على البكر البالغة الرشيدة وبيننا بطلان اثباتها في غيرها ولا يثبت لابيها ما ذكرنا ثابتا بالاجماع وهو من اقوى اسباب الحكم
 شفقة على الولد ولا يثبت لابيها اذ لا يجازى فليس الحكم ولا لغيره من الاقارب معا وختمه لا ابطال ما يفعله فاذا تزوج ابنته الصغيرة من الكفر لم العقد سوز
 اولا ولو بعت لم يكن لها الا عتق من النكاح لما رواه العامة عن النبي قال البكر تزوجه ابوها ومن طرقت النكاح قول الباقية اذا كانت المرأة مالكة اسرها
 تبيع ولشريح تعلق وتشهد وتقطي من مالها ما شئت فان اسرها جازي تزوج حاشا ان يثبت بغير نكاح ولها وان لم يكن كذلك فلا يجوز تزويجها الا بامر ولها
 وعن عبد الله بن الفضل قال سالت الرضا عن الجارية الصغيرة تزوجه ابوها لها امره بالعتق قال لا وسال محمد بن اسمعيل بن بزيع الرضا عن الصغيرة تزوجه
 ابوها ثم يموت وهي صغيرة ثم تكبر قيل ان يداها جازي زوجها يجوز عليها التزويج ام لا امرها قال يجوز عليها تزويجها اذ ثبت هذا فان لا يثبت لابيها الولاية النكاح على
 الولد الذكر لان صغيرا ومجنونا وليس للولد بعدة والوصفي عن اعراض على فعل الدليل بل رتبته حكم العقد ولا تثبت للمرأة منه الا بالطلاق بعد بلوغه
 بالاجماع الاخبار **مسألة** لا ولاية لادم عندنا وعند اكثر العلماء ولا في النكاح ولا غير فليس لها ان تزوج ابنتها صغيرة كانا ومجنونين او اكلية
 لصالته عدم الولاية وكان المرأة عند اكثر الفقهاء لا تلى تزويج نفسها فاولان لا تلى نكاح غيرها وقال ابو حنيفة وابو يوسف لادم ان تزوج ولدها لكونها الشقيق
 الناس وعظمهم عليه تمنع صلاحته العسل ورواية محمد بن مسلم عن الباقية انه ساله رجل زوجة وهو غائب قال النكاح جازي وان شاء المزوج قبل وان شأ
 ترك المزوج تزوجه فلم يدر ان لا امر محمولة على انها ادعت الولاية عند الشفقة لا تعطى ثبوت الولاية كالاخت **مسألة** الثيب ذهب بكائها بالاجماع
 ولا يثبت لغيرها غيرها مع بلوغها ورشدتها عند علمائها اجمع بل لها ان تزوج نفسها من شئت مباشرة وتوكلا وان توكل في عقد غيرها وقد سبق
 ان كانت ابنة غير رشيدة زوجها الاب الجدل خاصة فان لم يكن لها اب لا جد فقال ابك الجد فقال هل الطب ان كانت عليها تزول بالزوج زوجها
 الحاكم ولا يقبل الا قول طبيبين مسلمين ذكرين عدلين ولو اتفقت العامة على ان يكون زوجها لان من مصالحها وان كانت صغيرة فان كانت صغيرة
 زوجها الاب الجدل لا يثبت لها ولا يثبت لاجبار معتوقه جازي زوجها وبه قال ابو حنيفة لقوله لا يبر للولي مع الثيب امر رواه العامة ومن طريق الخاصة

خان بزرگ

۱۰۰۰

كتاب المنكاح

[illegible]

في بيان ولاية المولى

تخصيصها كما يجب طعام الطفل اذا استطاع فان امتنع ثم رجعها السلطان لما رواه العامة عن علي بن النعمان قال ثلث لا توخرها الصلوة ذاتك والجماعة اذا حضرت الايم اذا وجدت لها كفوا وللشافعية وجبة نه يجب الاجابة ولا بائنه الامتناع لان الغرض من تزويج السلطان ولاها بحيرة من جهة الاب الجدة فكيف يجوز على النكاح **مسئلة** لو عتقت ابكر البقرة الوشيعة كفوا كان لها تزويج بغيره وان لم يررض الاب الجدة على ما تقدم ومن خالف في ذلك فاذن هذا فلو عتقت كفوا وعين الاب غيره واراد تزويجها بغيره لشافعية قولان احدهما ان عليه تزويجها بغيره عتقا فالحال واظهرهما انه لا ينبغي لمولود وجهها من غيره جلاها بحيرة فليس خيارا لزوج وهو اكمل نظر امنها **السبب** الثالث الملك **مسئلة** الولاية في نكاح المملوك الى المولى سواء كان المملوك كبيرا او صغيرا وسواء كان المولى كرا او انثى وسواء كان كبيرا او صغيرا وكذا الامه لقوله نعم فانكحوهن باذن اهلهن وقوله نعم عبد المملوك لا يقدر على شيء فليس بقد عن جميع الاشياء ومن جعلها النكاح وما رواه زاده في الحسن عن الباقر قال سالت عن مملوك تزوج بغيره من سيده فقال في ذلك الى سيده ان شاء اجابا وان شاء فوق بينهما الحديث والاجاء فان اهل العلم اجمعوا على انه ليس للعبد ان يتزوج بغيره من سيده وما رواه العامة عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد تزوج بغيره من مولى فهو عاهر وفي حديث اخر فهو زان ومن طريق الخاصة قول الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة زوجت نفسها عبد بغيره من مولى فمهرها لا صداق لها وحكم الامه في سلب النكاح عنها حكم العبد للشيخ في قول يجوز العقد المنقطع على امه المرأة من غير استئذان ثم رجع عنه **مسئلة** لو باءد العبد بغيره من مولا وقف على اجازة المولى فان اجازة صح ولزم وان فسخ كان باطلا عند علمائنا ومبر قال اصحاب الراي احدى احوال لو اتي من مولا عقد صدر عن مكلف فغيره من مولى فلو كان المولى في نفسه لا يفسد في نفسه ولا يفسد بغيره فلو وقف على الاجازة كالوصية لما تقدم في الخبر الباقر وسال زاده الباقر عن رجل تزوج عبده بغيره من مولا فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولا قال ذلك مولا اريته فرق بينهما وان شاء اجازة نكاحها فان فرق فلهم ما اصدتها الا ان يكون اعتد على صداقها كثيرا الحديث قال مالك بن عبد النكاح وبكر والسيد فسخه لان السيد يملك انما منع الحق السيد في عقد ويقف على فسخه ككناح النكاح وقال الشافعي يبطل العقد من صلته هو قول عثمان وابن عرو وشريح واحمد في الرواية الثانية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما عبد تزوج بغيره من مولى فهو عاهر الزاني لان السيد يملك في العبد من مولا فحق النكاح يتعلق بمقتضى العقد في حق غيره بغيره من مولا كان باطلا والحديث ممنوع فان احدى حيل قال كرت هذا الحديث لا في هذا الحديث منكر ورواه ايضا عن ابن عمر موقوفا عليه سلمنا لكنه محمول على انه نكح بعد منع مولا وكراهته له فانه يقع باطلا وملك المهر لا يستلزم الفساد من صلته فجاز ان يكون موقوفا كالقضوي **مسئلة** لو اذن له سيده في التزويج فزوج صح العقد اجماعا لان عبارة المهر في النكاح معتبرة عند بعض العامة ويجوز ان يكون اذن السيد مطلعا ومقبولا مبرا بعينها او بواحدة من القبله او البتة واذا عين المولى ثمة بعينها لم يكن للعبد التزويج بغيرها فان تزوج بغيرها وقع موقوفا عندنا على اجازة المولى فان اجازة نفذ والباطل و قال اكثر الشافعية يبطل العقد وحكي بعضهم وجهها انه لو كان قد نص على المهر ففسخ غير المهر بذلك المهر واقل صح منه النكاح ونحن نقول انه يقف على الاجازة واذا اطلق الاذن تناولا ذمة المهر والامه في تلك البلد غير لانه ليس له الخروج الى غير بلد مولا الا باذنه فان خرج كان للمولى منعه لان اذنه في النكاح لا يتضمن الاذن في السفر **مسئلة** طلاق الاذن انما ينصرف الى النكاح الصحيح فلو تزوج فاسدا فرق بينهما فان كان قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان بعد وجب عليه مهر المثل للشافعية قولان احدهما ان طلاق الاذن يشمل على الصحيح فاسدا لان الفاسد من النكاح يتعلق به الاحكام كالصحيح والثاني لا يتناول ذمة الفاسد كما لو اذن في البيع لم يتناول الفاسد اما يتعلق بحكام الصحيح فيما يتعلق به احكام الوطى او اوجد حاضرة ولهذا لا يتعلق به شيء من غير دخول ولا يجب عده الوفاة ولا التوارث ولا الابداء ولا الظهار ولا كثير من الاحكام ولو اذن في التزويج الصحيح ففسخ نكاحا فاسدا يبطل فسادا ولا يضره ما دون ذمة **مسئلة** اذا تزوج العبد بغيره من مولا بحره صح العقد بخلاف ما في الخلاف في محل المهر والنفقة فليشع قولان احدهما وهو الاظهر بين علمائنا انه يثبت ذمة المولى لثمنها اولم يضمنها وسواء باشر العقد واذن لعبد ان يعقده مع ملكة له تمامه لا يثبت عليه سواء كان ما دون ذمة التجارة او محجولا عليه به قال احدى انه حق تعلق بالمعبد برضى سيده فلهذا يثبت وجب عليه كالمهر من بعد و الثاني ان المهر والنفقة يثبتان في كسب العبد به قال الشافعية وهو رواية اخرى عن احدى ان نكاحه لا يخلو عن ذلك فاذنه في ذمة فيما يتعلق به كالمهر والنفقة في الاحرام ما لم يكن ذما فيما يتعلق به الاحرام واخص ذلك بكسبه لا يتعلق به ذمة لا يثبت مقابله عوضا يستوفيه حال فكانه يملكه الا لم يتعلق به قربة لا يثبت برضى من له الحق فلهذا تعلق بذمة السيد لا بالسيد بل بغيره من ذمة لا هو مستوفى بذمة لا يثبت هذا فان قلنا المهر والنفقة ذمة السيد فهو باختيار ان شاء اخرجها من ماله وان شاء من كسب العبد وعلى تقدير بثوتها في كسب العبد لا يخلو العبد ان يكون مكتسبا او ما دون ذمة التجارة ولا يكون شيئا منها فان كان مكتسبا وجب عليه سيده فتملكه للمكسب او تخليته للاستمتاع لئلا اختار سيده ان يستحل منها وشيئا عليه على زوجته وان كانت لا ترضى ان تستحلها بانهار اذا تزوجها لانه لا كسب عليها ولو اراد سيده ان يسكنها في مسكن فذره كان ذمة ذلك اذا كان مسكن مثلها ولا يلزمه ان يملكها انما لا يحتاج الى استخدامها وليس المهر محل للاستمتاع والسيد السفر به فان حق امرأة العبد لا يزيد على حق الحر والحر ان يسافر وان كرهت امرته كذلكها وانما يتعلق النفقة بكسبه يحصل بعد وجوب ما المتقدم فلا يقتضي انه يتعلق النفقة به لانه جار مجرى مولى السيد اذنه في النكاح اذن في اكتساب النفقة لوجوبها عليه هو مقتضى اكتسابه لوجوبها ما المتقدم فلا يقتضي انه يتعلق النفقة به لانه جار مجرى مولى السيد كلها ولو كان المهر مؤجلا فاكسبه قبل حلول جله لا يتعلق به وانما يتعلق بما كسبه بعد حلول الاجل لذم الوجوب يتضمن الاكساب له وان كان ما دون ذمة في التجارة فعليه ما قلناه من وجوب النفقة على مولا لا تفاوتا على قول جوبها في الكسب قال الشافعية يعطى ما في يده واختلف اصحابه فقال بعضهم يعطى ما في يده من التجارة لا من ماله اذن يؤدى ما عليه من ماله من ماله اذا تزوج لزمه المهر والنفقة فصار ذلك بينا وقال بعضهم يدفعه كسبه فيما بعد ولا يدفع مما في يده الا ترى لو كان في يده شيء كسبه يدفع منه لم يكن ما دون ذمة في التجارة وانما يدفعه كسبه المتجدد ومن في الاولون ما في يده من مال التجارة قد تناولا ذمة لانه لقسما يكون بغيره من مولا لا يمكن ما دون ذمة ولا مكتسبا فعندنا يتخير مولا بين الاتفاق عليه من ماله وبين الاتفاق عليه من غيره فباع كل يوم جزء منه في

والعلم

نے جو ازاجما السید عیہ وامسہ النکاح

قول أكثر العلماء أنه يملك تزويج ابنه الصغير بقصد مع ملكه ولو كان عليه ولي أو خلف الشافعية على طريقتين منهم من قال أنه قولان للشافعية كالكبير منهم من قال لا يجازيه قول واحد لا قول له فاشبه المجنون والأصلان التعليل في عدم جبر البالغ أن كان ما به يملك فمع النكاح بالطلاق فالصغيرة لا يملكه فغير أن كان ما به يلزم ذمته ما لا يفرق ولا خلاف أن عبده المجنون كالصغيرة النكاح إذا ثبت هذا فإن المهر ثابت ذمته السيد سواء ضمنه أو لا **مسألة** لو طلب العبد من سيده النكاح لم يجز على السيد نكاحه ولا يجز عليه ما ملك أو بوجيفه لا نه شخص يملك قبله فلم يجز على النكاح كالأمة ولا للمالك التصرف في ملكه كيف شاء ولأن في جباره ضرر على المالك لا نه يتعلق بالعبد حقوق الزوجية يخرج إماما من كسبه ومن المولى في ذلك ضرر عظيم وقال أحمد بن المولى على نكاحه للشافعية قولان كالمذهبين لا نه مكلف على النكاح كحاجته المهر فكان على وليه نكاحه كالمجور عليه للشفعة الفرقان المجور للشفعة لا ضرر على المولى في تزويجه السيد بنصف **مسألة** يستحب للسيد إذا طلب العبد منه التزويج أن يزوج به بلا خلاف لا نه يعفه ويكفر عن الزنا وفيه رفاق بالعبد وعلى ما قلنا من جواز الإجمار للسيد أن يقبل النكاح للعبد البالغ وإن يكرهه على القبول ويصح لأنه غير مبطل في الإكراه وهو قول أكثر الشافعية وقال بعضهم تقدر الإجمار أن قبوله بالتقهر لا يصح وقيل أقر السيد على العبد كإقرار الابن حتى أبنته وعلى قول الإجمار لو امتنع السيد فوجه السلطان كالموعدة عن نكاح مولا ولو نكح بنفسه لم يجز هو كما لو طلب السفينة امتنع المولى فنكح بنفسه **مسألة** المدبر والعنف نصفه على قول من يصح منه مدبر والعنف حكمه حكم القن وإمام من نصفه حر ونصفه عبد فإن سيده لا يملك إجباره على النكاح فولا لا نه لا يملك جميعه والنكاح لا يختص بنصفه فلا يصح أن يعقد على الإيلاء فإن طلب النكاح من ماله لم يجز عندنا وللشافعية قولان كالقن لأن السيد يملك نصفه العقد يقع على جميعه أما المكاتب فليس للسيد إجباره على النكاح سواء كان مطلقا أو مشركا لا لقطع سلطانه مولا عنه لا بما يتعلق بالكتابة فهو قول الشافعية لا نه بمنزلة الخارج عن ملكه ولا نه في ذلك بطلان لكسبه عليه فالطلب المكاتب من سيده النكاح لم يجز مولا عليه عند الشافعية قولان مبنيان على أن القن يجز مولا على النكاح أو فارقنا يجز المكاتب ولو أن قلنا لا يجز على النكاح القن ففي المكاتب للشافعية وجهان أحدهما يجز لأن حق السيد يتعلق بكسبه لهذا لا يملك شيئا ما نكاحه الثاني لا يجز لأن حق السيد لا يتعلق بكسبه لهذا لا يملك بمنزلة المحابة في شبهة القن وأما العبد المشترك بين اثنين فهما معا بمنزلة الواحد فإن اختار العبد النكاح واحد السيد لم يجز إلا على ما قلناه وهو أحد قولين للشافعية الثاني أن السيد يجز على نكاحه صان وان منعه جبره لو أنفرد المكاتب بجانب العبد فوجبه جارة أحد السيدين فصار المكاتب وهو بعيد عن ملك نصفه ملكا تاما فتعلق حقه بكسبه بخلاف المكاتب يبطل بنصفه حر إذا طلب من سيده النكاح لأن الحرية فيه أكثر من جارة مالك النصف فنكح المكاتب بأذن السيد صح عندنا وللشافعية طريقتان أحدهما أنه مبني على الخلاف أنه تبرأ منه بأذن السيد صحهما عندهم القطع بالشفعة لأن مؤن النكاح وإن تعاقبت بكسبه فلهما عوض ينفع به فصار كالطعام يشتر به فبنا كل **مسألة** يجوز للسيد أن يزوج أمته بعيدا وبه قال الشافعية أبو حنيفة لا صالحة الجواز لأن السيدان يزوج كلا منهما من واحد يجازي جميع بينهما ولا نه كل واحد منهما محل فباللهما فعل السيد كان جازوا وما رواه حفص بن النجاشي عن الصادق قال إذا كان الرجل أمه زوجا يملكه فارق بينهما إذا أوجع بينهما إذا شاء وجمع بينهما إذا شاء وقال البراء بن ربيعة هذا الفعل من المولى ما جاز للعبد فزوج جارية بدون أن يكون ذلك عقد نكاح وإن سمي تزويجا عقدا ففعل طريق الاستعارة والحجاز وكذا تفرق المولى بينهما ما مامر العبد بعشر لها وما غيرها باعتراله سمي طلاقا جازا ولا لو كان طلاقا حقيقيا ولو عزمه أحكام الطلاق يفسد والفاظه لا كان يقع لا نه تلفظ به الزوج لقوله بالطلاق بيد من أخذ بالساق وهذا لم يقع من الأخذ بالساق بل من المولى وهو دليل صدق قيل على أن هذا العقد الفعل من المولى ما جاز للعبد على جازيته لو كان مكاحا لو عزم فيه الإيجاب القبول من موجب قابل لا يصح ذلك بين الإنسان وبين نفسه هذا الكلام على طوله غير مفيد لأن التقدير وجود العقد بأن يقول للمولى العبد ووجبه جارية فلا نه فيقول العبد قبلت هذا النكاح ولا نفى التزويج والعقد لا هذا للفظين واستدل به على أن التفرق ليس بطلاق غير تام إذ لا منافاة في صحة العقد وقوع الفرق مارة بالطلاق مارة بالتفرق من المولى في هذه الصورة حيث أن السيد أجازه على النكاح فكان التفرق إليه **مسألة** قال الشيخ في النهاية إذا زوج الرجل جارية فقبلت بعطها شيئا من ماله مهر لها وكان التفرق بينهما بيده فوجب على المولى أن يعطيها شيئا من ماله يكون مهر المارواه المحل في الحسن عن الصادق قال قلت لرجل كيف يتك عبيد أمته قال يقول قد نكحت فلا نه يعطيها ما شاء من قبله أو من قبل مولا ولو مدام طعام أو درهم أو نحو ذلك نحوه عن الباقر ومنع ابن شهر عن ذلك قال لا يستحق الأمة مهر إلا أن المستحق هو المولى المستحق عليه هو المولى بصفه ولا يستحق الإنسان من نفسه شيئا ولا قرب حلها بين الروايتين على الاستحباب قال الشافعية لا يجب المهر وقال أحمد بن حنبل أنه يجب المهر حق لله ثم يسقط لتعداها يغتفر على العبد حق المولى فلا يجز النكاح عن مهر بل من يجز لأن المهر لوجب للسيد على عبده أبدا ولهذا لا يجوز كما لا يستحق عليه بملك ما تلفه وإنما يعتبر وجوبه في حق من يصح الوجوه في حق هذا فقط قال الشافعية في التقدير استحقاق المهر لأنه من سنة النكاح قال في الجدة إن شاء ذكر وإن شاء ترك لا نه لا فائدة في ذكره **مسألة** لو كان نصفه حر ونصفه عبد فزوج ما بذن سيده صح وإن اشترى وجبه فإن اشترى لها بما ملكه بنصفه حر انفتح النكاح بينهما لا نه قد ملك زوجته وإن اشترىها بكسبه جملته انفتح النكاح أيضا عندنا لا نه قد ملك بعض زوجته وهو مقتضى انفتح النكاح وهو قول الشافعية الثاني لا يبطل ولا يصلح الخلاف تودده في تفرق الصفقة لا نه اشترى بما لا يشترى مبيته بين سيده فان قلنا أن تفرق الصفقة مبطل للبيع بملكه فالنكاح باق بحاله لأن البيع أتم بملكه لأن قلنا يصح البيع في قدره بصفته يبطل في نصيب الشريك خاصة ملك العبد نصف الجارية فيبطل النكاح **مسألة** للسيد إجبار أمته على النكاح إجماعا سواء كانت صغيرة أو كبيرة بغير إكراه أو نكاحا عاقلة كانت ومجنونة لأن منافها مملوكة له والنكاح عقد على منفعتها فاشبهه عقد الإجارة ولا نه ينفع بانكاحها فانه يكتب مهرها ويسقط عنه نفقه ولا يشترط لها ولا النكاح برده على منافع البضع وهي مملوكة فإن بيعت هي إلى النكاح فان كانت تحل له فغير على ذلك لأن في نكاحها ضرر به وهو مخترع الاستمتاع بها ولأن في نكاحها نقصان قيمتها وإن كانت محررة على ختمه والنسب عند العامة من الرضا عنه أن قلنا بعدم العلق فكذلك عندنا لا يجز عليه هو أحد وجهي الشافعية لأن منافها ملك له ولهذا يستحق بدلها والثاني للشافعية يجز لأنه ضرر عليه بل ينفع به لأنها لا تنفع منه قضائ الشهوة فلا بد من عافائها ولأن حاجتها تشدد لذلك فاجبر على رفضها كالطعام ولا نه وليها فاجبر على نكاحها كالحرة وأما المدبر والعنف نصفه عندهم فكالقن ومن بعضها حر وبعضها مرق فليس له إجبارها على النكاح لا نه لا يملك جميعها ولو سالت النكاح لم يجز هو

الحبيب الیه فکامعاً و
الکاحه ۴۴

خبر بیان و کتابت الامام عادل

وهو وجه الشافعية لان الولي يفعل ما تقتضيه المصلحة والفرض ان النكاح مصلحة وكان له فعله كغيره وظاهر هذا ان الشافعية تمنع لما فيه من نفع قطع اكلت ابيه وفوت
عنه وهو ممنوع لجواز اقتداره على الجميع ولو طلب عندهم التزوج لم يحجر الولي على جانيته وعند الشافعي خلافه بنى على ان السيد الرشيد هل يحجر على اجانبه
ويحسد الشافعي حركات بنى على ان السيد الرشيد هل يحجر الرشيد تزوجا ولو طلب ان قلنا نعم حيز الولي هنا لان مقام الولي عليه ان قلنا لا يحجر الرشيد
هنا لا يحجر الولي **مسئلة** امة الصبي والمجنون والسفيه للولي ان يزوجهما مع الغبطة من اكتاب المهر النفقة مهر وهو واحد وجهي الشافعية بقران ابو حنيفة
لا شمله على المصلحة والثاني للشافعية ليس للولي ان لا ينقص من قيمتها وقد تجددت تلك المصلحة في ذلك الموضع وجعل للولي ان يزوجه امة الصبي لا من قبل يحتاج اليها بعد
البلوغ ولو كانت الامة للثيب الصغير جاز للولي ان يزوجهما وان لم يحجر تزوج السيد عندهم لزوال لا ينع عنها بالثبوت وعندنا يجوز تزوج السيد لان المصلحة
للولاية الصغرى قد سبق قال الشافعي لا يزوجه امة الثيب الصغيرة فان كانت مجنونة يزوجه وان كانت لسفيه فلا بد من اذن وليس للاب تزوجه بغير اذنه البكر
بالغة مهر وبه قال الشافعي لزوال الحجة عنها بالبلوغ وان كان له تزوج عبده قهر ولو لم يكن للصغير الا السلطان كان له تزوجه امة الصغير وهو واحد للشافعية
وجهي الشافعية هو ولي ماله لان ولي المال يزوجه امة الصغير المجنون سلطانا كان وصيا او فيما كسب من التصرفات المأثرة لكن لا يظهر عندهم ان الذي يزوجهما
النكاح الذي في المال فعل هذا ليس لغير الاب الجدان يزوجهما لانه لا يزوجه الصغير الصغير وبالحجة اختلف الشافعية في تزوج رفق الطفل لكن ظاهرهم في العبد
المنع وفي الامة يجوز **مسئلة** امة المرأة تزوجهما مولاهما ان كانت رشيدة مباشرة وتسيبها وان لم يكن رشيدة كان امرها ان يوليها عند علمائها لانها سلتها
على ملكها ولا ولاية عليها في نفسها عندنا او عليها لوليها ان كانت مولى عليها فينبغيها الامر قال الشافعي امة المرأة ينظر في حالها ان كانت مالهها ما يجوز اعيانها
وقد سبق الا في زوجها اول المرأة تبعا لولاثة على المالك ولا فرق بين الولي بالثبوت بين ولا بين ان يكون الامة عاقلة ومجنونة صغيرة وكبيرة وقال بعضهم لا يزوجهما
الا وليا بالاسباب الخاصة لا لغيره ليس بينهما وبينهم سبب نسب لكن يزوجهما السلطان بالولاية العامة وليس هذا القول مشهور عندهم لكن المشهور ان مقتضى
المهر يزوجهما السلطان وليس يحيد عند بليل الامر في المعتق ان كانت رشيدة **قيل** لا يفقر نكاح الامة الى اذنها وان كانت ثيبا بل لا بد من اذن
المالك ولا يكفي سكوت البكر في نكاح امتها لانقضاء النكاح في تزوجهما منها **مسئلة** لو اعتق المريض منه لم يحجر لوليها بالحكم كالا ب الجدان يزوجهما ولا لهما ان
تزوج حتى يبر الوصية ويخرج الثلث لهما انما تقتضي تمامها على احد هذين التقديرين فلا يجوز نكاحها حتى تعلم الحرية كان الكافر لو سلم لم يكن له ان يزوجه
ماخذ امرته الكافرة لاحتمال احتمال سلامها قبل انقضاء العدة وبه قال بعض الشافعية وقال الباقر يجوز لوليها تزويجها لانها يحكم بحريةها في ظاهر الحال فلا يمنع
العقد لاحتمال هذا الومان فخرجت من الثلث يحكم ببقائها ويجوز تزويجها وان كان مجنونان يظهر عليهما من يمنع خروجها من الثلث وبعض الشافعية فرق
بينها وبين اخذ المشركة فان الظاهر هنا البقاء النكاح ولهذا الواسطة في العدة تبين ادام النكاح وهذا المريض هو المالك لظاهر بقاؤه وفقد العلق
وجعل بعضهم نكاح المشركة على قولين وسوى بين صورتين فالواحد ان حكمت بالصحة فهو حكم بالظاهر وحقيقة الامر يتبين اخر ان حققنا نفوذ العلق تحتنا
مضى النكاح على الصحة والارجع الى اجازة الورثة وذهبهم فان ردوا ظهروا في النكاح ان اجازوا وان جعلنا الاجازة انشاء تبرع منهم فكذلك لان العلق كان
مبعضا الى انا جازوا وان جعلنا ما تنفذ انوكا لو خرجت من الثلث هذا اذا لم يكن المعلق مال سواها فلو كان ضعيف فبعضها خالف الشافعية فقال بعضهم
النكاح محمول على الصحة على كثرة المال قال اخر من تابع لضعف ملك المريض كون المالك معرضا لا يملك في مال اخر من نصيبه بعد ما سواها
ولو كان السيد اعتمها وتزوجها من نفسه نفذت ذلك عند بعض الشافعية لانها اذا رقت فهو سيدها والا فلا ولا لها واعترضوا على نقد نفوذ العلق المعلق
لا يملك التزوج بالولاة مع وجود الاب بما يتاى على قول الشافعية لوليها ان يزوج من الثلث فهو ولي ما عتق بالولاة ومالك ما لم يعق
ولو زوجها السيد على ان يبيع عندهم الا ان يكون باذن السيد **السبب الرابع** السلطنة **مسئلة** المراد بالسلطان هنا الامام العادل
او من باذن له الامام ويدخل فيه الفقيد لما موث القائم بشرائط الاقتداء والحكم وليس لاية عامة وليس له ولا يتر على الصغير من اكل على من بلغ رشيدا ذكر كان
او اُنشى وانما ثبتت لاية على من بلغ غير رشيد او تجدد فساد عقله اذا كان النكاح صلاحا له لامة انقضاء الولاية وما ثبتت لاية على من ذكرنا فلا يتر
في ماله اجاعا فيكون وليه في النكاح لانه من جملة المصالح ولرواية عبد الله بن سنان الصحيحة عن الصادق قال الذي يبيع عقده النكاح هو ولي امرها ولا
نعلم خلافا بين العلماء في ان للسلطان ولاية تزويج فاسد العقل وبه قال مالك والشافعي واسحق وابوعبيد واسحاب الراي لقول النبي السلطان ولي من لا ولي
له وعن ابي حنيفة ان النجاشي وجهار رسول الله وكانت عنده ولا للسلطان ولا يتر عامة لاية بل المالك يحفظ الفضول وكانت له الولاية في النكاح كالا **مسئلة**
قد بينا ان المراد بالسلطان هو الامام او حاكم الشرع او من فوض اليه ليس لولي البلد ولا يتر النكاح لان الولاية عندنا مشروطة باذن الامام او نائبه اختلفت
الرواية عن احمد في ان البلد فقال في موضع يزوجه والى البلد وقال في الرضا فيكون فيه الوالي ليس في قاض يزوجه اذا احتاط لها في المهر والكفوار جوا ان لا يكون
بر ما لا يتره ولسلطان وقال في موضع اخر ليس لولي البلد ذلك بل للقاضي ولو استولى اهل البغ على بلد لم يكن لوليها ولا لقاضيهما التسلط على الاحكام المتعلقة
بالامام من ولاية نكاح وقضاء وغير ذلك عند علمائنا اجمعا فان شرط في لولي العدة واذن الامام وقال احمد يحجر حكم سلطانهم وقاضيهما في ذلك يحجر
الامام وقاضيهما لا يترجى محجرا في قبض الصدقات والخزينة والخراج والاحكام فكذلك هنا والاصل ممنوع **مسئلة** قد بينا ان ليس للسلطان ولاية في تزويج
الصغار وبه قال الشافعي خلافا لابي حنيفة قال لا تزويجها الا لانه لا يلزم فاذا بلغت كان لها الرذخلاف تزويج الاب الجدد وعلى هذا التقية فهو موافق لما ذهبنا
لانه فصول في فرق بينه وبين الاجنبي اما البواع فان امرهن مع رشد من اليهن عندنا سواء كن اباكرا او ثيبات ولا ولاية للسلطان ولا لغيره عليهن واثبت العلماء
وليس للسلطان عندنا ولاية على الكبار ولا على الصغار بل على المجنون والسفيه **السبب الخامس** الوصية **مسئلة** انما ثبتت صاية الوصي في حق
واحدة عند بعض علماءنا وهي ان يبلغ البصر فاسد العقل يكون له حاجة الى النكاح وضرورة اليه مع عدم الاب الجدد دفعا للضرورة ولا يترجى الى النكاح
فكان للوصي ان يتولا لعدم قدرته على المباشرة وثبوت الضرورة فاشبه الانفاق بما في غير ذلك فلا ولاية للوصي التزويج على اظهره سواء اطلق الموصل الوصيا

کتاب النکاح

[illegible]

نے توبہ لایا

[illegible]

كتاب النكاح

من شرك وعمل احد واية اخرى ان الاخ والجدة سواء لا يستويان في الميراث بالتصديق استواءهما في القرابة فكذا في الولاية يشبه هذا لا جلد فان علوا وله
اولى من الاخوة عندنا في **مسئلة** اذا فقد الاب والجدة لا يكون لهما ميراث في الميراث ولا يترجع على ما تقدم فقال اصحاب الرأي متى علم الاب ان اباه فاولى النار
بترجيح المرأة بينهما ثم ابنة بعده وان تزلت رجعة الاقرب لا قرب منهم ومير قال احمد قال الشافعي ثبت له الولاية اذا كان عصبة كان يكون ابرع لها فاذا فقد الامه
والابناء قالت العامة باسرها يثبت الولاية للاخ لا ابها وامها لكونه اقرب العصبات بعدهم وان ابن الاب قويم بعصبة واحقهم بالميراث **مسئلة** اذا فقد
عبد النسب من الاء والاولة فلا ولاية بالقرابة عندنا كما تقدم وقالت العامة كما ثبتت للاخوة من الابوين فان لم يوجد فالاخوة من الاب خاصة وهن
الاخ من الابوين مع الاخ من الاب خاصة للشافعي فلو كان القديم انهما يستويان وبه قال ابو ثور واحدتهما استويا في الاء بالجمعة التي يستفاد منه العسوة
وهي جمعة الاب استويا في الولاية كما لو كان من اب وام وقرابة الام لا مدخل لها في الولاية بترجيح بها كما لو كان لها عمن احد اما حال ابنا عم اخ من الام وهذا
بخلاف الارث فان اخوة الام بقية والثاني وهو الجدة بدعيه قال مالك ابو حنيفة الميراث والاخ من الابوين اولى من الاخ للاب هو واية على احد ايضا لان حق
بالعصبة فوجب ان يقدم فيه الاخ للاب والام للاخ لا ميراث كما استحقاق الميراث بالولاة فانه لا مدخل للنساء فيه وقد قدم الاخ للابوين فيه ولا في
زيادة القرب الشفقة وليس كلما لا يفيد لا يترجح فان العلم من الابوين يقدم على العلم من الابن الميراث لان كالم من الام لا ميراث عندهم اذا عرفت هذا فان الخلاف هنا
جاء في ابني الاخ لو كان احدهما لابوين في الميراث في العلمين لو كان احدهما لابوين والاخر للاب خاصة وامتنع الجوين من طرد الخلاف فيما اذا كان لها ابنا عم احدا
اخوها من الام وابنا ابن عم احدهما ابنا لان المعتقد في تقديم الاخ من الابوين على الاخ من الابن اجتماع القرابتين فيه بوجوب قوة عصوبة وهي عصوبة تقدم
ولاية الزوج واخوة الام في ابن العم لا تفيد عصوبة اصلا والنبوة في الصورة الاخرى تفيد قوة العصوبة لكنها عصوبة لا تفيد ولاية الزوج والاكثر من الشافعية
اكتفوا في طرد الخلاف بزيادة القرابة الموجبة لزيادة الشفقة قالوا في الجديد يقدم الاخ والابن لو كان لها ابنا عم احدهما من الابوين والاخر من الاب لكثرة اخوها
من الام فالتا في اولى لانه يدلك الام والاول يدلك الجدة والجدة ولو كان لها ابنا ابن عم احدهما ابنا والاخر اخوها من الام فالابن اولى لانه اقرب من الاخ ولو كان لها
ابنا معقولا احدهما ابنا فهو مقدم على الاخر قال بعض الشافعية لو اراد المعقون كاح عتيقة فله ابن منها وابن من غيرها يزوجهما منه ابنة منها دون ابنة من غيرها وهو غلط
عند اكثر الشافعية من جهة ابن المعقون لا تزوج في جوة المعقون لا يزوج ابن عمه مع الاخ فاذا خطبها المعقون وجهها السلطان **مسئلة** اذا فقد الاء
الابناء والاخوة واولة وهم فلا ولاية بغيره عندنا وقالت العامة باسرها الولاية للاعمام من الابوين والاب ثم الاولة وهم ولا وهم وهكذا وان تزول عنهم عسوة الاب ثم عسوة
الجدة من علوا وبالجملة الولاية بعد الاء والاخوة ترتب على ترتيب الارث بالتصديق حقهم بالميراث حقهم بالولاية فعلى قول من ثبتت الولاية لابن الولاية بعد الاء
لبني المرأة ثم بنوهم وان سقطوا ثم بنو الجدة ثم بنوهم وعلى هذا لا يثبت الولاية لبني اب اعلم مع بنى اب اقرب من ابان تزول عنهم
لان مبنى الولاية على النظر الشفقة من ذلك معتبر فثبتت وهي القرابة واقربهم اشقاهم وهو اجماع من العامة **مسئلة** اذا فقدت للعصبة فلا ولاية عندنا وعندنا
يثبت للمتم وقدا جمع العلماء من العامة على ان المرأة اذا لم يكن لها عصبة من نسبها ان معقها المتم عليها بالعلق بزوجها وعلى ان العصبة من النسب في من لان المتم عصبة
مولا بترها ويعقل عنها عند عدم عصباتها فكذلك يزوجهما وقدم عليه السبيل قد موافق الارث لعقل فان عدم المتم فالولاية عند عدم لعصبة الاقرب لا اقرب على
ترتيب الميراث فان لم يكن له عصبة ولم يكونوا من اهل الولاية المرأة والطفل والكافر فلولي ثم من بعد له عصبة كما لميراث سجد فان اجمع ابن المتم وابوه قدم الا
عند العامة لانه حق الميراث والقوى في التصديق ما تقدم الابن المناسب على الابن المناسب لزيادة شفقتهم وفضيلة ولادته وهو معدوم في الملق **مسئلة** اذا
فقد المتم فالولاية للسلطان وقدا جمع العلماء على ان للسلطان ولاية في تزويج المرأة عند عدم اوليائها او عظمهم لقولهم السلطان ولي مولا ولو كان ولاية
السلطان عامة لانه على المال يحفظ الضوال كانت له الولاية في النكاح كما لا يثبت ان كان السلطان ظالما فلا ولاية له وقال احمد اذا استولى اهل البغى على بلد جرى حكم
سلطانهم وقاضيه في ذلك لا يجرى الامام وقاضيه وهو ممنوع ولو اسلمت المرأة على رجل لم يكن لها ولا يزوجها مع عدم اوليائها الا السلطان عند العامة لانه ليس
من عصبتها ولا يعقل عنها ولا يزوجها فاشبه لابن بنى هو احد الرايين عن احمد وغيره رواية اخرى ان الرجل الذي اسلمت على يد يزوجها وهو قول الشعبي واية عن
الحسن **مسئلة** كل من يرى من النكاح يجوز ان يوقع مباشرة وتبديا بان يؤكل فيه من شاة ولا يعلم فيه خلاف لان النبي وكل ابا رافع في تزويجهما وكل خزيمة بن
امية تزويجهما حبسه ولا نرقد معا وضه فجاز التوكيل فيه كالبيع ولا فرق بين ان يكون الموكل حاضرا او غائبا وللشافعية في توكيل غيره لا الجدة وجهان احدهما لا
يجوز ولا يبر بالاذن فلم يجز له التوكيل والثاني الجواز لانه في شرع الولاية لا يثبت من الاء فان ولاية ثابتة قبل الاء وانما اذا فيها
شرط الصحة تصرفه فاشبه الولاية كما عدها ولا خلاف ان الحاكم لا يثبت في الزوج من غير ان المرأة عندهم ولا المرأة لا ولاية لها على نفسها عندكم فكيف يثبت
لنايهما من قبلها وهذا البحث عندنا ساقط لان المرأة على نفسها مع بلوغها ورشد ما قلنا ان توكيل من شاة **مسئلة** المرأة البالغة العاقلة يجوز لها
ان توكيل من شاة في النكاح ان تعقد لنفسها حواكنا بركا او ثيابا من شرط من العامة الولي ليسوع طرفة ذلك لسقوط عبارتها في النكاح لنفسها وبغيرها
في نظر الشرع وعند العامة انما يوكول الولي هل يترجع صحة وكالة الولي ان المرأة في التوكيل في بعض العامة لا يشرع سواء كان الموكل ابا او غيره ولا يفتقر الى حضور
شاهدين وبه قال احمد قال بعض الشافعية لا يجوز لغير الجدة التوكيل الا باذن المرأة وحكى عن الحسن بن صالح بن حي انه لا يصح الا بجمعة شاهدين لا يبراد لحل الو
فانقر الى الشهادة كالنكاح والاصل عندنا ممنوع ولا نزاع من الولي في الزوج فلم يفتقر الى اذن المرأة ولا الى الشهادة كاذن الحاكم وهذا التوكيل لا يملك البضع فلم
يفتقر الى الشهادة وبطل قول الحسن بن صالح بن النسي **مسئلة** يثبت للموكل ما يثبت للموكل على الحد الذي ثبت له فان كان للموكل الاجبار كالاب والجدة على الصغير
والمالك على عبده وجاوزه ثبت ان لو كره وان كانت ولاية بترجعة كالم والاخ عند العامة يحتاج الوكيل الى اذنها وراجعتها لانه نائب فيثبت له مشا
يثبت لمن يزوج عنده السلطان والحاكم ياذن لغيره في الزوج فيكون الماذن له قائما مقامه **مسئلة** قد بينا الخلاف في ولاية النكاح هل يثبت بالوصية
فعلية تقدريه لو وصى الاب الجدة معا كان وصى الجدة والى عندنا وعند العامة وصى بالقرابة هل يقدم وصى الاب على الاقارب من العصبات عند العامة الا اقرب ذلك
وعن احمد وابنه ان كان لها عصبة لم يجز الوصية بنكاحها لانه سقط حقهم بالوصية وان لم يكن لها عصبة جاز لعدم ذلك وهو غلط لانه لا حق للعصبة مع الاب

في بيان في الولاية عن الحق

وكذا مع ما يهملها ولا يثبت للاب فجاز ان يوصيها كولاية المال ولا يزوجها فيجب فيها في جوتة فيكون ثابتة تمام مقامه فجاز ان يوليها في جوتة كولاية المال اذا عرفت هذا فلو وصي الاب والجد لولاية المال لم يصح وصيا في النكاح لانها احد الوصيتين فلا يملكها بالوصية الاخرى كوصية المال لا يملك بالوصية في النكاح وعلى القول بثبوت الولاية بالوصية بالنكاح من كل ذي لائحه سواء كان مجبراً كالاب غير مجبر كغيره عند العامة وصح كل ذي يقوم مقامه فان كان الولي له فكذا الوصية وان كان يحتاج الى ائنه فكذا وصية لائحه فاما مقامه فلو كان الوكيل متزوج وصو الاب الصغيرة فبلغت اليك لها خيار على القول بجواز الوصية لان الوصية في مقام الموحي فلم يثبت في تزويج خيار الوكيل **مسألة** اذا لم يكن للمرأة احد من عصبات الف مباح عليها ولا ولاية للمنع عليها عندنا وعند العامة يثبت للمنع الولاية كالتقدم وان كان المنع رجلاً خولاة التزوج لغيره لم يكن ولم يكن بصفة الولاية فلصعبا ثم لعصبات معتقة وهكذا على ترتيب الميراث ترتيب عصبات المفقود في التزوج كترتيب عصبات النسب عند العامة الا في صور اجد المرأة اولى من غيرها في جوتة المفقود واجبة للشافعي وان كان في الميراث احدى ابنتي ابين والثاني يقدم الاخ واذا اجتمع جوتة ابين اخيه فان قدمنا الاخ على الجد فيقدم ابن الاخ ايضا لقوة النبوة وان سويها بين الاخ والجد فيقدم الجد على الاخ للتقرب **باب** المرأة الاولى تزويجها عندنا وعند الشافعي وابن المغيرة وابن العربي على عند الشافعي يتقدم على ابية عند الاجتماع لانه العصبية والاب معه صاحب فرض الاخ من الابوين في النسب هل يقدم على الاخ من الاب فيه قولان احدى ابين يقدم والثاني يستويان عند الشافعي ولو اجتمع اخ المفقود من الابوين واخو من الاب فيظريان احدهما طرف القولين واطهرهما عندنا القطع بتقدم الاخ من الابوين لان التزوج بالولاية يتعلق بعصبة وبالقربة لا يتعلق بمحض العصبية فان ابن النكوة لا يزوجها وابن المغيرة على التزوج ويتقدم على الاب من الابوين اقوى عصبية بدليل الميراث وقال بعض الشافعية بذلك هذه القرية طريقة فاطمة باستوائها لان قرابة الام لا اثر لها في الولاية والياء وقد استوي في قرابة الاب هذا اذا اعتقها رجل فان اعتقها امرأة فلا ولاية لها عندنا كالرجل عندنا وعند العامة لا ولاية لها ايضا وان كان لها الولاء لانه لا اعتبار بالنساء عندنا في النكاح ثم اختلفوا فقال بعض الشافعية ان كانت المعتقة حرة زوجها السلطان لان من لها الولاية ليس له التزوج فكيف يزوج من يملك به المذهب المشهور عندنا من يزوجها من يزوج المعتقة ويجعل الولاية عليها تبعا للولاية على المعتقة وعلى هذا في زوجها ابو المعتقة ثم جدها على ترتيب الاولياء ولا يزوجها ابن المعتقة ويشترط في تزويجها رضاها وفي رضي المعتقة للشافعية وجها صحها عندنا انه لا حاجة لولاية ولا ولاية لها ولا اجبار والثاني يشترط لان الولاء لها والعصبا يزوجون لادانهم بها فلا اقل من مراجعتها فاعلى هذا ان عضلة نائب السلطان عنها في ذن والتزوج الى اولياها واما اذا ماتت المعتقة فله الولاء على العتيق من عصبات المعتقة هو الذي يزوجها ويتقدم الابن على الاب عند الاجتماع وقوة الصور المذكورة في مقارضة عصبات الولاء عصبات النسب فيما اذا كان المفقود رجلاً هذا ظاهرها من ذهب الشافعية ولم يبعد في وجهان ان اب المعتقة هو الذي يزوجها ان ماتت المعتقة لانه كان اولي تزويج المعتقة فيستندم هذا الحكم في حق هذا العتيق والثاني انه يزوج العتيق في جوتة ايضا لانها لا تخرج من العصبية والولاية **مسألة** لو اجتمع عدد من عصبات المفقود في درجة كالبنين والاخته فم كان الاخوة في النسب عند الشافعية اذ ازوجها احدهما صح ولا يشترط رضي الاخرين ولو اعتق الامه اثنان فلا يحد من رضاها فاما ان يوكلا او يوكلا احدهما الاخر او يباشر العقد معا لان كل واحد من المعتقة انما يثبت له الولاء على بعضها بحسب الملك كما يعتبر اجتماعهما على التزوج قبل الاعناق غير في التزوج بعده واذا كان المفقود واحدا فالولاية على الجميع ولو وكل واحد منهن قام مقامه تزويج عتيقه ولو اراد احد المعتقين ان يزوج بهما لم يجز لا بموافقة السلطان الاخر ولو مات احد من ابين او اخوين كفي موافقة احدهما المفقود الاخر ولو مات كل واحد منهما عن ابين كفي موافقة احد ابني هذا احد ابني ذاك ولو مات احدهما وارثه الاخر استقل بتزويجها لانه استحق الولاء على جميعها وهذا كله ساقط عندنا **قوله** فليست لو كان المفقود خنثى مشكلا بين ابين يزوجها ابوه باذنه ليكون قد يزوجها وكله بتقدير المذكور وولها بتقدير الا نؤثره **مسألة** المفقودها حرة وبعضها رقيق لا يصح لها ان يستقل بالنكاح لثبوت حق الولي لا للمولى فيستقل سقط ولا يثبت في بعضها عندنا يتفقان ويترفع باذنه او بوكله او بوكلا اجنبيا واما العامة فلما شافعية في وجهان احدهما انه يجوز تزويجها وعلى هذا فالعصبة الرقوبية يلقى تزويجها بالملك ومن تزويج مع مبنى على ان مثل هذا الشخص هل يورث فيه قولان فان قلنا ما يجدد هو انه يورث فوجهان احدهما انه يزوجها معه لولي القربى ان لم يكن فمفقود المفقود فان لم يكن فالقاضي وقاء بحق الحرة والثاني ان القريب يزوجها لان القرابة لا يجوز ان تثبت مع بعض الشخص ومن بعض فكان الولاية لمرتبته عليها لا تتبع على هذا فوجهان يزوجها معه معق البعض لان الولاء قد ثبت على بعض الشخص ومن بعض فجاز ان يبيع بعض الولاية لثبوتها وفي جيرة زوجها مع السلطان والقريب يمنع البعض من التزوج كما يحجب عن الميراث اما السلطان فانه يزوج بالولاية العامة اذا قدرت لاسباب الخاصة فان قلنا انه يورث فينبى على ان ملكه سبيضة المحر يكون كالملك لبعض او كملك المال فيه وجهان فان قلنا ان ملك البعض فوجهان احدهما انه ينفرد بالملك بتزويجها كما يجوز مالها والثاني يزوجها معه معق البعض بالولاية وان قلنا انه يثبت للمال في زوجها مع السلطان والوجه الثاني في اصل المسئلة انه لا يزوج فضلا لضعف الملك والولاية لتبعض الوق الحرة وهذا القول للشافعي وان ادلولد لا يزوج لضعف الملك فيها وقد ظهر في المسئلة خمسة وجوه في زوجها ما ملك البعض الاستقلال بزوجها هو والقريب يزوجها هو ومعق البعض يزوجها هو السلطان هكذا تزوج اصلا **مسألة** اذا اجتمع وليان للمرأة في درجة واحدة كالاب والجد له عندنا كان الجد اولى بالماتقدم ولا سقط ولا يثبت لابي عند العامة الولاية للاب لان الاقرب يمنع الابد ولو فقد الابوان وكان هناك اخوه فلا ولاية لهم عندنا لكن يستحب المرشدة ان تولي امرها اخاها الاكبر وان تخلفوا خيرة من الارواح وليس شرطاً وعند العامة انهم اولياء فاذا اجتمع اولياء في درجة واحدة كالاخوة او بنينهم او الامام او بنينهم فالاولى عندهم ان يزوجها بينهم وافضلهم بالبيعة او بالورع برضى الاخرين اما تقدم الاسر فلزيادة تجبره سواء الاورع فلا تشرع في طلب الخط ولما افقته فلا تعلم بشرائط النكاح ولما رعا به رضى الاخرين فليجتمع الاراء ولا ينادى بعضهم باستئثار البعض ولو تعارضت هذه النصوص فالوايقدم الاورع ثم الاسر لوزوج الادون فضلا وهذا فيها الاصل من رضى المرأة من كفو صريح النكاح ولا اعتراض للباقيين عندنا وعندهم وليس هذه الولاية كولاية القصاص حيث يشترط اتفاق الاولياء على الاستيفاء لا القصاص من مبيع على المراء والاسقاط والنكاح من مبيع على الابن والالتزام وهذا هو عضل واحد في زوج الاخرين ولو عفا واحد عن القصاص سقط حق الكل عندنا ولو ادعى كل واحد منهم ان يزوج نظرا في تعدد الخاطبة في التزوج فمن رضاء المرأة فان عذبتها جميعا نظر القاضي في الصلح واسر التزوج منها ولو اتحد

احدهما

کتابخانه

الحاكم على العقد فخرج بينهم من خرجت فرعة زوجها وان باء غيره من زوجها فوجها ان هذا لا يصح الظاهر فائدة القرعة وشمل هذا الوجه فخص ما اذا
اخرجوا القرعة من غير ارتفاع المجلس الحاكم بمقتضى مقتضىها السلطان ترد فيه الجواب صححوا عندهم ان النكاح صحيح وليست القرعة للسلطان في بعض ما
هو لقطع على الانفراق ومعناه ان تقول ذنبت من فلان من شاء من ولايتي وجنى منه **مسألة** لو مات الاوليا زوجي فخل بغير طاعتها عام الاقرية لك المارعة هذا
لان الاولين تناولوا الجماعة فلا يتناول كل واحد على انفراد وهو طاهر وهو لا ينافي لو قال خديجة زوجي او ربييت بفلان زوجا لم يكن الاوليا ان تزوجها
بحر ذلك بل بد من الاولين وهو واحد وجب الشاخصة لهما فاذن جميعهم بلفظ عام ولو خالفوا لم يخلو منهم على جميع ما شئوا ما اذا قال للمالك خديجة بان شيا
ما في اقله ليس لحدان بغيره اظهرها عندهم وانما يكفيه به ولكل واحد منهم تزويج الاولياء متعينون للتصرف شرعا والشرط الرضى من جهةها وقد وجد وعلى هذا
فلو عنت بعد ذلك لحداصل بغيره الاخرى لا اقرب عدم الانزال على هذا الوجه ولما شافيه وجها لان في التخصيص اشار برفع الاطلاق وهما مبنيان على
دلالة المفهوم هل هي جهة **مسألة** لو عقد الوليان وكلاهما او الوكيل والولي وكلاهما المرأة احدهما على زيد الاخر على عمرو فالاحوال خمسة الاول ان
يستأجل النكاح من بعين من غير اشكال فهو الصحيح الثاني ان يدخل سواه يدخل بها الثاني ولم يدخل به قال الشافعي ابو حنيفة واحد وهو قول حسن البصري والزهري
وقناه وابن سيرين والاوزاعي والثوري ابو عبيد الله ورواه العامة ان النبي قال انكح الوليان فالاولى حق ومن طريق الخاصة قول الباقر رضي الله عنهما
في امرأة انكحها احوها رجلا ثم انكحها انا بعد ذلك خالها وخرج لها صغير فدخل بها فمكثت فخلها فاما الاول الشهود فاحتملها بالاول جعلها الصديق
جميعا ومنع زوجها الذي لمكثت فيه ان يدخل بها حتى تضع حملها ثم انكح الولد اباه والاخ وان لم يكن له ولاية عندنا فجاز ان يكون قد وكلته واذنت له ولا نه
عندنا وقع صحيح فلا يبطله الباطل لان النكاح الاول قد صحح والثاني تزوج بها وهي عصمة زوج فكان باطلا وان دخل بها كالتوهم ان لها زوجا وقال ما
ان دخل بها الثاني فمنه وجه الثاني لرواه العامة عن عمر بن الخطاب قال انكح الوليان فالاولى حق ما لم يدخل بها الثاني من طريق الخاصة ما روى وليند بيع الاسماء
قال سئل الصادق ع وانما عده عن جارية كان لها اخوان وزوجها الاكبر الكوفة وزوجها الاصغر بصرى قال الاول بها والى ان يكون الاخر قد دخل بها فان
بها فليس امرتها ونكاحها بغير ولا الثاني ان فصل بعقد القبض كان الحق بحديث عمر بن الخطاب ع الا فلا لا يغبر من المجتهدين فكان قولنا المجتهد ليس جهة عندنا
هنا وما نأبينا فلا نه معارض بما تقدم من حديث النبي ومن حديث علي ع وما نأبينا فلا ان صحابا لم يثبتوا بغيره وطعنوا فيه ما رابعا فلما روى العامة عن
ومن شرح من خلا فتر ان العقد الاول القبض فعليه لان النكاح يتم من غير قبض وما حدثت لم يدع الصادق ع فلا نص في غير على المطلوب لجاز ان يكون لا يتحقق
قد عقد عليها من غير ولا يتحقق يكون الاول ولا بها لان عقد الاكبر من الاخيرين فلهذا انما يستحب لها ان يتخير ما اكبرها ثم استثنى بقوله لان يكون الثاني
قد دخل بها يكون قبلها ان عقد الاخير فليكن عقد الاول ان دخل به لانه على ذلك اعرفت هذا السابق لما يعرفه الا فلهذا بقاء البينة عليه
اذ تقدم عقدا حدهما فقد قلنا انه الصحيح وان الثاني باطل فان لم يدخل بها احدهما سلبت الاول جماعة وان دخلها الاول دون الثاني سلبت الثاني والاولى
الثاني وان من اهل الثاني وجب عليه محرمات كانه في مقابلة الاستمتاع وكان لهما دون زوجها كالمكره ومكره وتقدم منه تسليم الاول ويجوز عليه
التيه فان قيل الحق بولائه السابق في قضاء امير المؤمنين وقد سبق المشقة السابقة فدخل بها كل واحد منهما استقر اليقين على الاول ولعل على الثاني ان
ان بولائه فان امتنع الخافه الثاني ان يكون قد تزوجت به لكونه سنة شهر من طر الثاني ولستة اشهر من نكاح الاول الحق الاول وان لم يكن الحاقه الاول بان يكون قد
انتهى به اكثر من اثنى عشر من الحمل من نكاحه الحق الثاني ان لم يكن وان امتنع الحاقه بها بان يكون قد انتهت به اكثر من اثنى عشر من الحمل من طر الاول ولا قل من ستة اشهر من
وطر الثاني لم يلحقها وان لم يكن الحاقه بها فان خربت القرعة للاول الحق به ولا من الثاني وتقدم منه ترجع الى الاول قال الشافعي رضي
عنه على العاقلة ويلحق من يلحقه به **مسألة** هل يجب بوطي الثاني المسمى او هو المثل قبل الاول بغيره وهو فاسد مذهب احمد وقيل هو المثل لانه يجب ان
لا يملك من قبله ولا يجب الا بالوطي قبله في البرع عندنا ولا يجب بالخلوة الحال الثاني ان يعلم وقوع النكاح بين نفسه واحدا فيبطلان معا ولا يلزم الرجوع من غير رجوع
او اجتماع الضدين لانه انما يصح نكاح واحد من الاخر وهو ترجع من غير رجوع لا شقاء الاول بغيره وفي استثناء الاول بغيره سواء وصح العقدان وهو الامر الثاني لان نكاح
كل واحد منهما ايضا نكاح الاخر ولا حاجة الى ضم ولا قرعة ولا مهر على واحد منهما مع عدم الدخول ومعه العلم ولا ميراث لهما منها ولا لاحدهما منها ولو اشكك الخاطب
وعقد احد الوكيلين معا والاخر مع وكيله او عقد وكيله بطل العقدان ايضا لان ليس احدهما اوليا اعتبارا من الاخر وهو واحد جميع الشاخصة والاخر وهو امر
الصحة ويتقوى كل واحد من الاجابين بالثاني الحال الثاني ان يعلم السابق لا العينة واحتمل الامر ان قال الشافعي ان المثل يبطل النكاحان ايضا لانهما ان وقعا معا بطل
لداهما وان ترتبا فلا اطلاق على السابق منهما واذ تعدل بمضاء العقد معا ولا العينة محتملة والاصح جوهرة الفسخ فليست صح لان يتحقق النكاح وقال ابو حنيفة
وبما لك احداث الحاكم يفسخ النكاحين جميعا مكان الترتيب المتقدم بل هو الاغلب بعد المصاحبة فحينئذ يكون السابق من العقد من صحهما والاخر باطلا فيجوز
على الفسخ لم يقع وهو قول الشافعي وعمرو احمد وابنه يفرع بينهما فمقتضى القرعة مخرصا حبه بالطلاق ويجوز الطارع عقد النكاح فان كانت زوجته بغيره ويجوز
النكاح وان كانت زوجته الاخرى بطلت وصارت ذميمة الاخرى بالعقد الثاني لان القرعة تفيد تيسر الحقوق عند التنازل كما لا ينفك عن ذلك من الميراث
عند احدهما من رغبين لا نصيبا في القيمة وتعيين العتق وتعيين الولد قال الثوري ابو ثور يحرمها السلطان على ان يطلق كل واحد منهما طلاقا فامتنعوا من بيعها
لانهم يقدرون مضاء العقد الصحيح فوجب له الضرر بالفسخ وهو قوي عند قول الشافعي بعد ان العقد الصحيح يبطل بغير شك لانه لو خالف لم يباين في
قد التمس فان العقد الاول لا يفسخ فكذلك هذا يبقى هذا اشكال وهو ان الطلاق بالكرام باطل دورى عن شيوع وعمر بن عبد العزيز رحمه الله بن سليمان انها اشترطها
اخيارا تزوج زوجها وهو باطل فان احدهما ليس بزوج فلا يصح تزوجا اختيارا كما لو اشكل زوجها باجنبي لم يتخير اختيارا فكذلك هذا لو اشكل على الرجل زوجته
باجنبي لا يعرف هذا فلو وقعت القرعة على احدهما تجبر المرأة على نكاحه لعدم تيسر طرية الزوج والفرج يجب الاحتياط بها بل لا يملكها او فسح الحاكم النكاحين
معاظم ان تزوج من شائت منها او غيرها في الحال ان لم يكن قد دخل في احداهما تنكح حتى تنقض عقدتها في الحال الرابع ان سبق احد معين ثم شئ به اسفل
الامر فبقى الحال ان يظهر بغيره ولا يجوز لواحد منهما وطؤها ولا اجنبى ان يزوجهما قبل ان يطلقا معا او يوتا او يطلقا احدهما ويوتا الثاني ان يوتيه قال

الشافعي فقال بوجوبه في ما لا ينفك عن النكاح كما ذكر النكاحين معاً ثم تزوج من شاء منهما ومن غيرها وعن أحد رواية أخرى أنه يفرق بينهما فمن وقعت له الفرجة
 أسيراً بالطلاق ثم تجدد الفراق النكاح ان اختار ولا بأس به وللشافعية قول آخر أنه لا يس من الثاني الحكم كالاول وهو ان يحل السبق للمعينة حال الخامس اذا
 في سبق أحدهما ولم يعلم أيهما السابق فالحكم فيهما كذا احتمال السبق للمعينة من غير السبق في العلم بتقدم أحدهما لا يكفي في العلم
 بتقدم كل منهما بل ان يعرف السبق للمعينة من غير السبق في العلم بتقدم أحدهما من غير تعيين وذكر في الجمع بين مثل هذه قولين أحدهما إبطالهما
 واستئناف جميع المنصوص هنا والثاني ان الحكم كالوعود السابقة ثم شئت فيعيد ذلك جميعاً الظاهر من صحابه من خرج هذا القول من النكاحين بقوله وقال للوقوف
 كما في الصورة الواحدة منهم من يامر قدام الجمع بعد تمامها على الصحيح لا يلحقها بالطلاق والنكاح بلحقه الفسخ بأسباب غدار ولا تحت هذه الصورة بما اذا احتل
 السبق للمعينة في بطلان ولا بد من انشاء الفسخ فلو كان سبقاً فان اوجبا الى انشاء الفسخ فثلاثة وجوه في معنى الفسخ أحدها انه الحكم او الحكم اذا جاز في التحكيم لا في الوفاة
 اشكالاً واللباس افتحاج فيها الى نظر اجتماع الثاني ان المرأة الفسخ من غير رجعة الحكم كما يفرض في الزوج والثالث ان الزوجين الفسخ ايضا كما يفرض في الزوج برق
 الزوجية **فرعان** اكل موضع حكمه في بطلان النكاحين فانه لا يرد على أحدهما الا مع الدخول فيجب به المثل كل موضع حكماً في بطلان عند احتمال السبق للمعينة
 واذا سبق أحدهما ولم يعلم السابق هل تطلق ظاهر او باطن او نقول بظاهره لا باطنه فيرجحان للشافعية قلنا بالاول فلو ظهر السابق وتبين يوماً ما من الدهر
 فلا زوجية ولو كانت تحت ثالثاً فممن وجبته قلنا بالثاني فالحكم بخلافه **ق** اذا قلنا بالوقوف فلو مات أحدهما قبل البیان وقفنا من تركه ميراث زوجة
 ولو ماتت هي وقفنا ميراث زوج بينهما حتى يصطحا او يتبين الحال هل يطالبان بالنفقة وجمهان أحدهما لا لاصالة البراءة الذم وعنه لا يفتقر النفقة عليهما وجوب
 النفقة على أحدهما ولا على كل واحد منهما لا يمكن من الاستمتاع فلا الامتناع من النفقة والثاني نعم جريان صورة العقد وعدم الشوز وكونهما في جسمها وعلى
 الثاني فتوقع النفقة عليهما فاذا ظهر سبق أحدهما بعينه رجح الآخر عليه بما انفق ويحتمل ان يقال انما يرجح اذا كان قد انفق بغيره ان الحكم واما المراد بطلان واحد
 منهما لكان الاشتباه ولا سبيل الى الزام مهرين ولا التمسك به عليهما **مسألة** هذه الاحوال الخمسة السابقة ثابتة فيها اذا نصاد فواعلى في جريان العقد
 اما اذا فرض اختلاف بينهما فزعم كل واحد من الزوجين نكاحه سابق لغيره فانهما زوجتان فان اوجبا الدعوى عليهما فلا عبرة ولا تسمع دعوى أحدهما على الآخر ولا يحلف
 واحد منهما للآخر لان الحجة لا تدخل تحت اليد وليس بينهما ما يرد عليه الاخر وبه قال اكثر الشافعية وقال بعضهم انهما يحلفان فلعلمه يظهر الحق قال الجوزي هذا
 لا مجال لان كانا يرعان علم المرأة بالاحمال بل تراجع هي بغير وعدها بانها لا تعلم فهو يحلف اذا ادعى كل منهما السبق وعلم المرأة كانت دعوى سموه على كل واحد منهما
 يدعى صحة نكاحه فزوجه بغير عواها كما اذا ادعى رجلان زوجة امرأة واذا لم يدعى علم المرأة فان حلفا او نكلا فهو كالواعدهما بالاشكال ان حلف أحدهما
 دون الآخر فحلف فان ادعى علم المرأة فان كانت صبيغة عواها ان المرأة تعلم سبق أحدهما النكاحين لم تسمع الدعوى ولا يجزى لوان قال كل واحد منهما هي تعلم
 ان نكاحي سابق لثالثا فيقولان أحدهما انه مبني على القولين فان اقر المرأة بالنكاح هل يقبل فيه قولان فان قلنا لا تقبل لا تسمع الدعوى عليها لان غاية
 ما في الباب ان تفرق هو غير مقبول على هذا القول والثاني وهو الصحيح انها تسمع فحينئذ اما ان تنكر او يقران انكرت العلم بالسبق تخلف عليه لان القول قولها
 لاصالة العلم وهل يكفي فيهم واحد او لا بد من يمينين قال بعض الشافعية لا بد من تعدد لكل واحد منهن وقال بعضهم ان كانا حاضرين في مجلس الحكم وادعى أحدهما حلف
 لها يميناً واحداً ان رضيا بالواحدة ولو حضر أحدهما وادعى تخلف له ثم حضر الآخر وادعى تخلفها فله ان يقر أو لا يقر في ذلك للشافعية وجمهان أحدهما انتم تهرقون كل واحد منهما عن
 الثاني المنع لان الواقعة واحدة ونفى العلم بالسبق يثبتها جميعاً فلا معنى للتكرار واجر هذا الخلاف في كل شخصين يدينان شيئاً واحداً فان حلف على ما ينبغي قال
 بعض الشافعية سقطت عواها وحكمتا بفساد النكاحين فلا تخالف بين الزوجين في مدافعة المرأة لاشكال ليس بجوابها انما حلفت على العلم بالسبق لم تنكر
 جريان أحد العقدين على الصحة فوجب بقاء الداعي في التحالف بينهما وان نكلت هي ودعا اليه من عليهما فان حلفا ونكلا لا الاشكال عند بعض الشافعية يحكم بفساد
 النكاحين بعد ما مضى ان كل واحد ثبت يمينه نه هو السابق ولو نكل أحدهما حلفا والآخر وقضى التحالف لا ثبت يمينه نه هو السابق اذا حلفا ونكلا فلا شيء
 لها على المرأة وقال بعض الشافعية اذا حلفا وان دفع النكاحان فلكل واحد عليهما مهر المثل يمينه يكون على البتة لا حاجة الى التقرض عليهما واما هي فتخلف على نفى العلم
مسألة لو ادعى كل واحد من الزوجين عليها السبق عليها به فاقترعها معاً في حالة واحدة لم يسمع ذلك منها وكان هذا الاعتراف كعدمه لانها اقرب بما يعلم
 كذبها فيكرا من شاع حصول السبق لكل واحد منهما فال بعض الشافعية يحكم بفساد النكاحين وهو غلط بل تنفى الدعوى على حالها لانها اجابت بحال الذي لا يسمع جواب
 الدعوى فقط لا بيمين صحيح وان اعترفت أحدهما دون صاحبه بالسبق ثبت نكاحه كالوادعي وجبته رجلان فاقترع أحدهما وقال أحدها يقبل اقرارها لان الخصم
 وذلك هو الزوج الاخر فلم يقبل اقرارها في بطلان حقه كالواقترع عليه بطلاق والدخا خرافة ولا وهو قول الشافعي ان عرفت هذا فهل تخلف للاخر لا توى انها

الشافعي

حلف

كتاب النكاح

حلفت لاحد المدعين انها لا تقبل سبق نكاح احد من الزوجين فلو قال الآخر لو قال لا احد من الزوجين نكاحك تكون مقرة بالآخران فلو قال لا احد من الزوجين نكاحك تكون مقرة بالآخران فلو قال لا احد من الزوجين نكاحك تكون مقرة بالآخران فلو قال لا احد من الزوجين نكاحك تكون مقرة بالآخران

مسألة لو ادعى عايد بان زوجته مطلقة ولم يتعرفها بالسبق ولا العلم بالسبق فان قلنا ان دعوى النكاح لا يشترط فيها التفصيل ولا ذكر الشرائط وانما الفرق بين دعوى النكاح وقبول نكاح هذه وبين دعوى طهره فيقول هذه زوجته بل هو من دعوى النكاح مطلقا ومفصلا فلو ادعى المدعي ان يتعرفها بالسبق عليها ان يتجسس جوا فاطع ولا يكفيها في هذه المسئلة نعم العلم بالسبق من النكاحين لا ينافي ذلك لم تعلم عليها الجواب لبيان والحلف على انها ليست زوجته كما اذا ادعى شخص على انسان ان اباه ائلف عليه كذا وادعى غيره من الزوجه فالوارث يحلف انه لا يعلم ان اباه ائلف لوداعى ان عليه تسليم كذا وادعى غيره من الزوجه فيحلف انه لا يلزم التسليم وعدم العلم يجوز له الحلف لبيان **مسألة** لو ادعى عايد على الولي السابق ان لم يكن مجبر لم يسمع الدعوى عليه لم يحلف انه لو قبل لقرره كالاخ والعلم والوكيل وان كان مجبر كالاخ والجد لم يسمع الدعوى عليه لان اقراره مقبول ومن يقبل اقراره تنوب الدعوى عليه اليه وهو ظاهر وجب الشافعية والثاني انه كغير المجبر لا ينعاف بل كما فوكيل والعقد لغيره والفرق بين الاب مجبر يقبل اقراره بخلاف غيره وغيره وعلى الاول ان كانت المدعى كما هي ابكر اصغرة حلف الاب ان كانت بالغه بكونها ثيبا وجهان احدهما لا يحلف لانها قد علمت على تخليها وهو ولي اليهين واشبههما ثم ان حلف الاب ان كان المدعى ان يحلف البنت ايض فان نكحت حلفت اليه المهر براءة وثبت النكاح وقال بعضهم وهو المعلنان المرأة ان كانت بالغه وشبهه بكونها ثيبا يكون الدعوى عليها لوداعى كل منهما انما سبقا فاقربن كل واحد منهما في دينها وجب المهر على المفترق دون صاحب مع عدم الدخول لا قبل المفترق باستحقاقها للمهر في وقت اقرارها براءة الاخران ما تورث المفترق دون الاخر لانك ان ماتت هي قبلها احتل ان يرثها المفترق كما تورثه وان لا يقبل اقرارها كالم يقبله في نفسها ولو لم يقر لها بها الا بعد موته فهو كالواقف في حياته وليس لورثته واحد منهما ان ينكر استحقاقها لان موته قد اقرها بدعواه فحقها نكاحها وسبقها بالعقد عليها وان لم يقر لواحد منهما اقرع بينهما وكان له ميراث من نفع القرعة عليهما ان كان احدهما ثيبا صاهيا فان كان هو المفترق كانت لم يقر لواحد منهما التمسك في نفسه لم يقر لها به في نكاحها وان كانت مقرة للاخر في نكاحها لم يقر لها به بالسبق فان استويا وطحا فلا كلام وان كان مفترقا حلف على الزانية سقط وان كان التمسك في نفسه لم يقر لها به الزانية وهي تنكرها فلا تستحقها **مسألة** ان ادعى زوجة من امرأة فاقرب له بذلك ثبت النكاح وتوانا وهو حدك الروايتين عن احمد انها بالغه وشبهه بكونها ثيبا فاقربن بعدد بطنها حكمه فقبل اقرارها كما لو اقرت ان وليها باع ملكها قبل بلوغها ولو انكر ابوها تزويجها لم يقبل نكاحه لان الحق على غيره وقد اقره لوداعى الزوج انما تزوج امرأة بولي شاهد من عيبتها فاقربت المرأة بذلك وانكرت اهدان لم يثبت الى انكارها لان الشاهد انما يحتاج اليه عند الانكار وقال بعض العامة لا يقبل اقرارها مع انكار الشاهد من قلن ادعى نكاحها فلم تصدقه حتى ماتت لم يرثها وان ماتت قبلها فاعترضت بما قال ورثته لكان الاقرار منها بتصدقها وكذا لو اقرت المرأة دونها فان مات قبل ان يصدقها لم ترثه وان ماتت فصدقها ورثها **البحث الخامس** في اسباب نفي الولاية **مسألة** الظاهر ان الكافر لا يصح ان يكون وليا للمسلم ولا المسلم ولا المسلم في العقد النكاح سواء كان ابا او جدا او غيرها عند علمنا اجماع ولا تعلم فيه خلافا لقوله نعم والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فلو قال نعم ولو يجعل للمسلم كافر على المؤمنين سبيلا والولاية نوع شلوط وسبيل للمكافير على المؤمنين فيدخل في المنع وروى العامة ان النبي بعث عمر بن ابيته الصمير الى خيصة فتزوج له ام حبيبة بنت سفيان زوجة بها خالد بن سعيد بن العاص كان ابن عمها لان اباها كان كافرا قال ابن عبد البر اجمع عامة من يحفظ عنه من اهل العلم على هذا ان لا احد بلغنا ان عليا لم يزوج نكاح الاب كان نصرانيا **مسألة** وثبت المسلم الولاية على الكافر والكافرة عند علمنا لقوله نعم فانكوهن باذن اهلتهن وقال نعم وانكوهن الابا منكم والصالحين من عبادكم وامانتكم ولم يخص لقوله لا اسلام ليعلم عليه قال الشافعية في البسوط والى الكافرة لا يكون الا كافرا فاذا كان لها وليان احدهما مسلم والاخر كافرا كان الذي يتولى تزويجها الكافر دون المسلم لقوله نعم والذين كفروا بعضهم اولياء بعضهم قال في الخلاف مثل ما قلناه وقال الشافعية لا يكون المسلم وليا للكافرة الا على امته واختلف اصحابه في ذلك منهم من قال ان الامة الكافرة لا يحل نكاحها الا بها لا يحل للمسلمين فلا تحل لغيرهم كالمردة وقوله الاعلى متبر بدينه في غير النكاح من البيع والاجارة ومنهم من قال يجوز تزويجها من الكفار لانها لا تحل لغيرها فحل لا هلك بهما كالمسلمة فزوجها سيدها المسلم لا نوليها بالملك والكفرة يمنع منها كالا يمنع الفسوق منها وتفاوت في الولاية الفسوق بينا في اوقافه جرحه لم يزوجها الكفر كما لا يزوج المناسب الاول صحيح فان كان للكافرة مسلمة فقبل ان يرث ملكها عنها زوجها قال بعض الشافعية يكون ذلك على الوجهين وقد بينا نحن ان اجماع العلماء على انه لا ولاية للكافر على المسلمة **مسألة** الكافر هل يزوج ابنته الكافرة لانه قريب فاطمربه قال ابو حنيفة الشافعية في احد قوليه لا تقربه عند الشافعية في غيره عندنا لان الفسوق عندنا لا يسلب الولاية المسلم على ما ياتي في حكمه حكم فساق المسلمين والمشافعي يولون كافي في الولاية المسلم الفاسق قال بعض الشافعية ان الكافر لا يزوج واذ اراد مسلم ان يزوج بدينته فزوجها منه الفاسق في الحق ما قلناه من ان الاب الكافر يزوجها وهو ظاهر مذهب الشافعية وروى في الولاية الكافرة في النكاح على ابنته ما مطلقا عندنا وبشرط ان لا يرتكب محظوظا ودينه بين الشهادة حيث لا تقبل شهادة الكافر وان كان لا يرتكب محظوظا في دينه فان الشهادة محض لا يبرهن على غيره فلا يوهل الكافر والولي في النكاح كما يروى في خطبة الوليد بن ابي عاصم نفسه تنجز بينهما ونفع العار عن النسب اختلاف الدين يمنع المولاة والتوارث فلا يزوج المسلمة غيرها الكافر قبل نكاحها الا بعدد السلطان وعندنا يزوج الكافر غيرها المسلم خلافا للشافعية فان مذهبه انه يزوجها الا بعدد الكافر فان لم يكن زوجها فاضى المسلمين بالولاية العامة فان لم يكن هناك فاضى المسلمين قال بعض الشافعية انه يجوز للمسلم قبول نكاحها من قاضيهم وهل يزوج اليهودي النصرانية الاقرب بملك شريكهما في الكفر المذموم هو كالملة الواحدة كالميراث ومنع بعض الشافعية لان اختلاف الملل وان كانت باطلة منشأ العداوة وسقوط النظر للمردة ولا يله على المسلمة ولا على الكافرة ولا على المردة وبه قال بعض الشافعية **مسألة** الفسوق لا يسلب الولاية النكاح عند علمنا اجماع فلا فاسق ان يزوج ابنته الصالحة البالغة باذنها والصغيرة والمجنونة مطلقا وبه قال مالك ابو حنيفة والشافعية في احد القولين واحدا في حدك الروايتين لقوله نعم فانكوهن باذن اهلتهن وهو عام ولا يبرهن ثابته قبل فسوقه لاصل البقاء ولا الفسوق يمنع من تزويج في عصر الاولين اجتمعا يروى عن ابن عباس انه قال لا نكاح لابوي مرشد وشاهدي عدل ولا نكاح لاية فظنير فلا يستبد بها الفاسق كولاية المال الحقة موقوف على ابن عباس وليس حجة ومنع المردة من الرشد بعد العمل الذي في مقابلة البقية وهو حافظ لا ماله والمتصرف فيها على الوجه السابق بافعال العقل والفرق بين المان بدينه ظاهر فان الفاسق يدفع عن نفسه العار كما يدفع العدل فساواه في الشفاعة ولا سبب لولاية القرابة واعلم ان للشافعية كلا

الولي بن ابي عاصم

ۛ بیان ان سلب العقل منقط للولاية

[illegible]

کتابخانه

والله اعلم

كتاب النكاح

والتشافعية في الآخر من ذلك ما كان له من قوة وجهاً وبعضهم قطع بأنه على مسأله الاحرام بسبب كراهية النكاح حاله الاحرام فاحرام المتعاضدين والمزاج يمنع
صحته النكاح عند علمائنا وبطلان الشافعي رواه العلامة عن النبي انه قال لا ينكح المحرم ولا ينكح من لم ينكح من محرم ولا ينكح من لم ينكح من محرم ولا ينكح من لم ينكح من محرم
زوج او زوجة فموجب بالحل وان رجلا من الاضداد تزوج وهو محرم فباطل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بوجبه لا يمنع الاحرام من صحة النكاح وعن مالك لا يتعقد النكاح
ثم يفرق بينهما بطلانين واعلم انه لا فرق عندنا بين جميع الاولياء في ذلك والشافعية قالوا الاحرام بسبب كراهية النكاح لا ولاية الامام والقاضي فان فيها وجهين احدهما
ان لهما التزوج في الاحرام لقوة ولايتهما واحدهما عند المنع لا لملكهما في ذلك والشافعية قالوا الاحرام بسبب كراهية النكاح لا ولاية الامام والقاضي فان فيها وجهين احدهما
الحرم اما الولي والمرأة والزوج او الجميع كان له ان يزوج وهو واحد قول الشافعية بقاء رشد ونظم وشفقته على هذا يزوج السلطان للحلل كما في صورة العيبه الثاني
لشافعية انه بسبب الولاية واشره نقلها الى الابعاد المجنون ولا فرق بين ان يكون الاحرام بالحج والعمرة ولا بين ان يكون صحيحا او فاسدا ولشافعية في الاحرام الفاسد جواز
هذا احدهما والثاني انه لا يمنع صحة النكاح واعلم ان النكاح ليس من شرطه الشهادة على ما تقدم خلافا للامة فلهذا قيل قولهم لثا فبقية وجهان في انعقاد النكاح بشهادة المحرم
قال بعضهم انه لا يتعقد له زوجه في بعض الروايات لا ينكح المحرم ولا يشهد والاطم عندهم لان انعقاد النكاح لا يفسد بغيره بل لا يفسد عليه لكن الاول انه لا يحضر مسألة
يجوز الرجعة في الاحرام لان الرجعة استندت للعقد فاشبهت الامسالة في دوام النكاح وهو صحيح وجهي الشافعية والثاني المنع كابتداء النكاح هو صحيح الروايتين عن احمد
وقد بين هذا الخلاف على ان الرجعة هل يفتقر المحض والشهود ان قلنا نعم اجربناها مجرب لا يبداء وفي جواز النكاح بين التمسكين لشافعية قوله لا ومن فانه الحج محل
لهن ينكح قبل التحلل ثم لشافعية وجهان وكل حال حلال في التزوج ثم احرم احدهما واحرم المرأة في الغزل الموكل للشافعية وجهان على ما سبق من الخلاف في ان الاحرام
يزيل الولاية او لا والظاهر انه لا يزول وهو العمد يجوز له التزوج بعد التحلل بالوكالة السابقة هل له التزوج قبل تحلل الموكل للشافعية وجهان والتحقيق عندنا انه لا يجوز
لان الموكل لا يثبت تنفيذ تصرف النكاح مع غيره الاصل عيبه لو جرى التوكيل في حال احرام الموكل والوكيل والمرأة فالوجه المنع وقالت الشافعية وكل يعقد في حال
الاحرام لم يصح وان كل التزوج بعد التحلل من الاحرام يمنع العقد من الاذن ومن الحق الاحرام بالجنون لم يصح ولو اطلق الموكل فهو كالنقيض بما بعد التحلل ولو قال
اذ حصل التحلل فقد وكلتك ليرسخ لان الوكالة لا تقع معلقة وللشافعية قولان وادان المرأة في حال احرامها كالتمتيع في السابق في التوكيل ولو وكل حلان
محرم في ان يوكل حلان بالتزوج فالأول ما منع وللشافعية قوله لا صحتهما عندهم الجواز لانه سيفتح محض اهل البيت من العقد شيء وهو ممنوع مسألة
اذ الوكيل الولي الاقرب حاضر فان كان مفقودا لا يعرف مكانه فزوجها الابعاد نكاحها من جهة قد تعذر شبه ما اذا عضلها وقال الشافعية يزوجه السلطان لانه
يتولى ما يتولى الغائب بنفسه قد تعذر الاقرب فيفعل السلطان ما كان يفعل اذ انهم لا يرأى غاية يحكم فيها بالموثوق بقسمه اليه ومنه قال الشافعية لا بد من نقل
الولاية الى الابعاد ان كان غائبا يدرى مكانه فان كانت الغيبة الى مسافة تقصر فيها الصلوة فالأقرب ان الابعاد يزوجهما وقال الشافعية يزوجهما السلطان ولا يزوجه
الابعاد لان الغائب في هذا لا ينقل كماله ويصح تزوجه الغيبة والتزوج من عليه فاذا تعذر استيفاء من قاب عند القاضي قال بعض الشافعية ان الغيبة تنقل
الولاية الى الابعاد المجنون وقال بعضهم انه يعرف بين الملوك والابرار الناس فقبروا راجعهم بخلاف التجار واطراف الناس لانه لا يعبر ولو كانت الغيبة الى مسافة لا تقصر
فيها الصلوة فوجهان احدهما ان الحكم في المسافة الطويلة يزوجهما السلطان لان التزوج حق لها وقد يفوت الكفو الرابع الشاخير فتضرب به واطهرهما انها لا تزوجه
حتى يرجع او يوكل لان الغيبة المسافة القصيرة لا فائدة ولو كان مقيما في البلد لم يزوجهما الحاكم فكذلك هذا ولم يقل انه ان غاب بحيث يمكن المسافر اليه من بكرة من التوبيل
الدخول للبيت فلا بد من مرجعه قطعاً والوجهان فيما تجوز ذلك قال بوجبه اعدان كانت الغيبة منقطعة انقل الولاية الى الابعاد والغيبة المنقطعة ان يكون بحيث
لا تصل القوافل اليه السنة الواحدة ولو اردت اسرافاً في غايب لم يزوجهما السلطان عند الشافعية حتى يشهد بذلك شاهدان والداخلية عن نكاح وعده
ثم اختلف اصحابه فبعضهم قال بوجوب ذلك حتماً للبضع اذ لا يؤمن ان يكون الولي زوجا في غيبته وقال بعضهم باستحبابه فيجوز الرجوع الى قولها فان الرجوع في العقود
الى قول رابها على هذا فلو اختلف على المطالب ورأى السلطان الشاخير هل له ذلك فيه للشافعية وجهان ولا يقبل في هذا الباب شهادة من يطبع على باطن سرها كما لا
وفقد لا بد من ان كان الغائب شر يزوجه الا باذن وقالت ما اذنت له فلما قضى عليه ما على لا اذن والاولى عندهم ان ياذن القاضي للابعاد اذا غاب الاقرب الغيبة
المنقطعة حتى يزوجه او يزوجه القاضي باذن الابعاد للتزوج من الخلاف **البحث السادس** في جواز التوكيل وتولي الولي طرف العقد **مسألة** يجوز التوكيل في
النكاح فان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل امرأ من امة الصبي في قبول نكاح ام حبيبة لانه عقد معاوضه فجاز التوكيل فيه كالبيع وقال الحسن بن صالح بن حي لا يصح التوكيل في النكاح
شاهدين كما لا يتعقد النكاح الا بحضورهما والاصل ممنوع سواء كان الموكل المرأة العاقلة والبالغة الصبينة والمجنونة وان يجوز ان يكون الوكيل امرأة وقد سبق خلاف العلماء
في ذلك الشافعية والولي ان تمكن من اجبارها فله التوكيل من غير ان المرأة ولم وجه انه لا بد من انهما وعلى هذا فلو كانت صغيرة امتنع التوكيل تزويجها والشافعية عندهم الاول
وهل يشترط تبين الزوج للشافعية قوله لا احدهما ان يشترط الاختلاف لا عرض باختلاف الزوج وليس للوكيل شفقة عليه من حسن الاختيار واحدهما انه لا يشترط هو
الوجه عندنا لانه يملك التبين في التوكيل فيملك الاطلاق كما في البيع وسائر التصرفات شفقة تدعو الى انه لا يوكل الا من يشق نظره واجرى هذا الخلاف في اذن البنت
في النكاح وفي اذن البكر البالغة لغير الاب الجاهل بشرط فيه التعيين وصنم من قطع هنا بعدم الاشرط بان لا يذن للولي يصادف من يعتنى برفع العار عن النسب فيحتاج
على المصلحة والتفويض في التوكيل بخلافه قال الجويني ظاهر كلام الشافعية فيضطر هذا الخلاف ان رضى المرأة بترك الكفاءة لكن القياس بتخصيص خلاف بما اذا لم ترض
به فاما اذا سقطت الكفاءة ولم يطلب الخط فلا معنى لاعتبار التعيين **مسألة** يجوز التوكيل المطلق وجب الوكيل رعاية النظر فلا يزوجه الا من كفوا فان تزوجه
من غير كفوا يصح عندنا لان الكفاءة عندنا هي الايمان وعند العامة زيادة التمكن من التفقة والنسب شيان فيلزم قولهم للشافعية قوله لا للشافعية احدهما انه لا يصح التوكيل
لصحة ولها الخيارات ان كانت صغيرة اخذت عند البلوغ ولو خطب كفوا احداهما شرف فزوج الادون ففي الصحة اشكال قوله لا يصح وبه قال الشافعية ولو كانت
زوجي من شئت فزوجنا الاذن الطلوع لعل له ان يزوجهما من غير كفوا للشافعية وجهان احدهما نعم كالمواثيق وجب من شئت كفوا كان او غير كفوا والثاني المنع لان الكفاءة
لا تمل ظاهراً فكيف كانت زوجي من شئت من الكفاءة هذا اذا كان الولي متمكناً من اجبارها وما اذا لم يكن اما لانه غير لائق بالجد ولا ما يشبه فيها صوراً ممنوعة
الولي من التوكيل لم يجز له ان يوكل ايها اذنت لفي بقاء العقد بنفسه فلم يجز له ان يوكل ب اذنت له التزوج وفي التوكيل بالتزويج فالولي ان يزوجه بنفسه ان

في احكام التوكيل في عقد النكاح

بوكل فيه حج فالتوكيل في تزويج غيره فله التوكيل قطعا وهل ان يزوج بنفسه الوجه الاول انهما لا يتصور تزويج اليه بل جعل له ان يولي غيره ذلك فاشبه ما لو قال ذنتك ان توكيل بزوجي لا تزوجني بنفسك هو واحد وجه الشافعية والثاني انه ان يزوج لانه بعد ماله التوكيل فيه منعوا من صحة الاذن في قولها اذنتك في التوكيل بزوجي لا تزوجني بنفسك لانهما منعوا الولي رد التزوج الى الوكيل الاجنبية فاشبهه بقولهم اليه ابتداء **مسألة** اذنتك في التزوج فله ان يزوج مباشرة وهل له التوكيل للشافعية وجهان احدهما المنع وهو العقد لانه مقصور في الاذن فلا يوكل الا بالاذن كالوكيل واصحهما عدمه الجواز لانه مقصور بالولاية فاشبه الوصي بالقيم فيمكن من التوكيل من غير اذن ولو اذن وكل من غير الرجعة للمرأة واستينداهما يجوز وهو صحيح وجه الشافعية لانه لا يملك التزوج بنفسه فكيف توكيل غيره والثاني يجوز لانه يزوج بها بشرط الاذن فله تقويض ماله الى غيره فعلى هذا يستاذن الولي والوكيل المولى ثم يزوج ولا يجوز ان يستاذن لنفسه **مسألة** اذنا وكل الولي غير الجبر بعد اذن المرأة في التوكيل ففي اشتراط تعيين الزوج ان الملققة للمرأة الاذن اشكال في الشافعية فيجبها ان يوكيل الجبر لو كانت قد عذبت الزوج سواء اعتبرنا تعيينه او لا فلذلك كسر الولي للوكيل ان يفعل زوج الوكيل من غيره لم يصح وان اتفق الزوج منه فلا يقرب الجواز لصادق تعيين المرأة فعل الوكيل وايضا عده ما طلبت منه وهو واحد وجه الشافعية والاظهر عندهم انه لا يصح التزوج لان التقويض المطلق مع تعيين المطلوب سد كما لو وكل الولي ببيع مال الطفل بامام الوكيل من ثمن التليل والكثير فباع بالغبطة لم يصح لنفسه الصبغة التقويض يمنع حكم الاصل ويفرق بان قوله ببيع بما شئت من قليل وكثير اذن صريح في البيع المتعسر على وقوله وكلت بزوجيها لا يصرح فيه بالنكاح المتعسر مما هو لفظ مطلق كما يتقيد بالكفو جاز ان يتقيد بالكفو المعين **مسألة** المرأة ان زوجت نفسها قالت لها طيب زوجت نفسي منك وان زوجها ابوها قالت زوجت ابني منك ان زوجها وكيلا لها قال زوجت موكلتي منك ان زوجها وكيلا لابيها قال زوجت بنت فلان منك هذا اذا كان القابل هو الزوج وان كان وكيله فلنقل للمرأة زوجت نفسي من فلان فيقول الوكيل قبلت التزوج له ولو لم يقل له فوجهان للشافعية اذ قال الزوج قبلت لم يقل كما احبها او تزويجها ولو كان الولي هو الموجب ليقول زوجت ابني من فلان وليقل الوكيل قبلت النكاح له ولو قال لابي الوكيل لها طيب زوجت ابني منك فقال الوكيل قبلت نكاحها فلان لم ينعقد فان قال قبلت نكاحها وقع العقد للوكيل لم ينصر والنية الى الوكيل ولو عقد الوكيل قبلت وكيل المرأة زوجت فلان من فلان ويشير الى الزوج ويقول وكيل الزوج قبلت نكاحها فلان يعني الزوج وفي البيع يجوز ان يقول البائع لو وكيل المشتري بعث منك ويقول الوكيل اشتريت بنوي موكله فيقع العقد للموكل وان لم يسمه والفرق ان الزوجين في النكاح بمثابة الشئ والمشتري في البيع ولا بد من تسمية الشئ في المشتري في البيع فلا بد من تسمية الزوجين في النكاح ولان البيع يرد على المال هو قابل للتفعل من شخص اخر جاز ان يقع العقد للموكل ثم ينتقل الى الموكل واما النكاح فانه يقع على البضع وهو غير قابل للتفعل ولهذا الوكيل النكاح وكاله عن غيره فانكر الموكل الوكالة بطل النكاح ولو اشترى بالوكالة وانكر الموكل الوكالة وقع العقد للموكل ولو قال وكيل الزوج ولا قبلت نكاح فلانة منك فلان ثم قال وكيل الزوج وجبها من فلان جاز ولو اقصر على قوله زوجتها ولم يقل من فلان فعله خلاف السابق واذا عقدت المرأة على الزوج وقبل ابوها بالولاية فليقل الولي زوجت فلانة من ابنيك فيقول الاب قبلت النكاح لا بد لان النكاح يقع من الموكل والمولى عليه من الخطاب في البيع ينتقل الى الخطاب من جهة العقد لهذا الوفاي نوجبها من يندقبل ويكيل نبيد النكاح صح ولو حلفت ان لا يملك فقبل له وكيلا حنت لو قال ببيع من يندفباع من يكيل نبيد ببيعهم ولو حلفت ان يشرى فاشترى له وكيلا لم يحن **مسألة** قد بينا انه لا يصح تعليق الوكالة بزوجي تعليق التصرف اذا كانت متجزة فلو كانت بذاته مرفوعة او معتدة فقال ابوها اذا طلعتا زوجها اخرجت عديها فقد كذلك في تزويجها لم يصح الوكالة والشافعية قولان وكذا الوفاي اذا مضت سنة فقد وكذلك في تزويجها احدهما لا يصح كما قلناه والثاني يصح كما لو قال وكذلك في تزويج ابنتي اذا طلعتا زوجها يصح كما لو قال وجها اذا مضت سنة والاصل الاول ممنوع والثاني لا يقع الوكالة فيه معلقة بل متجزة **مسألة** لا يشترط في التوكيل بالزوج ذكر المهر لانه ليس شرط في النكاح فلا يكره جعله شرط في التوكيل نعم لو سمى قد لم يصح التزوج بما دونته فلو وكله الاب والمرأة عندنا على ان يزوجها بما تراه فزوجها بحسن فالاقرب عدم لزوم العقد وجري مجرى عقد الغضول لان التوكيل يقع على معين فلا يبعدى الى غيره وهو قول الشافعية لو قال زوجها في يوم كذا او في مكان كذا خالف الوكيل لم يصح ولو اطلق التوكيل الولي فزوج باقل من مهر المثل احتمل فساد العقد لان المطلق يحمل على مهر المثل كما انها قيدت الاذن بمهر المثل فاذا انقصر عنه بطل هو احد قولي للشافعية والثاني الصحيح ويرجع الى مهر المثل لو انها اذنت للولي في التزوج مطلقا فزوج بما دون مهر المثل فالاقرب فساد النكاح ويحمل صحته وجوب مهر المثل للشافعية قولان كهد بن ولون وجنا بلدهما لقولان ولقول ثالث القطع بالفساد ولو وكل الزوج رجلا يقول نكاح امرأة له وسمي مهر فقبل باريد لم يصح القول يصح باقل وان لم يسم قبل بمهر المثل واقل فان قبل باريد وبغير نقد البذل ويعين من عيان مال الموكل او من مال نفسه احتمل صحة النكاح وعلى الموكل مهر المثل من نقد البلد به قال ابو حنيفة للشافعية قول اخر يحمل عندها انه لا يصح النكاح كالموابع الوكيل باقل من مهر المثل وبغير نقد البلد ولو قال له اقبل في نكاح فلانة على عبد الله هذا او ادرك هذه فقبل صح النكاح لانه فعل المأمور به واما المتعسر فيقبل بطلانه وان المرأة لم تملك العدة والدار فيجب على الزوج مهر المثل ويحمل ان يملكه فحينئذ يحتمل ان يكون قرضا على الزوج وان يكون موهوبا منه وللشافعية مثل هذه الاحتمالات **مسألة** لا يجوز ان يكون بولي طرف عقد البيع قبل لقوة ولا يبرأ من كمال شفقة وقيل العسر الرجعة السلطان في كل بيع وشراء وقيل مجموع الامر من اذ اعرفت هذا فانه يصح ان يتولى طرف عقد النكاح بان يكون وكلا الاحدهما او مولى اما الجدة فانه يتولى طرف النكاح على حافة بان يزوج بنت ابنة الصغير من ابن ابنة الاخر الصغير كزوجة الصبية اليها وقد بينا ثبوت ولاية الجد فلا يضر الجمع لقوة ولا يبرأ وهو واحد وجه الشافعية والثاني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا ينظم وانما يجوز في البيع الكثرة وقوله ولما رد في نكاح الابا بغيره خاطب وولي شاهد بن والاول قوي عندهم واذا تولي طرف العقد في شرط الايتان فيشع العقد من الايجاب والقبول ويكفي احد وهو احد قولي للشافعية والثاني انه يكفي في المنع من تولي طرف العقد عند الشافعية ان كانت بالبعد زوجها السلطان باريتها ويقبل الجدة النكاح وان كانت صغيرة وجب الصبرن تبلغ من اذ ان يبلغ الصغير فيقبل وقال الجمهوري تقر بها على صنع التوكيل انه يرفع الامر السلطان حتى يتولى هذا الطرفين ثم يحتمل ان يقال يتخير ويتولى اشياء منها ويحتمل ان يقال بانى بما يستند عليه الولي هذا ان كان مفقودا فما اذا كان لابن صغير فهو مخالف للاصل المقرر ان غير الاب الجدة لا يزوج الصغير ولا من الصغير لكن يمكن فرضه انما اذا كانت الولاية عليه بسبب الجنون واختلفت الشافعية في العلم هل له تزويج بنت اخيه لا براء العلم تزويج بنت العم من الابن البائع على

كتاب النكاح

لغيرها عندهم ثم لا نعلم بوجوب قول الطرفين الثاني المنع لانه منهم في حق بلده ربحا عرف منه منقطع خفاها ومنهم من قطع بالاول واستشهد به للوجه الذي
 الى يجوز بيع الوكيل المطلق من ابية هذا اذا اطلقت الاذن واما اذا اذنت للزوج منه فيسقط كلام عندهم في جوازه وان زوجها من ابنة الطفل فان لم
 يجوز في المبالغ فيها وان جوزه هناك فذاك هو وجهه والظاهر المنع لانه نكاح لم يحضر واربعة مسئلة ما اذا اذنت للولي ان يزوجها واطلق
 مع عندها ولتأقضى قولنا احدهما المنع وعلى الجواز هل يجوز ان يزوجها من نفسه بمقتضى الجواز عملا بالطلاق الاذن ومساواة لغيره والمنع وكلها قولنا
 للشافعية وان كان ولي المرأة ممن يجوز له نكاحها عند العامة كابن العم والعق والفاضل في رغبة نكاحها لم يجز ان يزوجها من نفسه عند الشافعية فيقول الطرفين
 لقوله لا نكاح الا بربعة خاطب في شاهد بن ولكن زوجها من عوفى وجنة كما لو كان هناك ابن عم اخر لم يكن في درجة غير وجهها منه الفاضل وان كان
 الواجب الفاضل وجهها من نوبة من الولاة اخرج القاضي بلدة اخرى لزوجها منه واستخلف خليفة اذا كان لمن يتخلف من زوجها من نوبة من ابنة الشافعية وجه
 اخر ان له قول الطرفين ويجوز مثله في العقد في القاضي ايضا وجه يعيد في الامام الاعظم لم يجز ان يزوجها من نفسه عند الشافعية فيقول الطرفين
 عندهم المنع في زوجها القاضي من ابنة ابنة كزوج خليفة القاضي من القاضي ولو اذ احداهما ولا تزويجهما من ابنة الصغرى وكالولد تزويجهما من نفسه حيث جاز
 لاحداهم التزوج من نفسه فذلك اذا اذنت له الاذن ومع في الاطلاق وجهان قدما مسئلة من منع من قول الطرفين لو وكل في احد الطرفين او وكل
 شخصين بالطرفين في الشافعية وجهان احدهما انه يجوز لان المقصود رعاية العدة في صورة العقد فحصل اصحها عندهم المنع لان فعل الوكيل فعل الموكل و
 ليس ذلك كزوج خليفة القاضي القاضي ولا القاضي من الامام الاعظم لانها يتصرفان بلولة لا بولاية الوكيل منهم من جوز للجد التوكيل لم يجوز له ابن العم ومنه
 لان الجد تام الولاية من الطرفين وابن العم ولي من طرف واحد خاطب من طرف ولو وكل وكيل الرجل المرأة بان وكلت المرأة او وليها شخصيا بايجاب العقد وكل الزوج
 فذلك الرجل يقوله فلا قرب عنده الجواز ولتأقضى وجهان اصحها عندهم المنع وكذا في البيع لو وكل للبايع والمشتري جلا ويجزى الخلاف فيما لو وكل الزوج ولا
 بان يزوج ابنته من نفسه وقال ابو حنيفة ان الولي الموكل يتولى ان طرفي النكاح دون البيع وجوز ابو حنيفة ما لا يثبت في النكاح وقال احمد ان قول
 البعيد للقاضي والعق من ابن العم يكفيهم التوكيل **فروع** السيد تزويج امته بعد الصغرى والكبرى ابن الكبرى للشافعية وجهان كقول الجد لطرفين لو كان ابنا
 عم احدهما الابن الاخر لا يتم واراد الاول نكاحها زوجها منه الثاني عندهم وان اراد الثاني نكاحها فان قالوا يستويان يزوجها منه الاول عندهم والا فالقاضي **ب**
 لو قال ابن العم والعق من ابن العم من شئت لم يكن للقاضي تزويجها عندهم بهذا الاذن لان المفهوم من تزويج من الغير كذا الوكيل لو قال له زوجي من شئت و
 لو قال زوجي من نفسك قال بعض الشافعية جاز للقاضي تزويجها منه بذلك الاذن وقال بعضهم لا يجوز لانها انما اذنت له للقاضي عندنا لا يشترط التقاضي
 بل يجوز له تزويجها من نفسه **ج** لو حضر شخص ادعى ان فلانا وكله في نكاح امرأة فترجى جهالهم عنه المهر فنكروا الموكل الوكالة فالقول قول من يمينه فاذا
 حلف لم يلزمه النكاح ولا يقع التوكيل بخلاف الشراء لان الغرض من الاعيان ولا يثبت لها على الخالف حق يكون لها الرجوع على الوكيل بالمهر كله وبه قال محمد بن الحسن
 لان هذا النكاح محكوم به في الماطن فيجب جميع المهر لان الفرق في تقع في الماطن بانكاره وهي ذميمة مجرب من مسلم عن الباقية وقد سأل رجله رجله هو غايب
 قال النكاح جائز ان شاء الزوج قبل وان شاء ترك فان ترك الزوج تزويجه فله المهر لانه قد قلنا انه محمول على ما اذا ادعت الوكالة وقال ابو حنيفة وابو يوسف
 والشافعي ترجع على الوكيل بنصف المهر لانه يدعى وجوبه على الموكل وهو ضامن لانه يملك الطلاق فاذا انكر النكاح فقد تزوج بها فصار بمنزلة الرابقة على ما عظم
 به ولو ادعت ان فلان الغائب كله في تزويج امرأة فترجى جهالهم ثم مات الغائب لم يرث هذه الا ان يصدق الورثة على التوكيل او يقوم به البينة ولو وكل رجلا
 في تزويج امرأة بمائة فترجى جهالهم بأكبر المهر ان تزويجها بخمسين صح وان امره بخمسين فزوجها بخمسين ففسد المهر دون النكاح ولو حضر رجل عند رجعة غايب و
 اخبرها انه طلقها باياد دون الثلث وكله في استئناف العقد بالف فقد عليها وصح الوكيل بذلك ثم قدم الموكل فانكر ذلك كله فالقول قوله والنكاح الاول
 بطله وهل يلزم الوكيل ضمان ما ضمنه قال مالك فزفر يلزمه الضمان وقال الشافعي وابو حنيفة لا يلزمه الضمان لان الضامن فرع على المضمون عنه فاذا لم يجز
 على المضمون عنه لم يجز على الضامن وهو خطأ لان الضامن مقر بان الحق واجبة المضمون عنه فانه ضامن له فله فله فله في حق نفسه كالوادي في البيع وانكره
 المشتري صدقة الشفعة فانه يستحق الشفعة في صح الوجهين **البحث السابع في الكفاءة** هو ما قال صاحب الصحاح الكفاية في النكاح
 الكفو على وزن ضل الكفو وزن ضل المصدر الكفاءة ما بلغ في المدا اذا عرفت هذا فيقول الكفاءة معبرة في النكاح والاجماع وان اختلفوا في تفسيرها **مسئلة**
 ذهب اكثر علماءنا الى ان الكفاءة معبرة في النكاح انما هي شيان الايمان وامكان تقيام بالنفقة وتقصير بعض علماءنا على الاول نحو المجموع لما رواه العامة عن النبي
 انه قال لا يزوج النساء الا لاولياء ولا يزوجن الا من كفاه ومن طريق خاصة قول الصادق الكفون يكون عينا عند عيسا واعلم انه لا بد من اعتبار الايمان
 بقول الصادق ثم الله عز وجل لم يترك شيئا مما يحتاج اليه لعله نبيه ثم كان من تعليمه ما ان سعدا لم يثبت يوم فجد الله وانى عليه ثم قال ايها ان خير من
 اتاني من اللطيف الخبير فقال ان ابكارا غيرت على الشجر اذا ادرك ثمارها لم ينجس ثمرها من ثمرته لربها وكذلك ابكارا لا ادرك ثمارها لم ينجس ثمرها من ثمرته لربها
 لربها واما لا البعولة والام بومن عيسى الفساد لانهم بشر قال فخام اليه جل فقال يا رسول الله من تزوج قال الكفاءة قال يا رسول الله من الكفاءة فقال المؤمنون
 بعضهم كفاءة بعض ما ليسا فاقوى اعتبارا وهو احد قول الشافعي تقدم من الخبر عن الصادق في رواية العامة ان النبي قال فاعطاه بنت قيس حين
 اخبرته من معوية خطيبا اما معوية فضعف قوله لا مال له لان لمس الرجل مضر بالمرأة فانه كان معسرا لا ينفق على الولد وينفق عليها نفقة المعسرين ثم
 كانت موسرا فنفقت هي على الولد وذلك ضرر عظيم فكان اعتبارا ليقبح من الشرع ولضررها ما صار ملكا لغيره لا ينفق فكذا اذا كان معسرا
 ولا ذلك معسرا متقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كفاضهم في النسب ببلغ ولا النفقة قوام النكاح ودوام لاز واج واجت بعض علماءنا والشافعي
 على القول الثاني بعدم اشتراطه على ان اليسار ليس شرط في الكفاءة بقوله في المؤمنون بعضهم كفاءة بعض يقول ابو جعفر قال رسول الله في الزواج كمن تزوج
 خلقه من دينه فزوجوا لا تقبلوه تكن قسرة في الارض فساد كبير لو يذكر اليسار بل الدين خاصة ولا النكاح اختيار الفقير لان المال غادر وواجب ولا ينفق
 بهصل المهر في البصائر **مسئلة** قد بينا ان الكفاءة عندنا بشرط في النكاح وهي التساوي في الاسلام هذا لا خلاف فيه لكن الخلاف في اشتراطه انما يرد

ۛ احکام الکفائۃ

[illegible]

كتاب النكاح

والعنف لا يكون كفوًا للحرم الاصلية ولا من من الرق واحدا من ابنتها ولا من من الرق باقرت في نكاح من الرق بالبعد من بينهما وثبت في كونه
جرايم الرق في الامهات موثر ايضا ولذلك تعلق به الولاء **مسألة** النفوى المراد بها عندنا الايمان في طهر الرق ان كانت الزوجة مؤمنة والاسلام ان كانت
مسلمة ولا يشترط زيادة على ذلك اما المؤمن يجوز ان يتزوج بغير المؤمنة والمسلم يتزوج بغير المسلمة على خلافه ولا يجوز للمؤمنة ان تتزوج بغير المؤمن وان كان مسلما نفو
الصادق في تزوجها في الشك ولا تزوجهم لان المرأة ما أخذ من ادب وجمها وبقيها على دينه في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن الصادق ع قال له الفضيل ازوج الناصب
قال ولا كسر ما قلت جعلت فداك والله اني لا اتوليك هذا في احواله في بيت ملائكة درهم ما فعلت وعن الفضيل بن يسار قال قلت لابي عبد الله ع ان لا سرة
لأختي عارية على يدي وليس علي رياء بالبصرة الاقليل فان رجلا من بني يربيع قال لا والله ان الله عز وجل يقول فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حلن لكم بكونهن
وفي الصحيح عن عبد بن مسعود عن الصادق ع قال سألته عن الناصب الذي عرو نصبة عداوته هل من رجة للمؤمنة وهو فاد على رده وهو لا يعطى رده قال لا يزوج المؤمن
الناصب ولا يزوج الناصب للمؤمنة ولا يزوج المستضعف مؤمنة اذا عرفت هذا فنقول الزوج ان كان ناصبا وهو لمعلن بعداوة اهل البيت عليهم السلام وصلا لا يزوج
عليهم السلام بغير المؤمنة ان تزوج بغيرها فكلهم واجماع الامامية عليه كالا يجوز للناصب ان يزوج المؤمنة لا يجوز ان يزوج الناصب وهي المعلنه بعداوة الا انه
عليهم السلام تقدم من حديث عبد الله بن سنان الصحيح عن الصادق ع قال لا يزوج المؤمن الناصب وفي الصحيح عن الفضيل بن يسار عن الصادق ع قال لا يزوج المؤمن الناصب
المعروف بذلك من غير ذلك من الاحاديث اما الزوج المستضعف فلا يجوز للمؤمنة العارضة ان تزوج به لعدم الكفاة ولا تقدم في حديث الفضيل بن يسار عن الصادق ع
وفي حديث عبد الله بن سنان الصحيح عن الصادق ع ونقول الصادق ع ان العارضة لا توضع الا عند عارضة يجوز للمؤمن ان يزوج المستضعفة الذي لا تعرف بنصبه عدا
لاهل البيت الاصل والمقدم في قول الصادق ع تزوجوا في الشك ولا تزوجهم وفي الحسن عن زارة عن الباقر ع قال قلت له اني اخشى ان لا يحل لي ان تزوج بغير
يكن على مري فقال ما يمنعك من البله من النساء قلت وما البله قال من المستضعفات لانه لا ينصب ولا يعرف ما انتم عليه في الصحيح عن زارة عن الصادق ع
قلت لا تزوج من جهة زوج ورثة قال لا عليك بالبله من النساء قال زارة والله ما هي الا مؤمنة وكافرة فقال الصادق ع فان اهل ثنوى الله عز وجل قول الله صد
من قولك المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون جيلة ولا يهتدون سبيلا **مسألة** العدالة ليست شرطًا في الكفاة وان استجند
ويجوز للمؤمنة ان تزوج الفاسق على كراهية خصوصًا شارب الخمر لاصل لمقوله نعم فانكوما طاب لكم وهو خطاب الفاسق في العدل فيهما وان مرشدت الكراهية
في تزوج شارب الخمر سقوط محله ونقص مروتة ونقصا له في الصادق ع من زوج كريمة من شباب الخمر فقد قطع رحمها وقال الصادق ع في الحسن قال رسول الله
شارب الخمر لا يزوج اذا خطبت قال رسول الله ع من شرب الخمر بعد ما حرما الله على اني فليس باهل ان يزوج وهو محمول على من شرها مستحلا او على الكراهية بغير عقد
تخير بها وقال الشافعي الفاسق ليس بكفو للعدل لا للعنف قال محمد لا يقبل ان يكون من يخرج الى السجادة فيسكن ويخرج الى الطرقات ويولع به الصبيان لان الاعراب الجند
يقتلون النفوس باخذ من الاموال لا يسقط ذلك كفاتهم في العرب اخبر الشافعي بقوله نعم ان كان مؤمنا من كان فاسقا لا يستون وقال ع عليك بذات الدين تز
يدركن نقول بالابنة فان الفاسق هنا يرد به الكافر ان مطلق النفس هنا لا يخرج المؤمن عن ايمانه ولا من عدم الاستواء لا يقتضي العموم والحديث نقول به فانه
يخص على طلبت ذات الدين وهو جماع ما على تحريم غيرهم فهو ممنوع **مسألة** منع احد من تزوج اهل البدع فقال في الرجل يزوج الجارية بغير علمها وكذلك
اذا زوج الوافق بغير علمها وقال لا يزوج بغيره من حروري مرق من الدين ولا من القدر في قول جعل صاحب المظلم منهم صحيح تزويجه واعتبر ابو حنيفة وابو يوسف
الكفاة وفي النفوى الزوج حتى اسره من بنات الصالحين لو نكحت جلا من اهل النسوق كان له ولها حق الرد لان الفاسق يبرح حق العاخرة ولا ما قال محمد
يعتبر ان هذا من امور الاخرة فلا يقبل فيها حكم الدنيا في الاشياء فاحشا كرجله يرفع ويحرق بغيره سكرانا وبلع الصبي اذ يكون مستحيا به فلا يكون
كفوًا ولا ابو يوسف اذا كان الفاسق ذميرة فهو كفوًا وما يبرح عوان الظلمة اذا كان بحيث يهابه الناس **مسألة** ولا ينبغي للمؤمن لقله ماله وسوء حاله
وفما تخلقته اذا كان ذارعا لارواه ابو خزيمة الفاسق في الصحيح قال كنت عند ابي جعفر ع اذا سألته عن رجل فاد له فدخل عليه فلم فرح به ابو جعفر له وادها
وسايله فقال الرجل جعلت فداك اني خطبت الى مولدك فلان بن ابي رافع ابنته فلا نفوذ في رغبته عني فاد له فادها مني ما حبه وعرفني في ذلك غشا
حبه عضها اقبل فتمت عند هالكوت فقال ابو جعفر ع اذهب انت رسول الله ع يقول لا يزوج من علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب من حج ابن عباس مولا
بذلك فلا نفوذ لارواه ابو جعفر ع قال ابو جعفر ع ان توارع الرجل قال ابو جعفر ع انه رجل كاذب من العلم به يقال له جوير في رسول
منجم للاسلام فاسلم وحسن اسلامه كان رجلا ضيعة فيهما عا عا عا وكان من قبايح السودان فضض رسول الله ع محال عرته وعرته وكان يحرق عليه طعامه
صاعا من تمر بالصاع الاول فكسا فمخلفين جاسرا من يلزم المسجد وقد في الليل فكث بذلك ما شاء الله حتى كثر الغراب من يدخل في الاسلام من اهل الحاجة
بالدينه وحقا فيهم المسجد فادها الى نبيه ع ان طهر مسجد له واخرج المسجد من يرد فيه بالليل ويرسد ابواب كل من كان له في مسجد له باب لا باب عليه السلام
وسكن فاطمة ع ولا يبرح في حبه الا بوقد في عرقه فادها رسول الله ع عند ذلك بسد ابوابهم الا باب علي ع واقر مسكن فاطمة ع على حاله قال ثم ان رسول الله ع امر
ان يتخذ المسلمين سقيفة فمكثهم وهي الصفقة ثم امر الغراب والمساكين ان يصلوا فيها بها وهم وليلهم فزلوها واجتمعوا فيها وكان رسول الله ع يتعاهد بهم بالبر والتميز
ولشعر النبي ع كان عنده وكان المسلمون يتعاهدونهم ويقرعون عليهم لقرع رسول الله ع وصرفون صدقاتهم اليهم قال رسول الله ع نظر في جوير ذات يوم
بر حمة منه لدرقه عليه فقال له ما جوير لو تزوجت امرأة فغفقت بها فخرجت فلما نكحت على يديك واخرت فقال له جوير يا رسول الله يا ابن بنت وامح وادى امرأة
ترغب في حوائجهم ما من حجب كمال الاجمال غاية امراه ترغب في فقال له رسول الله ع يا جوير ان الله قد وضع بالاسلام مركان في الجاهلية شرها وشرف
بالاسلام مركان في الجاهلية وضيعا واعز بالاسلام مركان في الجاهلية ليل اذهب بالاسلام ما كان من عزة الجاهلية وتفاخرها بعشائرها وابسوق لسايقها
فانما من اليوم كلهم ابنيهم واسودهم وقرشهم وعربهم واعجمهم من ام وان ادم خلقه الله من طين ولوحى اليه ان الله عز وجل يوم القيمة طوعهم له و
اتعاهم وما اعلم ما جوير لا حد من المسلمين عليكم اليوم فضلا الا لمن كان ثقيلا منكم لمطوع ثم قال لا تطلق يا جوير الى ياد من لسيد فانه اشرف من سايضه حبا
فيهم فقل له ان رسول الله ع هو يقول زوج جوير فيك ذلك لانا قال فانطلق جوير برسالة رسول الله ع الى ياد من لسيد وهو في منزله وجماعته من

مصحح ابن ربيع

وہ کیا اس الحرف سے غیر معتبر ہے الکفاء

فہرہ

خالد النكاح

التي تنظر اليها كالعقود القطع وتثبوت الصورة يمنع الكفاءة **مسئلة** نقص المهر ليس نقصا في النسب فاذ زوجت المرأة نفسها بدون مهر المثل لم يكن بلاؤها
 حق الاعتراض عليها وبيد قال الشافعي ابو يوسف ومحمد واحمد لان من لا يملك الاعتراض في جنس المهر لا يملك الاعتراض في قدره كالمهر الذي يملك احد الاولياء لم يكن
 للباقي حق الاعتراض فيه قال ابو حنيفة لم الاعتراض في قدره لا في ذلك مما يلحق به العار ويستغفرها عيشها فان مهر المثل يغير بمسألة العيشة فكان للاولياء فيه
 الاعتراض كالكفاءة ويلزم عليه الجسد ان كان دينا وليس خفة المهر عارا لانه لو كان مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله كان رسول الله صلى الله عليه وآله اولي بذلك من النساء والعشيرة
 انما تغيب بهود من من لم يخاف في مهرها **مسئلة** الكفاءة في النساء للرجال غير معتبرة عندنا وبيد قال ابو حنيفة لان الرجال لا تغير بزواج غير الكفو ولا يلحق الاولياء
 ضرر بذلك فاعتبرها ابو يوسف ومحمد استحسانا لان المتعارف من المطلق انما هو الاذن بزواج الكفاءة والحق ما قلناه فان رسول الله صلى الله عليه وآله لا مكافئ له وقد ترجع
 من احياء العرب تزوج صغيرة بنت حنظلة ابنة ابي لهب ولان الولود يشترط بايها **مسئلة** ليست الكفاءة شرطا للصحة النكاح لان في الايمان وهو قول اكثر
 اهل العلم وروى نحوه من عوف بن مسعود وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن ابي سليمان بن سيرين وابن عوف ماله الشافعي واصحاب الراي احمد في حكم الروايات
 لقوله نعم ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقالت عائشة ان ابا عبد الله بن عتبة بن مسعود بنى سائما وانكحه ابنة اخيه هند بنت الوليد بن عتبة وهو مولى لاشترائه من الانصاف
 واسر لبيح فاطمة بنت قيس بن نضلة مولاة فكمها بامرهم وقال بن مسعود لا خلة لشدة الله ان يتزوجوا مسلما وان كان احدهما او سوب حبشيا ولا ان
 الكفاءة لا تخرج عركها حقا للاولياء او لها فلا يشترط وجودها كالسلامة من العيوب جم ابو هند النبي في البانوخ فقال النبي يا بني بياضة نكحوا اليها باهند
 انكحوا اليها قال احمد في الرواية الاخرى انها شرط وهو رواية عن مالك فاذا تزوج المولى ان عسر به فزوجها وبيد قال سفيان قال احمد لو كان المهر زوج حاكم فزفي
 بينهما القول غير مفعول فزوج ذوات الاحساب لامن الكفاءة وعون في استحق المهر في قال خرج سلمان بن جبر في سفر فاقبت الصلوة فقال جبر لسلطان تقدم
 دعاء سلمان لما انت فانك معتبر العرب يتقدم في صلواتك لا تنكح نسائهم فامروا بغيره فزوج سلمان بن جبر في سفر فاقبت الصلوة فقال جبر لسلطان تقدم
 تخلف الاولياء بغيره فزوجهم في صلواتك لا تنكح نسائهم فامروا بغيره فزوج سلمان بن جبر في سفر فاقبت الصلوة فقال جبر لسلطان تقدم
 لقرب خلافة فقال نعم ان اكرمكم عند الله اتقاكم وكذا يقول سلمان مع احتمال قصد التاديب لمنع ثبوت حق الكفاءة للاولياء والحدث ضعيف بن عبد البر
 قال اصله ولا يخفى مثله على ما ذكره ولو سلم على أحمد في الجملة لا على الفاشرة لان للزوجة وكل واحد من الاولياء في الكفاءة حقا ومن لم يرض منهم فلا يفسخ
 لوقلتا بهما هذا الماذوج رجل بغيره من بن اخيه ليرفع بها حسبته نسب جعلها النبي الحيار واجاز ما صنع ابوها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار والشافعي
 قالوا انما يعتبر وجودها حال العقد فلو عدت بعده لم يفسخ النكاح لان شرط النكاح انما تغيب حاله العقد ان كانت معدة فزفت العقد لم يصح عندهم
 وعلى قولهم عدم الاشتراط لو رضى المرأة وجميع الاولياء صح النكاح وان لم يرض بعضهم فهل يقع النكاح باجلا من صلته وصحها بغيره عن احمد وروايتان وعن
 قوله لا احد منهما باطل لان الكفاءة حق للجميع والعائد متصرف بها بغير رضى منهم فلم يصح كصرف الفضولي والثاني يصح لان المرأة التي رضى النبي ان اباها
 زوجها من غير كفوها خيرها ولم يفسخ النكاح من صلته لان الاجل العقد وقع بالاذن والنقص الوجود فيه لا يمنع صحته وانما يلزم الخيار والعيب من العترة وغيره
 فعلى هذا القول لمن لم يرض الفسخ وبيد قال مالك واحد والشافعي لا كل واحد من الاولياء يقبض نساء غيره كالمرأة مع المولى قال ابو حنيفة اذا رضى المرأة وبيد
 الاولياء ولم يكن باطلا في الاولياء ففسخ لان هذا الحق لا ينفك وهذا سقط بعض الشركاء حقه فسقط جميعه كالفصل قال احمد سواك انما يوافق بينه في رضى وموافقا
 فلوزوج الاقرب كالاب غير كفؤ كان للاخوة الفسخ وقال مالك الشافعي ليس لهم فسخ اذا زوج الاقرب لا بعد مفوضه لا يعتبر وكل هذا البحث ساقط
 عندنا لان المعتبر عندنا في الكفاءة الدين واليسار لا غير فلو رضى المرأة او ابوها او جدتها مع صغرها بنكاح الفقير صح العقد عندنا ولو كان الذي يخطب
 اسرها السلطان لم يكن له ان يزوجها الا بكفو في الدين واليسار وما غيرها فللشافعي فيما لو زوجها من غير كفؤا الله المرأة قوله ان احداهما انما كالمولى للمولا واليسار
 لا يزوج الى المسلمين منه عارا وظاهرها عندهم المنع لان كمالنا ليسا ظاهرا الاولياء النسب فلا يترك ما فيه الخط وقد اختلف في الشافعي خيار زوجها احد الاولياء
 من غير كفؤ برضاها دون رضى الاخرين فقال في موضع ان النكاح لا يثبت في موضع ان الباقيين الرد ولا صحابة طرقا هذا ان المسئلة قولين احصتهما
 عندهم ان النكاح باطل لانهم اصحاب حقوق في الكفاءة فاعتبروا فيهم كاذن المرأة والثاني يصح ولم يخيار لان نقصان يقتضي الخيار والبطالان كالمواشري جميعا
 والظاهر الثالث القطع بالقول الاول في النكاح الثاني على انهم المنع من الزوج من غير الكفو والثالث القطع بالقول الثاني وعندنا في جميعه يلزم النكاح ولا اعترا
 للاخرين فخالف القولين جميعا كما قلناه **مسئلة** قال الشيخ في الخلاف ان الزوج اجته الصغيرة بعيدا ونحوه ونحوه ومجهول ومجهول او برص وخصى حال
 الشافعي ليس له ذلك ثم استدلى الشيخ بان الكفاءة ليس من شرطها الحيرة ولا غير ذلك من الاوصاف فلا صالة للاحقة ولو زوجها من احد من ذكرنا صح العقد
 للث ففى قوله وقال في المبسوط لو زوجها الاب والجد بعيد ثم بلغن لم يكن لها الاعتراض قال بعض علماء وانا اذا زوجها المولى المجنون او الخصى صح ولها
 الخيار وكذا لو زوج الطفل من بها احد العيوب الموجبة للفسخ ولو زوجها مملوك لم يكن لها الخيار ان بلغت وكذا الطفل قيل بالمنع في الطفل لان نكاح الامه
 مشروط بخوف العتة لا يتحقق في جانب الصبي وللشافعي قوله ان فيما اذا زوج الاب الجدة البكر الصغيرة والبالغة من غيرهما من به احدى العيوب من جنون
 او خبال او غيرهما والفرق بين المجنون والخبال ان المجنون يعرض للناس بخافونه والمجنون لا يعرض لهم وكلاهما ذاهب العقل وصحهما عندهم البطلان لا
 على خلاف الغبطة واذ لم يصح التصرف في المال على خلاف الغبطة فالصرف في البضع والى الثاني الصحة لان عتة المعقود عليه فلا يمنع صحة العقد كالمواشري
 شيئا فوجده معيبا وعلى تقدير الصحة قبل عليه ان يفسخ في الحال او يدعه حتى يبلغ ويخار فيه قوله ان احدهما ان عليه رده وفسخه كالمواشري بها شيئا فوجده
 معيبا والثاني ليس له ذلك لاختلاف الشهوات والنكاح متعلق بالشهوة فاذا بلغت تخبر به قال بعض الشافعية وان القولين متركان على جالس ان علم
 المولى عدم الكفاءة فالنكاح باطل ولا يفسخ وقال بعضهم بالقطع بالبطلان سواء علم او لم يعلم وعلى القول بالصحة فللمرأة الخيار ان كانت بالعتة وان كانت
 صغيرة فاذا بلغت لم يفسخها ولا يتخير عليها ان ترضى بغيره الا ان هل للمولى الخيار في صغرها فيه قوله ان احدهما ان كالمواشري للصغيرة معيبا والثاني
 لا لا يرتفع بالشهوة والطبع فلا يتخير فيه النسيان وروى بعضهم ان حمل المولى حال الزوج فله الخيار والا فلا وطرد بعضهم في حالة العلم والمجهول لا يفسخ

وقع على خلت
الغبطة

كما

يجب

عائد النفس حتى يلزم حكمه هذا اذا كان العاقد هو الولي حله فان كان معه غيره فلم لا اعترض على العقد فنفخه قويا لحد لان العاقد اسقط حقه برضاءه
والباقيون لم يرضوا وقال بوجوبه اذا زوجها الاب من غير كفوف صحيح النكاح ولا خيار لها بعد البلوغ والوجه عندى صحة النكاح وثبوت الخيار اما صحة النكاح
فلان الولي كالمولى عليه التصرف مع كماله ولا ريب ان الصغيرة لو كانت بالغه كان لها ان تزوج بمثل احد العيوب فكذلك الولي ما ثبت الخيار فلا يضر بتعلو
الشهوة ولا حظ فيه غيرها ولا فيها الوفاة ذلك مع جهلها كان لها الخيار لو علمت **مسئلة** لو تزوج ابنه الصغير من بها احد العيوب المشبهة للخيار فالا
الصحة وثبوت الخيار له عند البلوغ كما تقدم في البنت المشافقة قولان كما في تزويج البنت الصغيرة من غير كفوف والصحيح انه لا يصح النكاح لانه عقد قال بعضهم
ان قبله نكاح الرق والقر لم يصح لاشتماله على بدل المان في مقابلة بضع لا ينفع به بخلاف تزويج الصغير من المجنون ان قبله نكاح امه لم يصح لانه لم يوجد
خوف البنت ان قبل نكاح من لا يكافيه بجهل اخرى فوجهان كالقولين في تزويج البنت الصغيرة من لا يكافيهما لكن الاشبه هنا الصحة عندهم لان المرأة تغير
بان يستغفرهما من لا يكافيهما والرجل لا يعبر بان يستغفر من لا يكافيهما فان قبل نكاح عيا فوجهان فيما لو قبل نكاح مجوزا ومفقودا بعض الاطراف وخيل
يجب ان يكون في تزويج الصغير من الاعمي والاطعم والشيخ لهم مثل هذا الخلاف وان قبل ابنه المجنون نكاح امه جاز ان كان معسرا وكان يخشى عليه العنت وفيهم
وجه انه لا يجوز لانه لا يخشى على يوجب حدا او ثما ان كان نقصان بسبب اخر فعلى ما ذكرنا في القبول للصغير وان زوج ابنته من خنثى او قبل ابنه نكاح خنثى فان
اثبتنا الخيار بهذا السبب فهو كالزواج من المجنون وقبول نكاح المجنون والافكا لا عبرة بالسيدان في زوج امه من الرقيق وذو النسب بزوجهما ممن به عيب من
العيوب المشبهة للمجنون وثبت لها الخيار بعد العتق وضع الشافعي من تزويجها به ومن تزويجها من لا يكافيهما بسبب اخر فان قبل فقوله ان الشافعي ابطاله والصحة مع
الخيار ولشافعية وجه ضعيف عندهم انه يصح ولا خيار لها ولو زوجها من به عيب برضائها لم يكن لها الامتناع من التدين ولا بعد العتق والمولى بينهما ممن به عيب
بعيوب المشبهة للخيار لان الشراء لا يتعين للامتناع وليرى لها الامتناع من التمكن ولشافعية وجهان لان الوطى في ملك اليمن بمثابة نفس النكاح **البحث**
الخامس فيما يجب على الولي فعليه وهو ضمان الاول في النكاح **مسئلة** الولي المجبر كالا بجد له ينبغي ان تزوج البنت الصغيرة من الكفو واستحقاقا ظاهر
وتخصيلا له فقد ينفوت ويتعذر مثله ولو لم ينفوت لم يثبت له طلب التزوج لم يجز لها منها من كان الخاطب كفوا لقوله نعم ولا تقضوهن الا به ولو كانت المرأة
مجنونة وجب على الولي تزويجها ويجب تزويج المجنون اذا امتنع الحاجة بظهور امارات النوان ويتوقع الشفاء اذا اشار به الاطباء ولا يجب عليه تزويج
ابنه الصغير ولا تزويج ابنته الصغيرة لا شفاء الحاجة لكن لو ظهرت الغبطة ففي وجوب تزويجها للشافعية وجهان احدهما الوجوب لقول النبي صلى الله عليه وآله لا توفروا
اربعا وذكر منها تزويج البكر اذا وجدت كفوا ولا نهى عن بيع ماله اذا اطلب بزيادة فكذلك اذا ترد وفي وجوب تزويج الصغير عند ظهور الغبطة لكن
الوجوب فيه بعد لما يلزم من الموت واما غير المجبر فليس له ولا به التزوج عندنا فيقال الشافعية ان كارتعينا كاخ واحد فعليه الاجابة ان التمس التزوج
كالمجبر وان لم يكن متعينا كاخوة واعمام فالتمس التزوج من بعضهم ففي وجوب الاجابة وجهان كالوجهين فيما اذا كان في الوفاة شهود فذما بعضهم الى
الشهادة ولا يظهر عندهم وجوب الاجابة ولو عضل الواحد والجماعة زوج السلطان **مسئلة** روى هشام بن الحكم في الصحيح عن الصادق ع والكاظم ع
قال قبل له ان تزوج صبيانا وهم صغار قال فقال وجوبهم صغار لم يكادوا باللفظ **مسئلة** اذا زوج الابوان الصغيرين لم يرضى العقد لم يكن لهما
فسخه بعد بلوغه فان مات احدهما ورثه الآخر لتحقق الزوجية بينهما ولو لم يولد له ولم يولد له لم يرضى العقد لم يكن لهما فسخه بعد بلوغه فان مات احدهما
زوج ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق ع في الصبي تزوج الصبيته يوارثان قال اذا كان ابواهما اللذان زوجاها فمقتضى هذا يجوز طلاق الاب والوجه
ان حكم الجد بن الاب جد لهما كالأب مع اب الآخر كذلك فلوزوجهما غير ابوين والجد بن مرساة المقرب كالجدين للام والاخوة والاعمام وغيرهم كان العقد
موقوفا على بلوغهما ورضاهما بالعقد وتغيره فان ماتا او مات احدهما قبل بلوغه بطل العقد لانه عقد غير لازم موقوف على رضا البنت بعد بلوغه ولم يحصل
الشرط فيبطل ولو بلغ احدهما ورضى بالعقد ثم مات الآخر قبل بلوغه بطل العقد بطلت شروطه لان شرطه رضی الزوجين معا بعد بلوغهما فان مات الباقي
بعد اجازته ورضاه بالعقد ثم بلغ الآخر ففسخ العقد بطل النكاح ايضا ولم يهرث من الميراث شيئا وان اجاز بعد بلوغه حلف بالله نعم انه لم يخر العقد للرغبة في الميراث
ثم يهرث نصيبه من التركة لا عقد حصل شرطه وهو تراخي الزوجين عليه لاحلاف للاحياء ونسب الميراث وهو تحقق الزوجية لاحتمال ان يكون اجازته للرغبة
في الميراث لا الرضى بالعقد بطل النكاح خاصة ولما رواه ابو عبيدة الخدافي الصحيح عن الصادق ع قال سالت عن غلام ولها امر مديركين فقالت
النكاح جائز وما ادرك كان له الخيار فان ما قبل ان يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر لان يكون قد ركا ورضيا فقلت فان ادرك احدهما قبل الآخر فالجواز
عليه هو ورضي قلنا فان كان الرجل الذي ركا قبل الجارية ورضى بالنكاح ثم مات قبل ان تدرك الجارية رثته قال نعم يرضى ميراثها منه حتى يدرك فيخلف الله
مادعاهما الى اخذ الميراث الا رضى بالزواج ثم يدفع اليها الميراث نصف الميراث فان ماتت الجارية ولم يكن ادركت بها الرجل المدرك فان كان له الخيار
اذا ادركت قلنا فان كان ابوها هو الذي زوجها قبل ان تدرك قال يجوز عيها تزويج الاب يجوز على الغلام والمهر على الاب الجارية اذا عرفت هذا فالوجه ان
حكم الاجابة في هذا الباب حكم الاقارب شترهما في الشفاء والولاية تحكمها واحد كذا الاول ان حكم المجنون حكم الصغيرين في البابين معا **مسئلة** اذا
قبل الاب ابنه الصغير المجنون نكاح امرأة على صداق قال علماء ان كان للصبي مال حال العقد كان المهر في مال الصبي والاب لانه لناظره مصالحه والاولى
عليه تلك الحال ان لم يكن للاب مال كان المهر لا مال الاب يؤخذ من صلب تركته اذا مات ومنه لو كان نجسا سواء ضمن الاب المهر ولا لانه لما قبل النكاح لو
مع علمه باعساره وعلمه بلزوم الصداق بعقد النكاح علم من حيث العرف العادة انه دخل على ان يضمه فقام العرف في هذا مقام نطقه ولما رواه محمد بن مسلم
في الصحيح عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن رجل كان له ولد تزوج منه اثنين وفرض الصداق من ابن بحسب الصداق من جملة المال ومن حصتها قال
من جميع المال انما هو بمنزلة الدين وفي الوثوق عن عبيد بن زادة قال سالت الصادق ع عن رجل تزوج ابنته وهو صغير كان لابنه مال فعليه المهر وان لم يكن له
مال الا بال ضمان المهر ضمن ولم يضمن وفي الصحيح عن الفضيل بن عبد الملك قال سالت الصادق ع عن رجل تزوج ابنته وهو صغير قال لا بأس بقل يجوز
طلاق الاب ان ذلك على من الصداق قال على الاب ان كان ضمنه وان لم يكن ضمنه فهو على الغلام لان لا يكون للغلام مال فهو ضمان له وان لم يكن ضمن

تعالى

كتاب النكاح

قال داود زوج الرجل ابنة فلان ابنة فلان فان زوج الاب ابنة الصغير والمجنون بعد اقامته مال الابن فان كان غنياً صح ولا
 غلق له بالابن ان كان ديناً فقولان تقدم ان الاب يكون ضامناً للمهر والعقد للعرف والمطهر بان لا يكون ضامناً الا ان يغض صريحاً كما لو اشترى للطفل شيئاً
 يكون الثمن على الطفل لا على الاب ثم اختلفت صحا بئر موضع القولين من وجهين احدهما ان القولين فيما اذا اطلق ما اذا شرط كونه على الابن فهو على الابن لا غير
 الثاني خصص اكثر القولين بما لو يكن اذ الابن مالاً قطعوا فيما اذا كان له مال ان لا يثبت غير ضامن ومنهم من طرد القولين في الحالين على احد اذ زوج ابنة الاب
 تغلق الصداق بدفع الابن سواء كان موسراً وممسراً لا نه عقد لابن فكان عليه كمن المبيع وهل يضمنه الاب فيه رواية واحدة ما انه يضمن لا فقال تزويج
 الاب لابنة الطفل جائز ويضمن الاب مهره لا نه الزم الموضع عنه فقضيه كما لو طرد الضمان والاخرى لا يضمنه لا نه عقد معا وضرب باب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه
 كمن مبيعاً وكما لو كفل قال بعض صحا به الروايات فيما اذا كان الابن مسيراً اما الموصراً فلا يضمن الاب عنه رواية واحدة والوجه عندى ان يقولوا لو كان غنياً من
 مال الطفل فلا ضمان وان كان ديناً فان كان الابن موسراً فلا ضمان ايضا الا ان يصرح بالضمان وان مسيراً فاما ان يضمن الاب فيغلق به المهر قطعاً او يصرح بنفي
 الضمان فلا ضمان او يطلو فضمن ايضاً ولو اياها الصيغة في قولهم ضمن ولم يضمن ويحل قوله ولم يضمن على عدم اشتراط الضمان لا على شرط عدمه **مسألة** كل صورة
 لا يضمن الاب فيها كالموسر لو ادعى المهر بتر عام يرجع وكذا الاجنبى وبه قال الشافعى على الجدي ولو ضمن صريحاً فغلق المهر بتره عندا وعندا ولو غرم رجوع ان كان
 ضد الرجوع لان قصد الرجوع هنا يجري مجرى ذن الضمان فان ضمن على قصد الرجوع رجع قطعاً وبه قال الشافعى لا فاعلى الخلاف المذكور في الضمان
 بغير ذن والاداء بغير ذن وان ضمن بشرط اداء الاصل فغلق المهر بتره عندا وعندا ولو شرط في عقد
 الصداق فلم يطل قوله ان شرط الضمان العاقله الرهن فاسد في العقد هل يضمن فساد العقد ام لا والشاى انه يضمن الضمان بشرط الاصل وهو مذهبها ايضا فاما
 الشافعى فيكون الشرط فاسداً لان العقد يستدعى ثبوت العوض في ذمة المقود وله في هذه الصورة الدبر ثابت مستقر فلا يبعد سقوطه وان فسد الشرط ففي فساد
 الضمان وجهان تقدم ما في الضمان وعلى قول التقدم للشافعى ان غرم وقال بعض صحا به لا يرجع به على الابن كما لا يرجع العاقله على الجاني لان كل واحد منهما عزم لغيره
 بالترجى ابتداء فاعترضه الجوى بالاب نصب للنظر وعاية مصلحة الاب فكيف يجعل نظره وتصرفه موجبا للمهر الثقيل على تيسر كذلك العاقله مع الجاني وتحقير
 الفرقان بتوجه المطالبة على الابن ولا توجه على الجاني فعلى هذا يرجع ان قصد الرجوع عند الاداء والحق عندا انه لا يرجع لان اداء ما وجب عليه بالشرع ولو شرط
 الاب ان لا يكون ضامناً فالعض الشافعى يبطل العقد على التقدم قال الجوى انه لوهم فان النكاح لا يفسد بمثل ذلك فعليه ان يبطل الشرط ويلزم الضمان **مسألة**
 لو طلق الاب قبل المدخول كان المهر قد سلمه لاب من ماله سقط بالطلاق نصف الصداق ويرجع هذا النصف الى الابن الولى وليس للاب الرجوع فيه لان لا **الصغير**
 ملله بالطلاق عن غير ربه فاشبه ما لو وهبه لاب اجنبى ثم وهبه لاجنبى لابن ويحل عند بعض العامة ان يرجع الى الابن لا نه تبرع عن ربه الكبير فلم يشترط الملك حتى
 استرجعه الابن وكذا البحث لو قضى الصداق عن ابنه الكبير ثم طلق قبل المدخول لم يردت الزوجه قبل المدخول فالحكم في الرجوع في جميع الصداق كالحكم في الرجوع في النصف
 بالطلاق متماثل اوحينف ان ضمن عن ابنه الصغير جاز لان المهر وجب على الابن ولكن لا يطلو البعز عن ابنا بنفسه فاقبم الاب مقام ربهما وان ادعى
 يرجع على الولد استحقاقا لانه صلة منه له لان العادة قد جرت ان لا ياتى بعون على الاكلام بهود نسائهم مبررة وصلة والنايب عرفا كالنايب شرعاً ويسترجع قسماً
 كما لو ضمن الولى زوج الصغير ثم ادعى المهر يرجع به الى مال الصغير لا نه صلة منه لعدم العرف في حقته ولو مات الاب قبل ان يؤدى اخذ من تركته قال ابو
 حنيفة يرجع به بقية الورثه على حصته لان الصلة لم تنقطع من جهة الاب لم يصير الولى صلة من جهة الورثه لانه لا يعرفه فحقهم فان ضمن المهر من ماله اخذ من
 تركته وجرأى الورثه على الابن لانه تعلق حقهم بماله وان العادة قد تجردت بالبعض من البعض **القسم الثاني** ما يجب على الولى فعليه في غير النكاح **مسألة**
 يجب على الولى حفظ مال الطفل لان الله تم جعله فيما عليه ظاهراً في مصالحه وتحصيل ما فاعده دفع العاقله عنه فيجب عليه رعايته حاله حفظ ماله وصونه عن سائر
 التلف عليه ستمائة بحيث لا ياكله الفقر والموت ان امكن ذلك لا يجزى عليه المبالغة الاستمارة وطلب النهاية فيه لوطب مائة اكثر من ثمنه رجب بغيره الا
 ان تغضى المصلحة بقاؤه ولو كان هناك منافع ببيع بافل من ثمنه ولطف مال وجب ان يشترى مع المصلحة والغبطة الا ان يغضب الولى في شرائه لنفسه فيخوزوا
 بحاج الطفل الى بقائه وحفظ ثمنه لا يجوز بيعه دون طلب الزيادة والعقد الذى يحصل منه قد كفاية لبيع وكذا في طرف الشراء قد يكون الشيء رخصاً
 لكن يكون في معرض التلف ويتعد ربيع لقلة الراغب فيه فلا يشترى الولى ان يكون ثقله على الطفل **مسألة** على الطفل يجوز للاب ان ينصب عليه ولده قسماً
 لحفظ ماله واستتمائه واستمره بآجرة المثلى وان رفع امره الى القاضى ليعمل للقاضى ذلك يجوز ان ينصب الاب نفسه بآجرة وقالت الشافعية لو طلب من القاضى
 ان يثبت له آجرة على عمله لم يجز له سواها ان غنياً او فقيراً الا ان اذ كان فقيراً انقطع عن كسبه فله ان ياكل منه بالمعروف ما لوجه عندى له آجرة المثلى ان له ر
 ان يتاجر من يعمل فاذا جاز له بذل الآجرة لغيره جاز له طلب الآجرة لنفسه به قال بعض الشافعية وحديث قال بعض الشافعية لا بد من تقدير القاضى وليس له **مسألة**
 بطله الاقوى جواز الاستقلال به لا نه اشفق من غيره ولو وجد منبرج بالحفظ والعمل طلب الاب الآجرة فللشافعية وجهان اظهرهما انه لا يثبت له آجرة بحصول
 الغرض مع حفظ مال الطفل عليه الثاني يثبت الزيادة مشقة كما ان الامام ما اخذ آجرة الارضاع على قول وان وجدت متبرعة اجنبية **البحث التاسع**
 في الولى عليه **مسألة** انما ثبت الولى على ناقص صغير وجنون وسفوف ورقا وانوثر وقد مضى البحث عن كثير منها وبقي ما ذكره الا ان المجنون ان كان كبيراً
 لم يزوج الا ان تدعو الحاجة لغيره لا فيمن لزوم المهر وانفق عليه من غير حاجته تدعو اليه بخلاف الصغير الذى يجوز تزويجه حال صغره لان الصغير غايه ترفع
 بعدها كما لا بد من تزويجه في نكاحه لا المصلحة واذا دعت الحاجة الى تزويج المجنون جاز ان يزوجه الولد السلطان وتظهر الحاجة اذا رغبت النساء ويتبعن تغلق
 بهن وطلب منهن الفعل سام حوهرن وما اشبه ذلك اذا احتاج الى امرأة تتقدم وتنفق بالقيام به لا يوجد في هله من يتكفل بذلك تكون مؤنة الزوجية خفة
 من شرائه متخذ من خيفة استاجار الزوجية مثلاً ليرجع عن الوعد بالحد من تزويج ابنتها ايجاباً عليها وكذا الوطن الثقب بالنكاح فمضى هذا الموضع يجوز ان تزوج
 ويكون القابل الابن الجدة دون باقي العصبا فان لم يكونا فالسلطان لا نه لم يبالى بالاجاء **مسألة** المجنون الصغير يجوز للاب الجدة ان يزوجه مع المصلحة
 كالعاقل وليس لغيرهما ذلك من عصبة وسلطان اجماعاً وهو احد وجهى الشافعى والظاهر عندهم انه لا يزوج لانه لا حاجة له الى النكاح في الحال وبعد البلوغ

براجهم

لا بد من يكون الامر بخلاف الصغير العاقل فان الظاهر حاجته الى النكاح بعد البلوغ والنهت والتحد شوقا من بهما الاجنبات وخرج بعض الشافعية على منكر
الوجوب التزويج من الصغير المسوح والوجه اعتبار المصلحة وتحصيل الغبطة في ذلك كله وفي صورة جواز تزويج المجنون لا يزوج الا زوجة واحدة لا ندفاع
الحاجة بها واما الصغير العاقل فممن تزويجه من اكثر من واحدة احتمال اقرب الجواز مع المصلحة ان تزويجه منوط بالمصلحة والغبطة فممن حصل ما حاله هو واحد وجه
الشافعية والثاني المنع لثلاث اكثر المونة عليه مع وقوع النكاح بغير الواحدة **مسئلة** المجنون تزويجهما الاب والجد له ولا بشرط عدم الاب ولا بغيره بخلاف
لشافعية ولا يوت بخلاف الشافعية ولا فرق بين ان يكون المجنون صغيرا وكبير او ثيبا عندنا وبه قال الشافعي والشافعية وجهان اخران احدهما ان الاب لا يسقط
بزوج البنت الكبيرة بل يقتصر الى ذن السلطان بلا عن ذنهما بل يثبت في الثاني ان الاب لا يزوج البنت الصغيرة كما لو كانت عاتلة والاصل ممنوع ولا يكفي في تزويجها
ظهور الحاجة بل يكفي ظهور المصلحة بخلاف المجنون لانها تفتيد من النكاح النفقة والمهر والمجنون يغفرها ولا فرق بين المجنونة التي سبق رشدها ثم جننت وبين
المجنونة الصغيرة اذا استمر جنونها وهو احد وجهي الشافعي والثاني ان الذي تزوج مجنونا بعد وقوعها يكون الوكيلة للسلطان لان ذلك المالك الاصل ممنوع ولو لم يكن
للمجنونة اب لاجل ان كانت صغيرة احتمال ان يزوجه السلطان مع المصلحة لان الحاجة قد تدعو الى تحصيل الكفو وقال الشافعي في تزويج وهو قول اكثر علماءنا
لان الحاجة لها في الحالة غير الاب والجد لا يملك الاجبار وان كانت بالغة وزوجه السلطان وهو ظاهر قولنا الشافعي لا نه لغيره اذا رها من له كمال النفقة
مفوض الامر الى من له الولاية لانه لا يملك الاجبار في هذا الحال فكذلك يلزم كاحدا والثاني ان القريب يزوجه من الاخ والعلم ان النسيب ينقل واولى من السلطان
وعلى الثاني لا ينفرد به القريب عند الشافعي بل يحتاج الى مراجعة السلطان فيقوم اذن السلطان مقام اذها فان امتنع القريب زوجه السلطان كما في الغفل
وعلى الاول فالسلطان عندهم يرجع فارها واهل هذه المراجعة واجبة او مستحبة وجهان احدهما انها واجبة لان الاقرار بعرف بحالها واخر من على طلب الحفظ
بجملتها فان شاورهم فلم يشر واثنى استقلال السلطان الثاني انها مستحبة وفاء بنفوسه لا سرية السلطان وانما يشرعهم تطبيقا لقلوبهم كما استحب الشافعي
في صورة غيبة الولي سائر صور تزويج السلطان بان يشاور ذوي المرامى من اهلها فان لم يكن فيهم ولي شاور اهلها من طرف الام والوجهان في سائر المساواة
جاريان في تزويج من المجنون **مسئلة** المجنون هو اقل العقل الذي عقله خلل في عضائه استرجاء ولا حاجة له الى النكاح غالبا فان فرض
لعنا جرحه الاب بجدله فان لم يكن اقل السلطان واذا خرج بالجبال عن حد الرشدة البائع المنقطع جنونه لا يجوز له تزويج منه الى ان يفيق فياذا وبشرط
وقوع العقد في ذلك الا فانه حتى ياذن ولو عاد المجنون قبل العقد بطل الاذن كما تبطل الوكيلة بالمجنون وكذلك ثبت المنقطع جنونا والغلوب على عقله حتى
اصابه بغير فاقته فان لم يتوقع الا فانه فهو كالمجنون **مسئلة** المجنونة اذا تزوجهما الولي والسلطان تزوجهما عند ظهور الحاجة لهما بان يظهر منها غلبة
الشهوة والميل الى الرجال ويحكم اهل الطب بتوقع الشفاء عند التزويج واما اذا لم يظهر ذلك اراد التزويج لكفاية النفقة والمصلحة الاستئناس لغيرها من
المصالح فانه يجوز ايضا وهو احد وجهي الشافعية كما ان للاب تزويج لجرح المصلحة واصحاب المنع عندهم لان تزويجها يقع جارا اذ غير الاب بجدله لا يملك الاجبا
وانما يصار اليه للحاجة النازلة منزلة الضرورة حتى قال الجويني كذا ودلوا استنبط مستنبط من جلاله ان ابن الثيب الصغير المجنونة هل يزوجهما ابوها انه
هل يكفي بجرح المصلحة في البانعة لا تعتبر الحاجة لكن اتفق الاصحاب على الاكتفاء بالمصلحة **مسئلة** المجنونة اياها الفلاس يجوز له التزويج والاستقلال به من
غير حاجة الى اذن ولي وحاكم بخلاف ما لا يجوز عليه للمنفقة وهو المبدأ في الشافعي والمفسد له منه ومنه نظر سبق ان الحاكم يحجر عليه لحفظ ماله وسوء
مبدأ التزويج منه بعد بلوغه فاذا حجر عليه فان لم يكن به حاجة الى النكاح لم يزوج كاشتماله على ضرر تحمل المهر والنفقة الا ان يكون مفقرا الى من يجده من تزويج
ولي امره الشدة من ان كان بينهما نكاحا صار من محرما له يجوز له الخلوة بما فيكون ذلك خوطا اعرفت هذا فاكثر الشافعية على شبهة طفي نكاح السفينة
التي هو قول الشافعية لا يفيق الا في حاله فيما لا يجتاح اليه بنوعه هذا لا يزوج الا امرأة واحدة كما في المجنون فالواو والحاجة الى النكاح بان تغلب شهوته
ولم يبق به ما اذا احتاج الى من يجده من غير محرم وكانت مونة الزوجة خفت من ثمن جاريته ومونته ولم يكن في الحاجة بقول السفينة لا نه قد يقصد
للال بل اعتبر ظهور الامارات الدالة على غلبة الشهوة وروى الجويني وجه اخر للشافعية انه يجوز التزويج منه لمصلحة لان العاقل لا يبعد ان تحنك الحاجة
بخلاف المجنون فانما فاقه بعبدية ولم تعتبر ظهور امارات الشهوة واكتفى فيها بقول السفينة نه لو اعتبر الحاجة في النكاح ما اعتبرته كالمجنون وكما لو عرفت
جوعه فانه يطعم وان لم يطأ به لطعام بجعله واذا اعتبر انه ومن رجعته وجب ان يكفي بقوله ولا يعتبر ظهور الامارات لانه صحيح العبارة في الجملة فصا كالمرة
اذا التمس التزويج قالوا وقضية هذا جواز الزيادة على واحدة اذ لم يكف الواحدة للحاجة والمعتد عندنا الحاجة والضبط بالمصلحة **مسئلة** ان
ذكر السفينة حاجته الى النكاح وعلم الولي حاجته حب عليه ان تزوجه لا نه انما نصب ليفعل ما هو مصلحي له وهذا امر مصلحي لا نه يبالغ به حاجته وهو
دينه عرضة فانه ربما دعت الحاجة الى الزنا فيذهب بغيره بقاء عليه الحد وليس للسفينة ان يسقط التزويج لان النكاح يشتمل على وثن مائته ولو اسقط بل
يؤمن ان يفتي انه المهر والنفقة فلا بد له من مراجعة الولي فاذا عرفت هذا فان الولي الجائر ان شاء زوجه بنفسه من غير اذنه لانه منصوب بالمصلحة وهذا
منه في كسوته وان اخار الولي ان يرده اليه ليعقد السفينة على نفسه جاز لا نه عاقل لم يجز حبه سفينة على العقد والتكليف ولنا حجة عليه لحفظ ماله
بخلاف سبب المراهمة حيث قلنا ليس لوليها ان يرده اليه عقد النكاح لا نه غير مكلف في حكم كلاله في الشرع بخلاف السفينة طلاقه واقراره بالحدود صحيحة ولنا
حجة عليه في المال فاذا عرفت ما ذن ويشير جاز بخلاف البيع والشراء باذن الولي فان منهم من منع وقرى بين النكاح والبيع فان البيع يختلف حكمه سلطة بآمنة ان
السوق قد يربطه قد ينقص من دخول الجلب نقطة فافترق عقد الولي احتياطا في ذلك بخلاف النكاح ولان المقصود من البيع المال هو مجور عليه ليقص
من النكاح المال فاذا فرقا **مسئلة** ان جعل الولي للسفينة ان تزويج فان عين المرأة شخصا بان يقول تزويج بفلا نه ثبت فلا نه او صفنا بان يقول تزويج بـ
بني فلان او باحد بنات فلان فصر السفينة عليها وليس له ان تزويج بغيرها ثم انما ان يطلق له المهر ويعينه فان أطلق وعين المرأة نكحها بغير علمها او باذن فان
على من المثل بطل الزايد حتى النكاح بمثل المثل هو ظاهر هذا من الشافعي قال بعضهم يبطل النكاح وليس بجدة ان الخل في الصداق لا يقضي فصح النكاح والثاني
على قول صحة النكاح وجهان احدهما ان الزايد على ماله مثل بطل يصح عقد في الباقي والثاني انه يبطل التسمية ويثبت مهر الشاخ القريب بين بطلان التسمية وعلمها

ولما انفخ النكاح

اقول اذا كان يملك بدماء يملك بالنكاح من الاستمتاع ويملك به غير ذلك فاذا ثبت ان النكاح ينفخ فان كان قبل الدخول سقط عن الزوج نصف المهر وهو احد وجهي الشافعية لان الغلب جنة السيد وهو المقام مقامه ولو ان الزوج خالع قبل الدخول سقط نصف الصداق لان المهر واجب للزوجة وكذا هذا والثاني سقط جميعه لانه لا يصنع للزوج فيه التبدل بل بنائب عنه فيه بالمره ويقارن الخلع لان الزوج ثم ان الطلاق من جهته وانما يجب العوض بقبولها دون الطلاق فان قلنا بسقط نصفه كما اخبرنا فقد برى العبد وسيد من النصف بعن النصف فنفخها في هذا الوجهين وليس عليها الا لئلا ينفخ العبد نقضها بالنصف على القول الثاني للشافعي وهو سقوط جميع المهر بغير السيد والعبد منه والسيد مطالب بها بالالف الاصل في ذلك ان النكاح ينفخ قبل الدخول ان كان من قبل الزوج سقط جميع مهرها وان كان من قبل الزوج سقط نصفه واختلفوا هل ينفخهم جعل الغلب حكم الزوج لان عقد البيع بينهما وبين سيد وسيد قام مقامه فكانت العاقلة اذا تم العقد بهما غلبا حكم الزوج والثاني الغلب حكمها وانما يسقط جميع مهرها وقوله الشيخ وان كان ذلك بعد الدخول فقد استقر المهر لا يسقط بغير النكاح ولكن قد ملك العبد لها في وقت الف قبل يسقط لاجل الملك للشافعي وجهان احدهما يسقط لان السيد لا يثبت له في ماله من غير شيء وهذا اذا انفك عليه شيئا الا يضمنه والثاني لا يسقط لان الملك يمنع ابتداء ثبوت الدهر ون استدل امته لا يستدل اقوى فلم يعتبر بالابتداء فان قلنا سقطت الف فقد برى العبد وسيد الصامن وكان للسيد عليها الف ثم العبد وان قلنا لا يسقط فاصت السيد بذلك برى العبد والسيد هذا اذا باع السيد منها بالالف مطلقا وان باع بعض الف لغيره فان كان قبل الدخول بطل البيع وببر قال الشافعي والنكاح بحال لان الغلب منها جنة من حيث وقع العقد بعين الف فلو صح البيع بطل المهر لان النكاح جاء من قبلها واذا بطل المهر بطل البيع واذا كان البيع بغيره فهو محال اذا بطل البيع بطل هو والنكاح معا فانها اذا ملك زوجها انفس النكاح سقطت التي هي المهر واذا سقطت بطل البيع لانها القن وما يؤدى ثبوته الى نفيه يستحيل ثبوته كما ان عند العامة لو خلف الرجل حالا وارث له سواء فاقربا بن للميت ثبت نسبته لم يرث عندهم لان لو رث حجب الاخ واذا حجب سقط اقراره بالنسبة لغيره وارث واذا سقط اقراره سقط نسب الابن وسقط ارث الاخ وهذا الاصل عندنا باطل على ما بان وان كان البيع بعد الدخول صح البيع لان الف استقرت فلا تسقط بانفساخ النكاح ويكون الزوجة قد ملكت الزوج بالالف التي كان لها في ماله من سيد فبرئت دفتر عنه وبريت ماله العبد بغيره لان سيد نفق ذلك عنه بغيره فلم يبق لها في ماله من زوجها حق ولا في ماله من سيد حق فان قيل هذا سقطت لانها ملكة قلنا ليس يحصل ملكها له ولها في ماله من شيء لان الملك في مقابلة الف فاذا سقطت عن ماله الصامن سقطت عنه ماله المضمون عنه في ذلك الحال **مسألة** اذا كان للرجل جارية يعتقها ويترجها ويجعل عتقها مهرها باجماع علماء ائمة وابر قال الاوزاعي احمد في احد الروايتين لكن شرط احمد حضور شاهدين لما رواه العامة ان النبي ص اعققت صغيرة وجعل عتقها صداقتها ولم ينقل عنه انه عقد معها نكاحا غير ذلك ومن طريق الحاضر رواية الجليلي الحسن عن الصادق قال سالت عن الرجل يعقق لامة ويقول مهره عتقك فقال حسن وعمر عبد الرحمن ابن ابي عبد الله قال سالت الصادق عن الرجل يكون له لامة فيريد ان يعتقها ويترجها ويجعل عتقها مهرها او يعقها ثم يصدتها وهل عليها مهر عتقها وكذا عتقها وهل يجوز له نكاحها بغير مهر كمنعت من غيره فقال يجعل عتقها صداقتها ان شاء اعتقها ثم اصدتها وان كان عتقها صداقتها فافاها لا تعتد ولا يجوز نكاحها اذا اعتقها الا بمهر ولا يبط الرجل المرأة اذا تزوجها حتى يجعل لها شيئا وان كان زوجها ولقولنا لامة ايما رجل شاء ان يعق جارية ويترجها ويجعل صداقتها عتقها فاعل الاخبار عن اهل البيت كثيرة ولان الجارية قبل الملة في النكاح الجمع بينهما ويجعل قننها مهر الغنمها وقال الشافعي لو قال لامة عتقني على ان انكح صداقي عتقني فاعتقها على ذلك فلم يجز ولم يترجها ولا وجب عليها ان يترجها به واجتبع على الاوزاعي ان الوأوجبا عليها ان تزوج به كان ذلك سلفا في عقد النكاح والسلف فيه لا يجوز بالاجماع وعن احمد بان العتق يزيل ملكه عن الاستمتاع بحق الملك فلا يجوز ان يملك به الاستمتاع بحق النكاح كما لا يجوز ان يستمتع العتق بنفس البيع وما والي الشافعي الرواية بان عليه السلم اعتق صغيرة وجعل عتقها صداقتها وتزوج بها وهو يناسب مذهبا اذا عرفت هذا فقال الشافعي ان لامة تعتق ولا تصح النكاح لما تقدم من دليله فيجب على لامة قيمتها لان شرط في مقابلة العتق منفعة يصح بذلك العوض في مقابلة ما اذا لم يملك له وجبت القيمة كما لو اعتقها بغيره او ليس لها بغير قيمتها يوم العتق وحكي عن مالك في ذفرانها فالا لاشي عليها لان عراض على ما يلزم الوفاء به وان قالت قد رضيت ان تزوجني بالعتق لم يلزمه ذلك لم يصح على قوله قال وان تراضيا على ان يترجها بالقيمة التي وجبت عليها نظرت فان علما قد اقيمت وجبها صح العقد وسقطت عن مهرها وان لم يعلم ذلك لم يصح المهر في قول اكثر الشافعية وقال بعضهم يصح كما يصح ان يكون العبد صداقا وان لم يعلم قيمته فذلك بدله واجتبع الاولون بان القيمة بحموله والجمهور لا يكون صداقا كما لو اصدتها عبدا او ثوبا مطلقا وفارق العبد لان العقد وقع على غير مهر معلومة وهذا وقع على القيمة وهي بحموله **مسألة** قال الشيخ روي عن ابي عبد الله في قوله عتقك على لفظ العتق بان يقول تزوجك فجعلت مهره عتقك فان قدم العتق على الزوج بان يقول عتقك تزوجك فجعلت مهره عتقك مضى العتق وكان مخيرة بين الرضا بالعقد والاستمتاع من قوله وعليه لولده وابره على بن جعفر عن اخيه الكاظم قال سالت عن رجل قال لامة عتقك فجعلت مهره عتقك فقال عتقت وهي بالخيار ان شاء تزوجته وان شاء فلا وان تزوجته فليعطها شيئا وان قال قد تزوجك وجعلت مهره عتقك فان النكاح واقع ولا يعطها شيئا وقال في الخلاف لو قال لامة عتقك على ان تزوج بك عتقك صداقا واستدعته هي ذلك فقالت عتقتني على ان تزوج بك صداقي عتقني فاعققت العتق وبثبت الزوج وببر قال احمد قال الشافعي يقع العتق وهي بالخيار بين ان تزوج به او تدعه وقال الاوزاعي يجب عليها ان تزوج به لان عتق بشرط فوجب ان يلزمها الشرط كما لو قال لعتقتك على ان تحيط لي هذا الثوب بلزمها خياطة وكذا قال ابو الصلاح من علما ما يعدم العتق وهو الاقرب لان تزويج لامة عتق لا يتحقق استباحة البضع بالملك والعقد يمنع اختيارها لان الكلام يتم ما جره **فروع** **أما** قال الشافعي ان قال عتقك على ان تزوج بك ان تزوجيني نفسك فقبلت عتقت ووجب عليها القيمة وان لم يجعل العتق صداقا فلا يشترط عليها النكاح في مقابلة العتق قال بعض الشافعية ان اذا ان يتخلص من تزويج العتق قال ان كان في معلوم الله ثم انى اذا عتقتك فذلك فانت حرة فان نكحها عتقت والامتنع وقال باقي الشافعية هذا ليس يصح لان النكاح لا يصح قبل حصول الحرية وهما لم يثبت عتقها لا يجوز ان يعقد عليها وانما

بين بعد العقد محرمة لا يصح العقد مع الشك **ج** اذا ابتاع امرأة لعبدها اعتقك على ان تزوج في قبل لم يصح عندنا لان القولا يقبل التعليق قالت الشافعية يصح العتق ولا يلزم ان تزوج بها ولا يجب لها عليه شيء ولا يملكها الا بشرط عليه ان يملكه بنفسها لان العوض في النكاح لها عليه لا له عليها وبارق بذلك الحق الامت على النكاح لانها تستحق عليه النكاح عوضا عما جعل العتق **ق** اذا قال رجل لرجل لئن عتقت عبدك لعلني انا عتقك عليه لا على ان ادع بك بعتي واختي فاعتق صح العتق لم يلزم الباطل ان يزوجه هل يجب عليه الفدية حتى يرضى بعض الشافعية وجوب الفدية عليه لا نه اعتق في مقابلة ان لا يجب عليه شيء قال واصل هذا بن اذ قال رجل لرجل عتق عبدك عن نفسك على ان لا عتقه هل يلزم الباطل شيء قولان للشافعية احد هما يلزم كما اذا قال طلق زوجك على الف الف الثاني لا يلزم لان هذا المستدعي العتق لا ينتفع به وبذلك المال فيما لا منفعة فيه لا يصح كما لا يصح بدله في شراء الديون وبشبهها وبفارق الطلاق لان لغرضنا في ذلك وهو ان تزوجها وقال بعضهم هذا ليس صحيحا لانه قد يكون له عرض في عتق او يفتكها الامت لرجل رجلا بينهما بينهما من الشئ فيكتب ثوبا او انا حمل الوجهين على القولين لان هذا الباطل في مسئلتنا لم يبدل شيئا من عندنا فيقع العتق عن انما يقع العتق عن المستحق **ق** قال الشيخ لو طلق هذه الجارية التي جعل من ماله ما قبل الدخول جمع نصفها رقا واستغنى ذلك النصف فان لم تسع فيه كان له منها يوم ولها من نفسها يوم في الخدمة وتبعد من حرة لقول النعم في رجل اعتق امته وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال يستعيها في نصف قيمتها فان ابت كان لها يوم وله يوم في الخدمة قال وان كان لها ولد يورثها نصف قيمتها وعتقه في طريق الوارثة قوله فلا يجزئها والوجه ما قاله الصدوق وابن الحنبل انه يحتملها ويرجع عليها سيدها نصف ثمنها لانها ملكت نفسها بالاصداق وعتقت فلا ترجع مملوكة بعد العتق **مسئلة** لو اشترى جارية ولم يورثها وجعل عتقها صداقها مات قال الشيخ ان كان له مال يحيط بثمن قيمتها ادى عند وكان العتق والنكاح ماضيين وان لم يترك غيرها كان العتق والعقد قاسدين ورجع الامه الى مولاهما الاول وان كانت قد علفت منه كان حكم ولدها حكمها في كونها رقا ورواية هشام بن سالم الصحيح غير صحيح قال لصال الصادق وانا حاصر عن رجل باع من رجل جارية بكر الى سنة فلما اقتضاها المشتري اعنفها من القدر وتزوجها وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله ان كان الذي اشترى هاله مال او عقدة يحيط بقضاء ما عليها من الدين في رقبته فان عتقها ونكاحه جاز وان لم يملك مالا او عقدة يحيط بقضاء ما عليها من الدين في رقبته فان عتقها ونكاحه باطل لا يعتق مالا يملك وراى انما راق نكاحها الاول فان كانت قد علفت من الذي اعنفها وتزوجها ما حال ما في نفسها فقال الذي عتقها مع امر كيتها والوجه حل هذه الرواية على ان يكون المشتري مريضا وصادف عتقه ونكاحه وشراؤه مرضا وقاؤه وان لم يكن كذلك بعد العتق والنكاح واضعقد الولد حرا ولا سبيل للاعتق عليها ولا على ولدها بل ان خلف تركه كان له اخذ ثمن الجارية منها والا فلا شيء له **الكتاب الثاني** في المحرمات قد عرفت فيما سبق ان المحرمات ان يكون على التابيد ولا على التابيد والاول اما ان يكون بالنسب السبب فيها فصول **الاول** في المحرمات بالنسب **مسئلة** حرم الله تعالى اربع عشرة امرأة سبعة منهن النسب هي قوله ثم حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعانتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت واثنان بالرضاع في قوله ثم وامهاتكم ثلاث ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة واربع بالمصاهرة في قوله ثم وامهات نسائكم وربائكم الثلاث في مجوزكم من نسائكم وحلاتكم ابائكم وزوجات ابائكم ولا نسكوا ما نكح ابائكم من النساء واحدة بالتحقق قوله ثم وان يجتمعوا بين الاثنين اذ عرفت هذا فالرجل يحرم عليه امر على التابيد سواء كانت المحققة وهي التي ولدته او مجازا وهي امهاتهم فخرم المحدثات سواء كن من قبل الاب او من قبل الام قريب او بعيدن ومواء كن وارثات او غير وارثات فخرم الام الاب امهاتهما وام الجد وامهاتهما وكل ام ابى ام الاب كذا في طرف الاجداد من قبل الام وبالمجلة الام للشخص كل انثى ولدته او ولدت من ولده ذكر كان او انثى بنتى اليها نسب بالولادة بواسطة او غير بواسطة البنت تحرم على التابيد سواء كانت بنتا او حقهقة وهي بنت الصليب ومجازا وهي بنت البنت وان نزلت وبنت الابن وان نزلت وبنت الشخص كل انثى ولدها الشخص وولدت من ولد هاذو كان او انثى بواسطة كان او غير بواسطة ويقال كل انثى بنتى لهن بالولادة بواسطة او غير بواسطة **مسئلة** الاخت محرم على التابيد سواء كان الابن او ابنتا واخت الشخص كل انثى ولدها ابوها او ابوها ولا يجاز بينهما **ق** الفة محرم على التابيد سواء كانت حقهقة وهي اخت الاب ومجازا وهي اخت الجد ان علا سواء كانت اختا لبيه او لا او لها او غير كل شخص كل انثى هي اخت ذكر ولده بواسطة او غير بواسطة وقد يكون من جهة الام كاخت ابى الام **ق** المحالة وهي محرم مؤبدا سواء كانت حقهقة وهي اخت الام لا بيه او لا لها او مجازا وهي اخت الام لابن ان علا وكذلك اخت الام وان علا وحالة الشخص كل انثى هي اخت انثى ولدته بواسطة او غير بواسطة وقد يكون من جهة الاب كاخت ام الاب **ق** بنات الاخ محرم على التابيد سواء صدق الاسم عليهن كبنات الاخ لصلبه ومجازا كبنات ابن الاخ او بنت بنت الاخ وان سفلن **ق** بنات الاخت محرم مؤبدا سواء صدق الاسم عليهن حقهقة كبنات الاخت لصلبه ومجازا وهي بنات الاخت انا بعدن كبنات الابن الاخت او بنت بنت الاخت ان سفلن وصنطن بعض الفقهاء بان من احد هما النحر على اصوله وفروعه واول صوله واول فروع من كل اصل بعد اهل الاصول فالاصول الامهات وان علون والفرع البنات وفروع اول الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت واول فروع من كل اصل بعد الاصل الاول العات والحالات **ج** ان شاء القرابة محرمات الامن دخل في اسم ولد العمومة وولدت الخولة **مسئلة** البنت المخلوقة من الزنا محرم على الزاني وطؤها وكذلك على ابنته وابيه وجده وبالمجلة حكمها في تحريمها لو طى في نكاح البنت عن عقد صحيح عند علمائنا اجمع مبر قال ابو حنيفة لقوله ثم وبناتكم وحقهقة البنت موجودة فيها فان البنت هي المتكوتة من منى الرجل ونقيها عنه شرعا لا يوجب نفقها حقهقة لان المنق في الشرع هو يتعلق الاحكام الشرعية من المهرات وبشبهها ولا نفق من مائة في الظاهر بل من ثلث لان تزوج بها لو طها بشبهه وقال الشافعي لا تحرم بل يكره ومبر قال مالك لانها منقبة عنه قطعاً وبقيتها فلا يثبت بينها تحريم الولادة كالاخنية والنفق قد قلنا انه يرجع الى الاحكام الشرعية لا المحققة المعنوية واختلفت الشافعية في سبب كراهة فقال بعضهم سببها الخروج من اخلا والعلماء فان بعضهم حرمها والورع يقتضي تحريمها فذكره التزويج بها وقال اخرون السبب احتمال كونها مخلوقة من مائة فعلى هذا الثاني لو سبق انها مخلوقة من مائة حرم عليه نكاحها وهو قول بعض الشافعية وعلى الاول لا يحرم مع سبق لكن الاجماع عندهم انها لا تحرم ولا يجب انهم اتفقوا على انها ان ولدت ابنا حرم عليها نكاحها فاما الفرق

كان يغفل العنق والنكاح واضعقد الولد حراً ولا سبيل للاولاد عليها ولا على ولد لها بل ان خلف تركه كان له اخذ ثمن الجارية منها والا فلا شيء له **الكتاب الثاني**
الثالث في المحرمات قد عرفت فيما سبق ان النحر يما ان يكون على التابيد ولا على التابيد والا لا يكون بالنسب السبب فيها فصول **الاول**
في المحرمات بالنسب **مسئلة** حرم الله تعالى اربع عشرة امرأة سبع منهن النسب هي في قوله نعم حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعانتكم وخالاتكم وبنات
الاخ وبنات الاخ واثنان بالرضاع في قوله نعم وامهاتكم ثلاث ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة واربع بالمصاهرة في قوله نعم وامهات نسائكم
وربائبكم الثلاث في محرماتكم وحلاتكم وبناتكم وبنات ابائكم في قوله نعم ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء واحدة بالتحريم قوله نعم وان يتبعوا بين
الاختين انه عرفت هذا فالرجل يحرم عليه امره على التابيد سواء كانت الحقيقة وهي التي ولدته او مجازاً وهي امهاتنا فحرم المجازات سواء كن من قبل الاب او من
قبل الام قريب او بعيدن ومواء كن وارثات او غير وارثات فحرم الام الاب امهاتنا وام الجد وامهاتنا وكل ام ابى ام الاب كذا في طرف الاجداد من قبل الام
وبالجملة الام للشخص كل انثى ولدته او ولدت من ولده ذكر اكان او انثى بنتى اليها بالنسب بالولادة بواسطة او غير واسطة **مسئلة** البنت تحرم على التابيد
سواء كانت بنتاً او حقة وهي بنت الصليب ومجازاً وهي بنت البنت وان نزلت وبنت الابن وان نزل او نزلت وبنت الشخص كل انثى ولدها الشخص وولده
من ولد هاد ذكر اكان او انثى بواسطة كان او غير واسطة ويقال كل انثى بنتى لهن بالولادة بواسطة او غير واسطة **مسئلة** الاخت تحرم على التابيد سواء كانت
للابوين او لاحدهما واخت الشخص كل انثى ولدها ابوها او احدهما ولا مجازاً **مسئلة** القربة تحرم على التابيد سواء كانت حقيقة وهي اخت الاب ومجازاً وهي
اخت الجد ان علا سواء كانت اختاً لبيه او لاه او لها او غير كل شخص كل انثى هي اخت ذكرو ولده بواسطة او غير واسطة وقد يكون من جهة الام كاخت ابى الام **مسئلة**
المحالة وهي محرم مؤبد سواء كانت حقيقة وهي اخت الام لا بيهما او لاهما او مجازاً وهي اخت الام لان علا وكذلك اخت الام وان علا وحالة الشخص
كل انثى هي اخت انثى ولدته بواسطة او غير واسطة وقد يكون من جهة الاب كاخت ام الاب **مسئلة** بنات الاخ يحرم على التابيد سواء صدق الاسم
عليهن كبنات الاخ لصلبه ومجازاً كبنات ابن الاخ او بنت بنت الاخ وان سفلن **مسئلة** بنات الاخت يحرم مؤبد سواء صدق الاسم عليهن حقيقة
كبنات الاخت لصلبه ومجازاً وهي بنات الاخت انما بعدن كبنات الابن الاخت او بنت بنت الاخت ان سفلن وصنطن بعض الفقهاء بان من احداهما الذي يحرم على
اصوله وفروعه واول صوله واول فروعه من كل اصل بعد اول الاصول فالاصول الامهات وان علون والفرع البنات وفروع اول الاصول الاخوات
وبنات الاخ وبنات الاخت واول فروعه من كل اصل بعد الاصل الاول العات والمحال **مسئلة** ان نساء القرابة محرمات لامن دخل في اسم ولد العمومة وولدت
المحولة **مسئلة** البنت المحلقة من الزنا يحرم على الزاني وطوها وكذلك على ابنتها بيه وجدة وبالجملة حكمها في تحريمها الوطى في حكم البنت
عن عقد صحيح عند علمائنا اجمعين وقال ابو حنيفة لقوله نعم وبناتكم وحقيقة البنت موجودة فيها فان البنت هي المتكونة من منى الرجل ونقيها عنه
بشرعاً لا يوجب نفياً حقيقة لان المنفى في الشرع هو يتعلق الاحكام الشرعية من الميراث ونسبه ولا نفياً متعلقه من مائة في الظاهر بل لان بزواج بها
لو طهرها بشبهه وقال الشافعي لا تحرم بل بكوه وميراث مال لا نفياً من نفية عنه قطعاً وبقيتها فلا يثبت بينها محرم بالولادة كالاختية والسفلية فدلنا انه
يرجع الى الاحكام الشرعية لا الحقيقة المعنوية واختلفت المشافعية في سبب لكرامته فقال بعضهم سببها الخروج من اخلا والعلماء فان بعضهم حرمها
والورع يفتي بجنتها فذكره التزويج بها وقال اخرون السبب احتمال كونها محلوقة من مائة فعلى هذا الثاني لو سبق انها محلوقة من مائة حرم عليه نكاحها
وهو قول بعض الشافعية وعلى الاول لا يحرم مع السابق لكن الاجماع عندهم انها لا تحرم ولا يجب انهم اتفقوا على انها ان ولدت ابناً حرم عليه ان ينكحها فما الفرق

يجوز على اولادها على هذا الموضع كما في الرضاع بالملين المباح ان كان الموضع جارية حرمت على الملا عن بعض خلافها لانها ربيته فانها بقية امرته
من الرضاع يحرم على الزاني عند من يرى تحريم المصاهرة ولذلك يحرم بانيها وبنات الموضع من العلقان كذلك وعند من يحرم المصاهرة من الرضا على الرضا
نظره مستعمل لو وطئ رجل امرأة بالشبهة ثلث بولدها فاصنع بولدها طلاقا وانما ثبت النسب لولده منه سواء ثبت نسبه بالقرعة عندنا او بالفتنة عند
الغاة او غيرها وانما يحققت القضاة بها لم يصح عندنا وعند بعض العامة يصح الموضع ابنا لها فالمرضع في كل موضع تبع للناسب حتى لو الناسب لم يتجمل فالمرضع
مثله ان تبقى النساء احدها فالمرضع مثله ان يرضع عندنا وعند بعض العامة يصح الموضع ابنا لها فالمرضع في كل موضع تبع للناسب حتى لو الناسب لم يتجمل فالمرضع
بعض العامة حرمتها على ما نقلنا لخطو لا محالة ان يكون منها ومن احداهما في حرم عليه فادبره وذاقوا فخذوا خلطنا اخره بغيرها فحرم جميع كما لو علم اخره بغيرها ثم
باجتباتنا ان نفى عنها جميعا بان لا ياتي به الا من ستره من وطئها او اكثر من اقصى ذلك المحل والحد ستره من وطئ احداهما او اكثر من اقصى ذلك المحل من وطئ
اخره ان نفى الموضع عنها ايضا ولو كان الموضع جارية حرمت عليها تحريم المصاهرة وتحريم اولادها عليها ايضا لانها ابنة موطوءة فحرم ما في بطنها مستعمل في
الرجل له باللعان فاصنع المرأة باللبن المأزول عليه صغيرة لم تثبت الحرمة ولم يثبت للبن كماله بالنسب لولده وقد تقدم فلو استلحق الولد بعد ذلك نحو الرضيع
ايضا لو وطئ منكوحة فتشا بالشبهة ووطئ اثنا بالشبهة ونكح رجل امرأة في العدة خرجت واثبت بولدها ونكح باللبن المأزول عليه صغيرة فقد قلنا انه يتبع لولده
في النسب من الحق الولد به الحق به فكذلك الرضاع وطريقه عند العامة لقابضان لم يكن قابضا وقفا عنها او اشكل عليه قال الشافعي يوقضنا الى ان يبلغ
المولود منسب احدهما فان بلغ مجنونا صبرا الى ان يفتق فبذلك انساب الى واحد متجمل لوضع فان ما قبل الانساب كان له ولد تام مقامه الا انسابا
فان كان له اولاد فانتسب بعضهم الى هذا وبعضهم الى هذا استمر الاشكال فان لم يكن له ولد وبقي الاشتباه في الرضيع للشافعي قوله ان احدهما ان يكون بينهما جميعا
ويجوز ان يكون لواحد من الرضا غير مختلف بنوة النسب ايضا فقد اشتركا في الوطئ اللب قد يكون من الوطئ كما يكون من الولادة واحدهما ان يكون ابنة
هذا اللب فرع الولد فاذا كان الولد من احدهما فعلى الاول هل يحتاج الى عشر صنعا ام يكفي جنس مجتمعا عند الشافعية وجهان منسبان على ما اذا رضع من امرتين
على التواصل هل يكون ذلك رضيعا في حق كل واحد منهما ومعنى هذا على صفة ثباتا بوثما في الظاهر والباطن لا لا تعلم قطعا ان الولد من احدهما او للز
يتبعه لكن لما عسر الوصول اليه اطلق ثبوت ابوتهما وان قلنا بالاصح فهل الرضيع ان ينسب بنفسه فيه قوله ان احدهما لا كما لا يعرض على القابض بخلاف المولود في
يقول على من يل الطبع بسبب من خلوق من طهر واحدهما ثم كما للمولود والرضاع مؤثر في الطبع والاختلاف قد يميل الاشارة الى من رضع بلبنه لثباتها في الاختلاف
لقوله ثم انما سيد ولد آدم بيد في من قرش نشأت في بني سعد وارضعت من بني هرة ويروى انما ارضع العرب بيك من قرش الخ وكانت هذا القبايل اوضح
فانحصر الرضاع كما انحصر بالنسب مما لفت العرض على القابض فان معظم تعويله على الاشياء الظاهرة في الخلقة دون الاخلاق وفعل عن بعض الشافعية وجهان
انه يعرض على القابض هو غرضه على القول بان لا انساب هل يحرم عليه للشافعية قوله ان احدهما يجبر عليه كالمولود والثاني في وهو الاصح المنع والفرق ان النسب
يتعلق به حقوق له وعليه كالنفقة والميراث والعنف والشهادة وغيره فلا بد من رفع الاشكال والذي يتعلق بالرضاع حرمة النكاح والامتناع منه سهلا
واذا انساب احدهما كان ابنة وانقطع عن الاخوة لان من ينكح ابنة وادرك هذا وينكح ذلك جميعا لان احدهما حرمة لا
تحريم عن بعض الشافعية وجهان ضعيفان يجوز وعلم بانقطع الابوة عنها وهل له ان ينكح بنتا احدهما فيه وجهان اهمية الا لا نثبت بان احدهما اخترا فاشبهما
اذا اختلطتا اخترا باجنته والثاني وهو الظاهر الجواز لان الاصل احل الحرمة التي ينكحها غير معلومة ورفق بينه وبين اختلاط الاخث بالاجنته بان
الاصل في الاخث التحريم فغلب التحريم كما اذا اشتبه عليه ما وبول من كما جميعا وهذا الاصل في كل واحدة منهما الا باخرة فيجوز اخذ احدهما كما اذا اختلطتا
ظاهره عن عدمه فعلى تقدير انه يجوز له نكاح احدهما فالشبهة لا تحتاج في نكاح احدهما الى الاجتهاد بخلاف الثاني في المشبهة لان المنكح له علاقة فان ظاهره وقا
بعض الشافعية وجهان الرجلين ابنا الاب ثم ينكح بنتا من اباه او ابنا من ابنته ثم فادركها فهل له ان ينكح الاخرى فيه وجهان للشافعية احدهما نعم لان التحريم عنها
مستعين في واحدة منها وشبه ذلك بما اذا صلى الى حنيفة بالاجتهاد ويجوز ان يصل الى حنيفة اخرى باجتهاد اخر والثاني المنع من نكاح الاخرى وتحريم عليه
ابدا لاننا نكح احدهما بعين الاخرى في الاخرى كما اذا اشتبه ثلثة وان طاهران ونكح احدهما ثلثة واستعملوها وقتلوا احدهن
باجد منها جبهة لا يجوز له الاقضاء بالثاني لقبحه للتجاسة في زعمه **مسئلة** اذا طلق الرجل زوجته وجعلها مائة عينا ولها من لبن او كانت حاملا فوف
صغت عبدا لبونته وصارت ذات لبن فقبحه قتال **الاول** ان تصير ذات لبن قبل ان ينفك عن غيره وتنكح وتحميل منه فارصفت قبل ان تنكح اخر
صبيبا ذلك اللبن صار القبي ابن المطلق او الميت كما هو ابن المصغرة ولا ينقطع نسبه اللبن عنه بموته ولا فرق بين ان يرضع في العدة او بعدها ولا فرق
بين ان ينفك منه وتطول حتى بالغ بعض الشافعية فقال وتطول عشر سنين وهو غير ثابت على قولنا في اشراط القولين ولا بين ان ينقطع اللبن ثم
يعود ولا ينقطع لان لم يحكم ما يحال اللبن عليه فهو على استقرار منسوبه ليد وفي وجه الشافعية ان يقطع وعاد بعد معنى اربع سنين من وقت
الطلاق لم يكن منسوب اليه كما لو انك بولده بعد هذه المدة لا يلحقه وبعضهم طرح ذلك مع اسماء اللبن **الثاني** ان تزوجت باخرى وبقي لبن الا
محاله لم يزد ولم تنقص ولم يزل من الثاني فهو الاول سواء حملت من الثاني ام لم تحمل ولا يعلم فيه خلاف لان اللبن كان للاول ولم يتجدد بما يجعله من الثاني
فيبقى الاول **الثالث** ان تحمل من الثاني فهو الاول سواء اذا رخص او انقطع ثم عاد او لم ينقطع **الرابع** ان تحمل من الثاني وتلد فاللبن بعد الاول
لثاني خاصته لا جاع قاله كل من يحفظ عنه العلم سواء اذا رخص او انقطع او اتصل لان لبن الاول ينقطع بولادة الثاني فان حابته المولود الى اللبن يمنع
كونه كغيره **الخامس** تحمل من الثاني لا يلد وذا لبن بالحمل من الثاني فاللبن الاول ايضا لان اللبن قد يزد من غير احبال وقال الشافعي ان ظهر انه
كان حاملا في زمان يجوز ان يزل الحمل منه لبن نظر فان كان لبنة الاول لم يزد فاللبن الاول ايضا لان الظاهر مع بقائه على حاله انه لم يزل للحمل لبن وان زاد لبن فضده
قوله ان احدهما الاول وهو قولنا وبه قال ابو حنيفة والثاني انه من طهر ما وبه قال محمد بن حنفية وهو الاول لا يلد وذا لبن بالاول كان الاول كالاول لم يزد
ووجه الثاني انه اذا زاد فالظاهر هذا الحمل لا يزد بسببه فكان اللبن طهرا اذا ارضعت المرأة صبيا بلبن ذ وجبت من كل واحد كمال العدد حرم

كتاب النكاح

عليها وبخلاف ذلك لم يرد لان الحمل يظهر له تأثير **ف** ان ينقطع اللبن عن الاول انقطاعا بينا ثم يعود في وقت يمكن ان يكون للثاني للشافعية فيه ثلثة احوال احدها ان يكون للثاني وبما قال الشيخ رة وابو يوسف ان ينقطع ثم عاد كما سبب الحمل فاشبه ما انزل بعد الولادة والثاني ان يلاول ما لم تلد من الثاني وبما قال ابو حنيفة لان الحمل لا يقضي اللبن وانما يخلق الله ثم للولد عند جوء الحاجة اليه هو غذاء الولد لا غذاء الحمل والثالث ان يكون منها وهو قول بعض الخابلة اذا انتهى الحمل الى حال ينزل به اللبن واقله اربعون يوما لان اللبن كان ملاول قبل عايد بحدوث الحمل فظاهر ان لبن الاول يرجع بسبب الحمل الثاني فكان مضافا اليهما كما لو لم ينقطع واما اذا انزل اللبن بعد الولادة فانه للثاني على ثبناه وقال ابن الصباغ من الشافعية ان الحمل يكون بينهما كما لو كان قبل الولادة وابطله بان اللبن تابع للولد ما ولد ثم كان اللبن يحكم وهو الثاني كذلك اللبن وبخلاف قبل الوضع لان الولد الذي جعل اللبن غذاء له لم يوجد فربما في كتب الخابلة ان اللبن بعد الولادة من الثاني يكون للثاني وادعى عليه جماع العلماء **مسئلة** قد ذكرنا الخلاف فان اللبن بعد الحمل من الثاني وقبل الوضع اذا انقطع مدة طويلة ثم تجدد في وقت يمكن ان يحدث اللبن للحمل وان الشيخ رجح ان يكون من الثاني وهو احد اقوال الشافعية والثاني ان يلاول الثالث ان بينهما او يتفرع على هذا الخلاف **فروع** ان ينزل اللبن كونه ان لبن ثم حملت من الزوج فعندنا لا اعتبار بما دبر قبل النكاح وعند الشافعية يعتبر فحينئذ حيث قلنا في المسئلة ان اللبن للثاني ولهما انهما يكون للزوج وحيث قلنا انه للاول فهو للمرأة وحدها ولا ياب للرضيع **مسئلة** حملت من الزنا وهي ان لبن من الزوج فحينئذ قلنا هذا ان اللبن للاول ولهما فهو للزوج وحيث قلنا انه للثاني فلا ياب للرضيع **مسئلة** حملت من الزنا وهي ان لبن من الشافعية في ثبوت الحجر بين الرضيع والزوج وجهان بناء على الخلاف المذكور ان جعلنا اللبن للاول لم يجعل الحمل مؤثرا فلا تثبت الحجر حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني ولها ثبتت الحجر **مسئلة** لو طلق الزوج وهو حامل من امرأة فارضعت ولدا نشأ الحجر كما لو كانت في حباله وكذا لو تزوجت ودخل بها الزوج الثاني حملت اما لو انقطع ثم عاد في وقت يمكن ان يكون للثاني كان له دون الاول ولو اتصل حتى يضع الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع ملاول وما بعد الوضع للثاني هكذا قاله بعض فقهاءنا وهو يعطى ان اللبن الموجود عند النكاح قبل الولادة ينشأ الحجر والشيخ يراه في المبسوط قال نحو ذلك فانه قال قد ذكرنا ان من وطئ وطبا يلحق به النسب النكاح صحيح فاسد او وطئ بشبهة او بملك يمين فاحبها او تزول لها لبن فارضعت به مولود العداء له يحرم فان الفرض ولد لها معا من الرضاعة لان الشيخ رة قال قبل ذلك المبسوط حيث ذكر ان المطلق بعد الدخول بها اذا وطئ بالشبهة ثم ارضعت لبن ذلك الولد كان اللبن تابع للولد من الحق به الولد تبعه لبن فان امكن ان يكون الولد من كل منهما استخرج بالقرعة فخرج اسمه الحق ومنهم من قال يكون ولدا لهما لان اللبن ينزل مرة بالوطئ اخرى للولد فانه اذا امكن ذلك للبن كذلك الولد مال خرون لا يكون الا لاحدهما لا يعينه وهو الصحيح لان اللبن الذي ينزل على الاجال لاحرته له وانما الحجر لما نزل على الولادة وفي رواية يعقوب بن شبيب انه سأل الصادق ع اشارة درلبنها من غير ولادة فارضعت ذكورا واناثا ليحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع فقال لا وفي هذه الرواية دلالة على ان لبن الاجال لاحرته لان قوله من غير ولادة يدل عليه **مسئلة** يشترط كون اللبن الناشئ للحرة واصل الى معدة الصبي بمقتضى النكاح ثم تدعى المرأة فلو حلب اللبن في اناء وصبت في حلقه صبا حتى وصل الى جوف الطفل ينشأ حجره عند علمائنا اجمع وبما قاله اود واحد للحكم الروايتين بقوله نعم وانما تكمل الدالة ارضعتكم ولم يوجد في الوجوه والارضاع فيصير على اصل الاباحه وقوله نعم واحل لكم ما وردا ذلكم وقول الباقر ع لا يحرم من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة وتواليات من امرأة واحدة جعل الشرط كون الرضاع من ثدي المرأة كما كونها واحدة وسال زوار الصادق ع عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعت من ثدي واحد وهو نفس الباب قال الشافعية لو حلب اللبن في الاناء واخرج منه الصبي حنثا فانه يتعلق به التحريم وبما قاله احد في الرواية الثانية والشيخ والثوري واصحاب الرأي مالك لقول النبي ع لا رضاع الا ما تشد العظم وابنت اللحم ولا نه يصل الى الجوف كما يصل بالارضاع ويحصل به من انبات اللحم وانما العظم ما يحصل بالارضاع فيجب ان يساوي به في التحريم ولا دلالة في الحديث ان هذا ليس برضاع وانما حرم الله نعم ورسوله بالارضاع ولا نه حصل من غير ارضاع فاشبهه ولو ما دخل من جرح في بطنه ونمى مساواة الصوت بالوجود للارضاع وهو ظاهر فان الصبي اذا ارضع بنفسه علم كمال الرضعة باعراضه بالحلية بخلاف العجوز **مسئلة** الوجور ان يوجر في حلق الصبي اللبن حتى يصل الى جوفه بان يصبت حلقه صبا الى ان يصل الى جوفه وقد بينا انه لا اعتبار به عند علمائنا على ما تقدم واما السعوط فهو لبن يصيب اللبن في انف الصبي حتى يصل الى دماغه ولا يتعلق به التحريم عندنا لما تقدم في الوجور وبما قاله اود واحد في رواية ومالك عطا التحريم لانه ليس برضاع وانما حرم الله رسوله بالارضاع وللشافعية طريقتان احدهما ان في ثبوت الحجر قولين واحدهما عندهم القطع بثبوتهما وبما قاله الشيخ والثوري احد في صحيح الروايتين لان الدماغ مخزن الغذاء في المعدة والادها ان الطيبة اذا حصلت في الدماغ انتشرت في العروق وتغذت بها كما لا طعمة المعدة ويقال ان الحاصل في الدماغ ينحدر الى المعدة في عروق متصلة وعرض في حنيفة ان الحجر لا تثبت بالسعوط **مسئلة** الحقنة اللبن لا تنشأ الحجر عند علمائنا اجمع فلو حقن الصبي لبن المرأة العذراء وبعضهم ينشأ الحجر بينهما وبما قال ابو حنيفة مالك واحد للشافعية في احد القولين لما تقدم من ان المقضي للتحريم الرضاع المستند الى مص الصبي من الثدي لان الحقنة تتراد لاسما ما انفقد من الفضلات في الامعاء ولا يحصل به التغذية وقد شرطها الشارع فقال في الرضاع ما ابنت اللحم وانما العظم ولان هذا ليس برضاع ولا يحصل به التغذية فلم ينشأ الحجر كما لو قطر في احليله ولا نه ليس برضاع ولا في معناه فلم يطر ثبات حكمه فيه والثاني للشافعية ان يتعلق به التحريم لانه سبيل يحصل بالواصل من القطر فيتعلق به التحريم كالنم ونمى حصول القطر به سبيل الكنية بخلاف القطر لانه يعتبر فيه انبات اللحم وانما العظم **مسئلة** لو قطر اللبن في احليله لم يتعلق به حكم الرضاع ولا نشأ الحجر عند علمائنا اجمع وللشافعية قولان كما في الحقنة كذا لو كان في بطنه جراحة فصب فيها اللبن حتى وصل الى الجوف لو صب في اذنه نشأ حجره ولا انما انما تثبت الحجر بها والثاني انها لا تثبت الحجر وهو الحق عندنا لانه لا ينفذ منها الى الدماغ واما الصبي العين فلا تؤثر اجماعا الا بغير الاكتمال في الصور ولو وضع بعض العدد واكمل بوجور وسعوط او حقنة لم يعتد به عندنا لانه لا ينشأ الرضاع بالتم وعلى احد القولين للشافعية ينشأ الحجر فلو ارضعته مرتين واوجرته مرة واسعطته مرة وحقنته مرة فعلق به التحريم عندنا على احد قوليه **مسئلة** يشترط وصول اللبن الى معدة الصبي خالصا فلو مزج اللبن بان وضع في ثم الصبي ما يربو ورضع فامتنع لم ينشأ حجره عند علمائنا بقوله نعم وانما تكمل الدالة ارضعتكم ولا يتحقق هذا مع المزج وما رواه العائنه

عن النبي قال الرضاع ما ابنت اللحم ونشتر العظم ومن طريق الخاصة رواية عبد الله بن مسعود عن النبي قال قلتم من الرضاع الى هذا الغاية فقال
 الشافعي اذا اخلط اللبن بالماء او الطعام وسقاه في حدر فمات متحقق وصول اللبن الى جوفه في كل مرة تعلق بذلك التحريم وبه قال احمد لا نه وصل اللبن
 الى جوفه بعد دونه في حدر فاشبهه بالوكان خاليا وهو ممنوع لعدم تحقق استناد ابناء اللحم وشدة العظم الى الرضاع بل جاز ان يستدل بالمازج وقال ابو حنيفة
 ان خلط بالماء اعتبرنا لا غلب منهما فان كان هو الغالب لم يتعلق به التحريم وكذا اذا اخلط بالداء او لبن لهما اعتبر لا غلب في الخلط بالطعام وكان الطبخا
 طامرا صير لم يتعلق به التحريم وان كان غلبا اعتبر ما لك ان يكون اللبن مستهلكا في جميع ذلك فلا يتعلق به التحريم فان الماء اذا غلب اللبن زال عنه الاسم فلا يتعلق
 به حكم اللبن كما لو طعمه شرب لبننا وبطلان لا فرق بين الغالب المغلوب في تعلق التحريم كما لما استجالات اللبن لانه يعتبر هناك الاسم والاعتبار **مسألة**
 لا فرق بين ان يكون اللبن غالبا ومغلوبا ولا بين ان يخرج مجامدا كالقوة والسيوق والادوية ونحوها وبما يعكس الماء وانخل اللبن ولا بين ان يكون مستهلكا او غير
 مستهلك وانقضاء التحريم وقال الشافعي بشرط الحرمة وان كان مستهلكا في الماء اذا تحقق وصوله الى جوفه مثل ان يخلط في قدح ويصلى عليه يهلك فيه
 يشرب كل الماء فانه يشترط الحرمة لا ما تحققنا وصوله الى جوفه فان لم تحقق ذلك اذ وقعت قطرة لبن في حوض فانه اذا شرب بعض الماء لم يشترط الحرمة لا الا فتحقق
 وصوله الى جوفه لا يشرب الماء كله وقال ابو حنيفة من خرج مجامدا كلسوق الدقيق والارز والدوا يشترط الحرمة غالبا كان اللبن او مغلوبا وان كان مشوبا بما
 كالمخلط التحريم والدواء المايغ يشترط الحرمة ان كان غالبا لم يشترط ان كان مغلوبا وقال ابو يوسف محمد كان غالبا انشدها وان كان مغلوبا مستهلكا لم يشترطها والحمد
 للمايغ سواء فان شرب لبن مرة بلين اخرى شربه مولود قال ابو حنيفة ابو يوسف هو ابن النخيل لبنها دون الاخرى قال محمد هو ابنها معا وكل هذا الا
 من الثدي لانه لا يبيح صناعا وبه قال ابو حنيفة قال الشافعي اذا جدد تعلق به التحريم لانه واصل من الحلق يوصل به ابناء اللحم وانتشار العظم يحصل به التحريم
 كما لو شربه وهو غلط لان الاسم منفصل هنا وتعلق الحكم عليه قوله ثم وامها تمك الداء ارضعكم فتعلق الحكم ولم يشترط الشافعية ثبوت الحرمة بقاء اللبن على
 طبيعته التي كانت عند الانفصال عن الثدي بل لو تغير لم يضره وانقضاء او غلاء تعلقنا الحرمة وكذا لو اتخذ منه حين واقط او غيرها فاطعم الصبي بشر
 عندهم ويرى عن ابو حنيفة ان اللبن المخلط لا يشترط الحرمة ولو ورد فيه طعام او عجن به دقيق وخبز لم يشترط الحرمة عندنا خلافا للشافعي ونقل بعض الشافعية حرمة
 في صورة العجن الخبز لانه لا يشترط حرمة ولو مزج اللبن بغيره حلا لا او حراما لم يشترط الحرمة عندنا وقال الشافعي ان غلب اللبن بشرط الحرمة حتى لو شرب منه خمر
 ثبت الحرمة وان كان مغلوبا فتقولان احدهما لا يتعلق به الحرمة لان المغلوب مستهلك كالمعدوم فان النجاسة اذا استهلك في الماء الكثرة كالمعدوم وانما اذا
 استهلك فما خالط لم يتعلق بشرط الحرمة بل لو اخل طعاما استهلك به الطبيب لم يلزم العذبة واصحابنا عندنا لا يعلقون وصول اللبن الى الجوف وهو الغدير
 وكذا ان يترك اللبن الذي لا يغلي بحال بخلاف النجاسة فان اجتابها لما فيها من النجاسة الاستعداد والكثرة واضه له ومثله التحرقان الحد منوط بالشد
 الرتبة للعقل على ما منع سقوط الحدود ومثله الحر فانه ممنوع من التطيب ليس لك بتطيب على الاصح عندهم فوشرب جميع المخلوط تعلق الحرمة به وان شرب
 بعضه فوجهان احدهما انه ثبت الحرمة ايقله اشربه في حدر فمات او شرب منه فمات بعد ان يسقى اللبن الصريف ربا لان المايغ اذا خالط المايغ فامن
 يوجد الا وفيه شيء من هذا او شيء من ذلك واطرها المنع لا ان لا يتحقق وصول اللبن الى الخلاف فيما اذا لم يتحقق وصول اللبن كما اذا وقعت قطرة لبن في حوض
 وشرب بعضه فان تحقق انتشاره في الخليط وحصول بعضه للشرب وكان الباقي من المخلوط اقل من قدر اللبن فنقطع بالحرمة وهل يشترط ان يكون اللبن
 قد يمكن ان يسقى من حدر فمات لو انقضى عن الخليط وجهها لشافعية لظهورها الا شرط لا يظهر عندهم انه لا فرق بين ان يكون الاخلط بالماء او بغيره ونعم
 من فرق فجعل غير الماء على ما ذكرنا وقال في الماء واللبن مغلوب فيه ان امتزج بمادون الفلتين وشربه القضي كلكه ففي ثبوت الحرمة القولان وان شرب
 بعضه فتقولان مرتبان فان لم تثبت الحرمة في شرب الكل ففي شرب البعض اولي ان ثبت في الكل ففي البعض وجهان للرد وفي وصول اللبن وان امتزج بقليل
 فضا عدا فان قلنا لا يتعلق الحرمة بالمغلوب بمادون الفلتين هذا اولي ان قلنا لا يتعلق فان تناول بعضه لم يؤثر وان تناول كله فتقولان مرتبان على
 القولين في مادون الفلتين فاولي الا يؤثر وقويين وغيره مراعاة للشرع في احكام النجاسات لان القليل يسهل حرازه وصونه عن النجاسات والكثير
 يسهل صونه فيجعل ذلك حدا فاصلا بين القليل والكثير وهذا النظر في وصول اللبن وعدم وصوله فلا معنى للفرق بين الفلتين ومادون الفلتين في
 سائر المايغات وابو حنيفة فرق بين الخليط بالمجامد كما لو شرب قطرة الخبز والمايغ فقال في الاول لا يتعلق به الحرمة سواء كان اللبن غالبا او مغلوبا وفي
 الثاني ان كان اللبن غالبا تعلق الحرمة به والا فلا وما لك قال الحكم للغالب لا فرق عنده بين الجامد والمايغ واختلغوا في اعتبار صيرورة اللبن مغلوبا
 فقال بعضهم ان الاعتبار بصفات اللبن اللون والطعم والرائحة فان ظهر شيء منها في المخلوط فاللبن غالب ولا فهو مغلوب قال بعضهم انه لو زل بلبنة لا وضا
 الثلاثة فغير قدر اللبن بما له لون قوي مستولي على الخليط فان كان ذلك القدر منه بظهره في الخليط ثبت الحرمة والا فلا **قيل** لو وقعت قطرة
 من اللبن في ثم الصبي فاخلط برقيقه ثم وصل الى جوفه فمات فان احدهما انه ينظر لكونه غالبا او مغلوبا كما تقدم والثاني انه يقطع بثبوت التحريم ولا ينظر
 الى الامتزاج بالريق كما لا ينظر الى الامتزاج برطوبة المعدة وهذا ساقط عندنا اذ لا يغيره بالقطرة واذ اخلط بلبن امرأة بلين اخرى غلب احدهما فاما
 غلبا الحرمة بالمغلوب ثبت الحرمة منهما ولا اختصاص بالتي غلب لبنها **البحث الرابع** في موضع يشترط وصول اللبن الى معدة المريض بالمرض
 ومطلقا عند العامة على ما سلف ولو تقي في حال الاقرب عدم الاعتبار به لعدم صلاحية للاعتداله به وانتفاء ابناء اللحم ونشتر العظم عنده قالت
 الشافعية بشرط الحرمة لان الاعتبار بوصول اللبن الى الجوف قد حصل ببقاء شيء منه في معدته وان قل للشافعي وجه اخر انه ان تقي قبل ان يتغير اللبن لم يشترط
 الحرمة وان تغير ثبتت الحرمة في كل شيء وقد بينا انه لا اعتبار بالارتضاع الا بالمق من الثدي بشرطه بعد حليته انية وشبهها خلافا للعامة حيث علقوا
 التحريم بالشرب من الاول وقد سلف فعل قولهم لو حليته انه خمس حليات في خمس قات ثم سقته دفعة واحدة قال بعض الجاهل به وهو احد قولي الشافعي
 كان رضعه واحدة كما لو جعل الطعام في اناه واحد في خمس قات ثم اكله دفعة واحدة كان اكله واحدا وحكي عن الشافعي قول في المصوتين عكس ما قلنا
 يجوز ان يكون رضعات متعددة اعتبارا بغير جبرمها لان الاعتبار بالارضاع والوجود في غير احتج الاولون بان الاعتبار بشرب الصبي لانه لا يحرم ولذا ثبت

بالاعتناء **مسألة**
 لو بين اللبن والحم الصغير
 من حدر فمات لم ينعقد
 له عندنا انما لا يشترط
 في الرضا **مسألة**
 لا ينعقد له عندنا وهو
 لا ينعقد له عندنا وهو

کتاب النکاح

[illegible]

ابيهم عليهم السلام وينقض قيامهم باللعان **مسئلة** اختلف علماء في العدة المنقضية للتحريم فالشهوران المنقضية للتحريم خمس عشرة رضة تامات و
 ذهب جماعة من علماءنا الى ان المنقضية للتحريم عشر رضعات اجمع الاولون واصالة الاباحة وسنحيا بها بما رواه زناد بن سويق عن الباقر قال قلت
 هل الرضاع حد في حد ذاته فقال لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة وخمس عشرة رضة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم تفصل بينهم رضة
 امرأة غيرهما ولو ان امرأة ارضعت غلاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد ارضعت امرأة اخرى من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها
 وما رواه علي بن رباب عن العيص عن الصادق قال قلنا ما يحرم من الرضاع قال ما ابنت اللحم وشدة العظم قلت فحرم عشر رضعات قال لا انها لا تبنت اللحم
 ولا تشد العظم عشر رضعات وفي الوثائق عن عبيد بن زرارة عن الصادق قال سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم شيئا الخج الاخرون بصدق اسم الرضا
 فيدخل تحت الايتوب بما رواه عبيد بن زرارة عن الصادق قال قلت فما الذي يحرم من الرضاع قال ما ابنت اللحم والدم فقلت وما الذي يثبت اللحم والدم
 كان يقال عشر رضعات فقلت هل يحرم بعشر رضعات فقال نعم هذا اوقال ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع وعن هرون مسلم عن الصادق عليه السلام
 يبلغ عشر اذ كان متفرقات فان لا يحرم من الرضاع الا ما شد العظم وابنت اللحم فاما الرضة والرضعات والثلاث حتى يبلغ عشر اذ كان متفرقات فلا مبر
 دل على ثبوت الباس ان كانت متواليات حتى تبلغ والجواب ان مطلق الارضاع ليس هو الا بالاجماع فخرج عن الدلالة ويبقى الاباحة على صلحها وعن الحديث الاول
 انه جاب بقوله كان يقال هو يدل على استضعافه ويؤيد تمام الحديث فان السائل لما ساله عن العشر هل تحرم عرض عليه السلام عن الجواب للمغيرة والحديث
 الثاني يدل من حيث المفهوم وفيه ضعف خصوصاً مع معارضة المنطوق لفي قوله عشر رضعات لا تحرم ولما العامة فقد اختلفوا فيهم من حرم بالقبول
 اكثر قد سبق منهم من ضبط على يوجب التحريم فقال الشافعي المنقضية للتحريم ثمان هو عشر رضعات وهو روى عن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن
 الزبير ورواه طائفة وطائفة من اصحاب الروايات واسحق لقول عائشة فيما انزل عشر رضعات معلومان يحرم فتنح بحس معلومان يحرم فتنح النفل خصوصاً
 ولم يحك عن المنقول فيما قاله ذلك عن اجتهاد وقال ابو ثور وداد وابن المنذر يحرم الثلث لما رواه عبد الله بن الزبير النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الرضة والرضعات
 ولا دالة فيه على عدم تحريم الزائد الا من حيث المفهوم واحد فتنان ذلك من حيث المنطوق واعلم ان الشافعية مذهبي اثنان احدهما ان الرضة الواحدة تحرم
 كذا في حنفية مالك الثاني ان الثلاث تحرم كذا في ابن المنذر وداد واختلف الفقهاء بان المحرم هو خمس من الشافعية بانه لو حكم حاكم بالتحريم بوضع
 هل ينقض حكمه لا قال بعضهم ينقض قال اخرون لا ينقض **مسئلة** الرضاع المحرم عند علماءنا ثمان نقد بان اثنان احدهما ما ابنت اللحم وشدة العظم ولا
 خلاف في التحريم بل يقول الصادق لا يحرم الرضاع الا ما ابنت اللحم وشدة العظم الثاني رضاع يوم وليلة لمن لا يضبط العدة بل يقول الباقر لا يحرم
 للرضاع اقل من رضاع يوم وليلة وخمس عشرة رضة الحد يشاذ عن هذا بثبت الرضاع المحرم بما حصل به احد النقاوي والثلاثة ما رضاع يوم وليلة لمن
 لم يضبط العدة وارضاع خمس عشرة رضة او ما ابنت اللحم وشدة العظم عند علماء الامامية وروى عن حفصة عائشة قالنا لا تحرم دون عشر رضعات لان عائشة
 روى في حديث سهل بن هبيل فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغنا ارضع عشر رضعات فحرم بطنها ولا دالة فيه كذا في حديث هذا الحديث عبارة اخرى ارضع
 سائلا اخر رضعات فحرم بطنها وكذا في مختلف لفظة فيحرم بطنها واذا اختلف لفظة سقط الاحتجاج به **مسئلة** يشترط في الرضا عند علماءنا بعد
 ما تقدم من الارضاع من الثدي سران اخرنا احدهما ان تكون الرضة كاملة والثاني توالي الرضعات بمعنى انه لا يفصل بينها رضاع امرأة اخرى ما كما يتر
 الرضعة فالمرجع في هذا العرف ان الشارع لم يعين لها ماضياً مضبوطاً بل حدد الشارع بها مطلقاً ولم يحدها بزمان ولا بمقدار بل ذلك على انه روى في العرف كما
 هو عادت في مثله كالقبض وشبهه فذا ارضع الصبي وروى قطع بينا باختياره واعرض عن رضاعه ما لا يلزم كان ذلك رضة وان قطع لا يفي الا على من لم يقطع
 لضيق نفس والسعال وللا لثقات في ملاعب ولا يقال من ثدي الى اخره واطعت عليه الرضعة ولفظ الثدي ثم عادت في الحال الى الانعام والله عن الامسا
 والثدي في ثم عاد وتحوّل عن الثدي ثم عادت في الحال لنقاد ما الى اخره وتخلل النوم الخفيف او تقوم الرضعة بشغل خفيف ثم تعود الى الرضا ع كان الكل
 رضة واحدة واذ منع قبل استكمال الرضعة لم ينسب في العدد عند علماءنا وروى قال الشافعي انما اذا قطعت عليه الرضعة فغيره فجهان لا نه لو حلف لا اكلت اليوم
 الا اكلة واحدة فاستدام الاكل من اول النهار الى اخره لم يحث فان اكل وقطع قطعاً بيناً ثم عاد اليه حشواً ولو قطع بشرب ماء او انتقال من لون الى اخره وانظار الى
 يحل المير من الطعام لم يعد الا اكلة واحدة فكذا هذا وكذا لو قطع المرأة دون شبعة ون قطع ثم عاد كان الجميع رضة واحدة وهي جد وجبى الشافعية كذا في
 شرقة ليس برضة لان الاعتبار بالرضع دون الرضعة لا ترى انه لو ارضع منها وهي ثمانية خمس رضعات نقلت بها التحريم ولو لم يكن لها فيه فعل وكذا في
 موضع من الطعام لم يكن من اكلة كذا في الثاني ان الاول يحث بضة لان القطع وجد بينها وقبيل المرأة في الرضا ع كما يعتبر الرضعة لا ترى انه لو ارضع من لبن مية
 لم يتعلق به حكم وكذا لو جرت وهو نائم فعلق به التحريم عنده وهو ممنوع عندنا على ما تقدم اما لو ارضع من امرأة ثم انتقل الى امرأة اخرى قبل ان يقطع قطعاً
 بينها لم يكن ما شر به من كل واحدة رضة ولا في وجهها والشافعي احدهما انه لا يكون له رضة من كل واحدة لانه لم يقطع ما بينهما فهو بمنزلة من انتقل من ثدي
 ومن انتقل الى الاكل من لون الى لون فعلى هذا لو كان ارضع من كل واحدة اربع رضعات ثم شرب من واحدة وانتقل الى الاخرى فاتم شربها لم يحرم على واحد منها
 لانه لو يتم العدة في جميعها والثاني ان رضة من كل واحدة منها لا يقطع عن شربها قطعاً بيناً فكان رضة كما لو لم يشرب من الاخرى بخلاف الانتقال
 من ثدي الى ثدي لان ذلك ليس واحداً وهذا الانتقال من لبنها الى غيره وكذا الطعام هو طعام واحد وان اختلف اللون واللبن فحقهما مختلف هذا لا ياتي على
 مذهبي حيث شرطنا عدم الفصل بين الرضعات برضعات امرأة اخرى **مسئلة** يشترط توالي الرضعات من المرأة الواحدة فلو تخلل بين العدد رضاع
 امرأة اخرى لم ينش التحريم ولم يعد برضاع شيء منها ما لم يكن رضاع احدهما خمس رضعات متواليات ولو رضع من احدهما اربع عشر رضة ثم رضع منها
 من اخرى لم يعد بذلك الرضا ع عند علماءنا اجمع لقول الباقر لا يحرم الرضا ع اقل من رضاع يوم وليلة وخمس عشرة رضة متواليات من امرأة واحدة
 من لبن فحل واحد يفصل بينها رضة امرأة غيرهما ولو ان امرأة ارضعت غلاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد ارضعت امرأة اخرى من لبن
 فحل اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها ولا مطلق الارضاع غير كاف على ما تقدم بل لابد من ثبوت في ثبوت البدن وقد اشار بقوله الرضا ع ما ابنت اللحم

كتاب النكاح

لحي ابنه غيرهما فقال لو كن عشر متفرقات ما حل لك منهن شيء ولكن موضع بياضك ولو لاهذه الرواية كان الوجه ما قاله الشيخ في المبسوط لكن الرواية مضمومة الشد
والشيخ في الخلاف نقل إجماع الفرقة على مضمونها وقد وقع في ريب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتبت إلى أبي محمد ما أن امرأة أرضعت ولدا للرجل هل يجل
لذلك الرجل أن يتزوج ابنة هذه المرأة أم لا فوقع لا يجل له مسئلة قال الشيخ في المبسوط لو كان امرأة ذات زوج لها ولد منه وأرضعت بهذا القوم الرضاع المحرم
ولذلك البنت الرضعة أخت فانه يجل لابن الرضعة الذي قد شرب من هذه الرضعة من أن يتزوج ما بينهما وهي أخت أخته من الرضاع لما مضى من الأصل وهو انه
انما يحرم هذا الرضعة وحده ومن كان من نسبه دون من كان في طبقته وهذه من طبقته لانه نسب بينهما وبين أخت أخته ولا رضاع ومثله في النسب جل لابن
لابن تزوج امرأة لها بنت فولدت منه بنتا فهذه البنت أخت ابنه من أبيه له ان يتزوج ما بينهما التي هي بنت زوجه ابنه من غير أمه هي أخت أخته من النسب لا من الأب
بينهما ولا رضاع والنجاء الشيخ إلى الأصل مشكل للرواية لكن لو اقتص على ما قال ان مثل هذه لا تحرم من النسب فلا تحرم من الرضاع كان أولى **الباب السابع**
في نكاح الرضاع وأحكام الضمان **مسئلة** الرضاع السابق كمنع النكاح كذا لا لاحق بعد النكاح يبطله ثم الرضاع الطاري قد يقطع النكاح من غير
أن يقضى بحرمه ما مؤبد وقد يقضى بحرمه المؤبد على ما يأتي أمثلة ذلك انشاء الله نعم فكل امرأة يحرم على الرجل أن ينكح ابنتها لو أرضعت زوجه الرجل الصغير
حرمته عليه فلما أرضعت أم الرجل من النسب الرضاع وزوجه الصغير الرضاع المحرم بشرائطه حرمته عليه إجماعا لأنها صادرة عن الرضاع وانفتح النكاح
وكذا لو أرضعتها بجدته من النسب الرضاع لأن الجدة ان كانت أم الأب الرضعة عنه وان كانت أم الأم فالرضعة قد صادرت خالتها وبها يحرم من النسب دائما
فكذا من الرضاع وكذا لو أرضعتها ابنته من النسب الرضاع لأنها تصير بنت بنته كذا لو أرضعتها زوجه ابنته بلين إجماعا لأنها تصير بنته وكذا لو أرضعتها زوجه
ابنته بلين الابن لأنها تصير بنت ابنته كذا لو أرضعتها زوجه ابنته بلين إجماعا لأنها تصير بنته كذا لو أرضعتها زوجه ابنته بلين إجماعا لأنها تصير بنته
الأب والابن والأخ ومن غير محرمات على الرجل كذا لا تحرم لو أرضعتها عترة وخالته لأن بينهما من النسب حلال فكذا من الرضاع وكل موضع قلنا أنها تحرم فلا
نكاحها منه ينفتح لأن تحريم الرضاع يحرم مؤبداً مستوي في الأبداء والاستداء بخلاف العدة والمدة حيث اختلفت بينهما ابتداء النكاح واستدائه من تحريمه
غير مؤبد ولو طوى الأب زوجه الأب بشبهة انفتح النكاح وحرمته عليه مؤبداً **مسئلة** إذا أرضعت فحتمه الصغير من إحدى هؤلاء المحرمات على الثاني
انفتح نكاحها كما قلنا ثم لا يخلو أما ان يكون الفتح بسبب الصغير أو بسبب الرضاع المحرم بشرائطه والكبرى قائمة فالأقوى أنها لا تستحق
شيئاً لأن الفتح جاء من قبل الصغير قبل الدخول فاسقطه هو وهو صحيح وجه الشافعية والثاني أنه لا يقطع ويثبت لها نصف المهر ولا يقرب فعلها في الأسقاط و
ان لم يكن إلا رضاع بسببها بل أرضعتها الكبيرة أو مكنتها أقرب الصغير منها فان كان المسمى صحيحاً أثبت للصغيرة نصف المهر لأن الفتح لم يكن من جهة الصغيرة فبقى المقصود
لاستحقاق المهر سائما على الجارية وبذلك ثبت في زوجه كما لو طلقها ثم ان كان المسمى في مهر المثل وأكثر ثبت لها المسمى عندنا وعند الشافعية وإن كان دون مهر المثل
فلها نصف مهر المثل عندنا فلو كان الأب تزوج ابنة الصغيرة بدق مهر مثلها وجب لها مهر مثلها عنده ولو قول خزانه يجب نصف المهر ان كان صحيحاً ونصف
مهر المثل ان كان فاسداً وهو الأولى أن الولي اذا تزوج ما قبل من مهر المثل فمكنتها لا يجب له نصف المسمى منع ما ذكره في طرفه لا بد أعرف هذا فان الزوج يرجع
إلى الرضعة بما الرزم عندنا وهو نصف المسمى ونصف مهر المثل سواء زاد أو نقص عن المسمى عندنا فلو كان لها كالمثلثة عليه نصف البضع لأن الزوج لا يضمن لها إلا
نصفها وجبنا نصف مهر المثل ون المسمى لأن من تلف على غير شيء كان الاعتبار في ضمانه بالقيمة دون ماله كذا هاتم اعتراضوا على نعمهم ما بانه لو شهد المهر
عليه ثمان بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا فلا شيء قولنا أحدهما يغرم من نصف مهر المثل والآخر جيعه فالفرق بين مسئلة الطلاق وهذه المسئلة اجابوا بان
بعض الشافعية قالوا قول آخر ان الرضعة تغرم جميع مهر المثل سوى بين المثلين من فوق قال هاتم تغرم الرضعة نصف المهر لأن الرضاع يوقع الفقرة ظاهرة
وباطنة وكانت الرضعة متلفة نصف البضع وفي مسئلة الشهادة لم تقع الفقرة باطنة وإنما الشاهدان حال بينهما وبين زوجته في الظاهر فلم يجمع المهر **مسئلة**
قال الشيخ في الخلاف اذا أرضعتها من تحرم عليه فكملة أو جديرة أو بنت أو أخته فانفتح النكاح لم يكن للزوج على الرضعة شيء سواء قصدت الرضعة فتح النكاح أو لم
تقصده به قال مالك قال في المبسوط الذي يقوى في نفسه أنها ان قصدت الفتح لم يوافقها وان لم تقصد لم يفرمها وبه قال أبو حنيفة لأن الفتحان يجب لهما سبب وهو رضا
فاذا كان السبب جازماً لم يتعلق به الضمان كما لو حفر بئر في ملكه وذلك لأن الصميم قد يحتاج إلى اللبن فيستقبره تحسن بذلك إية الشافعية في قول الشيخ على ما في المبسوط وبه
قال أحمد لأن البضع مضمون بالعقد في الخلع فكذلك تضمن بالانكاح كالأموال لا فرق بين أن تقصد الرضعة فتح النكاح أو لا تقصده عند الشافعية وأحمد لا يبين
أن يجب عليها الرضاع بأن يكون هناك مرضعة أخرى ولا يجب أن غرامة الانكاح لا تختلف بهذه الأسباب عندنا وقال بعض الشافعية لا غرامة عليها إذا زوجها الأخت
المشهور عن الشافعية قولنا أحدهما وجوب جميع مهر المثل لأن قيمة البضع مهر المثل والآخر الشيء المقوم بوجوب قيمته والثاني وجوب النصف لأن الفقرة إذا حصلت قبل
الدخول جعل كان الزوج لم يملك إلا نصف المعقود عليه لذلك لم يلزمه إلا نصف المسمى وإذ لم يملك إلا النصف لم يغرم له إلا النصف وقطع آخرون بالفرق بين الرضا
والشهادة لأن الرضاع بوجوب الفقرة حقيقة للمفارقة قبل الدخول لا توجب النصف للمفارقة بالطلاق وفي الشهادة النكاح سابق للحقيقة بزعم الزوج والشاهدان
عليهما فالشهادة حالت بينهما وبين البضع فغرامة قيمته كالعاصب يحول بين المالك والمقصود للشافعية قولنا أحدهما ان الزوج يرجع بنصف المسمى لأنه
الذي تقوم على الزوج وخرج ذلك من الضمان فانه إذا ضمن الفأودي خس ما لم لا يرجع بما يضمن والثاني أنه يرجع بتمام المسمى لأنه قد تضمنه وبذلك والفقهاء مشبه
على خلاف القياس من يخص الزوجين إذا عرفت هذا فقد احتج أبو حنيفة على أنه يغرم نصف المسمى ان قصدت الفتح بان الذي غرمه الزوج إنما هو نصف المسمى فيجب
أن يغرم له ما غرمه هو الذي ذهب نحن إليه ما الشافعية فاحتج ما بانه ضمان متلف فكان لا اعتبار بقيمته دون ما ملكه بكسائر الأعيان وقول أبي حنيفة
بالفرق ضعيف لأن من ضمن في العقد ضمن الخطأ كما مال لأنها أفسدت نكاحه وقربت عليه نصف الصداق كما قصدت الأفساد وقول من يجب لجميع ضيف
لأن الزوج لم يغرم إلا النصف فلم يجب له أكثر مما غرم ولا يبرأ من رجع إليه بالنصف إلا أن يبرأ من رجع إليه بالنصف إلا أن يبرأ من رجع إليه بالنصف إلا أن يبرأ من رجع إليه بالنصف
لا قيمته وإنما ضمن الرضعة لما الرضا الزوج ما كان معرضاً للسقوط بسبب وجود من الزوجة فلم يرجع هناك ما أكثر مما التزمه وقول الشافعية الرجوع بغير
مهر المثل ضعيف لأن خروج البضع من ملك الزوج لا يفتقر له بدليل ما لو تملك نفسها وأردت أن ترضع من ينفتح نكاحها بغير رضاعها لا تغرم له شيئاً

ام زوجه من الرضا خمر
عن عم امها من البيت
لها صبغة ثم طهرها
ارضا مرة ٢

کتاب النسخ

[illegible]

ارضعت الاخيرتين نفقة نكاح الاول والمرضعة للجميع بين الام والبنت نفقة نكاح الاخيرتين ايضا لانها ختان فاجتمعا فيفسد نكاحهما معا اذ لا منزلة لاحدهما على
 الاخرى وان كان قد دخل بالام نفقة نكاحهما للمبيت بين الثالثان ترضعن على التعاقب بان ترضع واحدة كمال الرضاع ثم ترضع الثانية كالمثل ثم الثالثة نفقة نكاحها كالبكر
 والاولى نفقة الجميع بين الام والبنت فان كان قد دخل بالام حرم مؤبدا والا لكبيره فاذا ارضعت الثانية فان كان قد دخل بالكبيره نفقة نكاح الثانية وحرم مؤبدا
 وان لم يكن قد دخل بالكبيره لم ينفق نكاح الثانية لان الكبير قد بان قبل ارتضاع الثانية الرضاع المحرم فصار ثانيا جنيته فلم يكن جامعاً بين الام والبنت فاذا ارضعت
 الثالثة فان كان قد دخل بالكبيره حرم الجميع مؤبداً وان لم يكن قد دخل بها صار ثانياً لثالثه اخطا الثانية فيكون جامعاً بين الام والبنت وهل ينفق نكاح الثانية والثالثة
 معا وينفق نكاح الثالثة وحدها قال الشيخ في نفقة نكاحهما معا وبه قال ابو حنيفة رحمه الله في الشافعي القديم لانها صار ثانياً لثالثه في حالة واحدة عند ارتضاع
 الثالثة فانفك نكاحهما كالأول رضعهما دفعة واحدة والثالث للشا فون نكاح الثالثة ينفق خاصة دون الثانية لان الجميع تم بها فاخصت بفساد النكاح كالزوجة
 ماخذاً فان الفساد يخص الثانية لان الجميع حصل بنكاحها فاخصت بالغير وليس يجوز لان تزويج الثانية باطل لم يقع صحيحاً حتى يتحقق الجمع ففساد نكاح الثانية
 باعتبار بطلان عقد ما باعتبار الجمع ولو كانت تحت كبرى وصغيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة انفق نكاحهما جميعاً وطرد بعض الشافعية لخلاف هذا كالأول ولو كان
 له زوجان صغيران فارضعتا اجنبية فان ارضعتا معا انفق نكاحهما لانها صار ثانياً لثالثه فيكون جامعاً بين الام والبنت فان ارضعتا من امهات نسائه
 وله نكاح من شاء من الصغيرتين ولا يجمع بينهما ولو ارضعتا على التعاقب لم ينفق نكاح الاولى لارضاعها فاذا ارضعت الثانية انفق نكاحها لانها صار ثانياً
 للاولى هل ينفق نكاح الاولى في خلاف السابق الاصح عندنا الانفساخ ثم فرغ لو كان له ثلث زوجات كبار ورابعة صغيرة فارضعتا كل واحدة من الكبار
 الرضاع المحرم من كلهن اما المرضعة ولا ينفق نكاحها مع الصغيرة لاجتماع الام والبنت في النكاح ولا ينفق نكاحها مع الزوجة واما الاخران فينفق نكاحهما
 لانها صار ثانياً لهما من كانت زوجة وتحررتا لثالث مؤبداً وكذا الصغيران كان قد دخل بواحدة من الكبار والام تحرم الصغيرة مؤبداً بل الكبار لو كان
 له اربع زوجات صغار فارضعت من اجنبية على الترتيب فلا اثر لارضاع الاولى في نكاح واحدة منهم فارضعت الثانية صار ثانياً للاولى وانفقت نكاحها لانها
 ابطنت نكاحها فاذا تمت برضاعها وفي نكاح الاولى القولان فان ارضعت الثانية لم ينفق نكاحها فاذا ارضعت الرابعة انفقت نكاحها فاذا ارضعت الاولى فلا ينفق
 الثالثة انفقت نكاحها لانها صار ثانياً للاولى وكذا الرابعة ولو ارضعت من معا وارضعت اثنين معا انفقت نكاح الكل لو كان له اربع زوجات كبار وصغير
 فارضعت كل واحدة من الكبيرتين واحدة من الصغيرتين فان كان قد دخل بالكبيرتين حرم على البايد وان لم يدخل بهما حرم من الكبيرتان مؤبداً وينفقت نكاح الصغيرة
 في حاله لم يجد بنكاحهما والجمع بينهما ولو ارضعتا احدي الكبيرتين على الترتيب انفقت نكاح الاولى والمرضعة لاجتماع الام والبنت لم ينفق نكاح الثانية فارضعتا
 الكبيرتين الثانية بعد ارضاع الصغيرة الاولى انفقت نكاحها على ترتيب رضاع الاولى انفقت نكاحها بارضاع الصغيرة الاولى لم ينفق نكاح الصغيرة الثانية لانهم يحصل
 وجمعها لاجتماع الام والبنت في النكاح وان ارضعتا على غير ترتيب المرضعة الاولى انفقت نكاحها بارضاع الصغيرة الاولى لم ينفق نكاح الصغيرة الثانية لانهم يحصل
 ولا يجوز الجمع لو كان تحت ثلث سنة كبيرتان وصغيرة فارضعتا الكبيرتان دفعة واحدة بان اوجرتا لهن المخلوب المخلوط لم يكن له اثر عندنا وقال الشافعي
 ينفق نكاح الجميع لاجتماع البنت مع اميها في النكاح ويجوز مؤبداً ان يدخل بالكبيرتين واحدهما لان الكبيرتين امان لزوجته والصغيرة ربيته مدخول بها وان لم يدخل
 بواحدة منهما لم تحرم الصغيرة على البايد على الزوج للصغيرة نصف السمي يرجع على الكبيرتين بالغرم واما الكبيرتان فان كان قد دخل بهما فعليه لكل واحدة منهما جميع
 ويرجع على كل واحدة بنصف مهر مثل صاحبها تغريباً على القول الصحيح عندهم وهو الرجوع في غيره مهر الكبيرة المستولان انفساخ نكاح كل واحدة منهما جاء من فعلها
 وفعل صاحبها فليسقط النصف لفعلها ويجب النصف على صاحبها وان لم يدخل بواحدة منهما فلكل واحدة منهما ربع مهرها السمي لان الانفساخ حصل بفعلها فليسقط
 بفعل كل واحدة منهما نصف الشر الذي بقي بعد الدخول يجب النصف الاخر ويرجع الزوج على كل واحدة منهما ربع مهر مثل الاخرى تغريباً على ان التغريم في حق غير الميسرة
 يكون بنصف مهر مثل ان كانت احديهما مدخولة بها دون الاخرى فالمدخولة باتمام الميسرة والاخرى ربع الميسرة ويرجع الزوج على كل واحدة منهما بنصف مهر مثل المدخولة
 بها وعلى المدخولة بها ربع مهر التي لم يدخل بها اذ اكله فيما اذا كان اللبن من غير الزوج فان كان اللبن منه فالصور كما تقدمت فليس الصغيرة بنصف مهر مؤبداً ولو لم تعد
 في حق الزوج دون الكبيرتين بان ارضعت هذه بعض الحرس فلا اثر لذلك عندنا وعلى ظاهر مذهبنا انفساخ النكاح في حق الرجل ينفق نكاح الصغيرة
 وتحرم عليه على البايد ولا ينفق نكاح الكبيرتين لان واحدة منهما لم تقصر اما حتى تكون من امهات نسائه ثم ان حصلت الرضعات متفرقة مثل ان ارضعت احدهما
 ثلثا والاخرى ضعفين فالغرم على التي ارضعت الحامسة وان اشتركتا في الرضعة الحامسة بان ارضعت كل واحدة منهما رضعتين ثم اوجرتا لهن المخلوب المخلوط اما واحد
 دفعة واحدة فالغرم عليهما بالسوية ولو حصلت احدهما لهن ثلثه فغارت ثلثه وان والاخرى دفعتين في اثنتين جميع الكل ووجرت الصغيرة منه فان اوجرتا احدهما
 فالغرم عليهما وان اوجرتاها فيغرم ان بالسوية لهما ساقية الوجان فلو كان تحت ثلث صغار فثلاث حالات للزوج من الابوين وارضعت كل واحدة
 منهن صغيرة لم يؤثر ذلك في نكاح الصغار لان اللبن في لبنهن بنات خالات والجمع بينهما وهو جاز ولو جازت جدة الزوج بعد ذلك ام ارضعت الصغيرة الرابعة بطل
 نكاحها وحرم مؤبداً لانها صار ثالثة لزوج وللصغار الثلث لاجتماعهم في النكاح وفي انفساخ نكاح الثلث لان السابقان للشافعية وكذا الحكم
 لو ارضعت الرابعة ام الزوج انفقت نكاحها ولا ينفق نكاح الصغيرة التي ارضعتها حال الزوج لان الرابعة لا تصير خالة لهذه الصغيرة وفي الاخرين القولان و
 لو كان متفرقات فارضعت الرابعة امه في ام الزوج فينفق نكاح الرابعة ولا ينفق نكاح الصغيرة التي ارضعتها لخاله الزوج لانهم في الاخرين القولان مستعملين
 لو كان له زوجة كبيرة وثلاث صغار وكبيرة ثلاث بنات مراضع فارضعت كل واحدة منهن صغيرة من الثلاث فان كانت الكبيرة مدخولة بها حرم مؤبداً سواء ارضعت
 معا وعلى الترتيب لا لكبيره جنة نسائه والصغار بنات بنات زوجته المدخول بها وعلى الزوج مهر الكبيرتين بما يرجع بالغرم على الصحيح عليهم ان ارضعت معا الاثرتا
 في فساد النكاح وعلى الاول ان ارضعت على الترتيب قال بعض الشافعية لا يرجع عليهن بشئ من مهر الكبيرتين لانه قد وطئها فاذا رجعت مهرها صار ثانياً في معنى الموهوبة كذا اذا اريد
 بعد الدخول لا يسقط مهرها وظل بعضهم فانه يرجع بالمر على غيرهما فلا يكون واجعا في دليل المهر بخلاف المرد وكل واحد من الصغار يصف السمي على الزوج ويرجع
 بالغرم لمر كل صغيرة على مرضعتها فان لم تكن الكبيرة مدخولة بها فان ارضعت من معا في الرضعة الاخيرة ينفق نكاحهن لاجتماع الحدة مع بنات بناتها وتحرم الكبيرتين

امام ثم تزوج

ابطلت نكاحها فاذا

اراد ان يزوج بلبنه ولو
 كانت الخالان الثلث متفرقات
 ثم لرضعت الثلث ثم ارضعت
 الرابعة

کتاب النکاح

فَالْمُتَّقِينَ

شهادة للرضعة وحدها واسمها واحدة وبه قال طحاوي والزهري الا وادعى ابن ابي نرود وسعد بن عبد العزيز لا يعقبه بن الحرث قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب
 وبعاءت امه سوداء وقال قد ارضعتكما فانتما ابنتي فذكرت له ذلك فاقبله من قبل وجهه فقلت انها كاذبة قال وكيف قد نعتت لها ارضعتكما خل سبيلها وقال
 الزهري فرق عثمان بين اربعة وبين ثمانية بشهادة امه ولو سلم الحديث جاز ان يكون قد نزل عليه صلى الله عليه واله الوحي فمروا ففعل عثمان ليس حجة واما الاثر
 بالرضاع فلا يثبت الا بشهادة رجلين لان الاثر اربعة ما يطلع عليه الرجال عايبا بخلاف نفس الرضاع وفصل بعض الشافعية فقال ان كان الرضاع عن نفس الثدي
 قبل شهادتهم وان كان التزاع في شرب اللبن من ظرف حلب فيه اللبن او من امه كذا لم يقبل فيه شهادة النساء منفردات لانه لا يختص بطعام النساء عليه
 انما تقبل شهادتهن منفردات اذا كان التزاع في الرضاع من الثدي تقبل ايتم شهادتهن على ان اللبن الحاصل في الطرف لبن فلا نذر لان الرجال لا يطلعون على
 الحلب غالباً ولو شهدت ام المرأة او بنتها على حرة الرضاع بينهما وبين الزوج مع الثلث نحوه قبل عدداً وقالت العامة ان كان الرجل مدعيها والمرأة منكورة قبل
 لانها شاهدة على الحبس والام وان كانت المرأة مدعية والرجل منكر لم يقبل لانها شاهدة للبنت الملام قالت الشافعية لا يتصور ان تشهد البنت على امها بانها ارضعت
 من ام الزوج لان الشهادة على الرضاع يشترط فيها المشاهدة لكن يتصور ان تشهد عليها بانها ارضعت الزوج في صغره وارضعتها ولو شهدت الام والبنت
 من غير تقديم دعوى على سبيل الحسبة قبلت كما لو شهد ابو الزوج وامها وابنتها على ان زوجها قد طلقها ابتداءً يقبل ولو ادعت الطلاق فتشهد ام يقبل
مسألة اذا شهدت الرضعة بالرضاع وحدها لم يقبل عندنا شهادتها وبه قال الشافعي يقبل شهادتها مع ثلث نحوه على الخلاف اذا ادعت اجرة ولم تعرض
 لفعلها بل شهدت بحرة الرضاع وعلى ان يبينها رضاعاً محرمها قبلت شهادتها وان ادعت اجرة الرضاع لم يقبل شهادتها لانها مائة تشهد لنفسها وللشافعية
 صانحة هذا الحد ما رواه في انما لا يقبل في الاجرة وتقبل في ثبوت الحرمة تحرجاً على الخلاف في بعض الشهادة وان لم تدع اجرة وشهدت بانها ارضعتها مع الحمل البكر
 وبه قال الشافعي لانها لا تجزئ ذلك لو بينها نفيها بخلاف الولادة فاشهدت بالولادة بنبئ لها نفقة ودرى القصاص عندهم والام من الرضاعة لا يثبت لها
 شيء من ذلك يقال انها نصير محرماً وليست بمخلوقة به السامرة لاننا نقول ليس ذلك من الامور المقصودة التي تربها الشهادة فان رجلين لو شهدا ان فلاناً اعتق جارية
 مملوكة وان كان رجلها انكاحها بالحرية وكذلك اذا شهد رجل على اخر بالطلاق قبل ان كان يستحل شهادتهما نكاح المملوكة لا يقال قد شهدت الرضعة على فعل نفسها
 وقد قلتم ان الحاكم المعزول اذا شهد عند الحاكم بحكمه على رجل لم يقبل وكذا القاسم اذا شهد بان قيم بين مدعيين لا نأقول ما اذ كان حكم الحاكم وقسم القاسم يتعلق
 به الحكم المشارع فيه ليس كذلك ارضاع الرضعة فان التحريم لا يتعلق بفعلها وهذا لو شرب منها وهي نائمة يتعلق بحكم الرضاع واما ناسا فلان الحاكم والقاسم هما
 لانما يثبتان لنفسهما العدالة والامانة بخلاف المشارع وللشافعي قول اخر انه لا يقبل شهادتها على فعلها لانه لا تقبل شهادة الشخص على فعل نفسه لكن الاول ظاهر عند
 كان فعل الرضعة غير مقصود بالاثبات وانما الاعتبار بوصول اللبن الى الجوف بخلاف الشهادة بالحكم والقسم لثبوتها تركبة النفس من الحكم القسمة بنصران الى العدالة
 والارضاع بخلافه مع ان الشافعية يقولون في ان الحاكم المعزول لو شهد ان حاكماً حكم به ولو يضيف الى نفسه ففي قول شهادته بخلاف **مسألة** لا تقبل الشهادتين
 بالرضاع الا لنفسه ولو شهدا ان هذا من الرضاع لم يسمع الحاكم شهادتهما حتى يفصلا وتبين كيفية وكيفية لان الرضاع الذي يتعلق به التحريم يختلف
 فيه فبعضهم حرره بالقبول وبعضهم بالارضاع من الانثى وبالاجار وشبهته منهم من يحرر بالارضاع بعد الحولين واذا كان كذلك وجب بفصل الشاهد **مسألة** لا يقبل
 كيفية ليحكم الحاكم فبما جاء به فاحتاج ان يشهد بان الصغير ارتضع من الثدي خمس عشرة رضعة متفرقات تامات ووصل اللبن فيمن الى جوفه في الحولين من غير ان
 يفصل بينهما برضاع امه اخرى بالجملة لا بد من التعرض لجميع الشرائط لاختلاف الناس في شرائط الحرمة فلا بد من التفصيل ليعمل القاضى ليجنبها وهو واحد وجب
 الشافعية وثالثا في انه يكفي الاطلاق بان يشهدا شاهدان ان بينهما رضاعاً محرمهما ولم وجه اخر انه ان كان الشاهد بالاطلاق في نفسها موثقاً بمعرفة قبل من الاطلاق
 ولا فلا بد من التفصيل وليس بمحكمة انما اطلق بحسب جهته وجاز ان يجالفا جهته اذ هما اذ هما الحاكم الذي يشهد عنده وبالجملة بخلاف هذا كما بخلاف في الاثبات
 عن طحاوي وغيره ولما نؤمن من قبول الشهادة المخلقة في الرضاع ذكرنا وجهين في قبول شهادة المطلقة على اقربها الرضاع ولو قال هي اخي من الرضاع قال بعض الشافعية
 لا حاجته الى التعرض للشرائط ان كان من اهل الفقر لا فوجها وفرو بين الاقارب والشهادة بان المقر عياط لنفسه فلا يطلق الا عن تحقيق ولو شهدا شاهد على فعل الرضا
 والارضاع لم يكن كذا في الاقرار بل لا بد من التعرض للوقت العدد بان يشهدا بان ارتضع منها او ارضعت في الحولين خمس عشرة رضعة تامات لا يفصل بينهما برضاع امه
 اخرى وهل يشترط في الشهادة ذكر وصول اللبن الى الجوف في الشافعية وجهان اظهرهما انه يشترط وهو الوجه عندى كما يشترط ذكر الايلاج في شهادة الزنا لان الحرمة تتعلق
 بالوصول الى الجوف الثاني انه لا يشترط لانه لا يشاهد ذلك لا بد ان يستفصل القاضى ذلك ولو مات الشاهد قبل الاستفصال هل للقاضى الموقف وجهان **مسألة**
 الشاهد لا بد ان يشهد على البنت القطع بالرضاع ولا يكفي ذكر القرين الدالة عليه ان كانت هي السبب علمه فان الشاهد قد يحصل له العلم القرين بان يشاهد الصبي ملتصقاً
 للثدي حاله متحرك للحلق والجرجع والازدواج بعد العلم كون المرأة ان لبن فلو حكي الشاهد هذه القرائن عند الحاكم لم يحكم الحاكم بذلك بل لا بد ان يشهد بالارضاع عن قطع وبت
 وهل يكفي لو غلب على ظن الشاهد الرضاع وبسط بالظن القوي المستند الى هذه القرائن على الشهادة قال بعض الشافعية نعم كان يشهد على ذلك بغير اليد والتصرف الدال
 على ذلك وان لم يكن ذلك الدالة قطعية بل ظنية ولا يجوز للشاهد ان يشهد على الرضاع بان يرى المرأة قد دخلت الصبي تحت ثيابها واذن منها ففعل الرضعة لانها قد
 توجه لبن غير ما في شيء على هيئة الثدي لا بان يسمع صوت الامصاص فقد يمتص صبيها واصبغت الكف في بعض الشافعية على مشاهدة الالتصاق الامصاص من هيئة لا رداد
 وفي الشهادة من غير ان يعرف انما ان لبن قضاء نظر المحال الوجه لا ينع لان الاصل عدم اللبن ولا يكفي عندنا الشهادة حكاية القرائن بان يشهد برؤية الالتصاق والامتصاص
 والجرجع ولا يتعرض في الشهادة لوصول اللبن الى الجوف عند بعض الشافعية لا للرضاع الحرمة وان كان مستنداً على رؤية تلك القرائن لا بمعانيها تطلع على ما لا يطلع عليه الحكام
 فان اطلعته القرائن على وصول اللبن فليجزم به على قاعدة الشهادة ولو شهدا ان الرضاع فالاعتقاد النظر في المشدق ليجل الشهادة لم يقبل شهادتهما لانها فاسقة
 بقولها وفي النظر الى الثدي ليجل الشهادة خلاف الظاهر جواز **مسألة** اذا اعترف رجل ان فلاناً اخبره من الرضاع او امه وابنته واحداً الحرمان عليه وكان
 بمكاحهم عليه كما حاله انما اقر على نفسه بالارضاع في غير موضع فحكم عليه بمقتضاه كسائر الاقارب وكذا لو اقرت امه ان فلاناً ابوها واخوها وابنتها وعمها وخالها
 واحداً محارماً عليها من الرضاع وكان ذلك بمكاحهم عليها انكاحاً محرمها تقدم وشرطها الامكان لان اقرار واحد مع عدل ولو اقر فلاناً على رجل ان فلاناً من الرضاع وكان

كتاب النكاح

اصغر منه سنالم يلغى الى قوله وجاز له نكاحها عند علمائها وكذا الواقع بعيد وهو اكبر سنا منه انه ينبغي له ان يعق عليه العلم بكذا في قوله فلا يترتب حكمه عليه به قال الشافعي
 لانه قريب مما يحتق كذبه فيه فاشبه ما لو قال ارضعني وابها جوا او كذا لو قال هذا محوام البشر قال ابو حنيفة تحرم ويحقق لانه اقرار بما يتضمن تحريمها عليه عنقه فلو
 ان يقبل كما لو انكر والفرق بين المحكم والمنسحب ظاهر فان الثاني يكذب بجلال الله المكن ولا فرق في صورة الامتناع بين ان تصدقه الاخرى يكذب في انتفاء التحريم والحكم في
 الاقرار بقربه من النسب يحرمها عليه كالحكم في الاقرار بالرضاع لانه في معناه **مسألة** اذا اقر الرجل والمرأة بالرضاع الممكن المقتضى للتحريم فقد قلنا انه يصح للبر
 لاهلها ان ينكح الاخر سواء صدقه لا كذبه لا عترفه بما يمنع النكاح واذا صح الاقرار فلورجع المقرنهما او كانا قد اقرارا رجعا وكذا بانفسهما لا يقبل رجوعهما ولا رجوع
 المقرنهما ولا يجوز للمقرن ينكح الاخر وبما قال الشافعي اجمالا انه اقرار بما يتضمن تحريمها عليه فاذا رجع لم يقبل كما لو اقرار بالطلاق ثم رجع وكذا اذا قال لامتناعها الخ من
 النسب ثم رجع وقال ابو حنيفة راجع عن ذلك قال هـ واخطأ قبل لان قوله انها اخنة وبنته من الرضاع يتضمن ان لم يكن بينهما نكاح لوجود النكاح ثم اقر به
 قبل ذلك هنا وهو ممنوع ثم المقرن كان صادقا حرم النكاح باطنها وظاهرها وان كان كاذبا حرم النكاح ظاهرا لا باطنا وبه قال الشافعي اجمالا في احدى الروايتين وفي
 الاخرى ان لا يحل له اذا علم كذبه وهو خطأ لان قوله ذلك اذا كان كاذبا لم يثبت التحريم به كما لو قال من هو كبر منه هي بنتي من الرضاع هذا حكم الاقرار قبل النكاح **مسألة**
 لو اقر الرجل ان اخت من الرضاع او ابنته او احد المحرمات عليه فان صدقته فقد ثبت نكاحه وسقط المهر ان لم يكن قد دخل وان كان بعد الدخول سقط المهر وجوز **مسألة**
 مهر المثل مع جهل المرأة بذلك حين الوطى وان كذبته قبل قول الزوج في حقه ولم يقبل في حقها ويكون القول قولها مع اليمين اذا ادعى عليها ويحكم بانفساخ النكاح
 ويعرف بينهما لا يبرأ من ذلك الفرقه فاذا اعترف بما يتضمن الفرقه قبل ويكون لها عليه نصف المسمى لو يكن مغلها فان اقام البينة على ان بينهما رضاعا سقط عني
 ان لم يكن دخل وان كان قد دخل مع جهلها فلها مهر المثل له احلاهما قبل الدخول وبعد ان كان المسمى اكثر من مهر المثل فان نكحت حلف الزوج ولا شيء لها قبل الدخول
 كما لو اقام بينة على الرضاع ولو شهد له امرها وبنتها قبل شهادتهما لانها يشهدان عليها وبه قال الشافعي اجمالا في احدى الروايتين وفي الثانية لا تقبل براءة على شهادته **مسألة**
 الوالد على ولد والولد على والد وفيه روايتان عن احمد **مسألة** لو اقرت المرأة ان زوجها اخوها من الرضاع او ابنتها او احد الاقارب المحرم عليها فان صدقتها
 انفسخ النكاح ولا مهر قبل الدخول وبعد لها مهر المثل مع جهلها بالرضاع حال الوطى فان كذبها فالقول قوله مع اليمين ولا يقبل قولها في فسخ النكاح لانه حق عليها
 وقال بعض الشافعية ان جرى الزوج منه برضاها لم يقبل قولها بل يصح ويصدق الزوج باليمين وان جرى بغير رضاها فالقول قول الزوج مع اليمين وهو ظاهر
 قول الشافعي ولم قول اخر ان القول قول الزوج وحكمه الفصال عن الشافعي اذا مكنت الزوج وقد وجبت بغير رضاها فام يمكنها مقام الرضا اذا ثبت هذا وان
 القول قول الزوج مع اليمين فان النكاح باق بالنسبة اليه ان كان قبل الدخول فلا مهر لها الاقرار بعد استحقاتها له ثم ان كانت قد قبضته لم يكن للزوج اخذ
 منها لانه يقر بانها حرة ويحكم ان يفعل بالمال ما يفعل فيما اذا اقرت بالغير فانكره المقر له وان كان بعد الدخول واقرت انها كانت عالمته بانها اخنة من الرضاع
 وطاعة في الوطى فلا مهر لها ايضا لاقرارها بانها زانية مطاعة وان انكرت شيئا من ذلك فلها المهر لا نوطى شبهة هي وجه في ظاهر الحكم لان قوله عليها
 غير مقبول وما فيها بينهما وبين الله نعم فان علمت صحة ما اقرت به لم يحل لها ما كتمت ويمكنه من طهرها عليها ان تقر منه وتعتدي بنفسها بما يمكنها لان
 وطهرها اذا فعلها التخلص منه ما يمكنها كما لو عرفت ان زوجها خلتها ثلثا وجدها وذل ذلك فينبغي ان يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول فل الامر من المسمى
 او مهر المثل لان كان المسمى اقل فلا يقبل قولها في وجوبه يدعيه ان كان اقل من مهر المثل يستحق اكثر منه لا عترفها بان استحقاتها له بوطئها لا بالعقد فلا
 يستحق اكثر منه **مسألة** لو اقرت امرأة اخوة الرضاع لغير سببها قبل فاذا اشترها ذلك الفهر لم يحل لموطئها وان اقرت لسببها لم يقبل بعد التمكن
 وبه قال الشافعي قبله كذلك في الشافعية وجهان **مسألة** ان شياها بعد انشاء الله ثم اختلف على نفقة فعل الغير على نفقة العلم والحالف على اثبات فعل
 الغير او اثبات فعل نفسه ونفى فعل نفسه مما يحلف على القطع والثبت اذ ثبت هذا قلد على الرضاع سواء كان الرجل والمرأة اذا توجعت اليمين عليه حلف على
 القطع والثبت على منكره سواء كان الرجل والمرأة اليمين على نفقة العلم به لا ينفذ فعل الغير ولو نكحت المرأة عن اليمين وردها على الزوج او نكل الزوج وردها
 على المرأة كانت اليمين مردودة على القطع والثبت لانها مثبتة قال بعض الشافعية ان اليمين مردودة يكون على نفقة العلم ليكون موافقة ليمين الابتداء وعنهم وجهان
 مطلقا في بين الزوج اذا انكر الرضاع احدهما اذ اعلى نفقة العلم كيمين الزوج والزوج اذا انكرت والثاني انها على البت القطع وبني على هذين الوجهين ما اذا ادعت
 الزوجا وشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها ان قلنا يحلف على نفقة العلم فلا ان يحلف هنا وان قلنا يحلف على البت لم يحلف وجه اليمين على البت انه ينبغي
 حرمه بغيرها المدعى للرضاع فيحلف على القطع **خاتمة** تشمل على مسائل **الاول** لو كان تحت ثلث زوجات صغار وارضعت جنبته حدين ثم رضعنا
 الرضعة اخرى ثم رضع بنت الرضعة الثالثة فنكاح الاولى ثابت برضاها وينفخ نكاح الثانية عند رضاعها الصبر وبها خالة للاولى واجتماعها في النكاح وهل ينفسخ
 نكاح الاولى مع نكاح الثانية او يختص لا فسخ نكاح الثانية للشافعية قولان فقد ما وينفسخ عليها حكم نكاح الثالثة وان حكما بانفساخ نكاح الاولى بقي نكاح الثالثة
 والا ينفسخ نكاح الثالثة لصبرها بثلث احث الاولى واجتماعها في النكاح **ب** لو ارضعت امرأة صغيرة ثلث صغرات واقرار بها فحكمها وانكح احداهما دون الاخرى ثم
 العدد فذلك لا ينفسخ نكاحها عند الشافعية وان كان الصبر يرتفع الرضعة الخامسة فاث وماتت الرضعة قبل ان يتمها ففي ثبوت التحريم وجهان كالوجهين فيما اذا
 للرضعة الرضعة وهذا كله ساقط عندنا **ج** لو كان له زوجتان احداهما صغيرة فارضعت الصغيرة من الكبيرة وهي ساكنة فهل هو كالواحدة كانت فامتنع او ترضعت منها
 الصغيرة او يقال سكوتها كالرضع فيحال الفسخ على فعلها فيرجمال للشافعية وجهان **د** لو تزوج بكبيرة وصغيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة قبل خولها ففسد نكاح
 الكبيرة في الحال محرم مؤبد وبه قال الثوري والشافعي وابو ثور واصحاب الرأي لان الكبيرة صارت من امهات نسائه فحرم لها الدخول وقال
 الاوزاعي نكاح الكبيرة ثابت في شرع منه الصغيرة وهو غلط للائمة واما الصغيرة فقد بينا فيما تقدم ان نكاحها ينفسخ وبه قال الشافعي وابو حنيفة لانها صارتا
 امها وبنا وقد اجتمعا في نكاحه الجمع بينهما محررا فانفسخ نكاحهما كما لو صاروا اخنتين وكما لو عقد عليها بعد الرضاع عقد واحد وبه قال احمد ايضا في احدى الروايتين
 وفي الاخرى ان نكاح الصغيرة ثابت لا ينفسخ لانها لا يبرئ لم يدخلها لم يبرئ لم يفسخ لغيره ثم فان لم يكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولا نكاح من ازاله الجمع بانفساخ
 نكاح الكبيرة وهي في نكاحها محرمة على الشاب فلم يطل نكاحها به كالواحدة لعقد اخنة واجنبته لان الجمع طرا على نكاح الام والبنات فاختص انفسخ نكاح

زوجها

عدم وقوع

بجلف

الاولى واسلم وتخذت امرأة وفارق الاخيرين لانه ليست احدهما ولي البضع من الاخرى فارق ما لو ابتداء العقد عليها لان الدائم اقوى من الابتداء وينتقض
بما لو جمع بين المرأة وابنتها في عقد واحد فان العقد يبطل فيهما مع ان يحرم ثم مؤبد بخلاف تحريم البنت **فصل** في بيان من افسد نكاح امرأة بالرضاع قبل الدخول غير قصد
الصدق وان كان بعد رجوع الجميع وبرق اليها اثنان في احد قال بعض العامة لا يرجع الزوج على الموضع بعد الدخول بشئ لانه لا يقر على الزوج شيئا ولم يقر له باه فلم يرجع
عليها بشئ كما لو افسدت نكاح نفسها ولا نهى ملك الرجوع بالصدق بعد الدخول لسقط ان كانت المرأة هي المفسدة للنكاح كالنصف قبل الدخول ولا نخرج البضع عن ملك
الزوج غير تقوم كالتقدم ولهذا لا يجب مهر المثل انما يرجع الزوج بنصف المهر قبل الدخول لانه لا يقر له عليه لولا كانت هي المفسدة للنكاح كما سقط ولم يوجد ذلك هنا
ولا نهى الرجوع بالمهر بعد الدخول رجوع بما سبدا البضع الذي فوضه او بالمهر الذي اياه والاول باطل لا نهى الرجوع بل له الرجوع على الزوج اذا فارق بغيرها او قبلها و
كان الواجب لها مهر مثلها ولا يجوز ان يجزى بدل ما اداها اليها الا انها ما وجبته ولا لها اثر في جازم لا اذاته ولا نفقه ولا خلاف في انه اذا افسدت نكاح نفسها
بعد الدخول نهى بسقط مهرها ولا يرجع عليها بشئ ان كان اداها اليها ولا في غيرها اذا افسدت قبل الدخول نهى بسقط صداقتها وان رجوع عليها بما اعطاها اذ اعرفت هذا
وقلنا بالمشهور من الرجوع لو سعت الصغيرة فارتفعت من الكبيرة وهي ثمانية رجوع في مال الكبيرة او بنصفه على اشكال فان ارضعتها عشرة رضعات ثم تلت فارتفعت خمسة
احتمل الجواز بالتحريم على الاخيرة فالحكم كالوكانت ثمانية الجميع القسيط فيسقط ثلث مهر الرضعة بسبب ثلثها ونصف المهر لوجود الفقرة قبل الدخول فيسقط ثلث مهر
الكبيرة فان كانت غير مدخول بها سقط الباقي لانه اقل من النصف الساقط بالفرق في مهر الصغيرة سدس مهرها ويرجع به على الكبيرة ويجعل سقوط مهر الصغيرة ونهره الكبيرة
ثلثه وسقوط ثلث مهر الكبيرة ونهره الصغيرة سدس مهرها ويرجع به على الكبيرة ويجعل سقوط مهر الصغيرة ونهره الكبيرة
عبد الله الخفيف عن الكاظم قال سالت عن ام ولد صدقت تحتها ارضعت جاريتها قبل الدخول بعد اشكال قد بينا لا يقبل في الرضاع شهادة امرأة واحدة ونهى عليه رواية صالح بن
قال لا تصدق ان يكن غيرها تصدق **مسألة** قال ابو نضر بن يعقوب تصدق عن امرأة ارضعت في فمها صبيا مع ولد الصبيخ من ابنة امه فيحل ان تزوج ابنته قال
الابن قال نعم بن عيسى سالت ابا الحسن قلت ان اخي تزوج امرأة فاولدها فانطلقت امرأة اخي فارضعت جاريتها من عرض الناس فيحل ان تزوج تلك الجارية التي ارضعها
امرأة اخرى فقال لا نهى من الرضاع ما يحرم من النكاح **فصل** في بيان ما يشترط في ارضع المرأة جديا يلينها فانه يكره لحم كل ما كان من نسله وليس له ان يجنط ولما رواه محمد
احمد بن عيسى قال كنت جعلت لاه فذلك ان امرأة ارضعت غلاما فابلى بنفسها حتى طفئت وكبرت وضربها الفحل ووضعت يجوز ان يوكل لهنها وسباع وتذبح ويؤكل
لحمها فكنت قد فعلت كرهه ولا يبرح عن علي بن الحكم عن روه عن الصادق في جكر رضع من لبن امرأة حتى تشد عظمه وبنت لحمه قال لا بأس بل **فصل الثالث**
في المصاهرة **مسألة** سبب من سبب تحريم النكاح وفيه بيان الاول ما يقتضي تحريما مؤبدا والثاني ما يقتضي تحريما غير مؤبد ثم المصاهرة تختلف مع الوطى الصحيح
او العقد الصحيح اجماعا وما مع وطى الشبهة في خلافه بان انشاء الله ثم وقد يقع التحريم بسبب النظر والنظر للمصاهرة والتفصيل على خلافه بان بيان ذلك كله انشاء
الله ثم وليند بان تحريم المؤبد **القول الاول** في بيان ما يشترط في المصاهرة على التباين اربع يشتمل عليها اربعة مسائل **الاولى** ان الزوج حقيقة مجاز فالحقيقة هي القرينة
والجواز جديها وام جدتها جديها وهكذا فان هؤلاء كلهم يحرم على التباين ولا فرق في ذلك بين ان يكون امها من البنت من الرضاع لقوله ثم وامها انشاء كره
وبنت التحريم المؤبد بمجرد العقد على البنت لا يشترط الدخول بالبنت عند عامة اهل العلم وبه قال في الصحابة على عليه السلام وعبد الله بن عمر بن عباس بن مسعود
وعمر بن حصين وجابر بن عبد الله الانصاري به قال الفقهاء الاربعة الا الشافعي فان له فيها قولين لقوله ثم وامها انشاء كره وهو عام وما رواه العامة عن عبد
عمر بن العاص ان النبي قال من نكح امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها حرم عليها ما لم تحم عليها بندها ومن طلقها التحامه وواحدة عياض بن ابراهيم عن الصادق ع
ابن الجارية ان عليا قال ان تزوج الرجل المرأة حرمت بناتها اذا دخل بالام واذ لم يدخل بالام فلا بأس ان يتزوج بالابنة واذ تزوج الابنة فدخل بها ولم يدخل بها
فقد حرمت عليه لام وقال الربايب عليكم حرام كن في الحجر ولم يكن وعنه بصير قال سالت عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقال لا بأس ان يدخل بها فقال لا بأس ان يدخل بها
وعنه اسحق بن عمار عن الصادق ع ان عليا قال ان يقول الربايب عليكم حرام من الامهات الثلاث فدخلهن هن في الحجر والامهات مباحات دخل ابنتها
ولم يدخلهن في حجره ووايهما ما اهتم الله ونقل العامة عن علي ع انه يشترط في تحريم الام الدخول بالبنت كالبنث ثم قال مجاهد ومالك بن انس وداود الاصفهاني
ويشترط في تحريم الام الدخول بالموث لقوله ثم وامها انشاء كره وربايبكم الثلاث في جواركم من نسائكم الثلاث دخلتم بهن فشرط الدخول في تحريمها الا بالعطف
بالو او يقتضي التبرهن في الحكم والشرط والوصف قال يذلول فيقوم مقام الدخول فيتحريمه كالالم والمرة والعدة وتمنع مشاركة العطفون عليه للمعطوف في جميع
الاحكام مع ان شرط الدخول في الروايب خاصة الا ترى انه قال من نسائكم الثلاث دخلتم بهن والامهات المبرهن منهن وانما بناتهن منهن ويجعل على ذلك ان احتملها ما بدليل
ما ذكرناه وقوله يذليل فان مساواة الموث للدخول في امر لا يقتضي التحريم كيف انه لا يجري مجراه لانه لا يحصل به الاحسان والاحلال ولا يوجب عدة الاقراء
على انه قد نوى علما وانا في الصحيح عن جميل بن دراج وحامد بن عيسى عن الصادق ع قال لام والبنت سواء مادام لم يدخل بها يعني ان الزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل
بها فانا انشاء تزوج امها وان شاء تزوج ابنتها قال الشيخ رة هذا الخبر مخالف لما ذكرنا من ان الله ثم وللاخبار المسندة ايضا المفضلة وما هذا حكمه لا يجوز العمل به مع
انه مضطرب في سناد لان الاصل فيه جميل وحامد بن عيسى وهما نارة هروانية عن الصادق ع بلا واسطة واخرى هروانية عن الحلبي عن الصادق ع ثم ان جميل نارة هروانية
عن بعض اصحابه عن حماد بن عيسى عن الحديث مما يضعف الاحتجاج به عن ابن عباس قال في هذا الآية ايها ما اهتم الله انظران يعني عموهما كما في كل حال ولا
تفضلوا بين المدخول بها وبين غيرها كما نقلنا عن علي ع **الثانية** من المحرمات بالمصاهرة بنت الزوجة وهي الرديئة من تزوج امرأة حرم عليها نكاح بنتها تحريم
جمع فاذا دخل بالام حرمت البنت على التباين سواء في ذلك بنت المرأة حقيقة وهي المولودة منها بغير واسطة تقدمت ولا دتها على النكاح وانما حرمت ونحوها وهي
المولودة منها بواسطة كبنث بنتها وان نزلت بنتها وان نزلت سواء كانت بنت شبيب صانع وسواها كانت واوثة وغيره لقوله ثم وربايبكم الآية ولما تقدم
من احاديث اهل البيت عليهم السلام وان لم يدخل بالام لم تحرم البنت مؤبدا بل جمعا فاذ طلق الام قبل الدخول حل له التزويج بالبنت لانه اذا عرفت هذا فان البنت
تحرم سواء كانت في حجره او لم تكن في حجره عند جميع العلماء وقال داود انما تحرم عليها ذلك في حجره وكفالة فانها لا تحرم وان دخل
بامها وهو رواية عن مالك ونقله العامة عن حماد بن عيسى عن علي ع وقال يذليل ثابت في احد في حكم الروايتين تحريمه اذا دخل بها او ماتت الام قبل الدخول لقوله

کتاب التکلیح
مکتبہ الخیر و الخیر

وربما يشك اللات في جواز كرهها في الحجر فينبغي التحريم بانها تفسد نسل من على غلط لان اصل البيت عليهم السلام ينقل عنه التحريم وان لم يكن في الحجر فهم يعرف
بذهبهم قال الباقر ان عليا كان يقول وربكم عليكم حرام مع الامهات اللات في قوله خلعن في الحجر وغيره في حديث اخر نقله الباقر عن علي
قال الربايب عليكم حرام كره في الحجر ولم يكن الحديث عبد الله بن عمر بن العاص الذي رواه العامة عن النبي قال من نكح امرأة طاعة با قبل ان يدخل بها حرم عليه انها
ولم يحرم عليها بنيتها وهو عام ولان القرينة لا تفسد نسلها في التحريم كسابر لا فارتب الاجانب القيد لا يرد بقصد به التخصيص بل هذا القيد خرج مخرج الغالب ان الغالب
كون نيات المرأة في حجر الرجل فوصفها الله ثم بذلك تقريرا وقول لا يتقدم بطلانها قال ابن المنذر اجمع عامة علماء الامصار على ان الرجل اذا تزوج المرأة ثم طلقها
او مات قبل ان يدخل بها حل له ان يتزوج ابنتها وكذلك قال مالك الثوري الا وزاعى الشافعي احدى اسحق وابو ثور ومن تبعهم لقوله نعم فان لم يكن نود
بهن فلا جناح عليكم وهذا نص لا يرد به قياس ضعيف واعرف هذا فان الدخول بها هو كما به عن الوطى قبل او بعد فان خلاها ولم يطها لم يحرم بنيتها لانها غير
مدخول بها وقال بعض الحنابلة تحريمه ولو قال لم اطها وصدقت لم يلغى الى قولها وكان حكمها حكم المدخول بها في جميع امورها الا في الرجوع الى زوج طلقها فلا
وفي الزنا فانما يجلدان ولا يرجان وهو خلاف الاجماع **الثالث** من محرمات المصاهرة حليلة الابن وهي زوجة الابن قال الله ثم وحلائل ابناكم فيحرم على
الرجل زواج ابنته سواء كانت حقيقته كزوجة ابنه القريب منه وبجاء الحليلة ابن ابنة وابن ابنة وان تزاد وسوا كان ابنه من النسب من الرضاع يحرم بالعقد والى
مكرهنا للدخول لعموم الآية وهو وفاق المقصود من قوله ثم من صلايكم بيان انه لا يحرم على الانسان زوجة من تبناه **مسألة** الرابعة من محرمات المصاهرة
زوجته الابن لقوله نعم ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء الا ما قد سلف سواء كانت حليلة ام حقيقته وبجاء في حقيقته حليلة الابن الحار حليلة جده سواء كان
بجلاء الابن للام فربما ابعدا سوا كان الابن او ثا وغيره في سؤال النسب الرضاع وذلك قال البراء بن عازب لعنننا في معنى الزانية فقلت ابن زيد فقال رسول الله
رسول الله الى رجل تزوج امرأة ابنة من بعد ان ضرب خنقا وقتله ويحرم عليه من طهرها ابوه وابنة مملوك ميم وشبهته كما تحرم عليه من طهرها في عقد كاح
ابن المنذر المالك في هذا الرضاع بمنزلة النسب من حفظنا ذلك عنه عطاء وطاوس وحسن وابن سيرين ومكحول قتادة والثوري الا وزاعى ابو عبيد بن ثور وصحاح
الرأي لم يحفظ عن احد خلافا لم تحرم الثلاث غير الربية يحرم من يحرم النكاح وان لم يكن دخول هل يشترط في النكاح ان يكون صحيحا قبل ثم وهو مذهب ائمتنا في
النكاح الفاسد لا يتعلق به الحرمة لانه لا ينفذ الحلق في المكروه والحرمة في غيرها فرع حلها وقبل لا يشترط بل ينشر الحرمة النكاح الصحيح والفاسد وسببا في ذلك ان
فيه انشاء الله نعم وما الرابعة وهي الربية فانما تحرم بشرط الدخول الام على ما سبق لا تحرم على الرجل بنت روجه الام ولا امه ولا بنت روجه الابن ولا امه ولا بنت روجه الابن
ولا بنتها ولا ام روجه الابن ولا بنتها ولا روجه الابن ولا بنت روجه الابن ولا بنت روجه الابن ولا بنت روجه الابن ولا بنت روجه الابن ولا بنت روجه الابن ولا بنت روجه الابن
او منقطعاعدا او ملك ميم فاذا كان له امه فوطئها حرم عليه بنيتها وامها على التام بل خلاف لانه وطئ حرمة يتعلق به حقوق النسب فينطبق به تحريم بنيتها كونه
الزوجة واما الام فتحرم بعقد النكاح من غير دخول لانه نصير به فراشا والوطى الكثرة ذلك من العقد لانه اذا حرم البنت فالام والى ان البنت اوسع في الاباحة من
الام ولرواية زرارة عن الصادق قال سالته عن الرجل يكون له جاراة فيصيب منها الزنا ينكح ابنتها قال لا هو كما قال الله نعم ورباكم اللات في جوارحه والام في ذلك
كالبنات اجماعا ولرواية زرارة عن الصادق قال سالته عن البقرة في رجل كان له جاراة فوطئها ثم اشترى امها وابنتها قال لا تحل له الام والبنت سواء ولو اعتقت الام فكذلك
يحرم عليه نكاح البنت بعد وطئ الام لمارواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق قال سالته عن رجل كان له جاراة فوطئها ثم اشترى امها وابنتها قال لا تحل له الام والبنت سواء ولو اعتقت الام فكذلك
ان يتزوج ابنتها قال لا يحرم عليه حرام وهي ابنة الحر والمملوكة وهذا سواء ثم قرأ هذه الآية ورباكم اللات في جوارحه **مسألة** الخامسة من محرمات المصاهرة حليلة الابن
ما برأ متعلق بحلها ان يتزوج ابنتها لقوله نعم ورباكم اللات في جوارحه من نكح اللات دخلتم بهن والمنكحة بعقد المتعة من نكحته فان الشئ قد يضاف الى غيره ما به
ملا بته كقوله لعله اذا اوكب الخرفاء اضاف الى المحل سبها فيقال لا حد حائل خشية خذ طرفك لما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح قال سالت ابا الحسن
عن الرجل يتزوج المرأة متعة ايجل له ان يتزوج ابنتها قال لا ولو كان له زوجة ماهرة وامة فطلقها ولها بنت مملوكة فاشترى امها لم يحل له وطؤها لانه لا يوطئها ولا يوطئها
الصحيح عن الصادق قال سالته عن رجل تزوج امرأة فبانت منه وطئها ابنته مملوكة فاشترى امها لم يحل له يطهاها قال لا **مسألة** السادسة من محرمات المصاهرة حليلة الابن
ما تقدم من المحرمات وانما يثبت التحريم لو وطئ فلو ملك الرجل جاراة ولم يصير بها جاراة لم يطأها بالملك والعقد لهما وجاز لا يبيعه بغيره ووطئها ولو وطئ الرجل جاراة
بملك وامرأة بالعقد حرم عليه معها وبنتها وحرم على اب الوطى ابنة للوطى لان الوطى في ملك اليمن جار يحرم عقد النكاح ولهذا يحرم الجمع في الوطى بين الاثنين في
الملك كما يحرم الجمع في النكاح ولا يحرم الجمع في ملك اليمن ولا يحرم مملوكة الاب على الابن في ملكه ولا مملوكة الابن على الاب بذلك بل لو وطئ احدهما مملوكة حرم على
الاخر لقوله ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء والنكاح حقيقة في الوطى هو ما مشترك في العقد لان النكاح في صل المتعة والضم وحقيقة انما توجد في الوطى لا في العقد
لانما ينضم حقيقة فوطئ الاب حرام على الابن بنص القرآن منكوحتكم لم يدخل بها حرام اما بالكاتب نرطى يثبت اسم النكاح على العقد والسنن المتواترة او بالاجماع
والسبب ان العقد يقتضي الوطى طبعها قائم مقام الوطى شرعا عند عدمه في ثبوت حرمة المصاهرة وصدا العقد كما يخلف عن الوطى كما انوم مع الحديث **مسألة** السابعة
اقسام الوطى ثلثة مباح وهو الوطؤ في نكاح صحيح او ملك ميم ويتعلق به حرمة المصاهرة بخلاف على ما تقدم وتفسير محرمات الحرمة عليها لا يها حرم عليه على
الناسد بسبب مباح فاشبهت الام ولا يخفى الثاني الوطى يشبهه هو الوطؤ في نكاح فاسد او شراء فاسد لا يعلم بفسادها او اذا وطئ امرأة ظنها زوجة او مشركا
الا في المشرك يبينه وبين غيره واشبهت ذلك هذا يتعلق به التحريم اجماعا كقوله بالوطى المباح قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ من علماء الامصار على ان الرجل اذا
وطئ امرأة بنكاح فاسد او شراء فاسد او غيرها تحرم على ابنته بغيره واجلاد وولد ولده وهذا مذهب مالك الا وزاعى الثوري الشافعي واحمد واسحق وابو ثور وصحاح
الرأي واصحاب النصف الامامية لا نه وطئ يلحقه النسب يثبت للمهر فثبت التحريم كالوطى المباح ولا يصير به الرجل محرمات الحرمة عليه لا يباح له به النظر اليها
ولا الى امها لان الوطى لم يكن مباحا وانما يتعلق به حرمة المصاهرة لشبهه بالمباح في بعض الاحكام تغلبا للتحريم واما الحرمة فتتعلق بكل حرمة الوطى لانها
امامة لان الوطؤ لا يستلزم النظر اليها فلا يجوز لاجل ذلك ان يستلزم النظر الى امها وبنتها والمصاهرة بها الثالث الزنا المتخصص بالتحريم فان كان سابقا بان يرفق
بانراة ليست امها ولا ابنتها زوجة له ففي تحريم امها وابنتها خلاف بين العلماء قال بعض علمائنا بالتحريم وبه قال عمر بن حصين وحسن عطاء وطاوس وغيره

والشعبي والنخعي والثوري احدى سمى صاحب الراي لقوله تعالى وامهات نسائكم والموطوءة بالزمان من جهة النساء لانما ذهب الى ان الشيء يقع صانعة الى غيره ما في حلالته
 وكان فعل الوطى طبع في ثبوت الاضافة والنسبة من لفظين يصدران منهما مثل وجبت تزوجت وكذا قوله تعالى وباشيكم اللا في مجوزكم من نسائكم اللا في دخلتم لهن
 وهذا الوطى لم يمتدح ولا يمتدح من احد ما عليهم السلام انه سال عن الرجل يفرج المرأة ويتزوج ابنتها قال لا ولكن ان كانت عند امرأة ثم فرجها
 او ابنتها او اختها لم تحرم عليه ثم لا يحرم لان الحرام لا يفسد الحلال وفي الصحيح عن عيسى بن القهم عن الصادق قال سالت رجل بائنا امرأة وقبل غيرهم بعض الهائم تزوج ابنتها
 فقال اذ لم يكن اقصى الام فلا بأس ان كان اقصى الهائم فلا يتزوج ابنتها وقال جماعة من علماءنا اذا ما امرأة لا تحرم عليها مهرا ولا ابنتها ورواه العامة عن علي بن
 وابن عباس في السابغين قول الرضا عن سعيد بن المسيب قال بيعت مائة ابنة ثور وانشا في ما رواه العامة عن النبي انه سئل عن رجل يفرج امرأة ثم يريد ان
 يتزوج ابنتها فقال لا يحرم الحرام الحلال انما يحرم ما كان بنكاح واجتمع الشيخ على ذلك بما رواه من الاخبار في الهندية فيلزم بغيره في الاشياء منها ويقولون نعم فانكروا
 لكم من النساء وقوله واحل لكم ما وراء ذلكم وبالصالة الاباحه ويقولون لا يحرم الحرام الحلال الا لايه ليل للعموم اجماعا فيمنع اندراج المزارع فيها بعض النخعيين لانه
 الثانية لاجه فيها الاما رواه ذلكم لا يدخل المزارع فيلزم بغيره تحت قوله وامهات نسائكم وروايتكم ومنع اصالة الاباحه بعد قوله تعالى ولديهم نفوسهم حافظون
 والخبر غير دال على صورة النزاع لانه لا يمنع كونها حلالا **مسئلة** حكم الرضاع في ذلك حكم النسب فلا يحل للرجل المربي بهامن الرضاع ولا ابنتها منه لدخولها
 في الاية ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد ما عليهم السلام قال سالت عن رجل فرج امرأة ابنتها قال لا **مسئلة** لو سئل انك
 لم يورث الزنا المجردة فيه فلو كان له زوجة معقود عليها دائما او متعة او ملك بين يديه او لا فزنا ما بها وابنتها لم يورث الزنا بخبرها لها وبه قال المشافعي لما رواه العامة
 ان النبي قال لا يحرم الحرام الحلال من طريق الخاصة ورواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد ما عليهم السلام انه سئل عن الرجل يفرج المرأة ويتزوج ابنتها قال لا ولكن
 عنده امرأة ثم فرجها بها او ابنتها لم تحرم عليه ثم لا يحرم لان الحرام لا يفسد الحلال في الحسن عن الحلبي عن الصادق في رجل تزوج جارية فدخل بها ثم ابتاعها ففجرها
 انحرم عليه مرة قال لا انه لا يحرم الحلال الحرام قال احمد لو وطئ ام امراته وابنتها حرمته عليه وجبته لان النكاح عقد يفسد ما لو وطئ بالشبهة فافسد الوطى بالحرام
 كالاحرام ومنع في نكاح الشبهة اذا كان من غير ان يثبت لو اكره امرأة على الزنا ثبت تحريم المصاهرة تسبقه كما تقدم عندنا وقال الشافعي لا يثبت به تحريم المصاهرة
 لان هذا الوطى نافي بحقه فلا يثبت به مصاهرة **مسئلة** لو زنا امرأة حرمته على ابنته وابنته وبه قال الحسن وعطاء وطاوس ومجاهد والشعبي والنخعي والثوري احدى
 واسمى صاحب الراي لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء والوطى لم يمتدح ولا يمتدح من احد ما عليهم السلام انه سئل عن رجل يفرج امرأة ثم يريد ان
 فاحش ومقنا وساء سيلا والتقليط انما يكون في الوطى وروى عمار عن الصادق في الرجل يكون له جارية فيقع عليها ابن ابنته قبل ان يطأها الجدا والرجل يفرج المرأة
 يحل لابنه ان يتزوجها قال لا انما ذلك اذا تزوجها الرجل فوطئها ثم زنا بها ابنته بغيره لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية وعن بصير قال سالت عن الرجل
 يفرج المرأة لتحل لابنه ويخبرها الابن لتحل لاسيه قال لا ان الابن لا ينسب اليها واحدة منهما فلا تحل في الحسن عن علي بن حفص عن اخيه موسى الكاظم قال سالت عن
 رجل في امرأة هل يحل لابنه ان يتزوجها قال لا وقال الشافعي لا يحرم الحرام الحلال لا يمنع الحل **مسئلة** لو كان للاب جارية لم يمتدح ولا يمتدح من احد ما عليهم السلام
 ينكحها بالعقد والملك لا ينكح لو كان له جارية لم يمتدح ولا يمتدح من احد ما عليهم السلام ان يطأها بالعقد والملك فلا يصلح لما رواه عبد الرحمن بن عجاج وحفص بن الغزوي عن علي بن يقطين
 في الصحيح قالوا سمعنا ابا عبد الله يقول عن الرجل يكون له جارية فتحل لابنه قال ما لم يكن من جراح او مباشرة كاجماع فلا بأس لو عقدت احداهما على امرأة حرمته على
 الاخر فمجرد العقد وان لم يكن دخول لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم والنكاح بطلان على العقد من غير طوطى عرف الشرع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم النساء
 ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن ولقول الباقين اذا تزوج رجل امرأة تزوجها حلالا فلا تحل للمرأة الا لاسيه ولا لابنته سال يونس بن يعقوب الكاظم عن رجل تزوج امرأة
 فان قبل ان يدخل بها لتحل لابنه فقال انهم يكرهونه لانه ملك العقد اذا عرفت هذا فلعلم الفرق بين الشبهة عن الشراء في الامه الذي هو السبب استباحة وطئها
 وبين العقد في الزوجه الذي هو استباحة وطئها ان الشراء يقع بعد مقصود اعل الوطى بل على ملك الزوجه واستباحة الوطى تابع بخلاف عقد النكاح الذي المقصود
 منه بالذات الوطى **مسئلة** لو ملك الاب الابن جارية مملوكة لاخر لا بعقد وملك يجوز للاب ان يقوم لاحدهما ان يطأ مملوكة ابنته الصغرى ثم عليه يطأها
 بالملك ولو ابدا احداهما فوطئ مملوكة الاخر من شبهة كان زانيا لكن ليس على الاب حد يجب على الابن ولو كان هناك شبهة سقط الحد عنه ايضا ولو حلت مملوكة الاب
 من الابن شبهة عتق الولد لانه ملك جده فيعتق عليه لا قيمة على الابن لان العتق يجب على الاب لو حلت مملوكة الابن بوطى الابن فان كان فذكر لم يعتق على الابن لانه
 يصح ان يملك خاه وعلى الاب فله لا تتحاة به حيث هو وطئ شبهة فان كان شئ عتق على الابن لان ملك اخيه عتق عليه **مسئلة** لو وطئ الابن وجده ابنته
 لم تحرم على الاب سبق الحل قال لا يحرم الحرام الحلال قبله تحريم لانها من مملوكة الاب يجب على الاب مهرها مع جملها فان عاودها الولد فان قلت الوطى المشبه بغير
 الحرة كان عليه مهران قلت لا نعم وهو الاصح فلا يمسوى الاول **مسئلة** قال الشيخ في النهاية اذا ملك الرجل جارية فوطئها ابنته قبل ان يطأها حرم
 على الاب طوها فان وطئها بعد طوطى الاب لم تحرم ذلك على الاب طوها ومنع ابن ادريس من تجرير الجارية مطلقا وسوى بين الامر من الاصاله الاباحه وقوله
 تعالى فانكروا ما طابت لقوله تعالى وما ملككم انما انكم ولقوله لا يحرم الحرام الحلال والصدق قال بمقال ابن ادريس في الشبهة عتق ذلك على رواية عمار عن الصادق
 عليه السلام في الرجل يكون له جارية فيقع عليها ابن ابنته قبل ان يطأها الجدا والرجل يفرج المرأة هل يحل لابنه ان يتزوجها قال لا انما ذلك اذا تزوجها فوطئها ثم
 زنا بها ابنته بغيره لان الحرام لا يفسد الحلال كذلك الجارية ثم ان الشيخ روى عن مرزبان في الصحيح عن الصادق قال سمعته وقد سئل عن امرأة امرت ابنتها ان يقع
 على جارية لاسيه فوقع فقال اثبت اثبت انما وقد سألني بعض هؤلاء عن هذه المسئلة فقالت له امسكها فان الحلال لا يفسد الحرام وتاوله بان لا يفسد هذا الخبر لها
 امرت ابنته بغيره قبل طوطى الاب وبعد ذلك في ظاهره واحتمل المعنيين معا حملناه على ما قدمناه لان الخبر الاول مفصل وهذا مجرد رواية الى الشيخ
 غير سبيل السند ان في طريقها جماعة مطعون فيهم والثانية اصح فيجب طرح الاول والتعويل على الثانية **مسئلة** قد عرفت فيما تقدم ان وطئ الشبهة كالنكاح
 الصحيح في مجرم المصاهرة خلافا للشافعية يقولون ضعيف لم هذا اذا اشقت الشبهة الوطى والموطوءة معا فاما اذا اختلفت الشبهة فلهما والآخر زنا بان ياتي الوطى
 فراش غير زوجة غلطا فوطئها وهو عالم وانت للمرأة غير زوجها غلطا وهو عالم او كانت هي جاهلة او نائمة او مكرهة فهو عالم او مكنت البالغة العاقله مجنونا

المهر الاحصان والاعتدال والعدة وفساد الاحرام والصيام **مسألة** قد بينا ان بنت الزوجة انما تحل اذا دخل الام والدخول هو الوطء فلا الشبهة في
 في الهندس لظاهر القرآن ولما رواه عيص بن القاسم في الصحيح عن الصادق قال سألته عن رجل باشر امرأته وقبل غير ابنتها فأتى بغير ابنتها فأتى بغير ابنتها فأتى بغير ابنتها
 الى الام فلا بأس ان كان اقصى فلا تزوج ثم الشبهة روى حديثين أحدهما عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليه السلام قال سألته عن رجل تزوج امرأة فظفر الى
 رأسها الى بعض جسدها يتزوج ابنتها قال لا اذا رأى منها ما يحرم على غيره فليس لعن تزوج ابنتها والثاني عن أبي الربيع الشافعي قال سئل الصادق عن رجل
 تزوج امرأة فنكحها ما معها لا يستطيعها غيره قد رأى منها ما يحرم على غيره ثم طلقها يصح له ان يتزوج ابنتها فقال يصح له وقد رأى من أمها ما رأى ثم قال
 ها فان الروايات محمولة على الكراهة دون الخطر الذي يقتضيه الخطر هو ما قد مر من المواقف حسب ما تطوع به ظاهر التمرين **مسألة** قال الشافعي اذا نظر
 الى فرج امرأة فظفر به تحريم المصاهرة وفي الخلاف الذي سبق بالجمل فلو كانا بشهوة ونه عن أحد وإيمان أحدهما أنه بشر الحرة وهو مروي عن عمر بن عمرو
 عامري في بعض الروايات عن النبي قال من نظر الى فرج امرأة لم يخل لها وبطنها وفي لفظه لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها والثانية لا يتعلق به التحريم وهو قول
 الشافعي كقولهم لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وبطنها وفي لفظه لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها والثانية لا يتعلق به التحريم وهو قول
 منعوه ويحتمل ان يكون ذلك من الوطء وما للنظر اسباب لا بد من فلا يشترط مرقع بعض العامة لا فرق بين النظر الى الفرج وسائر البدن ولا خلاف في ان النظر
 الى الوجه لا يثبت الحرة ولا خلاف في ان النظر اذا وقع من غير شهوة لا يثبت الحرة لان اللبس الذي هو بلبس منه لا يؤثر اذا كان بغير شهوة فالنظر ولو لموضع الخلا
 في نفس النظر فغير ليعتد سنا يمكن الاستماع منها كبناتهن فارادوا ما الطفلة فلا يثبت فيها ذلك عن أحد واية في بدت سبع اذا قبلها حرمت عليه امها
 وان نظر المرأة الى فرج رجل بشهوة لم يؤثر تحريمها عندنا وقال أحمد حكمة التحريم حكم نظر اليها لانه معنى بوجوب التحريم فاستوى في الرجل والمرأة كالجماع وهو ممنوع
 وقال بعض العامة ينبغي على هذا ان يكون حكمها بالهالة او قبلتها بالهالة بشهوة حكم ما تقدم **مسألة** الخلوة بالمرأة لا يوجب حرمة المصاهرة لاصالة الأماحرو
 وثقوله ثم فان لم يكونوا داخلين من فلا جناح عليكم عن أحد واية انه اذا خلا بالمرأة وجب الصداق والعدة ولا يخل له ان يتزوج امها وابنتها والشبهة ذهبت الى
 وجوب الصداق بالخلوة وسباني وفي رواية حسنة عن محمد بن مسلم عن الصادق قال سألته رجل اذا جالس عن رجل قال من جالس في شبابه ثم ارتدع ابنته تزوج
 ابنتها فقال لا فقال له لم يكن اقصي اليها انما كان شئ في ذنبي فقال لا يصدق ولا كرامته وهو يعطى التحريم بالخلوة في هذا الموضع لكن اصحاب لم يذكر ذلك اما المتأخر
 والمقبول للسرقة الشبهة عند الشافعي قولان هل تحرم الزبيبة في النكاح ام لا أحدهما نعم وبه قال ابو حنيفة مالك لانه استماع يوجب الفدية على الحر فاشبه الوطء
 والثاني لا وبه قال أحمد لانه لا يوجب العدة فكذلك لا يثبت الحرة وقال بعض الشافعية بحجة الملازمة وان لم يكن بشهوة ثبتت به الحرة كما يكفي مجرد ملازمة في نقض الظن
 وهو ممنوع والنظر بشهوة لا يقتضي حرمة المصاهرة عنده وحكي بعض الشافعية قول اخر ضعيف ثم خصص بعضهم بالنظر الى الفرج وهو مذهب حنيفة منهم من لم يفرق
 بين الفرج وغيره **مسألة** لو أسند خلعت المرأة ما تزوجها او ما أجنبه بالشبهة يثبت حرمة المصاهرة عند الشافعي كيثبت النكاح بحسب العدة ولكن لا يحصل به
 الاحصان والتحليل في تقرير المهر وجوبه للمفوضة بثوث الرجعة وجوب المهر صورة الشبهة وجهان اصحهما المنع عندهم وان انزل الاجنبى زنا يثبت النكاح
 ولا حرمة المصاهرة وان انزل الزوج بالزنا قال بعض الشافعية لا يثبت النكاح ولا حرمة المصاهرة ولا يجب العدة ولا يثبت التحريم في الطاري على النكاح حتى لو نكح امرأة ثم وطئها
 ابوه او امه بشبهة ووطئ هو امها او بنتها بشبهة لم يفسخ النكاح عندنا وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا
 الاخر فالعلم بفسخ النكاح عندنا الا على واية وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا وقال الشافعي يفسخ النكاح عندنا
 موطوءة بشبهة بناء على ان الوطئ بالشبهة كالوطئ بالملك اذا اخرج عن النكاح ويجب على كل واحد منهما مثل مهر الوطئ طمها بالشبهة ثم لا يخلو اما ان يترتب الوطيان او
 يقع معاظان ترين انظر ان سبق طمها على ففعله لزوجه نصف المسمى لانه الذي وقع نكاحهما فوكالوطئها قبل الدخول هل يجب على الابن لزوجه شئ قال بعض
 الشافعية لا لان نكاحهما لم يرفع بسبب من جهته انما ارتفع بوطئ الابن السابق وقال آخرون يجب عليه نصف ما لم يوطئها لانه ان نكح الزوج منع في دفع النكاح فلا يصنع
 لها فيه شئ فانيقظ مهرها وتوسط بعضهم فقال ان كانت زوجه الابن نائمة او مكرومة او صغيرة لا تعقل فلها نصف المسمى على الزوج لان الانفساح والحال
 هذه غير منسوب اليها فان كان الوطئ تحت صغيرة كبيرة فاضعت الكبيرة الصغيرة يفسخ نكاحها والصغيرة نصف المسمى على الزوج وان كانت زوجه الابن عاقله وطأه
 الابن بطن له وزوجه فلا مهر لها كما لو اشترت الحرة زوجه قبل الدخول يسقط مهرها وادرجها على الابن نصف المسمى مع على ابنة لانه فوطئ عليها نكاحها ثم يرجع بمهر المثل ونصفه
 او ما غرمه لثا فغيره ثلث اقول ان قدمت في الرضاع وان سبق وطئ الابن ففعله لزوجه ثلثه الرجوع كما ذكرنا وان اتفق الوطيان دفعة فعلى كل واحد منهما نصف ما سقى
 لزوجه وهل يرجع على الآخر شئ قال بعض الشافعية ان زوجه كل واحد منهما حرمت عليه بفعله ما يرجع كل واحد منهما على صاحبه نصف ما كان يرجع
 به لو انفرد به هذا نصفه كافي الاصطدام وقال بعضهم لا يرجع كل واحد منهما على الآخر لان النكاح ارتفع بفعله جميعا فليس الفرق الى الزوج كما لو اشترى امرأته وخالها
 بخلاف الاصطدام ولا فضل كل واحد منهما هذا وانفرد به شبهه زوجه وزوجه صاحبه لا يمكن ان يقال في الاصطدام لو انفرد واحد بفعله فحصل ذلك لاثر **مسألة**
 لو نكح امرأتين في عقد أحدهما بان أحدهما ام الاخرى بطل العقدان فلا يجزئ المسمى ولا شئ منه لو احدى منهما لانه عقد باطل نعم لو وطئها او وطئ واحدة منهما وجب
 مهر المثل مع المهر لو نكحها في عقدين ووطئ احدتهما فان سبق عقد الام وكانت هي الموطوءة فنكاحها باطل بحال وحرم من الآخر ان يزوجها وان كانت البنت
 هي الموطوءة بطل النكاحان اما نكاح البنت فلا نكح امها واما نكاح الام فلا نكح ام موطوءة بالشبهة قلنا بالتحريم في الشبهة المتجددة وله ان ينكح البنت متوشا
 لانها ربيبة امه لم يدخل بها ويجب للبنت مهر المثل للام نصف المسمى لا ارتفاع النكاح بفعل الزوج وان كان السابق نكاح البنت فان كانت هي الموطوءة
 فنكاحها باطل بحال تحريم الام مؤبد وان كانت الموطوءة لام بطل النكاحان حرمنا مؤبدا ان قلنا بالتحريم في الوطئ المتجدد اما الام فنكاح البنت واما البنت فيوطئ
 الام بشبهة النكاح ويجب للام مهر المثل للبنت نصف المسمى لو اشترت الموطوءة وعرف الذي سبق نكاحها فنكاح السابق نكاحها ثابت ولا يخل ان يكون الشا
 هي الموطوءة فلا يؤثر الوطئ في نكاحها ويحتمل ان يكون الموطوءة الاخرى يفسد نكاح الاول اذا وقع الشك فالاصل الاستمرار وليس له نكاح الثانية لان الاول ان كان
 له ثمانية ام امرأته فحرم على الثانية ان كانت ما قبله نكاح البنت الام تحته فان ارتفع نكاح الام بطلاق وغيره لم يخل له نكاح واحدة منهما لان احدهما محر

نصف المسمى وهل يجب على الأب
 مهر زوجته نصف المسمى
 الشافعية خلاف سبق فان
 قلنا نعم

فلو لاخرى لم يصبها ثم يمتنع عن المصاهرة حتى تنقضي عدتها ثم بعد عليها عقد ثانياً يجوز ان يكون هي الثانية ويكون قد صابها في كساح فاسد فليدبره بعد انقضاء
عدها ويجعل ان يجوز له العقد عليها في الحال له بعض المصاهرة لان ذلك حرم ولا يذنبك من مائة وان احب كساح الاخرى رقت المصاهرة فليدبره ثم ينظر ما حتى تنقضي
عدتها ثم يزوج باجها وان كان قد خلعها قبل له كساح واحدة منها حتى يبارق الاخرى تنقضي عدتها من حين فراقها وتنقضي عدة الاخرى من حين اصابها ونوردها
لواحدة منها فليدبره كساح حرم ولا يذنبك من كساح صحيح وسبعة وكلاهما يلحق به النسب ان يزوج واحدة منها اطلقها واما المهران لم يدخلوا احد منهما فلا حد بينهما نصف
المهر الا ان يزوجها فليدبره ما مضى من المهر ولا شيء لغير المصاهرة وان وقع على غيرها المصاهرة نصف المهر ولا شيء لغير المصاهرة وان وقع على غيرها المصاهرة نصف المهر ولا شيء
من فروعها واصلها مع ما لا حد بها المستوفى للاخرى من المهر ولا شيء لغير المصاهرة وان وقع على غيرها المصاهرة نصف المهر ولا شيء لغير المصاهرة وان وقع على غيرها المصاهرة نصف المهر ولا شيء
منها **قال نيلب** اذا تزوج امرأة ثم تزوج اخنها ودخلها كان النكاح باطلا ويقرق بينهما بغير طلاق ولا يجب عليه عتق او حرة لعدم قوله لا يحرم الحرام الا اذا
احد بعتران وجهه حتى تنقضي عدة الثانية لانه لو اذ العقد على اخنها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة كذلك لا يجوز الوطء لامرأة حتى تنقضي عدة اخنها التي اصابها
والفرق ظاهر لان الوطء السابق مجتنب وان كان كسب العدة بائنه جاز له ان يعقد على الاخ في الحال من غير انتظار العدة وان كانت سبعة كانت بحكم الزوجة فلها ما وجب
الزوجه حتى تنقضي العدة **مسألة** لو تزوج احد الاختين ثم طلقها وقد حملها ثم خطب اختها فخطبها ما قبل ان تضع اخنها المطلقة ولد لها فانكح الثاني باطل
وان دخلها فليدبره صداها مع جهدها فاذا وضعت الاخ جاز له ان يتزوج الثانية بعد مسانفتها مع زوجها بغير طلاق وان كان قد طلقها فليدبره صداها مع جهدها فاذا وضعت الاخ جاز له ان يتزوج الثانية بعد مسانفتها مع زوجها بغير طلاق وان كان قد طلقها فليدبره صداها مع جهدها
في ختير نكح احدهما ثم طلقها وهي حرة ثم خطب اختها فخطبها ما قبل ان تضع اخنها المطلقة ولد لها فانكح الثاني باطل وان دخلها فليدبره صداها مع جهدها فاذا وضعت الاخ جاز له ان يتزوج الثانية بعد مسانفتها مع زوجها بغير طلاق وان كان قد طلقها فليدبره صداها مع جهدها
صداها مرتين **مسألة** تدبينا فيما سلف انه متى طلق الرجل زوجته وجتره لم يجز له نكاح الاخرى الا بعد انقضاء عدة الاولى وان كان الطلاق رجعي فان كان بائنا جاز
للعقد على اخنها بعد الطلاق بلا فصل ولينا الخلاف في ذلك فيؤيد رواية في الصباح في الصحيح عن الباقر قال سالت عن رجل خلع من امرته لم يجز له ان يخطب
اخذها قبل ان تنقضي عدتها فقال اذا برئت عصمتها ولم يكن له رجعة فقد حل لها ان يخطب اخنها وهو يدل بمنه وكره على التحريم عند عدم براءة عصمتها وعن الحسن بن
سعيد عن الصم عن علي عن الكاظم قال سالت عن رجل طلق امرته يتزوج اخنها قال لا حتى تنقضي عدتها قال سالت عن رجل كان له امرأة فملكك يتزوج اخنها قال من
ساعتان احب عزه من الباقية في رجل طلق امرته وهي حرة ثم خطب اخنها ثم انقضت اخنها الا بعد انقضاء عدتها رواه الحسين بن سعيد
قال قرأت في كتاب رجل الرضا جعلت فذلك الرجل يتزوج المرأة متعة الى اجل مسمى تنقضي الاجل بينهما هل ان ينكح اخنها قبل ان ينفق عدتها فكيف لا يحل ان
يتزوجها حتى يقضي عدتها وهو محمول على الكراهة فان انكره يصدق عليه انه ليس بحلال **مسألة** تدبينا انه يجزى الجمع بين الاختين لقوله نعم وان تجعوا بين
الاختين تحرم الجمع بينهما مطلقا وهو باطل بالجمع الحرام وطبا وعقد وفي ملك اليهين وطبا ولا يدخل فيه الجمع في ملك اليهين وان تناولا بغير طلاق امره لانه غير مراد
بالاجماع لا خلاف في جواز ذلك للاختين دفعه وكذلك بينهما وبين عمتها وحالاتها فبقى المراد بالجمع بينهما نكاحا او طبا لا في الجمع بينهما نكاحا او طبا قطعية الرحمة
بين من البعنة والقضاة وذلك بغيره الى قبضة الرحم وقبضة الرحم حرام اجماعا اذا عرفت هذا فاذا اشترى جارية فوطئها جاز له ان يشترى اخنها وعمتها وخالتها
ولها وابنتها لان الملك يقصد به التوطين والاستئناس ولهذا يجوز للرجل شراء الجوسنة والوثنية والعقدة والزوج والحرمات عليه بالزنا والجماع وبالمصاهرة بلا
خلاف **مسألة** ذهب علماء واجمع الى انه لا يجوز الجمع بين الاختين ما ثبت في الوطء به قال علي بن عبد الله بن عمرو جابر بن عبد الله بن عباس ما نكح الا
وابو حنيفة الشافعي واحمد في حكم الروايتين لقوله نعم وان تجعوا بين الاختين وهو عام في العقد والملك على تقدم وروى عن ابن عباس انه قال حلها ما اية
وحرمتهما اية ولو اكرن لا فعله يريد بالحرة قوله نعم وان تجعوا بين الاختين وبالحكمة قوله نعم الاعلى واجام او ما ملكك ايمانهم وقال احمد ان الجمع بينهما في الوطء مملد
اليهين مكره وليس بحرم وقال اود واهل الظاهر لا يحرم استدلالا بالاية المحكية لان حكم الحر في الوطء مخالف لحكم الاماء ولهذا تحرم الزيادة على اربع في الحر وربع في الاماء
في الاماء بغير حصر والحق ما قلناه من التحريم للابنة المحرمة فانه يرد بها العقد الوطى جميعا بدليل ان سائر المذكورات في الابنة بحرم وطوهر والعقد عليهن واية الحل
مخصوصة بالمحرمات جميعهن وهذه منهن ولاها المرأة صارت فراشا وحرم من اخنها كالزوجة والزيادة على اربع في الحر ومنع للقبعة والنفقة مع الكثرة بل هو المحقق
والظلم بخلاف الاماء فانه لا يتم لهن النفقة في كسبهن لان العامة وروا عن النبي انه قال ملعون من جمع ماءه في رحم اخنتين ومن ضرب الخاصرة معوية برجمار
سال الصادق ع عن رجل كان له عتق جارية فوطئها فاحدى ما ثم بدله الاخرى قال قلت فانه تنبعت لنفسه لا لوطئ فانه لا يقرها
حتى يخرج تلك على ملكه لا يقال ان الجمع بين الاختين في الوطى محال فلا بد ان لا ينفق الا نفق الجمع ممكن في الاستمتاع بما دون الوطى اذ فيه التحريم ثبت في الوطى
اجماعا وان الجمع قد يقع على المتعاقبتين كما روى عن النبي كان يجمع بين الصلوتين **مسألة** تدبينا ان ملك اخنتين جاز له وطئ احدهما عند علمنا اجماع وقوله
اكثر العلماء للاصل لقوله نعم او ما ملكك ايمانهم السلام عن معارضة الجمع فانه ليس بجمع بينهما في الفراش فلم يحرم كما لو كان في ملكه احد منهما فقط وقال الحكم وحماد لا يذنب
واحدة منهما وروى ذلك عن النبي به قال احمد بن حنبل ليس بمعتد لملك احد الاختين ووطئها او لم يطاها ثم نكح اخنها صحيح النكاح وحلت النكوة وحرمه عليه
وطئ الاخرى قال الشيخ في كذا في البسوط والخلاف به قال الشافعي لان النكاح نكاح في الوطى بملك اليهين فاذا اجتمعا وجب تقديم الاقوى لان الاستفسار
والاستباحة بالنكاح اقوى لا ترى ان يتعلق به الظاهر والطلاق والابلاء واللعان والميراث وسائر الاحكام واذا كان فراش النكاح اقوى لم يندفع بالاضعف
وقال احمد في رواية ومالك في احدى الروايات عنه النكاح لا يصح لان الوطى غير بالامة فراشا فليجوز ان يرد النكاح على فراش الاخ في الوطى لانه فعل في الاخر
ما ينافي باختر اخنها المفترضة فلم يجز له الوطى قال ابو حنيفة يصح النكاح ولا يباح وطئ النكوة حتى تحرم اخنها ببيع وشبهة هو ظاهر كلام احمد لانه سبب يستند
به الوطى فجاز ان يرد على وطئ الاخ في كذا في البسوط والخلاف به قال احمد بن حنبل ليس بمعتد لملك احد الاختين فابى يجوز له شراء الاخرى بخلافه ولا تحرم عليه وجهه كغيره شراء
ولا الوطى لانه وطئ محرم فلا يباح والفرق بين ان يكون قد دخل الزوجة ولا يحرم عليه وطئ الاخرى بملك اليهين سواء ملكها قبل او بعد او بعده فانه لو
حلالة المملوكه حرام لان الاقوى بدفع الاضعف عن مالكت ان النكاح لا يصح اذا تقدم الملك واسلف **مسألة** تدبينا ان كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح

ف

مسألة

156

لا مطلقاً عندنا بل إننا أدخلنا بيت الأرملة بيتنا على العمى والقارئة بهيضة العمى والخلابة يوم

اور
فی
مذا
النبي
اک

اربع حرام بالعقد الدائم ويجوز ان يجمع بين اربع حرام بالدايم ومما شاء من النكاح المنقطع ومما لم يشر فيه في عقد الزوجية في عقد الزوجية في عقد الزوجية
 عقد على ما شرع في عقد ما لم يعلم السابق من العقود الثلاثة فان ابطنا عقد ما زاد على اربع في الجمع صح النكاح الواحد قطعاً لانها لا يثبت فيها الزوجان
 كانتا ما تالفتا وراثة وان فخرت عنها فاسبق عقد الثلاث بطل عقد الاثنتين لزيادة ما على اربع فصح عقد الثالثة لانها لا يثبت فيها الزوجان
 عقد الثلاث فصح عقد الواحد لانها لا يكون ثالثة فبطل كل عقد يصح نكاح الواحد واما البواقي فقال ابن الحارث الشافعية لا يثبت نكاح من كل واحدة من عقد الاثنتين
 والثلاث يجزى ان يكون بعد العقد الاخرى فتبطل فاذا وقع الثلث الاصل لعدم وقال بعض الشافعية هذا خلط من ابن الحارث يصح مع نكاح الواحد احدى العقد
 اما الاثنتين والثلاث لا تزدان سبق نكاح الاثنتين على الثلث صح سواء كان قبل الواحد او بعدهما وان سبق نكاح الثلث كذلك لكن لا يثبت في الصحيح هذا ام ذلك
 فتوقف الامر على الرواج فان ادعى سبق نكاح الاثنتين فصدقناه صح نكاحها مع الواحد وان ادعى سبق نكاح الثلث فصدقناه كذلك وان قال الزوج لا ادرى ولم
 يبين فلمن طلب الفسخ فان رضين بالصبر لم يفسخ على الزوج نفقة جميعه في مدة التوقف الوجه عندى استعمال الفرقة ولو مات قبل البياز عندت من لم يدخل
 بها عده الوفاة ومن دخل بها اقصى اجلين من عده الوفاة والاثراء لاحتمال ان يكون منكوحة توفى عنها زوجها موطوءة بالشبهة لتحصيل اليقين ويدفع الى الواحد
 ربع ميراث النسوة من الربع او الثمن لان غاية الممكن صحة نكاح الثلث فلا يستحق الا ربع الذي اخذت ويجزى ان يكون الصحيح نكاح الاثنتين فتستحق الثلث من نصيب
 النسوة فيوقفوا الزائد على الربع وهو نصف سدر بين الواحد والثلاث لاثنى للاثنتين والثلث لا حول الواحد فيه فان اردت الصلح فالصلح يثبت نصف السد
 بين الواحد والثلث لا حاجة الى حق الاثنتين وفي الاثنتين والثلث لا حاجة الى حق الواحد فيه قال ابو حنيفة ميراث النساء بينهما اربعة وعشرين
 سهماً سبعة للثمنين وتزوجها وحدها والباقي نصفه للاثنتين ونصف للثلاث لان الفريقين في الاستحقاق على السواء لانه يستحق في حال فساد كالولم
 يكن معهن واحدة ثم يخرج اصل المسئلة على اربعة وعشرين لان نكاح الواحد صحيح على كل حال تقدم او توسط او تاخر ونكاح احد الفريقين لا يجوز وهو المشاخر فان صح
 مع الاثنتين فلها الثلث من الميراث وان صح مع الثلاث فلها الربع فيحتاج الى حساب له ثلث ربع اقله ثمانية عشر لهما الثلث في حال هواربعة والربع في حال هوثلاثة
 فالثلث ثابت بيقين في الربع بحيث حال لا يجزى حال فينصف فيحتاج الى اربعة وعشرين لهما الثلث في حال ثمانية والربع في حال ستة فثمة ثابتة بيقين
 وسما ان يشبان في حال يسقطان في حال يثبت احدهما ويقسم الى ستة فيصير سبعة والباقي على ما ذكرنا وقال ابو يوسف محمد ثمانية سهم من الباقي وهو سبعة عشر
 للاثنتين وثلثه سهم للثلاث على اختلاف يخرجها اما ابو يوسف فانه يعتبر المارعة فيقول ما زرع للاثنتين في السهم السابع عشر لهما ثمانية عشر لهما الثلث في الميراث
 والسهم السابع عشر سهم الثلاث لهن بدعيان ذلك باعتبار ثلثة اربع الميراث بقية سبعة عشر سهم استور من اربعة الفريقين في ذلك فيكون بينهما نصفين واما
 محمد فيعتبر الاحوال فيقول ان صح نكاح الاثنتين فلها ثلثا الميراث ستة عشر وان لم يصح فلا شيء لهما فلهما نصف ذلك هو ثمانية الثلث ان صح نكاح من فلهن ثلثه
 اربع الميراث هي ثمانية عشر سهمها لان الواحد رث معهن وان لم يصح فلا شيء لهن فيكون لهن نصف ذلك هو ثلثة فانفق الجواب اختلف الخرج هذا حكم الميراث
 واما المهر فقال الشافعية للفرقة سهماً ما لان نكاحها ثابت ما البواقي فان دخل من جميعاً فابطلنا المسئلة لاحد الفريقين وهو الثلث لا حول المسئلة للفرقة الاخرى
 مهر للثلث لا حول المسئلة اكثر العديدين من الزكوة ودفعنا الى كل واحد منهن الاقل من المهر مهر للثلث ودفعنا الباقي كما نقول سمي لكل واحدة مائة ومهر مثل كل
 واحدة خمسون فالمسئلة للثلاث مائة مثل الاثنتين ومهر للثلث فاحذر اربع مائة ودفع منها الى كل واحدة خمسين وبقيت ثمانية
 وهو مائة وخمسون منها مائة بين الخمر وخمسون بين الثلث الورثة فان ظهر صحة نكاح الاثنتين فللثلاث مائة والخمسون للورثة وان ظهر صحة نكاح الثلاث فلهن المائة
 والخمسون فان لم يدخل بواحدة منهن فاحذر من الزكوة اكثر المسبيين ولا تدفع في الحال شيئاً الى واحدة منهن والاكثر في المال المذكور ما سمي للثلث فاحذر ونفق من مائة
 الثلاث والاثنتين وما بينهما بين الثلث والورثة وان دخل احدى الفريقين اخذ ما لا اكثر من سبعة المدخول بهن وحده ومن مهر مثلهن مع سمي البواقي لم يدخل من
 يدفع الى اللواتي دخل منهن الاقل من المهر مهر للثلث في المال المذكور ان دخل بالاثنتين فمهر مثلها مع سمي الثلث اربع مائة وذلك اكثر من سمي الاثنتين فاحذر اربعاً
 وتدفع منها الى كل واحدة من الاثنتين خمسين وتقف مائة بينهما وبين الثلث فاثنتين بين الثلث وبين الورثة فان ظهر صحة نكاح الاثنتين فغننا اليها المائة
 البواقي للورثة وان ظهر صحة نكاح الثلاث فغنناها مع المائة بين الهم وان دخل الثلاث فمهر مثلهن مع سمي الاثنتين ثلاث مائة وخمسون وذلك اكثر من سمي الثلث
 فاحذر ثلاث مائة وخمسين وتدفع منها الى كل واحدة من الثلاث خمسين وتقف الباقي في هو مائة مائة وخمسون بين الاثنتين والثلاث والباقي بين
 الاثنتين والورثة ان ظهر صحة نكاح الثلث فغننا اليهن مائة وخمسين والباقي للورثة وان ظهر صحة نكاح الاثنتين فغننا اليها المائة وان كانت المسئلة بجائها
 ونكاح اربعاً اخرى في عقد الرابعة وجهنا الرتب لم يحكم صحة نكاح الواحد يجوز وقوعه بعد الاربع فان مات قبل البيان وقفنا الربع والثلث ولم ندفع شيئاً من الميراث
 واحدة منهن واما المهر فان دخل من جميعاً اخذنا لكل واحدة منهن الاكثر من سملها ومهر مثلها وبقينا اليها الاقل منها وبقينا الباقي بينهما وبين الورثة فان لم يدخل بواحدة
 منهن فيجوز ان يكون الصحيح نكاح الاربع ويجزى ان يكون نكاح الواحد مع الثلاث اربع الاثنتين فنظر الى مهر الاربع وحده والى مهر الواحد مع ثلاث ثم مع الاثنتين فيجوز
 اكثر المقادير الثلاثة فيوقف وان دخل بعض دون البعض فوخذ من دخل بها اكثر من مهرها ويدفع اليها فلها ويوقف الباقي بينهما وبين الورثة ومن لم يدخل بها ماهرة
 المهر يوقف بينهما وبين الورثة مستعمل من يجوز للرجل الحرام يطأ بذلك اليهن ما شاء من غير حصر ولا شرط اجماعاً واما بالعقد الدائم فليس فيه قولان في انه يجوز
 للحرم عقد الدائم على الاثر لانها لا نهاية له ومكره مع وجود الطول وهو الفدية على المهر وليس محرماً فان عقد على الاثر مع تمكن من العقد على الحرمة كان
 العقد ماضياً وبه قال ابو حنيفة بشرط ان لا يكون عند حرة فان كان عند حرة لم يجز له العقد على الاثر وان لم يكن تحرة جاز له العقد على الاثر سواء وجد الطول
 وخاف العنت ولا لقولهم ولا من مؤمنه من مشركه ولما رواه ابن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق قال لا ينبغي ان يتزوج الرجل الحر المملوكة اليوم انما كان ذلك
 حيث قال الله ومن لم يستطع منكم حولا والطول لمهر الحرة اليوم مثل مهر الامه فقلت لا ينبغي فتعمل للكره دون التحريم وباقى الحديث يدل على الجواز ايضا
 للاصل في عموم قوله ثم فانك ما طلب لكم من النساء ولا ان القدية على النكاح لا تمنع نكاح اخر بل وجود النكاح كككاح لا حشر والحاشية وقته حجة في حيفه وظل
 الثوري اذا كانت العنت جازة للعقد على الاثر وان كان واحداً للطول وقال الشيخ رحمه الله في خلاف لا يجوز للحرم المسلم تزويج الاثر لا يثبت شرط ان تكون مسلمة

کتاب النکاح

ولا يجد ملوك ولا يخاف العنت من قال ابن عباس بن جابر والحسن بن عطاء وطاوس وعمر بن دينار والزهرى في انفسها مالك الا وادعوا واشتافوا واحد بقوله من لم يطع
منكم طولا ان يتكلم المحسنات المؤمنات فمن ما ملكنكم من فتياتكم المؤمنات وفيه ليلان احدهما ان قال من لم يستطع منكم طولا يعني سعة وفلا وهكذا قال ابن عباس
والمحسنات المؤمنات المحسنات ثم اعترض فقال ان قالوا معنى قوله من لم يستطع منكم طولا ان يتكلم المحسنات ان ادبر الوطى منها وكان قال من لم يطع على طي حرة وطي امتر
بملك اليهن وهكذا يقول واجب بان هذا فاسد من ثلث وجوه احدها ليس من شرط جواز وطى ملك اليهن عدم العقد فعلى وطى حرة والثاني لا يجوز حمله على وطى ملك
اليهن لانه قال فانكوهن باذن اهلهم والثالث انه قال في بيان الامر ذلك من خشى العنت منكم وليس من شرط جواز وطى ملك من يخشى العنت على نفسه وى جابر بن
قال من جرد صدق حرة فلا يتكلمه وعن ابن عباس مثله ولا يخالفهما هذا الزماد كره الشيخ قد دوى في التهذيب حديثين ضعيفين احدهما عن علي بن بصير عن الصادق
في المحسنات الا انه قال لا بأس بالاضطرار بها والثاني عن محمد بن مسلم عن الباقر قال سالته عن الرجل يتزوج المملوكه قال اذا اضطر اليها فلا بأس وهو يعطى ثوب الباس مع تقاض
الضرر ولكن في طريقه ما ضعف لا ترى ما ذكره في الهاتمة والاية محمولة على الكراهة كما قال في البيان اذا عرفت هذا فقد شرط الشافعي جواز فكاح الامة المسلمة بشرطين عدم
الطول وهو وجود مهر الحرة وخوف العنت وهو خوف الزنا وشرط بعض الشافعية ثالثا ان لا يكون تحت حرة وضعف الباقون لانه اذا كانت تحت حرة من العنت لان يكون
صغيرا لا يوطأ أصلا فلا يمنع اذا من فكاح الامة **مسئلة** اذا وجد من يقرض مهر حرة جاز له فكاح الامة اما عندنا فانظر ما عند الشافعي فلا يرضى عليه ضرورة نقلنا
بذلك وكذا اذا رخصت الحرة بتأخير صداها او يقبض بعض منها لان لها ان تطالب بعض صداها فيجب في دسته وكذا اذا بدل الصداق اذ لم يبرأ عنه ويقرضه به لم يلزم له تحمل
المهر في المهر وجوب الدين عليه الفرض اذا كانت تحت حرة صغيرة لا يمكن وطؤها وهو يخاف العنت جاز له ان يتزوج امتر وكذا اذا كانت الحرة كبيرة غايبة لا يصل اليها وكذا اذا كان
واجد المهر حرة الامة لا يزوج لقصور نسبه جاز له ان يتزوج امتر اما اذا وجد مهر كافي لم يبرأ ما يشترطه المهر فلا يشافعيه ولا ان احدهما يجوز فكاح الامة لانه نعم شرط في جواز
فكاح الامة ان لا يستطع فكاح المحسنات المؤمنات للشرط موجود والثاني ان لا يجوز وهو الصحيح لعدم لان الله نعم شرطا خوف العنت في الواجب لهذا يخاف العنت وان لم
يزوج حرة بل لا بد ان من يهرس المثل كان له التكلم امتر لان وجودها اكثر من مهرها بمنزلة عدمها **مسئلة** اذا جوزنا الحرة فكاح الامة ما مطلقا كما اخبرناه عن ابي يعقوب
الشرطي كما اخبرنا الشيخ والشافعي غيرهما ممن تقدم فانه يجوز له ان يتكلم اكثر من واحدة فاذا كان معمرة منكوحة جاز له ان يتزوج ما به اخرجه برفا ابو حنيفة ومالك
للأصل ولقوله نعم او ما ملكك بما تراه وقوله نعم فانكوا ما طاب لكم ولا نكل امرأة جاز له ان يتزوجها كان له ان يستوفى العدة من جنبها كالحرة وقال الشافعي انه لو تزوج
الحرة لم يمكنه وطئها لم يجز له ان يتزوج ما به قال احمد لقوله نعم ذلك من خشى العنت منكم وان كان تحت حرة فلا يخشى العنت فيفارق الا حرة لان خوف العنت ليس بشرط
في فكاحهم وقد بينا ان الامة تبدل على الكراهة دون التحريم اذ ثبت هذا فنقول تزوج ما مشبه به فمرة واحدة صحيح عندنا وعند ابو حنيفة مالك قال الشافعي فكاحها باطل لانه
لا يجوز ان يعقد على اكثر من امرأة واحدة عندنا وليس احدهما باولى من الاخرى كما اذا جمع بين اثنين فان تزوج واحدة بعد واحدة صحيح عندنا وبطل الثاني عند الشافعي
مسئلة يجوز للحرة ان يتزوج ما مشبه به ويجز عليه ان يتزوج ما به ثالثة ولدان يتزوج بغيرهن وامتنع ولعل ان يتزوج بغيره ثلثا ماء وقد خالفنا في ذلك الشافعي
لان الشافعي يحرم عليه ما زاد على امة واحدة بل له ان يتزوج امة واحدة وثلاث حرائر وليس له ان يتزوج ما مشبه به وان لم يكن معه حرة وقال ابو حنيفة الم بكر تحت حرة جاز له
ان يتكلم من الاما لا يتكلم من الحرة ولدان يتزوج اربع اماء بعقد واحد وعقود متعددة كيف شاء لنا على تحريم ما زاد على الامتنع الاية خرج منهم الامتنع فيبقى المباقة
على الأصل **مسئلة** لا يجوز للرجل الحرة ان يتزوج امة واحدة ولا يزوجها الا بالاذن الحرة فان ثبت جاز النكاحان معا عندنا علماءنا اجمع خلافا للامة وللأصل ولقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم وادعوا ساعته عن الصادق في رجل تزوج امتر فقال ان شاءت الحرة ان تقهر مع الامة فامتنع ان شاءت نصيب الى اصل الحديث وفي الصحيح
يجوز له ان يزوج من الصادق قال سالته عن رجل كان له امرأة وليلة فمترزوج حرة ولم يدخل بها ابان له امرأة وليلة فقال ان شاءت الحرة فامتنع ان شاءت لم تقم فليت
قد اخذت المهر فذهب قال نعم بما استحل من فرجها **مسئلة** اذا جمع الحرة بين الامة والحرة فاما ان يقرب العقدان مثل ان يكون له بنت امتر فمتر زوجها من رجل تزوج
بنت غيره بوكا لمرأة ففسد فان كانت الحرة عالة بالحرة راضية ببيع العقدان عند علماءنا خلافا للامة وان علمت لم ترخص فكاح الامة ففسد فكاح الامة وان لم يعلم
ثم علمت فان رخصت صحيح العقدان وكذا فسد فكاح الامة وقال الشافعي بفسد فكاح الامة مطلقا لانه وجد الطول الحرة وهل يفسد فكاح الحرة لو فسد بناء على تقرير
الضعف في البيع كالوفاة حرة وعبد فان العقد في الحرة باطل وهل يطل في العبد فلو كان فان قلنا يبطل في العبد فخالف الشافعيه فقلنا منهم من يقول فسد في العقد
بهما لانه منهن من يقول فسد في اللفظة الواحدة جعلت حلا لادحما فاذا قلنا لا يفسد العقد في العبد وقلنا يفسد لهما لانه العوض لو يفسد فكاح الحرة لا يفسد لانه
الصداق لا يفسد لنكاحه واذا قلنا يفسد لان اللفظة جعلت حلا لادحما ففسد في الحرة واذا قلنا ان النكاح فاسد فلا كلام واذا قلنا يصح في الحرة ففي مهرها قوله لا يفسد
يبيحها المثل الثاني يجب لها المثل من المهر في اصل هذا من اذ تزوج امرأتين يجوز له نكاح ما روى لها صداقا واحدا هل يصح تسمية الصداق فوكا وكذا اذا اشترى عبدا
من رجلين لكل واحد منهما احدهما بمثل واحد هل يصح البيع فوكا احدهما يصح وهو الذي يذهب علماءنا اليه لا نجله الفقه معلوم كما لو كان العبدان لواحد والثاني
لا يصح لان العقد مع الاثنين بمنزلة العقد بينه يكون عوض كل واحد من العقدين مجموعا فاذا قلنا نفس التسمية وجب لكل واحد منهما المثل واذا قلنا يصح فقلنا
المسمى محله هو ثلثا فاحص الامة سقط وما حصر الحرة ثبت وهو العقد عندنا والمشيئة وافقنا على صحة نكاح اخر لان النكاح يقوم بنفسه لا يفسد بغيره فهو
وضع من تزوجها وقتا معاه من تزوجها وقتا فسد النكاح وحده ثابت لا يفسد من الحرة المهر فاسدان وبطل بان اللفظة لم يجمع الحدان والحل واما ما تقدمت به
بنيت في بطلان الحرة وعلى ما اخبرنا من صحة العقدين لو رخصت الحرة بالجمع اولم ترخص الحرة بنكاح الامة فان نكاح الامة يفسد فطعا وبصح نكاح الحرة ولو لم ترخص
بنكاح نفسها فسد بطلان نكاحها اشكال واذا بطل فصح نكاح الامة اشكال ولو قرن بين عقد حرة وامتنع الحكم كما تقدم في الامة الواحدة وعندنا لشافعي يبطل العقد
على الاثنين فطعا وبطلان الحرة فوكا وعندنا في حنيفة يبطل العقد على الاثنين لانه شرط في فكاح الامة ان لا يكون عنده حرة **مسئلة** لو عقد على الامة
والحرة على النكاح فان سبق عقد الحرة وتزوج الامة عليها فان كان باذن الحرة صحيح العقد عند علماءنا خلافا للامة وقد تقدم وليس للحرة بعد رضاها الفسخ بعد
الامتناع من تزوج الحرة بعدد الامة بطلان العقد لا خلاف لما رواه الحلبي في الحسن عن الصادق في رجل تزوج الحرة على الامة ولا تزوج الامة على الحرة ومن تزوج امرأتين
حرة ففكاحا بطلان اذ عرفت هذا فان دخل الامة قبل اذن الحرة ارب عشر يوما بفسد من هذا الزان لما رواه احمد بن حنبل عن منصور عن الصادق عليه السلام

المقدمة

کتاب النکاح

او يخص بهاد للنساء عليه ويغارقها النكاح المأكول لانه غير مبني على التفضيل وهذا مبني على التفضيل وان النكاح فارق في الامة فافترق فيه الحر والعبد كالطلاق والحدود والعتق
 الشافعي ياروي الحكم بن عيينه قال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان لا يتكلم العبد اكثر من ثلثين ونحوه لئلا يخل الادلة الاولى على الاماء وهذا الحديث على الحرار **مسئلة**
 العبد كاحر لان تزوج الحرة والامة معا اذا ارضيت الحرة شؤا تعد العقد والتحل اذا كان تحت حرة جاز لان تزوج امة اذا ارضيت الحرة وكذا اذا كان قادرا على نكاح الحرة
 جاز له ان يتزوج امة وبه قال الشافعي واحمد في شهر الروايتين عنه ان كل من جاز له ان يتزوج بامرة من غير جنسه جاز له ان يتزوج عليها امرأ من جنسه كالحرة لان يتزوج الحرة
 على لامة وقال ابو حنيفة اذا كان تحت حرة لا يجوز له ان يتزوج بامة لان من ملك بضع الحرة لا يجوز له ان يتزوج بامة كالحرة والفرق ان الحر عليه ضرر في اشتقاق ولده **مسئلة**
 في جواز تزويج المسلم الحر والعبد لامة الكتابية قولان ما بينا ان شاء الله تعالى فيما بعد احدهما انه لا يجوز وهو مروى عن عمر بن الخطاب وسعيد بن جابر قال الحسن البصري في مجاهد
 الرضوي مالكا والاذاعي والشافعي لقوله تعالى ما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات بشرط اتفاق فدل على ان لا يجوز للمؤمنات ما ملكت ايمانكم قال ابو حنيفة يجوز للمسلم
 الحر والعبد التزويج لامة الكتابية لان كل امة جاز وطولها ملك للمسلم جاز بالنكاح كالمسلمة والفرق انه لا يؤدى الى اشتقاق الكافر وللمسلم لان ولدها يكون رقيقا نسبها
 والامة الكافرة تؤدى الى ذلك مع انه قد اعتورها غفص ان من حصة الكفر لان الرق كان السبب لكفره كالجوسية اعتورها الكفر وعدم الكفاي بخلاف النوطي فذلك للمعين لانه

اوسع الامور ولا يتقدم بعده معين **مسئله** قال بعض الناس يجوز للعبد نكاح الامة الكتابية والحرة العبد ساواها في الورق لما انفصل عنه بالدين وبثمة له المحرم مع الحر الكتابية في الحق المساواة لان كل امرأة لا تخل المحرم لخل العبدية الجوسية وما ذكره فليس يصحح لانما سعى النكاح الامة عتور ما نقصان من جهة الكفر وهو موجود في جهة ما الكافر فيه ان يتزوج بالامة الكافرة لانه مساو لها في الدين وكذا الجوسية الوثنية لخل لاهل دينها ولشافعي جها في المسلمين هذا المستظهر من هذا ما رواه الثاني انه لا يجوز لاهلها لا لخل المسلمين فلا تخل للكفار والمرتبة والعز ان المرتبة صارت بحكم المسلمين باسلامها المتقدم اذا عرفت هذا فاي صنف يحل كحاح حريم يحل نكاح امائهم يملك اليهم بالملء يجوز وطؤها بملك اليهم كذا الكتابية لقوله نعم الاعلى انوا جهم او ما مكنك بيانهم فاهم غير ملومين فاما الجوسية ففي جواز نكاحها لنا قول ومنع الشافعي من وطئها بملك اليهم لانه لا يجوز نكاح حريمهم عند والمرتب ان اثبت هذا فان اخرجته من اصل الكتاب يجوز نكاحها اعتبارا بالكتاب من العار وبه قال الشافعي الا انه يكره نكاحها خوفا من نقصان دينه ولا مكان قتلها وهي حامل منه ومعها ولد فيشرى وما فيه من كثير جيع الكفا واذا اقام عندهم هذا لا يجوز نكاح الكتابيات بالعقد الدائم بل فليست المنع بعضها كالحر في حق العبد حتى انه لا يجوز ان يزيد على الثنتين او انفسه من كل واحدة منه اربعة عشر ولله العطاء نصفه لهما ان كانا كاهنين او اربعة او اربعة

[illegible]

حرمت على الزوج ابدان خلا فاللعانة وميثا **الفصل الرابع في الرق مسئلة** لا يجوز للمرجل ان يعقد على نفسه لا التي يملك بعضها ولو ملك زوجته وبعضها انفسه النكاح لان ملك اليد توى من ملك النكاح لان ملك اليدين يملك به الوقبة المنفعة النكاح لان ملك به الوقبة بل ضرما من المنفعة فكان الاول أقوى فيسقط الاضعف لا أقوى لا يجوز للمرأة ان تنكح عبدا ولو ملكته زوجها وبعضه انفسه النكاح والاولم الثاني في الاحكام فان العبد يجب عليه طاعة مؤنه فان طلبت منه السفر في بلد حجب عليه جابها بحجر الملك الزوجية يجب عليها طاعة زوجها ولو طلب منها السفر الى غير ذلك البلد حجب عليها متابعتها فدل عليها ان الغرض فطلب منه السفر في حاجته في ذلك الوقت اذا حصل الثاني في الاحكام وجب استماع الجمع بين العقد والملك اذا امتنع الجمع بطل الاضعف ثبت الاول ولا فرق في ذلك كله بين الفسوخ والمدة والمعتق بعضها المكاتبه وام الولد كذا في جانب العبد بحجر مائة وطى جارتها فيها حق ملك كجارتها من مكاتب مكانة المكاتب عبد المازون والمدبون حق الملك هو الملك من جهة مضاف للنكاح بحكم **مسئلة** يستباح وطؤ الاما بثلثة اشياء احدها ملك اليدين ولا خلاف فيه الثاني

العقد عليهم بإذن أهلهم ولا خلاف فيه في الشرايط الثالث التحليل فادخل الرجل غيره نكاح جارية جازلة وطوها من غير احتياج إلى عقد سوى ذلك عند
الكثر علما وأما خلافه في جميع العامة لنا قوله نعم أو ما ملكك إيمانكم وهو يصدق في المنازع لأنه شامل للملك العين ومالك المنفعة وما رواه محمد بن مسلم عن
أحمد بن عليهما السلام قال سألت عن رجل ^{تزوج} جارية فمضى فوج جارية قال هي له حلال ما أخذ منها في الصحيح ^{عن أبي بصير} عن الصادق قال سألت عن امرأة أحلت لابنها
جارية قال هو ليس حلال قلت فيحمل له ثمنها قال لا إنما يحل له في الصحيح ^{عن محمد بن اسمعيل} عن النبي عن الرضا قال سألت عن امرأة أحلت لي جارية
فقال لك حلت فانها كانت تخرج فقال كيف بما في قلبها فان علمت أنها تخرج فلا أخرج المانعون يقولونهم ولغيرهم حافظون الأئمة وأزواجهم أو تلك
إيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون وهذا النوع خارج عن الزويج والملك وما رواه علي بن يقطين في الصحيح قال سألت عن رجل
يحل نزع جاريته قال لا أحب لك عن عماد الدين عن الصادق في المرأة تقول لزوجها جارية لك حلال فقال لا تحل لزوجها إلا من تبعه قلبه والجواب عن الآية ما نقل
من ندرج صورة الشعر تحت ملك العين وعن الخبر الأول أن الرازي لم يستدل إلى ما مع الحديث لا يدل على التحريم ولا المكراهة والرواية الثانية ضعيفة لا سند

فصورها عن الدلالة على المتعارف لانه لم يوجد للفظ المتعذر ولا ما جاز في التحليل **مسألة** قال الشيخ في النهاية والتهذيب يعني ان يخرج من ذلك لفظ التحليل فيقول الرجل لما لك لا امة لمن يحللها له قد جعلناك محلا من طي هذه الجارية واراحلت لك طيها لا يجوز لفظ العارية في ذلك فذهب بعض علماءنا الى جواز استعمال لفظ الاباحه فيقول يخات طي هذه الجارية وما لفظ العارية فلا يجوز الوطئ بذلك خلافا لما قلنا لان الاصل عصمة الفروج ومنع التصرف فيها خرج مما استعمل

على لفظ التحليل بالنقل يدعى البقياق قال سال جل الصادق ع ونحن عنده عن عارية الفروج فقال حرام ثم مكث قليلا وقال لكن لا تأبسان رجل الرجل جارية
لاخيه كذا يخرج ما اشتمل على لفظ الاباحه لانه مشارك للتحليل في الغنى من كل وجه فيكون مراد قاله ربي الباقي على المنع **مسئله** اختلف علماءنا في
التحليل والاباحه هل هما عقد كالحكم استعماله على وجه المجاز لا شرعا كما في مستباح رضيع الامة قال بعضهم نعم وقال اخرون انه عليك منفعة والاصل في ذلك ان الله
حذر اسباب الاباحه الزوجية والملك بقوله ثم لا على ارجاءهم او ما ملكك ايماهم فاحتاج علماءنا الى استخراج هذا الحكم واسناده الى احد الامة من ولائهم
الاخيرة لانه لا معنى لمليك المنفعة من غير عوض الا ذلك اذا عرفت هذا فالشيخ زهري شرط في المبسوط التقييد بمدة معينة والوجه عدم اشتراط ذلك للاصل
مسئله لو رضى من حلاله وطى الجارية فجاءت بولد فلا تقوى انه يكون حرا ولا يجب عليه الاب فنع قيمته الى مولد الجارية لانه ما غلبك وعقد ولدك منها
حرا جماعا وما رواه زرارة في الحسن عن الباقر ع قال قلت له الرجل يجل جاريته لا بائرا قلت فان جاء بولد قال يضم اليه لده وبر الجارية على صاحبها
قلت لانه لو باذن في ذلك قال انه قد اذن له وهو لا بائرا ان يكون ذلك وما رواه اسحق بن عمار عن الصادق ع قال قلت له الرجل يجل جاريته لاخيه وخره حلاله
جاريته لاخيه فان يجل له من ذلك ما احل له قلت فجاء بولد قال يلحق بالحر من ابويه وهذا احد قول الشيخ والثاني انه قال يكون الولد لمولاها وعلى ابن
يشترط بما لا ان كان له مال ان لم يكن له شئ في ثمنه فان شرط ان يكون الولد حرا كان على شرط ولما شافى قولنا كالتولين نقلهما الشيخ في اذ المنتهجا
الموطوء باذن الراهن بولد كان حرا لاحقا بالبرقعة ولا يلزم قيمة عندنا وللشافعي قولان لان ضرير بن عبد الملك سال الصادق ع الرجل يجل جاريته لاخيه فخرج جاريته
قال هو له حلال قلت فان جاء بولد منه فقال هو لمولى الجارية لان يكون اشترط على مولد الجارية حين احلها ان جاء بولد فهو حر وطريق اخبارنا اوضح فيكون
العمل بها **مسئله** قال الشيخ زهري لا يجوز للرجل ان يجعل عبدا في حله من طي جاريته فان راد ذلك عقده عليها عقدا وجوزه ابن ابي راس للاصل وقوله نعم فانكوهن باذن
اهلهم والشيخ زهري عول على ذلك على انه غلبك منفعة العبد ليس له التملك وما رواه علي بن يقطين في الصحيح عن الكاظم ع انه سئل عن المملوك يجل له ان يطأ الامة
من غير تزويج اذا احل له مولاه قال لا يحل له **مسئله** قد بينا ان بعض علماءنا شرط في نكاح المحرلة عدم الطول وخوف العنت فلو كان تحريمه لا يمكن
الاستماع بها كاصغيرة ولهم من الغائبة والمجنونة والمجذومة والبرصا والرقعا والمفصاة لم يمنع من نكاح الامة وهو احد وجهي الشافعي لانه لا يستغنى بهذه المحرمات فجاز له نكاح
الامة والثاني للشافعي لظاهره فيه ان نكح الامة على الحر وروى ذلك ايضا عن علي ع وكان نكاح الصغيرة والغائبة مثل نكاح البالغة والحاضرة في منع الاخت فكذا
في منع النكاح الامة الصغيرة والغائبة مثل نكاح البالغة والحاضرة في منع الاخت فكذا ولو قدر على نكاح حرة لم يجز له نكاح الامة على هذا القول به قال الشافعي ابو حنيفة
لا يشترط ذلك هو الوجه عندنا على ما تقدم ولو قدر على نكاح حرة رتقا او قرنا هل له نكاح الامة على تقدير شرط عدم الطول للشافعية وجهان احدهما ان له ذلك لخصوص
كثير من الاستماعات بها الثاني المنع لانه المقصود الاصل لا يحصل كذا الوجها فيما لو قدر على نكاح رضية وكذا المجنونة والمجذومة ولو كانت الحرة التي يقدر على نكاحها معنفة من الغير فلا يجوز نكاح الامة **مسئله**
اجماع شرط نكاح الامة يجوز ان ينكح امر صغيره للاصل السامع عن معارضته عدم بعض شرطه وقال الشافعية ان قلنا ان وجود الحرة الصغيرة في نكاحه يمنع
نكاح الامة فلا ينكح الامة الصغيرة لانه لا تأمن بها من العنت وان قلنا انه يمنع نكاح الامة فلها نكاحها كالحاق الصغيرة بالكبيرة في الحر ابرك الحقت بها في المنع ولو كان
فادع على نكاح حرة غائبة عن بلده قال بعض الشافعية ان ينكح الامة والطلق وقال بعضهم ان كان يخاف العنت في المدة لقطع المسافة او يلحقه مشقة ظاهرة في
الخروج اليها فله نكاح الامة والا فلا ولو قدر على صدق الحرة كتابته فان سوغنا لم يكن له نكاح الامة وللشافعية وجهان احدهما انه يجوز له نكاح الامة لان
في الامة ان لا يستطيع طول المؤمنات وقد حصل الثاني في المنع لانه مستغنى بها عن ارقاق ولده ولهذا لو كانت تحت كتابته لم يجز له نكاح الامة لو كانت تحت مسلة
ولو لم تر حرة الاكثر من مهر المثل وهو احد للشافعية وجهان احدهما انه لا ينكح الامة والثاني انه ينكحها كما اذا بيع الماء باكثر من ثمن المثل فان له العدول عندهم
في التيمم وخرق بين التيمم والمناسخ بان الحاجة الى الماء تنكر والنكاح يتعلق به غرض كريمة لا يعادله الماء لانه مغنونا ولو بيعت الرقبة بثمن غال والكفر واجله فلم
يعدل الى الصوم وجهان واذا لم يجد المهر لكن رضية الحرة بهر مؤجل فللشافعية وجهان احدهما انه لا يجوز له نكاح الامة لانه لا يمكنه من نكاح الحرة واطرها الجواز لان رضى
تصير مشغولة في الحال فلا يصدق رجاء عند توجبه الطلب عليه كذا الويع منه نية ما يفي بصدقتها او وجد من يستاجر بآجرة مجزولة لورضية الحرة بان ينكحها
بل منه لم يمنع نكاح الامة لانه لا تطالبه بالفرض خلافا لبعض الشافعية ولو رضية من مهر المثل وهو مجزول فلا تقوى انه لا ينكح الامة لقد روى على نكاح حرة وهو
احد وجهي الشافعية والثاني انه يجوز له نكاح الامة لانه ليس بجيد لقضاء العادة بالشراح في المهور ولا يتعلق به كثير منه ولو رهب منه مال وجارية لم يجز القبول
وجاز له نكاح الامة **مسئله** قد بينا ان بعض علماءنا شرطوا خوف العنت والمرد المشقة الشديدة وانما تم بعلبة الشهوة وضعف التقوى المرد بها الزنا
سمى به لانه سبب للمشقة لهدا لك بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة وابو حنيفة لا يشترط ذلك هو الاقوى في الجبوي لا يتصور منه الوطى مباحا ولا محظورا قاله
بعض الشافعية لا ينكح مرفقا قال بعضهم ينكح عند خوف العنت والقادر على شراء الامة ميتة ما له نكاح الامة لانه لا يستطيع طولا للحرة الذي هو شرط في الامة وقال
بعض الشافعية ليس له ذلك لانه غير خاف من العنت لو كان ملكه الامة لا ينكح الامة وللشافعية قولان وعلى الاول لو كانت الامة التي يملكها غير محلاة عليه فان
وفت بينهما بمهر حرة او ثمن جارية بشرطهما ينكح الامة والا تنكحها **مسئله** لو كان للكاثر من مسلم لم تقرب له عليها على ما مضى والزم ببعضها وهل يجوز للحر ان ينكحها الاقوى
الجواز حصول صفة الاسلام في المنكوحه وهو احد وجهي الشافعية والثاني المنع لما فيه من ارقاق الولد المسلم للكاثر في نكاح الحر الكافي للامة الكتابية للشافعي وهو
احدهما المنع كما منع الحر المسلم من نكاحها وصحها الجواز كان الحر المسلم ينكح الامة **مسئله** من بعضها حر الرقيقة ليس للحر ان ينكحها الا عند اجتماع الشرطين وبه قال
الشافعي اذا قدر على نكاحها فله نكاح رقيقة الاقرب فيك ومنع بعض الشافعية لان رفاق بعض الولدان من ارقاق كل ومن كان بعضه فبقا ان ينكح
الامة مع القدرة على الحرة لا سيما من الرق اجرة عن الولاية والنظر لولد **مسئله** الولد يبيع اشرف طرفه من الامة في الحرية فلو كان الاب حرا
فالولد كذلك لان يشترط مولد الجارية رقيقة الولد يكون رقيقا وكذا لو كانت الام حرة فالولد حرا لان يشترط مولد الاب فية الولد قال الشافعي ولد الامة
المنكوحه رقيقا لانه سواء كان الذي ينكحها عربيا او غير عربي وفي القديم له ان الرق لا يجري على العرب فاذا كان النكاح عربيا يكون الولد حرا وهل له على النكاح

كتاب النكاح

فيه كما في صورة المفرد لا شئ عليه لان السيد رضي به حيث وجهها من العرف فيه للشافعي قولان **الفصل الخامس في الكفر فيه مباح الاول** في قتال الكفار مقدما اصناف ثلثة **الاول** من كتابهم اليهودية والنصارى لم لا يخيل امامنا من لم كتاب غير هذين كصنف بوهيم وزيور داود ووصف شيت ادرين فلا اعتبار بها في ذلك اختلفت سببه فقل انهم لم يمتزل عليهم بنظم تدريس تيل واما ارجح اياهم معانيها وقيل انها حكم ومواعظ وادب لا تنضم احكاما وشرا وقيل ان هذا الكتب كانت حيا كما اخبر النبي ما شياء من الوحي ليست قرانا **الصنف الثاني** من كتابه ولا شبهة كتابهم عبد الاوثان والذين والشمر والجنوم والصولاني يستحسنونها كالحجر والبقر والقمر والمعلقة والزنا وكل مذهب يكفر معتقدا **الصنف الثالث** من شبهة كتابهم المجوس كان لهم كتاب قتلوه فاصحوا وقد اسرى به ورفع عنهم قاله على وللشافعي قولان هذا احدهما والثاني انه لم يكن لهم كتاب البتة لقوله سنواهم سنة اهل الكتاب هو شيعتهم انهم لم يسوا باهل كتاب المشركين علمنا ان لا يحل للمسلم نكاح الكتابية بالعقد الذي لم يقوله نعم ولا تنكحوا المشرك حتى يؤمن وقوله ولا تنكحوا بعضكم الكوافر وهو عام وما رواه زرارة عن الباقر قال لا ينبغي نكاح اهل الكتاب قلت جعلت فداي ومن تحريمه قال قوله ولا تنكحوا بعضكم الكوافر وقال بعض اصحاب الحديث من علمنا ان لا يصح نكاح الكتابية في الدائم وهو مذهب العامة باسمهم لقوله تعالى المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلهم وما رواه محمد بن مسلم عن الباقر قال سالت عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا بائنه بما علمت انه كانت تحت طحينة عبيد الله يهودية على عهد رسول الله والجواب عن الامة من جواز الاول الحمل على المتعة لقوله نعم اذا اتيتوهن اجورهن وبدل عليه رواية زرارة قال سمعته يقول لا بائنه ان تزوج اليهودية والنصرانية متعة عند امرأه الثاني ان هذه الامة منسوخة بالامة السابقة لما رواه زرارة بن اعين في الحسن الباقر قال سالت عن قول الله عز وجل المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلهم فقال منسوخة بقوله ولا تنكحوا بعضكم الكوافر الثالث انه محمول على ما اذا لم يجد المسلم فان له نكاح الكتابية فعلا للضرورة وتحريم الزنا لما رواه محمد بن مسلم عن الباقر قال لا ينبغي للمسلم ان تزوج يهودية ولا نصرانية وهو يحد مسلمة حرة وانه ونقل عنه انه عن علمائنا انه لا يجوز نكاح الكتابية الا اذا لم يجد مسلمة وهذا الحديث يدل عليه الرابع انه يجوز زادة المستضعفات والبله منهن فانه لا يعتقد ان الكفر على وجه التمسك به والعصية لما رواه زرارة عن الباقر قال سالت عن نكاح اليهودية والنصرانية قال لا يصح للمسلم ان ينكح يهودية ولا نصرانية انما يحل منهن البله الخامس يجوز ان يكون النكاح مختصا من كان زوجها كافرا ثم اسلم فانه يجوز له مسالة زوجته الذميمة رواية ابن اسحاق عن الصادق في رجل هاجر وترك امرأته في المشركين ثم لحقت به بعدة فان يسكنها بالنكاح او مقطوع عصمتها فالان يسكنها وهي امرأته وهذه الاجوبة اية في الحديث اذ عرفت هذا فان اكثر علمائنا على اربعة التزوج بالكتابية بالعقد المنقطع للاصل ولوراء زرارة وقد تقدمت كذا يجوز للمسلم الحر والعبد نكاح الكتابية بملك اليهن لانه كالمعتقة قد تقدم البحث فيه مسئلة قال المفيد في الذي يجب عليه الجزية من الكفار ثلثة اصناف اليهود على اقسامهم والنصارى على اقسامهم والمجوس على اقسامهم وقد اختلف فقهاء العامة في الصابئين ومن ضارهم في الكفر سوى من كرهه من الاصناف الثلاثة فقال مالك بن النضر الا زاعى كل دين بعد دين الاسلام سوى اليهودية والنصرانية فهو مجوسية وحكم اهل حكم وزوي عن عمار بن عبد العزيز انه قال الصابئون مجوس وقال الشافعي جماعة من اهل العراق حكمهم حكم المجوس قال بعض اهل العراق حكمهم حكم النصارى قد روي عن مير المؤمنين انه قال المجوس انما الحقوا باليهود والنصارى في الجزية والديارات لانهم كانوا من اهل الكتاب ثم قال حمزة لله ولو خيلنا والقياس لكانت المانوية والمزقية والديسا فيه عندي المجوس والصابئين لانهم يذبحون في اصولهم مذهب يمارب المجوسية ويكاد يخلط بها فاما المرقونية والماهانية فانهم الى النصرانية اقرب من المجوسية لقولهم في الروح والكلية والابن يقول النصارى ان كانوا يوافقون الثوبية في اصول اخرها ما الكونية فيقولهم يقرب من النصرانية اصلهم في التثنية وان كان اكثره لاهل الدهر اما السمنية فتدخل في جلة مشركي العرب ويضارع مذهبهم قولها في التوحيد للبارى عبادتهم للبارى عبادتهم سواء تقر بالية تقطعا فاما دعوا عن عبادة الخلق له قد حكى عنهم ما يخدم في الثوبية واما الصابئون فنفر من مذهبهم من عدناه لانهم يهودهم يوحده الصانع في الارز منهم من يجعل معه هيل في القدم صنع منها العالم فكانت عندهم لاصل يعتقد في الفلك وما فيه الحيرة والنطق انه المدبر في هذا العالم والادال عليه عظموا الكواكب عبدوهم من دون الله عز وجل وسماها بعضهم ملائكة وجعلها بعضهم الهة ونبوا لها بونا للعبادة وهو لا على طريق التباس مشركي العرب عباد الاوثان اقرب من المجوس قال الشيخ زده قد قيل ان السامرة قوم من اليهود والصابئون قوم من النصارى والصحيح في الصابئين انهم غير النصارى لانهم يعبدون الكواكب قال الشافعي السامرة من اليهود والصابئون من النصارى ثم قال ان كانوا يوافقون النصارى في اصل الدين في ينحرفون في فروعه كانوا منهم وان خالفوهم في اصل فليسوا منهم وقد وقع الاختلاف فيهم في زمن الفاهر فافنى ابو سعيد الاصطخري انهم لا يقررون ببذل الجزية فان يقولون ان الفلك حتى لا طوق يعبدون الكواكب السبعة كما قال شيخنا المصنف اذ عرفت هذا فكل من كان من الكتابيات فيجوز خلوات من عداهم وعد المجوس فلا يجوز نكاح نسائهم اجماعا لا بدائم ولا بالمتعة لانه لا يملك اليهن **مسئلة** قال الشيخ في الخلاف المحصلون من صحابنا يقولون لا يحل نكاح من خالف الاسلام لا اليهود ولا النصارى ولا غيرهم وقال قوم من اصحاب الحديث من صحابنا يجوز ذلك اجاز جميع الفقهاء التزوج بالكتابيات وهو المروي عن عمرو بن عثمان وطلحة بن عديفة وجابر بن عبد الله انكح نصرانية فطخه نصرانية ونكح حديثه يهودية واستدل بقوله نعم ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ثم اعترض منج كون الكتابية مشركة واجاب بان اللغة والشرع يقتضيان انكحهم قال الله نعم وقالت اليهود عربر بن الى قوله سبحانه وتعالى عما يشركون سماهم مشركين واما اللغة فلفظة الشرك مشقة من الاشتراك وقد جعلوا لله نعم ولدتوا ان يكونوا مشركين وقول اليهودي لا يقول غير ابن الله لا يقبل مع ما نطق به القرآن العزيز ثم اذ ثبت في النصارى ثبت في اليهود بالاجماع لعدم الفارق واما المجوس فلا يجوز من انكحهم بلا خلاف الا باثورة فانه قال تحمل منكحهم وذا نجحهم وروى في بعض حنا واخوار المتعة بنسائهم بقوله سنواهم سنة اهل الكتاب جملة الشافعي على حقن الدماء واخذ الجزية منهم قال الشيخ لا يحل للمسلم نكاح امة كتابية حر كان او عبدا وبه قال في الصحابة عمر بن مسعود وفي التابعين الحسن البصري ومجاهد والزهرى وفي الفقهاء مالك الشافعي والاوزاعي والليث بن سعد والثوري احمد واسحق قال ابو حنيفة يجوز للمسلم نكاح امة كتابية فرق بين ان يكون الكتابية حرة وبنته او مملوكة مسانلة التحليل عند الشافعي في المنع عند اكثر علمائنا قال الشافعي بكونه نكاح الحر به لما في الاقامة بين اهل الحرب من تكثير سوادهم ولا منجاف من البهل اياها الفقة في ينز لانها قد تشرقا في حامل لا يقبل في ان حملها من مسلم والذمية عندهم اخف كراهية له قول اخر انه لا كراهية في نكاح الذميمة ما من انتقل الى دين اهل الكتاب فينظر فان كان بعد النسخ لم يثبت ولا ذمهم حرمة ولم يقر على دينهم وان كان دخلوا في دينهم قبل النسخ والتبدل يثبت لهم حرمة اهل الكتاب ان كانوا انتقلوا الى ذلك قبل النسخ وبعد التبدل نظر فان انتقلوا الى دين من لم يبدل ثبت لا ذمهم حرمة اهل الكتاب ان شكل امرهم فلم يدر اهل انتقلوا قبل التبدل او بعده ودخلوا

مسئلة

في من بدل ولم يبدل كان حكمهم حكم الجوز من محترمه وما كذاهم وحقق الدماء مسئلة اذ يجوز انكاح الكتابية بالدم كما ذهب بعض علماءنا ومذهب
 في الفقه الشافعي وكان كتابيا واسلم دونها فانها يكون كالمسلمة والقسم والطلاق والمهر والسكنى واحكام الولي تطالب عند انتهاء المدة بالفتنة والطلاق كالسلمة وبالجملة
 حقوق الزوجية لا تعتقد معاوضة فاستوث المسلم والكافرة في حقها كالباع والاجارة الا في الميراث فانه عند الشافعي اما احدهما الميراث الاخر واما عندنا فانها لا
 توث المسلم وبرها الزوج المسلم على ما بين ولومات زوجها المسلم لم يحرمها فبذلك لا يعتد بها الا في الميراث فانه عند الشافعي اما احدهما الميراث الاخر واما عندنا فانها لا
 التينة لم يحرمها فبذلك لا يعتد بها الا في الميراث فانه عند الشافعي اما احدهما الميراث الاخر واما عندنا فانها لا التينة لم يحرمها فبذلك لا يعتد بها الا في الميراث فانه عند الشافعي اما احدهما الميراث الاخر واما عندنا فانها لا
 فان امتنع جبرها عليه استغفار الحل وان لم توجد منها التينة للضرورة كما يجبر المسلمة المجنونة وقال الشافعي تحريمها على الجبار على الفصل ان للسيد اجبارا ومثله الجوسية
 الوثنية على الاسلام لان حل الاستماع يعقب عليه خالف باقي الشافعية فيه لان الرق اذا الامان من الفصل فلا تجبر كالمسماة وليس كالمعتق فان لا يعظم الا فيه
 ولا يصح عسر تبدل الدين ولا زعولها شطيف لا غسل عباد فانها اذا اسلمت لا تصلي بذلك الفصل لتنظيف حق الزوج فجاز ان يجبرها عليه بالفرق مع الجوسية ان
 لم يهره الجوسية وخلع ملكه ولا تحل له فاشبه ما اذا اشترى جارية فزاد حرمت وشرعت في الصوم باذن السيد تحليلها وهذا كانت الزوجة الكتابية حلالا له ثم طر الجبس المحرم
 فاسير في اثره وبقض هذا اذا انكحها وهي حايض اما غسل الجارية فلا قوت عندنا لان ليس له اجبارها عليه لعدم صحة شرطه وهي التينة ولان عدم الفصل لا يجزئ
 ولا يكره هو احد قول الشافعي الثاني ان له اجبارها عليه ان نفسه تعاف من لا يفسد من جارية واما المسلمة فانها تجبر على الفصل من الجارية وتجبر المسلمة والكتابية على
 التنظيف والاستحلام وقلم الاطفار وازالة شعر الابط والاسواح اذا تفاخرت في ذلك فان النفس تعاف طول الاطفار وترك الاستحلام وهو اخذ شعر العانة واذا
 طال ما جرت العادة باخذه الا انه لم يتفاحش فيل يجبرها على اخذه للشافعية قولان احدهما تجبر لان ذلك ينقص استماع والثاني لا تجبر لانه لم يتفاحش فلا يؤثر في الاستماع
مسئلة للزوج منع زوجته المسلمة من الخروج الى المساجد والمساكن والبيوت الجيران واهلها والاعيان وشبهها لانه سمي عليها فتمكن من نفسها في بيوتها وتجبر
 يفوت ذلك عليه هذا اذا كان شابة واذا كان عجوزا الاجمال لها ولا تنوق النفس لها قال الشافعي يسحب للزوج ان لا يمنعه من المساجد لقوله لا تمنعوا اماء الله مساجد
 الله وتعارفوا الشافعي لا يقتلان ولا منع زوجته الكتابية من البيع والكاين والخروج الى الاعيان لما تقدم من منع من الاستماع بها في بيوت كل وقت ومنعها من
 شرب الخمر لانه منكر ولا نه يفوت بالاستماع والثاني قولان احدهما انه له منعها من السكر خاصة لما فيه من نفوثة الاستماع واما الذي لا يسكر فليس منها منكر لانه
 لا يؤثر في الاستماع وهي مستحالة والثاني له منعها من شرب الخمر مطلقا وان لم يبلغ حد السكر لان نفسه قد تعاف ذلك لانه في نفسه ينقص استماعه ولان القدر الذي
 يسكر لا ينقص فان بعض الناس من يسكر بالقليل ومنهم من يسكر بغيره فيمنع من الجميع كاحرم جميع الخمر هذه العلة فيما حصل السكر من القليل فيفوت الاستماع ولا يباح له
 تركه من ان يمنعه من كل الخمر خمرها فيمنع من الاستماع والنفس قد تعاف منه لانه في قولان احدهما النفع مطلقا الثاني النفع عاقله نفسه وان لم تعاف نفسه
 م يمنعها لانه تعاقدا واجتهاد اذ اشرب خمر او كلت لحم خمر فله اجبارها على غسل فيها للنجاسة واذا قبلها انجس فيه فاحذر على ازالة ذلك واما المسلمة اذا اودت ثياب
 النبيذ وجب عليه منعها منه عندئذ لا نه حرام عندنا وبعض العامة ممن يعتقد تجريمه قال ان كانت تعتقد تجريمه كان له منعها عن قليل وكثير وان كانا ممن
 يعتقد التحليل كان له المنع من القدر الذي يسكر وفيما لا يسكر للشافعي قولان وهكذا اذا كانت تعتقد واجتهاد وهو يعتقد تجريمه وقال اخرون له منعها عن شرب
 قليل وكثير كما اخبرنا لان القدر الذي يسكر لا طريق اليه لاختلاف العادات **مسئلة** للزوج ان يمنع زوجته المسلمة والذمية من كل ما له رايحة من الاشياء
 المسننة كالنوم والبصل والكرايس والسبيل لانه ينقص الاستماع لان يكون مطبوخ فان نفعه تزول للشافعي قولان هذا احدهما والثاني انه مشبه بالقليل
 من الخمر والحج من الوجه الفرق لان النفس تعاف الخمر والخمر من حيث الدين والاعتقاد وهذه الاشياء المسننة فان كل احد تعاف نفسه تمنع من كمال الاستماع
 ويجوز للمرأة المسلمة والكافرة ليس الديباج والحجر وليس منها لانه مباح للنساء وكذا الخيل واما ان لبست جلد ميتة فان له منعها ان كان له رايحة فتدبر وان لم
 يكن فاشكال فقال الشافعي ان كان ظاهره مدبوغا لم يكن له منعها الا ان يكون له رايحة فتدبر وان كان غير مدبوغ فانه يجزئ له منعها منه لان ذلك ينقص الاستماع به
 ويحتاج الى التحريم وعندنا لا فرق بين الجلد جلد النجاسة **مسئلة** الكتابية لم تكن من بني اسرائيل فان كانت من قوم علم دخولهم في ذلك الدين
 قبل طريق التحريف في النسخ اليه من جواز نكاح الكتابيات جواز نكاحهن انفسكم بذلك الدين لما كان حقا وللشافعية قولان مبنيان على ان النبي من بني اسرائيل تنكح
 بفضيلة النبي الدين جميعا وبفضيلة الدين وحدها فان قالوا بالاول لم يحل لنكاح هذه وان قالوا بالثاني جاز ومن الشافعية من قطع بالجواز وهو لا يقر بان
 بالتحريم وان كانت من قوم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد التحريف قبل النسخ فان تنكحوا بالحق منه وتجنبوا التحريف فكالاول وان دخلوا في التحريف للشافعية طريقا
 في احدهما ان في نكاحها القولين الجواز لان الصحابة تزوجوا منهن ولم يمتنعوا عن جوارهم الثاني النسخ للتحريف الثاني القطع بالنسخ وهل يقر هؤلاء بالتحريم قولان احدهما
 النسخ والثاني الجواز الجوس ان كانت من قوم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد التحريف والنسخ فلا سقوط فضيلة وحرمته للنسخ فالدين يتوحد او تنفرد بعد بعثته
 النبي لا يباكون في اليهودين بعد بعثه عليه للشافعية جهان اصحابها **مسئلة** من عندهم ان الحكم كذلك والثاني الجواز لانه لا يعلم كيفية نسخ شريعة عليه
 بشريعة موسى وهل نسخ كلهما او بعضها هؤلاء كما لا يباكون لا يقر بان بالتحريم وان كانت من قوم لا يعلم انهم دخلوا في ذلك الدين قبل التحريف وبعده او قبل
 النسخ وبعده فتوخذ في نكاحها بالاعطاف ويجوز يقردهم بالتحريم تعظيما للحق وبذلك حكى الصحابي في نصارى العرب هم يهود يهود وتغلب ان كانت من
 بني اسرائيل فالمشهور عند الشافعية جواز نكاحها على من غير نظر اليها ما لم يخلوا في ذلك الدين قبل التحريف وبعده فليس ذلك لان كل اسرائيل يقرض باباها
 داخلون في بنيها قبل التحريف ان اشعر كلام جماعة منهم بلان اسرائيل هو يعقوب وبينه وبين صاحب التوراة موسى زمان طويل لا يعلم بان بني اسرائيل
 على كثرتهم دخل كلام في زمان موسى ابعده قبل التحريف بل في القصص ما يدل على استمرارهم بعضهم على عبادة الاوثان والاديان الفاسدة وبقدر ان
 يستقر هذا ظاهرا وبان لا يستقر في النصريات لان بني اسرائيل بعد بعثه عليه ثم افرقوا منهم من امن به ومنهم من اصر دين موسى لكن الشافعية كفوا بشرف
 النسب جبروا بيقصان دخول الابهاء في الدين بعد التحريف حتى فارق حكمهم حكم غير اسرائيليات وادخلوا باثني في الدين التحريف اما الدخول فيه بعد النسخ
 وبعثه بنينا فلا تقارب الاسر بلبته في غيرها وعندنا لا فرق بين الاسر بلبته وغيرها مطلقا واعلم انه من كفرهم اليهود والنصارى واخرجهم من جانيهم من انصائين

فحكمهم

والسائر وغيرهم لا يعدون من اهل الكتاب كما قال ان الصابئين فرقان فرفقوا في النصارى في اصول الدين واخرى تخالفهم فتعبد الكواكب السبعة وتضيف الايمان اليها
وتضيف لصانع الخلق واسما الذين يملكونهم منزلة المبعوثين في المسلمين ولا يكفرهم بحكم اليهود والنصارى اذا اشكلنا في جماعتهم يخالفونهم في اصول الدين وافرعه لم نناقهم
البحت الثاني في الانتقال **مسئلة** انتقال من دين على اقسام ثلاثة الاول الانتقال من دين باطل الى دين باطل الثاني الانتقال من دين باطل الى دين حق والحق
باطل هو الارثاذا الثالث الانتقال من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
او من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
يقربنا بحجة على ما انتقل اليه للشا فنعني قولنا ان احدهما لا يقربنا من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
قال ابو حنيفة هذا القولان مبنيان على ان الكفر ملة واحدة او ملة مختلفة ان قلنا ملة واحدة اقران قلنا ملة واحدة اقران قلنا ملة واحدة اقران قلنا ملة واحدة اقران
يرث النصارى واليهود في انتقال المسلمين مذاهب في دينهم **مسئلة** اذا قلنا ان انتقال المسلم من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
نكاحها ونحل ذبيحة هولاء عند الشافعية ولو انتقلت في دينها من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
الكتاب مطلقا وما عند الشافعية فلا تشرط اكل نية من يقرب على دينه وعلى القول بانها لا تقرب لانه قلت في دينها من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
وقعت الفرق في الحال ان كان بعده توقفت على بقضاء العدة وعلى هذا قلنا في قولنا ان احدهما لا يقربنا من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
المنقل اليه الثاني انه لو عاد الى ما كان عليه قبل التاوي لمذهبين في الحكم الجوهري ج الاول لان ذلك الدين قد زال فعوده اليه انتقال من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
اليه قربة على ما انتقل اليه ولا فان امتنع من الاسلام على القول الاول والاسلام والعود الى ما كان اليه جميعا على القول الثاني فنقول ان للشافعية احدهما انه يجب عليه
القتل كاسلم اذا ائتمن لقوله من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
لو انتقل يهودي ونصراني الى الجوسية هل يقربنا بحجة في دينه القولان لنا وللشافعية قد سبق في دينه القولان لنا وللشافعية قد سبق في دينه القولان لنا وللشافعية قد سبق
لا يقربنا الا كفاء بعوده الى الاول لقولنا السابقان وان امتنع ففي القولين الاحاق بالما من القولان وعلى كل حال لا تحل ذبيحة ولا النكاح ان كان هذا الانتقال من امرأة
ولو كانت في نكاح مسلم تخيرت الفرقان ان كان قبل الدخول الا فان سلب قبل انقضاء العدة او عادت الى ما كانت عليه فنعنا به دام النكاح بينهما ولا يظهر حصول الفرقين
وقد الانتقال لو تجسست كتابته تحت كتابي فان كانوا لا يتفقون جواز نكاح الجوسية لو تجسست تحت مسلم ولا تقربهما اذا السبا ولو هو او نصر يجرى في الفرق
القولان واذ لم تقرب والفرق كما سبق لا تحل ذبيحة ولا النكاح بحال لان الانتقال من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
ان انتقال اليهودي والنصراني والجوسية الوثنية فانه لا يقربنا بحجة على ما لان الانتقال من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
الاسلام دين باطل يقبل منه وقوله من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
يقنع منه الانتقال الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
فان رجعت الى الاسلام قبل انقضاء مدة العدة او الى ما انتقلت اليه القول الثاني والى ما انتقلت اليه الثالث استمر النكاح ولا تنبينا الفرق من قولنا الانتقال ولو توثق
الجوسية يقربنا بحجة في القضاة منه بالعود الى ما كان القول الثالث ان ينقل الوثنية الى اليهود والنصارى ولا تجسست يقربنا بحجة في القضاة منه بالعود الى ما كان القول الثالث
لانه كان على دين باطل يقربنا بحجة في القضاة منه بالعود الى ما كان القول الثالث ان ينقل الوثنية الى اليهود والنصارى ولا تجسست يقربنا بحجة في القضاة منه بالعود الى ما كان
الحق في الدين الباطل وهو الارثاذا فان كان عن فطره ان يولد على الاسلام ثم ينقل بعد بلوغه فسدته الى الكفر فانه لا يقبل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
يجب قتله وتخرج امواله عنه بنفس الارثاذا وتبين من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل من دين باطل الى دين باطل
وتعذر وجبته منه عدة الوفاة وان كان عن غير فطره بان كان كافرا فيسلم ويرجع الى الكفر فنعنا بسنا بان ثابت رجوع قبل جوعه ولا تخرج امواله عنه ولا منكوحاته
بالارثاذا بل يجرى عليه ماله ويفرق بينهما بين منكوحاته فان رجع في العدة وهي عدة الطلاق هناك ان احق بهن وان خرجت العدة ولم يرجع من عنده وجاز لهن نكاح
غيره وان قام على الكفر لم يثبت قتل لا يحل نكاح المرتدة للمسلمين لانها كافرة لا تفر على دينها ولا للكفا والبقاء علقه الاسلام فيها **مسئلة** اذا ارتد احد الزوجين
فان كان قبل الدخول نفي النكاح في الحال عند عامة اهل العلم لقوله لا تنكحوا ما تنكحوا بغيركم ولا تنكحوا بغيركم ولا تنكحوا بغيركم ولا تنكحوا بغيركم ولا تنكحوا بغيركم
المرتدة تحت كافر وفلان وانه لا ينفخ النكاح بالردة لاصالة بقاء النكاح وهو خطأ لما تقدم ثم المرتدان كان الزوجة فلا شيء لها لانه فنيها من قبلها قبل الدخول بها
فكان مسقطا للمهرها وان كان الرجل فعليه نصف المسمى ان كان صحيحا لان النكاح من جهة فاشبه ما لو طلق وان كان التسمية فاسده فعليه نصف المسمى ان لم يكن قيد
شيء فعليه المنعة ولا عدة عليها بل طهرها ان تزوج في الحال ان كان ارتداد احدهما بعد الدخول لم ينفخ النكاح في الحال بل يفرض بينهما ويقف النكاح على انقضاء العدة
فان اجتمع على الاسلام قبل انقضاءها كانا على النكاح وان لم يجتمعا حتى انقضت العدة بينهما ان العقد انفسخ من حين الارتداد عند علمائنا اجمعين **مسئلة** اذا ارتد احد الزوجين
واحد ومالك في احد الروايتين لانه اختلاف بين بعد الاصابة فلا يوجب صحة في الحال كالمواصلة المحرمة تحت المحرم وقال ابو حنيفة ماله في الرواية واحدا في
الرواية الثانية وهو مروي عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والثوري وزفر بن بوزور وابن المنذر ينفخ النكاح في الحال لهما او جف النكاح سنوي منه قبل الدخول
وبعد كالمواصلة والمالك في الخلف الرضا فان لم يفرق بين احد الزوجين وقياسه عليه ولا لانه شبه به فان اسلام احد الزوجين اقرب اليه من قياسه على الرضا
واما النكاح فان كانت المرأة هي المرتدة فلا نفقة لها لانها قد منعت بارتدادها عن الاستمتاع بها فكانت فاشرا تنقطع نفقتها وان كان هو المرتد فعليه نفقة
العدة لانه متمكن من الاستمتاع بها بان يسلم ويرجع اليها فكانت النفقة واجبة عليه كزوج الرجعية ومن قال من العامة بانفساخ النكاح في الحال لم يكن عليه نفقة
مطلقا **مسئلة** لو ارتد الزوجان معا فانه كارتداد احدهما فان كان قبل الدخول نفي النكاح في الحال وان كان بعده وقف النكاح على انقضاء العدة عند
علمائنا وبقا ماله في الرواية الثانية في النكاح فوجب ان يتعلق بها فصح كالمواصلة واحدا وقال ابو حنيفة لا ينفخ العقد استحسانا لانهم

بها الدين فاشبهه بالاسلام وليس يصح لان نسلا من اليهودية لو انتقل هو وحده النضر لفتح النكاح وهما على دين واحد ثم الزوجان اذا اسلما انتقلا الى دين يقربان
عليه بخلاف المرددين ولان ارتدادهما معا الخش من دة احدهما فالاولى ان يثربها النكاح وليس ردة الزوجين كاسلامهما لانها اذا اسلما مكانا من الوطى بخلاف
ما اذا اسلما احدهما واذا ارتد الميكاك اذا ارتد احدهما فالحالف حكم اسلام احدهما ولم يخالف حكم ردة احدهما واذا ارتد بعد الدخول منع من وطئها لان النكاح
موقوف على نقضاء العدة فان وطئها تطرث فان قام على الردة حتى نقضت العدة فقد بانت الردة فليها عليه مهر المثل لانه وطئ جنيته غير نكاح بشبه النكاح
وكذا ان كانت هي المرتدة فوطئها او ارتد احدهما فاما ان عاد او المرتد منها الى الاسلام قبل انقضائها العدة فلا مهر لها وبه قال الشافعي لا يباحين الوطئ تبينا
انها يحكم الزوجية وقال الشافعي الرجعية اذا وطئها وجب لها مهر المثل وان راجعها لم يسقط المهر واختلف صحابة ذلك على طريقين فذهب من قال لا فرق بينهما وخرج
في المسئلة قولين ومنهم من جعلها على ظاهر النصين وفرق بينهما بان المرتد منها اذا اسلم فقد زال شعث النكاح وعاد كما كان وليس كذلك اذا راجعها فانه يستبها
بالرجعة والصلقة التي جبت التحريم باقية نفقة او عند ما ارتد او وطئ الرجعية كان ذلك جعة منه ما لو وطئها مشبهة عليه بغيرها لانها المطلقة نفقة وجوب المهر
نظر تربية الوجوب اذا عرفت هذا فانه وان كان ممنوعا من الوطئ لانه لو وطئ لم يجب عليه الحد وجبت العدة وهما عدنان من شخص واحد فهو بمثابة ما لو
اسرته ثم وطئها في العدة ولكن اجتمعا في الاسلام هناك ثابتة الرجعية هناك حتى يستمر النكاح اذا جمعها الاسلام في الحالات التي يحكم فيها بثبوت الرجعة هناك
مسئلة في النكاح المشركين صحيحه وطلانهم واقع اذا تزوج مشركه وطلانها ثم اسلما وكان الطلاق مما ينفق فيه الى المحلل او اوقعه المسلم لم يجز له ان يزوجها حتى
تنكح زوجا غيره ونور تزوج مسلمة منه وطلانها ثم تزوجت مبيارة وطئها ثم طلقها طلق المسلم وبه قال الشافعي وعطاء والزهرى والشافعي والحكم وحسب اد
ابو حنيفة والثوري والاوزاعي والحمد بقولهم وامرته حاله الحطب هو يد على صحة نكاحه قوله ثم اذا قالت امرته فرعون وقال مالك لا تصح انكحهم ولا يقع طلاقهم وانما يقرب
عليها بالاسلام لان انكحهم لو وقعت من المسلم كانت فاسدة فكذلك منهم وليس بجدة لان فساد نكاح المسلمين ينفرهم عن الاسلام فليحكم احكامهم ببعثها لاعتقادهم صحتها
اذ عرفت هذا فان انكح الكفار يتبعها احكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء وجوب المهر والقسم والاداء لزوج الاول والاخصان وغير ذلك
فعلية هذا الوطئ الكافر ثلثا ثم تزوجها قبل تحليل المحلل ثم اسلما يقر عليه ان طلق امرته اقل من ثلث ثم اسلما في عنده على ما بقي من طلاقها وان انكحها كافي
واصابها حلت لطلقها ثلثا سواء كان المطلق مسلما او كافرا فان ظاهر الذي من امرته ثم اسلما فعليه كفارة الظهار لقوله نعم والذين يظاهرون من نسائهم وان الى
ثبت حكم الايلاء لقوله نعم للذين يولون من نسائهم وهو عام **مسئلة** اذا ارتد احد الزوجين عن غير حفرة بعد الدخول فقد قلنا انه يوقف الفسخ الى انقضاء
العدة فان انقضت ولم يتب المرتد تبينا فساد النكاح من حين الارتداد فلو طلقها في مدة توقف وظاهر منها او الى توقفها فان جمعها الاسلام قبل نقضاء العدة
تبينا صحتها والا فلا وليس للزوج اذا ارتد المرأة ان ينكح في مدة التوقف ختها ولا اربعها سواها ولا ان ينكح امرته ان حرماه وان كان ممن يجوز له نكاح الاما لا خما
عودها الى الاسلام واستمر النكاح فان طلقها ثلثا في المدة التوقف واخاها جاز ذلك على ما تقدم لانها ان لم تعد الى الاسلام فقد انفسخ نكاحها من وقت
الردة فان عادت من وقت طلقها ثلثا والقطع **مسئلة** من احاد بود كتابي الاخر وثني بغيرها بحزبه وهو اصح قول الشافعي اما ما كتبه فعنه لا يجوز
على الاقوى الامتناع وما عند الشافعي في نظر ان كان الاب كتابيا فقولان احدهما ويحكم عن مالك انها تحل لان الانساب الى الاب كتابي اصحها عندنا المنع
وبه قال احمد تغليبا للتحريم كان المولود بين الماكول وغير الماكول حرام وان كانت الام كتابية لم يحل قول واحد وبه قال احمد وقال ابو حنيفة يحل سواء كان الاب كتابيا
او لام كتابية ويجعل تبعا لاشرف الابوين دينا كالوكان احدا لابوين مسلما يحكم بالاسلام الولد وفرق الشافعية بان الاسلام يسلوا ويغلب سائر الاديان وسائر الاديان
تلقاوم ولا يغلب بعضها بعضا ولهذا قلنا ان اكثر كله مله واحدة هذا اذا كان الولد صغيرا اما اذا بلغ وتدين بدين الكتابي ابويه فعن الشافعي يحل ما كتبه ويحتمل واختلف
فيه صحابه منهم من ابتدعه قولا وجه بان فيه شعب من كل واحد منهما الكنا غلبنا بالتحريم مادام تبعا لاحد الابوين اذا بلغ واشتغل واختار الكتابية قوب تلك الشبهة منهم
من قال لا تحل بجمعة منا كتبه بعد البلوغ ايتم كالمولود بين المجوسين وخلو ما نقل عن الشافعي على ما اذا كان احدا لابوين يهوديا ولاخر نصرانيا فبلغ واخا ردين
احدهما والمولود بين يهود ومجوسية اذا بلغ واختار النجس قال بعض الشافعية انه يكن منه ويحرم عليه احكام المجوس بخلاف من تولد من مسلم ويهودي فانه حيث
يلزم القسمة بالاسلام بعد البلوغ **القسم الثالث** الانتقال من دين باطل الى دين الحق وفيه مباحث **الاول** فيما يقر عليه الكافر اذا اسلم من انكحه
الواقعة في الكفر **مسئلة** قد بينا ان النكاح الكفار صحيحه يقرن عليها اذا اسلما وانما كوا اليها اذا كانت المرأة ممن يجوز ابتداء نكاحها في الحال فلا ينظر في
كيفيته عندهم وصفة ولا يعتبر شرط النكاح المسلمين من الوطئ والشهود وصفة الايجاب القبول اشباه ذلك لا خلاف بين علماء الاسلام قال ابن عبد البر راجع العلماء
على ان الزوجين اذا اسلما معا في حال واحدة ان لهما المقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما نسب لا رضاع وقد اسلم خلق كثير عهد رسول الله واسلم نسائهم واقربهم على النكاح
ولم يسلمهم رسول الله عن شرط النكاح ولا كيفية هذا امر معلوم بالضرورة مستند الى القرائن ولكن ينظر في الحال فان كانت المرأة على صفة يجوز له ابتداء نكاحها
اقرار عليه ان كانت ممن لا يجوز ابتداء نكاحها كاحدى المحرمات عليه نسبا او سببا كالمعتدة والمرتدة والربيب والمطلقة ثلثا لم يقر عليه ان تزوجها في العدة واسلما بعد
انقضائها اقرار لانه يجوز ابتداء نكاحها اذا عرفت هذا فاذا اسلم الكافر وتحنه كتابية واثنان الى اربع حر استمر النكاح سواء اسلمن او بقين على الكفر ولا فرق في ذلك
بين ان يكون الزوج يهوديا او نصرانيا او مجوسيا او حريبا او ثنيا ولا بين ان يكون اسلامه قبل الدخول وبعده ولا خلاف في ذلك بين الفايدين باجازه نكاح الكتابية
ومن منع لان الاستدانة اضعف من الابتداء فلا يلزم من منع ابتداء نكاح الذمية منع استدامة نكاحها وكذا البحث لو كانت المرأة مجوسية على خلاف تقدم ولو كانت
الزوجة وثنية او مجوسية عند بعضهم او ممن لا يجوز نكاحها من الكفار واسلم وتخلط هي نظرها فان كان ذلك قبل الدخول وقت الفقرة بينهما في الحال ان كان بعد انتظرت العدة
فان لحقت به الاسلام قبل انقضائها استمر النكاح وان انقضت لما تحققت تبينا حصول الفقرة من وقت اسلام الزوج وقد ظهر الفرق بين الذمية والحريم فان الحريم
اذا اسلم زوجها قبل الدخول فنسخ في الحال ان كان بعد انتظرت العدة واما الذمية فبقيت عندها **مسئلة** لو اسلمت الكافرة قبل اسلام زوجها الكافر كغير
كان سواء كان كتابيا او غيره فان كان قبل الدخول فنسخ النكاح في الحال لا مهر لها لانه نسخ جاء من قبلها وان كان بعد انتظرت العدة فان اسلم الزوج فيها استمر النكاح
والاستدانة اضعف من وقت اسلام المرأة سواء انقضت الدار واختلفت بينهما وبه قال الشافعي احمد لانه اختلفا بين يمنع من الاقرار على النكاح فاروجب

كتاب النكاح

الفرقة كالحجوبة وقال بعضهم أبو حنيفة إذا سلم أحد الزوجين فإن كان في طهر الإسلام لم يبرأ من النكاح بل يبرأ من الحكم الإسلامي على الكافر منهما فإن امتنع فزوج بينهما فإن كان الامتناع من الزوج كانت الفرقة طلاقاً وإن كان بالمرأة كان فسخاً وإن كان في الحرب وقع على معنى التحيز إن كانت من ذوات الأقران أو ثلثة أشهر إن كانت من ذوات الشهوة فإذا امتنع لم يجتمعا على الإسلام وقعت الفرقة وكان عليها استئناف العدة إن كانت مدخولاً بها وإن سلم أحدهما ودخل إلى دار الإسلام وتخلد الآخر في الحرب وقعت الفرقة بينهما في الحال بخلاف الذين وكذلك إن دخل إلى دار الإسلام وعقد الزمرة فإنه يفسخ نكاحه مع زوجته وكذا لو كان في دار الإسلام فالتحق بالكفر بعد الحرب قال المذاهب المذكورة في الحرب ما قلنا للعهد المبرور في الإسلام حصلت الفرقة بينهما وكذا الزوجان لو كانا في دار الحرب قد الزوج دار الإسلام وعقد الزمرة لنفسه المرأة في الحرب حصلت الفرقة بينهما ولا فرق بينهما ما قبل الميسر ما بعده لأن الزوج إذا لم يسلم كانت الفرقة حاصلة باستنائه كل فرقة كانت من جهة الزوج كانت طلاقاً كلفظ الطلاق وأما اختلاف الدار فإنها تختلف بها فعلاً وحكاماً فوجب أن تقع الفرقة بينهما كما لو أسلمت في دار الإسلام قبل الدخول وهو في الحرب سبب أحد الزوجين فلا يفسخ النكاح لأن إسلامها لا يوجب الفرقة بعد الدخول فكذلك قبله كإسلام زوج الذي لم يسجد فأن الإسلام فرقة بوجهها اختلاف الدين فكانت فسخاً لا طلاقاً كما لو أسلم الزوج ولم يسلم الزوجة وبما روي في لفظ الطلاق لأنه وقع ما يقع وهذا حصول سبب ينافي النكاح فاشبهت الزمة وأما اختلاف الدار فإنها أسفان وحكيم بن خزام أسلمت امرأة مسلمة وهو مسلمة وأمرتها بمكة وهي يومئذ في الحرب فلما فتح مكة أسلمت وأمرها بالنبوة على النكاح وكان صفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل هربا كافرين إلى الساحل حين ففتح مكة وأسلمت امرأة هابطة بمكة وأخذها الإمامان لزوجيهما بعد ما أسلمت فرد النبي أمرهما وقد روي أن بين أسلم صفوان بن أمية وأمرته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صنوا حتى شهدا حنيناً والطائفة هو كافر ثم أسلم فلم يفرق النبي بينهما وفيما سر ليس يصح لأن القاطع للنكاح في الأصل الميسر عليه إنما هو اختلاف الدين لما منع من الإقرار بالنكاح دون ما ذكره وأما اليسر فأنما يزول النكاح بالاسترقاق دون اليسر وحادث الاسترقاق مبطل للأحكام كذلك النكاح لا يفسخ إلا بعد ما ثبت منه زوجة ولم يحدث في ما نقول أن الوق الذي فيه ليس مستقراً لأنه لو غلب على نفسه علقاً بما يستقر بالسبي لأن حدوث سبب الرق بمنزلة حدوث الوق وأما إسلامها بعد الدخول فيوجب الفرقة عندنا لكن نقف البيوت على انقضاء العدة كالطلاق وقال مالك إن كان المسلم منهما هو المرأة فكذلك وإن كان هو الرجل عرض عليها الإسلام في الحال فإن أسلمت ولا انفصاح نكاحها بقوله ثم ولا تمسكوا بهنم الكوافر فينقض قول مالك بإسلام الزوجة ما لا يفسخ النكاح وما لا يفسخ النكاح من التمسك ببعضها وعن أحمد وإبنة أنه يفسخ النكاح **مسألة** لو أسلم الزوجان الكافران معا فالنكاح بطلان لا يفسخ ببطلان الدين بخلاف أنه لم يوجد اختلاف دين لأن رجلاً جاء النبي مسلماً ثم جاءته امرأة بعد مسلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم معها أسلمت معي فمهرها عليه يعتبر بلفظ ما بالإسلام دفعه وأخذ ثلثاً يستوي أحدهما صاحبه فيفسد النكاح وقال بعض العامة يقف على المجلس كالتفريق نحوه فإن حكم المجلس كله حكم حاله العقد بعد انقضاء ما على النطق بكلمة الإسلام دفعة واحدة فلو اعتبر الوقت لفرقت بين كل مسلمين قبل الدخول إلا ما شذو ليس في ذلك جميع أنواع الكفر ما سبق قبل الميسر ما بعده والاعتبار في الترتيب المعينة بأخر كل الإسلام لا بأولها ولو نكح كافر ابنة الصغير صغيرة فإسلام الأبوين وأحداهما قبل بلوغها كإسلام الزوجين وأحداهما ولو نكح لابنة الصغير بالغة وأسلم أبو الطفل والمرأة معا فالنكاح بطلان لا يفسخ النكاح لأن إسلام الولد يحصل عقيباً إسلام الأب فيقدم إسلامها إسلام الزوج ولكن ترتب إسلام الولد على الإسلام فيقتضي تقدماً أو آخرها الزمان فلا يظهر تقدم إسلامها على إسلام الزوج قال ابن أسلمت عقيباً إسلام الأب بطلاناً لأن إسلامهما يحصل حكاماً وإسلامهما يحصل بالقول الحكمي يكون سبباً بقا على القول فلا يفتق إسلامهما معا **مسألة** لو كثر الزوجين بعد الدخول ونظرنا الحال إلى انقضاء مدة العدة ولو طلقها قبل تمام العدة فالطلاق موقوف فإنما جتمع على الإسلام في العدة تبين وقوعه وتقدم من وقت الطلاق ولا خلاف في ذلك أي توقف الظهار والإيلاء ولو قد فاسا فإن لم يجتمع على الإسلام في مدة العدة لم يلاعن ويفرزان إن كان التخلف من الزوجة وإن كان التخلف من الزوج صدق أن اجتمعا على الإسلام ولم يلاعن ولا عن لدفع الحد والنكاح **مسألة** لو أسلم زوج الوثنية فكيف في زمان النوقف أخنها المسلمة أو أرباعاً سواها لم يصح وكذا لو كان قد طلقها طلقه رجعية في الشريعة ثم أسلم ونكح في العدة أخنها المسلمة وأرباعاً سواها لأن الوثنية في معرض زوال نكاحها غير معلوم فليس أن ينكح من لا يجوز الجمع بينهما وبين المستخلقة به قال الشافعي ويحتمل أن يقف نكاح الأخ والأخت كما يتوقف نكاح المستخلقة فإن أسلمت المستخلقة بطلان نكاح الثانية وإن أصرت على الكفر حتى انقضت العدة تبيننا صحته بغير قول المرأة ولو أسلمت المرأة ونكح زوجها الكافراً في مدة الوقف ثم أسلم مع الثانية فإن كان بعد انقضاء عدة السابقة كانت الثانية زوجة له وانقضى نكاح الأولى بخروج العدة ولو أسلم قبل انقضاء عدتها فله أن ينكح منها ما شاء كما لو أسلم المشرقة ومعه ختاناً وأسلمت معه بخلاف المسلمة السابقة فإنه مسلم عند نكاح الثانية فلا ينكح الأخ على الأخ أو النكاحان وقعا في الشرك وكان الخیار **مسألة** إذا أسلم الزوجان لم يبحث عن كيفية نكاحهما ولا شرطه لأن النبي صلى الله عليه وسلم خلق كثير من زمانه فلم يسألهم النبي عن شروط النكاح وأمرهم عليها ويقهرهم أن يقولوا لم يقهرن شيئاً من مفصلات النكاح بالعقد الجائز في الشرك فهو مقرر عليه مستمر وإن كانوا يعتقدون فساده شيء من ذلك لم يعتد باعتقادهم وحكمنا بدم ما هو صحيح عندها وإن كان فاسداً عندهم وإن أنكرت بالاعتقاد شيء يفسده فإن كان ذلك لا يلاعن عند الإسلام وكانت يبحث بزوج نكاحها حينئذ ابتداء فكذلك على ما تقدم إذا كانوا يعتقدون فساده وانقطاعه إنما حكمنا بالاستمرار مع إقرارنا بالفساد بالعقد على سبيل الرخصة والتحقيق وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين أحدهما ولو أدخل أحدهما في الإسلام بشرطه تبحث عن كيفية النكاحين وحكم بطلانها إن انقضت وبصحته الأولى إن تعاقبتا وإن كانا فاسدين فبقا وقت الإسلام وكانت تبحث لا يجوز ابتداء نكاحهما فلا تقهر بل يندفع النكاح إذا ثبت هذا فالعقد الواقع في الكفر غير ملزم لا لشهود مقرر عليه بعد الإسلام وهو عندنا ظاهر لا لانتسابها وعند العامة كذا لأن أصله لا مفسدة عند الإسلام ونكاحها ابتداء جائز وكذا لو رجع الرجعية في قرأ الرابع وهم يعتقدون أن مازاد الرجعة البير ما لو كان قد نكح أمراً ابنة أو زوجة ابنة أو زوجة ابنه دفع النكاح عند الإسلام وكذا لو كان قد نكح القاطن لها ثلثاً قبل أن تنكح زوجها غيره لأنه لا يجوز ابتداء نكاحها وقت الإسلام ولو كان قد عقد عليها وهو في غير دار الإسلام كانت العدة باقية عند الإسلام دفع النكاح وإن كانت منقضية أصلاً لأنها إذا كانت منقضية جازاً ابتداء نكاحها فجازاً النكاح وإذا كانت باقية لم يجز ابتداء النكاح فلم يجز التفريق قال بعض شافعية هذا إذا كانت هذه النكاح فاما إذا كان عند

عن شبهة ثم سلم وانما باقية فانها بقية على النكاح لان الاسلام لا ينفق وام النكاح مع عدة الشبهة فلا يبرح عليه الا فاه **مسئلة** لو شرط في العقد
الخيار للزوجين والاحدهما مدة قدرها ما ينظر عند الاسلام المدة بما فيه الام لا يكون الحكم كما في العدة او ينقض المدة قبل الاسلام واستمر النكاح والا
انفك لانها لم يعقد على صفة اللزوم في المدة التي شرطها فيها الخيار ونحو ان لم نراع في عقودهم الجاء به في الشرط الاسلام فلا يفتيه المتيقن ولا فرق
يكن ان يقار بن بقية العدة المدة الحية الاسلام او اسلام احدهما حتى لو اسلم احدهما العدة او مدة الخيار بما فيه ثم اسلم الاخر وقد انقضت فلا يبرح لان المقصد
لا في اسلام احدهما فيغلب الفساد به قال بعض الشافعية قال بعضهم ان اقترنا ما باسلامهما هو الموثق اما اذا لم يقترن الا باسلام احدهما فلا يندفع النكاح لان وقت
الاصالة والاختيار هو الاجتماع على الاسلام فليكن النظر في النكاح الموقت ان اعتقدوه مؤبدا او علة ان اعتقدوه موقتا لم يبرح عند العامة سواء كان الاسلام
بعد تمام المدة او قبله فلا يعتقدهم انه لا نكاح واما قبله فكلما لو اسلموا العدة باقية لو كان قد عصب امرأة واتخذها زوجة له وهم يتقدمون عصب المرأة نكاحا
لم يبرح عليه فبقي العصب عقلا فلا يسوغ في ملة وقال بعض الشافعية لا يبرح عليه ولا عقد هنا والصحيح عند الشافعية لا يبرح لان ليس فيها الاقامة للعقل مقام القول
فاشبهه ما يبرح في حق اهل الحريم ما اهل الذمة اذا فعلوا ذلك لم يبرح عليه بعد الاسلام لان على الامام ان يدفع قهر بعضهم عن بعض بخلاف اهل الحريم
والسائرون ليسوا اهل الذمة في ذلك فليس على الامام منع بعضهم عن بعض انما يلزم بحكم الامانة ان يمنع عنهم من يجرى عليه حكم الاسلام **مسئلة** لو اسلم
الرجل زوجته من قبل الشبهة ثم اسلمت قال الشافعية هو المثلث ويلزم ان يبرح النكاح وكذا لو اسلمت المرأة ثم وطئت بالشبهة في مان التوقف ثم اسلم الزوج قبل ان
مدة العدة يستمر النكاح وان كان لا يجوز ابتداء نكاح المعتدة لان عدة الشبهة اطرا على نكاح المسلمين لم تقطع فاولى بان لا تقطع لانك في الشرط وقال بعضهم
يندفع النكاح كما لا يجوز ابتداء النكاح في العدة وفارغ في عرض عدة الشبهة من جهة ان احد الزوجين اذا اسلم والاخر يتخلف جرم المرأة في عدة النكاح وعدة النكاح
تقدم على عدة الشبهة فاد الاسلام الاخر كان اسلام في عدة النكاح لا في عدة الشبهة نعم لو اجبها الوالي بالشبهة وامكن اقترانها باسلام الاخر فحينئذ ينفع النكاح اعتبارا
بالابتداء واجيب بان احد الزوجين اذا اسلم وتختلف الاخر فاما لا يستيقن جريا بما في عدة النكاح لانه لو اسلم وتختلف الاخر فاما لا يستيقن جريا بما في عدة النكاح لانه لو
اسلم وتختلف قبل انقضائه مدة العدة يستمر النكاح وتبين انما مضى لم يكن عدة النكاح وح فيكون في عدة الشبهة نعم لو اصر المتخلف تبين ان تلك العدة كانت عدة
النكاح وعليها ان تقبل الشبهة وانصرفت تلك العدة **مسئلة** لو اسلم الرجل وراح ثم اسلمت المرأة في العدة جازاها ما كملها الا لاسم لانها لم يبرح ابتداء نكاح و
كذا لو اسلم وتختلف الاخر من ربح نكاحا ثم اسلمت طلاقا او بغيره ثم اسلمت طلاقا او بغيره ثم اسلمت طلاقا او بغيره ثم اسلمت طلاقا او بغيره ثم اسلمت طلاقا او بغيره
عندهم وجعلوا الشافعية على ما اذا اسلمت معا ثم احرمت الزوج له لا خفاء لان ههنا قبل الاحرام والفعال تكون ذلك في كل نصفين كتب الشافعية فلم يجد هذا القول به
والثاني وهو المشهور ان المسئلة على قولين مشهورهما النص المقول الذي انكره الفقهاء هو يجوز ما كافي في حال الاحرام كما قلناه مخ لا يبرح من الاحرام كما لا يبرح في
منكحة المسلمين ولا من اسلام الاستدلال النكاح فجاز حال الاحرام كالرجعة والشافعية لا يمنع النكاح بالادام بالابتداء والعقد عند الاول **مسئلة** لو كفي في الكفر حرة طرة
ثم اسلمت مسلمة معان وضعت الحرة حجة لا منه لما بقي نكاحا فان اعتدت وان امتنعت بطل عقد لانه وبقي عقد الحرة وظاهر هذا ذهب الشافعية ان الحرة تسعين للنكاح
ويندفع نكاح الامة ولا يفرق في ذلك بين ما اذا النكاح ما معا وبين ما اذا ثبت نكاح احد ما قبل الاخرى لا لا لا ينظر في نكاح الاخيرين الى التقدم والناخير بل يخبر بينهما كذا
منا وعند الشافعية ان كذا يندفع الامة بالحرة الطارة كذا يندفع باليساد الطارة اذا قارن الاسلام ولو اقترن اليسار بالعقد الجاري في الشرط ودام الى الاسلام فانه
اول ما حصل منه ههنا الشافعية من اسلم الكافر تحت عدة واستلمت معتدة وجعلت عدة اسلامها وهي مدخول بها فان كان ممن يحل له نكاحهن اما لليساد واللامن
من المعتد ان دفع نكاحها **مسئلة** لو اسلمت الزوجة بعد الدخول ثم ارتدت فان خرجت عدة من وقت اسلامها ولم يسلم الزوج ما بين من الزوج ما بخلافه للدين
او لا وهو وقت اسلامها ويكون عدة من يومئذ وان اسلم قبل انقضائه العدة سقط حكم العدة من حين اسلامها ثم يتوقف بطل الارتداد فان عادت الى الاسلام قبل
انقضائه مدة العدة من وقت ردها استمر نكاحها والا انقطع من يوم الرد وكذا لو اسلم الزوج بعد الدخول ثم ارتدت فان استلمت المرأة الى انقضائه العدة من يوم اسلامها
بل من حين ان اسلمت يتوقفنا الاجل ارتداد فان عاد الى الاسلام قبل انقضائه مدة العدة من وقت ردها استمر نكاحها والا انقطع من يوم الرد وكذا لو اسلم الزوج بعد الدخول ثم ارتدت فان استلمت المرأة الى انقضائه العدة من يوم اسلامها
وخطنا في احد قولين على ذلك في الثاني قال ان يندفع النكاح في اسلام احد الزوجين وان رده ولا يتوقف لان دفاعه بالعدة والاسلام الطارين كما تقدم في القول
الفعال الظاهر عند الشافعية التوقف قال بعضهم الرد يفرق بها حكم الابتداء والاستدانة لان ابتداء نكاح المرتدة باطل غير معتقد على التوقف في الدوام
توقفا فان التحقت الردة بالعدة للشبهة والاحرام وانما قبل التوقف في الردة ولم يجوز الاختيار فيها بخلاف الاحرام والعدة لان من افاة الردة للنكاح ابتداء الا ترى قطع
النكاح في الجملة لا يقطعان النكاح ولذلك لا يجوز الرجعة في الردة ويجوز في الاحرام على الاظهر ولو اسلم وتختلف حرس ارتدت ثم اسلمت النسوة في العدة واسلمت معه
ثم ارتدت قبل الاختيار لم يكن ان يخارار بعاصم من الرد وان عاد في الاسلام في العدة فله الاختيار حينئذ **مسئلة** قد سبقنا تقدم ان المقصد في النكاح
عند الاسلام منها كان حاصله عند العقد واستمر كالوكان معتدة وكانت عند الاسلام بعد في العدة وتختلفوا في شرط ان يفارق المفسد اسلامها
ام يكفي للفاسد اقترانه باحد ما والظاهر عند الشافعية انه يكفي الاقتران باسلام احدهما منه ما طر بعد العقد كما لو اسلم وتختلف حرة طارة على امره واسلم على امره
قد راء ان ليس رد ظاهر من ههنا انما اسلم وتختلف حرة وامة فانه يندفع نكاح الامة وتسعين الحرة وكذا الحكم لو اسلمت الحرة المدخول بها معا وبعده قبل انقضائه
ثم اسلمت الامة قبل انقضائه العدة ولو اصررت الامة حتى انقضت العدة فاندفعها بتبديل الدين وصحة تحسب العدة ولو ماتت الحرة بعد اسلامها والامة قد سلمت
الامة يندفع نكاحها ايضا وكفى اقتران اسلام الحرة باسلام الزوج ولو اسلم وتختلف حرة وهو مؤسرم تلف ماله واسلمت الامة وهو عسرة فله مسألتها وانما يؤثر اليساد
في الوضع اذا قارن اسلامها جميعا وفارغ بعض الشافعية الاولى عن بعضهم في الثاني ان اليسار باسلامه يكفي اندفاع وليس له مسألتها وان كان معسر
عند اسلامها قال على عكس لو اسلم وهو معسر ثم اسلمت وهو مؤسرة فله مسألتها انظر في وقتنا اسلامه وعن بعضهم ان في اليسار الزايل قولين يحصل الخلاف في الاستدانة
معا والظاهر عندهم في صورة الحرة والامة اندفاع نكاح الامة وان كانت الحرة في صورة زوال اليسار عند اسلامها عدم الاندفاع واعتبار اقترانه باسلامها جميعا
والسبب اعتبار الاقتران باسلامها معا ان وقت الاجتماع في الاسلام وقت جواز نكاح الامة لانه ان تقدم اسلامه فالامة الكافرة لا تحل للمسلم وان تقدم اسلامها

الحكم والكلب جعلت بضعة سبع الصدق وان قبضت الخنازير كانت فبضعة ثلثة سباعية ان تقوم بتفقد ما ليها ويقسط من مثل على القبض وهو لا قوى على البذر
بالقوم وتقدر بالماينة في كيفية قول الله انه يقدر الخمر على الكلب شاة والخمر بقره ويقدر الكلب هذا لا شراهما في الصيد والخمر بقره جوا فابا بقر الصو
والعانة وقيل بغير قيمتها عند من يجعل لها قيمة فبذلك كان الشرع جعلها ما لا يقدر الخمر فيقال في الحكمومات وهو وجود هذا اذا جرى القبض عن تراخ فاما اذا جرى
القبض اجبارا فاضيمهم في تسليم الصدق الفاسد في من الخمر اذا عوها ثم اسلموا لم نوجب الرضا ان الاسلام يجب ما قبله ان تراخوا اليها وهم على كفرهم فلما انقضت
احدهما انما انكفهم الرضا لان المودى كان مجبرا عليه التراجع لا يجب ما قبله واصحهما عند من ان الحكم كاجرى القبض عن تراخ وكالواسلو **قال بليغ** لو نكح الكافر
على صورة النفوسهم يعتقدون ان لا مهر للمفوضة بحال ثم اسلموا لامه وان كان الاسلام قبل الميسر لا قد سبق استحقاق وطى بلا مهر **فمسئل** كل
من خالف الاسلام لا يخل منا كونه ولا اكله بجمعة سواء كان ذميا او لا فيصح من المذهب في اصحابنا من اهل الذمة وهو مذهب العامة كانه واما النوشة
فلا يخل منا كونه ولا اكله بجمعة ولا يفر بينه وبين الخمر بجمعة فان جميع الاحكام الا في باب المشرع على بينة بالخمر فانهم يقرن عليه ببذل الخمر لقوله
سواءهم سنة اهل الكتاب اذا عرفت هذا فاذا تراخ الينا مشركا في نكاح غيره فاما ان يكونا ذميين او مستامين او ذميا ومستامنا او مستامنا فالذى من
له ذمة مؤبدة فليست من من يخل الينا بامان وليس الذي اهل العهد فان تراخ ذميا الى حاكم المسلمين فاما ان يكونا من اهل مله واحدة كيهوديين او نصريين
او مجوسيين او مسلمين مختلفين كيهود ونصري او مجوسي والاول فيجب حاكم المسلمين من الحكم بينهم وبين ان يعرض عنهم ويردم الى حكامهم
ولا يتركها على النزاع وهو صحيح في الشافعي به قال مالك لقوله فان جاؤك فاحكم بينهم واعرض عنهم ولا تهاجمهم فاحكم فاشبهها المستامين والثالث في
ان يجب عليه حكم حكم المسلمين وهو روى عن ابي حنيفة به قال المزني لقوله ثم وان احكم بينهم بما امر الله ولا السر للوجوه لان دفع الظلم عنهم واجب على الامام
والحكم بينهم كذلك فلو لم كان المسلمين ولا يلة لا يدل على مطلوبهم لان الاسرية اول الحكم بما امر الله ونحن نقول بوجوبه لو حكم يدي عليه تمام الآية وان حكمت فاحكم
بينهم بالقسط والاعيان على المسلمين بالجل لان المسلمين يعتقدون صحة الحكم بخلافهم فيقال يجب الحكم في الاستعداد احد منهم على صاحبه فعلى الحاكم ان يعاين
عليه على الخصم ان يجب الحاكم ويحضر للحكم بينهم وبين خصمه من قال لا يجب عليه ان يعاين على خصمه فلا يجب على الخصم ان يحضر اذا بعث اليه الحاكم بل ان يمنع
ولا يحضر وان كانا من اهل مله كان يتحكم الينا يهودي نصري في الاول عند علمائنا لما تقدم ولا نكفر كالملة الواحدة ولما افقته طريقا ابواسحق في
وجوب الحكم بينهما فلو كانا من اهل مله واحدة وقال ابو علي بن ابي هريرة يجب الحكم منا قوله واحد لان ترك الحكم يؤدى الى الفحاش والظلم لان كل واحد منهما
لا يرتفع الى مله الاخرى حكما بخلاف اهل الملة الواحد ثبت هذا فقد اختلفت الشافعية في موضع القولين على ثلاثة طرق احدهما ان القولين في حقوق
الذميين حقوق الله فيجب الحكم فلا تصح فانه لا يطالب بها والثالث ان القولين في حقوق الله ثم واما حقوق الذميين فيجب عليه النظر فيها فلو كانا من
ان حقوق الله تقع مبدئية على التمسك بالشايع بخلاف حقوق الذميين واما ان كانا مستامين لم يجب الحكم بينهما سواء اتفقت ملتهما واختلفت لانهم
لم يتركوا الاحكام ولا الرضا دفع بعضهم عن بعض بخلاف اهل الملة وهو الشافعي قيل بالحاكما بالذميين وقيل ان كانا من مله واحدة وجب الاقرار والاعتراف
الاول لان اهل الذمة اكثر حرية فانهم يسكنوا في الاسلام على التساوي لا يجوز لهم نفوذ منهم بخلاف حيزاتهم بخلاف المستامين فاما ان ارتفع الينا ذمى مستام
كما كان لو ارتفع اليه ثمان ولما افقته طريقا اظهرها انهما كالمستامين فيجب فيه القولان للشافعي القطع بوجوب الحكم كالمستامين في الملة واما ان تراخ
الينا ذمى مسلم او مسلم ومعاذ يجب عليه حكم بينهما وهو قول الشافعي المسلم وللعلم من السلم او من غير العلم ولا يملكه النزول على حكم الحاكم الكافر فلا بد من فعله
منه **مسئل** ثم قد بينا ان الكفر الكفار صحيحة واداسم واحد منهم وبختمه مرة يجوز له ابتداء العقد عليها في حال الاسلام اقرناه عليه لانا اذا حكمنا بينهم
سواء اوجبنا الحكم او لم نوجبها بما يكون على موجب الاسلام فاذا تراخوا الينا في نكحتهم اقرناهم على ما تقدم عليهم لو اسلموا وبطل ما يبطله لو اسلموا فاذا كان قد نكح
امرأة بلا ولي لا شهود او بشايعين رضاها وتراخوا الينا واقرناهم وحكما في هذا النكاح بوجوب النفقة وكذا لو نكح معتدة وقد انقضت عدتها عند التراجع و
ان كانت العدة باقية عند المراجعة بطلنا العقد لم يحكم بالنفقة ولو ارادوا ابتداء العقد ونقضوا الحكم لم يزوجهم الا بشرط النكاح بين المسلمين لانه لا حاجته صا
الى عقد بخلاف ذلك فاما عفوها عما كان في الشرع من عقودهم فلا يكون ذلك متغير عن الاسلام وهذا لم يوجد في الابتداء فان كان للمرأة ولي مناسب ثبت له
الولاية في الاسلام زوجها ان كان غدا في دينه وان كان فاسقا في دينه زوجها مرد ونه فان لم يكن لها مناسب زوجها الحاكم بالحكم لان حكمه نافذ فيهم ويكون الشهود
مسلمين وليس شرعا عندنا ابو حنيفة جاز كافرين فاسقين قد تقدم ولو نكح المجوسى محرما وتراخا في طلب النفقة لم يقبل ولو طلب المجوسية النفقة من الزوج المجوس
او اليهودي فلما افقته وجهان فكذا في نكحها على النكاح فظاهر التقوى والحكم بالنفقة كالمسلم والزمنا احكام الدين والثاني في المانع لان المجوسية لا يجوز نكاحها في الاسلام
فكذا لا يترك نكاحها ولو جاءها كافر وتحنه اذ ان وطلبوا فوض النفقة الاقرب المانع المانع ويرى ان بعض الشافعية وقال بعضهم يفرض الحكم صحة نكاحها وانما يدفع
احدهما بالاسلام وعلى الاول فالغاضي المرفوع اليه يعرض عنها او يفرق بينهما فيجب الاقرب الا عرضا بما يفرقها او رضاها وكذا قيل انهم بالتراجع اظهر ما خالف
فاشبه ما اظهر واحمواهم ولو لم يرتفع المجوسى لينا ولكن علمنا ان منهم من نكح محرما قالوا حجة ابو حنيفة انه لا يضره لان الصحابة عرفوا من حال المجوس انهم يتكلمون بالحكم
روايتهم وهو قول الشافعي له وجه اخر ان الامام اذا عرفت ذلك عرف فيها كالمجوسى نكح مسلمة او شرية **البحث الثاني** في الزيادة على العدد في
الاسلم الكافر في تحنة كثر من اربع واسلم معادون كتابيان كان عليهن ثمان اربعمائة ويقارون البواقي وسوا اختيار الاول والآخر عند علمائنا وبه قال مالك والثاني
واحد ومحمد الحسن لما رواه العامة عن سالم عن ابي بن عبيد ان سلم وعنده عشرة فتاة له النبي اسلم اربعا وفارق سائرهن وترك الاستفصال في حكاية الحال تجري
بحري العموم في القول قال ابو حنيفة بربوبه ان كان زوجا في عقد واحد فارقهن كلهن وان كان ذلك في عقود متعددة لزمه اربع الاول فارق البواقي لان العقد
اذا تناول اكثر من اربع فتم من طريق الجمع فلا يكون محرا فيه بعد الاسلام كالموت زوجة للمرة في حال الشرك بزوجين ثم اسلموا واتباع الخبر المشهور وان كل عدل جاز له
ابتداء العقد عليهن جاز لان يمكنهم بنكاح مطلق في حال الشرك كالموت زوج اربعا بغير شهود بخلاف ما لو تزوجت بزوجين فانه متى كان واحدا منهما بعد واحد فنكاح
الثاني باطل لانها ملكة ملك غيرها اذا جعت بينهما فلا يصح ان تنكح واحدا منهما لانها لم تكن ملكا جميعا وبه قال مالك والشافعية في غير ذلك عند من فاق

دفع

لحق

كتاب النكاح

ولا ندرى ان نوفل بن معوية سلم وعنده حسن لثوة فقال له النبي ﷺ فارق حله وامسك اربع قال فعدت الى فديهم ففارقتهما وهو نكح الباب **مسئله** لو سلم
وتخلف اربع كتابات لا يزيد ثبوت عقده عليهم سواء دخل بهن ولا وصوا سلمن معه ولا وكذا لو كان تحت اربع وثلاثين لا غير مدخول بهن فان سلمن معه ثبت عقدهن
وان لم يكن مدخل بهن انفتح نكاحه الحال لو سلم عن اكثر من اربع وهن غير مدخول بهن فاسلم مع اربع منهن تقرر نكاحهن وارفع نكاح البواقي وان كان قد دخل
بهن فان سلمن في العدة تخير اربعاً كما تقدم وان سلم في العدة اربع لا غير خرجت العدة والبواقي على الكفر ثبتت عقدة الاربع وانفتح نكاح البواقي لو سلم اربع
من ثمان تحت قبل الزوج وانقضت العدة ممن في الاسلام ثم اسلم الزوج واسلمن الباقيات في عدتهن انفتح نكاح الاول باسلاهم وخروج العدة وهو كافر
وتعيت الاربع الاخر ولو سلم اربع ثم اسلم الزوج قبل انقضائها عدتهن وتخلت الباقيات وانقضت عدتهن من وقت اسلام الزوج او ممن على الشريعة تعيت
الاولى للنكاح ولو كان تحت ثمان فاسلم اربع منهن ثم اسلم الزوج قبل انقضائها عدتهن من وقت اسلام الزوج اختار اربعاً
من الاوليات والاخرى باثنتين منها ما كيف شاء فان ماتت الاولى وبعضهن باثنتين الباقيات وبهذه **مسئله** لو تزوج الكافر ابنة الصغير اربع مشركه
بان قبل نكاحهن ثم اسلم الاب اسلمن اندفع نكاح واحد على اربع ثم ينظر بلوغ الصبي فاذا بلغ اخبر حينئذ اربعاً منهن لا نه في حال الصبوة لا باعتبار باختياره وكذا
لا اعتبار باختيار الولي ولا يقوم مقامه فيه لان طريقه الشهادة في تعيين الاثبات الى البلوغ ويكون نكاحهن من ماله لا نهن مجوسا بسببه كذا الواسم الرجل ثم جرد قبل
الاختيار وجب في ايقان الحين برونه **مسئله** لو تزوج الكافر امرأة وابنتها اماماً او على الترتيب ثم اسلمنا معه ولم يسلم ابها وكذا بيتان فالاحوال اربع لا
ان يدخل بهما معاً في حال الكفر فيجرمان عليه مؤبداً اما البنت فبمدخوله بالام واما الام فلا نه عقد على البنت في دخولها بها سبباً في تخريم وهو احد قول الشافعي
والثاني انها تحرم بسبب حد وهو المدخول بهما وكل واحد منهما المسلم ان كانت التسمية صحيحة وان كانت فاسدة فهي المثل ولو كانت التسمية احدهما صحيحاً والاخرى
فاسدة فلم يصح تسميتهما ما سمي لهما والاخرى المثل الثانية لا يدخل ولا يواحد منهما فانه يختار بينهما شاء قاله الشافعي وهو احد قول الشافعي لان العقد في حال
الشركة لا يحكم بصفته لا بافضاء الاختيار في حال الاسلام فانه لو تزوج بعشرة فاختار منهن اربعاً لم يجب للبواقي مهرية تنقذ لا مستغنية من لم يقع عليهن عقد
ولا نه تزوج الاثنتين في فسخ واحدة واسلم كان له ان يختار بينهما شاء فكذلك الام والبنت فان اختار نكاح البنت استقر نكاحها وحرمت الام على التاميد واختار
الام لم يجرم البنت على التاميد بل لو فارغ الام قبل الدخول جاز له نكاح البنت والثاني في بقاء المهرية ان لا اختار له بل لم يجرم نكاح البنت وهو جيد لان نكاح
في حال الشركة صحيح ولم يزل يجمع بين الاثنتين كان له ان يختار بينهما شاء فثبت انه قد صح فيها واذا صح النكاح على البنت حرمت الام على التاميد البنت لا تحرم
بالعقد على الام والقولان مبنيان عند اكثر الشافعية على الخلاف في صحة النكاح صحهاها تعيت البنت ولا تخير قال ابن الحارث ان قلنا لم يجرم نكاح البنت فلا
شيء لادم لان نكاحها لم يزل لقضال من الشافعية ان الحكم بالعكس فاذا زوجه نكاح البنت فقد صح نكاح الام ثم فسدها بالاسلام فكان يجب المهر لها ولو اختارها
فلا حكم للمفارقة لان التخيير مبني على ان نكاحها فاسدة فالتخيير كما كان لم ينكحها قط حتى جوز بعض الشافعية لابي بن نكاحها ما تقر بها على هذا القول وان لم يكن نكاح
ولا دخول فلا مهر وان عينوا البنت فلام نصف مهر تحت نكاحها وان دفعها بالاسلام واستبدل الجوزي وجوب المهر لانه صح نكاح البنت فتصير لام محرراً وانما
مهر للمهر بعد **الثالث** ان يدخل البنت خاصة فخرم لام عليه مؤبداً بالعقد على البنت والدخول لا مهر لها على الخلاف بين الشافعية وعند بعضهم
يجب نصف المهر لها اذا صح نكاحها ان نكحتهم يستقر نكاح البنت لا نه لم يدخل بالام والعقد عليها لا يجرم البنت **الرابع** ان يدخل بالام خاصة فخرم البنت على التاميد
للدخول بالام وهل حرمت الام عليه ما يعقد على البنت فيقولون ان خيرنا ما اذا لم يدخل بها فله مسالك الاسماء وان عينوا البنت فلا لان نكاح البنت صحيح
ولها المثل بالدخول **مسئله** لو تزوج في شركه ما جئتم ثم اسلم واسلمنا معاً قبل الدخول فاختار احداهما وجب للآخرى نصف المهر قال ابن الحارث ان
ورد عليه لقضال منهم وقال ذلك يكون على القولين في صحة النكاح ولو كان ثمان امرأة وبنتها فاسلم واسلمنا معه فان كان قد دخل بها معاً حرمتا عليه مؤبداً
وان كان قد دخل بها معاً حرمت الاخرى مؤبداً وان لم يكن قد دخل واحدة منها فله وطى احداهما فاذا وطى بها حرمت الاخرى مؤبداً ولو سلم وتخت امرأة وعندها او
خالها او اختها تخير بينهما شاء دخل بها او باحدتها او لم يدخل واحدة منها لان تخيرها بخير ثم جمع **مسئله** لو سلم وعنده زوجات واسلمن معه فكل من
من كان له نكاحها ولم يكن زوجته كان له ان يختارها وكل من لم يكن له نكاحها ولم يكن زوجته لم يكن له اختيارها فلو سلم وعنده اكثر من اربع زوجات وثلاث فان
يكون حل بهن انفتح عقدهن في الحال ان كان قد دخل بهن انتظرت العدة فان لم يزوج في العدة واسلمن قبل انقضائها ثبت عقدهن ان خرجت العدة والبواقي
على الكفر لم ينكحن اسلمن كلهن تخير اربعاً ولو يقين على الكفر لم يكن له ان يختار شيئاً ولو كان عند اربع زوجات ماء واسلمن معه تخير منهن اثنتين سواء كان له ان
ينكح الاماء ولا عند علمائنا لانه مستديم للعقد لا مسانف له ويجوز في الاستدانة ما لا يجوز في الابتداء كما انه ليس للعقد على كاتبة وان كان له اسند اسند
واما الشافعي فقال ان كان ممن يجوز له ابتداء العقد على الامه كعدم الطول الخاف من العنت فانه اذا كان تحت ثمة ثبت العقد وان كان واجداً للطول انفتح نكاحها
وان كان تحت حرة وامة انفتح نكاح الامه وان كان تحت اربع اماء فان كان عامداً للطول خافاً من العنت كان له ان يختار واحدة منهن وان لم يكن كذلك انفتح نكاح
الكل قال ابو ثور له ان يختار نكاح الامه مع القدرة على الحرة لان الاختيار ليس بابتداء عقد ما استدام العقد كما انه لو سلم الحرام كان له ان يختار في حال حرمه
ولا يجوز للحرة ابتداء العقد لا يقتصر فيه الاختيار الى الولي الشهود والرضا فلم يكن ابتداء عقد قال بعض الشافعية ان هذه امرأة لا يجوز له ابتداء العقد عليها في
حال الاسلام فلا يجوز اختيارها كباقي الواسم وهو عند من غيره وكذا في المحارم وفرقوا بينه وبين الاحرام لان حاله ثبوت الاختيار لم يكن
محرم وانما الاعتبار بحال ثبوت الاختيار دون وجود الاختيار وكذا الواسم واسلمن معه هو معسر تجار له اختيار الامه من الشافعية من قال ان اسلم فاحرم ثم
اسلمن فصل له الاختيار قول الشافعي **مسئله** لو سلم وتخت امة كاتبة وعققت في العدة فلو اسلمها وكذا الواسم ولم تنقض عنها خلافاً للشافعي لا يجوز
نكاح الامه ولو كانت ثمة ولم تسلم الى انقضائها مدة العدة تبيننا اندفاع النكاح من وقت اسلامه ولو كان اربعاً واجتمع اسلامه واسلمن في العدة اختار اثنتين منهن
عندها مطلقاً واحدة عند الشافعي ان كان ممن يحل له نكاح الامه ولو لم يجمع اسلامه في العدة ما اندفع نكاح الجميع لا فرق بين ان يسلم او لا او يسلم او لا
ولو سلم وتخت ثلث فاسلمت واحدة منهن معسر خاف العنت ثم اسلمت الثانية في عدتها وهو معسر خاف اندفع نكاح الثانية

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

بأكثره

عند الشافعية لفقدان الشرط عند اجتماع اسلامها واسلامه فيجب بين الاولي والثاني وهو مبني على ظاهر مذهبه اليسار انه لما يورث في اندفاع النكاح اذا اقرن
باسلامها جميعا امكن الشافعية من نظريته وقت اسلامه ويكتفى به في هذا لا يشدع الثالثة **مسئلة** لو اسلم وتحت ماء واسلمت معه واحدة
منهن فله ان يختار التي اسلمت كالواحدة من جميعها وله ان يتوقف في نظر اسلام الباقيات بجواز ان يورث واحدة منهن فان بقيت على الكفر حتى خرجت العدة ظهر
انهن بن وقت اختلاف الدين وان عدتهن قد انقضت وتقرر نكاح مسلمة وان اسلمت في العدة فينظر ان كان قد اختار التي اسلمت ولا كان له اختيار ثانية
عندنا عند الشافعية تكون بيمين من باختياره اياها وان كان متوقفا منتظرا فاسلم اختيار واحدة منهن وان دفع نكاح البواقي لم يوطئ التي اسلمت كان الطلاق
اختيارا للنكاح اثم ان اصررت البواقي حتى انقضت العدة ظهر انهن بن وقت الطلاق فانه وقت الاختيار و
ان فسخ نكاح التي اسلمت وكلم ينفذ لان الباقيات مختلفات انما يفسخ النكاح اذا ردت على عدة الجارية مساكاة ثم ان اصررت من الكل انفس باختيار الدين و
لغير نكاح الاولي وان اسلمت في العدة اختار من شاء من الكل فيجب له الشافعية بان باسلام الباقيات يظهر نفوذ الفسخ فيها فلا يختارها ولكن يختار واحدة من
الباقيات في الظاهر عند المذاهب **مسئلة** لو اسلم وتحت حرة وثلاث اماء فان اسلمت كلهن مع ثبت النكاح للحرة ثم ان تخبر بحرة ففسخ نكاح الاماء انفس نكاحا
وان اختار الاجتماع معهن كان للزوج ان يختار الاثنين وتبين الثالثة عندنا وعند العامة يفسخ نكاح الاماء ان اسلمت الحرة مع ذلك وكانت مدخولا بها فاسلمت
بعد في العدة وتبين الحرة ففسخ نكاح وامدفع نكاح الاماء سواء اسلمت قبل اسلامها او بعد ما وبن اسلام الزوج والحرة لان العدة على الحرة تمنع من اختيار لالة
ولذا اناخر اسلامهن فان اسلمت في العدة بن من وقت اجتماع اسلام الزوج والحرة وعدتهن من ذلك الوقت فان لم يسلم حتى انقضت العدة فينبغي ان يختار
الدين وان لم يجمع اسلام الحرة مع اسلامها في العدة بان اسلم الزوج ولم تسلم هي ان انقضت العدة واسلم الزوج وماتت في العدة او كانت قد اسلمت هي لاول مرة
الزوج على كبر الى ان خرجت العدة او ماتت فالحكم كالولم يكن في نكاح حرة يختار واحدة من الاماء عند العامة فيختار الاثنين وليس له اختيار واحدة من
الاماء في عدة تحلف الحرة المدخول بها اذا اسلمت معرو بعد في العدة حتى تنقضي عدتها وموت على الكفر فان اختار واحدة منهن قبل انقضاء عدتها وقيل
موتها ثم ماتت الحرة وانقضت عدتها على الشك وللشافعية قولان احدهما نفوذ الاختيار السابق والثاني انه في الاستدلال موقوف الى ان يظهر حال الحرة في الانتهاء
ولو ما خرجت الحرة ظلها ثلثا كان الطلاق موقوفا فان اسلمت في العدة فنكاحها كان ثابتا والطلاق وقع فيه والاماء بن يثبتون نكاحها قبل الطلاق وان لم تسلم
حتى انقضت عدتها لم يقع الطلاق بها وان انفسخ وقع باختلاف الدين وكان له ان يختار الواحدة من الاماء اذا كان من يجوز له نكاح الاماء **مسئلة**
لو اسلم وتحت اربع اماء وهو موسر ثم اعلمت تلك اسلمت بعد عساره جاز ان يختار واحدة منهن لان شرائط النكاح تعتبر في وقت الاختيار ووقت الاختيار
هو معسرة فجاز له الاختيار بخلاف ما لو كان تحت حرة واماء فاسلمت الحرة واما اخر اسلام الاماء فماتت ثم اسلمت فانه لم يكن له ان يختار واحدة منهن وان كان في
الاختيار ليس تحت حرة لانه اذا كان تحت حرة واسلمت فقد نكحها فانقطعت عصمة الاماء فاذا ماتت لم تعد عصمتهم ولا نكاح اسلام الحرة دخل وقت الاختيار
وماتت بعده ويفارق الاختيار بعد اليسار لانه وجد حال الاختيار ولو كان تحت اربع اماء فاسلمت واحدة منهن وهو موسر ثم اسلم الباقيات بعد عساره
لم يكن له ان يختار واحدة منهن لانه باسلام الاولي دخل وقت الاختيار لا يرى انه لو كان معسرا كان له ان يختارها فاذا كان موسرا بطل اختياره ولو كان اسلم اسلم
معه وهو موسر قبل ان يختار كان له الاختيار لان حال ثبوت الاختيار كان كذلك في غير حال لا يقطع ما ثبت له كالزوج واختار ثم اسلم لم يجر عليه استدلال
النكاح **مسئلة** لو كان تحت حرة واربع اماء فاسلم واسلمت فخرجت الحرة في الشك واعتقن الاماء فليس له ان يختار واحدة منهن قبل العقد لانه متمسك
بالحرة ولا بعد لان وقت الاختيار حين اجتماع اسلامهن بل يقع في ذلك على اسلام الحرة لان نكاح الامه لا يجوز لها وعلى حرة وانما يعتبر حين حال ثبوت
الاختيار وهو حال اجتماع اسلامهن وذلك قبل العقد حصل فينظر فان لم يختار واحدة منهن حتى اسلمت الحرة قبل انقضاء عدتها فقد بن وبطلت نكاح الحرة
ان لم ترضى بنكاحهن وان اخرجت عن الاسلام حتى كان له ان يختار واحدة من الاماء عند العامة وعندنا الاثنين من الاماء وان كن حرا برأيتها وبجالا اجنبا
اسلامه اسلامهن وان كان اختار واحدة من المعتقات نظر فان اسلمت الحرة قبل انقضاء العدة بن لا يقر بطل اختياره ان لم تختار الحرة وان اختار غير من اختارها بطلت
نكاح الاماء وان تخلف في الشك قال الشافعية ثبت نكاح الامين واختلفت اصحابه في بعضهم قال انما يثبت بيع واختيارا بعد هذه لا يكون الاختيار موقوفا لان جازا
يجري استدلاله العقد ابتداء العقد لا يقف هكذا ما جرى مجرى بيعهم قال بظاهره وجوز ان يكون الاختيار موقوفا لان ثبوت الاختيار يكون موقوفا فكذلك احتج
مسئلة لو اعتق الاماء قبل ان يسلم الزوج ثم اسلم واسلمت واعتقن بعد ما اسلم الزوج وقبل ان يسلم ثم اسلمت فالحكم واحد لان من اعتقن قبل حالة الاختيار
حال اجتماع اسلامهن اسلامهن واذا كان كذلك فقد ثبت لمن يختار هو الامه الاربع فان اختار من ثبت نكاحهن وانقطعت عصمة الخامسة فان اسلمت قبل انقضاء
عدتها فقد ثبت باختار الاربع وان لم تسلم فقد بطلت باختلاف الدين قال الشيخ ثم اسلم واسلمت ثم اعتقن بعد كان بمنزلة من ابتداء نكاحهن وهو خمس ولو كان
الاختيار بجالا الاختيار فيكون بالاختيار بين ثلث شيئا احدها ان يختار للواقي اسلمت معه فان فعل ثبت نكاحها وانقطعت عصمة الخامسة فان اسلمت انفسخ نكاحها
بالاختيار وان اقامت على الشك حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها باختلاف الدين الثاني ان يختار ترك الاختيار لينظر حال المناخلة فان اقامت على الشك حتى انقضت
عدتها ثبت نكاح للواقي اسلمت معه وان اسلمت تلك اجتماع اسلامهن خمس حرا يختار منهن اربعاً وينفسخ نكاح الخامسة **الثالث** ان يختار منهن ثلثا
ويؤخر واحدة من الاربع لينظر ما يكون من الخامسة والحكم على ما مضى قال لا فرق بين ان يتقدم اسلامه ثم يعق ثم يسلم بين ان يتقدم اسلامه ثم يسلم وانما يورث
اجتماع اسلامهن **مسئلة** لو اعتقن ثم اسلم الزوج واسلمت ثم اعتقن ثم اسلم الزوج واسلمت ثم اعتقن ثم اسلمت التحقق بالحر او بالاصليات
حتى لو اسلمت الحرة ثم اسلمت الاماء المتخلفات بعد ما اعتقن فهو كالواقي اسلمت على حرا يختار منهن اربعاً كيف شاء وهو قول اكثر الشافعية ولم وجد خروفا اذا اسلم وتحت حرة
واماء فعقبت الاماء ثم اسلمت لا يجوز له ان يختار الا الحر او الاصليات ولو تخلف الحرة واجتمع اسلامهن ومن عقوبات ولان يختار من ثم ان اسلمت المتخلفات
في العدة بطلت باختياره الاربع وان لم تسلم بطلت باختلاف الدين وان اناخر الاختيار وانتظار الاسلام المتخلفات جاز وقال بعض الشافعية لا يفسد ما اناخر حثيا والكل فانه يلزم نكاح
ثلث من الاحمال فيختار ثلثا ثم ان اسلمت المتخلفات في العدة اختارها والرابعة من العتقات وان لم تسلم لزمه نكاح الرابعة من العتقات ولو اسلم وليس نكاح الاماء

انفسخ
نكاح
الاماء
وان
تخلف
في
الشك
قال
الشافعية
ثبت
نكاح
الامين
واختلفت
اصحابه
في
بعضهم
قال
انما
يثبت
بيع
واختيارا
بعد
هذه
لا
يكون
الاختيار
موقوفا
لان
جازا
يجري
استدلاله
العقد
ابتداء
العقد
لا
يقف
كذا
ما
جرى
مجري
بيعهم
قال
بظاهره
وجوز
ان
يكون
الاختيار
موقوفا
لان
ثبوت
الاختيار
يكون
موقوفا
فكذلك
احتج

كتاب النكاح

وتختلف وعقود ثم اسلم في العدة اختار منهن اربعاً كما حرر الاصليات ولو اسلمن معاً واحدة ثم اسلمت المخطوفة في العدة بعد ما عتقت فعتقت كالحرة الاصلية ولو كان تحت
 اربع اماء فاسلمت معاً ثلثان وتختلف ثلثان فصنعت واحدة من الاولين ثم اسلمت الاخران على الرق اندفع نكاحهما لا تحت فيهما عتقة عند اجتماع اسلامهما واسلم
 الزوج ولا يندفع الرقبة المقدرة لان عتق صاحبهما كان بعد اجتماع اسلامهما واسلم الزوج فلا يؤثر فيهما بل يختار واحدة منهما ولو كان تحت اماء فاسلم الزوج مع واحدة ثم
 عتقت ثم عتق الباقيات اسلمن اختار اربعاً منهن لا يختارهن بالحرير الاصليات ولغيره اختيار الاول كنهما كانت في عتق عند اجتماع اسلامهما واسلم الزوج فلا يؤثر في
 حقهما بل يختار واحدة منهما ولو كان تحت اماء فاسلم الزوج مع واحدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات فاسلموا الاختار اربعاً لا يختارهن بالحرير الاصليات ولا يبرهن الاختار الاول
 كانت في عتق عند اجتماع الاسلامين فنسب في الباقيات العتقات عند اجتماع الاسلامين ولو كان تحت اربع فاسلم واسلم معاً ثلثان ثم عتقتا وعتقت المخطفات ثم اسلمنا
 عتقت الاخران للاسالة بغيرهما عند اجتماع الاسلامين لا يجوز اسالة الاولين لوقوعهما عند اجتماع الاسلامين فاندفع نكاحهما بالعتقتين ولو اسلم الزوج وتختلفن ثم عتقت
 اثنتان ثم اسلمنا واسلمت الاخران ثم عتقت عتقت لانه لثان للاسالة ويبدل فيهم الاخران والاصل في ذلك ان الاعتبار بحال اجتماع الاسلامين فانها حال امكان
 الاختيار وكان النظر في البسار والاعسار وخوف العتق الاس من منه الى حاله اجتماع الاسلامين **مسألة** ان الزوج الكافرة وكافرة ودخل ثم اسلمت قبله لم يكن
 لها الجارة النكاح ثم عتقت ثم اسلمت ثم عتقت كنه ليس للسلمة المقام تحت كافر فلو اجازت لم يطل حقها من الفسخ ولو اختارت الفسخ في الحال جاز لانه ملائم حالها
 ولا يلزمها الاظهار لان المظهر حال الزوج من الاسلام والاصرار على الكفر لانها لو اخرت الفسخ الى بعد اسلام الزوج كانت عتقاً من حينئذ فيندفع بالتعجيل طول الزمير فاذ
 فسخت فان اسلم الزوج قبل انقضاء مدة عدتها فقد نكحها من وقت الفسخ بعد عدة الحر وان لم يسلم الى ان انقضت المدة فقد نكحها من وقت اسلامها ويلغو الفسخ بحصول الفراق
 قبله وتعد عدة الحر وان عتقت ثم اسلمت ثم اسلمت ثم عتقت فانه عتقت في اثناء العدة فيكمل عدة الحرة عند بعض الشافعية لانها كالرجينة يعقوب في اثناء العدة
 تمكن الزوج من استيفاء النكاح بالاسلام كما يتمكن بالرجعة والرجعية قال بعضهم تعد عدة الحرة بالباينة لا بالانابة لان البانبة لا تكون بينونها ما
 العدة كذلك هذه التي اسلمت ثم عتقت فصر الزوج فاما حكم بحصول الفسخ من وقت اسلامها بخلاف الرجعية فانها شبيهة بانقضاء العدة ولو ارادت تأخير الفسخ في
 ان يتبين حال الزوج ثم اسلمت ثم عتقت ثم اسلمت ثم عتقت فعدتها عدة الحر اربعة اماء فيه ما سبق من الخلاف وان اسلم الزوج قبلها الفسخ ويعد
 وقت الفسخ عدة الحر ولو اسلم الزوج قبلها وتختلف فلها الخيار لنظرها في الزوج وهو احد قول الشافعي والثاني انه لا خيار لها لان خيار العتق من احكام الاسلام
 وهي كافرة فلا يثبت لها حكم الاسلام ولا يظهر عندهم الاول فحلت تأخير الفسخ والاجازة ثم ان اسلمت قبل مضي العدة وفسخت عدتها من يوم الفسخ عدة الحرة وان اسلم
 حتى انقضت عدتها حصل الفراق من وقت اسلام الزوج وهل تعد عدة الحرة او لا للشافعي قوله ان قال الجوهري لا يظهر لها بالبانبة لانها ليس بيد الزوج شيء اذا
 كانت في المخطوفة ولو اجازت قبل ان تسلم لم يصح لانها لا يلازم حالها فاما تعرض البيوتة وقال بعض الشافعية يصح ولو فسخت قال بعض الشافعية لا يصح لانه لا حاجة لها الى الفسخ
 لانها غنيت في البيوتة واسلامها بيد هان اسلمت فسخت لانها كانت من وقت اسلامها بخلاف ما اذا تخلف الزوج فان اسلامها لا يتعلق باخبارها فلا تمان ان يسلم في طاعة
 العدة قال اكثر الشافعية ينفذ الفسخ كالوفاة بالاسلام واجب عليها في الحال فليس لها تأخير الا انقضت العدة **مسألة** لو كان تحت العبد الكافر زوجته
 كافرة فاسلم الزوج لم يكن لزوجته خيار الفسخ وهو ظاهر وحجى الشافعية لان الاصل لزوم العدة لم يحدث عتق لها وقد ضيف برقة فلا يثبت لها خيار الفسخ وقال اولاد
 بعض الشافعية يثبت لها الخيار لان الرق نقص في الاسلام فان العبد لا يوازي الحر فلا احكام ما في حالة الشرك فلا يثبت له من الرق بقى قال بعض الشافعية هذا الخلاف
 في حق هل الحرب ما الذي يبرع مع الذي فلا خيار لها لانها وضعت باحكامنا قال الشيخ ربه لو تزوج العبد في حال الشرك ستا امين وكاتبين ووثنتين فاسلم
 واسلمن معاً فقد اجتمع عنده ست مسلمات وكن ثلاث اصناف امتان وحرمان كتابان ووثنيان فان لم يتحرر فراقه اسلمت اى اثنتين شاء واما الانسان
 فليس لها ان تختار فراقه لانه ملوك وهما ملوكان فلا منية لها عليه اما الحر فليس له ان يتحرر فراقه من ههنا ان لهن الاختيار وقال قوم لا خيار لهن قال الاول يصح
 فان اخترن فراقه بقي عنده امتان فله امساكنها لان عندنا انه يجوز للعبد ان يتزوج باربع اماء وعند الخالف بامتنين ومن قال لا خيار لهن اختار العبد اى اثنتين
 شاء حرين او اميتين او حرة وامرئ صنف شاء وعندى ثبوت الخيار للحرير اشكال **مسألة** العبد اذا اسلم وتحت اكثر من امرأتين حرين واسلمن معاً وبعده
 في العدة وقد كان دخل بهن بخدا اثنتين من الحرير واربع اماء عندا او حرة وامتين وعند الشافعية يختار اثنتين لا غير سواء كن حرير اماء او بالنظر بهن فان كان
 تحت اربع اماء فان اسلمن او لا ثم عتقن وناخر العبد في الشرك كان لهن اختيار الفسخ لان الامتداد العتقت تحت العبد كان لها انما ثبت لهن الفسخ وان كن جاريات الى الحرة
 بيوتن لانه قد اسلم الزوج قبل انقضاء العدة فلا يبين باختلاف الدين فاذا افسخ بعد ذلك استأنفن العدة وكان عليهن في ماخر الفسخ ضرورة فان اخترن الفسخ نقطعت
 العصمة بينهما وبينه واكمل الحرير وان سكن لم يسقط خيارهن فاذا اقام الزوج على الشرك حتى انقضت العدة ووقع الفسخ باختلاف الدين ظهر فساد الفسخ لانه صادف
 البيوتة وقد علق في العدة وكان ابتداء العدة من حين الفسخ وهل يكمل عدة الحرة قبل مضي قول الشافعي اقواها لا يجب عليهن ذلك لان الاصل براءة الذمة و
 ان اخترن المقام مع ثبوت نكاح من فيكون عتقاً بغير اربع حرير فله ان يختار اثنتين منهن فاذا فعل ثبت نكاحهما وفسخ نكاح الباقيات من حين اختياره وعليهن عدة
 الحرير من حين وقع الفسخ هذا اذا سكن فان اخترن المقام معاً كان هذا الاختيار وكلا اختيارا فان اقام الزوج على الشرك حتى انقضت العدة ووقع الفسخ باختلاف
 الدين وكان ابتداء العدة من حين الفسخ وهل يكمل عدة الحرير ولو كان وان اسلم العبد ولا وناخرن في الشرك واعتق فحكم اختيارهن في الفسخ والمقام مع تقدم **المسألة**
 السابقة يصح منهن اختيار الفسخ دون اختيار المقام ولا يصح منهن اختيار الفسخ وكهف مقام لهن الخيار حين اسلمن قال قوم ان هذا صحيح فانهم متى اخترن فراقه والمقام معه
 فلا حكم له وقال السابقون ان الحكم فيهما كالتقديس وانهم ان اخترن صح اختيار الفسخ لانهم اعتقن تحت عتق فلهذا يكون فيها الاقسام الثلاثة التي ذكرناها وهذا الاقوال
 قال الشيخ **مسألة** اذا كانت تحت العبد اربع اماء فاسلمن ثم عتقن قبله كان لهن اختيار الفسخ على ما تقدم فاذا افسخ ولم يسلم الزوج حتى انقضت العدة بن اختلاف
 الدين من حين اسلمن وان اسلم قبل انقضاء العدة بن فسخ النكاح وجب عليهن عدة الحرير لان العدة وجبت وهن احرار وان سكنن حتى اسلم الزوج لم يسقط بذلك
 حقهن من الفسخ قوله واحد لا يضر جاريات الى بيوتن وتكون تبركهن للفسخ عتقاً على ذلك فلا يضمن الرضا بالنكاح فان اسلم قبل انقضاء العدة كن بالخيار فاذا

دفع

كتاب النكاح

والثاني في هذا القول كما يمكن مقداره للشاغل في قول واحد ما مدة الخيار ثلثة ايام والثاني في المدة باقية حتى يتمكن من الوطى ويصح بالرضا والثالث ان يكون
 منها ما يدل على الرضا اذ عرفت هذا فنفى دعوى المرأة انها تعلم بالثبوت فان كان مثلك يخفى قبل منها مع اليقين بان تكون في بلد سيدها في الاخرى في قرية وهو في غير
 او في محلين متباعدين ولو كانت مع سيدها في دار واحد ودرب واحد كان مما لا يخفى عليها الميل السيد لها اليها والى اعلامها به لو يقبل قولها وان رعت جملة الحكم بقا
 علمت لعقوله ان علم ان ثلاثة اذ اعتقد الخيار لا نفى قول قولها مع اليقين لان ذلك من علم الفقهاء ويخفى على العامة وهو احد قول الشافعية والثاني لا يقبلها
 خيار الرد بالعين في الزوج وكل موضع قلنا يقبل قولها في الجملة فلا بد من اليقين وان لم يقبل بالقول قول الزوج مع اليقين **النظر الثاني** في كيفية الاختيار
 هو اما بالقول والفعل فما مقامان **الاول** القول هو ما صحح وما كذا وما الصريح فقلنا ان يقول اخترت كذا حلت واخرت كذا حلت واخرت كذا حلت
 على النكاح واخرت عقدك واخرت كذا وامسكتك ما شابه من اللفاظ وقال بعض الشافعية ان قوله اخترت كذا امسكتك من غير تعرض للنكاح كناية واما الكناية نحو
 ما يدل اللفظ عليه بالانتماء كالوكان تحت ثمان سنة واسلمت مع خيار اربعة اشهر وهو يراد على كذا من غير خلاف في نكاح الاربع الباقيات وان لم يلفظ
 في حقهن بشيء لان نكاح اربع لازم وقد جعل الشارع له خيار فصح نكاح من شاء فاذا اخذ اربع ثبت عقد البوابة ولو قال اربع اريدكن ولا اربع اريدكن يصل
 التعيين والوجه حصوله بحج قوله اريدكن او بقوله لا اريدكن **مسألة** اذا طلق احدى منهن واوجبا كان ذلك تعيينا للنكاح لان الطلاق لا يخاطب به الا احدى
 لانه موضوع لارادة قيد النكاح فلا يوجب به الا الوجبة فاذا خاطب احدى منهن به كان ذلك ليلا على اختيارها وجبة ولا يقع بها الطلاق وان حصلت شرائطه
 وبقتطع نكاح الاربع المطلقات بالطلاق ويندفع نكاح الباقيات بالشرع ولو طلق اربعاً لا على التعيين فان قلنا بصحة الطلاق اليهم وقع على اربع وتعين لطلقات
 من شاء منهن ويكون الحكم كما تقدم من ادفع نكاح البواقي بالشرع وللشافعية وجه اخر ان الطلاق ليس تعيينا للنكاح لانه روي في قصة فريز الدهلاني النبي قال
 لم يطلق ابنتها لو كان الطلاق تعيينا للنكاح لكان ذلك تفويتا للنكاح ما عدا ما قلناه فاذا طلق احدى صح طلاقها وكانت واحدة من الاربع التي
 يختار من النكاح ثم يختار من البواقي للنكاح ثلاثاً ولو طلق الاربع اندفع نكاح البواقي وتثبت نكاح المطلقات ثم اطلق بالطلاق لان الاختيار ليس باللفظ بل بالقصد
 والارادة واللفظ وضع دلالة عليه **مسألة** قال الشيخ زه ان كل واحد من الظهار والايلاء يكون تعيينا للنكاح فلو ظاهر من احدى من اربع او احدى من اربع
 من الاختيار النكاحين لا يماضيان بخصوصاً بالنكاح فاشبهما لفظ الطلاق وهو احد قول الشافعية وصحها عند المنع لان الظهار وصف التحريم والايلاء حلف على الامتناع
 من الوطى وكل واحد من التبيين بالاجنبية البقية منه بالزوجيه وكان الظهار يصح ان يخاطب به الاجنبية وكذا الايلاء يصح ان يخلف على الاجنبية لانه لا يطاها حتى انه لو تزوج
 بها فوطئها كان عليه الكفارة فعلى القول الثاني لو اخذ التي ظاهر عنها او احدى النكاح صح الظهار والايلاء عنده ويكون ابتداء مدة الايلاء من وقت الاختيار وحديث
 بصير عايد ان لم يقاتها ولو قففت احدى منهن فان اختار غيرها وجب لها الحدان كانت محصنة ولا يسقط عنها بالبينة واخذ التي قدما كان له اسقاطها بالبينة او
 اللعان فاما اذا اسلم وتخلص في الشرك فطلق احدى منهن او ظاهر منها او احدى منها او قد فيها نظر فان لم تسلم حتى نفقت العدة فلا حكم للطلاق ولا الايلاء ولا للظهار
 كانهن برأخلات الدين من حين اسلم واما القذف فيجب عليه الغيرة دون الحد لانه قذف مشرقة وله اسقاطها بالبينة دون اللعان لانه قذفها وهي بائن فاما
 اذا اسلم قبل انقضائه عده من فاما التي طلقها قال بعض الشافعية انه ان اختارها وقع عليها الطلاق صح ظهارها والايلاء منها وقال بعضهم بل يجب اسلم المطلقة
 ان يقع الطلاق ويكون ذلك اختياراً لها لا هذا الطلاق ان كان يقع عليها مع اختياره وقع عليها باسلاها واما الظهار والايلاء فليس باختيار فان اخذ التي ظاهر منها
 والى صح ذلك فاما القذف فان لم يختر التي قدما وجب عليه الغيرة ولا قذفها وهي مشرقة وليس له اسقاطها باللعان لانه قذف اجنبية وان اختارها كان اية عليه الغيرة ولا
 قد فيها قبل اسلامها وله اسقاطها بالبينة او اللعان **مسألة** لو اسلم عن ثمان في سنة واسلمت معه فطلقهن كلهن ثلثاً قبل ان يفرق اربعاً فاذا اختار وقع بهن الطلاق
 حل له نكاح الباقيات لانه قد ظهر بالاختيار ان الزوجات غيرهن ولو تزوج مشرقة احدى ثم طلق كل واحدة منهما ثلثاً ثم اسلم واسلمت اربعاً وان تزوج احدى ما قبل ان
 ينكح زوجاً غير واسلمت اربعاً قبل ان يطلقها ثم طلقها ثلثاً فان بعض الشافعية لا يطلون من كسخت نكاحاً منها فاذا اشارت واحدة حل له ان يعقد على الاخرى واختلفت في
 الشافعية في ذلك فذهب من صورته في احدى المسائل دون الاخرى هو انه اسلم واسلمت اربعاً فاما اذا طلقها ثلثاً في حال الشرك فلا تحل له واحدة منها لان الطلاق صح
 عند الشافعية حال الشرك واقع وقال بعضهم هذا ليس بصحيح لان الشرك اذا زاد على ما يجوز في الشرع كان بالطلاق الزيادة ولهذا اسلم عن عشر سنة واسلمت معه فاختر
 منهن اربعاً لم يجب الباقيات مبرأته لم يكن يخلو منهن ولا متعة ولا تنقح فجعل النكاح على الباقيات فاسد من اصله عترض بان هذا انما يراعى ان يقع النكاح الى حال الاسلم
 واما ما اوقعه من الطلاق في حال الشرك فانه يفسى عليه لا يرى انه لو تزوج ما برأه في عدة ثم اسلم لم يفسر على نكاحها ولو طلقها قبل الاسلام فلا تأم بكن لانه تزوج بها و
 كان النكاح فاسداً ولو كانت بعد من الطلاق بالصحح لكان يجب ان يفسد من النكاح بالصحح لو كان قد تزوج احدى منهن واحدة واسلمت جازله سال الثانية وان كان
 نكاحها في شرع فكذا طلقها **مسألة** الطلاق عند لا يقع بالكآبات وانما يقع بصريح لفظه طالق ولو قال فصح نكاح هذه او نكاح هؤلاء الاربع واراد
 الطلاق صرف اليد عند العامة ووقع محذراً لا يقع وهل يكون اختياراً اكالطلاق لوقوع الطلاق بالكآبة ما عدا ما يفهم ذلك لان الاختيار النصية هو النصية للغير
 النكاح فبأي لفظ ان يبر ما يدل عليه كناية فضاء للادلة لا سلك ان هذا اللفظ يشابه لطلاق في الفصح فصاح استعماله فيه مجازاً واذا اراد المجاز حل عليه وثبت
 مقتضاه وان قال اردت حل النكاح وصحح غير طلاق صح وارفع نكاح من وثبت عقد البوابة ان كن اربعاً ولو قال لواحدة فارقتك قال بعض الشافعية يكون طلاقاً
 لان الفرق صح في الطلاق فهو كقوله طلقك ليس بجيد ويكون فتحاً كالوفاة اخترت فترقها ولا اريد بها وبها قال بعض الشافعية لان النبي قال لعبدان اختر اربعاً
 منهن فادى سائرهن فلو كان الفرق طلاقاً والطلاق اختياراً لزم صحة عقد الجميع هو باطل **مسألة** انما يكون الفصح فيما زاد على الاربع فلو اسلم على اربع لا غير
 فاختر اربع نكاح من فان ارد حل النكاح بغير طلاق لم يكن له ذلك وكذا لو رد على الاربع فاختر اربع نكاح الجميع لم يكن له ذلك لان النكاح ثابت في اربع لا سبيل
 الى فسخه من دفع في الزيادة سبيل الى ثبوته وانما الذي لا يفسى عليه لا غير فلو عمل الاربع المكسرات وينبغي تجلته الى التعيين **مسألة** اذا قال ان يخلت الدار
 فقد اخترت لك النكاح او الفصح لم يصح لان تعليق الاختيار لا يجوز فانه ان زله منزلة لا ابتداء كان تعليقاً لتعليق النكاح وان ترك منزله الاستدراك كان تعليقاً كقول
 الوجبة ولا يفسى عليه التعيين والاختيار والمعلق ليس بتعيين وبه قال بعض الشافعية وقال بعض اصحابنا ان تعليق الاختيار يفسى بغير تعيينها بالطلاق فان كل واحد منها

في قوله فترقها ولا اريد بها وبها قال بعض الشافعية لان النبي قال لعبدان اختر اربعاً منهن فادى سائرهن فلو كان الفرق طلاقاً والطلاق اختياراً لزم صحة عقد الجميع هو باطل

سبب للفرق والظاهر الاول ونوقل ان دخلت الدار فانت طالق ففوج جملتها فية لا يجوز لان الثلاث اخبار للنكاح وتعلق الاخبار بمنع والصحيح عندهم جواز
تعليلها بحكم الطلاق والاخبار يحصل منها وقد يحتل في العقود الصبيحة ما لا يحصل عند الانفراد والاستقلال كان تعليق البراءة لا يجوز ولو علق تعليق الكاين بان قال
اسبغ الماء فقلت الدار فانت حرة والعتق يتخير البراءة من ما ان الكتابة البراءة المنقذة لا تصح معلقة على الشرط وكذا لا يصح تعليق التمليك ولو قال اعتق عبدك
اذ جاء الغد على كذا ففعل صح وان كان ذلك متضمنا للتمليك ولو قال ادخلت الدار فانت حرة ففعل صح وان كان ذلك متضمنا للعتق ولو قال اسلمت ابنتي
حرة بر فقلت كذا اسلمت واحدة منكم فقد اخترت نكاحها لم يصح لتعلق الرجعة على الشرط ولو قال كذا اسلمت واحدة منكم فقد طلقها جاز على صح وجهي الشافعية ولا
يجوز عندنا لان الطلاق لا يقع موقوفا ولو قال كذا اسلمت واحدة منكم فقد فسخ نكاحها فان اراد حله بغير طلاق لم يجز لان تعليق الفسخ لا يجوز ولا ان التعيين للفسخ
قبل استيفاء العدة الجارية غير جائز وان اراد الطلاق جاز عندهم واذ اسلمت واحدة منكم ففعلت حصل اختيارها ضمنيا وهكذا المتام الاربع ويندفع نكاح الباقيات
وقال بعض الشافعية تفسير الفسخ بالطلاق غير جائز **المقام الثاني** الوطى قد اختلف فيه هل هو تعيين ام لا قال الشيخ رحمه الله ان يكون تعيينا فلو اسلم على اكثر من اربع
واسلم فوطى واحدة منهم كان اختيار النكاحها لان الظاهر لا يطاق الا من يختار نكاحها كالمواضع امته بشرط الخيار فوطىها قبل القبض كان فسخا للبيع ورد الى ملكه و
لشافعية طريقان اظهرهما انه على وجهين كالوجهين او القولين فيما اذا اطلق احد زوجتيه على الايهام ثم وطى احدهما هل يكون ذلك تعيينا للنكاح فيها والطلاق في
الاخرى لا يقطع بان لا يكون اختيار لان الاختيار في باب الشركات حكمه حكم الابتداء ولا يصح ابتداء النكاح الا بالقول بل مساكه واستدانة لا يحصل الا بالقول
فان الوطى لا يحصل به الرجعة والحق عندنا الاول الرجعة يحصل عندنا بالوطى منع مختصا بطريق الاختيار في القول فانه الشائع **مسئلة** لو وطى ببعاص نكاح
عندها وعند بعض الشافعية زال النكاح بكونه لان الاختيار قد حصل له وعلى القول بعدم كونه اختيارا يؤمر بالاختيار فان اختار الموطون فلا شيء عليه قد ظن
انه وطى وجازته وان اختار غيره من جملته عليه مذهبنا لا نوطى في غير ذلك بشئ بل لا فوجبه عليه المهر لان العقد الذي يقص به الاختيار تبين انه هو الصحيح ومن غنى
ولو طوى الجميع جعلنا الوطى اختيارا كان مختارا للواحد بل عليه المهر البواقي وان لم يجعله اختيارا اختار من بين بواغ المهر الباقيات التعيين تبين قد يكون تاما بان
يعين النكاح اربعاهن اماد فعدا على المندرج وكذا الفسخ وقد يكون ناضيا فيفقده تمامه فلو قال حصرت المختارات للنكاح في هؤلاء الست والمختار حصرت وقال
بعض الايهام وان دفع نكاح البواقي وكذا الوطى واحدة من اربع واهم ثم قال الحق اردت بها الطلاق احدها تبين اعتبر هذا القول متعين به الاخران للزوجته **مسئلة** لو اسلم
ثلاثا وثلاثين مدخول بهن واسلم معهن اربعاً وتخلعن اربع فاخار الا وابل للنكاح صح واما البواقي فان اصر على الشركة اندفع نكاحهن من وقت اسلامه ان اسلمن في
العدة وقت لفرقة بينه وبينهن باختيار الا وابل فان بعض الشافعية يبين ان لا يندفع نكاحهن باختلاف الدين لكن تبين بعضهم من وقت تعيينه الا وابل ولو طلق الا وابل
وصح وتضمن اختيارا من يقطع نكاحهن بالطلاق والاخر بالشرع وان قال فنحن نكاحهن فان اراد به الطلاق فكذلك ان اراد حله نكاح بغير طلاق فهو قولان الحل
انما يجوز فيما زاد على الاربع وعدة المسلمات لم يزد على اربع فان يسلم المختلفات تعينت الا وابل ان اسلمن خاترا من الكل اربعاً فان ادعت المسلمات انك اردت الطلاق وقد
هن بئاً منك سمعت كانت احلافه وان ادعت المختلفات انك اردت الطلاق وقد بنا منك بالشرع سمعت كان لمن حلافه ولشافعية وجدان الفسخ لا يلفوا وكيفية موقوفات
اصريه على الكفر في نقضا العدة لغاوان اسلمن في العدة تبين نفوذ الفسخ في الا وابل وتعينت الاخران للنكاح ولو عين المختلفات للفسخ صح وتعينت الا وابل للزوجته وان
عينهن للنكاح لم يصح لانهن وثنيات قد لا يسلمن وعلى جهة الوقف يعقد الاختيار موقوفا فان اسلمن بابت صحته ولو اسلم على ثمان وثلاثين فتخلعن ثم اسلمن على الثمان
وهو يقول لكل واحدة تسلم فنحن نكاحها فان اراد الطلاق صار مختار الا وابل على اشكال ان اراد حله بغير طلاق فهو على حد قول الشافعية نفوذ في اربع الا وابل ان
في الاخران فسخ نكاحهن وقع وراء الكمال فينفذ على وجه الوقف اذ اسلمت الاخرتين نفوذ الفسخ في حق الا وابل ولو اسلم معهن من الثمان خسر فقال فنحن نكاحهن
فان اراد الطلاق صار مختار اربع منهم وبها الطلاق فعليه التعيين وان اراد حله بغير طلاق انفسخ نكاح واحدة لا يعينها فاذا اسلمت المختلفات في العدة اختار من الجميع
اربعا ولو قال فنحن نكاح واحدة منكم ان اراد الطلاق صار مختار الواحدة لا يعينها ويختار للنكاح من الباقيات ثلاثا وان اراد حله بغير طلاق يعينها ويختار من الباقيات
اربعا فان فسخ نكاح اثنتين منهم لا على التعيين وان اراد حله بالطلاق انفسخ نكاح واحدة يعينها ويختار من عداها اربعاً وان عين اثنتين منهم ففسخ نكاح واحدة منها
فيعينها ولا اختيار الاخرى مع ثلث اخر ولو اختار الحسن جميعا تعينت النكوحات يمين يختار منهن اربع **النظر الثالث** في النفقة عليهم **مسئلة** اذ اسلم
زوجته المشتركة وتخلعت في الشركة كان لها عليه نفقة سواء اسلم ولم يسلم حتى نقضت العدة فان نقضت العدة ولم يسلم سقطت النفقة بحصول اليقين منها واخرجهما عن كونها
زوجته وانما وجبت النفقة في العدة عليها لانه متمكن من الاستمتاع بها بالاسلام فكانت نفقتها واجبة عليه كالزوجة يتكبر من وجعها بقوله فاذا اسلم الزوج قبل انقضاء
مدة العدة فلها النفقة لمدة التخلع لما بعده لانها ادت فرضا مضيقا عليها فلا تسقط به النفقة كالوصلة وصامت شهر رمضان وهو ظاهر مذهب الشافعي ولو قول
اخر انه لا نفقة لها في مدة تخلعه لا تستمر على بينه وبينها حتى يحدث المانع من الاستمتاع ولا تاذ لم يسلم حتى نقضت المدة فعدا بانها بابت باختلاف الدين والباين لا
نفقة لها وليس يجب لان المنع من الاستمتاع بفعله وهو ترك الاسلام الذي هو قادر عليه هذه وان بانها بابت فقد كان يمكن الزوج في جميع العدة تارك نكاحها وكان
مقيد في الرجعة دون الباب لا يقال الرجعة خرجت الى المبتدئ بسبب منه وهذا كان السبب منها لاننا نقول هذا السبب كان فرضا لازما عليها مضيقا يمكنه تلافيه وهو محسنه
بالايمان بما عينها والزوج قادر على تقويم النكاح بان يسلم فصار نكاح الرجعية وهذا بخلاف ما اذا سبق الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها وان كانت محسنة
بالاسلام لان المهر عوض العقد والعوض يسقط بتقويم العاقدة المعقود عليها ان كان معدوما كالمواضع طعاما ثم اكله وهو مضطر اليه النفقة في مقابلة التمكين انما
يسقط عند العقد لا تقدي هذا المسألة بل الدخول ان كانت ثمة بما هو فرض عليها الا انه لا يمكن الزوج تلافيه **مسئلة** اذ اسلم الزوج ولا وتخلعت في الشركة
فاو اصررت الى نقضاء العدة فلا نفقة لها لانها ناضية بالتخلع عن الاسلام مشقة عن التمكن المقصير لاستحقاقها النفقة وان اسلمت في العدة استحققت النفقة من وقت
الاسلام لاستمرار النكاح وعللها النفقة فيما مضى قبل اسلامها قال الشيخ رحمه الله لا يلوذ لانها اساءت بالتخلع الاستمتاع بما هو فرض عليها فاشبه ما اذا اسافر
الزوج واراد مسافرتها فتخلعت فلا نفقة لنفسها بمحضيتها او صفت نفسها بمعنى لا يمكنه تلافيه كالوشره وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القديم انها تستحق النفقة
لانها بانها كانت زوجة في ذلك الزمان ولم يحدث شيئا والزوج هو الذي يدل الدين وليس يجب لانها احدثت الشرور ميتا عليها **مسئلة** اذ اسلم الزوج

كتاب النكاح

معا استمررت النفقة كما يستمر النكاح وكذا لو سلم الزوج وكانت كتابته لبقاء النكاح بينهما المقتضى مع التمكن من استحقاق الانفاق القدر لها مما يمكنه ما لو كانت وثنية فان انفقوا اسلامها فالنفقة باقية كما قلنا وان تقدم اسلام الزوج لم يستحق الزوجة النفقة في مدة التخلّف وان تقدم اسلامها استحققت فان اختلفا في سبب الاسلام بعد من اسلام احدهما وتختلف الاخرى حتى انقضت العدة ووقع البيّنون فقال الزوج اما اسلمت وتخلّفت انت فلا نفقة لك فالت الزوجه بل انما اسلمت انا فتخلّفت انت فله النفقة فلو قوى ان القول قول الزوج لا النفقة انما يجب يوما بيوم وكل يوم يجب النفقة عند صلوة العدة فاذا اختلفا كان اخلافا في ثبوت وجوب الزوج ينكح والاصل في الزوجه ندعى خلاف الاصل فنقلنا الى البيّن لاصالة البراءة ذمة الزوج وهو واحد جملي الشافعية والثاني ان للقول قولها لان النفقة كانت واجبة والاصل بقاء الظاهر ما لا يندعي السقط فاشبه ما ادعى عليها العشور وانكرت ولو اتفقا على سبب اسلام الزوج وادعى الزوج انها اسلمت اليوم او منذ عشرة ايام وادعت هي انها اسلمت منذ شهر وانما استحق نفقة شهر قدم قول الزوج مع بيّن لاصالة البراءة ذمة الزوج وكذا على احد قول الشافعية باستحقاق النفقة في وقت زمان التخلّف لو اختلف فقال الزوج اسلمت بعد العدة فلا نفقة لك فالت اسلمت في العدة فالقول قول الزوج مع بيّن لاصالة البراءة وكذا لو ادعى سبق اسلامه وادعت المقار نفقة القول قوله لاصالة البراءة ذمة واستصحاب حال كفرها وبعد ما ادعت نفقته **مسئلة** لو ارتدت المرأة بعد دخول فلا نفقة لها في زمان الرد لانها اساءت ونشرت ولا فرق بين ان تقول الى الاسلام في العدة ولا تقول ولا يجي هذا القول القديم للشافعية المذكور فيما اذا اسلمت بعد اسلام فعليه النفقة لمدة العدة وان ارتدتا معا فهو كالوارث من المرأة ويختلف في الخلاف كما لو ارتدتا معا قبل الدخول فتجوز لشافعية يجب نصف المهر كما لو ارتدت الزوجه وفي وجه لا يجب شيء كما لو ارتدت هي **النظر الرابع في حكم المهر مسئلة** قد بينا صحة انكحة الشركين فان اسلم الزوج او قبل الدخول كان تحريم كفايته فيما على النكاح وان كانت ثنية وقع الفسخ في الحال كان عليه نصف المهر ان كان صحيحا ونصف المهر لثلث ان كان فاسدا والمتعة لان بيّنا شيئا وان اسلمت او قبل الدخول وقع الفسخ في الحال سواء كانت كتابية وثنية وسواء كان الزوج كتابيا او غير كتابي لان الكافر لا يزوج المسلمة وسقط المهر لان الفسخ جاء من قبل المرأة وان كان الاسلام بعد الدخول ثبت المهر باسره لغيره هذا لو اختلفا فقال الزوج للمرأة انت سبقت الى الاسلام فلا مهر لك فالت المرأة بل اسلمت انت ولا عليك نصف المهر فالقول قولها مع اليقين لاصالة البراءة نصف المهر لو لا سبق اسلام احد الاخر ولا نفعل ايضا السابق فنسخ النكاح اتفقا فيما على سبق المقتضى له وهو مقتضى الفسخ سواء كان السابق الزوج او الزوجه واما المهر فان كانت المرأة لم تقبض منه شيئا فليس لها المطالبة به لا يجوز ان يكون هي السابقة فيكون قد سقط مهرها فنقض حتى يعلم وان كان الزوج قد دفع المهر فله المطالبة بنصفه لا يستحق ذلك بكل حال ان كانت هي السابقة فله المهر وان كان هو السابق فله النصف فيما أخذ النصف يقض الباقي حتى يتبين ولو ادعى الزوج سبق اسلامها على الدخول فقال لا ادري ايها الاسلام ولا يمكن من طلب المهر فان عادت فالت قد يتبين انه اسلام او لا صدقت بينهما وطلبت نصف المهر لو اختلفا في بقاء النكاح فقال الزوج اسلمنا معا والنكاح باق فالت اسلمت على التعاقب لانكاح فالشيخ في القول قول الزوج وهو واحد قول الشافعية لاصالة البراءة بقاء النكاح فكان القول قول من يدعي الثاني ان القول قولها لان القول في الداعي قول من الظاهر معه والظاهر لا يفتق اسلامها معا فتد واحدة الا نادوا وان كان القول قوله كما يقدم صاحب اليد لان الظاهر معه قد احتج الفريق الاول بوجهين احدهما اننا قد جعلنا القول قولها فيما اذا اختلفا في السابق بناء على اصاله بقاء المهر وكذا هنا الاصل بقاء النكاح الثاني انها لو اختلفا بعد الدخول اسلام المرأة ولا فقال المرأة للزوج انت اسلمت بعد انقضاء العدة ادعى اسلامه قبل انقضاء فان القول قوله لاصالة البراءة النكاح واجاب الآخرون عن الاول وهو الصديق بان الاصل يعارضه ظاهر وهذا الظاهر بخلاف وعن الثاني بان الشافعية نص في مسئلتين اخرتين بخلافهما احدهما ان ارتدت ثم رجعت وقال رجعت قبل انقضاء العدة فالت بل بعد انقضاءها فان القول قول المرأة وتختلف اصحابه على ثلاث طرق منهم من جعل في المسائل الثلاث قولين ومنهم من قال على اختلاف حالين فالنوع الذي قال يقدم قول الزوج اذا سبق بالدعوى الذي يقدم قولها اذا سبقت هي بالدعوى ومنهم من قال على اختلاف حالين وهو ان يقبل قول كل واحد فيما يدعيه بين زمان ثم يقابل بين الاوقات ومع التسليم الفرق بينهما ان قول الزوج لا يخالف الظاهر وهذا بخلافه فافترقا **فيلب** لو اقام الزوج شاهدين شهد انهما اسلاما معا حين غربت الشمس وقال حين طلعت الشمس فالت الشاهدين فالت الشمس ثبت انهما اسلاما معا فان قالوا اسلاما مع طلوع الشمس مع غروب الشمس مع زوال الشمس لم يثبت الاقرار لان حين غروب الشمس يقتضي تكامل غروبها فاسلامها وقع في زمان واحد واما مع الغروب فانه يجمل من حين اخذت في الغروب الى ان تكامل غروبها فيجوز ان يكون احدهما اسلام في بدئته والاخر ثنية ومن مسئلة تدعى احد الزوجين السبق الاخرى حجة استنبط حاكم المدعي المدعى عليه اذا قلنا القول قولها فانه ينظر في كيفية عواها ان فالت للزوج اسلمت قبل حلفت هي على البيّن انهما ما اسلمت يوم اسلامه ان فالت اسلمت قبل حلفت على بقى يعلم ما اسلامه يوم اسلامها ولو اختلفا على انعكس فالت اسلمنا معا وقال الزوج على التعاقب فلا نكاح بقوله وهي تدعى نصف المهر في الصدق منها القول لان لا ندري وقع اسلامنا معا او على التعاقب استمر النكاح بينهما **مسئلة** لو اسلمت المرأة بعد الدخول ثم اسلم الزوج واختلفا فادعى الزوج ان اسلامه سبق انقضاء العدة وادعت هي ان انقضاء العدة سبق اسلامه فاجوب الاول ان يتفقا على وقت انقضاء العدة كغرة شهر رمضان مثلا وقال الزوج اسلمت في شعبان وقالت هي بل في منتصف رمضان قدم قولها مع اليقين لانها اتفقا على وقت انقضاء العدة واختلفا في تقدم الاسلام وتاخره والاصل بقاء الكفر **الثاني** ان يتفقا على وقت الاسلام كغرة رمضان وقال الزوج انقضت عند ذلك منتصف رمضان وقالت هي بل في شعبان قدم قوله مع اليقين لانها اتفقا على وقت الاسلام فالت في ان العدة هل انقضت قبله ام لا والاصل بقاءها **الثالث** اذا لم يتفقا على شيء واقتصر الزوج على ان اسلامه سبق الزوجه على ان انقضاء عده سبق القول قول الزوج عند الشافعية وفيما اذا ارتدت الزوجه اذا عاد الى الاسلام واختلفا فادعى الزوج انه عاد في العدة وادعت المقار نفقة العدة قبل عوده الى الاسلام وفيما اذا اختلفا في الرجعة وانقضاء العدة فقال راجعتك في عدتك فالت بل بعد انقضاء عده ان القول قول الزوجه واختلف اصحابه في طريقين احدهما التصرف في الحولين وجعل المسائل على قولين احدهما تصديق الزوجه لاصالة عدم الاسلام والرجعة واصحابهما عندهم ترتيبها على حالين واختلف في القائلون به فقال بعضهم حيث قال القول قول الزوج اردما اذا اتفقا على وقت الاسلام واختلفا في ان العدة هل انقضت قبله وكذا الحكم في المسئلةين الاخيرين وحيث القول قول الزوجه اردما اذا اتفقا على وقت انقضاء العدة واختلفا في انه هل عاد الى الاسلام او رجع قبله وكذا مسئلتنا وقال آخرون حيث قال القول قول الزوج اردما اذا كان هو السابق الى الدعوى حيث قال القول قولها اردما اذا كانت هي السابقة وجوب هذا التفصيل من وجهين احدهما انها اذا قالت لا

انقضت عدلت فلا بد من تصديقها فانها مؤتمنة في حها واذا صدقنا هاهنا قلنا ان مجرد دعوى الاسلام والرجعة ثقة للحكم بانقضاء العدة واذا قال الزوج او لا
اسلمت قبل انقضاء العدة او رجعت فصدقه ونديم النكاح بينهما ظاهر لان الاصل بقاء العدة فمجرد دعوى بعد ذلك لا يغير الحكم والثاني من قول من يجعل
كانه انشاء حديث فكذلك في قولنا لا قرار كونه اهلا للانشاء فقوله الزوج او لا اسلمت كانه انشاء الاسلام في الحال فتقوله بعد ذلك انقضت عدلت
قبل انقضت الحكم بانقضاء العدة في الحال فينا اخر انقضاء العدة عن الاسلام وقوله بعد ذلك اسلمت من قبل كانه انشاء اسلام في الحال يقع بعد العدة **قوله**
لو كلف في الكفر زوجين ثم اسلموا فان ترتب النكاحان فهو وجه الاول فان ما لا الاول ثم اسلمت مع الثاني وهم يعتقدون جواز الزوجين فموجب جواز التفرع
وجها وان جرى النكاحان دفعتم بقرع واحد منهما سواء اعتقدوا جوازه او لم يعتقدوا ولشافعية وجبه فيما اذا اعتقدوا جوازه ان المرأة تجزى حتى يختار احدا
كما لو اسلم الكافر على اثنين **النظر الخامس في الموت في العدة** **مسئلة** اذا اسلم على اكثر من زوج واسلمت في العدة ثم مات فان
كان قد عين الزوجات بحيث العدة للوفاة عليهن خاصة وان لم يعين شيئا وجبت العدة على الجميع لان الزوجات لا يتعين منهن ثم ان لم يكن دخلهن وجب على كل
ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام لان كل واحدة منهن يجزى ان يكون زوجها وان كان قد دخلهن فان كان قد حمل بعضهن او كلهن اعتدت بابعد الاجلين من وضع الحمل
ومضى اربعة اشهر وعشرة ايام فان كانت من ذوات الاشهر كالابنة والصغيرة اعتدت اربعة اشهر وعشرة ايام كل واحدة منهن يجزى ان يكون مختارة او مفارقة بعد
المفارقة ثلثة اشهر وعدة المختارة اربعة اشهر وعشرة ايام فاجبنا الاعداد ما مضاهما وان كانت من ذوات الاخرى اعتدت بابعد الاجلين من اربعة اشهر وعشرة ايام
اقرار ان انقضت الاقرار قبل انقضاء اربعة اشهر وعشرة ايام وانقضت المدة قبل انقضاء الاقرار صبرت الى ان تنقضي الاقرار لان كل واحدة منهن يجزى
ان يكون زوجها فعدت للوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام يكون قد بان اختلاف الدين فعدت بالاقرار كالمطلقة كالتي صلوته من ثلثة مختلفه العدة واجبنا الثاني
في العدة لان الواجب عدة واحدة ولا يجزى لها تعدد النية بخلاف الصلوة **تليها** ابتداء الاشهر من حين الوفاة قطعاً لا ابتداء عدة الوفاة واما الاقرار فيجوز ذلك
ايتم لانه لا يتعين لما قبل ذلك بشرط في العدة وهو احد قول الشافعية ويجزى اعتبار من وقت اسلامها ومن حين اسلام من سبق اسلامها لوقوعها فيه لان الاقرار انما
يجزى احتمالها بما مضى من نكاحها ولا ينسخ يحصل من ذلك الوقت **المقام الثاني في الميراث** **مسئلة** اذا مات قبل النكاح ومن اكثر من
اربع فان كان له ودا وقضا الثمن نصيب الزوجات لهن وان لم يكن له ودا وقضا الربع فان اطلق فيم بدلهن على حسب ما اطلق عليه من التام والفاضل وهو
المشهور عند الشافعية وقال ابن شريح منهم ان الربع والثلث يقسم بينهما بالسوية لا بالبيان غير متوقع وهن جميعا معتدات لان الاشكال ثابت في الجميع وانه لا يترتب لاحد من
على الاخر بخلاف ما لو قال لا حظي من هذا الطاهر غرابا فالتقوى وقال للآخرى ان لم يكن غرابا او مشكنا ان هناك الاشتباه انما هو علينا والله تعالى
فانه يعلم حال الغراب يعلم الطاهر منها وهذا لا يمكن ان يقال انه تعالى يعلم المختارات منهن مع انه لم يوجد منه اختيارا لانه لم يعلم الاشياء على ما هي عليه فالمعين في نفسه
بعد معين وان اشبه علينا والمهر في نفسه يعلم بهما فلا يمكن تخصيص احد من الميراث عندنا وعند الله نعم انه تعالى يعلم ان لو اخرج من كان يختار لكن المشهور الاول
فان فرضنا الزوجات ثمانى فطلب واحدة او اثنتان او ثلاث او اربع منهن شيئا من الموقوف عليه قبل الصلح لم يدفع اليها الا لا ينفق استحقاقها لاحتمال ان يكون الزوج
غيرهن وان طلبت خسر من اربع نصيب الزوجات للعلم بان فيهن زوجة طلبت ستة منهن دفع اليهن نصف المصيبات طلبت سبع دفع اليهن ثلثة ارباع النصيب
مسئلة اذا دفعت الى الحسن ربع نصيب الزوجات يسقط بذلك حقهن من الباقي لو كان لهن فيه حق فلا يشترط في الدفع حيث كان من الباقي وهو احد قول
الشافعية لانهم انهم من استحقوا القدر المدفوع فلا يسقط بذلك حقهن مما يجوز ان يستحقه فكيف يكمن بدفع الحق اليهن اسقاط حق اخر كان كما لو خلفت زوجة وحيدة
فان اطلق الزوجة اليقين وتوقف الباقي فلا يسقط حقها وكذا لو خلف بنتا وحيدة دفع الى البنت الحسن وقفا بقية الا حاسر ولا يسقط حق البنت من الباقي لو ظهر لغيرها
وللشافعية قول اخر انه لما دفع اليهن بشرط ان لا يكون لهن حق في الباقي يوقف الباقي بين الباقيات لا فانما يخرج شيئا من الموقوف لقطع الخصومة عاجلاً وانما يصح
ذلك بالابراء وهو ممنوع ثم هذا القول لا يخلو انما قلنا ان اسقط حق الحسن من الباقي وهو ثلثة ارباع النصيب الباقي من الثمان ثلثة ارباع فلا يشترط واحدة منهن
اكثر من ربع النصيب فلا منازعة بينهما فان كل واحدة قد بقي لها نصيبها فلا وجه لا ينافى الباقي الا اذا كان للجميع لا يقال كيف يعطى بعضهم ويوقف ميراث بعضهم
لا ياتى لاصطلاح بعضهم دون ابواب في مواضع الكمال فنعى الكل **مسئلة** لو كان بعض الثمان صغيرة او مجنونة صالح الولي عنها ربع الموقوف فما زاد كانا
نعم ليس لها اكثر من ذلك للشافعية وجهها هذا احدهما لاحتمال انها زوجة واصحابها ان يجوز ان ينقص عن الربع لا لا ينفق لها حقاً لكنها صاحبة بدني الموقوف فانه
موقوف بين ثمان ولا يجوز ان ينقص عن الثمن وجب ما قلناه فيما اذا عرفت استحقاق الزوجات للميراث ما اذا لم نعلم كما اذا اسلم على ثمان كتابيات اسلم مع اربع او كما
تحت اربع كتابيات فدرج وثنيات اسلم مع الوثنيات ومات قبل البيان والاختيار فالقربايم انه يوقف نصيب الزوجات كما لا لا نفى المورثة الا ما اقلنا انهم
ويوقف مع الشك كما يوقف الميراث عن الاولاد جملة اذا كان هناك جملة لا لا ينفق قد ميراثهم والحمل ايضاً مشكوك في ارثه استحقاق سائر المورثة وقد نصيب الزوجات
غير معلوم والشك في اصل الاستحقاق لا يمنع الوقف كسابل الحمل وهو احد وجهي الشافعية والظاهر عندهم انه لا يوقف شيء للزوجات بل يقسم الميراث بين سائر المورثة لان
استحقاق الزوجات لا يرتب غير معلوم لجواز ان يكون الزوجات كتابيات ويجزى الزوجان فيما اذا مات عن مسلمة وكما تبين وكان قد طلق احداهما لا ينعها ولم يبين
تليها اذا اوقفنا نصيب الزوجات فيمنى لا يدفع اليهن الا ان يصطالحوا مع بقية المورثة الذين يكونون لهم نصيب الزوجات ان لم يكونوا وارثات لانهم من ماله
بينهم بخلاف المسلمة الاولى لا لا ينفق ارث الزوجات هناك ولو مات الذي عن اكثر من اربع نسوة كان الربع والثلث لهن جميعا وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا يتر
منهن الا اربع فيوقف بينهما الى ان يصطالحن يجعل الترافع اليها بمثابة ما اذا اسلموا قال القفال بناء على خلاف على صحة النكاح الكفار فان صحها ادرت الكل وهو مذهبنا
والا ليرث الا اربع ولو نكح الجوسى امرأته ومات قال بعض الشافعية منهم من نفى الميراث على الخلاف في صحة النكاح لانهم لا ينعها ولا ينعها في شيء من
الاديان وعند علماء اخلاف انهم هل يرثون بالاسباب الفاسدة ام لا **مسئلة** اذا اسلم على اكثر من اربع وعين للفرق بعضهم هل يحسب عدتهم
من وقت الاختيار ومن وقت اسلامها مع او اسلام مقدم الاسلام منهما ان اسلم على التعاقب الاقرب الاول والثلثا فعيه جها كما لو طلق احد امرأته
بعينها ثم تكون عدتها من وقت النكاح والاشهر عند الشافعية للاعتبار من وقت الاسلام لان سبب الفرقة اختلاف الدين فعدتها

قوله

قوله

اجل

قوله

قوله

قوله

قوله

منه

